

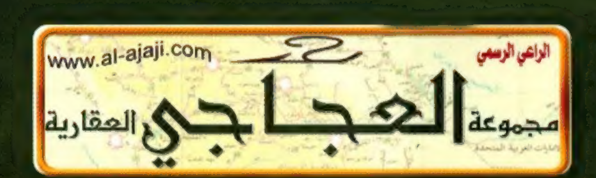
تقرير
ارتيادي
(استراتيجي)
سنوي
يصدر عن
مجلة
البيان

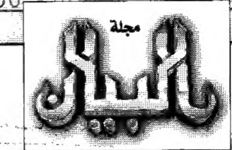
مستقبل العالم الإسلامي

تحديات في عالم متغير



الإصدار الثاني
١٤٢٥ هـ





إسلامية شهرية جامعة


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

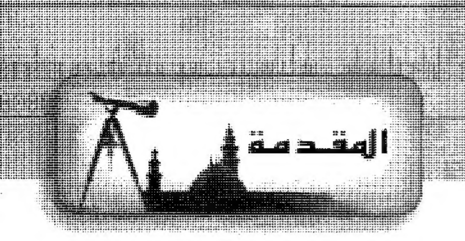
١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

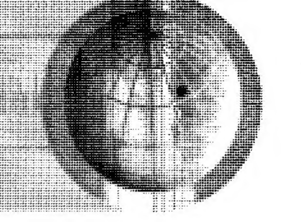
مجلة البيان: الرياض ١١٤٩٦ - ص.ب: ٢٦٩٧٠

هاتف: ٤٦٤١٢٢٢ - ٠٠٩٦٦١ - فاكس: ٤٦٤١٤٤٦ - ٠٠٩٦٦١

www.albayan-magazine.com

- **مكتب بريطانيا:** لندن: هاتف وفاكس: ٠٠٤٤٢٠٧-٤٧١٨٢٧٢
- **مكتب قطر:** الدوحة: هاتف: ٤٤٤١٠٤٤ - ٠٠٩٧٤ - فاكس: ٤٣٣٢٧١٦٧ - ٠٠٩٧٤
- **مكتب السودان:** الخرطوم: هاتف وفاكس: ٠٠٢٤٩١٨٣-٢٢٧٨٢٦





مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله. ثم بعد:

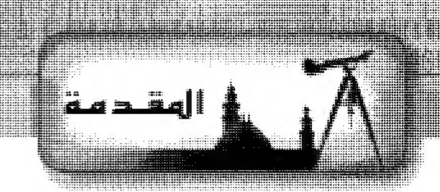
(احتلت الولايات المتحدة العراق) كان هذا هو الحدث السياسي الأبرز في عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وهو العام الذي يُغطّيه التقرير الاستراتيجي في عدده الثاني، الحدث الذي يُضاف إلى الأحداث الكبرى في القرن الحادي والعشرين، وإذا كان للعالم شكل مختلف بعد هجمات ١١ سبتمبر على مركز التجارة العالمي في مانهاتن ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن؛ فإنه بالتأكيد قد أخذ مساراً آخر جديداً بعد كارثة احتلال العراق من قِبَل الولايات المتحدة.

لقد تميَّز هيكل النُّظُم الدولية خلال القرون الثلاثة الماضية بأنه يعبِّر عن مجموعة من الدول الكبرى؛ بحيث يمكن أن تكون إحداها أقوى من الجميع، وفي محل قيادة لهم تقوم على التوافق بينها وبين القوى الأخرى؛ في نوع من استراتيجية عُرفت باسم (توازن القوى)، وهذا الدور مارسته بريطانيا في كثير من مراحل النظام الدولي، ولكن كان بجانبها قوى أخرى لها رأيها النافذ والمتحكم أيضاً ـ كفرنسا، والنمسا، وألمانيا، وروسيا، وأمريكا ـ في مراحل مختلفة، وتميزت هذه النظم بأنه عندما تريد دولة أو تحاول الانفراد بالهيمنة؛ فسرعان ما تندلع الحرب لتعيد التوازن أو شبه التوازن مرة أخرى، ولكن في النظام الدولي الجديد بدأت أمريكا في الشروع بالانفراد الذي يعني إخضاع الآخرين وعدم السماح لهم بنفوذ في هيكل النظام الدولي.

وكان من أبرز مظاهر هذا التفرد:

ـ **جعل أمريكا مركز العلاقات الدولية:** فقد بدأت الولايات المتحدة محاولة إخضاع جميع التفاعلات الدولية لأسلوب حتمية المرور بالمركز. وإذا تأملنا في العامين أو الأعوام الثلاثة الأخيرة؛ فسنجد أن هناك أكثر من محاولة أمريكية لتثبيت ذلك الأسلوب، فكل شيء في العالم لا يمر إلا عن طريق أمريكا: الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كوسوفا (البلقان)، الخليج.. العراق.. السودان، وأصبحت أمريكا هي المركز الذي يجب أن تمر عبره جميع التفاعلات، وليس لبقية القوى في هيكل النظام الدولي نصيب.

ـ **التدخل في العلاقات الإقليمية والثنائية:** حتى العلاقات الأخرى الصغيرة؛ وعلى سبيل المثال: روسيا واتفاقها مع إيران؛ فالمفروض أن هذا بعيد عن أمريكا، ولكن اتفاقية مع إيران يجب أن يكون للأمريكان دور فيها، ولذلك كل المحاولات والاتفاقيات نجدهم موجودين فيها، ويطلبون من الروس شروطاً؛ فلا يريدون لشيء أن يحدث إلا من خلالهم.



- **إخضاع حكّام العالم**: فقد حُقن العالم بشعور أن حكامه ليسوا أكثر من مجرد حكام محليات، وظلَّت الولايات المتحدة تزيد هذه الفكرة، وتحكَّمت في أشياء كثيرة؛ منها المعونات الاقتصادية والعسكرية والتجارة الخارجية، والبيع والشراء، وأصبح الحكام مكلفين بتكليفات؛ هذا يقوم بهذا، والآخر يقوم بهذا، ومن ثَمَّ أصبح الحكام محكومين في هذا النظام الدولي الأمريكي.

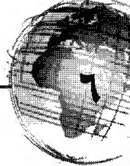
ومن ثَمَّ بدأ التململ يحدث في النظام الدولي، ومن مظاهره: الانقسام الحاصل في الجسد الأوروبي، وبروز ما يُسمىٰ بالمحور الفرنسي - الألماني ضد الولايات المتحدة، وهو الذي يؤكد مدىٰ رفض القوىٰ الدولية واستنكارها للغطرسة الأمريكية، ومحاولة واشنطن فرض هيمنتها الكونية، وإلغاء دور الآخرين وإزاحتهم من المشهد الدولي كلاعبين أساسيين، وهو تأكيد أيضاً لواشنطن بأن الدول الأوروبية ليست تابعة للولايات المتحدة؛ بل لها مصالح في بقاع العالم المختلفة ينبغي إدراكها ومراعاتها.

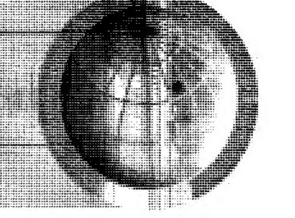
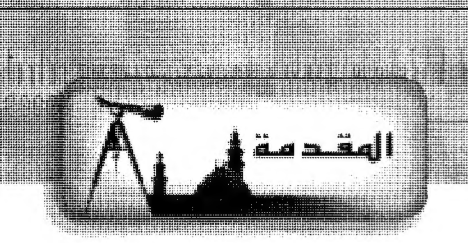
لقد بدأ القلق يتنامىٰ داخل أوروبا - بشكل عام - وفرنسا وألمانيا علىٰ وجه الخصوص؛ عندما أعلنت إدارة بوش الابن عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، وتبنِّي مفهوم الضربات الاستباقية، وفطنت أوروبا إلىٰ أن العقيدة الأمنية الأمريكية تهدف إلىٰ الحفاظ علىٰ الهيمنة الأحادية خلال القرن الحادي والعشرين ليكون قرناً أمريكياً؛ حتىٰ لو أدىٰ ذلك إلىٰ وأد نمو القوة الأوروبية المستقلة علىٰ الصعيد الدفاعي، ويعني ذلك أول ما يعني: تهميش كل من فرنسا وألمانيا، وقطع الطريق علىٰ تطوير الدفاع الأوروبي المستقل؛ أي أن مصلحة الولايات المتحدة أصبحت تتمثل في نكوص الأوروبيين بقيادة فرنسية - ألمانية عن الاضطلاع ببناء قوة عسكرية أوروبية قادرة علىٰ توفير غطاء مستقل لأمن القارة بعيداً عن الغطاء الأطلسي.

وبذلك أصبح النظام الدولي السائد منذ الحرب العالمية الثانية لا يعبِّر عن حقيقة هيكل النظام الدولي المطلوب، وظهر ما يشبه الصراع بين قوة تحاول تحطيمه وإعادة صياغته بما يتفق مع إمكانيتها وطموحها، وبين قوىٰ تحاول الاحتفاظ به والتشبث بقواعد قديمة تحفظ لها مكانتها في النظام الدولي؛ لذلك رجعت الإدارة الأمريكية إلىٰ الأسلوب التقليدي في تغيير النظام الدولي، وهو افتعال حرب تفرض من خلالها نظامها الدولي الذي تريده، ولجأ بوش ومعه إدارته إلىٰ حرب العراق مرة أخرىٰ نتيجة عدة اعتبارات معينة؛ ليتم عن طريقها هيكلة النظام الدولي.

إن الحرب التي دارت في ربوع العراق تُعَدُّ مفصلاً مهماً لا يقل أهمية عن مفاصل تاريخ النظام الدولي في القرون الثلاثة الماضية، كمعاهدة فيينا، أو الحربين العالميتين الأولىٰ والثانية، وحرب الخليج الأولىٰ، وأحداث ١١ سبتمبر؛ حيث توقف علىٰ نتيجتها تغيير كبير في النظام الدولي.

وخروج أمريكا منتصرة في هذه الحرب أوجد أوضاعاً ستفرض نظاماً جديداً في خصائصه - كما أسلفنا سابقاً -، وكما توقع مستشار ألمانيا جيرهارد شرودر؛ فإن الغزو الأمريكي للعراق سيقرر مستقبل العالم لمدة



خمس عشرة أو عشرين سنة.

ونحن في هذا التقرير بصدد البحث عن اللحظة التي نعتبرها نقطة فاصلة في العلاقات الدولية والنظام الدولي، وهي لحظة صعود الأمة الإسلامية إلىٰ تبوُّؤ مكانتها علىٰ الساحة الدولية؛ في وقت تخترق فيه هذه الأمة والقوىٰ الفاعلة فيها بحُجُب وقيود تحول بينها وبين الصعود؛ فضلاً عن الاستمرار في هذا الصعود. هذه اللحظة أو الثغرة قد تكون حين تنهار قوىٰ عظمىٰ ومهيمنة، أو يقع خلل في ميزان القوىٰ العالمي، أو تحدث أزمة عالمية حادة، اقتصادية أو عسكرية، أو غير ذلك من الظروف الدولية، وهذا ليس ببعيد أو مستغرب، فالأمثلة كثيرة والشواهد القريبة عديدة؛ منها القنبلة النووية الباكستانية.

ففي عام ١٩٧٤م أجرت الهند اختباراً علىٰ قنبلة تبلغ قوتها حوالي ١٥ كيلو طناً، وقالت إن الاختبار هو انفجار نووي للأغراض السلمية.

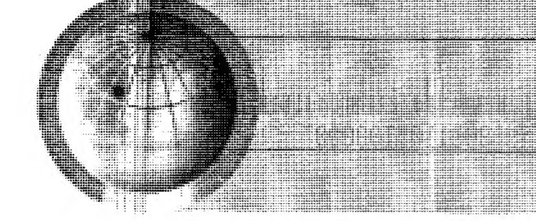
في إثر ذلك اجتمع رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو بكبار العلماء، وأخبرهم عن نية الحكومة لتطوير أسلحة نووية.

وفي بداية الثمانينيات شهدت الساحة الدولية الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، والذي أشارت المصادر الأمريكية بعد ذلك أنه تم باستدراج أمريكي للروس لإغراقهم في المستنقع الأفغاني، وكانت باكستان لأسباب عديدة هي المعول الأمريكي الرئيس في إسقاط القطب الذي ظل ينافس أمريكا علىٰ الهيمنة لعدة عقود. ورأت الولايات المتحدة أن استراتيجية إسقاط الاتحاد السوفييتي مقدَّمة علىٰ استراتيجية مكافحة انتشار الأسلحة النووية، والتقط الجانب الباكستاني الفرصة، وأشارت تقارير متعددة إلىٰ حصول باكستان علىٰ نموذج قنبلة ذرية من الصين تم اختباره مسبقاً، إلا أن باكستان نفت ذلك. وفي عام ١٩٨١م نشرت وكالة أسوشيتدبرس محتويات تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية، جاء فيه: «إن لدينا سبباً قوياً للاعتقاد بأن باكستان تسعىٰ إلىٰ تطوير القدرة علىٰ التفجير النووي، وأنها تنفِّذ برنامجاً لإعداد وتطوير نظام إطلاق التفاعل في الأسلحة النووية»، وفي أواخر عام ١٩٨١م صدر كتاب بعنوان (القنبلة الإسلامية)، يتحدث عن الجهود الباكستانية الأخيرة لتنفيذ تجربة نووية.

وفي عام ١٩٨٣م جاء في ختام تقرير سري أمريكي للحكومة الأمريكية -تم الكشف عنه- يفيد أن هناك دليلاً بشأن سعي باكستان الحثيث لتطوير برنامج أسلحة نووية، وفي ١٩٨٤م صرح الرئيس ضياء الحق أن باكستان حصلت علىٰ نظام متواضع لتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية فقط، وفي العام نفسه حذَّر الرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريجان باكستان من العواقب الوخيمة إذا ما قامت بتخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد علىٰ ٥٪، واقتصر الضغط الأمريكي علىٰ التصريحات والتهديدات، ولم تكن أمريكا في استطاعتها فعل شيء أكبر من ذلك؛ فالحرب بين السوفييت والأفغان كانت علىٰ أشدها.

وفي عام ١٩٨٥م ذكرت مصادر أمريكية أن الولايات المتحدة تعتقد أن باكستان أجرت بنجاح اختباراً علىٰ







آلية إطلاق قنبلة ذرية بواسطة انفجار غير نووي. وفي أواخر عام ١٩٨٥م ألغت الولايات المتحدة الترخيص بتصدير كاميرا تعمل بالأشعة إلىٰ باكستان، وفي عام ١٩٨٦م ذكرت وسائل الإعلام أن باكستان قامت بإنتاج يورانيوم عالي التخصيب لصنع قنابل ذرية؛ وهو الأمر الذي يُعَدُّ خرقاً لالتزامها الذي وعدت به الولايات المتحدة.

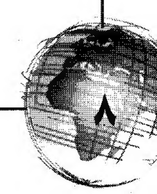
ونشرت صحيفة واشنطن بوست في عام ١٩٨٦م مقالاً لـ «بوب ودوورد»، جاء فيه أن باكستان فجرت سلاحاً تجريبياً بين ١٨ سبتمبر و ٢١ سبتمبر؛ كجزء من مساعيها المستمرة لامتلاك سلاح نووي يتمتع بنظام انفجار داخلي، وذكر أيضاً أن باكستان أنتجت يورانيوم مخصباً بلغت نسبته ٩٣,٨ ٪. وعلّق الجنرال ضياء الحق علىٰ قدرة باكستان النووية في إحدىٰ المقابلات قائلاً: «من حقّنا الحصول علىٰ هذه التكنولوجيا، وعندما نحصل عليها فإن العالم الإسلامي سيمتلكها معنا».

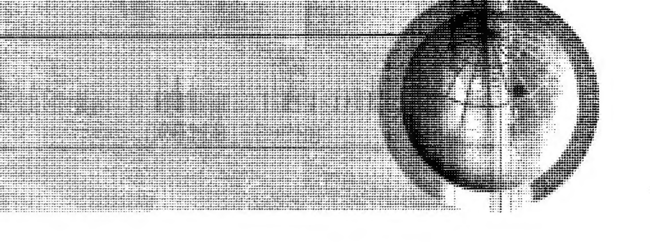
وفي عام ١٩٨٧م ذكرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية أن أقمار التجسس الأمريكية رصدت إقامة منشأة ثانية لتخصيب اليورانيوم في باكستان، كما أكد مسؤول ألماني في أواخر عام ١٩٨٧م مصادرة جهاز كان في طريقه إلىٰ باكستان؛ مشيراً إلىٰ أن هذا الجهاز ملائم لتخصيب اليورانيوم بنسبة ٩٣ ٪. وفي عام ١٩٨٨م هدد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان بوقف المساعدات لباكستان بسبب خرق معاهدة ضبط التصدير، وقال: «إن باكستان تستخدم مواد ومعدات تشملها المعاهدة لتصنيع أجهزة تفجير نووي»، وكانت الحرب الأفغانية الروسية قد بدأت تخمد. وأشارت تقارير نشرت في صحيفة نيويورك تايمز أن الحكومة الأمريكية تعتقد أن باكستان أنتجت كمية كبيرة من اليورانيوم المخصَّب تكفي لإنتاج ٤ أو ٦ قنابل نووية، وقد صرح الرئيس ضياء الحق في عام ١٩٨٨م أن باكستان تمتلك قوة نووية رادعة.

وفي عام ١٩٨٩م تم اختبار إطلاق صاروخ «حتف ـ ٢»، والذي يحمل شحنة تفجيرية وزنها ٥٠٠ كيلو غراماً، ويصل مداه إلىٰ ٣٠٠ كيلو متراً. وأشار مقال نُشر عام ١٩٨٩م في مجلة «الوقود النووي» إلىٰ أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بإرسال عدة بلاغات رسمية إلىٰ حكومة ألمانيا الغربية حول تصدير مواد مثل التريتيوم إلىٰ باكستان، وفي إشارة إلىٰ ذلك ذكرت مجلة شتيرن الألمانية الغربية أنه منذ بداية الثمانينيات قامت أكثر من ٧٠ شركة ألمانية غربية بتوريد بضائع إلىٰ شركات تبيع معدات خاصة بتطوير الأسلحة النووية لباكستان.

وبعد أن انتهت الولايات المتحدة من إضعاف الاتحاد السوفييتي ثم إسقاطه تضاءلت الحاجة إلىٰ باكستان، وتفرغت لمشكلة قنبلتها النووية، ولكن كانت عجلة المشروع الباكستاني قد وصلت إلىٰ مرحلة لا يستطيع أحد إيقافها، وأفلتت باكستان بقنبلتها النووية.

فهذا النموذج نجحت فيه القوىٰ الإسلامية في تنمية رصيد القوة لدىٰ الأمة الإسلامية، وهذا يجعلنا





نرقب الوضع الدولي جيداً، بل نسعىٰ إلىٰ تغييره في اتجاه تصعيد دور فاعل للأمة علىٰ الصعيد العالمي.

وبذلك يتتبع التقرير حال الأمة الإسلامية، ومدىٰ ما تمتلكه من أدوات القوة ووسائلها، ووضع القوىٰ الدولية وترتيبها، والعلاقات بينها، والنظريات السياسية التي تقودها؛ محاولاً رصد الفراغ الذي يمكن من خلاله أن تنفذ الأمة والقوىٰ الفاعلة فيها.

إننا بحاجة حقيقية إلىٰ بعث الاهتمام جدياً بالدراسات المستقبلية في عالمنا الإسلامي، ليس بأن تأخذنا ضرورات البريق العالمي فنبدي - بشكل مظهري - اهتماماً بالمسمّىٰ دون أن نهتم اهتماماً فعلياً بالجوهر، وذلك من باب إبراء الذمة والظهور بمظهر المتقدمين، فنقوم بإضافة كلمة المستقبل إقحاماً إلىٰ بحوثنا ودراساتنا ومقالاتنا، ولكن من خلال جهود علمية مؤسسية، تأخذنا إلىٰ نطاق أكثر جدية وفاعلية من مجرد حدس الأفراد وتوقعاتهم المعتمدة علىٰ قدراتهم الاستشرافية الذاتية؛ ذلك أن للدراسات المستقبلية أساليب منهجية تحتاج إلىٰ درس ومران، وهي فوق ذلك تحتاج إلىٰ قدر من التخيُّل العلمي المستقبلي، والتحرر الذهني، فضلاً عن قدرة علىٰ التدرُّب الدائم علىٰ تنمية عقلية البدائل القادرة علىٰ طرح تصورات إبداعية نظرية وواقعية علىٰ حد سواء، وهو ما يتطلب ضرورة التحرر من أسر الرؤية اللحظية؛ بما تتطلبه من عدم إهمال للتفاصيل والأحداث والتطورات التي قد تبدو جزئية ومنفصلة؛ في حين أنها تنطوي علىٰ قدر كبير من الأهمية، كما أنها لا تهمل ما قد يراه أغلب الناس ضرباً من العشوائية؛ في حين أنه ينطوي علىٰ انتظام ما بالإمكان دراسته وفقاً لمنطقه الخاص.

ونذكّر في هذا المقام بأن أهداف التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) والتي وضعناها منذ العدد الأول هي:

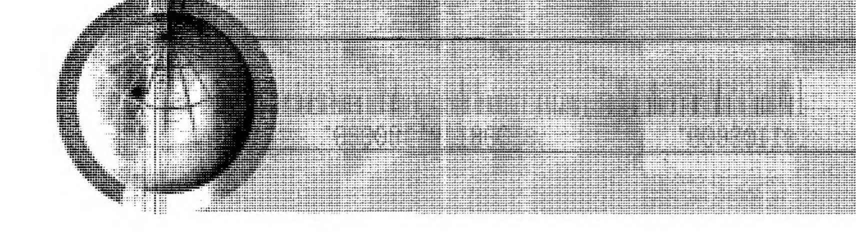
١ - بحث الخيارات الممكنة والسبل المتاحة لكي تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها في البيئة الدولية وقدرتها علىٰ تحدي القوىٰ والاستراتيجيات العالمية والإقليمية، بل وصولها إلىٰ وضع القوة المهيمنة الأولىٰ علىٰ الساحة الدولية مستقبلاً في ضوء اللحظة الراهنة، ليس استكباراً أو تجبراً في الأرض بل أداءً لمهمتها التي كلّفها الله بها في الأرض.

٢ - يكون التقرير أداة للتأثير في صانعي القرار أو النخبة القريبة من الدائرة المشتركة في صناعة القرار داخل دوائر الحكم العربية؛ من سياسيين وإعلاميين، وذلك يتحقق من خلال إشراك مجموعة من الباحثين المحايدين في مراكز البحوث العربية، والذين يرتبطون بدوائر صنع القرار عن طريق التشاور.

٣ - تربية وتدريب طاقات علىٰ التحليل السياسي المرتبط بالرؤية (الارتيادية).

٤ - إحياء الحس الارتيادي لدىٰ النخبة من أبناء الأمة.

٥ - إبراز جانب النظرية السياسية في المنهج الإسلامي.





هذه هي الأهداف العامة للتقرير، ووضعنا هدفاً خاصاً لكل تقرير، وهو تتبع التغيرات العالمية الاستراتيجية بأبعادها السياسية والاقتصادية والإعلامية، والتي جرت خلال عام، وتأثيرها في أوضاع الأمة الإسلامية، وهي تجاهد لتحقيق مكانتها في البيئة الدولية، وتعمل على تحدي القوى والاستراتيجيات العالمية والإقليمية.

ولما كان احتلال العراق يمثِّل الحدث الأبرز في العام المنصرم؛ فقد تم تخصيص باب كامل لدراسة الحرب من زواياها الاستراتيجية المختلفة، وأضفنا في هذا العدد عرضاً لأهم إصدارات الكتب الغربية التي تتكلم عن الصحوة الإسلامية، والتي صدرت عام ٢٠٠٣م.

وفي الختام؛ ندعو الله أن يجعل هذا العمل إضافة جديدة لتدعيم مسيرة أمتنا في طريقها نحو العز والتمكين، وأن يرفع عنها الذل والمهانة لتعود خير أمة أُخرجت للناس.

وصلى الله على محمد وآله وسلم

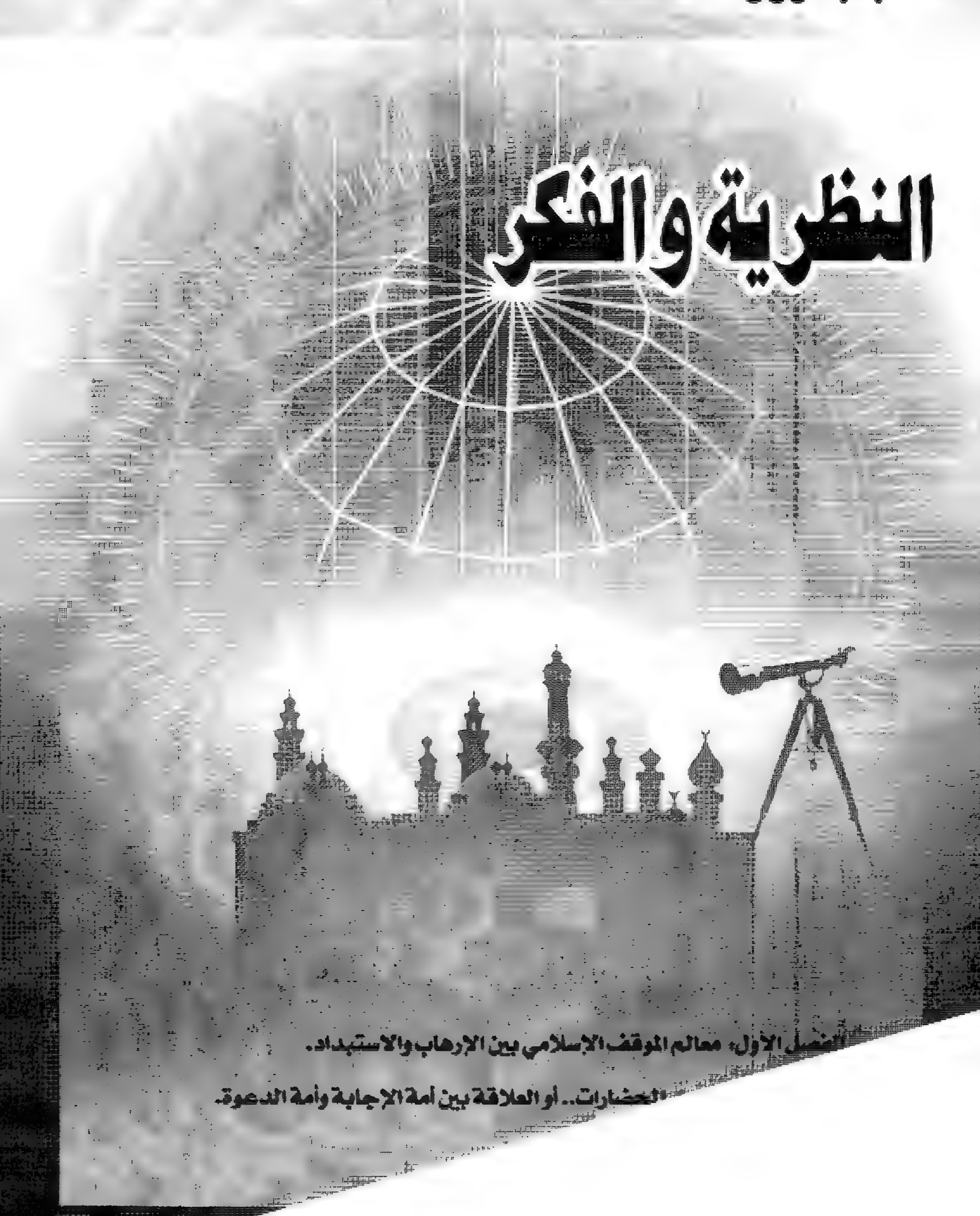
مجلة البيان

١٤٢٥هـ



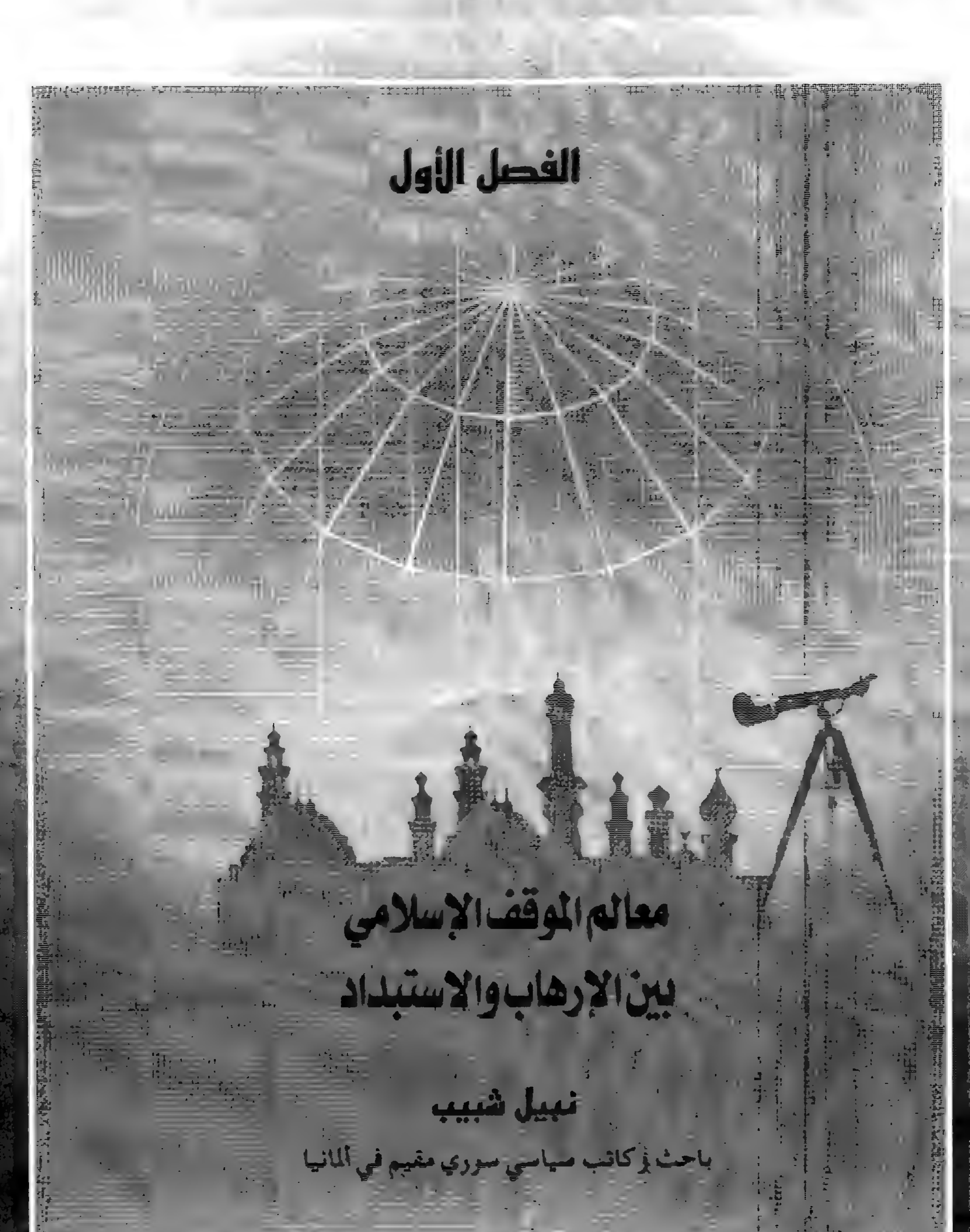
الباب الأول

النظرية والفكر



الفصل الأول: معالم الموقف الإسلامي بين الإرهاب والاستبداد.

الحضارات.. أو العلاقة بين أمة الإجابة وأمة الدعوة.



الفصل الأول
معالم الموقف الإسلامي
بين الإرهاب والاستبداد
نبيل شبيب
باحث وكاتب سياسي سوري مقيم في ألمانيا

معالم الموقف الإسلامي بين الإرهاب والاستبداد

نبيل شبيب

تمهيد: العداء عبر ثغرة الإرهاب:

لا يمكن الحديث الموضوعي - من المنطلق الإسلامي - بسهولة عن ظاهرة الإرهاب في ظل ثلاثة عوامل رئيسة؛ نعايش مفعولها في كلّ كلمة أو بحث أو موقف إزاء الموضوع، وهي:

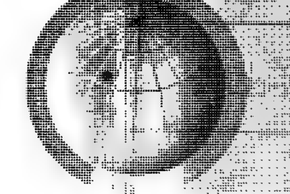
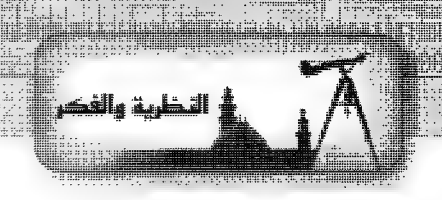
١ - وجود جهات إسلامية العنوان والهدف؛ ترىٰ استخدام العنف الموجَّه إلىٰ أهداف محدّدة - عسكريّة أو مدنيّة - وإن لم يؤدّ إلىٰ إزالة وضع ظالم غير شرعي أو التمهيد لذلك؛ أمراً مقبولاً أو هو علىٰ الأقل لا بدّ منه بسبب انسداد الطرق الأخرىٰ. . فكلّ حديث موضوعي عن القضية يمكن تفسيره وكأنه هجوم عليها أو إدانة لها دون تمييز بين أهدافها ووسائلها.

٢ - وجود تلك الحملة الضارية التعميمية تحت عنوان (مكافحة الإرهاب)، والتي لا تميّز - قصداً أو عن غير قصد - بين جماعات وجماعات، وأهداف ووسائل، ومعتدٍ ومعتدىٰ عليه، بل أصبحت تسعىٰ إلىٰ النيل من الإسلام نفسه من خلال ما تقول وتعمل.

٣ - في ظل استمرار أوضاع ظالمة بمختلف أشكال الظلم؛ يوجب الإسلام إحلال أوضاع عادلة مكانها، وتوجب الشرائع الأرضية ذلك من حيث الأصل، ولا يكاد ينفسح المجال للقيام بذلك - علىٰ المدىٰ القصير أو البعيد - بأساليب بعيدة عن استخدام العنف إلا ويلقىٰ أصحابها نصيبهم من الظلم، وكأن المراد هو تخويف سواهم.

لا يمكن الحديث الموضوعي حول ظاهرة الإرهاب في ظل هذه العوامل الثلاثة، ولكن لا بدّ من مثل هذا الحديث، فالعوامل المذكورة نفسها تفرضه فرضاً، كما يفرضه مجرىٰ الأحداث وما يتجدد في ساحتها من استخدام للعنف من جانب المتهمين بالإرهاب، وكذلك من جانب مَنْ يُطلقون تلك التهم ويزعمون لأنفسهم مكافحة الإرهاب.

والأنكىٰ من ذلك أنّنا في ظل تصعيد ما يُسمّىٰ (مكافحة الإرهاب)؛ أصبحنا نعايش منذ فترة درجة خطرة من «إرهاب» القلم والفكر إلىٰ حد بعيد، ونعايش كيف تتحوّل قضية الإرهاب ومكافحته أو إدانته أو تسويغه إلىٰ ثغرة مفضّلة للتصدي للظاهرة الإسلامية نفسها؛ بمختلف أبعادها التي ترمز إليها كلمات الدعوة والحركة والصحوة. . ومعظم ذلك كان يجري لفترة من الزمن تحت عنوان (مواجهة الأصولية الإسلامية الحديثة)،

وبات يجري تحت عنوان (مكافحة الإرهاب).

والواقع أنّنا لا نستغرب هذه الحملة وأمثالها، فلكلّ عدوٍّ أو خصم أساليبه، وكثيراً ما انطوت أساليب العداء للإسلام على الافتراء؛ اعتماداً على الخلط بين ممارسات سلبية ينكرها الإسلام، ولا ينبغي في الأصل أن تعطي مسوِّغات موضوعية للعداء، وبين أباطيل لا أساس لها من الصحة أصلاً، ولكنّ هذا الخلط خاصة هو الأرض التي يحتاج إليها الافتراء أو التضليل ليؤدّي مفعوله. ويساعد عليه أيضاً انزلاق كثير من المتحدثين تحت عنوان الإسلام نتيجة ضغوط في الدرجة الأولى؛ إلى مواقف دفاعية محضة تساهم واقعياً في وضع الإسلام والتيار الإسلامي في قفص الاتهام.. وكأن هذا أمر معتاد لا غبار عليه.

وإذ نتطلع في قضية العنف والإرهاب وما ينبغي أن يكون عليه الموقف الإسلامي منها، إلى التعامل مع الظاهرة بحدّ ذاتها تعاملاً موضوعياً منهجياً، وعلى الصعيد الدولي تعاملاً نزيهاً منصفاً ومؤثراً في اتجاهٍ قويم؛ فلا بدّ من توفير جملة من الشروط لبيان أهم ما ينبغي بيانه في هذه القضية الخطيرة. ومن تلك الشروط:

١ - شرط منهجي للبحث في الموضوع، هو الفصل بين ما يلي:

أ - النظر في عمليات وأحداث توصف بالإرهابية لمعرفة أبعادها وخلفياتها وظروفها وأغراضها، ومن ثَمَّ للوصول إلى استيعاب وتفهّم أو رفض وإدانة، من زاوية رئيسة هي زاوية مشروعية الوسائل المختارة القائمة على محور العنف أو عدم مشروعيتها.

ب - والنظر في الأغراض السياسية المتعدّدة التي يتبنّاها مرتكبو عمليات العنف في العالم المعاصر، وهل هي مشروعة قويمة بغضّ النظر عن الوسائل، أو زائغة منحرفة عدوانية؟

ج - والنظر في الأغراض السياسية المتعددة التي يتبنّاها أولئك الذين يزعمون لأنفسهم مكانة احتكارية في مكافحة العنف والإرهاب دولياً، وهل هي مشروعة قويمة أو زائغة منحرفة عدوانية، تتخذ من عنوان مكافحة الإرهاب قناعاً وستاراً فحسب؟

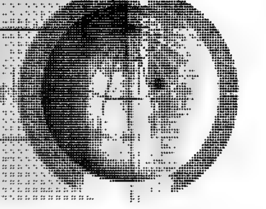
د - والنظر في وسائلهم هم للوصول إلى أغراضهم، وما مدى مشروعيتها أيضاً؟ وكذلك ما مدى تغلغل الإرهاب فيها؟

٢ - شرط توفّر نزاهة النظرة إلى الموضوع:

لا بدّ في ميدان متابعة الحملة الراهنة لربط الإسلام والإسلاميين مباشرة، أو تحت عنوان الأصولية الإسلامية الضبابي الشائع بما يُسمّى عمليات العنف والإرهاب.. لا بدّ من التمييز الدقيق بين ما يأتي:

أ - قضية العنف والإرهاب بحدّ ذاتها من حيث غاياتها ووسائلها.






ب ـ قضية أخرىٰ هي قضيّة الصحوة الإسلامية، فهي من حيث منظورها الحركي الإسلامي، وسواء وجدت عمليات تستحق وصف العنف والإرهاب فعلاً أو لم توجد، وسواء حملت بعض تلك العمليات عناوين إسلامية أو لم تحمل، كانت وما زالت قضية قائمة بحدّ ذاتها؛ علىٰ أساس المنطلق العقدي لأصحابها، وبالحق التاريخي المندمج بمسيرتها، وبالطابع الإنساني الحضاري المرتبط بتطلّعاتها المستقبلية، ومن حيث الأعراف والقوانين الدولية كانت وما زالت أيضاً متميّزة بالمشروعية المكفولة في القوانين والمواثيق الدولية التي تقرّر فيما تقرّر حقّ تقرير المصير وسواه من الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية، فهذه الصحوة الإسلامية ظاهرة مشهودة، تستند إلىٰ ثوابت عقدية وحضارية وتاريخية كبيرة؛ لا إلىٰ ظروف آنية زماناً ومكاناً؛ يمكن أن تتقلّب تقلباً من طبيعته أن يصنع وسائل مقبولة وغير مقبولة علىٰ حسب التوجّهات المسيطرة في حقبة زمنية معينة، وهي في الوقت الحاضر توجّهات الحضارة المادية بمختلف إشعاعاتها الإيجابية وإفرازاتها السلبية علىٰ السواء.

٣ ـ شرط تحليلي لتحديد نوعية الموقف المطلوب:

لا بدّ عند الحديث عن الموقف الإسلامي من العنف والإرهاب؛ من السعي إلىٰ تثبيت المعالم الرئيسة والمقاييس المنهجية لذلك الموقف، تثبيتاً يتجاوز مفعول الضغوط المتباينة من مكان إلىٰ مكان ومن مرحلة إلىٰ مرحلة، كما يتجاوز تعدّد الأوعية والقوالب الشكلية التي يعبّر التيار الإسلامي عن نفسه من خلالها.

والمطلوب آنذاك أن يكون لتلك المعالم والمقاييس من الوضوح والقوة الذاتية ما يأتي:

أ ـ ما ييسّر علىٰ صاحب المنطلق الإسلامي أن يشير في مختلف الظروف إلىٰ معالم الموقف المبدئي المعتمَد من العنف والإرهاب.

ب ـ ما يمكّن المنصفين في تعاملهم مع المنطلق الإسلامي من إدراكه علىٰ حقيقته؛ بغضّ النظر عن توافقه مع ما يرون أو مخالفته له.

ج ـ ما يحول دون الخصوم من غير المنصفين ومن المستغلّين للغموض المحيط بالموقف الإسلامي أو المفتعل حوله؛ لتجاهله أو ممارسة التضليل بصدده أو الاستشهاد بما لا يعبّر عنه من أقوال وإن زعم صاحبها ذلك.

د ـ ما يجعل الفرد الحيادي أقدر علىٰ التوصل إلىٰ نتائج مقنعة تساعده علىٰ التمييز بين حقّ وباطل، وبين صراع مشروع بوسائل مشروعة، وبين اتجاهات متباينة وافتراءات باطلة لا تستند إلىٰ منطلق قويم، ولا تلتزم أساليب نزيهة، ولا تستخدم وسائل مشروعة.



٤ ـ شرط فكري تفاعلي للأقلام الإعلامية:

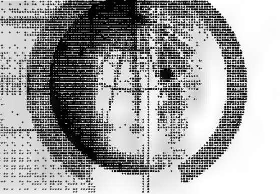
من الضرورة بمكان أن تنطلق الأقلام الإسلامية في التعامل مع قضية العنف والإرهاب؛ من الاعتماد على المقاييس والمعايير والضوابط المنهجية الإسلامية المرجوّة، وعلى متطلّبات المصلحة الإسلاميّة القائمة على الانتماء العقدي للمسلمين، كما أنّ على الأقلام الإسلامية أن تلتزم في تقدير السلامة والصواب وتقدير الانحراف والخطأ عند أيّ جهة من الجهات؛ بألاّيصدر ذلك التقدير عن تأثير ظروف معينة، وهي غالباً آنيّة زائلة، بل يجب أن يكون المنطلق على الدوام هو الإحساس بالمسؤولية عن سلامة الموقف بحدّ ذاته، وعن صوابه وفق ما يقتضيه الإسلام، وينسجم مع تحقيق أهدافه القويمة المشروعة في حياة المسلمين والبشرية على المدى القريب والبعيد.

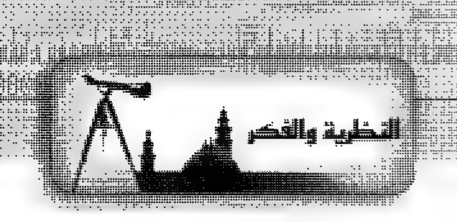
وندرك أنّ الحديث عن قضية العنف والإرهاب لن يصل ـ عبر مقال أو بضعة مقالات أو عبر ندوة أو مؤتمر ـ إلى نتيجة حاسمة قاطعة بطبيعة الحال، فمثل هذه القضايا تحتاج إلى البحث والعلاج على مختلف المستويات، وبمختلف وجهات النظر، وبصورة متجدّدة متواصلة؛ لتكون النتائج حصيلة تفاعل حي، ومن ثَمَّ ذات فعالية مؤثّرة بنسبة معقولة مَرْضِيَّة. . ولكن من الضروري إيجاد إطار عام يسمح بالإحساس أنّنا نتحرك على أرضيّة ثابتة، توفّر ما يكفي من العناصر المشتركة لتلاقي الاتجاهات المتباينة على رأي أو على الحوار حوله، وهذا أقصى ما يتطلع إليه هذا البحث، وهو يحدّد لنفسه المحاور الرئيسة الآتية:

أولاً: الإرهاب.. والإرهاب الإعلامي.

ثانياً: الإرهاب العقدي والفكري.

ثالثاً: الإرهاب والاستبداد الدولي.





أولاً: الإرهاب.. والإرهاب الإعلامي

على الرغم من وفرة ما كُتب وما قيل عن الإرهاب؛ فلا يمكن لأحد أن يزعم وجود تعريف اصطلاحي تلتقي عليه الآراء إجماعاً أو إجمالاً، ولا نجزم. . ولكن نحسب أنّ استقراء استخدام هذه الكلمة في واقع ما يُقال ويُكتب؛ يسمح بتحديد تعريف مبدئي لمضمونها سينطلق البحث منه، وهو تعريف يشمل ثلاثة عناصر تشكّل مرتكزات متكاملة بعضها مع بعض؛ هي: «استخدام القوّة»، بـ«طريقة مخالفة للقانون السائد»، لـ«تحقيق غرض سياسي».

الغموض في تعريف الإرهاب:

ولا يعني هذا التعريف القضاء على كل احتمال للالتباس، ولا يسعنا حصر الالتباسات المحتملة، ولكن نشير إلى مواطن بعضها؛ في إطار هذه العناصر الثلاثة باعتبارها هي الأكثر انتشاراً في الوقت الحاضر:

أ - عنصر «استخدام القوة».. لا يتبيّن بما فيه الكفاية دون إجابة عما يأتي:

١ - هل تتوفر إمكانات استخدام وسائل أخرى أو لا تتوفّر؟

٢ - هل يعود عدم توفّرها إلى حظرها أو إلى عدم الأخذ بها؟

٣ - إذا كانت محظورة؛ فهل حَظْرُها يكون مشروعاً أو غير مشروع؟

٤ - إذا كان حظرها غير مشروع؛ فما المخاطر التي يتعرّض لها مَنْ يتبنى استخدام القوّة في مسعاه لتحقيق هدف مشروع؟

ب - وعنصر «بصورة مخالفة للقانون السائد».. لا يتبيّن بما فيه الكفاية دون إجابة عما يلي:

١ - أهو قانون عادل قويم أم جائر منحرف؟

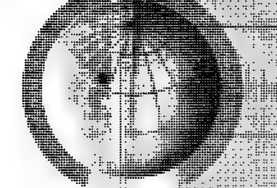
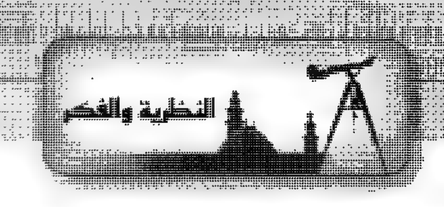
٢ - هل نشأ وسرى مفعوله نتيجة اقتناع عام به، أو عبر فرضه بما يخالف إرادة الشعب؟

٣ - هل يُفرض -إذا كان مفروضاً- بوسائل قويمة، أو بوسائل القوّة غير المشروعة؟

ج - وعنصر «لتحقيق غرض سياسي».. لا يتبيّن بما فيه الكفاية دون إجابة عما يلي:

١ - هل يُعَدُّ هذا الغرض الأساسي مشروعاً من حيث الأصل أو لا؟

٢ - هل تتوفر للعاملين له شروط الأهلية لذلك أو لا تتوفر؟

٣- هل يشمل التطلّع للسلطة أو لا يشمل؟

٤ - إذا كان يشمل التطلّع إلى السلطة؛ فهل يوفّر ضمانات ممارستها ممارسة مشروعة قويمة أو لا يوفرها؟

إنّ هذه الأسئلة -كأمثلة- أساسيّة جوهريّة لا ينبغي تجاوزها عند النظر في حادث من حوادث العنف ومحاولة استصدار موقف موضوعي منه بالإدانة أو التسويغ، وهل تكون الإدانة آنذاك قاطعة شاملة أو جزئية؟ وهل يكون التسويغ مقترناً بالتبرئة أو لا؟

ومن نافلة القول تأكيد وجود «عنف» بمعنى استخدام القوة، تلتقي التشريعات السماوية والوضعية في تقرير مشروعيّته، وآخر تلتقي على تقرير إدانته ورفضه. فلا يكفي مجرّد استخدام القوة للإدانة، ولا يكفي بطبيعة الحال للتبرئة أيضاً.

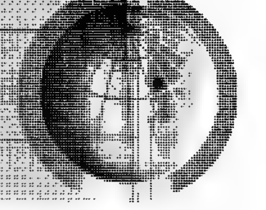
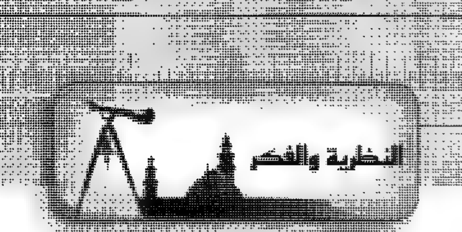
ونؤكّد -من المنطلق الإسلامي- أنّ الإسلام علّمنا الأخذ بأقصى درجات الحذر في عملية الإدانة والتبرئة، وهذا معروف لا نحتاج إلى بيانه عبر الاستشهادات من النصوص القرآنية والنبوية وأقوال العلماء، ونعلم من التحذير المكثّف الوارد فيها أنّها تأبى التسرّع في استصدار أحكام إدانة أو تبرئة تتعلق بقضايا الظلم والتظلّم، وما يقترن بها من استخدام القوّة لتحقيق غرض مشروع أو غير مشروع، كما نعلم أنّنا مُلزمون إسلامياً بالإحساس بحجم المسؤولية عند اتخاذ موقف إسلامي في تلك القضايا.

إرهاب إعلامي مضلل:

هذا الحذر مطلوب ومحتّم بصورة أشد إلحاحاً في عصرنا الحاضر، فنحن لا نواجه ظاهرة إرهاب بمعناه المشار إليه فحسب، بل نواجه في الوقت نفسه إرهاباً أوسع نطاقاً وأشدّ تأثيراً، غالباً ما يحول دون اتخاذ موقف سليم قويم فعال، قد يجمع الآراء المتباينة، ويساهم في التخلص من مخاطر وسلبيّات كبيرة. وأحدُ وجوهه هو ما نعبّر عنه بـ(الإرهاب الإعلامي) باعتبار اعتماده على وسائل الإعلام اعتماداً واسع النطاق. إنّ الحدّ من (الإرهاب الإعلامي) ومفعوله الخطير في الحيلولة دون التزام قواعد منهجية؛ شرطٌ لا غنى عنه للبحث عن أرضيّة مشتركة في التعامل مع قضية الإرهاب تعاملاً لا يسدّ السبل أمام المواقف القويمة الفاعلة.

ومن أبرز معالم ذلك الإرهاب الإعلامي على سبيل المثال دون الحصر:

١ - الخلط بين وقائع ذات علاقة مباشرة بحادثة من حوادث العنف والإرهاب، وبين وقائع أخرى لا علاقة لها به للوصول إلى حكم مسبق، ومثال ذلك زعم العلاقة بين أصل «وجود التيّار الإسلامي» في المغرب، وبين عمليات «الدار البيضاء» عام ٢٠٠٣م! وسيّان بعد ذلك: هل الغرض من الخلط هو الإدانة أو التسويغ؟ فالنتيجة واحدة وإن كانت ذات وجهين؛ كلاهما يساهم في التضليل لا الإعلام وبيان الحقائق.

٢ ـ الخلط بين حوادث عنف معاصرة وبين روايات تاريخية صادقة أو كاذبة . . أو مع تشويه حقيقتها في غالب الأحيان، وما أكثر ما استُخدم تعبير اللاسامية من جانب الغربيين في غير موضعه؛ بزعم تفسير عداء العرب ـ وهم ساميون ـ لليهود، وأمثلة ذلك من ميدان الإرهاب الإعلامي والفكري معاً: ما شهده روجيه جارودي وأمثاله من المفكّرين، أو شهده كورت فالدهايم وأمثاله من السياسيين. . ويشابه ذلك: الخلط المتكرّر فيما أورده كُتّاب مستشرقون على وجه التخصيص؛ عن تعامل الدولة الإسلامية الأولى مع يهود بني قريظة وبني قينقاع وخيبر ـ مع تزييف الوقائع الثابتة ـ كأمثلة لربط حوادث معاصرة بذلك ربطاً سلبياً بمضمونه وغاياته؛ ومنها إدانة عمليات «المقاومة» ووصفها بالإرهاب، وشرّ من ذلك ما ينقله المستغربون من هذا وذاك.

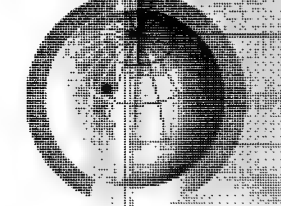
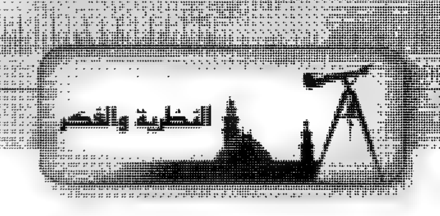
٣ ـ الخلط في وسائل الإعلام بين حوادث عنف في بلد ولظروف سائدة فيه، وبين أحداث ووقائع تجري في بلد آخر؛ لتعميم الإدانة بما يشمل تياراً بكامله ـ وهو هنا التيار الإسلامي ـ رغم اختلاف المعطيات والظروف وأساليب العمل المتبعة ومجرى التطورات اختلافاً كبيراً، وهذا ما يستغل مواقف معيّنة، مثل استضافة منظمة مؤتمر العالم الإسلامي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في قمّة عام ٢٠٠٣م، ليتحدّث فيما يتحدّث عن «الإرهاب» وليربط بين ثورة الشيشانيين، وبين أحداث أخرى من قبيل ما واجهته بعض البلدان العربية والإسلامية كالمغرب والسعودية.

٤ ـ الخلط بين إدانة الوسائل ـ وهي هنا استخدام القوة في عمليات تفجير واغتيالات وما شابهها ـ وإدانة الأهداف والغايات، وأبرزها للعيان هنا هدف إقامة الحكم الإسلامي في البلدان الإسلامية.

هذا الصنف من الخلط الإرهابي الإعلامي هو في الوقت الحاضر من أخبث الوسائل المتبعة وأوسعها انتشاراً من حيث توظيفها، ليس لمكافحة الأعمال الإرهابية بحد ذاتها؛ بل لأغراض الحملة العالمية الراهنة الهادفة إلى ربط الإرهاب بالتيار الإسلامي خاصة، فأصبح حمَلة الأقلام المعارضة ـ من الأصل ـ للإسلام وللحياة عليه والحكم به؛ أي الإسلام الشامل لسائر مجالات الحياة كما أُنزل ـ يتّخذون من كل حادثة ترتكبها مجموعة من المجموعات ذات اسم إسلامي ـ مهما تبرّأت مجموعات أخرى من وسائلها بغضّ النظر عن التلاقي أو عدم التلاقي معها على الأهداف المعلنة ـ ذريعة؛ ليس لإدانة ممارسات تلك المجموعات خاصة، بل لإدانة دعوتها المعلنة إلى الإسلام، ومن خلال ذلك إدانة دعوة سواها إليه أيضاً.

٥ ـ ومن صور الإرهاب الإعلامي المضلّل أيضاً: التشكيك في أهداف وممارسات قويمة لا غبار عليها؛ لمجرد أنّها ترتبط بالدعوة إلى الحكم الإسلامي، فسعي جماعة أو حزب للوصول إلى السلطة على هذا الأساس يتحوّل في ظلّ الإرهاب الإعلامي إلى اتهام تُطلب إدانته، ولو كانت سائر الأحزاب ذات المنطلقات غير الإسلامية تسعى إلى ذلك علناً، بل إنّ استناد الإسلاميين في دعوتهم إلى وجود مظالم اجتماعية وسياسية



واقتصادية كبيرة مرفوضة، والمطالبة بتغييرها عن طريق الحكم بالإسلام؛ يتحوّل بأقلام الإرهاب الإعلامي إلى اتّهام باستغلال أوضاع الناس، وكأنّ أصحاب الاتجاهات غير الإسلامية لا يستندون في الصراع أو التنافس على السلطة إلى حجج تنطلق جميعها من الحديث عن أوضاع الناس وضرورة تغييرها، وزَعْمِ كل فريق أنّ منهجه هو الأصلح! فما الذي يبيح اعتبار ذلك مشروعاً مقبولاً، ويجعله عند اقترانه بالدعوة إلى الحكم الإسلامي استغلالاً مرفوضاً؟

٦ ـ ومن الصور المعبّرة عن قسط من الدهاء في ذلك الإرهاب الإعلامي؛ اعتمادُ أصحاب الأقلام الذين يمارسونه على أقوال ومواقف قد يكون أصحابها من المنصفين في الأصل؛ من أجل توظيفها لغرض آخر، والمقصود على وجه التخصيص تلك الأقوال والمواقف التي لا يبدو منها سوى الدفاع عن الإسلام تجاه الأحكام المسبقة ضدّه، فهذا ما بات يتخذ مع الزمن صيغة تقول: «الإسلام دين سلمي لا علاقة له بأولئك الأصوليين الإرهابيين»، ولكن سرعان ما تتحوّل هذه المقولة الإيجابية في وسائل الإعلام إلى القول: «الإسلام دين سلمي لا علاقة له بالإسلام السياسي الذي يدعو إليه الأصوليون».. وهكذا تتحوّل عملية الإدانة نفسها من إدانة العنف والإرهاب إلى إدانة «شمول» الإسلام لكل مجالات الحياة، ومن إدانة إرهابيين (هذا ونعلم أنّ كثيراً من الذين يمارسون مقاومة مشروعة يُوصفون بهذا الوصف زوراً) إلى إدانة «أصوليين»، وعلى وجه التحديد أولئك الذين يتبنّون الإسلام الشامل المتوازن؛ علاوة على تعميم الإدانة من الأصل على كلّ من يستخدم وسيلة العنف؛ بغضّ النظر عن كونه ضحية احتلال أو ضحية استبداد، أو كونه بالفعل معتدياً مفترياً على سواه.

مكافحة الإرهاب الإعلامي:

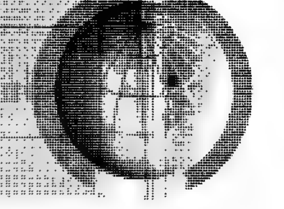
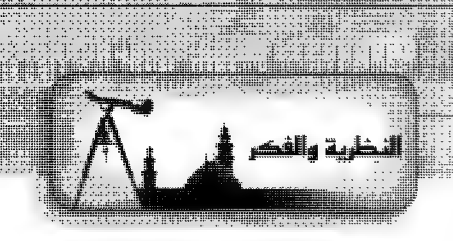
من أخطر نتائج هذا الإرهاب الإعلامي بمختلف صوره المذكورة كأمثلة: مسارعة كثير من الإسلاميين إلى تبرئة أنفسهم بتأكيد انتمائهم إلى صنف «الإسلام السلمي»، وكأنّ ما يزعمه الإرهاب الإعلامي المتّبع أمر مسلّم به ولا غبار عليه!

إنّ الدعوة إلى الإسلام الشامل الكامل، دعوة وشريعة، حياة ونظاماً؛ دعوةٌ مشروعةٌ بكل المقاييس ودون شروط، ولا يمكن القبول مطلقاً بإدانتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ عن طريق إدانة وسائل أيّ فريق يتحدث باسم الإسلام؛ على افتراض أنّه كان هو أو كانت وسائله تستحقّ الإدانة بالفعل، وهو أمر يحتاج دوماً إلى تحقيق وتمحيص وتوفير شروط منهجية للتوصل إلى أحكام موضوعية نزيهة.

لن نقضي على الإرهاب الإعلامي، فهو ظاهرة معاصرة تمثل جزءاً راسخاً من سلبيّات كبيرة نعاصرها، ونعتقد بأن في عودة الإسلام إلى مكانته الجديرة به في حياة البشرية أدوية ناجعة لمكافحتها والتخلّص منها على المدى البعيد، ولكن لا بدّ في الوقت الحاضر خصوصاً من:

١ ـ توفير القدرة على التزام منهجية ناجحة في التعامل من المنطلق الإسلامي مع قضية العنف والإرهاب؛ تعاملاً ينطوي في الوقت نفسه على وضع الإرهاب الإعلامي في الحسبان كعائق خطير، وكمرض أصاب



«الرسالة الإعلامية» القويمة التي يُفترض أن تلتزم النزاهة والموضوعية، وهو في الوقت نفسه عائق خطير في وجه مكافحة ظاهرة العنف والإرهاب نفسها؛ مهما أكّد ممارسوه صدق مزاعمهم بمكافحتها، فهم إنّما يساهمون عبر الافتراء والتضليل في ترسيخها وليس في التخلّص منها.

٢ - لا ينبغي أن يسبّب الإرهاب الإعلامي أيضاً الانزلاق في خوض معارك جانبية، فمجرد الوقوع في هذا المنزلق يلفت النظر عن القضية الأصلية، ويشغل الجهود اللازمة على صعيدها، إنّما ينبغي العمل على تخفيف النتائج السلبية الناجمة عن الإرهاب الإعلامي، وهذا ما يقبل التحقيق على ثلاثة محاور رئيسة:

أ - تجنّب المواقف الصادرة عن ضغوط الإرهاب الإعلامي؛ توقيتاً فلا تكون متسرّعة ولا متأخّرة، ومضموناً فلا تتضمّن تبرئة أو إدانة غير مدروسة أو غير موضوعية.

ب - تعزيز العلاقات مع أصحاب الوسائل الإعلامية والأقلام الإعلامية التي تلتزم حدّاً كافياً من المنهجية والنزاهة؛ بغضّ النظر عن التلاقي أو الاختلاف على صعيد التصوّرات والأهداف العامة، وذلك لتعزيز إسهامها في العمل على تخليص قضية الإرهاب والعنف من أعباء الإرهاب الإعلامي وأضراره.

ت - تنمية الوسائل الإسلامية الإعلامية الرصينة، ورفع مستواها وطاقاتها ما دامت مرشحّة لأداء رسالة إعلامية نزيهة هادفة، مع دعم سبل الوصول بها إلى أوسع دائرة ممكنة محلياً وعالمياً.

٣ - الخروج من قوقعة «التخوّف» من الطرح المباشر والمنهجي لموضوع وجود علاقة حقيقية أو عدم وجود علاقة حقيقية بين الإسلام نفسه، ومن ثم التيّار الإسلامي، وبين «استخدام القوة والعنف» بمختلف صور ذلك الاستخدام، فقد نجحت الحملات المتوالية في العقود الماضية، ثمّ صار نجاحها أكبر من خلال ما وصلت إليه الهجمة الأمريكية مع حلول القرن الميلادي الحادي والعشرين؛ في دفع كثير من الأقلام الإسلامية إمّا إلى:

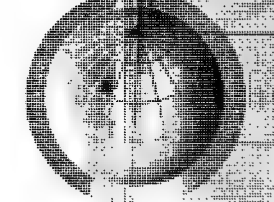
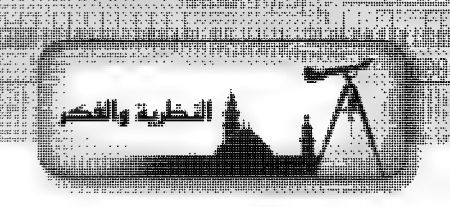
(١) تجنّب الموضوع بسبب ما ينطوي عليه من «حساسيّات».. وإما إلى:

(٢) موقف دفاعي هزيل يسبّب من الضرر أكثر ممّا يبيّن من الحقائق.. وإما إلى:

(٣) موقف حماسيّ محض، لا يكفي قطعاً - مع عدم إنكار أهمية دور إحياء الوجدان في قضايانا عموماً - لمواجهة الظاهرة على المستوى المطلوب.

لقد أصبحنا في حاجة إلى جرأة أكبر للإقدام على معالجة منهجية قويمة لكل ما يرتبط بقضايا الإرهاب، معالجة تنطلق من تصوّراتنا الإسلامية، وهي التصوّرات الأقوم والأصلح، ونحن نطرحها بصورتها «الأقوم والأصلح» لأنّها هي كذلك بحدّ ذاتها، وليس لأنّ هذا ما نحتاج إليه من أجل «تصحيح صورة الإسلام في أعين الغربيين» كما بات يتردّد باستمرار في الآونة الأخيرة، وبات بعضنا يمارسه حتى على حساب تجاهل جوانب من الإسلام يتمنّى الغربيون تغييبها، فيغيّبها، أو عبر إبراز جوانب أخرى يحبّون إبرازها، فيبرزها!



ثانياً: الإرهـاب العقدي والفكري

من أشدّ الاتهامات تزويراً لوقائع ثابتة تاريخياً وأخرىٰ مشهودة في الوقت الحاضر؛ اتهامٌ صادرٌ في الأصل عن جهات أصيلة العداء للإسلام من خارج البلاد الإسلامية، وتسرّبت إليها في ظلّ المعركة التاريخية بين الإسلاميين والعلمانيين في العقود القليلة الماضية، وهو الاتهام القائل: «إنّ دين الإسلام الذي انتشر بالسيف، والحركات الإسلامية التي تربّي أتباعها علىٰ الجهاد؛ هو ما أوجد ويُوجِد في المنطقة الإسلامية مناخاً تنشأ فيه بالضرورة مجموعات إرهابية، تستخدم العنف وترتكب عمليّاته تحت عنوان الإسلام، فالإسلام والتيار الإسلامي مسؤولان عنها، وإن أدانها بعض علمائه ورموز حركته المعاصرة إدانة لفظية»، وقد بلغ هذا الاتهام من الخطورة أن وصل إلىٰ مستويات مطالب سياسية؛ من قبيل تغيير مناهج التعليم والتربية، أو فرض رقابة أشدّ علىٰ خطباء المساجد.. وما شابه ذلك، وازدادت الخطورة تفاقماً من خلال وجود من يتجاوب من داخل صفوفنا مع تلك المطالب فكرياً وتطبيقياً!

ومن وجوه الخطر أيضاً أنّ كثرة الحديث المعادي عن أنّ الإسلام دين السيف ودين العنف، يواجهه بعضنا بتأكيد أنّ الإسلام دين السلام ودين التسامح، ولكن بصيغة تجعل منه منهج تسليم وتخاذل واستخذاء!

ولا يوجد في الأصل أيّ تعارض بين السيف والعدل أو بين القوّة والتسامح، إنّما يقع التناقض بقدر ما يصنعه التركيز علىٰ أحد الجانبين دون الآخر؛ بدلاً من التمسّك بالعرض الحقيقي القويم والمتوازن للإسلام، والذي لا يقبل للمسلم أن «يستخذي» في مواجهة المعتدين والظالمين، كما أنّه لا يقبل للمسلم أن يعتدي علىٰ إنسان لا يعتدي علىٰ الإنسان وحريّة الإنسان وحقوق الإنسان، بل يأمر -آنذاك- بالبرّ والقسط والإحسان والتسامح!

بطلان اتهام الإسلام والتيّار الإسلامي تاريخياً:

لم تستند الاتهامات باستخدام العنف -بمعنىٰ الإرهاب الشائع حديثاً- إلىٰ بحث منهجيّ متجرّد أو استقراء، ولكنّه في الوقت نفسه لم ينشأ وينتشر عشوائياً، ولم يكن مجرّد ردّ فعل علىٰ حوادث آنيّة معاصرة كما يحاول تصويره بعض المدافعين عن النظرة العدوانيّة الكامنة فيه، بل كان وليد مسيرة «منهجيّة» سبق اتّباعها في الغرب في مختلف ميادين التعليم والتربية والفكر والثقافة والإعلام والفنون زمناً طويلاً، ولم تبدأ بعض الجهات المنصفة بانتقادها إلاّ حديثاً وبصورة محدودة لم تؤدّ مفعولها علىٰ الوجه الأمثل بعد.

وقد عايش كاتب هذه السطور حادثة جانبية في مطلع السبعينيات الميلادية، ربّما توضح المقصود من هذا

الكلام، وتزامنت في حينه مع عملية اختطاف طائرات غربيّة إلى الأردن، وكعادة المدرسين في المدارس الألمانية؛ كانوا يستشهدون بها باعتبارها آنيّة يعايشها التلاميذ، ومن ثَمَّ فهي ذات دلالة أقوى من دلالة أمثلة تاريخية ما، وقد جعلوها دليلاً على صحّة ما كانوا يدرّسونه للناشئة ويصوّرون فيه الإسلام دين عنف من حيث الأساس، واستُدعي كاتب هذه السطور بغرض الحوار في أحد صفوف مدرسة ثانوية في بون؛ بعد أن تلقّى التلامذة لمدّة أسبوع الدروس النظرية عن الإسلام؛ اعتماداً على كتاب صادر عن الكنيسة الكاثوليكية، فكان من الأسئلة الرئيسة المطروحة: «علام يدعم الإسلام الإرهاب ويدعو إليه؟»، وأورد السائل عملية الاختطاف المشار إليها كدليل.

لم يكن للمقاومة الإسلامية المسلّحة آنذاك وجود قويّ ظاهر للعيان في ساحة فلسطين، فلم يكن عسيراً بيان أنّ مرتكبي عمليات الاختطاف كانوا من منظمتين شيوعيتين، وأنّ تلك الفترة فترة عداء شيوعي مستحكم بدأ يتغلغل في الصفوف الفلسطينية وفي المنطقة عموماً، وكان ضدّ الإسلام والتيّار الإسلامي، وليس ضدّ «الغرب» فقط.. ثمّ كانت المفاجأة أكبر وقعاً على التلاميذ عند بيان أنّ قادة هاتين المنظمتين لم يكونوا من المسلمين أصلاً؛ فهل تعني عملياتهم أنّ النصرانية تدعو إلى الإرهاب؟!

إنّ وضع الإسلام والتيّار الإسلامي في قفص الاتّهام في قضية الإرهاب؛ جريمة إرهابية على الصعيد العقائدي والفكري، تتناقض مباشرة مع ما تفرضه قواعد النزاهة في الاختلاف أو الصراع بين التيارات العقائدية، أو المدارس والمناهج الفكرية، وأوّل ما يسري ذلك على محاولة ربط الاتهام بما روّج له مستشرقون متطرّفون ومن سار على دربهم من أنّ الإسلام «دين عنف»!

وتكاد الأدلّة الدامغة على الافتراء في هذه الاتهامات وأمثالها تغري بعدم محاولة مناقشتها أصلاً.

فهل نحن في حاجة إلى الاستشهاد بوقائع التاريخ، والمقارنة من خلال ذلك (مقارنة قائمة على الصورة الإجمالية دون التفاصيل والحالات الاستثنائية) بين ما كان عليه انتشار الإمبراطوريات القديمة، الفرعونية والإغريقية والرومانية والفارسية والمغولية، وبين انتشار الإسلام؟

وهل نحن في حاجة إلى استعراض ما كانت عليه الغزوات الصليبية، والحملات الاستعمارية، ومآسي الأندلس، وما ارتكبه المهاجرون الأوروبيون مع الهنود الحمر في الأمريكتين؟ أو ما يعرفه التاريخ الغربي من عنف تحت عناوين حرب الثلاثين عاماً، وحرب المائة عام، والحربين العالميتين، ووصل ذروته باستخدام القنابل الذريّة الأمريكية في اليابان، ولم ينقطع من بعد كما تشهد فيتنام وأفغانستان والبلقان والشيشان.. هذا فضلاً عمّا تطوّر إليه ذلك «العنف» في ظلّ الحضارة المادية الغربية، فاتخذ لزمن طويل صيغة استعباد أهل إفريقية، و«شحنهم» رقيقاً إلى الغرب، ويتخذ الآن صيغة الاستعباد أيضاً، ولكن في صورة استغلال مالي وتجاري

واحتكار تقني، وجور سياسي واقتصادي للبلدان النامية عموماً؟

لا حاجة إلىٰ الاسترسال في هذا الاتجاه، فالنقاش حول: هل الإسلام هو دين العنف، أو الدين الذي يُوجِد مناخ استخدام العنف؛ نقاش يستخفّ بالمنهج العملي للبحث التاريخي، وبمنطق الاستدلال والاستقراء عند العلماء المنصفين، إنّما نشأ العنف واستشرىٰ مناخه في ظلّ حضارات سبقت ظهور الإسلام، أو ظهرت بعد غيابه وتغييبه عن ساحة صناعة الأحداث في حياة البشرية.

محاضن الإرهاب المعاصر:

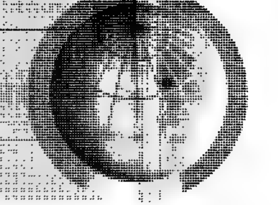
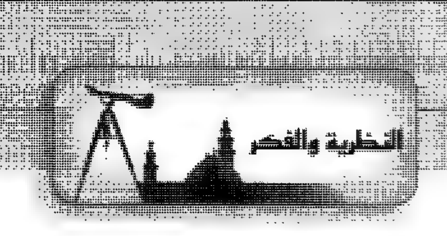
هذا عن التاريخ.. ولكن هل يمكن اتهام التيار الإسلامي اليوم ودعوته إلىٰ الوصول بالإسلام إلىٰ السيادة في أرضه والريادة في عالمه بالعنف وإيجاد مناخ للإرهاب؟.. أليس هذا خاصة ما كان يُراد قوله مثلاً عند الحديث عن الإسلام كدين سلمي، وعن «الأصوليين» ـ مع تعميم الكلمة علىٰ التيار الإسلامي إجمالاً ـ كدعاة عنف يريدون السيطرة بالقوّة في البلدان الإسلامية وإقصاء الآخرين عن السلطة؟.. ثمّ كم من التناقض تحمله تلك الاتهامات وهي تصدر عن «المشكاة» نفسها التي تصدر عنها حكومات وأحزاب وتيارات وصلت إلىٰ السلطة بالعنف، وبقيت في السلطة بالعنف، وأقصت سواها بالعنف، وكان التيار الإسلامي علىٰ امتداد العقود الماضية هو الضحية الأولىٰ لهذا العنف؟

أمّا فيما يتعلّق بالإرهاب خاصة ـ وفق التعريف الوارد في مطلع البحث ـ فما يسري عليه من الزاوية التاريخية يسري عليه من زاوية نشأته في الحقبة المعاصرة أيضاً، وليس مجهولاً:

- أنّ أوّل حادثة قرصنة جوية معاصرة إنّما ارتكبتها الحكومة الفرنسية أثناء حربها الاستعمارية ضدّ ثورة الاستقلال الجزائرية.

- وأن أوّل من آوىٰ مختطفي الطائرات المدنية بعد استقبالهم في المطارات بحفاوة بالغة؛ كانت الحكومة الأمريكية في صراعها منذ ستينيات القرن الميلادي العشرين مع كوبا وحكمها الشيوعي.

- وأن أوّل ما انتشرت منظمات وصفت بالإرهابية لاستخدامها العنف اغتيالاً وتفجيراً كان في الغرب؛ في ظلّ ما صنعت ديمقراطياته الحديثة (ولا نقوّم المنهج الديمقراطي هنا) بالأقلّيات فيه، وما صنعت مناهجه بسلوك الفرد.. وذاك ما تشهد عليه طوال عشرات السنين الماضية إيرلندا الشمالية والباسك الإسبانية، فضلاً عن المنظمات التي عرفتها إيطاليا وألمانيا وكورسيكا الخاضعة لحكم فرنسا، وفضلاً عن وجود أكثر من خمسمائة منظمة متطرّفة في الولايات المتحدة الأمريكية متهمة باستخدام أساليب إرهابية، وفضلاً عن ظاهرة انتشار «الإجرام» ووصوله إلىٰ مستوىٰ أطفال المدارس بنسبة متعالية عاماً بعد عام؛ بعد أن أصبح «العنف» هو الوسيلة

الأوسع انتشاراً في العلاقات بين فئات اجتماعية نشأت على فلسفة «الصراع» سبيلاً لتحقيق الأهداف و«انتزاع» الحريات والحقوق.

إنّ الإرهاب بمعنى استخدام القوّة استخداماً يخالف القانون لتحقيق غرض سياسي؛ ظاهرة قديمة منذ حوادث الاغتيال في عصور الفراعنة والرومان والإغريق، وإن نشأته المتجدّدة كظاهرة حديثة بدأت ـ بعد انحسار الوجود الإسلامي عن الساحة الدولية ـ في محاضن العالم الغربي بعقائده وأفكاره وصراعاته، ثمّ لم ينتقل إلى بلاد المسلمين (ولسنا في هذا الموضع بصدد تقويم جميع ما يوصف بالإرهاب حقاً كان أو افتراءً باطلاً) في ظلّ الإسلام، بل انتقل بعد أن استطاع الغرب إسقاط البقية الباقية من صور الحكم الإسلامي كما كانت ترمز إليه الدولة العثمانية، ثمّ من خلال ما خلّفه الاستعمار الغربي من تصوّرات واتجاهات صادرة عن بوتقته الحضارية، ومتشبّثة بمناهج تابعة له ومعادية للإسلام.

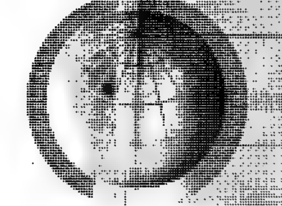
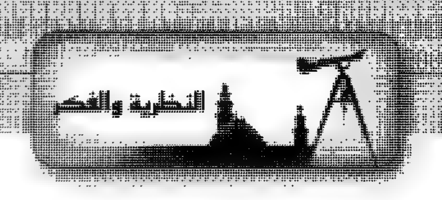
وإنّ أشدّ ما كان مصدراً لإيجاد مناخ يصنع العنف والإرهاب صنعاً؛ هو وصول تلك التصوّرات والاتجاهات إلى زمام توجيه البلاد على كلّ صعيد، والسيطرة الاستبدادية على مختلف مؤسسات التربية والتوعية والتعليم والإعلام.. فهؤلاء ـ والغرب من ورائهم ـ يحملون المسؤولية عن الحقبة التاريخية الماضية وكل ما أفرزته من تخلّف وفرقة وهزائم، وكذلك ما أفرزته من جولات صراع، وما استُخدم فيها من وسائل القوّة والعنف والإرهاب دون حساب.

إنّ محاضن العنف والإرهاب داخل بلاد المسلمين هي صورة طبق الأصل عن محاضن العنف والإرهاب التي نشأت من قبل خارجها، محاضن غربية الجذور والعقائد والأفكار، إجرامية الأهداف والأساليب والوسائل، فضلاً عمّا نشأ من منظمات تحمل عناوين إسلامية، وتستخدم العنف سبيلاً لتحقيق أهدافها، وكان ظهورها متأخراً؛ ممّا يجبر الباحث الموضوعي على القول بأنها إنّما تستخدم «العنف المضادّ».. بغضّ النظر هنا عن اتباع أساليب الإدانة أو التبرئة بالصورة التقليدية المتبعة.

«تهمة الإرهاب» كوسيلة للإرهاب:

ولئن تركّزت الأنظار اليوم على فلسطين خاصة (مع سريان شبيه ذلك على العراق وأفغانستان والشيشان وسواها من الأرض الإسلامية الواقعة تحت إرهاب الاستعمار والاحتلال والاضطهاد)، واقترن ربط الإرهاب بالإسلام والإسلاميين بالحديث عن التطوّرات والأحداث الجارية على أرضها؛ فإنّ اليهود الوافدين إليها من مختلف بلدان الشرق والغرب لاغتصابها؛ هم الذين زرعوا الإرهاب بعصاباتهم المسلّحة التي شكّلوها فور وصولهم، ولا يزالون يمارسون هذا الإرهاب تجاه من يأبى التسليم بباطلهم، بل حتى تجاه من مضى وراءهم إلى أبعد ممّا كانوا يحلمون به قبل فترة وجيزة.



والأعمال التي توصف بالإرهابية أكثر من سواها اليوم، كخطف الطائرات وتفجير القنابل دون تمييز بين هدف عسكري محض وسواه؛ لم تقتبسها المنظمات الفلسطينية عن منظمات غربية عند ظهور الجماعات الإسلامية المعروفة الآن كحماس والجهاد الإسلامي، وإنّما اقتبستها كما هو معروف علىٰ أيدي جهات أخرىٰ رفعت شعار التحرير المشروع والعمل الفدائي المشروع، ولكنّها نأت بنفسها من البداية ـ وبعضها في فترة تالية ـ عن الإسلام ومنهجه وأحكامه وآدابه في الجهاد، بل تحوّل فريق منها من بعد «مشروع أوسلو» ليشارك في ممارسة الاضطهاد الإرهابي لمن حافظ علىٰ هدف التحرير المشروع؛ بعد أن أسقطه هو ليتلاقىٰ مع الغاصبين ومَن وراءهم من القوىٰ الدولية والإقليمية علىٰ المشاريع الاستسلامية و«الشرق أوسطية».

ولا بدّ في هذا الموضع من تأكيد ما يأتي:

١ ـ أنّ حقّ استخدام القوّة ضدّ الاحتلال الأجنبي، استعماراً تقليدياً كان أو استيطانياً، حقّ تقرّره المواثيق الدولية نصّاً، ولا يتناقض مع الإسلام وما قرّره.

٢ ـ أنّ استخدام القوّة ضدّ الاستعمار الاستيطاني خصوصاً لا بدّ أن يتخذ أشكالاً تختلف عن استخدام القوّة ضدّ الاستعمار التقليدي.

٣ ـ أنّ جماعات المقاومة الإسلامية علىٰ وجه التخصيص تميّزت عمّا ظهر قبلها بالامتناع عن ارتكاب أي عملية خارج أرض الاحتلال.

٤ ـ أنّ جماعات المقاومة الإسلامية بقيت لسنوات عديدة لا توجِّه عملياتها إلاّ ضدّ العسكريين؛ رغم أنّ النسبة العظمىٰ من الإسرائيليين في فلسطين مسلّحون ومخوّلون باستخدام السلاح ضدّ الفلسطينيين ويستخدمونه فعلاً، وأنّهم مشاركون مباشرة في احتلال الأرض الفلسطينية وتشريد شعبها واضطهاد مَن لم يمكن تشريده.

إنّه الإرهاب العقدي والفكري المحض دون استناد إلىٰ دليل بيّن، أو التزام بمنطق منصف، وهو الذي يربط ظاهرة الإرهاب والعنف الحديثة بالإسلام، نشأة تاريخية أو واقعاً قائماً، ولا يهوّن من شأن المسؤولية عن ذلك أنّ الذين يمارسون الإرهاب العقائدي والفكري؛ كانوا وما يزالون يطرحون تعابير مضلّلة؛ كالأصولية حيناً من الزمن، والإسلام السياسي حيناً آخر، والحوار باسم الديمقراطية، وغير ذلك ممّا يستخدمونه استخدام التضليل والتمويه، مع تجنّب التهجّم الصريح ـ أحياناً علىٰ الأقل ـ ضدّ الإسلام مباشرة، بعد انتشار الصحوة الإسلامية انتشاراً شعبياً واسعاً؛ إذ أصبح واضحاً أنّ التهجّم المباشر يزيد من ظهور ردّة فعل أشدّ وأشمل تجاه الحملات العدوانية الجارية.



ثالثاً: الإرهاب.. والاستبداد الدولي

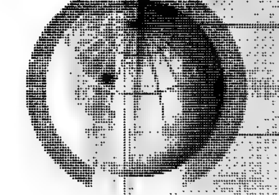
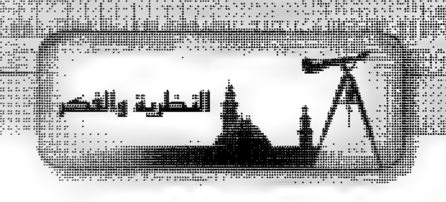
لا يخفى ما يُبذل من جهود، أمريكية ـ صهيونية في الدرجة الأولى، لربط كلمة الإرهاب بالإسلام، مع الحفاظ على كلمة الإرهاب دون تعريف محدّد، ومع التصعيد المستمر لتوسيع نطاق إلصاق تهمة الإرهاب؛ بحيث لا يقتصر ذلك على من يستخدم السلاح ضد عدو أجنبي، أو ضدّ حكومة استبدادية، سواء استهدف مدنيين أم عسكريين، وبغضّ النظر عن تعدّد ما ظهر من آراء تسوّغ أو تستنكر، وتؤيّد أو تعارض، هذه العملية أو تلك، من العمليات التي توصف بالإرهابية عموماً.

هنا يستحيل أن يتبيّن الموقف القويم من الموقف الباطل، فكلّ موقف قويم في عالمنا المعاصر يحتاج إلى مقاييس محدّدة، وإلى «مصطلحات» ومفهومات متعارف عليها، وإلى قواعد تجد التطبيق على الجميع دون انتقائية أو ازدواجية. ورغم ذلك يمكن التأكيد أنّنا نجد من منطلقنا الإسلامي إمكانية أن نميّز تمييزاً دقيقاً بين «استخدام القوّة» استخداماً مشروعاً من حيث الأطراف الذين يستخدمونها، والأهداف، والوسائل، وبين استخدامها بصورة غير مشروعة، مرفوضة إسلامياً، وقد نمضي خطوة أبعد فنقول إنّها مرفوضة إنسانياً انطلاقاً من الفطرة البشرية والخبرات البشرية.. هذا إذا استطعنا انتزاع هذا الموقف من حمأة الحملات السياسية والإعلامية التي تكمن وراءها قوى كبيرة وصغيرة، تزيد الغموض بغرض استخراج ما يحقق ما تراه هي من مصالح وما تتطلّع إليه من غايات فحسب.

إشكالية «الإرهاب» والمقاومة المشروعة:

إذا كانت قضيّة «الإرهاب» قد طُرحت في التسعينيات خاصة على مستوى داخلي في بعض الدول الإسلامية؛ فقد كانت مطروحة بقوّة في العقود السابقة لذلك في الدول الغربية في الدرجة الأولى، بينما تحوّلت في العقد الأول من الألفية الميلادية الثالثة إلى قضية مطروحة على المستوى الدولي، وهنا لا يمكن الفصل بينها وبين قضية أخرى تطرح نفسها بقوّة منذ التسعينيات الميلادية بعد سقوط المعسكر الشرقي، وحملت عناوين متعدّدة؛ بدءاً بنظام دولي جديد، وانتهاء بزعامة انفرادية أمريكية، ويمكن أن نطلق عليها وصف «الاستبداد الدولي».

وبات من معالم «الاستبداد الدولي» وممارساته الظاهرة للعيان: ذلك الإصرار دون مسوّغ منطقي أو قانوني دولي أو سياسي واقعي؛ على الحيلولة دون الشروع في محاولة جادّة لتحديد مفهوم كلمة «الإرهاب» كاصطلاح قانوني دولي، يمكن الرجوع إليه في اتخاذ المواقف والإجراءات الدولية، عن طريق أجهزة معتبرة.

ولا ينبغي تبسيط هذا الجانب من القضية بحصر أسباب الرفض في نطاق تجنّب الفصل بين «الإرهاب» و«المقاومة المشروعة» التي وجدت تعريفاً لها في المواثيق الدولية، إنّ هذا الفصل بصورة تعتمد على القانون الدولي الأساسي مرفوض من منطلق الاستبداد الدولي على وجه التخصيص، فالدولة الأمريكية تريد أن تنفرد باتخاذ قرارات الأمن والسلام الدوليين؛ بما في ذلك شنّ الحروب «الوقائية» وغيرها، فهي لا تريد قيوداً ولو شكلية، زيادة على قيود النصوص القانونية الدولية الراهنة، والتي تتملّص منها كما هو معروف بصورة واضحة، علاوة على رفضها الجديد كما يوضّح مثال تشكيل المحكمة الجنائية الدولية.

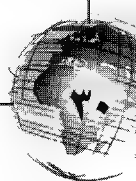
على أنّ حصر الموضوع في هذا الجانب حوّله إلى مجرّد جزء من خلاف قائم على قضايا ساخنة معيّنة، كقضية فلسطين، وقضية كشمير، وقضية الشيشان. ولعل التركيز في المنطقة العربية والإسلامية على هذا الجانب من الموضوع؛ يعود إلى أنّ معظم القضايا التي تشهد مقاومة مشروعة لا يُراد الاعتراف بها أمريكياً أو دولياً؛ إنّما هي قضايا تمسّ المسلمين وبلادهم في الدرجة الأولى.

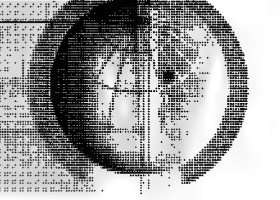
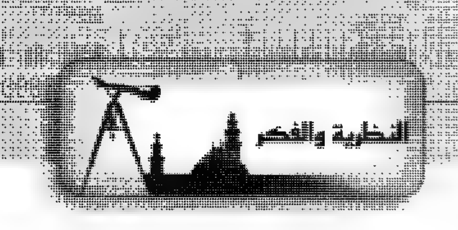
ولكن هذا التركيز يصرف الأنظار عن صلب الموضوع، ويصرف الجهود في قضية من المفروض أنّها قضية مفروغ منها على مستوى القانون الدولي، فالمقاومة المشروعة ضدّ أي احتلال استعماري أو استيطاني؛ لا تحتاج إلى تعريف قانوني دولي جديد، بل هي مكفولة وواضحة في النصوص الثابتة والكافية من حيث الأصل لتبرئة أي جهة تمارسها؛ من دون الوقوع في شبهة «الإرهاب»، سواء وجدت الكلمة تعريفاً ملزماً أم لم تجد. والمعضلة هنا هي معضلة أخرى تماماً، تكمن في أساليب «التعامل» السياسي الدولي مع أشكال المقاومة المشروعة المعاصرة، ومع القضايا ذات العلاقة بها، وهنا يظهر مجدّدا أنّها معضلة مرتبطة بالاستبداد الدولي الذي يحول دون أن يجد القانون الدولي طريقه إلى التطبيق بصورة نزيهة عادلة.

العلاقة بين «الإرهاب» و«المقاومة المشروعة» جديرة بالبحث من زاوية واحدة طرحتها أحداث مستجدّة، كان أبرزها كما هو معروف أحداث التفجير في واشنطن ونيويورك عام ٢٠٠١م، والتي لا يمكن الجزم حتى الآن بحقيقة خلفياتها بسبب السياسة الأمريكية المتبعة في التعتيم المطلق على صعيد التحقيق بصددها، كما أنّها لم تكن هي الأكبر نوعياً من حيث عدد الضحايا البشرية، ولكنّ ما أحدثته من «زلزلة» على مسرح السياسة الدولية يعود بطبيعة الحال إلى أنّ الدولة الأمريكية هي الأقوى عسكرياً، وهي التي تعمل على الانفراد بالهيمنة العالمية بصورة استبدادية.

المرجعية المفقودة دولياً:

إنّ رفض الاستبداد على المستوى الدولي وحقّ مقاومته؛ أمر لا يمكن إنكاره بمفهوم الأعراف والقوانين الدولية، وإلاّ لما كان يوجد ما يستوجب رفض «النازية» و«الفاشية» مثلاً، وإنّ مشروعية أيّ عمل يعبّر عن الرفض أو المقاومة هي مشروعيّة تحدّدها الأعراف والقوانين الدولية المقبولة عموماً، ولا يمكن القبول بأن تكون



الجهة المتّهمة وفق قرائن لا تخفىٰ عن الأنظار بممارسة الاستبداد ـ بهذا الوصف الصريح أو تحت عناوين الهيمنة، والنفوذ، والزعامة الانفرادية. . وما شابه ذلك ـ هي الجهة المخوّلة بتحديد مشروعية «مقاومة استبدادها»!

ومن هنا فإنّ العلاقة ما بين (الاستبداد الدولي، والإرهاب، والمقاومة المشروعة للاستبداد الدولي) هي التي تحتاج إلىٰ الطرح من منطلق تحديد «المرجعية القانونية»؛ علىٰ صعيد تشريع النصوص وتقرير الإجراءات ذات العلاقة.

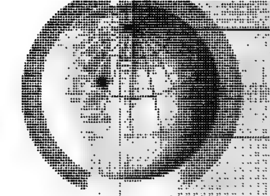
١ ـ إنّ الاستبداد المحلي الذي يفرض نفسه رغم إرادة الشعب علىٰ المستوىٰ الوطني، ويعتمد علىٰ ما يمتلكه من أسباب القوّة لفرض إرادته وممارسة إجراءاته؛ لا يصلح أن يكون هو «المرجعية التشريعية» لتحديد: متىٰ تكون مقاومته مشروعة وبأيّ وسيلة، وإن استخدامه هو للعنف في قمع الشعب وقهر إرادته؛ هو بحدّ ذاته شكل من أشكال الإرهاب الذي تجب إدانته ومقاومته، وإنْ تناقض ذلك مع ما وضعه هو من صياغات أعطاها عنوان «قوانين مكافحة الإرهاب» محلياً.

٢ ـ كذلك فإنّ الاستبداد الدولي الذي يفرض نفسه رغم إرادة شعوب العالم علىٰ المستوىٰ الدولي، ويعتمد علىٰ ما يمتلكه من أسباب القوّة لفرض إرادته وممارسة إجراءاته؛ لا يصلح أن يكون هو «المرجعية التشريعية» لتحديد: متىٰ تكون مقاومته مشروعة وبأيّ وسيلة، وإنّ استخدامه هو للعنف في قمع الدول والشعوب الأخرىٰ، وقهر إرادتها؛ هو بحدّ ذاته شكل من أشكال الإرهاب الذي تجب إدانته ومقاومته، وإنْ تناقض هذا مع ما قرّره هو من صياغات أعطاها عنوان «قوانين مكافحة الإرهاب» عالمياً.

وانطلاقاً من هذا التماثل؛ أصبح من الملاحظ علىٰ صعيد ما يُوصف بظاهرة الإرهاب وجود التوافق المصلحي غير المشروع بين «الاستبداد الدولي» و «الاستبداد المحلي» علىٰ حساب إرادة الشعوب علىٰ المستويات الوطنية والدولية. وهذا التوافق هو أوّل ما يكمن وراء الحملة الأمريكية تحت عنوان «نشر الديمقراطية» في المنطقة العربية، فهو عنوان لا ينطوي في نهاية المطاف علىٰ أكثر من مضمون «إحداث تغيير». . ولا يمكن أن ينسجم منطقياً مع السياسات الأمريكية إلاّ عند فهم هذا التغيير في اتجاه إيجاد أوضاع أشدّ «اندماجاً وتطويعاً» في بوتقة السياسة الأمريكية ـ الصهيونية، أو سياسة الاستبداد العالمي. فالحدود المطلوبة لأي شكل من أشكال الحريات التي تكفلها نظم تُعطىٰ ـ أو لا تُعطىٰ ـ صفة الديمقراطية محلياً وإقليمياً؛ إنّما هي الحدود التي تقرّرها متطلّبات ترسيخ دعائم «الاستبداد الدولي» فيها!

هنا أيضاً نجد أنّ العنصر الغائب هو عنصر «المرجعية» التي يمكن أن تكسب صفة مرجعية «مشروعة» وموضع الثقة شعبياً؛ لتثبيت الصيغة المطلوبة لأي تغيير؛ بحيث لا يكون من أجل ترسيخ استبداد محليّ أو دولي.



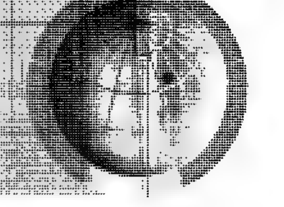
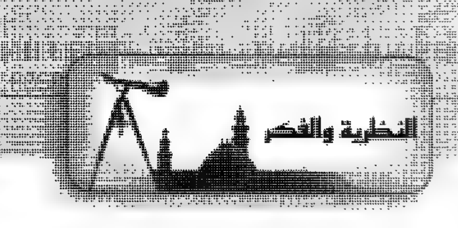



وبالعودة إلىٰ أرضية الاستبداد الدولي علىٰ صعيد عالمي؛ نجد أنّ النقص الجوهري الكبير في واقع النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية هو الناجم عن «تغييب» جهاز يمثل مرجعية معتبرة للقانون الدولي، بصلاحيات تعلو علىٰ الأجهزة التنفيذية كمجلس الأمن الدولي بصورة خاصة، وهو نقص بدأ يتحوّل إلىٰ «خرق كبير وخطر» مع انهيار توازن الرعب بين المعسكرين الشرقي والغربي، بسقوط الشيوعية ومعسكرها. ويتمثل التغييب المشار إليه في أنّ تشكيلة المنظمات الدولية لم تتضمن ـ عمداً وفق إرادة القوىٰ المنتصرة في الحرب العالمية الثانية؛ أي وفق منطق القوّة آنذاك ـ تشكيل هيئة تشريعة عليا علىٰ غرار «محكمة دستورية عليا» في النظم الديمقراطية؛ ممّا جعل الوضع الدولي أشبه بالأوضاع المعروفة في ظلّ أنظمة استبدادية قامت علىٰ أساس انقلاب عسكري؛ أي بعد معركة داخلية شاملة شبيهة بالحرب العالمية الثانية دولياً، فهنا أيضاً لا توجد هيئة دستورية عليا بصلاحيات أعلىٰ من صلاحيات الأجهزة التنفيذية والتشريعية المتشكّلة، سواء اتخذت في نطاق دولة اسم «مجلس قيادة الثورة»، أو «حكومة انتقالية»، أو «مجلس نيابي» دون صلاحيات فعلية، أو كانت في نطاق عالمي «هيئة» بصلاحيات تتحكّم فيها قوّة مهمينة.. شبيهة بقوّة «خماسية الفيتو» في مجلس الأمن الدولي.

ترسيخ الاستبداد الدولي.. يزرع الإرهاب الدولي:

إنّ ما شهدته الساحة الدولية في إطار صراع الهيمنة بثوبها الجديد بعد سقوط المعسكر الشرقي؛ يؤكّد استحالة الفصل بين هذا الصراع وبين الأسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في تصعيد حملة «مكافحة الإرهاب الدولي» إلىٰ مستوىٰ «حرب شاملة» دون حدود زمنية أو مكانية أو موضوعية. وهذا أيضاً ما يُضعف إلىٰ حدّ كبير حجّة هذا التصعيد استناداً إلىٰ تفجيرات نيويورك وواشنطن، فعملية التصعيد بدأت واقعياً فور سقوط المعسكر الشرقي وتبدّل المعطيات الدولية في اتجاه سرعة انتشار ظاهرة «العولمة»، فأصبحت هذه الظاهرة نفسها، ومعظم ميادين العلاقات الدولية الأخرىٰ ساحة للتصعيد الأمريكي؛ في اتجاه «إرهاب» القوىٰ الكبيرة والصغيرة التي يمكن أن تعترض طريق الهيمنة الأمريكية، في الحاضر أو المستقبل، وهو ما بلغ ذروته في الإعلان عمّا سُمّي «مبدأ» الحرب الوقائية.

لقد تحرّكت الجهود الأمريكية في الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية، وتوسّعت في الميادين الفكرية والثقافية، وبلغت ذروتها في الميادين الأمنية والسياسية، وتحرّكت علىٰ مستوىٰ تحويل حلف شمال الأطلسي إلىٰ جهاز أمني دولي بزعامتها، وطرحت مهامّه الجديدة تحت عنوان «الإسلام عدوّ بديل» منذ مطلع التسعينيات الميلادية، وطرحت أفكاراً محورها أن تتركّز مهامّ المنظمة الدولية في المستقبل علىٰ قضايا من قبيل مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي؛ لتكون قضايا السلام والحرب خارج نطاقها، كما بدأت ترفع شعارات تقليدية ترتبط بحقوق الإنسان والأقليات والسعي إلىٰ تسويغ انتهاك سيادة الدولة بناء علىٰ ذلك، وهو

ما لا يستهان به ما دام «تغييب» المرجعية الدولية العليا مستمراً، كما أصبح خروج الولايات المتحدة الأمريكية من المنظمات والاتفاقات الدولية سياسة رسمية.

بإيجاز يمكن القول إنّ «توسيع» نطاق ممارسة الاستبداد في السياسات الأمريكية عالمياً اتخذ مجراه - بغضّ النظر عن تفجيرات نيويورك وواشنطن - نتيجة لمعطيات «القوّة» الدولية بعد الحرب الباردة لا أكثر.

هذا الاستبداد الدولي لا يمكن أن يؤدّي إلى «القضاء على الإرهاب الدولي» بغضّ النظر عن تعريفه؛ بل من شأنه أن يعزّز سائر أشكال استخدام العنف والعنف المضادّ على المستوى العالمي، ولئن صحّ ما تقوله المصادر الأمريكية من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ومنشآتها ومواطنيها في أنحاء العالم؛ كانت عرضة لعمليات اعتداء «إرهابية» أكثر من أي دولة أخرى في العالم (بنسبة ٢٥ - ٣٠٪)؛ فإنّ الدفاع عن «المصلحة الأمريكية» بمفهوم الكلمة على المستوى الشعبي لا على مستوى فئات أو مراكز قوّة تسيطر على صناعة القرار؛ يقتضي أن تتخذ مكافحة الإرهاب الدولي مضموناً وشكلاً يربط بينها وبين مكافحة الاستبداد الدولي، ويخرج بالقضية من الأساس من قبضة تحكّم الدولة الأمريكية فيها.

وإذا كان التيّار الإسلامي مستهدفاً، تارة تحت عنوان الأصولية، وأخرى تحت عنوان الإسلام السياسي، وثالثة تحت عنوان «الإرهاب»؛ فإنّ التيّار الإسلامي، بمعنى الكلمة الشامل للأرضية الفكرية والحركية إلى جانب العلماء والدعاء، يحمل مسؤولية وضع «أرضية منهجية» لمواقفه وتوجّهاته السياسية؛ لا تكون نتيجة ردود أفعال على إرهاب إعلامي أو فكري أو عقائدي، ولا ردود أفعال على استبداد محليّ أو دولي، وتتجاوز الحدود التقليدية للتحرّك الإسلامي، قطرياً أو قومياً أو إقليمياً، فما لا يكتسب أرضية شمولية عالمية؛ لا يتفق مع الإسلام نفسه بشموله وعالميّته، ولا يواكب الأحداث والتطوّرات الجارية، وجميعها مرتبط بمنظوره الشمولي العالمي.

خاتمة

الأهم بطبيعة الحال من البحث عن حلّ مشكلة تعرّض المنشآت الأمريكية لعمليات «إرهابية»؛ مع ما أصبح يعنيه ذلك واقعياً من ممارسات «إرهابية» أمريكية.. الأهمّ من ذلك هو الدفاع عن مصلحة «الأسرة البشرية» بمجموعها، وهو ما لا يتحقق دون ربط مكافحة الإرهاب الدولي بشروط أساسية لا تنفصل عن مكافحة الاستبداد الدولي، وفي مقدّمتها:

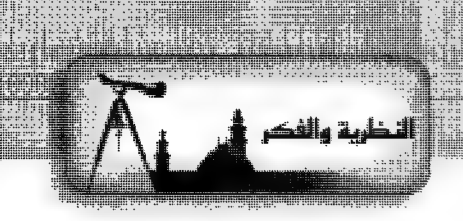
١ ـ تأكيد مشروعية المقاومة الدولية للاستبداد الدولي وأشكالها؛ بما يتكامل مع مشروعية المقاومة الوطنية للاستبداد المحلي وتحديد أشكالها؛ بما في ذلك ممارسات العدوان على العلاقات الدولية، كالاستعمار العسكري والاستيطاني، والاستعمار الاقتصادي والسياسي والأمني.

٢ ـ التعامل مع الواقع الدولي القائم على أنّه واقع استبدادي دولي يجب تغييره، والشروع في تطوير الأسباب المؤدّية إلى ذلك، وخاصة على صعيد إيجاد أجهزة إقليمية، تُوجِد ـ من خلال الاجتماع على أرضية مشتركة ـ قوّة ذاتية تعوّض جزئياً عن غياب المرجعية الدولية العليا، وتساهم في موازنة الخلل في موازين القوى الدولية التي يعتمد الاستبداد الدولي عليها.

إنّ طرح مثل هذه الأهداف «النظرية» على المستوى الفكري والثقافي، وفي مختلف وسائل ما بدأ يُطرح تحت عنوان «حوار الحضارات»؛ هو ما يمثل بداية الطريق، كما هو شأن التغييرات الكبرى التي عرفها تاريخ البشرية على مرّ العصور.

ونرجع إلى منطلق التحرّك الواجب من داخل بلادنا الإسلامية، وإلى ما سبق ذكره بشأن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية واحترام الإرادة الشعبية، لإيجاد أوضاع قويمة تضمن مكافحة ظاهرة «الإرهاب» باستئصال أسباب نشأتها، ونجد أنّه قد يكون لدى القوى الدولية من قبل سقوط الشيوعية، ثمّ في المرحلة الانتقالية الراهنة ما بين حقبتين تاريخيتين، دوافع ذاتية ومصالح أنانية كبرى، في العمل على عرقلة إزالة الأسباب المانعة من الاحتكام للإرادة الشعبية في البلدان الإسلامية. وبالمقابل فإنّ هذا خاصة ما يوجب اعتبار المضيّ مع تلك القوى الدولية في هذا الطريق، سياسة جديرة بالإدانة؛ بدلاً من الاكتفاء بإدانة العمليات الإرهابية فقط جنباً إلى جنب مع زرع مزيد من الأسباب لازديادها وتفاقمها.

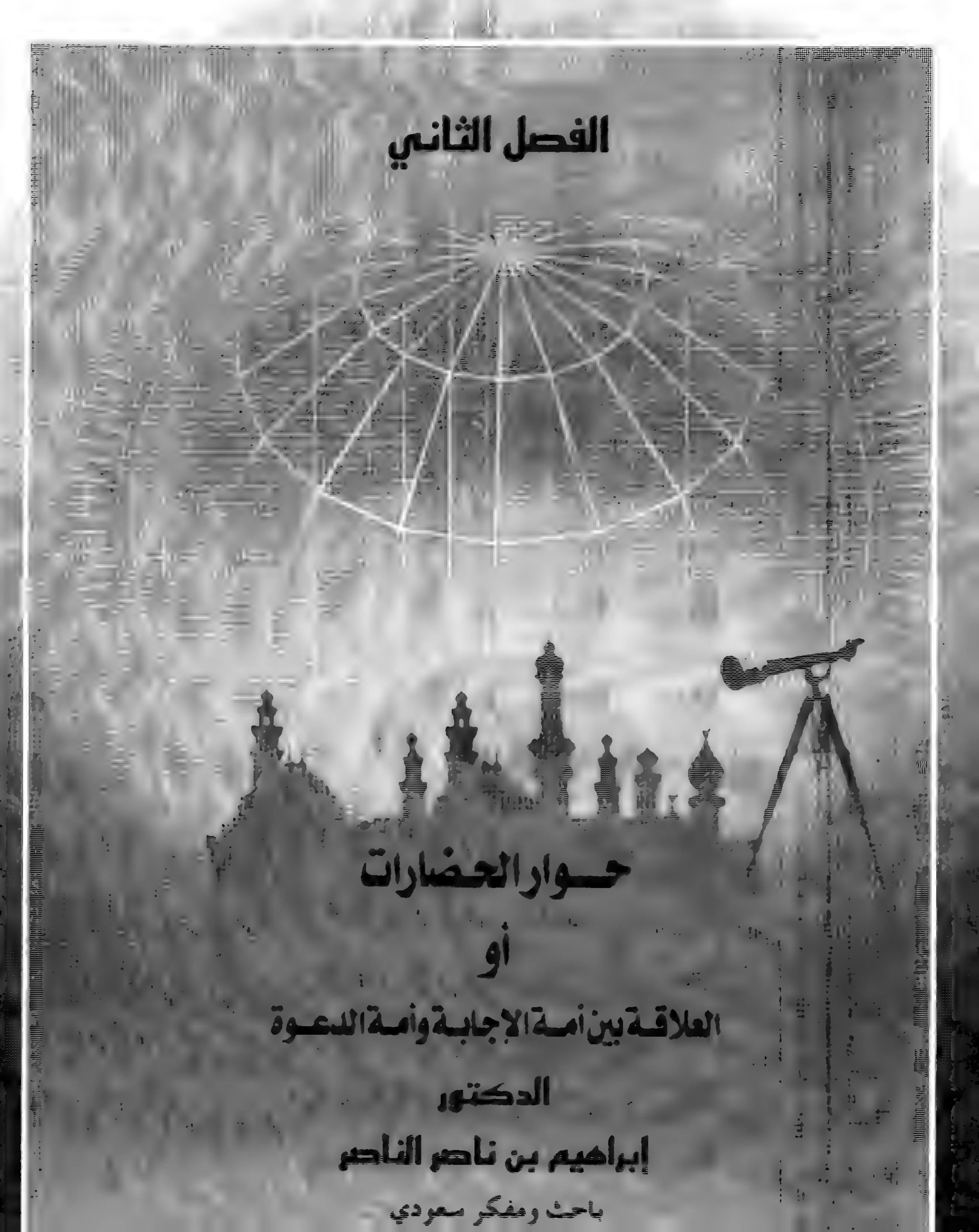
المطلوب هو تلاقي المواقف والجهود على مقاومة هذه التوجّهات بكل وسيلة ممكنة؛ وخاصة أنه قد بلغ ما تصنعه هذه القوى حدّ العمل المباشر لترسيخ أوضاع جائرة مرفوضة بسائر مقاييس الشرائع السماوية والعقلية، وإبدال بعضها بأوضاع جائرة أخرى، مع ترسيخ أوضاع الاحتلال الأجنبي بأشكاله الاستعمارية التقليدية

والاستيطانية، أو بصوره الاستغلالية المادية الحديثة، مع ما يعتمد عليه ذلك كلّه من استخدام القوّة الغاشمة، ومن احتكار متزايد لأسباب القوّة العسكرية وغير العسكرية وأسباب التقدّم التقنية وغير التقنية. وعندما تصل الأمور إلىٰ هذا المستوىٰ؛ فإنّ ما يبيحه القانون الدولي من مقاومة مشروعة مع استخدام القوّة؛ هو من حيث جوهره ونتائجه الرئيسة عين ما يفرضه الإسلام تحت عنوان الجهاد بمعنىٰ القتال، ويضع له شروطاً لا غنىٰ عن الالتزام بها ليكون جهاداً بمعنىٰ الكلمة الإسلامي الأصيل.

وهنا تظهر ميزة الإسلام علىٰ مستوىٰ العلاقات الدولية، إلىٰ جانب ميزاته علىٰ المستوىٰ المحلي، منهج حياة وحكم، فهو الذي يقرّر حدوداً وضوابط للجهاد الإسلامي بمعنىٰ القتال، لا نجد ما يقاربها في أحدث التشريعات الدولية المعاصرة؛ بغضّ النظر عن أنّ هذه التشريعات تجد من يخرقها دون حساب. وليست المشكلة في الرجوع إلىٰ تحديد الضوابط الإسلامية المعنية؛ إذ يوجد من النصوص القاطعة مصدراً ودلالة ما يكفي في الأوضاع والظروف الاعتيادية للوصول إلىٰ تحديدها في صيغ؛ يجد معظمها ـ إن لم يكن جميعها ـ درجة بعيدة المدىٰ من الإجماع الشرعي الفقهي. ولكنّ المشكلة التي نواجهها أنّنا أمام أوضاع شاذّة وظروف شاذة، وتكفي لبيان ذلك الإشارة إلىٰ ظاهرة التجرؤ علىٰ فتاوىٰ لا تخدم إلا وجهة نظر السلطة الحاكمة، سواء تطابقت مع الإسلام أو لا، إلىٰ جانب ظاهرة التجرؤ علىٰ فتاوىٰ لا تخدم إلاّ وجهة نظر فئات معارضة، سواء تطابقت مع الإسلام أو لا. . وغالباً ما ارتبط ذلك مباشرة بظاهرة الاستبداد من جهة، وممارسات الإرهاب من جهة أخرىٰ، ومن يرفض هذا الصنف من الفتاوىٰ وما يشابهها من ممارسات لأغراض مماثلة، ولا يرفض ذلك الصنف في الوقت نفسه؛ يساهم في ترسيخ الاستبداد، أو الإرهاب، أو كليهما معاً، بل إنّ هذه المواقف بنوعيها أحد أسباب تغييب فتاوىٰ أخرىٰ عن الأنظار، ينطلق أصحابها من الإسلام كما أنزله الله، ويرجون من خلالها مكافحة وباء الاستبداد ووباء الإرهاب علىٰ السواء.

إنّ الوصول إلىٰ تعميم الحدود والضوابط التي قرّرها الإسلام للحياة والحكم وللجهاد، تحريراً لأرض محتلة، أو دفعاً لظلم يتعرّض له المسلمون أو سواهم؛ لا يتحقق بصورته المثلىٰ المرجوّة دون الخروج من الدوامة المشار إليها لتغييب كلمته الفاصلة عن الأنظار، وهذا لا يدخل في مصلحة التيار الإسلامي فقط، بل يدخل أيضاً في مصلحة أطراف وفئات عديدة أخرىٰ لا تتبنّىٰ التيار الإسلامي في الأصل، ولكنّها تتعرّض في الوقت الحاضر إلىٰ ما يتعرّض إليه، أو إلىٰ بعضه علىٰ الأقل، نتيجة الاستبداد المحليّ والدولي.


الفصل الثاني
حوار الحضارات
أو
العلاقة بين أمة الإجابة وأمة الدعوة
الدكتور
إبراهيم بن ناصر الناصر
باحث ومفكر سعودي

حـوار الحضـارات
أو
العلاقة بين أمة الإجابة وأمـة الدعـوة

د. إبراهيم بن ناصر الناصر

هذه الورقة هي محاولة للمشاركة في تأسيس معرفي إسلامي لمفهوم (حوار الحضارات) الذي كثر الكلام حوله وتباينت المواقف تجاهه؛ في ظل ظروف هيمنة مادية للحضارة الغربية، وتعالي أصوات الراغبين في استنساخها من بعض ضلال المسلمين، وهي رؤية تنطلق من أصالة هذه الأمة وثقتها بدينها وعقيدتها ورسالتها وعدم التنازل عنها، ورغبتها في استثمار المفيد من التجربة البشرية، والتعاون على إرساء القيم الإنسانية المشتركة التي جاء الإسلام بالدعوة إليها، وإيمانها بقوتها الذاتية من خلال إيمانها بعالمية رسالتها الإسلامية وأصول دينها العلمية، وثراء تجربتها التاريخية، وانتشارها عبر التاريخ الذي يدل على أن دينها دين حوار، ومن خلال هذا الحوار تؤدي أمة الإجابة مسؤوليتها تجاه أمة الدعوة، فهي دعوة إلى الإقدام مع الثبات في زمن يُستضعف فيه المنزوي والخائف والمنهزم.

أولاً: تعريف الحوار:

هو التراجع في الكلام بين طرفين، والتجاوب فيما بينهما للوصول إلى الغاية المطلوبة، والمحاورة: المجاوبة، والتحاور: التجاوب، يقال: كلَّمته فما أحار إليَّ جواباً، وما رجع إليَّ حويراً؛ أي ما رَدَّ جواباً[(١)].

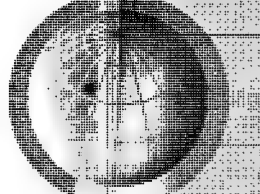
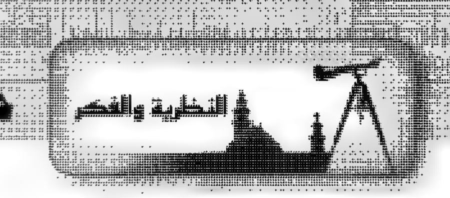
والحوار له معنيان؛ معنى خاص، وهو ما سبق التعريف به، ويتم من خلال تنظيم لقاءات وإقامة مؤتمرات خاصة بالحوار وتبادل الرأي حول القضايا المختلفة. ومعنى عام وهو الممارسة والاحتكاك والجهود من خلال أوجه النشاط البشري المختلفة الثقافية والعلمية والأدبية، ومن خلال الاعتراف بواقع الآخر الموجود؛ باعتبار توافر مقومات وجودية أو ثقافية للاعتراف به.

وحوار الحضارات:

يعني أن يكون بين ممثلي الحضارات المختلفة لقاءات وتعاون وتفاعل ليستمع بعضهم إلى بعض؛ وليستفيد بعضهم من بعض في شؤون الحياة المختلفة، وليبلغ كل طرف رسالته الحضارية للآخر بالجدال والإقناع والبرهان، فهو عمل فكري مقاصدي، والحضارة هي معنى يشمل الثقافة والمعتقدات والتجارب والمنجزات العلمية والعملية، وإذا كنا نعترف - نحن المسلمين - بأننا متأخرون في نظمنا المختلفة ومتراجعون حضارياً، فإن أخص ما في الحضارة هو الثقافة والدين، وهذه باقية وغير قابلة للهزيمة، ولذا فإن المعنى الأقرب للواقع عند

---

(١) الصحاح، مادة: حور.

البعض هو حوار الثقافات وليس الحضارات .

ولقد اكتسبت فكرة حوار الحضارات زخماً كبيراً بعد دعوة الرئيس خاتمي لهذا الحوار ، والتي لاقت قبولاً دولياً بإعلان الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١م عاماً لحوار الحضارات ، ثم الدعوات التي تلت ذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام نفسه(١) .

أما أهداف الحوار ؛ فالحوار أنواع ، وكل نوع له أهداف ، والحوار الذي جاء في القرآن هو الحوار الذي يكون هدفه البحث عن الحق والوصول إليه ، قال الله ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا** ﴾ [**الكهف** : ٣٤] ؛ في الحوار بين مسلم وكافر ، وقال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا** ﴾ [**المجادلة** : ١] ؛ في الحوار بين مسلم ومسلمة . وهذا النوع من الحوار الذي يوصل إلىٰ الحق أو يبينه أو يقيم الحجة والبلاغ أو يحقق مصلحة للمسلمين ؛ هو الذي تعنيه هذه الورقة .

ثانياً: مشروعية الحوار:

لما كان الاختلاف بين الناس والافتراق أمر قدري ، وقع ويقع بإرادة الله الكونية القدرية لحكم أرادها الخالق ـ سبحانه وتعالىٰ ـ ؛ منها أن يكون سبباً للتدافع والتداول والتنافس والابتلاء من كل طرف للآخر ، وبهذا تحصل عمارة الكون وتتحقق السنن ، وتقوم الحجة علىٰ البشر ، وتقوم الشهادة من المسلمين علىٰ الناس ، قال الله ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ** ﴾ [**هود** : ١١٨] ، وقال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ** ﴾ [**آل عمران** : ١٤٠] ، وقال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ** ﴾ [**محمد** : ٤] ، وقال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ** ﴾ [**البقرة** : ١٤٣] ، ونتيجة لذلك فإن الحياة البشرية شهدت وتشهد وستشهد صوراً من الصراع والحوار ، فهناك صراع التدافع ، وحوار التدافع ، فالصراع سنّة كونية وشرعية في هذا الكون ، يكون بين الضدين المتنافسين ، ويكون بين قوىٰ الحق وقوىٰ الباطل ، قال الله ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ** ﴾ [**يونس** : ٣٢] ، وقال ـ تعالىٰ ـ : ﴿ **اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ** ﴾ [**البقرة** : ٢٥٧] ، فالحوار ينشأ من آثار الصراع أحياناً .

ومن الحوار الذي تتحقق به جوانب من سنّة التدافع ؛ الحوار من أجل إبلاغ الدعوة ، أو الحوار من أجل التعاون مع الآخرين علىٰ ترسيخ قيم أقرَّتها الشريعة ؛ كإقامة العدل ورفع الظلم ومنع الإباحية ، أو الحوار لأجل التعاقد معهم علىٰ تبادل المصالح ، وكلها أمور شرعية أقرَّتها الشريعة أحكاماً ومارسها المسلمون تطبيقاً .

فالحوار وسيلة لتحقيق أهداف متعددة ؛ منها نشر الإسلام ، وإقامة الحجة علىٰ الناس ، وتصحيح التصورات ، والرد علىٰ الشبهات ، ومعرفة الآخرين ، والاستفادة منهم في أمور الدنيا ، ودرء ضررهم علىٰ

---

(١) لا حظ أن هناك اتجاهاً دولياً لدعم فكرة الحوار كردة فعل للتيار الفكري والسياسي الصدامي الغربي ، وخاصة الأمريكي الذي توج فكرياً بأطروحة هنتنجتون «صدام الحضارات» ، وسياسياً بوصول المحافظين الجدد إلىٰ البيت الأبيض .



المسلمين؛ من خلال مساحات معينة من المصالح المشتركة والتعاون معهم على إرساء القيم المشتركة التي أقرَّتها الشريعة بل الشرائع عموماً، واتفق عليها البشر في مواثيقهم وعهودهم.

فأحكام الشريعة وتطبيقات المسلمين دلَّت على وجوب مثل ذلك؛ مثل حوار الدعوة، أو إباحته؛ مثل تبادل المصالح والتعاقدات المختلفة على ما ينفع المتعاقدين والمتحاورين، كذلك التعاون والتعاقد على ترسيخ قيم أقرَّتها الشريعة، أو دعت إليها؛ كتحقيق العدل ورفع الظلم ورفض الإباحية، ولنا ـ نحن المسلمين ـ مستند شرعي في مدح النبي ﷺ لحلف الفضول، وهو تحالف بين بني هاشم وبني أمية وبني زهرة وبني مخزوم، وكان في دار عبد الله بن جدعان، على التناصر والأخذ للمظلوم من الظالم، وردِّ الفضول على أهلها، قال فيه رسول الله ﷺ: «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو أُدعى في الإسلام لأجبت»(1)، فظهر اعتزاز الرسول ﷺ وفخره بالمشاركة في تعزيز مبدأ العدل ورفع الظلم حتى لو صدر من كفار؛ وفي قصة الحديبية أيضاً عندما صد المشركون المسلمين عن البيت الحرام، وبدأت المفاوضات فقال ﷺ: «والذي نفسي بيده! لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها»(2)، فالحوار إحدى قيم هذه الشريعة موجهة نحو إقرار العدل والرحمة دائماً وإلى الموادعة في دنيا الناس أحياناً دون إغفال واحدية هذا الدين في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ**﴾ [**آل عمران**: ١٩]. وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [**آل عمران**: ٨٥].

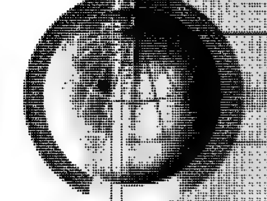
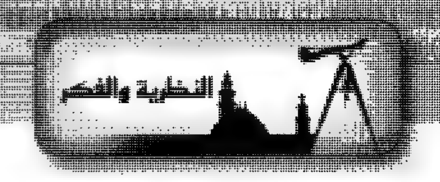
ثالثاً: أهداف الحوار:

للحوار أهداف من خلال تحديدها ومدى إمكانية تحقيقها يحكم بمشروعيته، ومن خلال تحقيقها أو بعض منها يحكم بنجاحه، وهي:

١ ـ معرفة الحق والوصول إليه، والحق المقصود هنا هو ما جاء به الوحي الرباني الذي نزل على محمد خاتم الأنبياء ﷺ، وهو الإسلام الذي نزل على جميع الأنبياء، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ**﴾ [**آل عمران**: ١٩]، والشريعة التي نزلت على محمد ﷺ، قال ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [**آل عمران**: ٨٥]، وأنها ناسخة للأديان والشرائع قبلها، وكتابه مهيمن على الكتب قبله، وأعظم حق في هذا الدين هو التوحيد، وأشنع باطل هو الشرك، وهو الكلمة السواء، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ**﴾ [**آل عمران**: ٦٤].

٢ ـ إعلاء كلمة الله لتكون هي العليا؛ لأن الحوار بهذا المعنى باب من أبواب الجهاد، ـ جهاد الدعوة ـ كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**فَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا**﴾ [**الفرقان**: ٥٢]؛ أي بالقرآن. وكذلك إظهار الدين

(1) مسند أحمد، ١/ ١٩٣، قال أحمد شاكر: إسناده صحيح. وانظر: السيرة، لابن هشام، ١/ ١٨٢، تحقيق همام سعيد وآخر.
(2) البخاري، كتاب الشروط، ح/ ٢٧٣١، في أثناء حديث.

من خلال منابر الحوار وممارساته واجب شرعي، قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٣].

٣ ـ دعوة الناس إلىٰ الإسلام، كما فعل الرسل ـ عليهم السلام ـ مع أقوامهم، فكانت حواراتهم مع أممهم دعوة إلىٰ الحق، ونبذاً للباطل، وقد أبرز القرآن حوارات عدد من الرسل مع أقوامهم؛ مثل نوح وإبراهيم وموسىٰ ومحمد وغيرهم من الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ.

٤ ـ الدفاع عن الإسلام ورد الشبهات التي تعتور أفهام بعض الخلق عن الإسلام، وبيان حقيقة هذا الدين للناس، وإزالة اللبس الذي يحصل من تلبيس الحق بالباطل، قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]. هذا التلبيس الذي كان عائقاً دون فهم الإسلام والدخول فيه لدىٰ كثير من الأفراد والمجتمعات حتىٰ المتقدمة منها.

٥ ـ إقامة الحجة علىٰ الناس، والمعذرة إلىٰ الله في الشهادة علىٰ الخلق، قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]. وقال: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤].

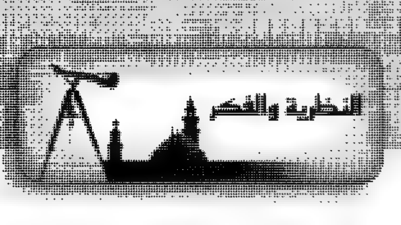
٦ ـ إظهار صلاحية هذا الدين لكل زمان ومكان؛ بإبراز سماحته مع المخالفين، وموافقته للفطرة البشرية، وبيان معجزته التشريعية وشمولها للحياة، قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩]، وإبراز القيم الحضارية المقابلة للقيم الغربية، كالشورىٰ، وحقوق الإنسان، والحرية والعدل، بمفهومها الإسلامي.

٧ ـ بيان التصور الإسلامي الشامل للوجود (الكون والحياة والإنسان)، والذي يشكِّل السمة الثقافية الحضارية العامة والمميزة لهذا الدين علىٰ غيره من الأديان والمذاهب.

٨ ـ نقد بعض القيم الغربية التي تشكِّل معالم بارزة في المنطلقات الفكرية للحضارة الغربية؛ كالانحراف في مفهوم حق الفرد (الفردية)، والجشع والاحتكار (الرأسمالية)، والانحلال والانفلات من قيود القيم الأخلاقية (الليبرالية)، ونقد الممارسات العملية في سياسته الخارجية كالعنصرية، والكيل بمكيالين أو ازدواجية المعايير تجاه الآخرين، ودعم التسلط في العالم الإسلامي.

٩ ـ مواجهة الهيمنة بكل صورها وأشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو علىٰ الأقل التخفيف من غلوائها، والنظر في أسسها الفكرية والثقافية؛ من خلال الحوار بأشكاله المختلفة (منظمة التجارة، مؤسسات الأمم المتحدة، حلف الأطلسي).

١٠ ـ التعريف بالذات الحضارية ـ عقيدة وقيماً وثقافة ـ وإشاعة ذلك في الأرض، والتعرف علىٰ الآخر المختلف حضارياً من خلال الحوار، ومن ثَمَّ معرفة مساحة المشترك الإنساني الذي يكون فيه التعاون والتبادل والتثاقف، قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [المائدة: ٢].



١١ - تخفيف التوتر العالمي الذي يُنذر بدمار شامل على البشرية، وتحقيق التوافق العالمي الذي يمنع العدوان، ويخفف فكرة الصراع والصدام الذي يكون ثمرة للشعور بالاستكبار بسبب القوة، وإزالة الاحتقان بين الحضارات الذي يستثمره القوي ضد الضعيف استثماراً ظالماً، ومنع اغتصاب الموارد بالقوة الغاشمة، أو إعاقة التنمية بروح الاستبداد.

وخلاصة الأهداف التي يرومها المسلمون من الحوار تدور على ثلاثة مقاصد:

١ - حوار الدعوة؛ لأن الأمة الإسلامية أمة دعوة، ونبيها ﷺ بُعث إلى الناس كافة، والإسلام رسالة للعالمين، قال - تعالى -: ﴿ **إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ** ﴾ [**يوسف**: ١٠٤]، وذلك لنشر التوحيد وإزالة الشرك، وهذا أعلى المقاصد وأسماها.

٢ - حوار التعاون على إقامة القيم الجامعة المشتركة التي تلتقي عليها الأمم واتفقت عليها الشرائع السماوية والنظم الدولية؛ مثل العدل ومنع الإفساد في الأرض ورفع الظلم.

٣ - حوار التعاقد على الاستفادة العلمية من مخرجات الحضارات الأخرى تقنياً وإنسانياً وإدارياً.

رابعاً: أسس ومنطلقات في الحوار:

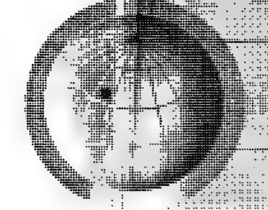
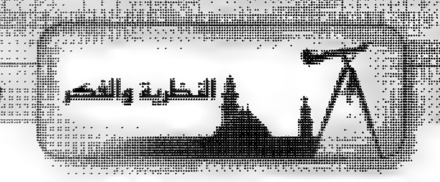
هناك عدد من الثوابت العقدية والفكرية في الإسلام لا بد من استحضارها أثناء الحوار لعلاقتها به؛ من أجل دفع مسيرة الحوار وعدم الزلل والانحراف؛ طلباً لنجاحه ظاهراً، وهي:

١ - التمايز العقدي بين المسلمين والكفار: ﴿ **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ (١) لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (٢) وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٣) وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ (٤) وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٥) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ** ﴾ [**الكافرون**: ١-٦]، فالمسلم يتميز عن الكافر تصوراً ومنهجاً وعملاً.

٢ - الولاء والبراء الديني أحد ثوابت الاعتقاد، والحب والبغض في الله أوثق عرى الإيمان: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [**المائدة**: ٥١]. وقال: ﴿ **لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ [**المجادلة**: ٢٢].

٣ - العدواة بين الحق والباطل قديمة وباقية، قال الله - تعالى -: ﴿ **قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ** ﴾ [**الممتحنة**: ٤]. وهذا المعنى وما سبقه هو ملة إبراهيم - عليه السلام -، قال - تعالى -: ﴿ **وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً** ﴾ [**النساء**: ١٢٥].

٤ - البر والإقساط مع الكافر غير المحارب عند التعامل والتعايش معه، قال الله - تعالى -: ﴿ **لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾

[الممتحنة: ٨]، فالبر والصلة والإحسان لا تستلزم التوادد والتحابب المنهي عنه في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢]، فإنها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل.

٥ ـ لا إكراه في الدين، وإنما هو البيان والبرهان والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وقال: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال: ﴿ وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

٦ ـ الجهاد في سبيل الله شعيرة محكمة، وشريعة ماضية إلىٰ يوم القيامة، لا يُبطلها عدل عادل ولا جور جائر، وغايته إعلاء كلمة الله دون إكراه علىٰ الإسلام، والدفاع عن بلاد المسلمين وصد العدوان، وحماية المستضعفين أو نصرتهم. قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٧٥]، فمقصد الجهاد في الإسلام حماية حق الإنسان والدفاع عنه؛ بخلاف كل الحروب الأخرىٰ التي حصلت في التاريخ وتحصل الآن، والتي مقاصدها العلو والهيمنة واغتصاب الموارد.

٧ ـ عموم دعوة النبي ﷺ وعالميتها، قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [ص: ٨٧]، وقال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «وكان النبي يُبعث في قومه خاصة، وبُعثت إلىٰ الناس كافة»[(١)]، فالخلق كلهم أمة لمحمد ﷺ، فمن أسلم فهو من أمة الإجابة، ومن لم يسلم فهو من أمة الدعوة.

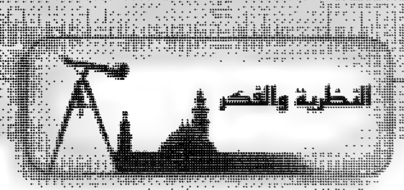
٨ ـ هناك رسالات سماوية وليس أدياناً سماوية، فالدين عند الله واحد غير متعدد وهو الإسلام، قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٢]، وقال: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الشورى: ١٣]، وهذا الدين هو القواسم المشتركة بين الرسالات، كأصول العقائد وقواعد الإيمان وأركانه وليس شرائعه العملية، قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: ٤٨].

٩ ـ الأصل في علاقة الأمة المسلمة مع غيرها من الأمم هو الدعوة إلىٰ الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وليس الأصل في العلاقة هو الحرب؛ لأن مقصد الجهاد في سبيل الله ـ جهاد الطلب ـ إزالة العوائق التي تقف في وجه الدعوة، وليس أيضاً هو السلام بمفهومه السلبي الذي يُلغي مسؤولية الأمة المسلمة تجاه الأمم الأخرىٰ.

١٠ ـ الوفاء بالعهود والعقود والمواثيق أصل من أصول الشريعة الإسلامية حتىٰ مع الكفار، والعهد يُصَيِّر

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم، رقم (٥٢١) في أثناء حديث.



الكافر الحربي معاهداً غير حربي، قال الله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١]، وقال - تعالى -: ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً ﴾ [الإسراء: ٣٤]، وقد وردت مادة العهد والعقد والميثاق عشرات المرات في القرآن لتأكيد ذلك الأصل.

١١ - التدافع والتغالب والاختلاف بين البشر سنّة كونية ربانية، وهو بين الحق والباطل - أي بين أصحابهما - أمر لا مفر منه، قال - تعالى -: ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقال: ﴿ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، وقال: ﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً ﴾ [الفرقان: ٢٠]، كذلك حوار الحضارات ولقاءات الأمم وتبادل المصالح بين البشر، وتلاقي الثقافات طبيعة إنسانية وحاجة بشرية وحقيقة تاريخية.

١٢ - الاعتراف بواقع التعدد الحضاري بوصفه مقتضى لإرادة الله الكونية القدرية؛ لا يتعارض مع وجوب السعي إلى تحقيق عالمية الإسلام وشمول رسالة محمد ﷺ إلى الناس كافة؛ بوصفه مقتضى لإرادة الله الدينية الشرعية، وذلك بالدعوة والحوار والجهاد، وبأي وسيلة مشروعة أخرى لتحقيق هذا الواجب الشرعي.

١٣ - هناك فرق بين المشترك الإنساني الذي ينبغي التعاون وتبادل المصالح مع الآخرين فيه، وبين الخصوصيات الثقافية التي يجب المحافظة عليها؛ كثوابت الأمة العقدية والاجتماعية، وهويتها الفكرية والتربوية والسلوكية، ولو خالفت فيها الآخرين، وهذه الخصوصية تقي القيم والثوابت من الذوبان والانحلال؛ دون التقوقع والانغلاق والنفور من الآخرين.

١٤ - وأخيراً: قناعة المحاور المسلم بأن أفضل وسيلة لخدمة البشرية ونفع الإنسانية؛ هي أن نتعامل معها بأخلاق الإسلام، ونتعاون معها حسب أحكام الإسلام، وننفعها بتبليغها الإسلام، ففي الإسلام جاء تكريمها، ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وجعل ميزان التفاضل بين أفرادها وأجناسها التقوى وليس غيرها، ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، ونهى عن الظلم بلفظ عام يشمل جميع الأنواع: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [المائدة: ٨]، وقد أحسن الشيخ عبد الحميد بن باديس عندما قرر هذا المعنى، وهو أن العيش للإنسانية لا يتم إلا بالعيش للإسلام(١).

خامساً: عوامل نجاح الحوار:

هناك عدد من العوامل التي يجب أن يتمثلها المحاور المسلم، وأخرى ضرورية لطرفي الحوار من أجل نجاحه وتحقيق أهدافه:

١ - معرفة المحاور الآخر المختلف حضارياً على حقيقته؛ من خلال مصادره ودون وساطة - ما أمكن -، ومعرفة موقفه من الآخرين، وهل هذا الموقف يعبِّر عن كل التيارات والطبقات في مجتمعه؟ ومعرفة مظاهر

(١) آثار ابن باديس، ٤/ ١٠٩.

القوة ومظاهر الضعف في حضارته، الظاهر منها والخفي، وبمعنى آخر تفكيك الآخر من أجل فهمه على حقيقته؛ حتى لا يُهوَّن من شأنه، أو يُهوَّل من أمره، وقد حفل القرآن بحديث كثير عن الجاهلية ومعتقداتها وأوضاعها المختلفة.

٢ ـ الاعتراف بواقع الآخر، وهذا الاعتراف شرط للتعامل والحوار؛ حتى يحصل التفاهم المتبادل الذي هو شرط لنجاح الحوار، وحتى يحصل قبول للحق والصواب الذي لدى الآخر إن وجد، فالتعدد والاختلاف سبب وجود الحوار وسر ديمومته، وأما شعور الغرب بالفوقية والرغبة بالإملاء؛ فهذا يجعل الحوار عديم الجدوى، عقيم الفائدة.

٣ ـ تحديد أهداف الحوار أولاً، ووضوحها لدى المتحاورين، ثم البحث في الآليات والمحتوى بعد ذلك، وهي المنهجية الإدارية التي تقي من تضييع الأوقات والجهود بلا طائل.

٤ ـ المنهجية العلمية في الحوار ما أمكن، فيبدأ بالأصل قبل الفرع، وبالسبب قبل المسبب، وبالمقدمة قبل النتيجة، وعدم تعميم الأحكام وهي خاصة، أو إطلاق المواقف وهي مقيَّدة.. وهكذا الحذر والحيطة من الأساليب الملتوية والمواقف الخادعة التي تمارس أحياناً في مثل هذه المناسبات.

٥ ـ فَهْمُ لغة الآخر فهماً جيداً، وتحديد معاني المصطلحات، وإدراك المواقف غير معزولة عن سياقاتها التاريخية والواقعية، ولا عن أبعادها الثقافية والدينية.

٦ ـ تحديد نوع الحوار؛ هل هو حوار سياسي، أو حوار أديان، أو حوار ثقافات فلكل نوع من هذا الأنواع أهداف وأشخاص وطبيعة؛ فالأول يقوم عليه السياسيون، وأهدافه تحقيق مصالح سياسية، والثاني يقوم عليه علماء الدين ورجاله، ويهدف إلى المساجلة الدينية، والثالث يقوم عليه المثقفون والمفكرون، ويهدف إلى حوار حول قضايا الفكر والثقافة المجردة، وأيضاً القضايا الفكرية ذوات الأبعاد السياسية والدينية.

٧ ـ الالتزام بالثوابت، وتعريف الآخر بها، وعدم التدليس عليه، رغبة في تسويق الذات أمام الآخر؛ مع إعمال فقه السياسة الشرعية بالنسبة للمحاور المسلم، والقائم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وعلى فقه الموازنات والأولويات.

٨ ـ التكافؤ بين أطراف الحوار ليس شرطاً لقيامه لكنه عامل مهم لنجاحه؛ لأن الأضعف مادياً قد يكون أقوى فكرياً؛ ولذا يحتاج الضعيف مادياً ـ وهم المسلمون ـ إلى استدعاء عوامل القوة المعنوية الذاتية في الإسلام والمسلمين أثناء الحوار؛ لأن الحوار والقوة يتكاملان، فالقوة تحمل الأطراف على احترام النتائج والتوازن في الأهداف، ثم الشعور بالأمن والطمأنينة لإجراء حوار متكافئ؛ لأن أجواء التهديد والملاحقة الأمنية والإرهاب الفكري لن يجعل الحوار ذا جدوى.

٩ ـ أن تشارك المجتمعات في الحوار؛ أي تشارك به مؤسسات المجتمع وليس فقط الدول؛ لأن احتكار المؤسسات الرسمية للحوار يضرُّ به؛ ولأن الدول لها ضروراتها السياسية التي ستؤثر في الحوار المطلوب

والمقصود، وحتى ينجح الحوار لا بد من وجود ممثلي الشعوب والتيارات الفكرية الشعبية في الحوار؛ ولا يكون حواراً نخبوياً.

١٠ ـ عدم الإغراق في التفاؤل بالنتائج التي يمكن أن تحدث من حوار الحضارات، وكذلك عدم التشاؤم بسبب عدم جدوى الحوارات السابقة، وبسبب الوضع الدولي الراهن، وبسبب العوائق التي يدفع بها خوف الضعيف وهيمنة القوي؛ لأن من أهداف الحوار لدى المسلمين إقامة البلاغ والشهادة على الناس، ولو لم تحصل النتائج العملية، قال ـ تعالى ـ: ﴿**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ**﴾ [**الغاشية**: ٢١]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿**إِنْ عَلَيْكَ إِلاَّ الْبَلاغُ**﴾ [**الشورى**: ٤٨].

١١ ـ التقريب بين الأذهان بذكر الأصول والقيم والمصالح المشتركة بين الأمم؛ مقدمة مهمة لتحقيق نتائج عملية وتعاون مشترك في المجالات المختلفة، كما أن الموضوعية وسيلة منهجية ضرورية في البحث عن الحق ـ كهدف إنساني ـ الذي هو في مصلحة الفريقين.

١٢ ـ أن يمثل المحاورون من كل طرف الأسس والثقافة التي قامت عليها حضارته، والتي تمثل الخلفيات والمنطلقات الفكرية للمواقف السائدة في هذه الحضارة، وما يتبناه السواد الأعظم، ولا يناسب تمثيل المنحرفين ثقافياً في أي من الطرفين؛ منعاً للتدليس على الآخر الذي يحصل من جراء ذلك بسبب عدم التمثيل الحقيقي.

١٣ ـ تعريف الآخرين بالإسلام على حقيقته، وليس فقط الجانب المرغوب من الآخرين فقط؛ كالتسامح والحب والرحمة، بل وما يقابل ذلك مما هو من حقائق هذا الدين؛ كمفهوم الجهاد في الإسلام ومقاصده وبواعثه ومفهوم الولاء والبراء وغيرهما، فَعَرْضُ الإسلام عرضاً كاملاً، والتعريف به تعريفاً صحيحاً، يكون له أثر كبير في احترام المسلمين وقبول الإسلام، وأنجح للحوار المطلوب.

١٤ ـ أن نحاور الآخرين بمبادئنا وعقائدنا وقيمنا كما جاءت في القرآن الكريم والسنّة النبوية المشرّفة، وكما طبقها محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ وخلفاؤه الراشدون، وكذلك بالنماذج الحضارية المشرقة في تاريخنا عندما امتدت الفتوحات الإسلامية وانتشرت الحضارة الإسلامية؛ دون انحرافات الأوضاع السياسية التاريخية والمعاصرة، ودون الواقع وحال العصر المنحرف للمسلمين، وهذا الانحراف لا يلزم المحاورين المسلمين لعدم إقرار الإسلام له.

١٥ ـ الحجة والبيان والعلم ضرورات للمحاورين لإقناع الآخرين بما لديهم، ومن ثَمَّ قبولهم بما عندك؛ إذ لا يكفي أن تعلن أن ما عندك هو الحق، بل لا بد أن يكون مدعوماً بالأدلة العلمية والعقلية والتاريخية.

١٦ ـ الإنصاف والعدل مع الآخرين ولو كانوا كفاراً كارهين لنا ونحن كارهون لهم، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [**المائدة**: ٨]، فما عندهم من حق وعلم وخير لا بد أن نعترف به، وما لهم من صفات حسنة نذكرها لهم، ومن ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن المستورد القرشي ـ رضي الله عنه ـ قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقوم الساعة والروم أكثر الناس»، فقال




له عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أَبْصِرْ ما تقول! قال: أقول ما سمعتُ من رسول الله ﷺ. قال: لئن قلتَ ذلك، إن فيهم لخصالاً أربعاً: إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرَّة بعد فرَّة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة جميلة: وأمنعهم من ظلم الملوك»[1]. فالحضارة الغربية في قرونها الأخيرة فرضت نفسها على الواقع الأرضي بإنجازاتها التقنية المختلفة وبتأصيلاتها العلمية المنهجية المختلفة، وطرحت رؤى وطرائق في الحياة لها أثرها الضخم في الحياة البشرية، وهذه وإن لم نتفق معها في بعضها فلا يمكن إغفالها وعدم الاعتراف بها.

١٧ - إحسان مقدمات الحوار والمداخل إلى النفوس وسيلة لنجاحه، وذلك بعرض بعض حقائق الإسلام المناسبة كمقدمات للحوار؛ مثل:

- بيان معنى قوله - تعالى -: ﴿ **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ** ﴾ [**المؤمنون**: ١١٥]، وذلك بالأدلة العقلية والنقلية.

- التعريف بأن الإسلام جاء خطاباً للبشر جميعاً؛ فتجاوز الجنس واللون والمكان، وخاطبهم جميعاً بأنهم من أب واحد وأم واحدة، قال - تعالى -: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** ﴾ [**النساء**: ١]، وجعل ميزان التفاضل هو التقوى، قال - تعالى -: ﴿ **إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ** ﴾ [**الحجرات**: ١٣].

- أن الإسلام احترم تعدد الشعوب والقبائل واللغات واعتبرها من آيات الله، قال - تعالى -: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ** ﴾ [**الروم**: ٢٢]، واعتبر أن من مقاصد التعددية هو التعارف، قال - تعالى -: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** ﴾ [**الحجرات**: ١٣]. وأنها أيضاً من مقتضى حكمة الرب - سبحانه وتعالى - فقال: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا** ﴾ [**المائدة**: ٤٨].

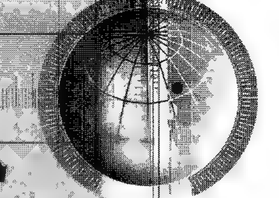
- أنه في الوقت الذي دعا الإسلام إلى تدبر آيات الله المتلوّة؛ فإنه اعتمد الأدلة العقلية والبرهان في التفكير، ودعا إلى التدبر في آيات الله الكونية والنفسية، قال الله - تعالى -: ﴿ **سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ** ﴾ [**فصلت**: ٥٣].

- أن الله - سبحانه وتعالى - أمر بالاعتبار بمصائر الغابرين ومصارعهم عندما كذَّبوا الأنبياء وحرَّفوا الكتب المنزّلة وكفروا بالإسلام الذي جاءت به الرسل، قال - تعالى -: ﴿ **قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ** ﴾ [**الروم**: ٤٢].

- أن الوظيفة الإسلامية هي الدعوة والبلاغ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحكمة، ومن الحكمة أن

---

(١) رواه مسلم، رقم (٢٨٩٨).




تكون عن طريق الحوار، قال - تعالى -: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]، وقال - تعالى -: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، وليس من مسؤوليتها أن يهتدي الناس وأن يقبلوا الإسلام بعد ذلك، قال - تعالى -: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقال - تعالى -: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلاَّ الْبَلاغُ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال - تعالى -: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

سادساً: مضامين الحوار:

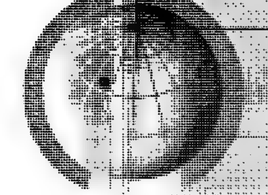
وهي الموضوعات التي يقوم من أجلها الحوار ويجري حولها، وحيث إن الحوار من خلال أهدافه له أوجه تحدد نوع المضامين المطروحة كمادة للحوار؛ فلذا سوف أقوم بتحديد المضامين حسب نوع الحوار:

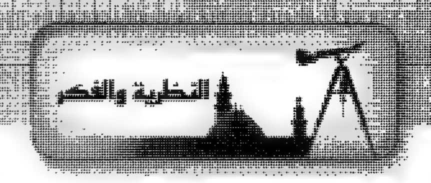
١ - حوار الدعوة: وتتحدد مضامينه بالمعاني الجامعة التي اتفقت عليها الرسالات من خلال:

أ - الكلمة السواء التي جاء ذكرها في سورة آل عمران: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وهذه الآية جاءت تعقيباً على حوار النبي ﷺ مع نصارى نجران، وهذه هي قضية الاستسلام لله بالتوحيد والخلوص له من الشرك، وهو المقصد الأكبر من إرسال الرسل وإنزال الكتب، قال الله - تعالى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، ولذا ستكون أولى مهام حوار الدعوة مع النصارى عقيدة التثليث والشرك، ومع اليهود عقائدهم الفاسدة في الله سبحانه وتعالى.

ب - المحكمات في الشريعة الإسلامية، وهي محكمات كذلك في الشرائع السماوية الأخرى قبل تحريفها، وتجمعها آيات جاءت في سورة الأنعام، وسورة الإسراء، قال الله - تعالى -: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ إلى قوله - تعالى -: ﴿وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وفي سورة الإسراء من قوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾، إلى قوله - تعالى -: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وهذه المحكمات تضمنت - بالإضافة إلى النهي عن الشرك المذكور في مضمون الكلمة السواء - النهي عن القتل، والإحسان إلى الوالدين، وعدم قربان الفواحش، والعدل في القول والعمل، والوفاء بالعهود والمواثيق، ومنع الظلم على الأنفس والأموال والأعراف والحقوق.

ج - بيان التصور الإسلامي عن الكون والحياة والإنسان، والذي هو المقوّم الرئيس للحضارة الإسلامية، والذي لا يملك الآخرون فيه شيئاً مقنعاً، بينما يملك المسلمون فيه إجابات مقنعة عن الأسئلة الكبرى للإنسان في





هذا الوجود، وهذا مدخل مهم في تحوّل كثير من غير المسلمين إلىٰ الإسلام.

٢ ـ **الحوار الاجتماعي**: ويختص بالمسألة الاجتماعية المتعلقة ببناء المجتمع وانضباطه الأخلاقي، وهذه المسألة من أوسع وأنشط القضايا التي يجري فيها حوار بين الأمم من خلال مؤتمرات أممية وإقليمية، ومفردات هذه المسألة الأساسية هي: طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، ومفهوم الأسرة، ومكانة عقد الزواج، وقضايا الإجهاض والشذوذ والزنا، ومكافحة التمييز ضد المرأة، ومكافحة الإباحية، وتختلف الرؤية الإسلامية اختلافاً واضحاً عن الرؤية الغربية تجاه هذه القضايا، وما حصل في مؤتمري (القاهرة، وبكين) حول الأسرة والمرأة من تكريس للرؤية الغربية حول هذه القضايا، ومعارضة إسلامية؛ نموذج لهذا التباين الذي يمكن أن يكون مادة للحوار الجاد بين المسلمين وغيرهم.

٣ ـ **الحوار الثقافي والفكري**: ومقصده التحاور حول القيم الثقافية ذوات المضامين الفكرية والسياسية، وهذا ميدان واسع وحيوي يتعلق بمصادر المعرفة، وبناء الدولة الحديثة والمجتمع الفعال، وتحقيق التوازن بينها، ومفردات هذا الحوار كثيرة؛ من أهمها:

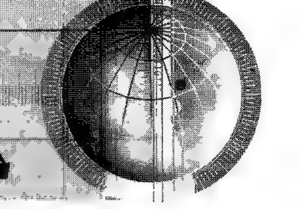
أ ـ الأسس المعرفية أو مصادر المعرفة، والتي تحدد مضامين الحوار، وسيدور الحوار هنا حول الوحي والعقل والواقع، وعلاقتها بعضها ببعض، وموثوقية المخرجات لها، وعلاقة العقل بالنقل، والفرق بين المسلمين وغيرهم في حجية هذه المصادر.

ب ـ الشورىٰ والديمقراطية وما يتعلق بهما؛ كعلاقة السلطات بعضها ببعض، ومدىٰ الفصل بينها، واستقلال القضاء، ومفهوم السيادة، ومصادر التشريع، والمسألة الدستورية.

ج ـ حقوق الإنسان وما يتعلق بهذه المسألة؛ مثل مفهوم التمييز، ومفهوم المساواة، والتوازن بين حق الفرد وحق المجتمع، وهي قضية تثير جدلاً بين المسلمين وغيرهم؛ لأن المفهوم الغربي للحقوق برؤيته العلمانية تجاوز مفهوم الحق الطبيعي إلىٰ الحق الشرعي، فاعتدىٰ عليه فجاءت وثائق حقوق الإنسان تلبس الحق بالباطل، وسبب ذلك أن فكرة الحقوق نضجت عند الغرب في الفترة التي انتصرت فيها فكرة المجتمع المدني علىٰ المجتمع الديني، فاستصحبت هذه الفكرة استبعاد أحكام الدين جملة وتفصيلاً، كذلك غياب المسلمين أثناء صياغة هذه الوثائق والصكوك الحقوقية له أثر في ظهورها بصورتها العلمانية المغالية في الفردية.

د ـ العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو بين الدولة والمواطن، ويدخل في ذلك مفهوم البيعة أو العقد الاجتماعي والمسألة الدستورية، ومفهوم المواطنة والحقوق والواجبات المتبادلة، ومفهوم المجتمع المدني، والتوازن في السلطات بين مؤسسة الدولة ومؤسسات المجتمع.

هـ ـ قضايا الحرب والسلام والعلاقات الدولية، ومضامينها كثيرة؛ مثل الأعراف السياسية والدبلوماسية، وحقوق غير المسلمين في بلاد الإسلام، ومفهوم دارالإسلام ودار الحرب في الشريعة، والجهاد في سبيل الله وأحكامه، وقضايا العولمة المعاصرة وآلياتها المختلفة.




والقانون الدولي، والاتفاقيات والمواثيق الدولية، والتنظيم الدولي. ومقصد الحوار حق المطالبة بإعادة صياغة التنظيم الدولي لرفع الظلم والاستبداد، باعتبار حقوق المسلمين، كذلك إعادة النظر في المواثيق والصكوك الدولية التي لم تراع ثوابت المسلمين.

٤ ـ **حوار المصالح المشتركة**: على مستوى عالمي، أو على مستوى أقل بين دولتين أو أكثر، في المجالات المختلفة؛ مثل تنظيم التجارة الدولية؛ في المجال الاقتصادي، ومكافحة الإيدز والمخدرات؛ في المجال الصحي، والتعاون الدولي؛ في المجال التقني، والمحافظة على البيئة، ومصادر الطاقة، والمياه؛ في المجال العام، ومكافحة الجريمة المنظمة؛ في المجال الأمني، وفي مجالات أخرى كثيرة.

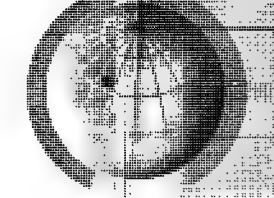
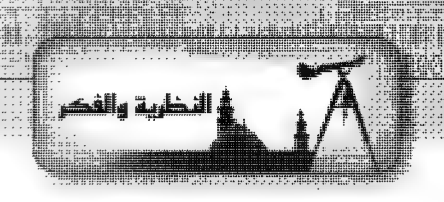
سابعاً: الموقف الغربي:

عندما نتحدث عن حوار الحضارات؛ نقصد ـ من حيث الأصل ـ جميع الحضارات التي يمكن أن يجري معها الحوار وينتفع منه المسلمون، لكن نظراً لهيمنة الحضارة الغربية على الحضارات الأخرى لدرجة أن التغريب اجتاح معظم هذه الحضارات وإن بنسب متفاوتة؛ فإن المقصود بالدرجة الأولى بالحوار في هذا الوقت الحضارة الغربية؛ لأنها ـ كما قلنا ـ حضارة مهيمنة متغلبة لها فكر وثقافة وتاريخ وحاضر قوي، ولها مشكلة تاريخية ومعاصرة مع المسلمين؛ باعتبار أن الإسلام ديناً وعقيدة وثقافة ما زال باقياً ـ وإن تراجع أهله حضارياً ـ؛ في الوقت الذي انهزمت فيه الحضارات والثقافات الأخرى مع الغرب، وما زال أتباعه ـ أي الإسلام ـ يرفعون دعوى عريضة بأن الإسلام يشكِّل بديلاً حضارياً عالمياً للحضارة الغربية، وقد أقام منظرو الفكر الصِّدَامي بين الحضارات نظريتهم على أساس أن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي تقف في طرف والغرب في الطرف الآخر في ميدان الصراع والصدام، خاصة بعد سقوط المعسكر الشرقي، ولذا نجد في كثير من المواقف أن هذه الحضارة لا تريد أن تحاور بالمفهوم الإنساني للحوار، وإنما بمفهوم حوار المستكبرين، يظهر ذلك من خلال الاستقراء لموقف الغرب سابقاً، واللافتات التي يرفعها لاحقاً، والتي تشكِّل طبيعة الموقف الغربي، وخاصة الموقف الديني والموقف السياسي.

١ ـ الموقف الديني:

هناك عدد من المحددات تبين علاقة هذه الحضارة بالدين وموقفها منه، وهي:

أ ـ **العلاقة بين الواقع والدين**: الفكر العلماني الغربي قام أساساً على تنحية الدين عن الحياة، فهي حضارة دنيوية صرفة، وأصحابها على رؤيتين في النظر إلى الدين؛ رؤية علمانية مضادة للدين (anti relegous seculerism)؛ بحيث لا تقبل حتى صور الممارسة الشخصية للدين؛ مثل ما كان يحدث في الدول الشيوعية قبل سقوطها. والرؤية الأخرى هي التي تسمح للتدين الشخصي بالوجود، ولا تمنع رسومه وطقوسه (non relegous seculerism)؛ مثل ما يحدث في المجتمعات الغربية، وهذه الرؤية هي ثمرة صراع مرير بين الدين (الكنيسة) وبين العلم والعقل والواقع، وقد انتهت بانتصار تاريخي ضد الكنيسة ممثلة الدين؛ بحيث بقيت لا علاقة لها بشؤون الحياة، وهكذا وُلِدَ الفكر الغربي المعاصر مُسْتَبْعِداً فكرة وجود علاقة للدين ـ كلّ دين ـ بأي

شأن من شؤون الحياة.

ب ـ **العلاقة بين العقل والدين (الكنيسة)**: هناك مشكلة لدىٰ كثير من المفكرين الغربيين في هذه العلاقة، فالكنيسة تريد منهم القبول بأمور لا يقبلها العقل، والعقل هو الأساس في التطور البشري، والذي جعل الغربي يسود علىٰ غيره من الأمم، وهو الذي حقق النهضة العلمية، فهناك إشكالية لدىٰ الكثير منهم في التوفيق بين ما تريده الكنيسة وبين متطلبات العقل والعلم، وعقيدة التثليث لدىٰ النصارىٰ نموذج لهذه الإشكالية، وكما يقال: لو طرحت سؤالاً علىٰ عشرة قساوسة لحصلت علىٰ أحد عشر جواباً.

ج ـ **ضعف التوثيق التاريخي لمصادر الدين لدى الغربيين**: واحتمال وجود التحريف فيها؛ جعل كثيراً من الباحثين يتوقف في درجة الوثوق بهذه المصادر، ودفعت بعضهم إلىٰ الإلحاد المطلق، وبآخرين إلىٰ الالتحاق بأديان أخرىٰ كان من أكثرها الإسلام.

د ـ **أديان الكنائس التقليدية في العالم الغربي لا يعتنقها كثير من الناس**: وهناك عزوف كبير عن التيارات الكنسية التقليدية التاريخية إلىٰ أفكار ومعتقدات ملفقة، فضلاً عن انتشار الفرق والطوائف والانقسامات التي تقيم لنفسها كنائس مستقلة أو تلغي فكرة الكنيسة أصلاً.

هـ ـ **ومما ينبني على ما سبق**: إدراك أن الحضارة الغربية بسماتها الاعتبارية ليست حضارة نصرانية أو يهودية؛ لأنها أدارت ظهرها للدين ولو كان محرفاً، ورجعت إلىٰ الفكر الروماني، فهي حضارة شركية إلحادية، فالديمقراطية الحكم فيها للشعب وليس لله، والحقوق فيها هي الحقوق الطبيعية ـ حسب فلسفتهم ـ وليست الشرعية، والرأسمالية تريد أن تفعل في أموالها ما تشاء مثل مشركي قوم شعيب، فالمشكلة مع الحضارة الغربية في الأصول والمنطلقات ومصادر التلقي والمعرفة؛ أي في الإيمان والكفر والشرك والتوحيد والعقل والنقل.

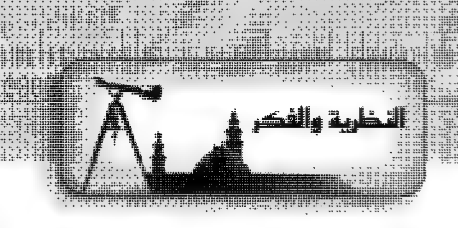
و ـ مع ما سبق؛ فإن هناك بعداً دينياً له تأثيره في السياسة الخارجية الغربية مع المسلمين، وتستدعيه العقلية الغربية؛ خاصة في أثناء الصراعات والحروب بالرغم من علمانية نُظُمها، ويزداد هذا التأثير مع بروز صحوة دينية في المجتمع الغربي؛ خاصة تأثير الإنجيليين الصهاينة في الولايات المتحدة الأمريكية، ونجد هذا البعد ظاهراً في تصريحات الساسة الغربيين بشكل سافر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م.

٢ ـ الموقف السياسي:

يتمثل هذا الموقف في صور من المواقف الغربية حول عدد من القضايا ذوات العلاقة بالآخرين؛ خاصة بالإسلام والمسلمين:

أ ـ **الاستعلاء والنزوع إلى الهيمنة على الآخرين**: وآثارها ظاهرة؛ كالاستعمار القديم، والجديد، وسرقة موارد الآخرين، واستخدام آليات العولمة في ذلك.

ب ـ **نفي الآخر سياسياً واقتصادياً وثقافياً**: وكأمثلة صارخة علىٰ هذا النفي: حق العضوية الدائمة في



مجلس الأمن، وحق الفيتو في المجال السياسي، ومؤتمرات السبع الكبار الصناعية التي ترسم السياسة الاقتصادية العالمية؛ حيث تنفي وجود الآخرين، وكذلك في المؤتمرات المعنية بالشأن الاجتماعي؛ كمؤتمرات المرأة والسكان؛ حيث تنفي ثقافة الآخرين.

ج ـ **العنصرية**: حيث الشعور بالتميز على الآخرين، وحصر تطبيق القيم الحضارية على مجتمعاته فقط؛ كحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية وحق امتلاك التقنية، وهذه العنصرية تبرز حتى أثناء الحوار[1].

د ـ **ازدواجية المعايير**: وهذا الموقف ظاهر في طبيعة الموقف الغربي من العرب وإسرائيل، وكذلك يظهر في كيفية التعامل الغربي مع المشكلات التي بين طرف مسلم وطرف غير مسلم، وكأمثلة على ذلك نجدهم في الوقت الذي دعموا انفصال تيمور الشرقية وحركة قرنق كحركتين مسيحيتين ضد دولتين مسلمتين؛ نجدهم يقفون ضد تقرير المصير للكشميريين المسلمين وحركة تحرير مورو المسلمة مع الهند والفلبين غير المسلمتين.

هـ ـ **اتهام الإسلام بتشجيع الإرهاب وبالدموية ضد الآخرين**: وتدمير المنشآت والتخريب، وأنواع كثيرة من التشويه التي لم تعد تظهر فقط في كتابات بعض المستشرقين أو في خطابات بعض رجال الدين، وإنما تفوَّه بها الزعماء السياسيون.

و ـ **تزييف أسباب الصراع**: فيروِّجون أن الأمم غير الغربية ـ وخاصة المسلمين ـ تصارع القيم الإنسانية الحضارية التي يؤمن بها الغرب؛ كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن المسلمين يمثِّلون نقائض هذه القيم، وهي الاستبداد والظلم والقهر بوحي من الإسلام، وخطابات بوش في تسويغ حربه على أفغانستان والعراق شاهد على هذا التزييف.

ز ـ **وضع مصطلحات وتفسيرها حسب رؤيتهم**: ومحاولة إلزام الأمم المتحدة والعالم بهذا التفسير لهذه المصطلحات؛ مثل مصطلح الإرهاب، ومصطلح التطرف.

وبعد بيان طبيعة الموقف الغربي؛ هل هناك جدوى من الحوار؟

نقول إن الحوار لن يكون سهلاً مع هؤلاء القوم؛ خاصة في هذه المرحلة، لكن طبيعة الموقف هذا لا تمنع قيام الحوار والتفاعل معه؛ لأن هناك قطاعات كبيرة من الشعوب الغربية لم تسمع شيئاً عن الإسلام، وهناك أعداد كثيرة من المثقفين والمفكرين الغربيين ليسوا متوافقين مع طبيعة الموقف الغربي السائد، ولأن هناك العديد من البشر يبحثون عن الدين الحق، ويدخلون في حوارات ونقاشات ترتكز على أهمية مبدئية للدين، ولأن مقتضى كون المسلمين شهداء على الناس يدفعهم إلى مزاحمة الحضارة الغربية لئلا تنفرد وتتمكن من صياغة العالم ثقافياً وحضارياً وفق أنموذجها، ولأنه لدى المسلمين من عوامل القوة الذاتية الدينية والدنيوية؛ ما يدفع الغرب إلى تغيير موقفه من المسلمين ودينهم وثقافتهم، أو تهذيبه ـ على الأقل ـ إذ أُحسن توظيف هذه العوامل لإنجاح الحوار.

---

(١) كمثال على ذلك: الحوار بين الشمال والجنوب، أو الحوارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية.



ثامناً: محترزات ومحاذير:

من أجل إنجاح الحوار وتحقيق الأهداف؛ هناك عدد من المحترزات والمحاذير التي ينبغي لأهل الحوار أن يراعوها أثناء الإعداد والتنفيذ:

* ألا يوصل التحاور إلى شيء وسطي فيما يخص ثوابت الدين والشريعة، ولا أن نترخص في أمر معلوم من الدين بالضرورة؛ بدعوى التمهيد وتهيئة أجواء التفاهم؛ والحوار لأنه لن يكون مقبولاً إسلامياً، قال -تعالى-: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، وقال -تعالى-: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٤]، وقال -تعالى-: ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

* قيام الحوار مع الشعور بالضعف والهزيمة -خاصة المعنوية-؛ يؤدي إلى انحراف في عرض الإسلام في المنتديات العالمية، ولذا نجد لغة اعتذارية سائدة في الحديث عن الإسلام من بعض المسلمين؛ خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وتبرز في مثل هذه الظروف مصطلحات التسامح والرحمة والمحبة واللين مع الآخر، وهذه مصطلحات شرعية صحيحة، وهي جزء من قيم هذا الدين، لكن هناك مصطلحات تقابلها هي الجزء الآخر من قيم هذا الدين؛ مثل الجهاد والولاء والبراء ودار الكفر ودار الإسلام.. وغيرها.

* عدم التراجع عندما يهز الغرب قوته المادية في وجوه المسلمين، ويحول دون الوصول إلى بلدانه أو مؤسساته الرئيسة؛ لأنه لا يمكن أن يحول دون الوصول إلى قلوب الناس، وكثيراً ما يكون المتغلب مادياً مهزوماً فكرياً، فلربما يهتدي كثير من أفراد القوي مادياً والمنتصر عسكرياً، ودخول كثير من الجنود الأمريكان في الإسلام أثناء حرب الخليج الثانية مثال على ذلك.

* وجود جماعات عنصرية متطرفة ترفض الحوار وتستفز المسلمين في مجتمعات الحضارات الأخرى، كجماعات البيض العنصريين في أمريكا، أو الهندوس المتطرفين في الهند، لا يمنع محاولة الحوار مع هذه المجتمعات؛ لأن الحوار له مقاصد تتجاوز موقف هؤلاء العنصريين، ولأن هؤلاء ليسوا هم الأغلبية في كل الأحوال.

* عندما يلاحقنا الغرب بالاتهامات التي يوجهها إلى الإسلام أو مصادره أو آليات فهمه وتعليمه؛ يجب ألا نكتفي بالدفاع (جهاد الدفع الفكري) فقط ونُشغل به؛ بل علينا مع الدفاع أن نتقدم في ميدان الحوار والدعوة، (جهاد الطلب الفكري)، وأن نبين عوار كثير من القيم الغربية وآثارها على مجتمعاتهم، وتميُّز قيم الإسلام الحقيقية على قيم الليبرالية.

* عندما يهاجم الغرب أحوال المسلمين السياسية والاجتماعية؛ يجب ألا ندافع دفاعاً ساذجاً عن هذه الأوضاع الفاسدة، وأن نقر بفساد أوضاعنا السياسية والاقتصادية والحقوقية؛ لكن نعي أن الغرب لم يكل التهم لنا من أجل إصلاح الأحوال وإنقاذ الشعوب من طغيان الأنظمة؛ وإنما يريد إحلال قيمه الغربية، أو يريد في كثير من الأحيان ابتزاز الحكام والضغط عليهم لتسهيل مصالحه وتنفيذ إرادته السياسية.

* أن الدعوة إلى الحوار قد تتلبس بالدعوات المشبوهة لوحدة الأديان أو تؤول إليها، ويوجد فيمن ينتسب إلى الأديان بما فيها الدين الإسلامي مَنْ يدعون إلى ذلك؛ مثل دعوة روجيه جارودي الذي يدعو لما يسميه «الدين الإبراهيمي»؛ أي ما يوحِّد المنتسبين إلى إبراهيم عليه السلام، وهم المسلمون واليهود والنصارى[١]، وهي دعوة خطرة لم ينتبه لها؛ بسبب أنها تأتي من مفكر مشهور فرنسي انتسب إلى الإسلام[٢]، وعلى مستوى المنظمات؛ فإن المنتدى العالمي للسلام والدين (WCRP) - في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، وله فروع في أكثر من سبعين دولة - أقيم في الأصل لتوحيد الأديان حتى الوثنية منها قبل أن يتحول إلى برلمان الأديان.

* عدم تمكين الآخرين من اختيار من يحاورون؛ لأنهم قد يختارون من يمثِّل ثقافتهم، فيكون من نوع الحوار مع النفس[٣]. ثم الحذر من تصدي غير المؤهلين علمياً أو واقعياً مع عدم الدربة والتدريب والتنسيق والفردية؛ لأنه يُحدث سلبيات غير محمودة.

* الحذر من التلبيس والتلفيق الديني من أي طرف كسباً للطرف الآخر، وعدم تعريض الحوار للاستغلال السياسي؛ خاصة الجمعيات التي أنشئت لأغراض سياسية، أو أن يبقى الحوار في غرف مغلقة مع النخب فقط محجوباً عن الرأي العام والجماهير العريضة.

* عدم الانخراط أثناء الحوار في القضايا التفصيلية قبل القضايا الكلية، أو الاستغراق في المسائل الاجتهادية، وإنما يكون الحوار في الكليات والمحكمات والجوامع، وأن نتخلص في لغتنا الحوارية من نبرات الانفعال المتشنج الذي يحجب الحق في كثير من الأحيان؛ مهما استفزنا الآخرون وشعرنا بمرارة الظلم والاستعلاء.

تاسعاً: آليات الحوار:

إن أفضل حوار يمكن أن يُحدث تأثيراً وقبولاً لدى الآخرين، وينتزع اعترافهم واحترامهم للمسلمين؛ هو الحوار بطريق القدوة الفردية والاجتماعية؛ وهو أن يتحدث الواقع نفسه عنهم عندما يتغير هذا الواقع من صورته السيئة التي تفتن كثيراً من الناس وتصدهم عن سبيل الله؛ لأن كثيراً من الأفراد في الأمم المختلفة يحكمون على الإسلام من خلال واقع المسلمين، ولذا نجد أن صوتنا غير مسموع، وصورتنا غير مشاهدة، وتقضى أمور العالم دون رأي المسلمين لضعف تأثيرهم العالمي وسوء واقعهم الحالي، قال الله - تعالى -: **﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾** [**الرعد**: ١١]، وقد نصَّ الله - سبحانه وتعالى - على بني إسرائيل عندما خالفت أقوالهم أفعالهم، فقال: **﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾** [**البقرة**: ٤٤]، كذلك قال

(١) هناك هيئة أمريكية أوروبية تُسمّى «المجلس العالمي للمسيحيين واليهود» (ICCJ)، مهمتها الحوار بين الديانتين، ثم أشركوا المسلمين بعد تزايد الاهتمام بصعود الإسلام وزيادة أتباعه ومعتنقيه من الغربيين، وذلك من خلال تشكيل جناح من الهيئة نفسها، اصطُلح على تسميته بـ«المنتدى الإبراهيمي».

(٢) هذا لا ينفي وجود بعض الرؤى الجيدة لهذا المفكر؛ خاصة في توصيفه للحضارة الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في قضية حوار الحضارات، انظر كتابيه: (حوار الحضارات)، و (حفارو القبور).

(٣) والمقصود هو التيار العلماني داخل المجتمعات الإسلامية، تذكَّر أدوارهم السيئة في التعدي على أصول الدين وقيم الشريعة، ودفعهم لمجتمعاتهم لتبديل دينها والدخول في دين العولمة الليبرالية.

للمسلمين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢ - ٣]، ولذا فإنه في الوقت الذي يجب على المسلمين العمل على إصلاح واقعهم، لأنه يمثل آلية الحوار العملي، يجب ألا يصدنا الواقع السيئ للمسلمين عن السعي إلى خوض غمار الحوار في شقِّه الثاني، وهو حوار الكلمة والدعوة والخطاب، ويجب علينا ألا ننتظر حتى يصلح الواقع ثم نحاور، خاصة أن قضايا الواقع لا يملكها العالم والمفكر الذي يقوم بأجزاء مهمة من الحوار، ثم إن أهم مضامين الحوار هي مضامين فكرية ثقافية.

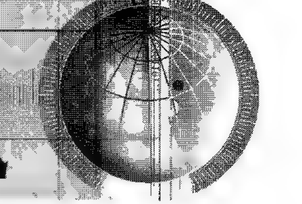
وفي هذه الورقة، أذكر أهم ما يتبادر إلى الذهن من آليات ووسائل يمكن من خلالها ممارسة الحوار وأداء دور فعال، على أننا نذكِّر بأن أهم شيء في العملية الحوارية هو: المحاور، ومادة الحوار أو مضمون الحوار. فليس مهماً أن يتم الحوار؛ لأن الحوار لا يُقصد لذاته وإنما يُقصد لهدفه ومقصده، فالجهلة بحقائق هذا الدين وأصحاب الأهواء والمنحرفون والمنهزمون ثقافياً ونفسياً والموظفون سياسياً؛ يجب أن نحذرهم في الحوار لأنهم لا يحققون هدفاً ولا مصلحة:

* تشجيع أقسام الثقافة الإسلامية وما في معناها من القيام بدور مهم في الدراسات الحضارية المتعلقة بالتعرف على الحضارات الأخرى وثقافاتها وأديانها وقيمها، وتأهيل محاورين يقومون بالحوار مع مفكريها ومؤسساتها، وذلك بدفع بعض الباحثين للتخصص في هذه المجالات، وتشجيع ما يُسمَّى بـ(علم الاستغراب) في هذه الكليات والأقسام، ودراسة لغاتهم من أجل التعامل مع مصادرهم الثقافية والفكرية مباشرة، وفي العالم الإسلامي أقسام في جامعات أو كليات معنية من حيث الأصل بهذا النوع من التخصصات؛ مثل قسمي الثقافة الإسلامية في كل من جامعتي الإمام محمد بن سعود، والملك سعود في الرياض، وكلية دار العلوم في القاهرة وغيرها.

* إنشاء مراكز معلومات ومراكز بحث علمي متخصصة، تُعنى بشؤون الأديان والثقافات والحضارات وحواراتها؛ بحيث تكون بيئة علمية لهذا النوع من الأبحاث، ومساندة لأي نوع من أنواع الحوارات التي تتطلبها الأهداف المنشودة.

* إنشاء آلية للتنسيق مع المعارضين لبعض أوجه الانحراف البشري والأخلاقي (الإباحية) في العالم من غير المسلمين، ومن واقع التجربة؛ فإن كثيراً من الجمعيات المسيحية الغربية وقفت معارضة لوثائق مؤتمرات المرأة والسكان المتضمنة لإشاعة الانحراف الأخلاقي، وتكريس الإباحية. وكثمرة من ثمار التنسيق مع المعارضين لما جاء في وثيقة مؤتمر الإيدز الذي عُقد في إسبانيا أخيراً؛ غُيِّرت البنود الخاصة بحقوق البغايا والشاذين، وهذا التنسيق والتعاون بين جمعيات المسلمين وجميعات المسيحيين سنجد له مستنداً في الشريعة ليس فقط قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، وقد سبق شيء من ذلك، وبناء على ذلك فإن خصوم انحرافات العولمة في المجتمعات الغربية كثر؛ من نقابات، وجمعيات وشخصيات، ويمكن أن توضع آلية للتنسيق معهم والتفاعل مع أطروحاتهم لتهذيب وحشية العولمة؛ حيث إن ميدان التوحش هذا سيكون ميدانه بلدان المسلمين.

* التواصل مع المفكرين الغربيين الذين يكونون أكثر إنصافاً مع قضايا المسلمين الفكرية والسياسية؛ من




خلال منتديات حوار أو جمعيات صداقة أو تحت أي عنوان، وأخذ رؤيتهم أثناء رسم الخرائط الفكرية والثقافية والسياسية للمجتمعات الغربية، ورؤيتهم في كيفية الحوار ومع مَنْ وعبر أي وسيلة.

* المؤتمرات والندوات واللقاءات، وهذه المنتديات إذا أُحسن توظيفها واستثمارها؛ فإنها من أنجع الوسائل لتحقيق أهداف الحوار؛ لأنها أُقيمت ابتداء من أجل الحوار، وتحظى برعاية أممية أو دولية، وتُغطى إعلامياً، ولذا من المفيد جداً بل من الواجب أن تحظى هذه التجمعات باهتمام إسلامي حتى غير رسمي؛ لأنه يتاح في الغالب للمنظمات غير الحكومية المشاركة وتقديم الأوراق.

* الحوار عن طريق الفضائيات، وهذه وسيلة لها تأثير كبير في الرأي العام، ولكن يجب على من يتصدى للحوار أن يتخير القنوات الفضائية الفاعلة وبلغات المحاورين، وأن يكون هدفها تحقيق أهداف الحوار، وليس تغيير الصور النمطية لدى الآخرين عن الإسلام وتحسين الصورة وتسويق الذات والاعتذار للآخرين.

* ترجمة الكتب التي تخدم قضايا الحوار، وتأليف كتب تتناول أهم مضامين الحوار، وبيان الرؤية الإسلامية حول هذه المضامين، ومن ثَمَّ ترجمتها إلى اللغات الحية.

* حوار الإنترنت، وهذه من أيسر الوسائل المتاحة؛ لأن إمكانات الإنترنت متاحة لأي مستخدم، ويستطيع أي مفكر أو مجموعة من الدعاة أو العلماء أو المثقفين أن يقوموا بهذا الدور من خلال إنشاء مواقع لذلك، أو حوار الآخرين من خلال مواقعهم الحوارية، أو التنسيق في المواقف لمناهضة الظواهر السلبية العالمية.

* استثمار وجود الجاليات الإسلامية في تلك المجتمعات للمشاركة والتعاون معهم في الحوارات المختلفة؛ لأن هذه الجاليات - خاصة النخب فيها - قادرة على معرفة أفضل الوسائل للتعامل الحواري مع هذه المجتمعات، كذلك التعاون مع المسلمين من أبناء تلك المجتمعات؛ لأنهم أقدر على فهم طبيعة مجتمعاتهم ونفسياتهم وثقافتهم ومواقع الضعف والقوة لديهم.

عاشراً: تجارب حوارية:

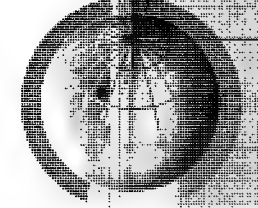
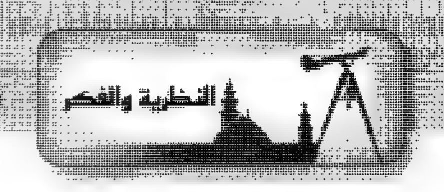
أذكر هنا مجموعة من التجارب الحوارية التي يمكن أن يُستفاد منها لنجاحها وظهور آثارها الإيجابية؛ وإن كان بعضها بحاجة إلى تقويم لمعرفة مدى توافر مقومات الحوار فيها وضوابطه ومنطلقاته الشرعية:

- لقاءات وندوات حول الإعجاز العلمي في القرآن، وهي اللقاءات التي تنظمها هيئة الإعجاز العلمي في رابطة العالم الإسلامي[1]، وقد دعي لهذه الندوات بعض العلماء والمتخصصين من الغربيين، وقد أسلم بعضهم بعد حوار علمي، وهذا الميدان يمكن أن يُستثمر في الدعوة إذا عرضت الإشارات العلمية التي جاءت في القرآن كمداخل للإيمان كما جاءت هكذا في القرآن؛ دون التكلف الذي يخرج هذه القضايا العلمية عن مقصدها القرآني[2].

---

(١) يشار في هذا المقام لدور الشيخ عبد المجيد الزنداني الذي بدأ هذا النشاط في هذا المجال في رابطة العالم الإسلامي، وصار له جدالات حوارية مع علماء غربيين، انتهى عدد منها بإسلام هؤلاء العلماء.

(٢) في مؤتمر الإعجاز العلمي الذي عقد في شهر مارس من هذا العام ٢٠٠٤م في دبي؛ طرحت أوراق عن الإعجاز التشريعي في القرآن، وهو ميدان آخر مهم يمكن أن يثري الحوار ويقنع الآخرين بالإسلام.

ـ حوار إسلامي نصراني (حوار دعوة) في إفريقيا، انتهىٰ بإسلام القساوسة الذين شاركوا في هذا الحوار، وهي حالة نموذجية يمكن أن يُستفاد منها كتجربة ناجحة، وهي التي قام بها الشيخ جميل غازي ـ رحمه الله ـ من مصر، والشيخ محمد أبو زيد من السودان، وآخرون، حيث كان من نتيجتها إسلام القساوسة المحاورين، وقد سُجِّلت أحداث هذا الحوار في كتاب متداول.

ـ حوار بعض علماء السعودية برئاسة وزير العدل السابق الشيخ محمد الحركان؛ مع رجال الدين في الفاتيكان وفي المجلس الأوروبي في ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤م، وقد سُجِّلت مضامين هذا الحوار في كتاب (حوارات علمية)، وكان من النتائج صدور بيانين مهمين من المجمع المسكوني ـ مجلس الكرادلة في الفاتيكان؛ اعترف الأول أن الإسلام دين سماوي منزل وأتباعه أُمَّة ناجية، وعلىٰ النصارىٰ أن يتعلموا منهم احترام المسيح وأمه، وتلقي العقيدة المسيحية بوجه صحيح. فيما نص البيان الثاني علىٰ دعوة النصارىٰ بعدم التبشير في مناطق المسلمين، وأن يركِّزوا نشاطهم في الأماكن التي لا يوجد فيها مسلمون، ولكن البيانين أُخفيا عن وسائل الإعلام، ويقال أن البابا قُتل مسموماً بعد ذلك[١].

ـ مؤتمر بكين الرابع عن المرأة، حيث حضر الصوت الإسلامي الرسمي وغير الرسمي، وأثبتوا حضورهم نسبياً في المؤتمر من خلال أطروحات وأوراق قُدّمت هناك، وصار لها تأثير نسبي، أي بحجم تأثير المسلمين في العالم، ولكنه مع ذلك كان ضرورياً لإثبات الرؤية الإسلامية وعدم تفرد الرؤية الغربية، وكان من أقوىٰ المواقف الرسمية موقف السودان، ومن أقوىٰ مواقف المنظمات شبه الرسمية موقف رابطة العالم الإسلامي، أما مواقف المنظمات غير الحكومية؛ فإن التجمع الإسلامي في أمريكا الشمالية كان له الدور الأبرز في بيان الرؤية الإسلامية حول المرأة.

ـ أعمال لجنة الحوار في المجلس العالمي للدعوة والإغاثة، والتي تمثِّل ما يزيد علىٰ تسعين هيئة إسلامية، وقد عملت علىٰ إيجاد ضوابط للحوار، ولها اجتماعات حوارية سنوية[٢].

ـ الحوار من خلال المجلس العالمي للأديان والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة، وقد جرت من خلاله حوارات حول مؤتمر السكان بالقاهرة ومؤتمر كيوتو باليابان، ومؤتمر المرأة في بكين، عام ١٩٩٥م، والقمة الألفية للقيادات الدينية من أجل السلام عام ٢٠٠٠م[٣].

---

(١) صرح بذلك د. عبد الله نصيف في ورقة له قدمها في ندوة حوار الحضارات، عقدت في الندوة العالمية للشباب الإسلامي في مارس عام ٢٠٠٣م.

(٢) يرأس هذه اللجنة الدكتور عبد الله عمر نصيف أمين عام رابطة العالم الإسلامي سابقاً، وأمينها العام الدكتور حامد الرفاعي، ولهم موقع علىٰ الإنترنت باسم المنتدىٰ الإسلامي للحوار www.dialogueonline.com.

(٣) من ورقة قدمها الدكتور عبد الله العبيد أمين عام سابق لرابطة العالم الإسلامي إلىٰ ندوة حوار الحضارات، التي سبق ذكرها.



ملف العراق

الفصل الأول: غزو العراق بين الإعلام الغربي والإعلام العربي

الفصل الثاني: أهل السنة والجماعة في العراق.

الفصل الثالث: معالم التغيير المتوقعة في المنطقة العربية بعد احتلال الع

الفصل الرابع: الدور الإسرائيلي في العدوان على العراق.

الفصل الخامس: الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي.

الفصل السادس: مستقبل الوجود الأمريكي في العراق.



الفصل الأول

غزو العراق بين الإعلام الغربي والإعلام العربي

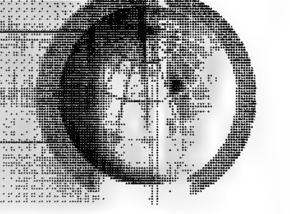
قراءة في الأبعاد الإعلامية والنفسية

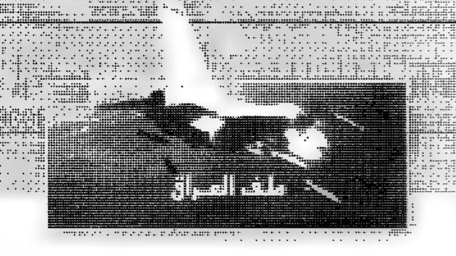
محمد سليمان أبو رمان

باحث أردني مقيم في القاهرة

ميساء محمد مرزوق

باحثة مصرية





غزو العراق بين الإعلام الغربي والإعلام العربي
قراءة في الأبعاد الإعلامية والنفسية

محمد سليمان أبو رمان

ميساء محمد مرزوق

مقدمة:

تنامى في السنوات الأخيرة دور وسائل الإعلام في مجال التأثير في المجتمعات والأفراد بشكل كبير وخطير؛ في ضوء ما بات يُعرف بثورة التكنولوجيا والاتصال، والتي تشكل معلماً بارزاً من معالم العولمة.

بيد أن حدود التأثير الإعلامي لم تقف عند الجوانب الاجتماعية والثقافية، وإنما امتدت لتشكّل بعداً رئيساً في الحياة السياسية في مختلف دول العالم، كما أصبح الإعلام عاملاً مؤثراً في الحروب الأخيرة.

كما ازداد بشكل كبير اهتمام العلماء والخبراء بما يُعرف بالحرب النفسية، والتي يشكّل الإعلام والدعاية قطب الرحى فيها، خاصة في السنوات الحالية، والتي بدأنا نسمع فيها عما يُسمّى بحروب الشبكات NET WARS، أو الحرب الافتراضية، وقد وصل توقُّع بعض الخبراء أن الحروب المستقبلية ستعتمد بشكل كبير على الجانب الإعلامي، وستصبح القوة الإعلامية العامل الحاسم فيها.

لقد شكَّلت حرب العراق الأخيرة وما تلاها من أحداث مرحلة جديدة في دور الإعلام في الحرب؛ أطلق عليها بعض المحللين والخبراء «حرب الفضائيات»؛ نظراً لأن الدور الإعلامي البارز فيها كان للفضائيات، والتي نقلت المعارك وتفاصيلها للمشاهدين في كل العالم أولاً بأول، ولأول مرة في التاريخ البشري.

إلا أن ميزة الحرب الأخيرة لم تقف عند حدود دور الفضائيات، وإنما يضاف إليها ميزة جديدة، وهي بروز دور كبير وفعَّال للإعلام العربي من خلال بعض القنوات الفضائية، والتي بدت على درجة متميزة من الاحتراف والمصداقية والموضوعية؛ مما أدى إلى لفت الانتباه لتحيز الإعلام الأمريكي وجزء كبير من الإعلام الغربي الذي كان يزعم سابقاً المصداقية والحرية والموضوعية.

في الصفحات التالية سنحاول تقديم قراءة نقدية لدور كل من الإعلام العربي والغربي في الحرب العراقية الأخيرة، وما يرتبط بالموضوع من أبعاد الحرب النفسية والفكرية والأهداف السياسية التي حاول الإعلاميون تنفيذها في الحرب، مع إشارة إلى حالة الإعلام الإسلامي والتحديات التي تواجهه في المرحلة القادمة؛ من خلال عدة محاور رئيسة:

المحور الأول: وقد تناولنا فيه مفهوم العولمة، وثورة الاتصال والتكنولوجيا وأبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية على مستوى العلاقات الدولية وعلى المستوى الداخلي، ثم تساءلنا عن حالة الإعلام العربي في ثورة المعلومات والاتصال؛ محللين أبرز التحديات التي تواجهه.

في حين تناولنا في المحور الثاني: دور الإعلام في الحروب من ناحية نظرية، وما يتعلق بمفهومات ذات صلة رئيسة بهذا الموضوع؛ كالحرب النفسية ودور الدعاية في الإعلام المعاصر، مع إشارة خاصة إلى الإعلام الأمريكي.

وتناولنا في المحور الثالث: الحرب الإعلامية والنفسية في الغزو الأمريكي للعراق في المراحل الثلاث: (التمهيد للغزو، فترة الحرب، وما بعد الحرب)، وحاولنا استقصاء الظواهر الإعلامية في هذه الحرب، ودور كل من الإعلام العربي والغربي، والأبعاد النفسية والفكرية المرتبطة بدور الإعلام.

أما المحور الأخير: فقد انتقلنا فيه إلى الإعلام الإسلامي وحالته في ضوء التطورات الأخيرة لدور وسائل الإعلام في ظل ثورة الإعلام والتكنولوجيا؛ متتبعين دواعي الاهتمام به، وخصائصه العامة، ومراحل تطوره في العقود الأخيرة، وأخيراً أبرز التحديات التي تواجهه، وتتطلب من أهل الشأن والاختصاص بناء رؤية استراتيجية للتعامل معها.

أولاً: العولمة وثورة الإنفوميديا:

يشهد العالم اليوم تسارعاً غير مسبوق في معدلات انتقال السلع والخدمات عبر الحدود، وإزالة الحواجز الجمركية وغيرها، وإعمال قواعد اقتصاديات السوق، وتوجهاً عاماً نحو اندماج الاقتصاديات القطرية في حركة الاقتصاد العالمي، وانطلاق حرية الوصول إلى الأسواق، وتدويلاً متزايداً لأدوات الإنتاج، مع التركيز على دور الدولة في تنمية الأنشطة الداعمة للاقتصاد؛ مثل التعليم والصحة ونشر التكنولوجيا المتقدمة، وأصبح من المتداول الإشارة إلى مجمل هذه العناصر بـ «العولمة».

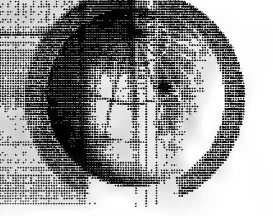
وتنطوي هذه الظاهرة في جوهرها الاقتصادي، كما في إطارها الفكري، على انعكاسات تمس العملية الإعلامية ـ الثقافية، وخاصة ما ترتب منها أو ما يترتب على حرية الوصول إلى الأسواق وانتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتقدمة[1].

وتستند الثورة التكنولوجية الاتصالية الراهنة على عدة مرتكزات رئيسة، تشمل ظهور ما يُسمَّى بالاتصال المتعدد (multi-media)، والذي يرتكز على تطور الحاسبات في جيلها الخامس، الاتصالات السلكية التي تضم

---

(١) انظر: رؤية عربية مشتركة مرفوعة إلى اللجنة الدائمة للإعلام العربي في دورة انعقادها المعتاد (٦٦)، «العولمة والإعلام العربي»، الدراسات الإعلامية، ص٦٠.





(التلغراف) الهاتف، التلكس، الطابعة عن بعد، الراديو، التلفزيون، أجهزة الاستشعار عن بعد، الميكرويف، الأقمار الصناعية، والحاسبات الإلكترونية، والألياف البصرية، وأشعة (الليزر)، كما ظهرت شبكات المعلومات العالمية ومن أبرزها الإنترنت.

وقد تبلورت الثورة التكنولوجية، في مجال الاتصال والمعلومات، في بنىً عالمية عملاقة تنتشر كأنها نسيج عنكبوتي، وتتجسد فيما يعرف بـ (الثلاثي التكنولوجي) الذي يتقاسم مع مجلس إدارة اقتصاد العالم السلطة المطلقة في تسيير شؤون العولمة والتحكم في مساراتها. ويقصد بـ (الثلاثي التكنولوجي): أقمار البث المباشر، وشبكات المعلومات الدولية، والاتصالات اللاسلكية (الهواتف)، أما مجلس إدارة اقتصاد العالم فيتكون من: الدول الثمانية الكبار، والثلاثي المعروف: (البنك الدولي) و (صندوق النقد الدولي) و (منظمة التجارة العالمية).

الأمر الذي يعبِّر عن ملاحظة جوهرية، وهي: اعتبار بث الإنتاج الإعلامي من الأنشطة الاقتصادية التي تطبق عليها قوانين السوق، كما تتطلب إدارة اقتصادية، والاندماج بين كبرىٰ شركات المعلومات والاتصالات، وكذلك فيما بين شركات ومؤسسات الإنتاج الإعلامي والتوزيع والتسويق، ونشأة المناطق والمدن الحرة للإنتاج والبث الإعلامي.

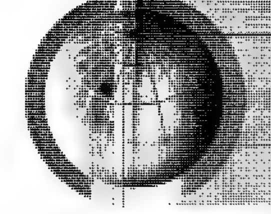
في حين تهيمن الشركات المتعددة الجنسية علىٰ صناعة التكنولوجيا المتقدمة بشقَّيها الاتصالي والمعلوماتي وتوزيعها، وتنتمي هذه الشركات إلىٰ كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا وكندا. وتسيطر أكبر ١٥ شركة أمريكية في مجال الإلكترونيات علىٰ ٧٥٪ من الإنتاج الصناعي والإلكتروني العالمي في مجال الاتصالات.

ويشير الخبراء والمتخصصون إلى جملة من النتائج والآثار المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ منها:

أولاً: ظهور ما يعرف بظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية.

ثانياً: حدوث تغيرات نوعية في أنماط ومستويات الخدمة الإخبارية التي تقدمها وسائل الاتصال سواء المرئي أو المسموع أو المقروء؛ بحيث أصبح هناك استحالة لإخفاء أي حكومة للأحداث التي تقع داخل حدودها في إطار الثورة الراهنة لتكنولوجيا الاتصال، وتطوُّر الطابع الدولي لوسائل الاتصال، وتطوُّر الوظيفة الإخبارية المستفيدة من البث التليفزيوني المباشرة عبر الأقمار الصناعية.

ثالثاً: ظهور ما يعرف بدبلوماسية الأقمار الصناعية والإعلام الإلكتروني بدلاً من الدبلوماسية التقليدية، وقد شهدت التسعينيات استخدام صانع القرار لهذه الآلية الجديدة عنصراً أساسياً في اتخاذ القرار أثناء إدارة الأزمات الدولية، ولعل أبرز الأمثلة: أزمة الخليج وتطورات القضية الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو، ويرىٰ




بعض الكتَّاب السياسيين أن برامج C.N.N تؤثر بصورة أكثر فاعلية في قرارات الرئيس الأمريكي من مذكرات مستشاريه ووزير خارجيته.

رابعاً: أصبح التلفزيون والكمبيوتر يمارسان أدواراً غير مسبوقة، سواء في استطلاعات الرأي أو إدارة الانتخابات، ولقد تمت في النرويج أول تجربة انتخابات إلكترونية عام ١٩٣٢م.

من ناحية أخرى؛ يمكن حصر الجوانب السلبية لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يأتي:

١ ـ زيادة الفجوة الاتصالية بين الشمال الغني والجنوب الفقير على مستوى العالم، وبين الريف والحضر داخل دول الجنوب على وجه الخصوص؛ مما أدى إلى تزايد الخلل في التدفق الإعلامي والمعلوماتي من طرف الشمال الغني إلى الجنوب الفقير.

٢ ـ انهيار السيادة القومية للإعلام في ظل انهيار المفهومات التقليدية حول القومية الحديثة؛ مثل السيادة على الفضاء والحدود، وصنع السياسات الإعلامية، وظهور تقسيمات جديدة للعالم قائمة على أساس الجغرافيا الفضائية.

٣ ـ الاتجاه لتفتيت الاتصال الجماهيري من أجل تنويع الخدمة الإعلامية؛ من خلال التركيز على الفرد الذي أصبح هدفاً رئيساً للاتصال الإلكتروني، ومن ثَمَّ أدى إلى حدوث تفكيك في منظومة العلاقات والقيم الاجتماعية(١).

٤ ـ أدى تركُّز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في دول الشمال الغنية إلى تحول دول الجنوب إلى سوق للاستهلاك الإعلامي والإعلاني، وتجسَّد ذلك في زيادة اعتماد دول الجنوب على البرامج الإخبارية والمسلسلات والإعلانات الغربية، وعلى الأخص الأمريكية، وقد ترتب على ذلك: الهيمنة الاتصالية لدول المركز ـ المتحكمة في العولمة ـ على دول الأطراف، كما أدى إلى تدفق الثقافة المركزية الغربية والمعلومات بلا ضوابط، وفي إطار تنافس تجاري بحت(٢).

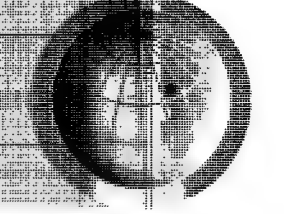
لقد أدركت الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أهمية قطاع الإعلام والاتصال للسيطرة على «مجتمع الإعلام» الذي سوف يكون كما يقال: «مجتمع القرن القادم»، وحاولت أن تتدخل مالياً وسياسياً أو دبلوماسياً في هذا القطاع الذي تعتبره استراتيجياً للحفاظ على نفوذها في العالم؛ مما يفسر لنا احتلال قطاع الاتصال اليوم المركز الرئيسي في اقتصاديات الولايات المتحدة(٣).

---

(١) انظر: د. عواطف عبد الرحمن، «حرية الإعلام المعاصر وتحديات العولمة»، الدراسات الإعلامية، عدد (٩٣)، أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٩٨م، ص (٦٧ ـ ٧٠).

(٢) انظر: المرجع سابق ص (٧١ ـ ٢٧).

(٣) د. من العبد الله سنو، «العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال»، المستقبل العربي، عدد (٢٣٠)، أبريل (١٩٩٨)، ص(٣٨).





مفهوم العولمة الإعلامية:

يعرِّف هربرت شيللر، صاحب المساهمات المتميزة عن الاستعمار الثقافي، «عولمة الإعلام» بأنها تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية (عابرة للجنسيات) التي تستخدم وسائل الإعلام كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي. ويؤكد شيللر أن أسلوب الإعلان الغربي ومضمون الإعلام يدفع إلى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك؛ عبر إدخال قيم أجنبية تطمس أو تزيل الهويات القومية والوطنية.

ويمكن القول بأن «مفهوم عولمة الإعلام» يشير إلى عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات؛ بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم - من ناحية -، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة الدولة ودورها في المجالين الإعلامي والثقافي - من ناحية أخرى -[1].

وظائف الإعلام العولمي:

مع التطورات التي يشهدها العالم المعاصر؛ تبرز الأدوار الجديدة للإعلام والاتصال المعاصر؛ سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي.

وباستعراض هذه الأدوار الجديدة[2]:

١ - أصبح هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي حلَّت مكانَ الأسرة والمؤسسات التربوية الأخرى، وصار يقوم بدور أساسي في تلقين النشء والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخي والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية، والتي تروِّج بأشكال متنوعة لمصالح السوق العالمية وأيديولوجيتها.

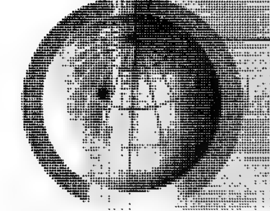
٢ - أخطر الأدوار، ما يقوم به الإعلام من تشكيل أنماط معينة من السلوك الإنساني، وتهميش أنماط أخرى من خلال لغة الصورة ورموزها، ويبرز ذلك فيما يقوم به الإعلام من اختراق منظومة القيم الثقافية لدول الجنوب من خلال المسلسلات والأفلام وبرامج المنوعات الأمريكية، كما يقوم باستقطاب النخب المثقفة للترويج لفكر العولمة وأيديولوجيتها عبر الحوارات التلفزيونية والمقالات.

٣ - أصبح يُنظر إلى الإعلام باعتباره المعيار الذي تقاس به كفاءة الأداء السياسي والاقتصادي للنُّظم المعاصرة، فهو يقوم بدور أساسي في الترويج للسلع والخدمات التي تقدمها السوق العالمية، وهذا يفسر لنا

---

(١) د. ماجدة صالح، «الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دور المنطقة وإمكانية مواجهتها»، في صلاح سالم زرنوقة (محرر) العولمة والوطن العربي، قضايا التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية (القاهرة: ٢٠٠٢م)، ص (٢١٢-٢١٣).

(٢) د. عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص (٧٤-٧٥).




السيطرة الشاملة على صناعة الاتصال والمعلومات والاتصالات اللاسلكية من قِبَل الشركات متعددة الجنسيات، في إطار سعيها للتحكم الكامل في السوق العالمية.

تحديات الإعلام العربي في عصر العولمة:

بينما ينطلق العالم في ظل ثورة المعلومات والإعلام والتكنولوجيا، إلى آفاق رحبة ومجالات حرة، وسماوات مفتوحة؛ يواجه الإعلام العربي في ظل العولمة جملة من التحديات؛ من أبرزها(1):

١ ـ **ثورة المعلومات**: والأمة العربية في حاجة ماسة إلى مواكبة هذه الثورة؛ حتى لا تتسع الفجوة بينها وبين دول العالم المتقدم، وحتى تكون قادرة على الاستفادة من تبادل المعلومات فيما بينها ـ من ناحية ـ، وفيما بينها وبين شبكات المعلومات في العالم ـ من ناحية أخرى ـ، أضف إلى ذلك أنه في ظل هذه الثورة المعلوماتية ينشأ واقع جديد يستدعي اهتمامنا، ويثير مشكلات متعددة، ويطرح التساؤلات الآتية:

أ ـ مسألة التحكم، فالتحكم اليوم في التقدم التكنولوجي من الأشياء الصعبة.

ب ـ مسألة الأمن، فالاختراق أصبح أكثر فأكثر . . في ظل تشعُّب مجال الشبكات الكبرى للاتصال.

ج ـ مسألة السيادة الوطنية، والتي تأثرت باتساع مجال دائرة تنقُّل الإعلام عبر العالم، وتدفُّق المعطيات العابرة للحدود، فاستدعى ذلك إعادة النظر في مفهوم السيادة الوطنية.

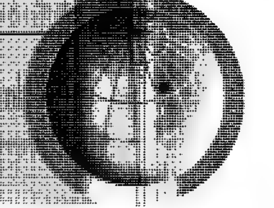
٢ ـ **الثورة التقنية المتجددة والمتسارعة**: مما لا شك فيه أن درجة تطوُّر النظام الاجتماعي والاقتصادي؛ هي التي تحدد إمكانات الاستفادة المثلى من البدائل والخيارات التي توفرها هذه التقنيات الحديثة في مجال الاتصال والإعلام.

ومن ثم؛ فإن حيازة الدول العربية لهذه التقنيات؛ هي في سُلَّم أولويات التنمية الوطنية، إلا أن العبرة هنا تكمن في قدرة الدول العربية على ابتكار أنماط التقنية التي تشبع احتياجاتها الأساسية، وعلى قدرتها على اكتساب التقنيات الوافدة وإدارتها وتعديلها بما يتلاءم مع بيئاتها المحلية ويخدم أهدافها التنموية، وهذا الأمر يتصل بالإعلام مباشرة، سواء من حيث تحديث وسائله التقنية التي يعمل بها وابتكار أنماط جديدة، أو من حيث أهمية توطين الصناعات المتقدمة اللازمة للعمل الإعلامي.

٣ ـ **ثقافة الاختراق، وضرب الثقافات الوطنية**: إذا كانت العولمة تسعى إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني، وتتطلع إلى تكوين الإنسان العالمي المبرمج ذي البعد الواحد المؤمن بأيديولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها؛ فمن المؤكد ـ كما قال د. محمد عابد الجابري في كتابه (المسألة الثقافية) ـ أن ما يستهدفه هذا النوع من الغزو الثقافي من قيم وأذواق ومختلف أنماط

(١) رؤية عربية مشتركة مرفوعة إلى اللجنة الدائمة للإعلام العربي، مرجع سابق، ص (٦٠ ـ ٦١).






السلوك، وهو الأمر الذي ينعكس أثره حتماً وبصورة مباشرة في الفكر العربي نفسه، ويستهدف من ثَمَّ تسطيح الوعي؛ بالسيطرة على الإدراك، وتكوين نمط في الاستهلاك يخرب الإدخار، ويعوق التنمية في البلدان المسماة نامية.

ومن ثَمَّ؛ فإن الإعلام العربي يستشعر مسؤوليته المضاعفة في الحفاظ على الهوية الثقافية للأمة في عصر الأقمار والطريق السريع للمعلومات.

٤ ـ الثورة الثقافية والعلمية: والتي يشهدها العالم تحت مسمَّى «ثقافة الاتصال الإلكترونية» تدفع إلى الاهتمام بتطوير حجم الانتاج الإعلامي والثقافي العربي، من حيث المضمون والشكل، وذلك حتى تكون قادرة على تأكيد وجود الأمة العربية الثقافي إلى جانب ثقافات الشعوب الأخرى، وبالتالي تكون قادرة على التفاعل معها بكفاءة وعلى قدم المساواة.

٥ ـ بدء عصر الكيانات الكبيرة والتجمعات الإقليمية: كإحدى السمات البارزة في القرن ٢١، والذي يحتم على الأمة العربية أن تكون كياناً كبيراً وسط هذه الكيانات؛ خصوصاً أنها تملك المقومات اللازمة لذلك؛ مما يضع على عاتق الإعلام العربي مسؤولية إبراز أهمية التضامن العربي وبلورة الرؤية المشتركة التي تحدد المصالح العليا للأمة العربية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأهمية العمل العربي المشترك في ضوء هذه الرؤية.

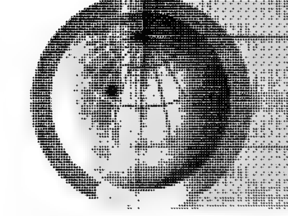
د. أديب خضور في كتابه (الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين)؛ يرى أن السمة البارزة للإعلام العربي الراهن هي تبعيته المطلقة والكاملة للأنظمة العربية السائدة. ويرى أن الاستثناءات في هذا المجال هي حالات محدودة جداً، وضعيفة جداً، وهشَّة جداً. وبما أن الأنظمة العربية السائدة منهمكة في ضمان استمراريتها؛ فقد تحولت وسائل الإعلام الجماهيري العربية إلى مجرد أدوات تابعة لهذه الأنظمة[1].

ـ فعلى صعيد الصحافة العربية: تقدم صورة غير واقعية عن الواقع، يمكن أنها تقدم وعياً زائفاً، وهو الأمر الذي أدى إلى هيمنة خطاب رسمي بيروقراطي، سطحي ومدجن وعقيم، وإن كان ذلك يبدو أكثر وضوحاً في الصحف الرسمية، فالصحف المعارضة أصبحت مصدراً ثرياً، وأثَّر ذلك في القارئ العربي، فأصبح في شك وحيرة بين ما تنشره الصحف الرسمية وبين ما تقدّمه بعض صحف المعارضة من كشف للحقائق أو مغالاة، في حين شهدت السنوات الأخيرة انتشاراً لعدة صحف عربية بدأت تكتسب طابعاً عالمياً احترافياً.

ـ وفي مجال وكالات الأنباء العربية: ليس من قبيل المبالغة أن معظم الأنظمة العربية حوّلت وكالات الأنباء المحلية العربية إلى أداة لإحكام الرقابة، وتشديد القبضة، وتعميق وترسيخ الرؤية الواحدة، والموقف الواحد،

---

(١) محمد إبراهيم، «الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين»، الدراسات الإعلامية، عدد (١٠١)، أكتوبر ـ ديسمبر (٢٠٠٠م)، ص (١٥٩ ـ ١٦٠).




وأسلوب التغطية الواحد، وهو الأمر الذي حال دون أن تصبح وكالة الأنباء المحلية مصدراً لإغناء الخطاب الإعلامي المحلي، وفي أن تقدم معلومات ووقائع تساعد وسائل الإعلام الجماهيري على أن تكون المصدر الأول والأسرع والأصدق لإيصال المعلومة إلى القارئ والمستمع والمشاهد.

إلا أنه برزت عدد من الفضائيات العربية في الآونة الأخيرة؛ قدمت نفسها بشكل قوي على الساحة الإعلامية (كالجزيرة، العربية، وغيرهما)، وتحاول أن تشب عن قيود التضييق الإعلامي وحدود المكان؛ مراعية التطور في وسائل نقل المعلومة، وسرعة الخبر، والجرأة في التعبير عن الآراء؛ لدرجة أنها أصبحت مصدر المشاهد العربي الأول، واكتسبت صفة العالمية.

- **أما في مجال الإذاعة:** فعلى الرغم من الدور الذي لعبته الإذاعة العربية كوسيلة اتصال حيوي وجذاب وفاعل مؤثرة سياسياً ومعرفياً وثقافياً، وفي أواسط الخمسينيات ساهمت في دعم حركات التحرر الوطني والاستقلال من المحيط إلى الخليج؛ إلا أن هزيمة ١٩٦٧م كانت منعطفاً حاسماً في تطور الإذاعات العربية، حيث كشفت نقاط الضعف الذاتية، وكشفت الأوهام وأظهرت الحقائق، وبدلاً من أن تتم عملية مراجعة للممارسات الإذاعية العربية، في أساليبها ومضامينها، حصلت عملية تدجين أفقرت الرسالة الإذاعية، وزادت من الطابع الرسمي البيروقراطي الجامد والعقيم للخطاب الإذاعي، وشعرت الجماهير بقدر كبير من الغربة عن الخطاب الإذاعي العربي الموجَّه لها، كما افتقدت فيه المعلومة الصادقة والرأي السليم والمقنع، وذلك في فترة أخذت فيها الأحداث والظواهر والتطورات تزداد تعقيداً وتشابكاً وصعوبة على الفهم والاستيعاب في مختلف المجالات.

الملاحظة السابقة شكّلت الثغرة التي عرفت كيف تستثمرها وتدخل منها الإذاعات الأجنبية الموجهة إلى الوطن العربي، لتشكِّل واحداً من المصادر المهمة لمعرفة المواطن العربي، واستطاعت أن تجذب الجماهير العربية الواسعة، كما استطاعت أن تقنع شرائح مهمة منها بحياديتها وموضوعيتها وصدقها، ومن ثَمَّ أثرت في النسق المعرفي للمواطن العربي إزاء الأحداث والظواهر والتطورات.

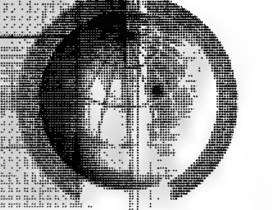
بل قامت الإدارة الأمريكية بإنشاء (إذاعة سوا) لتسويغ الحرب الأمريكية على أفغانستان بحجة مواجهة الإرهاب.

وعلى ضوء هذه السمات البارزة للإعلام العربي الراهن؛ يبرز التساؤل الآتي:

هل يتلاءم إعلامنا العربي بقيوده الرسمية الحالية مع المناخ الدولي بما يحمله من حرية وانطلاق وتدفق؟ وهل يستطيع مواجهة «الغزو الإعلامي»، ومعرفة أسلوب التعامل معه؛ خاصة أن شدة هذا الغزو الإعلامي وحجم آثاره تتوقفان ليس فقط على قوته الذاتية؛ بل على ضعف الوضع الاتصال المحلي؟

في الواقع؛ أن المشكلة التي تواجه النشاطات الإعلامية والثقافية العربية؛ لا تكمن في مسألة حرية وسائل






الإعلام؛ بقدر ما تكمن في مسألة حرية المواطن العربي وتأهيله في مجال المشاركة الديمقراطية في مجتمعه. وما يحدث في الوطن العربي هو هيمنة مصلحة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص على المصالح العامة أو مصلحة المواطنين، وإن إيجاد توازن بين هذه المصالح الأساسية ضروري ليتمكن القطاع الإعلامي العربي من المساهمة المثمرة والفعالة في التنمية الاجتماعية والقومية(١).

كما أن القراءة السابقة لحال الإعلام العربي والتحديات التي تواجهه تقودنا إلى مسألة جوهرية، وهي: أنه لا بد من تأكيد أن تجاوز الأزمة الإعلامية العربية؛ لن يكون إلا بتبني مشروع إعلامي بديل متكامل، يخرج بسياسة إعلامية عربية متحررة من القيود البيروقراطية، ومراعية للتحولات الجذرية في المجالات الدولية والإقليمية، بل المحلية أيضاً.

فالتعامل مع ظاهرة العولمة لا يتطلب فقط المواجهة أو التصدي، فالأسلوب الأمثل يكمن في تأكيد وجودنا العربي وتطوير أدواتنا الإعلامية والثقافية؛ بحيث نتعامل مع هذه الظاهرة (أخذاً وعطاء)، ومن ثم لا بد من إنماء الذاتية الثقافية العربية، وقد برهنت الخبرة أن الصعوبة الحقيقية هي فيما يمكن تسميته باندماج التقنيات مع البنية الاجتماعية؛ لأن اعتماد التقنيات الحديثة يتسبب في ظهور أنماط جديدة من العمل والإنتاج والعلاقات العامة.

ثانياً: دور الإعلام في الحرب:

إن أي صراع يدار في جبهتين على الأقل: جبهة القتال على أرض المعركة، والجبهة الأخرى لكسب عقول البشر وقلوبهم؛ من خلال الدعاية والحرب النفسية.

وباستعراض تطور وسائل الإعلام في الحروب عبر التاريخ؛ يمكن القول:

١ - أنه في الحرب العالمية الثانية كان للمذياع دور فاعل كوسيلة دعائية.

٢ - كانت حرب فيتنام تجسيداً مهماً لدور التليفزيون.

٣ - وجاءت حرب الخليج الثانية لتتزامن مع بداية الفضائيات التليفزيونية، والتي تمثلت حينئذ في شبكة C.N.N الإخبارية الأمريكية.

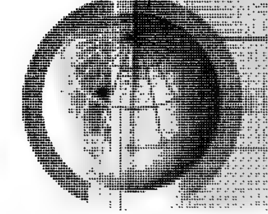
٤ - ثم جاءت حرب أفغانستان لتصنع الشهرة الدولية لقناة الجزيرة العربية.

٥ - ثم تلتها الحرب على العراق، والتي مثلت تعميقاً لدور الفضائيات والإنترنت، ومحاولة توظيفهما التوظيف الأمثل.

لمتابعة التغطية الإعلامية لأي صراع أو حرب؛ لا بد من الوقوف على العناصر الآتية، كوسائل مختلفة

(١) من العبد الله سنو، مرجع سابق، ص (٤٦).






تستخدمها الأطراف المتحاربة للتحكم في الإعلام؛ إلا أننا سنركز هنا على أبرز العناصر وهي الدعاية.

الدعاية:

تستطيع الدعاية أن تحشد الرأي العام حول قضية بعينها من خلال المبالغة والتضليل والكذب في أسلوب عرض القضية، وذلك لكسب الدعم والتأييد. ومن يقدم الصورة السلبية للعدو يؤكد ذلك بعرض كل ما يبرز الصورة الإيجابية لنفسه من خلال محاولة حشد التأييد، وتغذية الاعتقاد بأن ما ينوي عمله هو في فائدة كل البشر ومصلحتهم.

وتشمل الأساليب التكتيكية للدعاية ما يأتي: (اختيار بعض القصص والأحداث التي قد تبدو موضوعية، عرض وقائع متحيزة وغامضة، تعزيز الأسباب والدوافع لفعل سنن ما نتيجة لتهديد أمن الفرد.. ونحوها)(١).

وقد تطور استخدام أسلوب الدعاية في الحروب عبر التاريخ، كما يذكر «ناعوم تشومسكي» في كتابه (السيطرة على الإعلام) أن «أول عملية دعائية حكومية في العصر الحديث؛ كانت أثناء إدارة الرئيس وودر ويلسون الذي انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩١٦م، وفق برنامج انتخابي بعنوان «سلام بدون نصر»، وكان ذلك في منتصف الحرب العالمية الأولى.

في تلك الأثناء كان المواطنون مسالمين لأقصى الدرجات، ولم يبد سبباً للانخراط والتورط في حرب أوروبية بالأساس، بينما كان على إدارة ويلسون التزامات تجاه الحرب، ومن ثَمَّ كان عليها فعل شيء ما حيال هذا الأمر، فقامت الإدارة بإنشاء لجنة للدعاية الحكومية أُطلق عليها (لجنة كريل)، وقد نجحت هذه اللجنة خلال ستة أشهر في تحويل المواطنين المسالمين إلى مواطنين تتملكهم الهستيريا والتعطش للحرب والرغبة في تدمير كل ما هو ألماني، وخوض حرب، وإنقاذ العالم!

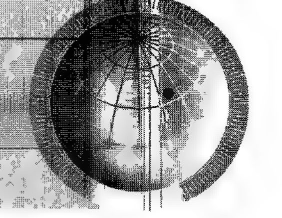
كان هذا إنجازاً هائلاً، وقاد بدوره لإنجاز آخر، وذلك أنه بعد أن وضعت الحرب أوزارها تم توظيف التكتيك نفسه لإثارة هيستريا ضد الرعب الشيوعي»(٢).

وتُعَدُّ حرب الخليج الثانية (١٩٩٠م) مثالاً على أن النظام الدعائي الجيد يحقق نجاحاً، فالولايات المتحدة قدَّمت عدداً من الأسباب كمسوِّغ للحرب، وهي أن المعتدين يجب ألا يكافؤوا، وأن العدوان العراقي على الكويت لا بد أن يتم إبطاله باللجوء للعنف، لقد أقنعت الناس والرأي العام الأمريكي أنها حينما تستخدم القوة ضد العراق؛ فذلك لأنها تحترم مبدأ أن الاحتلال غير الشرعي، والإساءة لحقوق الإنسان لا بد أن تُجابَه بالقوة،

(١) د. ألفت أغا، «دور الإعلام في الحرب على العراق»، في د. نادية مصطفى، أ. د. حسن نافعة (محرران) (العدوان على العراق.. خريطة أزمة ومستقبل أمة)، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية)، ٢٠٠٣م، ص(٣٠٥).

(٢) ناعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، الإنجازات الهائلة للبروباجندا، ترجمة أميمة عبد اللطيف، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص (٧-٨).






بينما لم يتساءلوا: ما معنى أن تطبق هذه المبادئ عينها ضد سلوك الولايات المتحدة نفسها؟

فهل عارض أحد الولايات المتحدة في العدوان الذي قامت به هي نفسها في بنما، وأصر على ضرب واشنطن بالقنابل لإبطال العدوان؟!

ومع الإعلان أن احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا احتلال غير شرعي؛ فهل فرضت الولايات المتحدة حصاراً على الدواء والغذاء، أو هل أعلنت الحرب؟!

لقد نجحت الولايات المتحدة في حجب الناس عن الوقائع والحقائق وتوجيههم إلى حيث تريد، وهنا يتجلى بوضوح نجاح النظام الدعائي.

مثال آخر: لقد تم تلقين الناس في الولايات المتحدة قبل حرب الخليج (١٩٩١م)، والحرب الأنجلو-الأمريكية على العراق، أن صدّام حسين وحش، على وشك أن يغزو العالم، وأن علينا أن نوقفه الآن؛ لدرجة أن نصف الأمريكيين يعتقدون أن العراق كان مسؤولاً عن أحداث ١١ سبتمبر؛ كما ذكر الصحفي جيف هون الذي عمل في محطة MSABC في أثناء الحرب على العراق، وهذا ليس غريباً إذا كنا نعرف أن المواطن الأمريكي يحصل على معلوماته من عناوين الصحف، ومحطات التليفزيون المتحدة التي تمارس التضليل الإعلامي؛ فما الذي يدفعه إلى التساؤل: كيف أصبحت العراق بهذه القوة وهي دولة صغيرة من العالم الثالث، لا تمتلك أي قاعدة صناعية، ولم تستطع هزيمة إيران بعد حرب استمرت قرابة ثماني سنوات؟ لم يشر أحد إلى هذه الأمور، وهو الأمر الذي يعكس شمولية مفروضة بشكل ذاتي؛ مع تهميش كامل للقطيع الضال لدرجة إمكانية الانقياد للحرب دون أي سبب، ودون أن يلاحظ أحد ذلك!! وهذا يوضح لنا دور الدعاية الحكومية الرسمية في إعداد المواطنين للحرب بمهارة شديدة(١).

ففي دراسة قام بها أحد الباحثين الأمريكيين، يُدعى هربرت أ. شيللر، لمكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة في كتابه (The mind managers) أو (المتلاعبون بالعقول)، شدد على فرضيات خمس، سمَّاها أوهاماً، وهي: (وَهْم الفردية، ووَهْم الخيار الشخصي، ووَهْم الحياد، ووَهْم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، ووهم غياب الصراع الاجتماعي)، وهذه الفرضيات يُلجأ إليها كأساس للتضليل الإعلامي، تحقق من خلالها أجهزة الإعلام السيطرة.

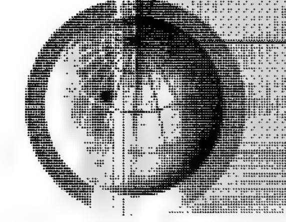
إذن التضليل الإعلامي هو الأداة الأساسية للهيمنة الاجتماعية في الولايات المتحدة من خلال «امتلاك وسائل الإعلام أو السيطرة عليها».

والنتيجة الحتمية لذلك هي أن تصبح محطات الإذاعة وشبكات التليفزيون والصحف والمجلات وصناعة النشر؛ مملوكة جميعاً لمجموعة من المؤسسات المشتركة والتكتلات الإعلامية، وهكذا يصبح الجهاز الإعلامي

---

(١) المرجع سابق، ص (٢٩-٣٥).






جاهزاً تماماً للاضطلاع بدور فعال وحاكم في عملية التضليل(١).

في النهاية؛ يمكن القول بأن عام ٢٠٠٣م كان علامة فارقة في مسيرة الإعلام العربي، ومما يشير إلى ذلك أن الكاتب الأمريكي مارك لينش، أستاذ مساعد العلوم السياسية في جامعة ويليامز، اعترف بأن «الفكرة الشائعة عن الإعلام العربي التي تراه مجرد ببغاء للخطاب الرسمي المعتاد، لم تعد فكرة صائبة»؛ خاصة في ظل النجاح غير المسبوق لبعض وسائل الإعلام العربية في تغطية الحرب الأنجلو ـ الأمريكية على العراق، ونقلها للحقائق التي طالما حاول «الآخر» إخفاءها وتضليل الرأي العام العالمي عنها.

واكتشفنا خداعه، وهو موضوع المحور القادم..

ثالثاً: قراءة في الأبعاد الإعلامية والنفسية في غزو العراق:

يرى عدد من المحللين أن إحدى الظواهر السياسية والعسكرية البارزة في حرب العراق الأخيرة هي الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام، والصراع بين المؤسسات الإعلامية وتحديداً القنوات الفضائية؛ بحيث أطلق بعض المحللين على هذه الحرب مصطلح «حرب الفضائيات». وكما كان الراديو أحد أبرز الأدوات الإعلامية المؤثرة في الحرب العالمية الثانية، وكذلك (سي إن إن) في حرب الخليج الثانية؛ فإن هذه الحرب شهدت دوراً بارزاً وملحوظاً للقنوات الفضائية العربية، وتحديداً قناة الجزيرة وقناتي العربية وأبو ظبي، في حين ظهرت انتقادات كبيرة ضد الإعلام الغربي، والذي بدا واضح التحيز والتبعية للقوات الغازية.

إلاّ أن قراءة موضوع الصراع الإعلامي في غزو العراق لا بد أن تأتي في سياق إدراك التحول في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث أيلول، وأثر ذلك في دور الإعلام الأمريكي، ومدى حياديته، ومصداقيته، وكذلك إدراك معالم الخطاب الإعلامي الأمريكي، والذي حدَّد الأجندة الإعلامية للكثير من القنوات الغربية، وتحليل الأغراض النفسية والسياسية التي سعى في هذا الخطاب إلى خدمتها، ثم طبيعة المعارك الإعلامية والنفسية في الحرب، ودور الإعلام العربي في المقابل، وأخيراً الأهداف الإعلامية والنفسية بعد انتهاء الحرب.

أحداث أيلول والإعلام الأمريكي:

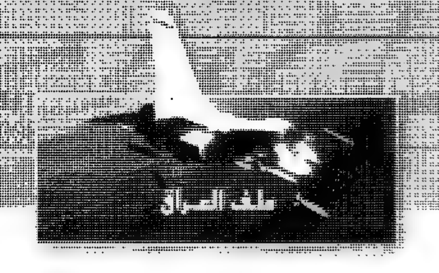
يشكِّل الإعلام الأمريكي أحد أهم العوامل المؤثرة في الرأي العام الأمريكي والمشكّلة له، ويحظى بتأثير شديد وكبير على مختلف شرائح المجتمع والجمهور الأمريكي، كما أن دور الإعلام لا يقتصر على البعد الداخلي في الحياة السياسية، وإنما يشكل رافداً حيوياً ومعتبراً من روافد القوة والهيمنة الأمريكية؛ إذ إن نسبة كبيرة من وسائل الاتصالات والإعلام العالمية يسيطر عليها الأمريكيون أو على مركزها في الولايات المتحدة(٢)،

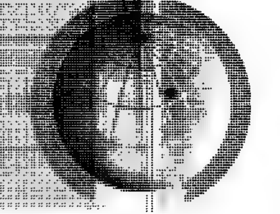
---

(١) هربرت أ. شيللر، «المتلاعبون العقول»، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م، مواضع متفرقة من الكتاب.

(٢) انظر: د. رأفت رضوان، موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ع (١٢)، نوفمبر ١٩٩٧م، ص (٢٠ـ٣٢).







لقد أدىٰ الإعلام الأمريكي دوراً بارزاً في الحرب الباردة، وفي الصراع الثقافي مع الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشيوعية، وكان المفكرون والسياسيون الأمريكيون يفتخرون بالمساحة الكبيرة من الحرية الإعلامية المتاحة في المؤسسات الإعلامية، وقد اعتبر غير واحد من المنظِّرين أن الإعلام الأمريكي هو أحد أبرز الوسائل التي ساهمت وتساهم في نشر النموذج الأمريكي وما يقوم عليه من قيم حاكمة، وما يتضمنه من مفهومات وفلسفة اجتماعية وسياسية.

إلاّ أن أحداث أيلول، وكما كانت يوماً تاريخياً فاصلاً في الحياة السياسية والثقافية الأمريكية، ألقت بظلالها علىٰ الإعلام الأمريكي ودوره السياسي، ومساحة الحرية والموضوعية المتاحة فيه، فقد جنَّد المحافظون الجدد كل مؤسساتهم الثقافية والإعلامية والبحثية، ومارسوا تأثيراً وضغوطاً علىٰ أغلب المؤسسات الأخرىٰ لتعبئة الرأي العام الأمريكي للوقوف خلف مشروعهم الأيديولوجي «بما يتضمنه من معايير المثالية أو الاستثنائية الأمريكية: عبء الرجل الأبيض في العالم، الأحلام الإمبراطورية، تعزيز دور الدين وحضوره في الحياة العامة، توحيد المجتمع الأمريكي»(١).

وكان المفهوم الناظم لكل هذه الإجراءات هو «الحرب علىٰ الإرهاب»، وقد شملت أبعاد هذا المفهوم المستويين الداخلي والخارجي؛ فداخلياً: تمثلت بتجديد الروح القومية، وبث الوحدة من خلال الشعور بالخطر القادم والتهديد الكبير للأمن وللحياة الأمريكية. أما خارجياً: فتمثَّلت في تنفيذ رؤية الإدارة الجديدة والقائمة علىٰ الحلم الإمبراطوري، والهيمنة علىٰ العالم. وفي الشرق الأوسط: إعادة تشكيل المنطقة استراتيجياً بما يُضعف الدول العربية أكثر، ويساعد علىٰ حماية المصالح الأمريكية الإسرائيلية، والتحالف مع الليكود الإسرائيلي(٢).

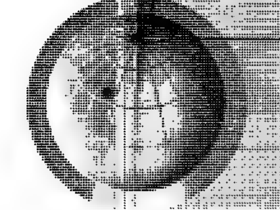
لقد تم التركيز بشكل كبير منذ أحداث سبتمبر علىٰ الدعاية الإعلامية، وتم صوغ أهداف إعلامية من خلال تحكم البنتاجون وهيمنته علىٰ وسائل الإعلام؛ مما أثار إشكاليات كبيرة حول موضوع الحريات المدنية والإعلامية، وسيطرت لغة إعلامية أحادية الجانب ترفض الآراء الأخرىٰ المخالفة لتوجهات المحافظين الجدد. وبحجة المصلحة الوطنية والقومية؛ أصبح الصحفي الذي يرفض التحيز بتقاريره ويتمسك بالموضوعية خائناً لوطنه، وأصبح الصوت المعارض للمحافظين الجدد صوتاً غريباً محارباً، ويتعرض للاتهام والتخوين، حتىٰ إن كان المعارض من الأمريكيين، بل من المحافظين أنفسهم(٣).

---

(١) انظر: سميح فرسون، جذور الحملة الأمريكية المناهضة للإرهاب، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٤٨، ٢٠٠٢م، ص ١٠، وكذلك أميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد.. قراءة في خرائط الفكر والحركة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣م، ص (١٥-٢١).

(٢) انظر: أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص(٣٤-٣٦).

(٣) انظر: نبيل الدجاني، أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب، المستقبل العربي، يناير ٢٠٠٣م، ص (٣٠-٣٧)، وكذلك: نبيل هيتس، الحريات المدنية في الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٣م، ص (١٥-٢١).




وقَّع البنتاجون ووكالة المخابرات الأمريكية عقوداً مع عدة شركات للعلاقات العامة؛ لحشد الرأي العام الأمريكي ضد خطر الإرهاب، ومن ذلك: العقد الذي وُقّع مع شركة «شاندويك»، والتي تولت عملية التأثير في الرأي العام الأمريكي، والمبالغة في خطر القاعدة والمنظمات التي تُسمَّىٰ بالإرهابية[1]. كما تمكن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنىٰ من نشر حوالي ٩٠ مقالاً في الصحف الأمريكية كتبها باحثون ينتمون للمعهد، وهي في أغلبها مقالات رأي تؤيد توجهات المحافظين الجدد[2].

حرب أفغانستان: نموذج لسقوط الإعلام الأمريكي:

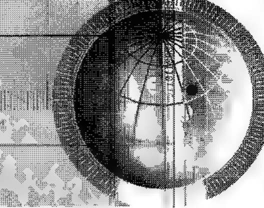
شكَّلت الحرب الأفغانية مثالاً بارزاً لسقوط كل معايير الموضوعية والحياد لدىٰ الإعلام الغربي وتحديداً الأمريكي، وقبول هذا الإعلام بالتبعية المطلقة للقيادة العسكرية؛ متخلياً بذلك عن أحد أعمدة المهنة الإعلامية، ألا وهي «الأخلاق، الصدق»، ونحن ندرك أن هناك بلا شك معايير وضوابط لدىٰ كل دولة للحرية الإعلامية خاصة في وقت الحرب، لكن ما حدث في الحرب الأفغانية هو الكذب والخداع والسقوط الكبير لكل المعايير التي كان يتغنىٰ بها الأمريكيون حول الموضوعية والحرية، وبالفعل كانت هذه الحرب البداية الحقيقية للسقوط المريع لموضوعية أجهزة الإعلام الأمريكية تحديداً وجزء كبير من الإعلام الغربي.

لقد ظهر واضحاً أن الإعلام الأمريكي استسلم لضغوط رامسفيلد وقيادة البنتاجون، فتجنب تماماً تغطية جانب الخسائر المدنية وأعداد الأبرياء الذين قتلوا في القصف؛ مركزاً علىٰ تشويه صورة طالبان والقاعدة، وتم تجاهل كل الاختراقات والتجاوزات التي تمت ضد مواثيق الحروب والأسرىٰ والأسلحة المحرمة، بل ينقل عن «والتر ازاكسون» (رئيس محطة سي. إن. إن) أنه طلب من مراسليه أن يذكّروا جمهورهم بالأمريكيين الذين قُتلوا في أحداث سبتمبر كلما تكلموا عن الإصابات المدنية في أفغانستان، وقال لهم: «إنه من الحماقة أن نركز كثيراً علىٰ إصابات الأفغانيين وظروفهم الصعبة»[3]، كما تنقل الصحافية والمذيعة اللبنانية «ديانا مقلد» كيف تجنب الإعلام الغربي عرض صور القتلىٰ من المدنيين وصور مئات القتلىٰ من القاعدة وطالبان فيما سُمّي بانتفاضة «سجن جانجي»[4].

لقد أدت الحرب الأفغانية بالفعل دوراً كبيراً وفعالاً في كشف الستر عن تحيز الإعلام الأمريكي وغياب الموضوعية عنه، وهو الأمر السابق لهذه الحرب، لكنها جاءت في مرحلة الثورة الإعلامية والفضائية، وفي ظل وجود قناة عربية كالجزيرة تنقل الصورة الحية للاختراقات والجرائم الأمريكية، وتفسح المجال للطرف الآخر بإيصال رسالته إلىٰ العالم، وهو الأمر الذي أكسب القناة مصداقية وحضوراً عالمياً واضحاً، إلىٰ الدرجة التي

---

(١) انظر: مقال فهمي هويدي، التحالفات السرية تهدد باختراق العالم العربي، مجلة وجهات نظر، نوفمبر، ٢٠٠٣م.
(٢) انظر: أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٣٨.
(٣) انظر: نبيل الدجاني، مرجع سابق، ص ٣٦.
(٤) انظر: ديانا مقلد، الجمهور كما يريده الصحفيون لا كما يرونه، النهار، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٢م.




أصبحت فيها وسائل الإعلام الأمريكية تنقل عن قناة الجزيرة، والمشاهد الغربي يبحث عنها متجاوزاً الخطاب والمؤسسات الإعلامية الأمريكية. إذن كانت الحرب الأفغانية وبروز قناة الجزيرة إشارة واضحة - في موضوع الإعلام في الحرب - إلى نهاية عصر الاحتكار الأمريكي للإعلام، وتهافت الادعاءات الأمريكية بالحياد والموضوعية والحرية الإعلامية.

أبدت الإدارة الأمريكية تذمّرها من قناة الجزيرة قبل الحرب الأفغانية، منذ تشرين الأول ٢٠٠١م، عندما طلب كولن باول من أمير قطر ممارسة ضغوط على القناة؛ بحجة وجود عناصر معادية للولايات المتحدة فيها، وازداد التذمّر والاتهام للقناة مع الحرب الأفغانية، وكان واضحاً أن الإدارة الأمريكية لا تقبل بوجود خطاب إعلامي مختلف عن الخطاب الأمريكي، وكان قصف مبنى القناة رسالة واضحة بهذا الخصوص، وفي حين هرب مراسلو القناة مع فلول طالبان والقاعدة؛ جاء مراسلو قناة (سي. إن. إن) مع القوات الأمريكية وحلفائها، واحتكرت (سي. إن. إن) كثيراً من صور البث مرة أخرى، وظهر الأمر وكأن الجزيرة قناة معادية للغرب والولايات المتحدة، وكانت موضعاً لهجوم عدد كبير من الإعلاميين والمثقفين المؤيدين للإدارة الأمريكية.

ولك أن تتساءل عن سر الاهتمام الأمريكي بضبط الإعلام وتحديد خطابه وأهدافه والتعليقات والأخبار والمعلومات التي يتناقلها، حتى إن أدى ذلك إلى انتقادات كبيرة وتجاوز لكل المعايير المهنية الإعلامية؟

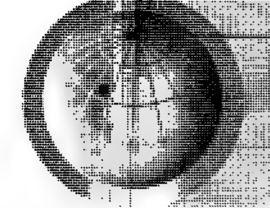
والجواب كما يرى عدد من الخبراء الاستراتيجيين: هو أن الولايات المتحدة قد طوَّرت مفهوم الحرب النفسية في الفترة الأخيرة بشكل كبير، وباتت تعتمد عليها كثيراً لتحقيق جزء كبير من الأهداف السياسية والعسكرية؛ خاصة في ظل ما يُسمّى بالحرب على الإرهاب. وتقوم الحرب النفسية بشكل كبير على الإعلام ودوره المتزايد في الحروب، إلى الدرجة التي صار يرى فيها عدد من الخبراء الأمريكيين أن العامل الحاسم في الصراعات العسكرية المستقبلية؛ سيكون الإعلام من خلال التأثير الكبير في الخصم وإخضاعه لإيحاءات معينة تجعل إرادته تنهار مع أقل استخدام ممكن للقوة العسكرية. والحرب (النفسية / الإعلامية) هي بالتحديد ما عناه رامسفيلد بشعاره «حرب الأفكار»، والتي ظهرت بشكل واضح وفعال مع غزو العراق والخطوات التي مهدت له وتلته[1].

غزو العراق .. التمهيد الإعلامي:

وقَّعت الإدارة الأمريكية عقوداً مع شركات للعلاقات العامة لتهيئة وحشد الرأي العام الأمريكي لعملية غزو العراق، كالعقد الذي وقعته مع شركة «بنادور»، كما استنفرت الباحثين والكتّاب والمؤسسات الإعلامية المؤيدة لها، وتوزعوا على مختلف المنابر الإعلامية يسوِّغون ويؤيدون غزو العراق.

(١) انظر حول الموضوع نفسه: كتاب كل من جون أرتيكا ودايفيد روزنفلت، انبثاق سياسة المعرفة، مؤسسة راند للأبحاث ١٩٩٩م، www.rand.org.







وتمت عملية صنع الخطاب الإعلامي الأمريكي بعناية بالغة، وبمشاركة عدد كبير من المتخصصين والخبراء، وتنوعت رسائل الخطاب الإعلامي بين عدة مستويات: داخلية (تخاطب الأمريكيين)، وعالمية، وعربية، وعراقية.

أولاً: المستوى الداخلي:

صوَّر الإعلام الأمريكي نظام صدّام حسين وكأنه مصدر تهديد خطر ضد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، بل وضد الأمن الأمريكي الداخلي، وفي هذا السياق تم الترويج لعلاقة مختلقة بين صدّام وتنظيم القاعدة والمنظمات التي تدعوها واشنطن بالإرهابية؛ لإقناع الرأي العام الأمريكي بخطورة الأمر وضرورة التخلص من هذا الحكم، واستثمار مشاعر الثأر التي ما زالت لدى العديد من الأمريكيين جراء أحداث سبتمبر ٢٠٠١م.

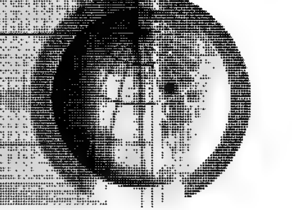
كما عمل الإعلام الأمريكي على «شيطنة» صدّام، وإظهاره بصورة السفاح المجرم، وبصورة نمطية تصطدم مباشرة بالمثالية السياسية الأمريكية المفترضة (حقوق الإنسان، الحريات، الديمقراطية)، ومن ثَمَّ تصوير الحرب وكأنها لإنقاذ الشعب العراقي من براثن الطاغية، وإعادة الحرية له، والمساعدة على إعادة تأهيل الإنسان العراقي للحياة الطبيعية المفقودة، كما تم التسويق بطريقة كبيرة لصورة العراقيين وهم يستقبلون الأمريكيين بالورود والتحيات (في مشهد مشابه لمشهد الفرنسيين وهم يستقبلون الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية)، وحاول الإعلام تسويغ الحرب أيضاً انطلاقاً من فكرة «عبء الرجل الأبيض في العالم»، وتم الاستعانة لترسيخ الصورة الذهنية السوداوية حول نظام صدّام بعدد كبير من أفراد المعارضة العراقية، والكتّاب والمثقفين المرتزقة العرب الذين تحدثوا عن قصص واقعية ووهمية عن فساد نظام البعث، كما تمت الاستعانة بأشرطة فيديو وصور أقمار صناعية تظهر جرائم صدّام ضد المدنيين كـ (مذابح حلبجة) ضد الأكراد.

وتم تصوير الحرب وكأنها قصيرة وخاطفة، ولن يتحمل فيها الأمريكيون كثيراً من الخسائر؛ ذلك أن الجيش العراقي خائر ومستسلم، والنظام فاسد ومهترئ، والشعب العراقي ينتظر لحظة الخلاص، وأنه بمجرد إعلان الحرب ستتداعى أركان النظام، وسيستلم القادة والجيش.

ثانياً: المستوى العالمي والعربي:

لقد استخدمت الدعاية الأمريكية عدة حجج - بالإضافة إلى الصورة الدكتاتورية لصدّام، وموضوع حقوق الإنسان، والديمقراطية - في محاولتها ترويج الحرب عالمياً وعربياً، فاستغلت موضوع أسلحة الدمار الشامل؛ إلاّ أنها كانت حجة ضعيفة وواهية؛ في ظل معارضة فرنسا وألمانيا، ومع قبول العراق للشروط المختلفة لعودة المفتشين، وجرى الحديث عن تهديد السلام الإقليمي وأمن الدول المجاورة، وكذلك تمّ العمل على ترسيخ فكرة حتمية الحرب وعبثية محاولات إيقافها؛ من أجل إجهاض محاولات الدول والحركات المعارضة لها.







وعلى الصعيد العربي نشطت إذاعة (سوا) الموجَّهة للعالم العربي في إبلاغ الرسالة الإعلامية الأمريكية للمواطن العربي، لكن دون فائدة حقيقية، فقد كان واضحاً المعارضة المتزايدة للحرب في الرأي العام العالمي والعربي، وساهم في بلورة وتقوية هذه المعارضة عالمياً عدد كبير من وسائل الإعلام الأوروبية والمثقفين الأوروبيين؛ خاصة في ألمانيا وفرنسا حتى بريطانيا، وكذلك حركة «ضد الحرب» التي نشطت على مستوى إعلامي وسياسي، وتحولت إلى ظاهرة سياسية عالمية، بينما لم يكن الإنسان العربي بحاجة إلى إعلام كي يرفض الحرب؛ فالسلوك والغطرسة الأمريكية (عيانية) ومشاهدة في مختلف أنحاء العالم العربي، ومشاعر الكراهية كانت تصيب الصغار قبل الكبار.

ثالثاً: المستوى العراقي:

ظهرت الحرب النفسية بشكل قوي وواضح في الخطاب الإعلامي الأمريكي قبل الغزو؛ من خلال الرسائل والأفكار والمعلومات الإعلامية التي كان واضحاً منها أنها تستهدف العراقيين؛ في محاولة لبث روح الهزيمة والضعف قبل بدء الغزو، والتأثير في الحالة المعنوية، والمواقف السياسية، وتعزيز روح التمرد العسكري والسياسي لدى الفئات الغاضبة والرافضة لنظام البعث. وفي ظل نظام قمعي يُلغي الحريات ويطارد المعارضة ولا يعترف بحق الاختلاف؛ كان من الطبيعي أن تؤتي هذه الحرب النفسية أكلها، وأن تؤثر بشكل كبير في الحالة العراقية، وتضرب جزءاً كبيراً من إرادته قبل أن تبدأ المعارك العسكرية.

تم التمهيد للحرب من خلال مفهوم «الصدمة والرعب» النفسي بالحديث عن ضربات جوية سريعة وخاطفة، واستخدام أسلحة جديدة، وتسريب خطط عسكرية بشكل متعمد في المجلات والصحف الأمريكية تتحدث عن سيناريوهات المعارك؛ لتشتيت التركيز وزراعة أفكار خاطئة عن المسار الحقيقي للمعارك(١).

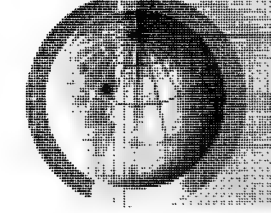
كما جرى الحديث الإعلامي والسياسي عن الشيعة المضطهدين وحقوق الأكراد؛ للإيحاء بأن الولايات المتحدة ستنصف هذه الفئات عندما يزول نظام صدّام، ولكسب مواقفها في الحرب، واستنهاضها ضد نظام البعث، وهي الدعاية التي نجحت إلى درجة كبيرة في التأثير على كثير من هذه الفئات، والتي إما أنها حاربت إلى جانب الأمريكان وإما أنها وقفت على الحياد في الحرب.

كما دأب الإعلام الأمريكي على تأكيد أن القوات الأمريكية قادمة من أجل استبدال النظام الحالي وإحلال الديمقراطية ومغادرة العراق؛ نظراً لأن العراقيين غير قادرين بأنفسهم على تغييره، وقد ألقت الطائرات الأمريكية ملايين المنشورات - تؤكد الفكرة السابقة - على المدن العراقية.

---

(١) حسين العسكري، المخططات المطروحة حرب نفسية لبث الإحباط في المنطقة العربية، www.mostakbaliat.com.






غزو العراق والحرب الإعلامية:

تشكّل حرب العراق مرحلة جديدة في مجال دراسة «الإعلام في الحروب»؛ انطلاقاً من عدة ملاحظات رئيسة:

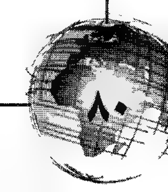
- بروز دور الفضائيات بشكل كبير في الحرب، وقدرتها على نقل الحدث لأنحاء العالم؛ بحيث صار الإنسان وهو جالس في بيته قادراً على متابعة الحرب وتفاصيلها الدقيقة؛ دون أن يضطر إلى انتظار ما يبث له وبانتقائية شديدة؛ مما جعل «الصورة المباشرة» هي المحك الذي يفصل بين ادعاءات أطراف الصراع المختلفة، فعندما زعم البريطانيون أن العراقيين أعدموا أسيرين بريطانيين في الحرب، وأظهر الإعلام العراقي والعربي جثتيهما؛ اضطرت القوات البريطانية إلى التراجع. كذلك الأمر بالنسبة لإسقاط العراقيين للطائرات الأمريكية واضطرار الأمريكيين إلى الاعتراف بعد عرض صور حطامها. ويصل إبراهيم غرايبة في تقدير هيمنة الصورة المنقولة عبر القنوات الفضائية إلى الدرجة التي يقول فيها: «أعتقد أن وضع الكتّاب والمحللين والمعلقين صار محزناً جداً، وقد يتحول الكثير منهم إلى ديناصورات أو جزء من الماضي؛ لأن الناس سيتجاوزونهم ويتفوقون عليهم أيضاً، لقد دخل الإعلام فعلاً في مرحلة جديدة..»[١].

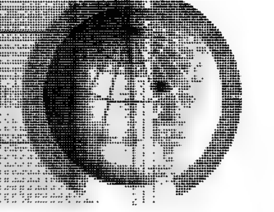
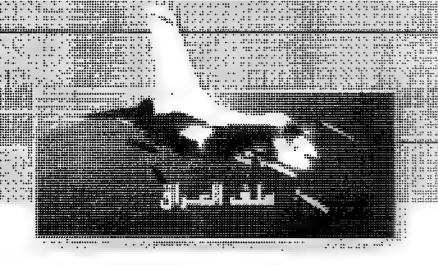
- بروز مفهوم «الإعلامي المندمج»[٢]؛ وهو مفهوم قام في هذه الحرب على مرافقة الإعلامي لقوات التحالف وبقائه مع الجنود، وخضوع نشاطه الإعلامي للمراقبة العسكرية الشديدة على التقارير الصحفية الصادرة، وعلى الصور التلفازية المسموح بها. كما تدخَّل العسكر في صياغة الخبر الإعلامي ونقل المعلومات المسموح بها، ولقد دمجت القوات الأمريكية ٦٠٠ صحفي مع جنودها، ٨٠٪ منهم أمريكان، في حين وصلت كلفة الصحافي المندمج الواحد مبلغاً كبيراً يكلف القناة الواحدة ملايين الدولارات في يوم واحد، وهو الأمر الذي يتجاوز إمكانيات قنوات عديدة وكبيرة؛ مما حدا بالصحفي الإسرائيلي «روجيل ألبير» إلى القول: «يبدو أن استراتيجية (الصدمة والرعب) ضربت الإعلام وليس النظام العراقي»[٣].

ويتحدث هنا عدد من الخبراء عن البعد النفسي لمفهوم الصحفي المندمج، والذي يصبح وكأنه عسكري وليس صحفياً؛ ويعتبر مراسل شبكة (سي إن إن)[٤] «والتر روجرس» مثالاً على هذه الحالة عندما خاطب زميلته - وهو في حالة النشوة - قائلاً: «إذا واجهنا العراقيين في الطريق سنقتلهم بكل بساطة»، وختم تقريره بالقول: «كل ما يحدث يثير أكثر من مجرد الحماس»!

وربما يقودنا مفهوم «الإعلامي المندمج» نفسه إلى التساؤل: هل أعادت هذه الثورة الإعلامية العالم عقوداً

(١) انظر: ابراهيم غرايبة، المسرح الإعلامي للحرب الأمريكية على العراق، www.aljazeera.net, 9/4/2003.
(٢) انظر تقرير: الحرب آلة الإعلام الجديدة، موقع مجلة الصبار الإلكتروني alsabar@netvision.net.il، نيسان (٢٠٠٣م).
(٣) انظر: المرجع نفسه.
(٤) المرجع نفسه.



طويلة إلى الوراء؛ بحيث أصبحت الدول التي تدَّعي الديمقراطية تحدد بشكل حازم وقوي حرية الإعلام، وتستوي هي والدول الدكتاتورية في قمع الحريات الإعلامية وخلق الأكاذيب والتضليل واختلاق الحقائق؟![1] فقد أنشأت الإدارة الأمريكية جهازاً في داخل البنتاجون يقوم على مراقبة الأخبار والإشراف على المعلومات المتدفقة بالتنسيق مع الحكومة البريطانية؛ مما حدَّ كثيراً من حرية الإعلام الغربي، وأضعف مصداقيته بدرجة كبيرة؛ بسبب فقدانه الموضوعية وقبوله الانصياع للأوامر العسكرية. وعندما أدلى «بيتر أرنت» (الإعلامي الأمريكي المعروف) بحديث إعلامي لا يتفق مع المقررات الإعلامية الأمريكية تم فصله من وظيفته في محطة N.B.C؛ مما يُظهر درجة الالتزام الأيديولوجي لأجهزة الإعلام الأمريكية بالخطة المحددة من قبل الإدارة العسكرية[2]، ولقد أظهرت دراسة لمؤسسة FAIR أن الشبكات التلفزيونية الأمريكية كانت في حرب العراق أبواقاً لوجهات النظر الرسمية، وأنها كانت تستقي معلوماتها غالباً من مسؤولين حاليين أو متقاعدين، وتبتعد تماماً عن الأصوات المناهضة للحرب في الولايات المتحدة[3].

ـ إذا كان مفهوم «الإعلامي المندمج» يكفل للإعلامي الحماية الأمريكية؛ فإنه من ناحية ثانية يشير إلى استباحة دماء الإعلاميين الآخرين الرافضين لشروط الرقابة الأمريكية؛ ومن ثمَّ نحن هنا أمام مفهوم مقابل وهو «الإعلامي المستباح»؛ وهو ما حدث فعلاً حيث قُتل عدد من الإعلاميين كطارق أيوب ـ الإعلامي الأردني ـ الذي كان يعمل في قناة الجزيرة، وبعدها بعام قتل اثنان من الصحافيين والعاملين في قناة العربية، قُتل هؤلاء بدم بارد من قبل القوات الأمريكية، والتي أعلنت أنها تكفلت بحماية الصحافي المرافق لها فقط! وهو الأمر الذي لم يستطع نظام صدّام السابق أن يرتكبه مع صحفيين وإعلاميين يقدّمون تقارير مضادة له.

ـ كما شهدت الحرب الأخيرة بروزاً واضحاً للقنوات الفضائية الإعلامية العربية، وتحديداً: الجزيرة، وقناة أبو ظبي، والحياة LBC، والعربية، وتميزت الجزيرة أيضاً بقوة أدائها وبعرضها مشاهد مختلفة ومغايرة للخطاب الأمريكي، وهو الأمر الذي أدى إلى حالة من الحنق والتذمّر من قبل قادة البنتاجون، ولم تكن مشكلة قناة الجزيرة الفعلية التعاطف مع صدّام ونظامه ـ كما ادعت الإدارة الأمريكية ـ، ولكن لأنها شوشت على الدعاية العسكرية الأمريكية، وأحبطت جزءاً كبيراً من الأهداف النفسية التي سعت إليها القوات الأمريكية من خلال التحكم بالمعلومات ووسائل الإعلام.

وفي مقابل تميُّز بعض القنوات الفضائية العربية غير الرسمية؛ فإن الإعلام العربي الرسمي استمر على حالته من العجز والضعف وعدم القدرة على مواكبة الأحداث وإقناع الجمهور، وبقي ملتزماً بالمواقف السياسية الرسمية المعلنة من قِبَل الحكومات التي يتبع لها، وظهرت فجوة كبيرة بين الإعلام العربي غير الرسمي وبين

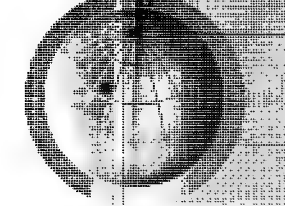
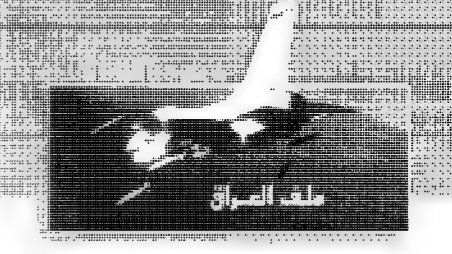
---

(١) انظر: إبراهيم غرايبة، مرجع سابق.

(٢) انظر: د. ألفت حسن أغا، دور الإعلام في الحرب على العراق، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص ٣١١.



الإعلام الرسمي.

- ساهمت (الصورة التلفزيونية) المنقولة عبر الفضائيات في الحرب النفسية بشكل كبير، وكان لها دور واضح وملموس في تشكيل الرأي العام ومواقف الجمهور، وقد لجأت الولايات المتحدة إلىٰ شركات العلاقات العامة للإعداد للصور والمشاهد (التلفزيونية)؛ ليس فقط لتصوير الأحداث بل لصناعتها لتؤدي وظيفة مهمة في المجال النفسي؛ من خلال الإيحاءات والإشارات والرسائل التي تستقبل منها، ومن الأمثلة علىٰ ذلك: مشهد إسقاط تمثال الرئيس العراقي صدّام حسين، والذي صُوِّر وكأن العراقيين قد قاموا به بعفوية، وكأنه أيضاً نهاية لعهد قديم وبداية لعهد جديد، ليتبين بعد ذلك أنه من إخراج إحدىٰ شركات العلاقات العامة الأمريكية، وأن من قاموا بالعمل في أغلبهم (كومبارس) من حرس أحمد الجلبي(١).

في المقابل سعىٰ الجانب العراقي إلىٰ (الصور) التلفزيونية في حرب نفسية مضادة؛ إذ كان يُصوِّر الأسرىٰ الأمريكيين والبريطانيين، ويبث صور المدنيين القتلىٰ والجرحىٰ ومشاهد الخراب بالتعاون مع الفضائيات العربية كالجزيرة وقناة العربية، وصور اجتماعات القيادة لشحذ الروح المعنوية للجنود، ومن المشاهد التي اعتبرت مؤثرة وذات وزن إعلامي؛ مشهد الرئيس العراقي وهو يتجول في بغداد يوم السقوط والناس ترحب به وتهلل له، وكاد المشهد أن يُحْبِطَ كثيراً من الأهداف النفسية الأمريكية في الحرب؛ لولا أن حقائق المعركة كانت أقوىٰ منه وألغت تأثيره فيما بعد تماماً.

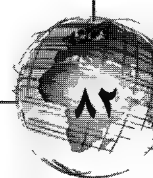
الدور الإعلامي فيما بعد الحرب:

لم ينته الصراع الإعلامي مع سقوط بغداد؛ فقد أدىٰ تجدد القتال من الجانب العراقي من خلال المقاومة المسلحة إلىٰ إعطاء زخم جديد للنشاط الإعلامي، وإن كان محدداً ومقيداً في الأغلب بالقيود التي يفرضها مجلس الحكم الانتقالي ثالمؤيد للأمريكانوثثقوات التحالف.

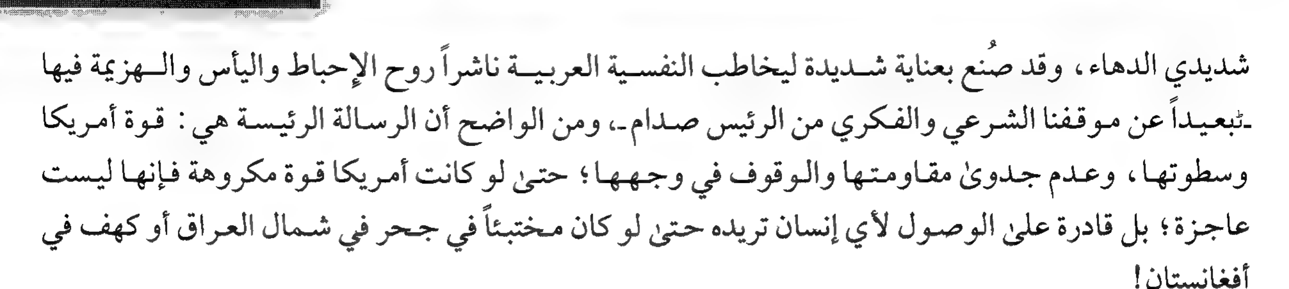
وقد تمحور الخطاب الإعلامي الأمريكي بعد الحرب بنشر الإنجازات الأمريكية، وربط المعارضة بالرئيس صدّام وبفلول البعث العراقي والأجانب العرب؛ محاولاً نزع الصفة الوطنية النابعة من رفض الاحتلال عنها، بينما تمركز بعض الخطاب الإعلامي العربي المستقل حول تأكيد دور المعارضة وخسائر الولايات المتحدة.

ومن المشاهد المؤثرة بعد الحرب صورة جثتي ابني الرئيس العراقي، وصورة نائب الرئيس طه ياسين رمضان وهو مكبل ويتعرض للإهانات، والتقارير الصحفية عن طارق عزيز وخاصة تقارير مجلة (NEWS WEEK) التي حاولت تشويه صورته بشكل كبير، إلاّ أن المشهد الذي يُشكِّل بعداً خطيراً في الإيحاءات والرسائل النفسية المستهدفة من صناعته؛ هو مشهد الرئيس العراقي بعد الاعتقال في حالة مزرية وفي وضع المستسلم، وبملابس وهيئة رثة. هذا المشهد الذي لم يستغرق دقائق معدودة إلاّ أن معدِّيه كانوا

(١) انظر: فهمي هويدي، مرجع سابق.







شديدي الدهاء، وقد صُنع بعناية شديدة ليخاطب النفسية العربية ناشراً روح الإحباط واليأس والهزيمة فيها ـ بعيداً عن موقفنا الشرعي والفكري من الرئيس صدام ـ، ومن الواضح أن الرسالة الرئيسة هي: قوة أمريكا وسطوتها، وعدم جدوىٰ مقاومتها والوقوف في وجهها؛ حتىٰ لو كانت أمريكا قوة مكروهة فإنها ليست عاجزة؛ بل قادرة علىٰ الوصول لأي إنسان تريده حتىٰ لو كان مختبئاً في جحر في شمال العراق أو كهف في أفغانستان!

الحرب النفسية بعد احتلال العراق:

تشير كثير من الدراسات النفسية إلىٰ أن الأهداف النفسية أخطر الجوانب في مشروع الهيمنة الأمريكي، والذي يسعىٰ إلىٰ التأثير علىٰ البنية النفسية والشعورية للإنسان العربي، ونشر الإحباط واليأس ونشر روح الخيبة والاغتراب؛ تمهيداً لإجهاض كل المحاولات النهضوية التي تسعىٰ إلىٰ نهضة الأمة وعزتها.

في هذا المجال؛ فإن الإعلام أحد الأدوات الرئيسة والخطيرة في الحرب النفسية الدائرة، من هنا فإن الاهتمام أكثر في معرفة الحرب النفسية وأبعادها وأدواتها، والتعامل معها بوعي واقتدار أحد استحقاقات المرحلة وضروراتها[1].

ونحن هنا ننهي هذا الجزء من البحث باقتباس من مجلة (News Week ـ النسخة العربية، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م) حول اعتقال الرئيس العراقي المخلوع صدّام حسين، ونترك للقارئ تقدير الأهداف النفسية والرسائل الخطيرة التي يحاول مَنْ وراءها بثها في الوعي الجمعي العربي.

يقول المحرر الصحفي (في المجلة): «في هذا الجزء من العالم الذي يعتبر فيه الشرف والكرامة كل شيء؛ فإن الصورة كانت تستهدف بوضوح جلب العار، فقد عُرضت صورة لطبيب أو فني طبي من دون اسم، يرتدي القفازات الطبية، يقوم بكل وضوح بفحص شعر الرجل بكل عناية، ربما بحثاً عن القمل، وينهره بأداة دفع اللسان إلىٰ أدنىٰ. . لقد كُسرت شوكة هذا القائد المجيد، السليل المباشر للرسول، أسد بابل، أبي الشبلين، والقائد المختار، وخليفة نبوخذ نصر، وصلاح الدين الإسلامي الجديد، وأُجبر علىٰ الركوع قبل أن يُنقل بسرعة إلىٰ مكان غير معلوم للتأمل في مصيره . .».

رابعاً: الإعلام الإسلامي.. آفاق مستقبلية:

إن الحديث عن تزايد دور الإعلام في الحروب وأهميته في الصراعات الدولية؛ يدفع إلىٰ التساؤل عن الإعلام الإسلامي وحالته اليوم، ومدىٰ قدرته علىٰ القيام بالوظيفة والمسؤولية المطلوبة منه، وعن المصاعب والتحديات التي تواجهه، وقبل ذلك عن أهمية الإعلام الإسلامي وطبيعته وخصائصه ورسالته الحضارية المطلوبة.

(١) انظر في هذا السياق البحوث والدراسات حول الحرب النفسية في غزو العراق، والمنشورة علىٰ موقع المركز العربي للدراسات المستقبلية علىٰ الشبكة العالمية، www.mostakbaliat.com.






الإعلام الإسلامي ودواعي الاهتمام:

تبرز جملة كبيرة من الأسباب والدواعي اليوم تدفع المسلمين، وبشكل خاص أصحاب المشروع الإسلامي، إلى الاهتمام بشكل أكبر وأعمق بالإعلام الإسلامي، والعمل على تطويره وتنمية قدراته؛ حتى يصل إلى المرحلة التي يؤدي فيها شيئاً من مسؤولياته الجسيمة التي تزداد أهميتها وضرورتها مع مرور الوقت.

وقد اعتبر تقرير صادر عن المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة عام ١٩٩٥م؛ أن وضع نظام إعلامي إسلامي ذي ضوابط محكمة أصبح مهمة لا تقبل التأجيل، خاصة مع تزايد دور وسائل الإعلام الغربية في التنصير، ومع اشتداد حملة الغزو الفكري؛ في ضوء ظهور مؤشرات واضحة لحالة العداء الشديد من قِبَل القوة المهيمنة على النظام الدولي (بعد الحرب الباردة) ضد العالم الإسلامي(١).

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى دواع رئيسة، تضع مسألة الاهتمام بالإعلام الإسلامي في بؤرة التركيز وفي أولويات المرحلة القادمة، ومن هذه الدواعي:

١ - تزايد دور الإعلام في إدارة الصراعات والحروب والأزمات الدولية، ويرتبط بذلك التأثير المتزايد للإعلام في مجال الحرب النفسية إلى درجة وصول الجدال والنقاش المعرفي في الغرب، وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى درجة الحديث عما يُسمّى بحروب الشبكات Net Wars أو الحرب الافتراضية Cyber War(٢)، وهذه المفهومات تشير بدرجة رئيسة وبشكل واضح إلى أن الإعلام أصبح العامل الفاعل والمؤثر المباشر في كثير من الحروب، بل ويتوقع عدد من الخبراء أن يصبح الإعلام هو العامل الأخطر في حسم الحروب المستقبلية في ظل ما صار يطلق عليه «حرب المعلومات».

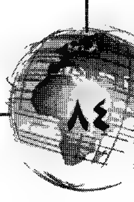
ويزكّي هذه الملحوظة أن التوجهات التي باتت تسيطر على البيت الأبيض وتتحكم في مقاليد الأمور في واشنطن؛ هي توجهات يمينية متطرفة، تحمل عقيدة حاقدة على العرب والمسلمين، وتستند إلى نبوءات توراتية وتفسيرات دينية متطرفة(٣)، ويمكن القول: إنه منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر / ٢٠٠١م، والحرب الأفغانية التي تلتها، ثم الحرب العراقية، وما يُسمّى بالحرب العالمية على الإرهاب؛ فإن حالة الصراع بين مشروع الهيمنة الأمريكي المتعانق مع المشروع الصهيوني، وبين المشروع النهضوي الإسلامي بكل روافده؛ قد دخلت مرحلة جديدة؛ إذ أدرك البيت الأبيض والصهاينة أن المشروع الإسلامي هو الحصن المنيع والمتين الذي

---

(١) انظر: مجلة الإصلاح ٢٩/١٢-٤/١/ ١٩٩٥م.

(٢) انظر حول الحرب الافتراضية وحروب الشبكات: كتاب كل من جون اركيلا ودايفيد روزنفلت «انبثاق سياسة المعرفة» الصادر عن مؤسسة راند الأمريكية المعروفة، على موقع المؤسسة WWW.RAND.ORG، ١٩٩٩م.

(٣) انظر حول المحافظين الجدد وتوجهاتهم وأفكارهم: أميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر والحركة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، الكتاب مخصص للحديث عن أفكارهم وأهم رموزهم وتطورهم السياسي والفكري.



يدافع ويمانع مشروع الهيمنة والاستعمار، والذي يهدف إلى إخضاع المنطقة ونشر روح الاستسلام فيها وإجهاض كل محاولات النهضة والاستقلال، وصولاً إلى ترسيخ حالة التبعية بكل مستوياتها(١)، ويستند المشروع الأمريكي إلى مؤسسات وأدوات إعلامية عملاقة تسوّق خطاباً إعلامياً يعمل على زرع روح الهزيمة المعنوية، واحتقار الذات الحضارية، والتركيز على العيوب والسلبيات وتضخيمها، وترسيخ ما تسميه الدكتورة نادية مصطفى «استعمار العقول»، أو ما يسمّيه مراد هوفمان «خواء الذات».

في هذا السياق تبرز ضرورة وجود «الإعلام المقاوم» الذي يدعم مشاريع المقاومة والجهاد ضد الاحتلال الأمريكي والصهيوني بأبعاد نفسية وإعلامية؛ تقوم على دعم ومساندة المجاهدين وحركات المقاومة هناك، ويحرضهم على الجهاد والمقاومة، في الوقت الذي يكشف فيه عن حجم خسائر قوات الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الإنسان وجرائمه بحق المدنيين. كما يعمل على تحصين البيت الداخلي من الاختراق وتسرُّب روح الهزيمة واليأس والإحباط، والتي للأسف يساهم في نشرها - بالإضافة إلى الإعلام الغربي - عدد من الكتّاب العرب الذين فقدوا البوصلة ونسوا الانتماء الحضاري ومعانيه واستحقاقاته، أو رضوا بأن يكونوا مرتزقة يسخِّرون أقلامهم ضد نهضة أمتهم(٢).

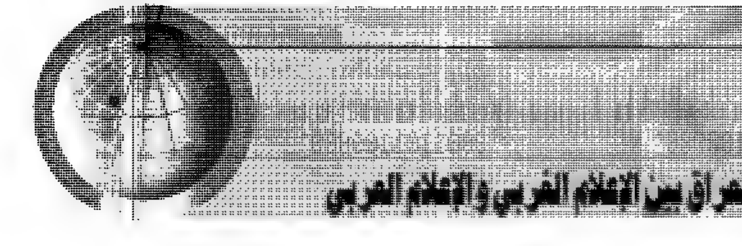
إن مشروعية الإعلام المقاوم موجودة وراسخة في مصادر التنظير الإسلامي الأساسية (الكتاب والسنَّة الصحيحة)، ومن ذلك الآية الكريمة: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ** ﴾ [**الأنفال**: ٦٥]. وقول الرسول ﷺ: «جاهدوا المشركين بألسنتكم وأنفسكم وأموالكم وأيديكم»(٣).

٢ - إذا كان الجانب العسكري من أبرز جوانب مشروع الهيمنة الأمريكية، وهو الجانب الظاهر إلى العيان؛ فإن الجانب الأخطر من هذا المشروع يتمثل في البعد الثقافي والإعلامي، أو ما يرتبط بنشر النموذج الأمريكي في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتؤدي وسائل الإعلام في هذا المجال دوراً كبيراً؛ إذ تشير دراسات متعددة إلى أنّ نسبة كبيرة من المواد الإعلامية التي تُشاهد عبر العالم وتؤثر في قيم وسلوك الجمهور وآرائه وتوجهاته (برامج ترفيهية، أفلام، إنترنت، أفلام سينمائية..) هي أمريكية؛ مع الأخذ بالاعتبار أن الصورة الإعلامية والمشاهد (التلفزيونية) أصبحت منتجاً ثقافياً محمّلاً بالقيم والمضامين الفكرية والثقافية يعبر الأشخاص والحضارات والمجتمعات، ويشكِّل صوراً ذهنية نمطية كاذبة في أغلب الأحيان،

(١) انظر: محمد سليمان أبو رمان، من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول، مجلة الإسلام اليوم الإلكترونية، www.islamtoday.net، ملف: (عامان على سبتمبر) باب الدراسات.

(٢) انظر: إبراهيم غرايبة، الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، www.aljazeera.net، ملف العلاقات العربية الأمريكية، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٣م.

(٣) أخرجه أحمد، المسند، رقم ١٢٠٩٧.




خاصة عن المجتمع الأمريكي، تُسوِّق النموذج الأمريكي وتميزه الوهمي على مستوى العالم(١).

هذا النوع من التأثير الخطير والمتزايد على المجتمعات والثقافة الإسلامية، هو أشد فتكاً وأكثر خطراً، وقد أكد أهمية هذا الجانب من القوة الأمريكية عدد كبير من المنظِّرين الأمريكيين؛ مثل بريجنسكي، وكيسنجر، وأبرزهم «جوزيفناي» الذي كتب عما سمَّاه القوة الناعمة (The Soft Power)، والتي تقوم بدور أخطر وأهم من القوة العسكرية في نشر وتعميم النموذج الأمريكي وتهديم الحصون الفكرية والثقافية التي تحاول مقاومته(٢). كما برز في هذا الإطار ما يُسمّى بالدبلوماسية الثقافية أو الأهلية التي دعت إليها تقارير أخيرة صادرة عن منظِّرين وساسة أمريكان؛ أبرزها (تقرير إدوارد جرجيان) الذي يدعو إلى الاهتمام بالجانب الثقافي وبناء جسور العلاقة بين الولايات المتحدة وبين المجتمعات والمثقفين العرب؛ من خلال المنح والدراسات والمراكز الثقافية الأمريكية، وأقسام الدراسات الأمريكية التي تفتح في عدد كبير من دول العالم العربي(٣). إذن في مقابل هذا الفيضان الإعلامي والثقافي. وفي ظل تزايد أعداد المتأثرين والمنبهرين أو المسوّقين للمشروع الأمريكي في العالم الإسلامي؛ تبرز ضرورة ماسة لوجود «الإعلام الحضاري» الذي يقدم البديل الحضاري الإسلامي المستند على عقيدة وقيم وثقافة مختلفة متأسسة على الدين وما ينبثق عنه من فلسفة كونية تُعلي من شأن الروح والخلق وقيم الوسطية والاتزان؛ في مواجهة الروح المادية المتوحشة في الثقافة الأمريكية وقيم الاستهلاك وظواهر اللاأدرية والنفعية والأنانية التي تكتسح المجتمع الغربي، والتي ساهم الإعلام الغربي إلى درجة كبيرة في بروزها. كما يخاطب الإعلام الحضاري الإسلامي الإنسان بمنطق المسؤولية الدينية والأخلاقية والخير العام، وليس بمنطق الربح والمتعة والشهوة التي تسود في النموذج الإعلامي الأمريكي(٤).

٣ - ومما يزكّي أهمية الإعلام الإسلامي وضرورة العمل على تطويره اليوم؛ قضية الترابط والتعانق بين طبيعة الدعوة الإسلامية ومسؤولية الإعلام والبلاغ والبيان؛ فالدعوة الإسلامية هي في الأصل رسالة وبلاغ وبيان وإخبار للناس عن طبيعة الدين ومقاصده ومبادئه العامة وأحكامه وشرائعه. . إلخ. والإعلام هو الوسيلة المباشرة في إيصال الرسالة الإسلامية ونشرها من خلال جميع الأدوات المتاحة المباحة، ومن ثَمَّ يمكن استثمار التقنية الحديثة كالفضائيات والتلفاز والإنترنت وكل الوسائل الأخرى لخدمة أغراض الدعوة الإسلامية في نطاق الضوابط والأحكام الشرعية.

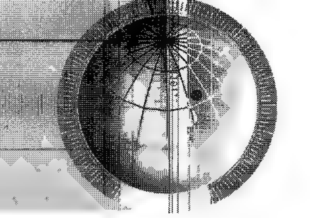
---

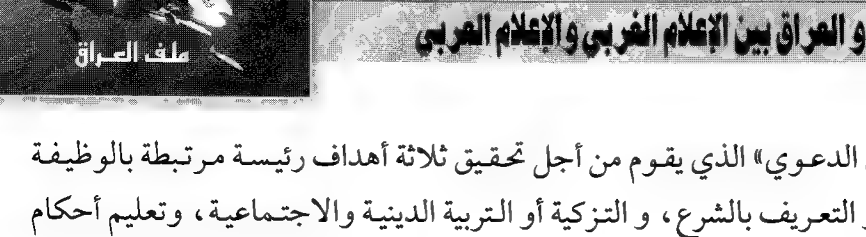
(١) انظر: د. ماجدة صالح، الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة وإمكانية مواجهتها، مرجع سابق، ص (٢١٤-٢١٧).

(٢) انظر: Joseph Nye, Redefining the National interest, Foreign Affairs, July/ August,p 24 ،١٩٩٩م.

(٣) انظر: إدوارد جرجيان، تغيير العقول لكسب السلام، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٧٦، ١١/ ٢٠٠٣م، ص (١٠٣-١٠٦).

(٤) انظر: مراد هوفمان، خواء الذات والأدمغة المستعمرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣م، ص (٧٤-٧٥).



من هنا تأتي أهمية «الإعلام الدعوي» الذي يقوم من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة مرتبطة بالوظيفة الدعوية له، وهي: تلاوة الذكر أو التعريف بالشرع، و التزكية أو التربية الدينية والاجتماعية، وتعليم أحكام الإسلام وشرائعه، وهذه الأهداف يمكن استنباطها من الآية الكريمة: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٥١]. في هذا السياق؛ فإن الإعلام الدعوي يتعانق مع مفهومات: قول معروف، الكلمة الطيبة، الهداية، الموعظة الحسنة، الحكمة، وكلها تشير إلىٰ الدعوة الإسلامية وأهميتها وحكمها واستحقاقاتها وعوائدها علىٰ الداعي والمدعو.

حالة الإعلام الإسلامي اليوم:

إذا انتقلنا من الشق النظري المرتبط بمفهوم الإعلام الإسلامي وأهميته؛ إلىٰ الجانب الواقعي الذي يشير إلىٰ حالة الإعلام الإسلامي في هذه المرحلة؛ سنجد أننا أمام فجوة حقيقية بين الشقين، تتمثل في عدم وصول الإعلام الإسلامي بعد إلىٰ المرحلة التي يحقق فيها الدور الحضاري المطلوب منه.

والملاحظة السابقة لا تنفي أن الإعلام الإسلامي قد شهد في الفترة الأخيرة مرحلة من التطور الكبير مستفيداً من ثورة الإنفوميديا التي اجتاحت العالم بما في ذلك العالم الإسلامي؛ إذ نظر الإسلاميون وأصحاب المشروع الإسلامي إلىٰ ثورة الاتصالات علىٰ أنها فرصة مواتية للانعتاق من استبداد الحكومات وتغولها علىٰ الحريات العامة وحقوق الإنسان، فاندفعوا من كل صوب يقيمون المؤسسات الإعلامية سواء في الحقل الإعلامي المقروء أو الإعلام المرئي أو شبكة الإنترنت.

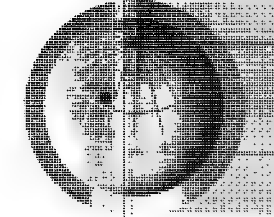
فلقد كان الإعلام الإسلامي في العقود السابقة مقتصراً في الأغلب الأعم علىٰ مؤسسات الدولة في الدول العربية، والتي احتكرت المؤسسات الإعلامية (السمع بصرية) والمقروءة؛ باستثناء بعض الصحف والمجلات الإسلامية، واقتصر البعد الإسلامي علىٰ برامج دينية محددة ضمن الإعلام العام، وبنسبة ضئيلة من البرامج التلفزيونية أو الإذاعية تُقدَّم بطريقة بعيدة عن أية محاولة إبداعية للتأثير في الجمهور، بل علىٰ النقيض من ذلك كانت تُقدَّم بحالة من الجمود والرتابة وبإخراج رديء، فتثير الملل لدىٰ المشاهد أو المستمع، وتؤدي دوراً سلبياً واضحاً، بينما يُخدم الفيلم أو المسلسل والبرنامج الهابط بطريقة كبيرة جداً، ويتحلق الناس حوله في رغبة شديدة للمتابعة(١)!

في مقابل هذه الحالة؛ نشطت المجلات والصحف الإسلامية التي كانت تصدرها حركات أو جماعات أو مؤسسات إسلامية، وكذلك انتشرت أشرطة الكاسيت بما تحتوي عليه من تلاوات قرآنية ومواعظ إيمانية ودروس فقهية وفكرية، وقد أدت جميعها دوراً مهماً في خدمة الدعوة الإسلامية وأهدافها، وساهمت في تشكل معالم البديل الإعلامي الإسلامي في تلك الفترة، إلاّ أن هذا النشاط بقي محدوداً ومحصوراً في

---

(١) انظر: عبد القادر طاش، مرجع سابق، ص٢٥.






فئات معينة ـ وإن كانت متزايدة ـ، كما أن جزءاً من هذا الإنتاج الإعلامي ظل أسير الأهداف الخاصة بحركات إسلامية؛ مما غلَّب الأبعاد السياسية في كثير من الأحيان على الأبعاد الأخرى.

لكن مع بداية العقد التاسع من القرن العشرين الميلادي بدأ الإعلام الإسلامي يشهد نقلة نوعية وسريعة، وشهد قفزة هائلة مهمة؛ بحيث انطلق أصحاب المشروع الإسلامي مستثمرين ثورة الإنفوميديا، فازدادت المطبوعات الإسلامية بشكل كبير وتنوعت موضوعاتها، وتأسست مئات المواقع الإسلامية على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت، وظهر تأثير كبير لها، وأدت دوراً مميزاً في خدمة مختلف أهداف الدعوة، إلى درجة أصبح فيها الكثير من المحللين والمفكرين الغربيين والعرب يتحدثون عن الجهاد عبر الهاتف المحمول والإنترنت[1]، وبدأت مع الوقت الكثير من العلاقات الدعوية تنمو عبر الشبكة العالمية (الإنترنت)، وتشكل شبكات تنقل المعلومات والأفكار في مجال الدعوة والفكر الإسلامي؛ بما يعمل على شحذ الوعي الديني والفكري لدى العديد من الشباب المسلم، وأصبحت شبكة الإنترنت بحق أداة مهمة في نشر الوعي الإسلامي بروافده الفكرية والفقهية والتربوية.

ولم يقف الأمر عند حدود المجلات أو المواقع الإلكترونية أو رسائل الهاتف المحمول؛ بل شهدت الفترة الأخيرة ميلاد عدة قنوات فضائية إسلامية، وتمكنت من اكتساب موضع قدم لها في سوق الفضائيات العربية، وبدأت تدخل ميدان المنافسة على اكتساب الجمهور، وحققت تقدماً جيداً، وكان من الواضح أنها تتطور في مستوى أدائها وبرامجها مع مرور الوقت، وأبرز هذه المحطات الفضائية: قناة المجد، ويتوقع في الفترة القريبة ظهور قنوات فضائية أخرى.

كما زادت مساحة البرامج الإسلامية في الفضائيات الأخرى، وبدأت تبتكر وتنوع في برامجها الإسلامية سعياً لاجتذاب الجمهور الإسلامي المتنامي بشكل كبير، فبدأت بتقديم برامج حوارية إسلامية، وحلقات وعظية لعدد من الدعاة المعروفين، وقد استطاع عدد من الدعاة أن ينافسوا بمهاراتهم الوعظية وأسلوبهم الدعوي عدداً من مشاهير الفن والإعلام، وأن يصبحوا حالات جديدة على صعيد الإعلام العربي، وتمكنوا من التأثير في أعداد هائلة وكبيرة من الشباب العربي والمسلم، بل عدد كبير من الإعلاميين والفنانين العرب.

وفي السنوات الأخيرة، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول وما سمّي بالحرب على الإرهاب، ومن ثَمَّ في حرب الخليج الثالثة، برز نشاط إعلامي إسلامي مكثف ومتقن في التصدي للحملة الأمريكية على العالم الإسلامي، وقد أدت المؤسسات الإعلامية الإسلامية دوراً مهماً في تعبئة الرأي العام ضد الغزو وأبعاده، وتطور الأمر إلى حدوث حروب إلكترونية على شبكة الإنترنت بين المواقع الإسلامية وبين المواقع الصهيونية والأمريكية المتطرفة، وبدأت معالم إعلام إسلامي (مجاهد، مقاوم، دعوي، حضاري) تتشكل في مواجهة الإعلام

(١) انظر: مقال محمد جمال عرفة، الجهاد عبر الموبايل والإنترنت، www.islamonline.net.



الأمريكي والصهيوني المتطور، والذي يمتلك كل أسباب القوة المادية والمهنية.

تقييم عام:

على الرغم من القفزة الإعلامية الإسلامية الأخيرة، ودخول الإعلام الإسلامي إلى مرحلة جديدة في أداء وظيفته الحضارية ومسؤوليته الشرعية؛ فإنّ هناك ملاحظات متعددة على أداء الإعلام وعطائه؛ منها:

١ ـ أن بعض الإعلام الإسلامي ما زال أسير حالة التكرار والاجترار وعدم الوصول إلى المرحلة التي تتكامل فيها الجهود وتتنوع؛ كي تساهم معاً في تحقيق الأهداف المنشودة، وما زال هناك تشتت في الجهود وتغليب عدد من المؤسسات الإعلامية للأهداف الخاصة على حساب العامة، ولم تستطع العديد من هذه المؤسسات الانعتاق من المنطق الفئوي المرتبط بحزب أو فرقة أو شيخ أو طائفة، وقليلة تلك المؤسسات الإعلامية التي تمكنت من تغليب الخطاب العام متجرداً من الأبعاد الفئوية والخاصة.

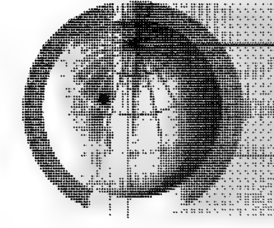
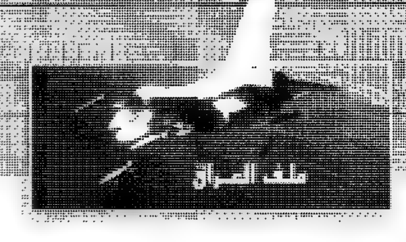
كما أن هناك إهداراً للجهود بتكرار نشاط الآخرين على الرغم من وجود مساحات إعلامية شاسعة لم يقتحمها الإعلام الإسلامي بعد، وفي هذا إهدار للوقت والجهد والمال، تغييب لأولويات الإعلام الإسلامي التي تساهم في ترشيد المؤسسات الإعلامية، ورسم خريطة التحديات المستقبلية والخطوات القادمة في مسيرة الإعلام الإسلامي. ومن الحقول التي ما زالت غائبة على هذا الصعيد: الإعلام الإسلامي باللغة الإنجليزية، إعلام الأقليات الإسلامية في العالم، دور مراكز الدراسات في صياغة الخطاب الإعلامي الإسلامي.. ونحوها.

٢ ـ ضعف الجانب المهني في كثير من المؤسسات الإعلامية، وعدم التمييز بين أهل الفتوى والفكرة الإسلامية وبين أهل المهنة الإعلامية، والخلط بين تخصصات ومفهومات الإدارة والإعلام والوعظ والفكر؛ مما أدى أحياناً إلى تخبط وإهدار لكثير من الجهود؛ كان يمكن أن نستثمرها بدلاً من حالة النزيف الكبيرة الحالية.

كما أن هذا الضعف أدى في بعض الأحيان إلى تشويه الخطاب الإسلامي بدلاً من خدمته، فلا يكفي نقاء الفكرة وصدقها أو عمقها لنجاحها إعلامياً، بل لا بد من إخراجها وإنتاجها بشكل مناسب، وإلاّ فإن هذه الفكرة ستُشوَّه أو تذهب هدراً.

٣ ـ ما زال الإعلام الإسلامي يستورد جزءاً أساسياً من التقانة الغربية، وما زالت مراكز الاتصالات العالمية التي تتحكم في أغلب تقانة الإعلام موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ كما أن الإعلام الإسلامي ما زال عبئاً مالياً على أموال الوقف أو التبرعات، ولم يصل بعد إلى مرحلة الدخول في اقتصاد الإعلام والمعرفة، وأن يتمكن من تحقيق مستوى من الربح يعوض الأموال الهائلة التي

تصرف عليه، وإذا كان هناك مؤسسات إعلامية لابد أن تبقى مسؤولية أخلاقية مرتبطة بالتبرعات والمؤسسات والوقف؛ فإن باقي المؤسسات الإعلامية لا بد أن تتحرر من ذلك، أن تدرس سوق المعرفة والإعلام لتنفك من اعتمادها على التبرعات والصدقات.

٥ - ما زال هناك خلاف فقهي في كثير من المسائل المرتبطة بالإعلام كالتمثيل والصورة والظل والموسيقى.. إلخ، وهذه بحاجة إلى اجتهاد معاصر يعالجها وينهي الجزء الأكبر من الخلاف حولها[١].

آفاق المستقبل:

في هذا الجزء، وبناء على ما سبق، لن نتناول سوى ملاحظة واحدة نعتقد أنها تقع على رأس أهداف الإعلام الإسلامي للمرحلة القادمة، وهي ضرورة انتقال الإعلام الإسلامي من مرحلة الارتجال والمبادرة الفردية والعفوية وإهمال الجانب المهني إلى مرحلة المؤسسية والعمل المهني المخطط والمنهجي والمرتكز على دراسات علم الاجتماع والنفس والفقه والإعلام والسياسة؛ بمعنى: دخول المعرفة المتخصصة بشكل واضح وعميق في صياغة الخبر الإعلامي وفي الإعداد لـ (البرامج المختلفة)، واعتماد المؤسسات الإعلامية الإسلامية (المجلات، الإذاعات، الفضائيات، وكالات الأنباء، مواقع الإنترنت) على الدراسات المتخصصة والعلمية في الإعداد لبرامجها ونشاطها الإعلامي بشكل عام[٢].

ففي ظل الحرب النفسية والخطورة المتزايدة للإعلام في عالم اليوم والغد؛ لا مجال للعبث والاستهتار بالجهد والمال والوقت، بل هناك ضرورة ماسة إلى الجدية والمؤسسية في العمل الإعلامي الإسلامي.

ويترتب على الملاحظة السابقة عدة ملاحظات فرعية:

- ضرورة وجود فريق من المتخصصين يتولى المساهمة في إدارة المؤسسات الإعلامية والإشراف على نشاطها وبرامجها.

- الاهتمام بالدراسات الإعلامية المتخصصة، وتطوير مستوى التراكم البحثي والخبرة المعرفية في حقل الإعلام، ودعم النشاط الإعلامي الإسلامي بهذه الخبرة لتساهم في تنميته وتطويره.

- الانتباه إلى تغوّل وسائل الإعلام الجديدة (البصرية والإلكترونية) على حساب الوسائل التقليدية: المجلات، الصحف، الكتب...، والعمل على بناء مشروعات ثقافية واجتماعية تعيد الاعتبار للإعلام أو الثقافة المكتوبة؛ لما لها من أبعاد وأهمية لا تتوافر في الوسائل الحديثة.

---

(١) انظر: د. كرم شلبي، مرجع سابق، ص ٣٦.
(٢) انظر: خالد حسن، ثم.. ماذا بعد ؟!، مجلة العصر الإلكترونية www.alasr.ws، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٣م.



الفصل الثاني

بعد غياب لقرنين من الزمان:

أهل السنة في العراق

تحديات تحرير وبناء عراق إسلامي من جديد!

طلعت رميح

كاتب ومحلل استراتيجي مصري






بعد غياب لقرنين من الزمان:
أهل السنّة في العراق.. تحديات تحرير وبناء عراق إسلامي.. من جديد!

طلعت رميح

تقديم:

تمثّل قضية منع «أهل السنّة في العراق» من قيادته، حاضراً ومستقبلاً، القضية المحورية في خطة الاحتلال الأمريكي البريطاني الصهيوني، باعتبارهم العدو العقدي والاستراتيجي والسياسي لدول وقوات الاحتلال وللقوىٰ المتعاونة معها، سواء من التنظيمات الشيعية أو من التنظيمات الكردية التي تسيطر عليها فكرة القومية والتعصب للعرق الكردي، ذلك أن «أهل السنّة في العراق» هم القوة الوحيدة التي يمكنها مقاومة الاحتلال وهزيمته وتحقيق الاستقلال علىٰ كل المستويات، والمحافظة علىٰ الثروات وتوحيد العراق علىٰ أسس إسلامية تنهي الحالة الكردية المتعصبة، وتواجه الحالة الشيعية المتصاعدة في المنطقة، وتعيد إلحاق العراق بأمته الإسلامية علىٰ أسس صحيحة لبناء تلك الأمة.

كما يمكن القول أيضاً بأن القضية المحورية للاحتلال ودوره حالياً - أو من قبل حيث التحالفات التي جرت خلال التحضير للعدوان علىٰ العراق - قامت واستهدفت إعادة تشكيل المجتمع والدولة العراقية علىٰ أساس تغليب القوىٰ والتيارات والمكونات الأخرىٰ في المجتمع العراقي علىٰ دور ومكانة أهل السنّة في العراق لتغيير هوية العراق، ولفصله عن جسد الأمة الإسلامية، وذلك بغضّ النظر عن الادعاءات والتفسيرات الباطلة حول طبيعة نظام صدّام حسين، والذي لم يكن نظامه من حيث الجوهر إلا تطويراً للنظم التي حكمت العراق بعد إنهاء تجربة الحكم الإسلامي - أو خلال سيطرة أهل السنّة علىٰ الحكم - وضمن سياق المسيرة التي بدأت منذ القرن الثامن عشر، بعد أن انتهت هذه السيطرة فعلياً في هذا القرن تحديداً، حيث جرىٰ تأسيس الدولة العراقية علىٰ نحو مختلف وتحت سيطرة وقيادة القوىٰ الاستعمارية بشكل مباشر، أو من خلال وكلاء فكريين حتىٰ إن تعارضت المصالح في بعض الأحيان.

لقد كان أهل السنّة - والعرب منهم خاصة -؛ هم القوة التي باتت تتنامىٰ في داخلهم - ضمن السياق الإسلامي العام - حالة مد إسلامي.. ولما كانوا هم القوة التي لم يتم اختراقها علىٰ غرار السنّة الأكراد الذين تسيطر عليهم في الوقت الراهن حالة عرقية متعصبة - بفعل جهود استراتيجية غربية وصهيونية بُذلت منذ وقت طويل -، وإذا أضفنا إلىٰ ذلك أن القوىٰ الإسلامية الناشئة داخلها قد نجحت في اختراق الحالة الكردية المتعصبة، وباتت تتطور بها إلىٰ حالة إسلامية - جماعة أنصار الإسلام - تنذر «بخطر» إنهاء حالة التعصب الكردي بما يمكن





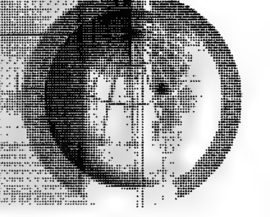

أن يُحدث تحولاً استراتيجياً في العراق وفي المنطقة؛ وجدنا أن قضية أهل السنّة ـ من العرب خاصة ـ هي القضية الرئيسة والمحورية التي تدور حولها الأحداث والتطورات والمناورات والاقتراحات والتصريحات والإجراءات والتحليلات الصادرة عن كل دوائر الاحتلال والقوى المتعاونة معها داخل العراق ـ بما في ذلك ما تقدمه من تفسير لدوافع ونشاط ودور وأهداف المقاومة العراقية ـ، وذلك لأن المغزى الاستراتيجي في كل القضايا المثارة قبل احتلال العراق وبعده؛ هي في الجوهر قضية منع أهل السنّة من قيادة العراق مجدداً بعد مضي قرنين من إنهاء الدولة الإسلامية الموحدة، سواء كان ذلك الإنهاء من خلال تغيير هوية المجتمع العراقي والدولة العراقية؛ إلى مجتمع ودولة يسيطر عليها الشيعة، أو إلى دولة ومجتمع منقسم إلى فيدراليات شيعية وكردية وسنّية، أو من خلال تقسيم الدولة العراقية إلى ثلاث دول، حيث هي جميعاً قضايا لا تُطرح ولا تثار حالياً إلا باعتبارها قضايا تالية أو مرتبطة برؤية عقدية وتاريخية واستراتيجية وسياسية حول «سيطرة أهل السنّة من العرب على حكم العراق لعقود تاريخية مضت»، أو حول «منعهم من قيادة العراق حاضراً ومستقبلاً» باعتبارهم أقلية.

لقد كانت القضايا المثارة قبل الاحتلال هي قضايا تتعلق بوضع «الشيعة» ـ في ظل ممارسات النظام السابق تجاههم؛ من عمليات اغتيال وإبعاد وقمع واضطهاد لرموزهم باعتبارهم فئة مذهبية ـ، وباعتبار هذا النظام ممثلاً للسنّة العرب بالباطل، وكانت تتعلق في شقها الثاني بالحالة الكردية العرقية؛ باعتبارهم أقلية عرقية مضطهدة من قبل هذا النظام العرقي وما أثير حول الأسلحة الكيماوية والاضطهاد العرقي ـ، وملخص ذلك كله، في واقع الحال، هو ضرورة تغيير موازين العلاقات داخل المجتمع والدولة العراقية على حساب سيطرة السنّة ـ العرب ـ على الدولة والمجتمع العراقي.

وفيما بعد الاحتلال جاءت القضايا المطروحة في الاتجاه نفسه، وكذلك جاءت كل الإجراءات في تشكيل سلطة ما بعد الاحتلال؛ حيث جرى تشكيل ـ تعيين ـ مجلس الحكم الانتقالي على أسس عرقية ومذهبية، وبنسب سكّانية تُغلّب عدد مقاعد ممثلي الشيعة (نصف +1)، مع النظر للأكراد كحالة عرقية ـ رغم أنهم من السنّة الأحناف ـ، والأمر نفسه بالنسبة للحكومة العراقية المؤقتة التي تشكّلت على الأسس المذهبية والعرقية نفسها.

وكذلك فإن ما يجري حالياً من تخطيط لمستقبل العراق القريب والبعيد؛ إنما يقوم على هذه الفكرة الجوهرية نفسها، حيث قضايا الانتخابات والفيدرالية الجغرافية والإدارية المطروحة داخل العراق، وكذا ما يطرح في الدوائر الغربية عن خطط لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات ـ شيعية وكردية وسنّية ـ، تستهدف تغيير هوية العراق أو المجتمع العراقي والدولة «التي يسيطر عليها أهل السنّة من العرب». وقد وصل الإيغال في هذه الرؤية إلى درجة أن جرى ويجري تناول قضية المقاومة العراقية من قِبَل قوات التحالف أو تنظيمات الشيعة أو الحالة الكردية العرقية المتعصبة؛ من منطق تخطيطي تكتيكي أو استراتيجي؛ باعتبار المقاومة رد فعل





من أهل السنّة ـ العرب بحكم اشتعال المقاومة وتركزها فيما رُوّج له باسم المثلث السنّي ـ على محاولات تهميش أو تقليص دور السنّة في السيطرة على الدولة والمجتمع، بل والثروات العراقية كلها؛ بغضّ النظر عن أماكن تركزهم جغرافياً، وبغضّ النظر عن أن الحكم السابق في العراق لم يكن حُكماً ممثلاً لأهل السنّة؛ إذ إنه كان على العكس من ذلك تماماً، حيث السنّة بمختلف انتماءاتهم كانوا المضارين والمستهدفين بالدرجة الأولى من قيامه ومن ممارساته، وقد جاء كمرحلة تاريخية متطورة في استراتيجية إقصاء أهل السنّة عن حكم العراق؛ على خلفية وضمن سياق فكرة القومية العربية التي رَوَّج لها ودفعها الاستعمار البريطاني، والتي بنيت على أساسها الدولة القومية ـ أو القُطْرية ـ على أنقاض دولة الخلافة الإسلامية ضمن سياق تاريخي بني على أساس غربي، وعلى أرضية نعرة القومية العربية في مواجهة الدولة الإسلامية، وفي إطار ما اصطُلح على تسميته مفهومياً بفكرة الدولة الأمة، ومن ثَمَّ فهو لم يكن سوى حكم علماني كرَّس انقسام أهل السنّة من عرب وأكراد، وحكم العراق على أسس قبلية وعشائرية، بل كان في بدايته أقرب إلى الشيعة مما هو قريب إلى أية فئة أخرى.

وبغضّ النظر عن التوصيف المتداول في أجهزة الإعلام والتحليلات الغربية؛ بأن المقاومة العراقية للاحتلال إنما هي محاولة من السنّة العرب لإعادة سيطرتهم على الدولة والمجتمع العراقي؛ فإن المقاومة بصيغها المختلفة إنما تأتي في سياق إعادة بناء العراق المسلم الموحَّد ـ في مواجهة مؤامرة التفتيت والتغريب والعلمنة والتشيع.. إلخ ـ، وأن أهل السنّة المرتبطين بعقيدتهم وهويتهم داخل الأكراد ـ في مواجهة مؤامرة تغليب العرق على صحيح العقيدة وعلى الهوية الإسلامية ـ يقاومون مثلهم مثل إخوانهم من أهل السنّة العرب.

إن قضية أهل السنّة في العراق ـ بمختلف انتماءاتهم العرقية ـ هي بالفعل القضية الجوهرية فيما جرى ويجري في العراق.. لا بسبب أن الحكم السابق كان ممثلاً لهم، ولا لأن المقاومة هي رد فعل على تهميش السنَّة العرب؛ وإنما لأن التحدي الحقيقي والصراع الجاري حالياً إنما يستهدف تغيير هوية العراق الإسلامية، وبناء سلطة عراقية تقوم على استبعاد ومحاربة «أهل السنّة» ـ وهم جوهر بناء وقيام العراق الإسلامي لعقود طويلة من عرب وأكراد وتركمان ـ، ويأتي هذا الاستهداف كمرحلة جديدة تكمل ما جرى منذ بداية القرن الثامن عشر وحتى قيام النظام البعثي السابق؛ باعتبار أهل السنّة هم العدو العقدي والاستراتيجي والسياسي للقوات المحتلة ودولها، ولكونهم القوة المؤهلة لإنهاء الاختراق الذي حدث في الحالة الكردية ـ والتي استند عليها الاحتلال مع الشيعة في تنفيذ خططه ـ؛ ولأنهم وبامتدادهم مع المحيط الإسلامي يمثلون العقبة الرئيسة في تنفيذ الاحتلال لكل مخططاته التي من أجلها جرت وقائع العدوان في المنطقة كلها.. ومن ثم وفي المقابل؛ فإن طرح قضية أهل السنّة والتحديات التي يواجهونها في العراق حالياً ومستقبلاً؛ إنما يعني بالدقة طرح كل مشروع الاحتلال بأبعاده العقدية والاستراتيجية والسياسية وكيفية مواجهته؛ أي طرح كل القضايا العقدية والمفهومية الاستراتيجية





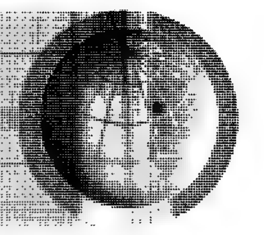
والسياسية المرتبطة به، وكذلك طرح الأبعاد العربية والإسلامية لهذه الاستراتيجية الغربية والصهيونية، والاستراتيجية الإسلامية البديلة أو المواجهة.

طبيعة التحديات وحدودها:

تطرح قضية «أهل السنّة» في العراق، والتحديات التي يواجهونها في الوقت الراهن، والاحتمالات المستقبلية لها - أو لوضع العراق كله كدولة إسلامية وكدولة موحدة -؛ جملة من القضايا المتعددة والمركبة والمتداخلة - إلى درجة التعقيد - على المستويات العقدية والمفهومية والاستراتيجية والسياسية؛ على صعيد أوضاع أهل السنَّة أنفسهم بمكونهم - العربي والكردي والتركماني -، وعلى صعيد الوضع الداخلي في العراق في مواجهة الأطراف الأخرى - خاصة الشيعة - في المحيط العربي والإسلامي والإقليمي؛ بالنظر إلى الامتدادت لكل أطراف المعادلة الداخلية إلى خارج الحدود بصورة متشابكة، ولوجود مخططات متعددة متضادة لكل البلدان والكيانات في المنطقة، وكذلك على صعيد الوضع الدولي؛ بالنظر إلى طبيعة الدول المعتدية والمحتلة وأهدافها المتعددة، وإلى ظروف وتوازنات الوضع الدولي الراهن، ولما يتمتع به العراق من أهمية استراتيجية على المستوى الدولي، وهو ما يجعل تأثير هذه التحديات ونتائجها يتخطى الحالة العراقية أو قضية الاحتلال الأمريكي للعراق إلى واقع الحالة العقدية والمفهومية والاستراتيجية والسياسية للأمة الإسلامية ومستقبلها. كما هي تطرح قضايا - بطبيعة الحال - ذات أبعاد تاريخية بعثتها الأحداث الراهنة في صورة جديدة ووفق الأصول القديمة؛ ذلك أن ما يجري الآن ليس فقط استمراراً لصراع تاريخي ممتد منذ ما يزيد على القرنين من الزمان على العراق؛ ولكن أيضاً وفق المعطيات والأهداف والخطط نفسها ومعظم الأطراف تقريباً وإن في صورة حديثة (كما سنرى).

فهي على صعيد أهل السنَّة أنفسهم في العراق؛ تطرح جملة من القضايا العقدية والمفهومية والاستراتيجية، ترتبط بالحالة العربية والكردية والتركمانية، أو بالعلاقة بين السنّة من أصول عربية وكردية وتركمانية، ففي ضوء النعرات العرقية أو على صعيد العلاقة بين «القومية العربية» و«القومية الكردية» و«القومية التركمانية»، والتي نشأت وتفاقمت أو خُطِّط لتفاقمها - بعد سقوط وانتهاء سيطرة أهل السنّة على العراق -؛ وعلى خلاف الرؤية العقدية الإسلامية والفهم الإسلامي للأعراق والقوميات والأنساب «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»؛ تطرح الأسس العقدية والمفاهيم والقيم والتعاليم والخبرة الإسلامية في التعامل مع الأعراق المتعددة داخل الدولة الإسلامية الواحدة أو داخل إطار أهل السنة والجماعة على المستوى الإسلامي كله.. وهو ما يعيد طرح قضية الأكراد المعلقة بين أربع دول في المنطقة - العراق وإيران وسوريا وتركيا -، وضرورة وضع رؤية إسلامية عقدية واستراتيجية ومرحلية وسياسية في التعامل مع تلك القضية؛ في





مواجهة الدور الصهيوني والأمريكي والبريطاني الاستراتيجي المخطط[1] والمنفذ عبر سنوات طويلة في شمال العراق - استكمالاً للدور الفارسي والبريطاني القديم - لتفكيك الدول الحديثة في العالم العربي، والتي جرى إقامتها بعد إسقاط دولة الخلافة الإسلامية، وعلى خلفية الصراع بين الفكرة القومية والرؤية الإسلامية. أي أنها تطرح درجة من التشابك المعقد بين ما هو عرقي - عربي أو كردي أو فارسي أو تركماني - وبين ما هو طائفي أو عقدي، حيث الأكراد الذين يسود بينهم مذهب أهل السنّة تسيطر عليهم قيادة سياسية؛ تجعل من فكرة «القومية الكردية» عقبة وتحدياً كبيراً ومتصاعداً في مواجهة فكرة اندماج والتقاء السنّة على أرضية أهل السنّة.

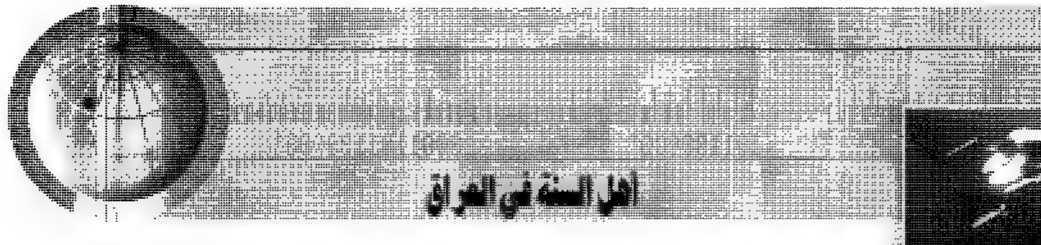
وهي على صعيد الوضع الداخلي للعراق؛ تطرح تحدي طبيعة علاقة أهل السنّة - من عرب وأكراد وتركمان - مع الأطراف الداخلية المتعددة - من النصارى واليهود والصابئة؛ وبصفة خاصة الشيعة - على مختلف مستويات العلاقة بأبعادها العقدية والاستراتيجية والتاريخية والسياسية؛ بما يتطلب الإجابة عن أسئلة محورية واضحة ومحددة.. من نوع: هل الشيعة كلهم في خانة الأعداء العقديين وبكل فئاتهم، أو أن فيهم بعض الجماعات التي ليست على هذا النحو؟! وما طبيعة العلاقات الاستراتيجية معهم أو مع كل مكوناتهم خلال المرحلة الراهنة - استراتيجية المرحلة -؟! وما المفهومات والضوابط في إدارة الصراع - والصراع لا يقصد به القتال طبعاً، وإنما مختلف أنماط الصراع - معهم على المستوى التكتيكي والسياسي في ظل وجود الاحتلال؟!

وهي كلها قضايا تعيد - وتعود على - الخلاف العقدي منذ فترات الدولة الإسلامية الأولى، وعبر تاريخ دولة الخلافة بمراحلها وحواضرها المتعددة، ومروراً بتشكيل الدولة الحديثة - المحتلة - في العراق في العشرينيات من القرن السابق؛ خاصة شكلها وجوهرها في مطلع القرن العشرين، وموقف الشيعة منها، وحتى وصول البعث إلى السلطة، والصراع مع الدولة المركزية الجديدة، إلى الحرب مع إيران والصراع بين الهوية الفارسية والقومية العربية، إلى تحضيرات العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، حيث تحالفت هيئات وقيادات شيعية مع دول الاحتلال في التحضير للعدوان (منذ عام ١٩٩٢م)؛ بما طرح من تحالف بين قيادات ورموز من الشيعة والولايات المتحدة وبريطانيا، ثم المناورات الجارية لإعادة تأسيس نظام جديد للحكم في العراق - الفيدرالية والانتخابات - وهي تعيد طرح هذه القضايا (العقدية والرؤية التاريخية للدولة الإسلامية منذ عهد الخلافة وحتي اليوم) على مستوي الأمة، في مرحلة يتصاعد فيها الدور الشيعي على المستوى العقدي والسياسي في الحالة الدولية والعربية الراهنة فيما بعد الثورة الإيرانية، وفي ضوء المواقف المذهبية والبراجماتية للقيادة الإيرانية خلال العدوان الأمريكي على أفغانستان والعراق. إن تفكيك العراق وظهور دويلة شيعية[2] وأخرى كردية؛ إنما يطرح - بالقدر الذي تُطرح به قضية تفكيك العراق - قضية تفكيك دول الجوار على أسس عرقية، وهو تطور يتماس ويتقاطع مع الاستراتيجية الأمريكية؛ حيث تتقاطع مصلحة واستراتيجية الطرفين في استراتيجية

(١) منذ فترة طويلة والمنظمات «الدولية لحقوق الإنسان» تنشر تقاريرها عن العراق من جزئين الأول عن العراق، والثاني عن «كردستان العراق»، راجع تقارير منظمة ميدل إيست ووتش.

(٢) لعل من الإشارات البارزة هنا - إضافة إلى غلبة الشيعة في مجلس الحكم - تعيين رندا حكيم مندوبة للعراق.







التفكيك، وإن كانت تطلعات الشيعة تنطلق فيما بعد لتأسيس دولة كبيرة تضم الشيعة في العالم بقيادة إيران؛ فإن الاستراتيجية الأمريكية تتحرك من ذلك إلى تفكيك إيران نفسها.

وهي هنا تطرح أيضاً العلاقة بين الجغرافيا والطوائف والأعراق والثروات والتوزيع السكاني داخل العراق؛ إذ يتركز الأكراد ـ الذين تسيطر عليهم قيادة سياسية تعتمد النعرة القومية والعرقية ـ في شمال العراق حيث الثروة النفطية الرئيسة للعراق، وحيث التماس الحدودي مع إيران وتركيا وسوريا، بينما يتركز الشيعة في الجنوب على موازاة مع حدود الدولة الإيرانية (الشيعية)، وفي مناطق يوجد فيها الجزء المكمل من الثروة النفطية العراقية، هذا في الوقت الذي يتركز السنّة العرب بالأساس في منطقة وسط العراق، بين منطقتي الحظر الجوي الذي فرض لسنوات عشر وتزيد، وهي خالية من الثروات الاستراتيجية النفطية، والكثيرة في امتداداتها الصحراوية، ودون تواصل سكاني مع الدول المجاورة؛ باستثناء سوريا في منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة.

وعلى مستوى المحيط؛ فإن قضية أهل السنّة في العراق تطرح بالدرجة نفسها جوهر الأزمة التي يعيشها أهل السنّة والجماعة في الأمة العربية والإسلامية في الوقت الراهن؛ إذ إن أهم ما تطرحه هو أنه لا توجد دولة عربية أو إسلامية تتحرك وفق فهم عقدي واستراتيجي وسياسي بأنها «دولة سنّية» على غرار ما تطرحة الدولة الإيرانية «كدولة شيعية»؛ بما يجعل أهل السنّة العرب ـ في ظل الوضع الراهن فيما يتعلق بسيطرة الحالة العرقية على السنّة الأكراد ـ بلا مرتكن استراتيجي في المحيط الجغرافي؛ على غرار ما تمثله الدولة الشيعية في إيران بالنسبة للشيعة، أو حتى على مستوى التواصل في الحالة الكردية ـ كحالة عرقية متعصبة ـ ذات الامتدادات في إيران وتركيا وسوريا، وهو وإن كان يمثل تحدياً لأهل السنّة في العراق؛ فإنه في الوقت نفسه يشدد على أهمية تأثير المحيط وتأثره بما يجري داخل العراق. . . ويطرح الحالة التي يعيشها أهل السنّة في العراق، والذين يخوضون معركتهم الراهنة على نحو استراتيجي مختلف عن أوضاعهم التاريخية السابقة التي جرى خلالها خوض المعارك الاستراتيجية لأهل السنّة؛ في مواجهة الهجمات الاستعمارية والدعم والامتدادات الفارسية المساندة للشيعة أو للأكراد؛ من خلال الارتكان إلى مساندة الدولة العثمانية، وعلى مستوى آخر فإن الامتدادات العرقية والمذهبية إلى دول الجوار ـ بغضّ النظر عن حالة الأوضاع السياسية ـ تشير إلى أن عدم قدرة أهل السنّة على إعادة بناء الدولة العراقية الإسلامية وفق مفاهيم الدولة المركزية العراقية، أو أن نجاح البعد العرقي والطائفي في السيطرة على الوضع في العراق وتقسيمه فيدرالياً أو إلى ثلاث دويلات؛ إنما يعني تفجيراً لدول المحيط بما قد يستدعي تدخلها العسكري المباشر في العراق؛ خاصة فيما يتعلق بقضية الأكراد والشيعة، غير أن الأهم، على مستوى أهل السنّة في العالم العربي والإسلامي، هو أن هذا التغير سواء في صورة سيطرة الشيعة على العراق، أو انقسام الدولة العراقية بما يتيح ظهور دولتين إحداهما كردية والثانية شيعية؛ إنما يعني تغييراً استراتيجياً في العالم الإسلامي؛ لا شك سيحكم التوازنات والأوضاع الخاصة بالأمة الإسلامية لعقود من السنوات.






وهي على المستوى الدولي؛ تطرح مدى وإمكانية تحرير العراق من الاحتلال وبناء دولة إسلامية فيه؛ اعتماداً على قوة المسلمين داخل البلد الواحد ـ أو استراتيجية وخطط وإمكانيات تحرير بلد واحد اعتماداً على قدرة قوى المقاومة الداخلية فيه ـ؛ في ضوء أوضاع وموازين القوى الدولية؛ سواء فيما يتعلق بالوضع والوزن الاستراتيجي للمسلمين في العالم ـ أي بين الكتل الدولية المتصارعة حالياً ـ بما يجعلهم سنداً فاعلاً في عملية بناء دولة إسلامية محررة في ظل حالة السيطرة العسكرية الأمريكية على العالم، والتي توفر للولايات المتحدة القدرة على منع قيام دولة مستقرة. أو هي تطرح مدى قدرة وحدود الدور الإسلامي في نصرة بقية المسلمين في مناطق الصراع حالياً، وقضية وإمكانيات واحتمالات الرؤية الاستراتيجية الموحدة بين مختلف أشكال المقاومة المرتبطة برؤية جهادية إسلامية بين مختلف أرجاء الأمة، لتشكيل حالة استراتيجية موحدة في إطار أهداف مواجهة الهجوم الاستراتيجي، أو في مواجهة وحدة الاستراتيجية الأمريكية البريطانية والصهيونية، وهو ما يمثل تغيراً استراتيجياً في وضع المسلمين حالياً، ويطرح ويربط إمكانية تحرير بلد واحد ـ وبناء دولة إسلامية فيه ـ بمدى القدرة الاستراتيجية على إضعاف الحالة الاستراتيجية الأمريكية الراهنة على المستوى الدولي؛ من خلال القدرة على بناء تحالفات استراتيجية بين مختلف أشكال المقاومة للاحتلال، وعلى رؤية محددة للصراعات الدولية ودور المسلمين فيها.

وفي ضوء كل ذلك؛ فإن التحديات التي يواجهها السنّة في العراق يمكن تلخيصها في الآتي:

١ ـ تحدي وجود رؤية وبناء قيادة لأهل السنّة قادرة على جمع أطراف المعادلة السنّية الموزعة بين مفاهيم وجماعات؛ بعضها يسيطر عليه قيادات تغلِّب العامل العرقي على العامل العقدي الإسلامي ـ اختراق الموقف العرقي الكردي، وإضفاء رؤية أهل السنّة على الموقف الكردي ـ، وبعضها منتم إلى جماعات سنّية تتمسك بالعقيدة دون بناء تنظيمي فاعل، بل بعضها قبل التعاون مع سلطة الاحتلال ـ ربما كموقف تكتيكي ـ!

٢ ـ تحدي تواصل أهل السنّة في العراق، مع المحيط الإسلامي ـ سواء ضمن الإطار العربي أو الإسلامي ـ، في ظل وجود حكومات لا تتحرك صراحة باعتبارها حكومات تدافع عن عقيدة أهل السنّة، أو تتعامل باستراتيجيات بالمقياس نفسه الذي يملك وحده إمكانية تحرير وبناء العراق.

٣ ـ تحدي الشيعة داخلياً وعلى مستوى خططهم لبناء الدولة الشيعية في العراق، أو ضمن إطار استراتيجية بناء دولة شيعية كبيرة في العالم الإسلامي؛ حيث خطتهم تتعدى حدود العراق والعلاقة مع إيران إلى بناء دولة كبيرة، تضم الشيعة في مختلف دول المنطقة على حساب الوضع الراهن.

٤ ـ تحدي بناء استراتيجية متكاملة لمواجهة الاحتلال ولبناء دولة إسلامية في العراق؛ بما يشمله من تحدي تحديد رؤية واستراتيجية للوضع الإقليمي والإسلامي والدولي، ولأوضاع القوى الإسلامية المجاهدة في مناطق أخرى من العالم الإسلامي في مواجهة الأعداء أنفسهم ولتحقيق الأهداف نفسها.





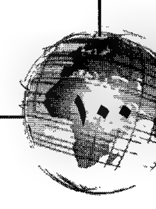
الأبعاد التاريخية والديموجرافية للتحديات الراهنة:

وقبل تحديد طبيعة الاستجابة للتحديات التي يواجهها أهل السنّة في الوقت الراهن، وكيفية مواجهتها استراتيجياً على المستوى البعيد؛ فإن ثمة قضايا ينبغي التعرض لتعميق الفهم بأبعاد هذه التحديات ورؤية أصولها، والاستفادة من الخبرة التاريخية للتعامل معها، وكذلك ينبغي تعيين حدود وإمكانيات وقدرات أهل السنّة على التعامل مع هذه التحديات. وعلى صعيد الخلفية التاريخية للصراع - أبعاد وأهداف ومفاهيم واستراتيجيات الأطراف المختلفة خارج وداخل العراق خلال المراحل السابقة للصراع - فإن التجارب التاريخية في هذا الصراع، على العراق، تحدد على نحو كبير سلوك وتصرفات واستراتيجيات هذه الأطراف حالياً، وحيث الصراع الراهن في واقع الحال ليس إلا امتداداً متطاولاً مستمراً منذ نحو قرنين من الزمان بالاستراتيجيات نفسها أو على الأقل بالأهداف نفسها، بل مع ثبات كثير من الأطراف المباشرة كذلك. . وحيث قضية الدولة المركزية في بنائها وتشكيلها كانت مثار صراع دام متطاول؛ تحددت خلاله رؤية ومواقف وسلوك مختلف الأطراف، منذ تشكيلها تاريخياً، حيث إن قضية الدولة المركزية في العراق ليست إلا قضية قديمة جديدة، وحيث مواقف الأطراف الراهنة على المستوى الداخلي والخارجي التي نراها الآن قد تحددت على نحو كبير، خلال هذا الصراع التاريخي المتواصل منذ القرن الثامن عشر، سواء من قبل الشيعة أو على صعيد الحالة الكردية المتعصبة، وكذلك بالنسبة لموقف الدولة الفارسية والاستعمار البريطاني في العراق، حتى يبدو للمتابع أن الصراع الراهن هو صراع متكرر بين مرحلة وأخرى في صيغ مستحدثة، وأن المواقف الجارية من قبل بعض القوى في العراق ضد السنّة وضد فكرة الدولة المركزية؛ هي مواقف سابقة وثابتة تقريباً.

وعلى صعيد الحدود والإمكانيات والقدرات الراهنة لمواجهة التحديات - وأهمها حدود الوزن الفعلي للأطراف داخل المجتمع العراقي في الوقت الراهن - فإن قضية الوزن النسبي للسكان والتوزيع الجغرافي لها تمثل أهمية جوهرية خاصة، وإن ثمة محاولات مستميتة ومخططة لإظهار ضعف القدرات السكانية للسنّة في العراق - على غير سند من الواقع -؛ بترويج لإحصاءات ومعلومات تقلل عدد السنّة وتقسمهم على أساس عرقي بما يظهر قلة عدد السنّة في العراق وغلبة الشيعة بين السكان، وذلك كأساس لترويج أن هوية العراق هي هوية مختطفة من قبل السنّة، ولتعزيز مقولة إن الدولة العراقية الحديثة كانت للأقلية - دولة للسنة - التي قمعت الطوائف والأعراق الأخرى، وقبل هذا وبعده لإحباط محاولة أهل السنّة لبناء عراق إسلامي جديد؛ باعتبارهم مجرد أقلية سيطرت على مقاليد الدولة العراقية من قبل، وتحاول استعادة السيطرة عليها مجدداً، وأنهم لا يملكون المقومات لبناء العراق.

أي أن الأمر يتطلب مراجعة وفهم ثلاثة جوانب رئيسة:

أولها: رؤية تاريخية تحدد خصائص العراق وهويته الحضارية والمشكلات التي واجهها من قبل؛ لما لذلك







من دور في تحديد البعد التاريخي، ومن تأثير حاسم على الوضع الراهن والمستقبلي.

وثانيها: مشكلات تشكيل الدولة العراقية الحديثة وظروف بنائها، وما نتج عن ذلك لتوضيح فكرة: هل كانت الدولة الحديثة في العراق دولة لأهل السنّة أو دولة يسيطر عليها السنَّة - كما تشيع تيارات وقوى متعددة في تسويغها لتحميل السنَّة مختلف جرائم الدولة المركزية الحديثة، والانطلاق من ذلك إلى أفكار الفيدرالية أو تقسيم العراق -؟

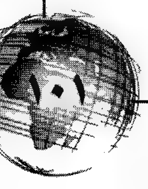
وثالثها: تعقيدات الوضع الديموجرافي والسكاني لأهل السنّة ومختلف الطوائف - في جوانبه المعلوماتية والإحصائية -؛ بحكم عدم وجود إحصاءات دقيقة أو على الأقل لوجود اختلافات ومناظير مختلفة لها؛ بما يتيح ادعاءات تصل حد الشطط والخروج على كل أشكال العلم أو الواقع لإظهار قلة عدد السنَّة بين الشعب العراقي.

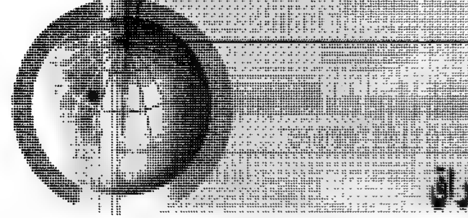
أولاً: ما الهوية التاريخية للعراق؟

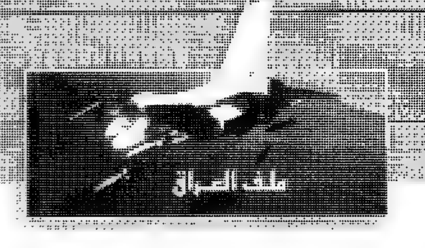
للعراق حالة حضارية خاصة، فهو من ناحية البلد الذي كان له شرف حط رحال الخلافة الإسلامية الراشدة فيه كما شهد قيام الدولة العباسية، وكان حاضرة الحكم خلالها، وهو من ناحية ثانية البلد الذي شهد دورات من صراع دولة الخلافة ضد الشيعة والفرس والتيارات المنحرفة - بعد أن ظهرت الدولة الصفوية إلى الوجود في إيران وأصبح رمزاً مهماً في جنوبه بالنسبة للشيعة -، وهو من ناحية ثالثة البلد الذي حباه الله بثروات زراعية وبترولية ضخمة؛ ولذلك كان البلد الذي شهد حروباً متواترة عبر تاريخه القديم والحديث.. ووفقاً لهذه الحالة الفريدة فإن قضية احتلال هذا البلد من قبل القوات الأمريكية والبريطانية؛ أمر يحمل دلالات دينية بالنسبة للمسلمين في كل أرجاء العالم، وللدول المعتدية بمختلف مكوناتها وأهدافها، كما يحمل دلالات رمزية مهمة بالنسبة للشيعة. واللافت على المستوى الاستراتيجي هو أن معادلات الصراع وأهداف القوى المتصارعة على العراق تكاد تكون شبه ثابتة، عبر تاريخه منذ القرن الثامن عشر، وعبر الاحتلال البريطاني القديم وحتى الاحتلال الأمريكي البريطاني الصهيوني الآن، وأن نتائج هذه الصراعات تأتي بشكل متدرج ومتصاعد على حساب أهل السنّة، حتى يمكن القول إن الانتقال من مرحلة إلى أخرى في الصراع إنما يكون بمقدار ما يتحقق على هذا الصعيد، هذا في الوقت الذي جرت كل هذه الصراعات تحت الادعاءات نفسها بسيطرة السنَّة كأقلية على الحكم في العراق!

العراق بلد سنّي طوال تاريخه:

والعراق بلد مسلم سنّي منذ أن تم فتحه في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان خلال التاريخ الإسلامي عاصمة الدولة الإسلامية.. سواء في أيام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أو







حينما كان مركزاً وحاضرة وعاصمة للخلافة في العهد العباسي خلال خلافة المنصور والرشيد والمأمون والمتوكل. وبعد انتهاء هذه الحقبة كانت بغداد سُنّية في عهد الدولة العثمانية؛ بكل مناطقها من الجنوب إلى الوسط إلى الشمال.

وقد بدأ تاريخ الصراع الفعلي على العراق، ومحاولات السيطرة عليه وتفكيكه مع قيام الدولة الصفوية (١٥٠١ ـ ١٧٣٦م) في إيران، والتي كانت نقطة الانطلاق في الصراع على العراق بعد زرع الفكرة الشيعية فيه؛ بعد أن احتلت العراق (عام ١٥٠٨م) ـ بغداد والموصل ـ، والتي جعلت من قضية الشيعة والأكراد أوراقاً للمواجهة مع الدولة العثمانية. . «والتهوين من شأن الوجود السنّي في العراق يمثل تغليظاً آخر مشكوكاً في دوافعه؛ ناهيك عن أنه يتجاهل أن العراق بلد ظل سنّياً على مدى تاريخه»(١).

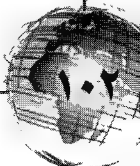
المعركة على العراق:

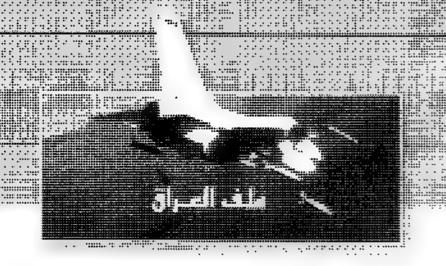
«وقد أعطى وقوع العراق تحت حكم الصفويين في عام ١٥٠١م دفعة قوية للجناح الشيعي «للإسلام» [الكلام للكاتب المقتبس منه] في مواجهة تمسك العثمانيين الأتراك بالمذهب السنّي»(٢)، «وفي عام ١٥٠٨م، احتل بغداد والموصل وضم معظم أراضي العراق إلى فتوحاته [التعبير للمصدر المقتبس منه] الأخرى في بلاد فارس، لكن سرعان ما اضطر الصفويون إلى مجابهة الدولة العثمانية الآخذة في «التوسع» [التعبير من المصدر أيضاً] في تحد تركي للمنطقة أسفر عن إخضاع العراق ومعظم الأقاليم المحيطة به لعدة قرون واحتفظ الصفويون لبعض الوقت بالبصرة وبغداد، وحاولوا إحلال المذهب الشيعي محل المذهب السنّي في المنطقة التي كانت قلب الخلافة العباسية. وقرر السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٣٤م، وهو في ذروة قوته مهاجمة الصفويين، وبدأ «الاحتلال العثماني للمنطقة الذي استمر حتى الأزمنة الحديثة باستثناء انقطاع قصير ١٦٢٤ و١٦٣٨»(٣). . غير أن حقبة القرن الثامن عشر قد شهدت تدهوراً في وضع الدولة العثمانية، وهو الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في تدهور أوضاع العراق ـ وغيره من البلاد الإسلامية ـ، والتي انتهت إلى سقوط الخلافة رسمياً في مطلع العشرينيات من القرن العشرين. . «وكانت مكانة السلطان متدهورة بما فيه الكفاية في بلاد ما بين النهرين أيضاً، فكان العراق ـ الذي تفصله عن تركيا الجبال ـ إقليماً ذا حكم ذاتي في الواقع، حيث كانت سلطة الباب العالي معترف بها عن طيب خاطر إلا أنها لم تكن تتمتع بأي احترام، وكانت البلاد تدار من قِبَل المماليك. وفي عام ١٨١٧م تسنم الحكم داود باشا، وهو جورجي الأصل، وحكم العراق حكماً مستبداً مطلقاً

(١) فهمي هويدي ـ العراك في العراق. . ٣ الأكاذيب والأساطير ـ قضايا وآراء ـ الأهرام القاهرية، العدد ٤٢٧٤٣ ـ السنّة ١٢٧ ـ ٢٢ شوال ١٤٢٤هـ الموافق ١٦/ ديسمبر ٢٠٠٣م.

(٢) جيف سيمونز ـ عراق المستقبل. . السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، ص ٢٠٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠٤.



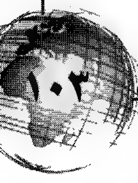


خلال ١٤ عاماً؛ مقلداً في كثير من الأمور محمد علي باشا في مصر، وحاول قبل كل شيء تصفية نظام الامتيازات الذي كان عبئاً ثقيلاً على كاهل التجار المحليين، والذي كان قد ضمن عدداً من الامتيازات لشركة الهند الشرقية ووكلائها الكومبرادوريين (ومعظمهم من الفرس)، وبأمر من داود باشا جرد الفرس في عام ١٨٢١م من امتيازاتهم ووُضعوا على قدم المساواة مع التجار المحليين، فردت الشركة على هذه الإجراءات بحرب حقيقية؛ إذ قادت أسطولها في أنهار العراق وقطعت المواصلات بين البصرة وبغداد، عندئذ صادر داود باشا بضائع الشركة وحاصر مقرها في بغداد، وانتهى الخلاف بغلق مؤسسات شركة الهند الشرقية وإبعاد كل مستخدميها من البلاد، ومع ذلك فسرعان ما تمكنت الشركة المتجبرة من استعادة جميع الامتيازات لنفسها وعملائها، كما أجبرت داود باشا على دفع ثمن البضائع المصادرة، وانتهت محاولة تأمين مصالح التجار المحليين إلى الإخفاق.

وخاض داود باشا النضال ضد الإنفصالية الإقطاعية والقبلية سعياً وراء مركزة العراق تحت سلطته، وأخمد الانتفاضات القبلية، وأقصى الشيوخ غير الموالين له، ووضع رجاله على رأس القبائل العربية. أما الكفاح من أجل إخضاع الأكراد الإقطاعيين فكان أشد صعوبة؛ إذ كان لدى بكوات الأكراد حليف مقتدر بشخص شاه إيران، فإذا كانت إيران في النصف الثاني من القرن ١٨ تجتاز مرحلة تفسخ إقطاعي؛ فإنها توحدت ابتداء من عام ١٧٩٧م تحت حكم فتح علي شاه الذي كان يسعى إلى ضم العراق أيضاً إلى ممتلكاته، فاتصل ببكوات كردستان العراق الذين اعترفوا بتبعيتهم له، وصاروا يدفعون له الجزية، وعين الشاه أعوانه حكاماً للمنطقة، وكانت كل المحاولات التي قام بها باشوات بغداد لاستعادة سلطتهم في كردستان العراق تصطدم بمقاومة القوات الفارسية، وفي عام ١٨٢١م شن داود باشا حملة ضد الحاكم الذي عيَّنه الفرس حاكماً على كردستان؛ غير أن قوات الأكراد والفرس سحقت قواته[1]، «فأمعن داود باشا في اضطهاد الفرس الذين كانوا يعيشون في العراق، وصادر ممتلكاتهم وألقى القبض عليهم، وأُخذت الكنوز التي كانت تعود إلى رجال الشيعة في كربلاء والنجف، وأبيد الكثير من الفرس الذين كانوا متخفين في مساجد الشيعة، وهذه الإجراءات التي زادت من حدة النزاع التركي الإيراني الناجم بصدد كردستان أدت إلى الحرب عام (١٨٢١ ـ ١٨٢٣م)، وقد تمكن الفرس في هذه المعارك من احتلال السليمانية وكركوك والموصل، إلا أن انتشار وباء وسط جنودهم اضطرهم للتراجع، وتوقيع «صلح أرضروم» مارس ١٨٢٣م، والذي ظلت كردستان العراق بموجبه تحت سلطة الأتراك.

وقد تحوَّل داود باشا بعد ذلك نحو بناء جيش حديث، وبالاستعانة بمدربين إنجليز وليسوا فرنسيين كما كان الحال من قبل، حيث ساعده في ذلك الكولونيل تايلور الممثل الجديد لشركة الهند الشرقية المقيم في بغداد، وذلك استفادة من هزيمة الأتراك في حرب (١٨٢٨ ـ ١٨٢٨م) ضد روسيا؛ لكي يحقق انفصالاً عن الدولة

(١) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو ـ ترجمة د. عفيفة البستاني، مراجعة يوري روشين، ص ٨٨ ـ ص ٩١.





العثمانية، وبموجب «صلح أدرنة» فرضت على تركيا غرامات كبيرة، فأرسل السلطان محمود الثاني رسولاً إلى بغداد لجباية الجزية فقُتل، فأعلن الباب العالي تمرد داود باشا، وفي عام ١٨٣٠م أرسل قوات ضده، وقد أهلك الطاعون جيش داود باشا، ودخلت قوات علي باشا بغداد دون مقاومة وعزل داود باشا»(١)(*).

كانت تلك هي صورة أوضاع الصراع في الثلث الأول من القرن الثامن عشر، حيث دخل الاستعمار الحديث على خط تقسيم العراق ارتكاناً إلى دور ونشاط الدولة الصفوية وفي مواجهة الدولة العثمانية، وحيث شغل الصراع وقضية مصير الإمبراطورية العثمانية وممتلكاتها، والتي اصطلح عليها في التاريخ والأدب السياسي باسم «المسألة الشرقية»، مكاناً مهماً في الدبلوماسية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

الاحتلال البريطاني الرسمي:

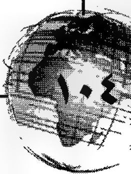
وهكذا كان الصراع على العراق وفي العراق تحكمه حالة الضعف المتنامية في دولة الخلافة العثمانية، وحالة القوة المتصاعدة للدولة الفارسية، والحالة الاستعمارية الدولية وطبيعة تنافساتها، وانطلاقاً من نتائج تلك المرحلة؛ تمت السيطرة البريطانية من الجنوب إلى الوسط، وفي تلك المرحلة ولتعزيز السيطرة على كل العراق، قامت بريطانيا بعدوانات موسعة على الشمال في مواجهة الأكراد، وحينما انتهت الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا قد استولت على العراق وأسست دولة جديدة، «وما لبث الغزو البريطاني أن دخل إلى المنطقة لينهي ثلاثة عشر قرناً من الحكم الإسلامي»(٢). «فقد عقد ونستون تشرشل الذي كان وزيراً للمستعمرات آنذاك في شهر آذار مارس ١٩٢١م، مؤتمراً في القاهرة لمناقشة كيف يجب تنفيذ مسؤوليات حكومته في الشرق الأوسط، ومن نتائج المؤتمر. أعيد إطلاق اسم العراق على ما بين النهرين، ونصب الشريف الهاشمي فيصل بن الحسين شريف مكة ملكاً على العراق. وأمنت هذه الصفقة الخادعة التي خانت تطلعات العرب إلى الاستقلال واستمرار بقاء قواعد سلاح الجو الملكي البريطاني في العراق، وترتيبات تخول موظفي شركة النفط البريطانية -الإيرانية إدارة شؤون العراق في عهد فيصل. واعتقد الملك فيصل، وهو أول هاشمي حكم العراق ١٩٢١ - ١٩٣٣م، أن الجيش يشكِّل «قوة حماية» أساسية لضمان حكمه، وأدخل في حسابه إمكانية قيام تمرد ضد نظام ملكي يعتبره الناس صنيعة دول أجنبية مكروهة، وضرورة امتلاك الوسائل اللازمة لقمع الشعب. . . . وعندما أنشئت وزارة الدفاع العراقية في عام ١٩٢١م برئاسة جعفر العسكري؛ كانت تضم ثلاث مكونات:

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩.

(*) آثرنا إطالة الاستشهادات والاقتباسات في هذا المجال؛ لتوضيح الأبعاد التاريخية، وتحديد الأطراف السابقة في هذه الصراعات، وكذا توضيح مسيرة ومسار الصراع خلال تلك الفترة لعقد مقارنة مع الصراع في مرحلته الراهنة.

(٢) د. بيير جون لويزار -مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمركز الوطني للبحوث الاجتماعية -العراق والديمقراطية غير الممكنة مصيدة الدولة القومية -أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة (التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ١٩٩٠م)، ص ١٩٢.





أ ـ حوالي ٣٣ كتيبة من القوات الإمبراطورية البريطانية.

ب ـ قوة تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني.

ج ـ حوالي ٤٠٠٠ آلاف جندي عراقي معظمهم من الأشوريين»[١].

«وتوفي الملك فيصل بعد فترة قصيرة، وخلفة ابنه الملك غازي الأول في سبتمبر عام ١٩٣٣م.. ولكنه قتل في عام ١٩٣٩م، وورث ابنه فيصل الثاني الحكم، وكان عمره أربع سنوات، وحكم مع خاله الأمير عبد الله كوصي على العرش حتى عام ١٩٥٨م، إلى أن قام انقلاب ١٤ يوليو تموز في هذا العام، وأصبح العراق جمهورية برئاسة عبد الكريم قاسم»[٢]. وخلال هذه المرحلة «احتفظت بريطانيا بقواعد عسكرية، و«بمستشار» في كل وزارة، وكانت الأسر الإقطاعية مالكة الأراضي مثل أسرة أحمد الشلبي (رئيس المؤتمر الوطني العراقي) تسن قوانينها بنفسها. وكان هناك ١٠ آلاف سجين سياسي، والصحافة خاضعه للرقابة، وعمليات التعذيب شائعة»[٣]. وفي تلك المرحلة ثار الشيعة ضد الدولة المركزية، وكذا ممثلية الأكراد العرقية التي شكّلها البريطانيون باعتبارها دولة للسنّة! غير أن هزيمة كل من الأكراد والشيعة على يد القوات البريطانية ـ بعد عام ١٩٢٠م ـ جعلهم يندمجون في الدولة العراقية القومية الجديدة[٤].

كان العراق دولة سنّية إذن بل رمزاً لحكم أهل السنّة بعد فتحه وخلال حكم الدولة العباسية، ولم يعرف التشيع إلا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وهنا تبدأ علاقة الشيعة مع نمط آخر من الحكم لا علاقة له بحكم أهل السنّة، وكان العراق عبر هذا التاريخ الطويل شماله وجنوبه مثاراً لصراع، حيث حاولت الدولة الصفوية غرس التشيع في الجنوب، وحاولت كذلك استخدام الورقة العرقية الكردية في إضعاف الدولة العراقية، وفي تطويق تركيا من الجنوب، وإضعاف أو حصار الدولة العراقية من الشمال. والاستعمار البريطاني مارس الدور نفسه، فهو من ناحية ارتكز في الجنوب ـ الأيام تعيد نفسها تماماً ـ، ولعبت من خلال الورقة العرقية الكردية للضغط على الدولة المركزية وعلى دولة الخلافة في تركيا أيضاً. وسيطرت على الدولة المركزية وصار جيش العراق هو جيشها.

---

(١) جيف سيمونز ـ عراق المستقبل.. السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، ص ١٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٣) سوماس ميلني «إعادة استعمار العراق لا يمكن أن تسوق كتحرير»، ذي غارديان ـ لندن ـ ٣٠ كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٣م ـ نقلاً عن جيف سيمونز ـ عراق المستقبل.. السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، ص ١٣٠.

(٤) د. بيير جون لويزار ـ مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية، والمركز الوطني للبحوث الاجتماعية ـ العراق والديمقراطية غير الممكنه مصيدة الدولة القومية ـ أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة (التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ١٩٩٠م)، ص ١٨٠ ـ ٢١٢.



ومن ذلك يمكن القول بأن الدولة المركزية لم تكن دولة أهل السنّة العرب خلال فترة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى الخمسينيات من القرن العشرين. . وأنها كانت دولة محتلة أو خاضعة، وأن نمط الصراع حول هذا البلد تميز بصفة مستمرة بالصراع من الجنوب والشمال، سواء خلال الصراع مع الدولة الصفوية أو كان خلال فترة الحكم العثماني، أو خلال الهيمنة أو الاحتلال البريطاني. ولكن السؤال هو: وماذا عن فترة حكم البعث؛ ألم تكن سيطرة السنّة مؤكدة ـ على الأقل السنّة العرب ـ؟

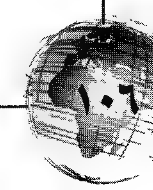
ثانياً: الدولة العراقية الحديثة .. واستمرار إقصاء أهل السنة:

هل كانت الدولة العراقية الحديثة، بعد إطاحة الملكية في عام ١٩٥٨م، دولة للسنّة؟ وهل كانت هذه الدولة تضطهد القوميات الأخرى بناء على تمثيلها لأهل السنّة عقيدة ونهجاً؟ . . أو هل كانت الدولة الأشد قهراً للسنّة، وأنها كانت الدولة التي منعت أهل السنّة من تشكيل أدوات التعبير الصحيح للدفاع عن دينهم ومصالحهم؟ . . تلك أسئلة أساسية في تحديد معطيات الوضع الراهن وتحدياته، وكذلك ذات تأثير حاسم على الوضع المستقبلي لأهل السنّة في العراق.

ورغم أن التفكير الأولي يُظهر أن أهل السنَّة هم الأكثر خسارة في ظل الدولة العراقية الحديثة التي نشأت بعد انقلاب عام ١٩٥٨م، وسيطر عليها البعث؛ بحكم أنها منعت أهل السنّة من بناء دولة إسلامية صحيحة وصحية، وبحكم أن العراق في ظل حكم البعث كان دولة علمانية باعتراف قيادات النظام السابق، وكذلك بحكم أن قسماً من أهل السنّة ـ الأكراد ـ عانوا من الاضطهاد والقتل في ظل هذا الحكم. . إلا أن التدقيق أكثر يكشف العكس؛ حيث إن الدولة العراقية الجديدة هذه كانت في بدايتها تعتمد على قيادات شيعية بالدرجة الأولى، «فواقع الحال هو أن نظام صدَّام حسين لم يكن طائفياً ولا سنّياً، بل إن جذور حزب البعث كانت شيعية كما تقول مراحله الأولى، لكن الموقف انقلب إثر الحرب العراقية الإيرانية، حيث حامت الشكوك حول موقف الشيعة منها، فبدأت عملية إقصائهم وتهميشهم»(١).

وكذلك فإن كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) لمؤلفه السيد عبد الرازق الحسيني وثيقة تشهد بذلك، وقد لاحظت أنه في الفترة الواقعة ما بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٨م تولى اثنان من السنَّة رئاسة الحكومة؛ أحدهما أرشد العمري، والثاني نوري السعيد، بينما شغلها اثنان من الشيعة؛ هما محمد فاضل الجمالي، وعبد الوهاب مرجان. أما الأكراد فقد تولى رئاسة الحكومة ثلاثة منهم؛ هم كجميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، وأحمد مختار بابان. لقد كان أول أمين عام للقيادة القُطْرية لحزب البعث شيعياً هو فؤاد الركابي، وكل قادة حركة القوميين العرب كانوا شيعة بينهم سنّي واحد هو باسل الكبيسي، كما أن كل أعضاء القيادة القُطْرية الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٦٣م كانوا من الشيعة على رأسهم علي صالح السعدي، وحازم جواد، وهاني الفكيكي، كما

(١) ياسر الزعاترة ـ العرب السنَّة في العراق. . المخاوف والتحديات، الجزيرة نت، ١٥/ ١١/ ١٤٢٤ هـ الموافق ٧/ ١/ ٢٠٠٤م.





أن السيد محمد مهدي قبة مؤسس حزب الاستقلال الوطني كان شيعياً، ومثّل الطائفة في مجلس الرئاسة العراقي الذي شكّله عام ١٩٥٨م، وكذلك أمين عام الحزب الشيوعي مجيد موسي الذي دخل مجلس الحكم الانتقالي ضمن حصة الشيعة»[١].

وإذا كانت تلك هي بداية سيطرة البعث على الحكم وتوازناتها أو تمثيلها، أو إذا كانت تلك نسب ومؤشرات تمثيل الشيعة فيها؛ فإن المرحلة الأخيرة ـ والتي كانت مرحلة صدام وصراع بين الشيعة وحكم صدَّام ـ لم يستند فيها الحكم إلى تمثيل سنّي ولا تحول باتجاه أهل السنّة على حساب الشيعة، وإنما تحول إلى حكم يستند إلى العشائرية والقبلية بالدرجة الأولى، وبرغم أنه من أهل السنَّة حقاً لكنَّ أحداً لا يستطيع أن يدَّعي أن صدَّام حسين كان متديناً. . وليس صحيحاً أنه كان مع أهل السنَّة أو أنه كان ضد الشيعة. قد نقول ببعض التحفظ إنه كان تكريتياً، وانحيازه لأهل تكريت واعتماده عليهم في الدائرة الضيقة التي أحاطت به لم يكن اعتزازاً بأهل عشيرته، وإنما لأنه كان يعتبرهم من أهل الثقة الذين يمكن استخدامهم لتثبيت أركان نظامه والحفاظ على أمنه الخاص، أي أن انحيازه لأهل تكريت كان بقدر استفادته من ولائهم لا أكثر؛ بدليل أنه لم يتردد في قتل مَنْ عارضه منهم لو شك فيه، ومن هؤلاء عمّه الحاج سعدون التكريتي، وشقيق زوجته الأولى الفريق عدنان خير الله وزير الدفاع السابق، والفريق حردان التكريتي، وطاهر يحيى التكريتي الذي كان رئيساً للوزراء، ورشيد مصلح التكريتي الذي كان وزيراً للداخلية.

على صعيد آخر فمن المعلوم أن الذين أعدمهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانت نسبة السنّة فيهم أعلى من الشيعة، كما أن الذين قتلهم من علماء السنّة لم يقلوا وزناً عن قتلاه من علماء الشيعة[٢]. وهو ما يعني ضيق رقعة تمثيل النظام في المجتمع لا توسعها لتعبّر عن السنّة بقوتهم الكبيرة داخل المجتمع العراقي، ولو كان النظام العراقي قد تحول باتجاه تمثيل السنّة؛ لكان أول ما أنجزه هو حل لقضية المسلمين السنّة من أصل كردي وتركماني، أو لو كان توجه نحو تمثيل أهل السنّة عقدياً واستراتيجياً وسياسياً؛ لكان تحول إلى رؤية إسلامية في التعامل مع قضايا المجتمع العراقي. . إلخ.

والخلاصة من كل ذلك:

١ ـ أن حكم أهل السنّة قد سقط تاريخياً وانتهى منذ بداية القرن الثامن عشر، ولا يغير من الأمر شيء إذا كان المتعاون مع الاحتلال سنّياً أو شيعياً أو كردياً.

٢ ـ أن العراق انتهى به الحال مع مطلع القرن العشرين إلى دولة محتلة احتلالاً مباشراً، وأن جيشها لم يكن سوى جيش بريطاني، ومَنْ كان به من جنود فقد كانوا من الأشوريين.

(١) فهمي هويدي ـ العراك في العراق: ٣ الأكاذيب والأساطير، ـ قضايا وآراء ـ الأهرام القاهرية ـ العدد ٤٢٧٤٣ ـ السنّة ١٢٧ ـ ٢٢، شوال ١٤٢٤هـ الموافق ١٦ / ١٢/ ٢٠٠٣م.

(٢) فهمي هويدي ـ المرجع السابق.



٣ - أن صدَّام لم يكن ممثلاً للسنَّة والجماعة، وأن صراعه ضد الشيعة لم يقم إلا على أسس تتعلق بحكمه واستقراره.

٤ - وأن حكمه اعتمد على العشائرية.. وأهل تكريت طمعاً في الولاء؛ مع عدم التوقف عن قتل المعارضين من أقرب الناس في هذا الولاء القبلي، وأنه منع أهل السنّة من بناء شكل قيادي يقودهم في خضم الصراع الضاري عبر ما يزيد على نصف قرن من الزمان.

٥ - وأن معادلات الصراع تحدَّدت خلال مطلع القرن الثامن عشر؛ من تدخل إيران عن طريق فكرة اضطهاد الشيعة، ومن الدور التركي والدور البريطاني واللعب على الأوراق الكردية والشيعية للضغط على الدولة المركزية.

ثالثاً: الأبعاد الديموجرافية للصراع وتحدياته:

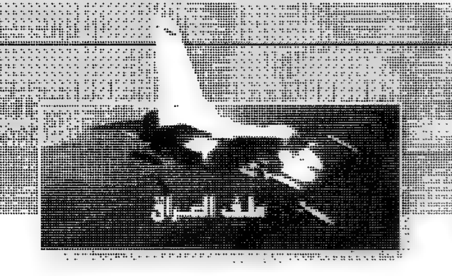
تأتي أهمية تناول الأبعاد الديموجرافية، سواء التوزيع الجغرافي للسكان أو تعداد السكان من كل فئة أو طائفة، من تأثيراتها في تحديد عمق ودرجة خطورة التحديات التي يواجهها أهل السنّة في العراق، وكذا في تعيين مدى ما هو متاح من قدرات لمواجهتها.. فهي من ناحية التوزيع السكاني على المناطق الجغرافية المختلفة؛ تطرح التأثير المهم لهذا التوزيع على مستويات متعددة، ومنه قضايا التماس الحدودي بين كل فئة والمحيط السياسي بأبعاده الاستراتيجية. وتطرح قضية توزيع الثروة النفطية العراقية بين المناطق الجغرافية المختلفة؛ خاصة في ظل تحديات ما هو مطروح من الحكم الفيدرالي الجغرافي أو الإداري -ونموذجه الأخطر ماثل الآن للعيان فيما يجري حالياً من مفاوضات واتفاقات في السودان-، وبطبيعة الحال في حالة نجاح مخططات تقسيم العراق.. إلخ.

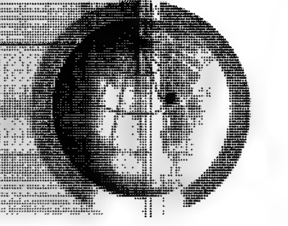
وهي على صعيد التعداد السكاني لأهل السنّة؛ تحدد الوزن السكاني ضمن العدد الإجمالي بين نسب السكان؛ بما يطرح تحديات حجم ودرجة انتشار المقاومة، وأبعاد ما يجري من اقتراحات ومناورات سياسية - تلقي الضوء على أسباب الطرح الشيعي حالياً لفكرة الانتخابات وغيرها-، كما أنها تكشف الأبعاد الحقيقية والأسس التي اعتمدها الاحتلال في تقسيم نسب التمثيل في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكلته إدارة الاحتلال، فأعطت للشيعة النسبة الأكبر بين عدد الممثلين فيه (١٣ عضواً من بين ٢٥ عضواً)؛ أي وفق صيغة (نصف +١).

أ - الوزن النسبي للسنَّة في العراق:

طبيعة المشكلة:

في قضية تعداد السكان وتحديد الوزن النسبي لكل فئة في العراق؛ ثمة عدة مشكلات تواجه الباحث عن التحديد الدقيق لأعداد السكان من كل فئة، فمن ناحية هناك أعداد كبيرة من الشيعة هم بالأساس إيرانيون -الرمز الشيعي السيستاني فارسي الأصل-، وهناك إحصاءات بأن ذوي الأصول الفارسية في العراق يصلون إلى





نحو ٢,٥٪ من السكان ـ، وكذا ثمة أعداد غير محددة من العراقيين الشيعة الذين كانوا قد فروا من العراق إلى إيران عبر تاريخ الصراع مع الدولة المركزية خلال حكم صدام، وعادوا الآن[١].

ومن ناحية أخرى فإن انفراط أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها ووثائقها؛ قد أهدر الكثير من الوثائق الخاصة بوزارة الداخلية والجوازات والهجرة العراقية؛ بما يعوق وجود سند إحصائي واضح. وقبل هذا وبعده؛ فإن الإحصاءات الرسمية العراقية لم يكن يجري الحصر فيها للمواطنين بإثبات هوياتهم الدينية أو العرقية، كما يشار أيضاً إلى أن شل يد الدولة المركزية في العراق في الشمال والجنوب خلال فترة الحظر الجوي؛ ساهم بدرجة أو بأخرى في فتح الحدود أمام الدخول والخروج والاستقرار في الجنوب والشمال دون سيطرة الدولة المركزية، ويزيد من صعوبة الأمر أن طرح قضية الفيدرالية والانتخابات، ومن قبلها العمليات الفوضوية والعرقية، والتي جرت في تغيير السكان لمحال إقاماتهم لإلغاء نتائج عمليات التوطين التي جرت بعد سقوط النظام العراقي السابق، قد ساهمت هي الأخرى في إرباك أية عملية موضوعية لتحديد الوزن النسبي للسكان، وجعلتها مثار ادعاءات دون التزام بطرف محايد يحدد الأرقام الصحيحة.

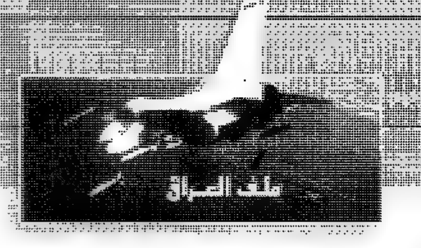
وبسبب هذه الأوضاع؛ فإن ثمة تضارباً في الأرقام والمصادر حول نسب السكان، وكذا حول طريقة الحساب للفئات والطوائف المتعددة، فهناك من يبعد الأكراد عند حسابه للسنّة في العراق، وهناك من يدخلهم ضمن السنّة، وهناك من يبعد التركمان من حسابه لأعداد السنّة، وهناك من يضيفهم، وهناك من يعتمد الأساس العرقي في حساب نسب السكان فيضع السنّة والشيعة بعضهم مع بعض باعتماد العرق العربي أساساً، ويجعل الأكراد في تصنيف آخر، وهناك من يعتمد مصادر تقوم على الاجتهاد. . أو هناك من يُخضع لغة الأرقام إلى أغراض سياسية وطائفية، آية ذلك مثلاً أن مدينة «الثورة أو الصدر» التي تعيش فيها كتلة سكانية شيعية؛ كان يشاع دائماً أن سكانها أكثر من مليوني نسمة؛ في حين أن بطاقات التموين التي صدرت في عام ١٩٩٦م في وقت الحصار وحصرت بدقة كبيرة عدد أفراد كل أسرة تعيش في العراق؛ بينت أن الذين يعيشون فيها لا يزيدون على ٩٠٠ ألف شخص[٢]!

ب ـ أهمية تعيين الوزن النسبي:

ورغم أن من الضروري لإجلاء وجه الحقيقة التثبت منها في ذاتها؛ إلا أن قضية تعداد الطوائف المختلفة في العراق باتت محلاً للقرار في الظرف الراهن، فإضافة إلى أنها كانت الأساس في تحديد نسب التمثيل في مجلس الحكم الذي عيّنه الاحتلال؛ فالمقياس نفسه قد اتخذ في تشكيل مجلس صياغة الدستور، وكذلك فيما سُمّي بالوزارة العراقية. . والأهم في ذلك هو أن هذه القضية باتت مطروحة على أكثر من صعيد ودرجة، فهناك أولاً

(١) دخل منهم بصفة رسمية وحصلوا على بطاقات هوية حتى تاريخ كتابة الدراسة ٢٠٠ ألف مواطن.
(٢) فهمي هويدي، العراك في العراق. . ٣ الأكاذيب والأساطير، مرجع سابق.





رؤية أمريكية تدور حول تقسيم الدولة العراقية إلى ثلاث دول، وهناك رؤية أخرى تتحدث عن أن التعامل الأمريكي في هذه القضية بهذه الطريقة - تقليل عدد السنَّة وحصرهم في البعد العرقي؛ أي تقسيم السنّة بين عرب وأكراد؛ إنما يستهدف ضمن ما يستهدف إشعار السنَّة بضآلة أعدادهم مقارنة بالشيعة وإثارة قلقهم؛ كمقدمة إلى طرح فكرة توطين الفلسطينيين الموجودين في سوريا ولبنان؛ إضافة إلى توطين الموجود منهم فعلياً على الأرض العراقية - في مناطق السنَّة - لتعزيز أوضاعهم العددية، وذلك تكرار للفكرة والاستراتيجية التي ساهمت في إشعال الحرب الأهلية اللبنانية، والتي اعتبر فيها المسيحيون الوجود الفلسطيني عاملاً من عوامل التغيير في أعداد السكان المسلمين السنَّة.

ج - التقديرات والأرقام:

الأمثلة على حالة التضارب تعج بها الكتابات والتحليلات، وفي محاولة لاستجلاء الصورة الأقرب للدقة؛ نورد بعضاً من نماذجها - مع الوضع في الاعتبار ضرورة قيام متخصصين في هذا الشأن بهذا الأمر - في محاولة للوصول إلى صورة أقرب إلى الحقيقة.

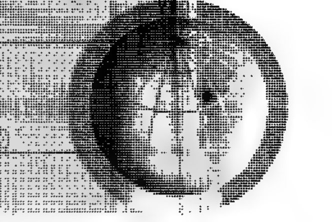
فهناك من يرى أن الشيعة يمثلون ما بين (٥٢ ٪ و ٥٥ ٪) من السكان في العراق. فإن تحدثنا عن الشخصية العراقية؛ فالواقع أن بناء الشخصية العراقية ينبع أساساً من التركيبة الديموغرافية المعقدة، حيث هناك حوالي عشرة مذاهب وقوميات مختلفة، تعتبر القومية العربية أكبرها (٧٥ - ٨٠ ٪)، ثم الكردية (١٨ - ٢٠ ٪)، ثم الإيرانية (٢,٧٥ ٪)، والتركية بنسبة (٢,٢٥ ٪)، علاوة على قوميات أخرى بنسب محدودة، وما ينطبق على القوميات ينطبق على الديانات أيضاً وأكبرها الإسلام، وينقسم المسلمون إلى قسمين شيعة وسنّة، ثم هناك النصارى بنسبة حوالي ٦ ٪، ثم ديانات أخرى بنسب صغيرة[(1)]. وهناك من يرى - وفق الفترة من عام (١٩٨٦ و ١٩٧٧م) - أن (العرب الشيعة ٤٤,٩ ٪، العرب السنّة ٢٨,٦ ٪، الأكراد ١٢,٧ ٪، التركمان ٣,٤ ٪، الفرس ٣,٣ ٪، اليهود ٠,٣ ٪، المسيحيين ٦,٤ ٪، اليزيديون والشبك ٠,١ ٪، آخرين ٠,٣ ٪). وهناك من يرى أن الشيعة تصل نسبتهم بين سكان العراق إلى ٨٥ ٪)[(2)].

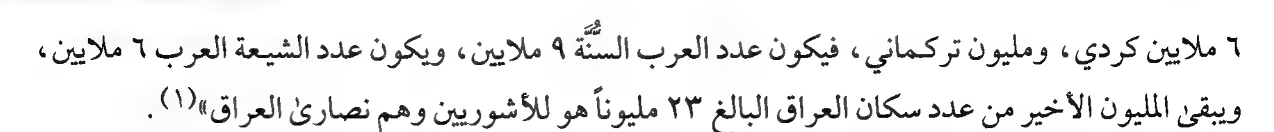
وفي ضوء هذه النماذج وغيرها - أحصيت خلال الدراسة نحو ١٩ إحصاء متضارباً - فإن الدقة والموضوعية الأوفر فيما هو متاح من أرقام وإحصائيات؛ لا تتوفر بأكثر مما تتوفر في دراسة للدكتور سليمان الظفيري، والتي قدَّم فيها بحثاً موضوعياً متميزاً في هذا الشأن واستخلص منه: «يظهر لنا أن ١٦ مليوناً من السنَّة يتكونون من

(١) لواء (متقاعد) د. عبد الرحمن الهواري، الحرب غير النظامية في العراق، السياسة الدولية - العدد الخامس والخمسون بعد المائة - يناير ٢٠٠٤، ص ٢٤١.

(٢) د. فرهاد إبراهيم - الطائفية والسياسة في العالم العربي. نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مدبولي - القاهرة - ١٩٩٦م - جدول إحصائي، ص٣٣٧.





٦ ملايين كردي، ومليون تركماني، فيكون عدد العرب السُّنَّة ٩ ملايين، ويكون عدد الشيعة العرب ٦ ملايين، ويبقى المليون الأخير من عدد سكان العراق البالغ ٢٣ مليوناً هو للأشوريين وهم نصارى العراق»[١].

التحديات التي يواجهها أهل السنة في العراق:

التحدي الأول على مستوى أهل السنَّة أنفسهم: تحدي تشكيل قيادة للسنَّة:

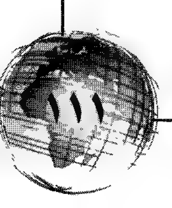
للظروف التاريخية التي واجهها السنَّة منذ القرن الثامن عشر وحتى نظام الحكم البعثي؛ يواجه السنّة جملة من التحديات الجوهرية على صعيد السنَّة أنفسهم.

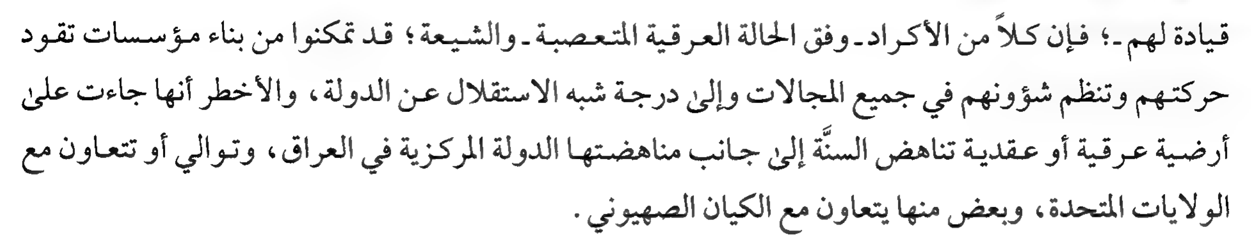
أولها: تحدي البناء العقدي الذي يتمثل في العمل على أن يكونوا «أهل السنّة»، حيث كانت الحرب التي شنَّها نظام صدَّام (وحزب البعث) على فكر ومنهج أهل السنّة، على المستوى العقدي وعلى مستوى الهوية الإسلامية، وعلى الصعيد الثقافي العام في المجتمع، حرباً ضارية إلى درجة التفتيش في ضمائر الناس قبل عقولهم، كما أن نظامه لم ينته إلا مـرتكباً لمحاولة تزوير باسم الإسلام. ويأتي في هذا الإطار ـ البناء العقدي ـ إزالة ما خلَّفته تلك الحقبة وسوابقها ـ من تشويه في عقول ونفوس أهل السنَّة ـ في مختلف مجالات الحياة ضمن حالة التشويه العامة الجارية لكل الشعوب الإسلامية ـ، حيث نمت خلال هذه المرحلة مفهومات ومشاعر عرقية ـ ليس فقط داخل السنَّة الأكراد والتركمان ـ بل أيضاً داخل أهل السنَّة من العرب كذلك.

وثانيها: بناء قيادة ومرجعية لأهل السنّة، تستند إلى عقيدتهم وتدافع عنها وعنهم وعن مصالحهم، على أنقاض الحالة السابقة، وباعتبارهم الفئة الوحيدة في العراق التي حرمت من هذا الحق. لقد حوت التركيبة الأولى لحزب البعث أغلبية من القيادات الشيعية ـ وموجهة فعلياً لأهل السنّة، ولما بدأت الحرب الإيرانية العراقية تحول صدَّام إلى الاعتماد على القبلية كأساس لحماية حكمه، ووجّه كل قوة نظامه وأجهزته نحو قمع أهل السنّة سعياً إلى منع بروز أي تمثيل مرجعي منظَّم للسنَّة، وإلا تحول إلى نظام معلق تقاومه القوى الشيعية والقوى الكردية العرقية وأهل السنّة، ومن ثَمَّ فقد سعى إلى احتواء القيادات الطبيعية للسنَّة على أسس فكرية متغربة، وهو الأمر الذي حرم السنَّة من قيام حزب أو جماعة أو أحزاب أو قيادة مرجعية تقود حركتهم ونشاطهم.

وحينما انتهت الحرب العراقية الإيرانية، ودخل العراق في أتون الحروب الجديدة؛ تكثفت الضغوط أكثر على السنَّة ـ العرب خاصة ـ في ظل الحالة العرقية الكردية، وحالة الشيعة التي تصاعدت في الجنوب، وإلا سقط النظام تلقائياً. وبقدر تصاعدها بقدر ما كثف جهوده ومظالمه ضد أهل السنّة. ولما فرضت قوات العدوان الأمريكية والغربية مناطق الحظر الجوي في الجنوب والشمال ـ وفي الوقت الذي ظل السنّة ممنوعين من تشكيل

(١) رحيم الدراج ـ المتحدث باسم مؤسسة الصدر ـ، صحيفة الحياة، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م.





قيادة لهم ـ؛ فإن كلاً من الأكراد ـ وفق الحالة العرقية المتعصبة ـ والشيعة ؛ قد تمكنوا من بناء مؤسسات تقود حركتهم وتنظم شؤونهم في جميع المجالات وإلىٰ درجة شبه الاستقلال عن الدولة ، والأخطر أنها جاءت علىٰ أرضية عرقية أو عقدية تناهض السنَّة إلىٰ جانب مناهضتها الدولة المركزية في العراق ، وتوالي أو تتعاون مع الولايات المتحدة ، وبعض منها يتعاون مع الكيان الصهيوني .

لقد أقام «الشيعة » أحزاباً ومرجعيات دفعت قدراتهم إلىٰ التعاون مع الخارج ، وأقام «الأكراد » ـ وفق الحالة الكردية العرقية ـ أحزاباً تدافع عنهم وتمثلهم تمثيلاً مباشراً إلىٰ خارج الحدود أيضاً . والأخير بصفة خاصة قد مارس دوره في تفريق السنَّة وفي تغليب العامل «العرقي» علىٰ العامل الديني ؛ إذ لو تطور وضع أهل السنَّة بصفة صحيحة ارتكاناً إلىٰ الفهم الإسلامي ؛ لكان بالإمكان تقليل فكرة «القومية الكردية » .

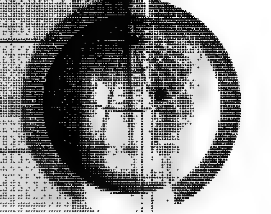
ومن ثَمَّ وبعد سقوط «نظام البعث» كان السنّة هم الحلقة الأضعف ؛ إذ باتوا بلا قيادة ولا قدرة علىٰ «جمع » كل أهل السنَّة (بما فيهم الأكراد والتركمان) تحت قيادة واحدة ، بل باتوا في مواجهة شيعة ـ منظمين من الأساس ومنذ زمن طويل ـ باعتبارهم شيعة ؛ خاصة أن النظام يسقط تحت ضربات الاحتلال الأمريكي الذي جاء معتمداً علىٰ علاقات متميزة مع قيادات الشيعة ونفر من مرجعياتهم وتنظيماتهم المسلح منها وغير المسلح ، ومع الأحزاب الكردية العرقية!

وكان علىٰ السنّة في هذه الحالة مواجهة الاحتلال ، وتحمُّل أوزار البعث ، ومواجهة الشيعة ، ومواجهة الأكراد ـ وفق الحالة الكردية العرقية ـ ، كل منهم حسب درجة العداء أو الصراع أو الاختلاف دون أن يكون لهم قيادة موحدة!

ومن ثم فإن هذا التحدي يأتي الآن ـ تحت الاحتلال ـ متعدد الأبعاد . . في بُعده الأول : أن السنَّة يشهدون انقساماً عرقياً بين عرب وأكراد وتركمان ، وأن القيادة السياسية للأكراد تأخذ موقفاً مناهضاً للانتماء العربي . وفي بُعده الثاني : أن تشكيل هذه القيادة إنما يأتي تحت الاحتلال وفي مواجهته . وفي بُعده الثالث : أنه يأتي والسنَّة من العرب يفتقدون القيادة لفترة طويلة ، ويختلط داخلهم ما هو قبلي بما هو عقدي ، مع وجود تيارات إسلامية متعددة ؛ منها ما هو ذو أصول تاريخية في العمل السياسي مثل الحزب الإسلامي ـ الإخوان المسلمون ـ الذي انضم ممثلون له إلىٰ مجلس الحكم الذي عيَّنه الاحتلال ، ومنها ما يرىٰ المقاومة هي الحل دون طرح رؤية عقدية واستراتيجية للعراق في المستقبل ، ومنها ما هو منحدر من بقايا حزب البعث ؛ حيث تصاعدت مؤشرات علىٰ أن الصف الوسيط والقاعدي في حزب البعث قد تنامت في أوساطهم دعوة متزايدة للتمسك بالإسلام بديلاً لفكر حزب البعث . وتحدي العلاقات مع الشيعة وتحدي العلاقات مع المحيط . . إلخ .

ومن ثم فإن بناء مثل هذه القيادة ليس هدفاً في حد ذاته ، وإنما هو مرتبط بتعقيدات المواجهة مع الاحتلال ، ومع نعرة الاختلاف العرقي بين السنَّة وفي مواجهة الشيعة ، وهو ما يتطلب تحديد أولويات معقدة في






استراتيجيات الحركة، والتي على رأسها محاولة استعادة الأكراد والتركمان السنَّة على أرضية الإسلام بعيداً عن التعصب العرقي، وهو أمر تحيط به كميات كبيرة من الشكوك والمعوقات بل والخطط المضادة.

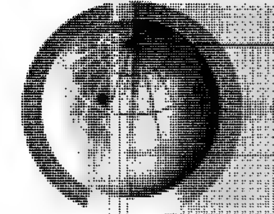
وبالنظر إلى هذه التحديات على مستوى أهل السنّة في العراق، وفي العلاقات مع الأطراف في المعادلة الداخلية، وفي المحيط العربي والإسلامي، وفي الوضع الدولي، وبالنظر إلى الحالة الإسلامية على مستوى العالم؛ فإن التحدي الأخطر ليس فقط في تحديد التحديات وحجم المخاطر، ولا حتى في تشكيل قيادة للسنّة، على منهج أهل السنّة؛ أياً كان نوعها وطريقة تشكيلها والقوى والتجمعات التي توظف طاقاتها، بل أياً كان الأسلوب الذي تعتمده لتحقيق أهدافها.. ولكن التحدي الأخطر أن كل هذه التعقيدات تتطلب وضع استراتيجية بالغة التعقيد والتركيب، واتباع قدر هائل ومتنوع ومتحرك وسريع من التكتيكات القادرة على تلبية متطلبات كل لحظة وكل عامل من العوامل الداخلية والخارجية. فمثلاً إذا كان العمل المقاوم سنداً في مواجهة حالة الضعف الحالية، ولمواجهة خطط الاحتلال وإرباكها؛ فإن المقاومة في ذاتها ليس مطلوباً منها التحرير من الاحتلال فقط، وإنما بناء وحدة السنَّة، والحذر من تعميق التجزئة بين سنَّة وأكراد وعرب وتركمان.. وإذا كانت المقاومة عامل ضغط على الاحتلال؛ فإن الضرورة تقتضي أن لا يترك الأمر لاستفادة الشيعة منها وإنما للضغط على قياداتها.. وكذلك إذا كانت المقاومة تضع في اعتبارها أولوية منع قوات الاحتلال من بناء جهاز دولة يتعاطى ويتعاون مع قوات الاحتلال؛ فإن ذلك يتطلب أن لا يتأثر السكان إلا بقدر ضئيل أو بأقل قدر من العمليات، وإذا كان التعامل مع الأكراد يجب أن يتم على أرضية أنهم سنّة وأن صفة الكردية صفة عرقية؛ فإن ذلك يأتي في ظل ظروف تدفع وتقوي وتنمي هذا الاتجاه، وفي الوقت الذي يواجه الفصيل الإسلامي المرشح لأداء هذا الدور بضربات من قوات الاحتلال، ومن التنظيمات الكردية العرقية المتعاونة والمتآمرة مع التحالف الصهيوني الأمريكي، والتي تخلط الأوراق لتشويه مواقف السنَّة العرب بالخلط المتعمد والمقصود بين نظام صدَّام وبين أهل السنَّة العرب؛ لتوسيع هوة الانفصال السنّي السنّي إلى درجة الانقسام في دولتين منفصلتين.

إن تحدي إيجاد قيادة ومرجعية لأهل السنة، في ظل مواجهة مشكلات الماضي؛ يتطلب طرح رؤية لعراق إسلامي جديد تُقنع مختلف مكونات الوضع السنّي، وتعيدهم إلى مرجعية أهل السنّة، وصعوبة ذلك أنه يتم تحت ضربات الاحتلال، وفي مواجهة مناورات الشيعة، وفي أجواء من اقتراحات ورؤى ضاغطة تغذي الاتجاهات المعادية على محورين: الأول هو تحدي الفيدرالية الذي تعمل قوات الاحتلال على تغذيته من خلال صيغة مستترة (فيدرالية المحافظات أو الفيدرالية الإدارية)؛ لتفوز من خلاله بحالة استقلال داخلي تفضي إلى دولة كردية. والثاني هو تحدي قلب العراق من دولة سنّية إلى دولة - مركزية - يقودها الشيعة أو يسيطرون على مؤسساتها، ظاهراً أو باطناً، من خلال لعبة الانتخابات المطروحة حالياً.

التحدي الثاني على مستوى القوى الآخرى: التعامل مع الظاهرة الشيعية:

على الرغم من أن الظاهرة الشيعية في العراق لها دور تقليدي، وعبر المراحل التاريخية الماضية جميعها، في الصراع مع الدولة المركزية في العراق، سواء تحت عناوين عدم إعطاء السنّة للشيعة حقوقهم - بالبعد






التاريخي لها ـ، أو تحت دعاوىٰ الاضطهاد المذهبي؛ فإن ظاهرة الشيعة في العراق باتت مؤشرات قوتها وتأثيرها الآن أقوىٰ من كل ظرف مضىٰ، سواء لأن الشيعة أتيحت لهم فرصة الاستقلال الفعلي والتنظيم تحت الحماية الجوية من خلال الحظر الجوي، أو لأنهم علىٰ علاقة مذهبية ومتداخلة مع إيران التي باتت بعد احتلال أفغانستان والعراق قوة إقليمية أقوىٰ مما كانت عليه من قبل، وكذلك لأنه لا يمكن النظر للظاهرة الشيعية من منظور داخلي فقط ولا من منظور العلاقة مع إيران؛ حيث إن النظرة الأوسع قليلاً توضح أن الظاهرة الشيعية لم تعد فقط تسير باتجاه أوسع من البعد المحلي في العراق ومن العلاقة مع إيران، وإنما باتجاه بناء دولة شيعية كبرىٰ داخل الجسد الإسلامي؛ بما يحدث تغيراً استراتيجياً قد يستمر لعقود إن حدث.

البعد الداخلي:

في البعد الداخلي ثمة مؤشرات علىٰ أن الشيعة قد استفادوا بكل الطرق من الاحتلال الأمريكي للعراق؛ باعتبار أنه أزال نظاماً سياسياً لم يتمكنوا من خلاله من تحقيق أهدافهم الداخلية، أو باعتبار أن تفكيك الدولة العراقية القديمة أتاح لهم فرصة تاريخية للظهور كأقوىٰ التيارات علىٰ الساحة العراقية، أو هو أتاح لهم الظهور كشيعة.

والملاحظ أن الشيعة كانوا دوماً، وفيما يتعلق بالتعامل مع قضية الاحتلال الأمريكي أو الهجوم الأمريكي الراهن علىٰ الأمة، مؤيدين له علىٰ الأقل مرحلياً، وينظرون له ـ علىٰ الأقل علىٰ المستوىٰ التكتيكي ـ أنه يأتي في مصلحتهم في نهاية المطاف. ففي أثناء العدوان الأمريكي علىٰ العراق في عام ١٩٩١م، وفي المرحلة الأخيرة من العمليات؛ اندلعت أوسع عملية تمرد في الجنوب ضد الحكم المركزي. وفي أثناء الاستعداد للغزو الأمريكي الأخير فقد ساهم الشيعة في تشكيل الغطاء السياسي للغزو والعمليات؛ من خلال المشاركة في مؤتمر لندن، وكذلك في مؤتمر السليمانية في شمال العراق. وبعد بدء العدوان لزم الشيعة الصمت في الداخل، لكن ما أن تأكد الشيعة من تهاوي الدولة المركزية في العراق تحت ضربات قوات الاحتلال؛ حتىٰ ظهروا علىٰ الساحة السياسية للتحرك وفق رؤية طائفية، فكانوا القوة الأكثر فعالية في تشكيل مجلس الحكم المعيّن من قبل قوات الاحتلال بهدف الحصول علىٰ النسبة الأكبر من عضوية مجلس الحكم، ومن ثم فقد استفاد الشيعة من الاحتلال، وهم يحاولون اليوم من خلال أطروحاتهم السياسية حول الانتخابات وغيرها؛ الحصول علىٰ نصيب الأسد في بناء أجهزة الدولة العراقية القادمة تحت الاحتلال، وهو ما يطرح علىٰ أهل السنّة تحدي احتمال تحول العراق علىٰ الأقل من الوجهة الفعلية ـ وربما الرسمية ـ إلىٰ دولة شيعية، أو إلىٰ دولة يسيطر عليها الشيعة، أو يقودونها، وهو ما يمثّل سابقة تاريخية بالغة الجسامة تُعَدُّ انقلاباً عقدياً ومفهومياً واستراتيجياً وسياسياً في العراق، يمتد أثرها إلىٰ العالم الإسلامي كله ولا شك!!



البعد الخارجي:

غير أن ظاهرة الشيعة في العراق لا يمكن فهمها بدقة، أو تحديد تحدياتها من زاوية التداخل المذهبي أو العرقي أو القبلي بين شيعة العراق وشيعة إيران، وكذلك لا يمكن فهم الأمر من زاوية الخلاف الفقهي أو العقدي مع السنَّة، وإنما من خلال قراءة السياسة الخارجية الإيرانية، ومن خلال التحركات الشيعية الجارية حالياً في الدول الإسلامية ـ وبشكل خاص في دول الخليج ـ، حيث إن مراجعة المواقف الإيرانية من حركة طالبان في أفغانستان والتي وصلت إلى حد المجابهة العسكرية، ومن الاحتلال الأمريكي في أفغانستان الذي تعاونت خلاله إيران مع القوات الأمريكية والبريطانية، وكذا بمراجعة موقف إيران من احتلال العراق ـ والذي امتد إلى الشيعة في الداخل والخارج ـ؛ يمكن القول بأن ثمة تقاطعاً بين الخطط الاستراتيجية للشيعة مع الخطة الاستراتيجية للولايات المتحدة المستهدفة إعادة تقسيم المنطقة، سواء عن طريق التفكيك لكيانات الدول القائمة أو من خلال ما يُسمّى بالديمقراطية أو من خلال تفكيك النظم السياسية القائمة حالياً.

ففي جانب إسقاط النظم القائمة في أفغانستان والعراق، وتفكيك الدول القائمة؛ استفاد الشيعة في هذه الدول من خلال تعاونهم أو تقاطعهم مع القوات المعادية. وفيما يتعلق بالخطة الأمريكية التي يُعلن عنها بين الحين والآخر لتفكيك دول المنطقة لا نجد رفضاً شيعياً لها، ومن ثَمَّ وفي ضوء رؤية الوضع الراهن في المنطقة العربية، وفي ضوء هذا الموقف المتصاعد للشيعة، وفي ظل التقاطع المصلحي بين الاستراتيجية الأمريكية للتفكيك، وفي ضوء تنامي دور وقوة الشيعة في العراق، ومكانة ودور حزب الله في لبنان؛ فإن ذلك كله يعني تغيراً استراتيجياً في أوضاع العالم الإسلامي.

ومن ثم فإن السنَّة في العراق يواجهون تحدياً كبيراً في نسج العلاقة السياسية مع الشيعة من ناحية؛ لإحباط خطة تقسيم العراق، ومواجهة التمدد الشيعي الذي يحاول تغيير هوية العراق من هوية إسلامية إلى هوية شيعية، ومن ناحية أخرى لمنع استفادتهم من المخطط الأمريكي الراهن لإنجاز مشروع التغيير الاستراتيجي داخل الأمة الإسلامية نفسها.

التحدي الثالث: التعامل مع دول المحيط:

يبدو التعامل مع المحيط الإسلامي للعراق أمراً بالغ التعقيد، فإذا كان الشيعة جماعة ومكوناً اجتماعياً له امتداداته التنظيمية المباشرة مع الدولة الشيعية الأم إيران؛ فإن السنَّة بالمقابل لا تتوافر لهم هذه الإمكانية بحكم ظروف وتوجهات الحكومات في الدول الإسلامية. وإذا كانت الحالة العرقية الكردية تجد من ينميها ويحرسها ويمنع تغييرها باتجاه استعادة الصورة الأساسية للأكراد باعتبارهم سنّة، وتجد امتدادات لمشروعها في الدول المجاورة من خلال التجمعات الكردية في تركيا وإيران؛ فإن «أهل السنّة» لا يتوفر لديهم الإمكانية نفسها على المستوى العملي.



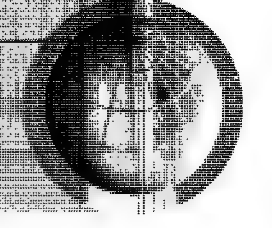
ومن ثَمَّ فإن طبيعة هذا التحدي لا تأتي فقط من افتقاد السنَّة للرافد التنظيمي والحركي والمساندة المنظمة، ولكنها تأتي من أن وضع السنَّة في العالم العربي والإسلامي كله يمر بحالة شبيهة بما كان قائماً في العراق من الجوانب العامة قبل سقوط النظام، حيث حكمت العراق وتحكم بأحزاب ـ ونظم حكم متغربة ـ بدرجة أو بأخرى، وحيث أهل السنَّة في الدول التي تعاني من انقسام السكان بين سنّة وشيعة أو غيرهم. بلا قيادة دون الآخرين، ولهذا فإن التحدي الذي يواجه أهل السنَّة في العراق في علاقتهم مع المحيط العربي والإسلامي؛ إنما يتطلب إقامة أوسع شبكة من العلاقات مع مختلف فعاليات ومكونات الوضع الراهن في الأمة من جانب ـ دون الخديعة في الإمكانيات الفعلية للحالة الرسمية ـ، مع تعزيز وتطوير العلاقة إلى المستوى الاستراتيجي مع كل جماعات المقاومة في العالم الإسلامي؛ من أجل إحداث تغيير استراتيجي في الحالة الإسلامية الراهنة، ذلك أن المعركة الاستراتيجية الدائرة الآن وإن كانت تتطلب إدارتها درجة عالية من المرونة في التعامل مع مكونات الوضع الإسلامي الراهن؛ فإنها لا يمكن أن تحسم على أي مستوى إلا في إطار تحالف أهل السنّة على المستوى الإسلامي، حيث الظروف الدولية الراهنة بالغة التعقيد، وحيث إنه لا إمكانية للتحرير إلا على أساس إضعاف الولايات المتحدة، وإن تحقيق الانتصارات وإيقاع الخسائر في قواتها لن يدفعها ضمن حسابات وحساسيات الوضع العربي والدولي للتراجع عن عملية الاحتلال؛ وهذا يعني ضرورة إحداث تحول استراتيجي في «الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة» كشرط لعملية التحرير في أي قُطْر، وهو تغير لن يحدث إلا وفق عملية بالغة التعقيد في إطار التوازنات الدولية التي تحتاج إلى قدر من المتابعة والمثابرة قد يستمر لفترة طويلة.

التحدي الرابع: على المستوى الدولي: مقاومة الاحتلال وتغيير الموازين الدولية:

من البديهي القول بأن التحدي الرئيس الذي يواجهه أهل السنّة هو تحدي مقاومة الاحتلال، وهزيمته باعتباره الأصل فيما جرى ويجري، وباعتباره الحلقة الاستراتيجية التي إذا كسرت على الأرض العراقية كسرت بعدها الحلقات الأخرى. لكن تأثير الاحتلال ليس فقط على الأرض العراقية ممثلاً في قوات الاحتلال، ولكن الاحتلال أيضاً هو القوة التي تضغط على المحيط الخارجي، سواء كان هذا المحيط بمعناه العربي والإسلامي المباشر، أو كان ممثلاً في عمليات العدوان على الشعوب الإسلامية الأخرى ممثلاً في السيطرة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة في الوضع الدولي الراهن، وفيما تسعى إليه من تكوين تحالف دولي على خلفية صراع الحضارات في مواجهة الإسلام والمسلمين، ومن ثَمَّ فإن مواجهة التحديات السابقة في مجموعها إنما هي مواجهة للاحتلال وخططه الاستراتيجية في الوقت نفسه، فتحدي بناء قيادة ومرجعية للسنّة، يصطدم بخطط الاحتلال في دعم الولاءات العرقية وسط الأكراد والتركمان، ومخطط مواجهة خطط الشيعة يصطدم بدعم الاحتلال وتحالفه معهم أياً كان نوع هذا التحالف ودرجته ومداه، وكذا الأمر فيما يتعلق بتحدي تواصل أهل السنّة مع المحيط العربي والإسلامي.







لكن إذا كان هذا التحدي لقوات الاحتلال هو تحد نمطي سبق أن واجهته حروب التحرير في مختلف بقاع الأرض؛ فإن الوضع الدولي الراهن يجعل من هذا التحدي أكثر قوة وجسامة لعدة عوامل :

أولها : طبيعة حالة الانفراد والسيطرة الأمريكية الراهنة على القرار الدولي والمحلي؛ في ظل عدم وجود أقطاب دولية متبلورة، وفي ظل سيطرة المتطرفين العقديين على القرار الأمريكي.

وثانيها : أن الهجوم الأمريكي الراهن هو هجوم مكثف بصفة خاصة ضد العالم الإسلامي إلى درجة غير مسبوقة.

وثالثها : أن العدوان الأمريكي يأتي في ظل تحالف مع بريطانيا والكيان الصهيوني في الوقت الذي تتفرق فيه كل الدول والكيانات الإسلامية.

وفي مواجهة هذه الحالة؛ فإن قضية إنهاء احتلال العراق أو تحقيق النصر؛ ترتبط بتحولات دولية لا تأتي فقط من خلال إيقاع قدر من الخسائر بقوات العدو، وإنما في تغيير وضعه الاستراتيجي الدولي، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية مشتركة مع القوى الأخرى التي تجاهد العدو نفسه، وبناء قطب إسلامي على المستوى الدولي يكون قادراً على المساهمة في الاستفادة من أية تناقضات في الوضع الدولي، ويكون قادراً على التحديد الدقيق لجبهة الحلفاء والأعداء على المستوى التكتيكي والاستراتيجي في كل مرحلة؛ أي أن القضية الجوهرية والتحدي الأكبر الذي يواجهه أهل السنَّة في العراق هو التحدي نفسه الذي تواجهه الأمة في كل البلاد والأماكن، ألا وهو أن فكرة تحرير بلد وإقامة نظام إسلامي لم تعد قائمة إلا في إطار قدرة استراتيجية إسلامية موحدة، تُحدث تغييراً في الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة.



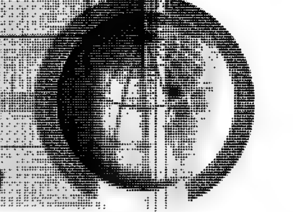
الفصل الثالث

معالم التغيير المتوقعة في المنطقة العربية بعد احتلال العراق

الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح علي الرشدان

أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، الأردن




معالم التغيير المتوقعة في المنطقة العربية بعد احتلال العراق

الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح علي الرشدان

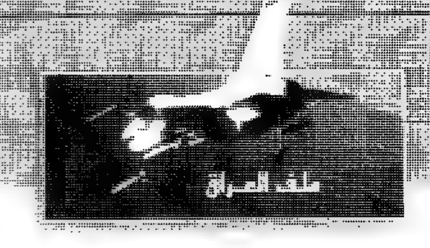
مقدمة:

شكَّلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ م منعطفاً تاريخياً مهماً في حاضر العالم ومستقبله، وقد جاءت هذه الأحداث في سياق تحوُّل عميق في منظومة توزيع القوىٰ في النظام العالمي الذي بدأ يظهر مع انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، والتقلُّص في دور روسيا الاتحادية علىٰ المستوىٰ العالمي، ثم هيمنة القطب الواحد الأمريكي، وعدم نشوء قوة تنافس هذا القطب، وقد كان لجميع هذه التحولات انعكاساتها وآثارها المختلفة علىٰ الأوضاع في المنطقة العربية.

إن تأثر المنطقة العربية بهذه التحولات العالمية، وبجميع ما يجري علىٰ الساحة الدولية، ناجم بطبيعة الحال عن مجموعة عوامل، يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي الحساس للوطن العربي في نقطة التقاء القارات الثلاث، وتوافر المخزون النفطي الكبير في أنحاء مختلفة منه، وقيام الكيان الصهيوني في موقع مهم من هذه المنطقة، ثم إن ضعف العرب، وعجزهم ـ إذا جاز أن نقول ذلك ـ، وتبعثر قوتهم وإمكاناتهم؛ أدىٰ إلىٰ نوع من حالة فقدان المناعة لمقاومة أي تغيير ضد مصلحة العرب، ولم يعد للنظام الإقليمي العربي القدرة علىٰ التأثير في مجريات الأحداث والسياسات الموجهة ضد الأمة العربية، أو ضد أي بلد عربي. ومن هنا فإن النظام العربي كان دائماً عرضة أكثر من غيره من النظم الإقليمية الأخرىٰ لاختراق التأثيرات الدولية والتدخلات الخارجية والأطماع المختلفة.

لقد ولَّدت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م وقائع ومظاهر وتحولات وتحديات بالغة التأثير والدلالة بالنسبة للمنطقة العربية داخلياً وخارجياً، وفي جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية؛ لدرجة أن العرب سارعوا لإطفاء نار الغضب الأمريكية، والتعهُّد بالتعاون التام في سبيل عدم إدراجهم في لائحة الاتهام الأمريكي، والعمل علىٰ استرضاء أمريكا بكل السبل المختلفة، وعلىٰ الرغم من ذلك فإن الانعكاسات السلبية كانت تلقي بظلالها؛ أولاً: علىٰ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث تفاقم الهجوم الإسرائيلي ـ الأمريكي علىٰ الشعب الفلسطيني. وثانياً: إصرار الولايات المتحدة علىٰ ضرب العراق واحتلاله عسكرياً. وثالثاً: تهديد دول عربية وإسلامية أخرىٰ بالمصير نفسه، وقد قابل ذلك كله زيادة في بؤس وضعف النظام العربي، وكانت ردود الفعل العربية والإسلامية ضعيفة جداً، وكانت في الواقع تعبيراً عن الحالة السلبية والأوضاع المتردية والمترهلة التي وصلت إليها الأمة العربية.





وفي هذا السياق حاولت الولايات المتحدة افتعال مسوِّغات، وادعاءات لشنّ الحرب ضد العراق، وتراوحت هذه المسوِّغات ما بين القول بتهديد أمن ومصالح الولايات المتحدة، والادعاء بحيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل، ووجود علاقة تعاون ما بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، أو التعهد بتحرير العراق من ظلم وممارسات النظام الدكتاتوري الحاكم، وهي في مجملها مسوِّغات تفتقر إلى المصداقية من الناحيتين السياسية والقانونية، وتم الترويج لهذه الادعاءات عبر حملة إعلامية ضخمة قادتها الولايات المتحدة، اتسمت بالتضليل والتزييف والتلفيق، مع رفض جميع الجهود الدولية التي دعت إلى التريث والتأكد من صحة هذه الادعاءات عبر إجراءات قانونية دولية وسلمية.

وطوال عام ٢٠٠٢م كانت هناك تفاعلات مكثفة تجري في ساحة المنطقة العربية، تدفع باتجاه الحرب على العراق، ووصلت تلك التفاعلات مداها في آذار ٢٠٠٣م بإعلان الحرب من قِبَل أمريكا وبريطانيا ضد العراق، حيث استمرت من ١٩ / ٣ إلى ٩ / ٤/ ٢٠٠٣م، وأدت إلى سقوط سريع للعاصمة العراقية بغداد، وسيطرة القوات الأمريكية عليها، وتم اختفاء الجيش العراقي، ورموز النظام العراقي الحاكم، وبهذا يكون العراق والنظام العربي برمَّته قد دخل مرحلة جديدة في تاريخه المعاصر، فقد تحول العراق ثاني أكبر بلد عربي إلى دولة محتلة، وبات النظام العربي يواجه الكثير من التحديات والأسئلة حول مصيره، وحول ماذا يمكن فعله لمساعدة العراق؟

وفي ضوء الحقائق السابقة؛ تظهر أهمية مناقشة انعكاسات الغزو الأمريكي للعراق من كل الجوانب، وما هي احتمالات التغيير المتوقعة في المنطقة في مرحلة ما بعد زلزال العراق؟

وسوف تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولاً: ما مجالات التغيير المتوقعة في المنطقة العربية؟

ثانياً: ما أهداف التغيير المحتمل؟

ثالثاً: ما عوامل نجاح وإخفاق هذا التغيير المحتمل؟

رابعاً: ما سبل مواجهة هذا التغيير وكيفية التعامل معه؟

وسوف تنقسم الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول: يتناول مجالات التغيير وأهدافه وعوامل النجاح والإخفاق.

القسم الثاني: يتناول سبل مواجهة التغيير المحتمل وكيفية التعامل معه.



أولاً: ما مجالات التغيير المتوقعة في المنطقة العربية؟

يمكن القول بأن المنطقة العربية تعيش اليوم في مرحلة قد تكون انتقالية، حيث يتسم الوضع العربي بما يمكن أن يطلق عليه حالة السيولة في الأوضاع والمواقف، واحتمالات التغيير يمكن أن تمتد إلى العديد من المجالات، ويبقى التغيير المتوقع في إطار الاحتمالات التي يمكن أن تحدث، أو يمكن أن يحدث جزء منها فقط، وجزء آخر قد لا يحدث على الإطلاق، وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع، كما أن إمكانية التنبؤ مسألة في غاية الدقة والتعقيد، ومع ذلك فإن الدراسة - وبناء على بعض المعطيات والظروف الراهنة - ترى أن المجالات التالية يمكن أن يحدث فيها التغيير بشكل أو بآخر، إلا أنه تجب الإشارة إلى أن السياسات الأمريكية باعتبارها المتغيِّر الأكثر فاعلية وتأثيراً في المنطقة؛ تتبع منهج السيناريوهات البديلة التي يصعب الوصول إليها بشكل كامل ودقيق، ومثل هذا المتغير يؤدي إلى زيادة الأمور غموضاً.

١ - تفكك الدولة العراقية وانحلالها:

لعل من أهم النتائج التي تمخضت عن الغزو الأمريكي للعراق: تفكك الدولة التي تأسست عام ١٩٢١م، فقد عمدت قوات الاحتلال الأمريكية إلى إلغاء معالم الدولة، والقضاء على جميع مؤسساتها، وكأنها شيئاً لم يكن، على الرغم من أن الدولة كانت تهيمن بصورة كاملة على كل مظاهر الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية، كما كانت الدولة تبسط سلطاتها على جميع نشاطات ومرافق الحياة المختلفة.

فقد تحولت الدولة العراقية إلى الاحتلال والتجزئة، وباتت مهددة بكل أشكال السيناريوهات المطروحة على أجندة السياسة الأمريكية، وخاصة في ضوء فقدان الرؤية الواقعية لآلية التعامل مع الملف العراقي من جانب قوات الاحتلال والإدارة الأمريكية؛ علماً بأنه بمجرد وقوع العراق عملياً تحت الاحتلال الأمريكي - البريطاني، تم الربط بين إسقاط النظام السابق وتعريض الاستقلال الوطني وسيادة الدولة إلى الضياع، واختفت مباشرة جميع مظاهر السلطة؛ إلى درجة عدم وجود جهة تتحدث باسم العراق أو تمثله في الأمم المتحدة، وبقية المحافل الدولية، وتبع ذلك فراغ دستوري وقانوني، وبدأت قوات الاحتلال تمارس السيادة على الأرض والسكان، خاصة أن المجتمع الدولي جعل إدارة العراق من مسؤوليات قوات الاحتلال بموجب القرار رقم ١٤٨٣ الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣م، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى فوضى وانفلات أمني نجم عن غياب القانون وجميع مؤسسات الدولة؛ بما فيها الجيش والأجهزة الأمنية المختلفة[١].

---

(١) عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن، الاحتلال وتوابعه في ضوء النظام الدولي، المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، تشرين الثاني ٢٠٠٣م، ص ٦٠-٦١.



وكان من أبرز الأعمال التي قامت بها قوات الاحتلال مباشرة؛ للتدليل على نيتها في تحقيق أقصى ما يمكن من أهداف الغزو[1]:

أ- قامت بإسناد مناصب قيادية لشخصيات من المعارضة العراقية المعروفة بعلاقاتها المشبوهة مع وزارة الدفاع الأمريكية، ومع بعض رموز الإدارة الأمريكية ذات التوجه اليميني المتطرف، وكذلك مع بعض المسؤولين الذين يحملون التوجه نفسه في حكومة اليمين الليكودي المتطرف في إسرائيل؛ علماً بأن هذه الشخصيات التي أُسندت إليها السلطة تفتقر إلى المشروعية، ولا تحظى بأي قبول شعبي في العراق، والهدف الأمريكي من هذه العملية هو قيام هؤلاء بدور محدود ومكمّل لدور القيادة الأمريكية في تحقيق أهداف الغزو والاحتلال.

ب- ساعدت قوات الاحتلال، بشكل مباشر أو غير مباشر، على القيام بعمليات السطو والسلب والنهب للكنوز، والمتاحف والآثار العراقية، وكل رموز التراث الثقافي والديني، وعلى الرغم من أن هناك من يستبعد اشتراك القوات الأمريكية في هذه العمليات؛ فإن ذلك لا يُبعد عنها شبهة التواطؤ المتعمد؛ من أجل مسح الذاكرة الوطنية والتاريخية والحضارية للشعب العراقي.

ج- الشروع في تغيير مناهج التعليم؛ بحيث يشارك في وضعها الأمريكيون أنفسهم بالتعاون مع بعض المختصين من المعارضة العراقية، وذلك بحجة تصويب المعلومات الزائفة التي سادت في زمن حكم النظام العراقي السابق في جميع مراحل التعليم المختلفة؛ علماً بأن الهدف الحقيقي من ذلك هو التدخل في المناهج بالتعديل والتغيير من أجل إضعاف جذور العراقيين التاريخية، وروابطهم الثقافية والدينية بالإسلام والعروبة، بالإضافة إلى ذلك قامت بإنشاء محطات فضائية جديدة، وإصدار مجلات أسبوعية وشهرية ممولة من أمريكا لتحقيق الغاية نفسها.

د- إصرار الولايات المتحدة على الإنفراد بحكم العراق بعد الحرب بإدارة أمريكية، وعدم السماح للأمم المتحدة أو أي تكتلات دولية بالمشاركة في إدارة العراق خلال الفترة الانتقالية. كما قامت بفرض السيطرة على طريقة التعامل مع ثروة البترول العراقية، وفي مجال إعمار وإعادة بناء العراق، وحصرها على الشركات الأمريكية دون سواها.

هذا بالإضافة إلى أن مجلس الحكم الانتقالي الذي عيَّنه الأمريكيون في مرحلة لاحقة؛ يرتبط بقوى خارجية في وزارة الدفاع الأمريكية، ووكالة المخابرات المركزية، كما أن تعيين هذا المجلس جاء على أسس طائفية وشخصية؛ مما جعله يفتقر إلى الشرعية والدعم الشعبي، وهو الأمر الذي يجعله غير قادر على تشكيل حكومة تحظى بالقبول والتأييد الشعبي الضروري، إن هذا المجلس لا يتمتع بأي سلطة تمثيلية أو تنفيذية، أو حتى بشخصية قانونية مستقلة أو أهلية تخوّله حق ممارسة السيادة؛ لأن ذلك من اختصاص سلطات الاحتلال وحدها دون سواها[2].

---

(١) رفعت سعيد، نصر عسكري وتعثر سياسي، شؤون عربية، العدد ١١٤، ٢٠٠٣م، ص ١١-١٢.
(٢) عبد الحسين شعبان، مرجع سابق، ص ٦٨.





وبعد مضي شهور قليلة على احتلال القوات الأمريكية للعراق؛ بدأت المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال، واستمرت بشكل متواصل، وأخذت تكبِّد القوات الأمريكية خسائر بشرية؛ حيث يسقط عدد من القتلى والجرحى كل يوم، وهكذا دخلت إدارة الرئيس بوش في حالة معاناة بسبب حالة الذُعر والخوف التي أخذت تفرضها المقاومة، وما لذلك من انعكاس سلبي على مستقبل الرئيس بوش وتطلعاته السياسية المستقبلية لفترة رئاسة ثانية.

اتجهت الإدارة الأمريكية في ضوء ما تواجهه في العراق إلى الإعلان بأن حزيران من عام ٢٠٠٤م سيكون موعداً لتسليم السلطة إلى العراقيين، ومثل هذا الإعلان يثير عدداً من الأسئلة؛ من أهمها: إلى مَنْ سيتم تسليم السلطة في العراق؟ وما الجهة القادرة على ضبط الأمور هناك؟ إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة ليست بسيطة، والمقاومة العراقية كما هو واضح حتى الآن ليست منظمة، ويبدو أنه لا يوجد لديها قيادة سياسية أو حتى عسكرية موحدة، وهي تتألف من مجموعات مختلفة، وربما لديها أهداف مختلفة.

إن المشروع الأمريكي في العراق يقوم على أساس تحويل العراق إلى حليف جديد، يكون مركزاً لنفوذها ولنفوذ إسرائيل في المنطقة، وتستخدمه جسراً لاستراتيجيتها التطويعية الجديدة، وقاعدة لتهديد الخصوم الواضحين والحلفاء المترددين، وذلك بهدف إخضاع الجميع - بشكل مباشر، أو غير مباشر - للسياسات الأمريكية في القرن الأمريكي الجديد(١). ولن تتخلى أمريكا عن هذا المشروع بسهولة، وستعمل على تنفيذه إلى أبعد حد ممكن.

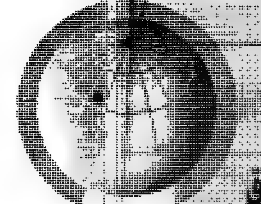
ولكن إذا استمر تتابع الأحداث بشكل يحول دون تنفيذ الولايات المتحدة لمخططاتها في تحويل العراق إلى مركز لنفوذها المباشر؛ فمن المرجَّح أنها سوف تتجه إلى استراتيجية، يعتقد اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية أنها أفضل ما هو ممكن، وذلك بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات لكل من الشيعة والسنّة والأكراد، وقد جاء طرح هذه الفكرة على لسان الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية «ليزلي غلب» في مقال نُشر له في نيويورك تايمز بتاريخ ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٣م، بعنوان «الحل القائم على ثلاث دول».

وينادي «ليزلي غلب» بإقامة ثلاث دويلات: الأكراد في الشمال، والسنّة في الوسط، والشيعة في الجنوب، وفق حدود تُرسم قدر الإمكان على أسس دينية أو مذهبية، ويصرح بأن الهدف من ذلك هو دعم الأكراد والشيعة، وإضعاف السنّة. ويضيف بأن على أمريكا أن تمنح معظم الأموال إلى الطرفين الأول والثاني، وتسحب قواتها مما يُسمَّى بالمثلث السنّي، وبذلك يضطر الطامحون إلى الهيمنة من السنّة - وقد حرموا من النفط وعائداته - إلى التخلي عن طموحاتهم(٢).

---

(١) خالد الحروب، هل يخدم المشروع الأمريكي في العراق المصالح العربية في المنطقة؟، شؤون عربية، العدد ١١٦، شتاء ٢٠٠٣م، ص ١٧.

(٢) باتريك سيل، العراق بين الوحدة والتجزئة، صحيفة الرأي الأردنية، عمان ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٣م.





وبغضّ النظر عن طبيعة الأفكار التي تُطرح هنا أو هناك؛ فإن مشكلة إعادة بناء الدولة (الأمة) Nation- State في العراق؛ هي مشكلة في غاية الصعوبة والتعقيد، والمشكلات المتعلقة بإعادة الإعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي هي مشكلات قاسية، والأكثر قسوة هو كيفية إقامة نظام سياسي في مرحلة ما بعد الرئيس السابق صدّام حسين، فهذه مسألة أشد وعورة وصعوبة، فالأمن ضروري كشرط أساسي لبناء نظام سياسي عراقي جديد غير متوفر، ولن تستطيع القوات المحتلة توطيد أو إيجاد مثل هذا الأمن، ومن ثَمَّ فإن الفوضى القائمة وحالة التوتر والقلق سوف تؤدي إلى تفاقم مخاطر الهويات تحت القومية والمعادية للقومية(١)، بالإضافة إلى الانقسامات الطائفية والدينية، ويمكن أن يتطور الأمر إلى حرب أهلية أو فوضى بلا نهاية.

إن احتمالية نشوب حرب أهلية في ظل الاحتلال الأمريكي، أو بعد خروج قوات الاحتلال الأمريكية وإعادة انتشارها في قواعد معينة ومراكز استراتيجية في بعض المناطق العراقية، هي احتمالية عالية جداً؛ لأن غياب الحكومة المركزية وإخفاق الأمريكان في تحقيق الأمن؛ بالإضافة إلى وجود الاحتقانات المزمنة لدى فئات كثيرة من الشعب العراقي؛ سيؤدي إلى نشوب صراعات طائفية على تقاسم السلطة والحكم وتوزيع الثروات، بناء على تقسيم العراق إلى طوائف عرقية بين عرب وأكراد وتركمان، أو إلى فئات دينية مذهبية بين السنّة والشيعة وغيرها من طوائف دينية أخرى. إن مثل هذه الصراعات تنسجم مع رغبة الولايات المتحدة في تفتيت وبلقنة العراق إلى فسيفسائيات ذات أصول عرقية أو دينية أو مذهبية، وهو الأمر الذي ينبئ باحتمالية استمرار هذه الصراعات الداخلية لفترات طويلة سوف يكتوي بنارها الشعب العراقي بأكمله، وسوف يفضي إلى تحقيق الهدف الأمريكي بتدمير دولة العراق كإحدى الدول المحورية في منطقة الشرق الأوسط، وإضعاف هويته العربية بل محوها كلياً إذا أمكن ذلك.

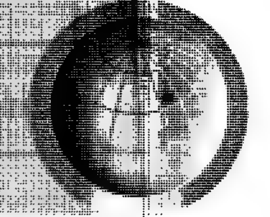
إن عدم الاستقرار في العراق سيكون دائماً جاذباً للتدخلات الخارجية، كما أن منطق الحرب الأهلية والطائفية، والتي يمكن أن تسود العراق، سوف يكون لها نتائجها السلبية على الأوضاع في المنطقة العربية، ويمكن أن تؤدي إلى تحول النظام العربي إلى «شظايا»، وجعله مفتوحاً أمام محاولات التسلل والهيمنة الخارجية.

٢ ـ تفكيك النظام العربي واندماجه في البيئة الدولية:

مَرَّ النظام العربي بحالة من التأزم المستمر على مدى ستة عقود، وما زال النظام يتعرض لنكسات متتالية، فهو لا يعاني من مشكلات وتحديات مزمنة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية فقط، ولكن حالة التأزم هذه أخذت بالازدياد مع ما شهده النظام الدولي من تحولات منذ بداية التسعينيات من

(١) مايكل هدسون، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال، المستقبل العربي، العدد ٢٩٨، كانون أول ٢٠٠٣م، ص ٨٠.







القرن الماضي، والتي كانت بمجملها تثير العديد من التحديات في جميع دول العالم، والدول العربية بشكل خاص، فقد كان على النظام العربي أن يتحمل النتائج التي حملها النظام الدولي الجديد، وما أحدثته العولمة بأبعادها المختلفة من انعكاسات، وما يفرضه هذا النظام من مخاطر وتحديات، ولكن يبدو أن النظام العربي لم يكن قادراً على استيعاب هذه المتغيرات الجديدة والتكيف معها، ومن ثَمَّ الوقوف ضد المخاطر التي تهدده، والواقع الذي يعيشه العرب اليوم خير شاهد على مدى ضعف النظام وعدم قدرته على التعامل مع هذه التحديات والمخاطر.

وتبدو مظاهر الضعف على مستوى النظام الإقليمي العربي بمؤسساته المختلفة، وكذلك على مستوى الدول العربية بصورة منفردة؛ إذ إن العلاقة بين الطرفين (الدول العربية من جهة، والنظام الإقليمي العربي من جهة ثانية) هي علاقة وثيقة جداً، ويشكل كل طرف فيها مرآة للطرف الآخر؛ حيث إن فاعلية النظام هي في معظم الأحيان انعكاس للتفاعلات التي تتم داخل هذه الدول، إما سلباً أو إيجاباً، كما أن المتغيرات والترتيبات التي تحدث على صعيد الإقليم تترك آثاراً مهمة في الدول المكوِّنة للنظام.

ويشهد النظام العربي حالة اختلال واضحة بين حجمه الكبير على الصعيدين الجغرافي والاقتصادي - من ناحية -، ووزنه الصغير جداً على صعيد تأثيره الدولي - من ناحية أخرى -[1].

حيث تشير مسيرة النظام الإقليمي العربي، وخاصة في السنوات الأخيرة، إلى مدى عجزه وعدم قدرته على صياغة أهدافه في المجال الدولي، وأن النظام لا يضطلع إلا بدور محدود جداً في توجيه أو تحديد مسار الأحداث والتطورات حتى في إطار المنطقة العربية، كما أن حجم التفاعلات التي تحدث بين أطراف النظام محدودة جداً وضمن مستوى متواضع لا يعبِّر عن أي رؤية مشتركة من التعاون والتنسيق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشكلات الداخلية المزمنة في النظام العربي؛ أخذت تشكِّل تهديداً له في مجالات ثلاثة:

أولاً: أنها تشكِّل حاجزاً أمام حاجته المتزايدة إلى تطوير أوضاعه وعلاقاته الداخلية والبنيوية، كما هو بالنسبة لضرورات مواكبته لمسارات العولمة.

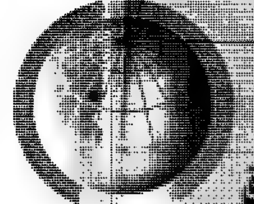
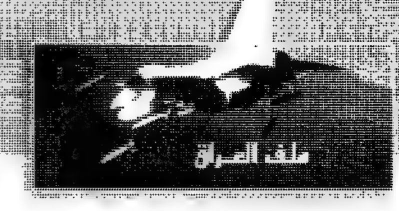
وثانياً: أنها تحد وتُضعف من قدرات النظام العربي على مواجهة تحدياته الخارجية، ولا سيما التحدي الإسرائيلي.

وثالثاً: أنها باتت عاملاً من عوامل انكشاف النظام السائد أمام التدخلات الخارجية، ولا سيما تدخلات الولايات المتحدة، بدعوى «نشر الديمقراطية»، والدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات، أو بدعوى مكافحة

---

(١) ناصيف حتي، النظام العربي والحقائق الدولية الجديدة: نظرة مستقبلية، شؤون عربية العدد ١١٥، خريف ٢٠٠٣م، ص ٢٤.



الإرهاب والتطرف، كما هو بدعوى الدفاع عن مصالح الغرب، ومصالح الاقتصاد العالمي في استقرار المنطقة العربية(١).

وقد تفاقمت الأوضاع في إطار النظام العربي في خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إلى درجة أن النظام قد وصل حالة أصيب فيها بشلل غير مسبوق، فقد اتسم موقف النظام العربي بالبطء في مواجهة التهديدات الأمريكية للعراق، والتي كانت تخفي فيها العدوان على العراق بهدف احتلاله وتدميره، كما اتسم الموقف العربي بغياب أية رؤية استراتيجية مشتركة، فعلى الرغم من البيانات التي صدرت عن «قمة شرم الشيخ» التي عُقدت في آذار عام ٢٠٠٣م، والتي كانت تشير إلى ضرورة عدم تقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية؛ فإن بعض الدول العربية اختارت أن لا تنصاع لهذه القرارات!

إن السمة الغالبة الأخرى التي غلبت على موقف النظام العربي هي عدم الفاعلية؛ بمعنى أنه لم يكن هناك أي تأثير للمواقف الرسمية العربية الجماعية المعلنة، وفقدت هذه المواقف مصداقيتها تجاه الرأي العام الخارجي والداخلي(٢).

إن هذه المواقف المترددة وغير الملتزمة تجاه المسألة العراقية؛ تعود إلى الارتباطات السياسية والدفاعية، والتي ترتبط بها معظم الدول العربية مع الولايات المتحدة، ووجود قواعد عسكرية أمريكية في معظم المناطق المحيطة بالعراق.

ولم تتوقف مسألة عدم الفاعلية العربية فقط على مرحلة ما قبل غزو العراق أو أثناء الحرب والعدوان؛ وإنما استمرت حالة عدم القدرة على الفعل إلى ما بعد احتلال العراق، حيث بدت معظم الدول العربية مقيدة بشدة، وكذلك جامعة الدول العربية، تجاه أي سلوك أو فعل لصنع السلام في العراق، أو المساهمة في إعادة البناء والإعمار، ولا شك أن مثل هذه المواقف سوف تؤدي في المحصلة إلى قيام علاقات عراقية ذات طابع يتسم بالتوتر مع بقية الدول العربية، وهذا سيقود إلى تداعيات مؤثرة في سلبياتها على النظام العربي كله.

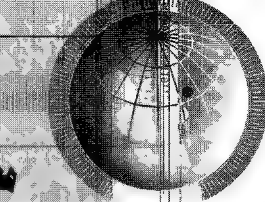
ونتيجة لعجز النظام العربي عن عمل أي شيء في مرحلة التحضير الأمريكي لغزو العراق، وفي مرحلة ما بعد احتلال العراق أيضاً، مع استمرار عجز النظام عن المساهمة في معالجة قضية فلسطين التي تُعَدُّ قضية العرب والمسلمين الأولى، على الرغم من المنحى السلبي والأوضاع المتردية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، كل هذه المعطيات أدت إلى إعلان إخفاق النظام العربي وعجزه وانهياره وضرورة البحث عن صيغة جديدة لبناء نظام عربي جديد، والبحث عن آليات جديدة لمعالجة مشكلة الأمن القومي العربي.

---

(١) ماجد كيالي، النظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي . . مجدداً، شؤون عربية، العدد ١١٥، خريف ٢٠٠٣م، ص ٣١.

(٢) أحمد يوسف أحمد، النظام العربي وتحدي البقاء، المستقبل العربي، العدد ٢٩١، أيار ٢٠٠٣م، ص ٧٠.







لقد أسهم السلوك العربي المتوتر تجاه الولايات المتحدة؛ بظهور تعدد واختلاف في الرؤى وفي المصالح والأهداف، فعلى الرغم من المقومات التي تجمع العرب، من روابط وقيم تاريخية وثقافية ودينية ولغوية تؤكد مصيرهم ومستقبلهم المشترك، فإن جميع ما جرى من محاولات لتحقيق التعاون أو التنسيق كمجموعة واحدة في التعامل مع العالم الغربي ـ وخاصة الولايات المتحدة ـ؛ باء بالإخفاق، وهذا ما سهَّل لأمريكا من خلال تعاملها المنفرد مع كل دولة عربية؛ أن تكتشف مدى وحجم التناقضات الموجودة في السلوك العربي(١).

وقد استغلت الولايات المتحدة هذه المتناقضات إلى أقصى حد ممكن؛ من أجل زرع مزيد من التناقضات لتفتيت النظام العربي، وسيطرة الدول الغربية والولايات المتحدة، ومن ثَمَّ تأمين مصالحها المختلفة في المنطقة، وبما يخدم مصلحة إسرائيل أيضاً.

إن واحداً من أهم الأهداف الأمريكية في احتلال العراق هو تسوية ما بقي من معارضة ولو كانت شكلية أو لفظية لسياسات الولايات المتحدة، ومن ثَمَّ القضاء على أي نوع من التنسيق بين الدول العربية حتى لو كان في حدِّه الأدنى، وقد بات من المؤكد بعد إخفاق العرب في صياغة نموذج لكيان سياسي مستقل في البيئة الدولية، أن ارتباط المنطقة العربية بالبيئة الدولية قد تعمق أكثر من أي وقت مضى، فجميع الدول العربية تعطي للبيئة الدولية أهمية أكبر بكثير مما تعطي لعلاقاتها البينية، حتى التبادل التجاري فيما بين الدول العربية نفسها لا يقارن مع التبادل التجاري بين الدول العربية والدول غير العربية، وهذا ساهم في تفاقم الارتباط بالخارج والانكشاف الاستراتيجي بشكل غير مسبوق.

ومما يؤكد سرعة الأنظمة العربية في التأقلم مع واقع العالم الجديد ذي القطب الواحد الأمريكي؛ مبادرة الجماهيرية الليبية ـ التي جرَّبت حظها ـ بتسليم المتهمين بعملية لوكربي لمحاكمتهم، ولكن هذه الخطوة ـ التي صادفت قبل ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م ـ لم تكن كافية لفك الحصار عنها، وبعد الغزو الأمريكي للعراق، والذي وظفته الإدارة الأمريكية لفرض أهدافها على المنطقة؛ بما في ذلك احتمال تغيير بعض الأنظمة بالقوة المسلحة، لم تجد ليبيا بداً من اتخاذ الخطوة التالية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، كخطوة جادة لدرء هجوم أمريكي محتمل عليها(٢).

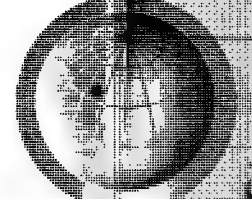
وتدل كل المؤشرات التي حصلت في مرحلة ما قبل الحرب على العراق والمراحل التي تلتها؛ أنه لا وجود لكيان عربي مستقل في المجتمع الدولي، أو على ساحة التعاملات الدولية، ويُظهر المتغير الدولي في الفترة الراهنة قدرة عالية على اختراق النظام العربي حتى كل الدول العربية منفردة، حيث لم يعد لها هامش من الحركة

---

(١) حسن نافعة، وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص ٨٧.

(٢) عدنان أبو عودة، الحضن الأمريكي الدافئ، صحيفة الرأي الأردنية، عمان ٢/ ١/ ٢٠٠٤م.






إلا في ضوء الخضوع لمصالح وسياسات الولايات المتحدة بوصفها قطباً واحداً مهيمناً؛ من المرجح أن تتسابق معظم الدول العربية نحوه من أجل الدخول في «بيت الطاعة» ودرء التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها.

٣ ـ العودة إلى الشرق أوسطية:

والعودة إلى إحياء فكرة النظام الشرق أوسطي مرتبطة بضعف النظام العربي وانهياره، فقد حاولت الولايات المتحدة الدفع باتجاه إقامة نظام شرق أوسطي، على أسس اقتصادية وأمنية وسياسية، وذلك بهدف تعزيز هيمنتها في المنطقة العربية؛ اعتقاداً من الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الأب في مطلع التسعينيات بأن مثل هذا النظام يمكن أن يكون أكثر قدرة على تلبية المصالح والأهداف الأمريكية؛ إضافة إلى ما يمكن أن يوفره هذا النظام المنشود لإسرائيل من دور محوري ومركزي في منطقة الشرق الأوسط؛ من خلال السيطرة والتحكم بآليات النظام، وتسييرها بالاتجاه الذي يعزز وجودها، ويجعلها لاعباً رئيساً في المنطقة.

وكانت الولايات المتحدة قد استغلت الظروف الدولية التي كانت مواتية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وإنهاء الحرب الباردة، وما تركته حرب الخليج الثانية من انعكاسات وتداعيات على الدول العربية، ثم هيمنة القطب الواحد الأمريكي على مجريات العلاقات الدولية، وما تبع ذلك من تعزيز وانتشار لظاهرة العولمة نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية على الصعيد العالمي، واعتبرت الولايات المتحدة أن هذه التحولات في البيئة العالمية والإقليمية؛ يمكن أن تكون أحد مسوّغاتها للتدخل في شؤون المنطقة العربية، بالإعلان عن عملية تغيير النظام السياسي الإقليمي؛ من خلال إطلاق عملية التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي التي قادتها كراعية لمسيرة السلام المزعومة بين العرب وإسرائيل[١].

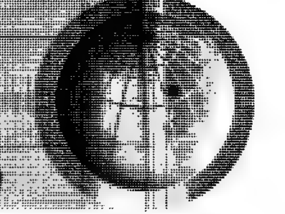
وكانت الولايات المتحدة قد أخفقت في فرض المشروع الشرق أوسطي في العقد الماضي لأسباب كثيرة؛ من أهمها أن الاستجابة العربية للاستراتيجية الأمريكية ـ الإسرائيلية للسير في المشروع لم تكن كما تريد واشنطن، وكانت الاستجابة متلكئة، وكذلك كان هناك تردد في قبول التسوية بالاشتراطات الإسرائيلية، وكانت بعض الدول العربية، مثل مصر والسعودية وسوريا والعراق بالإضافة إلى إيران، قد تعرضت لضغوط أمريكية مختلفة بهدف إخضاع هذه الدول كلياً، ولم تصل هذه الدول إلى مواقف مشتركة في مواجهة الضغوط الأمريكية، وكانت مواقفها تختلف في الشدة والارتخاء، وفي مدى الاستجابة للإملاءات الأمريكية، ولكن هذه المواقف، وخاصة موقف كل من العراق وإيران ثم الموقف السوري، لم تكن مرضية بالنسبة للولايات المتحدة التي كانت تريد سقفاً منخفضاً يستجيب لمطارق الضغط الأمريكي.

وقد أصبح ضرب السقف الأعلى المتمثل في العراق على الرغم من ضعفه وهشاشته مطلباً أمريكياً؛ باعتبار

---

(١) ماجد كيالي، التحول في الاستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة، شؤون عربية، العدد ١١٣، صيف ٢٠٠٣م، ص ٣٢.






أن مجرد وجود سقف عال، ولو كان لفظياً ودعائياً، يمثل عمقاً لسوريا ومصر، ومن ثَمَّ فإن تفكيك السقف العراقي سيؤدي إلى كسر مواقف الدول العربية وإيران وإجبارها على مزيد من الانخفاض؛ إما طوعاً خشية التعرض لما تعرض له العراق من هجوم واحتلال عسكري، وإما قسراً عبر استخدام القوة نفسها، وكانت أمريكا ترى أن المواقف العربية سوف تتوالى انخفاضاً، أو انهياراً، بالتأثير دون حاجة إلى التدخل الفعلي للوصول إلى الهدف(1).

كما أن الولايات المتحدة في عهد إدارة بوش الابن التي سيطر عليها كبار المحافظين الجدد، وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، وصلت إلى استنتاج يقوم على مقولة: إن العلاقات الوطيدة مع بعض الدول العربية، وخاصة مصر والسعودية، لم يحل دون ضلوع بعض المواطنين من هاتين الدولتين في المشاركة في عمليات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م. ومن ثَمَّ تعتقد الإدارة الأمريكية أن من حقها التدخل في المنطقة العربية من أجل وضع حد للتطرف والإرهاب والأصولية الإسلامية، وذلك من خلال إصلاح أنظمة الحكم ونشر الديمقراطية، وتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية مختلفة، والإدارة الأمريكية لن تتردد في استخدام جميع وسائل الابتزاز السياسي والضغط الدبلوماسي، حتى القوة العسكرية المسلحة، لفرض التغيير الذي تريده.

من هنا فإن إحتلال العراق وإسقاط النظام العراقي سوف يفسح المجال لإعادة صوغ المنطقة بطريقة إيجابية تعزز مصالح الولايات المتحدة، وهذا ما صرَّح به وزير خارجية أمريكا كولن بول يوم ٦/ ٢/ ٢٠٠٣م أمام مجلس الشيوخ الأمريكي.

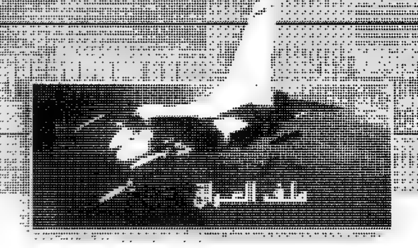
ومما يؤكد محاولة الولايات المتحدة إعادة طرح موضوع الشرق أوسطية؛ حديث الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في ٩/ ٥/ ٢٠٠٣م عن مبادرة تتضمن إقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة ودول منطقة الشرق الأوسط؛ من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية ونشر الاستقرار فيها. كما أن عقد المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي نظمه مؤتمر دافوس الذي انعقد في دورة استثنائية في الأردن خلال حزيران عام ٢٠٠٣م، وكان موضوع مستقبل الشرق الأوسط هو الموضوع الرئيس فيه، وهو الذي تندرج تحته بقية الموضوعات الأخرى، وطرح في هذا اللقاء مواضيع تتعلق بقيام منطقة التجارة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط، وإعادة إعمار العراق، وتفعيل خريطة الطريق كخطة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وقد ذهب مساعد وزير الخارجية الأمريكي «وليام بيرنز» لتفصيل ما طرحه الرئيس الأمريكي في خطاب له في واشنطن يوم ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣م؛ بقوله: «هناك قضايا ذات أهمية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تتمثل فيما يلي:

---

(١) خالد الحروب، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة، شؤون عربية، العدد ١١٣، ربيع ٢٠٠٣م، ص ١٥.





١ - يجب أن يُعطىٰ موضوع تحقيق انفتاح النظم السياسية وإجراء الإصلاحات السياسية أهمية أكثر مما أُعطيت في السنوات الماضية.

٢ - أن يكون الدعم الأمريكي للتحول الديمقراطي جزءاً من استراتيجية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وبناء عراق مستقر مزدهر وذي نظام ديمقراطي، وتحديث اقتصادات المنطقة.

٣ - التغيير إلىٰ الديمقراطية يكون بشكل تدريجي، يشمل بناء المؤسسات وحكم القانون والمجتمعات الأهلية.

٤ - إن التغيير الديمقراطي المرغوب فيه ليس مجرد مسألة قيم أمريكية أو ضمان حقوق الإنسان؛ بل إنه مسألة تتعلق بمصالح أمريكية واقعية»(١).

إن الأفكار الأمريكية المتعددة، والتي أُعلنت من قِبَل عدد من المسؤولين الأمريكيين وعلىٰ رأسهم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، قد جاءت كلها في سياق التداعيات السلبية للحدث العراقي علىٰ النظام العربي؛ مما حفز الولايات المتحدة لإعادة طرح مشروعها البديل للنظام العربي من خلال تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وفقاً لرؤية أمريكية - إسرائيلية، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، ومبادرة الشراكة من أجل الديمقراطية، كل هذه المشروعات تؤكد أن الولايات المتحدة لديها خطة معينة لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة علىٰ نحو يؤدي إلىٰ تفتيت الدول العربية إلىٰ كيانات، أو دويلات تقوم علىٰ أسس طائفية وقبلية، وربما يخدم مصالح أمريكا الاستراتيجية، ويوفر حدوداً آمنة لإسرائيل الكبرىٰ.

وفي ضوء الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة العربية؛ فإن الضغوط الأمريكية سوف تزداد في المرحلة المقبلة من أجل فرض وجهة نظرها، وتحقيق غاياتها في تفكيك النظام الإقليمي العربي، وطمس معالم الخصوصية فيه، وإحلال نظام آخر بمواصفات أمريكية مواتية.

٤ - انهيار عملية التسوية وتعاظم دور إسرائيل في المنطقة:

لا تزال عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي تراوح مكانها، بل إنها قد أخذت مساراً متردداً ومتراجعاً في السنوات الأخيرة، فقد أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب رغبتها في تسوية الصراع، بعد الانتهاء من إزالة الخطر العراقي وتحرير الكويت عام ١٩٩١م، وبعد ذلك نشطت الدبلوماسية الأمريكية في جهود مكثفة لإقناع الطرفين العربي والإسرائيلي للدخول في مفاوضات لتسوية هذا الصراع، وقامت واشنطن بإعداد مؤتمر مدريد الذي عُقد في تشرين الأول ١٩٩١م كنقطة انطلاق لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، وذلك برعاية الولايات المتحدة، وباستبعاد أي دور فاعل للأمم المتحدة وغيرها من الدول الكبرىٰ.

---

(١) ماجد كيالي، النظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي.. مجدداً، مرجع سابق، ص ٣٦.



وكان العرب قد استجابوا للدعوة الأمريكية، وما تضمنتها من رسائل طمأنة أمريكية لجميع أطراف الصراع، وأعلن العرب أن قبول التسوية هو خيارهم الاستراتيجي الوحيد؛ من خلال المفاوضات مع إسرائيل للوصول إلى سلام يرضي جميع الأطراف.

ودخل العرب من هذا المنطلق في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل، إلا أن هذه المفاوضات ما كان ليكتب لها النجاح، حيث كانت المفاوضات تتعثر بين الحين والآخر، ليكتشفوا أن إسرائيل لم تُجر أي تغيير جوهري على مواقفها المعروفة، وهكذا يستمر مرور الوقت الذي كانت إسرائيل دائمة الحرص عليه؛ من أجل استكمال تغيير الواقع في الأرض العربية المحتلة بما يتلاءم مع رؤيتها المستقبلية لعملية التسوية (١).

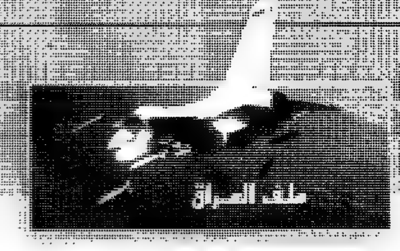
وواصلت عملية السلام الدوران في حلقتها المفرغة منذ انطلاقة مؤتمر مدريد؛ خاصة أن الولايات المتحدة التي اعتبرت نفسها الراعية الأساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ ليست في الحقيقة وسيطاً نزيهاً أو محايداً، بل إن السياسة الأمريكية معروفة بمدى انحيازها «لإسرائيل» باعتبارها تمثّل حجر الزاوية والشريك الاستراتيجي إزاء المنطقة العربية، وهكذا تسعى أمريكا إلى ضمان أمنها وتفوقها في جميع المجالات وجعلها قادرة على ممارسة دور مهم وأساسي في صياغة الترتيبات الجديدة في المنطقة.

ونتيجة للطريق المسدود التي وصل إليها مسار الصراع العربي-الإسرائيلي؛ فإن تفاعلات الصراع كانت تتحرك باتجاه مستويات متصاعدة من التدهور منذ عام ٢٠٠٠م، حيث بدأ انهيار الإطار القائم لعملية التسوية السلمية، ثم بدأت الأوضاع تتدهور مع نهاية عام ٢٠٠١م، وأخذ الصراع يتأجج بين إسرائيل والفلسطينيين، وسادت حالة من التوتر الحاد بين الأطراف العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

وفي ظل الإدارة الأمريكية التي يسيطر عليها تيار اليمين المحافظ، والمنحاز للتيار الليكودي المتطرف بزعامة أرئيل شارون رئيس وزراء إسرائيل، بدأ الدفع باتجاه تحويل ونقل بؤرة الاهتمام العام في منطقة الشرق الأوسط بعيداً عن الصراع العربي-الإسرائيلي إلى الساحة العراقية التي كانت تفاعلات مكثفة تجري بشأنها، انتهت بانفجار الحرب الأمريكية على العراق في آذار ٢٠٠٣م، وأدت إلى بلورة إقليمية جديدة تلقي بظلالها وانعكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية، وفي هذا السياق ترى واشنطن أن المصلحة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؛ تقتضي التركيز على إسرائيل وأمنها ودعمها، وتسويغ سياساتها، وتوفير الحماية والدعم السياسي لكل ما تقوم به؛ باعتباره الوجه الآخر للمصالح الأمريكية. وتسهيل فرض ما تريده إسرائيل وأمريكا بخصوص أية تسوية مطلوبة مهما كانت غير عادلة ومجحفة بحق الفلسطينيين.

---

(١) أحمد يوسف أحمد، المشهد السياسي عام ٢٠٠٠م، في كتاب الوطن العربي بين قرنين: دروس في القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين (تحرير) عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م، ص ١٧٢-١٧٣.



وبما أن مصلحة إسرائيل تتمثل في القضاء على كل مؤشرات المقاومة والرفض التي تجابهها في فلسطين أو في المنطقة العربية؛ فقد أجَّلت إدارة الرئيس بوش الابن الإعلان عن مشروعها الجديد لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي والذي أطلق عليه «خريطة الطريق»، وذلك بناء على طلب شارون من أجل التنسيق بشأن غزو العراق، وتقديم مساعدات مالية لإسرائيل، ويبدو أن إسرائيل كانت ترى في الحرب على العراق فرصة سانحة لصرف الأنظار عما يعانيه الشعب الفلسطيني من الممارسات الإرهابية والعنصرية والقمعية التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة، ثم إن إسرائيل ترغب في إحداث تغيير في أجندة التسوية؛ بحيث تنتقل من القضايا الأساسية في الصراع، مثل مشكلة الاستيطان والاحتلال، إلى قضايا مثل الإصلاح والإرهاب وغيرها. وفعلاً فقد استطاعت إسرائيل أن تنجح في إدخال رؤيتها هذه في التوجهات الأمريكية ذات الصلة بعملية التسوية مع الفلسطينيين؛ لدرجة أصبح قيام الدولة الفلسطينية مشروطاً بوقف المقاومة والانتفاضة، وإصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وإجراء تغييرات في القيادات الفلسطينية(١).

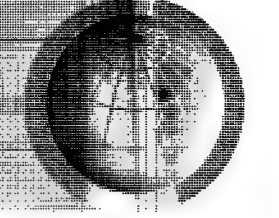
وقد أعلنت الولايات المتحدة النص الرسمي لخريطة الطريق، وذلك عن طريق اللجنة الرباعية في ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣م، وتضمنت خريطة الطريق موضوعات تتعلق بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك في خطوط موضوعية وزمنية أكثر تحديداً، وتطرقت إلى التزامات تشمل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى الدول العربية.

إن محاولة ربط الدول العربية بموضوع الالتزامات المترتبة على عملية التسوية؛ تأتي في سياق الاستجابة للتطورات الإقليمية المترتبة على احتلال العراق؛ على اعتبار أن الأوساط الأمريكية كانت تنظر له دائماً على أنه عقبة في طريق عملية التسوية والتعاون الإقليمي، فقد أشارت خريطة الطريق إلى الدول العربية بقولها: «إن اللجنة الرباعية سوف تعقد مؤتمراً دولياً، بعد انتهاء الانتخابات الفلسطينية، وإطلاق عملية تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وسيكون هذا اللقاء مفتوحاً، ويهدف إلى تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان. وتستعيد الدول العربية ما كان لها من روابط مع إسرائيل قبل الانتفاضة، وتجري إعادة إحياء الارتباطات متعددة الأطراف حول قضايا المياه الإقليمية، والتطوير الاقتصادي، واللاجئين، والحد من التسلح... إلخ»(٢).

إن ما أشارت إليه خريطة الطريق يهدف إلى إحياء وتحريك التسوية الإقليمية، وليس التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية فقط، ويتضح ذلك من التعامل الأمريكي مع سوريا بعد أن تم احتلال العراق، فالتهديدات

(١) ماجد كيالي، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية، شؤون عربية، العدد ١١٣، ربيع ٢٠٠٣م، ص ٢٨.

(٢) انظر: محمد خالد الأزعر، احتلال العرق-التسويه الفلسطينية وخريطة الطريق.. المسار والمصير، شؤون عربية، العدد ١١٤، صيف ٢٠٠٣م، ص٦٠-٦١.




والاتهامات الأمريكية أخذت تتسارع تجاه دمشق بشكل واضح، إلىٰ أن تم فعلاً إقرار قانون محاسبة سوريا؛ من أجل أن تفرض أمريكا ما تريد من شروط علىٰ سوريا للاستجابة للمطالب الأمريكية الإسرائيلية.

وكما أشار بعض المحللين فإن نتيجة الحرب علىٰ العراق هي «فلسطين ثانية»؛ ليس بسبب احتلال بلد أجنبي لبلد عربي آخر وحسب؛ وإنما لأن تلك الحرب كانت علىٰ الأقل - من خلال صقور المحافظين الجدد في إدارة بوش - حرباً إسرائيلية - من حيث جهة الإيحاء بها والغرض منها - بقدر ما كانت أمريكية. ومن شأن الضربة الجبارة التي سددت إلىٰ بغداد أن تضعف أو تدمر أنظمة الحكم العربية الأخرىٰ؛ لدرجة تجعل الفلسطينيين المحرومين من الدعم العربي أكثر من أي وقت سابق؛ يستسلمون أمام المحاولة الواسعة لإخضاعهم وتجريدهم من كل شيء سوىٰ جزء صغير من وطنهم الأصلي يسميه أرئيل شارون «السلام»(١).

ويتضح بعد مرور عدة أشهر علىٰ احتلال العراق، ثم مرور عدة أشهر علىٰ إعلان خريطة الطريق، أن الإدارة الأمريكية ليست جادة في موضوع تنفيذ هذه الخريطة، أو أي خطة سلام يقبل بها الفلسطينيون والعرب، وما يشغل أمريكا الآن أكثر من أي وقت مضىٰ؛ هو عملية إجراء تغييرات في المنطقة تشمل مجموعة من نظم الحكم، وهي في واقع الأمر تسويق إسرائيلي لما يُسمّىٰ أفكاراً أمريكية، هذه الدول تشمل العراق وسوريا، حتىٰ الدول الموصوفة بالاعتدال مثل السعودية ومصر، وضرب العراق لا يشكّل بالنسبة لإسرائيل نهاية المطاف؛ وإنما يضمن لها المشاركة الفاعلة والمؤثرة في صوغ نظام شرق أوسطي جديد. أما موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية؛ فتسعىٰ إسرائيل إلىٰ تحويلها إلىٰ مجرد ترتيبات وإجراءات تستهدف فقط إدخال تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية في المنطقة؛ بعيداً عن المساس بالجوانب الأساسية للصراع، وهذا ما بدأت إسرائيل بممارسته فعلاً.

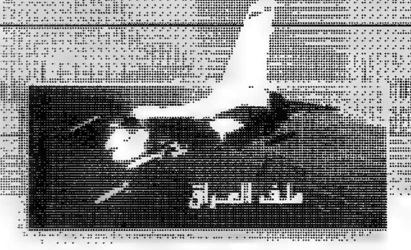
وفي ضوء التردد الأمريكي، وعدم القيام بأي عمل تجاه ما تحدثت عنه الإدارة الأمريكية من تحرك سريع لعقد سلام بين العرب وإسرائيل بعد حرب العراق؛ فإن شارون بدأ التحرك أحادياً بشكل متزايد؛ بدءاً بإنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية، وفي شن الهجمات والاعتداءات علىٰ الشعب الفلسطيني وقادة المقاومة، وذلك بشكل مكثف خلال الأشهر القليلة الماضية، وكل ذلك يعطي مؤشرات أكيدة علىٰ انهيار عملية التسوية وإطلاق يد إسرائيل في المنطقة.

ثانياً: سبل مواجهة التغيير المحتمل وكيفية التعامل معه:

في ضوء ما تواجهه المنطقة العربية من احتمالات التغيير، والتي تم تحديد أهم معالمها في الصفحات السابقة، فقد بات من المفروض علىٰ العرب مواجهة ما سوف تُحدثه هذه التغييرات من آثار وانعكاسات في مجملها سلبية، فالمخاطر التي تواجه العرب كثيرة ومتعددة، فإضافة إلىٰ احتمالات التغيير هناك أبعاد أخرىٰ مهمة في التفاعلات الإقليمية للنظام العربي مع دول الجوار تركيا وإيران، وعلىٰ افتراض أن تأثيرهما يمكن أن

---

(١) ديفيد هيرسيت، المغامرة العراقية.. والأخطار الجديدة، صحيفة الرأي الأردنية، عمان ١/١/٢٠٠٤م.



يكون أقل خطورة على بقاء النظام وتماسكه؛ مما تفرضه إسرائيل على النظام العربي من تهديدات، فإن ما يتعلق بهذه التفاعلات يبقى على درجة كبيرة من الأهمية في ضوء تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، وخاصة على الصعيد الاستراتيجي، بالإضافة إلى الموقف التركي تجاه ما يجري في شمال العراق، وخاصة في منطقة الموصل وكركوك. وكذلك بالنسبة لإيران وعلاقاتها مع الدول العربية، وموقفها من التطورات الداخلية التي تحدث في العراق بعد الاحتلال، خاصة إذا حصل أي نوع من الانفراج في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية مستقبلاً.

ومن المرجَّح أن التغيير الذي يمكن أن يحصل في المنطقة العربية بعد احتلال العراق لن يكون في مصلحة العرب؛ بل سيكون لخدمة أهداف خارجية، سواء كانت أمريكية أو إسرائيلية، خاصة أن أمريكا ترى نفسها الدولة العظمى في العالم، وتسعى إلى المحافظة على قوتها وتفردها، وعدم السماح لأي دولة أخرى بالتفوق عليها على الصعيد العالمي، وهي تهدف من أجل تحقيق ذلك إلى السيطرة الثقافية من خلال صياغة العالم حسب ما ترغب وتريد، وتهدف إلى السيطرة على النفط كمصدر للطاقة والمال والتحكم في اقتصادات العالم.

أما في المنطقة العربية فتسعى أمريكا إلى تحقيق مصالحها مستغلة الضعف والتشرذم وغلبة النزعة القُطْرية التي يعيشها العرب، فلم تعد هناك دولة عربية بمفردها قادرة على الاضطلاع بالوظيفة القيادية التي تعمل على تماسك النظام، ولا يوجد هناك ائتلاف يضم أكثر من دولة لكي يتمكن من القيام بهذه الوظيفة، ولا يزال النظام عاجزاً عن اتخاذ مبادرة فعالة للتعامل مع الإشكاليات والتحديات، فالعالم العربي يقف في حالة المجهول تجاه الأزمات التي يتعرض لها، وفي ظل هذه الظروف تحاول أمريكا السيطرة على البرزخ القائم بين شرق البحر المتوسط وبلاد الشام، وبلاد الرافدين، ومنطقة الخليج بما يحيط بها من الجزيرة العربية وإيران؛ لدق إسفين جيوسياسي يفصل العوالم الإسلامية الثلاثة العربي والتركي والفارسي بعضها عن بعضها الآخر؛ كتدبير استراتيجي لمنع تضامن العوالم الثلاثة في مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي(١).

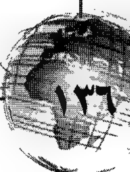
وتسعى أمريكا في إطار السياسة نفسها إلى أمركة دول المنطقة؛ بإقامة أنظمة ديمقراطية تابعة، وضمن المواصفات الأمريكية، تعتمد اقتصاد السوق، وحرية التجارة، وتنفتح على العولمة بما هي الأمركة(٢).

بطبيعة الحال؛ سوف يكون العراق مثل القاعدة الكبرى للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية؛ بحيث تكون منطلقاً لممارسة أمريكا كل أشكال الهيمنة، والتحكم بالدول العربية، فمن المتوقع أن تكون مكاناً للتجمع العسكري الأمريكي، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل الوجود العسكري في بقية الدول العربية السعودية والبحرين وقطر وغيرها، ومثل هذا الوجود سيؤدي دوراً بارزاً في تحقيق أهداف أمريكا وأطماعها

---

(١) عصام نعمان، نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي، المستقبل العربي، العدد ١٩١، أيار ٢٠٠٣م، ص ٧٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٨٠.







المختلفة، وجعل المنطقة العربية برمّتها تحت الوصاية الأمريكية(١).

والسؤال الذي يمكن أن يُطرح في هذه الظروف الصعبة والحرجة جداً: ما هي سبل المواجهة؟ وكيف يمكن التعامل مع هذه التحديات التي تفرضها أمريكا على الأمة العربية؟

الإجابة عن السؤال تبدو صعبة، ولا يمكن القول بأن هناك آليات محددة أو مناهج معينة يمكن اتباعها من أجل مواجهة هذه التحديات، وما تفرضه من استحقاقات على الأمة العربية، ولكن الشيء الذي يجب تأكيده هو أن إرادة العدو أو الإرادة الأمريكية ليست أمراً لا مفر منه أو لا رد له، فيجب أن لا نقف مشاهدين، وأن لا نقبل بالاستسلام، فالخطط الأمريكية والإسرائيلية يمكن مواجهتها ورفضها والعمل على إعاقتها، ولكن ذلك يتوقف على العرب، وعلى النظام العربي، وما يمكن أن يفعلوه لإصلاح أوضاعهم المختلفة، ولتحرير إرادتهم بالاعتماد الجماعي على الذات من أجل صياغة استراتيجية عربية مشتركة للقرن الحالي، وهو ما يزال في بدايته.

وفي هذا الصدد يمكن طرح عدة بدائل يمكن أن تسهم في مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الأمة العربية.

١ ـ إعادة النظر في المسلّمات التي آمن بها النظام العربي في ضوء المستجدات، وذلك من خلال التحليل الموضوعي الصادق لما جرى على الساحة العربية في السنوات الأخيرة، ولا تعني إعادة النظر التخلي عن المسلّمات أو الأهداف الكبرى باسم المتغيرات، فليس المطلوب هو التخلي عن الأهداف الكبرى باسم الواقعية، وإنما المقصود هو التعامل مع الواقع من خلال تكييف وإعادة بناء الذات؛ بما ينتج القدرة على مقاومة الواقع(٢)، وعدم الاستسلام لعلاقات القوى السائدة.

وهذه المراجعة تقتضي عدم الاكتفاء بقرارات متفرقة لا يجمعها ناظم، ولا تنبع من مرجعية أساسية، بل لا بد من وضع استراتيجية عربية تُبنى على مواقف مبدئية، وتهدف إلى تحقيق غايات عامة؛ في مقدمتها مواجهة التحديات التي يواجهها العرب في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد بات من المؤكد أنه لم يعد أمام العرب اليوم أي مجال للتملص من استحقاقات التحديات الخارجية والداخلية برفضها أو إدارة الظهر لها.

٢ ـ أصبح من الضروري في مثل هذه الأجواء التي يسودها الإحباط في الوقت الراهن وما يتبعها من تفشي ثقافة الهزيمة؛ أن تُبذل جميع الجهود للدفاع عن ثقافة المقاومة وتعزيزها؛ لأن أعداء الأمة المتربصين بها يريدون أن تسود حالة اليأس التي تقود إلى الإقرار بالهزيمة والاستسلام لنتائجها، ومن المعروف أن قوى البغي والاحتلال لم تكن في يوم من الأيام ـ على الرغم من الخلل الحاصل في ميزان القوى ـ قادرة على منع الشعوب

---

(١) حسن أبو طالب، سيناريوهات الأزمة العراقية.. آثار متوقعة على العالم العربي، نقلاً من:
www.islaonline. net.Arabic. In Depth.Iraq maps. 2003. article 07 shmi .

(٢) محمد حسام عيسى، الفكر القومي والأزمة العربية الراهنة، في كتاب الوطن العربي وخيارات المستقبل، «تحرير» إبراهيم العجلوني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٠م، ص٣٠.



من النضال، وتطوير الأساليب الملائمة لمقاومة العدوان، وتكبيده خسائر كبيرة تؤدي إلى ارتفاع كلفة الاحتلال إلى أكبر قدر ممكن مادياً وبشرياً ومعنوياً؛ بحيث يضطر المحتل إلى إعادة حساباته والتفكير في الإذعان لمطالب حركات التحرير والمقاومة.

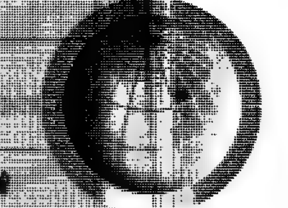
فوجود المقاومة بحد ذاته يعني رفض الاحتلال، ومن ثم استنزاف طاقاته؛ مما يضطره إلى الخروج ولو تظاهر بغير ذلك في بداية الأمر (الاحتلال). إن تعزيز ثقافة المقاومة في المنطقة العربية، وخاصة في فلسطين والعراق، من خلال تقديم الدعم والمساندة لهذه الشعوب الرازحة تحت الاحتلال؛ سوف يكون هو السبيل ليس للتحرير ونيل الاستقلال فقط؛ وإنما سيكون فيه درس وعبرة لكلٍّ من تسوِّل له نفسه الاعتداء على أي دولة عربية ومن ثَمَّ ردعه عن التفكير بأي عدوان.

٣ ـ العمل على تعبئة واستنهاض الجماهير، وتطوير آليات العمل الشعبي، فقد أصبح من الضروري العمل على استنهاض إرادة الجماهير، وتعبئتها سياسياً وثقافياً، فالوعي الجماهيري بخطورة ما يجري على الساحة العربية أمر ملحّ وفي غاية الأهمية؛ حتى تنهض الشعوب بمسؤوليتها، وتكون قادرة على مواجهة قوى الشر والعدوان التي ما فتئت تتربص بالأمة العربية من كل حدب وصوب، فالشعب الواعي هو الذي يسعى إلى أن يكون له دور قوي ومؤثر في رفض كل أشكال الهيمنة والتهديد.

إن تعبئة الجماهير وتطوير العمل الشعبي تقتضي تفعيل دور الأحزاب السياسية والمنظمات الثقافية والمهنية العربية، وجميع مؤسسات المجتمع الأهلي، وذلك لبناء حركة جماعية حيال القضايا الداخلية والخارجية؛ بحيث تسهم في حركة المقاومة ورفض الاحتلال بجميع صوره وأشكاله. إن مسؤولية مؤسسات المجتمع الأهلي والقطاعات الشعبية مسؤولية كبيرة في ظل هذه الظروف، ولا يجوز أن تبقى قاصرة عن الاضطلاع بدور مهم، فمن غير المعقول الاستمرار في القفز على الخلل الموجود لدى هذه المنظمات، وأن تبقى وظيفتها فقط هي إلقاء اللوم أو تقديم النقد للنظم السياسية في الوطن العربي.

٤ ـ ضرورة العمل على تعزيز العلاقات وتطويرها مع القوى الدولية الفاعلة، فعلى الرغم من الهيمنة الأمريكية الأحادية، وما لها من دور مهم وفاعل في المجتمع الدولي المعاصر؛ فإن هناك قوى دولية أخرى غير أمريكا، فهناك دول الاتحاد الأوروبي ـ وخاصة فرنسا وألمانيا ـ، وهناك الصين، وروسيا الاتحادية. وعلى العرب أن يدركوا أن طبيعة علاقات القوة في العالم قابلة للتغيير، وبذلك يساهم العرب في خلق بيئة ونظام دولي تتعدد فيه المراكز والأقطاب بشكل يتفق مع مصالحهم؛ خاصةً أن هناك حركة مناهضة للقوة الأمريكية، ولذلك يجب أن يتم التعامل معها بجدية، والعمل على تمتين العلاقات والمصالح مع هذه القوى المناوئة لأمريكا؛ من خلال توسيع نطاق التفاعلات العربية مع جميع القوى الدولية، ولا يجوز الاستمرار بالتسليم بأن القوة الأمريكية هي القادرة على فعل كل شيء، ولا أحد سواها، إن تغيير هذه الفكرة والتعاون مع القوى الأخرى قد يكون له نتائج إيجابية ولو على المدى البعيد في التأثير في الولايات المتحدة، ومناهضة سياسات العدوان التي






تنتهجها، وعدم تقديم التنازلات السياسية والإصلاحات الهيكلية في مجالات الاقتصاد والتعليم لتحسين العلاقات معها.

٥ ـ تعزيز العمل العربي المشترك، وتطوير الأسس التي يقوم عليها التضامن العربي؛ بات أمر ضروري وملحّ، ويجب أن يوضع في سُلَّم الأولويات بالنسبة لكل العرب، وإذا كانت فكرة الوحدة العربية غير قابلة للتنفيذ؛ فلا يجوز إسقاطها تماماً من منطلق: إما أن يكون هناك وحدة، وإما لا شيء آخر من التعاون، وهذا خطأ جسيم وقع فيه العرب لفترة طويلة جداً.

إن هناك خطوات وإجراءات على طريق تحقيق الغاية؛ بحيث تُبنى على أسس من المصالح المشتركة الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية والظروف العالمية، تفرض ضرورة توفير إطار موضوعي ملائم لإقامة عمل عربي مشترك، وخاصة في مجال تدعيم مناطق التبادل الحر بينها، واستقدام الاستثمارات الخارجية، وتنشيط التجارة البينية، وإقامة بعض مشاريع البنية التحتية المشتركة.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحديد الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك، ويمكن أن يكون في بعض المجالات على المستوى الجماعي، ويمكن أن يتم في بعض المجالات الأخرى على المستوى الثنائي، أو على المستوى الأهلي غير الحكومي، وجميع أشكال التعاون يمكن أن تتم في إطار جامعة الدول العربية، والتي يمكن أن يكون لها دور فني وتنسيقي في جميع هذه المستويات.

ومن المهم جداً أخذ الظروف الدولية والإقليمية المتعلقة بالمنطقة العربية بعين الاعتبار، وهذا يستدعي من جميع الدول العربية البحث عن رؤية للعمل الجماعي العربي الفعال، وتجاوز الأنانية المفرطة في السياسات العربية.

٦ ـ ضرورة إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فقد بات من الضروري إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية في جميع الدول العربية، وذلك ليس من باب الاستجابة لما تحاول الولايات المتحدة فرضه على هذه الدول تحت عنوان نشر الديمقراطية، وإنما يجب أن تكون هذه الإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد؛ من منطلق الحاجة الماسة والقناعة بضرورة إجراء هذه الإصلاحات السياسية الديمقراطية؛ من أجل تطوير أداء النظم السياسية العربية، وزيادة كفاءتها وقدرتها على استيعاب المتغيرات والمستجدات والتعامل معها بشكل فاعل.

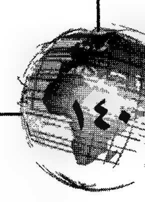
إن احترام حقوق الإنسان، وصيانة حرياته الأساسية، وتحرير إرادته من القيود؛ هي ضرورة أساسية لتحرير المواطن، وبعث الحياة في الأمة، وتطوير النظم السياسية والاقتصادية؛ أمر مطلوب لتنمية المجتمعات العربية والتفاعل مع العالم.

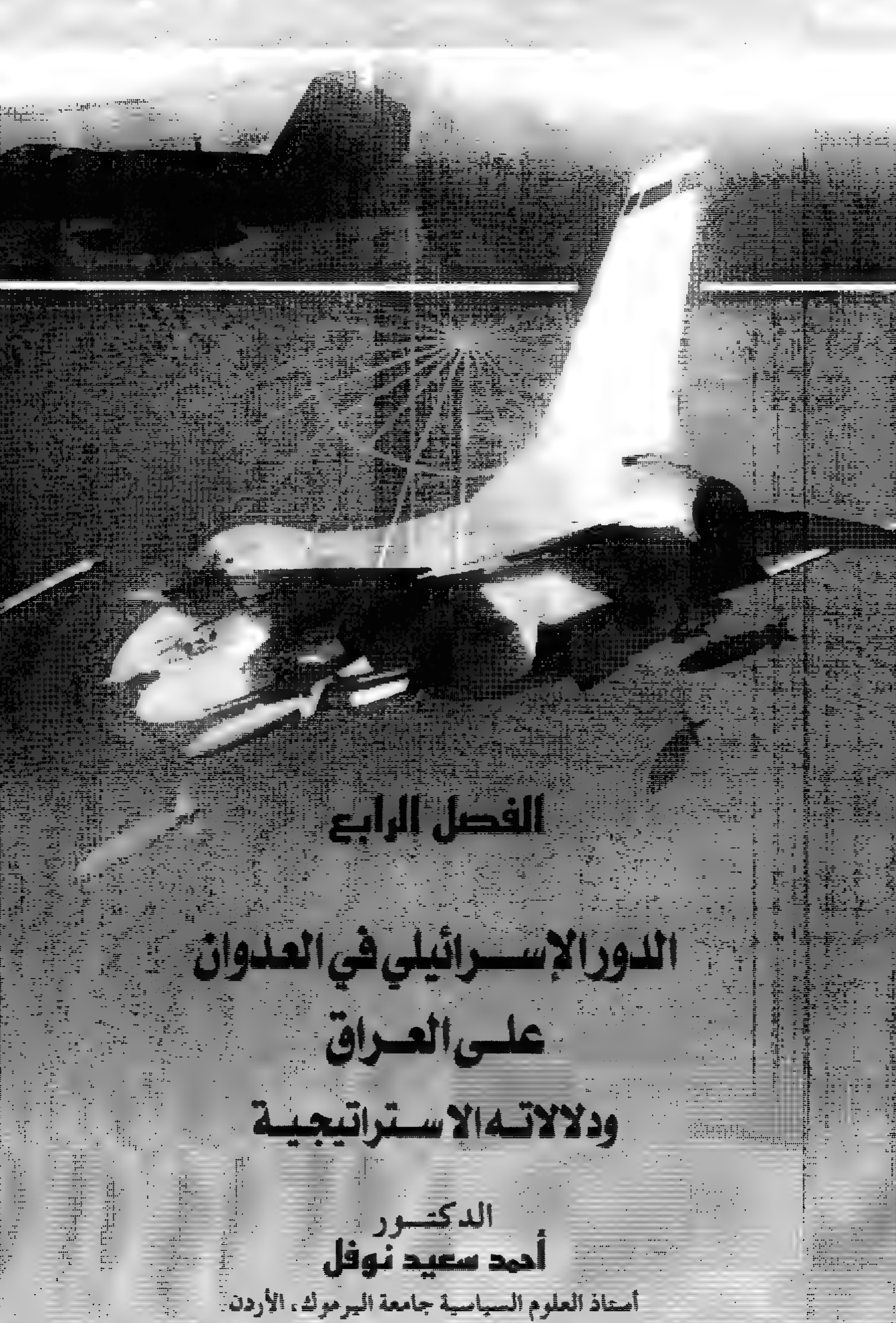
إن تعزيز المشاركة الشعبية، واحترام الرأي والرأي الآخر، والانفتاح، ووجود آليات المحاسبة،



والشفافية، وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن؛ كلها عناصر تسهم بشكل أساسي في تحقيق شرعية النظم السياسية، وتكوين رابطة قوية بين الشعوب والحكام، ومن ثَمَّ تؤدي إلى وجود مجتمعات متماسكه محصنة، قادرة على الصمود والمقاومة، ومواجهة كل التحديات والتهديدات، والتصدي لها بجدارة واقتدار.

والخلاصة هي أن العرب يقفون اليوم على أعتاب تحديات كبيرة وخطيرة جداً، ولم يعد هناك من مفر لمواجهة هذه التحديات والتصدي لها، وأن ثمة علاقة وطيدة بين قدرتهم على مواجهة التحديات الداخلية، وقدرتهم على مواجهة التحديات الخارجية، ولذلك فإن تعبئة القوى والجماهير العربية، وتمتين الجبهة الداخلية في كل بلد عربي، وتعزيز التضامن العربي والإسلامي؛ هي متطلبات أساسية لمواجهة هذه التحديات، ومواجهة سياسات الولايات المتحدة العدوانية، وعدم الإذعان لمتطلباتها والانخراط في مخططاتها.



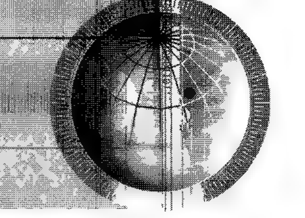


الفصل الرابع

الدور الإسرائيلي في العدوان على العراق ودلالاته الاستراتيجية

الدكتور
أحمد سعيد نوفل
أستاذ العلوم السياسية جامعة اليرموك، الأردن





الدور الإسرائيلي في العدوان على العراق ودلالاته الاستراتيجية

د. أحمد سعيد نوفل

تمهيد:

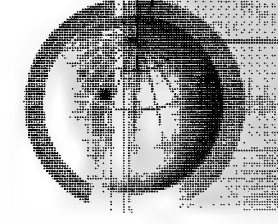
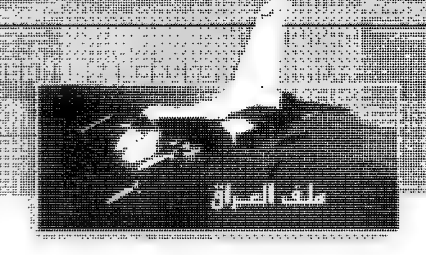
تعتبر إسرائيل أكثر المستفيدين من استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق؛ بسبب ما ترتب على هذا الاحتلال من فائدة كبيرة لاستراتيجيتها في المنطقة؛ مما يخدم بالتالي موقفها في الصراع العربي ـ الصهيوني، ويتيح لها التغلغل في العراق والوصول إلى نهر الفرات؛ ضمن الحدود التي رسمتها الحركة الصهيونية في استراتيجيتها لإسرائيل (من الفرات إلى النيل). ولهذا فإن العدوان على العراق ما هو إلا حرب قامت به الولايات المتحدة بالوكالة عن إسرائيل لرسم خريطة جديدة في الشرق الأوسط، تلبي المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية في المنطقة.

وتعود أصول الصراع بين اليهود والحركة الصهيونية وإسرائيل وبين الأمة الإسلامية والعربية؛ إلى زمن مبعث نبينا محمد ﷺ، فمحاربة اليهود للإسلام كانت منذ بدء الدعوة الإسلامية، وما الاستراتيجية الإسرائيلية ضد الدول العربية والإسلامية سوى استمرار لهذا الصراع.

ويمكن تحليل الموقف الإسرائيلي من العدوان على العراق؛ على أساس أنه من ضمن المواقف العدوانية التي تقفها إسرائيل ضد كل من تعتبره يشكِّل خطراً عليها، وزيادة على ذلك فإن له أسباباً أخرى؛ منها: عدم نسيان اليهود أن دولتهم الأولى قد أسقطها سرجون الآشوري (سنة ٧٢٢ ق. م)، كما دمَّر نبوخذ نصر الكلداني القادم من العراق هيكل سليمان، وسبى اليهود إلى بلاد الرافدين (سنة ٥٨٦ ق. م). وهناك ثأر بين العراقيين والإسرائيليين حدث خلال حرب عام ١٩٤٨م؛ بسبب بطولات الجيش العراقي ضد العصابات الصهيونية، والتي استمرت في ذاكرة اليهود حتى وقتنا الحالي.

ولن تخوض الدراسة في العمق التاريخي والديني لحالة الكراهية التي تكنّها دولة اليهود (إسرائيل) للمسلمين والعرب بشكل عام وللعراق بشكل خاص؛ بل ستبحث في الدور الذي قامت به إسرائيل في التحضير للحرب قبل احتلال العراق وبعده؛ من خلال تحليل الاستراتيجية الإسرائيلية في العالم الإسلامي والعربي بشكل عام والعراق بشكل خاص؛ تلك الاستراتيجية القائمة على سياسة إضعاف العالم الإسلامي والعربي، عن طريق دعم الأقليات العرقية والاثنية. كما ستبحث في سياسة إسرائيل في دعم الولايات المتحدة



في عدوانها على العراق، والمكاسب التي حققتها إسرائيل من الاحتلال الأمريكي للعراق على الصعيدين الأمني والاقتصادي[1].

الاستراتيجية الإسرائيلية في العالم الإسلامي والعربي:

حاولت الدول الإسلامية والعربية محاصرة إسرائيل سياسياً واقتصادياً منذ قيامها، كما رفض معظمها الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين، ولهذا فإن إسرائيل كانت تنظر للعالم الإسلامي نظرة عداء وكراهية، كما أرادت أن تتدخل في مواقف الدول الأجنبية تجاه العالم الإسلامي؛ لكي تمارس السياسة نفسها التي تمارسها ضد المسلمين، وانصبت الاستراتيجية الإسرائيلية على أساس تجزئة العالم الإسلامي والعربي، والاستعانة بالأقليات الدينية والعرقية لزعزعة أمن العالم العربي والإسلامي واستقراره. ولخص أحد الباحثين الإسرائيليين الاستراتيجية الإسرائيلية في العالم الإسلامي والعربي؛ بقوله: «الشرق الأوسط ليس سوى موزاييك شعوب وثقافات، وأنظمة تحكم شعوباً ومجموعات غير راضية، إذا استطاعت إسرائيل الاتصال بهذه المجموعات كافة، المعادية للعروبة والإسلام، فإنها ستتمكن من تفتيت العالم الإسلامي قطعاً»[2]. وهناك العديد من المشاريع الإسرائيلية والتصريحات الرسمية لمسؤولين إسرائيليين؛ تتحدث عن استراتيجية التفتيت والتجزئة للعالمين العربي والإسلامي إلى دويلات صغيرة، تقوم على أسس طائفية وعرقية.

ولهذا فإن الاستراتيجية الإسرائيلية تقسم العالم العربي إلى أربعة أقسام:

١ ـ دائرة الهلال الخصيب، وتتناوب كل من سوريا والعراق قيادتها.

٢ ـ دائرة وادي النيل، وتمثِّل مصر الدولة الرائدة فيها.

٣ ـ دائرة شبه الجزيرة العربية، وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها.

٤ ـ دائرة المغرب العربي، وعلى رأسها المغرب والجزائر.

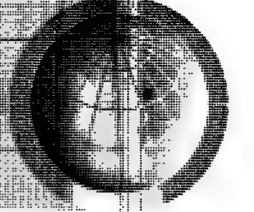
وكان التصور الاستراتيجي الإسرائيلي يذهب إلى ضرورة تقسيم سوريا والعراق في مرحلة لاحقة إلى مناطق عرقية أو دينية خالصة، فتقسم سوريا إلى دولة شيعية عَلَوِيّة على طول الساحل السوري، ودولة سنّية في حلب، ودولة سنّية معادية لها في دمشق، ودولة درزية في حوران والجولان.

أما العراق، وبسبب ثروته النفطية، فهو يمثل مصدر تهديد لإسرائيل؛ لذا فهي تخطط إلى تجزئته إلى دولة شيعية في الجنوب حول البصرة، ودولة سنّية في الوسط حول بغداد، ودولة كردية في الشمال حول الموصل.

---

(١) عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٩١، شهر أيار/ مايو ٢٠٠٣م، ص ٥٧.

(٢) عبد الله الحسن، «الأقليات في الواقع العربي: الاندماج والتجزئة»، الطبعة الأولى، دار مشرق مغرب، دمشق، ١٩٩٥ ص ٦٧ ـ ٦٨.




ووجدت إسرائيل نفسها أنها قادرة على تعزيز موقعها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية التوسعية؛ على قاعدة أن مفهوم السلام والتعايش السلمي بين الشعوب لا معنى له، وأن الوطن العربي سهل التفكيك والتقويض بسبب ما فيه من أقليات عرقية ودينية متعادية ومتباينة في ثقافاتها وطموحاتها السياسية، ويكفي أن يصار إلى تغذية الحروب والنزاعات بينها كي تتم السيطرة الصهيونية على المنطقة.

إن إسرائيل تواجه مجموعة من المخاطر التي لا يجوز الاستهانة بها، وهي لن تقف صامتة بإزائها، وقد بيَّن د. عبد الوهاب المسيري الأهداف «القومية» التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها، وهي[1]:

١ ـ تجزئة الدول العربية وبلقنة الوطن العربي.

٢ ـ تمكين الدولة اليهودية من التكامل.

٣ ـ تحويل إسرائيل إلى قلعة صناعية ودولة خدمات سياحية.

٤ ـ ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي من منطلق السيطرة ومبدأ التبعية.

٥ ـ تجزئة دول المنطقة غير العربية.

٦ ـ تحويل القدس إلى عاصمة يهودية عالمية: مصرفية وصناعية.

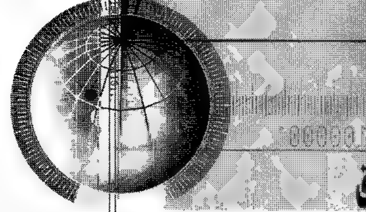
ولهذا فإن من أهداف السياسة الإسرائيلية في المستقبل بلقنة المنطقة العربية؛ لأن القناعة الإسرائيلية هي أنه لن يحميها في الأيام القادمة سوى تجزئة الدول العربية والإسلامية، وتفجير العالم العربي، وتحويله إلى كيانات ذات طابع طائفي وديني.

وتلتقي الاستراتيجية الإسرائيلية مع ما توصل إليه الباحث الإسرائيلي «دافيد كاما» في كتابه (الصراع لماذا وإلى متى؟) عام١٩٧٥م، انطلق فيه من أن مصير «الأمة اليهودية» و«الأمة العربية» موضوع على كفة ميزان في الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ بحيث يربط كل طرف حياته ووجوده القومي بنتائج هذا الصراع، ويعلق الطرفان أهمية كبيرة على ما سيحدث في المستقبل. وأشار في الفصل الثاني من كتابه إلى أن هناك شعوباً واقعة تحت «الاحتلال العربي»، أصبحت الآن شعوباً وطوائف لاجئة في الشرق الأوسط، ولها كل الحق في تقرير المصير والاستقلال السياسي، وأنه من العدالة والنزاهة والحكمة السياسية أن تعمل إسرائيل على التفكيك التام للإمبراطورية العربية والإسلامية، وينبغي إلزام العرب بتقسيم البلاد التي يحتلونها، وإعادة جزء من الغنيمة إلى الشعوب التي كانت تعيش في الشرق الأوسط منذ قديم الزمان[2].

---

(١) عبد الوهاب المسيري «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد»، المجلد السابع، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، «الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل»، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩٣م، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥.




وقد اتضحت استراتيجية التفتيت والهيمنة الإسرائيلية ضد العالم العربي؛ في دراسة خطيرة بعنوان (استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات)، كان قد وضعها «أوديد ينون»، أحد خبراء العلوم الاستراتيجية ومستشار الأمن القومي في وزارة الخارجية الإسرائيلية أثناء فترة حكم مناحيم بيجن، ونشرها في مجلة Direction الصادرة عن إدارة الاستعلامات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، وكانت مصر في مقدمة الأقطار العربية المرشحة للتفكيك حسب استراتيجية «ينون»، واعتبر انهيار مصر في الخطة الصهيونية بداية الانهيار الكبير الذي سيصيب دولاً عربية وإسلامية أخرى؛ لأن تجزئتها سوف تؤدي إلى تفكيك ليبيا والسودان، بالإضافة إلى بلدان أخرى أبعد من ذلك. وعليه فهو يقسم مصر إلى ثلاث دويلات: دويلة قبطية، ودويلة النوبة، ودويلة إسلامية. وهذا الوضع سيسمح بالفصل الحقيقي بين منطقة شمالي الصحراء عن جنوبها، وهي مقدمة للانتشار الصهيوني في وسط القارة الإفريقية؛ حيث توجد ثروات المستقبل من اليورانيوم والمعادن الاستراتيجية، والموارد الزراعية والثروة النباتية(١).

ويشكّل لبنان على الجهة الشرقية انطلاقة المشروع التفتيتي الذي يتحقق على شاكلته التقسيم والتجزئة؛ ويدعو إلى تقسيم لبنان إلى خمس مقاطعات: مارونية، وشيعية، وسنّية، ودرزية، مع ضم جنوب لبنان إلى إسرائيل. بالإضافة إلى تحطيم القوة العسكرية لسوريا والعراق، ثم تفتيتهما إلى مناطق محددة تبعاً للمعايير العرقية والمذهبية؛ خاصة أن البنى العرقية والدينية المتعددة في سوريا والعراق ترسم حدود تقسيمهما. ويرى المخطط أن العراق الغني بثرواته النفطية والحافل بالصراعات الأهلية مرشح مضمون لتحقيق أهداف إسرائيل، وتجزئته سوف تكون أكثر أهمية من تجزئة سوريا، وهو يختزن القوة الفعلية التي تشكّل مصدر التهديد الفعلي للدولة العبرية، والقضاء عليها يستدعي نشوب حرب عراقية - إيرانية تمزق العراق إلى أجزاء وتؤدي إلى سقوطه داخلياً(٢).

ومخطط استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات لتفتيت الوطن العربي لا يقتصر على الدول المذكورة أعلاه فقط، وإنما يمتد ليشمل دول المغرب العربي؛ حيث يُخطط لإنشاء دولتين جديدتين في منطقة المغرب العربي، بربرية وعربية. وكذلك السودان الذي يريد تجزئته إلى الشمال المسلم السنّي، والجنوب الزنجي المسيحي، بجانب دويلة النوبة التي تمتد إلى جنوب مصر. وكان شارون قد أثار في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية ضرورة الاستفادة من الصراع بين الشيعة والسنَّة والأكراد داخل العراق، وبين السنّة والعلويين في سوريا، وبين الطوائف المتناحرة في لبنان، وبين الفلسطينيين والبدو في الأردن، وبين السنّة والشيعة في المنطقة الشرقية للعربية السعودية، وبين المسلمين والأقباط في مصر، وبين الشمال المسلم والجنوب المسيحي في السودان، وبين

(١) عبد الله الحسن، «الأقليات في الواقع العربي.. الاندماج والتجزئة»، الطبعة الأولى، دار مشرق مغرب، دمشق، ١٩٩٥م، ص ٦٧ - ٦٨.

(٢) ساسين عساف، «الصهيونية والنزاعات الأهلية»، في عدنان السيد حسين محرراً، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٥٦ - ١٥٧.





العرب والبربر في المغرب. وفي تقرير قدَّمه إلى الندوة التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب حول «شؤون الأمن الإسرائيلي في الثمانينيات»؛ ألقى شارون الضوء على استراتيجية إسرائيل التي تتمثل في المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة بصيغته العربية المتمزقة المفككة. وبعد تسلُّمه وزارة الدفاع عام ١٩٨١م؛ جدَّد شارون الكلام عن الحلم الصهيوني القديم المتمثل في إنشاء الدويلات التي تحكمها أقليات دينية، وصولاً إلى توسيع منطقة النفوذ العسكري الإسرائيلي إلى أبعد من الوطن العربي؛ لتشمل تركيا وإيران وباكستان وإفريقيا الوسطى والشمالية(١).

كما كشف زعيم حزب العمل ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين؛ عن طبيعة المساعدات التي قدمتها إسرائيل لبعض الأقليات في الوطن العربي، وقال إن أبرزها «تقديم الأسلحة لها بما في ذلك التدريب والإمدادات في أماكن وجودها أو في داخل إسرائيل، حيث توجد في سلسة جبال الكرمل إلى الشرق والجنوب منها أماكن لتدريب عناصر من بعض أبناء الأقليات، منها «معسكر القوش» لتدريب بعض الأكراد العراقيين، و «معسكر أطلس» لتدريب بعض البربر. بالإضافة إلى معسكرات لتدريب عناصر من المعارضة الليبية والإيرانية، وعناصر موالية للعميل الإسرائيلي سمير جعجع كانت قد وصلت إلى منطقة حيفا قبل نهاية عام ١٩٩٠م. وعناصر من فصائل حركة التمرد في جنوب السودان، وكذلك توفير الغطاء السياسي والإقليمي والدولي عن طريق ضمان الدعم الدولي وخاصة الدعم الأمريكي لهذه الحركات، وتوفير الإمكانيات الإعلامية لتمكنها من إسماع صوتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة»(٢).

مشروع مركز بار إيلان الاستراتيجي لدعم الأقليات في الوطن العربي:

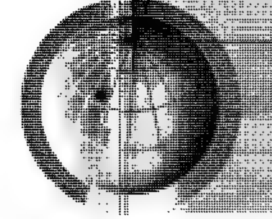
المشروع الصادر عن مركز بار إيلان للأبحاث الاستراتيجية التابع لجامعة بارإيلان الإسرائيلية، يُعَدُّ من أخطر المخططات الاستراتيجية تجاه العرب والمسلمين. وقد أشرف عليه ضابط المخابرات الإسرائيلي المعروف «ديفيد كمحي»، ورئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق «يهوشقاط هيركابي»، بعد الندوة التي عقدت بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٩٢م، بالتعاون مع مركز الأبحاث السياسية بوزارة الخارجية الإسرائيلية، حول «الموقف الإسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي»، وقد صدرت توصيات عن المؤتمر عبَّرت عن موقف الحكومة الإسرائيلية من الأقليات العرقية والطائفية في الدول العربية، ولخص المؤتمر توصياته فيما يأتي:

١ - ضرورة تقديم الدعم العسكري وعدم الاكتفاء بالدعم السياسي المعنوي للأقليات.

٢ - أن مصلحة إسرائيل تقتضي أن تتكرس تلك الصراعات وتتعمق؛ لأن تجزئة الوطن العربي تؤدي إلى

(١) ساسين عساف، المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٢) حزب العمل ومواصلة مخطط التفتيت لوحدة الأقطار العربية، مجلد تقديرات استراتيجية، العام ١٩٩٥م، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ملف رقم ١ عدد ٤، الجيزة، مصر، أيار ١٩٩٥م، ص ١٨.





إضعافه وتشتيت قواه؛ مما يؤدي إلى بقاء إسرائيل.

٣ ـ أن تفتيت الدول العربية الرئيسة يتطلب جهوداً عملية من جانب اسرائيل؛ لدعم الأقليات مادياً وعدم الاكتفاء بالدعم المعنوي.

٤ ـ الاتصال المباشر بتلك الجماعات وحثها على الثورة والانفصال وإقامة كيانات مستقلة.

٥ ـ الاستعانة ببعض الدول لتحقيق عدم الاستقرار في الدول التي توجد فيها الأقليات.

٦ ـ تفتيت المجتمعات العربية من الداخل عن طريق دعم الأقليات غير العربية وغير الإسلامية.

٧ ـ تقويض الكيانات العربية وإسقاطها وتفتيتها وإثارة الحروب والنزاعات بين الدول العربية.

٨ ـ إيجاد مختلف الوسائل لتدخل القوى العظمى في النزاعات العربية.

٩ ـ تدمير البنية الأساسية للدول العربية من دون استثناء.

كما أشار «يعقوب شمشوني» الباحث في مركز الأبحاث السياسية التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية في ورقته التي قدمها لندوة بار إيلان؛ إلى الأسباب التي تدفع إسرائيل لكي تؤيد الحركات الانفصالية والأقليات في الدول العربية، وقال إن العرب هم العدو الأول للحركة الصهيونية وإسرائيل، ولا بد من إيجاد حلفاء في منطقة الشرق الأوسط في الدول العربية إلى جانب حلفاء إسرائيل في الغرب، وإن المصير المشترك للأقليات الموجودة في الدول العربية هو مع اليهود. ولهذا فقد دعا «شمشوني» إلى العمل على تطبيق أفكار بن جوريون عام ١٩٥٤م الداعية إلى إقامة دولة مارونية في لبنان؛ على أساس أنها كما يدَّعي تواجه خطر الإسلام والقومية العربية، وأنه من المفروض العمل في أوساط «المعسكر المسيحي» في لبنان؛ لإقامة تحالف وتعاون مع إسرائيل؛ ومن ثَمَّ الانتقال إلى دعم الأكراد في العراق والدروز في سوريا وسكان جنوب السودان(١).

وما يحدث في العراق الآن؛ يُثبت جدية الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ مخطط بارايلان في تمزيق الدول العربية وإضعاف قوتها.

النظرة الإسرائيلية للعراق:

تنظر إسرائيل إلى العراق منذ قيامها عام ١٩٤٨م باعتباره مصدر تهديد فعلي بالغ الخطورة على الأمن الإسرائيلي، وقد ارتكز الموقف الإسرائيلي على عدة اعتبارات، كان في مقدمتها الخلفية التاريخية لموقف اليهود من العراق بسبب السبي اليهودي من فلسطين للعراق في عهد نبوخذ نصر، ومروراً بمشاركة في حرب ١٩٤٨م، والمعارك التي خاضها الجيش العراقي بشجاعة كبيرة في شمال فلسطين (جنين وطولكرم) ضد

(١) يعقوب شمشوني، تأييد إسرائيل للنزعات الانفصالية للجماعات العرقية والاثنية.. والاعتبارات الكامنة وراءه، ملف ندوة مركز بارايلان ومركز البحوث السياسية التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ١٩٩٢م، ص ٤٥.





العصابات الصهيونية. وكانت العراق هي الدولة العربية الوحيدة التي شاركت في تلك الحرب ولم توقّع اتفاقية هدنة مع إسرائيل؛ كما فعلت مصر والأردن وسوريا ولبنان (اتفاقيات رودس عام ١٩٤٩م). كما أن العراق شارك في الحروب العربية ـ الإسرائيلية (١٩٤٨م و١٩٦٧م و١٩٧٣م) من دون اعتبار لطبيعة نظام الحكم فيه، وحاول أن يطور قدراته العسكرية باستمرار؛ واضعاً في مقدمة أهداف هذا التطوير مواجهة ما سمّي في الخطاب السياسي العراقي بـ(مواجهة الخطر الإسرائيلي)، وهو ما دفع العراق بصفة خاصة إلى العمل على امتلاك قدرات متطورة في مجال أسلحة الدمار الشامل؛ وخاصة في مجال التسلح النووي. وتلك المواقف هي التي أخافت إسرائيل من قدرات العراق وجعلتها تنظر بقلق إليه؛ بسبب محاولاته تعزيز دوره القيادي على الساحة العربية والإقليمية، وجعلت الاستراتيجية الإسرائيلية في المشرق العربي تركز على إضعاف العراق وتدمير قوته العسكرية، ولهذا فقد استغلت إسرائيل الأكراد في شمال العراق، على أساس أنهم شعب يبحث عن وطن قومي، في خططها الرامية إلى تجزئته وتدمير قوته، فعمدت إلى تشجيع الاتجاهات الانفصالية في الحركة الكردية؛ كي تستمر الحرب في العراق إضعافاً لقدراته السياسية والعسكرية. كما أن الاضطراب في العراق يُفسح المجال لزعزعة المنطقة بكاملها، ووجود صراع اثني في المنطقة يشكّل حجّة قوية تسوِّغ وجود الكيان الصهيوني وتدعم استمراره.

وامتدت العلاقات الإسرائيلية مع بعض الحركات الانفصالية الكردية؛ لفصل الأكراد عن نسيج توحّدهم الثقافي والحضاري مع العرب؛ إذ أشارت بعض الدراسات الإسرائيلية إلى وجود علاقات بين إسرائيل والحركة السياسية الكردية منذ نهاية الثلاثينيات، وتزامن التمرد الكردي في شمال العراق عام ١٩٤٣م بقيادة المُلا مصطفى البرزاني؛ مع أول علاقة بين الوكالة اليهودية وأجهزة الاستيطان الصهيونية وبين الحركة الكردية، وتطورت تلك العلاقات في أواخر الأربعينيات عندما قام قادة أكراد بمساعدة يهود العراق على الهجرة إلى تركيا. وفي الفترة الواقعة ما بين الستينيات وعام ١٩٧٠م؛ قدمت إسرائيل الدعم المادي والمعنوي للأكراد عبر تركيا وإيران، كما قامت إسرائيل بتدريب ضباط أكراد؛ حيث أنجزت أول دورة تدريبية في آب ١٩٦٥م(١).

وتصاعدت وتيرة العلاقات بين إسرائيل والحركة الكردية، ووصلت ذروتها بعد حرب الخليج الثانية، وقد ارتكز هذا الواقع على فلسفة التدخل الإنساني؛ إذ أخذت القوى الدولية والإقليمية المتواطئة تسعى إلى انفصال الأكراد، فأقامت في منطقة كردستان العراق حكماً ذاتياً تتنازع عليه قوتان: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني. ويُعَدُّ انفصال الأكراد وتكوين دولة خاصة بهم تهديداً مباشراً لكل دول المنطقة وخاصة العراق؛ إذ ستطالب بقية الأقليات ومنها التركمانية ـ بمساندة تركيا ـ بالمعاملة بالمثل. وما حدث في شمال العراق خلال سنوات الحصار على العراق، وبعد احتلاله، يؤكد ما جاء في المخطط الإسرائيلي من استغلال الوجود الكردي في تفتيت وحدة العراق وأرضه. ويبلغ عدد الأكراد في العراق ٣ ـ ٤ ملايين، منهم ما

(١) عبد الله الحسن، ص ٥٣ ـ ٥٤.



بين ١٦ ٪ ـ ٢٨ ٪ يقطنون في السليمانية وإربيل وكركوك (كردستان). ويؤكد الباحث اليهودي «يهودا لاوبير» أن «شخصيات صهيونية معروفة تولّت الاتصالات مع أكراد العراق، ومن أبرزهم إيليا هوساسون، وموشي دايان، ومردخاي بن فورات؛ إذ جرت تلك الاتصالات منذ النصف الثاني من الثلاثينيات مع مصطفى البرزاني وبعض القيادات الكردية، والتي كانت تفصح عن رغبتها في الانفصال وإقامة كيان كردي على غرار الكيان اليهودي الذي كانت الحركة الصهيونية تعد العدة لإقامته»(١).

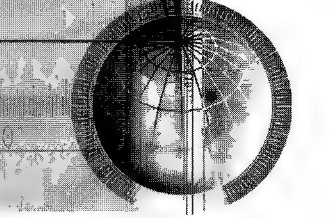
ويقول يعقوب شمشوني: «إن نتائج ذلك التحريض قد أثمر وأدى إلى تأزم الأوضاع وخلق الفتنة بين بعض القيادات الكردية والسلطة المركزية في بغداد. وعلى إثر ذلك بدأت الأوضاع بالاشتعال في بداية الستينيات في أول شرارة التحرر الكردي وخاصة عام ١٩٦١م، والذي استمر حتى عام ١٩٧٠م، حيث قدمت إسرائيل كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للأكراد وعبر الأراضي التركية والإيرانية»(٢).

ويعترف «دافيد كمحي» بلقائه مع مصطفى البرزاني في شمال العراق: «التقينا للمرة الأولى زعيم الأكراد الشهير مصطفى البرزاني، وناقشنا خلالها المسائل الإقليمية واحتمال نشوء تعاون إسرائيلي ـ كردي، في شهر أيار ١٩٦٥م، حيث أرسلني الإسرائيليون إلى العراق لإجراء اتصال مع الملا. إن العراق هو البلد العربي الأكثر عدائية لإسرائيل خاصة من خلال حملاته الكلامية، وكان البلد الوحيد الذي يقاوم نشوء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، ورَفَضَ التوقيع على اتفاق الهدنة. واعتبرت إسرائيل أن وجود حليف لها داخل العراق أمر يتميز بحسنات واضحة بالنسبة إلى وجود الجيش العراقي البعيد عن الجبهة الإسرائيلية الشرقية؛ حيث يشكّل وجوده تهديداً لأمن إسرائيل»(٣).

ويؤكد «أوري جوربائيل» أحد المختصين الإسرائيليين بالأكراد؛ أن الهدف من دعم إسرائيل للأكراد لم يكن فقط لإضعاف العراق بل أيضاً لإقامة دولة لهم: «لم يكن تقديم ذلك الدعم بهدف إضعاف القدرات العسكرية العراقية أو إشغالها أو إضعاف السلطة المركزية في بغداد وحسب؛ إنما كان أيضاً لمساعدة الأكراد على تحقيق مطامعهم في تكوين دولتهم وإقامة كيان ذاتي مستقل؛ تجسيداً لمواقف ومخططات اتخذتها إسرائيل في مراحل متقدمة ومبكرة في أعقاب قيام الدولة(٤).

وكانت إسرائيل تطمح وتدفع باتجاه أن يدخل ضمن الدولة الكردية حقول النفط في شمال العراق، وهو ما تسعى إلى تحقيقه الآن بعد احتلال العراق من قِبَل الولايات المتحدة، ومطالبة الأكراد بضم مدينة كركوك الغنية

(١) يهودا لاوبير، إسرائيل وتأييد الأقليات في العالم العربي، من بحوث مركز دايان، ص ٢٤ ـ ٢٥.
(٢) يعقوب شمشوني، تأييد إسرائيل للنزعات الانفصالية للجماعات الطائفية والاثنية.. والاعتبارات الكامنة وراءه، ص ٢٩، رسالة ماجستير لطالب عراقي، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٢٥ ـ ١٢٧.
(٣) دافيد كمحي، الخيار الأخير ١٩٦٧ ـ ١٩٩١م، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢م، ص٢٣٧ ـ ٢٣٨.
(٤) أوري جوربائيل، دعم إسرائيل للحركة الكردية قبل وبعد حرب الخليج، ص ٤٧.





بالنفط لمنطقة الأكراد.

وغالبية الأكراد في العراق لا يؤيدون المخطط الإسرائيلي، بل يوجد تيار قوي لدى الأكراد يرفض التعاون مع الإسرائيليين. ولكن الوجود الأمريكي المسيطر في منطقة الأكراد؛ سهَّل تحرك الإسرائيليين في المنطقة، ومكَّنهم من الاتصال بحُرّية مع الاتجاهات الكردية المؤيدة لانفصال كردستان عن العراق، وهو ما تطمح إسرائيل إلى تحقيقه. ولهذا، وبعد حرب الخليج الثانية، فقد زادت إسرائيل من دعمها واتصالها مع بعض قيادات الأكراد شمال العراق مثل جلال الطالباني، حيث عقدت عدة لقاءات بينه وبين بعض رجال الموساد الإسرائيلي في تركيا. وقد وصل إلى منطقة الأكراد ١٥٠ مستشاراً إسرائيلياً عام ١٩٩٥م؛ للمساعدة في تدريب الأكراد وتقديم المعدات العسكرية. كما تحدثت بعض التقارير عن زيارة قام بها الطالباني وأحمد الجلبي - عضوا مجلس الحكم المحلي بعد الاحتلال - لإسرائيل، واجتماعهما مع المسؤولين الإسرائيليين قبل بدء العدوان الأمريكي على العراق لتنسيق المواقف فيما بينهم، وأن الجلبي وَعَدَ الإسرائيليين بأن العراق (المحرر) سوف يعترف بإسرائيل ويقيم علاقات دبلوماسية معها.

ومن جهة ثانية؛ فقد ركَّزت إسرائيل منذ أوائل الثمانينيات بصفة خاصة على التصدي للبرنامج النووي العراقي، وأقدمت في شهر حزيران / يونيو ١٩٨١م على ضرب وتدمير المفاعل النووي العراقي بالقرب من بغداد. وزادت مخاوف إسرائيل من العراق بعد انتهاء حربه مع إيران في عام ١٩٨٨م، وخروج الجيش العراقي - كما يدَّعى - كثالث أكبر جيش في العالم من حيث العدد والعتاد. وسعت إسرائيل بكل الطرق إلى تقزيم القدرات العسكرية العراقية. وتحققت المخاوف الإسرائيلية خلال حرب الخليج في كانون ثاني / يناير ١٩٩١م؛ بقيام العراق بقصف إسرائيل بالصواريخ الباليستية من طراز (سكود بي)؛ مما جعل الإسرائيليين يتأكدون أن الدول التي لا تمتلك حدوداً مباشرة مع إسرائيل يمكن أن تمثل تهديداً فعلياً بالغ الخطورة على الأمن الإسرائيلي؛ من خلال امتلاكها القدرة على ضرب العمق الإسرائيلي.

ووجدت إسرائيل في الاستعداد الأمريكي لضرب العراق؛ فرصتها الذهبية في المشاركة في تنفيذ مخططاتها ضد العراق من أجل إضعافه وتدمير قوته العسكرية وتفتيته، إلا أن الولايات المتحدة لم تتحمس لمشاركة إسرائيل بشكل مباشر في الحرب حتى لا تثير الدول العربية ضدها، وإن كانت الاستراتيجية الأمريكية تلتقي بشكل واضح والاستراتيجية الإسرائيلية، ولذلك فقد حدث تعاون كبير بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلي عند التحضير للحرب.

وفي إطار هذا التعاون الاستراتيجي؛ قام الجانب الإسرائيلي بتقديم قائمة من الطلبات العسكرية إلى الإدارة الأمريكية استعداداً لضرب العراق، وقد اشتمل هذا التعاون على مشاركة إسرائيل في صياغة الخطط العسكرية الأمريكية لضرب العراق؛ حيث لا يقتصر التعاون الأمريكي - الإسرائيلي على مجرد التزام الولايات



المتحدة بإبلاغ إسرائيل مسبقاً بأي خطط لشن هجمات على العراق، بل من الواضح أيضاً أن الجانب الإسرائيلي يشارك في وضع الخطط العسكرية الأمريكية. وقد بدا ذلك واضحاً أثناء زيارة الأميرال الأمريكي «جيمس ميتزجر» لإسرائيل في أول شهر تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠٠٢م عشية التخطيط لاحتلال العراق. والتقى «ميتزجر» خلال الزيارة مع رئيس الأركان الجنرال «موشيه يعلون»، وعدد من المسؤولين الإسرائيليين. واتفق في تلك الزيارة على مشاركة قوات كوماندوز إسرائيلية بالعمل في الأراضي العراقية؛ جنباً إلى جنب مع الكوماندوز الأمريكيين قبل بدء الحرب. وعلى تقديم إسرائيل التسهيلات للقوات الأمريكية للتدريب على حرب المدن في العراق، وذلك نظراً لخبرة القوات الإسرائيلية في حرب المدن ضد الفلسطينيين. ومن ثَمَّ فإن التنسيق الأمريكي-الإسرائيلي وصل إلى مستوى عالٍ للغاية، وهو ما دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون إلى القول بأن التنسيق الاستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي قد وصل إلى مستوى غير مسبوق[(١)].

التعاون العسكري الأمريكي-الإسرائيلي في العراق:

أثبتت الأحداث في العراق بعد العدوان الأمريكي-البريطاني؛ وجود تحالف ثلاثي يضم كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل، وبدأت تظهر معالم التعاون من خلال التعاون العسكري بين الجيش الأمريكي والجيش الإسرائيلي قبل وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق. وظهر ذلك باستعمال جنود الاحتلال الأمريكي في العراق الممارسات والسياسات نفسها التي يستعملها الجنود الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. واعترفت صحيفة نيويورك تايمز بأن الجيش الأمريكي بدأ في تطبيق الاستراتيجية الصارمة في العراق، والتي تعلمها من الإسرائيليين قبل الحرب، وأكد أحد قادة الكتائب الأمريكية في العراق، اللفتنانت كولونيل «ناتان ساسامان»، أن الجيش الأمريكي درس خبرات وتكتيكات إسرائيل في حرب العصابات مع الفلسطينيين، وأن خبراء دفاع إسرائيليين أطلعوا القادة الأمريكيين قبل الحرب على خبراتهم في حرب المدن، ومع أن الولايات المتحدة تنفي وجود قوات إسرائيلية في العراق لمساعدة القوات الأمريكية؛ إلا أن الصحيفة الأمريكية تؤكد على لسان البريجادير الأمريكي الجنرال «مايكل فين»؛ أن ضباطاً أمريكيين سافروا إلى إسرائيل مؤخراً للاستفادة من الدروس التي خرج بها الإسرائيليون من القتال في الأراضي الفلسطينية[(٢)].

كما زار مستشارون عسكريون إسرائيليون العراق بعد تصاعد المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية؛ ضمن برنامج لمساعدة القوات الأمريكية على التصدي للمقاومة العراقية، ويدرب خبراء إسرائيليون فرق اغتيالات أمريكية في العراق، وحسب ما جاء في صحيفة جارديان البريطانية نقلاً عن مصادر عسكرية واستخباراتية أمريكية؛ أن الجيش الإسرائيلي بعث بقوة متخصصة في حرب العصابات في المدن إلى قاعدة

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، إسرائيل وضرب العراق: الدور المحتمل والمكاسب الاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، مختارات إسرائيلية، القاهرة / العدد ٩٧/ يناير ٢٠٠٣م.

(٢) انظر: New York Times, 7/12/2003.

«فورت براغ» في ولاية نورث كارولينا الأمريكية، حيث يتم عادة تدريب فرق المهمات الخاصة في الجيش الأمريكي؛ لتدريب قوة خاصة على عمليات الاغتيال. ومن الملاحظ أن الجيش الأمريكي بدأ يستعمل في العراق التكتيكات نفسها التي يستعملها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، كالعقوبات الجماعية، وهدم المنازل. وأكدت جارديان أن القوات الأمريكية الخاصة التي تدربت في«فورت براغ» على أيدي الإسرائيليين؛ سوف تقوم بعمليات الاغتيال في العراق[1].

كما أكدت مجلة «ذي نيويوركر» الأمريكية أن القوة العسكرية الخاصة التي يتم تشكيلها بمساعدة الإسرائيليين؛ تحمل اسم «الوحدة الخاصة رقم ١٢١»، وتتكون من صفوة المقاتلين في الجيش الأمريكي، ومن أبرز قادتها الجنرال «ويليام جيري بويكن» الذي هاجم في شهر أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٣م الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة. وأكدت مصادر إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي أنشأ نموذجاً لمدينة فلسطينية في صحراء النقب؛ لتدريب الجيش الإسرائيلي والقوات الخاصة التابعة له على اقتحام المدن الفلسطينية، ووضعها تحت تصرف القوات الأمريكية للتدريب عليها. ونُقل عن قائد عسكري أمريكي في تل أبيب قوله إن ضباطاً أمريكيين يزورون إسرائيل بشكل دوري منذ العدوان الأمريكي على العراق؛ للاطلاع على الأساليب التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال إن قوة من كبار الضباط الإسرائيليين يتابعون التدريبات الأمريكية في هذه المدينة، ويركِّزون بشكل خاص على تأهيل ضباط ميدانيين قبيل توجههم إلى العراق. وذكرت مصادر صحافية أن الجيش الأمريكي في العراق يتبنى أساليب عسكرية إسرائيلية لمواجهة المقاومة العراقية، حيث بدأت القوات الأمريكية بهدم المباني التي يُشتبه بأنها استُخدمت من قِبَل المهاجمين العراقيين، كذلك بدأ الأمريكيون بإحاطة قرى كاملة بأسيجة من الأسلاك الشائكة؛ بهدف السيطرة على تحركات السكان عن طريق نصب حواجز عسكرية وفحص الهويات الشخصية، وعُقدت دورات شبيهة لقوات أمريكية في إسرائيل قبل الحرب على العراق. وأكدت مجلة نيويوركر أن القوات الخاصة الأمريكية في العراق تتلقى مساعدة سرية من إسرائيل. وأضاف المقال الذي يورد مصادر من أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية؛ أن القوات الخاصة الأمريكية عملت بشكل وثيق مع عناصر كوماندوز ووحدات استخبارات إسرائيلية خلال التحضير للحرب على العراق. وأوضح المقال الذي يحمل توقيع الصحافي «سيمور هيرش» أن الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية قررتا الحفاظ على السرية المتعلقة بتعاونهما.

ولاحظ «هيرش» أن اعتماد الإدارة الأمريكية على العمليات السرية يزداد؛ مشيراً إلى أن الأولوية لدى القوات الخاصة الأمريكية هي القضاء على القيادة البعثية من خلال الاعتقال أو القتل، ولتحقيق هذا الهدف تشكلت فرقة من الأجهزة الخاصة في البحرية ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. أي. إيه)، وقدمت

---

(١) انظر: The Guardian, 9/12/2003 .



تقريراً عن عملياتها في (كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤م)(١).

وكان الجنرال «مايكل فين» نائب رئيس الأركان الأمريكي، والمسؤول عن التخطيط العسكري في البنتاجون، اعترف بالتعاون الأمريكي ـ الإسرائيلي في مجال محاربة «العصابات المسلحة»، وقال إن ضباطاً أمريكيين زاروا إسرائيل للاستفادة من تجربتها ضد الفلسطينيين. كما اعترفت إسرائيل بهذا التعاون، وقال أحد الجنرالات الإسرائيليين: «إننا دائماً نشرك القوات الأمريكية في الخبرات التي يكتسبها جيشنا في الضفة الغربية وقطاع غزة»(٢).

وأكد الباحث الإسرائيلي البريجادير جنرال احتياط «شلومو شروم» من مركز جافي للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب؛ دور المخابرات الإسرائيلية في الحرب ضد العراق، وقال إن الولايات المتحدة وبريطانيا، وفي إطار تشكيل لجنة تحقيق لبحث دور أجهزة الاستخبارات عشية الحرب ضد العراق، تبين وجود شريك ثالث لهما في تقديم المعلومات التي استند إليها الحلفاء في الاستعداد للحرب، وفي القدرات غير التقليدية العراقية. وأكد الباحث الإسرائيلي إلى أن الإخفاق الاستخباري في الحرب، وفي تقديم معلومات غير دقيقة عن قدرة العراق العسكرية؛ يعود إلى المعلومات المبالغ فيها والكاذبة التي قدمتها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية للولايات المتحدة وبريطانيا.

وقال «بروم» الذي شغل منصب نائب رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي سابقاً: «إن الصورة المبالغ فيها بخصوص القدرات غير التقليدية العراقية؛ مست بثقة الإسرائيليين بالأجهزة المسؤولة عن تقييم الأوضاع وبأصحاب حق اتخاذ القرار». كما أن أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية والأجنبية، وفقاً لما قال «بروم»، فقدت ثقتها بالمخابرات الإسرائيلية؛ لأن إسرائيل قدمت معلومات كاذبة لها؛ خدمة للمصالح الإسرائيلية العليا في المنطقة(٣). وأن تقديم معلومات مغلوطة تزعم امتلاك نظام صدّام حسين أسلحة دمار شامل كيماوية وبيولوجية ونووية؛ كان الهدف منه تضخيم الخطر الذي يمثّله العراق على العالم بأسره بصفة عامة، وعلى الأمن الأمريكي وبالطبع الأمن الإسرائيلي بصفة خاصة.

فالواقع أن التحالف الاستراتيجي الوثيق مع اليمين الجمهوري المتطرف الحاكم في الإدارة والكونجرس ووزارة الدفاع (البنتاجون) ومراكز البحوث المرتبطة به والتي تعرف بـ think- tanks؛ لا يقتصر على الجهات الرسمية بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، بل يصل إلى داخل دوائر صناعة التفكير والقرار والإعلام؛ بمعنى أن كثيراً من الصقور في المحافظين الجدد في الولايات المتحدة والمنادين بضرورة انفراد أمريكا بقيادة العالم لجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً بلا منازع؛ يرتبطون بالمصلحة المادية وبالتوجه العقدي الديني

(١) جريدة القدس العربي، لندن، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٣م.
(٢) جريدة الحياة، لندن، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣م.
(٣) انظر: Ha,artz, 4/12/2003.



الأصولي المغطّى بغطاء أيديولوجي بدوائر اللوبي الصهيوني، وبمراكز البحوث وبنوك التفكير المرتبطة بهذا اللوبي، حتى أطلق على هؤلاء بحق «عصابة إسرائيل في واشنطن»، وتبين أن غالبية هؤلاء البالغ عددهم ٢٥ مستشاراً هم من اليهود المتطرفين المؤيدين لليكود الإسرائيلي، وهم أعضاء في منظمة إيباك الصهيونية، ومن المحافظين الجدد الذين دعموا وصول الرئيس بوش الابن للبيت الأبيض، وعلى رأسهم ريتشارد بيرل.

ومن ثَمَّ فإن ما فعلته إدارة بوش الابن هو تبنٍ لمعلومات مضلِّلة ومزورة، دستها كلٌّ من أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية؛ عن مزاعم بسعي صدام حسين لشراء مادة اليورانيوم من النيجر من أجل تطوير قدرة العراق النووية، وهي المزاعم التي ذكرها الرئيس بوش الابن صراحة في خطابه عن حالة الاتحاد في أواخر يناير ٢٠٠٣م، في إطار التحضير لشن الحرب على العراق ومحاولة إقناع الرأي العام البريطاني والأمريكي خاصة؛ بضرورة الإسراع في العدوان لوقف محاولة نظام صدَّام تطوير قدرته النووية، والتفتيش عن أسلحة التدمير الشامل بعد احتلال العراق؛ بعد أن أخفقت فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة في العثور عليها حسب الزعم الأمريكي. ومنذ احتلال العراق ثار جدال واسع داخل كل من مجلس العموم البريطاني والكونجرس الأمريكي؛ لكشف هذه المزاعم التي كشفت عنها جهات عدة؛ منها التليفزيون البريطاني أو هيئة إذاعة B.B.C، وكذلك نواب ديمقراطيون في الكونجرس، ونواب عارضوا الحرب في مجلس العموم البريطاني؛ سواء من حزب العمال الحاكم، أو من حزبي المحافظين والديمقراطي الحر المعارضين. وقد أعلن مصدر دبلوماسي إسرائيلي على هامش زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون للندن في الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٣م؛ أن الدول الثلاث إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة توصَّلت كل منها بشكل مستقل إلى أن العراق كان ينوي بالفعل شراء مادة اليورانيوم التي تدخل في صناعة الوقود النووي، وأنه من الصعب إنكار صحتها(١).

وسوف يُكشف الكثير من الحقائق عن دور إسرائيل في التخطيط والإعداد للعدوان على العراق، وكذلك في مجال التحضير لوجود إسرائيلي قوي في العراق في ظل الاحتلال وبعده؛ ذلك أن تل أبيب وجدت في هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م على واشنطن ونيويورك فرصة سانحة لاستثمار المصالح المشتركة بينها وبين اليمين الأمريكي الحاكم في واشنطن؛ في مجال توجيه ضربات استباقية للعراق ثم سوريا وإيران، بعد التخلص من حركة طالبان في أفغانستان وضرب تنظيم القاعدة، وتصوير أن هذه الضربات مطلوبة بشدة؛ ليس فقط لإضعاف خصوم تل أبيب الإقليميين والتحرر من الضغوط التي يمثلونها على الأمن الإسرائيلي، وإنما أيضاً للزعم بأن ذلك يعبِّر عن معركة مشتركة واحدة تخوضها كل من واشنطن وتل أبيب ضد ما يُسمَّى بالإرهاب الدولي. فبعد ساعات قليلة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ خاطب باراك

---

(١) أحمد ثابت، الدور الإسرائيلي في الكذب بشأن الأسلحة العراقية، مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠٤، أغسطس ٢٠٠٣م.



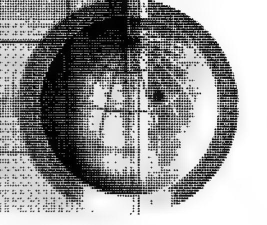

رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الأمريكيين من شاشة التليفزيون الإسرائيلي بقوله: «إن أمريكا لن تتمكن من الوقوف في وجه العدوان الموجَّه إليها من قِبَل العرب والمسلمين إلا بمساعدة إسرائيل، وإن خبرة الأخيرة في تعاملها مع العرب هي الحل الوحيد للقضاء على الإرهاب والتعصب والعداء للغرب».

وبلغ التعاون العسكري الاستخباري الأمريكي - الإسرائيلي مستوى بالغ الخطورة، فقد استعانت القوات الأمريكية الغازية بنوعيات مختلفة من الأسلحة والقذائف والصواريخ من صنع إسرائيلي، وكان قد عثر على أجزاء منها خلال المعارك التي استغرقت ثلاثة أسابيع. كما نُظِّمت ورش عمل بين عسكريين أمريكيين وإسرائيليين؛ لنقل الخبرة الإسرائيلية في طرق إقامة الحواجز والمتاريس في الأحياء السكنية المكتظة بالسكان، وإحكام عمليات التمشيط والبحث والتفتيش في معسكرات خاصة أقيمت في ولاية نورث كارولينا. وبالطبع لم تنجح هذه الخبرة في إنقاذ الجنود الأمريكيين من العمليات الفدائية اليومية للمقاومة العراقية، والتي يذهب ضحيتها أعداد غير قليلة من القتلى والجرحى يومياً بين صفوف قوات الاحتلال الأمريكية. وقد ذكر عضو الكونجرس الأمريكي جيم موران أنه من دون الدعم القوي للتجمع اليهودي في الولايات المتحدة في الحرب ضد العراق؛ لا يمكن القيام بهذه الحرب. ولا شك أن غالبية أعضاء فريق بوش الحاكم ومعظم قادة مشروع القرن الأمريكي الجديد؛ هم من الصهاينة أصدقاء إسرائيل وخصوصاً حزب الليكود الإسرائيلي الحاكم، وكان هؤلاء - وخصوصاً «بيرل وولفوفيتز» - قد أعدوا تقريراً عام ١٩٩٦م، سُمِّي القفزة الكبرى A Clean Break report، عبر مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة، ويعد أحد مراكز الدراسات المؤيدة لإسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وورد في التقرير أن إسرائيل تستطيع تشكيل وضعها الاستراتيجي بالتعاون مع تركيا عبر إضعاف واحتواء - حتى ضرب - سوريا، ويجب تركيز الجهد على الإطاحة بنظام صدَّام حسين بوصفه هدفاً استراتيجياً مهماً بالنسبة لإسرائيل(١).

كما استفادت إسرائيل عسكرياً من نتائج العدوان على العراق؛ بسبب زيادة تفوقها العسكري على الدول العربية بعد تدمير الجيش العراقي الذي كانت تخشاه دائماً. وجاء في التقرير السنوي الجديد لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب؛ أن الفجوة الاستراتيجية لمصلحة إسرائيل مقابل الدول العربية بلغت الذروة في أعقاب الحرب على العراق، والإطاحة بنظام الرئيس العراقي السابق صدَّام حسين. وأشار التقرير الذي صدر في نهاية عام ٢٠٠٣م، تحت عنوان «التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م»، إلى أن تدمير الجيش العراقي وحلّه سيساعد في إعادة النظر في نظرية الأمن الإسرائيلية وحجم ومكونات الميزانية العسكرية وأولويات برامج تسلح إسرائيل. وأوضح معدو التقرير أن انتقال التشديد من التهديد التقليدي لإسرائيل إلى تهديدات «الإرهاب» والسلاح غير التقليدي؛ يمكِّن إسرائيل من التركيز على

(1) Richard Perle , A Clean Break , A New Strategy for Securing the Realm, The Institute for Strategic and Political Studies, Washington, 8July ,1996.





بناء وتوفير ردٍّ على هذه «التهديدات»؛ بما في ذلك من خطط تطوير الأسلحة، وذلك على حساب الرد على التهديد التقليدي. وقال المدير المساعد في مركز جافي «د. إفرايم كام»: «إنه في أعقاب الهزيمة التي مني بها الجيش العراقي اختفت الدولة الأكثر راديكالية في الشرق الأوسط، وهو ما يُضعف باقي الدول العربية». وأعرب «كام» عن اعتقاده بأن الانتصار العسكري الأمريكي في الحرب على العراق؛ سيحد بدرجة كبيرة من سباق التسلح في الشرق الأوسط [1].

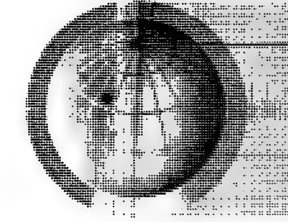
ونظراً للعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بالشأن العراقي؛ فقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، حسب ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أول من علم بنبأ اعتقال الرئيس العراقي السابق صدَّام حسين. وقالت الصحيفة إن سفير الولايات المتحدة الأمريكية في تل أبيب «دان كيرتسر»؛ قام في ساعات الصباح الأولى من فجر الأحد بمهاتفة شارون وإبلاغه شخصياً بأن صدّام حسين اعتقل وهو بأيدي قوات التحالف. وأضافت الصحيفة أن شارون لم يبلِّغ أحداً بالموضوع بما في ذلك الوزراء في حكومته، وبعد أن تأكد الخبر من قِبَل الأمريكيين في المؤتمر الصحافي الذي عُقد في بغداد؛ كشف شارون للوزراء عن أنه كان على علم بالنبأ، وقام على الفور بالاتصال بالرئيس الأمريكي جورج بوش وهنأه على هذا الانتصار العظيم - كما قالت الصحيفة الإسرائيلية -. وعبَّر مسؤولون إسرائيليون عن أملهم في أن يكون في اعتقال صدَّام تحذير إلى الفلسطينيين، وكذلك إلى نظام الرئيس السوري بشار الأسد؛ من أجل التخلي عن الإرهاب. وقال «آفي بازنر» الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية إن سقوط صدَّام حسين يجب أن يكون عبرة سواء للفلسطينيين أو لسورية - على حد زعمه -.

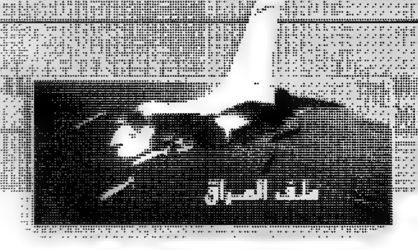
كما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي «شاؤول موفاز» ووزير العدل «يوسف تومي لبيد»؛ عن نية إسرائيل طلب إشراكها في الدعوى القضائية الدولية ضد الرئيس العراقي السابق صدّام حسين. وقال موفاز أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية: إنه يجب أن تشمل الدعوى الإسرائيلية قصف أراضيها بصواريخ سكود خلال حرب الخليج الثانية، ودعم صدّام لتنظيمات المقاومة الفلسطينية، وتحويل الأموال لعائلات الاستشهاديين - على حد قوله -. وقال «لبيد» للإذاعة الإسرائيلية إنه ينوي الاجتماع مع شخصيات مهنية في مكتبه؛ لإعداد ملف حرب الخليج الذي سيتم عرضه في محاكمة صدَّام. وأنه إذا حُوكم صدَّام في لاهاي أو في بغداد أمام محكمة دولية لجرائم الحرب؛ فستقوم إسرائيل بإيفاد شهود عيان وأدلة تطلع المحكمة على الدمار الذي ألحقه القصف الصاروخي العراقي بإسرائيل عام ١٩٩١م، وزعم «لبيد» أن صدّام أطلق الصواريخ دون أي استفزاز مسبق، واعتبر ذلك جريمة حرب حسب كل المقاييس المتعارف عليها في القانون الدولي، علماً بأن إسرائيل كانت قد اعتدت على سيادة العراق قبل حرب الخليج بسنوات؛ حيث قامت في عام ١٩٨١م بقصف المنشآت النووية العراقية!!

---

(١) تقرير مركز جافي، التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية بلغ ذروته بعد الحرب على العراق، موقع «المشهد الإسرائيلي في مركز مدار الفلسطيني، رام الله، بتاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٣م.







المكاسب الإسرائيلية في العراق:

حصلت إسرائيل على مكاسب اقتصادية مهمة من العدوان على العراق، لم يكن من الممكن أن تحصل عليها في الظروف المعتادة، واستفادت من دعم الولايات المتحدة لها بعد انتهاء الحرب؛ بالحصول على مشاريع مهمة حصلت عليها من عقود ما يسمى إعادة إعمار العراق بعد الاحتلال، ولهذا فقد جاءت تلك الحرب منقذة للاقتصاد الإسرائيلي المنهار بسبب الانتفاضة الفلسطينية. وحصلت إسرائيل على ١٢ مليار دولار (٨ مليارات ضمانات، و ٤ مليارات منحة أمنية) من الولايات المتحدة، كما استغلت الاحتلال الأمريكي للعراق لكي تستثمر هذا الوجود في الحصول على امتيازات ومكاسب اقتصادية.

وقبل أن تنتهي المعارك بدأ تدفق الإسرائيليين على العراق، وأعلن «جون تيلور» نائب وزير المالية الأمريكي أن طريق المستثمرين الإسرائيليين إلى العراق مفتوحة، وكشف مدير عام شركة نيتافيم الإسرائيلية لإنتاج عتاد الري الزراعي، أمام المشاركين في مؤتمر إسرائيلي عُقد في تل أبيب، أن ممثل الشركة الإسرائيلية زار في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٣م بغداد، والتقى موظفين عراقيين في وزارة الزراعة العراقية، وبحث معهم إمكانات مساهمة الشركة الإسرائيلية في ترميم المرافق التي تضررت خلال الحرب(١).

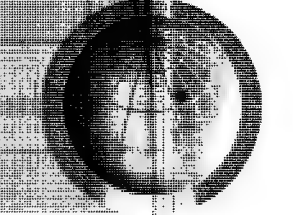
كما وقَّعت عشر شركات إسرائيلية على عقود تجارية مع القوات الأمريكية في العراق، ومن بين تلك الشركات شركة «أريديوم» التي وقَّعت عقداً مع الجيش الأمريكي بخمسة ملايين دولار؛ لإقامة شبكة تليفونات عامة، ووقَّعت شركة «أوسم» للمنتجات الغذائية عقداً آخر. ويعمل غالبية رجال الأعمال الإسرائيليين تحت مظلة الجيش الأمريكي أو شركات أجنبية لدواع أمنية، كشركة «تنور غاز» لصنع أفران الطبخ، والتي تصدر إنتاجها عبر شركة قبرصية. وكانت شركة «تامي أربع» لتكرير المياه الإسرائيلية قد نقلت معدات إلى العراق للبدء بتنفيذ أحد مشروعاتها هناك. وتوقع معهد التصدير الإسرائيلي في تقرير له أن يبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى العراق، في مشاريع البنية التحتية والتسويق في السنوات الثلاث القادمة، نحو مائة مليون دولار؛ إضافة إلى خمسين مليوناً على شكل تمويل غذائي للجنود الأمريكيين.

كما قام الإسرائيليون بشراء الأراضي في شمال العراق الغني بالنفط، حسب ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت نقلاً عن صحيفة آكشام التركية. وأكدت الصحيفة أن الإدارة الأمريكية في العراق أصدرت تراخيص تتيح لشركات إسرائيلية امتلاك الأراضي العراقية لاستغلالها في التنقيب عن النفط في شمال العراق(٢).

ويجري الحديث في إسرائيل عن إعادة العمل في أنبوب النفط التيب لاين Tip Line من كركوك العراقية؛ عبر الأراضي الأردنية إلى ميناء حيفا؛ كما كان الوضع عليه خلال الانتداب البريطاني على فلسطين مع شركة

---

(١) جريدة القدس الفلسطينية، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٣م.
(٢) يديعوت أحرونوت، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٣م.






نفط (أي بي سي) (I. P.C) البريطانية. وتسربت معلومات أن أحد المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية طلب من «رافي براك»، مندوب ممثلية إسرائيل في واشنطن، درس المسائل المتعلقة بأنبوب النفط العراقي. كما أن وزير البنية التحتية والطاقة الإسرائيلي «يوسف بارتسكي» بحث الموضوع مع المسؤولين الأمريكان، واعترف الوزير الإسرائيلي بأن تشغيل الأنبوب سوف يوفِّر على الخزينة الإسرائيلية مبالغ كبيرة من الكلفة الباهظة لنقل احتياجات إسرائيل النفطية من روسيا. وكان العراق قد أوقف تدفق النفط من الأنبوب في ١٧/ ٤/ ١٩٤٨م؛ أي قبل أيام من إعلان قيام إسرائيل، وعلى الرغم من إعلان الأردن رفضه مرور الخط عبر أرضه؛ فإن إسرائيل ماضية في دراسة الموضوع(١).

ويعتبر مشروع إعادة تشغيل خط أنابيب Tip Line الإسرائيلي القديم؛ أحد المشروعات المهمة التي تحاول إسرائيل تنفيذها في المنطقة في الفترة الأخيرة، كمشروع قناة البحر الميت أو قناة النقب، إلا أن التطورات المحيطة بهذا المشروع (الذي يهدف إلى نقل بترول غرب سيبيريا بالأساس عبر خط «عسقلان ـ إيلات» إلى شرق آسيا)؛ تشير إلى أنه قد يتم تشغيله في وقت قريب، على الرغم من تطورات قضية «خودوركوفسكي» في روسيا، وهو ما ستكون له آثار حادة في قناة السويس وخليج العقبة.

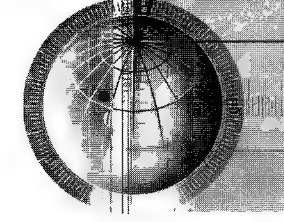
ومن جهة أخرى؛ فقد تحوَّل ميناء حيفا إلى محطة لاستيراد السيارات المستعملة المصدرة من أوروبا إلى العراق، ويتوقع ازدهار هذه التجارة في المستقبل. وأبلغ «شلومو فوغل» ـ أحد مالكي أحواض السفن في ميناء حيفا ـ وكالة يونايتد برس؛ بأن عشرات السيارات المستعملة تصل إلى حيفا مرة في الأسبوع، ثم تنقل إلى العراق، وتوقع «فوغل» أن يصبح ميناء حيفا مركزاً مهماً في الواردات لإعادة إعمار العراق(٢).

وكانت سلطات الحكم في العراق قد ألغت قرار «المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل» الذي كان يطبق في العراق من قبل مع الشركات الإسرائيلية، ومن بين رجال الأعمال الإسرائيليين الساعين للعمل في السوق العراقي؛ رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي ووزير المواصلات السابق «أمنون شاحاك»، والمستشار السياسي السابق في حكومة باراك المحامي «جدعون شير»؛ حيث يعمل الاثنان على إقامة شبكة اتصالات بين شركات إسرائيلية وعراقية لبيع المنتوجات الإسرائيلية في الأسواق العراقية(٣).

ومن جهة ثانية؛ افتتحت إسرائيل فرعاً لمركز الدراسات الشرق أوسطية في بغداد؛ يدعى المؤسسة الإسرائيلية لدراسات الصحافة العربية (ميمري)، ويديره الجنرال الإسرائيلي المتقاعد «يغال كارمون» المعروف بمواقفه اليمينية المتطرفة، وكان كارمون قد شغل بعد إحالته على التقاعد منصب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الإرهاب. وقالت مصادر المركز في العاصمة العراقية: «إن المركز باشر عمله بعد أن حصل على موافقة قوات

---

(١) جريدة الحياة، لندن، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٣م.
(٢) جريدة القدس العربي، لندن، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٣م.
(٣) المرجع السابق، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٣م.




الاحتلال الأمريكي، وإنه يهتم بتغطية الأحداث في العراق بعد تغيير نظام الحكم»[1].

الاستراتيجية الإسرائيلية ومستقبل العراق:

لا شك أن الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق تهدف إلىٰ تغيير الخريطة السياسية لهذا البلد العربي وتفتيته، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولا يمكن فصل الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق عن بقية الاستراتيجيات الإسرائيلية في مناطق مختلفة أخرىٰ في الوطن العربي. ولكن مما لا شك فيه أن إسرائيل وجدت أخيراً، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، أنها لم تعد محور الصراع أو هاجس الخطر الذي كانت تشكِّله علىٰ الدول العربية والإسلامية، وأن العرب والمسلمين أصبحوا أكثر قبولاً ـ حسب زعمهم ـ بالاعتراف بها في الشرق الأوسط مما كانت عليه الأمور قبل احتلال العراق.

ولهذا فإن مستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة يمكن تلخيصه بالنقاط الآتية:

١ ـ أن نهاية التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين شهدت تحولات كبيرة في شكل وطبيعة الصراعات في الشرق الأوسط؛ لأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي خفَّت حدته بعد التوقيع علىٰ اتفاقيات التسوية مع بعض الدول العربية، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق. وسوف يتحول الصراع إلىٰ صراعات داخلية في الدول العربية.. صراعات اجتماعية وطائفية وعرقية؛ أي أن خطوط المواجهة بين الدول العربية وإسرائيل ستنتقل إلىٰ داخل الدول العربية المجاورة لإسرائيل.

٢ ـ أن من مصلحة إسرائيل أن تنقل خطوط المواجهة بينها وبين الدول العربية بعيداً عنها، وأن عليها أن تستخدم جميع الوسائل من أجل الإسراع في هذه الصراعات عن طريق دعم فريق ضد فريق آخر، وأن علىٰ إسرائيل استغلال الخلافات بين الدول العربية لتقوية علاقاتها مع أطراف عربية ضد أطراف أخرىٰ.

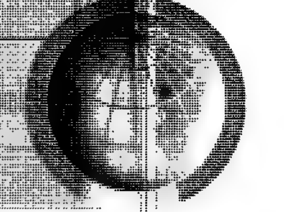
٣ ـ أن الاستراتيجية الإسرائيلية في تفتيت الأقطار العربية وتجزئتها؛ هي الضمان الوحيد لاستمرار إسرائيل وبقائها في الشرق الأوسط، وأن علىٰ إسرائيل دعم استمرار إقامة علاقات مع الأقليات، واستغلال عدم قدرة الدول العربية علىٰ حل مشكلة الأقليات من أجل تضخيم تلك المشكلة؛ تمهيداً لإدخال عناصر دولية كالولايات المتحدة للمشاركة في حل تلك المشكلة؛ مما يخدم الاستراتيجية الإسرائيلية.

٤ ـ أن التمزق والضعف العربي لم يكن في الماضي كما هو عليه الآن، ولهذا فقد سهل علىٰ إسرائيل أن تفرض استراتيجيتها علىٰ الدول العربية؛ لأن الجانب العربي مؤهل الآن أكثر من قبل لقبول ما لم يقبل به في الماضي.

---

(١) جريدة الزمان، لندن، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٣م.






٥ ـ أن من مصلحة إسرائيل أن تنفرد بامتلاك أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي في الشرق الأوسط، وأن تمنع في المقابل أي دولة عربية أو إسلامية من امتلاك مثل تلك الأسلحة؛ حتىٰ لو تطلّب ذلك استعمال القوة لتدمير محاولات من يخطط لامتلاك تلك الأسلحة.

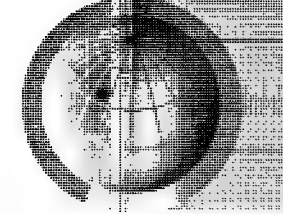
٦ ـ أن من مصلحة إسرائيل أن يكون لها وجود فعلي في العراق، والاستفادة من الاحتلال الأمريكي للتغلغل في جميع مناحي الحياة في المجتمع العراقي، واستغلال اليهود العراقيين في إسرائيل في تقوية الوجود الإسرائيلي في العراق. وأن تجزئة العراق إلىٰ دويلات ضمان أكيد لعدم عودته في المستقبل إلىٰ ما كان عليه في الماضي؛ من حيث تهديده لإسرائيل.

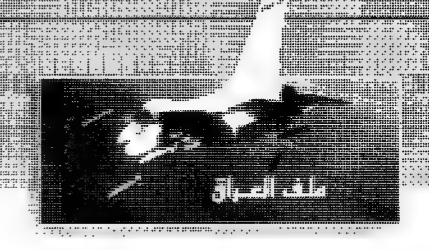
ومن جهة أخرىٰ، وعلىٰ الرغم من نفي الإدارة الأمريكية الرسمي لنيتها في تجزئة العراق، إلا أن ممارساتها الفعلية في بث الخلافات بين العراقيين تُظهر عكس ذلك، كما أكد «ليزلي غلب» الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي، في مقالة له نشرها في نيويورك تايمز بعنوان «الحل القائم علىٰ ثلاث دول»، تحدَّث فيه عن مستقبل العراق من خلال إقامة ثلاث دويلات، الأكراد في الشمال، والسنَّة في الوسط، والشيعة في الجنوب، ورسم حدود الدويلات الثلاث علىٰ أساس اثني ومذهبي. وتحدث صراحة عن أن الهدف من ذلك هو دعم الأكراد والشيعة وإضعاف السنّة. ويقول: «إن علىٰ أمريكا أن تمنح معظم الأموال إلىٰ الطرفين الكردي والشيعي». ويعترف «غلب» بأن تجزئة العراق سوف تؤدي إلىٰ الفوضىٰ والخطورة؛ ولكنه يطالب حكومته بإجراء تعديلات في إقامة المواطنين العراقيين، وأن يتم توزيعهم ونقلهم من مكان لآخر، حسب توزيعهم الاثني والمذهبي؛ حتىٰ لو تطلّب ذلك استعمال القوة من أجل فرض التقسيم والتجزئة في العراق(١).

وهذا المخطط يلتقي مع ما نشره «المؤتمر الوطني العراقي» من معلومات عن وجود خطة أمريكية ـ إسرائيلية، تم وضع تفاصيلها وتسربت إلىٰ الاتحاد الأوروبي، تهدف إلىٰ تغيير الخريطة السياسية والحدودية في منطقه الشرق الأوسط وإزالة دولة العراق من الكيان العربي. وورد في الخبر أن الخطة الأمريكية ـ الإسرائيلية تعتمد علىٰ إنهاء النظام العراقي الحالي، وعدم المجيء بقيادة بديلة تحت زعم عدم تسبب ذلك في قيام حرب أهلية بين السنّة والشيعة والأكراد، خاصة أن قيام أي حرب أهلية من شأنه تهديد الوجود الأمريكي نفسه في العراق؛ حيث ستكون القوات الأمريكية نفسها هدفاً في صراع هذه الفصائل في حال تنافسها للاستيلاء علىٰ مصادر النفط والثروة العراقية التي تعد هدفاً لأمريكا. وأشار الخبر إلىٰ أن هذا السيناريو الذي مارست إسرائيل فيه دوراً مهماً؛ تؤيده الولايات المتحدة التي تخشىٰ المجيء بحكومة عراقية تبدو أنها موالية لها في البداية ثم تنقلب عليها؛ كما حدث مع حكومة طالبان في أفغانستان. وأكد المصدر أن هذا السيناريو يضع في اعتباره عدة

(١) انظر: New York Times, 25/11/2003.







احتمالات؛ من بينها إمكانية استقلال الأكراد في دولة لهم، على الرغم مما تسببه من تخوفات لحليفتها تركيا، وإقامة دولة شيعية في الجنوب، وما يسببه ذلك من حساسية لبعض دول الخليج العربي. ويلتقي هذا السيناريو مع السيناريو الإسرائيلي في تفتيت الدول العربية الذي تحدث عنه «ينون» في مخططه التفتيتي من قبل[1].

مواجهة الأمة الإسلامية والعربية للاستراتيجية الإسرائيلية في العراق:

أمام الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق والوطن العربي التي تناولتها الدراسة؛ يُطْرَح السؤال عما إذا كان من الممكن أن تقوم الأمة العربية والإسلامية في التصدي لها، أو أن تلك الاستراتيجية أصبحت أمراً لا يمكن مواجهته ومقاومته؟ وقبل الإجابة عن هذا التساؤل لا بد من تأكيد أن إسرائيل تعتمد في تنفيذ استراتيجيتها على عاملين أساسيين: الأول على الضعف العربي والإسلامي في القدرة على مواجهة تلك الاستراتيجية. والثاني: على الدعم الأمريكي للمخطط الإسرائيلي الذي يخدم من ثَمَّ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. ولهذا فإن إسرائيل لا تعتمد في تنفيذ مخططاتها ضد العرب والمسلمين على قوتها الذاتية التي تمتلكها، وتستطيع من خلالها أن تفرض السياسة التي تريدها على العرب والمسلمين؛ مما يجعل إمكانية مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق أمراً ممكناً إذا أخذنا بالاعتبار الملاحظات الآتية:

أولاً: استمرار مقاومة الشعب العراقي للاحتلال الأمريكي ـ البريطاني؛ مما يربك هذا الاحتلال ويجعله عاجزاً عن فرض مخططاته في تجزئة العراق، وتنفيذ سياسة «فرِّق تَسُد» على أبناء العراق الموحّد. ولا شك أن المقاومة العراقية لم يتوقعها صانعو السياسة الأمريكية من المحافظين الجدد، والذين هم في معظمهم من اليهود الأمريكان المؤيدين لإسرائيل ومخططها في العراق، وفي حال استمرارها وتنظيمها وشمولها لجميع المناطق العراقية وجميع شرائح المجتمع العراقي؛ ستجعل الاحتلال الأمريكي للعراق مكلفاً وعاجزاً عن تقديم الدعم لإسرائيل في تنفيذ استراتيجيتها. ولهذا فإن نجاح تلك الاستراتيجية يعتمد بشكل كبير على نجاح الولايات المتحدة بتحقيق الاستقرار والأمن وتوقف المقاومة العراقية، وهو ما لم تستطع أن تحققه حتى الآن.

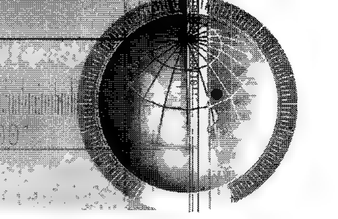
ثانياً: أن عداء الشعب العراقي التاريخي ضد إسرائيل متجذر لدى غالبية العراقيين الذين يرفضون التعامل معها، وفي حال اعتراف نظام الحكم الجديد بإسرائيل؛ فإن العراقيين بشكل عام لن يتجاوبوا مع تلك السياسة ولن يقيموا علاقات معها؛ مثلهم مثل بقية الشعوب العربية والإسلامية التي أقامت دولهم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ إلا أن شعوب تلك الدول ما زالوا يرفضون إقامة علاقات معها. كما أن عداء الشعب العراقي لإسرائيل في الواقع غير مرتبط بوجود نظام حزب البعث ولا بوجود شخص صدَّام حسين، بل يعود إلى ما قبل ذلك بسنوات طويلة؛ أي منذ بداية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ثالثاً: على الدول العربية والإسلامية عدم ترك الشعب العراقي يواجه مصيره وحده مع الاحتلال

---

(١) علي واكد، وناضل مصاروة، مركز مدار الفلسطيني، رام الله، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣م.



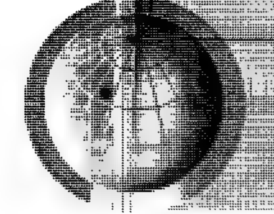



الأمريكي والتغلغل الإسرائيلي في العراق، بل على الأمتين الإسلامية والعربية أن تُبقيا قضية الاحتلال الأمريكي للعراق قضية مركزية، كما هي قضية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وأن يكون الرد من خلال ربط مصير الشعب العراقي بمصير أمته العربية والإسلامية، فسياسة إسرائيل في العراق والتي تريد إنكار عروبته وإسلاميته، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تهويد فلسطين، لن تنجح إذا ما وقف العالم العربي والإسلامي ضد تلك السياسة.

رابعاً: لا بد من الاستمرار في خطاب سياسي في العراق، مقاوم ورافض للوضع الحالي وليس مستسلماً للاحتلال، وأن قول وزير خارجية إسرائيل «زلمان شالوم»؛ بأنه لم يعد هناك عالم عربي بل هناك شرق أوسط. يمكن الرد عليه من خلال التمسك بالثوابت العربية والإسلامية، وعدم الوصول إلى حالة اليأس والاستسلام، وأن مهاجمة الضعفاء والمتخاذلين للأمة العربية بسبب ما وصلت إليه من ضعف في الفترة الأخيرة؛ لا يعني نهاية قدرات العرب والمسلمين في التصدي للوضع الحالي الذي يعيشون فيه، وأن الأمة العربية والإسلامية، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها، فإنها قادرة على الصمود والنهوض من جديد؛ لأنها أمة حية. ولا بد من نشر أجواء من التفاؤل في أوساط الجماهير العربية والإسلامية؛ بدلاً من حالة اليأس والإحباط التي يحاول بعض الناس أن يفرضها عليهم.

خامساً: على الدول العربية والإسلامية المحيطة بالعراق أن تعي جيداً بأن أي تغيير قد يطرأ ويؤثر في وحدة الأراضي العراقية والشعب العراقي؛ لن يكون في مصلحتها لأنها مستهدفة كما أن العراق مستهدف، ولهذا فإن عليها أن توحِّد جهودها للتصدي للاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية التي تهدف إلى إضعاف العراق وتفتيته إلى كيانات ضعيفة، كما أنها ستتعرض لما تعرض له العراق إذا لم تواجِه مجتمعةً المخطط الأمريكي والإسرائيلي.






المـــــراجــــع

- إبراهيم عبد الكريم، «الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل»، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩٣م.

- أحمد إبراهيم محمود، إسرائيل وضرب العراق: الدور المحتمل والمكاسب الاستراتيجية، مركز دراسات الاستراتيجية، الأهرام، مختارات إسرائيلية، القاهرة / العدد ٩٧/ يناير ٢٠٠٣م.

- أحمد ثابت، الدور الإسرائيلي في الكذب بشأن الأسلحة العراقية، مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠٤، أغسطس ٢٠٠٣م.

- الأقليات في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي العربي، وزارة الدفاع، جمهورية مصر العربية.

- أوري جوربائيل، دعم إسرائيل للحركة الكردية قبل وبعد حرب الخليج، ملف ندوة مركز بار إيلان، ١٩٩٢م.

- تقرير مركز «جافي»، التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية بلغ ذروته بعد الحرب على العراق، موقع «المشهد الإسرائيلي» في مركز مدار الفلسطيني، رام الله، بتاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٣م..

- حزب العمل ومواصلة مخطط التفتيت لوحدة الأقطار العربية، مجلد تقديرات استراتيجية، العام ١٩٩٥م، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ملف رقم ١ عدد ٤، الجيزة، مصر، أيار ١٩٩٥م.

- حيدر إبراهيم علي، «أزمة الأقليات في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م.

- دافيد كمحي، الخيار الأخير ١٩٦٧ - ١٩٩١م، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢م.

- عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٩١، شهر أيار/ مايو ٢٠٠٣م.

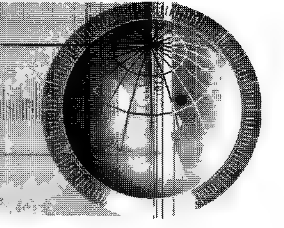
- عبد الله الحسن، «الأقليات في الواقع العربي: الاندماج والتجزئة»، الطبعة الأولى، دار مشرق مغرب، دمشق، ١٩٩٥م.

- عبد الوهاب المسيري، «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد»، المجلد السابع، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م.

- عدنان السيد حسين، «البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة»، في النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.







- علي واكد، وناضل مصاروة، مركز مدار الفلسطيني، رام الله، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣م.

- ساسين عساف، «الصهيونية والنزاعات الأهلية»، في عدنان السيد حسين محرراً، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.

- السيد ياسين، «صراع القرن: دراسة تحليلية»، في غسان إسماعيل عبد الخالق محرراً، ندوة صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م.

- محمد خليفة التونسي، «الخطر اليهودي: بروتوكولات حكماء صهيون»، الطبعة الثانية، دار التراث، القاهرة، ١٩٩٧م.

- هيثم الكيلاني، «البعد الاستراتيجي للصراع العربي-الإسرائيلي: رؤية مستقبلية»، في غسان إسماعيل عبد الخالق محرراً، ندوة صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م.

- يعقوب شمشوني، تأييد إسرائيل للنزعات الانفصالية للجماعات العرقية والاثنية والاعتبارات الكامنة وراءه، ملف ندوة مركز بار إيلان، ومركز البحوث السياسية التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ١٩٩٢م.

- رسالة ماجستير لطالب عراقي، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

- جريدة الحياة، لندن، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٣م، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣م.

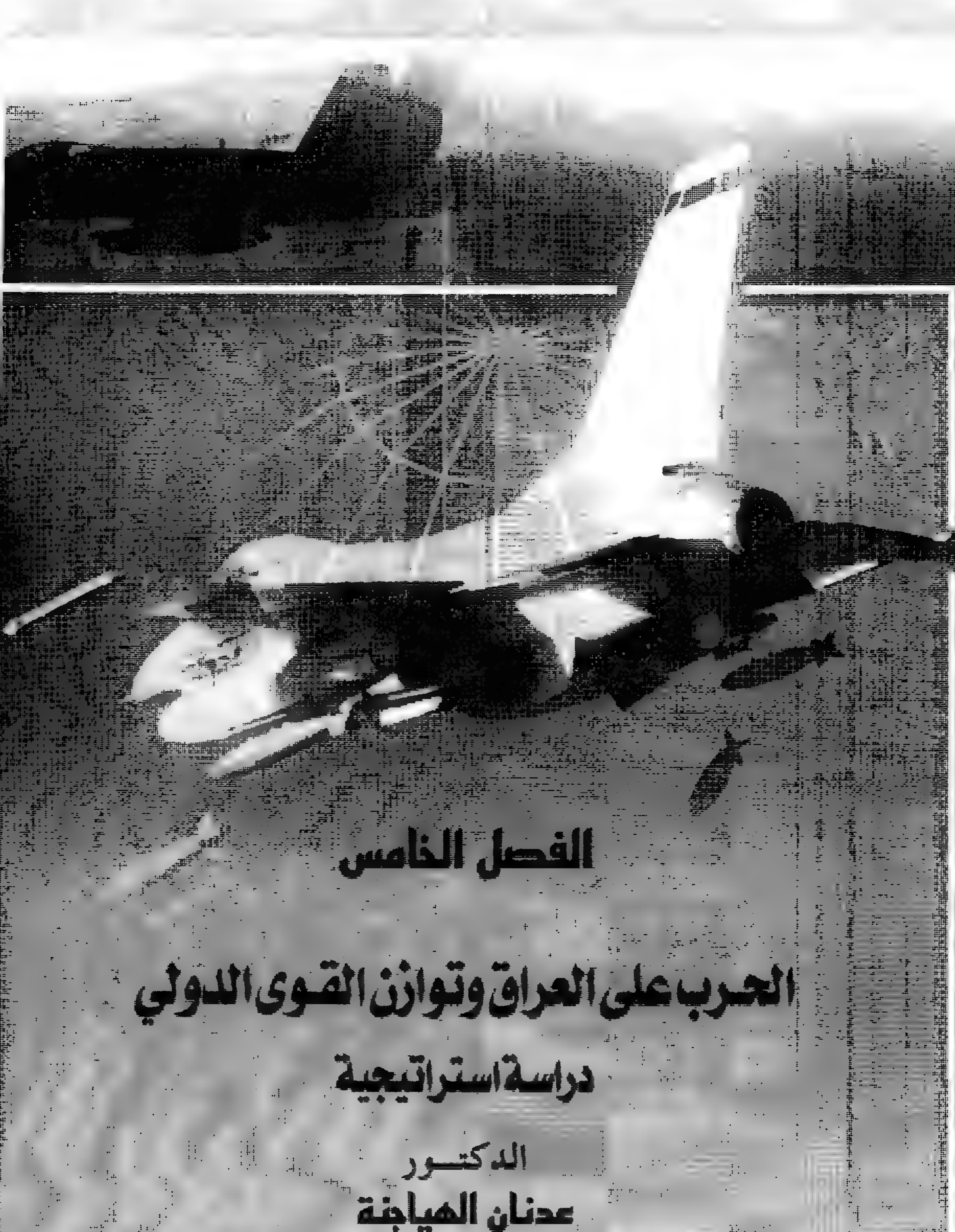
- جريدة القدس الفلسطينية، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٣م.

- جريدة القدس العربي، لندن، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٣م.

- جريدة الزمان، لندن، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٣م.

- جريدة يديعوت أحرونوت، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٣م.

- The Guardian, 9/12/2003.
- Ha,artz,4/12/2003.
- Henry Ford, "The International Jew: The World's Foremost Problem", London, 1948.
- Richard Perle, A new Strategy for Securing , The Institute for Strategic and Studies, 8 July, 1996 .
- Micheal Bar Zohar,Ben Gurion,The Armed Prophet,Prentice - Hall,USA,1968 .
- New York Times, 7/12/2003, 25/11/2003.



الفصل الخامس

الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي

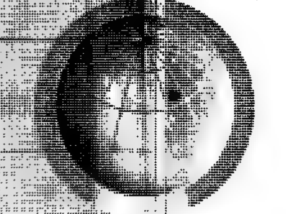
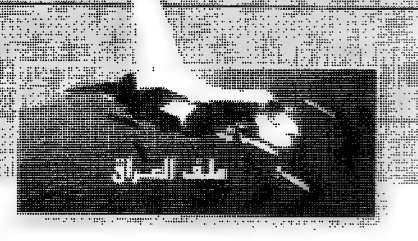
دراسة استراتيجية

الدكتــور

عدنان الهياجنة

أستاذ العلوم السياسية المشارك، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، برنامج العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،

الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن

الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي
دراسة استراتيجية

الدكتور/ عدنان الهياجنة
hayajneh1@yahoo.com

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة بحث الخيارات الممكنة للعالم العربي والإسلامي في ظل التغيرات التي نشأت عن الحرب الأمريكية على العراق، وتحليل القوة الأمريكية الفعلية بعد الحرب على العراق وتسليط الضوء على كل من الدور الصيني والروسي والأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب على العراق؛ من حيث مدى تأثيرها في التفاعل الدولي؛ بالاعتماد على قراءة علمية وواقعية للقدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية للدول العظمى.

والركيزة الأساسية لهذه الدراسة هي: كيف يمكن أن يستفيد المفكر العربي والإسلامي من هذه التحولات لتقوية عالمه لمواجهة حالة الهيجان الأمريكية في العالم، والتي نشأت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟ ومحاولة قراءة واقع التفاعل الدولي بين الدولة المهيمنة والدول العظمى الأخرى، وتأثير هذه التفاعلات في العالم العربي الإسلامي.

وتتخذ هذه الدراسة المحاور الآتية أساساً لها:

- الافتراضات الأساسية التي قامت عليها الدراسة.
- تقييم واقع القوة الأمريكية بعد الحرب الأمريكية على العراق.
- تقييم واقع القوة الصينية، واحتمالات الدور الصيني في العلاقات الدولية: حدود الدور واحتمالاته المستقبلية، وتأثير ذلك في العالم الإسلامي.
- تقييم واقع القوة الروسية، واحتمالات الدور الروسي في العلاقات الدولية: حدود الدور واحتمالاته المستقبلية، وتأثير ذلك في العالم الإسلامي.
- تقييم واقع القوة الأوروبية، والعلاقات الأوروبية الأمريكية، وتأثير الدور الأوروبي في العلاقات الدولية: حدود الدور واحتمالاته المستقبلية، وتأثير ذلك في العالم الإسلامي.
- مناقشة بعض الخيارات الاستراتيجية للعالم العربي الإسلامي في ظل نتائج الدراسة.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تعرض مراجعة موضوعية لواقع توزيع القوى الدولية بعد الحرب على العراق. كما أنها تقدم نموذجاً للتفاعل الدولي من منظور عربي إسلامي، يقوم على فهم الواقعية السياسية بعيداً

عن العاطفية وعالم التأملات، وفهم واضح بأن أمريكا تعلن محاولة سيطرتها على العالم بشكل جلي.

والسؤال الذي تطرحه الدراسة: ما الذي سنفعله للتعامل مع هذه التحديات؟

كما ستشير الدراسة إلى أن الحرب الأمريكية على العراق يجب أن تُفهم في سياق أهمية صحوة العالم العربي الإسلامي، واعتماده على ذاته بغضّ النظر عن كل المحبطات، ورغم القوة الأمريكية والضعف العربي المصطنع الذي كرسته آلة الإعلام الغربي والعربي للإبقاء على الحالة الراهنة في العالم العربي الإسلامي للاستمرار، واستفادة المسيطرين والمسؤولين من الواقع الراهن في العالم العربي؛ خاصة أصحاب مقولات: هل يمكن أن نقف في وجه أمريكا؟ مع أن السؤال الذي يجب أن يكون مطروحاً هو: هل نستطيع أن نقف مع أنفسنا أولاً؟

الافتراضات الأساسية للدراسة:

* إن السياسة الأمريكية هي سياسة مقاومِة لأية قوة مضادة لها بغضّ النظر عن مصدرها، ويشكِّل سعيها المستمر في التعامل ضد الاتحاد السوفييتي والاتحاد الأوروبي والعالم العربي الإسلامي جزءاً من هذه الاستراتيجية التي تحاول تطبيقها، وهذا ليس من باب الأسرار؛ فهو منشور بشكل غير مباشر في الاستراتيجية الأمريكية التي نُشرت في سبتمبر عام ٢٠٠٢م، وواضح أيضاً في التصريحات الرسمية لأقطاب الإدارة الأمريكية(١).

* ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على ميزان القوة الدولي في العالم من الناحية الإحصائية، حيث تسيطر أمريكا على أكثر من (٥١ ٪) من القوة العسكرية في العالم، كما أنها تحوز أكثر من ثلث الاقتصاد الدولي؛ لكنها تعاني من مشكلة القوة الثقافية، حيث إن أمريكا غير مسيطرة ثقافياً(٢).

* إن العالم العربي والإسلامي مركّز عليه بشكل كبير في الاستراتيجية الأمريكية؛ لأنه يشكِّل قوة كامنة أكثر من الصين وروسيا والدول الأوروبية - كما سيشير التحليل في هذه الدراسة -؛ لذا فإن تفكيك وحدة العالم العربي والإسلامي وأية مبادرات للتوحد العربي هو في صلب استراتيجية الإدارة الأمريكية، فالدراسات التي نُشرت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى حل «منظمة أوبك» و«مجلس التعاون الخليجي»، والتعامل مع كل دولة عربية على حدة، واستخدام سياسة «فرِّق تَسُد»(٣).

* تقوم الاستراتيجية على مبدأ استخدام القوة، ولا يمكن التعامل معها إلا ضمن هذا المفهوم، وليس بالضرورة القوة العسكرية حسب المقاييس الدولية؛ وإنما القوة الحضارية التي تحسب أمريكا لها ألف حساب.

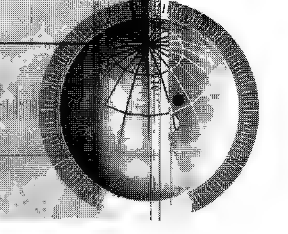
---

(١) انظر: Powell, 2004.

(٢) انظر: هياجنة، ٢٠٠٣م.

(٣) انظر: Henderson, 2003.





فلن يكون العالم العربي هو أوروبا الحرب الباردة بالنسبة لأمريكا، وإنْ حصل ذلك فانظر إلى ردة الفعل الأوروبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال التحضير للحرب الأمريكية على العراق؛ أي أن احتلال العراق يجب أن يشكِّل صحوة للجميع في العالم العربي والإسلامي، ولا شك أن لدى العالم العربي الإسلامي قوة كامنة تؤهله للسيطرة على العالم.

* إن واقع العالم العربي والإسلامي ليس هو الواقع الحقيقي الذي بنته الشعوب العربية والإسلامية؛ إذ هو واقع لا يمثل إلا الأمن الشخصي للقيادات السياسية التي أوصلت هذه الأمة إلى هذا المصير، وعليه لا يمكن أن نقول إن هذا الواقع يمثل العالم العربي والعالم الإسلامي، ولا يجوز الحكم عليه؛ لذا فإن سياسة أمريكا تقوم على الإبقاء على الوضع الكائن؛ لأن البديل لن تقبل به أمريكا لأنه يمكن أن يسمح لأمريكا أن تقوم بما تقوم به الآن. أما التغيير المطلوب أمريكياً في العالم العربي فهو يبقى مطلوباً ما دام يحقق المصالح الأمريكية.

واقع القوة الأمريكية بعد الحرب على العراق:

لقد أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى تغيير طبيعة النظام الدولي وأجندة العلاقات الدولية؛ من حيث إظهار قضايا جديدة في غاية الأهمية ستؤدي دوراً كبيراً في مستقبل التفاعل الدولي؛ خاصة ما يهم العالَمين الإسلامي والعربي، مثل التغيير السياسي والديمقراطية والانفتاح على الغرب على الطريقة الأمريكية؛ مما يشكِّل تحديات كبيرة للعالم العربي والإسلامي من جهة، والولايات الأمريكية من جهة أخرى[1].

إن التدخل الأمريكي لصياغة عالم جديد على النموذج و «الكتالوج» الأمريكي؛ هو من أهم التغييرات التي نتجت عن الحرب الأمريكية على العراق. فحسب رأي الجنرال الروسي برزكين[2]، في دراسته حول الدروس المستفادة من الحرب على العراق؛ فإن تحليل الوثائق الرسمية لإدارة بوش حول الحرب حدد سياسة أمريكا في نقطتين محددتين للأهداف الأمريكية في العلاقات الدولية، وتشمل:

١ ـ تشكيل نظام أحادي القطبية، مع اعتراف رسمي ـ دولي بأن أمريكا هي الدولة المسيطرة على هذا النظام؛ إضافة إلى أنها (أمريكا) شرطي العالم؛ وعليه فإن أمريكا هي التي تتحكم بالعالم، حيث تم تهميش دور الأمم المتحدة، ليكون دورها داعماً وليس ريادياً، وحتى دور حلف الناتو فقد تم تهميشه ليكون دوره مقتصراً ـ حسب رأي الجنرال «برزكين» ـ على أعمال السلام (Peacekeeping missions) في المناطق (المحرَّرة) من قِبَل القوات الأمريكية، فالدور المطلوب من المنظمات الدولية والدول العظمى هو دور هامشي يتمثل في «غسيل الصحون».

٢ ـ عدم السماح لقيام نظام عالمي متعدد القطبية (Multi-polar world order)، ومحاولة هدم أية فكرة

(١) انظر: Jentleson, 2003 - 2004.
(٢) انظر: Berezkin: 2003:139 - 140.







في أي تجمع إقليمي في مناطق العالم، والسيطرة على أي مقاومة دولية مهما كانت للهيمنة الأمريكية، وهذا يعني - برأي «برزكين» - أن النظام الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية سيمنع قيام أي دولة عظمى أخرى في العالم. وهذا ما ستحاول هذه الدراسة بحثه في علاقات الدول العظمى مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني ظهور أنواع من الحروب؛ مثل حروب الطاقة وحروب التجارة بين أمريكا وأطراف العالم؛ لذا - من وجهة نظر «برزكين» - فإن الحرب على العراق نتج عنها محاربة أية قوى إقليمية قد تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً فهي تمثل الخطوات الأولى لتأمين الهيمنة الأمريكية غير المشروطة على العالم.

وحسب رأي الجنرال «جاريف»(١)، والذي يناقش بعض الدروس المتعلّمة من الحرب الأمريكية على العراق، فإن هناك نمطية أمريكية تتكون من عناصر متتابعة سياسياً ودبلوماسياً، واقتصادياً، ومعلوماتياً، ونفسياً، وعسكرياً، وأفعال أخرى تصبُّ في استراتيجية كاملة ومحكمة للتعامل مع أي سيناريو ضد الدولة غير المرغوب فيها من وجهة النظر الأمريكية، وقد استخدمتها أمريكا في العراق، ويجب أن تتعلم الدول الأخرى منها. ففي الحالة العراقية تم ما يلي قبل العمليات العسكرية (Military Operations) والاحتلال الأمريكي المباشر للعراق(٢):

١ - اعتبار الدولة المستهدفة دولة مارقة (Rogue State).

٢ - عقوبات اقتصادية طويلة (Economic Sanctions).

٣ - عزل سياسي (Political Isolation).

٤ - ضغط إعلامي على السكان.

٥ - تشكيل الرأي العام الدولي حول العراق.

٦ - تحييد الحلفاء أو المتعاطفين مع الدولة المستهدفة، واتخاذ بعض الأفعال لإضعاف أية قدرات عسكرية لها.

وإذا ما طُبِّق ذلك على العراق نجد ما يلي:

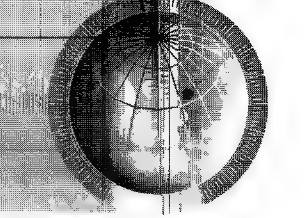
* أن العراق مُنع من شراء أي أسلحة جديدة، كما مُنع العراق من شراء أي قطع غيار لتحديث أسلحته التي أصبحت قديمة وخارجة من الخدمة بعد حرب ١٩٩١م، خاصة أن كثيراً من أسلحته قد دُمّرت واستُهلكت خلال الضربات الأمريكية على مناطق حظر الطيران (No-Fly Zones) التي فُرضت على شمال العراق وجنوبه.

---

(١) انظر: Gareev, 2003:171.

(٢) انظر: Gareev, 2003: 171.








* لقد تم استحداث الضغوط على المدنيين والعسكريين سياسياً واقتصادياً ونفسياً، والتي أوصلتهم إلى مرحلة عدم القدرة على التفكير بالمقاومة لمدة طويلة، وذلك من خلال الحصار المدمِّر الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

* ثم جاءت الضربات العسكرية الجوية عليهم لتدمير كل النيات (will) للمقاومة.

* ثم جاءت الضربات الأرضية والاحتلال العسكري وما نتج عنه من تدمير وخراب شامل[١].

وهذا درس ومنهجية يمكن أن يتعلم منها العرب والمسلمون في آليات تعاملهم مع الواقع الراهن ومع الاستراتيجية الأمريكية؛ لذا يجب أن لا يُكرر درس العراق مرة أخرى. ويبدو أن الدول العربية لا تتعلم الدرس! فسلوكيات ليبيا وسوريا وإيران ـ والتي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية دولاً مارقة، وتم استخدام الحصار الاقتصادي والسياسي عليها ـ قد بدأت بالتجاوب مع الشروط الأمريكية حتى لا يُطبَّق عليها ما بقي من خطوات تمت في العراق ـ كما نوقشت آنفاً ـ. كما أن كثيراً من الدول العربية بدأت بتطبيق الأفكار الأمريكية؛ لأن غير ذلك ـ من وجهة نظر الأنظمة الرسمية ـ سيعرضها لمصير العراق، وبشكل أوضح مصير القيادة العراقية، وهي لا ترغب بذلك، وهذا يعزز من افتراضات الدراسة آنفة الذكر؛ أن الواقع العربي هو واقع مصطنع، يمثل مصلحة الأنظمة الحاكمة. لكن يبدو أن المطالب الأمريكية لن تنتهي، فلينظر القادة العرب إلى تجربة أمريكا مع عرفات وما آلت إليه الأمور!

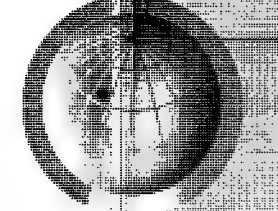
والدرس الثاني من الحرب الأمريكية على العراق من ناحية تطوير الأسلحة، حسب رأي جاريف، هو أنها لم تُظهر نتائج مهمة؛ لأنه لم تتوفر عسكرياً للقوات الأمريكية حرب فعلية مع خصم عسكري قوي يمكن من خلاله استخلاص بعض الدروس أو الاستراتيجيات العسكرية سواء الناجحة أو التي أخفقت. فقد كانت الحرب انتقاماً عسكرياً متقدم المستوى على دولة ضعيفة جداً؛ لذلك فإن القوة الأمريكية العسكرية لم يتم اختبارها فعلياً خلال الحرب؛ لأن قوات الخصم العراقي «لم تشكِّل أي ضغط أو مقاومة، وبالتالي لم يتم اختبار فعالية القوات والخطط والاستراتيجية الأمريكية في حربها على العراق». لقد استسلم العراق دون حرب في التاسع من نيسان، وبالرغم من غياب أية مقاومة فعلية للقوات الأمريكية فقد حدثت أخطاء كبيرة، وأثبتت الحرب ضعفاً في دقة الحرب الإلكترونية الأمريكية[٢]. ويدافع بذلك الجنرال الروسي عن مقولة مفادها: أن المدرسة العسكرية الأمريكية قد انتصرت على المدرسة الروسية في الحرب الأمريكية على العراق، حيث يشير إلى أن ذلك فيه مبالغة كبيرة، ولماذا لا يتم الاستعانة بشواهد عسكرية تاريخية أخرى مثل ما حدث في فيتنام، حيث انتصرت المدرسة السوفييتية آنذاك على المدرسة العسكرية الأمريكية؟![٣]

(١) انظر: Gareev, 2003: 171.

(٢) انظر: Gareev, 2003:172 - 173.

(٣) انظر: Gareev, 2033: 172 - 173.







والهدف الاستراتيجي من الحرب على العراق هو تطبيق استراتيجية دومنيو عكسية في العالم العربي والإسلامي؛ أي أن نجاح أمريكا في العراق سيؤدي إلى تخوف الدول العربية والإسلامية الأخرى بحيث تذعن للمطالب الأمريكية. لكن إخفاق أمريكا في العراق هو إخفاق للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والعالم، وهو في مصلحة العالم العربي والإسلامي، وأعني هنا عدم إذعان الدول العربية والإسلامية للمطالب الأمريكية[١].

الدور الصيني: حدود الدور واحتمالاته المستقبلية، وتأثير ذلك في العالم الإسلامي:

تُعَدُّ الصين من الدول المؤهَّلة على المدى البعيد لأداء دور مؤثر في التفاعل الدولي على صعيد العلاقات الدولية. ويمكن اعتبار الصين من الدول التي يجب مراقبة ومتابعة ما تقوم به. لكن واقع الصين - كما ستوضح الدراسة الحالية - دور مؤجل لاستكمال الرؤية الصينية الواضحة، فهي تحاول ممارسة دور مشابه للدول الأوروبية أثناء الحرب الباردة؛ بحيث تركز على الجوانب الاقتصادية، لكنها تختلف عن أوروبا بأنها لم تهمل الجوانب العسكرية. وهي تترك المجال للولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بما تقوم به دون أن يؤثر ذلك في مصالحها؛ لأنها تعرف أن ذلك سيُضعف من أمريكا على المدى البعيد.

وستناقش المباحث التالية واقع الصين من حيث الخصائص القومية المتعلقة بالقوة الاقتصادية والعسكرية:

واقع الصين الاقتصادي: الصين هي أكثر بلدان العالم سكاناً، وقد اتجهت إلى سياسة تحرير الاقتصاد، حيث شكَّل استقطاب القطاع الخاص لاستثمارات أجنبية - حوالي ٥٠٠ مليار دولار، وأصبحت الصين من الدول المصدرة، ونما تصديرها ثماني مرات بين الأعوام ١٩٩٠م و ٢٠٠٣م، وقُدِّر بحوالي ٣٨٠ مليار دولار. ومن حيث التقنية؛ فإن الصين تصدِّر حوالي ٣٠٪ من صادرات الإلكترونيات لآسيا، وقُدِّر حجم صادرات الصين بـ ٦٪ من حجم صادرات العالم وذلك عام ٢٠٠٣م، بعد أن كان ٩,٣٪ في عام ٢٠٠٠م، ويقدَّر حجم النمو الصيني من نمو الاقتصاد والعالم بـ ١٦٪، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا سيضع الصين في مراتب الدول العظمى اقتصادياً في العقود القليلة القادمة؛ مما سيؤهلها لأداء دور مهم في إقليمها بشكل خاص، وفي العلاقات الدولية بشكل عام[٢].

الدور الصيني العسكري: يُقدَّر الإنفاق العسكري الصيني بحوالي ٣ - ٥ أضعاف ما تنشره التقارير الرسمية الصينية، حيث قدرته وزارة الدفاع الأمريكية في شهر يوليو ٢٠٠٣م بحوالي ٦٥ مليار دولار سنوياً. كما اعتمدت السياسة العسكرية الصينية على الانتقال من الاعتماد على الذات في صناعة الأسلحة محلياً إلى الشراء من الخارج وخاصة روسيا، وذلك يبدو اهتماماً منها بتحديث قدرتها العسكرية بسرعة. حيث اشترت

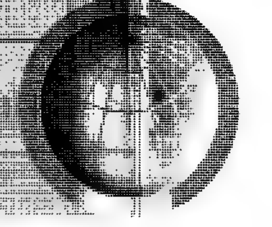
---

(١) انظر: Abrahms, 200.

(٢) انظر: Sutter,2003 - 2004، وانظر أيضاً: Hale and Hale, 2003, Medeiros and Taylor, 2003.







الصين بحوالي ملياري دولار معدات عسكرية من روسيا في التسعينيات. والاعتماد الصيني على روسيا جاء أيضاً نتيجة للمقاطعة الأوروبية للصين، والتي فُرضت عقوبة لها على ما حدث في ميدان «تايمن» في الصين عام ١٩٨٩م، حيث قامت القوات الصينية بسحق جماعات الدمقرطة وحقوق الإنسان؛ مما آثار حفيظة الدول الأوروبية حول هذه السلوكيات[١].

والمقدرات العسكرية الصينية الذاتية والمعتمدة على الشراء الخارجي؛ قد أهّلت الصين لتؤدي دوراً حيوياً في العلاقات الدولية، وقد لُمس هذا الدور في ردع الولايات المتحدة من التدخل في الحالة التايونية، وساهم التسلح العسكري الصيني في منع تايوان من اتخاذ أي سياسات انفصالية، ولم تستطع أمريكا عمل أي شيء، وهذا يعزوه المحللون للقوة العسكرية الصينية.

كما طوَّرت الصين عدداً كبيراً من الصواريخ، خاصة عام ٢٠٠٣م، بمعدل ٤٥٠ صاروخ، وهذا يؤهل الصين لحرية التصرف في منطقتها على الأقل، ويمكن ـ حسب تقديرات عسكرية ـ أن تسيطر الصين على تايوان في زمن قياسي مفاجئ يحول دون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

وحسب تقديرات لجنة خبراء (Task Force) ـ وهي لجنة منبثقة عن مجلس العلاقات الخارجية Council of Foreign Relations في الولايات المتحدة الأمريكية ـ والتي أجرت دراسة عام ٢٠٠٣م حول القوة الصينية العسكرية؛ فإنها تتوقع بأن تتفوق الصين على اليابان في القوة العسكرية خلال العقد أو العقدين القادمين، وبحيث تصبح الصين الدولة الأولى في آسيا عسكرياً. ومن وجهة النظر الأمريكية فإن الولايات المتحدة تستطيع التعامل مع التقدم العسكري الصيني، لكن الباحث يشير إلى قلق الدول المجاورة للصين، فيشير إلى تايوان واليابان والهند التي اشتكت وأبدت قلقاً من البناء والتقدم العسكري الصيني[٣].

ويضاف إلى مصدر القوة الصيني امتلاكها للقوة النووية، ونشر القوة النووية في العالم، فالصين ـ كما يشير تقرير مجلس العلاقات الخارجية ـ لا يمكن أن تفوق قوتها قدرة الولايات المتحدة الأمريكية النووية، إلا أن التقرير يشير إلى تطوير الصين لنوعية وتعداد قوتها النووية؛ مما يعطي الصين قدرة على الضربة الثانية (Second Strike Capability)، وهذا برأي الدراسة الحالية مقلق للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في حالة حدوث هجوم نووي أمريكي على الصين، وأيضاً في منطقة تملك معظم القوى العظمى فيها قدرات نووية مثل اليابان والهند وباكستان وكوريا الشمالية. وكما يشير (Sutter, 2003 - 2004) فإن أمريكا قد تكون قلقة من نشر الأسلحة النووية الصينية إلى دول مثل باكستان وإيران وشمال كوريا، وقد تضغط أمريكا على الصين لأن ذلك سيؤثر فيها في المستقبل. وحسب رأي الدراسة الحالية؛ فإن الحل الأمثل لمواجهة النفوذ الأمريكي

---

(١) انظر: Sutter, 2003 - 2004: 81.

(٢) انظر: Sutter, 2003 - 2004: 81.

(٣) انظر: Sutter, 2003 - 2004: 81.





وردعه هو امتلاك سلاح نووي.

تشير التجربة الباكستانية وتجربة شمال كوريا إلى ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع فعل عمل عسكري ضدها لأنها تملك سلاحاً نووياً؛ لذلك يعتقد بعضهم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت متأكدة من خلو العراق من أي أسلحة دمار شامل وإلا لما قامت بالعمل العسكري ضدها.

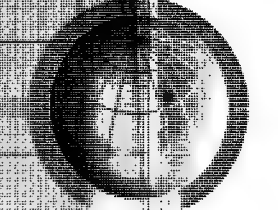
وانعكست القدرة العسكرية والاقتصادية الصينية على دورها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، حيث إن هناك مؤشرات تشير إلى أنها تعتبر القوة الأولى في آسيا، بالإضافة إلى مشاركتها في المنظمات والهيئات الدولية على المستوى الدولي، لكن صنَّاع القرار في الصين اتخذوا موقفاً تدخلياً محسوباً (Low-Risk approach) فيما يتعلق بمعظم القضايا الدولية. وتتبع الصين نهجاً يحافظ على تقدمها الاقتصادي والعسكري، ويطمئن جيرانها ودول العالم بالنسبة لنياتها؛ مما يضمن لها الاستمرار في تحقيق أهدافها العسكرية والاقتصادية دون تدخل أَوْ ريبة من الآخرين، وعليه تضمن وصولها كدولة عظمى؛ لذا فالصين لا تستخدم أسلوب المواجهة مع الآخرين مثل الولايات المتحدة، أو مع جيرانها مثل اليابان أو الهند حتى لا تغضبهم. والصين ترفع شعار «الصين أولاً» من خلال التركيز على البعد الداخلي والعمل بصمت، لكن تدخُّل أمريكا في أفغانستان قد أزعجها لكنها لم تفعل شيئاً كثيراً، وخلال الحرب على العراق فإن الصين قد بقيت في ظل فرنسا وروسيا في مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه فإنها وعدت بأنها لا تقف عائقاً أمام المشروع العسكري الأمريكي في العراق، وعليه فإن منهج الصين هو (Passive Approach)، وهي مع الإجماع الدولي فتركيز الصين هو على قضية تايوان ولا يتعداه إلا إذا خدم المصالح الصينية مباشرة. وعليه يعتقد بعضهم أن الصين تفتقد الثقة لممارسة تأثيرها في الشؤون الدولية. ومع مرور الوقت فإن الصين قادمة كقوة مؤثرة في العالم(١).

إن العالم العربي والإسلامي يجب أن يفهم توجهات الصين الآنفة الذكر؛ خاصة أنها تركِّز على التحديث الداخلي قبل الانتقال إلى التعامل الدولي وأخذ المواقف، فهي كما يشير التحليل السابق لن تتدخل إلا إذا كانت مصالحها متضررة بشكل مباشر، وإلا إذا كان هذا التدخل يخدم مصالحها بشكل كبير، وعليه فإن آلية التفكير العربي يجب أن تدرك أن الصين دولة مهمة في المستقبل، وعليها بناء جسور العلاقة معها ليس لمقاومة أمريكا؛ بل على الأقل لتكون الصين في موقع محايد ورادع للسياسة الأمريكية، وبذلك قد تستفيد الدول العربية والإسلامية بشكل كبير وإن كان غير مباشر.

والصين نتيجة لتقدمها الاقتصادي تحتاج إلى مزيد من نفط دول العالم العربي، كما أنها بحاجة إلى الأسواق العربية، وهذا يؤمِّن للعالم العربي الإسلامي عامل ضغط، يمكن أن تؤدي دوراً في تحديد مستقبل العلاقات الصينية مع العالم العربي والإسلامي، ويمكن إذا ما تمت ممارسة الضغوط بشكل ناجع أن يؤثر ذلك

(١) انظر: Medeiros and taylor, 2003.






إيجابياً في الواقع العربي والإسلامي، لكن التفكير العربي الإسلامي في دور مهم للصين يجب أن يكون على المدى البعيد؛ لأنه في المدى القصير لا يحتمل أن نتوقع أو نركن لأي دور فاعل يمكن أن تقوم به الصين لمواجهة الهيمنة الأمريكية في العالم العربي الإسلامي.

الدور الروسي: حدود الدور واحتمالاته المستقبلية، وتأثير ذلك في العالم الإسلامي:

إن الواقع الروسي الحالي مشابه إلى حد كبير لواقع بريطانيا بعد ظهور القوة الأمريكية قوة مهيمنة في العالم، فالسياسة البريطانية ما زالت تعيش على أمجاد الماضي، كما أن روسيا ما تزال تعيش على الانطباع السياسي لدى الناس والذي ارتبط بقوة الاتحاد السوفييتي. ويبدو أنه لم يبق من روسيا إلا رديفها من الاسم. وستعرض الدراسة تعريفاً للقوة العظمى، وواقع الخصائص القومية المحددة للقوة الروسية المبالغ فيها في الإعلام العربي.

يشير «رومر و وولندر»[(١)] في تعريفهما للدولة العظمى إلى العناصر الآتية:

١ ـ التوسع الجغرافي.

٢ ـ تقدم ونمو اقتصادي سريع.

٣ ـ قوة في مجلس الأمن.

٤ ـ القدرة على مقاومة ومعارضة أمريكا في كل خطوة تقوم بها على الساحة الدولية.

٥ ـ مصادر طاقة كبيرة.

٦ ـ مصادر مواد خام مهمة.

٧ ـ تأثير سياسي واسع.

٨ ـ قيادة سياسية ديناميكية.

وبعد ذلك يقوم الباحثان بتطبيق هذه الخصائص على روسيا، ويريان أن تطبيقها على روسيا يشير إلى ضعف وليس قوة، وعليه يبنيان نتائجهما بأن ذلك يؤثر في قدرة روسيا على التعامل مع قضايا دولية كالإرهاب، والتخلف، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وعدم الاستقرار. هذه هي الفكرة الأساسية للدراسة.

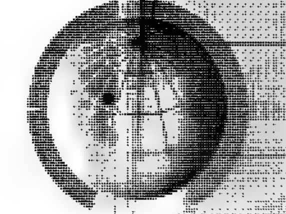
وملامح الدور الروسي تعتمد على القدرات الروسية الحالية، وتبدو أن محصلة مراجعة القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية الروسية تشير إلى دور محدود في السياسات العالمية؛ برغم بعض مؤشرات التعافي في النواحي الاقتصادية والسياسية:

ـ في عام ١٩٩٨م سقط النظام المالي الروسي، وبعد ذلك نما الاقتصاد الروسي بمعدل ٤,٣ عام ٢٠٠٢م، و ٧,١ في النصف الأول من عام ٢٠٠٣م، واحتياطها من العملات الصعبة أكثر من ٦٤ ملياراً.

---

(١) انظر: (Rumer and Wallander, 2003-2004).






- تتمتع روسيا بعملة مستقرة، وفائض في الميزانية الفيدرالية.

- تعدُّ روسيا الدولة الثانية المصدِّرة للنفط في العالم، والأولى في تصدير الغاز، وتتمتع بقيادة سياسية شابة ومن أكثر القيادات العالمية ديناميكية، حيث إن انتقال السلطة في بداية عام ٢٠٠٠م من بوريس يلتسين إلى فلادمير بوتين أعطى أملاً بعودة روسيا قوة عالمية فاعلة في العلاقات الدولية؛ إذ قام بوتين بإصلاحات داخلية على المستوى الاقتصادي أعطت نوعاً من الاستقرار والثقة لروسيا.

لقد مارس بوتين دوراً بارزاً في إعادة الدور الفاعل لروسيا في العلاقات الدولية بعد عقد من التراجع؛ كان أبرزه خروج الروس من القواعد العسكرية في فيتنام وكوبا. واتبع بوتين سياسة براجماتية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط؛ لذا دعم «الحرب الأمريكية ضد الإرهاب الدولي» منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حتى حسب بعضهم أن الشراكة الأمريكية ـ الروسية قد تكون أهم من الشراكة الأمريكية مع الدول الصديقة من الحلفاء الأوروبيين.

- تتمتع روسيا بقدرة التأثير في الآخرين في محيطها الإقليمي وفي العالم، كما أن تعاونها مع أمريكا في الحرب على الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية شرط أساسي وعامل مهم لإنجاح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. لكن لا تستطيع روسيا أن تقف أمام أمريكا؛ فعندما عارضت روسيا استخدام القوة في كوسوفا، وقام الناتو باستخدامها بالرغم من معارضة روسيا؛ لم تستطع روسيا أن تقوم بأي شيء للتغيير من هذا الواقع(١).

وبالرغم من كل المؤشرات الاقتصادية، ومؤشرات القيادة السياسية، فإن التمحيص في الواقع الحقيقي لروسيا يشير إلى وجود صعوبات تقف عائقاً أمامها في أن تؤدي دوراً مهماً في العلاقات الدولية؛ للأسباب الآتية:

١ ـ الواقع العسكري:

- إن اختبار الشيشان كان من المؤشرات الحقيقية على تراجع القوة العسكرية لروسيا.

- يمكن القول بأن الجيش الروسي الذي لا يملك المصادر لتحديثه يسير في تراجع مستمر منذ فترة طويلة، فقد تراجع عدد الجيش الروسي من ٤ ملايين إلى ٢,١ مليون، ومع ذلك التراجع لم تسمح الميزانية العسكرية بتحسين أحواله، ومع تراجع الرواتب تقاعد كثير من القيادات، ولم يستطع القائمون على الجيش تجديد دمائه من خلال تجنيد بعض الشباب(٢).

- تبلغ ميزانية الدفاع الروسية ١١ مليار دولار تقريباً عام ٢٠٠٣م، و ١٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤م، وبهذه الميزانية لا تستطيع روسيا أن تجند جيشاً حقيقياً قوياً. ولا تمثِّل ميزانية الدفاع الروسية شيئاً يذكر في مقابل

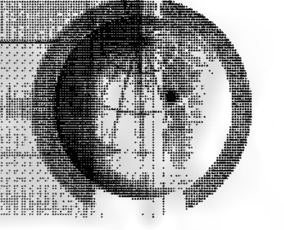
---

(١) انظر: Rumer and Wallander, 2003 - 2004 .

(٢) انظر: Rumer and Wallander, 2003 - 2004: 61.







- مثلاً - الميزانية العسكرية الأمريكية أو الميزانية الصينية - كما أسلفت سابقاً -[1]. وقد أثر ذلك في فاعلية الجيش الروسي؛ حيث إن برامج التدريب والتطوير فيه صارت غير واردة، ومن الأمثلة على التراجع في التدريب العسكري ظهور حالات من العجز الروسي العسكري؛ مثل إخفاقهم في إنقاذ فريق قيادة الغواصة كورسك (Kursk) بعد غرقها عام ٢٠٠١م، وفقدان الغواصة النووية عام ٢٠٠٣م، وخلال أحد التدريبات العسكرية التي حضرها وزير الدفاع الروسي حدث حادث تصادم بين طائرتين (MI.24 Helicopters)، وانتقد بعضهم ذلك وبنى الانتقادات على عمر الطائرات الذي يزيد عن (٢٠) سنة، أو عدم تدريب الطيارين؛ لذا فإن حالة الجيش الروسي يُرثى لها، حيث صار بحاجة إلى مصادر عالية لتطويره.

وبناء على ذلك؛ يرى كثير من المحللين أن دور روسيا في الأمور الأمنية سيكون هامشياً ولا تأثير له، وعليه سيكون تأثير روسيا في حفظ الأمن في منطقته هامشياً، وقد يعطي دوراً لفاعلين آخرين في الأمن الإقليمي الروسي.

٢ - الواقع الاقتصادي:

بالرغم من المؤشرات الاقتصادية المالية؛ فإن واقع روسيا الاقتصادي ضعيف جداً؛ فنصف الصادرات الروسية تعتمد على النفط، وفي الوقت نفسه فإن مقدرة روسيا على الاستمرار في ظل واقع المعدات الروسية لإنتاج النفط غير محدد في المستقبل؛ خاصة في ظل واقع أسعار النفط العالمية[2].

٣ - العامل السكاني:

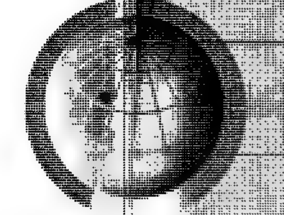
لقد تراجع عدد سكان روسيا منذ عام ١٩٩١م من ١٥٠مليون إلى ١٤٤ مليون عام ٢٠٠٢م، وتتوقع المصادر الرسمية والمتفائلة بأن يكون عدد سكان روسيا عام ٢٠٢٥م حوالي ١٣٦ مليون، وتتوقع الأمم المتحدة ١٢٦ مليون في الوقت نفسه. وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة الموتى إلى نسبة المواليد (١٧٧ ميت إلى ١٠٠ مولود) وذلك عام ١٩٩٩م، كما تراجع مؤشر توقع الحياة إلى نسب أعوام ١٩٤٥م، وتراجعت أعداد الشباب المتوقع ولادتهم في عام ٢٠٢٥م إلى ٨ ملايين ذكر من ١٥ - ٢٤ سنة، كما أثر واقع الإدمان على المشروبات الكحولية في الواقع السكاني، إضافة إلى أن لديها أكبر نسبة نمو في فيروس الإيدز في العالم؛ حيث يُتوقع أن يكون عدد المصابين في روسيا ٥ ملايين عام ٢٠٠٥م، وعليه فإن الانكماش الروسي من حيث عدد السكان وزيادة عدد الكبار في العمر؛ سيضع عوائق أمام التقدم ومشاريع النمو الاقتصادي الروسي[3].

---

(١) انظر: هياجنة، ٢٠٠٣م.

(٢) انظر: Rumer and Wallander, 2003: 63 - 65.

(٣) انظر: Rumer and Wallander, 2003 - 2004.





٤ ـ العامل الجغرافي:

كان للعامل الجغرافي الاستراتيجي دور مهم في القوة الروسية، لكن الواقع الحالي يشير إلى مزيد من التراجع في ذلك ليصبح عامل ضعف، للأسباب الآتية:

ـ تتعامل روسيا مع مناطق تتكون من ١١ منطقة زمنية (Time Zone).

ـ الاتصال بين أجزاء روسيا صعب جداً.

ـ العامل الجوي يجعل من الزراعة والبناء أموراً صعبة.

ـ العامل العرقي والاثني عامل سلبي، ففي روسياً أكثر من ٨٩ عرقاً لا بد أن تلبي الحكومة الروسية الفيدرالية مطالبهم[١].

وتواجه أفكار بوتين مشكلات في تفعيلها نتيجة للبيروقراطية والمصالح الشخصية للشركات الروسية، وعليه فإن الواقع الداخلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً يضع تحديات وعوائق كبيرة في طريق روسيا لعودتها دولة عظمى في المستقبل القريب؛ لذا فإن مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس تعتقد أن ما يشكّل خطراً على أمريكا ليس هو قوة روسيا إنما ضعفها، فالخوف الأمريكي هو من مستقبل أسلحة الدمار النووي التي تمتلكها روسيا، ويعتقد بعض المراقبين أن أوروبا وروسيا والصين يمكن أن يُكوِّنوا تحالفاً لموازنة القوة الأمريكية، لكن الظروف الحالية تجعل من هذا الأمر شيئاً خيالياً.

ومراجعة واقع القوة الروسية لا تُشعر بالأمل من حيث العلاقات الاستراتيجية مع روسيا للتعامل مع الهيمنة الأمريكية على العالم، فروسيا تحاول إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبّرت مواقفها الرسمية عن ذلك. كما أن واقع الجيش الروسي غير مؤهل لممارسة دور فاعل في السياسة الأمنية للدول العربية، فالجيش الروسي هو مرآة للجيوش العربية التي اعتمدت على الدعم الروسي، وعليه فلا نستطيع أن نتوقع منها أكثر في ظل الأوضاع السياسة والاقتصادية التي تعيشها. كما أن دخول روسيا دولة منافسة لدول الخليج العربي في سوق النفط العالمي؛ يجعل منها عاملاً مهماً تلعب به أمريكا ضد الدول العربية، خاصة خطوط مد النفط إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية[٢]. وروسيا تعيش في حالة من الضعف الشديد، ولا يمكن التعويل عليها كثيراً خاصة في ظل تراجع نفوذها الدولي، نتيجة لتواضع قدراتها حسب المقاييس الدولية، وإن كان الضعف الداخلي هو المحدِّد الأساسي لهذا الدور المتواضع الذي يمكن للعالم العربي الإسلامي أن يستفيد منه.

الدور الأوربي: العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية وأثرها في العالم الإسلامي:

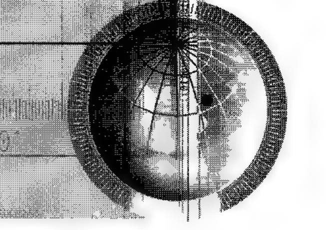
لقد أفرزت الحرب على العراق التباين والتنافس المخفي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ونهجت أوروبا نهجاً مغايراً للنهج الذي تريده الولايات المتحدة، وهو أن تبقى أوروبا تابعة للدور الأمريكي،

(١) انظر: Rumer and Wallander, 2003 - 2004.

(٢) انظر: Morse and Richard, 2002.







ولا تسمح لها بأن تبني قوتها العسكرية والاقتصادية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتقد بعض المحللين أن أمريكا يمكنها فصل الدول الأوروبية بعضها عن بعض أو الاستمرار في إهمال دورها؛ كمنهجَيْن أو خيارين استراتيجيين للولايات المتحدة. لكن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد يعتقد أن «أوروبا مقسَّمة» هو في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وستستفيد الولايات المتحدة باستمرار من هذا التقسيم[١].

ويعتقد بعض آخر بأن الترابط الأمريكي-الأوروبي لا يمكن فكُّه؛ لأن ذلك سيؤثر سلباً في الجانبين ما دام أن الدور الأوروبي لا يوجد فيه معاداة للمصالح الأمريكية. ويبدو أن أمريكا وصلت إلى قناعة في علاقاتها مع الدول الأوروبية بأنه لا مجال لاستخدام الخدمات المجانية التي كانت تقدم لها خلال الحرب الباردة أو كما يقولون بالإنجليزية (No More Free Riding)[٢].

ويعتقد (Hunter) أن خمسة تغيرات جوهرية أعادت تعريف الموقف الأوروبي في العالم[٣]:

١ - نهاية الحرب الباردة: حيث أثرت نهاية الاتحاد السوفييتي في العلاقة الأوروبية-الأمريكية؛ فأصبحت أوروبا مكاناً للتنافس الدولي.

٢ - تمتين الاتحاد الأوروبي.

٣ - ظهور العولمة.

٤ - ظهور الدولة العظمى الوحيدة-أمريكا-.

٥ - ظهور أوروبا ضمن نظام دولي جديد.

يُجمع كثير من الباحثين على أن أوروبا لا توجد لها سياسة خارجية موحَّدة؛ بالرغم من الحديث عن برلمان موحَّد وقوة عسكرية موحدة، فهي تعاني من منافسات داخلية بين حكوماتها، ومن غياب منهج واضح في سياساتها الخارجية، ويقتصر الدور الأوروبي على العمل بعيد المدى، من خلال الاقتصاد والدعم الاقتصادي، للحصول على مزيد من التأثير الدولي في العلاقات الدولية، على عكس المنهج الأمريكي الذي يقوم على استخدام القوة العسكرية المباشرة.

دور الحرب على العراق في العلاقات الأوروبية-الأمريكية:

لم يكن هناك اختلاف بين أوروبا وأمريكا حول تعريف الإرهاب وكيفية مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد اصطفت أوروبا موحدة إلى جانب أمريكا، لكن قيام أمريكا بضرب أفغانستان مع تحالف من القادرين والراغبين وإهمال دور الناتو في تلك الحرب؛ أثار في نفوس الأوروبيين انطباعاً بأن هناك رؤية أمريكية لتأخير أوروبا عسكرياً، واقتصار دورها على «غسيل الصحون».

(١) انظر: Knox, 2003.
(٢) انظر: Hunter, 2003 - 2004.
(٣) انظر: المرجع السابق، (92).



ومع ذلك فإن أثر الحرب في العراق في العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية كان واضحاً، وقد أدى التباعد الأوروبي ـ الأمريكي حول العراق دوراً في التأثير في وجهات نظر الولايات المتحدة الأمريكية حول القوة والتأثير الأوروبي(١). ويتركز الاختلاف الأوروبي ـ الأمريكي حول العراق في الوسائل والمواقف تجاه القوة والتأثير من خلال ما يأتي:

١ ـ ماذا يمكن أن تقوم به أوروبا ويمكن أن تفعله؟

٢ ـ ماذا عن هذا الدور الأوروبي فيما يتعلق بالتوقعات الأمريكية، وكيف يؤثر ذلك في الرؤى الأمريكية لهذا الدور وقوته؟

٣ ـ كيف يمكن لأمريكا أن تحكم على هذا الدور الأوروبي من خلال ما سبق؟

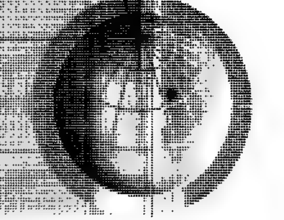
على عكس ما حدث في أفغانستان، كجزء من الحرب على ما يُسمّى (الإرهاب)، فإن معظم الدول الأوروبية لم تكن قادرة أو غير مستعدة للإسهام في أي عمل عسكري ضد صدّام حسين حسب التعريف والرؤية الأمريكية(٢)، وباستثناء بريطانيا؛ فإن معظم الدول الأوروبية المهمة بالإضافة إلى الرأي العام قد ابتعد عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ من حيث: «ما يجب عمله؟ لماذا يجب عمله؟ من يجب أن يعمله؟ ومن الذي سيعمله تحت القيادة الأمريكية؟»، وهذا أثَّر في الرؤية الأمريكية لمدى القوة والتأثير الأوروبي من حيث التقديرات الأمريكية غير الموضوعية، والتقديرات الواقعية للقدرات الأوروبية؛ بغضِّ النظر عما إذا كانت أوروبا ستستخدم هذه القدرات(٣).

ويعتقد «جيفري كيمب»(٤) أنه بالرغم من الخلافات بين أوروبا وأمريكا؛ فإن دور أوروبا في الشرق الأوسط سيتطور، وسيصبح أكثر بالرغم من خصوصية أية سياسة أمريكية في منطقة الشرق الأوسط لعوامل كثيرة تتعلق بأوروبا؛ منها: القرب الجغرافي، اعتمادها على النفط العربي، والتاريخ المتلازم مع الشرق الأوسط. وعليه فإن مستقبل أوروبا متلازم في ومع الشرق الأوسط، ولهذا فإن ارتباط أوروبا مع الشرق الأوسط أكثر من الارتباط الأمريكي بالمنطقة، ومن ثَمَّ يقترح «كيمب» أن تتفاعل أوروبا وتعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مصالحها في المنطقة(٥).

ويقترح «كيمب» على أوروبا «أن تفهم أن محاربة حماس وحزب الله هو الجزء الأساسي من محاربة

(١) انظر: Hunter, 2003 - 2004: 102.
(٢) انظر: Hunter, 2003 - 2004:102.
(٣) انظر: Hunter, 2003 - 2004:102.
(٤) انظر: Kemp, 2003 - 2004:163.
(٥) انظر أيضاً: kaye, 2003 - 2004:184.






الإرهاب في الشرق الأوسط، وهو في مصلحة أوروبا للقيام بها، وأن على أوروبا أيضاً أن تقوم بدور فاعل في ما يتعلق بالعراق وعرفات، وتشارك بشكل فاعل في عملية تحديث الشرق الأوسط التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه من غير ذلك فإن أوروبا وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى في تراجع»[1]، ويشير إلى أهمية التعاون أيضاً بين أوروبا والولايات المتحدة في أزمة الشرق الأوسط.

يشير كلايسون (Calusen, 2002) في مقالته إلى الكاتب البريطاني في صحيفة جارديان جورج مونبويت إلى أن «أمريكا تتصرف كدولة إمبريالية، وعادة الدول الإمبريالية توسيع إمبراطوريتها حتى تجد معارضة قوية، وأن أمريكا هي العدو الأكبر، وعليه فإن بريطانيا والاتحاد الأوروبي يجب عليهما المقاومة لأقصى حدودها الممكنة»، هذا من وجهة نظر «كلايسون» الذي يعكس وجهة النظر الأوروبية تجاه السلوك الأمريكي.

كما يشير الكاتب «كلايسون» إلى أن مراجعة المجلات والصحف ووسائل الأعلام الأوروبية في آخر ٢٠ سنة؛ تُشعر بالموقف الأوروبي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصرف بالغرور وإهمال للحلفاء الأوروبيين، ويشير إلى عدد كبير من القضايا؛ منها: نصب صواريخ كروز في أوروبا في الثمانينيات، وحرب الخليج، والبوسنة، وكوسوفا، وأفغانستان. ويشير إلى أن معظم هذه الانتقادات للسلوكيات الأمريكية يأتي من اليسار السياسي في أوروبا.

كما تشير كثير من الدراسات إلى عجز أوروبا عن موازنة أمريكا، خاصة كتاب (Kagan, 2003) الذي يعتقد أن أوروبا ترغب بأن يكون لها نفوذ دولي لكن قدرتها لا تؤهلها لفعل ذلك. كما أن (Kennedy, 2003) يشير إلى الاتجاه نفسه في العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب على العراق.

كاي (Kaye, 2003 - 04) تقترح عدداً من الأسباب والقضايا التي توجب التعاون والتفاعل بين أوروبا وأمريكا في الشرق الأوسط، وتشمل هذه الأسباب:

- الإرهاب، خطر أسلحة الدمار الشامل، عدم الرضا عن الوضع الراهن في الشرق الأوسط، النفط، إبقاء عملية السلام حية.

- هناك فرق كبير في استراتيجية كل طرف: فمثلاً أمريكا تُفضِّل الأحادية في التعامل؛ بينما تعتمد أوروبا على التعددية في التعامل الدولي، وهذا إلى حد كبير يعطينا استراتيجيات في التعامل مع أوروبا أكثر مرونة من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.

- هناك فرق في النظر لعملية السلام: أمريكا تعتقد أن السلام يمر من خلال بغداد؛ بينما تعتقد أوروبا أن السلام يمر من خلال القدس.

- تعتقد أمريكا أن نشر أسلحة الدمار الشامل هو خطر مباشر وعليها الرد فوراً؛ بينما لا ترى أوروبا أن ذلك



(١) انظر: Kemp, 2003 - 2004:176.



يشكِّل خطراً فورياً يستلزم الرد العسكري الفوري.

- النظرة إلى الإرهاب مختلفة.

- أن أوروبا غير مرتاحة للدور الذي تم تحديده من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، فهو حسب تعبير كاي «غسيل الصحون» (Doing the Dishes model of foreign policy)، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالعمليات العسكرية حسب رؤيتها، وعلى أوروبا أن تقوم بالعمليات الاقتصادية وحفظ السلام؛ لذا فإن «كاي»[1] تعتقد أن الثقافة الاستراتيجية وإدارة الدور الأوروبي هما علامان مهمّان في الاختلاف الأوروبي - الأمريكي.

وتقترح كاي[2] عدداً من الأمور للتعاون الأوروبي-الأمريكي، تشمل:

١ - الابتعاد عن استراتيجية «فرِّق تَسُد» التي تستخدمها أمريكا في أوروبا، خاصة ضد مقاومة فرنسا.

٢ - البناء على الإسهامات الأوروبية في أمن الشرق الأوسط.

٣ - التفاعل الأوروبي حول استراتيجيات الأمن؛ حيث إن أوروبا أصبحت أكثر قلقاً بعد نشر استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عام ٢٠٠٢م.

٤ - تنظيم عمل الرباعية (للحل السلمي) بشكل مؤسسي.

٥ - التركيز على الإصلاح الإقليمي.

٦ - إعادة عملية الأمن الإقليمي.

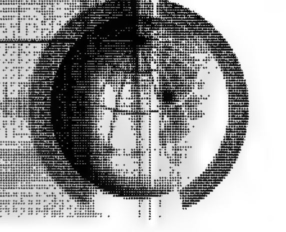
وباختصار؛ فإن الشرخ بين أوروبا وأمريكا لا يمكن إصلاحه، وظهرت كثير من الدراسات والتوصيات التي تدعو إلى إعادة ترتيب العلاقات الأوروبية-الأمريكية بما يضمن استمرارية التحالف القديم خلال الحرب الباردة، وهو دليل مباشر على تدهور هذه العلاقات؛ مع أن بعض الدول الأوروبية قد حاولت تخفيف هذا الأمر، لكن أمريكا تدرك أن أوروبا أصبحت الآن تختلف عن أوروبا الحرب الباردة؛ لذا فعليها التعامل معها بشكل جديد وبمنهجية جديدة. وأعتقد أنها قد تكون في مصلحة العرب والمسلمين في المدى الطويل من ناحية استراتيجية.

ولن تنسى أمريكا تصريح المستشار الألماني شرودر في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٢م؛ بأن ألمانيا لن تشارك في الحرب على العراق تحت أي ظرف حتى لو أعطي لها الغطاء الدولي في مجلس الأمن الدولي، ويعتقد بعض المراقبين أن هذا الخطاب السياسي معاد للولايات المتحدة، وإنْ جاء لأسباب انتخابية، وأدى إلى ضريبة وثمن

---

(١) انظر: Kaye, 2003-2004:190.

(٢) انظر: Kaye, 2003-2004: 190.




كبير في العلاقة الأمريكية ـ الألمانية[1]. ولن تنس مواقف فرنسا المضادة للحرب، فالموقف الفرنسي بالمقارنة مع الموقف الألماني الذي كان محدداً بالحرب على العراق؛ فإن فرنسا. . وخاصة شيراك ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ أخذ موقفاً مضاداً للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ليس غريباً على الرئيس الفرنسي «شيراك» الذي دعا في نوفمبر ١٩٩٩م إلى رؤية لعالم متعدد الأقطاب؛ تكون فيه أوروبا قطباً مهماً في التوازن الدولي وللمساعدة في موازنة الولايات المتحدة[2].

ويرى (Beruter and lis)[3] أن السلوك الفرنسي في مجلس الأمن أسهم في تركيز فكرة «أوروبا تحاول موازنة القوة الأمريكية» في أذهان الإدارة الأمريكية، وقاد شيراك ووزير خارجية فرنسا حملة مضادة لأمريكا في مجلس الأمن.

وكان رد فعل صنَّاع القرار في الكونجرس الأمريكي وهو ما قاله «Bereuter» رئيس اللجنة الفرعية لأوروبا: «إذا كانت فرنسا تتعامل معنا ـ يعني أمريكا ـ كعدو؛ فإنه لا يمكن التعامل معهم كدولة صديقة»[4]، إن السلوك الفرنسي أدى إلى ترسيخ وجهة نظر في أمريكا؛ وهي أن فرنسا تحاول التخفيف من الدور الأمريكي في أوروبا ودور حلف الناتو في أمن أوروبا.

وفرح الأمريكان بإخفاق شيراك في توحيد أوروبا، حيث يعتقدون أن سلوكياته أدت إلى تفتيت أوروبا وظهور المحور الفرنسي ـ الألماني المعزول، والتهديد الفرنسي للدول الجديدة بأن عليها أن تختار، واستفادت أمريكا من هذه الاختلافات الأوروبية.

لقد استخدم وزير الخارجية الفرنسي تعبيراً أطلقه على الولايات المتحدة الأمريكية ـ نشر في مجلة هيرالد تيربيون الدولية في ٥/ ٢/ ١٩٩٩م، ضمنه بحث (Ehlert, 2003: 731) ـ وهو (Hype-power)، ويشير وزير الخارجية الفرنسي بذلك إلى أن القوة التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً وسياسياً وثقافياً لم تمتلكه دولة في تاريخ العالم، ويشير (Ehlert, 2003) إلى أن ذلك يعني أن تجمع القوة في يد دولة واحدة يعبِّر عن أخطار للجميع في العالم. ويبدو أن تلك هي الفكرة التي بنت عليها فرنسا سياستها الخارجية تجاه أمريكا، ونتج عنها معارضتها للسياسة الأمريكية فيما يتعلق بالحرب الأمريكية على العراق. وفي المقالة نفسها التي يشير إليها (Ehlert, 2003)؛ فإن وجهة نظر «فيدرين» هي أن أمريكا بهذه القوة ستفرض على العالم إدارتها دون النظر أو الالتفات لآراء حلفائها، وعليه فإن الدول العظمى يجب أن تقاوم الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن هذه الفكرة لم ينتبه لها إلا الفرنسيون والألمان خاصة في ظل ضعف الآخرين، ولم يستطع العرب بالقيادات السياسية الحالية التعامل معها وفهم هذا السيطرة الأحادية على العالم.

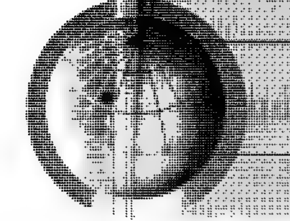
---

(١) انظر: Bereuter and Lis, 2003-2004:148.

(٢) انظر: Bereuter and Lis, 2003-2004:148.

(٣) انظر: Bereuter and Lis, 2003-2004:148.

(٤) انظر: Bereuter and Lis, 2003-2004: 148- 49.




ويبدو أن وجهة نظر «فيدرين» في القوة الأمريكية تؤكدها الدراسات السياسية التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتقد «جوزيف ناي» بأنه «لم تأت دولة منذ روما لتسيطر على الآخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية»[١].

وبالرغم من الاختلاف الأوروبي الأمريكي، والذي تبلور في تباين المواقف من الحرب وأثر ذلك في العلاقات؛ فإن العراق قد استُخدم لاختبار النفوذ والهيمنة الأمريكية ومدى قدرة أوروبا على معارضتها، حيث انتصرت أمريكا على أوروبا وعلى الأمم المتحدة التي حاولت أوروبا أن تلجأ إليها. ولم تفعل أوروبا أي شيء لإثبات قوتها؛ لأنها ـ مقارنة بالولايات المتحدة التي تملك القوة وتستخدمها؛ لا تملك قوة ولا تريد استخدامها. لقد ضيعت أوروبا فرصة تاريخية للإبقاء على دور فاعل لها في العالم العربي، لكن أمريكا سبقتها وهمَّشت دورها في المنطقة؛ حتى صارت السياسة الأوروبية لا تأثير لها في العالم العربي مقارنة بالسياسة الأمريكية.

خيارات العالم الإسلامي:

يبدو أن السيطرة الأمريكية على العالم مستمرة من خلال الواقع الراهن للدول العظمى، وهو ما تمت مناقشته في هذا الدراسة فيما يتعلق بقدرات الدول العظمى الأخرى.

لكن الظروف السياسية يمكن أن تتغير؛ خاصة فيما يتعلق بمستقبل العراق الذي يتوقف عليه مستقبل الهيمنة الأمريكية على العالم، فنجاح أمريكا في العراق يعني مزيداً من النفوذ والهيمنة الأمريكية والتدخل في شؤون العالم، لكن بالنظر إلى الواقع هناك شك في مدى نجاح أمريكا في إعادة بناء العراق، فالتجربة التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية في التدخلات العسكرية لإعادة بناء الدول، وعددها ١٦ تجربة منذ تأسيس أمريكا، لم ينجح منها إلا أربع تجارب فقط، ومع ذلك فإن طبيعة الحالات التي تدخلت فيها أمريكا مختلفة بشكل كبير عن طبيعة الحال العراقية؛ لذا فإن نجاح أمريكا في العراق على نحو مشابه لنجاحها في ألمانيا واليابان أمر مشكوك فيه على المدى القصير والبعيد؛ لأن العراق لا توجد فيه المؤهلات التي في كل من ألمانيا واليابان[٢].

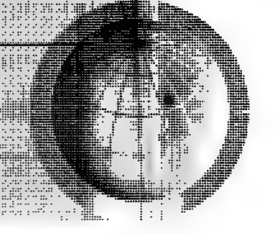
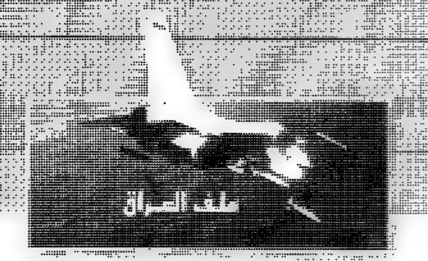
فخيار المقاومة العراقية أثبت أنه من الاستراتيجيات الفاعلة لمقاومة الهيمنة الأمريكية[٣]، وأثبتت الحرب على العراق أن مفهوم القوة قد تغير، فلم تعد الأسلحة المتطورة قادرة على القضاء على قدرات الأفراد البسيطة؛ لأنها لا يمكن استخدامها إلا في حالة القضاء على الجميع، وهو أمر لا يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا فإن القوة الأمريكية لا بد من إعادة التفكير بها في ضوء القدرة على الحد من مقاومتها.

إن خيار المقاومة بجميع أصنافها ضد الولايات المتحدة الأمريكية هو خيار استراتيجي على جميع الصعد

---

(١) انظر: هياجنة، ٢٠٠٣م.
(٢) انظر: Dobbins and others, 2003, Pei, 2003.
(٣) انظر: Graham, 2003.



وفي دول العالم الإسلامي كافة؛ حيث تركز أمريكا سياستها الإعلامية من أجل الضغط على هذه الدول من أجل الحد من الكراهية الصادرة من شعوبها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإن الأساليب الأمريكية تزيد من الوعي الاجتماعي والسياسي، وتزيد من كراهية الولايات المتحدة الأمريكية(١).

لكن سلوكيات بعض الأنظمة السياسية بالخنوع للمطالب الأمريكية تهدد مستقبل هذه المقاومة خاصة بالضغط على شعوبها من أجل إرضاء الإدارة الأمريكية(٢).

والخيارات العربية الإسلامية لا بد أن تكون خيارات داخلية، ولهذا فإن الحل لا بد أن يأتي من الداخل، فتجارب العرب والمسلمين مع الآخرين تجارب مريرة ولم يساندهم أحد، ففي عالم يسوده مبدأ المساعدة الذاتية؛ على الدول العربية والإسلامية أن تنحا منهجاً عملياً لمساعدة ذاتها على جميع الصعد.

واغتنام فرصة الدعوة للانفتاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي من الفرص المهمة جداً، والتي على الفعاليات الشعبية أن تستفيد منها حتى تصل إلى مواقع صنع القرار، وهي المستفيد بكل الأحوال ليس فقط لإحراج أمريكا؛ بل لتتولى أمورها بيدها وتفرض سيطرتها على شؤونها الداخلية والخارجية.

لا بد أن نعترف - مسلمين وعرباً - أننا أمام هجمة صهيونية غربية ضد المبادئ الأساسية للإسلام؛ لذلك فإن خلق ثقافة إسلامية وفكر إسلامي هو السبيل الوحيد للمحافظة على الهوية الإسلامية. فمثلاً السلوكيات التي قامت بها بعض الدول الغربية لمنع الحجاب سيؤدي إلى قيام مدارس عربية إسلامية تدعم الثقافة العربية الإسلامية؛ لذا فإننا نرى في ذلك أمراً إيجابياً إذا كان سيؤكد للعرب ثقافتهم، ويحرج المطالبين بالديمقراطية والمساواة غروراً بالنموذج الغربي؛ فالغرب هو الغرب سواء كان أمريكا أو فرنسا.

لا بد من الإيمان والاعتقاد الأساسي أن الاختلاف بين أوروبا وأمريكا، هو ليس من أجل العرب والمسلمين بل هو من أجل التنافس على المصالح؛ لذا فما الذي يُفسِّر عدم الفعل الدولي للتدخل ضد أمريكا في حربها على العراق؟!

أيقن كثير من المفكرين في العالم العربي والإسلامي بمختلف مشاربهم بأنهم أمام حملة شعواء من قبل أمريكا والغرب؛ لذا عليهم العمل لتشكيل جبهة عربية إسلامية للتعامل فكرياً وعملياً مع هذا الواقع، استغلالاً لظروف عودة علماء العرب والمسلمين من الغرب وأمريكا، بالإضافة إلى رؤوس الأموال، ويجب إقناع الكثير من الأنظمة العربية بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي لن تنتهي إلا بتدمير ما هو إسلامي.

ولا بد من المحافظة على فكر التفاؤل والأمل لدى الشباب العربي والإسلامي في ظل مرحلة الانحطاط والإحباط التي تمر بها الحضارة العربية الإسلامية في الوقت الراهن؛ لأنها خط الدفاع المهم، حيث انهارت

---

(١) انظر: Carothers, 2003.

(٢) انظر: Susser, 2003.





خطوط الدفاع التي اكتشف فيما بعد بأنها خطوط وهمية حين سقطت الدول كما تسقط عمارات الكرتون.

وسَلْخ الشباب العربي والإسلامي عن واقعه العربي والإسلامي، وتضييع هويته؛ هو ما يسعىٰ إليه الأعداء بمن فيهم بعض العرب والمسلمين لضمان استمرارية هذا الواقع الراهن والاستفادة منه.

وإحباط المخططات الأمريكية والغربية يكون برفض إعطاء الشرعية للتدخل والوجود الأجنبي في المنطقة، فماذا تريد أمريكا من العالم العربي والإسلامي بعد أن استغلت ثرواته وضيعت حقوقه في فلسطين من خلال معاهدات السلام واتفاقيات الهدنة ـ حُقن التخدير الموضعي ـ؟ هل تريد من هذه الشعوب القبول الثقافي بهذا الواقع الأمريكي، وأن يصبح جزءاً من الثقافة العربية؟ فنحن لسنا أمام محاولة لمؤامرة أمريكية للحصول علىٰ القوة العربية مثل النفط وغيره فحسب؛ بل أمام معركة واضحة كعين الشمس تحاول أن تنتصر فيها الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ الذات العربية والإسلامية.

ومقومات القوّة التي تمت مقارنتها علىٰ عدد من الدول العظمىٰ في العالم تُطبق علىٰ العالم العربي، فمشكلة القوة العربية ليست مشكلة مصادر وقوات عسكرية ومعدات حربية بل هي مسألة إرادة سياسية؛ فإذا ما كانت هناك إرادة سياسية للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية حفاظاً علىٰ الهوية العربية والإسلامية؛ فإن التجارب التاريخية تؤيد ذلك، وعليه فلا بد أن تستفيد الدول العربية والإسلامية من تجربة العراق في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية والأهم التعامل مع شعوبها؛ لأنهم ومن خلالهم يحصلون علىٰ مصادر القوة والاستمرارية، وأما الارتماء في أحضان أمريكا فهو ما سيجلب مزيداً من المخاطر للدول والشعوب علىٰ حد سواء.

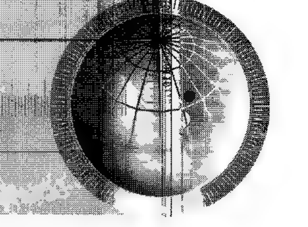
إن السلوكيات التي انتهجتها بعض الدول العربية من أجل مجاراة المطالب الأمريكية ليست حلولاً واقعية بل هي حلول وقوعية، سيكون لها نتائجها الخطيرة علىٰ مستقبل هذه الدول؛ لأن المطالب الأمريكية لن تنتهي من هذه الدول، ولأن تقديم التنازلات هو دعم لنجاح الاستراتيجية الأمريكية التي نُشرت في سبتمبر عام ٢٠٠٢م، ويبدو أن كثيراً من دول العالم العربي والإسلامي لم تفهم هذه الاستراتيجية بعد، والتي ينبغي علىٰ العرب والمسلمين إحباطها.

ولا يتم إحباطها إلا بالآتي:

الاستراتيجية الأمريكية تقوم علىٰ مبدأ أساسي ومهم وهو الضربة الاستباقية (Pre-emption)، وتعتقد أن سقوط العراق والسلوك الأمريكي الذي أدىٰ إلىٰ ذلك سيؤثر في بقية دول العالم خاصة دول العالم العربي والإسلامي، بحيث تتعلم الدول الأخرىٰ مما حدث للعراق، وتصبح عقلانية من وجهة النظر الأمريكية لتسلك سلوكيات حسب المحددات والمواصفات الأمريكية؛ لكن إذا لم تستجب الدول العربية للمطالب الأمريكية؛ فإن ذلك سيشكّل إخفاقاً للاستراتيجية الأمريكية؛ بحيث ترغم أمريكا علىٰ محاربة كل دول العالم التي لا







تتماشى سياساتها مع الرغبات الأمريكية. وأمريكا لا تستطيع شن حرب على كل دول العالم العربي والإسلامي، فذلك سيعني إخفاق الاستراتيجية الأمريكية(١).

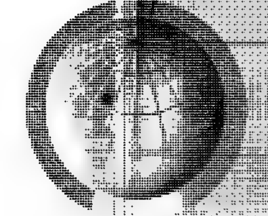
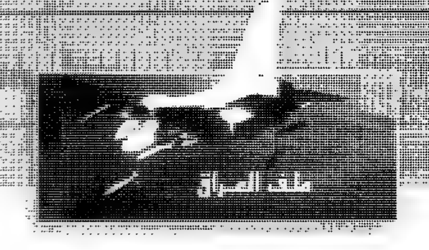
والسلوكيات العربية والإسلامية يجب أن تركز على إحباط الاستراتيجية الأمريكية، وهذا سيعتمد بالضرورة على نجاح أو إخفاق أمريكا في العراق؛ لأنها ستكون المعيار الأساسي للتعامل الأمريكي مع العالم الإسلامي في المنطقة؛ لذا فمن الحكمة ألا تستعجل الدول العربية والإسلامية الاستسلام لأمريكا والارتماء في أحضانها؛ لأن ذلك وإن كان سيحميها لوقت قصير؛ فإن أمريكا ستعود لابتلاعها في وقت ليس ببعيد.

ويبدو أن الممارسات الفعلية لكثير من الدول العربية تشير إلى عكس ذلك؛ لذا سنرى مزيداً من التدخلات الأمريكية في شؤون العالم العربي الإسلامي.

وفي الخاتمة لا بد من أن يستفيد العرب من المقولة الأمريكية: «إذا وجدت نفسك في حفرة فتوقف عن الحفر»؛ لأن مزيداً من الحفر سيزيد من عمق المأزق الذي أنت فيه.

---

(١) انظر: Abrahms, 2003, Powell, 2004.

المراجع:

- هياجنة، عدنان. ٢٠٠٣م، «القوة الأمريكية ومستقبل العلاقات مع العالم الإسلامي» في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير. تقرير استراتيجي سنوي يصدر عن مجلة البيان، ص ٢٤٣ - ٢٥٨.
- Abrahms, Max. 2003. "When Rogues Defy Reason: Bashar's Syria". Middle East Quarterly. Fall: 45-55.
- Bereuter, Doug and John Lis. 2003-2004. "Broadening the Transatlantic Relationship». The Washington Quarterly. 27(1): 147-162.
- Berezkin, G.A. 2003. "Lesson from the War in Iraq". Military Thought. 139-147.
- Caron, David D. 2003."Between Empire and Community: The United States and Multilateralism 2001-2003: A Mid-Term Assessment. Berkley Journal of International Law. 21: 394-404.
- Carothers, Thomas. 2003. "Promoting Democracy and Fighting Terror". Foreign Affairs. (Jan/Feb: 82(1).
- Clausen, Christopher. 2002. "Barking at the Superpower". New Leader. 85(5) 16-19. Internet Ed.
- Dobbins, James and others. 2003. America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq. Rand.
- Ehlert, Allison. 2003. "Iraq: At the Apex of Evil». Berkley Journal of International Law. 21: 731-770.
- Hale, David and Hughes Lyric Hale. 2003. "China Takes Off". Foreign Affairs. 82(6): Internet Ed.
- Henderson, Simon. 2003. The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy. The Washington Institute for Near East Policy.
- Hunter, Robert E. 2003-2004. "Europe's Leverage". The Washington Quarterly. 27(1): 91-110.
- Gareev, M. A. 2003. "Military-Political Conclusions. Military Thought. 164-175.
- Jentleson, Bruce W. "Tough Love Multilateralism". The Washington Quarterly. 27(1): 7-24.
- Kagan, Robert. 2003. "Looking for Legitimacy in all the Wrong Places". Foreign Policy & Carnegie Endowment Special Report: From Victory To Success: Afterwar Policy in Iraq. Pp: 70-72.
- Kaye, Dalia Dassa. 2003-2004" . Bound to Cooperate? Transatlantic Policy in the Middle East». The Washington Quarterly. 27(1): 179-195.
- Kennedy, Paul. 2003. Old Europe Cannot Be a Counterweight to the American Imperium. NPQ. Summer: 18-23.
- Kemp, Geoffrey. 2003-2004. "Europe's Middle East Challenges." The Washington Quarterly. 27(1): 163-177.
- Knox, Michael Beran. 2003. "The Two Europes". National Review. 55(14): Internet Ed. (7/28/2003).
- Medeiros, Evan S. and Fravel M. Taylor. 2003. China's New Diplomacy". Foreign Affairs. 82(6): Internet Ed.
- Morse, Edward L. and James Richard. 2002. "The Battle for Energy Dominance". Foreign Affairs. (March/April, Internet Ed.)
- Ottaway, Marina. 2003. "Promoting Democracy in the Middle East: The Problem of U.S. Credibility». Carengie Endowment for International Peace, p25.
- Pei, Minxin. 2003. "Lessons of the Past". Foreign Policy & Carnegie Endowment Special Report: From Victory To Success: Afterwar Policy in Iraq. pp: 52-55
- Powell, Colin L. 2004. "A Strategy of Partnerships". Foreign Affairs. (January/February, Internet Ed).
- Rumer, Eugene B. and Celeste A. Wallander. 2003-2004. "Russia" Power in Weakness? The Washington Quarterly. 27(1): 57-73.
- Sutter, Robert. 2003-2004. "Why Does China Matter?" The Washington Quarterly. 27(1): 75-89.
- Susser, Asher. 2003. "The Decline of the Arabs". Middle East Quarterly. Fall: Internet Ed.
- Washington Post. 2003. November Deadliest Month in Iraq. (Article by Bradley Graham, Nov. 29, p. A14).



الفصل السادس

مستقبل الوجود الأمريكي في العراق

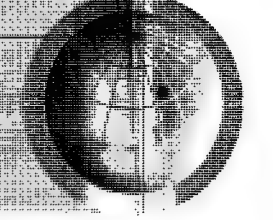
الدكتور

هيثم الكيلاني

عميد وسفير سابق، باحث في الشؤون الاستراتيجية والسياسية والعسكرية، دمشق







مستقبل الوجود الأمريكي في العراق

د. هيثم الكيلاني

مقدمة:

جدير بالذكر أن الوجود العسكري الغربي أصبح يشكّل حساسية سياسية خاصة؛ فعلىٰ الرغم من أن درجة هذه الحساسية خفّت أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١م)؛ فإنها عادت فاشتّدت في إثر العدوان الأمريكي ـ البريطاني علىٰ العراق ٢٠٠٣م واحتلاله من قِبَل قوات هذا العدوان، وتهديد سورية ولبنان وإيران من قِبَل القوات الأمريكية.

ويمكن القول، تاريخياً، بأن منطقة الشرق الأوسط لم تخلُ قط، وبخاصة في القرن العشرين الماضي، من وجود عسكري أجنبي، بشكلٍ ما من الأشكال، ولسببٍ ما من الأسباب، والوجودان العسكريان: الأمريكي في العراق، والإسرائيلي في فلسطين والجولان ومزارع شبعا اللبنانية؛ مثالان علىٰ ذلك، ولقد تصاعد هذا الوجود، وبخاصة في العراق وفلسطين، حتىٰ بلغ أَوْجَه في حَرْبَيِ الخليج الثانية (١٩٩١م) والثالثة (٢٠٠٣م) وفي فلسطين.

وإذا كان الوجود العسكري من مخلفات الاستعمار الأجنبي في المنطقة؛ فإنه لم يعد مرتبطاً بذلك حسب التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فهو في العراق يدّعي أنه يدافع عن نفسه وعن «الديمقراطية»، وهو في فلسطين يدّعي أنه يدافع عن نفسه و «يقاوم الإرهاب»، وهو يهدّد سورية ولبنان وإيران لأنها تقف مع شعبَيِ العراق وفلسطين، وتقاوم الاحتلال حالها في ذلك حال الشعوب العربية كلها.

وحينما نشبت أزمة وحرب الخليج الثانية؛ اعتمدت الولايات المتحدة علىٰ قوات دولية، ومنها أمريكية، بلغت إذ ذاك أكثر من نصف مليون جندي، من أجل تحقيق الترتيبات اللازمة لعمليات درع الصحراء وعاصفة الصحراء وسيف الصحراء. أما حينما قادت الولايات المتحدة حرب الخليج الثالثة (٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣م)؛ فقد اعتمدت علىٰ بعض القوات الأمريكية ـ وكانت تشكّل قوام قوات العدوان ـ والبريطانية والإسبانية والأسترالية وغيرها؛ من أجل أن تقود حملة لغزو العراق واحتلاله وتجريده من أسلحة التدمير الشامل ـ التي لم تعثر علىٰ أدلة امتلاك العراق لها أو لبعضها حتىٰ الآن ـ وإهارة نظامه.

وهكذا أضحىٰ الوجود العسكري الأجنبي في بعض أنحاء المنطقة العربية ركناً أساسياً من أركان الاستراتيجيات الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فإلىٰ جانب وجود القوة متعددة الجنسيات (M F O) في مصر، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة للعراق والكويت (UNIKOM)، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في



لبنان (UNIFIL)، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فصل القوات في سورية (UNDOF)؛ عقدت دولة الكويت أربع اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا وروسيا الاتحادية، وعقدت مملكة البحرين مع الولايات المتحدة اتفاقية دفاعية، وعقدت دولة قطر مع إنكلترا مذكرة تفاهم دفاعية. وكان ذلك كله في ظل أزمة وحرب الخليج الثانية [1].

أما بشأن حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣م)؛ فلم تُنشر معلومات بعد عن الوجود العسكري الأمريكي، والأجنبي بصورة عامة، في منطقة الخليج العربي؛ سوىٰ ما أُعلن عنه بشأن غزو العراق من قِبَل قوات أمريكية يبلغ حجمها ١٣٠ ألف جندي، يضاف إلىٰ ذلك أن القيادة الأمريكية كانت متمركزة في قاعدتَي «العيديد» و «سيليّة» في دولة قطر. وقد لا يكون منهاجاً دقيقاً وعلمياً التعامل مع هذا الوجود بتحديد حجمه وأنواعه بأرقام دقيقة؛ ذلك أنه وجود متطوّر زيادة ونقصاناً، ومتغير بمضامينه التسليحية ومواضع تمركزه. وإن كان ممكناً القول إن محطات زمنية معينة، شهدت أحداثاً جذرية، تشكّل منعطفات مهمة، ومن المؤكد أن حرب الخليج الأولىٰ (الحرب العراقية ـ الإيرانية، ١٩٨١ ـ ١٩٨٨م)، وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١م)، وحرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣م)؛ تشكّل أهم تلك المنعطفات.

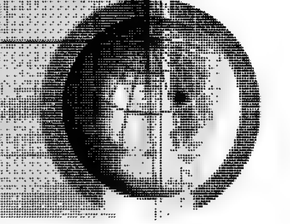
لقد جاء قبول بعض أنحاء الوطن العربي بوجود عسكري غربي في المنطقة ـ وهو قبول متفاوت الأسباب والحجم من دولة إلىٰ أخرىٰ ـ معبّراً عن سياسات هذه الدول في إثر انتهاء حرب الخليج الثانية، وتحرير دولة الكويت، وإعادة الشرعية إليها. وكان مؤتمر القمة العربي (القاهرة: ٩ ـ ١٠/ ٨/ ١٩٩٠م) واضحاً في قراره، فبعد أن أعلن تأييده للإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرىٰ إعمالاً لحق الدفاع الشرعي؛ أقر بأنه يتم «وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت».

لقد بُنيت هيكلية الوجود الغربي، وبخاصة الوجود الأمريكي، على عدة ركائز؛ منها:

١ ـ الترتيبات الأمنية الثنائية: وذلك فيما بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي، كل علىٰ حدة، والولايات المتحدة. وهذه الترتيبات قاصرة، من الناحية الزمنية، علىٰ عصر ما بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١م)، وفي فترة ما قبل حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣م) وأثنائها وبعد احتلال العراق. وكانت الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية قد عُرفت؛ في حين أن ما يخصّ هذه الترتيبات في حرب الخليج الثالثة لم يُعرف بعد.

٢ ـ الاحتلال والاستعمار: مثل ما قامت به القوات الأمريكية والبريطانية وسواهما من احتلال العراق واستعماره. ومهما كانت صفة وجود هذه القوات ومدته في العراق؛ فهو وجود احتلالي استعماري، فقد

(١) هذه المعلومات مستقاة من نشرات وجرائد عربية وأجنبية مختلفة، ومن تقارير مراكز أبحاث متعددة.





وصف قرار مجلس الأمن (١٤٨٣) في (٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣م) دولتين محددتين، هما الولايات المتحدة وبريطانيا، بأنهما «دولتان قائمتان بالاحتلال».

٣ ـ **عدم الاحتفاظ بوجود عسكري ضخم**: اتجهت الإدارة الأمريكية، بصفة عامة، إلىٰ عدم الاحتفاظ بوجود عسكري ضخم في المنطقة؛ باعتبار أن العراق أصبح الآن ـ بعد احتلاله ـ هو المستودع لهذا الوجود، وبخاصة في البر والجو. فحسب قول الإدارة الأمريكية الحالية، لا يتجاوز الوجود العسكري الأمريكي في العراق ١٣٠ ألف جندي أمريكي، في حين أنه كان في حرب الخليج الثانية نصف مليون جندي تقريباً.

٤ ـ **الانطلاق من العراق لتغيير المنطقة**: حيث تستخدم الإدارة الأمريكية احتلالها العراق منطلقاً لتهديد سورية ولبنان وإيران، ولتغيير الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

مسار البحث:

سوف يبحث هذا الجزء من التقرير في العناصر التي تتحكم في مستقبل الوجود الأمريكي في العراق، والسيناريوهات المستقبلية لهذا الوجود، ثم إمكانية تأثير القوىٰ الفاعلة في الأمة الإسلامية في قضية الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي قضية مستقبل الوجود الأمريكي في العراق.

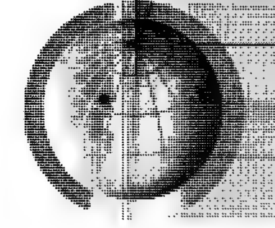
ومن المتوقع، لأسباب سنذكرها في غضون التقرير، أن يستمر الوجود الأمريكي في العراق فترة طويلة من الزمن يصعب تحديدها، ولكن هذا لا يمنع من أن تخطط الإدارة الأمريكية لإحياء الديمقراطية في العراق، وتسليم الشعب العراقي سلطات كثيرة، وقد بدأت هذه الإدارة بالتخطيط لذلك، وفي تقديرنا أن الاحتلال الأمريكي للعراق ستطول فترته، فقوّات الاحتلال الأمريكي لم تدخل العراق ولم تحارب شعبه لكي تحرره وإنما لتستعمره.

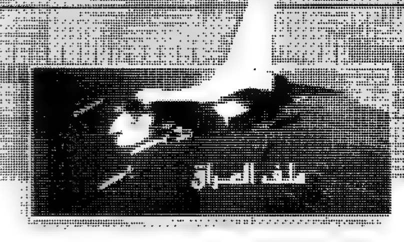
أولاً: العناصر التي تتحكم في تشكيل توقع طول فترة الاحتلال الأمريكي للعراق (التوقع الذي يرجّحه الباحث):

أ ـ النفط:

يشكّل النفط أهمّ مطلب أمريكي، فبواسطته تستطيع الإدارة الأمريكية أن تسيطر علىٰ العالم، وبخاصة القوىٰ الكبرىٰ فيه، فالنفط هو محرك الآلة الغربية بجناحيها الأوروبي والأمريكي، وهو مصدر القوّة فيها ولها. ومنذ قديم الزمان ـ أي منذ اكتشاف النفط كمحرك للآلة ـ وحتىٰ الآن؛ لا يزال التحكم فيه يعني: القدرة علىٰ الهيمنة علىٰ النظام العالمي، والتأثير المباشر في القوىٰ المحركة أو الفاعلة في ذلك النظام.

ولقد أدركت الإدارة الأمريكية هذه الحقيقة التاريخية، والتي سعت إلىٰ معالجتها والتصدي لها منذ عام ١٩٧٤م، حين أقضَّ مضجعها ونال من قدرتها العالمية الحظر العربي الجزئي علىٰ النفط يومذاك، ولم تلجأ





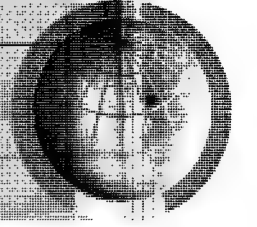
الدول العربية النفطية إلىٰ وسيلة الحظر الجزئي آنئذ إلا كسبيل للتأثير في نتائج الحرب العربية ـ الإسرائيلية ومصيرها عام ١٩٧٣م.

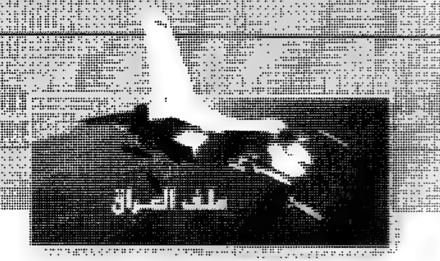
وإذا كان حوض بحر قزوين (الذي يشمل دول أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان مع أجزاء من روسيا الاتحادية وإيران) يختزن في جوفه نحو ٢٧٠ مليار برميل من النفط؛ أي حوالي خُمْس احتياطيات العالم الإجمالية المؤكدة من النفط؛ فإن الخليج العربي ـ وفيه العراق ـ يختزن في جوفه ٦٧٥ مليار برميل من النفط؛ أي أكثر من خُمْس احتياطيات العالم من النفط. ولهذا يمكن القول بأن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة الخليج العربي ذو تاريخ قديم، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

من بين الأهداف التي دفعت الإدارة الأمريكية إلىٰ شنّ الحرب علىٰ العراق في حرب الخليج الثالثة، ومن قبلها في حرب الخليج الثانية؛ كان هدف وضع اليد علىٰ النفط العربي ـ سواء في منطقة الخليج العربي أو العراق ـ أكثرها تأثيراً. فقد كان قرار ضمان وصول الولايات المتحدة إلىٰ مخزونات النفط العربي أكثر القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية الحالية وسابقاتها تأثراً بالحاجة إلىٰ النفط؛ إذ إن الإدارة الأمريكية الحالية وسابقاتها تستطيع السيطرة علىٰ دول العالم، وبالتالي النظام العالمي، من جراء وضع اليد علىٰ منابع النفط وممراته؛ لهذا نجد أن الإدارة الأمريكية الحالية تركّز علىٰ حماية حقول النفط العربي، ووضع اليد عليها، والدفاع عن خطوط التجارة البحرية (أي الممرات). ولأن الكثير من هذا النفط يرد من أقطار الخليج العربي، ومنها العراق، فإن الولايات المتحدة، بوصفها قوة إمبراطورية إمبريالية، تريد مراقبة الأحداث في منطقة الخليج، والبقاء فيها، حيث يتدفق النفط، وحيث ترىٰ الولايات المتحدة أن هذه التدفقات تحتاج ـ في نظرها ـ إلىٰ حماية، ولو أدىٰ الأمر إلىٰ شنّ حربَيْن؛ هما حرب الخليج الثانية (١٩٩١م) وحرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣م).

لهذا ركّزت الإدارة الأمريكية الحالية وسابقاتها علىٰ ربط السياسة الخارجية بأهداف المجمّع الصناعي والعسكري الأمريكي، وعلىٰ وجوب تفريق المنافسة الاقتصادية عن التنافس الأيديولوجي. ويعني هذا ـ من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية ـ وضع أمن النفط في المقام الأول؛ ذلك أن النفط الأمريكي معرّض للنضوب، وكمية استهلاكه تزداد سنوياً بنسبة ١,٢٠٠ مليون برميل، والمستهلك منه في عام ٢٠٢٠م سيبلغ، كما هو متوقع، ٢٤,٧٠٠ مليون برميل يومياً. والعراق يملك، حسب مختلف التقديرات، أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية. وهناك ترجيح بأن العراق سيصبح بعد عقدين من الزمن من الدول الكبرىٰ المنتجة للنفط، فالعراق يسهم في الإنتاج العالمي بنسبة ٣٪ علىٰ الرغم مما أصاب صناعة النفط فيه من أضرار، وعلىٰ الرغم من كل معوّقات الاحتلال، والعراق اليوم ينتج حوالي ٢,٥٥٠ مليون برميل يومياً.

وإذا كان النفط الدافع الأول للإدارة الأمريكية كي تحتلّ العراق؛ فإن حماية أمن إسرائيل كان الدافع الثاني؛ ذلك أن الإدارة الأمريكية أدركت أن النفط، إنتاجاً ومروراً، يمكن أن يتعرض للخطر بفعل الصراع





العربي-الإسرائيلي. ومن هنا جاء المشروع الأمريكي لتسوية الصراع عبر خريطة الطريق.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة استوردت في عام ٢٠٠١م فقط ٢٨٥ مليون برميل من العراق، واستوردت من المملكة العربية السعودية ٥٨٥ مليون برميل، ومن الكويت ٨٨ مليون برميل[1]، ومن بقية أنحاء العالم ٤٥٣ مليون برميل. ولهذا فإن الولايات المتحدة ودول أوروبا ودول العالم تحتاج إلى النفط العربي، ومنه النفط العراقي، ولذلك فمن وجهة النظر الاستراتيجية أن من يضع يده على موارد النفط في العالم، يمسك بمفتاح القوة الاقتصادية في العالم، ومن بعدها بالأوضاع الاستراتيجية العالمية.

ب - (إسرائيل) والحرب على العراق:

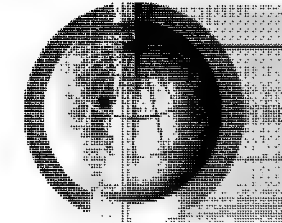
استطاعت الولايات المتحدة بحربها في أفغانستان أن تباشر مكافحة الإرهاب بزعمها، ولكنها في احتلالها العراق لا تخدم محاربة الإرهاب؛ وإنما تخدم (إسرائيل) بشكل مباشر، وتخلط، بقصد ووعي، ما بين الأعمال الإرهابية من جهة، وبين المقاومة الوطنية ضد الاحتلال من جهة أخرى، وهو خلط أعطى الضوء الأخضر لـ(إسرائيل) كي تشنّ حربها الإبادية ضد الشعب الفلسطيني.

انتهزت (إسرائيل) فرصة تحوّل أنظار الرأي العام العالمي ورأي أهل منطقة الشرق الأوسط وأجهزة الإعلام فيهما نحو الحرب الأمريكية-البريطانية على العراق؛ فصعّدت عملياتها في حربها الإبادية هذه، وهذا ملاحظ في الأسابيع الثلاثة التي استغرقتها الحرب على العراق (٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣م - ٩/ ٤/ ٢٠٠٣م)، فقد أرادت الإدارة الأمريكية وإنكلترا من حربهما على العراق أن تحققا عدة أهداف؛ منها هدف حماية (إسرائيل) والحفاظ على أمنها وسلامتها، وهدف السعي إلى تجذير (إسرائيل) عضواً أصيلاً في منطقة الشرق الأوسط، وليس عضواً دخيلاً كما هي الحال الآن، وهذا يفتح المجال واسعاً أمام (إسرائيل) من أجل الهيمنة على المنطقة سياسياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً، وخاصة أن خطة غزو العراق واحتلاله وضعت من قِبَل ثلاثة يهود صهيونيين أمريكيين فصاغوا هدفها الرئيس بأنه: إسقاط أو إخراج العراق من دائرة العداء للصهيونية و (إسرائيل)، والضغط على سورية حتى تمتنع عن دعم المكاتب الإعلامية لبعض المنظمات الفلسطينية، وحماية المقاومة الوطنية اللبنانية، ودعم مقاومة الشعب الفلسطيني، والمقاومة الوطنية للشعب العراقي.

لقد كثرت وتنوعت التهديدات الأمريكية ضد سورية ولبنان وإيران، فإلى جانب غزو العراق واحتلاله، وإلى جانب انحياز الإدارة الأمريكية لـ(إسرائيل) انحيازاً يكاد يكون مطلقاً على حساب الحقوق العربية، وبخاصة حقوق الشعب الفلسطيني؛ فإن أحد أهداف الغزو الأمريكي للعراق هو وضع سورية ولبنان بين فكّي كمّاشة يحاصران سورية، وهما (إسرائيل) والنظام العراقي الجديد الموالي للولايات المتحدة، وكذلك وضع

---

(١) انظر: Emmanuel Todd: AFrés L Emfire: Esseusur La décomfosition..SysTéme american, Eolition Gallimard: 2002.





إيران - وهو بلد إسلامي - بين فكّي كمّاشة، وهما أفغانستان والنظام الجديد في العراق. ولا ننسىٰ هنا أن الإدارة الأمريكية تعتبر إيران أحد أضلاع محور الشر.

لقد ضمن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن انتصاراً عسكرياً سهلاً في العراق، ولكنه الآن يعاني كثيراً من أزمة المستنقع الذي رمىٰ فيه قواته، فالمقاومة الوطنية الشعبية العراقية ضد الاحتلال أخذت تشكّل عناصر المستنقع الذي رمت فيه قوات الاحتلال نفسها.

سعت الإدارة الأمريكية إلىٰ أن تضمن مصالحها في المنطقة، وهي في الوقت نفسه تسعىٰ إلىٰ تحقيق ما أمكن من مصالح الصهيونية و (إسرائيل)، وبخاصة ما يتعلّق بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وإذا كان تحقيق هذه المصالح يتطلب تغيير جوهر النظام العربي الإقليمي وشكله بما يحقق الهدف الأمريكي - الصهيوني؛ فإن الإدارة الأمريكية تُقدم علىٰ ذلك ما دام هذا التدخل يحقّق بعض الأهداف الأمريكية والصيهونية.

لقد تضررت منظمة الأمم المتحدة من ذلك كله، ومن الواضح أن المحور الذي يجمع أنصار قواعد الشرعية الدولية لا يدير سياسة صِدَامية مع الولايات المتحدة كدولة؛ وإنما يدير سياسة تهدف إلىٰ التأثير في السياسة الأمريكية؛ أي أنه يهدف إلىٰ حصر الصِّدَام مع الإدارة الأمريكية الحالية فقط، وهو أمر يستدعي الانتباه وحسبانه كعامل متغيّر.

ج - خريطة جديدة للشرق الأوسط:

كانت الولايات المتحدة قد سعت، في أزمان مختلفة، إلىٰ إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط، والشرق أوسطية صيغة سعت الولايات المتحدة إلىٰ ترويجها في المنطقة علىٰ أساس إدماج (إسرائيل) عضواً طبيعياً في المنطقة، وإذا كانت أهداف (إسرائيل) الصهيونية لا تتحقق بكاملها في المشروع الأمريكي «خريطة الطريق»؛ فإن هذا لا يعني أن إسرائيل ستطوي بعض أهدافها الصهيونية، وإنما يعني تأجيل ما لا يمكن تحقيقه في الوقت الراهن إلىٰ ظرف آخر تتوفّر فيه الشروط المناسبة، مع العلم بأن الولايات المتحدة كانت قد بدأت بوضع الأسس الاقتصادية والعولمية للمنطقة في مؤتمرات سُمّيت «مؤتمرات الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا - الدار البيضاء ١٩٩٤م، عمّان ١٩٩٥م، القاهرة ١٩٩٦م، الدوحة ١٩٩٧م». وقد توقف مسلسل هذه المؤتمرات بعد أن قاطعت دول كثيرة المؤتمر الأخير في إثر وضوح السياسة الإسرائيلية المدمِّرة لعملية التسوية السلمية التي انطلقت من مؤتمر مدريد ١٩٩١م.

ويعتبر مشروع النظام الشرق أوسطي النموذج البراجماتي لخريطة المنطقة، وخصوصاً أن عدة دول عربية استجابت لمؤتمرات بناء القاعدة الاقتصادية لهذا المشروع، والذي لم يعد خافياً أنه يشكّل هدف الولايات المتحدة الساعي إلىٰ تقويض النظام الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية، أما السوق العربية المشتركة التي اتخذت قمة بيروت (٢٨/ ٣/ ٢٠٠٢م) بشأنها قراراً محدّداً؛ فيمكن تحويلها بسهولة - حسب الرأي الأمريكي -

إلى سوق شرق أوسطية بضم تركيا و (إسرائيل) إليها في المرحلة الأولى، وإيران في المرحلة الثانية.

وإذ يسعى الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط؛ فإن العناية التي تكمن وراء هذا المسعى هي خدمة (إسرائيل) والمصالح الأمريكية ومنها النفط. وإذا كانت بعض عوامل المشروع الأمريكي مكوَّنة الآن؛ فإن العامل الأهّم والأكبر والمسيطر بين جميع تلك العوامل هو الرضا الشعبي العربي في المنطقة، فالأمة العربية هي صاحبة المنطقة، وما لم يكن قط في مصلحتها وأهدافها سيكون مصيره السقوط.

وإذا ما حدث هذا «الافتراض» - وهو سيحدث في الإطار الديمقراطي - فسيكون على روما الجديدة (أي واشنطن والإدارة الأمريكية فيها) أن تتذكر ما حدث لروما القديمة (أي الإمبراطورية الرومانية) حين سيطر المتطرفون عليها، فعجَّلوا بسقوطها من الداخل، فتهاوت مواقعها في الخارج.

إن أيّ تطوّر في الشرق الأوسط، سواء اتخذ شكل مذابح وتدمير واعتقال واغتيال وعمليات تجريف ترتكبها (إسرائيل) في فلسطين، أو خريطة جديدة تعدّها الإدارة الأمريكية وتسعى إلى تطبيقها، أو انفجار إقليمي تتولى (إسرائيل) إطلاقه وتسييره عبر البوّابة السورية أو البوّابة اللبنانية أو كليهما، بإيعاز وحماية من واشنطن أو برضاها، أو اتخذ شكل حرب يشنّها تحالف تقوده الولايات المتحدة لاحتلال العراق واستعماره وتمزيق أوصاله، سيكرّس حالة الاستقطاب بين شعوب الأمَّتين العربية والإسلامية، وسيطلق العنان للحرب بين الحضارة الإسلامية والجانب الأمريكي من الحضارة الغربية.

لا شك في أن التعرّض لمستقبل الشرق الأوسط وتصوّر احتمالات رسم خريطة جديدة لها سياسياً أو أمنياً أمر لا يخلو من المخاطر:

ولعل الخطر الأول: هو أن الموضوع يتعلق بالمستقبل وحساب الاحتمالات وموازين القوى.

أما الخطر الثاني: فهو نقص المعلومات وخطأ بعضها، فالمنطقة لا تزال في حمأة الصراع، ولكل صراع قواعده وطوارئه وحدود أمانه، ويعني هذا أن المعلومات الآتية من منطقة الصراع تخضع لشروط التقنية والتصفية.

والخطر الثالث: هو أن مصطلح «منطقة الشرق الأوسط» لا يزال غير مقنّن سياسياً ولا جغرافياً، وخصوصاً أنه مصطلح ينبع من علاقة المنطقة بالآخر، وهي علاقة تخضع للمتغيرات السياسية. ولهذا وجدنا أن معنى هذه المنطقة يضيق حتى يصبح «الشرق الأدنى»، ويتّسع حتى يشمل آسيا الوسطى ودول بحر قزوين.

وهناك ظواهر عدة ولّدت - أو تُولّد - لدى الإدارة الأمريكية التوجّه نحو رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، وتجسِّد «خريطة الطريق» جزءاً من المشروع الأمريكي الكلّي، فخريطة الطريق مبنيّة على رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن التي عبّر عنها في خطابه يوم ٢٤/٦/٢٠٠٢م، وهي رؤية ترى في فلسطين دولتين إحداهما (إسرائيل)، وثانيتهما «الدولة الفلسطينية»، وحتى تكون رؤية الرئيس بوش مكتملة الشكل، فقد



غدت «خريطة الطريق» مشروعاً دولياً؛ إذ نال تأييد اللجنة الرباعية المشكّلة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والأمين العام للأمم المتحدة.

من بين الظواهر التي تعلّلت بها الإدارة الأمريكية من أجل وضع خريطة جديدة للمنطقة:

١ ـ لقد مضى على آخر خريطة للمنطقة، وهي خريطة سايكس ـ بيكو، أكثر من ٨٧ عاماً (١٦/ ٥/ ١٩١٦م)، وهي معاهدة صيغت نتيجة محادثات سريّة بين مندوب بريطانيا مارك سايكس، ومندوب فرنسا جورج بيكو. وقد عرض المندوبان على روسيا القيصرية نتيجة محادثاتهما فوافقت عليها؛ في مقابل اعتراف دولتيهما بحق روسيا بضمّ مناطق معيّنة من آسيا الصغرى بعد الحرب. وقسمت المعاهدة المشرق العربي إلى خمس مناطق استعمارية، وبقيت المعاهدة سرّاً لا يدري بها العرب حتى نشرتها الحكومة السوفييتية في إثر ثورة ١٩١٧م، وقد جرت في تاريخ العالم مياه كثيرة وتبدّلت تلك المياه، وجرت حربان عالميتان، وقامت دول وألغيت دول، وجرت حروب إقليمية كثيرة، واستقلت شعوب، وقامت منظمة دولية جديدة، وشهدت منطقة الشرق الأوسط عدة حروب في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وثلاث حروب في منطقة الخليج العربي، وغير ذلك من وقائع التاريخ المعاصر، وبالرغم من ذلك ظلت معاهدة (سايكس ـ بيكو) مسيطرة، وظل التقسيم الذي رسمته باقياً.

٢ ـ كان خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يوم ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢م من أسباب صنع مشروع جديد لخريطة الشرق الأوسط، فقد عبّر ذلك الخطاب عن «رؤية» مضمونها دولتان: إحداهما (إسرائيل)، وثانيتهما الدولة الفلسطينية. وبالرغم من أن قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة برقم (١٨١) في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧م رسم الحدود الفاصلة بين الدولتين؛ فلم تحدّد «الرؤية» حدوداً لـ (إسرائيل)، وتركت الأمر خاضعاً للتفاوض، حاله في ذلك حال قضية اللاجئين الذين حفظت الجمعية العامة لهم حق العودة والتعويض بقرارها ذي الرقم ١٩٤ في ١١/ ١٢/ ١٩٤٨م؛ أي أن خطاب الرئيس الأمريكي جاء تعديلاً لقراري المجتمع الدولي، وضامناً لتفوّق (إسرائيل) وعدوانيتها، وبناءً على هذا الخطاب جاء المشروع الأمريكي «خريطة الطريق»، والذي نال فيما بعد تأييد اللجنة الرباعية الدولية.

٣ ـ اختلاف مفهوم الحرب على العراق، وحماسة الإدارة الأمريكية لقيادة حرب عدوانية عليه بغية تغيير نظامه، وإزالة قوة عربية معادية لـ (إسرائيل) وللصهيونية، والسيطرة على النفط العربي.

٤ ـ الحرب على الإرهاب في كل زمان ومكان، واعتبار الإسلام والمسلمين ـ وإن كانت الإدارة الأمريكية قد نفت ذلك مراراً وبصيغ مختلفة ـ مصدراً من مصادر «الإرهاب».

٥ ـ هناك خشية من أي مشروع وحدوي عربي، وخاصة أن الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١م) بالرغم من جزئيتها؛ حظيت بدعم شعبي عربي كبير، ولا بد من تفتيت التجزئة الحالية؛ حتى يصبح «توحيد التجزئة» هدفاً قومياً ووطنياً.







٦ ـ الوضع العربي الراهن، وما فيه من وهن وانقسام؛ بحيث يعتبر بيئة مناسبة لفرض مشروع الخريطة الجديدة للمنطقة.

٧ ـ كان دور (إسرائيل) في عصر الحرب الباردة مندرجاً في الاستراتيجية الأمريكية ضدّ الشيوعية والاتحاد السوفييتي؛ في حين أن بعض الدول العربية رفضت ذلك، أما بعد أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م فقد اندرج دور (إسرائيل) في إطار الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وقد انتهزت (إسرائيل) هذا الوضع فشنّت حربها الإباديّة ضد الشعب الفلسطيني الذي ساندته الدول العربية والدول الإسلامية في مقاومة الاحتلال، وقوّمت تلك المقاومة على أنها حركة تحرر وطني، في حين أن الإدارة الأمريكية الحالية تبنّت المفهوم الإسرائيلي عن تلك المقاومة بأنها «أعمال إرهابية»، وهنا يمكننا تفسير تلك الظاهرة التي أبداها رئيس وزراء (إسرائيل) الأسبق شمعون بيريز؛ حين اقترح انتساب (إسرائيل) إلى جامعة الدول العربية شريطة إبدال اسم هذه المنظمة الإقليمية بجعلها جامعة الدول الشرق أوسطية.

د ـ مشروع «إمبراطورية أمريكية»:

شكّلت نزعة الولايات المتحدة نحو تزعُّم النظام العالمي وأمركة العالم محور أنشطة مختلف الإدارات الأمريكية، وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. فمقولة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب: «إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكياً»؛ هي امتداد لمقولة الرئيس فرانكلين روزفلت: «إن قدرنا هو أمْركة العالم».

ولا تُقَوَّم الولايات المتحدة اليوم على أنها مجرد «قوة عظمى» أو «دولة مسيطرة»؛ وإنما هي تؤسس «إمبراطورية» على قدر مقاييس العصر في القرن الحادي والعشرين، ولكنها في الوقت نفسه تعيد إلى الأذهان سياسات وسلوكيات الإمبراطوريات السابقة، وخاصة الإمبراطوريتين الرومانية والبريطانية، فلم تحظ دولة قط، منذ العهد الروماني بمثل هذه السيطرة الثقافية والاقتصادية والعلمية والثقافية والعسكرية التي تحظى بها الولايات المتحدة اليوم، وخاصة أنها لا تعاني منذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ومعسكره الاشتراكي منافسة قوية وغالبة.

ثمة مظاهر عدّة لهذه الإمبراطورية؛ منها ذلك التفسير الأمريكي الذي يقول: «إن إطلاق النار من قِبَل وحدات الدفاع الجوي العراقي على الطائرات الأمريكية والبريطانية المغيرة على منطقتي الحظر الجوي؛ هو انتهاك ماديّ لقرار مجلس الأمن ١٤١١ في ٨/ ١١/ ٢٠٠٢م»؛ في حين أن الأمين العام للأمم المتحدة ـ وهو أحد الأطراف الذين يحق لهم تفسير قرارات مجلس الأمن، إضافة إلى مجلس الأمن نفسه الجهة الوحيدة ذات الحق في تفسير قراراته ـ فسّر الواقعة على أنها ليست خرقاً مادياً للقرار، وقد تجنب مجلس الأمن إصدار قرار أو بيان مفسِّر.



ومن تلك المظاهر أيضاً: طيّ الولايات المتحدة مفعول قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٤٠٥ المؤرخ في ١٩/ ٤/ ٢٠٠٢م، والقاضي بتشكيل لجنة لتقصّي الحقائق، شكّلها مجلس الأمن في إثر أحداث «مخيم جنين» الذي تعود مسؤوليته إلى وكالة الغوث (أونروا) الدولية، ونظراً إلى أن (إسرائيل) رفضت دخول اللجنة إليها والتعامل معها؛ فقد تولّت الإدارة الأمريكية مهمة طيّ تنفيذ القرار ثم دفنه.

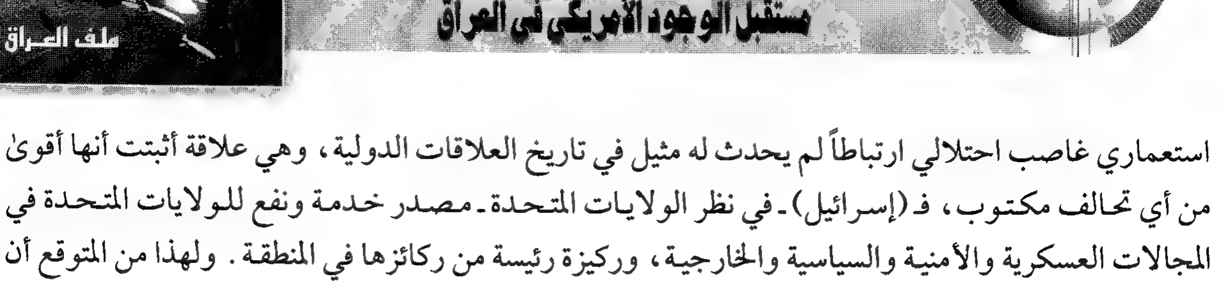
ومن تلك المظاهر أيضاً: القرار الذي أصدره مجلس الأمن برقم ١٣٧٣ في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠١م - أي بعد ١٧ يوماً من أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن -. ففي هذا القرار ما يمكن اعتباره إنشاء حق جديد للدولة - أيّ دولة - في أن تعلن الحرب على الآخر ساعة تشاء إذا ما تأكدت أو شُبِّه لها بأن هذا الآخر يقوم بعمل تقرّر الدولة المعلنة للحرب أنه عمل إرهابي، وعلى هذا فقد أعلنت (إسرائيل) حربها الإباديّة على الشعب الفلسطيني؛ لأنها تأكّدت أن هذا الشعب يقاوم الاحتلال والاستعمار، فوصفت حركة التحرر هذه بأنها «تنظيم إرهابي»، وأقنعت الإدارة الأمريكية بوجهة نظرها هذه. واستناداً إلى مواقف الإدارة الأمريكية وسياساتها تجاه حركة التحرر الوطني الفلسطينية وحرب (إسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني؛ يمكن القول بأن الإدارة الأمريكية تستخدم حرب (إسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني واحتلال العراق من أجل رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط.

ومن المنتظر أن تواصل الإدارة الأمريكية حربها الهادفة إلى تأسيس إمبراطوريتها بفتح الصفحة الرابعة من سجل حروبها، فقد كانت الصفحة الأولى في أفغانستان، والثانية في فلسطين بتوجيه أمريكي وقوات إسرائيلية، والثالثة في العراق، والرابعة في بعض دول منطقة الشرق الأوسط، كسورية أو لبنان أو إيران، وخاصة بعد أن استصدرت الإدارة الأمريكية من الكونجرس الأمريكي قانون «محاسبة سورية واستقلال لبنان» في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣م.

وفي إطار هذه الإمبراطورية؛ تأتي منطقة الشرق الأوسط لتشكّل مكانة خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حتى إن معظم مبادئ الرؤساء الأمريكيين قد بُنيت على شؤون هذه المنطقة. ويعتبر - الآن - النفط العربي و (إسرائيل) هما العنصران المهمان في هذه المكانة، فمن النفط ومن أمن (إسرائيل) وحمايتها وتبنّي احتلالها واستعمارها؛ يتولّد التوجه الاستراتيجي الأمريكي بشأن الاحتفاظ بقوات عسكرية في منطقة الخليج العربي، وتتولد الإرادة الأمريكية بضمان التفوق (الإسرائيلي)، وبخاصة العسكري والعلمي والتقاني والاقتصادي، وقد أدّت هذه التوجهات الأمريكية إلى ضرورة تحجيم أو ضرب بعض الأنظمة العربية والإسلامية؛ إذا ما تعارضت في سياساتها ومناهجها مع الإرادة أو المصالح الأمريكية؛ مع اعتبار أمن (إسرائيل) مصلحة أمريكية.

وتشكّل العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية ظاهرة فريدة من نوعها، حيث ترتبط قوة عالمية عظمى بكيان





استعماري غاصب احتلالي ارتباطاً لم يحدث له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية، وهي علاقة أثبتت أنها أقوىٰ من أي تحالف مكتوب، فـ(إسرائيل) - في نظر الولايات المتحدة - مصدر خدمة ونفع للولايات المتحدة في المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والخارجية، وركيزة رئيسة من ركائزها في المنطقة. ولهذا من المتوقع أن يكون لـ(إسرائيل) دور رئيس في مشروع الخريطة الجديدة للمنطقة، وخاصة أن رسم هذا الدور يجيء في إطار المسعىٰ الأمريكي المتواصل للانفراد بامتلاك أزمَّة القرن الحادي والعشرين.

إن ما تسعىٰ إليه (إسرائيل)، وبدعم الولايات المتحدة، هو أن تصبح دولة إقليمية ذات قوة عظمىٰ، وخاصة باحتكارها السلاح النووي ومنع أي دولة عربية أو إسلامية من امتلاك هذا السلاح، والحفاظ علىٰ حالة التخلّف والتبعيّة والتجزئة، وتغييب أسس الدفاع المشترك من الوطن العربي والعالم الإسلامي. إن (إسرائيل) بسعيها هذا تمهد الأرض المناسبة لكي تفرض الإدارة الأمريكية مشروع خريطتها الجديدة، ذلك أن الخلل في المنطقة - وغياب الأمن والاستقرار في العراق نموذج لذلك - يعدّ شرطاً ضرورياً لكي تسهل إعادة تنظيم المنطقة بالشكل الذي يناسب الإدارة الأمريكية و(إسرائيل). إن الجهد الضاغط الذي بذلته الولايات المتحدة قبيل وأثناء وبعد مؤتمر مدريد (١٩٩١م) لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم ٣٣٧٩ (١٩٧٥م) الخاص بإقران الصهيونية بالعنصرية؛ نموذج علىٰ ذلك، كما أن حماية الإدارة الأمريكية لاحتلال (إسرائيل) للأراضي العربية نموذج آخر.

ولا يخلو مشروع الإمبراطورية الأمريكية من أنصار عقديين يحلّلون ويسوّغون التوجه الأمريكي[1]، وعلىٰ هذا فإن الولايات خاضعة لتأثير عاملين رئيسين: أولهما الإرهاب الذي أدّىٰ إلىٰ أحداث ١١/٩/٢٠٠١م، وثانيهما: امتلاك قوة جبارة متفوقة.

بيد أن هذا التوجه الإمبريالي - الذي عبّر عنه الكاتب الأمريكي جون إيكنبري - لدىٰ الإدارة الأمريكية يلقىٰ معارضة واضحة في الفكر الأوروبي، ونكتفي بالإشارة إلىٰ النقد الذي لقيته هذه الدعوة في فرنسا وألمانيا وغيرهما من الدول الأوروبية.

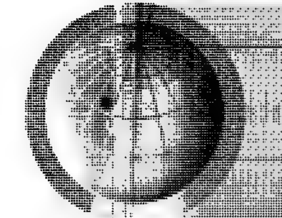
ويمكن القول بأن الإدارة الأمريكية الحالية تخضع لثلاثة عوامل رئيسية:

أولها: الفكر الاستراتيجي الجديد الذي اتصفت به إدارة الرئيس جورج بوش الابن.

وثانيها: عزم تلك الإدارة علىٰ أن تكون الولايات المتحدة القوة العالمية الأولىٰ وقائد النظام العالمي من

(١) في عدد سبتمبر - أكتوبر ٢٠٠٢م من مجلة «الشؤون الخارجية الأمريكية»، دراسة مفصلة للدكتور جون إيكنبري، أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة جورج تاون الأمريكية، عنوانها «الطموح الأمريكي الإمبريالي»، يسوّغ فيها أن تعيد الولايات المتحدة صوغ النظام العالمي الراهن، ومن الملاحظ في الدراسة الدعوة إلىٰ عدم التقيد بالقواعد والمعايير السائدة في المجتمع العالمي، وهو ما يعطي الولايات المتحدة الحق في وضع القواعد والمعايير التي ترىٰ أنها يجب أن تسود في المجتمع العالمي، وينتهي الباحث إلىٰ توقّع أن تعيش الولايات المتحدة في عالم أكثر عداءً وانقساماً.






خلال حكم إمبراطوري عالمي.

وثالثها: حماية (إسرائيل) وتبنّي احتلالها وسياساتها الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي، وتقويمها على أنها تدافع عن نفسها وتحارب «الإرهاب» الفلسطيني.

هـ - مبدأ بوش:

لمعظم الرؤساء الأمريكيين مبادئ أساسية أو استراتيجية تحكم سياساتهم الخارجية ومذاهبهم العسكرية، وهو تقليد أمريكي قديم، تعود جذوره إلى «مبدأ مونرو» في القرن التاسع عشر، وهو -يومذاك- مبدأ يحرِّم على الدول الأوروبية أن تتدخل في شؤون أمريكا اللاتينية، ويبرز هنا «مبدأ ريجان» بشأن إسقاط الأنظمة أو الحركات الثورية، وما بين هذين المبدأين مبادئ كثيرة ارتبطت بأسماء رؤساء؛ من بينهم ترومان وأيزنهاور ونيكسون وغيرهم.

ومن الطبيعي أن يقترن اسم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بمبدأ خاص به، فهو قد تولى الحكم في فترة اتسمت بزوال العدو (أي الاتحاد السوفييتي السابق ومعسكره الاشتراكي)، وبأحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن، وهي أحداث هزّت الولايات المتحدة كلها واستدعت وقوف دول كثيرة مع هذه الدولة التي تعرّضت لهجمة شرسة أودت بحياة الألوف من الشعب الأمريكي، وضربت أعظم مؤسسات الولايات المتحدة في الاقتصاد والدفاع.

لذلك أرسل الرئيس بوش يوم ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٢م إلى الكونجرس وثيقة تضمّنت معالم رئيسة للمذهب العسكري الجديد وللسياسة الخارجية الأمريكية، عنونها بـ«استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة».

وكانت معاهد ومراكز عدة قد أسهمت في صياغة هذه الوثيقة، وذلك في إطار استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وهي -أي الوثيقة- مؤلفة من ٣٣ درجة، وكان الرئيس بوش عبّر عن بعض أفكارها في مناسبات كثيرة، سواء قبل أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م أو بعدها. وقد تضمّنت الوثيقة أبواباً عن الاقتصاد العالمي، وبناء تحالفات دولية لمحاربة «الإرهاب»، و«الدول المارقة» التي تملك أسلحة تدمير شامل، وبناء البنى التحتية للديمقراطية. وتركّز الوثيقة على كيفية استخدام المساعدات الخارجية والدبلوماسية العامة، والمؤسسات الدولية؛ مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرهما؛ لتحقيق النصر في المعركة الدائرة بين مختلف القيم والأفكار. وتدعو إلى دعم الحكومات المعتدلة والعصرية وخاصة في العالم الإسلامي؛ لضمان عدم نشوء الظروف والأيديولوجيات التي تعزز الإرهاب.

وتُعَدُّ الوثيقة تعديلاً جديداً لكل أسس النظام العالمي المتمثل في بعض مظاهره في ميثاق الأمم المتحدة، فالعلاقات الدولية منذ «معاهدة ديستغاليا ١٦٤٨م» قامت على مبدأ السيادة الداخلية للدولة، ومبدأ المساواة القانونية في النظام الدولي، وهو المبدأ الذي أخذ به ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ في حين أن الوثيقة تشير إلى أن الإدارة الأمريكية لا تولي مبدأ سيادة الدولة







الاحترام الكافي. وهي إذ تفعل ذلك؛ فإنها تجعل الدفاع عن مصلحة الأمن القومي الأمريكي مفضلاً على ما سواه، فأمن كل دولة ينبغي أن يخضع للأمن الأمريكي وإلا أصبحت تلك الدولة «مارقة» أو جزءاً من «محور الشر»! وبذلك تُنصِّب الإدارة الأمريكية نفسها، بهذه الوثيقة، حاكماً مطلقاً للعالم، وتؤسس النظام الإمبراطوري، فإن خرجت دولة ما على هذا النظام - حسب تقدير الإدارة الأمريكية - أو آوت جماعة خارجة على ذلك النظام؛ فإن تلك الدولة تمثّل تهديداً لأمن الولايات المتحدة، أو - في أقل الأحوال - تهديداً محتملاً، وهو ما يستدعي معالجته بشكل استباقي، ومن هنا ركَّزت الوثيقة على مبدأ «الحرب الاستباقية»، ويعود إلى الإدارة الأمريكية وحدها أن تقرّر فيما إذا كانت دولةً ما «مارقة» أو تؤوي جماعة إرهابية أو تمدّها بالعون.

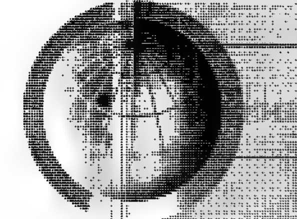
تتضمن الوثيقة معالم ترسم مذهباً عسكرياً جديداً، وخاصة بعد أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م، وبعد الخُطب والتصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي ومعاونوه. ويمكن القول بأن مجموعة تلك الخُطب والتصريحات كانت الإرهاصات الأولى للمذهب العسكري الأمريكي الجديد الذي تضمنته الوثيقة المؤلفة من تسعة فصول، فقد أحدث الرئيس بوش تغييراً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة؛ جوهره أن الولايات المتحدة في موقع قوة لا يُنازَع. ويعني هذا أن على الدولة أن تستخدم هذا الموقع في خدمة الإنسانية كلها من أجل أن تعمّ القيم الأمريكية الكرة الأرضية. ويعني هذا أيضاً - حسب الوثيقة الأمريكية - أن على الدولة أن تمسك بالمبادرة دائماً فلا تتخلى عنها لحظة قط، وأن تبني ميزان القوى بشكل يجعلها منحازة لقيم مفهومات الدولة، وأن تنقل الحرب إلى حيث الإرهابيون والدول الراعية لهم. وعلى الدولة - أي الولايات المتحدة - أن تعمل ضد المخاطر البازغة قبل أن تتشكل تماماً، وإذا لم تفعل ذلك؛ فإن التاريخ سيحاكم أولئك الذين رأوا التهديدات قادمة وأخفقوا في التحرك.

وهكذا أصبحت الحرب الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو مبدأين رئيسين في المذهب العسكري الأمريكي، ويعني هذا أن جميع تجارب الإنسانية قبل ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٢م قد أصبحت في حالة طيّ أو تجنب أو إهمال أو تناس مقصود، ولهذا حدّدت الوثيقة لنفسها هدفاً هو: «المساعدة على جعل العالم ليس أكثر أمناً فقط وإنما أفضل أيضاً».

جاءت الوثيقة لتوضح كيف ستصيغ القوة «الوحيدة» دورها العالمي بعد انحلال الاتحاد السوفييتي وبعد إعلان الحرب على الإرهاب، فركزت على مفهوم تصعيد التفوق العسكري والنفوذ العالمي، ومنع القوى الأخرى - سواء كانت دولاً أو تكتلات - من التساوي مع ذلك التفوق الذي يجب الحفاظ عليه بزيادة الإنفاق العسكري وتعزيز التفوق التقاني.

تقدم الوثيقة «رؤية شاملة للسياسة الخارجية الأمريكية» - أي نظرة الولايات المتحدة إلى العالم -، والقيمة الرئيسة لها لا تكمن في أنها تقرير مقدم إلى الكونجرس؛ وإنما في كونها تعبّر عن تحول أساسي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي السائد منذ الحرب العالمية الثانية، فهي تمثل انقطاعاً عما سبق، وأساس هذا الانقطاع






هو أن الولايات المتحدة تعرضت ـ وفي يقينها أنها تتعرض ـ للتهديد من دول تسميها الإدارة الأمريكية «دولاً مارقة»، وهي دول «قابل عددها للزيادة والنقصان، ولا سبيل لمعالجة هذا المروق إلا بضربة استباقية؛ لهذا نصَّت الوثيقة على أن واجب الولايات المتحدة هو أن تعمل على تحقيق تفوّق عسكري دائم قادر على دحر الإرهاب من خلال «تدمير الخطر قبل أن يصل إلى حدودنا»، وتقول الوثيقة: إن الولايات المتحدة ستعمل مع الحلفاء لسحق شبكات الإرهاب، ومعاقبة الدول التي تؤيد هذه الشبكات أو تدعمها، لكنها ستتحرك بمفردها «عندما تقتضي ذلك مصالحنا ومسؤولياتنا الفريدة».

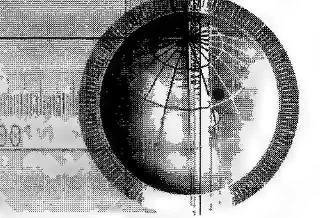
في المقدمة التي كتبها الرئيس الأمريكي للوثيقة؛ كرّر فيها فكرة «نهاية التاريخ»(1) التي سبق للمفكر الأمريكي (الياباني الأصل) فرنسيس فوكوياما أن شرحها في كتابه، وخاصة حينما يقرر بوش أن «المعارك الكبرى التي دارت في القرن العشرين بين الحرية والشمول انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية، وبروز نموذج واحد ودائم للنجاح القومي وعناصره، وهو الحرية والديمقراطية والمشروع الحر. ويمكن القول إنه في القرن الحادي والعشرين لن يتاح إلا للأمم التي تشارك بحماية حقوق الإنسان وضمان الحرية السياسية والاقتصادية أن تطلق إمكانات شعوبها وتضمن رخاءها في المستقبل». ويقول الرئيس بوش في مقدمة الوثيقة إن الولايات المتحدة تملك قوة عسكرية لا نظير لها، ونفوذاً اقتصادياً وسياسياً عظيماً، وأنها تسعى إلى تحقيق توازن في القوى لتأكيد الحرية الإنسانية؛ لهذا فهي ـ أي الولايات المتحدة ـ تدافع عن السلام من خلال حربها ضد الإرهاب والإرهابيين والحكام الطغاة.

تعترف الوثيقة بأن العدو «ليس نظاماً سياسياً مفرداً، وليس شخصاً، وليس ديناً، وليس أيديولوجية. إن العدو هو الإرهاب الذي هو العنف عن سبق إصرار وترصد، توجهه دوافع سياسية، وموجَّه ضد الأبرياء». وهذا العدو غامض الملامح؛ لذا فإن «الصراع ضد الإرهاب العالمي يختلف عن أي حرب أخرى دارت في التاريخ؛ لأن (الولايات المتحدة) ستحاربه على جبهات متعدّدة، فهو عدو يتصف بالمراوغة، وذلك في إطار زمني ممتد، والنصر سيتحقق من خلال التراكم المستمر للنجاحات، وبعضها ستمكن رؤيته، وبعضها لا تمكن رؤيته . . . إن آلاف الإرهابيين لا يزالون يكوّنون خلايا في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا». أي أن «الإرهابيين» ـ حسب الوثيقة ـ موجودون في معظم أنحاء العالم، وهو ما يسوّغ للولايات المتحدة ـ حسب الوثيقة ـ أن تشنّ حربها ضدهم بغضّ النظر عن الحدود السياسية للدول ـ وفي ذلك تجاهل واضح لمبدأ سيادة الدولة الذي تريد الإمبراطورية الأمريكية أن تطيح به ـ مستخدمة في حربها ضد الإرهاب جميع عناصر القوة القومية والدولية؛ لهذا فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق التعاون مع المجتمع الدولي؛ غير أنها ـ حسب نص الوثيقة ـ لن تتردد في أن تتصرف بمفردها إذا اقتضت الضرورة ممارسة «حق الدفاع عن النفس» من خلال الضربات الاستباقية.

---

(1) فرنسيس فوكوياما: نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣م.





أقامت الوثيقة إطاراً عاماً لـ «مبدأ بوش» مع خليط متنوع من المبادئ الأخرى، فهي قد دمجت المفهوم الجاكسوني بشأن المصالح القومية الأمريكية؛ بالوعد الويلسوني بشأن نشر القيم الأمريكية؛ بالمفهوم الكيسينجري بشأن توازن قوى الدول العظمى في إطار الهيمنة الأمريكية.

وبالرغم من أن الوثيقة تعلن تمسّكها بالعمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية؛ فإنها تمنح العمل العسكري الأمريكي الأولوية، وهذا ما قد يجعل «منظمة الأمم المتحدة» عديمة الجدوى، ويدفعها إلى مصير مشابه للمصير الذي واجهته «عصبة الأمم» في جنيف.

تعتبر الوثيقة المرجع الذي صيغت على أساسه «خريطة الطريق»، ففي الفصل الرابع منها، والذي يحمل عنوان «العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية»، يضع القضية الفلسطينية في صدر اهتماماته، وترى الوثيقة أن على الإدارة الأمريكية أن تلتزم بالمبدأين الآتيين:

- ضرورة استثمار الوقت والموارد في بناء العلاقات والمؤسسات التي يمكن أن تساعد على إدارة الأزمات المحلية عند ظهورها.

- وضرورة تقدير القدرة الأمريكية على مساعدة الأطراف غير الراغبة أو غير المستعدة لمساعدة نفسها.

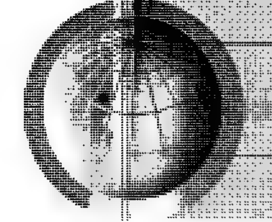
في ضوء هذين المبدأين؛ تقرّر الوثيقة خطورة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ بسبب ما يتضمنه ـ حسب قول الوثيقة ـ من معاناة إنسانية، وبسبب العلاقة الوثيقة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل.

يرى بعض محلّلي الوثيقة أن عصراً جديداً سيبدأ، وأن الثورة في الشؤون العسكرية سيتسع إطارها بناءً على فكرتين رئيستين؛ أولاهما: ظهور جيل جديد من الحروب لا تحكمه حالات محدّدة، يشنّه خصم قد يكون بلا هوية أو انتماء لدولة. وثانيتهما: أن حروب المستقبل ستكون غير متماثلة، وهذا يعني ضرورة إعادة النظر في الأسلحة والمعدّات؛ مثل الطائرات المقاتلة التي أصبحت عديمة الفائدة، بالرغم من أن إحداها يكلّف نحو مليار دولار، وكذلك المدمرات الحديثة التي تكلّف مليارات الدولارات؛ مع العلم أن رجلين في قارب صغير استطاعا أن يقتلا ١٧ رجلاً من البحرية الأمريكية[١].

إن خطر مبدأ الحرب الاستباقية إذ يلغي سيادة الدول؛ يكمن في أنه يعطي الفرصة لدولة احتلالية إجرامية (كإسرائيل) كي تقلّد الدولة العظمى في سلوكها، وتسعى إلى حلّ نزاعاتها الإقليمية ومشروعاتها التوسعية؛ بأن تغطي ادّعاءها بـ «حقّها» في شنّ ضربات وقائية. لقد مارست (إسرائيل) مفهوم الحرب الاستباقية منذ نشأتها، فقد شنّت حربها متواطئة مع فرنسا وإنكلترا ضد مصر (١٩٥٦م)؛ ثم قامت بحربها ضد مصر والأردن وسورية ولبنان (١٩٦٧م)، ثم غزت لبنان غير مرة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م)، وتحت مظلة التحالف الدولي بقيادة الإدارة الأمريكية ضد الإرهاب؛ شنّت إسرائيل حربها الإبادية ضد الشعب الفلسطيني، فأعادت احتلال أرضه. وليس بعيداً أو مستغرباً أن تقوم (إسرائيل) بضربة استباقية ضد سورية[٢] أو لبنان أو حزب الله أو ضد

(١) في إشارة إلى حادثة المدمرة «كول» في ميناء عدن، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠م.
(٢) كما فعلت في عدوانها على موقع سوري قرب دمشق (عين الصاحب) في ٥/ ١٠/ ٢٠٠٣م.






هؤلاء جميعاً؛ معتمدة في ذلك على المفهوم الأمريكي لهذا النوع من الحروب، وعلى خلطها المتعمد، وتشاركها الإدارة الأمريكية في هذا!

و ـ الحرب على الإرهاب:

المشكلة الرئيسة تتمثل في موقف الإدارة الأمريكية من موضوعي: الإرهاب وتعريفه، والمقاومة الوطنية ضد الاحتلال. ففي الموضوع الأول (أي تعريف الإرهاب) لا تزال الإدارة الأمريكية تصرّ على ضرورة محاربة الإرهاب، في كل زمان وكل مكان، دون تحديد لماهيته وتعريف له، ودون تفريق بينه وبين أعمال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال.

من المعروف أن منظمة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى؛ بذلت جهوداً واضحة منذ عام ١٩٧٢م لتناول موضوع الإرهاب، ولكن هذه الجهود لم تسفر، حتى الآن، عن الاتفاق على تعريف محّدد للإرهاب. وقد ارتبط موضوع الإرهاب بضرورة دراسة جذوره والأسباب الكامنة وراءه، وفي جميع الأحوال ثمة نوع من الإرهاب تقوم به الدولة نفسها (مثل شنّ الحروب الاحتلالية، وهو ما تقوم به القوات الأمريكية والبريطانية وغيرها في العراق، والحرب الإبادّية التي تشنّها إسرائيل الصهيونية في فلسطين المحتلة).

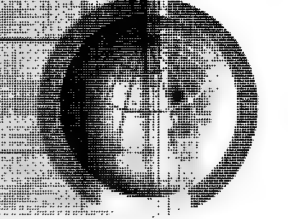
من الواضح إذن أن مكافحة الإرهاب تقتضي الاتفاق على ماهية الإرهاب وجوهره؛ بتعريفه تعريفاً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض، وخاصة فيما يتعلق بتفريقه عن أعمال المقاومة الوطنية ضّد الاحتلال. وقد اشتدّ نشوء المشكلة وتكوّنها بعد أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن، وبعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الحرب على الإرهاب في كلّ مكان وزمان، وقد شنّت الإدارة الأمريكية الحرب على أفغانستان، ثم على العراق، وقد تشنها على غيرهما تحت شعار «الحرب على الإرهاب».

ز ـ إكمال حرب الخليج الثانية:

اعتقدت الإدارة الأمريكية الحالية أن حرب الخليج الثانية (١٩٩١م) لم تبلغ نهايتها، من حيث إسقاط النظام العراقي القائم، وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإزالة قوة عربية معارضة للصهيونية والكيان الإسرائيلي. ولهذا اعتقدت الإدارة الأمريكية الحالية أن عليها أن تُكمل حرب الخليج الثانية حتى غايتها، وخاصة أن في الصراع العربي ـ الإسرائيلي مظاهر جديدة؛ أبرزها انتفاضة الشعب الفلسطيني ضدّ الاحتلال الإسرائيلي (٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠م)، واختلال ميزان القوى لمصلحة (إسرائيل)، وغياب احتمالات تعديل ذلك الميزان أو تخفيف حدة الاختلال، وضرورة تسوية الصراع بمختلف جوانبه.

منذ أن أصدر مجلس الأمن قراره ذا الرقم ٦٦٠ في ٢/ ٨/ ١٩٩٠م، حتى قراره ذي الرقم ١٤٠٩ في ١٤/ ٥/ ٢٠٠٢م؛ بلغ عدد القرارات التي أصدرها المجلس تحت عنوان «الحالة بين العراق والكويت» تسعة






وخمسين قراراً، صدرت جميعها مستندة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (فيما يُتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان ـ من المادة ٣٩ حتى ٥٢)، باستثناء القرار ٦٨٨ الذي يخصّ شؤوناً عراقية داخلية.

وفي أثناء الأعوام ١٩٩٣م، ١٩٩٦م، ١٩٩٨م، ٢٠٠١ م وقعت عدة اعتداءات على العراق، إضافة إلى حرب الخليج الثانية التي ابتدأت في ١٧/ ١/ ١٩٩١م واستمرت ٤٥ يوماً، ألقي فيها ٨٨ ألف طن من القنابل؛ أي ما يعادل ٧ قنابل ذرية أمريكية من تلك القنابل التي ألقيت على هيروشيما وناجازاكي في اليابان، واليورانيوم المنضّب المحرم دولياً.

ونظراً إلى أن القوات العراقية خرجت من دولة الكويت في ٢٨/ ١/ ١٩٩١م؛ فقد كان يفترض بمجلس الأمن أن يلغي الحصار المفروض على العراق، وينهي العقوبات التي فرضها القرار ٦٦١، وفق ما جاء في القرار ٦٨٧ الصادر في ٣/ ٤/ ١٩٩١م.

لقد بلغ مجموع الوفيات لدى الشعب العراقي منذ بداية الحصار حتى غاية شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٢م أكثر من ١٥١, ٧٣٢, ١، يشكّل عدد الأطفال دون سن الخامسة فيها ٠٧٨, ٧٢١ (أي أكثر من ٤١٪). أما وفيات الأطفال فوق سن الخامسة فقد بلغت ,١١٠٧٣٠ ,١

تأكّد بالوثائق أن اللجنة التي شكّلها مجلس الأمن بقراره ذي الرقم (٦٨٧) في ١٤/ ٥/ ١٩٩١م للتفتيش والتحقق والمراقبة على ملفّ الأسلحة المحظورة؛ قد رُسم لها أمريكياً أن تنحرف فتقوم بتجسّسات لمصلحة C.I.A والموساد الإسرائيلي، فقد سعت هذه اللجنة إلى تجريد العراق من قدراته العلمية والصناعية، سواء كانت برئاسة السويدي «رالف إيكيوس» أو الأسترالي «ريتشارد بتلر»، وذلك منذ عام ١٩٩١م حتى غاية عام ١٩٩٨م. لقد بلغ عدد الفرق التفتيشية باسم هذه اللجنة ٢٧٦ فريقاً، والمستغرب أن مجلس الأمن، مدة هذه السنوات السبع، لم يُجر أي تقويم لعمل اللجنة!!

واصلت القيادتان الأمريكية والبريطانية، بعد وقف العمليّات العسكرية في ٢٨/ ٢/ ١٩٩١م، عدوانهما على العراق، حيث فرضتا منطقتي حظر للطيران[١] شمالي خط العرض ٣٦ وجنوبي خط العرض ٣٣، ثم شنّتا اعتداءات على العراق؛ كان أهمها في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦م، وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨م.

تدخلت الإدارة الأمريكية في الشؤون الداخلية العراقية، فأعلن الرئيس الأمريكي في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨م ضرورة تغيير النظام العراقي، وركّز على المعارضة العراقية، وأصدر الكونجرس الأمريكي في تموز/ يوليو ١٩٩٨م «قانون تحرير العراق»، مع العلم بأن مجلس الأمن لم يمنح أي تخويل قط للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ولا للقيام بأي إجراء عسكري من هذا القبيل!

(١) أعلنت فرنسا خروجها من عملية فرض منطقتي الحظر في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦م.





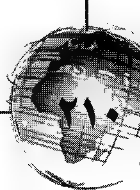
من المعروف أن مجلس الأمن أصدر القرار ذا الرقم ٩٨٦ في ١٤ نيسان / أبريل ١٩٩٥م، وسمح بموجبه للعراق أن يبيع نفطاً بقيمة ملياري دولار (مليار دولار كل ٣ أشهر) لتمويل مشتروات إنسانية، إلا أن مذكرة للتفاهم بين الإدارتين الأمريكية والبريطانية أفرغت هذا البرنامج من صيغته الإنسانية، وقد توقف هذا القرار بعد احتلال القوات الأمريكية والبريطانية وغيرها للعراق، وبعد أن أصدر مجلس الأمن قراراً بذلك.

فَقَد العراق نسبة كبيرة من أطفاله ونسائه وشيوخه بسبب الحصار المفروض عليه، وكانت الإصابة بالسرطان إحدىٰ الظواهر الناجمة عن هذا الحصار.

لقد نصّ القرار ٦٨٧ (١٩٩١م) في فقرته ١٤ علىٰ أنه «يلاحظ أن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق، والواردة في الفقرات من ٨ إلىٰ ١٣، تمثّل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل، وجميع قذائف إيصالها، وهدف فرض حظر عالمي علىٰ الأسلحة الكيميائية». وقد تعاون العراق مع اللجنة التي شكّلها القرار ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ أحكام القرار ٦٨٧؛ في حين أن إسرائيل التي تملك أسلحة نووية - وهي تشكّل جزءاً جدّ مهم من أسلحة التدمير الشامل -؛ لم تنفّذ الفقرة ١٤ من هذا القرار، ولم يصدر من المجلس أو من الأمين العام للأمم المتحدة ما يشير إلىٰ ذلك، مع العلم بأن جميع الدول العربية قد انضمت إلىٰ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (١٩٦٨م)؛ في حين أن الكيان الصهيوني لم ينضمّ بعد إلىٰ هذه المعاهدة.

ثانياً: مدى شرعية الحرب على العراق (٢٠٠٣م):

لا ريب في أن الحرب العدوانيّة التي شنّتها القوات الأمريكية والبريطانية علىٰ العراق (٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣م - ٩/ ٤/ ٢٠٠٣م) قد خرجت علىٰ الشرعية الدولية والقانون الدولي، ففي ميثاق الأمم المتحدة - وهو الذي يجسّد الشرعية الدولية، ويُعَدُّ المصدر الأول للقانون الدولي - نصوص واضحة بشأن سيادة الدول واستقلالها، وبشأن حقّ استخدام السلاح. وحدّد حالتين فقط أباح فيهما حقّ استخدام السلاح: الحالة الأولىٰ: هي حالة الدفاع الشرعي عن النفس (المادة ٥١ من الميثاق). والحالة الثانية: تنحصر في إجراءات القمع المسلح التي يتّخذها مجلس الأمن (المادة ٤٢ من الميثاق). ولم تتوافر هاتان الحالتان أو إحداهما فقط في الوضع العراقي؛ لذا راحت الإدارة الأمريكية وإنكلترا تفسّران مصطلح «عواقب خطرة» الوارد في الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٨/ ١١/ ٢٠٠٢م) علىٰ أنه يعني «الحرب»؛ في حين أن الميثاق كله لم يتضمن مثل هذا المصطلح، وإنما تضمّن مصطلحات قانونية دقيقة، تعني أعمالاً محددة بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين. وحينما تبيّن للولايات المتحدة وإنكلترا زيف التفسير القانوني للقرار ١٤٤١؛ سعتا إلىٰ استصدار قرار من مجلس الأمن شبيه بالقرار ٦٧٨ (١٩/ ١١/ ١٩٩٠م) الذي يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت - ما لم ينفّذ العراق في ١٥/ ١/ ١٩٩١م القرارات المذكورة في مقدمة القرار - بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار (٦٦٠) الذي أصدره مجلس الأمن يوم ٢/ ٨/ ١٩٩٠م لإعادة السلم والأمن الدوليين إلىٰ



نصابهما في المنطقة. ولكن مواقف فرنسا وألمانيا والصين وروسيا الاتحادية حدّت من رغبة الولايات المتحدة وإنكلترا في استصدار قرار جديد من مجلس الأمن. وحينما تأكدت الدولتان أن مجلس الأمن لن يصدر القرار المطلوب لاختلاف الحالة اختلافاً جذرياً عن الحالة السابقة - حيث كان العراق معتدياً في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠م)؛ في حين أنه في عام ٢٠٠٣م معتدىً عليه - سحبتا مشروع القرار الذي قدّمتاه إلى مجلس الأمن، وقرّرتا التمسك بتفسيرهما للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢م)، وهو تفسير يناقض بشكل واضح تفسير باقي أعضاء مجلس الأمن، سواء كانوا من ذوي العضوية الدائمة أو المؤقتة.

وهكذا شرّعت الإدارة الأمريكية وإنكلترا وبعض الدول المسايرة لهما، مثل إسبانيا، عدوانهما على العراق حتى تمّ لهما احتلاله. وعادت، بذلك بعض الدول - وعلى رأسها أقوى دولة في العالم الولايات المتحدة - إلى ممارسة المبدأ غير الأخلاقي في حلّ المنازعات الدولية، وهو العدوان بالقوة المسلحة، والذي خاضت البشرية حروباً كثيرة بسببه، كان آخرها الحرب العالمية الثانية.

ولعل الخطر الأول وراء هذا المبدأ غير الأخلاقي هو الكذب وتزييف الحقائق، فقد زعمت الإدارة الأمريكية وإنكلترا أن دافعهما إلى شنّ الحرب هو نزع أسلحة التدمير الشامل من العراق وإطاحة النظام الحاكم فيه، وقد تبيّن كذب الدولتين فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل، فقد أثبتت تقارير اللجنة الدولية للتفتيش ولجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعشرات البعثات والوفود العلمية بعد احتلال العراق؛ خلوّ العراق من وجود أي نوع من أنواع أسلحة التدمير الشامل، إضافة إلى أن العراق لم يستخدم قط أي نوع من هذه الأسلحة طوال مدة الحرب، بل إن الولايات المتحدة كانت تستخدم، بإرادتها وبوعي مقصود، بعض الأسلحة المحظورة دولياً؛ مثل القنابل الانشطارية واليورانيوم المخصب.

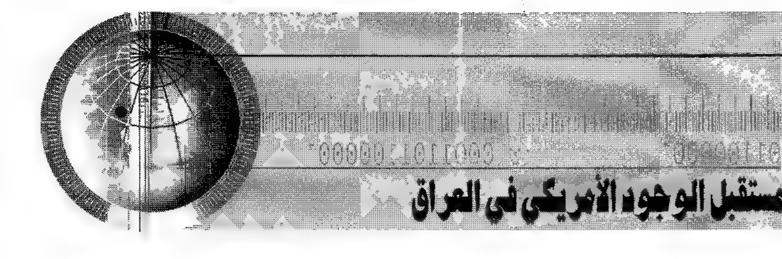
وعلى هذا؛ فنحن أمام حرب غير شرعية، وغير قانونية، ومنتهكة لميثاق الأمم المتحدة وإعلاناتها وقراراتها.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للوجود الأمريكي في العراق:

يمكن القول بأن الوجود الأمريكي في العراق هو وجود عسكري ومدني في الوقت نفسه، فقد عيّنت الإدارة الأمريكية الجنرال المتقاعد جاي غارنر ثم الدبلوماسي بول بريمر من بعده في منصب الحاكم العام للعراق، إلى جانب قوات احتلال من عدة دول، ولهذا يمكن القول بأن الوجود الأمريكي في العراق ذو شقّين: مدني وعسكري، ولأن الشّق الأول لا يمكن أن يعيش ويتحرك إلا بوجود الشقّ الثاني (أي العسكري)؛ فإن القول الفصل هو لقوات الاحتلال التي تتمحور حول القوات الأمريكية التي تشكّل صلب قوات الاحتلال وقوامها.

ونظراً إلى أن الأهداف الرئيسة للإدارة الأمريكية ولإسرائيل لم تتحقق بعد بشكل يرضي الإدارة الأمريكية







وإسرائيل معاً؛ فإن خروج قوات الاحتلال من العراق يبدو، من وجهة النظر الاستراتيجية، بعيد الاحتمال. وعندما يتحقق أهم الأهداف الأمريكية والإسرائيلية من الاحتلال؛ فإن خروج القوات الأمريكية من العراق يصبح أمراً وارداً، ولهذا فإن سيناريوهات خروج قوات الاحتلال بتأثير ضربات المقاومة الوطنية العراقية ـ والتي يُنتظر أن تتصاعد وتشتدّ، حتى تصبح شوكة في حلق الاحتلال والاستعمار، فلا هو بقادر على بلعها، ولا هو بقادر على لفظها ـ ٢٢٣ يمكن أن تكون مراوحة بين ثلاثة أشكال:

- خروج قوات الاحتلال بقرار من مجلس الأمن.

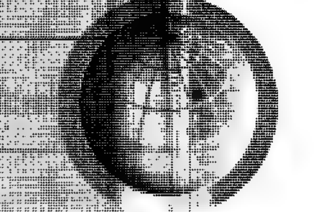
- خروج قوات الاحتلال مرفق بحرب أهلية عراقية ـ عراقية، بعد اعتبار العراق منطلقاً لتحقيق الحدّ الأدنى من الأهداف الأمريكية والإسرائيلية.

- خروج قوات الاحتلال مع استمرار المقاومة الوطنية العراقية.

ففي الشكل الأول، كانت الولايات المتحدة ذهبت إلى مجلس الأمن مرتين محاولة استخدام المؤسسات الدولية في إطار الجهد الأمريكي، ولم تكن الإدارة الأمريكية راغبة قط في التخلي عن مسلكها أو تعديله من أجل الحصول على التأييد الدولي، ولهذا أصدر المجلس قراره ذا الرقم (١٤٤١) في ٨/ ١١/ ٢٠٠٢م، وكانت الإدارة الأمريكية تسعى لدى مجلس الأمن من أجل استصدار قرار يعقب القرار ١٤٤١ للترخيص لها بشنّ الحرب على العراق ـ هي وبريطانيا ـ؛ بحجة امتلاك العراق لأسلحة تدمير شامل؛ إضافة إلى اتهام العراق بعلاقة بالإرهاب الدولي وخاصة مع تنظيم «القاعدة»، لكن مجلس الأمن لم يلب رغبة الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب تعارضها مع الشرعية الدولية؛ إذ وقفت فرنسا و ألمانيا وروسيا الاتحادية والصين في مواجهة هذه الرغبة، وأعلنت أنها لا تستطيع الاشتراك في حرب لا تحظى بالشرعّية الدولية.

استصدرت الولايات المتحدة، بعد أن أكملت احتلال العراق، من مجلس الأمن القرار ذا الرقم ١٤٨٣ في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣م، وقد اعترف المجلس بسلطة «الاحتلال» في إدارة الشؤون العراقية، وجاءت الفقرة الثامنة من هذا القرار بشأن إشراك الأمم المتحدة غامضة مبهمة، لكن الأمم المتحدة لم تُعط الغطاء القانوني للولايات المتحدة بالتدخل العسكري ضد العراق؛ أي أنها لم تشرّع الاحتلال رغم اعترافها بالأمر الواقع، وهناك فرق أساسي بين الاعتراف بالأمر الواقع وبين الاعتراف القانوني، لذلك تسعى الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية كي ترسل قوات دولية لحفظ الأمن في العراق لمشاركة قواتها وبإشرافها، كما سعت وتسعى حثيثاً لاستقدام قوات عربية وإسلامية.

تقول الإدارة الأمريكية إن هناك تحالفاً مؤلفاً من ٣١ دولة، أرسلت بمجموعها أكثر من ١٥ ألف جندي، فلبلونيا ـ مثلاً ـ ٢٠٠٠ جندي، ولسلفادور ٣٦٠ جندياً، ولكازاخستان ٢٧ جندياً، ولبريطانيا أكثر من ٢٤٠٠ جندي، وهناك بعض الدول التي أحجمت عن إشراك قوات منها في الغزو، مثل جميع الدول العربية، تركيا وباكستان، والهند، وغيرها.




من دلائل اعتماد الولايات المتحدة على العنصر العراقي؛ تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق إلى ١٠٠ ألف بحلول شهر أيار / مايو ٢٠٠٤م، وقرار الحاكم الأمريكي للعراق رفع عدد رجال الشرطة العراقية من ٥٠ ألفاً إلى ٧٥ ألفاً، إلى جانب جيش عراقي مؤلف من ٤٠ ألف جندي.

ومع ذلك؛ فإن مجلس الحكم المحلي لا يتمتع بسلطة تمثيلية، أو بشخصية قانونية مستقلة تعطيه حق ممارسة السيادة؛ لأن ذلك يخص سلطات الاحتلال.

لقد أكّد القرار ١٤٨٣ (٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣م) سيادة العراق وسلامة أراضيه الإقليمية، وحق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية، وإلزام سلطة الاحتلال بالعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات العلاقة، وتعزيز دور الأمم المتحدة مع سلطة الاحتلال وشعب العراق لاستعادة وإنشاء مؤسساته الوطنية والمحلية اللازمة؛ بما في ذلك قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دولياً.

لقد أناط الاحتلال مهمات السيادة مؤقتاً إلى قوات الاحتلال، وذلك طبقاً لاتفاقيات لاهاي عام ١٩٠٧م وخاصة المواد من ٤٢ إلى ٥٦، واتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩م (الاتفاقية الرابعة)، وخاصة المواد ٢٧ و ٣٤ و ٤٧ و ٦٨. وهذه الاتفاقيات تتحدث بوضوح عن مسؤولية الاحتلال في ضمان أمن «الإقليم المحتلّ»، وحماية أرواح السكان وممتلكاتهم ومعتقداتهم. لقد سلكت قوات الاحتلال في العراق سبلاً شتّى للتملص من التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي وجنيف؛ بتجاوز النظام القانوني للاحتلال، والتذرع بذرائع شتّى.

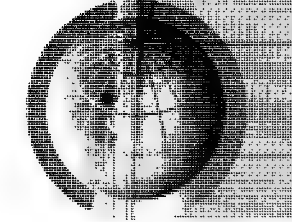
ومع كل يوم يمر على احتلال القوات الأمريكية للعراق؛ تتصاعد عمليات المقاومة الشعبية الوطنية العراقية كمّاً وكيفاً، حتى وصلت إلى ما يقارب ٢٥-٣٠ عملية يومياً، لقد استطاعت المقاومة الوطنية أن تظهر بمظهر «حرب استنزاف» ضد قوات الاحتلال، ويزداد العجز الأمريكي عن مواجهة هذا الاستنزاف الذي يُرعب الرأي العام الأمريكي بشبح الحرب الفيتنامية، وخاصة بعد أن تشكّلت المقاومة العراقية من عناصر من دول إسلامية عربية بهدف مقاتلة الأمريكيين، حتى إن بعض المحللين الأمريكيين قدَّروا عدد المنظمات الإسلامية العاملة الآن في العراق بنحو ١٥ منظمة[1]، بعضها ذات علاقة بتنظيم القاعدة.

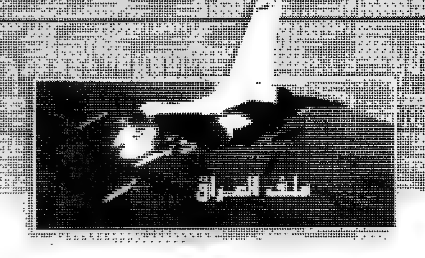
وهكذا يبدو المظهر الأمريكي في العراق مرتدياً لباس أزمة استراتيجية، شبيهة بعملية «التبت» (رأس السنة الفيتنامية) في عام ١٩٦٨م؛ حينما هاجم الثوار الفيتناميون العاصمة «سايغون» و ٢٦ مدينة أخرى.

ثمة فوارق رئيسة بين المقاومة العراقية وبين الثورة الفيتنامية، فقادة المقاومة الفيتنامية كانوا يمتلكون رؤية

(١) مجلة «الوسط» في ١٠/ ١١/ ٢٠٠٣م.





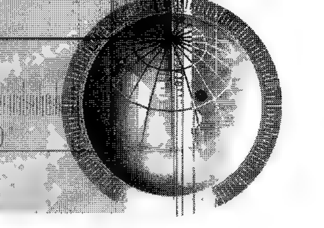


قومية اجتماعية وسياسية واضحة بشأن التحرير والبناء؛ في حين أن قادة المقاومة العراقية لا يمتلكون هذه الرؤية المتكاملة. وفارق ثان هو أن جميع الفيتناميين كانوا مشتركين في جيش شعبي هو المقاومة الوطنية؛ في حين أن المقاومة العراقية لم تستطع حتىٰ الآن أن تجعل جميع أفراد الشعب العراقي يشترك في جيش المقاومة. ويمكننا القول بأن المقاومة العراقية لم تستطع حتىٰ الآن أن ترسم نتائج معركتها ضد الاحتلال؛ لأن نتائج هذه المعركة ستشكِّل الحدّ الفاصل بين استقلال منطقة المشرق العربي وبين استعمارها، فإذا ما انتصر الاحتلال فسيعود المشرق العربي القهقرىٰ إلىٰ ما قبل الحرب العالمية الأولىٰ وما قبل اتفاقية سايكس-بيكو، وسيُعاد رسم خريطة المنطقة من جديد بإشراف إسرائيل. وإذا ما انتصرت المقاومة فستكون الإدارة الأمريكية مضطرة إلىٰ أخذ التطلعات الوطنية والقومية للشعوب العربية في الاعتبار، وستعيد النظر في إعطاء التغطية الدولية والإقليمية لسياسات إسرائيل التي كانت ترىٰ فيها الإدارة الأمريكية أنها-أي الولايات المتحدة وإسرائيل-تخوضان معركة واحدة ضدّ الإرهاب، وخاصة أن الإدارة الأمريكية تستند إلىٰ أن القوة هي الطريق الوحيدة إلىٰ السلام، وأن العرب يفهمون لغة واحدة هي لغة القوة؛ ويعني هذا أن تهديد سورية-مثلاً-سيسمح لإسرائيل بتوسيع نفوذها، سواء في سورية أو لبنان أو فلسطين.

وفي حين تدعو التيارات القومية والإسلامية العراقية إلىٰ مؤتمر وطني يمهّد لعصيان مدني ما دام الاحتلال لم يضع لنفسه جدولاً زمنياً للخروج؛ فمن الطبيعي ألا تقبل الإدارة الأمريكية، وهي إدارة احتلال واستعمار، بهذا الطلب، وأن تصّر علىٰ إدامة الاحتلال أطول فترة ممكنة، وأن ترفض التخلي عن خيار الحلّ العسكري الاحتلالي المنفرد.

يمكن القول بأن الإدارة الأمريكية شعرت بخطئها، فقررت نقل الصلاحيات إلىٰ حكومة عراقية مؤقتة، لتنهي بذلك الاحتلال الأمريكي الرسمي للعراق، وذلك في حزيران / يونيو ٢٠٠٤م، وهذا الشعور بالخطأ يستند في الأساس إلىٰ أن المشروع الأمريكي القاضي بتحويل العراق إلىٰ ديمقراطية تحتذىٰ في منطقة الشرق الأوسط؛ كان مبنياً علىٰ مسلّمات وأسس خاطئة.

وهكذا فإن التحدي أمام الإدارة الأمريكية يتمثل في كيفية التوفيق بين السيطرة علىٰ الوضع الأمني المتفاقم، وبين تسليم السلطات إلىٰ هياكل ومجالس عراقية تتمتع بالمصداقية في أعين كثير من العراقيين. وحتىٰ الآن تؤكّد الإدارة الأمريكية، بدءاً من رئيسها، أنها لن تُرغَم علىٰ الخروج من العراق بالقوة قبل أن تنجز مهامها، وأن أيّ حكومة عراقية ستدخل في اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة، يضمن بقاء قوات أمريكية في العراق فترة قد تكون طويلة نسبياً. والجدول الزمني لنقل السلطات السيادية والانتهاء من الدستور الدائم والانتخابات ستكون نهايته عام ٢٠٠٥م. وقد يكون هذا الجدول طموحاً، وخاصة أن مفهوم «الفيدراليّة»






ومفهوم «الديمقراطيّة» سيكونان جدّ معقدّين بعد أن أقامت الإدارة الأمريكية مجلس الحكم الانتقالي على أسس طائفية وعرقية ومذهبية؛ يصعب على من سيصوغ الدستور أن يوفّق بينها. في الوقت نفسه تدعو الأمم المتحدة إلى أن يكون لها القول الفصل في عملية إعادة بناء العراق، ولكن القوات الأمريكية والبريطانية التي قامت باحتلال العراق لا تريد أن تتنازل قط عن إعادة بناء العراق وفق الصورة التي اختزنتها الإدارة الأمريكية.

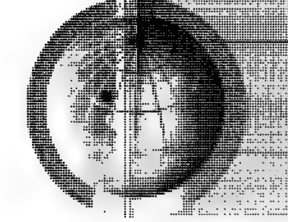
يتنبأ تقرير استخباري أمريكي أن الجماعات العراقية المناوئة للاحتلال ستسعى إلى شنّ حملة منسّقة في جميع أنحاء العراق، وحينذاك ستصبح المقاومة أكثر فعالية، وسيكون من الصعب القضاء الكلي عليها؛ لأنها ستحمل رسالة إلى الشعب العراقي مؤدّاها أنها هي البديل عن الاحتلال؛ لكن ثمة خيار أمام قوات الاحتلال هو العمل على الخروج إلى داخل العراق عوضاً عن الخروج من العراق.

وهنا تستشعر الإدارة الأمريكية خطأها في حلّ الجيش العراقي، ولهذا؛ فمن المنتظر أن تصحّح الإدارة هذا الخطأ باستدعاء بعض الجنود وصغار الضباط للعمل من جديد في الجيش الجديد، ويعني هذا أن المرحلة المقبلة قد تشهد تكثيف الجهود الأمريكية لـ «عرْقَنَة» الحرب؛ أي إلى تحويل الصراع إلى حرب داخلية عراقية - عراقية؛ على أن تقوم القوات الأمريكية بالخروج التدريجي من ساحات المواجهة إلى قواعد آمنة على أطراف المدن العراقية.

يذكّرنا هذا بـ «مبدأ نيكسون» في إثر الحرب الفيتنامية، فقد ألزم هذا المبدأ صانع القرار الأمريكي بعدم توريط القوات الأمريكية في أي حرب خارج الأرض الأمريكية، فأصاب السياسة الأمريكية - يومذاك - بالانكماش، ودفع القيادة الأمريكية إلى ابتداع استراتيجية الحرب بالوكلاء، والبحث عن حلفاء إقليميين يتم تسليحهم وتجنيدهم للدفاع عن المصالح الأمريكية.

وفي جميع الأحوال؛ فإن الإدارة الأمريكية تجد نفسها في العراق أمام عاملين؛ أولهما: تصاعد حدّة عمليات المقاومة، وتزايد الخسائر البشرية. وإذا كان الإعلام الأمريكي قد ثار إذ بلغ عدد القتلى الأمريكيين في فيتنام عشرات الألوف؛ فإن الإعلام الأمريكي نفسه، وكذلك العالمي، كانا مستعدين للإتيان بصور مختلفة لقتيل أمريكي واحد، ونقصد بذلك أن الإعلام، بسبب المعلومات المتدفقة عليه، قد يجعل من «الحبّة قبّة» فيمجّد بطولات ذلك القتيل. وثاني العاملين هو إنفاق الإدارة الأمريكية في إدارة الحرب على العراق على المستويين السياسي والعسكري، وهو ما يضاعف ردود الفعل المعارضة لاستمرار التورط الأمريكي في العراق، وخاصة أن الإدارة الأمريكية ما زالت تقوّم المقاومة العراقية على أنها جماعات من «الإرهابيين» يتسلّلون عبر الحدود المحيطة بالعراق، متناسية - بقصد - أن المقاومة هي عراقية بطبيعتها وذات قاعدة شعبية.

لقد غزت الإدارة الأمريكية العراق ضمن مشروع سياسي ذي صفة كونية، وهو مشروع تكوين وفرض «إمبراطورية أمريكية» يقيم نظاماً عالمياً بديلاً للنظام العالمي ثنائي القطب، لقد ذهبت القوات الأمريكية إلى





العراق، أو بالأصح إلى منطقة الشرق الأوسط، لتُسقط النظام القائم في بغداد، وتأتي بنظام حكم جديد يكون مثالاً على الولاء للولايات المتحدة، ويسمح لها بتغيير معطيات المنطقة، وهذا لا ينفي أن يكون النفط وإسرائيل ركيزتين للهيمنة الأمريكية على المنطقة وعلى العالم.

ومن المنتظر ألا تسمح الإدارة الأمريكية بالخروج من العراق على حساب مشروعها السياسي؛ لأن استراتيجيتها في العراق والمنطقة مبنية على أساس القوة، ولأن القبول بمثل هذا التغيير يعني الإطاحة بالإدارة الأمريكية، ودحرجة رؤوس مَنْ يُسمّون بـ «المحافظين الجدد»، وهم في الحقيقة صهيونيون متطّرفون.

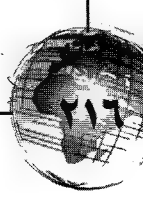
لقد حرص قرار مجلس الأمن ذو الرقم (١٥١١) في ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣م على تأكيد سيادة العراق وسلامة أراضيه، وهو مطلب شعبي عراقي وعربي وعالمي؛ بعد أن اكتفى المجلس في قراره ذي الرقم (١٥٠٠) في ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٣م بالتعامل مع مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة دون الاعتراف بهما رسمياً؛ في حين أنه في قراره ذي الرقم (١٥١١) في ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣م تكتسب هاتان الهيئتان اعترافاً من المجلس الذي حدّد لمجلس الحكم، بالتعاون مع سلطة الاحتلال وممثل الأمين العام للأمم المتحدة، تاريخاً هو ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٣م لصوغ دستور جديد للعراق وإجراء انتخابات ديمقراطية في ظلّه.

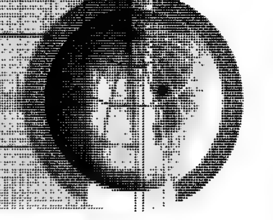
واذا لم تتخلّ واشنطن عن دورها في العراق؛ فإن قرار مجلس الأمن يتحدث في غير فقرة (٤ فقرات) عن دور الأمم المتحدة؛ بحيث أصبح هذا الدور أكثر وضوحاً في مجالات الإعمار والتنمية والإغاثة وإنشاء المؤسسات المحلية الممكنة للشعب.

شمل القرار (١٥١١) تشكيل قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحّدة، ولكنه لا يشير صراحة إلى قيادة واشنطن لهذه القوة؛ مع تأكيد أهمية إنشاء قوة شرطة وقوات أمن عراقية للحفاظ على القانون والنظام والأمن ومحاربة الإرهاب؛ مع دعوة إلى الدول بمنع عبور «الإرهابيين» إلى العراق، ومنعهم من الحصول على الأسلحة والتمويل، وتأكيد تعزيز تعاون بلدان المنطقة ولا سيما جيران العراق.

ويُفهم من هذا القرار إقرار المجلس بشرعية الاحتلال - وإن لم يكن ذلك بشكل صريح - مع عدم وجود جدول زمني لإنهائه، ولحصول الشعب العراقي على مقاليد الحكم في بلادهم. وهذه هي المرة الأولى التي يحجب فيها مجلس الأمن موافقته على خوض حرب ضد دولة ثم يعود ويقرّ بنتائجها، ويعاون سلطة الاحتلال بإضفاء الشرعية عليها؛ إذ يحدّد للأمم المتحدة مهمات ومسؤوليات تكمل بها سلطة الاحتلال تحت اسم «سلطة التحالف»، ويضفي الشرعية على قوة الاحتلال تحت مظلة قوة متعددة الجنسيات يقرّر المجلس تشكيلها.

من المؤكد والمستغرب أن يضفي مجلس الأمن على قوات الاحتلال الشرعية الدولية، ولا بد له من أن يدرك دوره الذي حدّده له هذا القرار بعد تعديلات عدّة أُدخلت عليه، وأن الأمن والاستقرار لن يعودا إلى






العراق إلا بعد أن تفي واشنطن بوعودها الكثيرة بأنها قامت بالحرب من أجل التحرير وليس من أجل الاحتلال.

وإذا كان دور الأمم المتحدة قد ورد مجملاً في القرار (١٤٨٣) ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣م؛ فإنه ورد مفصلاً في القرار (١٥١١) ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣م، فهو في القرار الأول محدّد بأداء «دور حيويّ» في الوضع الناشئ بعد الحرب، ولكنه كان واضحاً في نصّه على أن «للسلطة» وحدها - أي سلطة الاحتلال - حقّ تقرير ما سيُسمح للأمم المتحدة بعمله، وبذلك ضمنت الإدارة الأمريكية السيطرة المطلقة على الشعب العراقي، مع العلم بأن نظام العقوبات - الذي ألغاه هذا القرار - الذي استمر ١٣ عاماً لم يعد بأي نفع قط على الشعب العراقي.

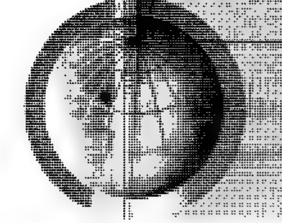
وإلى جانب هذه القرارات التي استصدرتها الإدارة الأمريكية من مجلس الأمن؛ بدأت الإدارة الأمريكية بإدخال تطويرات على استراتيجيتها التي تتخذها في العراق، وخاصة بعد نشوء مقاومة وطنية عراقية متصاعدة، وهذه التطويرات التي تنفذّها الإدارة الأمريكية تتّم بطريقة مدروسة، فمنذ بدء الاحتلال وحتى ١٠/ ١١/ ٢٠٠٣م أُعلن سقوط حوالى ١٤٠ قتيلاً أمريكياً من أصل ١٣٠ ألف جندي، وهذه النسبة تشكّل نحو ٧٦ ,١٠٪، وهي نسبة أقل مما هو مسموح به في عمليات التدريب والمناورات، يضاف إلى ذلك أن الجيش الأمريكي جيش محترف؛ أي أنه تعاقدي، حيث يتّم توقيع تعاقد مع المتطوع نظير مبالغ يتقاضاها هو - أو ورثته - في حال عجزه أو مماته بسبب من الأسباب.

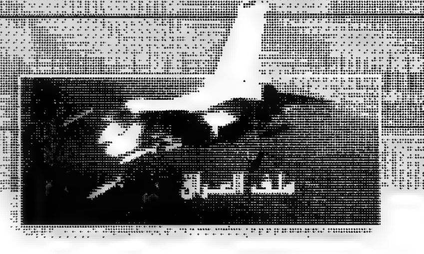
وفي جميع الأحوال؛ فإن التطورت الحديثة - التغيّرات - تشير إلى أن الإدارة الأمريكية تبحث عن خطة مقبولة لخروج قواتها بسبب اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤م، وخروج القوات يعني لدى الإدارة الأمريكية: إلغاء المقاومة الوطنية العراقية إلغاء تاماً، وترك الحرب الأهلية في العراق تأخذ مداها، مع خروج القوات الأمريكية إلى أطراف المدن العراقية؛ بحيث لا تتعرّض هذه القوات لأعمال المقاومة، والتي يُترك للقوات العراقية (الشرطة والجيش) أمر معالجتها ومواجهتها بشكل يعيد الاستقرار والأمن إلى العراق، ويعني هذا العودة إلى «عرقَنَة» الحرب كما كانت الحالة في فيتنام حين قرر الرئيس نيكسون «فتنمة حرب فيتنام».

تنوي الإدارة الأمريكية إعادة إنشاء الجيش العراقي؛ بحيث يصبح عدده في عام ٢٠٠٤م أكثر من ٢٠٠ ألف جندي[١]. وهم الآن حوالي ١٠٠ ألف يتلقّون تدريبات مكثّفة إلى جانب رجال الشرطة الذين يجري تكوينهم.

(١) من تصريح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، جريدة الاتحاد الظبيانية في ١٨/ ١١/ ٢٠٠٣م.







رابعاً: إمكانية تأثير القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية في قضية الاحتلال الأمريكي للعراق:

يمكن القول بأن نظريات ورؤى كثيرة برزت في هـذا الإطار، مثل «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»(١)، و «صدام الحضارات» لصموئيل هنتنجتون(٢). والنظريتان مشتقتان، في واقع الأمر، من أفكار الداروينية الاجتماعية القائمة على أساس أن الصراع هو أصل الحياة، وأن البقاء للأصلح، وهما تحاولان تفسير المتغيرات في النظام العالمي في إطار توجيه سياسي يقدم رؤى انتقائية لتلك المتغيرات، في حين أن البحث يفترض أن هذه المتغيّرات توفّر مجالاً للتحاور بين الحضارات، ففي إثر حدوث تلك المتغيرات، وبخاصة المذهب العسكري الأمريكي الجديد؛ ظهرت ثلاثة تيارات لتفسيرها:

١ ـ **التيار الأول**: يعلن انتصار الحضارة الغربية بمحتواها الأمريكي، حيث ينتهي التاريخ.

٢ ـ **التيار الثاني**: يجعل التصارع بين الحضارات هو الشكل الأعم في المستقبل.

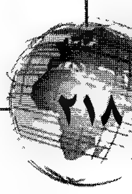
٣ ـ **التيار الثالث**: يدعو إلى قيام حضارة إنسانية جديدة أساسها التحاور والتسامح؛ باعتبار ذلك الوسيلة الكفيلة لإنهاء جميع أشكال وأسباب الصراعات المسلّحة، وهذا هو دور القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية، وبخاصة تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، وهو دور يسعى إلى رفض الاحتلال وممارسة هذا الرفض بدعم المقاومة الوطنية العراقية بمختلف الوسائل، ويسعى في الوقت نفسه إلى توضيح ضرورات التحاور والتسامح بين الحضارات، فالإسلام حثّ على كل ما من شأنه التقدم، وقد تمثّلت إسهامات الحضارة الإسلامية في بناء الحضارة الإنسانية في مجالات كثيرة، ثم أخذ دور هذه الحضارة يتقلّص حتى ضعف تأثيرها في المشاركة والبناء.

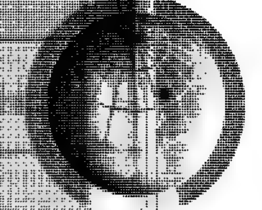
ولقد تكوّنت، على مدار التاريخ، حضارات كثيرة، انقرض بعضها، ولا يزال بعضها الآخر يُعطي ويُثمر، ومنذ أن تكونت الحضارات نشأت بينها مناطق احتكاك، وعلى تخوم هذه المناطق اصطدمت بعض الحضارات. وحملت كل حضارة ميزات خاصة ملازمة لها، وهكذا شهدت الحضارات أنماطاً عدة من العلاقة فيما بينها، راوحت بين التأثير والتأثر المتبادلين، وتمثّلت في وسائل سلمية ووسائل عنيفة. وإذا كانت أسباب الصراع بين الحضارات متوافرة؛ فإن موجبات التواصل ودوافع التحاور لا تقل أهمية عن سابقاتها، إن لم تفقها مكانة وتأثيراً. وفي هذا السياق جاء إعلان طهران (٥/ ٥/ ١٩٩٩م) الذي أصدرته دول منظمة المؤتمر الإسلامي؛ داعية فيه إلى حوار الحضارات على أساس أن الإسلام لا يعادي أي شعب ولا يدعو إلى الانغلاق.

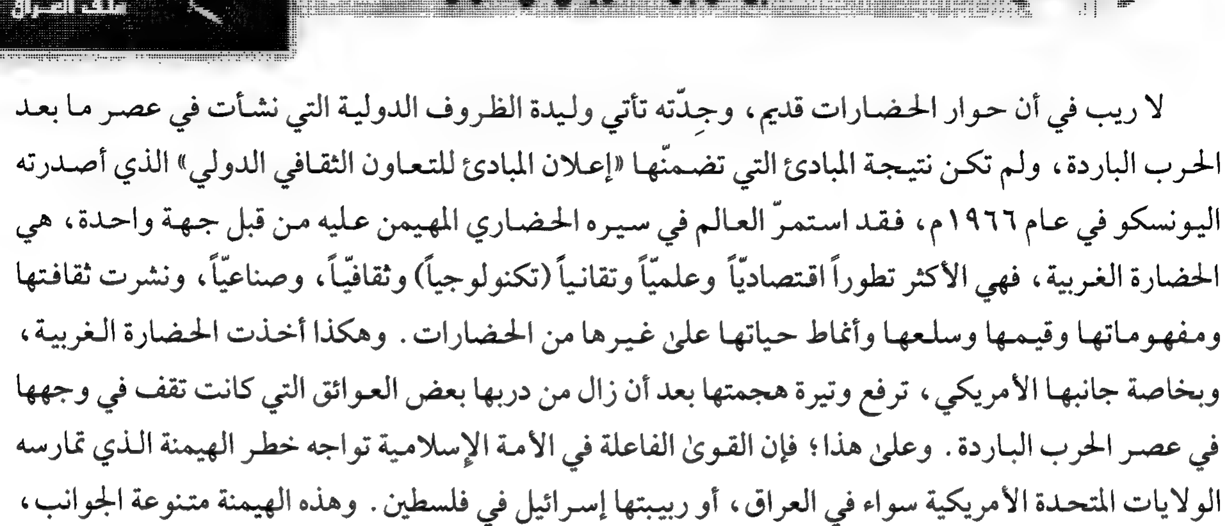
---

(١) انظر: The End of History and the Last man. New York, Free Press 1992. ترجمة: قاسم شاهين الشابي، مراجعة: مطاع صفدي، مركز الاتحاد القومي، بيروت ١٩٩٣م. وله ترجمة أخرى لحسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣م.

(٢) انظر: Samual P.Huntengton:The clash of civilzation and The remaking of world order. New York, Simon and Schustes.







لا ريب في أن حوار الحضارات قديم، وجِدّته تأتي وليدة الظروف الدولية التي نشأت في عصر ما بعد الحرب الباردة، ولم تكن نتيجة المبادئ التي تضمنّها «إعلان المبادئ للتعاون الثقافي الدولي» الذي أصدرته اليونسكو في عام ١٩٦٦م، فقد استمرّ العالم في سيره الحضاري المهيمن عليه من قبل جهة واحدة، هي الحضارة الغربية، فهي الأكثر تطوراً اقتصادياً وعلمياً وتقانياً (تكنولوجياً) وثقافياً، وصناعياً، ونشرت ثقافتها ومفهوماتها وقيمها وسلعها وأنماط حياتها على غيرها من الحضارات. وهكذا أخذت الحضارة الغربية، وبخاصة جانبها الأمريكي، ترفع وتيرة هجمتها بعد أن زال من دربها بعض العوائق التي كانت تقف في وجهها في عصر الحرب الباردة. وعلى هذا؛ فإن القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية تواجه خطر الهيمنة الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية سواء في العراق، أو ربيبتها إسرائيل في فلسطين. وهذه الهيمنة متنوعة الجوانب، فهي عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية وتقانية وعلمية. وعلى هذا؛ فإن المهمة الرئيسة لحوار الحضارات أن يتصدّى لهذه الهيمنة؛ لأن هذا التصدّي سيرد على محاولات تهميش بعض الشعوب والأمم باصطناع مسوّغات مختلفة، فالإسلام يقرّر أن العالم الإنساني يجب أن يتبلور من خلال تعاون بني البشر، وليس عبر تسلّط بعضهم على بعض.

لم يعد حوار الحضارات مجرّد مبادرة يؤخذ بها أو لا يؤخذ بها؛ وإنما غدا ضرورة تفرض ذاتها، إذا ما اعتبرنا الإنسانية هدف كل عمل جماعي، وخاصة بعد عصر ما بعد الحرب الباردة، فالتحاور بين الحضارات تحاور مؤسس على التفاعل من موقع الاستقلال، مع التمييز بين المشترك الإنساني العام والخصوصيات الحضارية، وثمة شواهد كثيرة في الأدبيات الغربية تشير إلى وجود أزمة حضارية غربية(١).

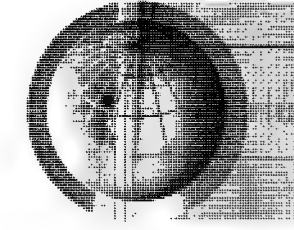
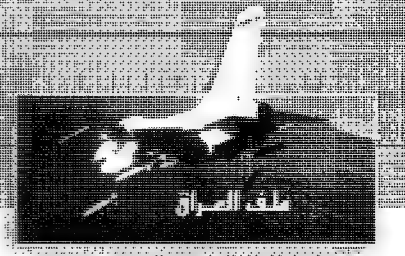
لقد جاء شعار «صدام الحضارات» محاولة من أجل تحديد عناصر حالة عالمية حملت اسم «ما بعد الحرب الباردة». هنتنجتون هذا يركّز على الحضارة الإسلامية؛ لأنه ينتمي إلى فئة المتوجّسين مما يسمّونه «الخطر الإسلامي»، ويرى أن الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية تهدّدان الحضارة الغربية؛ لهذا فإن الصراع يجب أن يكون ضدّهما. وهكذا تنشأ فكرة مفادها إحلال عدو مكان محاربة الشيوعية؛ بعد أن ذبلت مع انهيار الاتحاد السوفييتي ومعسكره.

ومن المعروف أنه ليس في التاريخ حضارة كالحضارة الغربية المعاصرة وصلت إلى إنجازات جدّ كثيرة في جميع مجالات الحياة البشرية، ويبقى السؤال التالي وارداً: هل حقّقت هذه الحضارة السعادة للإنسان؟

ثمة توجّه بين مفكّري هذه الحضارة يعترف بأن الحضارة الإنسانية وفّرت للإنسان راحة الجسم، ولكنها لم توفّر له راحة النفس، وسرّ ما يعانيه أناس هذه الحضارة أنهم أجسام بلا روح، ومن الطبيعي أن تعجز الحضارة

---

(١) انظر سرداً لبعض تلك الأدبيات في: نخبة من الباحثين: الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد، مركز البحوث والدراسات، دولة قطر، ٢٠٠٠، من ١٨٢ ـ ١٨٣.

الغربية عن إسعاد البشرية بعد أن تبلورت فيها النزعة الاستعمارية، واحتاجت إلى مشروع ثقافي وسياسي يسوّغ تلك النزعة ويخدمها، وإذ ذاك بدأ الخلل في علاقة الحضارات فيما بينها، أي في الحوار، وبخاصة بعد أن تجسّد المشروع الثقافي والسياسي في عدة حركات، منها حركات الاستشراق والتبشير والتنصير، وكان المبشر يأتي أولاً، ثم التاجر، وفي إثرهما تأتي البارجة والتنصير(1).

ويبدو أن الدعوى التي يروّجها أنصار «صدام الحضارات» قد طُرحت على أنها «صدامات لا يمكن تحاشيها... إن حرب الحضارات المتنبأ بها قد بدأت بالفعل في عقول الغربيين قبل ذلك بوقت طويل»(2)؛ لذلك فإن العدوانيّة لا تكمن في غضون الحضارة الإسلامية، وإنما تترسخ في جذور الحضارة الغربية. ومن أبرز معالمها في الوقت الراهن احتلال القوات الأمريكية والبريطانية للعراق، ودعم الإدارة الأمريكية المستمر المنحاز لإسرائيل واحتلالها، وذلك التدخل المستمرّ للإدارة الأمريكية في شؤون معظم الدول الإسلامية، ويفهم من سياق هذا الاحتلال وهذا التدخل أن التهديد الغربي ضد الإسلام والمسلمين لا يزال قائماً ومستمراً. إن ما يجري في بعض مواضع العالم الإسلامي، مثل العراق وفلسطين، ليس سوى صورة أخرى من صور أعمال محاكم «التفتيش»، تقوم بها أقوى دولة في العالم المعاصر، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فمن الطبيعي أن تتعرض العولمة والهيمنة، وهما سلاحا الحضارة الغربية في الوقت الراهن، لحملة فكرية شديدة من أهل الغرب أنفسهم، وبخاصة من الجناح الأوروبي من هذه الحضارة.

وينسب أهل الحضارة الغربية إلى أبناء الحضارة الإسلامية أنهم أبناء عنف وإرهاب، دون النظر إلى الفارق الجوهري الذي يفصل بين مقاومة الاحتلال والاستعمار وبين الإرهاب، وهو فارق يسعى الإعلام الغربي - بصورة عامة - إلى طمسه أو تجاوزه، وذلك بأن ينسب إلى جوهر الحضارة الإسلامية - وليس إلى موقف بعض أبنائها - العنف والإرهاب، وتناست هذه الأجهزة - عن قصد - أن الحضارة الإسلامية عرفت بعض الفرق المتطرفة في العنف، وعرفت - في الوقت نفسه - فرقاً أخرى متطرفة في السلام والتسامح.

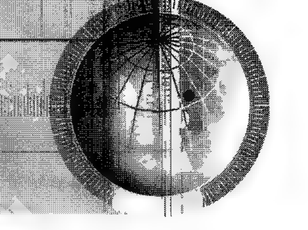
بعد تلمّس معالم القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية وأزمتها؛ هل يمكن الحديث عن حوار الحضارات بمعزل عن علاقات القوة والهيمنة في العالم الراهن، وخاصة بعد احتلال القوات الأمريكية وغيرها للعراق؟ وهل يمكن أن يكون التحاور متكافئاً بين أطراف غير متكافئة، أو بالأصح بين طرفين غير متكافئين، وإذا كان منطق العلاقات بين الدول والشعوب هو منطق المصالح الاقتصادية والسياسية وهو الذي يحرّك هذه العلاقات؛ فإلى أي درجة يمكن طيّ هذا المنطق أو تحييده ليكون التحاور أكثر جدوى في بناء وإثراء الحضارة الإنسانية؟

لا شك في أن الصراع من أجل القوة والنفوذ هو أحد أهم الأسس التي تأسّست عليها معظم الحروب التي

(1) عمر فروخ ومصطفى الخالد: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٧٠م، ص ١٧٠.
(2) المستشرق الألماني: جيرنوت روتر: الإسلام والغرب.. الحوار المفقود. جريدة الحياة، لندن، ٧/ ٩/ ١٩٩٩م.







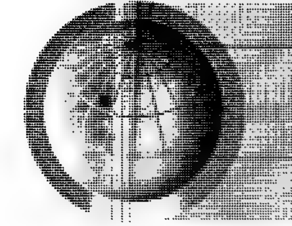
عاشتها الإنسانية، إن استعراضاً سريعاً لأهّم الحروب والنزاعات التي عاشها عالم القرن العشرين يوضح أن أبرز تلك الحروب والنزاعات لم تكن صراعات حضارية؛ أي بين دول تنتمي إلى حضارات مختلفة، وإنما كانت داخل الحضارات نفسها، وكمثل على ذلك نذكر الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحروب التطهير التي قام بها هتلر وستالين، والحروب القبلية في إفريقيا. أما بعد أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن؛ فشهدنا، في القرن الحادي والعشرين، نزوعاً نحو الصراعات بين الحضارات نفسها، أو شكلاً من أشكال العودة إلى صراعات ما قبل القرن العشرين. إن إنشاء «الإمبراطورية الأمريكية» في هذا القرن واحتلال القوات الأمريكية وغيرها للعراق، ووضع اليد الأمريكية على النفط العربي، وحماية الإدارة الأمريكية لاحتلال إسرائيل واعتداءاتها؛ تعيدنا إلى ما قبل القرن العشرين، وتحديداً إلى القرون: السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وفي رأي بعض المفكرين الإسلاميين يعيدنا إلى ما قبل ذلك، مثل التذكير بالحروب الصليبية[1]؛ ذلك التذكير الذي بدأه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بالإشارة إلى تلك الحروب في خطابه في الشهر الأول من عام ٢٠٠٢م. وبالرغم من أن أركان الإدارة الأمريكية أشاروا إلى «زلّة لسان» و «خطيئة غير مقصودة»؛ فإن هذا التعبير يعتمل في فكر ذلك الرئيس وأركانه، وخاصة أن الرئيس بوش أطلق هذا التعبير عند بداية حربه في أفغانستان، وقد بدأ استعماله أخيراً في حملة بوش الانتخابية.

يضاف إلى ذلك أن فرانسيس فوكوياما صاحب كتاب «نهاية التاريخ» كان قد كتب في ١٥/ ٤/ ٢٠٠٣م ـ أي بعد انتهاء احتلال العراق ـ: «إن الولايات المتحدة قد استعرضت قواتها في العراق فوصلت إلى ذروة قوتها، ويتعيّن عليها أن تنتهز فرصة هذا الموقف القويّ المتفرد.. فلا يجب عليها أن توسّع إمبراطوريتنا كما يطالب البعض، بل على العكس، يجب أن ننسحب وننتهز فرصة النصر لسحب قواتنا المعسكرة في الخليج منذ ١٩٩١م،.. إن انسحاب قواتنا سيوضّح للعرب أن الولايات المتحدة لم تأت إلى المنطقة لتغزوها.. إننا نزعم أننا ندافع عن الديمقراطية. إن انسحاب قواتنا بعد ١١/ ٩/ ٢٠٠١م كان سيبدو انهزاماً. أما اليوم فسينظر إليه كأنه كرم وشهامة من جانبنا». لقد اعتُبرت مقالة فوكوياما هذه في منزلة الرد على «زلّة لسان» الرئيس الأمريكي؛ بحيث انتقلت العلاقة بين الحضارتين الإسلامية والغربية، في المرحلة الراهنة، إلى نوع من الصراع المتجسِّد في ظاهرتين: أولاهما الانحياز المطلق «الآلي» للإدارة الأمريكية في كل ما يتعلق بإسرائيل؛ بحيث بدت الإدارة الأمريكية حامية لإسرائيل في الأمم المتحدة، ومؤيدة لسياسات إسرائيل في احتلالها واعتداءاتها وحربها الإباديّة ضدّ الشعب الفلسطيني. والظاهرة الثانية هي هيمنة الولايات المتحدة على وسائل الحضارة الغربية؛ بحيث أنها فرضت على تلك الحضارة وعلى العالم نسقاً معيّناً من النظام السياسي والقيم الحضارية، فالإدارة الأمريكية تسعى إلى تفكيك القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية واستبدال ركائز غريبة بها، ومن أجل

(١) نذكر، في هذه المناسبة، كتاب الأستاذة الدكتورة زينب بنت عبد العزيز: حرب صليبية بكل المقاييس، دار الكتاب العربي في دمشق والقاهرة، ٢٠٠٣م.







التمهيد لهذا الهدف، وتحت دعوىٰ «محاربة الإرهاب»؛ استخدمت الإدارة الأمريكية الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية الناجمة عن احتلال قواتها العراق ومن قبلها أفغانستان.

وعلىٰ هذا يمكن القول اليوم بأن القوىٰ الفاعلة في الأمة الإسلامية هي في وضع دفاعي، ولم يتحقّق لها بعدُ القدرة علىٰ مواجهة هذا التحدي، وعلىٰ صوغ مبادرات تردّ بها علىٰ الهجمة الحضارية الغربية، وبخاصة في جناحها الأمريكي، ولكن هذا لا ينفي وجود صحوة لدىٰ تلك القوىٰ، تتمثّل في العودة إلىٰ مكوّن الحضارة الإسلامية، وهو الإسلام. ولعل الشكل المتشدّد الذي تتخذه هذه الصحوة هو أحد التعابير المتسقة مع طبيعة المرحلة الراهنة ومع الحالة الإسلامية الداخلية. وإذا كانت الصحوة الإسلامية متجسّدة اليوم في العودة إلىٰ مكّون الحضارة الإسلامية، وهو الإسلام؛ فإن بناء مشروع حضاري للمستقبل الإنساني يحتاج إلىٰ إبداعات وإنجازات علمية تجعل من المسلمين ومن القوىٰ الفاعلة في الأمة الإسلامية قوة قادرة علىٰ الإسهام في بناء الحضارة الإنسانيّة؛ إسهاماً مشاركاً معترفاً بالحضارات الأخرىٰ ومقدّراً مساهماتها.

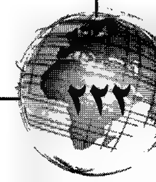
لهذا فإن القول بأن القرن الحادي والعشرين لن يشهد صراعاً بين الحضارتين الإسلامية والغربية؛ قول يستند إلىٰ واقع التاريخ، بالرغم من محاولات العولمة ومساعيها، والهيمنة وحفظها، و «زلاّت اللسان» وما خلفها، ويستند هذا الادّعاء ـ القول ـ إلىٰ الركيزتين التاليتين:

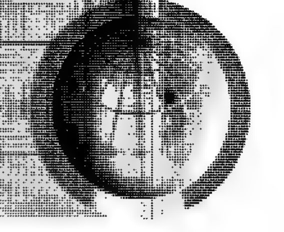
١ ـ تميّز القرن الحادي والعشرين بأنه عصر ثورة المعلومات والاتصالات والتقانات، وهذا الإدراك دعا الأمم المتحدة إلىٰ اعتبار عام ٢٠٠١م عام الحوار بين الحضارات.

٢ ـ إذا كانت الأصوات التي تروِّج أطروحة «صدام الحضارات» قد وجدت أصداء في الشرق والغرب؛ فإن هناك أصواتاً مضادّة رفضت بشدّة تلك الأطروحة.

ويعتبر أنصار النظام العالمي الراهن، وبخاصة جناحه الأمريكي، القوىٰ الفاعلة في الأمة الإسلامية عدواً، ويزخر الفكر الغربي بأدبيات كثيرة ومتنوّعة في هذا المجال، إلىٰ جانب أجهزة الإعلام الكثيرة، ويتبيّن من هذه الأدبيات والأجهزة، ومن كتابات المستشرقين المنحازين إلىٰ الاستعمار والهيمنة، أنها تقوّم الإسلام علىٰ أنه ليس مجّرد دين؛ وإنما هو حضارة متكاملة بنيت تحت مظلّة هذا الدين. ويمكن القول بأن هناك مدرستين تريان في الإسلام «عدواً»، وفي القوىٰ الفاعلة في الأمة الإسلامية عدواً تجب مقاومته، وتردّ المدرسة الأولىٰ الحالة القائمة علىٰ أساس «العداوة» إلىٰ الماضي الاستعماري والطبيعة الإمبريالية للغرب، وبخاصة الإدارة الأمريكية الحالية، في حين تردّ المدرسة الثانية حالة العداء القائم بين الحضارتين الإسلامية والغربية إلىٰ خصائص تكمن في الثقافة الإسلامية.

ثمة نقطة جوهرية؛ هي أن التناقض والاختلاف بين الحضارتين الإسلامية والغربية لا ينبنيان علىٰ أساس الاختلاف بين الإسلام والمسيحية، وإنما ينبنيان علىٰ أساس التناقض والاختلاف بين الحضارتين الإسلامية






والغربية، وهذا يعني أن نقطة الانطلاق تتمثّل في كتلتين ثقافيتين؛ تُسمّى الأولى باسم دينها، والثانية باسم موقعها الجغرافي، وهكذا يتم التحاور على مستويين مختلفين. ومن هنا ينبع سوء التفاهم الذي يزداد حدّة حينما ينظر الغرب، وبخاصة جناحه الأمريكي، إلى حركات التحرر الوطني من الاحتلال والاستعمار والهيمنة على أنها «أعمال إرهابية».

ولا نغالي إذا قلنا إن تصورات الغرب العدائية تجاه الإسلام والمسلمين تبلغ من العمر أكثر من ألف عام، ولهذا ليس ثمة شكّ في أن الحضارة الغربية تسعى إلى تفتيت القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية، وفي ذلك أدبيات وشواهد كثيرة، وبذلك غدت هاتان الحضارتان، الإسلامية والغربية، بسبب بعض أبناء الحضارة الغربية، وبخاصة جناحها الأمريكي، في حالة تصادم، معلن حيناً، وخفي في معظم الأحيان، وليس أمر زرع إسرائيل وفرض وجودها في قلب العالم الإسلامي سوى أحد الأدلة على ذلك.

ومن الملاحظ أن الحضارة الغربية بوسيلتها الحديثة «العولمة»؛ تسعى إلى تفتيت التجمعات الإسلامية؛ بقصد إعادة بنائها وفق النموذج الغربي، وبخاصة جناحه الأمريكي، ومن هنا جاءت الهيمنة الأمريكية على أزمّة النظام العالمي الجديد؛ في مسعى إلى قيادته والسيطرة عليه.

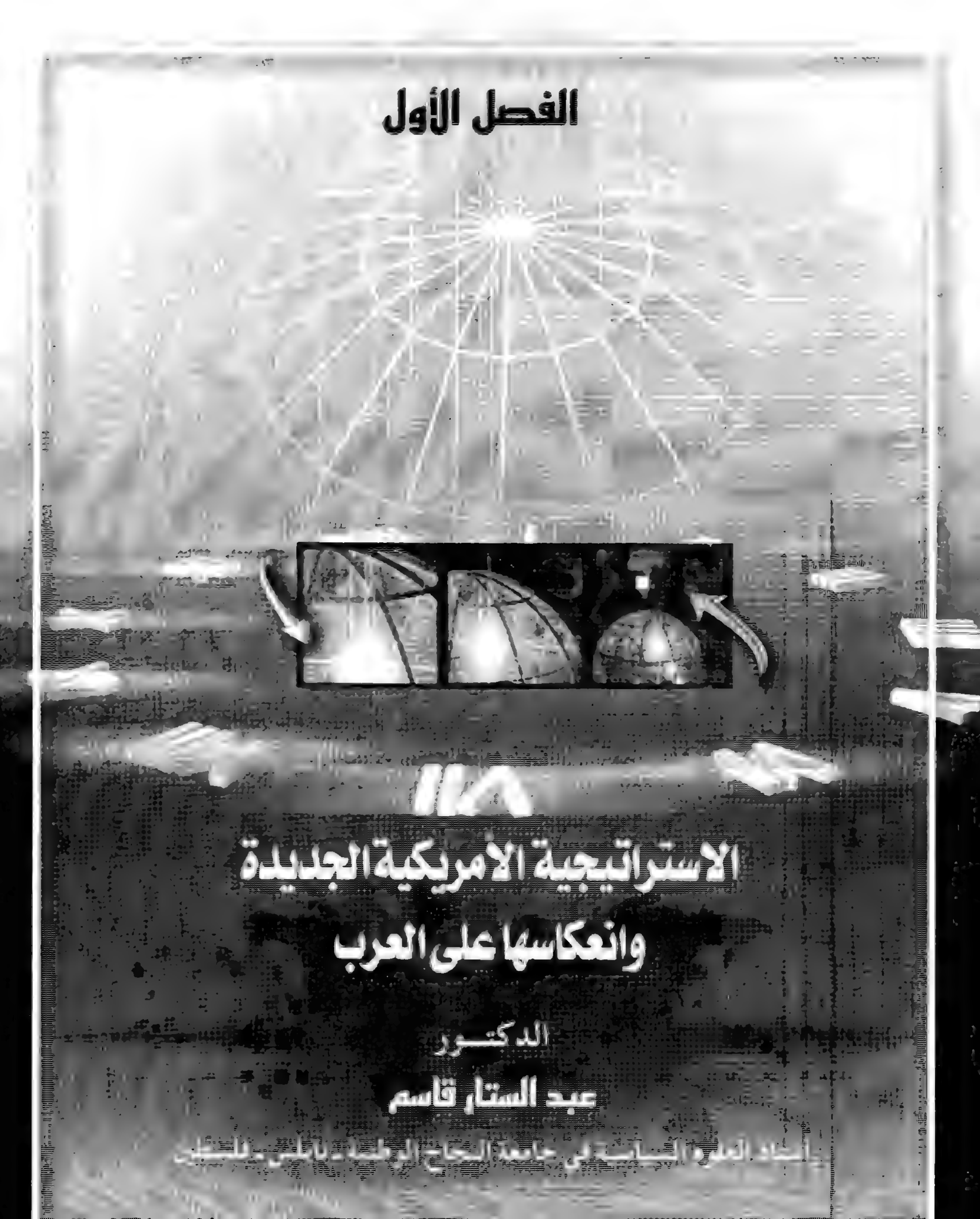
يمكن القول بأن الحضارة الإسلامية هي كل ما أنتجته الشعوب الإسلامية والقوى الفاعلة فيها من إبداعات ومبتكرات، عبّرت عن نفسها في صور مادية ومعنوية وعقلية، وهي تشمل كل ألوان وأنواع العمارة والآداب والعلوم والفلسفة والفنون وغيرها من المظاهر الحضارية. وقد تعرّضت هذه الحضارة، وكذلك القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية - ولا تزال - لحملات متتابعة ومختلفة من التشويه؛ كَأَنْ يُتهم المسلمون، أو بعضهم، بالعنف والإرهاب، وخاصة حينما يتصدّى الشعب الفلسطيني المسلم للاحتلال الإسرائيلي وآلته الطاغية، ويتصدّى الشعب العراقي المسلم للاحتلال الأمريكي، وتتصدّى الشعوب المسلمة للدعم الأمريكي لقوات الاحتلال الصهيوني.

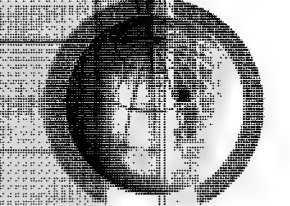


العلاقات الدولية

- الفصل الأول: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب.
- الفصل الثاني: الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية.
- الفصل الثالث: المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي
- الفصل الرابع: المقاومة الفلسطينية من يقودها؟ وإلى أين؟!
- الفصل الخامس: باكستان تحت حصار المحور الأمريكي - الإسرائيلي - الهندي.

الفصل الأول


الاستراتيجية الأمريكية الجديدة
وانعكاسها على العرب
الدكتور
عبد الستار قاسم
أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين




الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب

د. عبد الستار قاسم

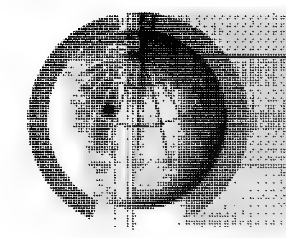
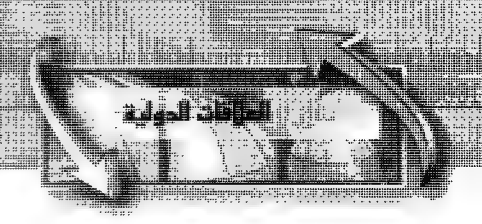
يخطئ من يظن أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قادر على وضع استراتيجيات كبيرة على اتساع العالم والدفاع عنها، خلفيته الثقافية والسياسية ونمط حياته بصورة عامة لا يؤهله لأن يكون مفكراً أو مخططاً استراتيجياً، لقد كشفت حملته الانتخابية جهله بالشؤون الدولية إلى درجة أنه ظن أن طالبان عبارة عن فرقة موسيقية؛ وهي المنظمة التي اضطر أن يجيّش ضدها قواته في بداية عهده كرئيس! مستوى بوش الاستراتيجي هو مستوى حاكم ولاية تسيطر عليه القيم الأمريكية التقليدية التي تحبِّذ غالباً الاهتمام بالذات والبقاء داخل الأسوار.

لم يُقَدِّم الرئيس بوش برنامجاً لسياسته الخارجية - في أثناء حملته الانتخابية - يمكن أن يوصف بالمتميز أو الطموح أو العدواني؛ وإنما قدَّم أفكاراً لا تخرج عن منطق الدفاع عن النفس والمحافظة على قدرة عسكرية رادعة، لكن أحداث أيلول/ ٢٠٠١م عززت فيه نعرة التفوق الأمريكي، وسهَّلت على الصقور الأمريكيين الدخول إليه من أوسع الأبواب، كانت الأحداث ضخمة، والشعور بالإهانة شديداً، والرغبة في الانتقام جامحة، والجو مشبعاً بالغضب والاستعجال، انزوى الحمائم أو أصحاب التعاون الدولي جانباً للطامحين نحو إقامة إمبراطورية أمريكية على النمط الروماني القديم، والقادرة على التصرف بمعزل عن الآخرين إن أبوا التعاون.

شهدت واشنطن حركة دؤوبة للقوميين الأمريكيين المتعصبين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والذين دعوا إلى إقامة إمبراطورية أمريكية تتجاوز الأطر الدولية، وتفرض رأيها على الآخرين اعتماداً على قوتها العسكرية والاقتصادية؛ أذكر من هؤلاء: «Eliot» و«John Bolton» و«Lewis Libby» و«Dov Zakheim» و «Stephen Cambone» و «Paul Wolfowits» و «Cohen»؛ يؤمن هؤلاء بتميُّز وتفوق الأمة الأمريكية على باقي الأمم، وبأن القيم الأمريكية المتمثلة بالديمقراطية والحرية المتعارف عليها في بلادهم هي العليا، وهي الحقيقة التاريخية التي تنتهي إليها كل القيم، وبأن النظام الاقتصادي الذي يتبنى قيم السوق هو الأنسب لكل الأمم، وأن الرأسمالية التحررية الجديدة (Liberal Capitalism) هي قَدَرُ كل الأمم، وبأن التراث المسيحي - اليهودي هو الذي يمجّد الرب، بينما ربّ الآخرين هو ربّ الضلال، إسرائيل بالنسبة لهؤلاء هي تجسيد لإرادة الرب، وأن أمنها وبقاءها في مواجهة المتوحشين العرب والمسلمين تضمنهما الولايات المتحدة.

يؤمن هؤلاء بأن أمريكا هي القوة العظمى بلا منازع، وأن الوقت حان لإقامة ذلك المجد الذي بنته روما عندما حكمت الشرق والغرب. المنظمات الدولية تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول، وما دامت الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى؛ فإن دور هذه المنظمات - بما فيها الأمم المتحدة - لم يعد على درجة كبيرة من



الضرورة. إنهم لا يمانعون في إقامة تعاون، لكن إذا تضارب التعاون مع رؤية الولايات المتحدة فإنه لن يعود مجدياً، ولهذا دعا هؤلاء إلىٰ فكرة بناء قوة تفوق التحدي؛ ذلك لضمان الهيمنة الأمريكية عبر الزمان والمكان، ولم يُخف هؤلاء رأيهم في ضرورة إقامة قواعد عسكرية في مختلف أنحاء العالم وعلىٰ رأسها المنطقة العربية والإسلامية.

هؤلاء هم الآن رجال بوش الذين وجدوا في الإدارة الجديدة من يرعاهم ويشد علىٰ أيديهم؛ مثل نائب الرئيس تشيني، ووزير الدفاع رامسفيلد، وبوش هو صاحب القرار لكنه ليس صاحب الفكر.

من الناحية الرسمية والهيكلية الإدارية؛ هناك عدة جهات تشترك في صناعة الاستراتيجية الأمريكية والسياسة الخارجية، هناك وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، وهناك لجنة الخارجية والأمن التابعة للكونجرس، لكن الأهم من بين كل هذه الهيئات هو مجلس الأمن القومي التابع مباشرة للرئيس الأمريكي، والذي يشغله المقرّبون من الرئيس مباشرة، كوندوليزا رايس هي التي ترأس هذا المجلس الآن، وهي لا تقل تعصباً عن الأشخاص المذكورين سابقاً.

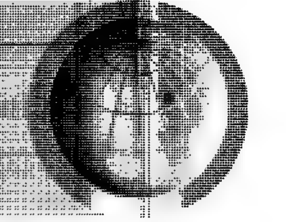
أما خارج الدوائر الرسمية؛ فإن هناك العديد من الجمعيات والمعاهد التي تُعنىٰ بقضايا الدفاع والاستراتيجية والخارجية، وتضع بصماتها علىٰ فكر صاحب القرار وتخطيطه، وهناك مجموعات الضغط المتمثلة بالشركات الكبرىٰ، ومعامل التصنيع الحربي، وبالتنظيمات اليهودية والصهيونية.. الشركات الكبرىٰ ذات مصالح عالمية، وترغب برؤية عالم منفتح اقتصادياً وتجارياً؛ لما ينطوي عليه ذلك من أرباح هائلة. والمنظمات الصهيونية ترغب في توظيف السياسة الأمريكية في البلاد العربية لمصلحة إسرائيل، هذه المنظمات تعمل علىٰ الصعيدين الشعبي والرسمي، وذلك من أجل صنع المناخ المناسب شعبياً للإبقاء علىٰ القرار الرسمي الخاص بإسرائيل متماشياً تماماً مع الموقف الشعبي. ولهذا نجحت هذا المنظمات عبر سنوات في تعزيز مواقعها؛ من خلال المسيحيين المتصهينين الذين يدافعون عن إسرائيل وسياساتها بطريقة أشد من الصهاينة أنفسهم، هؤلاء هم مفكرو البيت الأبيض الآن، وهم أنفسهم القوميون المتعصبون، وهم الذين يدفعون باتجاه ملاحقة العرب والمسلمين، والقضاء علىٰ العديد من التعاليم الإسلامية؛ من خلال تغيير المناهج التعليمية والبرامج الثقافية في البلاد العربية والإسلامية، وهم الذين دفعوا بشدة نحو احتلال العراق لتصبح مثلاً أمام العالم وممهداً للهيمنة الأمريكية.

النقاط الرئيسة في الاستراتيجية الأمريكية:

من المهم بداية الإشارة إلىٰ نقطتين رئيستين حكمتا السياسة الأمريكية إلىٰ حد كبير عبر العقود السالفة وحتىٰ الآن، وهما: القوة الداعمة للمصلحة، والتوازنات.

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية علىٰ القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، ما زالت أمريكا متمسكة بنظرية «مورغينثاو» و«كيسنجر»، والتي تقول بأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة، وأن القوة يجب أن تبقىٰ حاضرة






إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية، ومن هنا نلاحظ أن الولايات المتحدة حقيقة عبارة عن دولة «هوبزية» دائمة البحث عن القوة، ومتشككة من ناحية الطمأنينة، إنها دولة أنانية تفترض أن الآخرين عبارة عن ذئاب، ويجب تطوير الأسلحة الكفيلة بردعهم وضمان حسن سلوكهم.

من الناحية الثانية؛ لا تؤمن الولايات المتحدة بالديمقراطية وإنما بالتوازنات، تقوم الديمقراطية على الحريات والقانون واحترام الإنسان، لكن التوازنات تقوم على القانون واحترام المصالح، تتبنى الديمقراطية العدل واحترام الحقوق، لكن التوازنات ترتكز على معادلة القوة، وعلى أن العدل يعكس تضاد القوى وليس الحقوق، ولهذا لا تعمل الولايات المتحدة في سياستها الخارجية على إقامة الديمقراطية؛ وإنما على إقامة مراكز قوى تحقق لها مصالحها تحت شعار الديمقراطية؛ لهذا تُميِّز أمريكا بين استبداديٍّ وآخر تبعاً لهذه المصالح، ولا مانع لديها أن تدعم أنظمة استبدادية ما دامت هذه الأنظمة تحقق لها ما تريد.

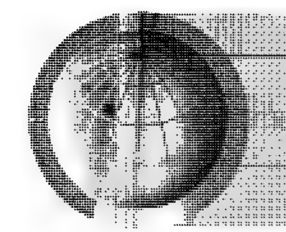
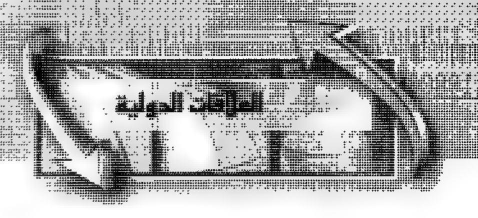
اختلفت الاستراتيجية الأمريكية جذرياً عما كانت عليه أيام الحرب الباردة، فتلك كان لها أعداؤها المختلفون ووسائلها وأساليبها المختلفة، واختلفت كذلك منذ أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م، وجرت عليها تعديلات وتطويرات تبعاً للرئيس الموجود في البيت الأبيض، لا أرى ضرورة العودة إلى الجذور التاريخية، وسأركّز على المرحلة القائمة حالياً، وهي مرحلة جورج بوش الابن، أو مرحلة ما بعد الهجمات على نيويورك ووزارة الدفاع.

ربما يكون خطاب الرئيس الأمريكي الذي ألقاه في القاعدة الأمريكية ويست بوينت (West Point) بتاريخ ١/ ٦/ ٢٠٠٢م؛ من أهم الكلمات بخصوص تحديد معالم الاستراتيجية الأمريكية الحالية، والتي توضح أسس تفكير الرئيس بوش وإدارته. أشار الرئيس إلى مهمات ثلاث أمام هذه الاستراتيجية لتحققها، وهي:

- الدفاع عن السلام من خلال قتال الإرهابيين والطغاة.
- بناء علاقات قوية مع القوى العظمى.
- توسيع دائرة السلام بتشجيع مجتمعات حرة ومنفتحة في كل قارة من قارات العالم.

وقد كان التحول في هذه المهمات واضحاً عن المهمات التي كانت قد وضعتها إدارة كلينتون، ركز كلينتون في تقريره حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (National Security Strategy)، والذي نشر في كانون أول/ ١٩٩٩م؛ لأن أمريكا تسعى إلى تقوية الأمن الأمريكي، وتدعيم الرخاء، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج. غابت فكرة الرخاء الأمريكي عن أولويات بوش، وكأنه يضع بلاده في حالة طوارئ أو حرب مستمرة يصبح الحديث خلالها عن الرخاء نوعاً من الرومانسية أو عدم الواقعية، كما أن بوش استعمل لغة أكثر قوة أو مشبعة بالنَّفَس الهجومي؛ مثل قتال الإرهابيين والطغاة، وتوسيع دائرة السلام، وليس مجرد نشر كما فضَّل كلينتون أن يستعمل.



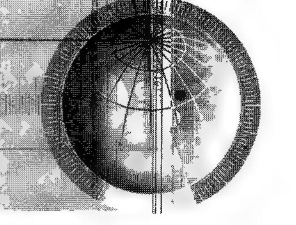
أشار بوش إلى البعد الدولي ليؤكد أن أمريكا لا تسعى إلى إدارة الظهر للعالم، وإنما للتعاون مع القوى العظمى، وهو الأمر الذي ربما اعتبرته إدارة كلينتون مسألة قائمة لا جدل حولها، لكن بوش أوحى بتركيز إدارته على البناء العسكري ذي الصبغة الدفاعية، والتي تعني غالباً المزيد من التصنيع العسكري والتحديث؛ بينما كان كلينتون مهتماً بتقوية الأمن الأمريكي، وهذه عبارة مطاطية لا تحمل تفسيراً محدداً. الدفاع الذي ذكره بوش ينطوي على منحى عسكري جديد يواجه أخطاراً جديدة متمثلة بالإرهابيين والطغاة ـ حسب وصفه ـ، ويتضمن من ثَمَّ أعمالاً عسكرية ذات أنماط جديدة وتقنيات عسكرية مستحدثة.

وضع بوش في رؤيته الاستراتيجية الجديدة الإرهابيين والطغاة في سلة واحدة، ووصفهم بأنهم يهددون مصالح الولايات المتحدة، قال بأن الطغاة يبنون الجيوش التي من شأنها أن تهدد أمن الولايات المتحدة، خاصة إذا امتلكت أسلحة الدمار الشامل، ولا يقل مَنْ وصفهم بالإرهابيين خطورة عن الطغاة؛ من حيث إن شخصاً أو مجموعة أشخاص تعمل سراً تستطيع أن تتسلل إلى الولايات المتحدة؛ لتقوم بأعمال تهدد أمن الولايات المتحدة وتودي بحياة الأبرياء. أوضح بوش أن استراتيجية الحرب الباردة قامت على مواجهة أعداء معروفين بأدوات معروفة وحيز جغرافي معروف، لكن العدو الآن ـ حسب رؤيته ـ غير مرئي ويعمل في الخفاء؛ فكيف تعمل ضده؟ وكيف تواجه من يريد الانتحار؟ فضلاً عن أن هؤلاء الأعداء الجدد يرون في امتلاك أسلحة الدمار الشامل أحد خياراتهم.

في هذا السياق؛ صدرت تصريحات متعددة عن مسؤولين أمريكيين، ترى إمكانية التعاون بين بعض الحكام الموصوفين بالطغاة ورجال المنظمات السرية الموصوفين بالإرهابيين؛ مما قد يمكِّن المنظمات من امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ولم تتلكأ الدوائر الأمنية في القول بأن عراق صدَّام وكوريا الشمالية قد تتعاونان مع تنظيمات معادية للولايات المتحدة في صنع أسلحة كيماوية وجرثومية، وهذا ما يسوِّغ في النهاية عدم التمييز الحدِّي بين الطغاة والمنظمات السرية.

وبناء على هذا؛ سوَّغ بوش الضربات الوقائية دون التخلي عن سياسة الردع والاحتواء التي كانت قائمة، اعتمدت الولايات المتحدة عبر عقود من الزمن سياسة عسكرية واقتصادية وسياسية تقوم على ردع الأعداء واحتوائهم؛ حتى لو كانوا بمرتبة المحتملين غير المؤكدين، اعتمدت سياسة الردع النووي عسكرياً ضد دول المعسكر الشرقي المنهار، واستعملت في الوقت نفسه سياسة الاحتواء ضده وضد دول أخرى خارجه مثل إيران، عمدت أمريكا إلى محاصرة بعض الدول اقتصادياً وسياسياً، وأوقفت معها العديد من المعاملات التجارية، ونجحت في استقطاب الدعم الدولي لاحتوائها، ولجأت أحياناً إلى إشعال الحروب لإضعاف الدول المعنية؛ مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية.

لكن الآن لم تعد سياسة «الردع والاحتواء» كافية، فأضاف بوش سياسة (الضربة الوقائية) والتي تعني ضرب العدو المحتمل وتدمير قواه قبل أن يكون قادراً على توجيه ضربة للولايات المتحدة، فقد قال بوش في

خطابه المشار إليه أعلاه أن الأمريكيين لا يستطيعون ترك أعدائهم يبادرونهم بالضربة. وقد حاول الرئيس الأمريكي إضفاء صبغة الشرعية الدولية على هذه السياسة الجديدة قائلاً: إن القانون الدولي يعترف بـ «أن الأمم ليست بحاجة لتلقي ضربة؛ قبل أن يكون بمقدورها اتخاذ إجراء قانوني للدفاع عن أنفسهم ضد قوى تشكل خطراً داهماً»، اعتبر الرئيس هذا مثل تشريع يعطي الدول حق القيام بضربات استباقية.

لكن الرئيس الأمريكي أعلن أن استراتيجيته تقوم على المشاركة الدولية قائلاً: «إنه من الأفضل أن تكون الضربة الوقائية متعددة المشاركين»، أكد على ضرورة كسب تأييد المجتمع الدولي على الصعيدين السياسي والميداني، لكنه أكَّد أيضاً عدم التردد في العمل منفرداً إذا دعت الضرورة، وعليه تسعى الولايات المتحدة باستمرار للعمل أولاً من خلال الأطر الدولية أو من خلال التعاون مع القوى العظمى، وتفضل انتزاع مقررات دولية من الأمم المتحدة قبل القيام بأي عمل عسكري ضد أي دولة أو جهة، لكنها في النهاية لا تلتزم بهذه الأولوية إذا رأت أن المجتمع الدولي ليس متجاوباً مع رغباتها. هذا يشير بوضوح إلى أن القانون الدولي والأمم المتحدة لا يشكِّلان في النهاية مرجعية يجب التقيد بهما، وإنما يشكِّلان مرجعية يمكن تجاوزهما إذا دعت الضرورة، وكما يقول الكاتب الأمريكي «James Skillen»؛ فإن الاستراتيجية الأمريكية هذه تضع القانون الدولي في أزمة ومعه الأمم المتحدة.

تتطلب الحرب الوقائية جاهزية عالية جداً وقدرة استخبارية غير اعتيادية، هذا ما أكده الرئيس بوش بشكل عام عندما قال: «إن الوقائية تتطلب التفوق العسكري والهيمنة»، أكد أنه لا بد من صنع ميزان قوى لمصلحة ما أسماه بحرية الإنسان؛ على اعتبار أن الولايات المتحدة تمثل هذه الحرية، وعلى الرغم من أن له عيناً على القوى العظمى الأخرى فإنه أكد ضرورة التميز المنفرد من حيث القوة؛ بحيث تصل الولايات المتحدة من القوة التي تولد لدى أعدائها القناعة؛ بأن لا أمل لجهودهم العسكرية في تخطي قوة الولايات المتحدة ولا حتى موازاتها؛ بمعنى أنه على أمريكا أن تبني قدرات عسكرية تبعث اليأس في قلوب المنافسين، أو حسب التعبير الرئاسي: قوة تفوق التحدي. هذا تعبير ليس من صناعة بوش؛ وإنما يعود لـ «ولفويتز» الذي يعمل مساعداً لوزير الدفاع الأمريكي الآن، فقد سبق أن روَّج لهذا التعبير منذ عهد بوش الأب وكلينتون، ولم يجد صدى إلا في عهد بوش الابن.

الولايات المتحدة لا تريد فقط أن تدافع عن نفسها وحرية مواطنيها - حسب الرئيس بوش -، وإنما تدعو لقيادة العالم نحو وضع عالمي جديد يقوم على الحرية، الحرية عبارة عن رسالة تحملها الولايات المتحدة عبر العالم وفوق كل دولة وأمة؛ لأنها الروح التاريخية للعالم، والتي يجب أن تسلِّم لها وبها كل الدول. ويضيف الرئيس أن الحرية بقيت عبر التاريخ تحت خطر الحرب والإرهاب، وضاعت في خضم الصراعات بين الطغاة، وانتهى غيابها بالناس إلى الفقر والمرض. أصبح اليوم - طبعاً تحت قيادة بوش - أمام الإنسانية فرصة تعزيز انتصار الحرية ضد هؤلاء الأعداء، والولايات المتحدة ترحب بمسؤوليتها لقيادة هذه المهمة العظيمة.





واضح أن بوش يعود إلى منطق الفلاسفة التقليديين الذين ينظرون إلى الأمور بصيغ فلسفية مطلقة، وإلى عهود الجبابرة الذين يرون في أنفسهم أصحاب رسالة تاريخية، تحمل كل الحقيقة ولا تترك بعدها ما يمكن وصفه بالحقيقة، فوثيقة بوش تقول إن الحرية هي إرادة التاريخ، وهي مصلحة أمريكية ومصلحة كل شخص في العالم ومصلحة كل دولة بالولادة، الولايات المتحدة تمثل قيادة الحرية، وكل ما تقوم به أمريكا يدفع باتجاه الحرية في العالم، وما هو جيد لأمريكا جيد لبقية العالم.

متطلبات النجاح:

السؤال الأول المطروح دائماً على الساحة الأمريكية؛ يتركز حول رد الفعل الذي يمكن أن يحدث من قِبَل أوساط مختلفة في العالم: هل صحيح أن العالم سيستسلم لهذه السياسة الأمريكية التي يمكن أن تمتد إلى مختلف الدول بسبب تشعب عناصرها؟ أمريكا مثلاً تريد أن تلاحق أموال التنظيمات السرية وأموال من تصفهم بالطغاة؛ مما يعني بالتأكيد تدخلها في قضايا داخلية للدول؛ مثل التحويلات المالية والحسابات المصرفية. وهي أيضاً ستتدخل في اعتقال أشخاص، وستطلب من الدول توظيف أجهزتها الأمنية؛ للتأكد من صحة المعلومات التي تتراكم لدى الأجهزة الأمنية الأمريكية حول الأشخاص والنشاطات. وربما تلجأ أمريكا إلى تنفيذ عمليات اغتيال وتصفية في عدد من الدول، أو إلى شن عمليات عسكرية مثلما حصل في اليمن. كيف ستتصرف الدول إزاء هذه الانتهاكات لسيادتها النسبية؟ أي أن أمريكا تعتبر نفسها من خلال استراتيجيتها الجديدة الدولة الوحيدة ذات السيادة، وما عداها سيكون صاحب سيادة من خلال الحرية التي ستفرضها هي.

من زاوية المنطق المجرد؛ الضعفاء - حسب بعض الأمريكيين - يتكتلون ويأتلفون لمواجهة الخطر المشترك، أما من الزاوية التاريخية؛ فإن هذا لم يحصل دائماً (John Lewis Gaddis)، أي أنه من الممكن أن يُسلِّم الضعفاء بالأمر الواقع، ويحاول كل منهم البحث عن طريق نجاته. ولهذا يرى أمريكيون - ومنهم الرئيس بوش - أن الدول التي لا طموح لديها لتكون في الصف الأول لن تتحدى الوضع الذي تصنعه أمريكا، ولن تحاول كسب القوة للتحدي، وإنما ستتعاون مع القوة العظمى. على المدى المنظور؛ لا يوجد دولة ذات طموح قريبة بقوتها من قوة الولايات المتحدة، وستبقى القوات الأمريكية أمام ميادين شبه مفتوحة لتنفيذ عمليات عسكرية على مختلف المستويات، هذا يعني أيضاً أنه إذا حدثت صراعات دولية؛ فإنها ستبقى ضمن حيز محدود لا يمتد أثرها على المجتمع الدولي ولا يهدد السلام العالمي - حسب تعريفها هي -.

أما الأمر الآخر الذي سيجعل مسألة التحدي غير واردة؛ فيتمثل في أن القيم الأمريكية - حسب الافتراض الأمريكي - مقبولة عالمياً وتلقى رواجاً. تدعو أمريكا إلى حرية الشعوب من خلال إقامة نظم ديمقراطية تحافظ على حقوق الإنسان حسب المعايير المقبولة عالمياً، عدد كبير من الأمم يعاني من الطغيان والاستبداد والقهر والكبت، وهي مستعدة للتعاون مع أمريكا ضد حكامها الذين ينهبون الثروات ويبذرونها. بالنسبة للأمريكيين؛ أمريكا تمثل اتحاد القوة مع المبادئ الكونية الأخلاقية، فهل هذا الجدل منطقي فعلاً؟ هناك شعوب كثيرة - وعلى



رأسها شعوب إسلامية ـ لا تشارك الولايات المتحدة مثل هذا الطرح وترىٰ أن أمريكا هي دولة الشر والعدوان.

يقول Tod Lindsberg إن بوش يلتقي وفوكوياما بالنهاية الكونية للتاريخ، والتي تقول بأن كل شخص سيعترف للآخر بأنه حر مثله ومتساو معه، ولكن طبعاً ضمن القيم التي يطرحها بوش؛ يصعب لمثل هذا التحديد المسبق لمسار التاريخ أن يجد نفسه واقعاً.

البعد الأخلاقي:

تقول الإدارة الأمريكية أنها ستنجح في حملتها؛ لأنها تحمل قيماً أخلاقية يسهل استيعابها؛ لأنها تحرر الناس من الاضطهاد والقهر، إنها ترىٰ أن قيمها جيدة لكل شخص في كل المجتمعات، لكن المشكلة تكمن هنا في محاولة فرض هذه القيم دون أن يكون هناك جهد دولي واسع يضفي نوعاً من الشرعية والمشاركة علىٰ التحولات القيمية. أمريكا تقود التحول بنفسها منفردة في كثير من الأحيان، ودون أن يخلو من التبجح والعنجهية، السلوك الأمريكي لا يروق للكثيرين في العالم بمن فيهم أهل أوروبا الذين يشعرون أيضاً أن أمريكا لا تريد توقيرهم قيمياً وتعمل علىٰ أمركتهم.

أمريكا تصنع أعداء قيمها بأسلوبها السائد الآن؛ حتىٰ لو كانت تلك القيم جيدة ومقبولة نظرياً من الشعوب والأمم، تعطي أمريكا انطباعاً بحب السيطرة والاستهانة بالشعوب وبقيمها وتقاليدها؛ مما يؤدي إلىٰ ردود فعل سلبية قد تتطور إلىٰ معاداة ورفض، وربما هذا ما عكسه الجنود الأمريكيون في العراق من خلال سلوكهم الفوقي الذي استهان بقيم العراقيين وعاداتهم. تصدير القيم ـ التي تقول أمريكا إنها أخلاقية ـ بهذه الطريقة التي لا تنسجم مع الأعراف الدولية المتبعة في احترام الثقافات وعاداتها وطقوسها؛ لن يؤدي في النهاية إلىٰ نشر الفضيلة المرغوب بها وإنما إلىٰ الفوضىٰ والنزاعات، حتىٰ إن الاستراتيجية الأمريكية تدخل في تناقض أخلاقي مع نفسها، إنها تريد نشر قيم الحرية ولكنها تتعاون مع استبداديين للقيام بهذا العمل، أو كما أشار Lindsay and Steinberg أن أمريكا تتعاون مع طغاة في حربها علىٰ الإرهاب، فهل أمريكا حقيقة ملتزمة بقيم الحرية أو بسلامة الأمريكيين؟

التوجه نحو التحول العالمي يتطلب مشاركة دولية من الناحية الأخلاقية، لا يمكن الدعوة إلىٰ الديمقراطية والعمل علىٰ نشرها بالقوة أو بطريقة غير ديمقراطية، ما يبنىٰ علىٰ استبداد لا يولد الحرية، وما يقام علىٰ تغييب الآخرين يبقىٰ عرضة لمحاولاتهم السرية للقضاء عليه، ربما يشكّل عدم التجاوب الدولي مع أمريكا حول ما أسماه الرئيس الأمريكي بـ «محور الشر» دليلاً واضحاً علىٰ أهمية هذه المسألة، لم يجد الرئيس الأمريكي ـ علىٰ المستوىٰ العالمي ـ سوىٰ وسائل إعلام تردد ما قاله دون أن يحقق أي تعاون دولي حول تبعات إعلانه، بل علىٰ العكس؛ تعرَّض لموجة من الانتقادات التي وصلت إلىٰ حد الاستهزاء بسذاجة الطرح.

وقد أشار هنري كيسنجر Henry Kissinger إلىٰ مثل هذا المعضل عندما رفض فكرة قيام سياسة خارجية

أمريكية بناء على نهج السيطرة والهيمنة. وأشارت العديد من الصحف والتعليقات الأمريكية إلى مثل هذا النحو، فمثلاً قالت صحيفة New Yorker أن الاستراتيجية الأمريكية تقيم دولة عالمية مستبدة، وهذا يعني استبدال طغاة صغار بطاغية كبير.

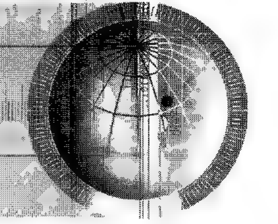
لكن الإدارة الأمريكية تنبهت - على ما يبدو - لهذه المسألة وأوقفت العمل بمصطلح «محور الشر»، مرَّت فترة طويلة والرئيس الأمريكي لا يتحدث بالموضوع، لكن الرأي العام الأوروبي عبَّر عن عكس ما سعى إليه الرئيس؛ من حيث أن دول الشر قد تكون أمريكا وحليفتها إسرائيل، أعطى الاستطلاع الأوروبي الذي جرى منذ عدة أشهر مؤشراً حول ذلك البعد الأخلاقي الذي لا تستطيع أي دولة أن تتصرف بمفردها وبغفلة عنه.

الحالة الداخلية الأمريكية:

تواجه الإدارة الأمريكية مشكلة انفصام بين تطلعاتها الخارجية والمزاج الداخلي الأمريكي، إنها تريد التمدد في هيمنتها سواء العسكرية أو القيمية إلى مختلف أنحاء العالم، وتعمل على التدخل بشؤون الكثير من الدول إن لم يكن كلها، بينما الشعب الأمريكي ما يزال يفضّل البقاء داخل أسوار الولايات المتحدة؛ ليس منعزلاً تماماً وإنما بعيداً عن هموم ومشكلات يراها لا تنفعه، الشعب الأمريكي بصورة إجمالية قليل الاهتمام بالقضايا الدولية إلى درجة الجهل، وينشغل كثيراً بهمومه الداخلية ومصالحه الذاتية، هناك من يهتم بالقضايا الدولية من أصحاب الشركات والاستثمارات الكبيرة والمصالح الاقتصادية المتعلقة بالتجارة العالمية، وهناك من بين الأقليات من تشغله قضايا سياسية مثل اليهود ومن يمثلهم من جمعيات يهودية وصهيونية، لكن هؤلاء يشكِّلون نسبة ضئيلة تتمتع بنفوذ كبير. هذه النسبة تشارك في صنع القرار الأمريكي؛ من حيث إنها عامل حاسم في تحديد نتائج الانتخابات الأمريكية - سواء على مستوى الكونجرس أو الرئيس -، ومن حيث إنها منظمة الصفوف وتقيم مجموعات ضغط ذات نفوذ سياسي وإعلامي واقتصادي هائل، وإليها ينتمي العديد من صنَّاع السياسة الأمريكية المتوارين؛ أي أصحاب الصف الثاني الذين يشكِّلون اللجان المتخصصة والمستشارين.

قد تتعايش اللامبالاة الشعبية مع السياسة الخارجية إلى درجة معينة؛ مثلما تعايشت منذ انتهاء الحرب الفيتنامية، لكنه يصبح من الصعب التعايش مع ازدياد نشاط السياسة الخارجية إلى الدرجة التي تتطلب تعاوناً شعبياً مباشراً. فمثلاً يتطلب خوض الحروب إرسال الجيوش إلى مواقع القتال؛ مما يعني أن أمريكيين سيسقطون قتلى وجرحى، إن لم يكن الشعب متفاعلاً مع الأحداث ومؤيداً لسياسة إدارته الخارجية؛ فإنه سيبدأ بالتذمر خاصة إذا أخذت الخسائر البشرية والاقتصادية بالارتفاع والتزايد، أجبر هذا السبب أمريكا على الخروج مهزومة من فيتنام، وليس من المستبعد أن يتكرر ثانية.

أمام الإدارة الأمريكية احتمالان: إما أن تدير سياسة خارجية بطريقة لا تتجاوز فيها الخطوط الحمراء التي تؤدي إلى تذمّر شعبي أمريكي، وإما أن تخوض حملة إعلامية وتعليمية في الداخل الأمريكي لرفع مستوى




الاهتمام الشعبي بالشؤون الخارجية إلى درجة متكافئة مع رغبة الإدارة بالتدخل وخوض الصراعات، أو تنفيذ الضربات الوقائية. وإلا فإن الإرباك سينشأ حتماً في درجة الانسجام الشعبي مع سياسات رئيسه؛ مما سيكبِّل أيدي الإدارة في تنفيذ سياساتها.

عدة حروب في آن واحد:

هناك نظريتان عسكريتان أساسيتان في التعامل مع جبهات القتال، نظرية تدعو إلى التركيز على محور معين من أجل إحداث اختراق كبير يؤثر إيجاباً في معنويات الجيش وسلباً في معنويات العدو، ويرفع من درجة قوة الدفع باتجاه الانتصار. نظرية أخرى تقول إن فتح عدة جبهات يشتت قوات العدو ويقلل من قدراتها على المقاومة الفاعلة؛ مما يؤدي إلى انتصار سريع، لهذه إيجابياتها ومؤيدوها، ولتلك إيجابياتها ومؤيدوها.

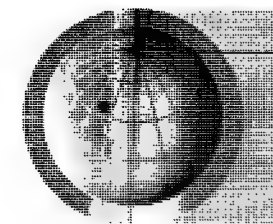
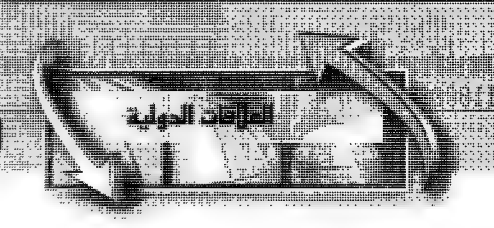
الإدارة الأمريكية الحالية تفكر بفتح أكثر من جبهة واحدة في آن واحد، بدأت بأفغانستان، ثم انتقلت إلى العراق قبل أن تطمئن إلى استقرار جبهتها الأولى، ومن ثَمَّ أخذت تهدد سوريا وإيران، تبدو أمريكا بهذا كالثور الهائج الذي يفكر بعضلاته، قد تنجح أمريكا عسكرياً هنا وهناك، لكنها على ما يبدو غير قادرة على تحقيق الاستقرار على أي من جبهاتها، وبهذا تكون قد استثارت خلية النحل بدل أن تكون قد حافظت على ذلك الأذى المتوقع ولكنه المستقر، قد تلسع الخلية الهادئة، لكن الخلية الهائجة تهاجم، ومن المحتمل أن يؤدي الهجوم إلى استثارة الرأي العام الداخلي في أمريكا، فينقلب على إدارته التي ستضطر إلى التراجع أو إلى دفع ثمن يوم الانتخابات، وفي كلتا الحالتين تكون أمريكا قد وضعت نفسها في مأزق ناجم عن سوء التدبير.

الصراع التاريخي:

تغامر الولايات المتحدة بأعمالها العسكرية بصنع الأجواء المناسبة لتأجيج صراع تاريخي بينها وبين الشعوب المستهدفة، أو تلك الأجزاء المستهدفة منها، إنها تضع نفسها في مواجهة قوى وفئات عدة تحمل عقائد وأيديولوجيات متكاملة، وإيمانها بها قوي وعميق، التحدي يُولِّد التحدي المضاد، والعدوان يُولِّد أفكار وأعمال الانتقام، والضعف يدفع باتجاه البحث عن السلاح، أمريكا تواجه أناساً يفضلون الموت على الحياة في كثير من الأحيان، وهناك فرق شاسع بين الباحث عن الذات وذلك الباحث عن الاستقرار، هناك من يرون في الموت تضحية مقدسة من أجل أن يحيا الدين وينعم الشعب والوطن، وهناك من يرى في الاستقرار وسيلة لحصد المزيد من المنافع، الثاني لا يمكن من الناحية المنطقية أن ينتصر أبداً على الأول حتى لو حقق بعض الانتصارات التاريخية، قد يحقق القوي-وهو الثاني-الانتصار، لكن الأول يملك القدرة المستمرة على بناء جيل الثأر والانتقام القائم على أسس من القدسية والخلود.

لم تستطع أمريكا اتقاء شرور أعمالها في الماضي، ولا أراها تحاول الآن الابتعاد عما يؤذيها، إنها تدفع المزيد من الناس إلى معاداتها والبحث عن وسائل وأساليب انتقامية أو تحريرية من الظلم، ولهذا سيتم التركيز



على تطوير وسائل تقنية فعالة؛ خاصة أن في أفغانستان درساً قوياً فيما يجب عمله، تنظيم القاعدة ما زال قائماً ومعه بعض التنظيمات في باكستان ودول آسيا الوسطى الإسلامية، إنه منتشر في مختلف أنحاء العالم ولا يعاني من نقص في الأفراد أو نضوب في الموارد. كما أن الأحداث تدفع بآخرين لتشكيل تنظيمات جديدة تركز في أعمالها على ما سهل تصنيعه وقلت تكاليفه وخف حمله واشتد أذى نشره. لكل فعل رد فعل، وهناك إدراك واسع بأن البندقية الرشاش لم تعد إلا سلاحاً لـ «الغيّة».

كيف ستتحاشى أمريكا فكرة الضدية التاريخية والصراع المستمر؟ كل عمل يحمل في الداخل نقيضه حتى على الصعيد الذاتي، فكيف إذا اتسع ليتعلق بشعوب وأمم ترى مستقبلها واستقلالها مهددين من قِبَل قوى أجنبية. قد يضحك الرئيس الأمريكي كثيراً سروراً بالانتصارات العسكرية التي يحققها جيشه هنا وهناك، لكن التاريخ لا ينتهي عند تلك اللحظة.

الإخفاق الأمريكي:

هناك من يبشر بإخفاق الاستراتيجية الأمريكية مثل William Lind الذي كتب في تعليق له في ١٩/ ٢/ ٢٠٠٣م؛ أن السؤال ليس هو: أستخفق أم لا؟ لأنها ستخفق، وإنما السؤال يدور حول السبب الذي يدفع أمريكا للسيطرة على العالم وإنشاء مملكة جديدة على غرار روما أو الإمبراطورية الإسبانية القديمة، الجدلية تقوم على أن التفرد خطير، وهو يصنع الأعداء ولا يصنع الأصدقاء، إنه يقوم على القوة التي تتنوع مصادرها وأسبابها ولا سقف لها، غداً ستتلقى أمريكا ضربات من حيث لا تعلم، ومعها لن تنفع كل الأسلحة الفتاكة التي بحوزتها.

الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي:

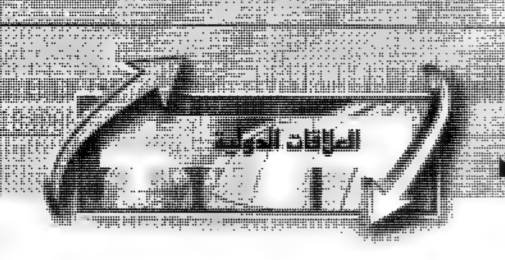
انطلاقاً من الأبعاد التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية التي قامت أساساً على المصلحة المدعومة بالقوة؛ يمكن تلخيص السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية إجمالاً بالنقاط الآتية:

أولاً: تفتيت الوطن العربي والعالم الإسلامي:

ورثت أمريكا سياسة تفتيت الوطن العربي عن الاستعمار الفرنسي والبريطاني وأمعنت فيها، وقد اتضح عبر السياسات المختلفة التي تبنَّاها الغرب تجاه العرب عبر عقود؛ أن المنطلق الحضاري يشكِّل الأساس للعداء الغربي للعرب والمسلمين، ومن الممكن تفسير ذلك بناء على أحداث تاريخية عدة ابتداءً من معركة اليرموك وانتهاء بإقامة الكيان الصهيوني، ولا أظن أن هنتنجتون كان مازحاً عندما تحدث عن صراع الحضارات، ربما بدا حديثه غريباً بالنسبة لبعضهم؛ لكنه كان يعبّر حقيقة عما يتفاعل في نفوس العديد من الغربيين تجاه المسلمين.

لم تسلّم أمريكا بحق العرب بالوحدة، واستمرت في معاداة الاتجاهات القومية والإسلامية والقادة الذين حملوا على أكتافهم همّ الوحدة، وقد أصبح واضحاً لدى العرب جميعاً أن الولايات المتحدة لن تسمح بوحدة



عربية فضلاً عن أن تكون إسلامية؛ حتى لو كانت محدودة مثل وحدة وادي النيل أو الشام أو الجزيرة العربية. ويتحدث العديد من العرب الآن عن نيات أمريكية تفتيتية إضافية لزيادة إضعاف العرب، لكن سواء عملت على تفتيت دول عربية موجودة الآن أو لم تفعل؛ تبقى سياسة التفتيت قائمة، ولن تتوانى في تعميقها إن رأت ذلك ضرورياً.

ثانياً: **الحرص على تبعية القادة العرب:**

لا تستقيم سياسة التفتيت إلا إذا كانت محروسة عربياً؛ لهذا حرصت بريطانيا على إقامة حكومات عربية مرتبطة بها مباشرة وموالية لمصالحها الشخصية والقبلية وليس للمصالح العربية والإسلامية، كثر الحديث عن الوحدة العربية من قِبَل العديد من القادة العرب، لكنها وحدة لن تتحقق إلا إذا كان لدى القادة الاستعداد للتخلي عن مناصبهم، وهو الأمر الذي بدا مع الأيام شديد الصعوبة، وبسبب ما طرأ على الطرح من ابتذال -لوجود التكرار عديم الجدوى- استعاض الحكام عنه بالتضامن العربي، والذي بقي متعثراً وعديم الجدوى أيضاً.

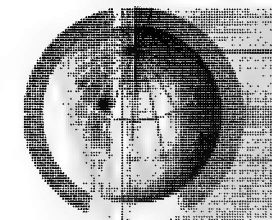
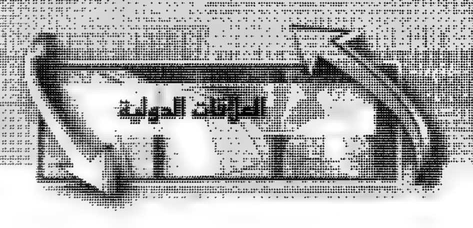
إذا كانت أمريكا تسعى الآن إلى تغيير حكام عرب؛ فليس لأنها تغير استراتيجيتها تجاه العرب، ولكن لأنها ترى أن عدداً من الحكام قد استُهلكوا ولم تعد هناك جدوى من بقائهم، ربما ترى أمريكا أن بعض الحكام لا يصلحون الآن بسبب أنماط الحكم القبلية، وأنه لا مفر من تطعيم الحكم بدرجة من الديمقراطية التي لا تؤذي المصالح الغربية؛ أي أن المسألة متعلقة بالتكيف مع ما يطرأ من تطورات نفسية واقتصادية وثقافية وليس باستراتيجية جديدة.

ثالثاً: **الإصرار على التخلف العربي والإسلامي:**

يجب أن يبقى العرب والمسلمون متخلفين، ولا مانع من أن يبدوا وكأنهم يواكبون الحداثة، يبقى العرب والمسلمون متخلفين بتخلفهم العلمي واعتمادهم على تقنية الآخرين، وعليه فإنه من المحظور على العرب إقامة مؤسسات علمية حديثة تسعى فعلاً إلى الاكتشاف العلمي؛ ومن ثَمَّ إلى الاختراع والتطوير التقني، ولذا من السهل أن يلاحظ المرء أن الجامعات العربية والإسلامية ليست بالحقيقة مراكز تطوير علمي وتقني أو تغيير سياسي واجتماعي؛ وإنما هي في الغالب مراكز إصدار شهادات جامعية؛ يعرف أصحابها بعض علوم لا ضرورة لاستخدامها العملي.

ولا مانع من أن يواكب العرب الحداثة الاستهلاكية والتجسسية، العرب من أوائل المستهلكين للمنتجات الغربية الحديثة، والحكومات العربية من أكثر الحكومات تطوراً في أساليب التجسس على الشعوب العربية، وصلت الكهرباء إلى جسد العربي قبل أن تصل إلى البيوت، وتصل السيارات الفارهة إلى الأسواق العربية قبل أن تصل إلى المعارض الغربية، هكذا يبدو العرب أنهم يعيشون مع التطورات العالمية.. لكن دون أن يكونوا مساهمين بإنتاجها، على هذا قامت السياسة الأمريكية وعليه تستمر!



رابعاً: ضرب كل عربي ومسلم يرفع رأسه:

تقوم السياسة الأمريكية على ضرب كل عربي ومسلم طموح يعمل بمعزل عن الإرادة الأمريكية، ويحاول تحقيق استقلال حقيقي أو تطوير علمي أو ما من شأنه رفع شأن الأمة العربية والإسلامية، ولهذا واجهت أمريكا المد القومي العربي، وتآمرت على مصر، وحاصرت سوريا إلى حدٍّ ما، وضربت ليبيا والسودان وإيران وأفغانستان، وشنَّت الحرب على العراق، الحرب الأمريكية على العرب مستمرة منذ الخمسينيات ولم تبدأ مع ١١/ أيلول.

ومع تنامي خطر المد الإسلامي على المستوى الشعبي؛ تقوم السياسة الأمريكية على تجفيف المنابع وتحريف التوجهات؛ بغرض إعاقة هذا المدّ.

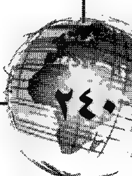
خامساً: المحافظة على إسرائيل قوية ومهيمنة:

من المفروض أن يبقى العرب والمسلمون تحت السيطرة من الناحية العسكرية، وأن تبقى إسرائيل متفوقة عليهم فرادى ومجتمعين، المنطق الأمريكي يقول إن إسرائيل وُجدت لتبقى، وعلى العرب والمسلمين أن يخضعوا لها ويعترفوا بها ويقيموا علاقات اعتيادية معها، وكل عربي يرفض ذلك يتعرض للعقاب عاجلاً أو آجلاً. أمريكا تستعمل الحكام العرب الذين يسيرون في فلكها للضغط على الأمة والمقاومين، وتستعمل نفوذها المالي والعسكري لتحقيق المصالح الإسرائيلية، هذه استراتيجية قائمة منذ الانتداب البريطاني على فلسطين ومنذ انبثقت دولة إسرائيل عن الصهيونية.

التحول الأمريكي:

في مجرى هذه السياسة الأمريكية؛ وجد الأمريكيون أن الأمور لا تسير كما يريدون، وأن إطلاق نار عكسي قد حصل، ضاق الخناق على العديد من المواطنين العرب والمسلمين؛ إلى درجة أن عدداً منهم صار يسعى إلى تغيير الوضع القائم في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وإقامة نظم سياسية جديدة معادية للغرب وخاصة للولايات المتحدة، يرى الأمريكيون أن التنظيمات الجديدة هي تنظيمات متطرفة وإرهابية وتستعمل الدين لاستقطاب المؤيدين، وتجعل من الحرب ضد الأنظمة والغرب حرباً مقدسة تستحق التضحية من أجل الفوز العظيم في الآخرة.

صحيح أن الأمريكيين يشنّون الحرب على هذه التنظيمات؛ لكنهم يرون أيضاً أنه من الضروري البحث في أسباب نشوئها ومعالجتها؛ لأن في ذلك القضاء الحقيقي على التطرف. أغلب المهتمين الأمريكيين بمن فيهم الإدارة الأمريكية يرون أن غياب الديمقراطية هو السبب في نشوء هذا التطرف، وأنه لا مفر من دمقرطة العرب والمسلمين إذا أريد للعلاج الحيوي أن ينجح. يقولون إن الحكام لم يتركوا مساحة للمشاركة الشعبية، وسيطروا على اتخاذ القرار وصرف الأموال، وإنه من الحكمة الضغط باتجاه إجراء إصلاحات سياسية ليأخذ كل موقعه في رسم السياسة العامة ويعبّر عن نفسه بحرية. من المهم أن يشعر المواطن في البلاد العربية والإسلامية أنه



محترم، وأن يعرف أن الشرطة السرية لن تطرق بابه بعد منتصف الليل لتقوده إلى عالم المجهول.

التحليل الأمريكي هذا يصيب جزءاً من الحقيقة ويتجاهل حقائق أخرى مهمة، ولَّد الاستبداد ردود فعل كتلك التي يتحدث عنها الأمريكيون، لكنهم يغفلون مسائل دعم إسرائيل والمحافظة على ضعف العرب والمسلمين ونهب الثروات والوحدة. واضح أن الأمريكيين يهربون من مواجهة الحقائق، ولا أرى أن ذلك سيخدم سياستهم في تحقيق الاستقرار الذي ينشدون.

فضلاً عن ذلك؛ إنهم لا يوضحون ما يعنون بالدمقرطة، من المتوقع إذا قامت أنظمة ديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية أن يخسر الحكام الموجودون كراسيهم، وأن تجلس مكانهم قوى إسلامية وقومية لا ترى في الولايات المتحدة صديقاً، هذا ما يراه بعض الأمريكيين مثل الكاتب William Lind، هذه القوى ستتعامل مع إسرائيل بعداء عقدي وسياسي حاد، وستصر على تطوير التقنية العربية الإسلامية وعلى المحافظة على الثروات؛ فهل ستعمل أمريكا على نشر الديمقراطية فعلاً في البلاد العربية والإسلامية؟

إنه من المشكوك فيه أصلاً أن تدافع أمريكا عن الديمقراطية؛ لأنها حقيقة لا تمارسها بشكل جيد على الصعيد الداخلي، وتدعم الطغاة والمستبدين على المستوى الخارجي. على المستوى الداخلي؛ تقوم السياسة الأمريكية أساساً على التوازنات وليس على الحقوق والقيم الأخلاقية، هناك قيم أخلاقية ضرورية لتحقيق التوازنات، لكنها لن تصل إلى المستوى الحقوقي المطلوب أخلاقياً حسب المبادئ الديمقراطية، فمثلاً تتطلب الديمقراطية وجود وسائل إعلام حرة وحيادية في طرحها لتصل الحقيقة كما هي إلى القارئ، لكننا لا نجد هذا في كثير من الأحيان في الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الخارجي؛ أمريكا مهتمة بولاء الحكام الذين يحققون لها المصالح وليس بمن هو مستبد أو غير مستبد، لكن الحرب لم تشملهم جميعاً، إذا اقتضت مصلحة الولايات المتحدة أن يغير الحاكم أسلوبه أو يخفف من أساليب القمع والقهر؛ فإنها ستمارس ضغطاً في هذا الاتجاه؛ أي أن أمريكا غير معنية بالشعوب، ولن تستطيع القيام بخطوات مهمة باتجاه نشر ديمقراطية حقيقية.

من المحتمل أن تدعم الولايات المتحدة المنظمات غير الحكومية؛ مثل تلك التي تدافع عن الديمقراطية والسلام وحقوق المرأة؛ لتأخذ دور الحكومة في ظل العولمة. يقود المنظمات غير الحكومية أناس مثقفون يظهرون بالمظهر الديمقراطي المطلوب عربياً الآن، ومن الممكن أن يشكِّلوا مصدر ثقة للمواطن العربي الذي يتشوق للتغيير، في الوقت نفسه يشكِّل هؤلاء عنصر طمأنينة للغرب؛ لأنهم يحصلون على تمويلهم من الغرب، ويؤمنون بالنمط الديمقراطي الغربي، ويعترفون بإسرائيل، ويفضّلون التفاوض معها ضمن منطق المصالحة والتخلي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين. إنهم ينفذون السياسة الأمريكية بثوب ديمقراطي تحرري؛ يتفوق على ثوب أغلب الحكام العرب الذي يتميز بالقبلية والألوان التقليدية، هناك مثقفون كثر على استعداد للقيام بالمهمات الأمريكية لقاء المال والجاه، وهم هناك الآن يرأسون المنظمات غير الحكومية التي تزداد ميزانياتها ويتسع نفوذها.

هناك الآن قضيتان عربيتان تشكّلان اختبارين للسياسة الأمريكية واستراتيجيتها الجديدة، وهما فلسطين والعراق، تشكّل فلسطين الاختبار التقليدي للسياسة الأمريكية في المنطقة، بينما تشكل العراق اختباراً لقدرة أمريكا على تنفيذ استراتيجيتها القائمة على السيطرة والضربة الوقائية، فيما يلي رؤية عامة للموضوعين:

فلسطين:

تحاول الإدارة الأمريكية على مدى عقود من الزمن البحث عن حل للقضية الفلسطينية ضمن الأسس الآتية:

١ - إسرائيل دولة اليهود وليست دولة كل سكانها؛ ذلك لاستثناء العرب الذين يشكّلون حوالي ٢٠ ٪ من السكان حسب الإحصاءات المعلنة.

٢ - توطين الفلسطينيين في البلاد العربية مع تعويضهم.

٣ - اعتراف العرب بإسرائيل وإقامة علاقات اعتيادية معها لتصبح جزءاً من المنطقة.

٤ - الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي والمحافظة على ضعف العرب.

٥ - ضرب كل من يحاول المساس بأمن إسرائيل سواء كان شخصاً أو تنظيماً أو دولة.

٦ - أن يتبنى العرب برامج ثقافية وتعليمية تلغي فلسطين من الذاكرة تماماً.

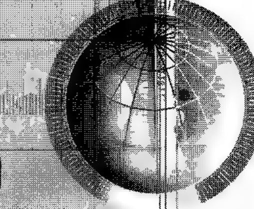
لم تستطع الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن تنفذ رؤيتها بالنسبة للحل، وهي الرؤية الإسرائيلية لأسباب تتعلق بالوضع العربي وعدم تطوره بالطريقة التي تقبل بمثل هذا الحل. نجحت الإدارات جزئياً لكن الحل ما زال بعيد المنال على الرغم من تسليم فلسطينيين وعرب بهذه الرؤية، ولهذا عملت الإدارات بما فيها الإدارة الحالية على تقديم مبادرات متتالية؛ لكن دون أن تلبي مطالب الفلسطينيين وبعض العرب ولو جزئياً، فتوالت الانهيارات.

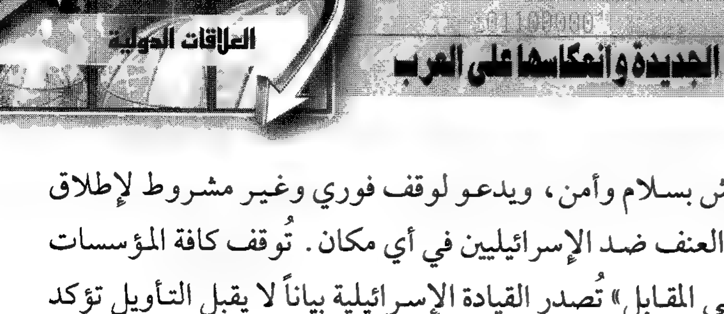
خريطة الطريق كانت آخر محاولة للإدارة الحالية، وفيما يلي تلخيص لها:

جوهر الخريطة:

الخريطة في جوهرها عبارة عن العودة إلى ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠م؛ أي إنهاء الانتفاضة والعودة بالأوضاع العامة في الضفة الغربية وغزة إلى ما قبل الانتفاضة، وبعث النشاط من جديد في طاولة المفاوضات. أما جوهر الجوهر فهو إلزام الفلسطينيين بحراسة الأمن الإسرائيلي، وعدم القيام بأي عمل من شأنه أن يؤثر سلباً من قريب أو بعيد في أمن إسرائيل، والقيام بتلك المهام التي تعزز من أمن إسرائيل والإسرائيليين.

الخريطة عبارة عن ثلاث مراحل، يؤدي تطبيق كل مرحلة إلى تطبيق المرحلة التي تليها، ولا يمكن القفز من مرحلة على حساب التي تليها. اعتماداً على آخر نص معدل؛ تقول المرحلة الأولى: إن على الفلسطينيين أن يباشروا «بشكل فوري بتنفيذ وقف غير مشروط للعنف. . . .»، وتضيف: «تصدر القيادة الفلسطينية بياناً





لا يقبل التأويل؛ يعيد تأكيد حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن، ويدعو لوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووقف النشاطات العسكرية وجميع أنواع العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان. تُوقف كافة المؤسسات الفلسطينية الرسمية التحريض ضد إسرائيل. «وفي المقابل» تُصدر القيادة الإسرائيلية بياناً لا يقبل التأويل تؤكد فيه التزامها برؤية الدولتين؛ ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، كما عبَّر عن ذلك الرئيس بوش، وتدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في أي مكان. تُوقف كافة المؤسسات الإسرائيلية الرسمية التحريض ضد الفلسطينيين»، من المهم ملاحظة تعبير «تأكيد حق إسرائيل بالنسبة للفلسطينيين»، وتعبير بـ «رؤية الدولتين»، الرؤية كلمة غير واضحة، وقد يتم تفسيرها على أنها أحلام أو أوهام!

تبدو النصوص هنا على درجة من التكافؤ لكنها في الحقيقة مضللة؛ وذلك لأنها تضع العنف الصادر عن الفلسطينيين في مرتبة العنف الصادر عن الإسرائيليين، ومن ثَمَّ تكون القوة المحتلة في مرتبة الشعب الواقع تحت الاحتلال! وهي لم تأت بجديد؛ لأن إسرائيل أكدت منذ عام ١٩٦٧م أنها لن تمارس عنفاً ضد الفلسطينيين ما لم يقوموا بأعمال عنف؛ أي أن إسرائيل ملتزمة بهذه النصوص منذ عام ١٩٦٧م، وليست بحاجة إلى مبادرات لتأكيد ذلك، وإنما جاء التأكيد ليشمل الالتزام الفلسطيني وقف المقاومة أو عدم القيام بها، وهو ما يريده أي احتلال؛ بمعنى أن الخريطة تقدم هدية فلسطينية مجانية لإسرائيل!

لا تتوقف «خريطة الطريق» عند هذا النص العام، وإنما تضيف: أن على الفلسطينيين القيام «بجهود ملموسة على الأرض لاعتقال وعرقلة وتوقيف الأشخاص والجماعات التي تشنّ وتخطط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان». وتتابع: أن على الأجهزة الأمنية الفلسطينية ـ التي سيعاد ترتيبها وفق الرغبات الأمريكية ـ أن تلاحق الإرهابيين، وأن تقوّض قدراتهم وبناهم التحتية الإرهابية. ثم تطلب «الخريطة» العودة إلى التنسيق الأمني كما كان عليه الأمر سابقاً، وتقوم الدول العربية بقطع «التمويل العام والخاص وكافة أشكال الدعم الأخرى للجماعات التي تدعم الإرهاب وتشارك فيه»، وبناء على التقدم في الخطوات الأمنية يقوم الجيش الإسرائيلي بالانسحاب السريع من المناطق التي كانت تنتشر فيها قوات فلسطينية.

تُقدِّم «الخريطة» في هذه المرحلة نصاً جيداً بالنسبة للفلسطينيين؛ وهو الذي يطلب من الحكومة الإسرائيلية تفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار/ مارس ٢٠٠١م، وتجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية وفق «تقرير ميتشيل»، وبما في ذلك النشاطات المتعلقة بالتمدد الخاص بالتمدد السكاني للمستوطنات.

الإصلاح:

تتحدث المرحلة الأولى عن إصلاح المؤسسات الفلسطينية؛ مع التدخل فيما يجب أن يقوم به الفلسطينيون فيما يخص شؤونهم الداخلية؛ وهو الأمر الذي يتماشى تماماً مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. لا شك أن



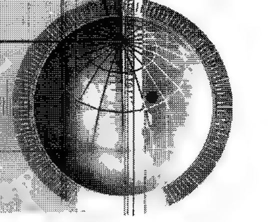
الإصلاح مطلوب فلسطينياً؛ لكنه ليس بالتحديد الإصلاح نفسه الذي يريده الأمريكيون، يريد الأمريكيون إصلاحاً يخدم مصالحهم؛ بينما يريد الفلسطينيون إصلاحاً يخدم تطلعاتهم نحو استعادة حقوقهم، والدليل على ذلك هو أن الأمريكيين يطلبون في «الخريطة» تعيين رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات واسعة، مع طلب نصوص دستورية متوافقة. . لماذا تحتاج فلسطين رئيساً ورئيس وزراء في الوقت الذي يجب فيه تخفيض النفقات وترشيدها؟! المصلحة ليست فلسطينية بقدر ما هي أمريكية وإسرائيلية، فأمريكا وإسرائيل تريدان «رئيساً للوزراء» يتمتع بدم جديد نحو ملاحقة المقاومين الفلسطينيين وإنهاء المقاومة.

تطلب «الخريطة» من الفلسطينيين وضع دستور مبني على الأسس الديمقراطية، وينص على إقامة رئاسة وزراء، ثم تطلب تعيين لجنة انتخابات، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لكن هناك عبارة غريبة بحاجة إلى توقف ونظر، حيث تنص على: «. . . وفي سياق نقاش حُرٍّ وشفافية في انتقاء المرشحين وعلى أساس الحرية . . .»، من ينتقي المرشحين؟ هل سيكون هناك تدخل في تحديد من يحق له الترشيح؟ الأمر ليس واضحاً وبحاجة إلى تريث قبل الحكم!

المرحلة الثانية:

إذا تم الالتزام بما هو وارد في المرحلة الأولى؛ فإن الطريق تصبح ممهدة للمرحلة الثانية؛ والتي تقول «الخريطة» عنها إنها «مرحلة إنشاء الدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة وسمات سيادية بناء على الدستور الجديد؛ كخطوة نحو الحل الدائم». أشارت المرحلة الأولى إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن المرحلة الثانية تراجعت فوراً لتصفها بالدولة ذات «الحدود المؤقتة» وصاحبة «السمات السيادية»، هناك تراجع كبير في الوثيقة نفسها إلى عبارات غير واضحة وتحمل العديد من التفسيرات!! ما هي الدولة ذات «الحدود المؤقتة» وما معنى «السمات السيادية»؟ هناك فرق شاسع بين «الدولة ذات السيادة» وبين تلك «ذات السمات السيادية». وتشترط هذه المرحلة أن مثل هذه الدولة لن تتحقق إلا بعد أن يثبت الفلسطينيون أنهم يقاومون الإرهاب بقوة وعزيمة، وأنهم يقيمون نظاماً يحترم المبادئ الديمقراطية. والسؤال هنا هو: ما مصير هذه الدولة إذا اختار الفلسطينيون عبر انتخابات حرة ونزيهة قيادة تؤمن بالمقاومة أو ترفض ملاحقة المقاومين الفلسطينيين؟ أعتقد أن الذي سيدور في ذهن الأمريكيين والإسرائيليين هو توجيه الناخب الفلسطيني نحو نتيجة يريدونها؛ أي نحو ديمقراطية مفصَّلة حسب مقاساتهم هم وليس حسب مقاسات الشعب الفلسطيني!

يتم في هذه المرحلة عقد مؤتمر دولي للتأكد من الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المرحلة الأولى، ومن شأن هذا المؤتمر أن يتأكد من أن الدول العربية تعيد علاقاتها مع إسرائيل، ومن أن الفلسطينيين يفون بمتطلبات الأمن الإسرائيلي، وأيضاً إشراك لبنان وسوريا في مؤتمر دولي يُعقد بهدف التسوية الدائمة.




المرحلة الثالثة:

يتم في هذه المرحلة عقد مؤتمر دولي آخر، والمتوقع أن يكون في ٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م، ومن شأنه أن يضع اتفاقاً نهائياً يرسم الوضع الدائم، وذلك بعد التأكد من استمرار الالتزام بما سبق، تقوم دولتان على أرض فلسطين وتقبل الدول العربية بعلاقات اعتيادية مع إسرائيل مع الالتزام بالأمن والسلام لجميع دول المنطقة.

الخلاصة:

لا تختلف هذه الخطة جذرياً عن «تقرير ميتشيل» أو «مبادرة تينت» أو الاتفاقيات التي عقدتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل. هناك حديث عن دولة فلسطينية لكنه غير واضح، وغموضه متعمد، لم يظهر علينا دبلوماسي غربي أو إسرائيلي حتى الآن ليعرِّف الدولة التي يتحدثون عنها! حتى الآن نحن نعرف أنهم يريدون دولة ليس على كل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧م، وبلا جيش أو حدود مفتوحة مع الجيران، وملتزمة بالأمن الإسرائيلي ومقاومة المقاومة الفلسطينية!

هذه المبادرة كغيرها من المبادرات الأمريكية التقليدية لا تُقدِّم حلاً للصراع الدائر، وهي تتحاشى تماماً تأكيد الحقوق الفلسطينية، وتركز على حق إسرائيل بالأمن. إنها مبادرة تهدئة وليست مبادرة تسوية، وليس من المتوقع لها أن تنجح حتى على هذا المستوى؛ وذلك لأن إسرائيل عادة لا تلتزم بما تعد به، ولأنها لن تعمل على مساعدة السلطة الفلسطينية في تسويغ حملة عسكرية محتملة ضد فصائل المقاومة الفلسطينية، كما أن فصائل المقاومة لم تعد لعبة يمكن السيطرة عليها بسهولة؛ أي أن الإدارة الأمريكية ستبقى بهذا الخصوص ضمن حلقات تدجين العرب التدريجي لقبول إسرائيل وفق ما ورد أعلاه، وهو الأمر الذي يواجه عقبات وتحديات كثيرة.

العراق:

تحاول أمريكا ألا تظهر بمظهر المحتل، وتجهد وفق ما تسمح به معاييرها الأمنية لتثبيت صورة المنقذ وليس المحتل، إنها بحاجة إلى أن تظهر أمام العالم بأنها ليست دولة غازية أو استعمارية جديدة، وخاصة أنها لم تثبت أن لدى العراق أسلحة دمار شامل، وأن تتجنب تطور روح المقاومة لدى الشعب العراقي لكيلا ينتج عنه خسائر أمريكية وعراقية في الوقت نفسه، إنها بالتأكيد تحاول أن تحافظ على النصر الذي تحقق حتى الآن، ولا ترغب في التورط في حرب عصابات ستنقلب عليها إن نشبت، وتُحوِّل نشوتها إلى هزيمة أمام أم تتمنى أن ترى أنف أمريكا وقد تمرَّغ في التراب.

أمام أمريكا الخيارات الآتية:

أولاً: أن تبقى في العراق المدة المطلوبة لتأمين مصالحها النفطية تماماً، وتنصيب نظام سياسي يخضع لها، ويضمن لها مصالحها على شاكلة أغلب الأنظمة العربية. هذا أمر يتطلب وقتاً طويلاً وقوة عسكرية كبيرة تستطيع الانتشار في مختلف التجمُّعات السكانية العراقية، ويتطلب أيضاً إبراز زعماء سياسيين على حساب

آخرين؛ سواء من القادمين مع قوات الغزو أو من الموجودين داخل العراق.

هذا خيار يحمل في طياته ما يعمل ضده، ينطوي وجود القوات الأمريكية في التجمعات السكانية العراقية على توليد الوعي بالاحتلال وتعمقه مع طول المدة، أمريكا تعرف تماماً أن الوعي هو المقدمة الأولى نحو الثورة أو المقاومة، هذا فضلاً عن أن دعمها لعناصر سياسية يولّد ردود فعل شعبية وحزبية ودينية ضد هذه العناصر، من الوارد جداً ألا يصبر العراقيون طويلاً على المتعاونين مع الطرف الأمريكي أو المهادنين لهم من القيادات السياسية والدينية، وأن يعملوا ضدهم سريعاً كما حصل في بعض المدن العراقية؛ أي أن البقاء المكثف للقوات الأمريكية ينطوي على دعوة مباشرة للعراقيين لحمل السلاح والقتال من أجل التحرير.

ثانياً: أن تخلي القوات الأمريكية التجمعات السكانية لتقيم في معسكرات خارجية، وأن تكتفي بالسيطرة العسكرية على المواقع النفطية. بالتأكيد هناك نصائح كثيرة يتم تقديمها للرئيس الأمريكي من قِبَل كثيرين؛ بضرورة الابتعاد عن المناطق السكنية خاصة العربية سواء كانت سنية أو شيعية.

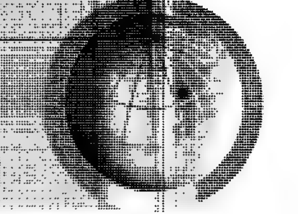
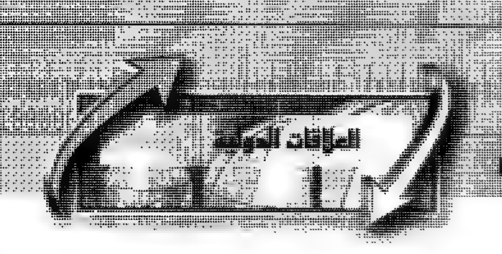
لكن هذا أيضاً غير مأمون بالنسبة للقوات الأمريكية؛ لأن وسائل الإعلام في هذا الزمن لا تترك الكثير من الأشياء في طي الكتمان، ذلك الوجود الأجنبي الذي ساد في دول عربية عبر عشرات السنين دون أن يثير حفيظة الجماهير لن ينجح في العراق، العراق متطورة نوعاً ما من ناحية الوعي السياسي مقارنة بدول عربية أخرى، وتتحسس الأمور وتستشعرها، وليس من السهل أن تخفى على العراقيين تحركات من هذا القبيل.

هذا فضلاً عن المشكلة الأمنية الصعبة التي يمكن أن يصنعها الإخلاء العسكري الأمريكي للمتعاونين مع أمريكا، والذين من المفروض أن يقوموا على إدارة البلاد بشكل أو بآخر؛ من سيحمي هؤلاء؟ العراق ليست أفغانستان، ولا يوجد فيها جيش جاهز لقتال العراقيين لمصلحة الأمريكيين.

ثالثاً: أن تبقى قوة احتلال بالظل، وذلك من خلال أمرين:

أ - استقدام قوات من دول أخرى، مثل رومانيا وتركيا وبولندا، لتقوم بحفظ ما يُسمّى بالسلام، مقابل قليل من المال تقبل مثل هذه الدول تأجير بعض جنودها للولايات المتحدة؛ لتؤدي دوراً يعفي الولايات المتحدة من أن تكون دولة محتلة غاشمة. يتم تسليح هذه القوات بما يلزم، وتقف قوات أمريكا في قواعد بعيدة قليلاً عن المراكز السكانية العراقية، أو في دولة عربية، جاهزة لمد يد العون في حال الضرورة.

ب - تشكيل جيش عراقي شبيه بجيش «أنطوان لحد» في جنوب لبنان أو السلطة الفلسطينية في فلسطين؛ يقوم على خدمة المهام والمصالح الأمريكية مقابل المال والبقاء في السلطة. جيش مثل هذا سيقوم بالمهام الأمنية المرتبطة بما تسميه أمريكا بـ «الإرهاب»، وسيكون لزاماً عليه ملاحقة العراقيين وزجّهم في المعتقلات تحت تسويغات مثل التطرف والإرهاب.

رابعاً: أن تسارع في دمقرطة العراق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بأسرع وقت ممكن وتترك البلاد. حرصت أمريكا في إعلامها العالمي على التنديد باستبدادية صدَّام حسين، وعلى حرصها على حرية أهل العراق، ومن المفروض أن تبرهن على صحة ما تقول عملياً، بل إن حكومة الولايات المتحدة ستجد نفسها تحت ضغط أدبي عالمي لتجري هذه الانتخابات. يضع هذا الخيار أمريكا في ورطة؛ لأنها ليست مهتمة بدمقرطة الدول العربية، حيث تشكِّل الحرية العربية خطراً على المصالح الأمريكية.

ومن سيفوز في انتخابات العراق؟ الاحتمال الغالب هم الإسلاميون.

نتائج من هذا القبيل تنطوي على خطرين:

أ ـ ازدياد النفوذ الإيراني في العراق، أو على الأقل التعاون بين العراق الجديد وإيران؛ وهو الأمر الذي يتناقض حدّياً مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وظفت أمريكا الكثير من الجهد من أجل أن تبقى الحرب العراقية ـ الإيرانية مشتعلة، وذلك لإنهاك الطرفين مادياً ومعنوياً، ولتأجيج مشاعر الكراهية بين العرب والإيرانيين، فهل تسمح أمريكا بانتخابات تقود إلى مشكلات جديدة؟

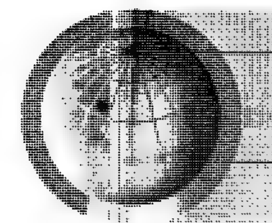
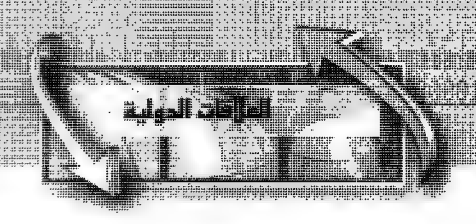
ب ـ أما الخطر الثاني؛ فيتمثل بانضمام العراق إلى الجهود العربية والإسلامية ضد إسرائيل، إذا فاز الإسلاميون في الانتخابات؛ فإنه من المتوقع أن تنهض الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل نهضة نوعية قوية، صحيح أن نظام صدَّام حسين كان ضد إسرائيل لكنه غرق في الكثير من النشاطات الحربية؛ جعلت قدرته العسكرية بعيدة عن تحدي إسرائيل مباشرة، وأبقى العراق قوة كامنة أكثر منها قوة فاعلة.

خامساً: ليس من المستبعد أن تلجأ أمريكا إلى ضرب العراقيين بعضهم ببعض؛ إذا وجدت أن الخيارات المختلفة لا تلبي لها ما جاءت إلى العراق من أجله، قد تلجأ أمريكا إلى سياسة «فرِّق تَسُد»، وذلك من خلال نشر النزاعات الطائفية والقبلية والقومية؛ مما يلهي العراقيين عن عدوهم الخارجي، ويصبح هذا العدو حكماً أو مطلباً عراقياً للسيطرة على النزاعات. ينطوي هذا أيضاً على نقيضه؛ حيث إن أمريكا التي تريد أن تظهر بمظهر المحرر؛ ستصبح غير قادرة على تحقيق استتباب الأمن في البلاد؛ مما يضعها في مواقف حرجة أمام العالم وربما أمام الرأي العام الأمريكي.

أي أن أمريكا ستجد نفسها في مأزق حقيقي، إنها تواجه مقاومة عراقية مرشحة لاكتساب المزيد من القوة، تحتاج المقاومة إلى وقت للتنظيم والتدريب والاستقطاب وما شابه ذلك من مستلزمات جهادية.

هناك مقومات واضحة تدفع باتجاه المقاومة، يمكن اختصار بعضها فيما يأتي:

١ ـ الشعب العراقي ـ خاصة العربي ـ لن يرضى بالاحتلال بغضِّ النظر عن رأيه بالنظام السابق، لا أستثني الأكراد كلية؛ لكنهم سيأتون إلى صفوف المقاومة بعد أن يتأكدوا أن أمريكا تستعملهم ولا تحترمهم، ومن الجلي الآن أن التنظيمات الإسلامية الكُردية تشارك في أعمال المقاومة.

٢ ـ أظن أن الشيعة قد وصلوا في هذه المرحلة إلى درجة من الوعي والنضج السياسي لن يقبلوا معها الوقوف على الحياد ؛ وخاصة أن لديهم التنظيمات القادرة على قيادة العمل سواء على المستوى السياسي أو الديني.

٣ ـ لا مجال أمام السنَّة إلا تبني المقاومة، خاصة أنهم أكبر الخاسرين في المرحلة الراهنة، لكن مشكلة السنَّة أنهم ممزقون ولا توجد لهم قيادة واضحة لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الديني، لكن الوسيلة لن تستحيل أمام من يقرر القتال ضد الغزاة.

٤ ـ تتوفر خبرات عسكرية وقتالية في العراق نتيجة نظام التجنيد الذي كان قائماً، ونتيجة للحروب المتواصلة التي خاضها صدَّام حسين؛ علماً بأن الخبرات العربية والإيرانية المستعدة لدعم أهل العراق كثيرة ومتحفزة، هناك خبرات في فلسطين وغيرها ترغب في مقاتلة الأمريكيين؛ معتبرة ذلك جهاداً في سبيل الله.

٥ ـ ستتلقى المقاومة العراقية بمجرد انطلاقها الآلاف من المتطوعين العرب والمسلمين، والذين سيرفدون أعمالها القتالية بمختلف الفنون العسكرية والتضحيات.

٦ ـ ستبقى جماهير العراق تحت ضغط عربي وإسلامي شعبي كبير من أجل أن تقاوم الأمريكيين، سنجد عرباً يتحدثون ويكتبون عبر وسائل الإعلام المختلفة محرضين مطالبين أهل العراق بالثورة وطرد الأمريكيين، سيصنع العرب تياراً ضاغطاً على الجمهور العراقي أو محمساً له للانطلاق، وستكون التجربتان الفلسطينية واللبنانية درسين يتم ترادهما والعبر المستخلصة منهما على أسماع وأبصار أهل العراق.

من المحتمل أن تؤول التجربة الأمريكية في العراق إلى ما آلت إليه التجربة الإسرائيلية في لبنان، عندها تكون نهاية استراتيجية بوش، الرهان الكبير الآن على نجاح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية يتمركز في العراق؛ من حيث أنها هي ساحة القتال الرئيسة التي تقرِّر هل هذه السياسة ستستمر أو أنها ستتوقف؟ إخفاق الأمريكيين سيؤدي إلى تغيير في البيت الأبيض وإلى توقف الاستراتيجية الحالية، ونجاحهم سيعزز موقف بوش وسيبقيه في البيت الأبيض كمنتصر وبطل قومي.

ثمن الصداقة مع العرب والمسلمين:

لا أعتقد أن سياسة أمريكا القائمة على الحكام العرب والمنظمات غير الحكومية ستنجح؛ بسبب عدم مصداقية هذه المنظمات في الشارع ووعي الحركات الإسلامية والأحزاب والتنظيمات بدورها، إذا كانت أمريكا معنية بالصداقة مع جمهور العرب والمسلمين، وفتح صفحة جديدة من التعاون والاحترام المتبادل؛ أخال أن عليها أن تأخذ باعتبارها ثلاث أمور في غاية الأهمية:

أولاً: أن تعترف بأن للعرب والمسلمين طموحات لأن يكونوا أمة موحدة ذات شأن، وأن من واجبها أن تتوقف عن كل السياسات التي تعيق تحقيقها. لدى العرب ولدى المسلمين طموح نحو تغيير أوضاعهم بصورة



جذرية، واستعادة أمجاد أجدادهم الذين قادوا الأمم وقدموا لها الجديد في مختلف مجالات العلم والفن والأدب، ربما لا يطفو هذا الطموح على السطح باستمرار؛ لكنه هناك في مؤخرة رأس أغلب العرب والمسلمين يقف جاهزاً لأن يفلت من عقاله في أية لحظة. ولدى الناس في بلادنا قناعة بأن الغرب بصورة عامة بقيادة بريطانيا قد تآمر على هذا الطموح في القرن التاسع عشر وعبر النصف الأول من القرن العشرين، وأن الولايات المتحدة قد ورثت هذا التآمر فيما بعد وإلى الآن. لقد فتت الغرب العرب والمسلمين وقسموهم إلى دويلات متنازعة تأتمر بأوامر الأجانب، وإذا كان للغرب أن يكون جاداً في طلب صداقة حقيقية؛ فإن عليه إعادة النظر بكل ما عمل عبر الزمن وإصلاح ما سبَّبه من أضرار؛ بمعنى أن على الولايات المتحدة أن تتوقف عن سياسة التهميش والتعامل مع العرب والمسلمين على أنهم مجرد أناس متخلفين ومتوحشين وظلاميين يكرهون النور والتقدم، وألا تبقى أسيرة لمصالحها الخاصة ظانّة أن خيرها وحدها هو خير العالم.

ثانياً: أن تتخلى الولايات المتحدة عن الأنظمة المستبدة لما تمثله من إصرار على التخلف والتبعية. دأبت أمريكا على مساندة العديد من الأنظمة العربية والإسلامية التي هي في نظر شعوبها فاسدة وطاغية وغير حريصة على مصالح الأمة، بل إن بعضها متآمر على الأمة ومتعاون مع الصهيونية والولايات المتحدة في إركاع الأمة وإذلالها. تقول الولايات المتحدة إنها مع الديمقراطية ومع حرية الشعوب في الاختيار وانتخاب ممثليها. لكن هذا بالنسبة لعدد كبير في الوطن العربي والعالم الإسلامي عبارة عن ادِّعاء كاذب، فأمريكا لا تقيم وزناً للإنسان أو حقوق الشعوب، وكل ما تهتم به هو مصالحها.

أمريكا تميِّز بين نظام سياسي وآخر في منطقتنا بناء على مصالحها؛ وليس بناء على قيم إنسانية أو مثل عليا كما تقول في ترويجها لفكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان. إنها تكثف هجماتها على نظام معين على اعتبار أنه استبدادي، لكن الحقيقة ليس لأنه كذلك وإنما لأنه يشذ ولو قليلاً عن الخطوط السياسية المقبولة لديها، أنظمة عربية وإسلامية عدة تدور في الفلك الأمريكي تنتهك أعراض الناس، وتنهب أموالهم، وتزجهم بالسجون والمعتقلات، وتعتدي على ممتلكاتهم وحياتهم؛ دون أن تلقى معارضة من أمريكا أو مجرد تعليق بسيط لا يغير من الأمر شيئاً.

بالنسبة للعديد من الناس في بلادنا؛ أمريكا تتحالف أو تتعاون مع شياطين أو جبابرة آثمين، وهي بذلك تصنع أعداءها ربما من حيث لا تدري، كثيراً ما نسمع مسؤولين أمريكيين يصفون زعماء عرباً بنوع من الحماس على أنهم أصدقاء، ويشيدون بمواقفهم ورؤاهم الحكيمة السديدة، ربما يحتاج هؤلاء إلى معرفة رد فعل الشارع العربي على مثل هذه الأقوال أو - على الأقل - معرفة جزء منه؛ ليقدِّروا بالضبط فيما إذا كانت أقوالهم وأعمالهم ستفضي على المدى البعيد إلى تحقيق مصالحهم! يبدو لي أن الولايات المتحدة تشبه عاملاً ماركسياً يكد في مصنع رأسمالي مصاص للدماء. تنتج أمريكا أعداءها بالضبط كما ينتج العامل عوامل ضعفه.

ثالثاً: أن تتخلى الولايات المتحدة عن إسرائيل. إذا ظنت الولايات المتحدة أن إقامة دولة فلسطينية سيحل المشكلة، وسيخفف من عداء الجماهير العربية لها؛ فإن ظنها سيبقى ظناً، ربما يهدئ قيام دولة فلسطينية الأمور

مؤقتاً لكنه لن يهدئها على مدى بعيد؛ ذلك لأنه لا يشكّل حلاً تاريخياً يلبي نظرة العربي والمسلم إلى نفسه. من بين العرب من يقبل بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، لكن هؤلاء هم الذين يقبلون بالأمر الواقع ولا يتطلعون نحو التغيير، مشكلة أمريكا ليست مع هؤلاء وإنما مع قوى التغيير العربية والإسلامية التي ترى في الواقع شراً كبيراً يجب نسفه أو تفجيره.

إذا أرادت أمريكا أن تكسب ود قوى التغيير؛ فإنه من الحكمة أن ترفع يدها عن الصراع الدائر، وتتوقف تماماً عن تقديم أي دعم لإسرائيل، تمثل إسرائيل الهزيمة العربية والإسلامية بأبشع صورة، ويجسد كيانها ذلاً تاريخياً مستمراً، ولن ترى قوى التغيير أن مصداقيتها يمكن أن تتحقق في وجود هذا العار. ولأمريكا أن تقرر فيما إذا كانت تريد الاستمرار في سياسة تعتبرها قوى التغيير معادية، من المفروض أن تعترف أمريكا ومعها المعسكر الغربي أن إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين لم يجلب على العالم سوى الحروب والدمار، وأن استمرار وجوده لن يكون حافزاً نحو الهدوء والسلام.

المراجع:

1 - John Lewis Gaddis, "Grand Strategy of Transformation", Foreign Policy.

2 - William Lind, "The Failure of American Strategy", CNSNews.com Commentary, Feb 19, 2003.

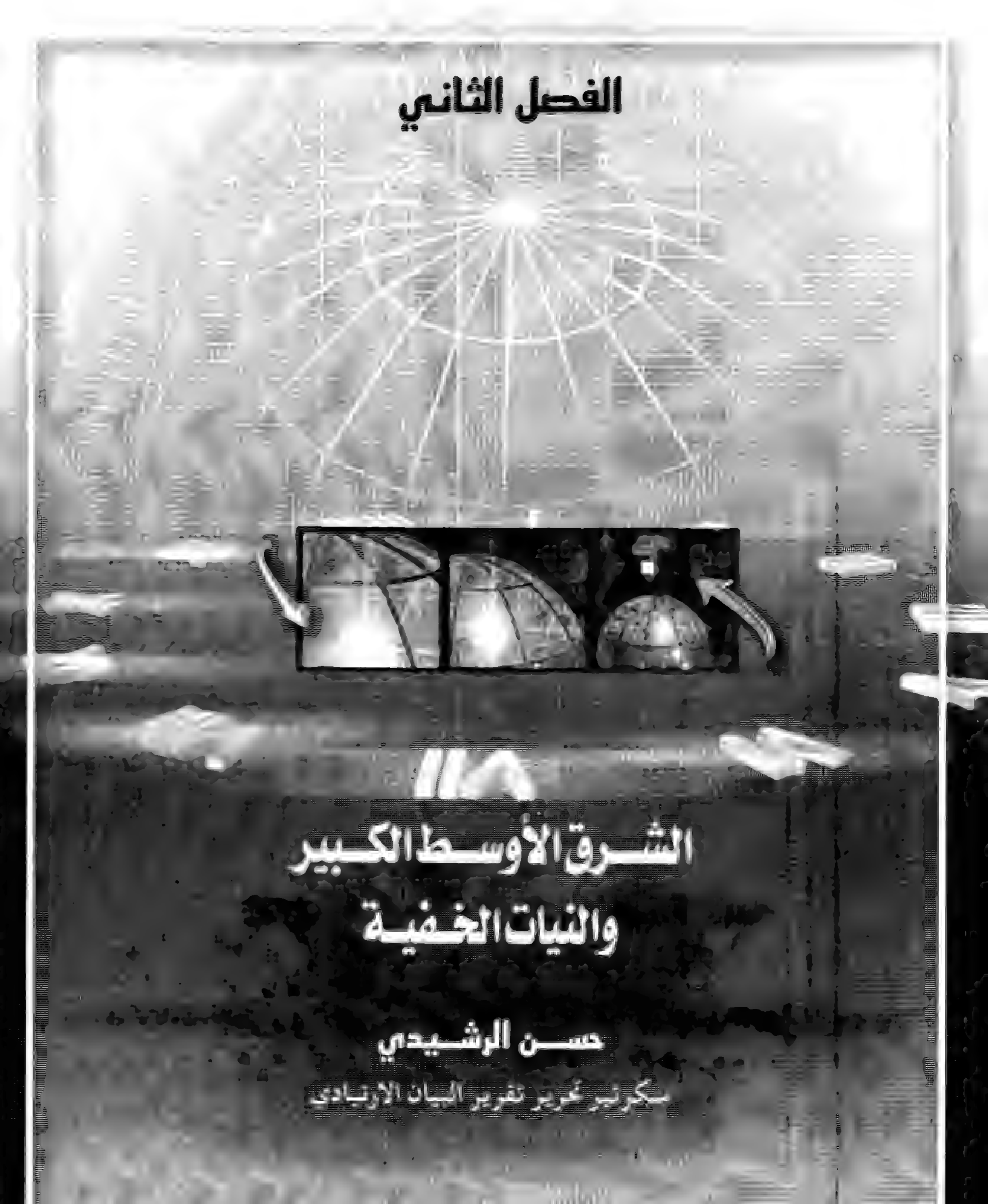
3 - James Skillen, "Iraq, Terrorism and the New American Security Strategy", Public Justice, First Quarter, 2003.

4 - Tod Lindberg, "The Bush Doctrine", Hoover Digest, No. 4, 2002.

5 - James Lihdsay and James Steinberg in Brookings Institution Brief (109).

6 - Henry Kissinger, Washington Post, October 12, 2002.

7 - The New Yorker, October 14, 2002.


الفصل الثاني
الشرق الأوسط الكبير
والنيات الخفية
حسن الرشيدي
سكرتير تحرير تقرير البيان الارتيادي



الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية

حسن الرشيدي

«إذا كان لا بد من تعلُّم الدرس المركزي لهذا النظام العالمي الجديد فهو نحن السادة، وعليكم أن تمسحوا أحذيتنا»، قائل هذا الكلام هو ناعوم تشومسكي المفكر الأمريكي الكبير، قاله وهو يلخص الفكرة التي تريد الولايات المتحدة تطبيقها في الشرق الأوسط أو (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، هذا المصطلح الذي أخذ يتردد عالمياً كثيراً طيلة الشهور القليلة الماضية في جميع وسائل الإعلام، وإن كان المصطلح كما قال واضعوه كالآتي: (The Greater Middle East Project)، والواقع أن (Greater) ترجمتها بـ(عظيم) أو (ضخم) أقرب من ترجمتها بـ(كبير)، ولكن مهما كانت التسميات؛ فإن مدلول (مشروع الشرق الأوسط الكبير) لا يزال غامضاً.

ولاستنباط مدلولات التسمية والأهداف التي وراءها؛ لا بد من وضع إطار تحليلي يأخذ في اعتباره متغيرين:

١ ـ الاستراتيجية الأمريكية في العالم.

٢ ـ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وفي خضم هذه الاستراتيجيات، ومن خلال عرض الصورة الكبرىٰ وهي الاستراتيجية الأمريكية في العالم، والصورة الأصغر وهي الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة؛ يمكن تلمُّس موقع المشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير) وآليات تنفيذه.

أولاً: الاستراتيجية الأمريكية في العالم:

حَفَلَ القرن العشرون بعدد من التغيرات الكبيرة المدوية، ففي نصفه الأول اندلعت حربان عالميتان، وانفجرت ثورتان كبيرتان في روسيا والصين، وانهارت خمس إمبراطوريات؛ هي العثمانية والألمانية والإيطالية واليابانية والنمساوية ـ المجرية، وحدث تراجع كبير لقوتين من أهم القوىٰ الاستعمارية العالمية؛ ألا وهما الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي. والخلاصة أنه طرأ تغير جوهري علىٰ طبيعة النظام الدولي. ولو ألقينا نظرة علىٰ القرون السابقة لوجدنا أن النظام الدولي اتَّسَم دائماً بتعدد القطبية وتوازن القوىٰ، حيث لم يكن يسمح لدولة بمفردها أن تحقق تفوقاً أو سيطرة؛ لا يستطيع تحالف الدول الأخرىٰ التصدي لها بدرجة أكبر من القوة والجبروت، ونجح هذا النظام آنذاك في الحيلولة دون ظهور قوة مهيمنة واحدة، لكنه مُنِيَ بالإخفاق في نهاية المطاف؛ مما أدىٰ إلىٰ نشوب الحرب العالمية الأولىٰ التي أعقبتها فترة من الفوضىٰ، ظهرت بعدها الفاشية، واندلعت الحرب العالمية الثانية، ثم انكشف غبار هذه الحرب عن تبلور نظام دولي ثنائي القطبية.

لقد كان هناك سببان رئيسان وراء التحول نحو القطبية الثنائية؛ أولهما: التراجع الكبير في قوة العديد من الأطراف التي كانت تشكّل الثقل الأساسي خلال حقبة توازن القوىٰ - أي حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولىٰ - بعد أن انهزمت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وانحسرت قوة بريطانيا وفرنسا. السبب الثاني: أن هذه التطورات رافقها تغيُّر مهم، تمثَّل في انتقال القوة النسبية إلىٰ أيدي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق، وزيادة تدخلهما في الشؤون العالمية. وكانت هذه التغيرات نتاجاً لمجموعة معقدة من العوامل التي أفرزت نظاماً عالمياً جديداً ثنائي القطبية. وكانت السِّمة الرئيسة لهذا النظام هي أن قطبيه الجديدين - الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة - يمثلان نظامين مختلفين، لكل منهما قيم وأنماط معيشية مختلفة، ومن ثَمَّ أفرز هذا النظام عدداً من القضايا التي تختلف إلىٰ حدٍّ كبير عن قضايا عصر توازن القوىٰ المتعدد القطبية (أي ما قبل الحرب العالمية الأولىٰ)، وأدت الأيديولوجيا الماركسية الثورية والإحساس بالدور التاريخي إلىٰ تحفيز موسكو لكي تتبوأ مكانها في النظام الجديد.

وبعد فترة من الغموض والتردد قررت الولايات المتحدة أن تأخذ علىٰ عاتقها مهمة احتواء المد السوفييتي، ومن ثَمَّ اندلع هذا الصراع الذي عُرف باسم (الحرب الباردة)، وترافق ذلك مع تطوير أسلحة الدمار الشامل.

لقد كانت الاستراتيجية الأمريكية قبل عام ١٩٤٧م لا تستند إلىٰ أسس ثابتة، وكانت مزيجاً من الخطط العسكرية التي دافعت عن فكرة إقامة دولة فيدرالية تلمُّ الولايات المشكِّلة لها تحت جناح دستور وهيكل، ودخلت أمريكا الحرب العالمية الثانية خلواً من أية استراتيجيات سوىٰ الانضمام إلىٰ ركب الدول الكبيرة، فاشتركت في الأحلاف التي قامت ضد المعسكر النازي آنذاك؛ فمبادئ مثل «القَدَر المرموق» أو «المصلحة الذاتية المستنيرة»، و«مبدأ منرو» و«خطاب مسيرة الراية» و«مبدأ الحرب العادلة»؛ هي مسمَّيات أقرب إلىٰ فكر متعمق في الوجدان الأمريكي كميراث عن الآباء المؤسسين؛ أكثر من اعتباره فكراً استراتيجياً مؤسسياً سياسياً، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة في وضع الانفراد بالهيمنة علىٰ العالم كهدف نهائي تسعىٰ إليه، ومن خلاله توجِّه استراتيجياتها الدولية، فقدَّم «جورج كينان» عام ١٩٤٧م أولىٰ هذه الاستراتيجيات التي تركزت علىٰ «نظرية الاحتواء».

وأهم أسس هذه الاستراتيجية كانت مواجهة ما وصفه صانعو السياسة الأمريكية بالتهديد الشيوعي، حيث كان الاتحاد السوفييتي العامل الأهم والعدو الأخطر بالنسبة لراسمي أسس هذه الاستراتيجية.

وقد سادت استراتيجية الاحتواء في السنين التي تلت الحرب العالمية الثانية، وعُدّت الاستراتيجية الأمريكية الرئيسة في حقبة الحرب الباردة، وقد تعاملت هذه الاستراتيجية مع العالم في حقبة ثنائية الأقطاب: الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد الاتحاد السوفييتي وحلفائه، وكانت تهدف لمنع الاتحاد السوفييتي من توسيع مدىٰ تأثيره؛ ليس فقط في نطاق الولايات المتحدة وحلفائها؛ وإنما أيضاً في نطاق الدول غير الحليفة معها أيضاً، ولدعم هذه الاستراتيجية أوكلت الولايات المتحدة للقوات العسكرية وقف التوسع الشيوعي في كوريا وفيتنام، وتحت هذه الاستراتيجية واجهت الولايات المتحدة قيادات التمرد الشيوعي في عدد من دول العالم المتطورة، كما دعمت

المجاهدين الأفغان في حربهم ضد الجيش السوفييتي الذي احتل أفغانستان في الثمانينيات. ونجد في تعريف السياسيين الأمريكيين لهذه النظرية أن السياسة الخارجية ارتبطت بالاستراتيجية الأمريكية في تحقيق هدف واحد هو القضاء على المد الشيوعي، ولكن المد الشيوعي بحد ذاته كان هدفاً فرعياً؛ لأن الهدف الحقيقي للاستراتيجية الأمريكية كان الحفاظ على مصالحها في بقاع العالم المختلفة، وليس غريباً أن نجد صنّاع السياسة الأمريكية يضعون على جدران مكاتبهم خرائط تضم أكثر من أربعين بلداً تمثل المصالح الأمريكية مثلما تمثل ما أسمته الولايات بـ(مناطق الديون القومية)؛ بمعنى المناطق التي التزمت تجاهها أمريكا بالدفاع عنها دفاعاً عن مصالحها هي.

سعى الرؤساء الأمريكيون وفق هذه الاستراتيجية إلى إيجاد تحالفات استراتيجية لضمان تحقيق المصالح الأمريكية بعيداً عن سياسة الحروب وسباقات التسلح، وسعت الولايات المتحدة منذ الخمسينيات لوضع سياسة قومية متماسكة؛ تماشياً مع مبدأ ترومان إلى توضيح استراتيجية الاحتواء والاعتراف بالحرب الباردة كوضع من أوضاع العلاقات الدولية، وقام أيزنهاور بتحديد تلك الاستراتيجية، واعترفت الإدارة الأمريكية - منذ كيندي حتى جونسون - بالاستراتيجية الاندفاعية التي هدفت إلى التوازن النووي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وهو «مبدأ نيكسون» الذي تابع الرئيس فورد الالتزام به في التفاوض مع الخصوم المحتملين، وطرح مبدأ الشراكة مع الأصدقاء والحلفاء.

ثاني هذه الاستراتيجيات التي وظفتها الولايات المتحدة في حربها الباردة؛ كانت استراتيجية الردع التي سادت لفترة طويلة منطق الفعل السياسي الأمريكي؛ وعليها بنيت الترسانة الضخمة التي جاءت نتيجة للحرب الباردة وسباق التسلح النووي.

واستراتيجية الردع تعتمد على منطق الردّ بهجوم مدمّر على فعل عسكري نووي يهدف إلى التدمير، ووفق «ودي وولت» الخبير الاستراتيجي الأمريكي؛ فإن استراتيجية الردع هي ركوب الموجة؛ إذ يقول: «عندما تواجه تهديداً خارجياً كبيراً؛ فإن الدول إما أن توازن موقفها وإما أن تركب الموجة»، ويعني بركوب الموجة الانحياز إلى مصدر الخطر.

وهناك مصطلح آخر يندرج تحت مفهوم الردع وهو الإكراه، ويعرّفه «بول هاث» و«بروس راسيت» بأنه: «محاولة من صانعي القرار في دولة ما لإجبار صانعي القرار في دولة أخرى على التجاوب مع مطالب الدولة الأولى».

أما الإكراه فيعرّفه «جاك ليفي» بأنه «استخدام التهديدات لحث الخصم على فعل شيء، أو التوقف عن فعل شيء، وليس الامتناع عن فعل شيء لم يقم به بعد»، وهو بذلك يدرج مفهوم الإكراه داخل استراتيجية الاحتواء.

طوّرت أمريكا فكرة استخدام الاستراتيجية العسكرية للتدمير الذي قد يصيبها جراء معارض أو معاد لهذه

الأهداف، وافترضت قدرةً لإحداث إصابات ودمار صناعي ترد على أي هجوم نووي استراتيجي، وهي فكرة نشأت في الستينيات، وأخذت فيما بعد صيغة الردع أو استراتيجية الردع التي سادت المنطق الاستراتيجي الأمريكي لعقود مضت وستبقى سائدة لعقود قادمة.

ولا يعني حديثنا عن هذه الاستراتيجيات بأنها كانت في أيام الحرب الباردة؛ أنها أصبحت الآن بعد انتهاء الحرب الباردة في طي النسيان، ولكنها لا تزال في خدمة المصالح بالإضافة إلى الاستراتيجية الجديدة، وهي الضربات الوقائية.

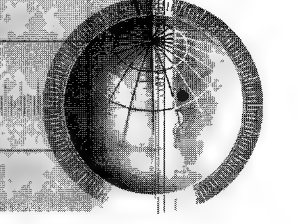
وهكذا هيمنت أجواء الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وألقت بظلالها على القرارات الدفاعية الرئيسة؛ بما فيها مشتروات أنظمة الأسلحة وحجم القوات والوجود العسكري في الخارج والتحالفات. وبسبب القطبية الثنائية التي تميزت بها حقبة الحرب الباردة؛ أصبح على الولايات المتحدة أن تهيئ نفسها لاحتواء المد السوفييتي على النطاق العالمي؛ مما كان له أكبر الأثر في تعاملات الولايات المتحدة مع مختلف المناطق.

ولكن الحرب الباردة انتهت نهاية مدوية؛ عندما حدث الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفييتي بوصفه إمبراطورية ودولة، ونتيجة لذلك تحوَّل التوازن النسبي للقوى السياسية والعسكرية ليصبح في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة - خلال ما يزيد على أربعة عقود من الحرب الباردة - حققت منزلة سياسية عظيمة وقدرات عسكرية كبيرة، فلم يعد أمامها أي منافس دولي أو أي تحالفات معادية ذات شأن، بل إن معظم الدول التي تمتلك قدرات اقتصادية متميزة، وتتمتع بارتفاع متوسط دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي، مثل ألمانيا واليابان، هي دول حليفة للولايات المتحدة. ويمكن القول بأن الولايات المتحدة وحلفاءها قد أقاموا منطقة يعتبر فيها نشوب الحرب فيما بينهم أمراً غير وارد إطلاقاً، وإن ظلت الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة.

ولكن داخل الولايات المتحدة نفسها هناك تيارات فكرية تتنازع في محيط صناعة القرار السياسي الأمريكي:

التيار الأول تيار انعزالي: وهو يدعو إلى التخلي عن السيطرة والتفوق والانطواء على الذات، وهذا التيار كان هو المسيطر على الفكر السياسي الأمريكي طيلة القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، وهذه الانعزالية في نظر هذا التيار تسهم في تخفيض الإنفاق الدفاعي في مواجهة عجز الميزانية؛ مما يحسّن القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة، وكذلك يقلّل من احتمالات مقتل عدد متزايد من الجنود الأمريكيين؛ غير أن هذا التوجه الانعزالي في نظر مركز أبحاث راند الأمريكي «يزيد على المدى الطويل من خطر نشوب الصراعات الكبرى؛ مما يتطلب قيام الولايات المتحدة بمجهود دفاعي أكبر، كما أنه في النهاية يقوِّض الازدهار الأمريكي بتقليص الفرص التجارية الناتجة عن الهيمنة».

أما التيار الثاني: فهو يدعو إلى العودة إلى تعدد القطبية وتوازن القوى للحيلولة دون ظهور قوة مهيمنة





جديدة، والقوىٰ المحتملة في المنظور الأمريكي هي: الصين واليابان وأوروبا وروسيا، وقد تتغير هذه القوىٰ في المستقبل، وقد ثبت أنه من المستحيل اتباع هذا النهج التوازني حتىٰ بالنسبة للدول ذات الثقافات المتشابهة خلال القرن التاسع عشر، فالمرجح أن تزداد حدة الخلافات بين الدول الآن في ظل توجهات القوىٰ الكبرىٰ واختلاف ثقافاتها؛ مما يجعل هذه القوىٰ بعيدة عن المرونة الكافية التي يتطلبها نظام توازن القوىٰ هذا.

والتيار الأخير: السائد في الفكر السياسي الأمريكي هو الزعامة العالمية أو الهيمنة الشاملة، وهي تقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون معادياً لها، وتحول في الوقت نفسه دون العودة إلىٰ تعدد القطبية، وأصبح هذا هو الاختيار الأول بالنسبة للساسة في أمريكا؛ خاصة منذ عهد ريجان في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وكما يقول ناعوم تشومسكي: «إن الأقوياء لا ينتظرون ولا يعودون إلىٰ أي سلطة».

ثانياً: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط تركزت الاستراتيجية الأمريكية على ثلاث دوائر متداخلة:

١ ـ ضمان أمن إسرائيل.

٢ ـ تأمين منابع وإمدادات النفط.

٣ ـ مكافحة الإرهاب.

أولاً: ضمان أمن إسرائيل:

يعتقد كثير من الناس أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل نابع من مصلحة أمريكية في علاقتها الخاصة بإسرائيل، ولا شك أنه يحقق لها مصالح كثيرة، ويُبْقِي علىٰ أطماعها في المنطقة، ولكن في الوقت نفسه يضع مصالح هذه الدولة في خطر كبير؛ لأنه يزيد من حجم العداء لهذه الدولة. ومن أجل هذه المصالح نجد دولاً مثل فرنسا وإيطاليا تغيِّر موقفها من الصراع، وتصبح أكثراً توازناً من ذي قبل. فأي مصلحة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية ستعود علىٰ أمريكا من نقل سفارتها إلىٰ القدس؛ علىٰ الرغم من إدراك صانعي القرار في أمريكا بالمكانة الخاصة للقدس في قلوب ملايين العرب والمسلمين والنصارىٰ؟! بالطبع لا توجد أي مصلحة؛ حيث إن هذا القرار كغيره من القرارات الأمريكية السابقة سيُلحق ضرراً كبيراً بالمصالح الأمريكية، ليس في العالم العربي فحسب، بل في العالم الإسلامي أيضاً عاجلاً أو آجلاً.

ويقول آخرون إن سيطرة اللوبي اليهودي في أمريكا علىٰ الحياة السياسية والاقتصادية الأمريكية؛ له أثر كبير ـ في ظل النظام الانتخابي الأمريكي ـ في انحياز الإدارات الأمريكية المتعاقبة لإسرائيل، لكن تضخيم الصوت الانتخابي اليهودي في الانتخابات الأمريكية أمر مبالغ فيه. نعم إن الجالية اليهودية نشطة ولها تأثير، ولكن القول بأنها تحكم أمريكا ليس صحيحاً؛ فلم يحدث أبداً أن كان الرئيس أو نائبه يهودياً، ونسبة اليهود في الكونجرس لا تزيد إلا قليلاً عن نسبة اليهود في أمريكا أي ٢ ـ ٣٪؛ حيث يبلغ تعدادهم حوالي ٦ ملايين نسمة






تقريباً؛ أي أن أصواتهم الانتخابية لا تتعدىٰ ٢ ـ ٣ ٪ من نسبة الأصوات الانتخابية في أمريكا، وهذه النسبة ليست بالنسبة الكبيرة التي تمكّن اليهود من التأثير في الانتخابات، ولو كان لهذه النسبة أي تأثير لكان للمسلمين والعرب في أمريكا أثر في تشكيل السياسة الأمريكية؛ لأن تعدادهم يزيد علىٰ تعداد اليهود هناك، كما أن السود يشكّلون نسبة كبيرة من السكان بالإضافة إلىٰ أقليات أخرىٰ؛ وبالرغم من ذلك لم نسمع عن أثر لأصواتهم الانتخابية، ولم نسمع عن رئيس أمريكي سعىٰ إلىٰ استرضائهم كما يفعل مع اليهود، إذاً فالقضية ليست قضية صوت انتخابي فحسب! فما هو السر في هذا الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل؟

إن الإجابة تكمن في العلاقة بين البروتستانتية واليهودية، حيث يستمد التراث الديني في أمريكا أصوله من المذهب البروتستانتي في إنجلترا والذي ارتحل إلىٰ أمريكا، وكان قد نشأ مع حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر في القرن السادس عشر ضد الكنيسة الكاثوليكية في روما، ولقد أحدثت حركة الإصلاح الديني تغييراً جوهرياً؛ بالمقارنة مع موقف الكنيسة الكاثوليكية والكنائس الأخرىٰ في موقفها من اليهود، وبذلك أسهمت هذه الحركة في بعث اليهود من جديد، فبالنسبة إلىٰ العهد القديم (التوراة) فقد كان مهملاً قبل حركة الإصلاح الديني؛ حيث كان الاعتماد علىٰ العهد الجديد (الإنجيل) ـ المحرّف ـ ورسائل البابوات في تفسيره، وكانت اللغة العبرية لغة ميتة يرىٰ الكاثوليك أن تعلُّمها بدعة.

ثم جاء البروتستانت في القرن السادس عشر، ودعا مارتن لوثر إلىٰ وجوب إقامة الحقيقة الدينية علىٰ أساس الفهم الشخصي دون الخضوع لفهم رجال الدين لها، فأصبح كل بروتستانتي حراً في دراسة الكتاب المقدس وتفسيره؛ وهذا أدىٰ إلىٰ فتح الباب علىٰ مصراعَيْه أمام أصحاب البدع والضلالة؛ وأدىٰ هذا إلىٰ تعدد الفرق البروتستانتية حتىٰ وصلت إلىٰ أكثر من ٢٠٠ فرقة في أربعة قرون فقط. في ظل هذا المذهب ازداد الاهتمام بالعهد القديم (التوراة) تحت شعار: «العودة إلىٰ الكتاب المقدس» باعتباره مصدر العقيدة النقية؛ مع عدم الاعتراف بالإلهامات والتعاليم غير المكتوبة التي يتناقلها الباباوات.

وإذا كان العهد القديم يتكون من ٣٩ سِفْراً؛ فإن أغلب الباحثين يذهبون إلىٰ أنه لا يمكن نسبة إلا خمسة أسفار ـ تجاوزاً ـ إلىٰ موسىٰ عليه السلام، أما البقية فهي عبارة عن سجل لتاريخ بني إسرائيل في فلسطين، بالإضافة إلىٰ بعض التنبؤات التي كتبها أحبار اليهود علىٰ فترات متفاوتة. وفي ظل هذا الوضع رسخ لدىٰ البروتستانت تاريخ فلسطين مستمداً فقط من العهد القديم؛ بشكل لا يبدو فيه وجود للشعوب الأخرىٰ في فلسطين، وأنه لا بد من عودة اليهود إلىٰ وطنهم الذي أُخرِجوا منه طبقاً لتنبؤات العهد القديم.

وهذا أدىٰ إلىٰ إحياء اللغة العبرية لفهم العهد القديم؛ ولذلك كانت الكنيسة الكاثوليكية تصف مارتن لوثر بأنه يهودي أو نصف يهودي، وكثير من الباحثين في التاريخ يذهبون إلىٰ القول بأن المذهب البروتستانتي من صنع اليهود والماسون.

إن أهمية الأفكار التي جاءت بها حركة الإصلاح الديني علىٰ يد لوثر؛ تعود إلىٰ أنها مهَّدت الطريق أمام

الأفكار التي نادت بها الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، فهذه لا تختلف كثيراً عن اليهودية، والتي تنطوي في جوهرها على دعوة اليهود ﻟ إسرائيل بحدودها التي ورد ذكرها في الكتب المقدسة لدى اليهود.

وهكذا تحوَّلت فلسطين في الضمير البروتستانتي من الأرض المقدسة لل ومن الملاحظ أن بعض البروتستانت قد آمن بضرورة اعتناق اليهود للنصرانية بإمكان تحوُّلهم هذا بعد قدومه.

ومما قوّى هذه الأفكار التجارب التي مرَّ بها المهاجرون البروتستانت م بينها وبين التجارب التي مرَّ بها اليهود القدماء عندما فروا من ظلم فرعون إلى أرض فلسطين.

فكثير من البروتستانت فرَّ من الاضطهاد الديني، ولذلك عندما واجه المهاجرون مقاومة أهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر؛ فإنهم تذكروا اليهود ومقاومة أهل فلسطين القدماء لهم. لقد كان هؤلاء المستوطنون بحاجة إلى شيء يسوّغ أفعالهم هذه، ويضفي عليها نوعاً من الشرعية والأخلاقية، فلم يجدوا هذا التسويغ إلا في العهد القديم. بل إنهم ادعوا أن الله اختار العنصر الأنجلو ـ ساكسوني البروتستانتي الأبيض لقيادة العالم، كما جعل الله اليهود شعبه المختار. بل وصل تطرفهم أن زعم أحد الكتَّاب، ويدعى «ريتشارد بروتزر»، في كتابه: (المعرفة المنزلية للنبوءات والأزمنة) بأن الإنجليز من أصل يهودي؛ على أساس أنهم ينحدرون من سلالات الأسباط التي ادّعى اليهود أن أفرادها فُقدوا بعد اجتياح الأشوريين لمملكة إسرائيل عام ٧٢١ قبل الميلاد. وفي نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأ التعاطف الأمريكي مع اليهود يتحوَّل إلى عمل ملموس من خلال جماعات وأفراد؛ فعلى صعيد الأفراد قام «وارد كريون» القنصل الأمريكي في القدس بتأسيس مستوطنة زراعية في منطقة القدس، وخطَّط لتأسيس مستوطنات أخرى، ولكنه لم يجد الدعم المطلوب من اليهود.

كما ظهر القس «وليم بلاكستون» الذي طالب بعمل شعبي لإعادة اليهود إلى فلسطين، وألَّف كتاب: (عيسى قادم) الذي بيع منه عام ١٨٧٨م أكثر من مليون نسخة، وتُرجم إلى ٤٨ لغة، ويتحدث فيه عن عودة اليهود لفلسطين باعتبارها المقدمة لعودة المسيح.

وعلى صعيد الجماعات ظهرت جماعة «أخوة المسيح» و «جماعة بناي بريث» أي: أبناء العهد، و «شهود يهوه»، ثم جاء دور الرؤساء الأمريكيين في دعم الحركة الصهيونية، وزاد هذا الدعم في بداية الأربعينيات مع انتقال مركز الثقل في النظام العالمي إلى الولايات المتحدة. فالرئيس روزفلت اتخذ «نجمة داود» شعاراً رسمياً للبريد، والخوذات التي يلبسها الجنود، وعلى أختام البحرية، وجاء بعده ترومان الذي أصدر بياناً طالب فيه بإدخال مائة ألف يهودي فوراً إلى فلسطين، وكان له دور مشهود بجانب اليهود في حرب ١٩٤٨م، لقد عارض ترومان في سياساته الصهيونية كثيرٌ من المستشارين الحكوميين، والذين كانوا يرسمون سياسة بلادهم الخارجية بناءً على مصالح بلادهم القومية؛ ولكن ترومان كان ينظر بمنظار مختلف قائم على أساس الدين؛ فعندما قدّمه

زعماء اليهود الحاضرون في إحدى الاحتفالات وصفوه بأنه «الرجل الذي ساعد على خلق دولة إسرائيل»؛ رد ترومان قائلاً: «وماذا تعني بقولك: ساعد على خلق؟! إنني قورش... إنني قورش»، حيث شبَّه نفسه بـ قورش ملك فارس الذي أعاد اليهود من منفاهم في بابل إلى فلسطين. ولتوضيح أثر العقيدة البروتستانتية في دفع رؤساء أمريكا إلى الانحياز لإسرائيل؛ نسوق موقف الرئيس الأمريكي جون كنيدي الذي كان الرئيس الكاثوليكي الوحيد في تاريخ أمريكا، حيث قال: «إن الانحياز الأمريكي في النزاع العربي - الإسرائيلي لا يهدد الولايات المتحدة فحسب؛ بل يهدد العالم بأسره»، فالأفكار والتنبؤات التوراتية لم تكن في وجدانه أو عقله مثل سابقيه ولاحقيه.

فالرئيس جونسون الذي قدَّم الدعم لإسرائيل أثناء حرب ١٩٦٧م؛ صرّح بعدها قائلاً في إحدى الاحتفالات للحاضرين: «إن بعضكم - إن لم يكن كلكم - لديه روابط عميقة بأرض إسرائيل مثلي تماماً؛ لأن إيماني النصراني ينبع منكم، وقصص التوراة منقوشة في ذاكرتي تماماً مثل قصص الكفاح البطولي ليهود العصر الحديث؛ من أجل الخلاص من القهر والاضطهاد».

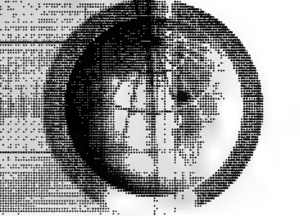
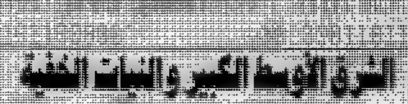
ويقول الرئيس كارتر أمام الكنيست الإسرائيلي: «إن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من علاقة خاصة؛ لأنها علاقة متأصلة في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشعب الأمريكي نفسه»، وفي حفل أقامته على شرفه جامعة تل أبيب وضَّح كارتر الأمر أكثر؛ حيث ذكر أنه باعتباره نصرانياً مؤمناً بالله؛ يؤمن أيضاً أن هناك أمراً إلهياً بإنشاء دولة إسرائيل. لقد كان كارتر مثالاً للرئيس الملتزم بالصلاة في الكنيسة كل أحد، وكان عضواً في أكبر كنائس بلدته، وشمّاساً في مدرسة الأحد.

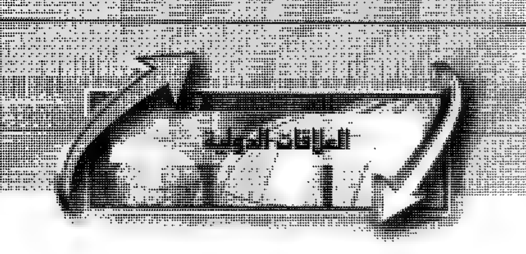
أما ريجان فقد قال في إحدى خطبه موجهاً كلامه إلى بعض اليهود الأمريكيين: «حينما أتطلع إلى نبوءاتكم القديمة في العهد القديم، وإلى العلامات المنبئة بمعركة هرمجدّون؛ أجد نفسي متسائلاً عما إذا كنَّا نحن الجيل الذي سيرى ذلك لاحقاً».

بهذا تحدد الهدف الاستراتيجي الأمريكي في هذا الصراع، وهو ضمان وجود دولة يهودية لبناء الهيكل على أنقاض الأقصى تمهيداً لنزول مسيحهم.

ثانياً: مكافحة الإرهاب:

أعلنت الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب منذ عقدين على الأقل، وتأكيداً لمتابعتها لهذه الحرب؛ حرصت على إصدار قوائم سنوية تتضمن أسماء دول داعمة للإرهاب، وقوائم بأسماء منظمات وشخصيات إرهابية مطلوبة للعدالة الأمريكية، ورغم إعلانها عن هذه الحرب وما رصدته لها من إمكانات، وما بذلته من جهود مالية وعسكرية، وما نفذته من عمليات مضادة؛ فقد كان حصادها قليلاً جداً كما تأكد ذلك خلال الزلزال الجوي الذي دمَّر برجي مركز التجارة العالمية وجزءاً من مبنى البنتاجون، وكاد يعصف بأبنية مهمة أخرى.



وتقول الإدارة الأمريكية: «إن الأولوية المطلقة في سياستها الخارجية هي محاربة الإرهاب»، وكرر المسؤولون الأمريكيون مقولة: «إن محاربتهم للإرهاب لن تنحصر في أفغانستان؛ بل ستتسع وتتفرع عنه أهداف أخرى لتشمل الحملة على الإرهاب عشرات التنظيمات الإسلامية من إندونيسيا والفلبين، إلى كشمير وأفغانستان وآسيا الوسطى، وصولاً إلى المشرق العربي: حماس والجهاد، والقرن الإفريقي».

ويكشف تقرير قدمه خبراء للإدارة الأمريكية في منتصف العام الماضي، أي قبل أحداث سبتمبر، أن الإرهاب هو الخطر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، ومنه سيصدر إلى غيرها من المناطق؛ لذلك يجب على الإدارة ـ كما يقول التقرير ـ أن تدرس قصص النجاح التي شهدتها المنطقة في مجال مقاومة الإرهاب، وأهمها تجربة مصر في التعامل مع الجماعة الإسلامية، كما يجب على الإدارة تشجيع أوسع لتعاون دولي وإقليمي ممكن لمواجهة خطر الإرهاب؛ خصوصاً من شبكات التطرف الإسلامي، والتدّخل بدور نشط في مقاومة الإرهاب بواسطة التنسيق بين أجهزة المخابرات، وتشجيع تبادل المعلومات سراً؛ لأن هناك دوائر في العالم العربي والإسلامي على استعداد للتعاون؛ لكنها لا تريد لأحد أن يسمع ما تقول أو يرى ما تفعل.

ثالثاً: تأمين منابع النفط وضرب العراق:

تقوم الاستراتيجية النفطية الأمريكية على عدة مبادئ:

ـ تعدد مصادر النفط والطاقة عموماً؛ بمعنى عدم الاعتماد بصفة أساسية على بترول الخليج الذي يشكّل حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وهنا نجد أن نفط بحر قزوين الذي يقدَّر مخزونه بحوالي ٢٠٠ مليار برميل هو الداعم الأساسي لأمن طاقتها.

ـ تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد؛ إذ لا يكفي تعدد المصادر بل يجب تعدد المسارات لتقليل احتمال تعرضها للمخاطر، ومن هنا كان رفض واشنطن القاطع لمرور خط بترول قزوين بإيران رغم قلّة تكاليفه؛ لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي ليمر بناقلاته مع بترول الخليج عبر مضيق هرمز، فتزداد مخاطر تأثير أي صراعات أو تغييرات في الخليج على إمدادات المصدرين معاً، وللسبب نفسه رفضت واشنطن مروره بروسيا فالبحر الأسود فمضيق البوسفور.

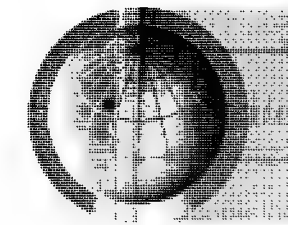
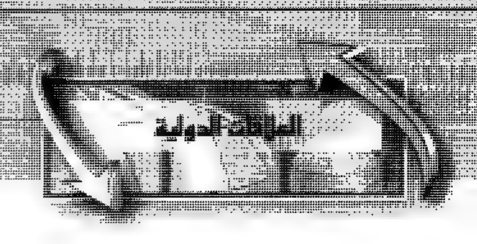
ـ الحصول على النفط بأسعار مناسبة رخيصة؛ وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الآمنة، وقد كان لضخامة تقديرات بترول قزوين الأثر في دفع الدول المنتجة إلى المسارعة بزيادة إنتاجها قبل دخول بحر قزوين حلبة الانتاج فتنخفض الأسعار.

ـ حرمان أعداء واشنطن من تكنولوجيا النفط.

ـ استخدام النفط كورقة مساومة لفرض الهيمنة الأمريكية على بقية الدول الكبرى كالصين واليابان وأوروبا.

أدركت الولايات المتحدة أن الاعتماد على بترول الخليج وحده أمر محفوف بالمخاطر في ظل التطورات



التي تشهدها المنطقة؛ خصوصاً أن منطقة الشرق الأوسط والخليج تشهد تصعيداً بفعل القضية الفلسطينية وانعكاساتها على المنطقة والسياسة العربية ومنها الخليجية.

من هنا جاء الاهتمام الأمريكي خاصة - والغربي عامة - بمفهوم أمن الطاقة، والسعي إلى العثور على مناطق بديلة للخليج العربي لإنتاج الطاقة، وظهر الاهتمام ببحر قزوين في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وقد أشارت التقارير الأمريكية إلى أن احتياطيه من الطاقة يكفي لعشرات الأعوام المقبلة.

ويزيد من الاهتمام الأمريكي - وفق مصادر كثيرة - أن حاجة الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية إلى النفط تزايدت، ففي عام ١٩٩٨م بلغت حاجة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ٣٧ مليون برميل من البترول يومياً، استوردت منها ٢٥ مليون برميل؛ بمعنى أن هذه الدول حصلت على ٦٨٪ من احتياجاتها من النفط عن طريق الاستيراد.

وتصدِّر دول الخليج ١٨ مليون برميل من إنتاجها النفطي الذي يبلغ ٤٠ مليوناً في اليوم إلى هذه الدول، وحسب تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية؛ فإن حصة دول الخليج من تصدير النفط العالمي التي بلغت ٤٥ ٪ عام ١٩٩٨م؛ سترتفع إلى ٦٥٪ في عام ٢٠٢٠م.

والأمريكيون يريدون إيجاد مصادر بديلة عن نفط الشرق الأوسط الذي يشكِّل أكثر من ٥٠ ٪ من استيراداتهم، فيما أكد خبير النفط لدى معهد الطاقة في لندن محمد علي زيني أن الغرب لن يتمكن من تعويض النفط العربي لا بالاستيراد من روسيا ولا من غيرها.

في هذا الشأن قال «ريتشارد ميرفي» - مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق - في محاضرة له في دبي بنادي دبي للصحافة: «إن المصالح الأمريكية في المنطقة تتمثل في أمرين؛ الأول: ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة بهدف الهيمنة. والأمر الثاني: ضمان أمن إسرائيل».

مشروع الشرق الأوسط الكبير:

لا شك أن تفاصيل هذا المشروع مغيبة بدرجة كبيرة، وبتتبع ما يُنشر منه نجد أنه لن يخرج عن عدة مصادر؛ منها أقوال بعض المسؤولين الأمريكيين؛ بدءاً من بوش الرئيس الأمريكي، مروراً بباول وزير الخارجية، وانتهاء بهيس مستشار وزير الخارجية الأمريكي، وسربت بعض الصحف الأمريكية بعض المعلومات المتعلقة بهذا المشروع، كما ناقشه باحثون ومفكرون وصحفيون أمريكيون؛ إما إطلاعاً من بعض صانعي القرار الأمريكي، وإما أنهم قد سبقوا وقدموا مباحثهم للإدارة، وإما استنتاجات فهموها من التطورات السياسية. كذلك يمكن استنباط هذا المشروع من خلال المشاريع السابقة عليه والتي طُرحت في السابق بالنسبة للتغيير المطلوب للشرق الأوسط، والعجيب أن صحيفة الحياة اللندنية قد نشرت تفاصيل المشروع، وقالت إنه نص المشروع، ولم تذكر الصحيفة مصدر هذا النص؛ وإن قالت إنه الصيغة نفسها المقدمة لمؤتمر دول الثمانية الكبار. ولعله سُرِّب من هذا الطريق!

هذا التغييب المتعمد ثم التسريب بعد ذلك؛ يوحي بأن الموضوع لم يُعتمد بصفة نهائية، وأنه لا يزال في مرحلة التعديل، وآخر هذا التعديل ما يتعلق باسمه، ففي ١٥ مارس الماضي أكد دبلوماسيون أوروبيون أن الولايات المتحدة قررت التخلي عن مسوّدة (مبادرة الشرق الأوسط الكبير)، لكنها قررت إعلان مبادرة مماثلة تحت اسم جديد في يونيو المقبل، ونُسب إلى دبلوماسيين غربيين قولهم: «إن المبادرة المنقحة يجري إعدادها بانتظار ما ستتوصل إليه القمة العربية التي ستُعقد في تونس نهاية الشهر الجاري».

ورجحت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية أن الدبلوماسيين الأمريكيين قد يعمدون إلى تضمين عنوان المبادرة لفظ «شراكة»؛ بعدما أبدى عدد من الزعماء العرب ممانعة لاقتراح الولايات المتحدة عرض مبادرتها على مؤتمر قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى في يونيو المقبل.

وكان «ديفيد ساترفيلد» مساعد وزير الخارجية الأمريكي قد أعلن في واشنطن أن الرئيس جورج بوش لا يريدنا أن نفرض أنفسنا على المنطقة. وأضاف: «إننا نستمع إلى رسائل أصدقائنا وشركائنا في المنطقة من خلال المسؤولين الذين ذهبوا إلى هناك». وأكد «ساترفيلد» أن المنطقة «سترشدنا إلى الاتجاه الذي تريده، إن الإصلاح ضروري، ونحن نريد مساندة المبادرات الآتية من المنطقة».

وكان تسريب (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) بعد قيام واشنطن بعرضها على حلفائها الأوروبيين قد أثار ردود فعل غاضبة في المنطقة؛ خصوصاً من جانب مصر وسوريا والسعودية، والتي رأى زعماؤها أن المبادرة تعني فرض الإصلاحات دون تشاور مع الأنظمة العربية.

وسعت واشنطن على إثر ذلك إلى محاولة طمأنة العواصم العربية إلى أن مبادرتها التي نُشرت ليست سوى نقطة للبداية، وأن الولايات المتحدة ستعمل من أجل الإصلاح من خلال شراكة مع الدول الممتدة من موريتانيا إلى باكستان وأفغانستان.

وللتحدث عن المشروع ينبغي أولاً التحدث عن مكوناته، ثم مجاله الجغرافي، وأخيراً الجهة القائمة على تنفيذه وفرضه:

أولاً: ما يتعلق بالمشروع وتفاصيله:

في ١٣ مايو الماضي وفي القاهرة؛ أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أن هناك بعداً جديداً في أجندة الرئيس جورج بوش فيما يخص منطقة الشرق الأوسط. وأوضح في مؤتمر صحفي بالقاهرة في ختام زيارته لها أن هذا البعد يتعلق بتغيير المنطقة بحلول عام ٢٠١٣م.

وهذه المرة الوحيدة التي تُسرِّب فيها الولايات المتحدة المدى الزمني لتنفيذ المشروع، وهو ـ كما يبدو في تصريحات باول ـ عشر سنوات.

رؤية بوش بدأت بالخطاب الذي وجهّه الرئيس الأمريكي إلى الكونجرس في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٢م، وأعلن فيه

أن حكومته طالبت الحكومات الإسلامية أن تحارب الفساد، وتحترم الحقوق الأساسية، وتطبق حكم القانون، وتستثمر في العناية الصحية والتعليم، وتتبع سياسات اقتصادية مسؤولة، وتوفر المقدرة لممارسة المبادرات الاقتصادية الفردية، وقد تعززت هذه الرؤية بالعديد من الخطابات والوثائق؛ أبرزها (مبادرة بناء الأمل) التي أعلنها كولن باول في ١٢/ ٢/ ٢٠٠٢م في مؤسسة التراث بواشنطن، والتي أشار فيها إلى مناصرة الولايات المتحدة لعملية دعم الإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

أما على الصعيد الاقتصادي؛ فيمكن اعتبار وثيقة «تشارلين بارشيفسكي» الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية السابق، والمعنونة بـ(فليعد الشرق الأوسط إلى التجارة العالمية)، الحجر الأساس في هذا المضمار، فقد أشارت هذه الورقة ـ بحروف لا تعوزها الصراحة من وجهة نظر كاتبها ـ إلى أن الشرق الإسلامي والعربي لم يعد فقط يمارس القطيعة مع الاقتصاد العالمي؛ بل أصبح عقبة في وجه التجارة العالمية. وأشارت ورقة «بارشيفسكي» المنشورة في نيويورك تايمز في ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٣م إلى أن الشرق الأوسط الذي مارس دوراً تجارياً بارزاً في الحضارة القديمة كمعبر ومركز للتجارة؛ أصبح الآن منطقة الحواجز الجمركية الأولى عالمياً. وصنفت الورقة العالم الإسلامي إلى مجموعتين: «دول معزولة مثل العراق وسوريا وإيران، ودول عالية التعريفة مثل سوريا ومصر».

وقالت الورقة إن التبادل التجاري بين هذه البلدان وبعضها أقل مما بين الدول الإفريقية أو الآسيوية أو الأمريكية أو الأوروبية.

كما أن هذه الدول ما زالت تعتمد على تصدير المواد الخام كأساس لتجارتها، وختمت الورقة بمطالبة إدارة بوش باعتبار تحرير التجارة في هذه المناطق هدفاً مقدساً لها.

ومن المعروف أن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية إعادة هيكلة الشرق الأوسط بدعوى إصلاحه أو تغييره وفرض الاستقرار والازدهار فيه؛ ليست جديدة، ففي مطلع التسعينيات طرحت إدارة بوش (الأب) مشروع إقامة نظام شرق أوسطي جديد بعد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي كقطب أوحد، وإثر التداعيات الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وحرب الخليج الثانية، وذلك بالتوازي مع إطلاقها لعملية التسوية من مدريد ١٩٩١م.

وقد حاولت الإدارة الأمريكية، سواء في عهد بوش الأب أو في عهد كلينتون، تكريس هذا المشروع تحت صيغة المفاوضات متعددة الأطراف التي تتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي؛ خصوصاً بين الدول العربية وإسرائيل في مجالات: الاقتصاد والبيئة والمياه ونزع التسلح، وفيما بعد تم تطوير هذه الصيغة بإنشاء آلية مؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية التي عقدت خلال الأعوام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧م أربعة مؤتمرات من نوعها في: الدار البيضاء وعمان والقاهرة والدوحة، وهي المسارات التي شاركت فيها إسرائيل والدول العربية وعدد من الدول الإقليمية، إلى جانب أطراف دوليين (الولايات المتحدة ـ أوروبا ـ اليابان ـ كندا ـ روسيا).

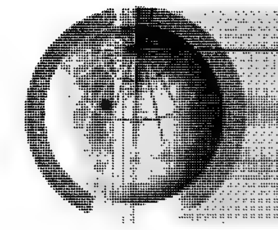
وفي حينه نتج عن هذه اللقاءات والمؤتمرات الاتفاق على إنشاء هياكل إقليمية؛ مثل: مجلس رجال الأعمال لتنمية القطاع الخاص، وهيئة تنمية السياحة، وهيئة التعاون التجاري، كما تم إنشاء صندوق دولي لتمويل مشروعات التعاون الإقليمي التي من ضمنها مشاريع في مجالات: الطاقة والمياه والبيئة والبنى التحتية والاتصالات والمواصلات.. إلخ.

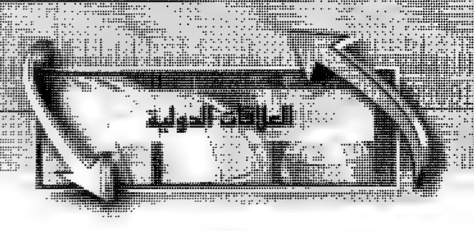
وقدم «ريتشارد هيس» مدير قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية شروحاً لمفهوم الإصلاح الديمقراطي في ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٢م، فقد تحدث أمام مجلس العلاقات الخارجية عن برنامج سري، وقال: «إن هذا البرنامج السري الذي تملكه واشنطن يحمل فائدة مزدوجة لشعوب هذه البلدان والولايات المتحدة، وإن الهوة المتزايدة بين الأنظمة الإسلامية ومواطنيها قد تُعطِّل التعاون في مكافحة الإرهاب أو التعامل في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل».

إذن هو برنامج سري، ويمكن اعتبار أطروحات «ريتشارد هيس» رئيس هيئة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية هي المرجعية المركزية لأفكار الإصلاح العربي الأمريكية على أساس أن «هيس» منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م أوقف نفسه لهذه المهمة، وطوَّر عدداً من الأفكار الرئيسة في هذا الصدد.

تنتهي رؤية «هيس» ـ حسب آخر مقال له في واشنطن كورتلي في يونيو ٢٠٠٣م ـ إلى أن العالم الإسلامي رغم ما يحقّه من تنوع جغرافي وبشري؛ إلا أن هناك سمات أساسية تجمعه في الوقت الراهن؛ هي السعي نحو الديمقراطية. ويضيف «هيس» أنه إذا كان «صموئيل هنتنجتون» و «لاري دائموند» بشَّرا بالموجة الديمقراطية الثالثة، حيث الأولى بعد الحرب العالمية الأولى، والثانية بعد الحرب الثانية، والثالثة بعد الحرب الباردة؛ فإنه ـ أي هيس ـ يتوقع الآن بدء الموجة الرابعة من الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي. وتعترف الأطروحة أن الأصل في الأشياء أن تختار الشعوب الأشكال السياسية التي تريدها، وأن الشعوب الإسلامية ليست استثناء من هذا الأمر، وأن الولايات المتحدة ـ كل ما تريد أن تفعله ـ أن تساعد هذه الشعوب على تجاوز بعض القصورات المحيطة بهذا الأمر، وأن في هذا مصلحة مشتركة سواء للشعوب الإسلامية نفسها أو للشعوب الديمقراطية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتملك واشنطن أسباباً مختلفة للقيام بدور الراعي لقضية الديمقراطية؛ منها حسب رؤية «هيس» أنها مسألة مبدأ، وأنها مغروسة ـ كما يقول ـ في قلب الشعب والأفراد، وأن القضية ليست تصدير قيم وأفكار يمارسها الأمريكيون، بل دفاعاً عن اعتقادات ومبادئ كونية، فالديمقراطية صنو السلم والتعاون، والديمقراطيات يمكن أن تتخاصم وتتنازع كما هو الحادث بين بريطانيا وألمانيا اليوم، لكنها لا تلجأ أبداً للحرب.

ويحدد «هيس» رؤيته للديمقراطية ـ وبالتالي الإصلاح المفترض للعالم العربي ـ بأنه شيء أبعد من المؤسسات والانتخابات، وإنما هو بسط السلطات وعدم مركزتها في الحكومة وفي المجتمع؛ بحيث لا يهيمن عليها صوت واحد، حيث لا تستثنى طبقة أو جنس أو جماعة من المشاركة، ويرى «هيس» ـ بناء على الرؤية السابقة ـ أن هناك فجوة واسعة بين الديمقراطية في البلدان الإسلامية، وخاصة البلدان العربية وباقي العالم، وأن واحدة فقط من





بين أربع دول إسلامية يملك مواطنوها نظاماً ديمقراطياً، وأنه في الأعوام العشرين الماضية اتسعت الديمقراطية لتشمل العديد من الأقطار الأوروبية والإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية، لكنها وقفت عند أعتاب البلدان الإسلامية.

واستناداً لهذه الرؤية يمكن القول بأنه بالرغم من أن المسلمين لا يستطيعون أن يلوموا الولايات المتحدة لنقص الديمقراطية في بلدانهم؛ فإنه يمكن القول إن واشنطن لم تجعل من هذه القضية أولويتها القصوىٰ علىٰ الرغم من أنها ـ أي واشنطن ـ مارست دوراً أساسياً علىٰ المسرح العالمي، وفي أجزاء كثيرة من العالم العربي والإسلامي، فالولايات المتحدة غضَّت الطرف عن مراقبة الأوضاع الداخلية لبلدان هذه المنطقة نظير التركيز علىٰ مصالحها المختلفة؛ مثل تدفق البترول، ومواجهة السوفييت، ومواجهة الخطر الإيراني، ومتابعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومحاربة الشيوعية، وضمان وجود قواعد عسكرية أمريكية. في مقابل هذه المصالح نشأ لدىٰ الولايات المتحدة مبدأ ما يمكن أن يُسمّىٰ بالاستثناء الديمقراطي في العالم العربي، هذا المبدأ يمكن أن يعرّض السياسة الأمريكية الآن للخطر.

ويحدد «هيس» ثمانية أسس، توصلت إليها الإدارة الأمريكية، فيما يخص دمقرطة العالم الإسلامي، تتلخص فيما يلي:

١ ـ الديمقراطية لها أشكال عديدة، تتراوح من الملكية الدستورية وحتىٰ الجمهورية الفيدرالية، ويمكن للعالم العربي نظراً لتنوعه الثقافي والاجتماعي أن تختار كل دولة فيه الشكل الذي يلائمها.

٢ ـ الانتخابات لا تصنع ديمقراطية ـ فصدَّام حسين كان يمارس شكلاً انتخابياً ـ إلا إذا ارتكزت علىٰ بنية مؤسسية، وتجربتا البحرين والجزائر علىٰ اختلاف نتائجهما تبرهنان علىٰ ذلك.

٣ ـ الديمقراطية تأخذ وقتاً، فهي لا يمكن حدوثها في أسابيع أو شهور، فربما تأخذ سنين وعقوداً وأجيالاً.

٤ ـ الديمقراطية تعتمد علىٰ وجود شعب متعلم ومثقف، والنظام التعليمي الحالي في البلدان الإسلامية لا يؤهِّل الناس لدخول القرن الحادي والعشرين.

٥ ـ وجود صحافة مستقلة ومسؤولة أمر أساسي.

٦ ـ دور المرأة أساس في الديمقراطية ـ فالمرأة نصف المجتمع، والمجتمعات البطريركية التي اضطهدت معها المرأة انتهت إلىٰ الانهيار.

٧ ـ الإصلاح السياسي والاقتصادي يدعم كل منهما الخارج.

٨ ـ الديمقراطية يمكن أن تُشجَّع من الخارج، لكن من الأفضل أن تُبنىٰ من الداخل.

وخلال شهادة له أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب لمناقشة ميزانية وزارة الخارجية؛ تحدَّث باول عن مبادرات تهدف إلىٰ التواصل مع الشباب في المنطقة من خلال برامج التبادل؛ مع التركيز علىٰ الشبان

ـ وبالتحديد الشابات ـ غير المنتمين إلى طبقات النخبة ومن غير التقليديين. كما تطرق إلى مبادرات البث الإذاعي والتلفزيوني إلى المنطقة؛ لتشجيع تطوير الصحافة الحرة وفقاً للتقاليد الأمريكية، ومساعدة المشاهدين والمستمعين في الشرق الأوسط على التعرف على أفكار مختلفة. وبعد أن تحدث عن نجاح مبادرة «راديو سوا» باللغة العربية، و«راديو فاردا» باللغة الفارسية؛ أشار إلى اقتراب موعد بث فضائية شبكة تلفزيون الشرق الأوسط التي تمولها الحكومة الأمريكية والمعروفة باسم (الحرة).

وذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية؛ أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تعمل على صياغة مبادرة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير؛ على غرار معاهدات هلسنكي لعام ١٩٧٥م التي ضغطت من أجل نشر الحريات في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية.

وقالت الصحيفة في عددها الصادر الاثنين ٩/ ٢/ ٢٠٠٤م نقلاً عن مسؤولين أمريكيين وأوروبيين: «إن المبادرة التي يجري صياغتها؛ ستطلب من الحكومات العربية وحكومات جنوب آسيا تطبيق إصلاحات سياسية واسعة، ومساءلتها عن سجلها في حقوق الإنسان، وتطبيق إصلاحات اقتصادية».

وأشارت إلى أنه من أجل إعطاء الدول العربية والآسيوية حافزاً على التعاون؛ ستعرض الدول الغربية توسيع نطاق التعامل السياسي معها وزيادة المساعدات، وتسهيل عضوية منظمة التجارة العالمية، وتعزيز ترتيبات الأمن في إطار هذه المبادرة.

وأضافت الصحيفة أنه من المقرر الكشف عن مبادرة الإدارة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير خلال قمة الثماني، والتي يستضيفها الرئيس الأمريكي في سي أيلاند بولاية جورجيا في يونيو ٢٠٠٤م.

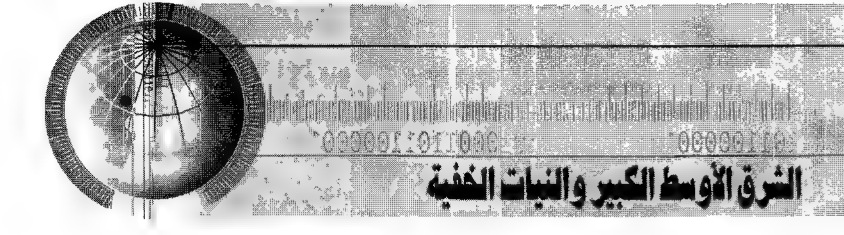
وقالت واشنطن بوست: «إن كبار مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية بدؤوا محادثات مع حلفاء أوروبيين رئيسيين حول هذه المبادرة».

وأضافت نقلاً عن مسؤولين أمريكيين أن الخطة ستطرح هذا الصيف خلال قمم «مجموعة الثماني» و «حلف شمال الأطلسي» و «الاتحاد الأوروبي».

وقال مسؤول رفيع في الخارجية الأمريكية: «إنه تغيير هائل في طريقة تعاملنا مع الشرق الأوسط. نأمل أن نطرح بعض مبادئ الإصلاح خلال محادثات مع الأوروبيين خلال الأسابيع القليلة القادمة، ونطرح معها بعض الأفكار التي تدعمها».

وقال «ريتشارد باوتشر» المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: « لقد أوضحنا بشكل جدي مدى أهمية الإصلاحات والتحديث في هذه المنطقة، ونحن نصغي باهتمام بالغ إلى كل الأصوات التي ترتفع من قلب الشرق الأوسط لتطالب بهذه الإصلاحات.

وأشار إلى أن المديرين السياسيين لقمّة الدول الصناعية الثماني التقوا قبل يومين في إطار التحضير للقمّة،




وناقشوا الاقتراحات الأمريكية الواردة في (مبادرة الشرق الأوسط الكبير)، كما سيعقد اجتماعاً لوزراء خارجية الدول الصناعية قبل القمة، وأتوقع أن تتفق هذه القمة على ملف حول الديمقراطية والاقتصاديات المفتوحة في الشرق الأوسط، وربما في أماكن أخرى أيضاً، وهذا العمل سيأتي في سياق دعم جهود دول المنطقة. وأضاف: لقد أجرت الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة سلسلة من المشاورات مع أصدقائها في العالم العربي والإسلامي، تمحورت حول الإصلاحات وكيفية دعم جهود الدول في هذا الإطار، وسيُجري وزير الخارجية كولن باول محادثات إضافية حول هذه المسألة خلال زيارته للمنطقة.

وأشار «باوتشر» إلى أن بعض الدول اتخذت خطوات ملحوظة في إطار الإصلاحات، وذكر على سبيل المثال البحرين وقطر والمغرب والأردن. وقال: «إن المجتمعات المدنية تبذل جهوداً حثيثة أيضاً لإنشاء عدد من المنظمات المحترفة في مجالات القانون والصحافة والحريات».

وقالت نائبة رئيس معهد أمريكان إنتربرايز المحافظ «دانييل بليتكا»: «أعتقد أن الرئيس بوش صادق جداً في رغبته في مساعدة الناس في الشرق الأوسط عرباً وفرساً وغيرهم في نيل حرية أكثر وحكومات أفضل»، وحول ما إذا كان (مشروع الشرق الأوسط الكبير) بصيغته التي سُربت في وسائل الإعلام واقعياً وقابلاً للتطبيق في منطقة الشرق الأوسط بكل ما فيها من خصوصيات دينية وثقافية واجتماعية واقتصادية؛ قالت «بليتكا»: «هل أعتقد بأن الديمقراطية في الشرق الأوسط فكرة قابلة للتطبيق؟ نعم بالتأكيد هي قابلة للتطبيق. لكن هل أعتقد أن المبادرة هي أحد السبل لتحقيق هذا الهدف؟ لا أستطيع القول إني على اطلاع على شكل المبادرة النهائي، وما إذا كان نص المبادرة الذي نشر في صحيفة الحياة هو النص الدقيق والنهائي، ولكن على أي حال يجب البدء من مكان ما».

أما الخبير في مجلس العلاقات الخارجية ونائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «ريتشارد ميرفي» فيقول: «أعتقد أن الإدارة الأمريكية الحالية جادة في تلك المسألة، وقدمت مبادرة الشرق الأوسط الكبير استناداً إلى الأفكار والرؤى التي تضمنها التقرير الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في البلاد العربية، وأشار إلى أن أفكار المبادرة مستوحاة مما قاله مفكرون عرب في التقرير؛ وليست قائمة مطالب صنعت في أمريكا»، وأضاف ميرفي: «يبدو أن الإدارة الأمريكية تعتقد أن المبادرة يمكن أن تقر دون انتظار التوصل إلى حل لعملية السلام، وأن المبادرة يمكن أن تطبق يداً بيد مع التقدم الذي يحدث في عملية السلام، لكن يجب ألا تكون رهينة لتطورات النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي».

ثانياً: ما يتعلق بمداه الجغرافي:

مصطلح «الشرق الأوسط» الذي استُخدم للمرة الأولى من قِبَل وزارة الهند في الإمبراطورية البريطانية في خمسينيات القرن التاسع عشر؛ لا ينصرف إلى النطاق الجغرافي المتداول حالياً للشرق الأوسط، فقد اتخذ على مدى القرنين الماضيين عدة أشكال؛ الثابت فيها فقط المنطقة العربية، بينما يتمدد النطاق الجغرافي أحياناً ليشمل



دولاً أخرىٰ، أو ينكمش وفقاً لطبيعة وأهداف النظام أو الصيغة المقصودة لمفهوم الشرق الأوسط، ورغم أن المدلول الجغرافي قديم؛ فإن مسألة إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي، أو أي نظام إقليمي غير عربي؛ لم تظهر في استراتيجيات القوىٰ الخارجية سوىٰ في منتصف خمسينيات القرن الماضي، فقبل ذلك كان التعامل السياسي مع المنطقة العربية يستند إلىٰ كونها تمثّل معظم العالم الإسلامي، ولتبعية المنطقة إلىٰ دولة الخلافة الإسلامية العثمانية؛ ارتبط تعريف المنطقة في الاستراتيجيات الدولية بهذا الانتماء أكثر من الارتباط بالعروبة التي لم تكن قد تبلورت معالمها بعد بوضوح لا فكرياً ولا سياسياً.

فأوروبا بالتحديد في ذلك الوقت؛ كانت تشكّل قلب العالم ومركزه، وانطلاقاً منها ـ أي أوروبا ـ بدأت التسميات، فأتىٰ «الشرق الأوسط الأدنىٰ» وبالتالي «الشرق الأقصىٰ».

وهناك دراسة لأحد مراكز البحث الأمريكي جاء فيها: حتىٰ القرن التاسع عشر؛ كان يُطلَق اسم الشرق علىٰ الأراضي الواقعة تحت الحكم العثماني، وأدّىٰ دخول أوروبا إلىٰ الصين في نهاية القرن التاسع عشر إلىٰ اختراع مفهوم الشرق الأقصىٰ، وهو الأمر الذي كان مثل رد فعل علىٰ نشوء عبارة «الشرق الأدنىٰ»، بين «الشرق الأدنىٰ» و«الشرق الأقصىٰ» أدخل الأنكلوساكسونيون في مطلع القرن العشرين مفهوم الشرق الأوسط للدلالة علىٰ المناطق التي تمتد من البحر الأحمر حتىٰ الإمبراطورية البريطانية في الهند، وبعد الحرب العالمية الأولىٰ وانهيار الإمبراطورية العثمانية؛ تم تعميم تسمية «الشرق الأوسط» لتشمل مجمل الدول العربية متخلين بذلك عن عبارة الشرق الأدنىٰ.

وفي الولايات المتحدة يُطلِق كثير من الكتاب اسم «الشرق الأوسط» علىٰ مجال إقليمي شاسع يمتد من المغرب إلىٰ باكستان، وفي المصطلح الفرنسي تُستعمل عبارتا الشرق «الأدنىٰ» و«الأوسط» من دون أي تمييز، ولكن من غير أن تشملا شمال إفريقيا أو المغرب، وتغطي هاتان العبارتان المجال الجغرافي الممتد من وادي النيل إلىٰ وادي الهندوس، يشمل الشرق الأدنىٰ والأوسط: المشرق العربي والعالم التركي ـ الإيراني (تركيا، إيران، أفغانستان)، يضم المشرق العربي شبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية، اليمن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، والكويت)، وبلدان الهلال الخصيب (لبنان، سوريا، الأردن، العراق، وفلسطين)؛ إضافة إلىٰ البلدان العربية الواقعة في منطقة وادي النيل (مصر، والسودان).

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ بدأ مفهوم الشرق الأوسط ينطلق مما يُسمّىٰ بباكستان التي نشأت عام ١٩٤٩م، وضُمت بالمفهوم الجيوبوليتيكي إلىٰ مفهوم أفغانستان، وتعززت مهمات هذا الموقع وموقع الدول العربية وإيران وشرق البحر المتوسط حسب مقتضيات الموقف الغربي بالنسبة إلينا.

وحين نشأ النزاع في بؤرة الواقع العربي في الصراع ما بين أمريكا والاتحاد السوفييتي؛ تفتق الذهن الغربي عن إيجاد وحدة ما بين باكستان وأفغانستان وإيران والبلاد العربية وتركيا؛ بما فيها إسرائيل، وحينها كانت تسمية «الشرق الأوسط» ولم يعد «الشرق الأدنىٰ».

ويرىٰ أحد الباحثين أن محور هذه التبدلات جميعاً هو إسرائيل بحد ذاتها، فنحن حينما ننظر إلىٰ خريطة العالم الآن، ونقرأ على الأقل الأحوال الجوية عبر C.N.N أو أي تلفزيون عالمي، ونجد أنه حينما يذكر شرق البحر المتوسط لا تذكر إلاَّ إسرائيل وحدها، إذاً لا وجود لمصر ولا وجود لسوريا أو أي بلد عربي آخر؛ فالشرق الأوسط في المفهوم السياسي والجغرافي والعلمي هو إسرائيل!

ويرىٰ المفكر الأمريكي «برنارد لويس» الشرق الأوسط علىٰ أنه المنطقة التي تضم القسم الأول من الدول العربية؛ إضافة إلىٰ تركيا، وإيران، وباكستان، والجمهوريات الإسلامية فيما كان يُعرف بالاتحاد السوفييتي، وإسرائيل.

أما الآن فقد اقترح «بول هينز» و «إندرز ويمبش» - من مؤسسة راند سنة ١٩٩٢م - الأهداف الاستراتيجية التالية:

يجب النظر إلىٰ منطقة الشرق الأوسط من خلال البلدان المحيطة بها؛ فما مصطلح «الشرق الأوسط الكبير» إلا تعبير عن هذه النظرة الموسعة للشرق الأوسط، فقد أصبح «الشرق الأوسط» يمتد من المغرب الأقصىٰ غرباً إلىٰ باكستان وأفغانستان شرقاً.

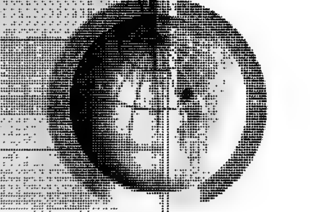
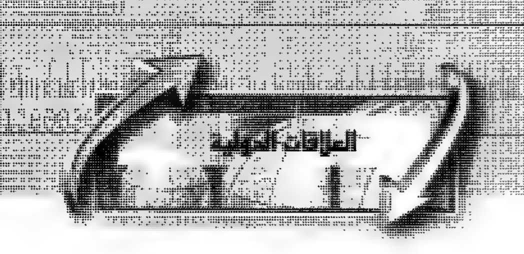
وصرَّح باول خلال شهادة له أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب لمناقشة ميزانية وزارة الخارجية أن الحكومة تناقش الحدود الجغرافية التي سيشملها «الشرق الأوسط» الواسع - وهل ستتوقف في الخليج، أو هل ستصل إلىٰ أفغانستان وباكستان؟ أي ما حدود «الشرق الأوسط»؟ - خلال التحضير لاجتماعات القمة الصناعية للدول الثماني واجتماعات حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي التي ستُعقد في وقت لاحق هذه السنة. وتابع باول: «إن مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط للسنة الماضية غطت الجزء الغربي العربي من تلك المنطقة الواسعة».

ثالثاً: ما يتعلق بالجهة القائمة على تنفيذه وفرضه:

في خطاب أمام مؤتمر (حلف الناتو ومنطقة الشرق الأوسط الكبرىٰ) الذي عُقد ببراغ بجمهورية التشيك في ١٩ أكتوبر الماضي؛ أرسىٰ «نيكولاس بيرنز»(١) - الذي يشغل منصب الممثل الدائم للولايات المتحدة بالحلف - تصور الولايات المتحدة لدور حلف الناتو، حيث أشار إلىٰ أن مهمة الناتو ما تزال هي الدفاع عن أوروبا وأمريكا الشمالية؛ بيد أن ذلك لا يحدث بالبقاء في غرب أوروبا وجنوبها، و «إنما علينا تحريك قواتنا العسكرية واهتمامنا نحو الشرق والجنوب؛ لأننا نعتقد بأن مستقبل الناتو سيكون في منطقة الشرق الأوسط الكبرىٰ»، ويصرّ «بيرنز» علىٰ أن إدارة الرئيس بوش تعتقد بأن علىٰ الناتو أن يركز جهوده الآن علىٰ منطقة الشرق الأوسط؛ حيث الخطر هو الجمع بين الإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل، وفي هذا التصريح يركز الدبلوماسي الأمريكي علىٰ دور للناتو في هذا المشروع.

---

(١) «نيكولاس بيرنز» دبلوماسي أمريكي خدم في أربع إدارات أمريكية لمدة تزيد عن حقبتين، وكان واسع الاطلاع علىٰ ملف الشرق الأوسط.

وقد ظهر أيضاً المشروع الأمريكي الجديد تلميحاً في خطاب «ديك تشيني» - نائب الرئيس الأمريكي - أمام المنتدى الاقتصادي في سويسرا؛ حينما أعلن أن: «استراتيجيتنا القادمة من أجل الحرية تعني التزامنا بدعم ومساندة أولئك الذين يعملون من أجل الحرية، ويضحون في سبيلها في أنحاء الشرق الأوسط الكبير... نحن ندعو أصدقاءنا وحلفاءنا الديمقراطيين في كل مكان - وبالتحديد في أوروبا - إلى الانضمام إلينا في هذا المجهود»، وهنا في هذا الكلام يتحدث «تشيني» عن دور لأوروبا.

من خلال العرض السابق يتبين أن المشروع الشرق أوسطي أو ما سيُطلق عليه (الشراكة الأوسطية)؛ يقوم على ثلاثة أهداف رئيسة: سياسي، اجتماعي، اقتصادي:

- **فالسياسي:** يُعبر عنه بتشجيع الديمقراطية، ودعم الانتخابات الحرة في الشرق الأوسط؛ من خلال المساعدات التقنية والتدريب على الصعيد البرلماني (خاصة للنساء)، والمساعدة القانونية للناس العاديين، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة، وتشجيع دول المنطقة على مكافحة الفساد، ودعم قيام المجتمع المدني.

- **والاجتماعي:** وضعت سلسلة مبادرات لدعم التعليم الأساسي، ومحو الأمية، وسد النقص في الكتب التعليمية، وإصلاح برامج التعليم، ونشر الإنترنت، وإصلاح التعليم، وتطوير الخطاب الديني، والمرأة.

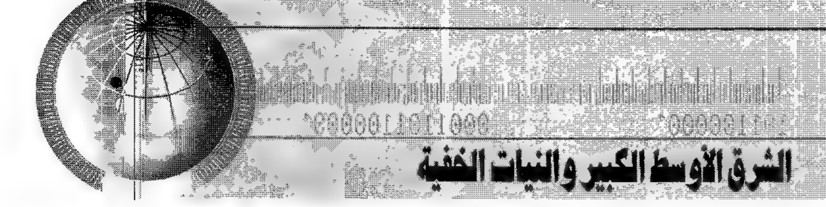
- **أما بالنسبة للهدف الثالث، وهو توسيع الفرص الاقتصادية:** فيتناول شراكة اقتصادية تعني إزالة عوائق التبادل الاقتصادي بين الغرب والدول التي يشملها المشروع، فقد اقتُرح إنشاء صناديق عدة لتمويل ما سُمّي «تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير»، تتضمن: صندوقاً لتمويل المشاريع الصغيرة، ومؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير لدعم الأعمال المتوسطة والكبيرة، وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير لمساعدة الدول الساعية للإصلاح على توفير احتياجات التنمية والشراكة من أجل نظام مالي أفضل؛ إضافة إلى تسهيل انضمام دول الشرق الأوسط إلى منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق التجارة الحرة لتشجيع التبادل الإقليمي والمشاريع الإقليمية المشتركة وإقرارها.

هذا هو الظاهر من المشروع، ولكن الخفي منه أكبر، وقد مرَّ بنا تصريح «هيس» مخطط السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث ذكر تعبير «البرنامج السري»، ولعل أكبر إشارة صدرت عن النيات الخفية وراء المشروع؛ هي ما عبر عنه «زبجنيو بريجنسكي» في صحيفة نيويورك تايمز ٨/ ٣/ ٢٠٠٤م، فقال: «تستحق إدارة بوش الفضل لالتزامها طويل الأمد بالديمقراطية في الشرق الأوسط، لكن حتى الأفكار الطيبة يمكن أن تفسد بسبب التنفيذ الأخرق، وأسوأ من ذلك أن الفكرة يمكن أن تُعطي نتائج عكسية؛ خصوصاً إذا اشتبه الناس في دوافع تتحرك خفية».

ولكن ما الدوافع الخفية من هذا المشروع؟

هي كما ذكرنا لن تخرج عن الأهداف الاستراتيجية التي رسمتها الولايات المتحدة للمنطقة: وهي الثلاثية المعروفة: إسرائيل، والإرهاب، والنفط.






ولكن هذه الثلاثية كانت تتم في الماضي عبر استقرار الأنظمة السياسية السائدة في الماضي، وحسب «جراهام فوللر» نائب مدير الاستخبارات الأمريكية السابق والخبير الاستراتيجي في مؤسسة راند الحالي؛ فإنه بعد ١١ سبتمبر أصبح التغيير هو النهج السائد.

بالنسبة لإسرائيل؛ فالمشروع هو في الأساس فكرة صهيونية تم تداولها في مراحل غير متباعدة من القرن الماضي، وربما كان الأب الشرعي للفكرة هو «تيودور هرتزل» الذي طرح فكرة إنشاء كومنولث شرق أوسطي، وكان المنظِّر الصهيوني «جابوتنسكي» من أوائل الزعماء الصهاينة الذين نادوا بفكرة المشروعات الكونفيدرالية لمنطقة الشرق الأوسط. ولا يتسع المجال لجرد الأفكار والتصورات الصهيونية بخصوص الشرق أوسطية؛ بدءاً من أطروحات بن جوريون، وأرنست برجمان، وشيفر، وديفيد هوروفيتز، مروراً بكراس الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠م الذي وضعته مجموعة أكاديميين صهاينة، وصولاً إلى كتاب شيمعون بيريز (الشرق الأوسط الجديد) في أبعاده السياسية والسياحية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وجملة المشاريع التي تضمنها في إطار ما سماه التعاون الإقليمي لتنمية البنية الأساسية لدول المنطقة.

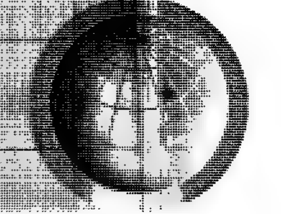
ولكننا نجمل بعض هذه الطروحات؛ فمنها ما طرحه الصهيوني العتيد «شيمعون بيريز» في السنوات العشر الماضية؛ حتى باتت تُنسب إليه، ويرمي «بيريز» بالدرجة الأولى إلى فرض(إسرائيل) بعدوانيتها وأطماعها وسياساتها الفوقية والاستفزازية على المنطقة، وإطلاق يدها فيها لتفعل ما تريد.

وقد صاغ أرئيل شارون الفكرة نفسها ولكن دون لفظ «ديمقراطي»، ودون حديث عن التحديث، وقال: «إننا نريد الشرق الأوسط الكبير مجالاً حيوياً لنا»، كان ذلك في ديسمبر عام ١٩٨١م حيث كان مقرراً أن يلقي شارون وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيجين محاضرة عن مشكلات إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينيات، وذلك في بداية ندوة عقدها معهد الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب، ولكن شارون غاب عن المحاضرة بسبب جلسة طارئة للكنيست لمناقشة قانون ضم الجولان، ولذلك خرجت صحيفة معاريف وفي ديسمبر ١٩٨١م بموضوع عنوانه: «الخطاب الذي لم يُلق»، وعرضت أهم محتويات هذا الخطاب الذي قال فيه شارون: «إن مصالح أمن إسرائيل في الثمانينيات تتأثر بتطورات وأحداث تتجاوز منطقة المواجهة المباشرة التي ركزت إسرائيل انتباهها عليها في الماضي».

وأضاف - في خطابه - أن اهتمامات إسرائيل الاستراتيجية؛ ينبغي أن تتسع إلى ما وراء الدائرة الأولى التقليدية لدول المواجهة المحيطة بها، وهذا الاتساع يجب أن يمتد ليشمل مجالين جغرافيين آخرين لهما أهمية أمنية حسب تعبيره، وحدَّد شارون هذين المجالين على النحو الآتي:

المجال الأول: يتعلق بما أسماه الدول العربية الخارجية، وقصد بذلك الدول الواقعة وراء دول المواجهة والتي تضيف مقدرتها العسكرية المتزايدة بعداً أكثر خطورة إلى الخطر المباشر الماثل أمام إسرائيل، سواء بواسطة إرسال قوات مقاتلة إلى منطقة المجابهة، أو بواسطة عمليات جوية وبحرية مباشرة تستطيع تنفيذها ضد خطوط المواصلات الجوية والبحرية لإسرائيل.






المجال الثاني ـ عند شارون ـ : يشمل الدول الخارجية التي قد تؤثر مكانتها وتوجهاتها السياسية الاستراتيجية بمقدار خطر في أمن إسرائيل القومي.

وقال شارون: «إنه يقصد بذلك: ما وراء الدول العربية في الشرق الأوسط على ساحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وينبغي أن نوسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمني لإسرائيل؛ بحيث يشمل في الثمانينيات دولاً مثل تركيا وإيران وباكستان، ومناطق مثل الخليج العربي وإفريقيا، وبشكل خاص دول إفريقيا الشمالية والوسطى».

وهذا يدل على أن النسخة الأولى من مشروع «الشرق الأوسط الكبير» كانت شارونية.

ويبدو دور حزب العمل الإسرائيلي في تبني أفكار شارون وتطويرها؛ في كتاب وضعه أحد أعضاء الصف الأول القيادي للحزب، وهو «أفرايم سنيه» الذي شغل منصب وزير الصحة في حكومة إسحاق رابين، والكتاب عنوانه (إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠م)، وقد رأى «سنيه» أن مدى إسرائيل الاستراتيجي اتسع كثيراً بحيث تجاوز دائرة المواجهة مع الأعداء المباشرين: سوريا، والأردن، ومصر، ويرى أن هذا المدى يشمل كل دولة تمتلك القدرة على الاشتراك في أي أعمال هجومية ضد إسرائيل، وكل دولة تستطيع مساعدة دول المواجهة على امتلاك القدرة الصاروخية أو تحييدها عنها.

ويؤكد «سنيه» أن الإسرائيليين لا يمكن أن يكونوا غير مبالين أمام قدرات كهذه حتى لو كانت بعيدة عنا؛ لأن الصاروخ اليوم يمكن أن يُحمل إلى داخل إسرائيل من أمكنة بعيدة.

ويورد «سنيه» تفصيلات كثيرة لا مجال لها هنا، ويكفي أن نذكر منها قوله: «إن المدى الاستراتيجي الإسرائيلي يمتد من البحر الأسود في الشمال إلى خليج عدن في الجنوب، ومن مضيق جبل طارق في الغرب إلى بحر قزوين في الشرق».

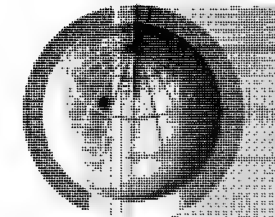
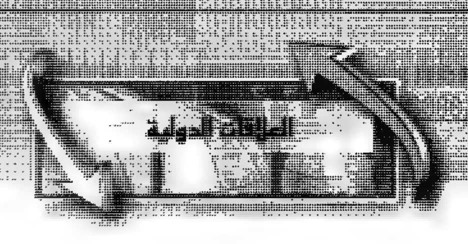
أليس هذا هو (الشرق الأوسط الكبير) بمفهوم المشروع الأمريكي الذي تريد واشنطن أن تضع عليه بصمة دولية؟! أكثر من هذا يرى «سنيه» أن هذا التحديد لا يعني أن عشرات الدول الموجودة داخل هذا المدى هي دول معادية عملياً لإسرائيل، ثم يؤكد أنه يجب على إسرائيل أن تولي الاهتمام الدائم لما يحدث في جميع تلك الدول، كما يجب عليها أن تفكر في كيفية تحويلها إلى دول صديقة لها ومتعاونة، ويدعو السياسي الإسرائيلي إلى التفكير في كيفية تحويل هذا المدى إلى منطقة آمنة وصديقة لدولة إسرائيل.

ولكن تبدو نيات خفية أخرى لطرح هذا المشروع؛ منها:

ـ التغطية على الإخفاق في العراق وأفغانستان: بعدما أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق في صناعة نموذج ديمقراطي تسوّقه إلى دول المنطقة لفرض تغيرات جذرية في أنظمتها.

ويأتي طرح (مشروع الشرق الأوسط الكبير) في وقت تعرضت فيه السياسة الأمريكية لضربة موجعة في مصداقيتها؛ بعدما ثبت عدم صحة ما تردد حول حيازة العراق أسلحة دمار شامل، وهو الزعم الذي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد استندتا إليه في شن حربهما على العراق في مارس ٢٠٠٣م. وشكلت كل من



الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية لجنتي تحقيق في المعلومات الاستخباراتية التي صنعت تلك الأدلة المزعومة حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، ويقول «ويليام فاف» ـ وهو محلل سياسي أمريكي شهير ـ تحت عنوان (رامسفيلد يتحدىٰ): «مرَّ رامسفيلد أخيراً بأيام عسيرة من الارتباك وعدم وضوح الرؤية، ففي المؤتمر السنوي لسياسات الأمن الذي عُقد في ميونخ لم يكن بوسعنا الادعاء بأن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد كان يقف عاري القدمين علىٰ صفيح ساخن وهو يستجدي أعضاء حلف الناتو الأوروبيين؛ لإرسال قواتهم إلىٰ العراق، لقد التزم الرجل الصمت معظم الوقت، ولزم الأدب مع الجميع (هل تتذكرونه قبل شن الحرب علىٰ العراق، ونبرة التحدي والتطاول في حديثه مع الأوروبيين؟!)، وبدا في حال غير الحال؛ حتىٰ إن مظهره كان يشوبه تغير دراماتيكي لا يمت بأي صلة لأدائه المتعالي في العام المنصرم حين تحرك بكل تأفف وتحد؛ محاولاً شد انتباه وسائل الإعلام لكل ما يردده من تهديدات وعبارات الاستغناء عن الآخرين».

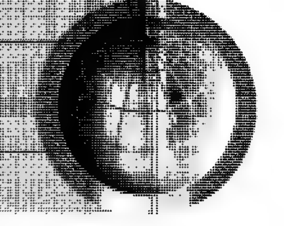
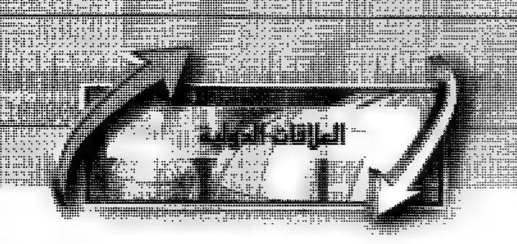
إن السبب الرئيس وراء هذا التحول في أسلوب رامسفيلد يُعزىٰ إلىٰ الوضع المتردي للاحتلال الأمريكي في العراق، ومحاولات تلفيق نظام ديمقراطي هناك؛ فضلاً عن توجه الأمم المتحدة ناحية الاتحاد الأوروبي وطلبها المساعدة في الموقف المأزوم، كل هذا رغم معارضة الحكومات الأوروبية من قبل لموقف واشنطن المتعنت إزاء شن الحرب ضد العراق.

- **حديقة خلفية لتأمين الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا:** (مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي)؛ هو في حقيقته مخطط كبير لتحويل الحديقة الجغرافية الخلفية لأوروبا إلىٰ حديقة عسكرية سياسية أمريكية متقدمة، تُحيط بها من كل جانب وتحاصرها من كل ناحية، ويحدد «زبجنيو بريجينسكي» هدفاً كبيراً؛ فالولايات المتحدة تسعىٰ إلىٰ إحكام قبضتها علىٰ رقعة الشطرنج العالمية، والتي تستهدف عبر السيطرة علىٰ الشرق الأوسط إحكام القبضة علىٰ قارة أوراسيا برمتها.

- **تحطيم التجمع على الإسلام الذي بدا في الأفق:** ومن الأشياء التي يرمي إليها هذا المشروع ضرب التجمع العربي، فهذا التجمع في أصله من صنع بريطاني رغبة منها في تجاوز دعوات إحياء الخلافة الإسلامية، ولكن في السنوات الأخيرة بدا هذا التجمع علىٰ وشك السقوط، وفيما يبدو أن هناك خشية أمريكية من عودة الخلافة مرة أخرىٰ، فعمدت إلىٰ فرض تجمع جديد يجتمع عليه المسلمون بديلاً عن تجمع الجامعة العربية المتداعي.

- **إيجاد طبقة نخبوية تجري بينها اللعبة الديمقراطية:** فقبل سنتين من أحداث ١١ أيلول دعا مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت إلىٰ ندوة، كان عنوانها (العرب ومواجهة إسرائيل.. احتمالات المستقبل)، وقدمت فيها ورقة حول الصراع العربي الصهيوني في النظام العالمي، أعدها الدكتور فؤاد مغربي أستاذ العلوم السياسية في جامعة تنيسي في الولايات المتحدة، ويشرح الدكتور مغربي محور تعلق بالمتغيرات التي طرأت علىٰ التغلغل الأمريكي في أنحاء العالم، وفيه ذكر ما نصه: أن «الولايات المتحدة أصبحت تحض عدداً من مناطق العالم علىٰ التوجه نحو الديمقراطية، ومنذ زمن وكبريات الصحف في الولايات المتحدة تتكلم مراراً وتكراراً عن الانتقال نحو الديمقراطية ودور المجتمع المدني، بل نشأت صناعة كاملة لمعلومات تساند تلك الشعارات»، وحسب الدكتور مغربي؛ فإن النظام المرشح للتعميم يقوم علىٰ الفرضيات التالية: «أن النخبة المحلية الحاكمة علىٰ صلة





بالغرب وموالية له، وأن المؤسسات منفتحة لمشاركة المواطنين ولكن بطرق حصرية واضحة، وأن الانتخابات ينبغي أن تجرىٰ بشفافية ضمن خيارات مخطط لها، وينبغي التأكد من النخبة التي تخوضها، هي وحدها المسموح لها أن توجِّه الرأي العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية واستطلاعات الرأي العام، وأن تكون الحياة العامة غير مسيَّسة؛ بحيث يتم الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، فالسياسة تدار بواسطة محترفين وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني، في حين يتحول بقية الناس عملياً إلىٰ متفرجين يشاركون بين الحين والآخر في انتخابات مخطط لها بدقة، وينشغلون بأمورهم الحياتية وهمومهم المعيشية». وختم الباحث هذه النقطة بقوله: من المفترض أن تؤدي تلك الجهود في النهاية إلىٰ خلق قوىٰ سياسية (ربما بينها أحزاب سياسية)؛ حتىٰ يقال إنها عصرية وديمقراطية، وفي سياق الشرق الأوسط فإن ذلك يُترجم طبعاً إلىٰ خلق مجموعات مؤيدة للولايات المتحدة أو للغرب عموماً؛ لتكون في النهاية جزءاً من الكفاح السياسي ضد قوىٰ الأصولية. وعلىٰ هذا المعنىٰ يقول «والتر ليبمان» عميد الصحفيين الأمريكيين: هناك وظيفتان في النظم الديمقراطية: الوظيفة الأولىٰ منوط بها الطبقة المتخصصة، الرجال المسؤولون يقومون بالتفكير وفهم التخطيط للمصالح العامة، ثم هناك أيضاً القطيع الضال، وهذا القطيع أيضاً يتمتع بوظيفة ما في النظام الديمقراطي، تلك الوظيفة تتمثل في كونهم مشاهدين وليسوا مشاركين في الفعل، وهناك وظيفة أخرىٰ بالإضافة لتلك المشاهدة من قِبَل القطيع؛ نظراً لأنه نظام ديمقراطي في التحليل النهائي، فمن وقت لآخر يُسمح لهذا القطيع بتأييد أحد أفراد الطبقة المتخصصة؛ بمعنىٰ آخر يسمح لهم بالقول: نحن نريدك قائداً لنا. ذلك لأنها ديمقراطية وليست نظاماً شمولياً، وهذا ما يطلق عليه الانتخابات، ولكن بعد أن يلقوا بثقلهم خلف عضو أو آخر من الطبقة المتخصصة؛ من المفترض أن يعودوا لأدراجهم علىٰ الفور، ويصبحوا مشاهدين لا مشاركين للأفعال، وهذا ما يجب أن يحدث في نظام ديمقراطي سليم!

المراجع:

١ ـ إيمانويل تود، (ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الإمبراطوري).

٢ ـ ناعوم تشومسكي، (أوهام الشرق الأوسط).

٣ ـ شوقي جلال، (العقل الأمريكي يفكر).

٤ ـ ياسر حسين، ومحمد بسيوني، (الحروب المقدسة).

٥ ـ سمير مرقص، (الإمبراطورية الأمريكية).

٦ ـ (السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين)، سلسلة محاضرات حوار الحضارات ـ جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

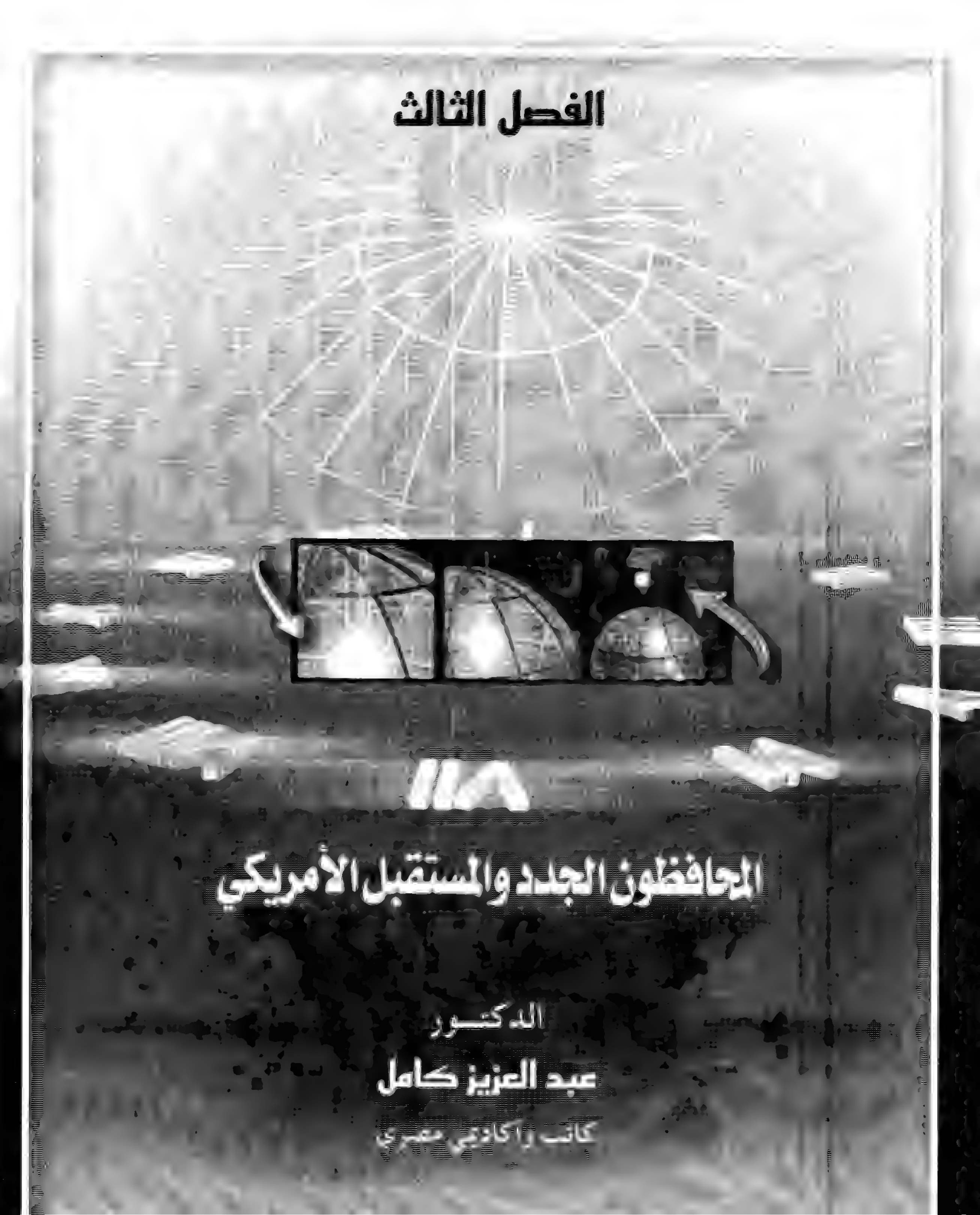
٧ ـ مجلة لوموند دبلوماتيك.

٨ ـ فورين أفير.

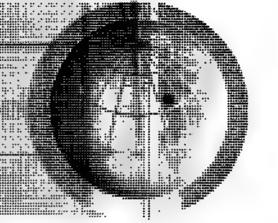
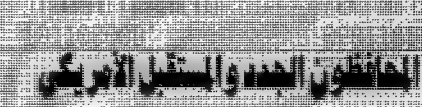
٩ ـ وجهات نظر.

١٠ ـ صحيفة البيان.

الفصل الثالث





المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي

د. عبد العزيز كامل

تظهر بين الحين والآخر أسماء جديدة لمشروعات أو أطروحات أو تيارات فكرية جديدة، تظل الأوساط المعنية مهتمة بالتنقيب عنها والبحث عن خلفياتها وأصل فكرتها ومسيرة نشاطها وطبيعة برامجها؛ لفترة طويلة من الزمن، ثم لا تلبث تلك الأسماء أن يخبو بريقها ويخف زخمها، ويكاد الناس يشعرون بالملل والسأمة من ترددها وتكرارها؛ مع أن الصورة حول حقيقتها وطبيعتها لم تكتمل، والمواقف والسياسات تجاهها لم تتبلور.

ولعل من تلك المسميات التي لمعت في سماء الأحداث منذ فترة ليست بالبعيدة: (المحافظون الجدد)، حيث برزت تلك التسمية إعلامياً بعد الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٠م، ثم لمعت أكثر بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، لتفرض نفسها بعد ذلك مع تفاعل الحرب العالمية على ما يُسمّيه الأمريكيون بـ(الإرهاب)، وأصبحت أسماء رموز المحافظين الجدد تلحّ على الأسماع قبل وأثناء وبعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م، وذلك من خلال تصريحات ومقالات ومؤلفات الشخصيات النافذة منهم؛ حول المبادئ والمبادرات والمشروعات الحالية والمستقبلية لهم.

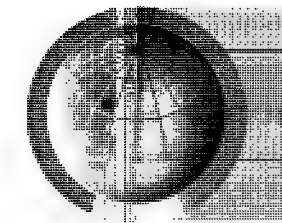
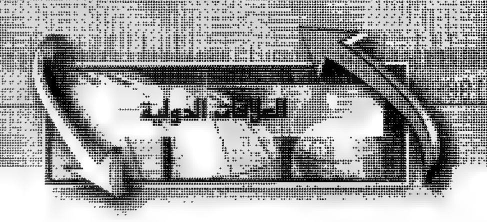
وأسجل هنا: أنه، وبعد كل ذلك الضجيج الإعلامي حول مسمّى (المحافظين الجدد)؛ فإن الجزء الأكبر من الحقيقة حولهم لا يزال ملتبساً، حتى على كثير من النخب الفكرية، حيث يجري الخلط بينهم وبين قوى أخرى متنفذة في المجتمع الأمريكي؛ مثل: اللوبي الصهيوني، واليمين الديني، والمسيحية الصهيونية، وصقور الجمهوريين. ولهذا فإن الحاجة ملحّة لإعادة جمع أوراق هذا الملف لترتيبها وفهمها، ومن ثَمَّ الوصول إلى كيفية مناسبة للتعامل معها، ومن أجل هذه الأهداف، كلها أو جُلها، جاءت هذه الدراسة.

المحافظون الجدد.. التعريف والنشأة:

تسمية (المحافظين الجدد) جاءت في مقابل: المحافظين التقليديين القدامى، والمحافظة هي مدرسة فكرية ذات عدة أطياف في السياسة الأمريكية، بعضها معتدل، وبعضها الآخر متطرف، والمحافظون الجدد يقفون على أقصى يمين الحركة المحافظة. وفي حين يقدِّر المحافظون التقليديون التقاليد بشكل كبير؛ فإن المحافظين الجدد يرون أن المنطق هو الشكل الصحيح والوحيد للتفكير.

فالتيار المحافظ التقليدي بدأ منذ زمن، وحكم أمريكا بالفعل، وكان يُطلق عليه (تيار ولسن) نسبة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق (وودر ويلسون) الذي كان يؤمن بأن ما يُسمّى بـ(القيم الديمقراطية) تحتاج إلى قوة قادرة على فرضها ونشرها، والضرب بقوة على يد من يقف ضدها في أي مكان من العالم؛ باعتبار أن أمريكا لا يمكن أن تعيش آمنة وديمقراطية ومتمتعة بالرخاء الاقتصادي إلا إذا كان العالم آمناً وديمقراطياً، ولكن هذا التيار عاد بقوة في عهد الرئيس الجمهوري الأسبق (رونالد ريغان) الذي استمر حكمه لثماني سنوات في مدتين



رئاسيتين (١٩٨١ ـ ١٩٨٩م)، وقد برزت في عهد ريغان ملامح توجهات المحافظة الجديدة؛ مثل: تفضيل اللجوء إلىٰ القوة، والمثابرة علىٰ ذلك لتحقيق الأهداف الكبرىٰ، عقائدية كانت أو سياسية أو اقتصادية، وقد ترجم ذلك بالفعل في سلوكه منحىً استراتيجياً متصلباً تجاه الاتحاد السوفييتي السابق؛ من خلال ما عُرف ببرنامج (حرب النجوم)(١) الذي أجبر ذلك الاتحاد في النهاية علىٰ الركوع والتسليم بالهزيمة أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهت بذلك الحرب الباردة نهاية نصر بلا حرب.

الفارق الأساس بين المحافظين الجدد والمحافظين الجمهوريين التقليديين؛ يكمن في أن المحافظين التقليديين يتمسكون بفكرة تقليل أمريكا من الانغماس في الشؤون العالمية، والتخلي عن طموحات الهيمنة علىٰ العالم؛ لدرجة أن بعضهم اقترح أن تنسحب أمريكا من حلف الناتو، وتستعيض عنه في حماية أمنها بمشروع الدرع الصاروخي. بينما يتميز المحافظون الجدد بالنزوع إلىٰ الانهماك في السياسات الخارجية، ويميلون إلىٰ عدم التقيد بقيود السلطة التشريعية ممثلة في مجلسَي النواب والشيوخ.

تبلور تيار المحافظين الجدد في حقبة السبعينيات الريغانية علىٰ شكل مجموعات تتسم بالاستماتة في العداء للمعسكر الشرقي، والإيمان العميق بالتفوق الأمريكي الغربي. وللمفارقة الغريبة؛ فإن ذلك التوجُّه قد بدأ علىٰ يد مجموعة كانوا من اليساريين والليبراليين المنشقين علىٰ الحزب الديمقراطي، من أمثال (أرفنغ كريستول) و(نورمان بودرهورتز) و(ميج ديكتر)، وغيرهم من عشرات النشطين الذين تستروا بيهوديتهم خلف ما يُسمىٰ بـ (القيم الأمريكية)، وأرادوا أن يقيموا العالم عليها، أو بالأحرىٰ يحكموا العالم باسمها. إننا نرىٰ ظل اليهودية في روحها الاستعلائية والاستعدائية تُخيِّم علىٰ الطروحات النظرية والتطبيقات العملية للمحافظين الجدد، وهذه دعوىٰ تحتاج إلىٰ إثبات، وأحسب أن هذا البحث يقدم هذا الإثبات.

المحافظون الجدد واليهود:

بعض الأوساط الإعلامية في الولايات المتحدة ترادف بين المحافظين الجدد و (اليهود من المحافظين)، والأمر لا ينطوي علىٰ أي قدر من المبالغة، فالمحافظون الجدد ـ كما يعرِّفهم (يوري أفنيري) الكاتب الإسرائيلي ذي الاتجاه العمالي العلماني ـ: هم مجموعة كل أعضائها تقريباً من اليهود. وهم يؤيدون (إسرائيل) إلىٰ درجة يمكن اعتبارهم معها إسرائيليين يحملون الجنسية الأمريكية، أو أمريكيين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وهم في رأيه ورأي بنيامين بن أليعازر متطرفون أكثر من شارون نفسه(٢)، وتعود معظم الأصول العائلية لرموز المحافظين الجدد إلىٰ دول أوروبا الشرقية.

وأصل الفلسفة التي ينتمي إليها المحافظون الجدد؛ أسسها ونظَّر لها اليهودي الألماني «ليوشتراوس» الذي

---

(١) «حرب النجوم»: برنامج عسكري، كان الهدف منه إحباط أي هجوم قد تتعرض له الولايات المتحدة أو إحدىٰ حليفاتها بالصواريخ البالستية، وجاء هذا البرنامج ضمن خطة كاملة وضعها ريغان لإجهاد الاتحاد السوفييتي في سباق تسلح، أدت بالفعل إلىٰ إضعافه ثم تفككه.

(٢) دورية كتلة السلام الآن Cuch shalom، (٨/ ٤/ ٢٠٠٣م).





انتقلت فلسفته بما يشبه الخاصة الشعرية عبر تلاميذ يهود، لتصل إلى شريحة من الوسط الأمريكي، و «شتراوس» المولود عام ١٨٩٩م في مقاطعة هيس الألمانية؛ غادر ألمانيا إلى إنجلترا مع وصول هتلر للسلطة وتعقبه لليهود، ثم لم يلبث «شتراوس» أن غادر بريطانيا إلى فرنسا، ثم غادرها في عام ١٩٣٨م إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أقام في نيويورك، ودرَّس في معهد للبحوث الاجتماعية بها، ثم استقر ذلك المهاجر الألماني اليهودي في شيكاغو، ودرَّس في جامعتها، وأسس هناك (رابطة الفكر الاجتماعي) التي بدأ «شتراوس» نشاطها بمائة من طلبة الدكتوراه الذين تتلمذوا على يده ثم حملوا فلسفته، وقد أصبحت هذه الرابطة فيما بعد نواة لمذهب فكري يعرف بـ (الشتراوسية)، ويقوم على خدمته ونشره سبعة وسبعين من تلامذة وأتباع «شتراوس»؛ أغلبهم من اليهود(١).

لكن رجوع النشأة الفكرية الفلسفية للمحافظين الجدد إلى «ليو شتراوس»؛ لا يعني أن يقال إن أفكار المحيطين منهم بإدارة جورج بوش الابن تنحصر فيما نظَّر له «شتراوس» ومجموعة الـ (٧٧) التابعين له، فهؤلاء المحافظون الجدد جعلوا من أفكار فيلسوفهم اليهودي قواعد تُبنى عليها المفاهيم السياسية؛ مضيفين إليها أفكاراً أخرى من مدارس أخرى، كوَّنت في النهاية مذهباً فكرياً أكثر منه توجُّهاً سياسياً.

وبشكل عام؛ فهناك نقطتان يلتقي عندهما مذهب «شتراوس»:

أولاهما: يقينه بأن الديمقراطية لا تستطيع فرض نفسها إذا بقيت ضعيفة وعاجزة عن مواجهة الطغيان، وقد استنتج هذه الفكرة من تجربة شخصية تتعلق بالموقف من أحداث (جمهورية فايمار)(٢)، وكان «شتراوس» يرى أن تلك الجمهورية برغم ضعفها؛ قد مرَّت بلحظة قوة وعظمة عندما ردت رداً عنيفاً على اغتيال وزير الخارجية اليهودي (والتر راتينو) في عام ١٩٢٣م، لقد انتقد ضعف الجمهورية، ولكنه أشاد في الوقت نفسه بموقف القسوة والرد العنيف فقال: «لقد كانت الجمهورية في مجملها عبارة عن عدالة من دون قوة، أو عدالة عاجزة عن اللجوء للقوة»، فمساندة القوة للعدالة - في مفهومه - هي المبدأ الأول والفكرة الأولى.

أما الفكرة الثانية: التي ترسخت عند «شتراوس»، وقام عليها بالتالي مذهب المحافظين الجدد؛ فهي أن أي موقف رافض للقيم التي تقوم عليها الديمقراطية يعد رفضاً للفضيلة، ولذلك فإن هناك - في رأيه - فكراً يمثل الفضيلة، وفكراً مناهضاً لها لن يكون أبداً إلا رذيلة، ومثَّل لذلك بالفكر الشيوعي، وبناءً على ذلك قسَّم الأنظمة إلى أنظمة جيدة وأخرى سيئة، وهو ما تولَّد عنه بعد ذلك مصطلح (محور الشر) المناهض للتوجُّه الديمقراطي؛ في مقابل (محور الخير) الذي يمثِّله الفكر الغربي الديمقراطي. ولم يكتف «شتراوس» بتلك القسمة

(١) مجلة التجديد العربي، (١٢ ديسمبر ٢٠٠٣م).

(٢) «جمهورية فايمار»: هي الجمهورية التي تم تشكيلها في ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وقد نشأت ضعفية وغير مستقرة، فاستغل الزعيم الألماني هتلر هذه الأحداث، وأسس الحزب الاشتراكي الوطني (نازي) وحاول القيام بانقلاب للسيطرة على ألمانيا، ولكن الانقلاب فشل، وسجن هتلر، وبعد خروجه استأنف العمل ضد حكومة فايمار وضد اليهود الذين نسب إليهم كل مصائب ألمانيا، وقد عاصر شتراوس هذه الأحداث في شبابه، وشهد اغتيال وزير الخارجية اليهودي وعجز جمهورية فايمار بين ضربات الشيوعية والنازية؛ مع أنها تتبنى الخط الديمقراطي.



الهوائية المنزع؛ بل رأىٰ أن من حق (أنظمة الحكم الصالح) - بل من واجبها - أن تواجه (الأنظمة السيئة)، وقد قاس أتباع «شتراوس» التاريخ الأمريكي والأوروبي بهذا المقياس، ونظروا إليه من ذلك المنظور، فقد رأوا أن «شتراوس» كان معجباً مثلاً بالإمبراطورية البريطانية كنظام؛ لأنها فرضت هيبتها بالقوة والضم والسيطرة، وكان معجباً علىٰ وجه الخصوص بشخصية الزعيم البريطاني (ونستون تشرشل)؛ باعتباره زعيماً يمثل رجل الدولة ذي الإرادة الصلبة.

وعلىٰ هاتين الركيزتين يقوم فكر المحافظين الجدد، وعليهما يقيمون تحالفهم مع اليمين الإنجيلي.

المحافظون الجدد.. والأصوليون الإنجيليون:

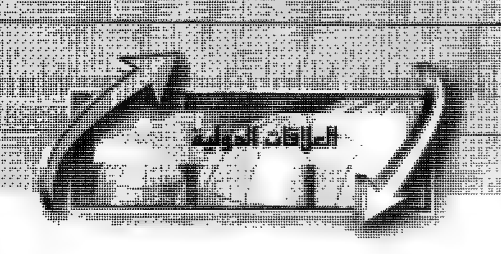
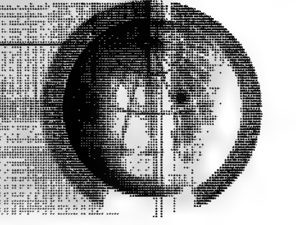
لا ينبغي الخلط بين اتجاه المحافظين الجدد، واتجاه المسيحية الصهيونية الإنجيلية، فالإنجيليون آتون من الولايات الجنوبية الأمريكية التي ينضوي أهلها تحت وصف (الحزام التوراتي)، والذين يمثلهم اليوم الاتجاه اليميني الديني المسيحي المتصاعد النفوذ بين صفوف الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، أما المحافظون الجدد أصحاب الأغلبية اليهودية؛ فهم تيار قادم من الجانب الشرقي للولايات المتحدة، ومن كاليفورنيا، وغالبيتهم من ولاية نيويورك، المعقل الرئيس لليهود في أمريكا.

وكلا الاتجاهين (قوىٰ اليمين المسيحي، واليمين اليهودي) يمثلان الأغلبية في الإدارة الأمريكية الحاكمة في عهد جورج بوش الابن، وقد فتح بوش باب التعاون بينهما، وتوثق التنسيق في عهده بين المحافظين الجدد اليهود، والأصوليين الإنجيليين النصارىٰ.

فارق مهم آخر بين المحافظين الجدد والأصوليين الإنجيليين، وهو: أن الأصوليين الإنجيليين - من واقع وصفهم بالأصولية - يتوجهون إلىٰ الأصول الدينية النصرانية، فهم متدينون عقديون؛ بخلاف المحافظين الجدد الذين لا يُحسبون - ولا يحبون أن يُحسبوا - علىٰ التيار الديني اليهودي العقدي، فهم ليسوا متدينين تقليديين، ولا يُحبِّذون الظهور بمظهر المتدينين اليهود، ولكنهم يحبون أن يجمعوا بين صفتي: الفيلسوف والاستراتيجي، مع نزعتهم النقدية للمحافظين التقليديين في الولايات المتحدة؛ من أمثال جورج بوش الأب وهنري كيسنجر، وهم يرفضون أيضاً طروحات المحافظين السياسيين في أوروبا.

ومع أن جذور المحافظين الجدد تعود إلىٰ الحزب الديمقراطي؛ إلا أنهم تخلوا عن مبادئ هذا الحزب منذ الستينيات، وينتقدون بشدة النماذج النمطية من الزعماء الديمقراطيين من أمثال جيمي كارتر وبيل كلينتون؛ علىٰ اعتبار أنهم أصحاب سياسات (ساذجة) تروم نشر الديمقراطية في العالم عن طريق المؤسسات الدولية وبالطرق الدبلوماسية.

(الأصوليون الإنجيليون) أو (قوىٰ اليمين الديني) أو (تيار الصهيونية المسيحية)؛ هم جناح جورج بوش من المعمدانيين الجنوبيين، وهؤلاء يؤمنون بأن تجمُّع اليهود في فلسطين هو أكبر علامات عودة المسيح التي ستأتي بالخلاص للعالم، وقد سيطر اتجاههم علىٰ الحزب الجمهوري منذ انتخابات عام ٢٠٠٠م. وهم الذين أصعدوا


بوش إلى السلطة، ويمثلون الآن عصب القوة الحاكمة في أمريكا. أما (المحافظون الجدد) الذين اخترقوا ذلك العصب؛ فمع أنهم الأقلية الأقل بين سائر يهود أمريكا؛ فإن ثقلهم يفوق عددهم في التأثير في السياسات الأمريكية ـ وبخاصة الخارجية ـ، هذا بالرغم من أن جورج بوش لا يدين بفوزه في الرئاسة لهم ولا لغيرهم من اليهود، فهو لم يحصل إلا على ١ ٪ فقط من أصوات اليهود الأمريكيين، ومع ذلك فهذه الأقلية هي التي تتحكم الآن في مصداقية بوش عند الشعب الأمريكي؛ لأنها تُسيِّر سياساته وتوجّهاته، ومن ثَمَّ فإن بقاءه داخل البيت الأبيض أو عدم بقائه سيرتهن بهم.

ونستطيع أن نقول هنا أيضاً إن الولايات المتحدة الأمريكية تقع الآن بين استقطابين متنافسين على زعامتها وقيادتها، ومن ثَمَّ على زعامة العالم وقيادته، وهذان المتنافسان ليسا هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي كما هو ظاهر؛ ولكن التنافس الحقيقي هنا هو بين القوى المسيحية والقوى اليهودية؛ بما تحمل كل منهما من أطياف وأهداف وشبكات وطبقات.

ولكن الشيء المقلق هنا؛ هو أن القوى اليهودية ـ المتفاعلة أكثر، وبشكل تقليدي، مع الحزب الديمقراطي منذ القدم ـ هي التي يخترق فصيل منها الآن الحزب الجمهوري المحافظ تحت اسم (المحافظين الجدد)، وعلى هذا فالولايات المتحدة ـ ومن ثَمَّ العالم ـ يكاد يُحكم بسياسات وتوجّهات وأهداف اليهود القريبة والبعيدة، وقد ضمن اليهود بهذا وجوداً مهماً في كلا الحزبين المتعاقبين على السلطة في الولايات المتحدة، فسواء مالت الكفة هنا أو مالت هناك؛ فهم ذوو ثقل في الكفتين[1]، وهذا ما يؤكد الاعتقاد بأن وراء التحالف المشبوه بين الصهيونيتين المسيحية واليهودية؛ أَكَمَة تخفي أبعاداً من العداء بينهما، لا يؤخر ظهورها إلا المصالح المشتركة أو العداوة المشتركة، وهذان الأمران يجتمعان بشكل مثير في العالم الإسلامي الذي يمثل عدواً حضارياً مشتركاً، وساحة للمصالح المشتركة في الوقت نفسه.

ومن القواسم المشتركة بين تياري المحافظين الجدد واليمين المسيحي الديني؛ تقديم الدعم غير المحدود للكيان الصهيوني في إسرائيل بخلفيات توراتية متوافقة، ليس هذا مجال شرحها.

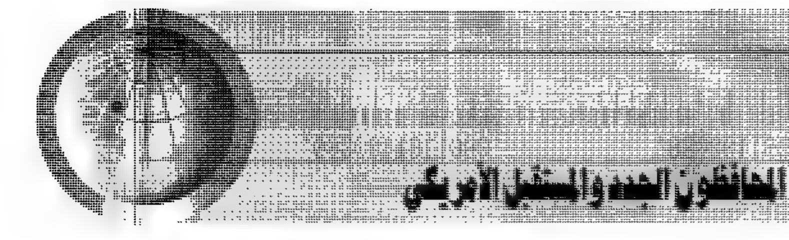
الأفكار والمبادئ والمواقف:

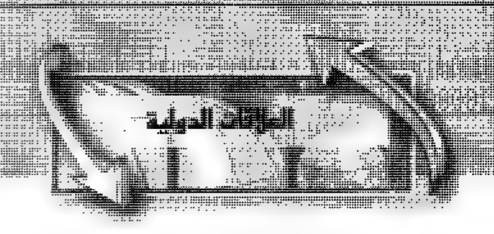
تسبب الاستبعاد المتعمد للجيل الثاني من تلامذة «شتراوس» في الجامعات والمعاهد العلمية الأمريكية؛ في انصراف هؤلاء إلى المزيد من الانخراط في العمل الفكري والإعلام؛ من خلال (مجموعات التفكير) التي كانوا ينشطون فيها، حتى أصبح لهم وجود متصاعد في الساحة الفكرية، ظهر أثره بقوة أثناء فترة الفراغ الفكري التي تلت انتهاء الحرب الباردة، حيث انبرى أتباع «شتراوس» إلى طرح أو تبني أفكار تسد هذا الفراغ؛ مثل أطروحة (نهاية التاريخ) لفرانسيس فوكوياما الذي يُعَدُّ من الرموز البارزة للمحافظين الجدد، ونظرية (صراع الحضارات) لصموئيل هنتنجتون.

---

(١) بالمناسبة؛ فقد اكتشف جون كيري، المرشح الديمقراطي أمام جورج بوش ومنافسه القوي، أن جده (فريدريك كيري) كان يهودياً نمساوياً، ثم اعتنق المذهب الكاثوليكي مع أسرته قبل أن يهاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩٠١م، حيث غيّر اسم عائلته من (كوهين) إلى كيري!







وقد رأى هؤلاء المحافظون الجدد في سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار سور برلين برهنة على صحة طروحاتهم؛ بدليل أن سياسة ريغان القوية تجاه الاتحاد السوفييتي هي التي أدت إلى سقوطه.

ولما وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ وجد هؤلاء المحافظون فيها فرصة لجمع أفكارهم كلها في حزمة واحدة ليفاجئوا بها العالم؛ لا على أنها نظريات تُناقش، بل مشروعات تُطلق وسياسات تُتبع وقرارات تُنفذ، وانبرى مفكروهم لإعلان القول بأن الديمقراطيات الضعيفة لن تجدي شيئاً في مواجهة الطغيان، فلا بد للديمقراطية أن تكون لها أنياب ومخالب! ووجد المحافظون الجدد في الساحة الأفغانية والعراقية مجالاً تطبيقياً كاملاً لأفكارهم؛ دلَّلوا به على أن التصدي لما يرونه قيماً فاسدة وأنظمة سيئة؛ أمر ممكن في ظل ديمقراطية الأنياب والمخالب، ودلَّلوا به على أن الاحتكام إلى القوانين الدولية - مهما كانت عدالتها - لن يكفي للضغط والإقناع.

ولاستكمال خلفيات الأفكار والمبادئ والنظريات التي «يبشِّر» بها المحافظون الجدد؛ فلا بد من إيضاح مواقفهم من عدد من القضايا الهامة، وذلك على النحو التالي:

١ - الدين والفلسفة:

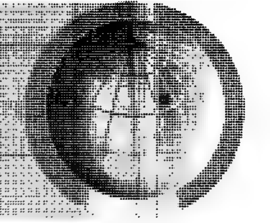
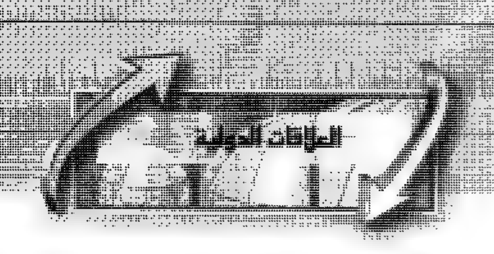
ترى المدرسة (الشتراوسية)؛ أن الدين يجب أن يبقى من دعائم المجتمع ومؤسساته، وباعتبار «شتراوس» يهودياً علمانياً؛ فقد كان يرى أن الأديان - برغم إنكاره لها - عاملاً مهماً لملء فراغ الشعوب بما يساعد على فرض النظام.

ويضفي «شتراوس» على الديمقراطية المستندة للقوة صفة القداسة الدينية، وقد أخذ المحافظون الجدد عنه ذلك، وخاصة إذا كانت تلك الديمقراطية (مقاتلة) تقف في وجه الطغيان - كما يقولون -، وبالرغم من أغلبيتهم اليهودية؛ فإن المحافظين الجدد يضفون مسحة مسيحية على طروحاتهم الفكرية؛ بإعطائها بُعداً تبشيرياً عالمياً.

إن هناك تساؤلاً يثور في هذا الصدد؛ وهو: هل كان «شتراوس» (الألماني) داعية إلى أمركة العالم، وهو الألماني المنشأ واليهودي الديانة؟!.. إن «شتراوس» لم يكتب عن الأمركة، ولم يدع إلى ريادة أمريكا للعالم، ولكن كتاباته حول تأييد قوة المنطق بمنطق القوة؛ جعل تلاميذه من الأمريكيين يُكثرون من الكتابة حول فرض الفلسفة الأمريكية أو ما يسمونه (القيم الأمريكية) بالقوة المطلقة. ولأن «المحافظين الجدد» كلهم من الأمريكيين وجلهم من اليهود؛ فقد صعب عليهم أن يتحدثوا باسم اليهودية في مجتمع علماني ذي أغلبية نصرانية، ولذلك جعلوا من الديمقراطية ديناً مشتركاً، وقيمة متفقاً عليها، غير مستبعدين الدين من حيث هو عقيدة وقيم من ساحة التأثير.

آراء «شتراوس» المشار إليها آنفاً في ضرورة الإبقاء على القيم الدينية للمجتمع الأمريكي؛ لا تنبع من احترامه لها، ولكن لقناعته بأن الدين في أمريكا أو في غيرها؛ هو الذي يمكن أن يوجِّه الجماهير ويجعلها تحت السيطرة؛ بخلاف العلمانية التي تُخرج الجماهير عن إطار السيطرة، ولذلك فإنه يقول: «المجتمع العلماني هو



أسوأ الأشياء الممكنة؛ لأنه يقود إلى الفردية، كما أن الليبرالية تقود إلى المعارضة، وكلا الأمرين يُضعفان قدرة الدولة على التعامل مع التهديدات الخارجية».

إننا نرى المسحة الدينية العامة واضحة على الشعارات الفكرية و السياسية للمحافظين الجدد، فهم يتحدثون عن أن الحرية الأمريكية هي (خطة الله للإنسانية)، ويصفون أمريكا بأنها (إمبراطورية الرحمة)، ويعدُّون تعزيز القيم الديمقراطية (استجابة لابتهالات الشعوب)، ويقولون عن «الويلسنية» ـ نسبة إلى الرئيس الأسبق ويلسن ـ إنها (رسالة الأمة الخالدة)، وإذا كان المؤسس الأول لفكر المحافظين الجدد «ليوشتراوس» يتصف بالإلحاد ـ حقيقةً أو ادعاءً ـ؛ فإن الرواد النشطين من تلامذته وعلى رأسهم (إيرفنغ كريستول) كانوا أكثر وضوحاً في موقفهم من الدين كموجِّه أساس لحركة الشعوب. فهو يقول في هذا الصدد: «إن فصل الدين عن الدولة هو أكبر خطأ ارتكبه مؤسسو الجمهورية الأمريكية»، ويرى (ما يكل لادين) أن الدين شيء مهم للمشاريع العسكرية، ويعلل ذلك بقوله: «إن الرجال لايجازفون بأرواحهم؛ إلا إذا اعتقدوا أنهم سوف يُكافؤون بحياة أبدية مقابل تضحيتهم بحياتهم».

هل أثَّر الدين أيضاً في البناء العضوي والحركي لتيار المحافظين الجدد؟! ربما.. فالمحافظون الجدد ينظرون إلى أنفسهم نظرة تميز واصطفاء؛ معتبرين أنفسهم حملة رسالة مهمة في التاريخ، وقد كتب «جيم لوب» ـ أحد منتقدي المحافظين الجدد ـ مقالاً بعنوان (سلالة المحافظين الجدد)، نُشر في مارس ٢٠٠٣م، قال فيه: «المحافظون الجدد ليسوا حركة جماهيرية، بل هم عشيرة صغيرة متماسكة، يتزاوجون، ويتواصلون داخل عملهم في الإدارة الأمريكية وخارجها، وقد استطاعوا بفعل التنسيق بينهم أن يسيطروا على جزء كبير من السياسة الخارجية؛ خصوصاً كل ما له علاقة بالشرق الأوسط والعرب وإسرائيل».

هذا عن موقفهم من الدين، أما عن موقفهم من الفلسفة؛ فإن شعارات القوة والمجد التي يُغرم بها المحافظون الجدد، ويريدون أن يجعلوا الدين خادماً لها؛ هي نفسها التي تحدد موقفهم من الفلسفة، فالمحافظون الجدد ـ وتبعاً لأستاذهم «ليوشتراوس» ـ يرون ضرورة طبع المجتمع بالأفكار الفلسفية الخادمة لحب الهيمنة، فشعار «شتراوس» الفلسفي بـ «ضرورة القوة في تطبيق الأفكار» هو أحد أنماط التوجُّه الفلسفي لهم.

لقد كان معروفاً عن «شتراوس» تعمُّقه في دراسة الفلسفة القديمة، ولكنه يرى أن فلاسفة ما قبل الحداثة[١] كانوا غير قادرين على التعبير عن آرائهم بحرية بسبب الاضطهاد، فكتاباتهم كانت تتضمن معاني خفية،

(١) الحداثة (مودرنيزم): منظومة ثقافية وفكرية، تمثلها تلك الخطابات والمقولات والمبادئ التي ظهرت من نهاية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا. وعلى هذا؛ فإن الحداثة كمنظومة كبرى في الثقافة والأدب والشعر؛ سيطرت على القرن العشرين بكامله. أما مصطلح (ما قبل الحداثة) فالمقصود منه: الحركات التي مهدت للحداثة المعاصرة قبل منتصف القرن التاسع عشر، وبعده بقليل، وقد يطلق عليها الحداثة الأولية، أو البدائية. وأما مصطلح (ما بعد الحداثة) فالمقصود به: حركات الحداثة الجديدة التي نشأت بعد منتصف القرن العشرين، وهي تمثل إعادة إنتاج الحداثة بعد نقدها، ويطلق عليها: الحداثة الجديدة أو المتأخرة، فحركات ما بعد الحداثة لا تتعارض مع الحداثة، بل تمثل صياغة جديدة لها، وفكر الحداثة وما بعد الحداثة؛ يعتمد على «تحرير» الفكر الإنساني من طغيان «المقدّس» و «المتسامي» كما يقولون، ويؤكد أن الأولوية لمفاهيم العقل والحرية والفردية.



ولذلك فالحاجة ـ كما يرىٰ ـ ملحّة لإعادة فَهْم أفكار هؤلاء الفلاسفة الكلاسيكيين، وقد اعتبر «شتراوس» نفسه الوحيد القادر علىٰ فهم الأفكار والمعاني الغامضة في فلسفتهم، ومن ثَمَّ فله القدرة علىٰ وضع تصورات لتطبيقها في الواقع المعاصر. ويتهم «شتراوس» الفلاسفة المعاصرين بأنهم مسخوا المعرفة عندما ذللوها للناس العاديين، فقللوا بذلك من هيبة الفلسفة. ولأن (الشتراوسيين) يقدّسون الفلسفة المأخوذة عن رائدهم «شتراوس»؛ فإنهم يقدّسون القوة التي يرون ألا سبيل لتطبيق هذه الفلسفة إلا بها، فالقوة ـ والقوة فقط ـ هي السبيل الأمثل لفرض القيم الفلسفية المنتخبة، حيث لا تسامح أبداً ولا تساهل في تمكين (الرعاع) و (السوقة) و(الجهال) لفرض آرائهم عن طريق السياسة أو القوة، فالسلطة شيء ضار جداً عندما تسقط في أيدي غير الحكماء، وهي شيء عظيم جداً وجوهري عندما يحتكرها ـ نعم يحتكرها ـ الفلاسفة والحكماء وأتباعهم، ولهذا فإن المحافظة علىٰ تلك القوة لا تقل ضرورة عن القفز إليها والوصول إلىٰ كراسيها. وفي سبيل ذلك؛ فإن الكذب والخداع والتضليل تبدو أموراً مهمة إذا كانت سبيلاً للمحافظة علىٰ السلطة.

إن علىٰ «الخاصة» ـ في نظر المحافظين الجدد ـ أن يقودوا، وعلىٰ «العامة» أن ينقادوا، فقد صرح أستاذهم «شتراوس» بأن الذين يصلحون للقيادة عليهم أن يقودوا، فذلك حق طبيعي لهم، بل هو واجب عليهم، ولا ينبغي الالتفات عن ذلك باسم الأخلاق؛ لأن حق القوي أن يحكم الضعيف، ولو اقتضىٰ ذلك أن تدوم «عملية الخداع المستمر» من قِبَل الحكام الأقوياء.

إن الفلسفة (الشتراوسية) ـ علىٰ هذا ـ تسوّغ للخداع والتضليل؛ بزعم أن الجموع لا ينبغي إعلامها بالحقيقية؛ لأن فهم الحقيقة هو مسؤولية النخبة الحاكمة، أما الجماهير والجموع فلا ينبغي إعلامهم إلا بما يريد الحكام لهم أن يعلموه. ويعلق (ما يكل لادين) المحافظ الجديد المشهور علىٰ الحاجة للتضليل بقوله: «من أجل أن ننجز أنبل الإنجازات؛ يمكن أن يقبل قادتنا أو يُجبرون علىٰ الكذب وفعل الشر»![1]

ويذكر هنا؛ أن أتباع «شتراوس» من المحافظين الجدد يعتقدون أن فلسفة ما قبل الحداثة هي أفضل من فلسفة ما بعد الحداثة، ولذلك يمكن أن يقال إن (الشتراوسيين) هم ضد الحداثة، ولكن ذلك ليس باسم الدين أو التقاليد، ولكن باسم المنطق والفلسفة، ففهمهم للمنطق والفلسفة مختلف عن فهم منطق وفلسفة ما يُسمّىٰ بعصر التنوير.

٢ ـ المحافظون الجدد والقومية والوطنية:

«الأمن القومي» مصطلح له وهج خاص لدىٰ المحافظين الجدد، والقومية التي يؤمنون بضرورة تأمينها، هي القومية الأمريكية في الوطن الأمريكي؛ باعتباره ملاذاً للأقوياء ومحضناً للقوة؛ لدرجة أن بعضهم يطلق

(١) يُذكر في هذا الصدد أن الإعلام الأمريكي كشف في أعقاب الحرب علىٰ أفغانستان؛ أن البنتاجون أنشأ إدارة إعلامية مهمتها: (التأثير الاستراتيجي علىٰ الرأي العام الخارجي)، وذلك لصالح الحرب الأمريكية علىٰ الإرهاب، وكشفت التفاصيل الإعلامية عن أن هذه الإدارة أعطيت الحق في اللجوء إلىٰ كل أساليب الخداع والتضليل؛ من أجل إقناع الرأي العام بوجهة النظر الأمريكية.

علىٰ الولايات المتحدة وصف (دولة الأمن القومي)، وقد أخذ زعيمهم «شتراوس» عن (هوبز)[1] أن الجنس البشري شرير بطبعه وفردي، ولهذا لا بد أن (يُحكم)، وحكمه أو التحكم في زمامه لا بد أن يراعىٰ فيه محاربة النزعة الشريرة عن طريق الدين والقومية والوطنية، ولهذا كتب «شتراوس»: «إن حكم الناس لا يمكن إقامته إلا حينما يتّحدوا، ولن يتّحدوا إلا إذا وُضعوا في مواجهة قوم آخرين». إن هذا الكلام يعني ببساطة عند المحافظين الجدد أن الأمريكيين كأمة بحاجة دائماً إلىٰ عدو يجتمعون ضده، وتشحذ هممهم في مواجهته، حتىٰ يستمر تسعير المشاعر القومية والوطنية لديهم، ولعل هذا ما يفسر المسارعة إلىٰ تركيز العداوة وتشخيصها بعد سقوط المعسكر الشرقي الشيوعي؛ في الإسلام والعالم الإسلامي، وبخاصة بعد الأطروحة المتبناة من المحافظين الجدد، والمعروفة بـ(صراع الحضارات) لصموئيل هنتنجتون.

أما «الوطنية» عندهم فهي خليط من العنصرية والدين والمصلحة، يقول (إيرفنغ كريستول) أبرز مؤسسي تيار المحافظين الجدد في مقال له بعنوان (قناعة المحافظين الجدد): «إن الوطنية هي شعور طبيعي وصحي، ويجب أن يُشجع من قِبَل كل المؤسسات الخاصة والعامة، فنحن أمة من المهاجرين، ولا بد أن يكون بيننا شعور قوي بأننا أمريكيون».

ويدخل في الولوع بالقومية الأمريكية؛ ما يتردد في أوساط المحافظين الجدد بتعابير مختلفة عن فكرة (اللا أمريكانية) ـ علىٰ طريقة (اللاسامية) ـ، فإذا كانت (اللاسامية) تعني اضطهاد اليهود أو كراهيتهم؛ فإن (اللا أمريكانية) هي كراهية أمريكا. وفي حين أن (اللاسامية)؛ يطلقها اليهود ليدفعوا بها كل من يعارض سياستهم الصهيونية العنصرية متهمين إياه بالتحيز ضد السامية؛ فإن (اللا أمريكانية) يُراد لها أن ترفع شعاراً رافضاً لكل معارضة لتفرد أمريكا وهيمنتها وسيطرتها.

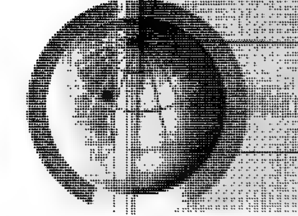
٣ ـ المحافظون الجدد وقضايا الحروب والتسليح:

لخص الرمز الكبير في المحافظين الجدد (مايكل لادين) موقف مجموعته من قضايا الحرب والسلام بعبارة مختصرة قال فيها: «الأمريكيون يعتقدون أن السلام أمر طبيعي. . هذا ليس صحيحاً، الحياة ليست هكذا، السلام شيء غير طبيعي»!! وهذه الروح الحربية عند المحافظين الجدد تعكس نفسية، قبل أن تعكس خبرة أو رؤية استراتيجية؛ بدليل أن أكثر ـ إن لم يكن كل ـ المحافظين الجدد، هم من غير العسكريين أو المحاربين، ولعل من المفارقات المثيرة للضحك هنا؛ أن المحافظين الجدد يُطلق عليهم في بعض الأوساط (حزب الحرب)؛ بينما يصفهم آخرون بأنهم (صقور من دجاج)! لأن غالبيتهم من غير العسكريين مع شدة اهتمامهم بقضايا الحروب!

كان من الطبيعي أن يُغرم أتباع «شتراوس» بالقوة ويولعون باستعمالها انسجاماً مع أفكاره ومبادئه، وبسبب

---

(١) توماس هوبز: فيلسوف إنجليزي ولد عام ١٥٨٨م، وكان مدرساً للملك شارل الثاني، وكتابه (لوياثان) ـ أي الأخطبوط ـ يشرح فيه أهمية أن تهيمن الدولة علىٰ كل الأمور؛ مع بطء في الحركة، وقسوة في القبضة، توفي عام ١٦٧٩م، وقد تحولت الولايات المتحدة في عهد ريغان إلىٰ سياسة ومبادئ هوبز الذي يرىٰ أن القوانين إذا لم تخدم القوة فلن يكون لها معنىٰ علىٰ الإطلاق.




هذا فقد كانوا حانقين على بيل كلينتون؛ لأنه لم يملأ (فراغ القوة) في سنواته الثماني بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ولهذا لم ينتظروا انتهاء رئاسته؛ حتى صاغوا مشروع (القرن الأمريكي الجديد) ليملؤوا هذا الفراغ. ومشاريع الحرب التي يقترحها ويبشر بها المحافظون الجدد بإلحاح مستمر؛ ينظِّر لها ويخطِّط لتنفيذها مدنيون من أصحاب المزاج الحربي، فالحرب في نظر المحافظين الجدد ـ وكما يقول قائلهم (إيليوت كوهين) ـ هي أخطر من أن يخطط لها العسكريون!

هذه معادلة مثيرة.. مدنيون يخططون للحروب العسكرية، ويعتبرون أن العسكريين ليسوا إلا أداة (فنية) لتنفيذها؛ شأنهم شأن الدبابات والطائرات وكاسحات الألغام. أما مشعلو تلك الحروب والمبشرون بلهيبها؛ فلا ينبغي أن يكونوا إلا مدنيين أو ـ بالأحرى ـ يهوداً مفكرين! ولأن الرموز البارزة من المحافظين الجدد هم من المدنيين الشاغلين لأخطر المناصب العسكرية في وزارة الدفاع الأمريكية؛ فعلى الناس أن يُسلّموا بتلك الحقائق اليهودية الجديدة: محاربون بلا رتب عسكرية يعشقون الحرب، وفي الوقت نفسه لا يطيقون رائحة الدخان رغم ولوعهم بإشعاله فيما حولهم، ﴿ **كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ** ﴾ [**المائدة**: ٦٤].

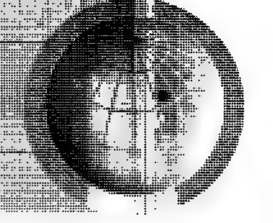
لقد بدأ بعض الأمريكيين ينتبهون لهذا الخطر اليهودي على بلادهم، فاليهود الذين لا يزيد عددهم في الولايات المتحدة الأمريكية عن ٥,٩ ملايين؛ توجِّه أقلية منهم ـ وهم عصابة المحافظين الجدد ـ سياسة أمريكا الخارجية والعسكرية، وقد حدا هذا بالبعض ـ مثل الكاتب (باترك بوشانون) ـ أن يصرخ متهماً ومحذراً: «إننا نوجِّه الاتهام لعصبة من المنظِّرين والمسؤولين الرسميين الذين يسعون لتوريط بلادنا في سلسلة من الحروب ليست في مصلحة أمريكا، إننا نتهمهم بالتواطؤ مع إسرائيل لإشعال هذه الحروب، ونتهمهم بأنهم استنفروا الأصدقاء والأعداء ضدنا من خلال غطرستهم وتعطشهم للحروب، لم يحدث في تاريخ أمريكا أن تم عزلها عن أصدقائها القدامى، والأسوأ من هذا؛ أن الرئيس جورج بوش يتم استدراجه إلى فخ بواسطة طعم وضعه له هؤلاء المحافظون الجدد؛ الأمر الذي قد يكلفه خسارة منصبه، وكذلك يُفقد أمريكا سنوات من السلام الذي حققته خلال الحرب الباردة»(١).

ولكن هذه الصرخات تذهب أدراج الرياح، ويمضي المحافظون الجدد في التخطيط للحروب؛ لا على ساحة الحرب الأمنية ضد ما يُسمّى بالإرهاب فقط، بل على درب حرب عسكرية عالمية ثالثة، وهو ما بدأ يتردد علناً في الأوساط الرسمية الأمريكية، قال «جميس ولسي» ـ المدير السابق للمخابرات المركزية الأمريكية ـ في محاضرة له بجامعة كاليفورنيا: «إن الولايات المتحدة مشغولة في خوض (حرب عالمية ثالثة) سوف تستمر لفترة أطول مما كانت عليه الحرب العالمية الأولى، أو الحرب العالمية الثانية، ولكن نرجو ألا تستغرق من الوقت ما استغرقته الحرب الباردة»، و «جيمس ولسي» يحاكي في التعبير عما يجري اليوم بـ (الحرب العالمية الثالثة)؛ المحافظ الجديد «نورمان بود هورتز» رئيس تحرير مجلة (إنكاونتر)، حيث إنه أول من دعا إلى تغيير الأنظمة غير

---

(١) مجلة (المحافظون الأمريكان) The American canservative، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٣م.






الموالية لأمريكا من خلال (حرب عالمية ثالثة)!

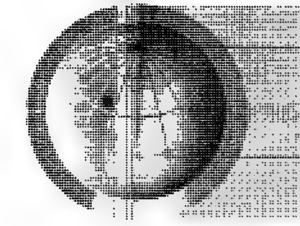
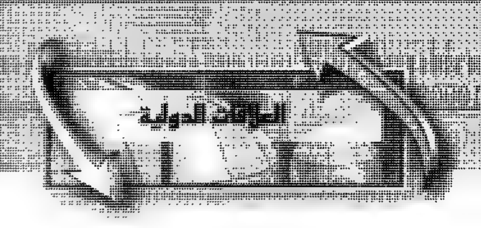
٤ ـ المحافظون الجدد والموقف من قضايا (الإرهاب):

يعتبر المحافظون الجدد الحرب على ما يُسمّى بـ (الإرهاب) من القضايا التي تخصهم هدفاً ووسيلة، فهم يتصدون ويتصدرون في وجه أي شكل من أشكال المواجهة للجبروت الأمريكي والإسرائيلي، ويستغلونه في الوقت نفسه لتصعيد المواجهات وتسعير الحروب، فبعد تسعة أيام فقط من أحداث سبتمبر ٢٠٠١م بعث وليام كريستول، ابن مؤسس تجمع المحافظين الجدد، خطاباً إلى جورج بوش، جاء فيه: «لا يكفي تحطيم شبكات الإرهاب في أفغانستان، بل من الضروري إسقاط نظام صدَّام حسين، والقصاص من سوريا، وإيران، وحزب الله في لبنان»، وقد نشرت صحيفة (ويكلي ستاندرد) مقتطفات من نص الرسالة، وكان والده المؤسس (إيرفنغ كريستول) قد علق على أحداث سبتمبر فور وقوعها بتصريح لشبكة «فوكس نيوز»، قال فيه: «ما حدث يبرهن على صدق ما توقعناه، وأعتقد أن موعده يُقدّم فرصة تاريخية كي يعيد سياسة هذا البلد العظيم إلى الأسس الصحيحة»، وهو يقصد بالموعد بالطبع؛ أن الأحداث جاءت والمحافظون جاهزون لاستغلال تلك الأحداث واستثمارها؛ من خلال وجودهم الفعلي في السلطة.

وفي كتاب صدر مؤخراً بعنوان (نهاية شر.. كيف يمكن الانتصار على الإرهاب؟)، من تأليف الرمز الكبير في المحافظين الجدد (ريتشارد بيرل) عضو مجلس سياسات الدفاع بالبنتاجون، وبالاشتراك مع (ديفيد فروم)؛ حدد المؤلفان في ذلك الكتاب ما يعتبره المراقبون بياناً رسمياً من المحافظين الجدد، يتضمن رؤيتهم للسياسة الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا «الإرهاب» في الأعوام القادمة حتى انتخابات عام ٢٠٠٨م، في حال فوز بوش بولاية ثانية، والكتاب توسع في مسائل متعددة، تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالحملة الأمريكية الحالية ضد العالم الإسلامي تحت مسمَّى (الحرب ضد الإرهاب)، وهذه المسائل من قبيل: هل يصب مشروع إقامة دولة للسلطة الفلسطينية في مصلحة أمريكا في حملتها ضد الإرهاب؛ وبخاصة (الإرهاب) الفلسطيني؟! وهل تستفيد أمريكا من إسقاط الحكم البعثي في سوريا، أو أن ذلك سيفتح عليها جبهة (إرهابية) جديدة كما هو حادث في العراق؟ وهل يفضل أن تعامل أمريكا السعودية كدولة داعمة للإرهاب، أو يتم التعامل معها كدولة صديقة؟ وهل يمكن أن تستفيد الولايات المتحدة في المراحل المقبلة من تفعيل مبدأ الحرب الاستباقية؟ وما السبل لتطوير المؤسسات الأمنية الأمريكية لكي تصبح قادرة على مواجهة الأخطار الإرهابية الجديدة؟ ثم يختم الكتاب أسئلته بالسؤال الأهم والأخطر وهو: ما الذي يتحتم على الولايات المتحدة فعله لكي تستكمل انتصارها في الحرب ضد (الإرهاب)؛ بعد التخلص من نظامي طالبان وصدَّام حسين؟

لست بصدد تفصيل إجابات مؤلفَيْ الكتاب عن تلك الأسئلة؛ لأن الكلام في ذلك يطول، ولكن الذي يعنيني هنا؛ أن المحافظين الجدد يعتبرون قضية (الحرب ضد الإرهاب) هي قضيتهم، وهم الذين رسخوا ذلك البديل اللفظي الخبيث (الإرهاب) في وصف كل مقاومة إسلامية مشروعة، حتى إن المحتل حينما أخفق في التصدي للمقاومة العراقية في فترة إدارة (جاي غارنر) المحافظ اليهودي الجديد؛ دفع إلى الواجهة بوجه آخر



أشد شراسة من اليهودي غارنر، وهو (بول بريمر) ذلك الصهيوني المسيحي العتيد في خبرته في (مكافحة الإرهاب)، فقد زكَّاه دونالد رامسفيلد، وولفويتز، فاختير من بين ٥٠ مرشحاً لمنصب الرئيس الأمريكي للعراق، وجاء معه خبرة ٢٣ عاماً في مجال (مكافحة الإرهاب)، وقد عبَّر (بول بريمر) عن السياسة التي يتوجب على أمريكا أن تسلكها في مواجهة أي مقاومة لمشاريعها الاستعمارية الجديدة، فقال في مقال نشرته صحيفة الواشنطن بوست في ١٣/ ١/ ٢٠٠٢م: «على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة هجومية في مجال مكافحة الإرهاب، بصراحة أكبر.. يجب أن نقتل الإرهابيين قبل أن يقتلونا». وحذَّر من (حرب مقدَّسة) تخوضها جماعات إسلامية من دون قيادة مركزية ضد الولايات المتحدة، وأبدى الاستعداد لتقديم خبرته العملية في إدارة تلك الحرب ضد تلك الجماعات. وقبل أن يتفرغ لملف العراق تماماً بعد هجمات سبتمبر؛ كان (بول بريمر) قد عمل سفيراً متجولاً لمكافحة الإرهاب من سنة ١٩٨٦م حتى ١٩٨٩م، ثم عمل مستشاراً للرئيس الأمريكي السابق في مجال مكافحة الإرهاب، وترأس بين عامي ١٩٩٩ـ ٢٠٠٠م اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وانضم لعضوية منظمة (معاً ضد الإرهاب) التي أسسها المحافظ الجديد (وليام بينت).

أما الاستراتيجية التي يقترحها «المحافظون الجدد» على الإدارة الأمريكية في حربها ضد (الإرهاب)؛ فقد حددها (دوغلاس فايث) وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للشؤون السياسية، والمتنفذ الفاعل في مجموعة المحافظين الجدد، وذلك في كلمة ألقاها في ١٣/ ١١/ ٢٠٠٣م أمام اجتماع عقده مجلس العلاقات الخارجية بالعاصمة الأمريكية، وأوضح (فايث) في كلمته أن استراتيجية أمريكا في حربها ضد الإرهاب ينبغي أن ترتكز على ثلاثة محاور:

المحور الأول: هو تعطيل نشاط (الإرهابين)، ثم تدميرهم مع بنيتهم الأساسية.

المحور الثاني: يتمثل في خوض (معركة أفكار) معهم، تستهدف تجنيد بعضهم وتحويلهم إلى المبادئ «الصحيحة»، واستخدامهم في تلك المعركة التي تعتبر معركة (أيديولوجية)، يتوجب على أمريكا أن تكسبها أيضاً؛ لأن (الإرهاب) ظاهرة سياسية تحركها أيديولوجية، والأيديولوجيات يمكن أن تُهزم مثلما هُزمت الشيوعية في الاتحاد السوفييتي السابق.

وأما **المحور الثالث:** فيتمثل في عمل المزيد لحماية الأمن القومي الأمريكي الذي أنشئت من أجله وزارة جديدة، وهي وزارة الأمن الوطني، كما أنشأت وزارة الدفاع قيادة جديدة يتولى فيها للمرة الأولى قائد عسكري مقاتل؛ الإشراف الأمني على جميع أراضي الولايات المتحدة القارية. ثم خلُص (فايث) إلى القول بأن أحد مكونات المحور الثالث من استراتيجية أمريكا في حربها ضد الإرهاب؛ هو استخدام صواريخ الدفاع الاستراتيجية لمواجهة الإرهاب عندما يقتضي الأمر[1].

---

(١) نشرة مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، وعنوانه على شبكة الإنترنت: htth //usinfo:stategov

الرموز والشخصيات النافذة:

كما سبقت الإشارة؛ فإن المحافظين الجدد يكادون أن يكونوا جماعة بكل ما تعنيه الكلمة من مضامين، فهناك (أعضاء) يُقطع بعضويتهم في منظومة «المحافظين الجدد» المشتملة على أفكار وغايات ووسائل، وهناك حلفاء، وهناك أنصار. فـ(ديك تشيني) مثلاً ـ رغم كونه من الصقور الكبار ـ ليس من المحافظين الجدد، ولكن رئيس موظفيه (ليبي سكوتر) محسوب على المحافظين الصهيونيين الجدد، و(دونالد رامسفيلد) صقر بارز في الإدارة الأمريكية؛ غير أنه ليس من المحافظين الجدد، لكن نائبه في وزارة الدفاع وزير الخارجية (بول وولفويتز) من أبرز رموز هؤلاء المحافظين، ووكيل الوزارة للشؤون السياسية (دوغلاس فايث) من المنتمين لتيار المحافظين الجدد. و(كولن باول) بالرغم من انحداره من أصول يهودية[1] وجلوسه على كرسي الخارجية شبه المحتكرة من المحافظين الجدد؛ ليس منهم، بل بينه وبينهم ندية ومماحكات، في حين أن (جون بولتون) الذي يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية لشؤون الأمن الدولي؛ من الأعضاء البارزين في تكتل المحافظين الجدد.

نخلص من هذا إلى أن منتدى عضوية المحافظين الجدد يكاد يكون محدداً في شروط الالتحاق به، ولعل أبرز وأهم تلك الشروط؛ أن يكون العضو من اليهود الحاملين للفلسفات المستمدة من طروحات «ليوشتراوس»، وعلى رأسها نزعة السيطرة على العالم لا على أمريكا فقط ـ كما سيأتي التفصيل ـ. ونظراً لأن أسماء كثيرة سترد أثناء هذا البحث من رموز هذا التيار المتصاعد في أمريكا؛ فمن المهم أن نورد ألمع تلك الأسماء ليكون القارئ ملماً بخلفيات الكلام عنهم من جهة؛ ولكي يحاول أن يراقب دور هذه الأسماء في تفاعلات الأحداث في المراحل القادمة من جهة أخرى، هذا إذا قُدر لتلك العصابة أن تظل ممسكة بزمام السياسة الخارجية لدولة القطب الوحيد في بدايات القرن الميلادي الجديد.

وسأورد الآن نبذة مختصرة عن أهم الرموز البارزة من أعضاء «جماعة المحافظين الجدد»:

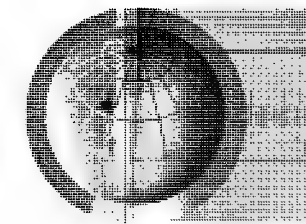
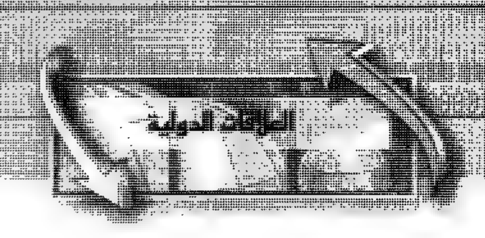
منتدى «المحافظون الجدد»:

*** إيرفنغ كريستول (يهودي):**

أبرز الآباء المؤسسين للمحافظين الجدد وزعيمهم المقدم، ولد عام ١٩٢٩م، وهو معاصر لشتراوس (المتوفى سنة ١٩٧٣م)، وعمل معه مدة طويلة، وقد شغل منصب مدير التحرير لمجلة (كونترى) حتى عام ١٩٩٥م، وأسس مجلة (إنكاونتر) مع بعض المحافظين الآخرين، ورأس تحريرها حتى عام ١٩٥٨م، وكانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تمول تلك المجلة. و(إيرفنغ كريستول) عضو بارز في معهد (أمريكان إنترابرايز) المتخصص في تقديم الاستشارات لمسؤولي الدولة، وله كتاب يحكي فلسفة المحافظين الجدد، اسمه (المحافظة الجديدة: السيرة الذاتية لفكرة). وإيرفنغ هو الذي وضع أسس ما أطلق عليه (مانيفستو عام ١٩٩٧م)، وهو البرنامج الذي اشتهر بعد ذلك بمشروع (القرن الأمريكي الجديد).

---

(١) جد كولن باول يهودي من جامايكا، وكولن نفسه يتقن لغة البيدية، وهي لغة يهودية.

* **وليام كريستول (يهودي):**

وهو ابن (إيرفنغ كريستول)، وولي عهده في زعامة المحافظين الجدد، وقد بدأ حياته السياسية ديمقراطياً مثل غالبية المحافظين الجدد، ثم انقلب جمهورياً، بل أدىٰ دوراً محورياً في وضع السياسة التي أوصلت الجمهوريين إلىٰ السيطرة علىٰ الكونجرس عام ١٩٩٤م، ويعد (وليام كريستول) من كبار المحرضين علىٰ الحرب ضد العراق، وقد ألَّف في ذلك كتاباً سمَّاه (طغيان صدّام ومهمة أمريكا)؛ نُشر قبل الحرب بشهر واحد، وبعد الحرب كتب مقالاً بعنوان (نهاية البداية)، حيث اعتبر أن الانتهاء من الحرب علىٰ العراق هو البداية التي ينبغي الاستعداد بعدها للمرحلة الثانية التي أكد أن إيران هي المرشح الرئيس للتغيير فيها، حيث ستدخل خطة إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط حيز التنفيذ «بتحرير» إيران، مثلما «تحررت» العراق!

وعندما يتحدث (وليام كريستول)؛ فإن لحديثه وضعية خاصة؛ باعتباره في نظر الكثيرين (ولي عهد المحافظين الجدد) ـ من ناحية ـ، ولأنه ـ من ناحية أخرىٰ ـ رئيس تحرير مجلة (ويكلي ستاندرد) التي يمولها الملياردير الإعلامي اليهودي (روبرت ميردوخ)، والتي تعتبر الناطق الرسمي باسم المحافظين الجدد.

* **نورمان بود هورتز (يهودي):**

وهو أحد مؤسسي اتجاه المحافظين الجدد في حقبة الستينيات، ومحرر مجلة (إنكاونتر) البارزة، عمل في الأمانة العامة لمؤسسة (هرتدج)، وذلك منذ عام ١٩٨١م، واشتركت معه زوجته (ميدج ديكتر) في العمل بها، كما أنها اشتركت معه في عضوية لجنة (الخطر الماثل) التي شُكلت لمواجهة الرئيس الديمقراطي الأسبق جيمي كارتر؛ تمهيداً لإسقاطه وتصعيد الرئيس الداعم للصهيونيتين المسيحية واليهودية (رونالد ريغان). وابنة (نورمان) هي زوجة العضو البارز في المحافظين الجدد (إيليوت أبرامز). وولده يكتب بصفة دورية في مجلة (نيويورك بوست) التي يملكها. وقد طالب (نورمان) في رسائل متعددة كلاً من الرئيسين ريغان وبوش الأب؛ بعدم الضغط علىٰ إسرائيل، ودعا منذ فترة قريبة، من خلال برنامج تلفزيوني أذيع في ٧/ ٥/ ٢٠٠٢م، إلىٰ تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط كله، وله كتاب بعنوان (الخروج من الصف) ربط فيه بين بقاء أمريكا قوية ومتقدمة للصفوف، وبين الإبقاء علىٰ تأييدها لإسرائيل دولة قوية في مواجهة أعدائها، واعتبر أن وقت خروج أمريكا من الصف أو سقوطها سيتزامن مع تخليها عن إسرائيل. وقد أطلق (بود هورتز) فكرة (الحرب العالمية الثالثة) لتغيير الأنظمة قي الشرق الأوسط؛ داعياً إلىٰ خوض تلك الحرب ضد كل من لا يوالي أمريكا.

* **ريتشارد بيرل (يهودي):**

من كبار المحافظين الجدد، ويعمل منذ ثلاثة عقود علىٰ توجيه السياسة الأمريكية تجاه (إسرائيل) بالترتيب مع وولفويتز، ودونالد رامسفيلد. وهو يحمل شهادة ماجستير في العلوم السياسية. وقد ترأس مجلس (سياسة الدفاع) المختص بتقديم المشورة لوزارة الدفاع من كبار السياسيين والعسكريين السابقين؛ غير أنه استقال من رئاسته في شهر مارس ٢٠٠٣م. ولريتشارد بيرل كتاب بعنوان: (إعادة صياغة الأمن الغربي)، صدر عام

١٩٩١م، وكتاب آخر بعنوان (الموقف المتشدد) صدر عام ١٩٩٢م، ويحكي فيه تجربته أثناء عمله في مجلس سياسة الدفاع، وهو المجلس الذي سمح (ريتشارد بيرل) أثناء رئاسته له للصحفي اليهودي (لوران مورا فيتش) أن يتحدث على منصته، ويهاجم السعودية، ويطالب بأن تحتل أمريكا آبار النفط فيها، وتصادر أموالها، وتفرض السيطرة على الأماكن المقدسة حتى تتوقف عن «دعم الإرهاب»! وقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست تلك التصريحات في ٨/ ٨/ ٢٠٠٢م.

و (بيرل) لا يخفي أحقاده اليهودية، ولا ينكر أن غالبية المحافظين الجدد يهود مثله، وهو إضافة إلى كونه يهودياً فإنه إسرائيلي، يحمل الجنسية الإسرائيلية مع الجنسية الأمريكية، فقد قال في إحدى تصريحاته الشهيرة: «ليس غريباً أن المحافظين الجدد من اليهود، فأنت ستجد نسبة عددية تفوق عدد اليهود الفعلي في أي مشروع فكري». أما هو؛ فإن نشاطه المؤيد لإسرائيل والمحرض على العرب والمسلمين يفوق الوصف، وقد فصله الكاتب (مايكل سابا) في كتاب له بعنوان (شبكة هرمجدون). وريتشارد بيرل هو الذي وضع خطة الحرب في العراق، حيث طبَّق في تلك الخطة أهداف ووسائل المحافظين الجدد في المحطة الأولى من مشروع (القرن الأمريكي الجديد) الذي يتبناه هؤلاء المحافظون.

* **بول وولفويتز (يهودي):**

يشغل منصب نائب وزير الدفاع، وقد استغل منصبه وعمله مع دونالد رامسفيلد في توجيه أمريكا نحو حرب محتمة ضد العراق، وولفويتز من الأعضاء القدامى في المحافظين الجدد، فقد كان تلميذاً مباشراً للمؤسس (ليو «شتراوس») في جامعة شيكاغو، وهو يحمل بكالوريوس في الرياضيات ودكتوراه في العلوم السياسية، وشغل منصب رئيس كلية الدراسات السياسة المتقدمة في جامعة (جونز هوبكنز)، وعمل أستاذاً للعلاقات الدولية بها، وعلى هذا فهو ليس من العسكريين؛ رغم توليه ذلك المنصب الرفيع في وزارة الدفاع، وشأنه في ذلك شأن رامسفيلد نفسه.

* **إيليوت أبرامز (يهودي):**

وهو يشغل منصب المساعد الخاص لبوش الابن، والمسؤول عن سياسة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وقد تولى قبل ذلك منصب مساعد وزير الخارجية في عهد ريجان. وله كتاب بعنوان (الإيمان والخوف)، عبَّر فيه عن حرصه الشديد على بقاء اليهود عنصراً مستقلاً داخل المجتمع الأمريكي؛ بحيث لا يذوب في نصرانية ذلك المجتمع أو علمانيته. وهو متزوج من ابنة أحد الرموز الكبار في المحافظين الجدد، وهو (نورمان بود هورتز) الذي سبق الكلام عنه.

* **ديفيد وورمز (يهودي):**

من أشد المحرضين العنصريين على العرب، وقبل الحرب على العراق دعا إلى تحطيم فكرة القومية العربية نهائياً بضرب رمزها الأخير صدَّام حسين، وتقويض نظامه، وقد ألَّف في ذلك كتاباً عام ١٩٩٩م سمَّاه (حليف

الطغيان)، وقدم له ريتشارد بيرل الذي شاركه في كتابة مذكرة (الانفصال التام) التي قدمها المحافظون الجدد لبنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦م أثناء فترة رئاسته للوزراء؛ يطالبونه فيها بالتخلي عن عملية السلام واتفاقية أوسلو. وقد عمل (وورمز) مساعداً لجون مولتون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية. وزوجة ديفيد (ميراف وورمزر) نشطة هي الأخرى ضمن منظومة المحافظين الجدد، وقد أسست مع (إيغال كارمون) ـ أحد عملاء الاستخبارات الإسرائيلية ـ معهد أبحاث الشرق الأوسط الذي أطلق عليه (ميمري)، وشاركت في إعداد تقرير (الانفصال التام) السابق ذكره، وهي تفخر دائماً بأنها أنشط العاملات لكشف (اللاسامية) في مناهج التعليم العربية، وتعمل الآن مديرة لمركز دراسات الشرق الأوسط في معهد هدسون.

*** لويس ليبي (يهودي):**

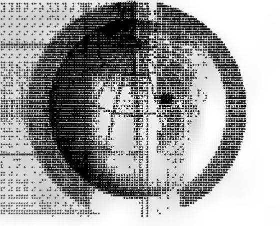
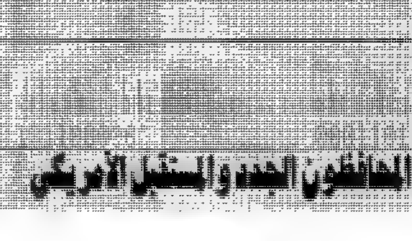
من مؤسسي مشروع (القرن الأمريكي الجديد) ـ وسيأتي تفصيل عن ذلك المشروع ـ، ولويس يشغل منصب كبير مساعدي ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، وقد عمل معه أثناء توليه منصب وزير الدفاع في عهد رئاسة بوش الأب، وكان قد أعد مع حليفة الحميم (بول وولفويتز) تقريراً يدعو إلىٰ اعتماد مبدأ (الحرب الاستباقية)، وقدماه إلىٰ ديك تشيني عندما كان وزيراً للدفاع، إلا أن ذلك الاقتراح اعتُبر متهوراً في حينه، ولكنه اعتُمد فيما بعد كمبدأ رئيس في الاستراتيجية الأمريكية عندما تسلّم المحافظون الجدد دفة السياسة الأمريكية الخارجية في عهد بوش الابن.

*** ستيفن براين (يهودي):**

تولىٰ عام ١٩٧٩م منصب المدير التنفيذي للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وعمل مساعداً لريتشارد بيرل في وزارة الدفاع عام ١٩٨١م، وتولىٰ منصب مساعد الوزير لسياسة الأمن الدولي، وهو عضو بارز في معهد (أمريكان إنترابرايز)، سبق أن أوقف عن عمله في الكونجرس بسبب تسليمه صوراً لوفد إسرائيلي زائر عن القواعد العسكرية في المملكة العربية السعودية، ولكن المحافظين الجدد التقطوه، فاتخذه ريتشارد بيرل مساعداً له في وزارة الدفاع (١٩٨١ ـ ١٩٨٨م)، حيث مارس دوراً كبيراً في زيادة التعاون العسكري مع (إسرائيل)، وقام بتدبير عمليات التمويل لمشروع الدبابة الإسرائيلية الصنع (ميركافا)، واستغل عضويته في مجلس إدارة هيئة التبادل التجاري الأمريكي الإسرائيلي لكي يروج للتكنولوجيا الإسرائيلية. واستغل أيضاً منصبه في إدارة شركة (أورورا) لاستشارات الدفاع؛ في تنشيط التعاون بين أمريكا وإسرائيل في ذلك المجال.

*** جاي غارنر: (يهودي):**

أحد الموظفين الكبار في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وكان أحد الموقعين علىٰ رسالة أعدها ذلك المعهد عام ٢٠٠٠م؛ طالبوا فيها بتحالف إسرائيلي أمريكي في المجال الأمني علىٰ غرار تحالفهما في المجال العسكري والسياسي. وقد جيء به من المعهد المذكور؛ ليترأس ٢٥ مليون عربي ومسلم في العراق بعد


احتلالها، ولكن الأمريكيين فوجئوا بعد الاحتلال بشدة المقاومة، ولم تظهر من غارنر كفاءة في مواجهة تلك المقاومة، فعُين (بول بريمر) أبرز خبراء (مكافحة الإرهاب) في الولايات المتحدة؛ ليكون (حاكماً مدنياً) للعراق؛ مستعملاً خبرة ٢٣ عاماً في تخصصه في (مكافحة الإرهاب)، وعضويته في منظمة (أمريكيون ضد الإرهاب) لكي يتصدىٰ للمجاهدين في العراق.

*** دوغلاس فايث (يهودي):**

من تلاميذ ريتشارد بيرل، ونائب وولفويتز في وزارة الدفاع، ووكيل في الوزارة لشؤون السياسة، وهو من الصقور الليكوديين وأحد الأعضاء المهمين في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وله كتابات كثيرة في الصحف والمجلات الأمريكية يدعو فيها للوقوف التام بجانب إسرائيل، وقد كرمت المنظمة الصهيونية الأمريكية دوغلاس ووالده - تلميذ الزعيم الصهيوني (فلاديمير جابوتنسكي) - ووصفتهما بالمحسنين الكبيرين في خدمة إسرائيل.

*** ديفيد فروم (يهودي):**

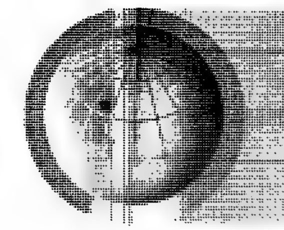
المساعد الخاص السابق لجورج بوش، وأحد كتَّاب خطاباته المتعلقة بالسياسة الخارجية، وهو صاحب الخطاب الذي تحدث فيه بوش عن (محور الشر)، وقد اشترك مؤخراً مع ريتشارد بيرل في تأليف كتاب (نهاية شر) الذي يطرح المحافظون الجدد فيه رؤيتهم حول تشكيل السياسات الأمريكية في السنوات الخمس القادمة؛ في حال فوز جورج بوش بمدة رئاسة ثانية، وهو من أخطر الكتب الصادرة عن رموز المحافظين الجدد.

*** دانيال بايبس (يهودي):**

مدير منتدىٰ الشرق الأوسط، وابن ريتشارد بايبس مستشار الرئيس الأسبق رونالد ريغان، وكان ريتشارد قد أطلق مع ريغان اسم (إمبراطورية الشر) علىٰ الاتحاد السوفييتي السابق، وابتكر ابنه دانيال عبارة (محور الشر)؛ ليكون هذا المحور منتدىً مفتوحاً لما يسميه الأمريكيون بالدول المارقة، و «محور الشر» هو التعبير الذي ظل جورج بوش يستعمله قاصداً به العراق وإيران وكوريا الشمالية، وظهر بعد ذلك أنه قابل للتوسعة بإضافة دول أخرىٰ إليه؛ حتىٰ إن ريتشارد بيرل اقترح إضافة المملكة السعودية لمحور الشر!

*** جون بولتون (يهودي):**

وهو صهيوني متطرف يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية لنزع السلاح والأمن القومي، وهو عضو في المجلس الاستشاري للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وأحد مهندسي الحرب ضد العراق، يعد من أبرز نشطاء اللوبي الصهيوني، ويعمل مستشاراً لديك تشيني نائب بوش، وقد عمل في إدارتي ريغان وبوش الأب، وهو من المحرضين بشدة ضد سوريا وإيران، فقد دعا في فبراير عام ٢٠٠١م - أي قبل الحرب بشهر - إلىٰ مواجهة سوريا وإيران بعد الانتهاء من العراق، ودعا إلىٰ ضم ليبيا وكوبا إلىٰ (محو الشر)، ويعارض بولتون مشاركة




الأمم المتحدة للولايات المتحدة في إدارة الشؤون العالمية، ومن آرائه المثيرة للجدل: أنه يعتقد أن الحرب العالمية على الإرهاب ـ والتي يعتقد أنها هي الحرب العالمية الرابعة[1] ـ سوف تستمر لمدة ٤٠ سنة!

*** مايكل ليدين (يهودي):**

عضو في المجلس الاستشاري للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وأبرز نشطاء اللوبي الصهيوني (إيباك)، ويعمل مستشاراً لديك تشيني نائب بوش، وباحث في معهد (أمريكان إنترابرايز)، ويُنظر إليه على أنه مرجع دولي في شؤون الاستخبارات، فقد خطط لتنفيذ أدق المهمات الاستخبارية وأخطرها في التاريخ الأمريكي المعاصر، وقد تسلم الملف السوري ليقدم رؤيته للإدارة الأمريكية بشأن ما ينبغي فعله ضد سوريا، وهو أشد المحرضين على مهاجمة سوريا وإيران أسوة بالعراق وأفغانستان، ودعا في كلمة ألقاها أمام المعهد اليهودي في ٣/ ٤/ ٢٠٠٢م إلى «تحرير إيران»، وقال: «إن الوقت قد حان لذلك»، وأكد أن ذلك لن يكون إلا بحرب شاملة لا تقتصر على المجال العسكري، بل تشمل المجال الثقافي أيضاً، وقد أسس ما يُسمّى بـ (التحالف من أجل الديمقراطية). للتمهيد (للثورة الديمقراطية) في إيران، وليدين نفسه ـ كما يقول (ليندون لاروش) هو عرّاب الصفقة السرية التي تم بمقتضاها تزويد الثورة الإيرانية بشحنات صواريخ في الحرب ضد العراق!

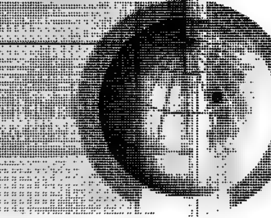
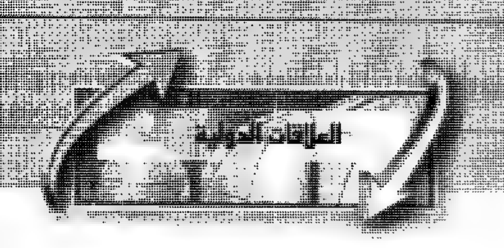
*** كارل روف (يهودي):**

مدير الحملة الانتخابية لجورج بوش في حملته الأولى والثانية، ومستشاره السياسي وساعده الأيمن وقت الأزمات، وهو الذي اقترح على جورج بوش أن يهبط بطائرة حربية على متن إحدى حاملات الطائرات؛ ليزور بغداد في مشهد استعراضي في اليوم الأول من افتتاح الحزب الديمقراطي لتسجيل الترشيح للحملة الانتخابية القادمة، وذلك ليخطف الأضواء منهم إعلامياً في ذلك اليوم المهم، وهو ما حدث بالفعل.

و (كارل روف) ذو مزاج حربي حاد مثل أكثر المحافظين الجدد، وقد لخص وصية لجورج بوش في مواجهة خصومه في الداخل والخارج في ثلاث كلمات، وهي: (هاجم.. هاجم.. هاجم)! ولروف دور أساسي في التحول الذي حدث لجورج بوش بعد تحويله من المجون والاستهتار إلى حالة (الولادة الثانية) أي التوبة في تعبير الإنجيليين الأصوليين؛ إذ دفعه إلى العمل بالسياسة، وساعده في الوصول إلى رئاسة ولاية تكساس، ثم كان معه حتى وصوله للسلطة، ولـ (كارل روف) مكتب استشارات سياسية يعمل فيه سبعة آلاف خبير سياسي.

ويكاد (كارل روف) أن يتحكم في عقل جورج بوش؛ لدرجة أن كاتبين أمريكيين ـ هما: جميس مور، وكيم سالاتر ـ ألفا كتاباً بعنوان (عقل بوش) يكشفان فيه عن أفكار (كارل روف) المعروفة عنه، ويبينان كيف نسخت هذه الأفكار في عقل بوش من خلال تصرفاته وتصريحاته، وهو ما لاحظه كثيرون، منهم الكاتبة (إليزابيث دور) التي كتب تقول: «إنه لم يسبق لأي مساعد أو مستشار رئاسي أن تمتع بذلك الدور من القوة والنفوذ؛ كما يتمتع (كارل روف) في تأثيره على جورج بوش»، ويشتهر بين بعض المراقبين أن (كارل روف) هو

(١) على اعتبار أن الحرب العالمية الثالثة كانت هي الحرب الباردة.

القوة الخفية الجالسة على كرسي الحكم في الولايات المتحدة، تحت واجهة جورج بوش، ويذكر هنا أن (كارل روف) نفسه كان مساعداً شخصياً لجورج بوش الأب، وهو الذي أوصاه بتبني جورج الابن سياسياً.

*** روبرت كاغان:**

أحد كبار المحررين في جريدة (واشنطن بوست)، ويعده البعض من المنظِّرين الأساسيين للمحافظين الجدد، وله كتاب بعنوان (الجنة والسلطة: أمريكا وأوروبا والنظام العالمي الجديد)، وله كتابات عن السياسة الخارجية الأمريكية، وكان قد بدأ حياته ليبرالياً ثم تحول إلى محافظ جديد، وزوجته (فكتوريا) من أعضاء المحافظين الجدد، وهي مستشارة لديك تشيني نائب بوش، وتعمل نائبة لرئيس البعثة الأمريكية في حلف الناتو، وهو مسؤول عن صياغة الأفكار التي تُقدَّم لبوش لتكون على شكل برامج عمل.

وفي كتابه (الجنة والسلطة) يقول روبرت كاغان: «إن الأوروبيين يلجؤون إلى الأمم المتحدة وسياسة التصالح والمفاوضات مع الأنظمة الدكتاتورية؛ لأنهم أصبحوا ضعفاء عسكرياً، وأما أمريكا فتستخدم سياسة العصا الغليظة؛ لأنها قوية جداً من الناحية العسكرية، ولأنها تنفق على جيشها سنوياً ما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار».

*** رونالد كاغان:**

من مؤسسي مشروع القرن الأمريكي الجديد، بل هو الشريك الأساسي لوليام كريستول في ذلك، ويترأس تحرير مجلة (ويكلي ستاندرد)، وهو يطالب دائماً في كتاباته بزيادة الإنفاق العسكري للولايات المتحدة.

*** وليام بينت:**

من البارزين في المحافظين الجدد، ويحمل درجة الدكتوراه في الفلسفة، وهو أحد الأعضاء الرئيسيين في (مشروع القرن الأمريكي الجديد) ومن الذين وقعُّوا على ميثاقه، وقد حوّل وثيقة (على أي أساس نقاتل؟) التي أعدها عدد من أبرز المثقفين الأمريكيين بعد أحداث سبتمبر، إلى كتاب هاجم فيه الإسلام، وبالغ في تأييد إسرائيل. وهو مؤسس منظمة (أمريكيون ضد الإرهاب) التي انضم إليها بول بريمر الحاكم الأمريكي للعراق.

*** مايكل نوفاك:**

هو مدير قسم الدراسات السياسية والاجتماعية في معهد (أمريكان إنترابرايز) التابع للمحافظين الجدد، وهو المنظِّر الأول لهم، وعضو مجلس أمناء مؤسسة (الوقف الوطني الديمقراطي) التي كلفها جورج بوش بتنفيذ مشروع (الشرق الأوسط الكبير).

*** أبرام شولسكي:**

رئيس(مكتب المهمات الخارجية) المنافس الرئيس لجهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية، والذي جمع معلومات زائفة لتسويغ الحرب ضد العراق.

وإضافة إلىٰ هؤلاء (الأعضاء) في جماعة المحافظين الجدد؛ فإن هناك أشخاصاً، ربما لم ينتسبوا عضوياً إلىٰ ذلك التكتل الحزبي الحربي، ولكن خدموا ـ ولا يزالون يخدمون ـ أطروحات المحافظين الجدد بقوة دفع فكرية، ومن هؤلاء:

* **فرانسيس فوكوياما:**

وهو أمريكي من أصل ياباني، واشتهر بأطروحته المسماة (نهاية التاريخ)، وهي دراسة في مقالة نشرتها مجلة (ناشيونال إنترست) عام ١٩٨٩م، وكان فوكوياما يعمل وقتها نائباً لمدير مجموعة السياسة بوزارة الخارجية الأمريكية، ومسؤولاً عن التخطيط السياسي للولايات المتحدة، وفرانسيس فوكوياما عضو رئيس في مجلس أمناء مؤسسة الوقف الوطني الديمقراطي، والتي عهد إليها جورج بوش بتنفيذ السياسة المتعلقة بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وأطروحة (نهاية التاريخ) تقوم علىٰ فرضية مفادها: أن النموذج الأمريكي المعاصر هو آخر ما يمكن أن تصل إليه البشرية من رقي، فلا مجال بعد ذلك لإضافة حضارية جديدة تضيف شيئاً مهماً للتاريخ الإنساني.

* **صموئيل هنتنجتون:**

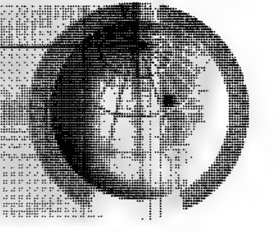
أكاديمي أمريكي، وهو مدير معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد، وقد طرح نظريته الشهيرة (صدام الحضارات) في مقالة له بذلك العنوان نشرت في دورية (فورجن أفيرز) في صيف عام ١٩٩٣م؛ بعد سقوط الاتحاد السوفييتي الذي غاب معه العدو الرئيس للغرب.

ثم أعاد نشرها بتوسع في كتاب بعنوان (صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي)، وأهم أفكار الكتاب: هي أن الدين هو أهم العوامل التي تميِّز بين الحضارات، وهو أهم عوامل الصراع في المستقبل، وأن الصراعات العسكرية بين الحضارة الإسلامية والغربية استمرت لعدة قرون في الماضي، وسوف تستمر في المستقبل وتزداد، وتكون أكثر قساوة. وسجل هنتنجتون في كتابه أن المجتمعات الإسلامية لا تتحدد هويتها إلا بالإسلام الأصولي، وتنبأ بأن زيادة سكان العالم الإسلامي ستسبب المشاكل لأوروبا بسبب الهجرات، وأن أطراف هذا العالم ستكون مناطق صِدَام بين الإسلام وغيره من الأديان[1].

ويرىٰ هنتنجتون أن حروب المستقبل ستشهد تحالفات وتضامناً حضارياً يقف ضد حضارات أخرىٰ، وأن الحضارة الغربية التي تعيش الآن مرحلة القمة؛ ستسيطر علىٰ بقية العالم في المستقبل، ولهذا قدم (وصايا) قال: «إن علىٰ الغرب أن يتهيأ لمواجهة صراعات في المستقبل»، وقد قسمها إلىٰ قسمين: قسم من الوصايا علىٰ المدىٰ القصير، وقسم علىٰ المدىٰ الطويل.

---

(١) كما هو حادث الآن في جهات ثلاث من العالم الإسلامي، ففي الجنوب (مشكلة جنوب السودان، نيجيريا، الصومال، إريتيريا، إثيوبيا)، وفي الشمال (البوسنة، كوسوفا، ألبانيا، أذربيجان، الشيشان، أفغانستان، باكستان)، وفي الشرق (إندونيسيا، الفلبين، كشمير).

أولاً: على المدى القصير قدم التوصيات التالية:

١ ـ على الغرب أن يسعى إلى تعاون وثيق داخل الحضارة الغربية، وخاصة بين دول أوروبا وأمريكا الشمالية.

٢ ـ ضرورة السعي لدمج دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية في المجتمع الغربي، واستغلال التقارب الثقافي في هذا.

٣ ـ السعي للحفاظ على علاقات تعاونية أوثق مع كل من روسيا واليابان.

٤ ـ منع تطور الصراعات المحلية داخل الحضارة الغربية إلى صراعات كبيرة.

٥ ـ العمل على الحد من توسع القوة العسكرية للدول الإسلامية والكونفوشيسية (الصين وما حولها).

٦ ـ عدم السعي إلى تخفيض القوة العسكرية الغربية، مع أهمية الاحتفاظ بقوة عسكرية في شرق وجنوب غرب آسيا (إندونيسيا، باكستان، أفغانستان، الخليج).

٧ ـ استغلال الخلافات بين الدول الإسلامية والكونفوشيسية (الهند، باكستان، كشمير).

٨ ـ دعم الجماعات المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية في دول الحضارات الأخرى.

٩ ـ تقوية دور المؤسسات الدولية التي تعكس مصالح الغرب وقيمه وتمنحها الشرعية.

ثانياً: على المدى الطويل:

وملخص اقتراحاته في ذلك؛ أن على الحضارة الغربية أن تحتفظ بقوتها العسكرية والاقتصادية، وتعمل في الوقت نفسه على مقاومة محاولات الحضارات الأخرى في السعي للحصول على أسباب القوة الاقتصادية والعسكرية، مع أهمية أن تفهم دول الحضارة الغربية: المنطلقات الدينية والفلسفية التي تدفع الحضارات الأخرى للسعي نحو النهضة.

وإذا كانت هذه الأفكار تتوافق إلى حد كبير مع ما كان يتمناه ويتبناه المحافظون الجدد منذ نشأة كيانهم؛ فإن هؤلاء المحافظين هم الذين يتولون الآن تحويل هذه الأفكار إلى برامج وخطط ترمي إلى تفعيل (صراع الحضارات) بين الأمم؛ ليتم الوصول إلى الصورة المتوقعة لـ (نهاية التاريخ).

مواقع النفوذ:

أخذ «المحافظون الجدد» زمام المبادرة بشكل شبه كامل في أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، بعد فترة من الاستقطاب بين الصقور والحمائم في إدارة بوش، وقد ساعدتهم أحداث ما بعد سبتمبر على جذب المزيد من المشجعين والأنصار؛ حيث التقط «المحافظون الجدد» عجلة القيادة من المحافظين التقليديين في الشؤون الخارجية والعسكرية، وطرحوا بعد أسبوع واحد من وقوع الأحداث على الرئيس جورج بوش برنامجاً مرحلياً للمشروع

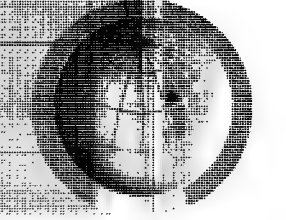
الذي أُطلق عليه إعلامياً (الحرب العالمية ضد الإرهاب)؛ حيث حددوا فيه أن تكون البداية تصفية نظام طالبان في أفغانستان، والقضاء على تنظيم القاعدة فيها كخطوة أولى، ثم يُنتقل بعدها إلى الشرق الأوسط حيث العراق وسوريا وإيران ولبنان وغيرها، وهو البرنامج الذي قيل وقتها إنه سيستغرق نحو ١٠ سنوات، ويشمل نحو ٦٠ دولة.

لقد كانت استجابة بوش السريعة لهذا البرنامج إشارة واضحة إلى أن هناك مركز ثقل داخل الإدارة يوجِّه سياستها الخارجية. ولكن ذلك لايعني أن نفوذ المحافظين الجدد في الولايات المتحدة نشأ بعد أحداث سبتمبر كما تردد بعض وسائل الإعلام، ولكنه فقط طفا إلى السطح ثم برز واستقر. وإلا فإن هناك مؤسسات نشطة في مجالات الفكر والسياسية والإعلام والتخطيط تتبع للمحافظين الجدد؛ كانوا يرتبون من خلالها أوراقهم ريثما تسنح الفرصة المنتظرة منذ عقود، وهي اختطاف أمريكا.

ومن تلك المؤسسات:

١ ـ معهد (أمريكان إنترابرايز): وهو أهم مراكز التقاء المحافظين الجدد، وأشهر معاقلهم، وقد أُسس عام ١٩٤٣م، ويعمل فيه نحو ٥٠ باحثاً متفرغاً، ومئة متعاونون، وهناك ١٤ شخصاً من أعضاء هذا المعهد يعملون في إدارة بوش، وتمثيل هذا المركز في الإدارة ـ كما يقول أعضاؤه ـ ليس هو الأكثر ولكنه الأفضل. ويقوم المركز بتقديم المشورة من خلال أبحاثه لمختلف أجهزة الحكومة، ويُدار بمجلس إدارة من ١١ عضواً يترأسهم (كريستوفر ديموث). ومن أعضاء هذا المجلس (صموئيل هنتنجتون) صاحب نظرية ـ أو بالأحرى «أمنية» ـ: (صراع الحضارات) الشهيرة، ومن أعضائه كذلك ريتشارد بيرل، إضافة إلى «كوكبة» من رموز المحافظين الجدد أو أنصارهم مثل (إيليوث كوهين) و(لين تشيني) زوجة ديك تشيني، و(إليزابيث تشيني) ابنته، (نيوت غيغرينتش)، و(مايكل لادين)، و(جين كبر كبارتيك)، وقد عقد مجلس إدارة المعهد عدة جلسات لمناقشة كيفية إدارة المواجهة مع العراق (قبل الحرب)، وأطلقوا على هذه الجلسات (جلسات القهوة)، وكان ريتشارد بيرل أبرز وجوهها، وقد صرح بعد انتهاء الحرب على العراق بأن المجلس سيعقد جلسات أخرى للمواجهة مع كوريا الشمالية، وسيطلق عليها (جلسات الشاي)!

٢ ـ منتدى الشرق الأوسط: وهو تابع للمحافظين الجدد أيضاً، ورئيسه هو (دانيال بايبس) الذي تزعم قبل ذلك اللوبي اليهودي (الإيباك)، وأهداف ذلك المنتدى تسير على محورين: الأول: نشر «القيم» الأمريكية. والثاني: محاربة «الإرهاب». ويعمل أعضاؤه على التخطيط والترويج لسياسة أمريكا في هذين المحورين، ولا يكتفي بتقديم الأفكار والمقترحات في مجال (مكافحة الإرهاب) فقط؛ بل يقدم المشورة في شأن التعامل مع الجهات (المتعاطفة معه) أو(المتغاضية عنه)؛ سواء كانت جمعيات ومؤسسات أو حتى حكومات. ويقدم هذه المشورة ١٨ خبيراً من خبراء (مكافحة الإرهاب)، وقد قدم المنتدى في هذا الإطار مشروعاً لمراقبة الساحات الأكاديمية، ووضع دوائر حمراء حول من يعدهم المنتدى مسوغين للإرهاب، وأصدر بذلك قائمة بـ ١٠٨ أسماء من الأكاديميين والجامعيين.




٣ - مؤسسة برادلي: وهي مؤسسة تتسم بالقوة والثراء، وتهدف إلى دعم الأنشطة الخاصة بالحريات السياسية والاقتصادية - وكلاهما يستفيد منه اليهود -، وهي مؤسسة قديمة أنشأها الأخوان (ليندا) و(هار برادلي) عام١٩٠٣م، ولكن جرى تطويرها وتفعيلها بتحويلها إلى شركة، وهي تمول مشروعات وأنشطة المحافظين الجدد، ومن الأنشطة التي تمولها هذه الشركة (مركز الدراسات الاستراتيجية) بجامعة هارفاد الذي يترأسه صموئيل هنتجنتون.

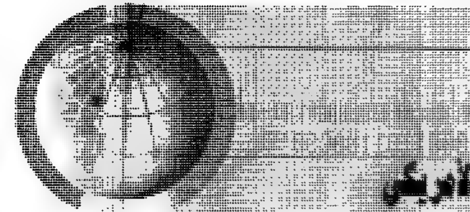
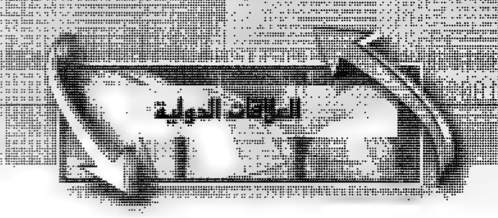
٤ - (مركز سياسة الأمن) وقد تأسس عام ١٩٨٨م: ويترأسه أحد رموز المحافظين الجدد، وهو (فرانك غافني)، وقد شغل بعض أعضاء هذا المركز مناصب حكومية في إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان، والمركز ملتقى للتعاون بين المحافظين الجدد وصقور اليمين الديني المسيحي، فقد كان من أعضائه منذ وقت مبكر (ريتشارد تشيني) الذي منحه المركز جائزة (حامل الشعلة)، ومعروف أنه تولى بعد ذلك منصب وزير الدفاع في إدارة بوش الأب، ثم منصب نائب الرئيس في إدارة بوش الابن. وكان من أعضاء هذا المركز أيضاً (دونالد رامسفيلد) الذي تقلد منصب وزير الدفاع في حكومة بوش الابن. وقد «خرّج» هذا المركز عدداً من المبرزين في مواقع القيادة في أمريكا، منهم الآن ٢١ عضواً يعملون مع بوش، ومن بينهم (إيليوت أبرامز) و (ريتشارد بيرل) و(جيمس روش).

٥ - (مكتب المهمات الخاصة): وهو المكتب الذي أنشأه «المحافظون الجدد» لينافس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ووكالة استخبارات الدفاع في البنتاجون؛ بعد اعتماد بوش لمشروعهم في الحملة العالمية على ما يُسمى بالإرهاب، ومدير هذا المكتب هو (أبرام شولسكي) الذي عمل في الاستخبارات وقضايا السياسة الخارجية على مدى ٣ عقود. والغرض من إنشاء هذا المكتب هو إيجاد الأدلة التي تدعم وتسوّغ مشاريع التدخل التي يقترحها «المحافظون الجدد» على الإدارة الأمريكية، وكان أول تطبيق لذلك ما حدث بشأن العراق؛ حيث حشد المكتب ما زعمه أدلة استخباراتية لدعم ادعاءات رامسفيلد وولفويتز عن امتلاك العراق لمخزون هائل من أسلحة الدمار الشامل، وعن علاقة النظام بتنظيم القاعدة.

٦ - مجلس سياسة الدفاع: وقد أنشئ لترويج وتفعيل برامج «المحافظين الجدد»، ويتألف المجلس من ٣٠ عضواً من كبار السياسيين والعسكريين السابقين، وأعضاء هذا المجلس هم المسؤولون عن اختيار وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسة. وكان ريتشارد بيرل هو الرئيس لذلك المجلس حتى استقال في شهر مارس ٢٠٠٣م، وقد عرَّف ريتشارد بيرل المجلس بأنه: مجموعة من المدنيين المتطوعين الذين يقدمون المشورة لوزارة الدفاع. ومن الأعضاء البارزين في هذا المجلس: هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأسبق، وجيمس شلنجر وزير الدفاع الأسبق، ونيوت غنغرنيتش رئيس مجلس الأمن القومي الأسبق.

أُسس هذا المجلس في عام ١٩٨٥م، وهو لا يقدم وجهة نظر محددة لوزارة الدفاع؛ بل يرتب لقاءات بين أعضائه ووزير الدفاع ليستمع منهم إلى (آراء مهمة) تتعلق بسياسة الدفاع.



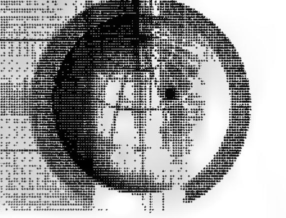
وهناك عدة منابر إعلامية ساهمت بشكل كبير في نشر أفكار «المحافظين الجدد»، وهيأت الأجواء لقبول المجتمع الأمريكي لطروحاتهم، ومن ثَمَّ قبول النزول تحت زعاماتهم وقيادتهم، وتأتي شبكة (فوكس) التلفزيونية في مقدمة المنابر النشطة في الترويج لمشروعات المحافظين الجدد الفكرية والعلمية، وقد سعوا من خلال منابر أخرىٰ لشغل مساحة كبيرة من خريطة الأفكار المسيطرة علىٰ المشاهد السياسية والعسكرية والثقافية، منها دوريات (ناشيونال ريفيو) و (كومنتاري) و(نيوز يبابليك) وأسبوعية (ويكلي مجازين)؛ إضافة إلىٰ عدد من صفحات التحرير في الصحف الشهيرة الأخرىٰ، وهناك صحف يومية كبرىٰ مثل: (وول ستريت جورنال) تسير في ركاب المحافظين الجدد بلا تحفظ.

وإلىٰ جانب ذلك؛ فإن مؤسسات الأبحاث ـ التي أشرنا إليها سابقاً ـ تنسق مع ما يعرف بـ (مجموعات التفكير)؛ مثل: مجموعة (هيودسن أنيستون) و(هيريتاج فوندايشن) و(أمريكان إنترابرايز). وهناك مجهودات مساندة من العائلات الإعلامية التي يدين أصحابها باليهودية ويتعاونون أو يباشرون العمل مع «المحافظين الجدد»؛ ومن أبرز هؤلاء (روبرت ميردوخ) الملياردير الإعلامي الشهير، و (إيرفنغ كريستول)، وابنه (وليام) الذي يحرر مجلة (ويكلي مجازين)، و(نورمان بودهورتز)، وابنه الموظف السابق في إدارة ريغان و(ريتشارد بايبس) وابنه دانيال، وهؤلاء جميعاً من أصحاب الثقافات الواسعة المتنوعة الذين لا يقنعون بالانعزالية؛ بل يدعون ـ كغيرهم من المحافظين الجدد ـ إلىٰ العالمية، ويروّجون لدور أمريكي متقدم في أنحاء العالم يكونون هم في طليعته.

الأهداف والمشروعات الاستراتيجية للمحافظين الجدد:

مشروع «الإمبراطورية الأمريكية العالمية»، هي منتهىٰ حلم المحافظين اليهود الجدد وحلفائهم من الإنجيليين اليمنيين، وقد تمكنت منهم فكرة تطبيق هذا الحلم بعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩م، وما أعقبه من سقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٢م، وبين هذين الحدثين وقعت حرب الخليج الثانية التي أعطت للأمريكيين فرصة للظهور بمظهر (الجبار الطيب) منقذ المستضعفين ومؤدب الطغاة، وأعطتهم فرصة أخرىٰ لتجريب آخر ما توصلت إليه تقنية «الدمار الديمقراطي»، وأعطتهم كذلك الفرصة لإثبات أن حوار الفتك المسلح هو أقدر الدبلوماسيات علىٰ الإقناع، وعلىٰ هذا فالقرن الأمريكي الذي يتحدث عنه المحافظون الجدد؛ قد بدأ الدخول فيه عملياً قبل بدء القرن بعقد كامل؛ عندما تمت هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية. و مما يدل علىٰ أن الأمريكيين تعاملوا مع ذلك الواقع بهذه النظرة؛ أن جورج بوش الأب قد أعلن في أعقاب حرب «تحرير» الكويت عن بدء ما يُسمىٰ (النظام العالمي الجديد). وقد شمَّر لبدء تفعيل ذلك النظام في مدته الرئاسية الثانية التي ظن أن الفوز بها مضمون لانتصاره في هذه الحرب، ولكن تلك المدة لم تأته أصلاً بسبب سقوطه غير المتوقع، والذي سقطت معه صدارة المحافظين التقليديين (النصارىٰ) لصالح المحافظين الجدد (اليهود) الذين لم تواتهم الفرصة للصعود مع بوش الأب، فاتخذوا من عهد كلينتون معبراً للوصول إلىٰ النفوذ في عهد بوش الابن.






ولكن يبقىٰ أن مشروع (الإمبراطورية الأمريكية العالمية) هَمٌّ مشترك بين الفريقين؛ مع احتفاظ كل منهما بأجندته الخاصة. وسأعطي أولاً لمحة مختصرة عن مساعي أقطاب اليمين الديني الإنجيلي لتحقيق وتطبيق مشروع (الإمبراطورية الأمريكية العالمية) دون الإسهاب في ذلك؛ باعتبار أن البحث مركّز علىٰ المحافظين الجدد، ثم أنتقل بعد ذلك لاستعراض رؤية هؤلاء المحافظين الجدد لمشروعهم الخاص في ذلك، والذي أطلقوا عليه اسم (مشروع القرن الأمريكي الجديد).

أولاً: اليمين الديني الإنجيلي ومشروع الإمبراطورية الأمريكية:

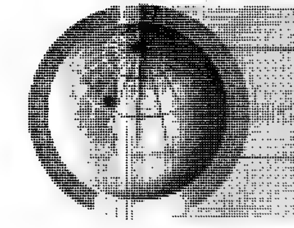
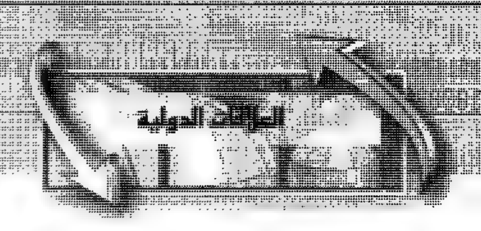
لليمين الديني الإنجيلي أو (المسيحيون الصهيونيون) مساعٍ حثيثة منذ ما لا يقل عن ثلاثة عقود لفرض الهيمنة الكاملة علىٰ الدولة الأمريكية، والوصول من خلال ذلك إلىٰ السيطرة علىٰ العالم بخلفيات دينية (توراتية وإنجيلية)، تكلم عليها كثير من الباحثين في البلاد الغربية والعربية، وهي تلك التي تتمحور حول أحلام وأوهام الحمَّىٰ الألفية، وما يرتبط بها من عقائد وأساطير مركزية عند طائفة البروتستانت؛ مثل عودة «مملكة إسرائيل» بعاصمتها الأبدية في القدس، وبحدودها من النيل إلىٰ الفرات، وبمعبدها المقام علىٰ أنقاض المسجد الأقصىٰ، وبتلك الحرب المدمرة التي يسمُّونها (هرمجدون)، والتي ستنتهي أو ستبدأ بعودة المسيح عيسىٰ بن مريم ـ عليه السلام ـ إلىٰ الأرض مرة أخرىٰ ليحكم العالم مدة ألف عام هي: الألف السعيد.

وعلىٰ ساحة الواقع السياسي؛ بدأ الرئيس الأسبق رونالد ريغان في ربط السياسة الأمريكية بتلك الخلفيات الدينية، ليأتي بعده جورج بوش الأب فيدفع بالأحداث العالمية نحو بداية الصدامات الحضارية والدينية بذريعة تحرير الكويت، حيث دسَّت الولايات المتحدة أنفها بحجة تلك القضية في شؤون المنطقة بشكل مباشر وشبه منفرد، فكثفت من وجودها العسكري في المنطقة، وساقت العرب إلىٰ سياسة الاستسلام الجماعي لدولة اليهود؛ ابتداءً من مؤتمر مدريد عام ١٩٩٢م الذي أعقب الحرب الأمريكية الأولىٰ ضد العراق، ثم عمليات ومفاوضات أوسلو، ووادي عربة، وكامب ديفيد الثانية.

ومع اقتراب عام ٢٠٠٠م؛ بدأ الاتجاه الإنجيلي المسيطر علىٰ الحزب الجمهوري يركز علىٰ انتزاع القيادة من الحزب الديمقراطي الذي حكم لفترتين رئاسيتين بزعامة بيل كلينتون، وبدأ ذلك الاتجاه في ترتيب استعدادات ضخمة للعودة إلىٰ حكم أمريكا، ومن ثم البدء في استكمال مشروع الإمبراطورية أو (النظام العالمي الجديد) الذي أعلنه بوش الأب دون أن ينفذه.

وعندما توجه العزم نحو تلك العودة؛ فكر ريتشارد تشيني في أن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة، ولكنه تردد خوفاً من الملاحقة المالية، وفكر فيه رامسفيلد ولكنه تراجع، ورشح بعضهم كولين باول.. المقاتل(النزيه) أثناء حرب الخليج الثانية، والسياسي النافذ عندما كان مساعداً لهنري كيسنجر، والاستراتيجي الماهر عندما كان رئيساً لهيئة الأركان، ولكن «باول» لم يكن راغباً أو قادراً علىٰ ذلك الترشيح؛ بسبب كونه من السود الذين لا يُتصور أن يكون أحدهم رئيساً لشعب من البيض، كما أن قدرته علىٰ جمع الأموال الانتخابية ـ للسبب نفسه ـ



محل شك كبير. ولكن فريق اليمين الإنجيلي حسم أمره، ووزع تلك الكفاءات القوية خلف واجهة ضعيفة اسمها (جورج بوش) الابن[1].

وبدأ الفريق الآخر من المحافظين الجدد في الوقت نفسه يرتب لأجندته مستغلاً الواجهة الضعيفة نفسها، فتكونت جماعة أو فريق عمل - كما يقول الصحفي الأمريكي (روبرت نوفاك) - تضم كلاً من ريتشارد تشيني، وبول وولفويتز، ودودج فايث، وجيمس ووسلي، و ريتشارد أرميتاج، وفرانك كالوتش، ودونالد رامسفيلد، وهم - كما هو ملاحظ - خليط من المسيحيين الصهيونيين الإنجيليين والمحافظين الجدد من اليهود، وتولت كوندوليزا رايس سكرتارية هذا الفريق.

وقد بدأ هذا الفريق ورشة عمله في مركز (جيمس بيكر) لدراسات البترول بتكساس، وتوجهوا إلى بيت جورج بوش الأب في ولاية ماين، وأصبح جورج بوش الأب هو راعي تلك المجموعة؛ باعتباره شريك رونالد ريغان الذي كسر إمبراطورية الشر؛ عندما كان نائباً له، وهو الذي خلفه ليؤسس (إمبراطورية الخير) في «نظام عالمي جديد» بدأت فعالياته بحرب الخليج الثانية تحت قيادته، ثم إنه كذلك من الأسر الثرية البترولية التي ازداد ثراؤها في «حرب النفط الأولى» المشهورة بحرب الخليج الثانية؛ لكل هذا فجورج الأب يجمع خيوط الإمبراطورية في يده، ولذلك رآه كل من اليمنيين الدينيين والمحافظين الجدد جديراً بأن يجتمعوا حوله ثم يعبروا فوقه إلى مراكز القيادة والريادة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ مستغلين رغبته في استئناف العمل في مشروع الهيمنة الأمريكية التي لم تخرج من رأسه رغم خروج السلطة من يده.

قضى فريق العمل هذا سنة كاملة من التداول في بيت بوش الأب، يجهز لخطة مشروع الإمبراطورية، وتوصل الفريق إلى تقرير نهائي وقَّع عليه ريتشارد تشيني، وأبرز ملامح هذا التقرير ما يلي:

١ - الحزب الجمهوري لا بد أن يمسك زمام السلطة من جديد؛ لأنه الحزب صاحب الرؤية الكاملة للقرن القادم.

٢ - الرئاسة القادمة - بعد كلينتون - عليها أن تستغل الفرصة التاريخية التي تتفرد فيها أمريكا بموقع القطب الوحيد في العالم لتمكن لمبادئ أمريكا وسطوتها في العالم.

٣ - ينبغي البناء على ما أنجزه ريغان وبوش الأب (الجمهوريين) لاستكمال بناء الإمبراطورية التي وضعا أساسها.

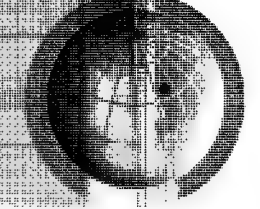
٤ - على الإدارة الجمهورية عندما تعود للسلطة أن تمارس دورها في التمكين لمصالح أمريكا بلا أي قيود من أي جهة في العالم.

٥ - الولايات المتحدة - تحت حكم الجمهوريين - من واجبها أن تشاور حلفاءها، ولكن من حقها أن تخالفهم وتتصرف بمفردها.

---

(١) انظر: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، تأليف محمد حسنين هيكل، دار الشروق.






٦ ـ (الحرب ضد الإرهاب) هي الدعوة التي يمكن توحيد العالم كله حولها، سواء القوىٰ الكبرىٰ أو الصغرىٰ، وتلك الحرب هي أ قدر الدعوات علىٰ حشد العالم خلف أمريكا؛ لأن كل دولة في العالم يمكن أن تصبح معرضة للإرهاب حقيقة أو ادعاءً، والولايات المتحدة من حقها قيادة تلك الحرب من باب الدفاع المشروع عن النفس[١].

وببنود هذا التقرير؛ أصبحت معالم مشروع الإمبراطورية العالمية واضحة، ولكن بقيت إشكالية «البحث عن قائد» هي الثغرة المفتوحة أو الحلقة المفقودة. وحتىٰ صيف عام ١٩٩٨ لم يكن هناك شخص مرشح بصورة جدية ليكون علىٰ رأس الجمهوريين في قيادة أمريكا، ثم ظهر اسم جورج بوش الابن؛ بغير ترتيب سابق، ولا استحقاق لاحق.

ملابسات ظهور بوش الابن:

كانت جهود إعادة الجمهوريين إلىٰ السلطة ـ كما ذكر حسنين هيكل في كتاب (الإمبراطورية) ـ تجري في ردهات بيت جورج بوش الأب قبل أن تجري في أروقة الحزب الجمهوري؛ لأن بوش ظل محاطاً بمجموعته التي تلح عليه في استئناف دوره التاريخي لبناء الإمبراطورية، والتغاضي عن فترة بيل كليتنون باعتبارها فترة استثنائية عابرة، وبدوره قام بوش من خلال مصادره المالية المختلفة بتمويل الجمهوريين الإمبراطوريين وتوفير مظلة رعاية لهم، ولهذا ظلوا مخلصين وتواقين لإعادته شخصياً إلىٰ سدة الحكم. ولكن الدستور الأمريكي يتعارض مع آمالهم في ذلك؛ لأنه لا يسمح بعودة رئيس خرج من السلطة في انتخابات سابقة.

كان جورج الابن أثناء فترة حكم أبيه غارقاً في اللهو واللامبالاة حتىٰ وقعت حادثة فارقة في حياته[٢]، عزم بعدها علىٰ «التوبة» أو (الولادة من جديد) بتعبير الإنجيليين الدينيين، ثم بدأ خطاً جاداً في حياته بترشيح نفسه لولاية تكساس؛ مستغلاً اسم أبيه ونفوذه المالي، وفاز فعلاً برئاسة تلك الولاية.

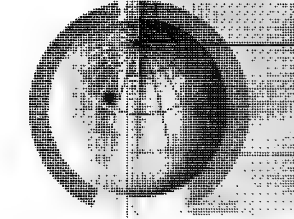
ومع ظهور علامات (التدين) علىٰ بوش خطر ببال بعض الحالمين بالإمبراطورية أن يرشحوه لانتخابات عام ٢٠٠٠م التي شمر «الألفيون» لاكتساحها، وبدا ترشيح بوش الابن لافتتاح عصر الزعامة الإمبراطورية مغرياً.. ولِمَ لا.. وهو ابن المؤسس الذي وضع حجر المشروع الإمبراطوري بحرب الخليج الثانية؛ بعد أن أزال سلفه ريغان العقبة من طريقه ببرنامج «حرب النجوم» الذي أجهد الاتحاد السوفييتي ثم هدمه؟!

استغل دعاة الإمبراطورية، من صقور اليمين الإنجيلي والمحافظين الجدد، فترة ضعف الحزب الجمهوري الذي غاب عن الحكم ثمانية أعوام باتخاذ مواقع مهمة فيه؛ لا لمجرد إعادته للحكم بل لاستئناف العمل في مشروع الإمبراطورية الأمريكية العالمية، وبدا أن اسم جورج بوش الابن مناسب لعودة الجمهوريين إلىٰ الواجهة

---

(١) يجب أن نلاحظ هنا أن جورج بوش الأب كان مسؤولاً عن (ملف الإرهاب) أثناء نيابته لرونالد ريغان؛ لخبرته الطويلة في مجال الاستخبارات، حيث عمل رئيساً للاستخبارات المركزية الأمريكية فترة طويلة، وقد كلفه ريغان بالإشراف علىٰ إدارة خاصة لذلك الشأن تحت اسم (مواجهة خطر العصر).

(٢) كان جورج بوش قد ألقي القبض عليه عام ١٩٧٦م وهو يقود سيارته بسرعة متهورة، وهو في حالة سكر شديد، فلما أفاق ووجد نفسه في تلك الحالة المزرية قرر تغيير مجرىٰ حياته.





بتكوين ثنائي يجمع الإنجيليين مع اليهود، وبدأ الجمهوريون من الفريقين يتعاونون لدفع بوش الابن إلى الواجهة بتشجيع من الأب؛ ضامنين أنه في حال فوزه في الانتخابات الألفية سيتخذ منهم المستشارين والمتنفذين في إدارته اعترافاً بجميلهم. وكانت معركة بوش الانتخابية قاسية بالرغم من توافر الإمكانات المادية، فبوش بالكاد كان يملك الحد الأدنى من مؤهلات الرئاسة، أما مؤهلات (الزعامة) فلن يكن يملك منها شيئاً، ولذلك وصل إلى الحكم في انتخابات تشوبها شبهة عدم الشرعية، ولأول مرة في الانتخابات الأمريكية!

كانت تلك الانتخابات ـ رغم إثارتها للجدل القانوني ـ تخفي وراءها تنافساً بين يهود ويهود، بعضهم يتغلغل ـ كما يحدث بشكل تقليدي ـ في الحزب الديمقراطي الليبرالي صانعاً من (جوزيف ليبرمان) اليهودي الصهيوني نائباً لمرشح الرئاسة (آل جور)[1]، والبعض الآخر يتقدم بقوة نحو دفة الحزب الجمهوري المحافظ بتأثير اليهود الجدد المحافظين، فالحكومة الأمريكية في انتخابات عام ٢٠٠٠م كانت ستسقط في يد اليهود؛ سواء فاز آل جور أو فاز بوش. ولكن جورج بوش تسلم الدفة أخيراً، وصعد إلى كرسي الرئاسة ليقود فريق بناء الإمبراطورية، أو ليقوده ذلك الفريق إلى طريق يريدون الوصول منه إلى غايتين:

أولاهما: سيطرة أمريكا على موارد القوة في العالم، وعلى رأسها البترول المخزون في بطون أراضي الشرق الأوسط «الكبير» (الخليج، قزوين، إيران).

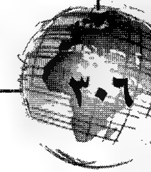
وثانيتهما: إبقاء أمريكا في مركز قيادة العالم لقرن قادم، أو للأبد وحتى (نهاية التاريخ)!

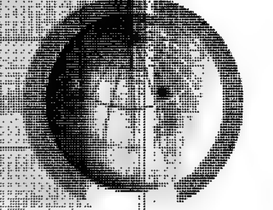
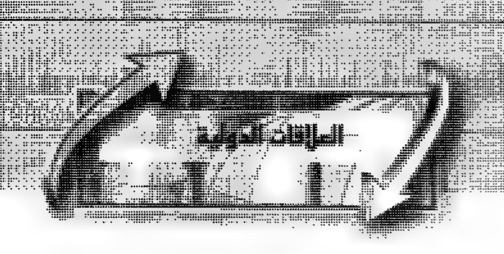
وكانت العربة التي تم اختيارها لقطع الطريق نحو هاتين الغايتين هي (الحرب العالمية ضد الإرهاب) التي توفر غطاء قانونياً و«أخلاقياً» ـ في نظر الإمبراطوريين ـ للهدفين المذكورين، وكانت الحقيقة البارزة في انتخابات عام ٢٠٠٠م؛ هي أن الانتخابات الأمريكية وقتها لم يكن الفائز فيها جورج بوش الضعيف، ولكن الفريق الذي جاء به لينفذ المشروع الإمبراطوري تحت واجهته.

كل ما سبق يبدو أنه ينطبق عليه وصف: «التعاون المتبادل» بين الإنجيليين والمحافظين الجدد، ولكن عند مزيد من التأمل؛ يظهر عليه بشكل كبير انطباق وصف «التنافس المتبادل». فكما سبق؛ هناك أجندتان لطرفين بينهما من الندية الدينية والثقافية والتاريخية أكثر مما بينهما من الاتفاق والوفاق الظاهر للعيان؛ إنهما الأجندتان اللتان يمسك بأحدهما نصارى أمريكا البروتستانت المتنسبين للإنجيل، ويمسك بالأخرى يهود أمريكا وإسرائيل المتطلعين لأحلام التوراة. فإذا كان الفريق الأول قد بدأ منذ عام ١٩٩٢م في نسج خيوط مشروع (الإمبراطورية الأمريكية العالمية) بإشراف (ديك تشيني)؛ فإن الفريق الثاني قد بدأ في العام ١٩٩٧م في إنشاء مشروع (القرن الأمريكي الجديد) برئاسة (وليام كريستول) زعيم المحافظين الجدد.

---

(١) آل جور كان نائباً للرئيس السابق بيل كلينتون، وكلينتون مع حزبه الديمقراطي لم يكن منصرفاً عن فكرة (الإمبراطورية)، ولكنه كان يفضل لها أساليب أخرى سياسية واقتصادية، وليست عسكرية أو أمنية كما يفضل المحافظون التقليديون والجدد. أما مشروع (الحرب العالمية على الإرهاب) فكان متفقاً فيه مع الجمهوريين.



فكيف بدأ هذا المشروع؟ وكيف سار؟ وإلىٰ أين وصل؟

ثانياً: المحافظون الجدد ومشروع القرن الأمريكي الجديد:

تأسس هذا المشروع عام ١٩٩٧م تحت رعاية مؤسسة المواطنة، ومولته مؤسسة (برادلي)، وقد ارتبط أيضاً بمؤسسة (أمريكان إنترا برايز)، وهدفه المعلن هو: «تعزيز القيادة الأمريكية للعالم»، يترأس المشروع (وليام كريستول) زعيم المحافظين الجدد، والمدير التنفيذي له هو (جاري شميت) المحافظ الجديد المستميت في الاحتفاء بفكر «ليوشتراوس».

ولهذا المشروع مبادئ وغايات معلنة، صدر بشأنها بيان في ٣ / ٦ / ١٩٩٧م، جاء في ديباجته: «لمواجهة السياستين الخارجية والدفاعية التائهتين خلال القرن المتقدم؛ تظهر أهمية صوغ الظروف قبل بروز الأزمات، ومواجهة الأخطار قبل أن تستفحل، ولتحقيق ذلك يطلب ما يلي:

١ - زيادة الإنفاق الدفاعي لتحمل مسؤولياتنا حول العالم.

٢ - تعزيز العلاقات مع الحلفاء الديمقراطيين، وتحدي الأنظمة المعادية لمصالح أمريكا وقيمها.

٣ - تعزيز الحرية السياسية والاقتصادية حول العالم بنشر الديمقراطية واقتصاد السوق.

٤ - فهم الدور الأمريكي المميز، ومسؤوليته تجاه حفظ نظام دولي جديد يفيد أمن أمريكا ورفاهيتها ومبادئها.

وقد وقَّع علىٰ هذا الإعلان ٢٥ شخصية من رموز المحافظين الجدد وصقور البيت الأبيض الحاليين، فإلىٰ جانب بول وولفويتز، وإيليوت أبرامز، ونورمان بودهورتز، ولويس ليبي، وفرانك غافني، ودان كويل ودونالد كاغان، وغيرهم من المحافظين اليهود الجدد؛ وقَّع كل من ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وجيب بوش[1] من الجمهوريين اليمينيين التقليديين.

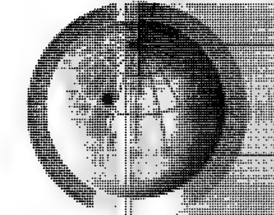
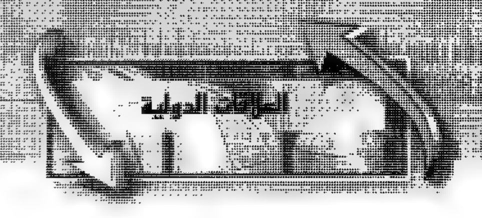
القائمون علىٰ هذا المشروع موظفون يعملون داخله متفرغين، ولكن الكبار من هؤلاء الموظفين حصلوا علىٰ إجازات مفتوحة بعد أن احتلوا مواقع في إدارة جورج بوش الابن؛ ليباشروا تنفيذ أفكارهم عملياً.

كان كبار أعضاء المشروع قد وقَّعوا في عام ١٩٩٨م علىٰ رسالة توبيخ للرئيس كلينتون، يلومونه فيها علىٰ أنه لم يشن حرباً شاملة علىٰ العراق عام ١٩٩٨م، ولكنه اكتفىٰ بعدة غارات جوية محدودة وقتها، وأسسوا من يومها لجنة باسم (لجنة تحرير العراق)، وتبنت هذه اللجنة ما يُسمّىٰ (المؤتمر الوطني العراقي) الذي برز أكثر أعضاؤه فيما بعد كسلطة أو مجلس مؤقت للحكم بعد سقوط نظام صدّام.

يوضح الكاتب الأمريكي (جيم لوب) طبيعة (مشروع القرن الأمريكي الجديد) بقوله: «هو تحالف جديد بين المحافظين الجدد والجمهوريين اليمينيين واليمين الإنجيلي»، ويصفه بقوله: «هو آخر صيغة لجماعة متطرفة

---

(١) جيب بوش، هو شقيق جورج بوش الابن، ويشغل حالياً منصب حاكم ولاية فلوريدا.

يسيطر عليها اليهود من المحافظين الجدد»[1]. وكلام (جيم لوب) يدل على أن (مشروع القرن الأمريكي الجديد) يسيطر عليه اليهود، وإن كان الإنجيليون يتعاونون معهم فيه؛ بجامع أن الجميع أمريكيون.

وقد تولى عشرة من الموقعين على المشروع فيما بعد مناصب في الإدارة الأمريكية، وأغلبيتهم من المدنيين الذين تولوا مناصب عسكرية في وزارة الدفاع! ولم يكن هذا الأمر مصادفة؛ إذ إن الحروب ـ كما يقول المحافظ الجديد (إليوت كوهين) ـ أخطر من أن تترك للعسكريين.

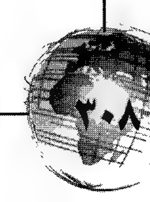
ومن الغريب أن رموز المحافظين الجدد الذين صاغوا مبادئ مشروع القرن الأمريكي الجديد، قد بدؤوا نشاطهم بالفعل قبل تأسيس هذا المشروع، فقبل الإعلان عنه بعام كامل؛ أصدر عدد من الأشخاص الذين أصبحوا مؤسسين للمشروع دراسة قدموها لبنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦م عندما كان رئيساً لوزراء الكيان الصهيوني، تتحدث عن الطريقة المثلى في التعامل مع الأزمة مع الفلسطينيين في ضوء التوقعات المستقبلية لسبع سنوات مقبلة (تنتهي في عام ٢٠٠٣م)، وكان عنوان تلك الدراسة (انفصال تام: استراتيجية جديدة لتأمين البلاد)، والمقصود بالبلاد بالطبع (إسرائيل)، وقد وضع الدراسة فريق من الاستراتيجيين أنصار (إسرائيل)، وفي مقدمتهم (ريتشارد بيرل) الذي ترأس الفريق المعد للدراسة، إضافة إلى (دوغلاس فايث) الرجل الثالث في وزارة الدفاع الأمريكية اليوم بعد رامسفيلد وولفويتز. وشارك أيضاً في إعدادها (جيمس كولبرت) من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، و(روبرت لوفنبرج) رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسات المتقدمة بالولايات المتحدة، و(جوناثان نوروب) من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

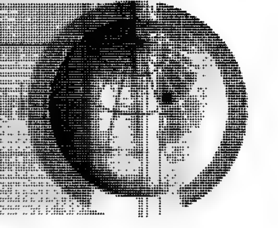
والدراسة وضعت لتوجيه الحكومة الإسرائيلية لتبني سياسة جديدة تقوم على التخلي عن حصيلة ما مضى من سياسات تتعلق بعملية السلام، وعلى رأسها اتفاق أوسلو، وتدعو إلى تغير طريقة التعامل (الهادئ) مع الفلسطينيين، واعتماد طريقة التصعيد والمطاردة و «الانفصال التام»، مع اقتراح التغيير في تشكيلة القيادة الفلسطينية بما يهمش أو يبعد ياسر عرفات عن التأثير فيها، ولم تقتصر الرسالة على تقديم رؤية في التعامل مع الفلسطينيين، بل دعت (إسرائيل) في ذلك الوقت المبكر إلى التهيؤ للمساعدة في إسقاط نظام الحكم في العراق، ثم بناء تحالف لحصار سوريا، بل دعت الدراسة صراحة إلى رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، وكل ذلك قبل عام كامل من أحداث سبتمبر، وبالتأمل في مكونات دراسة (الانفصال التام) ومقارنتها بما حدث على الساحة الفلسطينية خلال السبع سنوات الماضية؛ يتملكنا الشعور بأن (المحافظين الجدد) يوجهون سياسة الدولة العبرية؛ بمثل ما يوجهون الآن سياسة الدولة الأمريكية.

ثالثاً: المحافظون الجدد ومشروع (الشرق الأوسط الكبير):

مشروع آخر يتعاون فيه صقور البيت الأبيض من قوى اليمين الإنجيلي مع المحافظين الجدد، وهو مشروع (الشرق الأوسط الكبير) الذي سرَّبت الولايات المتحدة نصوصه قبل أن يقدمه بوش رسمياً لمؤتمر قمة دول الثماني الصناعية في شهر يونيو لعام ٢٠٠٤م، وكان هذا التسريب بمثابة بالون اختبار يهدف إلى رصد الآراء

(١) صحيفة الحياة، (١/ ٦/ ٢٠٠٣م).



حوله، وردود الفعل عليه في الدول المعنية به، والتي لم تُستشر رسمياً في روحه أو نصه، والتي أصيبت بسبب أنبائه بحالة ارتباك شديد، بلغ حد الفشل في مجرد عقد قمة لمناقشة القضايا والمواقف المتعلقة به.

والتسمية الجديدة (الشرق الأوسط الكبير) جرىٰ إطلاقها علىٰ منطقة الشرق الأوسط بعد توسيع حدودها ومفهومها؛ لتشمل إلىٰ جانب الدول العربية دولاً إسلامية أخرىٰ، هي: إيران، وتركيا، وباكستان، وأفغانستان؛ إضافة إلىٰ دولة اليهود (إسرائيل) التي ستعطىٰ وضعية خاصة ضمن هذا الكيان الجديد الذي سيمحو مع الزمن مصطلح (الأمة العربية)، وهو المصطلح الذي جرت رعايته حقبة من الزمن ليُمسح به مفهوم الأمة الإسلامية أو العالم الإسلامي، وها هو الأمر يعود مرة أخرىٰ إلىٰ (العالم الإسلامي) ولكن بتلك التسمية الجديدة: (الشرق الأوسط الكبير)؛ لتعفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها والغرب معها من تهمة استهداف (العالم الإسلامي)!

والمشروع يعتمد علىٰ معلومات وإحصاءات وتحليلات مستمدة من تقريرين للأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٣م، شاركت في إعدادهما مجموعة من الخبراء العرب، وبناء علىٰ معطيات التقريرين، وضع المشروع ليكون بمثابة (الحل) للمشكلات التي أثارهما التقريران في المجالات المتعددة، وأُسس ذلك المشروع تهدف في جوهرها إلىٰ إدخال «تعديلات» عميقة علىٰ الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي بتسميته الجديدة، ويمكن توصيف تلك الأسس في أهداف وآليات علىٰ ما يلي:

أولاً: تشجيع فرص (الحكم الصالح)؛ من خلال دعم الانتخابات الحرة، ورفع القيود القانونية، وتطوير الإعلام المستقل، ومكافحة الفساد.

وثانياً: توسيع مجالات التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة؛ من خلال قروض وتسهيلات مالية تقدمها مؤسسات وبنوك للتنمية، ويعمل المشروع أيضاً علىٰ إنشاء منطقة اقتصادية حرة لتحرير اقتصاد السوق.

وثالثاً: بناء مجتمع معرفي؛ من خلال تطوير التعليم وتحديثه.

وقد تبدو هذه الأسس إصلاحية بالفعل؛ لولا ما تخبئه وراءها من أهداف ليست خافية لاحتواء العالم الإسلامي من تلك الجهات الثلاث: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، ليتم دمج هذا العالم ضمن مشروع أمركة العالم، ولا أدل علىٰ ذلك من أن الجهة التي عُهد إليها بتنفيذ مشروع (الشرق الأوسط الكبير) هي مؤسسة مشبوهة، ذات تاريخ مثير، رغم قصر هذا التاريخ نسبياً، وهذه المؤسسة هي: (مؤسسة الوقف الوطني الديمقراطي)، ويُطلق عليها أيضاً: (الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية)، ومما لاحظناه هنا أن ظل (المحافظين الجدد) غير غائب عن تلك المؤسسة في مرحلتها الراهنة والمقبلة؛ خاصة أن لدولة اليهود (إسرائيل) دوراً كبيراً منتظراً في مشروع (الشرق الأوسط الأكبير) الذي عُهد إلىٰ مؤسسة الوقف الوطني بتنفيذه.



الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية ودوره المنتظر:

في خطاب للرئيس الأمريكي أمام (مؤسسة الصندوق الوطني)، أو (مؤسسة الوقف الوطني الديمقراطي)، بتاريخ (٦/ ١١/ ٢٠٠٣م)؛ عهد جورج بوش لتلك المؤسسة بتنفيذ مشروع (الشرق الأوسط الكبير) في خطة طويلة الأمد تمتد حتى عام ٢٠٢٥م. و (مؤسسة الوقف الوطني) تعود بدايتها إلى عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان)؛ عندما عزم على انتهاج أساليب جديدة لمواجهة المد الشيوعي بعد سلسلة النكسات الأمريكية أمام المعسكر الشيوعي أثناء الحرب الباردة، حتى كادت تلك الحرب أن تُحسم لمصلحة الاتحاد السوفييتي السابق، وبخاصة بعد هزيمة أمريكا في فيتنام التي كان يحكمها نظام شيوعي، وكذلك فضائح المخابرات المركزية (C.I.A) في مختلف البلدان؛ بسبب أساليبها الإجرامية في دعم الانقلابات ضد الحكومات المناهضة للسياسة الأمريكية باسم نشر الديمقراطية، حتى أُشير على الرئيس الأمريكي الأسبق (ليندون جونسون) بإلغاء هذا الجهاز، إلا أنه أصر على مواصلته لمهامه حتى يوجد بديل، واكتفى بفرض رقابة داخلية عليه بعد أن تكرست تهمة خرق المخابرات الأمريكية للقوانين الدولية، بل الأمريكية؛ خاصة بعد صدور تقرير لجنة (روكفلر) الذي كشف عن تفاصيل فضائح المخابرات، وفي الوقت الذي تكشفت فيه فضائح تلك المخابرات؛ تكشف عجزها عن مجابهة المد الشيوعي، وكان لهذا أبلغ الأثر في تقوية مركز الرئيس ريغان أمام منافسه جيمي كارتر الذي سجل الاتحاد السوفييتي السابق في عهده عدة ضربات لأمريكا؛ منها غزوه لأفغانستان واقترابه من مياه الخليج حيث المصالح الكبرى لأمريكا، وكذلك خسارة الأمريكيين لعدد من العملاء في أمريكا اللاتينية؛ مثل نظام (سوموزا) حاكم نيكاراجوا، وانتقال السلطة في روديسيا إلى الأغلبية السوداء.

وفي إجراء شبيه بما يفعله بوش الآن في مشروع (الشرق الأوسط الكبير)؛ أعلن الرئيس ريغان في خطاب له أمام البرلمان البريطاني في (٨/ ٦/ ١٩٨٢م) أن الولايات المتحدة عازمة على مواجهة (إمبراطورية الشر) السوفييتية بأساليب أخرى، وذلك عن طريق دعم أنصار الديمقراطية، ومساعدة الأحزاب والنقابات والصحافة المعارضة في البلدان التي يستهدفها المد الشيوعي.

وفي هذا الإطار جاء تأسيس (الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية) بقانون صدر عن الكونجرس عام ١٩٨٣م، وبالرغم من أن الصندوق أخذ شكل النشاط الخاص القائم على التبرعات - كما يظهر من تسميته بصندوق «الوقف» -؛ فإن تمويله كاد ينحصر بالكامل في دعم الحكومة الأمريكية له، ولم يبق من وصفه بـ(الصندوق) إلا كونه مؤسسة أو جمعية لا تهدف للربح.

الغرض الأساس من إنشاء الصندوق هو - بلا مواربة - التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما لا يتناسب مع أبسط قواعد القانون الدولي، فباسم دعم الديمقراطية يقدم الصندوق الدعم المادي و «التشجيع»

للمنظمات والهيئات والشخصيات النشطة في دعم الأهداف الأمريكية[1]، فالمشروع يتميز بأنه يتعامل مباشرة مع قطاعات شعبية متجاوزاً دور الحكومات. ويرأس مؤسسة الوقف الديمقراطي أكاديمي أمريكي هو (كارل جريشمان).

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أطلق مبادرة (الشرق الأوسط الكبير) في خطاب ألقاه في مقر مؤسسة الوقف الوطني نفسها، وقد عهد في خطابه إلىٰ تلك المؤسسة بأن تنجز مهمة: (إصلاح الشرق الأوسط) في إطار مشروع (الشرق الأوسط الكبير)، وأعلن أنه قرر مضاعفة ميزانية المؤسسة من ٤٠ مليون دولار إلىٰ ٨٠ مليون دولار، وهذه الأموال تنفق مباشرة علىٰ ما ستحدده مؤسسة الوقف من أنشطة ومجالات تقوم بها عناصر وهيئات «عميلة»، وقد أوضح مدير المؤسسة (كارل جريشمان) كيفية إنفاق الأموال الحكومية التي تتلقاها مؤسسته بقوله: «نحن نعرف كيف نقدم الدعم المناسب للأشخاص والتيارات والمنظمات المناسبة. . . إن الوقف يرسل مساعدته المالية عبر وسائل خاصة»[2]، وهذه الوسائل الخاصة التي يتحدث عنها كارل جريشمان لا تخضع لطرق المحاسبة التي تخضع لها المنظمات الأخرىٰ؛ لأنها غير حكومية، فقناعات القائمين علىٰ المؤسسة بتقديم الدعم لجهة ما وحجبه عن أخرىٰ لا يخضع لأي مساءلة؛ ولو كانت صادرة عن الكونجرس الأمريكي.

وكانت بداية نشاط مؤسسة الوقف الديمقراطي هي دعم (حركة تضامن) في بولندا، تلك الحركة العمالية التي تزعمها النقابي العمالي (ليخ فاونسا) وقد توسعت (حركة تضامن) بسرعة، نتيجة دعم مؤسسة الوقف الديمقراطية، وكانت نتائج دعمها فادحة الخطورة علىٰ استقرار الشيوعية في دول شرق أوروبا؛ إذ بدأت الحركة مطالبة بالديمقراطية، إلىٰ أن انتهت في آخر المطاف إلىٰ إسقاط الحكم الشيوعي في بولندا، ثم تتابع سقوط الأنظمة الشيوعية كلها بعد عشر سنوات فقط من عمل (مؤسسة الوقف الديمقراطي) انطلاقاً من بولندا، كل ذلك وهي تعمل بديلاً عن المخابرات المركزية الأمريكية.

وتقدم المؤسسة الآن الدعم لما يُسمّىٰ بـ(المعارضة الديمقراطية) أو (الإصلاحيين) في عدد من البلدان؛ منها: إيران، ومصر، وسوريا، ودول عربية وإسلامية أخرىٰ في إطار ما يُسمّىٰ الآن بـ(الشرق الأوسط الكبير)، ويذكر هنا أن أمريكا استطاعت أن تكسب مجموعة الدول الثماني الصناعية إلىٰ جانبها في ذلك المشروع، فبعرضه عليها وموافقتها عليه؛ تكون الولايات المتحدة قد حطمت جزءاً كبيراً من جدار العزلة الذي فرض عليها أثناء حربها ضد أفغانستان والعراق.

أما عن صلة المحافظين الجدد بمؤسسة الوقف الوطني، ومن ثَمَّ مشروع (الشرق الأوسط الكبير)، فإن

---

(١) قدَّم رئيس مؤسسة الوقف الوطني (كارل جيرشمان) جائزة (المسلم الديمقراطي) لعام ٢٠٠٣م لسعد الدين إبراهيم المعارض المصري الذي أوقف أمام القضاء، وحكم عليه بالحبس لتعامله مع جهات أجنبية.

(٢) الوطن السعودية، العدد (١٢٥٤).

مجلس أمناء هذه المؤسسة يضم في عضويته عدداً من حاملي أفكار المحافظة الجديدة، وعلى رأسهم العمود الفقري للمحافظين الجدد: (فرانسيس فوكوياما) صاحب أطروحة (نهاية التاريخ)، و (ما يكل نوفاك) مدير الدراسات السياسية والاجتماعية في معهد (أمريكان إنترابرايز) التابع للمحافظين الجدد، و(مايكل) هو المنظِّر الأول لهؤلاء المحافظين.

استراتيجية غائبة.. ومواجهة واجبة:

إذا لم يكن بوسع الباحث، أو هذا التقرير الذي يشارك فيه، أن يتناول ـ ولو بإجمال ـ خطوط مواجهة استراتيجية مضادة لأفكار وبرامج ومشروعات التجمع اليهودي المسمّى بـ «المحافظين الجدد»؛ فلا أقل من تسجيل خلاصة بحثية مفادها: أن هناك غياباً مذهلاً، وفراغاً كبيراً في مجرد التوجه النظري نحو ذلك المطلب المهم؛ فضلاً عن ترتيب خطوات عملية فيه. فمع أن مشروعات وبرامج المحافظين الجدد تتركز أكثر نحو عالمنا العربي والإسلامي، ورغم أنها تنتقل من إنجاز إلى إنجاز؛ فإننا نرى في الجانب المقابل تشاغلاً وتثاقلاً حتى عن مجرد التعرف على أبعاد تلك المشروعات وخلفياتها وتداعياتها.

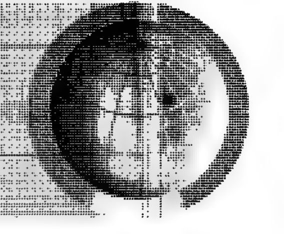
وفي سبيل سدِّ ثغرة في الجدار المواجه لهذا التيار؛ أحاول وضع بعض المعالم التي يمكن أن تساهم في إيجاد رؤية مستقبلية، نرجو أن يتفرغ لها بعض المفكرين والباحثين لكيفية التعامل مع ذلك الملف الجديد المفروض على الأمة أن تتعامل معه في ظرفها الراهن، وربما في ظروف قادمة إذا ما قُدر لذلك التجمع اليهودي أن يحكم الولايات المتحدة، أو يشارك في حكمها لمدة أربع سنوات أخرى قادمة ـ هي فترة رئاسية ثانية لبوش ـ قد تكون كافية لتبلور تيار يهودي جديد باسم (الديمقراطيون الجدد)!

وسوف أرتب تلك المعالم على حسب ترتيب عناوين فقرات هذا البحث في النقاط التالية:

أولاً: معرفة طبيعة هذا التجمع مهمة في فهم خلفياته الدينية والتاريخية، ومنطلقاته الفلسفية والفكرية، ومن المهم في هذا الإطار أن نعيد التذكير بأن جُل أعضاء هذا التيار ـ إن لم يكونوا كلهم ـ من اليهود، وهذا أمر لا يمكن أن يأتي بالمصادفة، وأقل دلالاته أنه يشير إلى أن أجندة ذلك التيار في مراميها البعيدة دينية يهودية قبل أن تكون قومية أمريكية، وهذا يتطلب الربط الوثيق بين منطلقات الفكر الصهيوني اليهودي الذي خبرناه وعايشناه في منطقتنا العربية والإسلامية، وبين منطلقات ذلك الفكر اليهودي القادم من أقصى الغرب؛ تلك المنطلقات التي لا يمكن عزلها عن خلفياتها الاعتقادية اليهودية مهما تكاثرت الادعاءات عن علمانية أو ليبرالية، أو حتى إلحاد، بعض رموز ذلك التيار.

ثانياً: اعتماد هذا التيار لمبدأ منطق القوة قبل قوة المنطق؛ يساعد على استشراف مواقفهم من القضايا المتعلقة بالأمة الإسلامية؛ باعتبارها المرشحة لمرتبة العداء الأول بسبب تراكمات تاريخية، وعقد عنصرية، وتناقضات عقدية، وهذا يستتبع استبعاد ما قد يسوغ مع غير هذا التيار من طروحات ترمي للتقارب والتفاهم والحوار.





ثالثاً: اقتران مساعي ذلك التيار العقدي اليهودي مع تيار عقدي آخر هو اليمين الإنجيلي النصراني، وتحالف الاثنين بجامع الوصف المعلن عنهما، وهو الانتماء للفكر الصهيوني؛ يفرض ضرورة استقصاء تلك العلاقة في جوانبها النظرية والعملية، حيث يحتاج الأمر في هذا الصدد إلى مزيد من الرصد العلمي والمراقبة العملية، لظاهرة (الإخوة الأعداء) التي طرأت على علاقة الندَّين المتباغضين على مر التاريخ، وهما: اليهود والنصارى، فلا يزال تفكيك هذه العلاقة الجديدة، ورصد تحولاتها وتطورها؛ يحتاج إلى جهد أكبر من مراكز البحث والمعاهد الأكاديمية في العالم الإسلامي.

رابعاً: استناد فلسفة هذا التجمع إلى تقديس (القيم الديمقراطية) ينبغي أن يُفضح؛ على اعتبار أن ذلك التقديس لا يراد به نشر مفردات تلك (القيم) من التعددية واحترام «الآخر» واحترام الحريات وحقوق الإنسان.. إلخ، ولكن يُراد به التعامل بتلك المفردات داخل المنظومة الغربية؛ دون أدنى احترام لها في مجتمعات العالم النامي الذي يمثل العالم الإسلامي أغلبيته، وكما شهدت بذلك فضائح وقائع التعذيب في السجون العراقية، وكما تشهد بذلك مخططات وخطوات الأمريكيين فيما قطعوه من أشواط برامجهم في كل من العراق وأفغانستان.

خامساً: فك الارتباط الطارئ بين الصهيونيتين (اليهودية والنصرانية) أمر ممكن، إذا ما تم تسليط الضوء الساطع على جوهر الخلاف بينهما فيما يتعلق بأصول الاعتقاد لدى الطائفتين في العديد من مسائل الألوهية، فالخلاف لا يزال جذرياً بين أمة تعبد عيسى ـ عليه السلام ـ وتُؤلِّهه، وبين أمة تلعنه وأمه وتكفرهما، فالترابط والتقارب بين طائفتين هذا شأنهما قائم على شفا جرف هار من التناقض، يحتاج فقط إلى من يكشف الستر الرقيق عن شناعة وفظاعة ما تحته.

سادساً: (الأمن القومي) رباط آخر بين الصهيونيتين، وفك هذا الارتباط ربما يكون أسهل من سابقه، وذلك عندما يتم إبراز الحقيقة الغائبة عن خطورة اليهود على الأمن القومي للأمريكيين إعلامياً وعملياً؛ أما إعلامياً فعن طريق إبراز خيانات وجنايات اليهود عبر التاريخ على الأوطان التي توفر لهم المأوى والمثوى. وأما عملياً فإقناع الأمريكيين ـ وغيرهم ـ أنهم سيدفعون من أمنهم القومي ثمن الانصياع لمؤامرات ومخططات اليهود.

سابعاً: نظرة المحافظين الجدد إلى السلام على أنه (شيء غير طبيعي) وأن الحروب هي الأصل؛ تجعل انتظار الشر منهم هو الأصل، وتفسر مرامي النظريات التي تبنوها من (صراع الحضارات) و (نهاية التاريخ)، وتؤكد أن شعار (استمرار الهجوم) الذي يتبنوه ليس ترتيباً تكتكياً تفرضه ضرورات المرحلة؛ بقدر ما هو خيار استراتيجي يفرض على المسلمين ضرورة الاستعداد الدائم لمواجهة سياسة الاستعداء المستمر.

ثامناً: المواقف المعلنة للمحافظين الجدد فيما يتعلق بقضايا ما يُسمَّى بـ (الإرهاب) تؤكد على إصرارهم





على ربط الإرهاب بالإسلام؛ طمعاً في أن ينسى الناس مع الأيام اسم الإسلام ولا يتكلمون إلا عن الإرهاب، وكذلك فإن تبنيهم لعولمة الحرب الأمنية على «الإرهاب»؛ تمثل غزوة أحزاب جديدة ولكنها عالمية، ينتصب اليهود فيها لمهمة تخريب الأحزاب واستنفار الأعداء على المسلمين، وهذا وذاك يفرضان بإلحاح تحرير مصطلح (الإرهاب) قانونياً وعرفياً، وعدم الإذعان لتعريف الأمريكيين وتحريفهم له؛ لأن استمرار التراخي في استعمال هذا المصطلح وترديده ـ حتى من بعض الإسلاميين ـ سيضفي عليه تطبيعاً في الألسن والمسامع؛ بما قد يسوِّغ مستقبلاً جعله مرادفاً لكل جهاد مشروع.

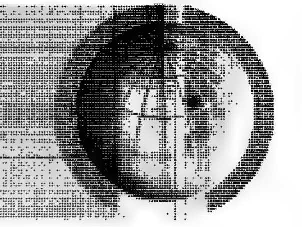
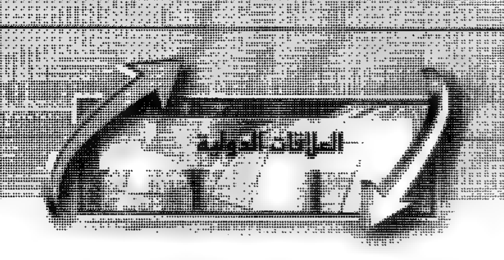
تاسعاً: الرموز المشهورة للمحافظين الجدد؛ هم أشخاص معروفون بأسمائهم ومناصبهم وأماكن نشاطهم، وجلهم من أصحاب التاريخ المنشور، ففضح تلك الرموز، وفتح ملفات خاصة بكل منهم؛ يدخل في عداد الإعداد الواجب للتصدي للعدو المجاهر بالعداوة، وإذا كانت وسائل الإعلام العربية والإسلامية تعيد وتزيد في التعريف بأعداء الأمس التاريخيين، فأعداء اليوم الناشطين أَوْلى بالتقصد والترصد حتى ينكشفوا وينكفوا.

عاشراً: المؤسسات ومواقع النفوذ التي تنطلق منها فعاليات ومشروعات المحافظين الجدد؛ جهد بشري قابل للتكرار والاقتباس، والجوانب العملية فيه يمكن الاستفادة منها في محاكاة نظيفة لأهداف شريفة، ومن أمثلة ذلك (مراكز التفكير)، فأن يؤسس «ليوشتراوس» لتياره بمئة من حملة الدكتوراه، يحملون فكره وفلسفته، ويتعاونون على نشرها وتفعليها؛ شيء أثبت أثره وآتى أكله، وأن يضم معهد (إنترا برايز) التابع لهم نحو ٥٠ باحثاً متفرغاً ومئة باحث متعاون؛ يدل على أن قضايا الفكر تحتاج إلى مفكرين، وتفريغ الذهن لها يحتاج إلى متفرغين، والتعاون على إنضاجها وتفعيلها يحتاج إلى متعاونين، وقس على ذلك كل الأنشطة التي أوجدت ظاهرة (المحافظين الجدد)، والتي يمكن نقل التجربة من بعضها لتخدم قضايا الخير والهداية بدلاً من برامج الشر والغواية.

حادي عشر: حمل المحافظون الجدد ـ ولا يزالون يحملون ـ سلاح الإعلام، حيث شقُّوا به غمار كثير من معاركهم، وأهمها معركة التحريض التي يتقنها اليهود، وإذا كان اليهود يحرِّضون على أعدائهم، ويحركون أنصارهم وأصدقاءهم بهذا الإعلام؛ فإنهم لم يصلوا إلى نتائج إيجابية في ذلك إلا بعد أن أعطوا هذا القطاع حقه من الاهتمام عن طريق الاستثمار في الإعلام؛ ذلك النشاط الذي يمثل سلاحاً ذا حدين، ففيه يستثمرون وبه يحاربون، ونظن أن هذين السلاحين يستطيع قطاع من المسلمين أن يتفرغوا للحرب بهما.

ثاني عشر: المحافظون الجدد ـ وبخاصة في مرحلتهم الأخيرة ـ جعلوا من تجمعهم العضوي شيئاً منتجاً في ظرف زمني قياسي؛ بينما نجد جماعات إسلامية لها تجمعات عضوية، استمرت أضعاف عمر التجربة المثيرة والثرية لهؤلاء المحافظين الجدد، ومع ذلك فإنهم لم يحققوا ـ أعني أولئك الإسلاميين ـ بعض الأهداف



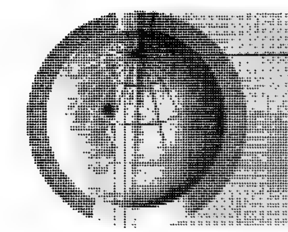
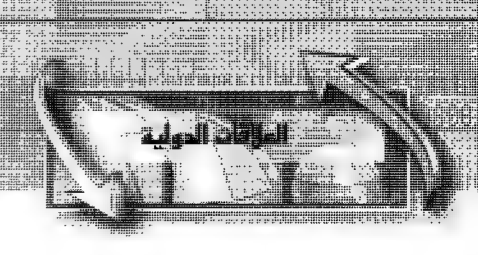
المحلية أو الإقليمية، في حين يجنح هؤلاء اليهود إلى العالمية؛ بعد أن نجحوا في أكثر أهدافهم المحلية، والدرس المستفاد هنا: أن الكيانات العضوية لا تغني تجمعاتها شيئاً لمجرد أنها تجمعات؛ ما لم تجتمع على برامج واستراتيجيات، لا مجرد أفكار ونظريات.

ثالث عشر: الاستفادة من المجموعات المالية الثرية، والتغلغل فيما يناسب من المناصب الرسمية؛ يكسب دفعاً قوياً يخدم الأفكار، ويدعم المشاريع. ومشروع المحافظين الجدد قام ـ بعد تبلور الفكرة وتحولها إلى برامج ـ على مساندة المال والجاه، صحيح أن هاتين الدعامتين يطلبهما اليهود في الغالب لذاتهما، ولكن أصحاب مشروعات ومناهج الخير يسخرون المال والجاه ولا يسمحون بأن يُسخَّروا لهما.

رابع عشر: الأهداف المرحلية العاجلة لا تغني عن الأهداف الاستراتيجية الآجلة، فالأخيرة لا يمكن التوصل إليها إلا بالأولى، وأما اختصار الخطوات، واختزال الأهداف، والقفز فوق المراحل؛ فإنه يذهب بثمرة ما أنجز في العاجل، ويضيع فرص الوصول للآجل، وقد درج العرب والمسلمون بوجه عام، والإسلاميون بوجه خاص، على الانهماك في مشكلات الحاضر منشغلين بها عن معضلات المستقبل. والواقع الذي يعيشه العرب والمسلمون ـ والإسلاميون أيضاً ـ في مرحلتهم الراهنة؛ يدل على أنهم قد وجدوا أنفسهم ـ فجأة ـ أمام معطيات إقليمية وعالمية لم يتم التخطيط لمواجهتها سابقاً؛ مع أن الكثيرين توقعوا وقوعها لاحقاً. ولعل تلك المعطيات الجديدة لا تسمح بأن تكرر معها الأساليب القديمة.

خامس عشر: مشروع القرن الأمريكي الجديد، وكذلك مشروع الإمبراطورية الأمريكية؛ انطلقا قبل بدايات القرن الحادي والعشرين للميلاد؛ انسجاماً مع استقبال حقبة زمنية جديدة؛ بينما لم يُطلق مشروع إسلامي مماثل قبيل بداية القرن الهجري الحالي. والآن وقد انقضى من القرن الهجري ربعه الأول دون وضع تصورات ـ من أي جهة كانت ـ لمعالم المستقبل الإسلامي؛ فقد آن الأوان لأن يُنظر في ذلك نظرة واقعية وجماعية؛ في ظل مستجدات تحتم على المسلمين أن يخرجوا من أسر تصورات إقليمية ووقتية للعمل الإسلامي وضعتها بعض الجماعات منذ عقود طويلة، ووفق معطيات قديمة.

سادس عشر: مشروع الإمبراطورية الأمريكية العالمية القائم على التعاون بين الصهيونيتين؛ هو التحدي الأكبر لمشروع «العالمية الإسلامية» الذي ضمنته أكثر الحركات الإسلامية برامجها، ومع أن مشروع العالمية الإسلامية لايزال يحبو رغم بلوغه من الكبر عتياً؛ بسبب عدم أو ندرة التخطيط المستقبلي؛ فإن مشروع العالمية الذي تتبناه الأصوليتان (اليهودية والنصرانية) يسابق الزمن للتحقيق والتطبيق، وهذا قد ضاعف على المسلمين ـ بكل طبقاتهم وأطيافهم ـ المسؤولية، وأضاف إلى عبء بناء الصرح الإسلامي لخير البشرية مسؤولية أخرى، وهي عرقلة المشروع الديني الصهيوني ذي الصبغتين (اليهودية والنصرانية)، وهذا يتطلب جهداً إسلامياً جماعياً عالمياً، ويحتاج إلى عكوف مئات الأدمغة في عشرات المؤسسات للوصول إلى رؤى واضحة لخطوات ثابتة في هذا السبيل.

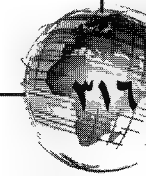



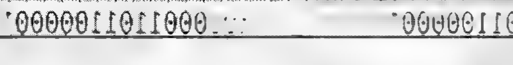
سابع عشر: تصورات اليهود عن المستقبل الديني للعالم ليست غائبة عن مشروعات المحافظين الجدد، مثلما هو الأمر عند تيار اليمين الإنجيلي الحاكم في الولايات المتحدة، فالتركيز على الشرق الأوسط للانطلاق منه إلى بقية العالم، وإكساب الصراع مع المسلمين صبغة دينية من خلال استهداف الرمز الإسلامي أرضاً وأمة ومقدسات ومقدرات، واقتران ذلك كله باستعمال القوة؛ كل ذلك يرشح إلى تحول الصراع بيننا وبينهم، بل بينهم وبين بقية شعوب العالم، إلى الصفة الدينية الصريحة، وهذا بالضبط ما قصدته إحدى طروحاتهم الشهيرة التي تبنوها، وهي أطروحة (صراع الحضارات)، ومن هنا فإن التغاضي عن ذلك، والإصرار على الاكتفاء بلغة «الحوار» في مواجهة لغة الحديد والنار؛ تنبغي مراجعته طويلاً.

ثامن عشر: ظاهرة (الانتظار) أصبحت شبه ملغاة في تعامل الصهيونيتين (التوراتية والإنجيلية)؛ مع يتعلق بتصورات المستقبل الديني للعالم، بل حلَّ محل ذلك ما يمكن أن يُسمّى (صناعة المستقبل)، وبالرغم من أن هذا يمثل تجديفاً وهرطقة وخرافة في التعامل مع الغيب؛ إلا أن نقيض ذلك من الاكتفاء بـ(الانتظار الغيبي) على الجانب الإسلامي؛ يمكن أن يكون شكلاً من أشكال التواكل وقلة الإيجابية في تحويل أخبار المستقبل إلى طاقة فاعلة؛ مثلما كان شأن «الصدر الأول» الذين انطلقوا بأخبار الفتوحات والبشريات إلى أصقاع الأرض ليفتحوها ويعمروها في عالم الشهادة؛ بدلاً من تركها حتى تخرج من عالم الغيب.

تاسع عشر: صراحة التحالف الصهيوني الثنائي في اعتماد القوة للوصول إلى أهداف بعينها؛ يتطلب صراحة مماثلة ومعلنة من الجانب الإسلامي؛ في الوصول إلى بعض الأهداف التي يستحيل أن يتم الوصول إليها إلا باعتماد القوة التي أُمر المسلمون بإعدادها في قوله - تعالى -: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ**﴾ [**الأنفال**: ٦٠]، فتحرير الأوطان، والتصدي للعدوان، والتقليل من هيمنة الطغيان؛ يتطلب أن يكون «خيار القوة» إحدى الخيارات الإسلامية التي تتخصص فيها فئة من الأمة؛ لا على مستوى الجيوش (المعطلة) فحسب، بل على مستوى الطوائف الراغبة في الجهاد والاستشهاد؛ شرط أن يسير ذلك وفق مشروع ذي مشروعية دينية متفق عليها، وإمكانيات واقعية مسخرة لها.

وأخيراً: فإن سرعة ارتفاع المشروع الصهيوني العالمي المشترك نحو القمة؛ يمكن أن يتحول إلى سرعة اندفاع نحو القاع، وذلك إذا ما جرى مشروع المواجهة الإسلامية على محورين: محور الحد من سرعة صعوده؛ بالعمل قدر الإمكان على تعطيلها وعرقلتها. والثاني: محور التسريع في وتيرة توحيد جهد الأمة من الناحية العملية؛ بعد التقريب والتكامل بين برامج العاملين فيها منهجياً ونظرياً.



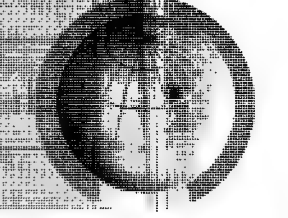


الفصل الرابع

المقاومة الفلسطينية .. من يقودها؟ .. وإلى أين ؟

أحمد فهمي

سكرتير تحرير مجلة البيان




المقاومة الفلسطينية.. من يقودها؟.. وإلى أين؟

أحمد فهمي

مدخل:

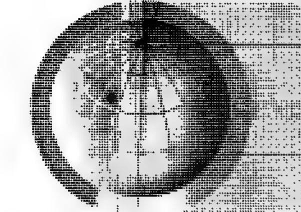
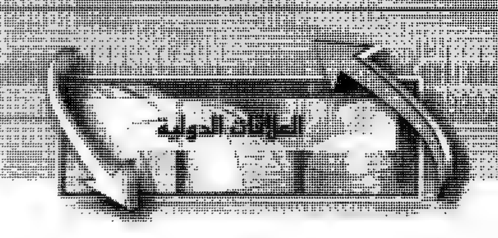
عندما احتلت القوات «الإسرائيلية» الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧م لم يكن في حسبان قادة الدولة العبرية ـ بينما تعتريهم نشوة النصر ـ أن التخلص من هاتين المنطقتين سوف يشكِّل الهدف الرئيس لحكومات «إسرائيلية» متعاقبة بعد ذلك بعقود، وأن أشرس جنرالات اليهود الذي يقود الحكومة حالياً والذي شارك في تحقيق النصر في حرب الساعات الست؛ سوف يدمر نظرية الأمن القومي «الإسرائيلية» التي صاغها حكماء وجنرالات بني صهيون فقط للخلاص من كابوس اسمه الضفة وغزة، وذلك بتبنيه لـ (بناء الجدار العازل)، و (خطة الانسحاب أحادي الجانب)، وكلاهما يتعارض تماماً مع مبادئ نظرية الأمن القديمة، والتي تقوم على تقليل نسبة السكان العرب في الأرض المحتلة، وعلى التوسع الجغرافي؛ لتدعيم نظرية «دولة إسرائيل الكبرى» ولزيادة العمق الاستراتيجي لدولة «إسرائيل» الذي يعاني من انحصاره بين البحر والنهر.

وهذا التعديل في مفهوم الأمن القومي لو تحقق؛ فسيعني أن أي جيش عربي يريد تحرير فلسطين سوف يجد أمامه مساحة خالية من القوات العسكرية في سيناء وقوات محدودة في غزة والضفة الغربية، كما أنه سوف يستطيع اختراق العمق الإسرائيلي بوحدات بريَّة في ساعات قليلة.

فما الذي دفع الحكومة الحالية إلى اتخاذ هذه القرارات التي تمثل تراجعاً دراماتيكياً حاداً في الحلم الإسرائيلي؟ إن الجواب يتلخص في كلمتين: المقاومة الفلسطينية.

وفي ظل التداخلات السياسية في الأرض المحتلة وتبني السياسة العربية لأسلوب تعدد الأوجه؛ فإن المقاومة أصبحت ورقة ضغط يدَّعيها من لا يمارسها، و يُحارب من يتحمل أعباءها الحقيقية، وهذا يجعلنا في حاجة إلى إعادة فرز مفردات الواقع الفلسطيني لتحديد إجابات جوهرية عن تساؤلات جذرية: من الذي يقود الانتفاضة واقعياً؟ هل هي المقاومة الإسلامية حماس والجهاد، أو حركة «فتح» وجناحها العسكري؟ أو لجنة المتابعة الوطنية والإسلامية؟ وهل كل من يشارك في الانتفاضة يصبح قائداً لها؟ وما احتمالات التفكك في حركة «فتح» بعد غياب عرفات؟ وما مستقبل الانتفاضة؟ وهل تكون خطة فك الارتباط نهاية لها؟

إنها تساؤلات كثيرة مطروحة بقوة، وأياً كان جوابها فإن الفترة القادمة ستشهد تغيرات جذرية سيكون لها تأثيرات طويلة الأجل في القضية الفلسطينية، وسوف أحاول في هذه الدراسة استكشاف هذه التغيرات وإلقاء الضوء على أبعادها المستقبلية.

المقاومة الفلسطينية:

لقد تنامت ثقافة المقاومة الفلسطينية عبر سنوات القهر والحرمان والخذلان العربي والإسلامي؛ لكي تثمر في النهاية حالة فريدة من الحرب واللاحرب، اصطلح على تسميتها بـ«الانتفاضة»، وهي في الحقيقة حالة مقاومة قائمة بذاتها من حيث آلياتها وجماهيريتها ومساحتها الزمنية والجغرافية وتأثيراتها الميدانية والاستراتيجية، كما أنها حالة تعجيزية من حيث قابليتها للإلغاء أو الإنهاء أو الإفناء؛ لكونها تضع العدو «الإسرائيلي» بين قوسين؛ فهو عاجز من ناحية عن استعمال كامل قوته العسكرية ـ عنصر تفوقه الرئيس ـ، وعاجز أيضاً عن تجاوز حقيقة أن الدولة العبرية تعيش حالة حرب حقيقية.

وقد استخدم الفلسطينيون هذه الوسيلة الفعالة مرتين في مدى سبعة عشر عاماً، تجاوزت الفترة التي احتلتها الانتفاضتان فيه تسعة أعوام، وفي بداية السبعينيات قالت جولدا مائير: «ليس هناك شعب فلسطيني»، لكن الآن بعد أكثر من ثلاثين عاماً ليس من حقيقة في فلسطين أكثر وضوحاً من أنه: يوجد شعب فلسطيني مقاوم.

من الانتفاضة الشعبية إلى انتفاضة الفصائل:

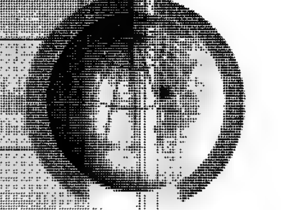
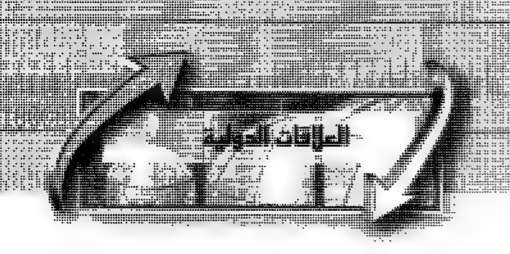
الانتفاضة كمصطلح سياسي معاصر يمكن تعريفها بأنها: حالة من الحرب واللاحرب، تتشارك فيها فئات الشعب مع تنظيمات سياسية وعسكرية في رفض الوضع القائم؛ من خلال مظاهر احتجاجية وعقابية وانتقامية، يتم تنفيذها ضد العدو بمعدلات تتابع مرنة، وتستغرق فترة زمنية طويلة تصل لعدة سنوات، وربما يتخللها فترات من الهدوء لا تلغي أصل استمرارية المقاومة.

وهذا التعريف يُظهر أنه لا بد من المشاركة بين الشعب والفصائل، وعند المقارنة بين الانتفاضتين يمكن ملاحظة تطور تكتيكي مهم في طبيعة المشاركة بين الطرفين، فقد كانت الأولى (١٩٨٧م) انتفاضة عملت فيها الفصائل من خلال الشعب الفلسطيني؛ بينما الثانية (٢٠٠٠م) كانت انتفاضة يعمل فيها الشعب من خلال الفصائل.

ولتوضيح الفرق بين الحالتين نقول إن الحالة الأولى تعني أن آليات الانتفاضة كانت آليات جماهيرية، شاركت الفصائل في تنظيمها وتوجيهها ودعمها، وتمثلت في التظاهرات والاحتكاكات مع قوات العدو، كان السلاح الرئيس فيها رمزياً له طابع يتناسب مع شعبيتها، وهو الحجارة، وكانت الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م هي الميدان الرئيس، وكانت فئات الشعب المشارِكَة في الانتفاضة تتحمل أعباء التنفيذ والتبعة معاً، ولذلك كانت أهم وسيلة واجه بها اليهود هذه الانتفاضة سياسة تكسير العظام.

أما في الانتفاضة الثانية فقد تغير الوضع كثيراً، أو تطور بمعنى أدق، فقد أصبحت آليات الانتفاضة فصائلية يغلب عليها الطابع العسكري، وتركزت مع مضي الأشهر الأولى على العمليات الاستشهادية كسلاح رئيس، وانخفضت وتيرة التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي تنتهي باشتباكات مع العدو، ولم تعد الحجارة هي



السلاح الفعال وإن ظلت باقية، وأصبح الداخل «الإسرائيلي» ميداناً رئيساً لعمل المقاومة، وتحملت الفصائل العبء الأكبر في التنفيذ، وتشاركت مع الشعب في تحمل التبعة، وكانت أهم وسيلة لمواجهة الانتفاضة سياسة الاغتيالات لقادة المقاومة ورموزها.

هذا التطور الذي حدث في منظومة التعاون بين الشعب والفصائل له آثاره لا شك؛ بعضها سلبي، وأغلبها إيجابي، والذين يختزلون هذا التطور في مصطلح مغلوط هو «عسكرة الانتفاضة» يتجاهلون عن عمد أو جهل هذه النقلة النوعية بدعوى الحفاظ على الشعب الفلسطيني؛ بينما هذا التطور يحفظ سلامة الفلسطينيين بصورة أكبر من الانتفاضة الأولى فيما يتعلق بالاحتكاك المباشر مع قوات العدو، حيث كانوا يتلقون نيران أسلحته في صدروهم دون أي وسيلة أخرى للمقاومة.

انتفاضة الأقصى.. الدوافع والأهداف والنتائج:

هذه الفقرة تسعى إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة مهمة، وهي على الترتيب: لماذا اندلعت الانتفاضة؟ ما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟ ما محصلة أربعين شهراً من المقاومة؟

السؤال الأول: لماذا اندلعت الانتفاضة؟ ـ الدوافع ـ:

من المسلَّمات أن الانتفاضة هي ردة فعل شعبية على تفاقم وضعية الاحتلال، وهي خيار تاريخي، فمقاومة المحتل عبر التاريخ هي رد الفعل الطبيعي، ولا تحتاج في انبعاثها إلى منظومة فكرية مركزة أو خلفيات تنظيمية معقدة، فقط هي انطلاقة شعبية فطرية تأخذ مسارها الذي يتوافق مع التراكم الثقافي لهذا الشعب عبر سنوات معايشته ومواجهته للمحتل، وهو ما أثمر «الانتفاضة» في الحالة الفلسطينية، حيث تراكمت مشاعر اليأس والإحباط من إخفاقات الحل السلمي المتتالية بعد سبع سنوات من «اتفاقية أوسلو» لم تتقدم فيها القضية الفلسطينية إلى الأمام خطوة واحدة فضلاً عن تراجعها، وقد وصل هذا التراكم إلى ما يمكن أن نسميه «الكتلة الحرجة» القابلة للانفجار في أي لحظة، وهو ما حدث عندما قرر أرئيل شارون وزير الخارجية اليهودي وقتها زيارة المسجد الأقصى، لتنفجر الانتفاضة في أرجاء الضفة وغزة.

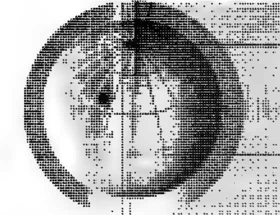
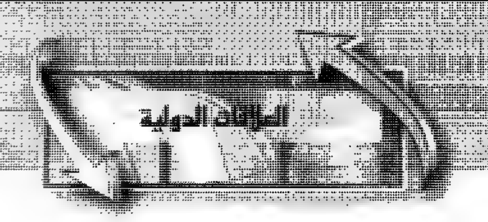
هناك إذن شرطان: مناخ عام مثير للإحباط واليأس يصل بالناس إلى مستوى «الكتلة الحرجة»، ثم حادثة تفجر الأوضاع، وفي انتفاضة ١٩٨٧م اندلعت الشرارة الأولى عندما دهست شاحنة «إسرائيلية» في «جباليا» عن عمد عدداً من العمال الفلسطينيين فقتلت بعضهم وأصابت آخرين.

وهنا تثور علامات استفهام عدة عن دور ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية في إشعال الانتفاضة، وعن توفر نية أو تخطيط لدى شارون لدفع الفلسطينيين إلى الثورة، وهذا ينقلنا إلى الإجابة عن السؤال الثاني:

السؤال الثاني: ما أهداف الانتفاضة؟ ـ الأهداف ـ:

نبدأ بعرفات، فقد أوصلته مباحثات كامب ديفيد إلى نهاية طريق مسدود استغرق المسير فيه سبع سنوات كاملة، وكان يأس عرفات ناتجاً عن إهدار عدة فرص: كان إيهود باراك رئيس الحكومة «الإسرائيلية» وقتها أكثر



قادة الكيان رغبة في التوصل فعلياً لاتفاق سلام مع الفلسطينيين ـ حسب رؤيته ـ، وتوافق ذلك مع أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كان يرغب في إنهاء حياته السياسية بإنجاز على مستوى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وقد لقي عرفات خلال تلك المباحثات ما لم يلقه من الترحيب والحفاوة من رئيس أمريكي قبل ولا بعد، كما أنها كانت المرة الأولى التي تصل فيها مناقشة القضية الفلسطينية بصورة مباشرة إلى هذا المستوى بين الرؤساء الثلاثة.

لكن أخفق ذلك كله في تحقيق أي نتيجة، فكان لا بد من «انتفاضة تحريك»؛ حسب المصطلح الذي استخدمه الرئيس المصري السابق أنور السادات لتوصيف الهدف من حرب أكتوبر؛ أنها «حرب تحريك» للقضية وللتفاوض مع «الإسرائيليين» من موقف قوة، إذن كان ذلك هدف عرفات الأول، وهدفه الثاني كان الالتقاء مع المشاعر الفلسطينية المكبوتة قبل لحظات من انفجارها، ثم تولي قيادتها وتوجيهها بطريقة تُشعر أنه المحرك للشارع الفلسطيني والقائد الذي أشعل الانتفاضة، وهذه مهارة سياسية قديمة ومعترف بها لعرفات، وكان يدور في خلده أن الانتفاضة الثانية ستكون الفصل التالي ـ بعد انقطاع ـ للانتفاضة الأولى وعلى وتيرتها السابقة نفسها، ولكن خرجت الأمور عن السيطرة ـ كما سيأتي ـ، أيضاً كانت خطة عرفات ـ الذي يقتبس كثيراً من الأداء السياسي لبعض القادة العرب ـ تتمثل في تقديم لمحة سريعة للإسرائيليين عما يمكن أن يواجهوه من «الإرهاب» الإسلامي لو تخلى عن أداء دوره الأمني من خلال السلطة، وذلك كوسيلة تقليدية عربية قديمة لممارسة الضغط، وكان تخطيطه أن التراجع الإسرائيلي سيكون قريباً، وأن التدخلات الدولية ستُحدث أثرها، لكن ابتلاه الله بأرئيل شارون.

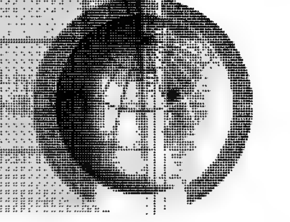
أما أرئيل شارون؛ فقد تحدثت بعض التقارير عن تعمده استثارة الفلسطينيين لدفعهم لممارسة ضغوط على السلطة من أجل التخلي عن المسيرة السلمية، وبفرض صحة ذلك؛ فلماذا حدث؟

يمتلك شارون رؤية استراتيجية خاصة به في معالجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تقوم في مجملها على التحديث المستمر لموازين القوة في إدارة الصراع؛ بمعنى أنه يفضل دوماً وضع حدوده عند آخر ما يمكن أن تصل إليه قوته السياسية والعسكرية، ولذلك لم يكن مقتنعاً بأن التنازلات ـ حسب رؤيته ـ التي قُدمت لعرفات في أوسلو ١٩٩٣م ينبغي استمرار تقديمها في عام ٢٠٠٠م، فقد حدثت في تلك المدة تطورات كثيرة في مصلحة اليهود، وفَقَدَ الفلسطينيون كثيراً من قوتهم التفاوضية، فكان لابد أولاً من تفعيل موازين القوة في الميدان، ثم نقلها بعد ذلك إلى طاولة المفاوضات، والخطوة الأولى تمثلت في إسقاط الغلالة الباقية عن «اتفاقية أوسلو» عن طريق استثارة مشاعر الفلسطينيين ودفعهم إلى الثورة، ومع اشتعال الموقف تتحقق عدة أهداف لشارون:

أولها: بروزه أمام الناخب «الإسرائيلي» بصفته الرجل المناسب للظرف المواكب، وهو بذلك يكون قد شن حملة انتخابية استباقية بإيجاده الأجواء اللازمة لتدعيم انتخابه.

الثانية: تمكنه من تطبيق رؤيته الخاصة القائمة على تفعيل موازين القوة ـ كما سبق ـ؛ بإعادة انتشار قواته العسكرية في الأرض الفلسطينية، ومواصلة تحطيم أجهزة السلطة ـ أهم إنجازات أوسلو ـ، وشَنِّ حملة ضخمة






لتصفية القيادات الفلسطينية التي تحمل فكر المقاومة، وإتاحة الفرصة لبروز جيل عميل من القيادات البديلة في السلطة وحركة فتح.

الثالثة: تغيير الوقائع على الأرض، وهو مبدأ يلتزم به شارون، فقد تمكن من إنجاز المرحلة الأولى من الجدار العازل في وقت قياسي؛ موجداً وضعاً غير مسبوق على الأرض من الصعب تعديله، فقد صُودرت عشرات الآلاف من الدونمات، وحُوصرت عشرات آلاف أخرى بين الجدار والخط الأخضر؛ بوصفها مرحلة أولى نحو مصادرتها لاحقاً وضمها نهائياً بعد تفريغ أهلها منها كأحد أساليب «الترانسفير»، كما استؤنف بناء المستوطنات في الضفة، وقد أثمرت جهوده عندما طالب الرئيس الأمريكي جورج بوش الفلسطينيين بالتعامل مع الحقائق على الأرض وعدم تجاوزها، وفي مقدمة هذه الحقائق: الجدار، ومستوطنات الضفة. ولكن هنا أيضاً خرجت الأوضاع عن السيطرة؟

الطرف الثالث في الانتفاضة: فصائل المقاومة الفلسطينية، وهي ترى المقاومة خيارها الوحيد، والانتفاضة وسيلتها للقضاء على مشروعية «اتفاقية أوسلو» ووَهْم الحل السلمي، وتحقيق الاستقلال الحقيقي.

السؤال الثالث: ما محصلة أربعين شهراً من المقاومة؟ ـ النتائج ـ:

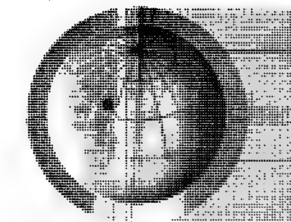
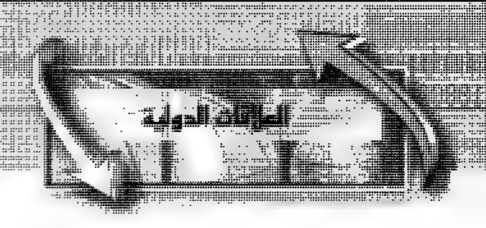
لم تنته الانتفاضة الفلسطينية بعد، ولذلك يصبح الحديث عن الإيجابيات حديثاً ذا مصداقية؛ بينما السلبيات يتم تناولها بصورة مؤقتة دون الإقرار بها كوضع نهائي.

وبالنظر إلى الأهداف السابق ذكرها للأطراف الثلاثة الرئيسة في الانتفاضة؛ فإن عرفات أخفق جداً في تحقيق شيء من أهدافه، وخرجت الأمور عن سيطرته، حتى حركة «فتح» فَقَدَ قدرته على التحكم بكثير من تياراتها وعناصرها، وخرج عن طوعه كثير من تلامذته؛ أبرزهم «ربيبه» محمد رشيد (خالد سلام) الذي يملك أسراره المالية، وبرزت المقاومة الإسلامية بقوة لم يكن يتوقعها، وتملكت زمام الأمور، وأظهرت عجزه القيادي، وتحول عرفات من رمز سياسي وزعيم سلطة إلى رمز للمذلة؛ بإفراد الصهاينة له بالحصار دون غيره من رموز السلطة، ودون أن يتلقى أي دعم من القادة العرب، وتبلغ النكاية ذروتها عندما يرى النقاشات العلنية المتزايدة محلياً وإقليمياً ودولياً حول تنظيم البيت الفلسطيني بعد موته.

أما رئيس الحكومة «الإسرائيلية» شارون فقد تحقق جزء من أهدافه بتهاوي «اتفاق أوسلو»، ونجح في تغيير كثير من الحقائق على الأرض ـ كما عرضنا سابقاً ـ، وانهارت السلطة الفلسطينية، وسادت الفوضى أغلب مدن الضفة والقطاع، ودُمرت البنية التحتية في أغلب المناطق، وبلغت حصيلة القتلى والجرحى والبيوت المهدمة والأرضين التي جُرفت والأشجار المعمرة التي قُلعت أرقاماً مخيفة، وبرز جيل من القادة العملاء داخل السلطة وخارجها، واختفى جيل كامل من قادة المقاومة الإسلامية الشرفاء.

ولكن بقيت المقاومة كما هي، وتواصلت رغم عملية السور الواقي، وبناء الجدار العازل، ولم تفلح أطروحات «ميتشيل» و «تينت» و «أنتوني زيني» واللجنة الرباعية وخريطة الطريق في وقف الانتفاضة



أو تقزيمها، بل عوضاً عن ذلك نجحت الانتفاضة في تجاوز ما تحقق من أهداف شارون وأفقدتها كثيراً من قيمتها، وراكمت بدلاً منها خسائر متتالية في الداخل الصهيوني؛ دفعت زعيم الليكود في النهاية إلى طرح خطة فك الارتباط أحادي الجانب؛ في محاولة للحفاظ على بعض المكاسب التي تحققت له في الأعوام الثلاثة الماضية، وأيضاً دفعته مؤخراً إلى تبني سياسة «استبدال قادة المقاومة» وخلخلة البنية التنظيمية للفصائل، وخاصة «حركة حماس» عن طريق تكثيف عمليات الاغتيال للصف الأول من القادة الحاليين، وسوف أتحدث عن هذه السياسة لاحقاً بمشيئة الله.

أما فصائل المقاومة؛ فقد رسَّخت الانتفاضة فاعلية المقاومة كخيار استراتيجي للشعب الفلسطيني؛ في مقابل تهاوي الخيار السلمي، وهي الرؤية التي تتبناها الفصائل، والمقصود هنا بالمقاومة الإسلامية: (حماس والجهاد) اللتان تشكِّلان معاً تقريباً نحو ٦٠ ٪ من القوة الضاربة للمقاومة؛ حسب الإحصاءات «الإسرائيلية» لقتلى الصهاينة في السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة.

ويمكن أن نجمع أهم النتائج التي وفقت المقاومة الإسلامية في تحقيقها من خلال الانتفاضة فيما يلي:

أولاً: هدم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التقليدية - كما سبق -، واستبدال مضامينها بمفهومات أخرى ترتكز على الردع الصاروخي والنووي القادر على تجاوز عقبة الامتداد الجغرافي، والتي أخفق المشروع الصهيوني في تجاوزها حتى الآن عن طريق الاحتلال المباشر.

ثانياً: على الصعيد الداخلي حدث تطور سياسي لا يُستهان به مقارنة بالانتفاضة الأولى، تمثَّل في سيطرة المقاومة الإسلامية على عملية اتخاذ القرار المتعلق بإدارة شؤون الانتفاضة؛ من خلال اعتماد العمل الاستشهادي سلاحاً رئيساً للمقاومة.

وكانت «حركة فتح» هي العنصر الأبرز في اتخاذ القرار في انتفاضة ١٩٨٧م رغم المشاركة الفعالة المؤثرة للفصائل الإسلامية، ولكن كانت هناك إمكانات لوجيستية توفرت عليها «حركة فتح» دون بقية الفصائل، كما أن حماس كانت في بداية تأسيسها، لكن في (انتفاضة الأقصى) تغيرت الأوضاع، وأصبحت القرارات الأهم المتعلقة بشؤون الانتفاضة تُتخذ؛ إما بصورة جماعية من خلال لجان المتابعة التي تضم جميع الفصائل الإسلامية والوطنية، وإما من خلال القرار المستقل للأجنحة العسكرية، ولم يعد في إمكان عرفات أو أي قيادي آخر في السلطة أو «فتح» أن يُصدر منفرداً قراراً بوقف الانتفاضة أو تغيير مسارها أو التحكم في قوتها، ولعل اتفاق الهدنة الأخير الذي صاغته الفصائل خير مثال على ذلك، فهذا الاتفاق لم يكن له أي قيمة بدون موافقة «حركة حماس» عليه، وبذلك تكون «حركة حماس» قد سلبت السلطة الفلسطينية قوة سياسية تفاوضية هائلة في مواجهة الطرف «الإسرائيلي»، وكشفت عجزها عن التأثير في مجريات الأحداث في الضفة والقطاع، وشكل ذلك ضربة إضافية لخيار الحل السلمي؛ خاصة مع تبني شارون لمبدأ جولدا مائير السابق الإشارة إليه «لا يوجد شعب فلسطيني»، والذي عبَّر عنه بقوله: «عندما اتضح أنه ليس لدينا شريك لإجراء حوار على الجانب الآخر؛ تتبعنا مخططاً مختلفاً تماماً».

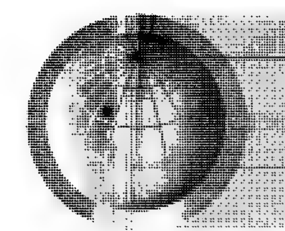
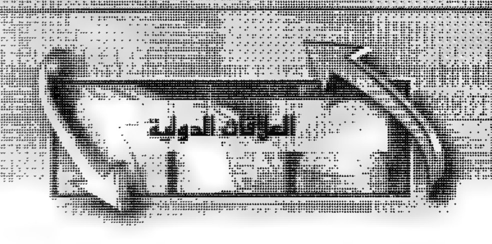


ثالثاً: أحدثت المقاومة الإسلامية، بتبنيها أسلوب العمل الاستشهادي، وتملكها لناصية القرار المتعلق بالانتفاضة، صدعاً كبيراً في بنية «فتح» الفكرية والتنظيمية، ويتضح ذلك من خلال تتبع لمحات من الأداء السياسي لـ «فتح» منذ تبني العمل الاستشهادي، فقد سارعت عناصر متنفذة في «فتح» بتبني مشروع إعادة تأسيس جناح عسكري حتى لا يُترك الميدان خالياً لأجنحة المقاومة الإسلامية لتحصد تأييد الشارع الفلسطيني، ورجالات «فتح» خير من يعرفون الارتباط الوثيق بين العمل العسكري والسياسي ذي الطابع الجماهيري، فكان أن تأسست «كتائب شهداء الأقصى»، وتردد أن مروان البرغوثي هو من ألح على عرفات في القبول بها وتمويلها، ولكن حتى مع هذه الخطة ظلت المقاومة الإسلامية مسيطرة، وباتت تحصد المكاسب على حساب «فتح»، بل إن نوعاً من التناغم والتوافق حدث بين الأجنحة العسكرية الثلاث: «القسام» و «الأقصى» و «سرايا القدس»، أحدث بدروه تباعداً بين «فتح» (التنظيم والسلطة) وبين جناحها العسكري؛ خاصة أن «الكتائب» اتسم تأسيسها بالارتجال والعجلة، فجاءت أشبه بمجموعات منفصلة ومتنافسة أحياناً، ويتفاوت مستوى ولائها للحركة الأم بقوة من مجموعة إلى أخرى.

وبدا ظاهراً للعيان أن «كتائب الأقصى» لم تُحدث التأثير المطلوب؛ سواء من حيث قوتها الضاربة مقارنة بالإسلامية (١,٢٠ ٪ مقارنة بـ ٦٠ ٪)، أو من حيث قدرة «فتح» على ترجمة نتاجها العسكري إلى مكاسب سياسية ملموسة، فقد تسببت تلك العمليات في تركيز مزيد من الضغوط «الإسرائيلية» على السلطة؛ بحيث احتُجز عرفات في مقره إلى الآن، وتآكل دوره السياسي إلى حد كبير، كما أن المقاومة الإسلامية كسبت بمشاركة «الكتائب» اعترافاً فتحاوياً بخيار المقاومة، أثبت للشعب الفلسطيني مصداقية رؤيتها في مقابل رؤية «فتح» السلمية. أضف إلى ذلك أن خلخلة هائلة حدثت في داخل «فتح» باعدت بين شقيها: الأول المتمثل في نخبة السلطة ومنظمة التحرير، وتضم عرفات والرجوب وأبو مازن وقريع ودحلان وغيرهم (وهم مختلفون أيضاً فيما بينهم). والثاني المتمثل في التيار الوطني الرافض لأداء السلطة داخلياً بسبب الفساد، وخارجياً في كيفية إدارتها لعملية التفاوض مع العدو الصهيوني، ويضم عناصر مثل: البرغوثي وحسام خضر وسمير مشعراوي. وأصبح وجود عرفات يمثل حاجزاً يمنع تداعي أركان الحركة، وتفتتها إلى العديد من مراكز القوى.

ومع تكشف أن طريق الانتفاضة تلوح في نهايته لافتة عريضة مكتوب عليها: «المقاومة الإسلامية»، ومع عجز «كتائب الأقصى» عن ملاحقة «القسّام» و «سرايا القدس»؛ أثارت عناصر في «فتح» والسلطة دعاوى ترفض عسكرة الانتفاضة، وترى أن العمل الاستشهادي يوقع ضرراً كبيراً على الشعب الفلسطيني وقضيته، وانقسم هذا التيار إلى فريقين:

الفريق الأول: تمثل في نخبة السلطة برئاسة عرفات، والذين عبّروا عن رفضهم لعسكرة الانتفاضة بإدانة رسمية في أعقاب كل عملية استشهادية تُنفذ في داخل الخط الأخضر؛ رافعين شعار «لا للاعتداء على المدنيين»، وهو شعار مخترع لم يناد به من قبل عرفات نفسه في مرحلة ما قبل أوسلو، وقدَّم هذا الفريق عروضاً متعددة لإخضاع المجاهدين للملاحقة الأمنية لوقف العمليات، إلا أن حكومة شارون كانت قد سدت أذنيها وتبنت شعار: «لا يوجد شعب فلسطيني».

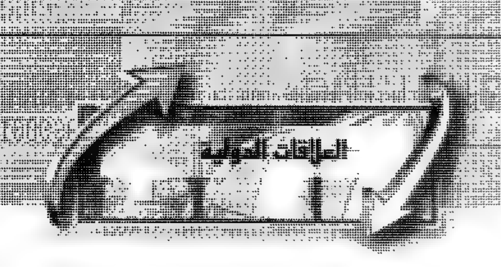
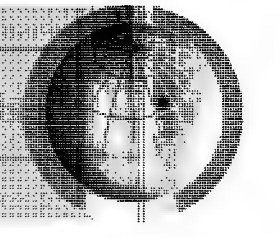



وأما الفريق الثاني: فتمثل في ثلة من الأكاديميين الذين تساقطوا على جانبي الطريق بعد أوسلو، ولم يحالفهم الحظ في السلطة، وبعضهم من محترفي المبادرات في كوبنهاجن وجنيف، وهؤلاء يتجمعون في مناسبات متفرقة ليصدروا بيانات تدعو إلى عدم عسكرة الانتفاضة والعودة إلى العصر الحجري، ويدَّعون أن الانتفاضة انتهت بعد أسبوعين فقط من بدايتها، وأن المقاومة الإسلامية جرَّت الفلسطينيين إلى مواجهة مع «إسرائيل» بما يمكِّنها من استخدام الجيش مصدر قوتها الرئيس، وهذا الفريق يشكِّل «طابوراً خامساً» للصهاينة، ويتولَّى إعداد مسودات لاتفاقات التنازل والاستسلام عند الحاجة، ومن بينهم حنان عشراوي، وياسر عبد ربه، وسري نسيبة.

رابعاً: كانت الأوراق في (الانتفاضة الأولى) مختلطة والرايات متداخلة، وكانت «فتح» تزعم لنفسها القدر الأعظم من الإنجاز، ولكن في (انتفاضة الأقصى) تحوَّلت المقاومة إلى أرقام لا تكذب، فتمايزت الرايات، وجاءت المقاومة الإسلامية وحماس بالتحديد على رأس القائمة؛ سواء من حيث كونها القوة الضاربة الأولى للشعب الفلسطيني، والحركة التي أوقعت بـ«الإسرائيليين» أكبر قدر من الخسائر البشرية يتعرضون له منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م، فقد بلغت نسبة «كتائب القسّام» من إجمالي قتلى الصهاينة من عمليات المقاومة في السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة ٤٧ ٪؛ بواقع ٤٠٧ قتلى من إجمالي ٨٦٦ قتيلاً، وبلغت نسبة «سرايا القدس» ١٠,٥٪؛ بواقع ٩١ قتيلاً، لتكون نسبة المقاومة الإسلامية مجتمعة ٥٧,٥ ٪؛ بواقع ٤٩٨ قتيلاً، بينما كانت حصيلة «كتائب الأقصى» في الفترة نفسها ١٧٤ قتيلاً بنسبة ٢٠,١ ٪ من إجمالي القتلى في السنوات الثلاث.

وأيضاً من حيث تقديمها لأكبر تضحية بشرية من عناصرها ورموزها مقارنة بالفصائل الفلسطينية الأخرى، ففي الفترة من ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠م وإلى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣م قتل الصهاينة من عناصر حماس وقادتها ١٥٩ شخصاً؛ بنسبة بلغت ٣٦,٣ ٪ من إجمالي الذين تم اغتيالهم في الفترة نفسها، وبلغ عدد من اغتيلوا من حركة الجهاد الإسلامي ٤٢ شخصاً؛ بنسبة ٩,٦ ٪، فيكون من تم اغتيالهم في الفترة نفسها من الذين ينتمون إلى المقاومة الإسلامية ٢٠١ شخص؛ بنسبة ٤٥,٩ ٪ من إجمالي الذين تم اغتيالهم في الفترة السابقة، بينما بلغ عدد من اغتيلوا من «حركة فتح» في الفترة نفسها ٧٠ شخصاً؛ بنسبة ١٦٪ من إجمالي الذين تم اغتيالهم، وبلغ عدد من تم اغتيالهم من عامة المواطنين لظروف الرفقة أو القرب المكاني من المستهدفين ١٤٣ شخصاً؛ بنسبة ٣٢,٦ ٪، ولو استبعدنا هذا العدد واقتصرنا فقط على العناصر الفعلية للمقاومة؛ فسوف تقفز نسبة من تم اغتيالهم من عناصر المقاومة الإسلامية إلى حوالي ٧٠ ٪ من إجمالي عناصر المقاومة الفلسطينية الذين تم اغتيالهم.

وأما باقي فصائل المقاومة؛ فكانت نسبهم كالتالي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ٨ أشخاص؛ بنسبة ١,٨ ٪، الجبهة الديمقراطية شخصين؛ بنسبة ٠,٥ ٪، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة لها شخص واحد؛ بنسبة ٠,٢ ٪، ولجان المقاومة الشعبية ٩ أشخاص؛ بنسبة ٢,١ ٪، ولا شك أن المقارنة تُظهر الفارق الكبير الذي تدفعه المقاومة الإسلامية كثمن للانتفاضة في مقابل حركة «فتح» وباقي الفصائل الوطنية.

وهناك طريقة أخرى للمقارنة تُظهر الفارق بوضوح أكثر، وهو اعتبار عوامل مثل توفر الإمكانات والانتشار العددي والجغرافي، فلو قارنّا مثلاً بين «حركة الجهاد الإسلامي» و «حركة فتح» من حيث العوامل السابقة؛ فسنجد أن «فتح» تتفوق بأضعاف مضاعفة، ولكن في الميدان قدمت «حركة الجهاد» أكثر من نصف التضحيات التي قدمتها «حركة فتح»، وهذا يكشف أن «حركة فتح» تربي عناصرها ليحكموا وربما ليتسلطوا، ولهذا تكثر بينهم الخلافات والنزاعات وتنكمش التضحيات، بينما المقاومة الإسلامية تربي عناصرها على التضحية والشهادة، وقد عبر الدكتور عبد العزيز الرنتيسي - رحمه الله - عن ذلك بقوله: «حماس لن تشهد دوائرها الداخلية أي خلاف حول أزمة القيادة؛ لأن التسابق في صفوف حماس نحو الشهادة وليس نحو القيادة».

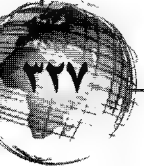
خامساً: على صعيد القضية الفلسطينية؛ قدمت الانتفاضة عدداً من الإنجازات الاستراتيجية، فقد قطعت منحنى التنازلات التي قدمتها حركة «فتح» ومنظمة التحرير طيلة عقد كامل بقيادة ياسر عرفات تحت مسميات وهمية؛ مثل (سلام الشجعان) و (الحل النهائي) و (الدولة الفلسطينية)، وقد نتج عن ذلك أن رئيس السلطة فقد قوة الدفع التراكمية لهذه التنازلات، ثم أصبح من العسير عليه - لاعتبارات المجد الشخصي - بعد بدء الانتفاضة أن يواصل اتخاذ قرارات مبتوتة كلية عن واقع الدم الفلسطيني يرضي بها الطرف «الإسرائيلي»، وقد أدى ذلك إلى فقدانه لقدراته التفاوضية في مواجهة الأمريكيين و«الإسرائيليين»؛ فتم تهميشه تماماً، ولخص بنيامين بن أليعازر وزير الدفاع الإسرائيلي السابق حالة عرفات بدقة عندما قال: «إن عرفات أنهى دوره التاريخي المطلوب منه».

وبعد الإخفاق الذي منيت به مرحلة أبي مازن القصيرة؛ ترسخت لدى متخذ القرار «الإسرائيلي» معطيات ثابتة في الميدان:

- السلطة الفلسطينية فقدت قوة الدفع وإرادة التغيير رغم محاولات الاستقطاب والاختراق.
- أخفقت كل الأطراف المعنية عسكرياً وسياسياً، إقليمياً ودولياً، في وقف الانتفاضة.
- استمرار الانتفاضة يحقق خسائر متزايدة على الجانب «الإسرائيلي».

فكان لجوء شارون لطرح خطة (الانسحاب أحادي الجانب) من قطاع غزة يبدو ثمرة للانتفاضة، ولكيلا يبدو ذلك أراد شارون أن يُكسبها بعض المرارة فلسطينياً، وبعض القبول «إسرائيلياً»؛ عن طريق تنفيذ سياسة اغتيالات موسعة ضد قادة حماس في غزة.

سادساً: إقليمياً، يعتبر من أهم إنجازات المقاومة الفلسطينية؛ أنها حجزت المنطقة بأسرها خلف القضية الفلسطينية، وأوقفت التسابق العربي لتطبيع العلاقات مع «إسرائيل»، بل جمَّدت كثيراً من مظاهر التطبيع القائمة، وأجَّلت مشاريع التغيير الأمريكية الجاهزة للمنطقة العربية، وقد أدى ذلك بإدارة جورج بوش إلى محاولة القفز على القضية الفلسطينية، فطرحت ضمن (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) نصاً يدعو العرب إلى



التوقف عن اعتبار القضية سبباً للأزمات، وحلها شرطاً للإصلاحات.

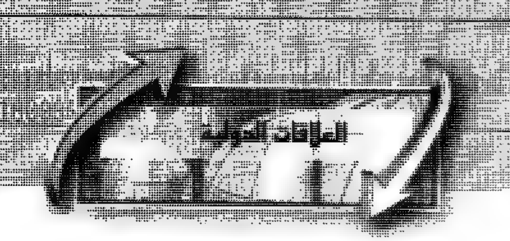
سابعاً: داخل الخط الأخضر أوقفت الانتفاضة التطور الديمجرافي والاجتماعي للدولة «الإسرائيلية»، فقد تراجعت معدلات الهجرة، وتأثرت جهود الحكومة لاستيعاب المهاجرين الجدد؛ مع انشغالها بالمواجهة مع الفلسطينيين، وتحول السكن في المستوطنات إلى مغامرة غير محسوبة؛ مع تفاوت نسبة الخطر حسب موقع المستوطنة، وتفككت المشاعر الوطنية إلى حد كبير، وارتفعت معدلات الفقر والانحراف والفساد والهجرة العكسية، وتراجعت الحالة الاقتصادية ـ حسب تقدير الخبراء ـ إلى أربعة وخمسين عاماً إلى الوراء، وانتشرت أعراض «الرهاب الاستشهادي» بتأثير الخوف من عمليات المقاومة، وتداعى مئات الألوف من الصهاينة للحصول على جنسيات أوروبية تحسباً للمستقبل، وتلاشى حلم دولة (إسرائيل الكبرى) «من النيل إلى الفرات»، وأصبح الشعار الواقعي «من الجدار إلى الجدار»، وكان شعار إيهود باراك في حملته الانتخابية في العام الأول للانتفاضة «نحن هنا وهم هناك»، وهو ما يمثل ارتداداً يهودياً تجاه مرحلة الاستيطان الأولى في فلسطين قبل عقود، حيث كانوا يرفعون شعار: «سور وبرج».

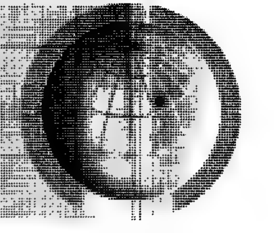
وبعد خمسة وخمسين عاماً من إقامة الدولة، وأربع حروب إقليمية، واحتلال مناطق في خمس دول عربية، ومعاهدتي سلام، وامتلاك السلاح النووي وصواريخ يصل مداها إلى باكستان والمغرب؛ أصبح قتل رجل قعيد على كرسيه في طريق قصير يرتاده علانية كل يوم منذ سنوات طويلة؛ مصدر بهجة وفخر لأرئيل شارون وإنجازاً كبيراً في سجله الانتخابي؛ فقط لأن هذا الرجل يشغل منصب زعيم حركة حماس الإسلامية، أفهذا إنجاز لشارون.. أم لحماس؟!

المقاومة الفلسطينية.. من يقودها؟

عند البحث في منظومة القوى التي تمارس أعمال المقاومة في الأرض المحتلة لا بد من التفريق بين مصطلحي «المشاركة» و«القيادة»، هناك فصائل تقود الانتفاضة وترسم لها أهدافها، وهناك فصائل أخرى تشارك في الانتفاضة وتنافس على القيادة ولو بإعاقة الأداء القيادي لفصائل أخرى، والحديث هنا ينحصر بين ثلاثة فصائل تحديداً، هي: فتح، وحماس، والجهاد. وهذه الفصائل أحدثت بمجموعها حوالي ٨٠٪ من حصيلة القتلى الصهاينة جراء عمليات المقاومة في ثلاثة أعوام.

وقد أشرنا في فقرات سابقة إلى أن المقاومة الإسلامية هي التي تضطلع ـ واقعياً ـ بقيادة الانتفاضة لاعتبارات؛ أبرزها: أنها القوة الضاربة التي قدمت القدر الأكبر من التضحيات البشرية، كما أنها تمارس المقاومة باعتبارها خياراً استراتيجياً وليس خياراً تكتيكياً كما هو حال «حركة فتح»، وهناك فارق آخر بالغ الأهمية، وهو أن «حماس» و«الجهاد» قياداتهما الميدانية وعناصرهما وأجنحتهما العسكرية من فلسطينيي الداخل؛ لم يعترفا باتفاقية أوسلو فبقيت القيادة السياسية للحركتين تمارس عملها من الخارج، أما أغلب الفصائل، وفي مقدمتها «فتح»، فجزء كبير من قياداتها هم من ناشطي الخارج الذين عادوا مع (اتفاق أوسلو)، وهذا يعني أن عنصر المصداقية يعمل لمصلحة المقاومة الإسلامية أكثر من غيرهم.





ولحيثيات كثيرة ومعقدة، سأحاول إلقاء الضوء على بعضها لاحقاً، فإن حركة «فتح» بعد أربعين شهراً على بدء انتفاضة الأقصى أصبحت: مشارِكَة في المقاومة ومعوِّقة لها، تؤيد الانتفاضة وتسعى إلى إنهاءها، تنفذ عمليات استشهادية وتدينها، تتعاون ميدانياً مع المقاومة الإسلامية وتخطط لإزاحتها، هذا هو التوصيف الدقيق لحركة كانت يوماً: فتحاً، فأصبحت في مجموعها مأزقاً كبيراً للقضية الفلسطينية.

إن دراسة منهجية لفصائل المقاومة تحتاج إلى بنية تحليلية قادرة على استيعاب المتغيرات والمفردات الكثيرة التي يتضمنها تاريخ وأداء هذه الفصائل، وسأستخدم في هذا السياق منظومة تحليلية من أربعة مستويات:

أولها: العقيدة أو الأيديولوجيا.

وثانيها: الاستراتيجية.

وثالثها: التخطيط (التكتيك).

ورابعها: الفعاليات والأنشطة.

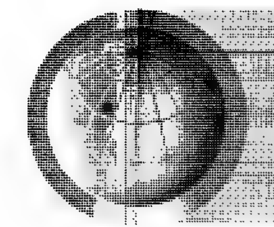
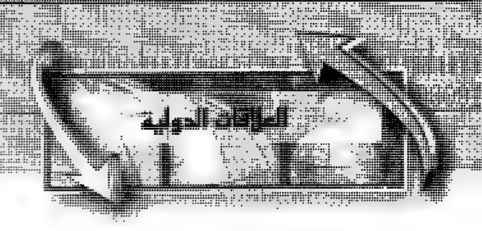
وسيتم توزيع المضمون التحليلي وفق هذه المنظومة تحت عناوين أخرى أكثر ملائمة موضوعية، مع التركيز على حركة «فتح» بصفة خاصة لكونها أصبحت مثل «كتلة حرجة» في الفترة الأخيرة، وهذا يستدعي إضافة البعد التاريخي عند دراستها.

حركة فتح:

أولاً: إشكاليات النشأة:

نشأت «حركة فتح» في رحم القومية العربية عام ١٩٦٥م، وتأسست منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي لتضم شتات الفصائل، وبعد «معركة الكرامة» عام ١٩٦٨م ارتفعت أسهم «فتح» والمنظمة، ورُفع شعار الكفاح المسلح، وأصبحت «فتح» الحركة المهيمنة على المنظمة والقرار الفلسطيني لسنوات طويلة وبتأييد عربي شامل.

وقد أحدثت «معركة الكرامة» تحولاً جوهرياً في مسار الحركة، فقد فتحت أبوابها على مصاريعها لضم أكبر عدد ممكن من ألوان الطيف الفلسطينية، فاجتمع داخل الحركة الشيوعي مع اليساري مع القومي مع ذوي التوجهات الدينية والمخلصين والمتنفعين، كل ذلك في إطار علماني فضفاض، وحدثت عملية اختراق كبيرة للحركة من قِبَل القوى المتنفذة في المنطقة.. وفي بدايات التأسيس، فكانت تعكس بحالها تلك الواقع العربي بكل تفاصيله وأعراضه وأمراضه، مع فارق مهم، وهو أن قدرة الدولة على استيعاب المتناقضات تفوق قدرة حركة مقاومة شعبية بمراحل هائلة، فجاءت مسيرة «فتح» ترجمة دقيقة لكلمة «المتناقضات»، فهي نشأت في الأساس بهدف تحرير الأرض المحتلة من البحر إلى النهر، ولكن في عام ١٩٧٤م طرحت الجبهة الديمقراطية بتحريض من «فتح» برنامج النقاط العشر الذي أطلق عليه «برنامج المرحلية»، وذلك في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، وتم اعتماد البرنامج رسمياً كبرنامج للمنظمة، ومن هنا بدأت مسيرة التسوية، وبعد

مأساة أيلول في الأردن انتقلت المنظمة بعناصرها وجنودها إلى لبنان لتكرر الأزمة نفسها، وليتكرر الرحيل المخزي إلى اليمن وتونس، ولتبدأ مشكلة إيواء الوحدات المسلحة، والتي عظَّمت من اللجوء إلى الحل السلمي كخيار رئيس.

وبدأ عرفات يسير على خطى السادات حذو القذة بالقذة، حتى انتهى به الحال في جحر الضب المسمّى «كامب ديفيد»، وقبل ذلك ألقى زعيم «فتح» والمنظمة بأوراق التفاوض الفلسطينية في الطريق دون مقابل، فاعترف بحق «إسرائيل» في الوجود، وطالب بدولة فلسطينية فقط على الضفة والقطاع، ولم يتحمل الشعب الفلسطيني أكثر من ذلك فثارت الانتفاضة الأولى.

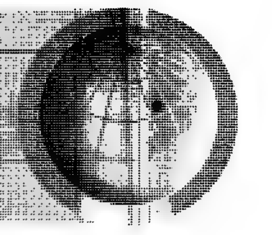
وهناك عدة نقاط مهمة ينبغي الإشارة إليها في هذه المرحلة من تاريخ «فتح»:

١ - أكثرية الأعضاء المؤسسين نشؤوا في أحضان حركة الإخوان المسلمين في فلسطين، والتي كانت ترفض مرحلياً العمل العسكري في ذلك الوقت، ومن ثَمَّ بحث هؤلاء عن رافد آخر يستوعب جهدهم في هذا المجال، فتأسست «حركة فتح».

٢ - انطلقت الحركة من أساس علماني، فلم يكن لها بعد عقدي إسلامي، وجاء انفتاحها الشديد على كل التوجهات لاستيعابها على حساب الجانب الأيديولوجي الذي تميع إلى حد كبير، وهذا التنوع الداخلي والتميع الأيديولوجي أنتجا تعدداً في الرؤى الاستراتيجية التي يُفترض في الأساس أنها المظلة التطبيقية للأيديولوجيا، ولذلك ترسخت صفتا التقلب والتناقض كوصف دقيق للأداء السياسي لفتح، والمحطات البارزة في مسيرة الحركة في هذه الفترة تظهر ذلك: في الأردن، ثم في لبنان، ثم في تونس، ليس هناك رؤية واضحة أو هدف يمكن تقويم الأداء من خلاله، والتحليل العلمي يفيدنا أن الأيديولوجية الواضحة والاستراتيجية القوية يتطلبان توحد الحركة من الداخل، ولما كان ذلك بالنسبة لفتح مستحيلاً؛ فقد تمت التضحية بهما للحفاظ على الإطار العام الشامل المستوعب لتيارات متناقضة، ومع الوقت استعاضت الحركة عن تأثير هذين البعدين بتاريخها النضالي أولاً، وقوتها المالية المتركزة في يد زعيمها ياسر عرفات ثانياً، وثالثاً برغبتها المحمومة في تدعيم علاقتها مع الولايات المتحدة التي ترى في «فتح» نموذجاً مثالياً للتطويع والتشكيل لضعف رؤيتها الأيديولوجية، ورابعاً بسعيها لاستلام أي مستوى من الحكم داخل فلسطين وفق أي مواصفات يتم تحديدها، فكان السعي إلى السلطة حادياً لأداء عرفات السياسي، ونذكر مثالين على ذلك:

المثال الأول: أثناء مفاوضات ما قبل مدريد وأوسلو وبينما كانت الانتفاضة لا تزال سارية؛ كان عرفات يتخوف من إخفاق المباحثات بين الوفد الفلسطيني الذي شارك فيه: فيصل الحسيني وحنان عشراوي وسري نسيبة، وبين الوفدين الأمريكي والإسرائيلي، وذلك لطرحه احتمال تسليم مسؤولية التفاوض إلى قيادات من الداخل بعيداً عن سيطرة المنظمة في حال إخفاقها، وكان يعتقد أن الأعضاء السابق ذكرهم يخفون عنه كثيراً من المعلومات وهو ما جعله يحتجزهم لفترة في مقر المنظمة بتونس قبل إحدى جولات التفاوض.



المثال الثاني: كانت الإدارة الأمريكية قد قرأت هذه الإشكالية النفسية عند عرفات، وبدأت تتصرف معه وفقها، وعلى سبيل الضغط عليه زار وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر بيت الشرق الفلسطيني في القدس، والتقى وفداً فلسطينياً كان يتقدمهم فيصل الحسيني، والذي خاطبه «كريستوفر» بقوله: «سيدي الرئيس»، وهي عبارة كان عرفات على استعداد للقتال من أجل ألا يُحرم منها.

٣ ـ ساهمت أجهزة المخابرات «الإسرائيلية» بصورة غير مباشرة في تدعيم مكانة عرفات في المنظمة وفتح، وذلك بإخفاق محاولات اغتياله، ونجاح محاولات اغتيال أغلب مؤسسي وقادة «فتح» التاريخيين منذ عام ١٩٧٠م وحتى ما قبل أوسلو، وكان من بينهم من يعتبره عرفات معارضاً ومنافساً له في قيادة المنظمة، ومن هؤلاء: كمال ناصر، كمال عدوان، محمد يوسف النجار، خليل الوزير «أبو جهاد»، صلاح خلف «أبو إياد» وغيرهم.

٤ ـ رغم كل ما سبق؛ فقد كانت «فتح» تضم بين جنبيها نماذج إيجابية مخلصة للقضية الفلسطينية، وكانت هذه النماذج تمثل مصدر إزعاج كبير للكيان الصهيوني، وكانت جريمة «فتح» الكبرى سماحها لأعضاء مثل هؤلاء أن يشكِّلوا خطراً على الكيان، فكانت المواجهة عن طريق الاغتيالات التي شملت عدداً كبيراً من هؤلاء، لكن بقيت عناصر أخرى مؤرقة، بالإضافة إلى كيان الحركة في الداخل، فكانت الخطة الأكبر المتمثلة في سحب المنظمة بأسرها مع «حركة فتح» إلى الداخل لكي يتم استيعابهم سياسياً وإعادة برمجة رؤيتهم الاستراتيجية لتختزل في الحفاظ على مكسب «سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني».

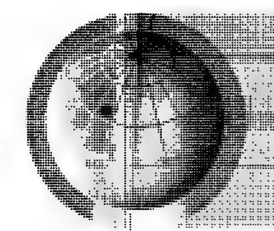
ثانياً: أوسلو.. قبل وبعد:

أثرت الحرب (العراقية ـ الإيرانية) والحرب (الأفغانية ـ الروسية) في التفاعل الدولي مع القضية الفلسطينية، وزاد الأمر سوءاً أن المنظمة تخلت عن خيار المقاومة المسلحة في الخارج، فأصبحت القضية والمنظمة مرتهنتين لحل سلمي غير موجود أصلاً، وقد أدى لك إلى تزايد حالة الغليان في الداخل الفلسطيني، وخشيت قيادة «فتح» من تذبذب ولاءات عناصرها في الضفة وغزة؛ ففسحت المجال لهم للمشاركة في إشعال غضبة شعبية عارمة تحولت ـ كما ذُكر سابقاً ـ إلى نمط جديد من أنماط المقاومة أُطلق عليه: «الانتفاضة».

وفي خلال السنوات الأربع الأولى للانتفاضة برزت على الساحتين الإقليمية والدولية أحداث ذات تأثيرات مهمة في القضية الفلسطينية، فقد تأسست «حركة حماس» وتحولت فور تأسيسها إلى المنافس الأكبر لـ «حركة فتح»، ورفضت الانضمام لمنظمة التحرير، كما قام صدَّام حسين بغزو الكويت وتورط ياسر عرفات وزجَّ الشعب الفلسطيني معه في تحمل مسؤولية تأييده الغزو، والذي انتهى بطرد صدَّام وبدء الوجود العسكري المكثف للقوات الأمريكية في دول الخليج العربي.

وهنا تولدت لدى عرفات دوافع خمسة ـ لم يكن من بينها أبداً المصلحة العليا للفلسطينيين ـ؛ جعلته يسعى بصورة محمومة إلى تلفيق تسوية سلمية مع الدولة العبرية، وإبداء الاستعداد لتقديم التنازلات المطلوبة في سبيل






ذلك، وهذه الدوافع هي:

١ ـ خشيته من تنامي غضبة عارمة عربية ودولية ضده بسبب موقفه من غزو الكويت.

٢ ـ تخوفه من تزايد نفوذ وتأثير حركة حماس في فلسطين.

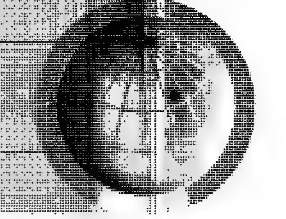
٣ ـ تحسّبه لظهور منافسة قوية بين «فتح» الخارج وقيادات فلسطينية داخلية؛ على حصد مكاسب الانتفاضة والجلوس مع «الإسرائيليين» على مائدة التفاوض بعيداً عن سيطرته.

٤ ـ كان عرفات يراقب انخفاض وتيرة الانتفاضة بقلق؛ خوفاً من تأثير ذلك في تضاؤل الفرص السياسية المتاحة والمرتبطة بقوة تأثير الانتفاضة.

٥ ـ نشرت في ذلك الوقت تقارير تتحدث عن احتمالات قائمة لتسوية سياسية بين الأردن والكيان الصهيوني يدخل في نطاقها الضفة الغربية.

وبعد تنفيذ بنود «أوسلو» وتنازل عرفات عن نحو ٧٨٪ من كامل التراب الفلسطيني، وتمتعه بمشهد حمله على الأكتاف ولقب «السيد الرئيس»؛ بدأ منحنى السقوط لفتح والمنظمة على يديه، فقد تحولت السلطة إلى أداة هدفها الرئيس قمع الحركات الإسلامية: (حماس والجهاد)، ولكن حدث هنا أيضاً ما لم يكن في الحسبان، فقد كان الرهان «الإسرائيلي» على نشوب حرب أهلية فلسطينية، لكن بلغت حركتا المقاومة الإسلامية حداً بالغاً من النضج فاق المتوقع وقررتا عدم الانزلاق إلى حرب كهذه، وتحملتا في سبيل ذلك صنوفاً من التضييق والحصار والاعتقال والتعذيب لعناصر وقيادات تاريخية، ومن ذلك تعرُّض الدكتور محمود الزهار للاعتقال مرات كثيرة، تعرض في إحداها لتعذيب مهين، ونُتفت لحيته نكاية في الحركة، واعتُقل إبراهيم المقادمة ـ رحمه الله ـ لسنوات وعذِّب بشدة، حتى إنه فقد نصف وزنه في سجون «فتح»، ولم يسلم قيادي إسلامي في الضفة وغزة من الاعتقال لعدة مرات في سجون السلطة، وبرز في ذلك المجال رجلا عرفات وعضوا فتح: جبريل الرجوب رئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة، ومحمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة وقتها، وكانت روافد هؤلاء مع الأطراف «الإسرائيلية» تتجاوز في أحيان كثيرة روافدهم مع الحركة الأم: فتح؛ علماً بأن اختيارهم لهذين المنصبين تم باختيار وموافقة «إسرائيلية» أثناء الإعداد لترتيبات نقل السلطة.

وبدلاً من أن تنشب الحرب الأهلية بين الفصائل؛ بدأت تلوح بوادرها داخل فتح، فقد أخفقت أجهزة السلطة في وقف عمليات المقاومة الفلسطينية إلا لفترات محدودة، كان أبرزها الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى، وانتشر الفساد في أروقة السلطة، وانتفخت جيوب الوافدين من الخارج مع مواكب «فتح»، وامتلأت أرصدة البنوك «الإسرائيلية» بحسابات المسؤولين الفلسطينيين، وحولت المساعدات المالية المتدفقة من الخارج إلى مسارات متعرجة تنتهي غالباً في جيوب أركان السلطة وغالبيتهم من فتح، وبدا أن قيادات الجيل الأول «التاريخيين» يعيشون في رفاهية لا ينالها الجيل الثاني الذي كان أبناؤه يراوحون بين التطلع لقدواتهم والإخلاص لقضيتهم.




ولكي نفهم الفسيفساء الفتحاوية في هذه الحقبة المهمة والتي أعقبها اشتعال الانتفاضة الثانية؛ نذكر ما يلي:

١ ـ تداخلت في هذه الحقبة دوائر ثلاث، تقاطعت من خلالها حركة فتح، ويترأسها جميعاً ياسر عرفات:

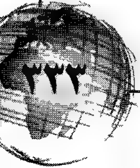
الأولى: «منظمة التحرير»، وتسيطر «فتح» على لجنتها المركزية التي تعد المستوى القيادي الأعلى، و «منظمة التحرير» نخبوية سياسية تشرف على عدد من الأنشطة؛ أبرزها مكاتبها في الخارج.

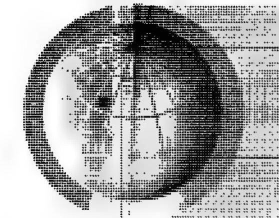
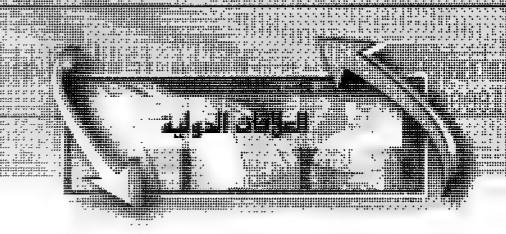
والثانية: «فتح التنظيم»، وهي تضم قاعدة الحركة الشعبية وعناصرها التنظيمية، وهي مثل حزب تعتمد عليه السلطة الفلسطينية في تقديم الدعم في الانتخابات، وتتكون ـ بخلاف القاعدة ـ من هيئات ومؤسسات عديدة، في مقدمتها اللجنة المركزية والمجلس الثوري، ويشرف عرفات على التنظيم بصورة كاملة أو من خلال هاني الحسن المفوض العام للتنظيم، ويشغل حسين الشيخ منصب أمين سر اللجنة في الضفة، وأحمد حلس أمين سر غزة، وقد سعى عرفات في خلال فترة ما بعد «أوسلو» إلى توزيع الموالين له في اللجنة المركزية والمجلس الثوري؛ دون أن يكون لهم أي خلفية نضالية أو تاريخية، وقد أدى ذلك إلى تبلور تدريجي لجبهة معارضة لسياسة عرفات، تتهمه بالجمود والفساد والانغلاق داخل مجده الشخصي.

الثالثة: السلطة، وهي جهاز حكومي كبير يشمل رئاسة عرفات، وعدد كبير من الوزارات التي تخضع لها جميع المؤسسات والهيئات التي تقدم خدماتها للفلسطينيين، وأيضاً الأجهزة الأمنية التي أسرف عرفات في إنشائها حتى بلغت في وقتٍ أكثر من خمسة عشر جهازاً أمنياً، وأصبحت فئة رجال الأمن تضم عشرات الآلاف من الذين ارتبطت مصالحهم ومصادر أموالهم بالمصلحة الأمنية للسلطة؛ أي: مصلحة الكيان الصهيوني.

٢ ـ ضمن بنود «اتفاق أوسلو» كان للعملاء بند خاص ينص على عدم قيام أجهزة السلطة الأمنية بشنِّ حملات مكثفة لاعتقالهم أو الحد من تأثيرهم، كما قامت السلطة بتسليم بعض العملاء الذين يحملون هوية مزدوجة للجانب «الإسرائيلي»، وقد أدى ذلك إلى تعرض المزيد من عناصر المقاومة الإسلامية إلى عمليات اغتيال مكثفة. ومع مرور الوقت تزايدت أعداد العملاء، حتى إن بعض المختصين يقدرهم بالآلاف الذين تتصيدهم أجهزة المخابرات اليهودية أثناء عملهم في المستوطنات أو على المعابر أو داخل الخط الأخضر.

٣ ـ التشكيل العام للسلطة أدى إلى تدشين عملية فرز للقاعدة والنخبة الفتحاوية؛ حسب درجة الاستعداد للتوافق مع الكيان الصهيوني والعمل في خدمته وتحقيق مصالحه الأمنية، ومن الطبيعي جداً أن يحتفظ أغلب مسؤولي السلطة وكثير من قيادات «فتح» بعلاقات قوية مع مسؤولين ومثقفين «إسرائيليين»، ومن بينهم محمد دحلان والرجوب وأحمد قريع الذي يتولى مسؤولية كبيرة فيما يتعلق باستثمارات فتح، ويتشارك مع رجال أعمال «إسرائيليين» في بعض المشروعات التي يدعم بعضها بناء المستوطنات، ولمروان البرغوثي أيضاً علاقات وثيقة مع بعض المثقفين والمسؤولين «الإسرائيليين» رغم شعاراته الوطنية واعتقاله من قبل الكيان، إلا أن هذه العلاقات يتم تدشينها على خلفية «أوسلو» التي أسقطت رهبة القبول بعلاقات مع اليهود، وقد أدى التدافع بين هذا التيار وآخر يحمل شعارات وطنية داخل «فتح»؛ إلى إفراز مزيد من التناقضات داخل الحركة؛ سواء في



الولاءات أو المواقف.

٤ ـ لم تسلم السلطة الفلسطينية من الانقسام وتعدد التيارات داخلها، فهناك الآن ثلاثة اتجاهات متعارضة تكنّ العداء لبعضها بصورة قد تصل كثيراً إلىٰ حد التصفية الجسدية، كما حدث مع الصحفي «خليل الزين» الموالي لعرفات في غزة.

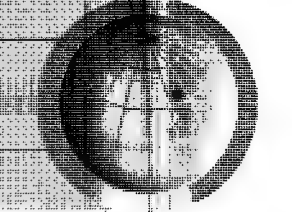
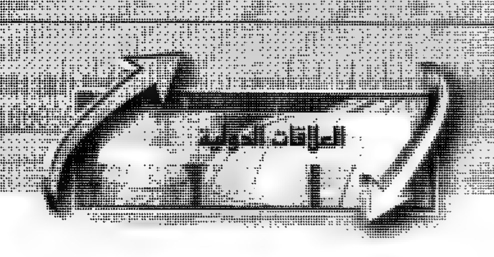
وهذه التيارت هي:

أولاً: تيار الرئيس عرفات، وهو يضم مجموعة؛ من بينهم: ياسر عبد ربه، وأحمد عبد الرحمن، وصائب عريقات، ونبيل شعث، وجبريل الرجوب.. وغيرهم، ورغم تعرض الرجوب للهجوم بسبب علاقاته المشبوهة وتعاونه مع الاحتلال أثناء انتفاضة الأقصىٰ في تسليم مطلوبين من حماس؛ فإن عرفات عينه مستشاراً لشؤون الأمن القومي ورقاه إلىٰ رتبة عميد، ويحظىٰ الرجوب بعلاقات قوية مع رجال تنظيم «فتح» في نابلس ورام الله وطولكرم والخليل وبيت لحم، وكذلك مع مروان البرغوثي. ويتبنىٰ هذا التيار خيار ضبط إيقاع الانتفاضة مع جهود التسوية السلمية في ظل ثوابت؛ مثل رفض الاعتداء علىٰ المدنيين الإسرائيليين، وتقليص المشاركة الإسلامية في المقاومة.

ثانياً: تيار (دحلان ـ أبو مازن)، وقد بلغ أَوْجَه إبان تولي الأخير منصب رئيس الوزراء وفق خريطة الطريق، حيث شغل دحلان منصب وزير شؤون الأمن، ولكن مع استقالة أبي مازن فَقَدَ دحلان بعض قوته، وركز جهوده مرة أخرىٰ في غزة سعياً إلىٰ تبوؤ منصب مهم في حال نفَّذ شارون خطة (فك الارتباط أحادي الجانب)، كما أنه يقضي بعض وقته في أحد فنادق لندن يتلقىٰ دروساً خاصة في اللغة الإنجليزية علىٰ يد خبراء من كامبردج؛ تحضيراً لمرحلة قادمة من العلاقات الثرية مع الأمريكيين علىٰ ما يبدو، وقد بدأ دحلان في عقد لقاءات وحورات مع الفصائل في غزة ـ وخاصة حماس ـ باعتباره ممثلاً للسلطة وفتح. ويضم معسكر دحلان: نبيل عمرو، وحسن عصفور الذي كان قد تعرض قبل سنتين لاعتداء بعصي من حديد من قِبَل أنصار للرجوب في الضفة؛ بسبب تأييده لدحلان، ولدعوته عناصر «فتح» وكتائب الأقصىٰ إلىٰ التوقف عن «الطخطخة» التي تفرغ الانتفاضة من مضمونها. وأبرز الأعضاء الجدد في معسكر دحلان هو: محمد رشيد ـ ربيب عرفات وأمين سره المالي الذي خانه وانقلب عليه ـ، وانضمامه لدحلان مكسب كبير؛ خاصة أن رشيد له علاقات قوية مع عمري بن أرئيل شارون، وهذا الانقلاب نقطة ضعف خطيرة لعرفات في معركته مع دحلان الذي دعاه مؤخراً إلىٰ ترك الحلبة. ومعسكر دحلان يعتبر الانتفاضة وبالاً علىٰ مستقبلهم السياسي ويسعون جاهدين لإنهائها.

ثالثاً: تيار الأعضاء التاريخيين، وهؤلاء تأثيرهم ضعيف، وتجمعهم العضوية في المجلس التشريعي أو المجلس الثوري لفتح، وأبرزهم أحمد قريع رئيس الوزراء الحالي، ومنهم صخر حبش، وعباس زكي، ومحمد الحوراني. وقد وصل الصراع بين التيارين الأولين (عرفات، دحلان) إلىٰ حد الاعتداءات الجسدية، فوقعت حوادث إطلاق نار متعددة علىٰ منازل الوزراء، وتعرض محافظ جنين للاختطاف، وأُطلقت قذيفة صاروخية علىٰ مكتب اللواء موسىٰ عرفات رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية.



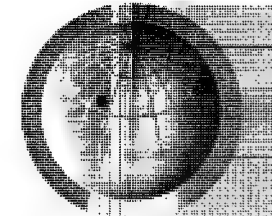
٥ ـ وصلت قمة الصراع بين تياري «فتح» السلطوي والوطني إبان فترة أبي مازن، والذي سعى بقوة إلى إنهاء دور «فتح» في المقاومة ودمجها بصورة نهائية في السلطة بأدواتها السلمية والتفاوضية، وذلك في مواجهة من يرى أهمية الإبقاء على الدور المزدوج لفتح حتى لا تخسر جماهيرياً في مقابل المقاومة الإسلامية، ولاحتياج كل من التنظيم والسلطة إلى الآخر لتبادل الدعم.

ثالثاً: «فتح» والمقاومة الإسلامية:

سبق أن ذكرنا أن أحد دوافع تعجيل عرفات بالتسوية السياسية مع «الإسرائيليين» خشيته من تنامي قوة حماس في الداخل، وخاصة أن أحد مراكز الأبحاث الأمريكية المتخصصة أجرى بحثاً ميدانياً داخل الأرض المحتلة ـ قبل الانتفاضة الأخيرة ـ، وانتهى بتوصية للإدارة الأمريكية أن تفتح مجالاً للحوار مع حماس باعتبارها الأكثر انتشاراً وشعبية بين الفلسطينيين، وتتناسب حدة العلاقة بين المقاومة الإسلامية وفتح والسلطة مع انتعاش التسوية السلمية وعودة التفاوض بين السلطة و «الإسرائيليين»، ففي عام ١٩٩٣م بعد تنفيذ بنود «اتفاق أوسلو» بدأت العلاقة تأخذ منحى حاداً، ثم لما بدأت ملامح الانهيار لهذه الاتفاقية تراجعت حدة المواجهة، وكلما انتعشت الحلول السلمية تبدأ معالم مواجهة جديدة في الظهور. ويمكن تقسيم العلاقة بين الجانبين من الناحية الزمنية إلى فترتين: الأولى تبدأ من عام ١٩٩٣م وتنتهي في نوفمبر ٢٠٠٠م، والثانية تبدأ من نوفمبر ٢٠٠٠م وتستمر حتى الآن.

ونبدأ بالفترة الأولى ١٩٩٣م ـ نوفمبر ٢٠٠٠م:

نتيجة تمحور دور السلطة في هدف رئيس هو القضاء على المقاومة الإسلامية؛ فقد كان ذلك يعني أن تنشط أجهزة السلطة الأمنية على الفور في عملها، وشملت سياسة المواجهة هذه بداية العمل على وقف العمليات التي تنطلق من الضفة وغزة بصورة تامة، ومنذ نزلت الأفواج الأولى من الشرطة الفلسطينية إلى شوارع غزة عام ١٩٩٤م والسلطة تقوم بهذا الدور، وتمكنت من إجهاض كثير من العمليات، واعتقلت أعداداً كبيرة من عناصر وقادة المقاومة الإسلامية في حماس والجهاد بتهمة تعكير صفو الأمن، وإلحاق الضرر بارتباطات ومعاهدات دولية، ومكث كثير منهم سنوات في السجون، وقد تباينت حدة المواجهة الأمنية خلال تلك الفترة، وبلغت ذروتها في عام ١٩٩٦م حيث قامت أجهزة السلطة باعتقال ١٥٠٠ من قيادات حماس وعناصرها، ومعظم قيادات وعناصر الجهاد، وقد أعلن يومها أحد المسؤولين في السلطة افتخاره بذلك قائلاً: «أين حماس والجهاد؟»، وحقيقة الأمر أن الحركتين كانتا ملتزمتين إلى حد كبير بالوحدة الوطنية، ولم يبدر من أتباعهما ما يعكر ذلك، بل تحملوا صابرين أذى السلطة، وقد أحدث ذلك شرخاً في داخل «حركة فتح» نتيجة تباين وجهات النظر حول هذه المواجهات وخاصة مع التزام الحركات الإسلامية بالوحدة، وقد ترتب على هذا الالتزام تنامي شعبية الحركتين بصورة ملفتة؛ مع تبين المصداقية في الأداء في مقابل تدهور شعبية «فتح».




الفترة الثانية من نوفبمر ٢٠٠٠م حتى الآن:

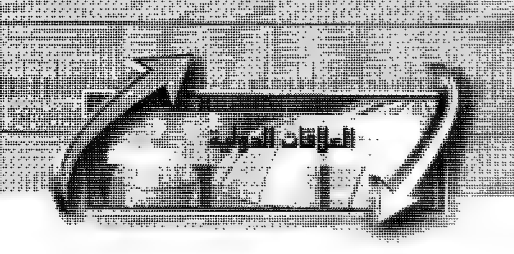
بدأت (انتفاضة الأقصىٰ) أول نوفبمر عام ٢٠٠٠م، وبرزت المقاومة الإسلامية في قمة الأحداث، وتشكَّلت لجنة المتابعة التي تضم فصائل المقاومة الإسلامية والوطنية، وفي مقدمتها «فتح» التي تكوّن تيار قوي داخلها يسعىٰ إلىٰ تأكيد مشروعية الانتفاضة وأهمية تجاوز أجهزة السلطة عنها، وقد حاولت الأجهزة الأمنية عرقلة العمليات وشن حملات اعتقال؛ لكنها جوبهت برفض جماهيري فتراجعت حدة المواجهة قليلاً، حتىٰ قامت القوات الإسرائيلية بتدمير تام لمقرات الأجهزة الأمنية في الضفة أثناء تنفيذ حملة الجدار الواقي العسكرية لوقف العمليات المنطلقة من مدن الضفة وقراها، لكن لم تتوقف حملات الاعتقال والاحتكاكات بين الأمن وعناصر الفصائل الإسلامية؛ خاصة مع تزايد العمليات الاستشهادية.

وعلىٰ المستوىٰ السياسي؛ لم يتوقف عرفات عن إدانة العمليات الاستشهادية ضد المدنيين «الإسرائيليين»، لكنه انشغل بإدارة شؤون الصراع داخل «فتح»، وعندما طرحت خريطة الطريق التي أثمرت تعيين أبي مازن رئيساً للوزراء؛ كان أول ما أعلن أبو مازن الالتزام به في خطابه الذي ألقاه بحضرة جورج بوش في قمة العقبة: «نكرر إدانتنا ورفضنا للعنف ضد الإسرائيليين أينما كانوا، وهدفنا واضح وسنطبقه بحزم وبلا هوادة: نهاية كاملة للعنف والإرهاب، وسنكون شركاء كاملين في الحرب الدولية ضد الإرهاب، وندعو شركاءنا في هذه الحرب إلىٰ منع المساعدات المالية والعسكرية عمن يعارضون هذا الموقف»، وفي مجال تجفيف المنابع، قال أبو مازن: «كما سنعمل ضد التحريض علىٰ العنف والكراهية مهما كان شكله وأياً كانت وسائله، وسنقوم بإجراءات من جانبنا لضمان ألا يصدر أي تحريض». ومقتضىٰ ذلك منع تناول الثوابت الفلسطينية الدينية والسياسية تجاه اليهود علىٰ منابر المساجد وفي صفحات الجرائد والكتب وغيرها.

ومن أبرز ملامح العلاقة في هذه الفترة: حوارات القاهرة بين «حماس» و «فتح»، والعلاقة المتنامية بين «القسّام» و «كتائب الأقصىٰ»:

أولاً: الحوارات:

بدأت الجولة الأولىٰ من الحوار في نهاية عام ٢٠٠٢م، وبدأت الثانية في أول عام ٢٠٠٣م، والحوار الأخير تم في نهاية عام ٢٠٠٣م، وقد تفاوت المشاركون في هذه الحوارات ما بين اقتصارها علىٰ «فتح» و «حماس» فقط، أو مشاركة بقية الفصائل، وكان واضحاً من خلال هذه الحوارات أن «فتح» تتصرف بالوكالة عن الشعب الفلسطيني، وتريد فرض الوصاية علىٰ الفصائل دونما وجه حق سياسي أو حتىٰ عسكري في ميدان المقاومة. وتركز جدول الأعمال حول: الرؤية السياسية، وإدارة الصراع وآلياته، والوحدة الوطنية، والمرجعية السياسية. تبنت «حماس» موقفاً مؤيداً لمطلق الحق الفلسطيني في المقاومة، ورفض التسويات السلمية التي لا تؤدي إلىٰ أي نتيجة. وشارك «حماس» في موقفها: الجهاد والجبهة الشعبية والقيادة العامة والصاعقة، وشارك «فتح» في موقفها الداعي إلىٰ وقف العمل الاستشهادي، واقتراح هدنة لمدة عام: الجبهة الديمقراطية

وحزب الشعب وفدا وجبهة التحرير الفلسطينية. وأبدت «حماس» وشركاؤها مرونة فيما يتعلق بوقف العمليات ضد المدنيين؛ بشرط أن تنسحب قوات الكيان الصهيوني من الأرض الفلسطينية، وإطلاق سراح المتعقلين، ووقف سياسة الاغتيالات، وعدم التعرض للمدنيين، ووقف عمليات الهدم والتدمير للمنازل والأرضين، وهي أمور لا يمكن أن يتراجع عنها الجانب «الإسرائيلي».

وفي أثناء الحوار بين «حماس» و «فتح» في غزة للتباحث حول صيغة وطنية لإدارة شؤون القطاع بعد الانسحاب «الإسرائيلي»؛ طرحت قضية انضمام «حماس» إلى السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأبدت الحركة موافقة مبدئية لكنها مشروطة بإعادة توزيع التمثيل داخل المنظمة حسب واقع الفصائل وليس حسب الحصص، وبأن تجري المنظمة تعديلات في ميثاقها الذي تغير بعد «أوسلو» ومع زيارة بيل كلينتون الرئيس الأمريكي السابق وإلقائه كلمة أمام المجلس الوطني الفلسطيني. أما «السلطة» فحماس لا تعترف بها أصلاً؛ لكونها أُسست وفق «اتفاق أوسلو».

وترد «حركة حماس» على اتهامات «فتح» لها بالخروج على المرجعية السياسية الشرعية بعدة نقاط:

١ - في مرحلة الاحتلال تصبح المشروعية للمقاومة، ومنها تستمد الحركات مرجعيتها، ولسنا في دولة كاملة السيادة حتى نقول إن هناك حكومة منتخبة.

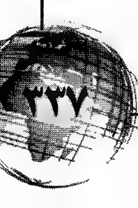
٢ - مدة ولاية الرئيس عرفات انتهت، وأيضاً مدة ولاية المجلس التشريعي انتهت، ومن ثَمَّ - حسب القوانين - ليس لهم ولاية على الشعب الفلسطيني.

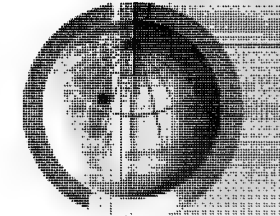
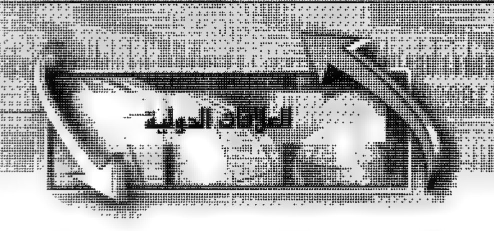
٣ - هذه الشرعية لمؤسسة الرئاسة أو الحكومة أو المجلس التشريعي غير شرعية؛ إذ لم يشارك فلسطينيو الشتات في الانتخابات التي جاءت بهذه المؤسسات.

وكان ياسر عرفات قد طرح المشاركة في المنظمة على «حماس» قبل ذلك في المفاوضات التي عُقدت بين الطرفين في الخرطوم أوائل عام ١٩٩٣م، وعرض عليها حصة تتراوح بين حصة «فتح» وحصة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وذلك في محاولة منه لتجميع موافقات شاملة على «اتفاقية أوسلو» قبل التوقيع عليها، ولكن عندما رفضت «حماس» انقلب عرفات فاتهمها بأنها ليست سوى «قردين وحارس»، وكان قد وصفها من قبل بأنها «قبائل الزولو»، وبدأ في إطلاق شائعته المفتراة بأن «حركة حماس» أسسها الكيان الصهيوني كي يضرب بها «حركة فتح»، ووصف عرفات التنظيمات العشرة المعارضة للاتفاقية وقتها بأنها «كسور عشرية»، ووصف فتحي الشقاقي رئيس حركة الجهاد الإسلامي - اغتيل عام ١٩٩٥م - بأنه عميل إيراني.

ثانياً: العلاقة بين «القسام» و «كتائب شهداء الأقصى»:

تأسست «الكتائب» في العام الأول لـ (انتفاضة الأقصى) كجناح عسكري لحركة «فتح»؛ بعد أن توقفت عن العمل العسكري رسمياً منذ «أوسلو»، وقد مَرَّ بنا أن هدف تأسيسها كان خشية من ترك المجال فارغاً أمام «القسّام» فتستحوذ على التأييد الجماهيري، كما توفرت رغبات صادقة لعناصر في «فتح» في مقاومة الاحتلال.



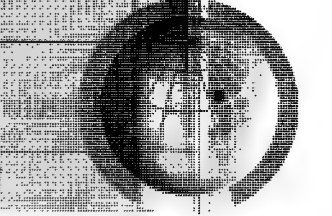
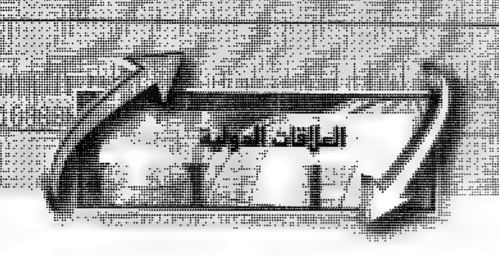
وتمول «الكتائب» من حركة «فتح» بصورة غير معلنة، ويشارك في عضويتها عناصر من أجهزة الأمن، إلا أنها تفتقر إلى النظام القوي كالذي لدى «القسّام»، فهي مجموعات متفرقة لا يجمعها قيادة واحدة، بل تختلف ولاءاتها من مجموعة إلى أخرى، وتشهد أحياناً حالات من التنافس الداخلي، وقد أدى ضعف الرؤية الاستراتيجية لـ «كتائب الأقصى» إلى نشوء علاقة قوية بينها وبين «كتائب القسّام» نتيجة ضعف النوازع الحزبية، وتم تبادل جانب كبير من الخبرات، وساهمت «القسّام» في نقل جزء من خبرتها لـ «الأقصى»، ونفذت عمليات مشتركة بين الجانبين أثارت قلق أجهزة العدو، ونقلت صحيفة معاريف عن أحد المسؤولين الأمنيين رفيعي المستوى في الكيان الصهيوني أن «أنماط السلوك التي تميزت بها حركتا حماس والجهاد الإسلامي تُنفذ حالياً من قبل نشطاء فتح. نعرف عدة عمليات خططت لها «فتح» بمساعدة خبراء من حماس»، ويشمل التعاون ونقل الخبرات: كيفية التخطيط للعمليات الاستشهادية، وإعداد المتفجرات والأحزمة الناسفة، وتركيب قنابل على الجسم.

حركة المقاومة الإسلامية حماس:

تأسست حماس في ديسمبر عام ١٩٨٧م مع بداية (الانتفاضة الأولى)، فشاركت في جميع فعالياتها، ولم تكد الانتفاضة توشك على التوقف حتى كانت «حماس» - على الأقل - تضاهي قوة «فتح» في الانتفاضة؛ إن لم تكن تتفوق عليها بجناحها العسكري «كتائب القسّام» الذي تأسس في نهاية ١٩٨٩م، ويتشكل الهيكل التنظيمي للحركة من مجلس شورى؛ أعضاؤه غير معلنين حصراً، ويتولى المجلس وضع السياسة العامة للحركة، ويُنتخب من بين أعضائه المكتب السياسي، والذي مهمته إدارة شؤون الحركة وفق البرنامج الذي يحدده مجلس الشورى، وهناك مجالس شورى مصغرة في الضفة وغزة بسبب صعوبة الاتصالات لظروف الاحتلال، وتختار الحركة قائداً لها في الضفة وآخر في غزة، ومنذ (حملة الجدار الواقي) التي راح ضحيتها أغلب قيادات حماس السياسيين بين الاغتيال والاعتقال؛ فإن اسم القائد غير معلن، وتكرر الأمر نفسه في غزة بعد اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي - رحمه الله -.

أما المكتب السياسي؛ فيضم عدداً غير معلن من الأعضاء؛ بعضهم معروف وبعضهم غير معروف، ويتم انتخاب رئيس المكتب لمدة أربع سنوات يتم تجديدها لمرة واحدة فقط، والرئيس الحالي هو خالد مشعل، وقد انتخب عام ١٩٩٦م بعد أن اعتُقل الرئيس السابق الدكتور موسى أبو مرزوق في الولايات المتحدة، وتنتهي ولاية مشعل في العام الحالي، إلا أنه تم تجديد ولايته استثنائياً بسبب الظروف الاستثنائية أيضاً. والأسماء المعلنة من أعضاء المكتب هي: إبراهيم غوشة - وهو موجود حالياً في الأردن -؛ شريطة عدم ممارسة نشاط سياسي، محمد نزال كان يشغل ممثل حماس في الأردن حتى الرحيل، عماد العلمي ممثل حماس السابق في دمشق، سامي خاطر، وباقي الأعضاء غير معروفين، ولكن قائدا الحركة في الضفة وغزة يفترض أن يكونا عضوين في المكتب السياسي. وكان من الأعضاء في المكتب لكن تم اغتيالهم: جمال منصور من الضفة ٢٠٠١م، صلاح شحادة من غزة ٢٠٠٢م، ويعتقد أن يحيى عياش وعماد عقل كانا أيضاً عضوين في المكتب قبل أن تغتالهما



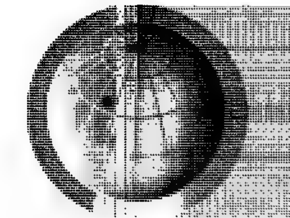
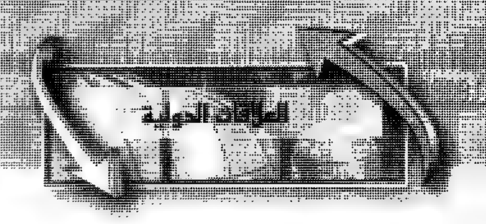


«إسرائيل»، ولا أحد يعرف على وجه الدقة العدد الحقيقي لأعضاء «حماس» أو «القسّام»، لكن يقدر بعض المراقبين أعضاء «القسّام» بالآلاف، في حين أعضاء «حماس» يقدّرون بعشرات الآلاف لكونها حركة سياسية دعوية اجتماعية؛ لها عديد من المؤسسات التي تدعمها وتشرف عليها؛ في مجال التعليم والصحة والدعوة والعمل الخيري وغيرها.

مصادر تمويل حماس:

وتحصل الحركة على دعم مالي من خلال تبرعات أعضائها، ومن خلال حملات التبرع التي تدعو لها بين الفلسطينيين كل فترة، كما تحصل الحركة على تبرعات غير محصورة من الخارج عن طريق مؤيديها من الفلسطينيين المنتشرين في مختلف أنحاء العالم، أو من مؤيديها المسلمين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، وقد صرح أكثر من مسؤول فلسطيني أن الحصار المالي الذي تفرضه عليها أجهزة السلطة بتجميد أرصدة الجمعيات الخيرية؛ ليس له تأثير في الحركة لكن على المنتفعين من فقراء الشعب، وأكد موسى أبو مرزوق أن الأموال تصل للحركة بغير طريق، وأن الأزمات تزيد من حصيلة التبرعات.

وقد ترددت في الآونة الأخيرة تقارير عن استثمارات متعددة لحماس في غير دولة غربية من بينها أمريكا، لكن تظل هذه المعلومات قيد الشك دونما دليل، ونقلت مجلة «فوكس» الألمانية أن هناك نشاطاً كبيراً لحماس على الأرض الألمانية، ونقلت عن مصادر مخابراتية أن عدد أعضاء «حماس» في ألمانيا ربما يتجاوز ٣٠٠ عضو، وفي السياق نفسه نقلت «واشنطن تايمز» تقارير عن امتلاك «حماس» لاستثمارات تقدر بملايين الدولارات بعضها في واشنطن، وذكرت أن شركة تسمّى «بي إم آي» تتولى إدارة هذه الأموال خاصة في مجال بناء المساكن، ومن بين المستثمرين الرئيسيين في الشركة - حسب ادعاءات الصحيفة - الدكتور موسى أبو مرزوق، وهناك تقرير آخر أصدره باحث أكاديمي معروف يعمل في معهد الشرق الأدنى في الولايات المتحدة واسمه «ماثير لفيف»، اتهم فيه أعضاء المكتب السياسي لحماس بإدارة أموال سرية وتهريبها إلى الداخل، ونقل التقرير عن وزارة المالية الأمريكية أن مكتب «حماس» السياسي هو: «الجناح الأكثر فعالية وقوة في المنظمة؛ بسبب أنه يسيطر على الضفة الغربية، ولأنه يحوز السيطرة المالية كلياً»، ونقل التقرير بعض الادعاءات حول دور بعض أعضاء المكتب، فقال: «عماد العلمي: عضو في قيادة حماس الخارجية في دمشق، كانت لديه مسؤولية الإشراف على الجناح العسكري لحماس في الأراضي الفلسطينية، وكقائد عسكري لحماس؛ يوجه العلمي إرسال موظفين وتمويلات إلى الضفة الغربية وغزة. أسامة حمدان: مسؤول كبير لحماس في لبنان، وهو مسؤول عن البقاء على اتصال مع الجماعات الأخرى؛ بهدف تقوية الروابط بين هذه المنظمات لتعزيز الجهاد الإسلامي الدولي. إضافة إلى ذلك؛ فقد عمل حمدان مع قادة آخرين من «حماس» و «حزب الله» على مبادرات لتطوير وتفعيل الشبكة العسكرية داخل الأراضي الفلسطينية دعماً للانتفاضة الحالية؛ بما في ذلك حركة الأسلحة والمتفجرات والأشخاص إلى الضفة الغربية وغزة لمقاتلي حماس. خالد مشعل: رئيس لجنة حماس

السياسية في دمشق، وهو يشرف بشكل شخصي على الخلايا (الإرهابية) ويراقب عملياتها. في الحقيقة؛ فإن مشعل كان مسؤولاً عن الإشراف على عمليات الاغتيال، والتفجيرات، وقتل مستوطنين إسرائيليين. لتنفيذ نشاطات حماس العسكرية؛ أبقى مشعل على خط مباشر مع قيادي حماس في غزة عبد العزيز الرنتيسي. وقد أصدر كذلك تعليمات للأقسام الأخرى في جناح حماس العسكري».

ويحاول الباحث اليهودي «مائير لفيف» أن يؤكد على أن الأجنحة المختلفة في «حماس» مرتبطة بقوة، وأن الجناح السياسي هو الذي يدير الجناح العسكري مباشرة، وذلك في محاولة لتسويغ سياسة الاغتيالات المنفذة حالياً ضد القادة السياسيين، وينقل عن أحد ضباط الأمن الفلسطينيين، واسمه العقيد نزار عمار في السلطة الفلسطينية، والذي كان حسب زعمه يلقي الضوء منذ فترة طويلة على النطاق المشترك بين أجنحة «حماس» السياسية والاجتماعية والعسكرية، ينقل عنه القول: «علمنا من الاستجوابات أن بعض الناس المتورطين في العمليات داخل إسرائيل كانوا في الجناح السياسي قبل ثمانية وأربعين ساعة فقط من العملية، وهذه مشكلة كبيرة أمام محققي السلطة الفلسطينية؛ لأن الناس يقفزون بين الأجنحة السياسية والعسكرية في لحظة ملاحظتهم»، وأضاف: «الفرق بين أجنحة حماس غالباً ما يكون وهماً».

أثر البعد العقدي في منهج الحركة:

المقاومة الإسلامية عموماً و «حماس» خاصة لها تصور عقدي واضح، فهي تعتبر المقاومة جهاداً في سبيل الله، تسعى إلى تحرير الأقصى، وتعدّ اليهود أعداء لله، وفلسطين أرض وقف إسلامي، وتسعى إلى إقامة دولة فلسطينية يحكمها الإسلام، ولها أيضاً رؤية استراتيجية واحدة داخل الحركة، ترتكز على معالم؛ أبرزها: خيار المقاومة لا بديل عنه، الحلول السلمية عديمة القيمة مع اليهود، لا مجال لصراع داخلي فلسطيني، فلسطين هي ميدان المعركة من الناحية العسكرية، لا تنازل عن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، لا اعتراف بسلطة يحركها الاحتلال.

والملاحظ هنا مقارنة بالحال في «حركة فتح»؛ أن الثبات العقدي والاستراتيجي يجعل «حماس» غير قابلة لتقديم التنازلات أو التأثر بموزاين القوة والضعف، فهي تنطلق من أسس ثابتة لا تراجع عنها، وتحاول أن تتعامل مع موازين القوة المختلة لمصلحة العدو؛ بمحاولة استيعاب الفروق عن طريق منهج تكتيكي لا يمس الثوابت، ولذلك على النقيض مما ذكرنا في «فتح»، لا يمكن لحركة مثل حماس أن تكون هدفاً أو طمعاً للتفاوض معها أو الركون إليها للوصول إلى تسوية سلمية، ولذلك قد تمر العمليات العسكرية بنوع من التهدئة في بعض الأحيان، وقد تنشط في أحيان أخرى، وقد تضطر الحركة للتجاوب مع هدنة مؤقتة لإثبات الخداع اليهودي، وفي ذلك يقول الدكتور الرنتيسي - رحمه الله - تعقيباً على تساؤلات حول توقف العمليات الاستشهادية: «العمليات الاستشهادية تأتي كالموج، ولذلك فإن هناك فترات بين الأمواج، ونحن الآن في فترة بين الأمواج فقط».



المقاومة الفلسطينية.. إلى أين؟

تواجه المقاومة الفلسطينية منذ منتصف العام الماضي ٢٠٠٣م حصاراً بالغ الشدة في الداخل والخارج، ومع تنفيذ حكومة شارون لسياسة اغتيالات شاملة لجميع قادة المقاومة السياسيين قبل العسكريين؛ فإن أزمة قيادة بدأت تلوح بوادرها، وفي ظل تقاعس عربي إسلامي عن تقديم النصرة لفصائل المقاومة تزداد حدة الأزمة، إلا أنه على الرغم من ذلك لا يخلو الحال من مبشّرات أو على الأقل مطمئنات تنبئ بخير عن مستقبل المقاومة.

وفي النقاط الآتية نستعرض أهم المعالم المتوقعة في مسيرة المقاومة الفلسطينية:

أولاً: هناك حقائق مهمة ينبغي أن تعيها الفصائل الإسلامية في فلسطين جيداً؛ لكونها تتعلق بمستقبل العالم العربي، ونذكرها من باب التذكير وإلا فنحن نحسب أنهم أهل لمكانتهم:

أولها: أن طريق المقاومة الذي اختاروه لا إمكانية للتراجع عنه؛ نظراً للظروف التي تعيشها المنطقة والعالم، فهو طريق له اتجاه واحد، وقد حُجزت الأمة كلها بقضاياها خلف المقاومة الفلسطينية، وأي تراجع أو ركون لن يكون مجرد استراحة قصيرة؛ بل انهياراً لعدد كبير من الثوابت على مستوى القضية الفلسطينية والدول العربية.

وثانيها: ساسة العرب يتعاملون مع القضية الفلسطينية على أنها صداع مزمن يبحثون عن أي علاج له، والإدارة الأمريكية تريد فقط تجاوز عقبة الانتخابات، وشارون يريد ذلك أيضاً إضافة إلى التغطية على قضايا الفساد المتورط فيها، وكلاهما لا يحل الصراع، وإنما فقط يديره؛ لأنهم اكتشفوا أنه لا حل قريب إلا بزوال المقاومة.

ثالثها: ليس هناك قوة يملكها الفلسطينيون لفرض مطالبهم غير المقاومة المسلحة، والمتمثلة حالياً في الانتفاضة والعمليات الاستشهادية، والتجربة البشرية تفيد أن الشعوب عندما تستنهض لثورة تبغي حل قضية؛ فإن المعاناة وصعوبة الحل وطول الطريق تكون أهون من إنهائها بإخفاق أو عجز؛ لأنه لن يكون في الإمكان - والله أعلم - تحقيق نهضة جديدة إلا بعد انقضاء جيل كامل على الأقل.

ثانياً: في سعيها لتصفية المقاومة الإسلامية لجأت حكومة شارون إلى خيارات عديدة، تشمل عملية الجدار الواقي لتدمير الضفة الغربية، وبناء الجدار العازل، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية، وتطبيق سياسات عقابية لتكوين رأي عام قوي معارض للانتفاضة، وتنفيذ سياسة اغتيالات واسعة النطاق لجميع الناشطين والقادة الإسلاميين السياسيين والعسكريين، وأخيراً.. خطة (فك الارتباط أحادي الجانب)، وهذا التخبط خير برهان على أن المقاومة الفلسطينية الآن تمر بمرحلة قوة لا ضعف، كل ما في الأمر أن قراءة الأحداث بالطريقة الصحيحة توصل إلى المطلوب، وكثيرون لا يحسنون ذلك، فهم يقرؤونها من خلال مراكمة الاغتيالات لقادة المقاومة، أو عمليات الاجتياح المتواصلة، أو تدمير المنازل وأرقام الضحايا، ولكن هذه من بدايتها معركة استراتيجية حيوية لها حساباتها الخاصة، وقد أعجبت بتعليق لأسامة حمدان ممثل «حماس» في لبنان عندما سئل في إحدى الفضائيات عن توقعه لرد الفعل الإسرائيلي المنتقم في إثر عملية استشهادية كبيرة، فقال: «ماذا يمكن

أن تفعل إسرائيل ولم تفعله حتى الآن حتى نخاف منه؟!». المشكلة أن «الإسرائيليين» أنفسهم لا يعرفون ماذا يفعلون؟ وربما يتضح لنا ذلك من خلال الفقرة التالية المتعلقة بسياسة الاغتيالات.

ولكن قبل ذلك هناك أمور تنبغي ملاحظتها فيما يتعلق بخطة (فك الارتباط أحادي الجانب) في حال اعتمادها من قِبَل «الإسرائيليين»:

١ - لم تترسخ رؤية واضحة لدى الجانب الفلسطيني للتعامل مع الوضع بعد الانسحاب.

٢ - يبدو دحلان مرشحاً بقوة لأداء دور فعال في المرحلة المقبلة، وهذا أمر ربما لا يبشّر بخير لكونه يعطي لمحة عن طبيعة المرحلة.

٣ - ما تريده حماس هو اعتبار الانسحاب نصراً للمقاومة، والانطلاق منه لتفعيلها مستقبلاً في باقي المناطق المحتلة للحصول على نتائج مماثلة، وما تراه السلطة ومن يدور حولها أن الانسحاب وإن كان نصراً للمقاومة؛ فهو يفرض استحقاقات في المرحلة القادمة لا بد من الالتزام بها، وتؤيد العودة للمفاوضات.

٤ - ربما يكون خيار الحد الأدنى هو الأقرب لحماس في هذه المرحلة، وهو خيار يدعم الوحدة الوطنية والتنسيق الميداني، دون الدخول في استحقاقات تنازلية مرتبطة بالمشاركة السياسية من شأنها أن تهز ثوابت الحركة والمقاومة الإسلامية عموماً.

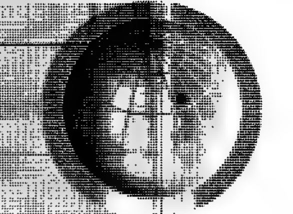
٥ - هذه الخطة «الإسرائيلية» تهدف إلى إيجاد تناقض واضح في بيئة المقاومة بين كل من الضفة وغزة، وهذا من شأنه أن يفرض تغييرات تكتيكية وربما استراتيجية لدى حركتي حماس والجهاد، وهذا الأسلوب بالإضافة إلى سياسة تصفية جيل كامل من القيادات؛ يكشف التبني اليهودي لمحاولة إحداث تغييرات جذرية داخل الحركتين تمس ثوابتهما الاستراتيجية، وقد صرح مسؤول «إسرائيلي» كبير أن «حماس» تحتاج إلى من يأخذ بيدها بعيداً عن الطريق الذي تسير فيه، وهنا لا بد من استحضار نماذج تطبيقية لها انعكاساتها على الواقع الفسلطيني؛ أبرزها موافقة الحزب الإسلامي العراقي الممثل للإخوان المسلمين على المشاركة في مجلس الحكم العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي.

٦ - يطرح بعض المراقبين احتمال أن يتم إبعاد عرفات إلى غزة؛ لكي يشرف بنفسه على تسوية الأوضاع سياسياً بعد الانسحاب، وعلى الأقل يهيئ الأجواء لتسلم السلطة بطريقة مستقرة نسبياً؛ بما يضمن المصالح الإسرائيلية، وتكون غزة نموذجاً لإقامة حكم ذاتي فسلطيني يمكن أن تنضم إليه الضفة لاحقاً.

ثالثاً[1]: بدأت تترسب - والله أعلم - في العقلية السياسية الإسرائيلية حقيقة: أن القضاء على حركة إسلامية - منظمة - متعددة الأجنحة والأنشطة مثل «حماس» أمر قد يكون مستحيلاً، ولذا بدأ البحث عن خبرات متناثرة في الوسط العربي القريب - بمساعدة عربية - يمكن الاستفادة منها في معالجة المأزق الخطير، وبدا واضحاً

---

(١) جزء من هذه الفقرة مقتبس من مقال للكاتب نشر في عدد شعبان ١٤٢٥ هـ، العدد ١٩٢ من مجلة البيان، بعنوان (ألغام في طريق المقاومة الفلسطينية)، ص ٧٨.




أن الخبرة الناصرية في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين هي الأكثر ملائمة من عدة أوجه؛ فحماس تعتبر امتداداً للجماعة في ثوب فلسطيني، ومن ناحية أخرىٰ كان لحركة الإخوان في بداية الحقبة الناصرية نظام عسكري خاص، ومن ناحية ثالثة تمخضت الأحداث عن تخلي الجماعة عن الجناح العسكري وحله، واعتماد العمل السياسي منهجاً. وتتلخص الخبرة الناصرية من وجهة نظر «إسرائيلية» فيما يأتي:

- في الظروف المعتادة لا يمكن للحركة أن تتخلىٰ عن جناحها العسكري.

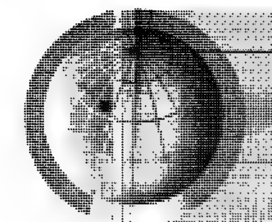
- يلزم ممارسة ضغوط هائلة علىٰ قادة الحركة وعناصرها ولفترة زمنية مناسبة، وتشمل الضغوط: الاعتقال، وحظر النشاط، وإغلاق المؤسسات، وتصفية قادة الحركة السياسيين الحاليين لإفساح المجال أمام الجيل الثاني، والذي سيعتبر تلك الأحداث وإفرازاتها المنهجية أهم تجاربه، ويُفترض أن يسفر الضغط المتواصل عن بلورة منهجية داخل الحركة لنهج جديد في التعامل مع الواقع (تجربة الجماعة الإسلامية في مصر)، يتبرأ أو - علىٰ الأقل - يتخلىٰ عن العمل العسكري.

وربما يكون النهج الذي اتبعته جماعة الإخوان في فلسطين قبل نشأة حماس، وخاصة الشيخ أحمد ياسين - رحمه الله - ؛ من ترك للعمل العسكري لكون الظروف غير مناسبة، والأولىٰ العمل علىٰ تكوين قاعدة قوية تتحمل هذه النوعية من النضال مستقبلاً، قد يكون ذلك المسلك التاريخي مطمعاً للصهاينة؛ كي يعيدوا إخراجه من جديد عن طريق وضع الحركة في بيئة مشابهة بعد أن يتم ضرب القاعدة والقيادة معاً.

والمشكلة في تناول هذه القضايا أنها لا تُفهم إلا باستيعاب بعدها الرباني، وهذا يستحيل في حق اليهود والأمريكيين، ولذلك تبقىٰ القضية معلقة بالنسبة لهم، بينما المنطلق العقدي يرسّخ حقيقة أن مقتل الزعماء والقادة يُرقيهم إلىٰ مستوىٰ أعلىٰ من الزعامة تحتاج إليه الحركات الإسلامية، بل أكثر من ذلك أن الحركة الجهادية التي لا يقتل بعض قادتها هي حركة تبعث علىٰ الريبة، وجُلُ ما يفعله «الإسرائيليون» أنهم يُسرِّعون عجلة الزعامة داخل الحركة ولا يوقفونها أو حتىٰ يعطلونها.

وهناك أمر آخر.. وهو أن حركة إسلامية مثل حماس تتبنىٰ نظاماً منهجياً متناسقاً قوياً من الناحية التنظيمية والتربوية؛ لن تكون مشكلة غياب القيادات - مع فداحتها - مفترق طرق في تاريخها، فالجماعة تتكون من مجموعات مصغرة وأسر وكتائب وخلايا وكل هذه لها قياداتها، وهذا يعني أن هناك داخل الجماعة مئات يتربون علىٰ ممارسة العمل القيادي من أصغر مفرداته وإلىٰ أعلىٰ مستوىٰ، وقد نقلت الصحف «الإسرائيلية» عن بعض المسؤولين الأمنيين اعترافاتهم بهذه المقدرة لحماس، فيقول أحد مسؤولي «الشاباك»: «إن حماس هي الحركة الأكثر انضباطاً في العالم»، ويقول مسؤولون آخرون: «لا شيء يحصل في حماس دون مصادقة من الأعلىٰ، ولذلك ينبغي قطع رأس هذا الهرم».

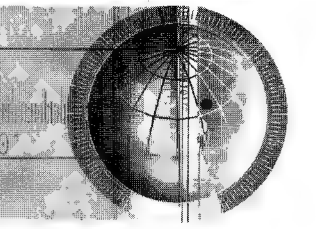
وهذه السياسة التي أعلنها شارون ونفذها بقتل الشيخ ياسين والدكتور الرنتيسي؛ هي الوسيلة الأسهل لكي




يبدو قادراً على الإنجاز أمام حزبه وناخبيه، وإلا فإن قتل الرجلين لم يكن يمثل تفوقاً استخبارياً أو أمنياً لاحتياجهما المكثف إلى الظهور، وما يتخذونه من احتياطات يعلمون أنها لا تكفي، ولكن عادة ما يمثل قتل القادة حدثاً جللاً يصلح للتغطية والتعمية على قضايا الفساد، وربما يكون ما أطمع حكومة شارون هو عدم توفر ردود فعل قوية على عدد من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي نفذت بحق الحركة، وهذه حقيقة لا مناص من الاعتراف بها، فمنذ اغتيال الشيخ صلاح شحادة، ومروراً بمحاولات اغتيال الدكتور محمود الزهار والدكتور الرنتيسي للمرة الأولى والشيخ أحمد ياسين كذلك؛ كانت الردود ليست على المستوى المتوقع؛ رغم أن هذه الوسيلة تمثل سلاح الردع الوحيد بين يدي حماس لحماية قادتها من الاغتيال، ولكن الحركة ليست مطلقة اليد في تنفيذ العمليات، ومع الضربة الأمنية القوية التي وجهت لكتائب القسّام، ومع السور العازل حول غزة؛ فإن تنفيذ عملية استشهادية ناجحة بات أمراً عسيراً، والعمل على تجاوز هذه العقبات بصورة تعيد معدلات العمليات إلى سابقها؛ يحتاج إلى فترة طويلة من البحث والتنقيب والتخطيط.

وفي هذا الصدد هناك توقعات وتوصيات، فقد أصبحت التبادلية التي صبغت الصراع مؤخراً بين الحركة والصهاينة من الناحية العسكرية قالباً ينبغي أن تنزع «كتائب القسّام» نفسها بعيداً عنه؛ لأنه يعطي الجانب «الإسرائيلي» قدرة أكبر على حشد زخم سياسي لسياسة الاغتيالات، وتحتاج «القسّام» إلى تدشين منظومتها الخاصة في مواصلة التمسك بخيار المقاومة، وهنا يقترح بعض المتخصصين أن تنخفض معدلات العمليات، وأن تتحول إلى عمليات نوعية تحدث هزة قوية في الداخل «الإسرائيلي» من ناحية، وتفقد حكومة شارون التمتع بوضعية رد الفعل التسويغية كغطاء سياسي لأدائها العسكري العدواني على الشعب الفلسطيني من ناحية أخرى، فالفوارق الزمنية الطويلة - نسبياً - بين هذه العمليات النوعية المقترحة؛ سوف تسقط مسوّغ رد الفعل من الأداء «الإسرائيلي» بدرجة كبيرة.

أيضاً هناك مقترحات بتفعيل الفصل بين الجناحين السياسي والعسكري بدرجة أكبر؛ بحيث يمارس الجناحان عملهما بصورة مستقلة إلى حد كبير، ورغم تبني «حماس» لهذه السياسة بدرجة ما فيما سبق؛ فإن الأحداث الأخيرة أظهرت ارتباطاً وثيقاً وتبعية قوية في عكس الاتجاه السابق، ولأن تغيير هذه الأوضاع ليس بالأمر الهين الذي يحدث بين يوم وليلة، فهو يحتاج إلى استراتيجية طويلة الأمد لترسيخ هذا الفصل ليصبح حقيقياً، وليصبح التنسيق هو الحد الأقصى المسموح به في سياق العلاقات بين الجناحين؛ باعتباره فعلاً متكرراً في الساحة الفلسطينية بين مختلف الفصائل، وينبغي هنا استحضار الحملة الأمنية الطاغية التي شنتها أجهزة السلطة الأمنية على حركتي «حماس» و «الجهاد» عام ١٩٩٦م واعتقال آلاف الناشطين في الجماعتين، وكذلك حملة السور الواقي «الإسرائيلي» في الضفة قبل عامين تقريباً، أضف إلى ذلك السور حول غزة، فهذه الإجراءات أثرت في فعاليات المقاومة بدرجة واضحة، وخفضت من وتيرة العمل العسكري إلى حد كبير، ومع ملاحظة أن هذه الإجراءات تقلل ولا تمنع عمليات المقاومة؛ يبقى التذكير بحقيقة مهمة، وهي أن المقاومة



ـ الإسلامية ـ ليست إجراء تكتيكياً، ولكنها خيار استراتيجي، فقط يمكن اتخاذ إجراءات تكتيكية مؤقتة من أجل الحفاظ على الخيار الأساسي.

رابعاً: عندما تقاس قدرة الآلة «الإسرائيلية» الجبارة على تصفية عناصر وقادة المقاومة؛ مقارنة بقدرة حماس على تعويض أجيال كاملة من هؤلاء العناصر والقادة؛ فستكون النتيجة على المدى القصير محبطة، ولكنها على المدى المتوسط والبعيد مبشّرة إلى حد كبير، فالحياة في أجواء الجهاد والمقاومة تصنع بيئة تربوية مثالية تُخرج أجيالاً من المجاهدين وراغبي الشهادة، ولكن ينقصهم التدريب والخبرة والصقل، وهذا يستغرق وقتاً، ونقل الخبرات ليس بالأمر الهين، والعمليات الاستشهادية لا تحتاج إلى منفذين فقط، فهؤلاء يزيدون كثيراً جداً عن المطلوب، ولكن هناك حاجة إلى التخطيط والإعداد وتجهيز وربما صناعة الأحزمة الناسفة والمتفجرات، وكثير من ناشطي المقاومة في وقتنا الحالي تربوا في أحضان الانتفاضة الأولى، وهناك أعداد كبيرة من الشبان يتربون في أجواء الانتفاضة الحالية، وينتظرون دورهم في مسيرة الجهاد.

خامساً: ما مصير حركة «فتح» بعد عرفات؟ إنه تساؤل تحول إلى قضية للنقاش وموضوع للدراسة والبحث لدى جهات متعددة، وقد أعدت مراكز الدراسات والبحوث سيناريوهات مختلفة لما يمكن أن يحدث في حال وفاته أو مقتله، وما يهمنا هنا ليس عرفات على وجه التحديد؛ لكن مصير «فتح» بعده، فالرجل يترأس الدوائر الثلاث التي تسيطر عليها الحركة: منظمة التحرير، التنظيم، السلطة. والمشكلة هنا أن كلاً من هذه المؤسسات لا يمكن أن يترأسها خليفة ـ أو خلفاء ـ عرفات بدون إجراء انتخابات على مستوى المجلس الوطني الفلسطيني بالنسبة للمنظمة، والمجلس الثوري بالنسبة لفتح، وانتخابات عامة للشعب الفلسطيني بالنسبة للسلطة، وهذه الانتخابات لا يمكن إجراؤها في الظروف الحالية والتي لا يتوقع تغيرها قريباً، ويلزم تدبير ثلاث شخصيات تصلح للزعامة وتتفق عليها الآراء لشغل مكان عرفات، ومع الصعوبة الشديدة في توفير شخصية واحدة؛ فربما يتم اعتبار رئاسة الحكومة في السلطة وسيلة للخروج من الخلاف من قِبَل أعضاء اللجان المركزية، ويلغى منصب رئيس السلطة، ويتولى رئيس الحكومة رئاسة «فتح» والمنظمة، أو العكس؛ فيلغى منصب رئاسة الحكومة، ويصبح رئيس السلطة ثلاثي السيطرة.

وقد أدت سياسات حكومة شارون إلى إحداث فرقعات داخلية في «فتح؛ لكونها ـ كما ذكرنا سابقاً ـ تعاني من ضعف أيديولوجي واستراتيجي، وقد تحولت الحركة إلى مراكز قوى متفرقة في الضفة وغزة، وبات كل فريق يتحصن ويجمع الأنصار ومصادر النفوذ والسيطرة، ويشتري الولاءات، ويقدم عروضاً للتنازلات التي يمكنه تقديمها للجانب «الإسرائيلي» في انتظار غياب عرفات، ولذلك هناك احتمال آخر، وهو إخفاق الحركة في اختيار خليفة لعرفات على الأقل داخل التنظيم؛ فتكتفي باللجنة المركزية مع بقاء السيطرة الفعلية لمراكز القوى.




خاتمة:

خلاصة ما تقدِّمه هذه الدراسة من أفكار:

١ - المقاومة الإسلامية هي التي تقود الانتفاضة الحالية . . وبحسب لغة الأرقام[1].

٢ - «كتائب الأقصى» رغم أنها تأسست لمنافسة المقاومة الإسلامية؛ فإنها بدلاً من ذلك تحولت مجموعات كثيرة منها إلى شريك، وتم استيعابها إلى حد كبير في منظومة العمل الجهادي.

٣ - من أهم إنجازات الانتفاضة هدم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التقليدية، وتميز الراية الإسلامية، والقفز بالقضية الفلسطينية إلى قمة الأولويات العربية والإسلامية.

٤ - «حركة فتح» تعاني مأزقاً أيديولوجياً استراتيجياً، وأصبحت تحمل كماً كبيراً من التناقض؛ بحيث يصح القول بأنها تشارك في الانتفاضة وتسعى إلى إنهائها في وقت واحد.

٥ - «حركة فتح» تحولت في الفترة الأخيرة إلى مراكز قوى تتنازع النفوذ والسلطة؛ بمن فيهم رئيس السلطة وفتح والمنظمة «ياسر عرفات» نفسه.

٦ - عرفات خاض تجربة أوسلو ليقوّض النفوذ الإسلامي، ويحكم الأرض المحتلة، فانتهت به الحال إلى الحبس في مقره بـ «رام الله» عاجزاً، وتزايد النفوذ الإسلامي أضعافاً.

٧ - المقاومة خيار الفصائل الإسلامية الاستراتيجي، ولا بد لها أن تستمر؛ لأن توقفها يعني تداعيات خطيرة في المنطقة، كما أن حركة حماس غير قابلة للتصفية؛ لكونها حركة إسلامية منظمة تربوية تتعاقب فيها الأجيال بحيوية.

٨ - يتوقع ويفضل أن تتحول «كتائب القسّام» في المرحلة المقبلة من العمليات الاستشهادية المتسلسلة إلى العمليات النوعية الكبيرة نسبياً المنفصلة عن بعضها.

٩ - ربما يكون ترسيخ الفصل بين الأجنحة العسكرية والسياسية خياراً مطلوباً في المستقبل القريب.

---

(١) الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالمقاومة في هذه الدراسة مستقاة من دراستين متميزتين عن الاغتيالات الإسرائيلية، وعمليات المقاومة الفلسطينية، للباحثين: إسماعيل عبد اللطيف الأشقر، ومؤمن ـ محمد غازي ـ بسيسو، المركز العربي للبحوث والدراسات.



الفصل الخامس

باكستان تحت حصار المحور الأمريكي - الإسرائيلي - الهندي

الدكتور

أحمد البرصان

رئيس قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحسين بن طلال، الأردن

باكستان تحت حصار المحور الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ الهندي

د. أحمد البرصان

مقدمة:

تواجه باكستان عدة تحديات تمسُّ أمنها القومي في الجوهر، وهذه التحديات تهدد: الهوية الإسلامية التي قامت عليها باكستان، والسلاح النووي الباكستاني، وقضية كشمير الإسلامية. وقد جاءت هذه التحديات مرتبطة بالمتغيرات الدولية؛ بانهيار الاتحاد السوفييتي، وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، واستغلالها لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٠م من أجل إحكام سيطرتها على العالم تحت شعار (محاربة الإرهاب).

أولاً: باكستان رؤية تاريخية:

أُعلنت دولة باكستان في ١٤ أغسطس (١٩٤٧م)، ويتميز تاريخ باكستان السياسي ـ منذ عام (١٩٤٧م ـ ٢٠٠٣م)، وهي فترة تمتد ٥٦ عاماً ـ بهيمنة الجيش، حيث تنقسم الحياة السياسية إلى فترة مدنية وأخرى عسكرية، الحكم المدني لم يستمر خلال هذه الفترة سوى ٢٢ عاماً، وتشكل هذه الفترة نسبة ٣٩٪ من عمر باكستان، والحكومات العسكرية التي تعاقبت على باكستان حتى الآن استمرت ٣٤ عاماً؛ أي ٦١٪ من الحياة السياسية الباكستانية، وكانت فترة الحكم المدني منذ (١٩٥٧م ـ ١٩٥٨م)، ثم استولى الجيش على السلطة، ثم جاءت فترة علي بوتو (١٩٧١م ـ ١٩٧٧م) التي انتهت باستيلاء ضياء الحق على السلطة بانقلاب عسكري استمر حكمه حتى عام (١٩٨٨م) عندما تعرض لحادث طائرة، تردد حينها أن الاستخبارات الأمريكية وراء الحادث[1]. ولقد تعاقبت بعد ضياء الحق عدة حكومات مدنية حتى انقلاب مشرَّف على حكومة نواز شريف أكتوبر عام (١٩٩٩م)، ومنذ ذلك الحين عادت الهيمنة للمؤسسة العسكرية.

امتد نفوذ الجيش الباكستاني الذي يسيطر على الحياة السياسية الباكستانية إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، فالقادة العسكريون يتمتعون بامتيازات كثيرة؛ سواء في مجال امتلاك الأرض الزراعية والمزارع الواسعة أو في مجال الاستثمارات، ويمارس جهاز الاستخبارات الباكستاني (I.S.I) دوراً مهماً داخل المؤسسة العسكرية وفي الحياة السياسية، وقد نشط دوره بشكل فعَّال خلال فترة الوجود السوفييتي وحركات الجهاد الإسلامي في أفغانستان[2].

(1) Abid Ullah Jan " The Pakistani Army versus Pakistan" Ummah News.com 21 January, 2002.

(2) Bidando Chengappa "ISI Role in Pakistan's politics" Strategic Analysis, vol.xxii no.ii, pp.1857-1818.



ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لعلاقة باكستان والولايات المتحدة:

لقد حظيت باكستان بأهمية استراتيجية خلال الحرب الباردة، وكانت تقع ضمن استراتيجية الاحتواء الأمريكية في مواجهة النفوذ السوفييتي، فقد كانت باكستان عضواً في الحلف المركزي (CENTO) الذي تشكَّل عام ١٩٥٤م، وقد سقط هذا الحلف رسمياً مع سقوط شاه إيران عام ١٩٧٩م، وكان يضم إيران وباكستان وبريطانيا وتركيا، وكانت العراق عضواً فيه حتى إنه عُرف بـ (حلف بغداد)، ومع انقلاب تموز ١٩٥٨م ونهاية الملكية في العراق؛ أصبح الحلف يقتصر على الدول الأربعة المذكورة سابقاً، وكانت الولايات المتحدة مراقباً فيه، ولكن رغم أن باكستان كانت عضواً رئيساً في الحلف فإن هذه الدول لم تتدخل لمساعدة باكستان في حربها مع الهند عام ١٩٦٥م وعام ١٩٧١م(١).

كما كانت باكستان أيضاً عضواً في منظمة جنوب شرق آسيا حلف السيتو(SEATO) ، والذي كانت الولايات المتحدة عضواً فيه ليضم دول جنوب شرق آسيا الفليبينية وتايلاند؛ إضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا وفرنسا وبريطانيا، وقد تأسس الحلف عام ١٩٥٤م، وانتهى رسمياً عام ١٩٧٧م، وكما هو حال الحلف السابق لم يقم الحلف بمساعدة باكستان في حروبها مع الهند(٢).

ولقد استغلت الولايات المتحدة باكستان بإقامة محطة تجسس إلكتروني في بيشارو عام ١٩٥٩م للتجسس على الاتحاد السوفييتي، وسمحت باكستان لطائرات (يو ـ ٢) (U-2) باستعمال الفضاء الباكستاني للتجسس أيضاً؛ إضافة إلى استعمال المطارات الباكستانية لخدمة الأهداف العسكرية الأمريكية.

ولقد مارست باكستان دوراً مهماً في الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفييتي، حيث كانت عمقاً استراتيجياً للمجاهدين، وكانت الاستخبارات الأمريكية تنشط في باكستان، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفييتي رسمياً عام ١٩٩١م، وحرب الخليج الثانية (الكويت) ١٩٩١م، ووجود القوات الأمريكية في الخليج العربي؛ تراجعت الأهمية الاستراتيجية الباكستانية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية.

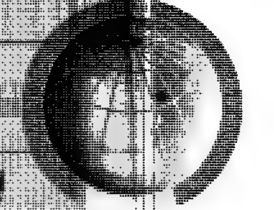
وإثر تحولات النظام الدولي والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط ومؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، وبروز الصين قوة محتملة في المستقبل؛ بدأت الولايات المتحدة تتوجه إلى الهند بوصفها قوة نووية واقتصادية صاعدة وبشرية حيث عدد سكانها يصل إلى مليار نسمة؛ لتكون القوة البشرية والنووية التي يمكن أن تواجه الصين الشعبية في المستقبل.

ثالثاً: العلاقات الأمريكية ـ الهندية:

ترجع جذور العلاقات الهندية ـ الأمريكية إلى عام ١٩٤٢م؛ أي قبل استقلال الهند بخمسة أعوام، ولقد صرح الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت إلى رئيس وزراء بريطانيا آنذاك تشرشل أن الولايات المتحدة تؤيد

(1) Martin Glassner, Political Geography, New York: John Wily and Sons, Inc, 1993, p.431.
(2) Ibid.





استقلال الهند، وعندما حدثت الأزمة الكورية (١٩٥٠م ـ ١٩٥٣م) صوتت الهند في سبتمبر ١٩٥٠م إلى جانب الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي؛ في إدانة كوريا الشمالية كدولة معتدية على كوريا الجنوبية، إلا أن الهند تغيبت عن اجتماع مجلس الأمن الدولي عند إدانة المجلس للصين الشعبية لدورها في كوريا(١).

وعندما دخلت باكستان في الأحلاف العسكرية الغربية؛ فإن الهند قد تبنَّت سياسة عدم الانحياز، وأصبحت مع مصر ويوغسلافيا الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز بزعامة جمال عبد الناصر ونهرو والجنرال تيوتو، ولقد كانت الهند قلقة من مواقف الولايات المتحدة عند مناقشة قضية كشمير في الأمم المتحدة في أعوام (١٩٥٧م، ١٩٦٢م، ١٩٦٤م).

ورغم العلاقات السياسية الهندية الأمريكية التي تميزت بالبرودة والفتور خلال الخمسينيات والستينيات؛ فإن المساعدات الاقتصادية الأمريكية للهند خلال الفترة (١٩٥٠م ـ ١٩٦٥م) كانت تشكل ٥٠٪ من جملة المساعدات الخارجية التي تصل إلى الهند، وكان معظم هذه المساعدات على شكل مساعدات غذائية، وكانت الولايات المتحدة أيضاً قد اتفقت مع الهند على بناء مفاعل نووي للأغراض السلمية عام ١٩٦٣م، إلا أنها قد تراجعت عن ذلك؛ مما دفع الهند إلى التوجه نحو الاتحاد السوفييتي(٢).

وعندما حدثت حرب الحدود بين الصين والهند عام ١٩٦٢م؛ حصلت الهند على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن هذه المساعدات كانت مشروطة بألا تُستعمل ضد أية دولة أخرى عدا الصين الشعبية، وبإيجاد حل لقضية كشمير، كما أصبحت الهند تحت مظلة الحماية النووية الأمريكية. وعندما حدثت حرب ١٩٦٥م بين الهند وباكستان؛ كان الموقف السياسي الأمريكي والصيني مؤيداً لباكستان، وكان الموقف السوفييتي على الحياد بين البلدين، ومارس السوفييت دور الوسيط بينهما في محادثات طشقند، ولقد توجهت الهند بعد ذلك إلى تعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي(٣).

وعندما واجهت الهند أزمة غذاء عام ١٩٦٦م؛ استغلت الولايات المتحدة ذلك بإجبار الهند على تخفيض الروبية، وفي الحصول على تأييد الهند للسياسة الأمريكية في فيتنام، وحسب قول السفير الأمريكي في الهند آنذاك؛ فقد كانت الولايات المتحدة تتمهل في إرسال القمح الأمريكي للهند من أجل كسب تأييدها، أو على الأقل لكيلا تنتقد الهند السياسة الأمريكية في فيتنام باعتبارها من قادة دول عدم الانحياز.

وعندما اقتربت السياسة الأمريكية من الصين الشعبية في عهد الرئيس الأمريكي نيكسون؛ فقد أثرت هذه العلاقة في الهند أمام المحور (الأمريكي ـ الصيني ـ الباكستاني) المحيط بالسوفييت، ومع حرب ١٩٧١م

(1) David Tomar, India-US Relations in a changing strategic enviroment. Information Analy sis and Advice for for the Parliament, Department of the Parliamentary Library, 2002, p.2.

(2) Ibid. p.6.

(3) Ibid.

وانفصال باكستان الشرقية (بنجلادش حالياً)؛ فقد أصبحت الهند قوة رئيسة في جنوب آسيا بانتصارها على باكستان، وعززت صداقتها مع الاتحاد السوفييتي بتوقيع اتفاقية التعاون والصداقة معه عام ١٩٧١م.

أجرت الهند أول تجربة نووية عام ١٩٧٤م، وعندئذ اعترفت الولايات المتحدة بأهمية الدور الهندي في جنوب آسيا، وكذلك جنوب شرق آسيا؛ خاصة بعد محاولة الهند عام ١٩٧٦م تطبيع علاقاتها مع الصين الشعبية[1].

وعندما جاءت إدارة فورد بعد استقالة الرئيس الأمريكي نيكسون؛ قامت برفع حظر بيع الأسلحة عن الهند عام ١٩٧٥م، وكانت الهند قد طلبت شراء الصواريخ المضادة للدبابات صواريخ (Tow) بقيمة ٣٢ مليون دولار، ولكن هذه الصفقة لم تتم[2].

وحدث فتور في العلاقات الهندية ـ الأمريكية في عهد ريجان، وخاصة أن العلاقات التاريخية لحزب المؤتمر الهندي كانت مع بريطانيا أكثر مما هي مع الولايات المتحدة، وكانت رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي ذات علاقة مع بريطانيا في أثناء فترة تاتشر، وضد التورط الأمريكي في مساعدة باكستان والمجاهدين الأفغان، ولها علاقة مع الاتحاد السوفييتي، ولذلك اتُهمت الاستخبارات الأمريكية بأنها خلف عملية اغتيال أنديرا غاندي عام ١٩٨٤م على يد أحد الانفصاليين السيخ.

رابعاً: العلاقات الهندية ـ الأمريكية بعد الحرب الباردة:

كانت نهاية الاتحاد السوفييتي والثنائية القطبية فرصة استغلتها الولايات المتحدة لإقامة علاقات جديدة ومتينة مع الهند، كما أن الهند من جانبها، وفي ظل تصاعد القوة الصينية، وجدت نفسها في حاجة إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب اقتصادية وسياسية بالإضافة إلى الاستراتيجية.

لقد تبنَّت الهند سياسة الاقتصاد الليبرالي منذ عام ١٩٩١م، وقام رئيس الوزراء الهندي راو RAO بزيارة الولايات المتحدة عام ١٩٩٤م، وإلقاء خطاب في جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي، والتقى الرئيس كلينتون[3]. وقد أدت هذه الزيارة إلى تقارب هندي ـ أمريكي دفع إلى التعاون الاقتصادي بين البلدين، فالهند سوق استهلاكية واستثمارية كامنة للشركات الأمريكية.

لقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند عام ١٩٩٠م حوالي ١٠٠ مليون دولار، ووصلت في عام ١٩٩٦م إلى ٢,٤ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٢م وصلت هذه الاستثمارات إلى ٥,٢ مليارات دولار،

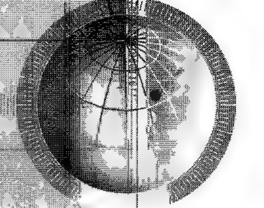
---

(1) Ibid.

(2) Ibid, 9.

(3) K.A. Kronstadt. Indo-U.S. relations, Congressional Research Service, Library of Con gress, October 9, 2003, p.2.





ومن المتوقع أن تصل في عام ٢٠٠٣م إلى ٧ مليارات دولار، أكثر من ثلث هذه الاستثمارات للشركات الأمريكية.

أما بالنسبة للتجارة بين البلدين؛ فقد صدَّرت الولايات المتحدة للهند ما قيمته ٤,١ مليارات دولار، بينما وصلت واردات الولايات المتحدة من الهند في العام نفسه ١١,٨ مليار دولار. وتركز الولايات المتحدة على زيادة تجارتها، وتدفع الهند إلى إزالة الحواجز الجمركية والانقسام الاقتصادي؛ حتى يصب في مصالح الشركات الأمريكية(١).

أما الجانب الأمني؛ فإن الولايات المتحدة قدَّمت مساعدات عسكرية للهند منذ عام (١٩٤٧م ـ ٢٠٠١م) تقدر بحوالي ١٥٣ مليون دولار، ٩٤٪ من هذه المساعدات كانت بين (١٩٦٢م ـ ١٩٦٦م)، بينما حصلت باكستان خلال تلك الفترة على ثلاثة مليارات دولار كمساعدات عسكرية.

وتركز المساعدات الأمنية بين الهند والولايات في مجال الأسلحة والاستخبارات، فقد تشكلت مجموعة سياسة الدفاع الهندية ـ الأمريكية (D.P.G)، ولقد ناقشت هذه المجموعة في اجتماعها مايو/ ٢٠٠٢م التعاون في مجال الصواريخ ومقاومة النفوذ الصيني(٢).

ولقد قامت عدة مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين، ففي سبتمبر/ ٢٠٠٢م أجريت مناورات بين القوات الأمريكية والهندية على الحدود الصينية، واستمرت لمدة أسبوعين، كما أنه تمت مناورات بحرية كذلك بين البلدين في جنوب السواحل الهندية بالمحيط الهندي، وزاد الاهتمام بدور عسكري للهند في أواسط آسيا والخليج العربي، ولقد زادت مبيعات الأسلحة للهند بسبب الأهمية الاستراتيجية لها بالنسبة للصين(٣).

ويمكن القول بأن التعاون بين الهند والولايات المتحدة قد زاد بعد أحداث ١١ / ٩/ ٢٠٠١م، وخاصة في مجال الاستخبارات ومحاربة التيارات الإسلامية في كشمير وباكستان وآسيا الوسطى، وفي التعاون العسكري ضد الصين الشعبية.

لذلك هنالك ثلاثة أمور مهمة للاستراتيجية الأمريكية بالنسبة للهند:

- مقاومة ما تسمّيه البلدان بالإرهاب، والمقصود الحركات الإسلامية.
- ومقاومة التيارات الإسلامية.
- واحتواء الصين الشعبية.

ولذلك سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل بتزويد الهند بأسلحة وطائرات واستخبارات عن باكستان.

---

(1) Ibid. p.13.
(2) Ibid. p.10.
(3) Ibid.

ولقد أيدت الهند الحرب الأمريكية في أفغانستان وإسقاط حركة طالبان، واعترفت بحكومة كرزاي باعتبارها ذات أهمية استراتيجية في حصار النفوذ الباكستاني في آسيا الوسطى وأفغانستان.

خامساً: العلاقات الهندية ـ الباكستانية:

تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر والحروب، فهناك حرب (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩م)، وكذلك حرب (١٩٦٥م) وحرب (١٩٧١م)، وكان الخلاف حول قضية كشمير التي ما زالت تقلق البلدين، ونجد أن هذا الصراع تميز بسباق التسلح، فقد فجَّرت الصين أول تجربة نووية لها عام ١٩٧٤م، وامتلكت فيما بعد السلاح النووي، وأصبحت باكستان دولة نووية عام ١٩٩٨م؛ مما دفع الولايات المتحدة لفرض قيود تجارية على البلدين، وعندما كانت باكستان تدعم المجاهدين في أفغانستان؛ كانت الهند على علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفييتي السابق، وبسبب الحرب في أفغانستان في ظل الوجود السوفييتي نمت الجماعات الإسلامية، وبالتالي برزت حركات الجهاد في كشمير ضد الهند؛ مما أقلق الحكومة الهندية فهددت الحكومة الباكستانية واتهمتها بأنها وراء هذه الجماعات، ولذلك تتركز الخلافات حول الجماعات الإسلامية المجاهدة، وقضية كشمير، ومحاولة الهند تحييد خطر السلاح النووي الباكستاني.

سادساً: العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية:

رأينا أن هناك علاقات تميزت بالصراع بين الهند وباكستان خلال الحرب الباردة، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ظهرت علاقات أمريكية ـ هندية لأسباب استراتيجية واقتصادية، وتراجع الدور الباكستاني، وتطورت خلال عقد التسعينيات العلاقات بين الهند وإسرائيل، وخاصة بعد عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، فقد رفعت الهند في يناير ١٩٩٢م علاقاتها مع إسرائيل إلى مستوى السفارة، وتم تبادل الزيارات بين إسرائيل والهند، والتعاون في ثلاثة أهداف استراتيجية:

الهدف الأول: المجال العسكري بالأسلحة والاستخبارات.

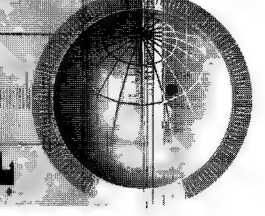
والهدف الثاني: مقاومة الجماعات الإسلامية سواء في كشمير أو باكستان وأفغانستان.

الهدف الثالث: فهو إجهاض المشروع النووي الباكستاني باعتباره يشكِّل خطراً على إسرائيل والهند[1].

وإضافة إلى الأهداف الثلاثة السابقة؛ فإن الهند ترى قوة اللوبي الصهيوني ذات أهمية كبيرة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وخاصة من خلال هيمنة اليمين الصهيوني المسيحي المتطرف على الإدارة الأمريكية الحالية، فقد كان اللوبي الصهيوني وراء وقف صفقة طائرات أواكس لباكستان (AWACS) قبل عدة سنوات،

---

(1) D. Kumar, India-Israel: Dawn of a New era, Long western defense.org. Free Repub lic.com. Aconservative news Forum.december 1, 2001. -P.R. Kumaraswamy, India and Is rael evolving strategic partnership, Mid-east Security and Policy Studies, no.4, Center for Strategic studies, Bar-Ilan University September 1998.




وهذا يصب في مصلحة الهند الاستراتيجية.

ولذلك نجد أن اللوبي الصهيوني يدفع بتطبيع العلاقات (الهندية ـ الإسرائيلية ـ الأمريكية)، والتي تُوِّجَت بزيارة شارون رئيس وزراء إسرائيل في سبتمبر ٢٠٠٣م، وهو يعكس قمة التعاون الهندي ـ الإسرائيلي على الرغم من جرائم شارون في فلسطين، ثم يبين نهاية سياسة عدم الانحياز الهندية على المستوى الإقليمي، وهناك من المحللين من يسوّغ سياسة الهند بأنها لم تعد بحاجة قوية إلى البترول العربي بعد انخفاض أسعار البترول، وتأييد منظمة المؤتمر الإسلامي لباكستان في مطالبها بكشمير، ثم دخول العرب في اتفاقيات سلام مع إسرائيل وعلى رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية[1].

ولكن تولي الحزب الهندوسي المتطرف بزعامة بيهاري فاجبايي رئاسة الوزارة الهندية؛ كان له آثاره السياسية في العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية، وخاصة أن حزب المؤتمر الوطني الهندي، وهو الحزب التقليدي تحت زعامة أسرة غاندي، كان يؤيد دائماً الموقف المعتدل بين العرب وإسرائيل بسبب الوجود الإسلامي في الهند، حتى إن موشيه ديان زار في أوائل السبعينيات الهند سراً خوفاً من رد فعل المسلمين الهنود؛ لما لهم آنذاك من دور سياسي في الهند، وهو الدور الذي تراجع مع تولي الحزب الهندوسي المتطرف الحكم في السنوات الأخيرة.

لقد تم رفع مستوى العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية عام ١٩٩٢م إلى مستوى السفارة وتبادل السفراء، وارتبط ذلك بزيارة رئيس وزراء الهند آنذاك راو RAO إلى الولايات المتحدة. ولقد استطاعت الهند وإسرائيل خلال عشر سنوات من التعاون توثيق العلاقات الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية بين البلدين؛ تحت شعار مقاومة الإرهاب، وهو بالتحديد ما يسمّيه الطرفان «الإرهاب الإسلامي»[2].

وتركز إسرائيل أيضاً في علاقاتها مع الهند على الجانب الثقافي أيضاً، فبعد عام ١٩٩٢م كانت هناك علاقات ثقافية هندية ـ إسرائيلية لنقل مستوى العلاقات من الجانب الرسمي إلى الجانب الشعبي ومنظمات المجتمع المدني، ولقد زار شمعون بيرز إسرائيل عام ١٩٩٣م، والرئيس الإسرائيلي عايزرا وايزمان ١٩٩٧م كما زار وزير الخارجية الهندي سينه Singh إسرائيل عام ٢٠٠٠م، وكذلك زار وزير الداخلية الهندي أدرني Adrani إسرائيل في العام نفسه، وزاد عدد الطلبة الهنود الذين يدرسون في الجامعات الإسرائيلية من أجل فتح قنوات مع المؤسسات الأكاديمية الهندية لمصلحة إسرائيل[3].

أما على الجانب الاقتصادي؛ فقد زادت الاستثمارات الإسرائيلية في الهند؛ من أقل من مليون في عام

---

(1) Ibid.

(2) David Tomar 2002. op.cit.

(3) D. Kumar 2001.2001, op.cit.

١٩٩٢م إلى أن وصلت هذه الاستثمارات في عام ١٩٩٩م إلى مليار دولار، أما التبادل التجاري؛ فقد كان حجم التبادل بين البلدين عام ١٩٩٢م ما قيمته ٢٠٢ مليون دولار، فوصل عام ٢٠٠٠م إلى مليار دولار[١].

ولعل أخطر جانب في التعاون الهندي ـ الإسرائيلي في المجال العسكري؛ هو شراء الهند معدات تقنية متقدمة في مجال التجسس، وإجراء محادثات لتدمير القوة النووية الباكستانية.

إن الهند تأتي اليوم على قائمة الدول المستوردة للأسلحة الإسرائيلية، فهي تأتي بعد الصين وتركيا في استيرادها للأسلحة، ولا تضع الولايات المتحدة قيوداً على التكنولوجيا المتقدمة المبيعة للهند.

وتهدف إسرائيل إلى تعزيز التعاون مع الهند لحماية السفن الإسرائيلية المتوجهة إلى شرق آسيا عبر المحيط الهندي، عبر تعاون الأسطول الهندي والإسرائيلي في المحيط الهندي؛ مما يشكّل تهديداً على الجبهة الشرقية للعالم العربي في منطقة الخليج العربي من جهة المحيط الهندي[٢].

لقد اشترت الهند من إسرائيل قوارب هجوم متقدمة (DOVA)، وبعض طائرات الاستكشاف بدون طيار، وأجهزة رادار متقدمة أيضاً، وأجهزة إلكترونية لطائرات سوخوي الروسية.

ونلاحظ أيضاً أن تعزيز التبادل الثقافي بين الهند وإسرائيل، وكذلك التبادل التجاري والاستثمارات؛ يعكس مدى الأهمية الاستراتيجية للهند في نظر إسرائيل؛ إضافة إلى التعاون المهم والخطر في المجال العسكري وخاصة في المحيط الهندي لتطويق العالم العربي، وخاصة الخليج العربي من الشرق، كما تتبادل المعلومات الاستخبارية ضد الحركات الإسلامية في المنطقة العربية والإسلامية، وخاصة أن إسرائيل تستفيد من الاستخبارات الهندية عن منطقة الخليج العربي؛ مما توفره العمالة الهندية في دول الخليج العربي؛ حيث إن هناك حوالي ٣,٥ ملايين عامل هندي بدول مجلس التعاون الخليجي.

وخلال زيارة مستشار الأمن القومي الهندي «شير براجيش ميشرى» للولايات المتحدة؛ ألقى محاضرة في المجلس اليهودي الأمريكي(A.T.C) ، وعبّر عن علاقة المحور الثلاثي (الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ الهندي) بقوله:

"India, the United States and Israel have fundamental Similarities. We are all democracies, sharing a common vision of Pluralism, tolerance and equal opportunity, Stronger Indian-U.S. relations, and Indian Israel relations have a natural logic ".[3]

وإضافة إلى العلاقات الهندية الإسرائيلية التي أصبحت أقرب إلى التحالف الاستراتيجي منه إلى التعاون؛

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Address by Shri Brajesh Mishra, National security Advisor at American Jewish Council, may 8, 2003, Embassy of India Washington.D.C.

فإن كلاً من الهند وإسرائيل قد فتحت قنوات اتصال مع الصين الشعبية، فإسرائيل تقوم بتزويد بكين بالتكنولوجيا المتقدمة؛ في الوقت الذي أخذت الصين أيضاً تقترب من الهند لاحتوائها أو تحييدها على الأقل من التحالف مع الولايات المتحدة، وهذا يؤثر في العلاقات التاريخية الباكستانية ـ الصينية، ويفقد باكستان ورقة ضغط حدود الهند الشمالية[1]. وتستغل إسرائيل علاقاتها التجارية في مجال الأسلحة مع الصين الشعبية؛ من أجل منع التكنولوجيا العسكرية الصينية من البيع إلى الدول العربية والإسلامية وباكستان؛ مثل الصواريخ البالستية.

سابعاً: استراتيجية الحكومة الباكستانية:

تلتقي أهداف دول المحور الثلاث (الهند، وإسرائيل، والولايات المتحدة) في مجموعة مطالب؛ فبالنسبة للهند هي: إضعاف باكستان، والضغط عليها لحل قضية كشمير وفق الشروط الهندية، ومنع باكستان من دعم الجماعات الإسلامية، وبناء دولة علمانية فيها على غرار تركيا الكمالية، وإضعاف الجماعات الإسلامية، وإصلاح التعليم الديني. وهذه الأهداف أيضاً لا تختلف الولايات المتحدة مع الهند فيها، وتطلب بالإضافة إلى ذلك: منع تسرب التكنولوجيا النووية خارج باكستان، والإشراف على المفاعل النووي الباكستاني، ومحاربة الجماعات الإسلامية تحت ما تسميه محاربة الإرهاب، وعلمنة باكستان على غرار تركيا الكمالية.

أما إسرائيل؛ فهي تريد إقامة علاقات دبلوماسية مع باكستان؛ أي الاعتراف الباكستاني بإسرائيل، ثم ضمان أمن إسرائيل بعدم نقل أو استعمال التكنولوجيا النووية للأقطار العربية أو الإسلامية، وإخراج باكستان من خريطة دعم القضية الفلسطينية، ثم تطبيع العلاقات معها.

وباختصار؛ هناك مطلب الجماعات الإسلامية، وكشمير، والمفاعل النووي الباكستاني، والحرب على ما تسميه الإرهاب الإسلامي.

أ ـ موقف الحكومة الباكستانية من الحركات الإسلامية:

عندما وصل مشرّف إلى الحكم في أكتوبر ١٩٩٩م بانقلاب عسكري؛ كانت هناك انتقادات أمريكية وبريطانية لهذا الانقلاب؛ بحجة أنه أطاح بحكومة ديمقراطية جاءت إلى السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية، ولكن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م جعلت مشرّف الحليف المفضل للولايات المتحدة؛ لدرجة أن الحكومة الأمريكية رفعت الحظر الاقتصادي والتجاري عن باكستان الذي كانت فرضته بسبب تجاربها النووية عام ١٩٩٨م.

إن مشرّف رغم انقلابه العسكري ما كان باستطاعته تثبيت نفسه لولا تعاطف الجماعات الإسلامية مع

(1) Krumar 2001, op.cit.

الانقلاب، ولكن تحت الضغوط الأمريكية؛ فإن مشرَّف قد تخلى عن حركة طالبان في أفغانستان التي كانت تمثل العمق الاستراتيجي لباكستان مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، والتي كانت تعتبرها باكستان ذات أهمية في العلاقات التجارية الباكستانية.

لقد تبنت الحكوماتُ الباكستانية حركةَ طالبان عند ظهورها، واحتضنها جهاز الاستخبارات الباكستاني (I.S.I) باعتبار أنها حققت الاستقرار في باكستان، وكانت باكستان أول دولة تعترف بحكومة طالبان، وأقنعت السعودية والإمارات العربية بالاعتراف بها، ثم فجأة تخلَّت حكومة مشرَّف عن عمقها الاستراتيجي، وأدى ذلك إلى سقوط طالبان، وإلى مجيء اتحاد الشمال الطاجيك للهيمنة على السلطة في كابل بدعم الولايات المتحدة؛ مما أضعف الموقف الباكستاني(١). ولا تزال حكومة كرزاي توجه الاتهام مرة تلو الأخرى إلى باكستان بأنها ما زالت تؤوي عناصر طالبان المطاردة، وتتهم عناصر الجيش الباكستاني بدعم بقايا طالبان لإعادة نفوذها في أفغانستان؛ في ظل عدم استقرار الحكومة الأفغانية والخلافات التي تعصف بها؛ رغم الدعم الأمريكي وبعد مرور عامين على إسقاط طالبان.

وقد كان مسوِّغ الحكومة الباكستانية أنه لا خيار لباكستان إلا الإذعان للمطالب الأمريكية؛ بسبب التقارب الهندي الأمريكي، وتضامن الهند كلياً مع الولايات المتحدة في حربها في أفغانستان.

وقد أكد البيان المشترك بين الهند والولايات المتحدة أثناء زيارة رئيس وزراء الهند فاجبايي في شهر نوفمبر ٢٠٠١م، أي بعد الأحداث، أن الولايات المتحدة والهند ضد الإرهاب، وأنهما معاً في خندق واحد لمحاربة الإرهاب نفسه، وربط أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بأعمال المقاومة الكشميرية؛ باعتبارهما إرهاباً من المستوى نفسه(٢).

وقد فتح مشرَّف الأجواء الباكستانية والمطارات أمام الطائرات الأمريكية، وفتح مكاتب لمكتب التحقيقات الفيدرالية (F.B.I) في باكستان.

واعتبر موقف مشرَّف تحالفاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة في مقاومة ما تسميه الولايات المتحدة بالإرهاب، وقامت الحكومة الباكستانية بتسليم عدد كبير إلى الولايات المتحدة من أفراد الجماعات الإسلامية غير الباكستانيين الذين فروا من أفغانستان أثناء الحرب، كما قامت بتسليم بعض أفراد القاعدة؛ مثل رمزي بن الشيبة.. وغيره.

وقد شاركت القوات الأمريكية مع القوات الباكستانية في عمليات مشتركة في منطقة القبائل، والتي لم

---

(١) «لماذا تتخوف واشنطن من الانفجار بين الهند وباكستان؟»، المحرر العربي، العدد ٣٤٦، ٢٠٠٢م، ص ٨.

(2) Raj Bothra, Indo-U.S. Relations in the after math of September 11, 2001, prepareby American Ass ciation of Physicians from India (AAPI), Centre for civil society, July 2002. Raj Bothra. Op.cit.

يكن يدخلها الجيش الباكستاني أصلاً باعتبارها منطقة قبائل يصعب التغلغل فيها.

وبسبب الضغط الأمريكي والهندي؛ فلقد قامت الحكومة الباكستانية بحظر الجماعات الإسلامية التي كانت تنشط في كشمير؛ مثل جيش محمد، وجماعة عسكر طيبة، رغم أن الحكومة الباكستانية كانت تدعم هذه الجماعات.

أما المطلب الآخر الذي قام مشرَّف أيضاً بتلبيته، فهو التشديد على المدارس الدينية، ومحاولة تغيير مناهجها، ووضعها تحت رقابة الحكومة الباكستانية؛ علماً بأن هذه المدارس منتشرة في باكستان، وتقدِّم خدمات اجتماعية، وتقوم بالتدريس مجاناً في بلد تتفشىٰ فيه الأمية، ولقد قدمت الولايات المتحدة لباكستان ١٠٠ مليون دولار من أجل الإشراف على هذه المدارس وتغيير مناهجها؛ باعتبار أن هذه المدارس الدينية مصدراً للتطرف - حسب رأي الإدارة الأمريكية -.

والحقيقة أن هذه المدارس الدينية رغم وجودها القديم ازدادت في العقد الأخير، وحسب دراسة جامعة «قاضي أعظم»؛ فإن عدد هذه المدارس يُقدَّر بما بين ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف مدرسة، تضم ثلاثة ملايين طالب، بل إن وزير الداخلية الباكستانية محيي الدين حيدر قد اعترف في يونيو ٢٠٠٠م بأن هناك حوالي ٦٠ ألف مدرسة في باكستان من المدارس الدينية، وتقدِّم هذه المدارس الغذاء والمأوىٰ لطلبتها، وتتلقىٰ تبرعات من المنظمات الخيرية الإسلامية ومن دول الخليج العربي[1].

وحسب تصور دول المحور الثلاثي؛ فإن هذه المدارس تدرِّس الحقد على اليهود والهندوس والنصارىٰ، وهو ما تتخذه دول المحور مسوّغاً للعمل على إغلاق بعضها أو تحويلها إلى نظام التعليم الحكومي، وإدخال برامج حديثة لتقليل المناهج الإسلامية.

وحسب المصادر الباكستانية؛ فإن هذه المدارس تضم طلبة من خارج باكستان، وخاصة من الدول الآسيوية الذين يأتون لدراسة الدين وحفظ القرآن في هذه المدارس، وقد قُدِّر عدد الطلبة من خارج باكستان في هذه المدارس بحوالي ٣٥ ألف طالب، ولذلك قامت حكومة مشرَّف بمنع الطلبة الأجانب من الدراسة في هذه المدارس إلا بإذن من سفارات بلادهم ومن وزارة الداخلية الباكستانية، وتم طرد عشرين ألفاً تقريباً في شهر رمضان الماضي.

ولكن تواجه الحكومة الباكستانية معضلة توفير بديل لهذه المدارس؛ لأن ذلك يحتاج إلى ميزانية ضخمة، في الوقت الذي تخفف فيه هذه المدارس عن كاهل الحكومة الباكستانية، ورغم إقدام حكومة باكستان على تلبية الطلب الأمريكي - الهندي (بعلمنة التعليم)؛ فإن الحكومة الباكستانية تواجه موقفاً مضاداً من الأحزاب

---

(١) وتختلف المصادر في عدد المدارس الدينية في باكستان، فهذا المصدر يعتمد في قوله على مصادر تصل بالعدد إلى ٦٠ ألف مدرسة، بينما تحقيق مجلة نيوزويك الأسبوعية ٢ ديسمبر ٢٠٠٣م ذكر أن العدد ٢٧ ألف مدرسة.



والجماعات الإسلامية، في الوقت الذي كان مشرَّف يعاني فيه من أزمة شرعية سياسية قد تودي بحياته[1].

ب ـ التحول الباكستاني في قضية كشمير:

رغم أن باكستان قد خاضت ثلاث حروب مع الهند من أجل كشمير المسلمة (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨م، ١٩٦٥ ـ ١٩٧١م)؛ فإن حكومة مشرَّف قد تراجعت في موقفها من حركات الجهاد في كشمير تحت ضغط الولايات المتحدة والهند، فقد حظرت عدداً من المنظمات والحركات السياسية؛ هي: (عسكر طيبة) وهي حركة سلفية جهادية، و (جيش محمد) هي حركة ديوبندية سنّية، (جيش الصحابة) وهي سنّية، و (الحركة الجعفرية) وهي شيعية، و(حركة تنفيذ الشريعة)[2].

وعندما قامت بعض المنظمات بالظهور تحت أسماء أخرى جديدة، وبعد تصريح السفيرة الأمريكية في باكستان بأن هذه المنظمات وقادتها ما زالوا يمارسون عملهم في باكستان؛ قامت الحكومة الباكستانية باعتقالهم.

وقد طرح الجنرال مشرَّف حلاً لقضية كشمير بعيداً عن قرارات الأمم المتحدة، ويقصد ما نصت عليه القرارات من إجراء استفتاء وحق تقرير المصير. وعندما واجه معارضة شديدة من الجماعات الإسلامية تراجع، وأكد أنه لا حلول إلا من خلال قرارات الأمم المتحدة؛ علماً بأن ٨٠٪ من سكان كشمير هم من المسلمين.

وإذا كانت باكستان قد فقدت عمقها الاستراتيجي في أفغانستان؛ فإن كشمير ذات أهمية استراتيجية لها؛ لأن الأنهار الرئيسة التي تروي الأرض الباكستانية وخاصة منطقة البنجاب تنطلق من كشمير، وتحكُّم الهند في كشمير يعني تحكمها في مصادر مياه باكستان؛ علماً بأن منطقة البنجاب هي الرئة التي تتنفس منها باكستان في المجال الزراعي ورعي المواشي.

ولا يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادي الزراعي والمياه، فالجبال الشاهقة ذات أهمية استراتيجية لباكستان؛ إضافة إلى الروابط الدينية والتاريخية لباكستان مع كشمير[3].

إن الضغط الهندي على باكستان يمثل محاولة لإيجاد انقسام داخل المنظمات الإسلامية الكشميرية وإبعادها عن باكستان؛ من خلال اعتقال الأخيرة لقادة بعض الحركات الإسلامية وحظر نشاطهم، ولهذا نجد أنه في يونيو ٢٠٠٢م أعلن حزب الجماعة الإسلامية، والذي كان يدعو إلى انضمام كشمير إلى باكستان، قطع العلاقات مع باكستان ـ وقد اعتُبر ذلك في نظر المراقبين السياسيين تحولاً كبيراً في سياسة الحزب ـ؛ إضافة إلى قطعه (حزب الجماعة الإسلامية) لعلاقاته مع (حزب المجاهدين) الذي يمثل اتحاد حوالي ١٢ مجموعة عسكرية مقاتلة من

(1) Ibid.

(٢) عبد العزيز كامل، «تفعيل صراع الحضارات هل يبدأ من كشمير؟»، البيان عدد ١٧٧، جمادى الأولى ١٤٢٣هـ، يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٠م، ص ٦٨ ـ ٧٤. وانظر أيضاً: تقرير أحمد موفق زيدان، الحياة، (٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٣م)، (ص١٠)، وانظر أيضاً: تقرير إخباري: «مشرَّف يطمئن أمريكا بشأن الالتزام النووي الباكستاني» Arabonline 25 - 12 - 2003.

(٣) سيدي محمد أمين، (حول أهمية كشمير)، سياسة ـ الرباط، العدد ٨٠، رجب ١٤٢٤هـ.

أجل فصل كشمير عن الهند منذ عام ١٩٨٩م وإلحاقها بباكستان(١).

ولقد نجحت الضغوط الهندية في جرِّ حكومة باكستان والجنرال مشرَّف خاصة إلىٰ صِدَام مع المنظمات المسلمة الكشميرية، فقد ذكرت مصادر أمنية باكستانية إثر محاولة اغتيال مشرَّف في ديسمبر ٢٠٠٣م؛ «أنها أحصت أكثر من ٤٥ مجموعة إسلامية متشددة محظورة أو غير محظورة، وهو ما يجعل تحرك الأجهزة صعباً في ظل إصرار تلك الجماعات علىٰ الثأر لعناصرها الذين سلَّمهم الرئيس الباكستاني إلىٰ أمريكا في إطار تعاونه في الحرب علىٰ الإرهاب»(٢).

وباختصار؛ فإن حكومة الجنرال مشرَّف متورطة في قضايا متعددة، وتخلِّيه عن كشمير أو الإذعان إلىٰ المطالب الهندية تحت الضغط الأمريكي؛ قد يوجد له مصاعب سياسية قد تودي بحياته؛ خاصة أن الشارع الباكستاني مؤيد لقضية كشمير وحركاتها الجهادية، وهذا ما دفع الجنرال مشرَّف إلىٰ التراجع عن تصريحاته لرويتر بأنه ينحي جانباً طلب إسلام أباد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والمعروف أن قرارات مجلس الأمن الدولي والتي عمرها أربعة عقود تدعو باكستان والهند إلىٰ سحب قواتهما من كشمير، وإجراء استفتاء حول رغبة أهل كشمير في الانضمام إلىٰ إحدىٰ الدولتين الهند أو باكستان، وكانت تصريحات مشرَّف قد قوبلت بترحيب في الهند، لكنه تراجع وأصر علىٰ حل قضية كشمير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وقابل ساسة من كشمير الباكستانية، وأكد لهم أن لا حل لقضية كشمير إلا بتنفيذ القرارات الدولية.

إن واقع السياسة الباكستانية الحالية يؤكد أن مشرَّف، تحت الضغط الأمريكي وفي ظل الظروف الإقليمية والدولية، علىٰ استعداد لأن يتخلىٰ عن بعض بنود قرارات الأمم المتحدة، حيث قال: «إذا كانت الهند ترىٰ صعوبة في تنفيذ بعض البنود في ظل الظروف الحالية؛ فإننا يمكننا إجراء حوار بتنحيتها جانباً إذا كنا جادين»(٣).

ج ـ احتواء التكنولوجيا والخبرة النووية الباكستانية:

لقد كانت الولايات المتحدة وإسرائيل ضد امتلاك باكستان للسلاح النووي. وعلىٰ الرغم من أن الهند قد أجرت أول تجربة نووية لها عام ١٩٧٤م؛ فإنها لم تُواجه بمثل المعارضة التي ووجهت بها باكستان، ويظهر أن الحسابات الاستراتيجية الأمريكية للأسلحة النووية في الهند مقابل الصين الشعبية؛ قد جعلها تغضّ الطرف عن التسلح الهندي، وذلك في ظل النظام الثنائي القطبية في الحرب الباردة.

ولكن كانت الحكومات الباكستانية المتعاقبة منذ عهد علي بوتو تواجه الضغط والتهديد، وعندما تم إجراء

---

(1) Islamic party severs ties with Pakistan in shock -U-turn. TCM Breaking News (Archives Breaking News) Sunday, January 30, 2002.

(٢) الحياة (٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٣م)، (ص١٠).

(٣) انظر: تقرير وكالات الأنباء السابق، والذي نشر علىٰ موقع Arabonline.2003-12-25 .

التجربة النووية الباكستانية عام ١٩٩٨م؛ واجهت باكستان قيود حظر من الولايات المتحدة لم تنته إلا بعد تحالف مشرَّف معها في الحرب على الإرهاب(١).

ويظهر أن إسرائيل والولايات المتحدة تريدان منع انتقال الخبرة النووية الباكستانية إلى الدول العربية والإسلامية لضمان عدم استعمالها ضد إسرائيل، فالتوازن النووي ـ توازن الرعب ـ قد يؤدي إلى توازن قوى بين الهند وباكستان، وإلى تحقيق الردع بين الطرفين.

وتردد أن باكستان من خلال قنوات سرية وأمريكية أكدت لإسرائيل أنها لن تسمح بنقل التقنية النووية أو استعمالها ضد إسرائيل(٢)؛ علماً بأن الأخيرة قد حاولت مراراً بالاشتراك مع الهند ضرب المفاعل النووي الباكستاني على غرار ما قامت به إسرائيل وحدها من ضرب المفاعل النووي العراقي في يونيو ١٩٨١م.

وقد أكد الجنرال مشرَّف للولايات المتحدة أن باكستان لن تقدم خبراتها النووية لأحد، وذلك على إثر ما تردد عنه أن إيران قد سربت بعض المعلومات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ بأنها استفادت من خبرة العلماء الباكستانيين؛ مما دفع الحكومة الباكستانية إلى التحقيق مع أبي القنبلة النووية الباكستانية عبد القدير خان؛ في إطار عملية استجواب للعديد من العلماء الذين يعملون في مختبراته البحثية لتخصيب اليورانيوم قرب إسلام أباد(٣).

إن التحقيق الباكستاني مع علماء الذرة؛ يعكس مدى حساسية باكستان من الضغوط الأمريكية، ومحاولتها إرضاء الولايات المتحدة في جميع الأحوال؛ مما يعكس خوفها بسبب تراجع أهميتها الاستراتيجية في نظر الولايات المتحدة(٤).

ولقد تردد أن بعض الخبراء الأمريكيين ـ والإسرائيليين ـ قد زاروا سراً المنشآت النووية الباكستانية للتأكد من عدم خطورتها، وتفيد بعض المصادر أن الخبراء الإسرائيليين الذين دخلوا تحت غطاء خبراء أمريكيين؛ مكثوا بضع ساعات في المنشآت النووية؛ مما يعكس جدية موقف الجنرال مشرَّف في التحالف مع الولايات المتحدة، وفتح قنوات مع إسرائيل؛ كمحاولة لاختراق المحور الثلاثي (الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ الهندي)(٥).

د ـ الاعتراف الباكستاني بإسرائيل:

أعلن برويز مشرَّف في مقابلة تلفازية في ١٧ يونيو ٢٠٠٣م، وقبل زيارته للولايات المتحدة لمقابلة الرئيس

(1) K. Alan Kronstadt "Pakistan-U.S. relations, Congressional Research Service, Library of Congress, October 3, 2003, p.8.

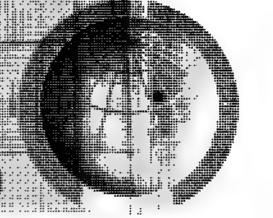
(٢) أحمد القرشي «باكستان وإسرائيل: تفاهم استراتيجي صامت بوساطة أمريكية منذ عام ١٩٩١م»، الحياة (١٣/ ٨/ ٢٠٠٣م).

(٣) أحمد موفق زيدان، «الكشف الإيراني المتسرع عن العلماء الباكستانيين»، القدس العربي (٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣م)، (ص ١٩)، الكاتب نفسه، «لا ترسلوا أبناءكم ليكونوا علماء نوويين كيلا يُعتقلوا» (٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٣م)، (ص ١٩).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المحرر العربي(باريس)، العدد ٤١٠، (٢٨/ ٨/ ٢٠٠٣م).





جورج بوش، أن على باكستان أن تكون براجماتية وتعترف بإسرائيل. والمعروف أن باكستان منذ إنشائها عام ١٩٤٧م لم تعترف بإسرائيل، وتدون على جواز السفر الباكستاني بأنه لا يسمح لرعاياها بزيارة إسرائيل. والواقع أن الرئيس الباكستاني يتعرض للضغط الأمريكي؛ في ظل إدارة أمريكية يمينية متطرفة من أكثر الإدارات تأييداً لإسرائيل، كما أن باكستان قلقة من التعاون الهندي ـ الإسرائيلي على حساب الأمن الباكستاني(١).

ورغم أن باكستان كانت عضواً في الأحلاف العسكرية الغربية مثل «السنتو» و«السيتو»؛ فإن ذلك ليس موجهاً لإسرائيل، وقد قاد وزير الخارجية الباكستاني ظفر الله خان (١٩٤٧م ـ ١٩٥١م) المجموعة العربية عام ١٩٤٧م؛ في رفض قرار التقسيم الخاص بفلسطين ١٨١ الصادر في ٢٩ / ١١ / ١٩٤٧م، وقد وقفت باكستان بشدة ضد دعوة إسرائيل إلى المؤتمر الإفريقي ـ الآسيوي عام ١٩٥٤م، أو إلى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م، ورغم بعض التحولات في السياسة الباكستانية عام ١٩٥٦م؛ فإن الموقف الباكستاني كان دائماً مؤيداً للقضايا العربية والفلسطينية؛ خاصة أنها عضو مؤسس في منظمة المؤتمر الإسلامي(٢).

ويظهر أن المؤسسة العسكرية الباكستانية، وخاصة المقربة من الرئيس مشرَّف؛ تجد أن الظروف الإقليمية والدولية تدفع بباكستان إلى الاعتراف بإسرائيل لاحتواء العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية، ولقد لعبت إسرائيل على وتر العلاقات مع الهند؛ بالتلويح إلى باكستان بأنها على استعداد للتوازن في علاقاتها مع الهند، وهذا ما صرح به «ديفيد إيفري» أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الإسرائيلي: «أعتقد أن إسرائيل ينبغي أن تقوم بإرساء علاقات طبيعية مع الهند وباكستان»(٣). وحاول مشرَّف أن يبين أن التعاون الهندي ـ الإسرائيلي ليس موجهاً ضد باكستان فقط، بل يرتبط بالشرق الأوسط كله؛ في محاولة لإدخال ذلك التعاون في صميم الصراع في الشرق الأوسط، وخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ لكسب الموقف العربي إلى جانب باكستان(٤).

وإضافة إلى محاولة احتواء علاقة إسرائيل والهند؛ فإن المؤسسة العسكرية الباكستانية تطمح في الحصول على أسلحة من إسرائيل، وتحييد مؤسسات الصناعة العسكرية الإسرائيلية المندفعة في دعم التحالف مع الهند من أجل الربح المادي من بيع الأسلحة للهند.

كما أن هذه المؤسسة ترى أيضاً أن العلاقات الباكستانية مع إسرائيل قد يكسبها تأييد اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة؛ لما لهذا اللوبي من دور في السياسة الخارجية الأمريكية، وسيطرته على وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، وقد حثت المنظمات الصهيونية الأمريكية برويز مشرَّف على الاعتراف بإسرائيل، وفتح صفحة معها.

---

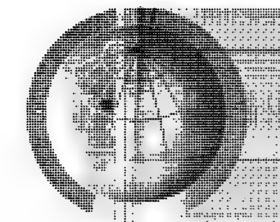
(1) P.R. Kumaraswamy " Beyond the Veil: Israel-Pakistan Relations ", BESA center for strategic Studies service: mem no. 55, March 2000.

(2) Ibid.

(٣) «علاقات عسكرية باكستانية إسرائيلية محتملة»، الهندوستان تايمز ،(٩/ ٣/ ١٩٩٩م).

(٤) أحمد القرشي، مصدر سبق ذكره.






وتحاول حكومة مشرَّف أيضاً أن تستغل قضية الاعتراف بإسرائيل للحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وتردد أن الولايات المتحدة سوف تقدِّم إلى باكستان ثلاثة مليارات دولار في حال اعترافها بإسرائيل، كما أنها سوف تستفيد من الاستثمارات الأمريكية، ولقد حاولت باكستان إقناع رجال الأعمال الباكستانيين بإقامة علاقات مع الإسرائيليين، وقد قام رجل الأعمال الباكستاني الكابتن المتقاعد «إكرام سيجال» بزيارة إسرائيل وزيارة مركز بيجن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية[1]. ولا شك بأن هذه الزيارة مدفوعة من الحكومة الباكستانية؛ كنوع من فتح القنوات مع إسرائيل لاختيار الوقت المناسب للاعتراف بها.

أما الجانب الاستراتيجي الآخر ـ من وجهة نظر الحكومة الباكستانية، وخاصة المؤسسة العسكرية ـ فهو طمأنة إسرائيل بشأن قلقها وخوفها من السلاح النووي الباكستاني، وتردد أن إسرائيل وباكستان قد توصّلتا إلى تفاهم استراتيجي حول السلاح النووي بوساطة أمريكية غير مباشرة، وأنها لن تسرب هذه التقنية لدولة أخرى.

ولكن على الرغم من الأهمية الاستراتيجية التي تراها حكومة مشرَّف في الاعتراف بإسرائيل؛ فإن هناك معارضة شديدة من الأحزاب والجماعات الإسلامية، والتي هددت مشرَّف صراحة بأنها ستكون نهاية حكمه إذا أقدم على هذه الخطوة، كما أن بعض عناصر المؤسسة العسكرية، وخاصة في الاستخبارات الباكستانية، تؤيد هذه المعارضة، إلا أن التيارات العلمانية وبعض الجماعات الموالية لمشرَّف قد تدفع به إلى الاعتراف بإسرائيل في وقت يجد أنه تحت ضغط أمريكي ـ هندي قد يجد له مسوغاً لهذه الخطوة، ولكن محاولات الاغتيال التي تعرض لها في ديسمبر الماضي قد تدفعه إلى التردد في الاعتراف بإسرائيل[2].

هـ ـ مشرَّف والقوى الآسيوية: الصين، وروسيا الاتحادية:

يحاول الرئيس مشرَّف فك حصار دول المحور عن باكستان؛ من خلال إقامة علاقات سياسية واستراتيجية مع كل من القوى الآسيوية التقليدية، وخاصة الصين الشعبية بوصفها قوة اقتصادية عظمى محتملة، وكذلك من خلال استغلال الخلافات الروسية ـ الأمريكية؛ بعد إقامة القواعد العسكرية الأمريكية المحيطة بروسيا في آسيا الوسطى[3].

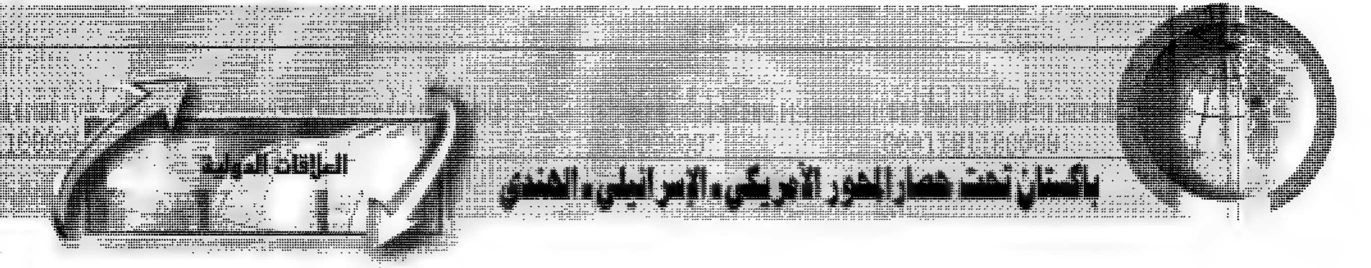
إن الصين الشعبية رغم علاقاتها التاريخية خلال الحرب الباردة بباكستان، ووقوفها معها ضد الهند، والنزاع الحدودي الصيني ـ الهندي؛ فإنها تحافظ على علاقة مع الهند من أجل إبعادها عن التحالف مع الولايات المتحدة على حساب الصين الشعبية، وهذا يفسر التقارب الصيني من الهند باعتبارها دولة نووية وثاني دولة في

(1) See BESA Bulletin no.16 October 2003, p.5 (www.besacenter.org).

(٢) الحياة، (٩/ ١٢/ ٢٠٠٣م)، (ص ١٠).

(3) Ron Synovitz, Musharraf Seeks strategic ties with Moscow, RadioFree Europe/Radioliberty/ snc,(www.rferi.org) Feb /4 / 2003.





عدد سكانها بعد الصين الشعبية في العالم، وتبادل الزيارات الرسمية بين القادة الصينيين والهنود (١).

وتحاول باكستان إثارة مخاوف الصين الشعبية من التقارب الهندي - الأمريكي، ولكن يظهر أن باكستان لم تعد تشكّل ثقلاً استراتيجياً مهماً للصين في الظروف الإقليمية والدولية الراهنة؛ خاصة بعد وجود القوات الأمريكية على الأرض الباكستانية.

أما روسيا؛ فيظهر أن حكومة مشرَّف بدأت تسعى إلى تحسين العلاقات معها حينما وجدت قلقاً روسياً من التقارب الهندي - الأمريكي، والذي يقفز على العلاقات الهندية - الروسية الحميمة التي نشأت خلال الحرب الباردة، خاصة أن روسيا طرحت فكرة التحالف الثلاثي (الهندي - الصيني - الروسي) لمواجهة الهيمنة الأمريكية. وقد قام برويز مشرَّف بزيارة موسكو في فبراير/ ٢٠٠٣م لمدة ثلاثة أيام بدعوة من الرئيس بوتين، وهي الزيارة الأولى لرئيس باكستاني لموسكو منذ ثلاثة عقود؛ بسبب الدعم الباكستاني للمجاهدين الأفغان أثناء الغزو السوفييتي لأفغانستان(٢)، كما كانت موسكو قلقة من دعم إسلام أباد لحركة طالبان، وما سببته الأخيرة أيضاً من الاعتراف بحكومة الشيشان، ولكن بعد سقوط طالبان، ووقوع باكستان تحت ضغط المحور (الهندي - الإسرائيلي - الأمريكي)؛ وجدت موسكو فرصة للتعاون مع باكستان بسبب تخوّفها من الدور الهندي؛ خاصة بعد نمو الاستثمارات الأمريكية في الهند، والتعاون العسكري بينهما، والمناورات على الحدود الصينية والمحيط الهندي بين القوات الأمريكية و الهندية(٣).

و - الإحباط الباكستاني في أفغانستان وإيران:

برزت الخلافات الإيرانية - الباكستانية منذ دعم باكستان لحركة طالبان السنّية التي كانت على خلاف عميق ودموي مع الشيعة، وقد شاركت إيران مع الولايات المتحدة في إسقاط حركة طالبان، وفتحت قنوات معها، وقام الرئيس الأفغاني حميد كرزاي بزيارة إلى طهران، وهي إشارة إيرانية لدعمها إلى كرزاي صنيع الولايات المتحدة(٤).

ويظهر أن الولايات المتحدة قد فتحت الآن قنوات سرّية مع إيران؛ بسبب التورط الأمريكي في العراق بعد إسقاط النظام العراقي، والمقاومة العنيفة التي تواجهها القوات الأمريكية هناك، والتي دفعتها إلى أن تعتمد على إيران في محاولة لتحييد الشيعة في العراق عن السنّة والمقاومة العراقية، ويظهر ذلك من اعتراف إيران بمجلس الحكم الانتقالي الذي عينته الولايات المتحدة.

---

(1) Ramtanu Maitra " Vajpayee's historic trip strengthens Indo-China ties" Executive Intelli gence Review, June 2003. See also, U.S. and China dance with India" Bhara trarsha 1947, April 19,2001.

(2) Rom Synovitz. Op.cit.

(3) Alan Kronstadt, India: Chronology of events, CRS report for Congress, Congressional Research Service, Library of Congress, October 7, 2003, p.6.

(٤) أحمد البرصان، «إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية»، السياسة الدولية، عدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢م، ص (٣٥-٤١).

وتستغل إيران المأزق الأمريكي في العراق في سبيل فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة، خاصة أن قوات الاحتلال في العراق قد أعطت أكثر المقاعد للشيعة في مجلس الحكم الانتقالي، وقد رفعت الولايات المتحدة مؤخراً بعض القيود والحصار عن إيران، وجمَّدت نشاط «مجاهدي خلق» في العراق، وأعلنت نيتها ترحيلهم إلى دول أخرى.

والحقيقة أن السياسة الإيرانية براجماتية أكثر مما هي عقدية، فمفهومات الثورة الإيرانية في ظل ما يُسمّى بالإصلاحيين؛ قد أصبحت من تاريخ الثورة الإيرانية، والشيطان الأكبر الأمريكي أصبح الآن حليفاً غير معلن في أفغانستان والعراق.

وفي ظل الضغط الأمريكي على إيران بشأن المفاعل النووي الإيراني؛ حاولت حكومة إيران توريط باكستان في هذه القضية؛ من خلال تسريب معلومات عن تعاون علماء باكستان والخبرة التي قدموها في هذا المجال؛ مما دفع الحكومة الباكستانية إلى التحقيق مع علمائها، وهي بلا شك خطوة ذات أبعاد سلبية لحكومة باكستان؛ حيث تحقق مع علمائها الذين حموا أمنها القومي بالوصول إلى القنبلة الذرية، وفي الوقت الذي يصل أبو القنبلة الذرية الهندية إلى منصب رئاسة الدولة في الهند؛ فإن أبا القنبلة الذرية الباكستانية عبد القدير خان يخضع للتحقيق من قبل حكومته، وهذا يعكس المأزق الكبير الذي وقعت فيه حكومة مشرَّف، حيث أصبحت محاطة من كل جانب بقوى تتحالف وتعمل ضدها، ولذلك تحاول الحكومة الباكستانية أن ترضي الأطراف المجاورة على حساب قضايا قومية؛ سواء في كشمير أو بالتجاوز عن التدخل الأمريكي في شؤونها الداخلية وتحدي السيادة الباكستانية[1].

ولا بد أيضاً من الإشارة إلى التقارب الهندي ـ الإيراني، والزيارات المتبادلة بين البلدين، وخاصة أن الهند ترى في إيران منفذاً لتجارتها إلى آسيا الوسطى، وبهذا تكون إيران أقرب إلى سياسة الهند والمحور بشكل غير مباشر؛ رغم أن باكستان عقدت علاقات تعاون وصداقة مع إيران رغم الخلافات معها حول أفغانستان.

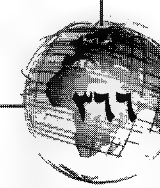
ثامناً: موقف التيار الإسلامي من استراتيجية الحكومة الباكستانية:

قال حميد غول رئيس الاستخبارات الباكستانية الأسبق: «إن القومية الباكستانية جذورها ممتدة في الإسلام؛ لأن الدولة قامت على أساس الدين. وإذا كانت الحكومات الباكستانية المتعاقبة على السلطة علمانية؛ فإن الجماعات والأحزاب الإسلامية تشكِّل قوة سياسية مهمة، ولقد ازداد نفوذ هذه الجماعات في عهد ضياء الحق مع الغزو السوفييتي لأفغانستان وحركة الجهاد؛ إضافة إلى الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وإسقاط نظام الشاه؛ مما عزز نفوذ هذه الجماعات والأحزاب الإسلامية.

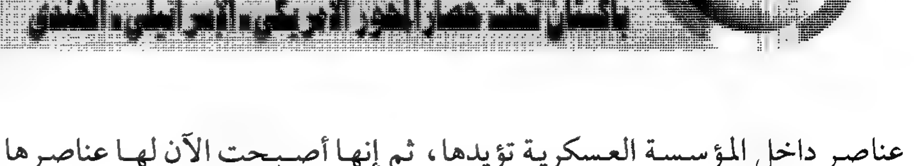
وترجع قوة هذه الجماعات إلى قدرتها على تعبئة الشارع الباكستاني والمؤسسات التربوية، وكذلك وجود

---

(١) أحمد موفق زيدان، مصدر سبق ذكره، (٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٣م).







عناصر داخل المؤسسة العسكرية تؤيدها، ثم إنها أصبحت الآن لها عناصرها العسكرية المدربة، فهنالك جماعات إسلامية تميل إلىٰ استعمال القوة المادية لتحقيق أهدافها».

وحسب قول حميد غول؛ فإن هناك حوالي ٢٢٥ ألف مسجد في القرىٰ والأرياف لا يمكن تعبئة سكانها إلا من خلال الدعوة الإسلامية والدفاع عن الإسلام، فمن هذه الناحية كان يمكن وقوف الشارع الباكستاني وراء الحكومة. وقد أدت هذه الجماعات دوراً مهماً في حركة الجهاد في أفغانستان، وشكّلت لجان الدفاع عنها [(١)].

وحسب المصادر الباكستانية؛ فهنالك حوالي ٣٦ حزباً وجماعة إسلامية في باكستان؛ من أشهرها وأكثرها فعالية: جماعة (علماء الإسلام)، و (الجماعة الإسلامية) المنتشرة داخل باكستان، والتي هي أقرب إلىٰ فكر (الإخوان المسلمون)، وترىٰ الإسلام يشمل الاقتصاد والسياسة، وهي أكثر انفتاحاً علىٰ العالم الخارجي من غيرها.

وقوة الأحزاب الإسلامية ظهرت في الانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت في أكتوبر ٢٠٠٢م، حيث شكّلت الجماعات الإسلامية تحالف (ائتلاف الأحزاب الإسلامية)، أو ما يُسمّىٰ (مجلس العمل المتحد) (M.M.A)، وقد تشكّل هذا الائتلاف من ستة أحزاب إسلامية؛ هي: (الجماعة الإسلامية) بزعامة قاضي حسين أحمد، وجماعة (علماء الإسلام) بقيادة فضل الرحمن، جماعة (علماء الإسلام) بقيادة سميع الحق، وجماعة (علماء باكستان) بقيادة شاه أحمد نوراني، ومركز (جماعة أهل الحديث) بقيادة ساجد مير، وجماعة (طريق إسلامي) بقيادة ساجد تقي، والتي كانت تُسمّىٰ (طريق الجعفرية) - وهي شيعية - [(٢)].

لقد حصلت هذه الجماعات (مجلس العمل المتحد) علىٰ ٥٨ مقعداً في الجمعية الوطنية، فجاءت في المرتبة الثالثة بعد حزب (رابطة مسلمي باكستان) بزعامة «قائد أعظم» الموالي لبرويز مشرّف، والذي جاء في المرتبة الأولىٰ بـ ١١٥ مقعداً، وحزب (الشعب الباكستاني) بزعامة «بينظير بوتو»، والذي جاء في المرتبة الثانية بـ ٨٠ مقعداً. كما أن (مجلس العمل المتحد) (أمل) حصل علىٰ أغلبية المقاعد في مقاطعات الحدود الشمالية الغربية (NWFP)[(٣)].

ونلاحظ أنه لأول مرة في تاريخ باكستان السياسي يحدث تحالف بين الأحزاب الإسلامية في الانتخابات النيابية للوصول إلىٰ الجمعية الوطنية في باكستان، كما أنه لأول مرة يحدث إقبال شعبي في باكستان علىٰ انتخاب مرشحي الأحزاب الإسلامية.

---

(1) BBC News. Tuesday 2, October 2001, (hhtp:11.bbc.co.uk/2/hil/south-asia/1575304stm)

(2) Ibid.

(3) Ashutosh Misra "Rise of Religious parties in Pakistan: Causes and prospects" Strategic analysis, vol.27 no.2, April-June 2003, pp.186-201.






ولا شك أن هناك عدة أسباب دفعت إلىٰ هذا الائتلاف السياسي، وهي: خطر التحديات التي تواجه هذه الأحزاب والجماعات بعد سقوط حركة طالبان، والضغط الأمريكي علىٰ الحكومة الباكستانية لتقزيم الجماعات الإسلامية، والإشراف علىٰ المدارس الدينية، إضافة إلىٰ أن فساد الأحزاب العلمانية، مثل حزب الشعب، وحزب الرابطة الإسلامية نواز شريف، جعل هذه الجماعات تحقق فوزاً في هذه الانتخابات.

ولا شك أن المرونة السياسية التي اتبعتها استراتيجية الائتلاف الإسلامي؛ بطرحها مشكلاتثالفساد والتركيز علىٰ القضايا المحلية؛ كل ذلك أسهم في نجاحها في الجمعية الوطنية، كما أن سياسة الحكومة كانت ترىٰ أن نجاح الائتلاف لا يهدد الرئيس مشرَّف بقدر ما تهدده الأحزاب العلمانية.

وقد طرحت أحزاب الائتلاف الإسلامي مرونة سياسية في حل قضية كشمير من خلال قرارات الأمم المتحدة، كما أن علاقاتها التاريخية مع المؤسسة العسكرية وإعطاء الشرعية السياسة لها؛ أسهم في مساعدة أحزاب الائتلاف في حملتها الانتخابية؛ إضافة إلىٰ البرنامج الاقتصادي الذي طرحته بشأن الإصلاح الزراعي، والقضاء علىٰ الإقطاع، وتوزيع الملكيات علىٰ الفلاحين(١).

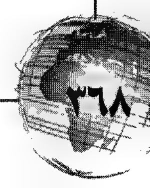
ويظهر من تتابع الأحداث أن هناك صفقة بين مشرَّف والأحزاب الإسلامية، ظهرت من خلال فوز مشرَّف في الحصول علىٰ الثقة بالبرلمان الباكستاني رغم مقاطعة الأحزاب العلمانية الرئيسة للتصويت في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، فقد حصل مشرَّف في جلسة الثقة في نهاية شهر ديسمبر الماضي علىٰ ٦٥٨ صوتاً؛ من إجمالي ١١٧٠ مقعداً في المجالس المحلية و (الجمعية الوطنية) و (مجلس الشيوخ)؛ مما جعله يحصل علىٰ أغلبية الأصوات التي يحتاج إليها للفوز بثلثي الأصوات، وأن يستمر في الحكم إلىٰ عام ٢٠٠٧م، ولكن تم الاتفاق علىٰ أن يتنحىٰ مشرَّف عن قيادة الجيش مع ديسمبر ٢٠٠٤م(٢).

وفي ظل نفوذ الائتلاف الإسلامي (أمل) في الجمعية الوطنية والمقاطعات الغربية الباكستانية؛ نجد أن باكستان تحت الضغط الأمريكي تتجه نحو التطبيع مع الهند، فقد أعادت العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الهند إلىٰ مستوىٰ السفراء؛ بعد أن كانت مقطوعة منذ ٢٠٠٢م، كما عادت حركة النقل بين البلدين، وفُتح المجال الجوي للطائرات بينهما، إضافة إلىٰ تقديم كل منهما معلومات عن المنشآت النووية في البلدين، وحضور رئيس الوزراء الهندي إلىٰ قمة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، والتي عُقدت في إسلام أباد في الأسبوع الأول من يناير/ ٢٠٠٤م.

ويمكن تفسير الضغط الأمريكي لحل النزاع بينهما بأنه مرتبط بحرب الولايات المتحدة ضد ما تسمّيه الإرهاب الدولي، وأهمية الدور الباكستاني لمحاربة الإرهاب، واستقرار مشاركة باكستان في المشاريع

(1) Ibid

(٢) «مشرَّف يفوز في اقتراع علىٰ الثقة بالبرلمان الباكستاني»، صحيفة الرأي (عمان) (٢/ ١/ ٢٠٠٤م)، (ص١).





الاقتصادية الأمريكية؛ مثل نقل البترول عبر أفغانستان إلى الموانئ الباكستانية.

وظهرت أهمية دور البلدين أيضاً في الاستراتيجية الأمريكية؛ من خلال طلب الإدارة الأمريكية من الهند وباكستان إرسال قوات عسكرية إلى العراق؛ بعد أن تعرضت القوات الأمريكية إلى مقاومة شرسة في العراق بعد إسقاطها لنظام صدام، إلا أن المعارضة الداخلية في باكستان وخاصة الإسلامية حالت دون ذلك، كما أن الهند تراجعت عن إرسال قواتها بسبب عدم وجود مظلة دولية لهذا التدخل العسكري؛ إلا أن هذا التدخل متوقع في حالة تردي الأوضاع في الشرق الأوسط(١).

أما بشأن الاعتراف بإسرائيل؛ فقد صرح القاضي حسين أحمد أمير الجماعة الإسلامية بقوله: «إن الاعتراف بإسرائيل يعني نهاية حكم مشرَّف»(٢)، كما عبَّرت جمعية «نوائي وقت» عن موقف الشعب الباكستاني من تصريحات مشرَّف بالقول: «على رئيس الجمهورية أن يعلم أن الشعب قبل الكثير من قراراته غير المقبولة على مضض متحكماً بغضبه، لكن الإقرار بسيطرة إسرائيل على قبلة المسلمين الأولى سيكون أمراً لن يقبله الشعب، لماذا يريد أن يُقْدم على خطوة تُسرع في زوال حكمه؟!»(٣).

تاسعاً: الموقف الإسلامي والعربي من حصار المحور الثلاثي لباكستان:

يمكن تقييم الموقف الإسلامي، سواء العربي وغير العربي، إلى مستويين؛ المستوى الرسمي، المستوى الشعبي:

أولاً: على مستوى الحكومات العربية والإسلامية:

إن تلك الحكومات أضعف من أن تقدم مساعدة إلى باكستان، سواء في الجانب السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، فبعد احتلال العراق وإسقاط النظام السياسي فيه؛ أصبحت الأنظمة العربية والإسلامية في موقف الدفاع وتحت الحماية الأجنبية، فالقوات والقواعد الأمريكية موجودة في المنطقة العربية وخاصة دول الخليج العربي، ولقد أسهم بعضها في إسقاط النظام العراقي واحتلاله، وبعضها فتح أبوابه للتفتيش والتخلي عن المفاعلات النووية كما فعل العقيد القذافي، بل قامت ليبيا بتسريب معلومات تفيد مساعدة بعض العلماء الباكستانيين لها في برنامجها النووي، ولا شك أن ذلك يحرج الحكومة الباكستانية، ولكنه في الوقت نفسه يدلل على أهمية الخبرة النووية الباكستانية للعالم الإسلامي، كما في حالة إيران وليبيا التي ادعتا الاستفادة من خبرة علماء باكستان.

---

(١) خلال زيارته لواشنطن في يونيو ٢٠٠٣، صرح مشرَّف بطلب الإدارة الأمريكية منه بإرسال قوات إلى العراق؛ كما فعلت مع الهند، ولكن مشرّف ربط ذلك تحت المظلة الدولية ومشاركة دول إسلامية أخرى، ولكن الواقع أن الوضع الداخلي لن يسمح له بذلك في ظل العداء الشعبي لدور أمريكا في العراق وأفغانستان.

(2) Israel and Pakistan" Procrastination, June 30,2003.

(٣) أحمد القرشي، مصدر سبق ذكره.





أما الدول الإسلامية الأخرىٰ؛ فإننا نجد أفغانستان تحت الاحتلال الأمريكي ورئيس أفغاني مدين بوجوده إلىٰ الولايات المتحدة لا يتعدىٰ نفوذه مدينة كابل.

أما تركيا فهي عضو في حلف الناتو، وهي دولة علمانية لا تزال تتبنىٰ العلمانية الكمالية المتطرفة، ولها علاقات استراتيجية مع إسرائيل، بل تردد أن تركيا تتوسط بين إسرائيل وباكستان من أجل اعتراف الأخيرة بإسرائيل.

وإذا نظرنا إلىٰ الموقف الإيراني؛ نلاحظ أن إيران تحالفت مع الولايات المتحدة في إسقاط نظام حركة طالبان رغم الوجود الأمريكي العسكري علىٰ حدودها الشرقية، وفتحت مجالها الجوي للطائرات الأمريكية، كما أن إيران ساهمت في إسقاط نظام صدَّام واحتلال العراق؛ من خلال المعارضة العراقية التي كانت موجودة في إيران. وقد فُتحت القنوات السرية والعلنية بين إيران والولايات المتحدة من خلال رفع العقوبات المالية الأمريكية المؤقتة عن إيران، بل إن البلدين في طريقهم إلىٰ الانفتاح بعد حاجة الولايات المتحدة إلىٰ دور إيران من أجل تحييد الشيعة في العراق في المقاومة التي تقودها الجماعات السنّية ضد الاحتلال الأمريكي(١).

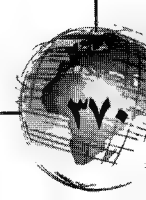
لقد أسهمت باكستان بقواتها العسكرية في تدريب بعض القوات لدول الخليج العربي، وخاصة في المملكة العربية السعودية التي لها علاقات عسكرية متميزة مع باكستان، فبالإضافة إلىٰ العلاقات العسكرية والاقتصادية والثقافية؛ فإن باكستان قد مارست دور الوسيط في حصول السعودية علىٰ صفقة الصواريخ الصينية (رياح الشرق SSI-2)، بل ذهبت صحيفة هآرتس الإسرائيلية إلىٰ القول بوجود تعاون باكستاني سعودي في مجال السلاح النووي، وهذه الإشارة تعكس قلق إسرائيل من قدرة باكستان النووية التي أطلقت عليها «ناشرة السلاح النووي»، بل تسعىٰ إلىٰ وضع السلاح والمفاعلات النووية الباكستانية تحت الإشراف الدولي؛ لأن باكستان الدولة الإسلامية الوحيدة التي تملك الرادع النووي ـ أو توازن الرعب ـ في مواجهة إسرائيل، ولذا فهي تحاول جادة إخراج باكستان من التضامن العربي الإسلامي حتىٰ تصبح إسرائيل القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط(٢).

إن احتلال العراق تحت ذريعة أسلحة الدمار الشامل التي لم تكن موجودة أصلاً؛ يعكس استراتيجية أمريكية إسرائيلية لمنع العالم العربي خاصة والإسلامي عامة من امتلاك أسلحة استراتيجية تقلب ميزان القوىٰ

---

(١) حول الاتصالات الأمريكية الإيرانية ومحاولة استغلال المساعدات الإنسانية بسبب الزلزال الذي أصاب مدينة بم الإيرانية؛ أكدت المصادر الإيرانية والأمريكية أن هناك اتصالات، وطلبت أمريكا في يناير ٢٠٠٤م بإرسال وفد أمريكي برئاسة إليزبث دول، وهي شخصية مرموقة في الحزب الجمهوري وزوجة روبرت دول المرشح السابق في الحزب الجمهوري للرئاسة، محمد نون «واشنطن تعرض إرسال وفد إلىٰ طهران» الحياة، ٣/ ١/ ٢٠٠٤م، (ص ٧).

(٢) زئيف شيف «الرياض لم تعد تثق في أمريكا فتوجهت لإسلام أباد»، هآرتس (٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٣م)، مترجم في القدس العربي (٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٣م)، (ص ٧).



لمصلحة العالم العربي. وتعتبر الولايات المتحدة أن العالم العربي والإسلامي يملك موارد اقتصادية واحتياطياً هو الأول في العالم من البترول، والذي يتحكم في البترول يتحكم في الاقتصاد العالمي، ولذلك تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على منابعه، ولذلك جاء احتلال العراق. والنقطة المهمة أن الولايات المتحدة ليس لها حليف دائم بل مصالح استراتيجية، فقد ساعدت نظام صدام بالأسلحة والاستخبارات، وورَّطته في الحرب مع إيران لمدة ثماني سنوات لإنهاك العالم الإسلامي وإبعاده عن إسرائيل، ولضرب الدولتين المسلمتين بعضهما ببعض في حرب طاحنة أضعفتهما، وبعد ذلك انقلبت على هذا النظام وأسقطته واحتلت بلاده. وكذلك الآن باكستان الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة على مدى نصف قرن خلال الحرب الباردة؛ انقلبت الولايات المتحدة عليها وتحولت إلى الهند.

ولذلك يجب على الحكومات العربية والإسلامية أن تنظر إلى مصالحها الاستراتيجية، وأن تعزز التضامن العربي والإسلامي للوقوف في وجه المحور الأمريكي - الإسرائيلي - الهندي، وأن تمارس الضغط على الهند من خلال المصالح الاقتصادية والعمالة الهندية للابتعاد عن التحالف مع إسرائيل على حساب الدول الإسلامية، وأن تدعم المسلمين الهنود الذين يصل عددهم إلى حوالي ٢٠٠ مليون مسلم للضغط على الحكومة الهندية للخروج من المحور الأمريكي - الإسرائيلي.

ثانياً: على المستوى الشعبي في العالم العربي والإسلامي:

لا يزال العالم العربي والإسلامي يعاني من الخلافات بين الأنظمة السياسية والتيارات الإسلامية، فهناك صراع في بعض الدول الإسلامية - سواء في المغرب العربي والمشرق وحتى في جنوب شرق آسيا، كما هو الحال في إندونيسيا - بين الحكومات والمعارضة الإسلامية؛ مما يقلل من دور الشعوب في الوقوف مع باكستان في مواجهة الحصار الاستراتيجي لها من دول المحور الثلاثي (الأمريكي - الإسرائيلي - الهندي).

ويبقى الدور الفعَّال من خلال منظمات المجتمع المدني والجمعيات الإسلامية المتعددة، والتعاون بين الأحزاب السياسية سواء كانت إسلامية أو وطنية؛ من أجل دفع الحكومات إلى التضامن مع باكستان؛ خاصة أن القوات الباكستانية قد خدمت كثيراً من دول الخليج العربي، وأيضاً من أجل دعم الجماعات الإسلامية الباكستانية ومدارسها؛ لأن لها دوراً كبيراً في القضايا الإسلامية، والدفاع عن حقوق الشعوب الإسلامية كما في فلسطين وغيرها.

إن التواصل بين الجماعات الإسلامية في الهند وباكستان وبقية دول جنوب شرق آسيا مع العالم العربي؛ يمكن أن يشكّل قوة ضغط على الحكومات، حتى على الولايات المتحدة والهند، من أجل الابتعاد عن حصار باكستان.





الخاتمـــة

إن العـالم الإسـلامي في آسـيا يقع ضـمن مـا يُسمَّىٰ «حـافة اليـابس» (Rimland) في نظرية سبيكمان الجيواستراتيجية، والتي قال فيها: «إن من يسيطر علىٰ حافة اليابس يسيطر علىٰ أورآسيا وبالتالي علىٰ العالم». ونجد أن «سبيكمان» حذَّر الولايات المتحدة من سيطرة دولة علىٰ الحافة، أو توحُّد دول الحافة في منطقة ذات أهمية استراتيجية. وإثر بروز المد الإسلامي فيما يُسمَّىٰ بالصحوة الإسلامية تخشىٰ أمريكا امتلاكه القوة النووية.

وإن السلاح النووي الباكستاني الذي كان يطلق عليه الرئيس ذو الفقار علي بوتو (القنبلة الإسلامية) في ظل وجود قنبلة هندوسية ونصرانية ويهودية؛ قد يتعرض إلىٰ الإجهاض في ظل الظروف الإقليمية والدولية الحالية، وفي ظل العجز الذي يهيمن علىٰ الدول العربية والإسلامية.

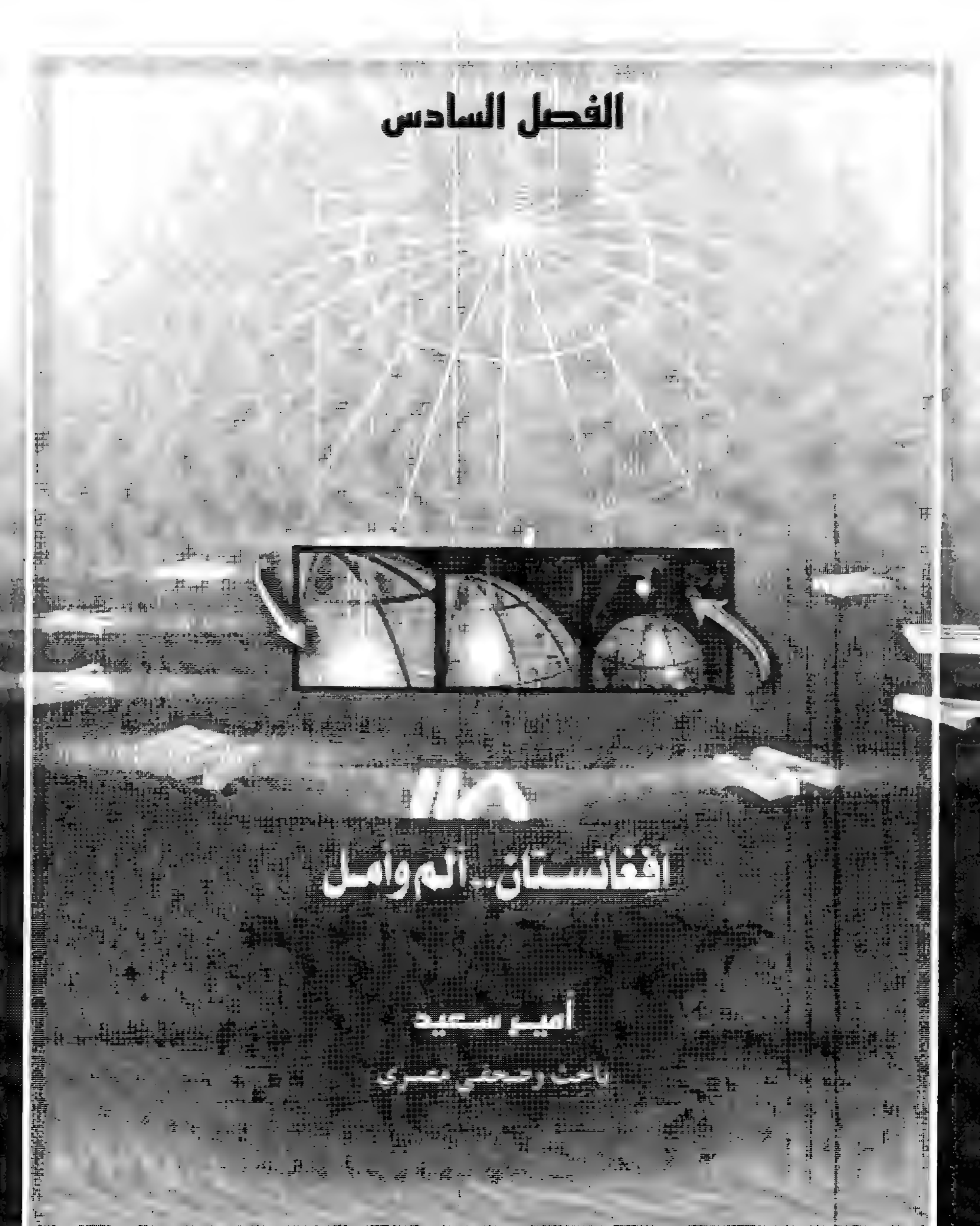
ولا شك أن انهيار باكستان بإذعانها إلىٰ المطالب الأمريكية والاعتراف بإسرائيل؛ يفقد العالم العربي حليفاً استراتيجياً قوياً؛ لأن الخبرات الباكستانية التي يمكن الاستفادة منها قد تكون تبخرت.

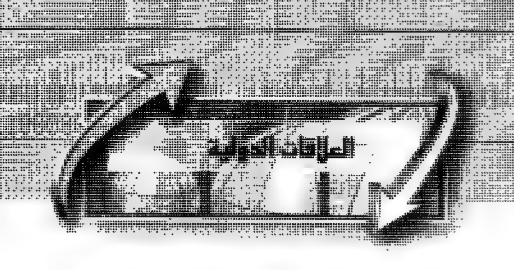
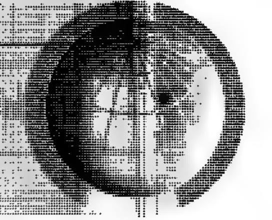
إن وجود ٥ , ٣ ملايين عامل هندي في الخليج العربي مع وجود القوات الأمريكية والبريطانية؛ يضع العالم العربي في مأزق أمني حقيقي، حيث تسخر هذه العمالة لخدمة إسرائيل[١] والولايات المتحدة فيما يشكّل «الطابور الخامس» في المنطقة العربية؛ خاصة في ظل محاولة إسرائيل والولايات المتحدة جر الهند للتدخل العسكري في المنطقة بدعوتها للإسهام بقواتها في العراق. وإذا لم تظهر جبهة عربية إسلامية ترتكز علىٰ قاعدة جماهيرية شعبية في العالم العربي والإسلامي تواجه هذا المحور؛ فقد يقع العالم العربي والإسلامي في فخ نظرية الدومينو الأمريكي فتسقط بعد العراق الواحدة تلو الأخرىٰ.

---

(١) «الموساد يدرب مئات الجواسيس الآسيويين والأفارقة للعمل في الدول العربية»، المحرر العربي، العدد (٣٤٦، ٢٤ /٣٠/ ٥/ ٢٠٠٣م)، (ص ٨).




الفصل السادس
أفغانستان.. ألم وأمل
أمير سعيد
باحث وصحفي مصري

أفغانستان.. ألم وأمل

أمير سعيد

الإبحار في القضية الأفغانية كالإبحار في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج؛ لا لقلة المادة المتوفرة عنها وإنما لكثرة الزبد فوق صفحة مائها، وما يقال عن القضية الأفغانية يتطابق مع ما يقال في الشأن العراقي؛ إذ الحاصل أن وكالات الأنباء ومراكز البحوث والدراسات الرئيسة في العالم، والتي يسيطر اليهود على جلّها، تمارس لعبتها التضليلية للعالم بقدر فائق من المهنية.

كان العالم في الماضي يعاني من قلة المعلومات حول قضايا حيوية كثيرة، فصار الآن يعاني من كثرتها وتدفقها وتعارضها غير هيابة من ملاحقة المنقِّحين لها؛ لأنها قد نجحت إلى حد بعيد في تضليلهم أيضاً، والخطة المعمول بها في هذا المضمار تتسم بقدر عال من الذكاء والواقعية المتلازمين، وتتلخص - حسبما نفهم مما يجري حولنا - في «أن أفضل وسيلة للحفاظ على سرٍّ من غيلة الإفشاء ليس ستره، وإنما إذاعته على نطاق واسع جوار كمٍّ هائل جداً من الأخبار المتوافقة والمتعارضة معه؛ ما يُصيِّره احتمالاً وارداً فقط.. لا بل ربما احتمالاً مستبعداً مقارنة بما هو أهم منه، ويحرم مفشيه - إن وجد - من سبق إذاعته»، وهذا ما أجد أننا نعاني منه عند دراسة القضية الأفغانية.

زد على ذلك أن الطرف المقابل في المعادلة الأمريكية/ الأفغانية (سواء مثَّلتها طالبان أو القاعدة) - أو الأمريكية/ العراقية - ليس أكثر وضوحاً من غريمه؛ لكونه - والعذر له - يواجه حالة حرب، و «الحرب خدعة» كما هو معلوم.

بيد أنه - وللإنصاف - يمكننا في كثير من الأوقات التعويل على جرأة الفريقين المتناحرين بأرض أفغانستان في تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية والمخططات ببرامجها الأصلية الواضحة، فالحرب على أفغانستان وفقاً للرئيس الأمريكي جورج بوش هي «حرب صليبية»، ومقاومتها وفقاً للملا عمر زعيم الإمارة الإسلامية الأفغانية سابقاً هو «جهاد مقدس»، والعدوان الأمريكي هو لإطاحة حكم «طالبان» وتسليم زعماء هذا «الجهاد المقدس» ضد الولايات المتحدة إلى الطرف الأوفر قوة الأقل عدلاً، فيما يقف الطرف الآخر في جهة مقابلة مميزاً الناس - بنظره - «إلى فسطاطين(..) إيمان وكفر»؛ مشعلاً لهيب الحماسة في قلوب أتباعه لتنفيذ مخططه «بضرب مفاصل الاقتصاد الأمريكي»، ولإزاحة محتل استباح بلاد المسلمين.

وعلينا ونحن نعرض لهذه القضية ومفرداتها وأبعادها وتداعياتها ومستقبلها المستقرأ؛ أن نراوح بين

الارتكان إلىٰ وضوح القضية ـ علىٰ الأقل في قاسمها المشترك الأدنىٰ ـ؛ وبين استخدام مبضع الجراح في استئصال أورام الإعلام والدراسات الغربية الخبيثة.

وفي المستهل سنهب لأنفسنا فسحة من سطور معلومات لا بد منها؛ لمعرفة خطَي الطول والعرض اللذين تقف عليهما القضية الأفغانية.

أفغانستان: إطلالة معلومات:

أفغانستان بلد قُدّ من صخر أصم، تمثل مساحة المناطق الجبلية فيه ٨٥٪ من مساحته الكلية، ترتفع ذرىٰ جباله إلىٰ أكثر من ستة آلاف متر فوق سطح البحر، هذا البحر الذي لا تعرفه أفغانستان لكونها دولة قارية حبيسة دول ست.

تشترك أفغانستان مع ست دول في الحدود، وتتراوح تلك الحدود ما بين الاتساع حيث باكستان مسافة حدودها معها تقدر بـ ٢٤٦٦ كم في الشرق والجنوب، ودول آسيا الوسطىٰ المسلمة (تركمانستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان) بمسافة ٢٣٨٣ كم في الشمال؛ والضيق حيث الصين التي تُقدّر حدودها المشتركة مع أفغانستان بنحو ٧١ كم في الشرق؛ مروراً بمسافة متوسطة مع إيران تبلغ حوالي ٨٤٩ كم في الغرب.

أرضها الوعرة لا يخالف طبيعتها سوىٰ تفجُّر مجموعة أنهار تنحدر من سلسلة جبال الهندكوش العملاقة، وهي مجموعة نهر آموداريا في الشمال، ومجموعة نهر «هري رود» في الشمال الغربي، ومجموعة «هلمند ـ أرغنداب» في الجنوب، وأخيراً مجموعة نهر كابل في الشرق.

ومسطح الغابات في أفغانستان لا تتعدىٰ مساحته ١٣,٥١٠ ألف كيلو متراً مربعاً من مجموع مساحتها الكلية البالغة ٦٥٢,١ ألف كيلو متراً مربعاً.

لم تكن ترجع أهمية أفغانستان في الماضي وقبل عقود لذاتها، وإنما لكونها تمثل مفتاح وسط آسيا، والجسر إلىٰ دول عريقة كالصين والهند وإيران وروسيا.

ووفقاً لتقديرات المنظمة الدولية للصحة والسكان لعام ٢٠٠٠م؛ فإن عدد سكان أفغانستان يبلغ ٢٦,٦ مليون نسمة؛ منهم أكثر من أربعة ملايين لاجئ؛ معظمهم في باكستان وإيران، وقليل منهم في أوروبا.

أما أعراقها المختلفة فقد خضع تعدادهم ونسبتهم للتزييف والتدليس؛ من قِبَل أصحاب الأهواء من الدول المجاورة؛ في غياب مؤسسات محايدة ولجان إحصائية مستقلة، حتىٰ تعذر الجزم بنسبة كل اثنية علىٰ حدة، غير أن الثابت والأكيد هو أن عرق الباشتون يمثل أغلبية السكان هناك، يليه الطاجيك فالأوزبك فالهزارة، ثم أقليات محدودة جداً من التركمان والإيماق والبلوش. ويمكن للزائر أن يميز بين الأعراق بسهولة من الملابس المختلفة، كما أن البنية الجسمية والبشرة تحددان العرق بنحو يسير من التدقيق.

وهذه الفسيفسائية العرقية تناظرها تعددية كبيرة في لغات الأفغان، حيث يتحدث الأفغان بأكثر من ٢٠ لغة؛ أهمها وأكثرها انتشاراً لغة الباشتو، وهي خليط من الأردية والعربية، ولغة الداري، وهي خليط من الفارسية والعربية.

أكثر من أربعة أخماس سكانها من المسلمين السنّة (٨٥٪)، ومعظم الباقين من الشيعة الإمامية (١٢٪)، إلىٰ جوار قلة من الإسماعيلية (٢٪)، والهندوس والسيخ واليهود (١٪)[١].

وتبلغ نسبة الأمية في أفغانستان (٩٠٪) تقريباً[٢].

أما الدارسون في الخارج؛ فإن نحو (٧٠٪) منهم لا يعودون إلىٰ بلادهم بعد انتهاء دراستهم[٣].

قبل الحرب كان في أفغانستان خمس جامعات؛ هي: جامعة كابل، وجامعة كابل الإسلامية، وجامعة جلال أباد، وجامعة هيرات، وجامعة بلخ. بيد أن التعليم الصامد دائماً في أفغانستان هو التعليم الديني المرتبط بالمساجد، والذي انتقل مع المهاجرين إلىٰ باكستان لينال بعض منهم قسطاً منه في أثناء الغزو السوفييتي لأفغانستان، وبعد رحيل الغزاة عاد فريق منهم متمتعاً بقسط منه، كما هو الحال مع حركة طالبان التي ظهرت بعد انتهاء الاحتلال السوفييتي.

ويعيش معظم سكان أفغانستان علىٰ الزراعة التي تمثل معظم مورد البلاد الرسمي، فيما تمثل زراعة الأفيون فيها أوفر هذه الزراعات حظاً من المساحة المزروعة؛ وخاصة في أثناء الغزوين السوفييتي والأمريكي، وإبان حكومة «المجاهدين» في كابل حتىٰ عام ١٩٩٦م، وثمة آمال عريضة يعقدها الأفغان علىٰ مؤشرات إيجابية من مرور خطوط أنابيب النفط في أرضهم، والمزمع مدها بين المصادر النفطية الواعدة في بحر قزوين وبين أوروبا الغربية «الصناعية»؛ علاوة علىٰ وجود النفط في مناطق مختلفة من البلاد، تعززه دلائل علىٰ اكتشافات نفطية جديدة في أفغانستان؛ إضافة إلىٰ الاستثمار الجيد في مجال استخراج الغاز الطبيعي والتعدين بصفة عامة.

رحلة أفغانستان مع التاريخ والسياسة:

اسمها في ماضيها السحيق خراسان ـ حسب بعض المؤرخين ـ، أو أفغانستان في حاضرها الأليم، زارها الرحّالان ابن حوقل وابن بطوطة، وكما زاراها لم تتغير كثيراً، جبالها الشماء، أنهارها، لباس أهلها، بل ثقافتهم؛ لم يطرأ علىٰ كل ذلك تغير كبير.

يعيش أهلها في قبائل مترحلة، وبدو يهرعون إلىٰ المطر حيثما هطل، وممالك مبعثرة، وتجمعات متفرقة، وما التأم شعث كل أولئك إلا بعد أن نهض أحمد شاه عبد العليم دراني (أحمد خان الأبدالي) بمهمة توحيد تلك

(١) وفقاً لموقع الجزيرة علىٰ الإنترنت، وهي نسب تقديرية دار حولها الجدل لاختلاف مشارب ناشريها.

(٢) المنظمة العالمية للصحة والسكان.

(٣) في دراسة للباحث حسني حنا بجريدة العروبة الأمريكية.

الممالك المنثورة بين الجبال في بوتقة الدولة الأفغانية في عام ١٧٤٧م؛ بعد أن استتب له توحيد قبائل الباشتون العنيدة.

ومنذ ذلك التاريخ ـ وإلى فترة قريبة ـ ولمدة ٢٥٠ عاماً؛ ظلت قبيلة دراني قلب الباشتون تحكم أفغانستان، ولم تتخلف عن هذه السنّة إلا لنحو ٢٥٠ يوماً، حكم أفغانستان خلالها حميد الله إلى أن أُعدم على يد الملك نادر شاه.

وللمفارقة؛ فإن أول حكام أفغانستان وآخرهم بدأ بتوحيد أفغانستان انطلاقاً من قندهار وليس كابل مثلما يتبادر إلى الذهن، فما يشاع من القول بأن من يحكم كابل هو الذي يحكم أفغانستان؛ هو قاعدة عامة لها شذوذها التاريخي كما تقدم.

عانت أفغانستان خلال الـ ٢٥٧ سنة المنصرمة منذ قيامها خمس حروب خارجية والعديد من الحروب الأهلية، كان أولها في عام ١٨٣٩م عندما هاجمها البريطانيون فألحق الأفغان بهم الهزيمة بعد ثلاث سنوات من القتال، وبعد ٣٦ عاماً عاد الإنجليز مجدداً لغزو أفغانستان، فكانت الهزيمة من نصيبهم مرة أخرى بعد عامين من الغزو، غير أنهم عادوا لغزو أفغانستان للمرة الثالثة بعد أربعة عقود تقريباً ليلقوا المصير نفسه في عام ١٩١٩م، ويعترفوا في الأخير باستقلال أفغانستان.

وكانت الحروب الأفغانية البريطانية تقوم على خلفية تنافسية بين بريطانيا «العظمى» وروسيا القيصرية، والثابت أن هذه المنافسة قد حسمت لفترة لجهة الشرق (روسيا البلشفية)، والتي تمكنت فيما بعد من بسط نفوذها على أفغانستان؛ من خلال اتفاقيتي الصداقة الأفغانية ـ السوفييتية عامي ١٩٢١م، ١٩٧٨م، والأخيرة اتخذت ذريعة لغزو السوفييت لأفغانستان في عام ١٩٧٩م، ومن ثم تمت الإطاحة بنظام حفيظ الله أمين وإحلال كارمل بدلاً منه.

وكانت هذه هي الحرب الرابعة التي خاضتها أفغانستان بواسطة ميليشيات حزبية، وخلَّفت أكثر من مليون قتيل أفغاني، وأربعة ملايين لاجئ، في مقابل نحو ١٥٠٠٠ قتيل روسي على الأقل وفقاً لإحصاءات روسيا نفسها. وما أن ولّت هذه الحرب بعد ١٢ عاماً من اندلاعها حتى بدأ النفوذ الروسي يتراجع في أفغانستان، وتتجدد مطامع الغرب في السيطرة على أفغانستان تارة أخرى؛ لكن هذه المرة عبر الدولة العظمى الوحيدة في العالم (الولايات المتحدة)؛ بعد أن أَفَلَت شمس «الدولة الأم بريطانيا» كما يسميها الأمريكيون.

وقد بدأ الغزو الأمريكي لأفغانستان في عام ٢٠٠١م بدعوى ملاحقة «الإرهابيين» في أفغانستان، وحرمانهم من الحصول على ملاذ آمن هناك؛ بعد أن وجهت لمنظمة القاعدة مسؤولية أحداث سبتمبر في العام نفسه.

خمس حروب وصراعات مع المحتلين، تخللتها صراعات أهلية حزبية ومذهبية وقبلية بين رفقاء الدين والسلاح في أفغانستان؛ كان أبرزها الصراعات التي جرت للسيطرة على البلاد وولاياتها ومديرياتها ومقدراتها

بين تنظيمات وميليشيات «المجاهدين» في أفغانستان؛ في أعقاب سقوط النظام الشيوعي في البلاد ورحيل الروس عن كابل في عام ١٩٩٢م.

وتبدأ أولى حلقات هذا الصراع الداخلي الأفغاني منذ بدأ الغزو السوفييتي لأفغانستان؛ حيث تضافرت جهود كثيرة لقيام المقاومة الإسلامية للغزو السوفييتي وأذنابه في كابل، وهذه المقاومة وتلك الجهود لم يكن كلها ينهل من معين صاف، فبعضها اعتراه كدر القبلية والولاءات الحزبية، وبعضها كانت علاقته بأجهزة استخبارية وقوى دولية وإقليمية ليست فوق حد الاشتباه، فيما كان السواد الأعظم من عناصر المقاومة الإسلامية للغزو - على الأقل في سنوات الجهاد النقية الأولى - ينطلق من عقيدة إسلامية تعلي واجب الجهاد، وتقدّمه على غيره من الأهداف.

كان قادة المقاومة الأولى إفرازاً طبيعياً لبيئة تتحدى الغريب؛ وخاصة إذا عمد هذا الغريب وأزلامه إلى الدين وأهله فأهانهما وأعمل في أركانه معاول العلمانية والشيوعية الهدامة، ولم يكن من الغريب أن تتزاحم شامات الكاريزما في شخصيات قادة المقاومة الإسلامية، فبعضهم من خريجي جامعة الأزهر الشريف التي كانت - في ذلك الوقت - تحظى باحترام وإجلال المسلمين في آسيا الوسطى وما حولها؛ وهو الأستاذ برهان الدين رباني، ومنهم الثائر الهارب من حكم بالإعدام؛ وهو المهندس قلب الدين حكمتيار خريج كلية الهندسة بجامعة كابل، وأحد أبرز نشطاء الحركة الطلابية فيها، ومنهم من يتمتع «بحصانة» المدرسة الدينية التقليدية في أفغانستان؛ وهو المولوي محمد نبي محمدي، ومنهم العالم المسنّ الوقور؛ وهو الشيخ يونس خالص، ومنهم «سليل» الحركات الصوفية؛ وهو صبغة الله مجددي، ومنهم القريب من الحركة الإسلامية الأكبر في العالم؛ وهو الأستاذ عبد رب الرسول سياف، ومنهم «أسطورة» الكر والفر ورفيق حكمتيار في نشاطه الطلابي وزوج بنت رباني؛ وهو المهندس أحمد شاه مسعود الملقب «بأسد بانشير».

بدأ الغزو في ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٩م، وانجاب الكرى عن عيون الطلاب، واستأذن حكمتيار قائد الحركة الإسلامية في ذلك الوقت برهان الدين رباني أن يعلن الجهاد، فأبطأ رباني - وفقاً لرواية شيخ المجاهدين العرب الدكتور عبد الله عزام التي أوردها في كتابه (آيات الرحمن في جهاد الأفغان) - فأعلنه حكمتيار، ولحقه رباني، واختلفا، فصار الأول يقود (الحزب الإسلامي) والثاني يقود (الجمعية الإسلامية)، ومضت الأيام وفصائل المقاومة تتشظى، حتى صارت أبرز الحركات الرئيسة في أفغانستان هي:

الحزب الإسلامي: بقيادة المهندس قلب الدين حكمتيار، وتمايزت عناصره فصار معظمهم من الباشتون، وكان الأقوى تسليحاً والأضبط تنظيماً، وتضخمت قواته حتى صارت تضم نحو ٤٠ ألفاً من المقاتلين قبل انهيارها على يد طالبان عام ١٩٩٦م، اتُّهم كثيراً بالارتباط باستخبارات باكستان وزراعة الأفيون (ينفي دوماً التهمة الثانية عن نفسه).



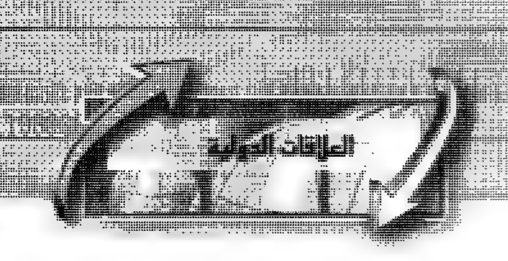
الجمعية الإسلامية: بزعامة الأستاذ برهان الدين رباني، ويقود قواتها القائد الميداني الراحل الجنرال أحمد شاه مسعود (يقودها الآن الماريشال أحمد فهيم وزير الدفاع الأفغاني الحالي)، وتقدَّر حجم تلك القوات بنحو ٢٥ ألف مقاتل قبل غزو أمريكا لأفغانستان. وللجمعية علاقات حميمة مع روسيا والهند وطاجيكستان؛ وأخيراً مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن زعيمها العسكري الراحل - خريج المدرسة الفرنسية بكابل - كانت له علاقات «أكثر من متميزة» مع فرنسا ومنظماتها «الإنسانية».

الحزب الإسلامي: جناح يونس خالص، أيضاً جل عناصره من الباشتون، يختلف مع توجهات حكمتيار لأسباب يسأل عنها، ويقال إن معظم عناصره قد انضمت فيما بعد إلى صفوف حركة طالبان.

الاتحاد الإسلامي: بزعامة عبد رب الرسول سياف صاحب الصوت الأعلى بين الإسلاميين الأفغان في العالم العربي، وينحدر معظم أتباعه من الباشتون - خاصة في ولايات الباشتون الشمالية الصغيرة -، لا يعرف عنه ارتباطات استخبارية معينة؛ بيد أنه اتخذ موقفاً غامضاً في أثناء الغزو الأمريكي، فُسّر بأنه يُقر الغزو (ربما أراد سياف أن يمسك العصا من وسطها في الصراع الحالي؛ لما أيقن بصعوبة منازلة أمريكا، أو انطلق من بغضه السابق لحركة طالبان التي اضطرته للتقهقر)، ولا تعد ميليشياته قوة معتبرة هذه الأيام.

حزب الوحدة الشيعي: بزعامة عبد العلي مزاري (قتلته طالبان على الأرجح في مارس من عام ١٩٩٥م)؛ ثم الحالي عبد الكريم خليلي، لحق بالمقاومة في وقت لاحق، وغني عن البيان أنه مرتبط بإيران، ويتلقى منها - وإلى الآن - دعماً عسكرياً ولوجيستياً، ولا يتجاوز حجم قواته عدة آلاف.

الحركة القومية الإسلامية: (أو الميليشيات الأوزبكية، أو ميليشيات الجوزجان)، يقدر تعدادها بنحو ٤٠٠٠٠ مقاتل، ومعهم ٣٠٠ دبابة و١٥ طائرة، وتعد هذه الميليشيات من أكبر القوى المسيطرة على زراعة المخدرات وتجارتها. ويتزعمها عبد الرشيد دوستم نائب وزير الدفاع الأفغاني الحالي، وهو متهم بارتكاب جرائم حرب رهيبة ضد المسلمين أثناء الغزو الأمريكي ٢٠٠١م، قدرت جريدة «إندبندنت» البريطانية ضحاياه بحوالي مائة ألف قتيل وبضع مئات ألوف من الجرحى، ويعتبر دوستم المسؤول الأول عن مذبحة قلعة «كالاي غانجي»؛ حيث جرى قتل مئات الأسرى من جنود طالبان؛ بعد أن حصلوا على عهد أمان عندما اقتربت قوات «دوستم» من «قندهار» لبضعة أيام أواخر شهر نوفمبر ٢٠٠١م، وخلافاً لعهد الأمان أمر «دوستم» بقتل ستمائة أسير وهم مقيدون بالحبال من أرجلهم وأيديهم، بعضهم بالرصاص، وبعضهم بالسكاكين، وبعضهم هَرْساً، وكانت القوات الجوية الأمريكية تحمي من الجو وتغطي. و «دوستم» له علاقات جيدة بأوزبكستان وتركيا والولايات المتحدة مؤخراً. وهذه الحركة ليست حركة إسلامية بالمعنى المعروف، وإنما تسمَّت بهذا الاسم حتى يمكن أن تشارك في حكومات «المجاهدين» المتلاحقة على خلفية أيديولوجية مقبولة! كانت إحدى أعمدة الحكم الشيوعي، ولحقت بالمقاومة قبل أشهر فقط من انهيار نظام نجيب الله الشيوعي (آخر حكّام أفغانستان الشيوعيين الذي أعدمته طالبان علنياً فيما بعد، في ٢٧/ ٩/ ١٩٩٦م).

هذا هو المشهد قبل رحيل الروس عن أفغانستان في أبريل ١٩٩٢م، ولقد ازداد المشهد قتامة وفرقة وعصبية وانحيازاً عن جادة الحق؛ بعد رحيل الروس وانكشاف أبعاد القضية الأفغانية في حيزها المحلي الممتد بحبال سُرية في جهات العالم الأربع. ولأن الحركة سنَّة الكون فقد أذن الله لهذه الصورة أن ترحل؛ إذ كانت الساحة مهيأة لمولود جديد، كانت الظروف الدولية والإقليمية والمحلية تؤشِّر جميعها لضرورة حلحلة الموقف، وتغيير مفردات الأزمة الأفغانية للخروج بها من حالة التعفن السياسي والحزبي التي دامت عليها لسنوات.

الموقف الدولي الذي ساهم في بروز طالبان وإمكانية تكراره مستقبلاً:

نظر الشعب الأفغاني إلىٰ فصائل «المجاهدين» فمقتها إلا بقايا من أهل الديانة، وبوسعنا أن نقول إن الشعب الأفغاني كان تواقاً لرؤية عناصر غير ملوثة بحطام الغنائم، وثقلة الفساد، وجبروت الحكم، غير أن النيات الطيبة لا تحقق وحدها الأماني.

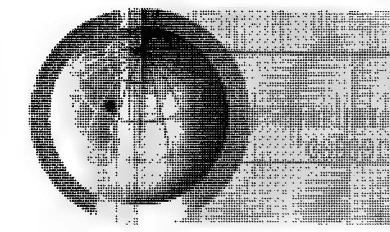
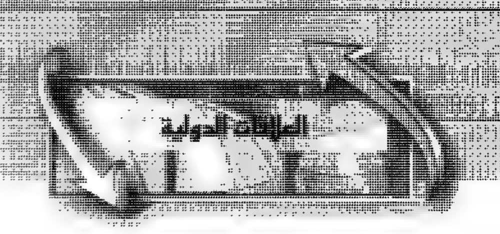
وما تتوق إليه الشعوب البائسة غالباً لا يوجد في أجندة القوىٰ الدولية والإقليمية حقيقة إلا بقدر ما يحقق لها مصالحها، وإلا غرَّدت تلك الدول خارج سرب الشعوب الضعيفة، ووقفت حجر عثرة أمام تطلعات تلك الشعوب؛ لذا فإنه يحدونا الاعتقاد بأن جملة من العوامل الخارجية أثَّرت في نشأة طالبان ودفعت خيولها لتمضي في الأرض فاتحة قلاع الفصائل الفاسدة. وإذا كنا نعتقد أن اندفاع هذه الحركة كان من ذاتيتها المطلقة لَّما رأت دماء شهداء الجهاد الأفغاني وقد خانها رفقاء الجبهة وقادة المقاومة؛ فإنها ما كان لها أن تنطلق بهذه السرعة، وبهذه الإمكانات إلا ومن خلفها تأييد مكتوم أو علىٰ الأقل من ورائها من يغضّ الطرف عن انطلاقتها هي؛ وفقاً لحساباته التي ربما عضّ أصابع ندمه وحسرته علىٰ خطئها فيما بعد.

ويمكننا أن نرصد عدداً من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية أدت إلى ترك الباب مشرعاً أمام فتوحات طالبان الخاطفة؛ فيما يلي:

العامل الأول: أن الشعب الأفغاني المسلم قد سئم من الحرب المجنونة بين الفصائل الأفغانية، والتي استمرت لأكثر من ثلاث سنوات، وأتت علىٰ الأخضر - إلا الأفيون - واليابس، فقد خلف القصف المتبادل بين حكمتيار ومسعود في كابل فقط أكثر من ٥٠ ألف قتيل من المدنيين المسلمين الأبرياء، وأدىٰ ذلك إلىٰ تدمير أكثر من (٧٠٪) من العاصمة الأفغانية، وتشريد لاجئين جدد؛ بدلاً من إعادة الملايين الأربعة المقيمين في أوضاع مأساوية علىٰ الحدود الأفغانية - الباكستانية، والأفغانية - الإيرانية. فأراد الشعب الأفغاني أن يشهد نوعاً من الاستقرار والهدوء علىٰ أيدي «طلاب دين أتقياء».

العامل الثاني: أن طعم العلقم في أفواه المسلمين عموماً؛ كان الأفغان يشعرون بأضعاف مثيله لما رأوا حلم «دولة الإسلام» التي كانت قلوبهم تهفو إليها قد سلبه الفاسدون من مآقيهم، وهذا الأثر لا نغفله لشعب مسلم ظلَّ لقرون يثور علىٰ قادته كلما بعدت بهم أقدامهم عن جادة الحق، ولا يذعنون لملك أو رئيس لا يبايعه



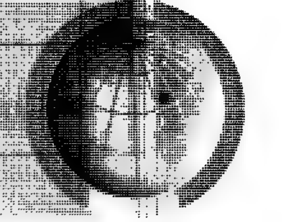
علماؤه. فبغضّ الطرف عن أي لأواء كان يشعر بها الأفغاني الفقير؛ فإنه كان لا يريد خسارة الآخرة بعدما خسر دنياه على يد السوفييت وفصائل المقاومة؛ إذ كانت أفغانستان تعجُّ بألوان الفساد الأخلاقي والاجتماعي - إضافة لزخات الرصاص -؛ فقد تحول بعض عناصر الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب الأفغانية إلى قطاع طرق، وأَخذت الإتاوات المجحفة تُفرض على الأفغان المساكين الذين يمرون في المناطق التي يسيطر عليها المقاتلون (كان هناك على سبيل المثال ٧١ نقطة سيطرة بين شامان وهيرات)، ومارس الكثير منهم السلب والنهب وتهريب المخدرات تحت ذريعة تأخر رواتبهم. وقد تأثرت ولاية قندهار أكثر من غيرها نتيجة ضعف الأمن وفقدان الشرعية، وجرت حوادث التعرض للنساء واغتصابهن، وأثار هذا شعور بالمرارة وسط طلبة (طالبان بلغة الباشتون) وملالي المدارس الدينية. كما أن تبديل بعض قادة الأحزاب الأفغانية لتحالفاتها بصفة دورية؛ أثار شجون القوم بأن هؤلاء طلاب دنيا وكراس ليس أكثر (يلاحظ المراقب للشأن الأفغاني أن أحد هؤلاء القادة، وهو قلب الدين حكمتيار، تحالف مع كل الفصائل تقريباً؛ بما يشي بأن الرجل لا يعرف ما يريده بالضبط على أحسن الظنون؛ فهو قد تحالف على فترات متفاوتة مع مسعود ودوستم ومزاري وسياف وخالص.. وأخيراً مع الملا عمر!!).

العامل الثالث: أن باكستان التي تعد الحليف (المستغَل) الأول لأمريكا في جنوب آسيا؛ نفضت يدها عن قلب الدين حكمتيار - ومن قبله سياف وخالص وجميعهم من الباشتون - لتقلباته الشديدة وتعذر قياده أو حتى توجيهه بسلاسة، ومن ثم فهي قد باتت فقيرة إلى حليف باشتوني يؤمّن لها حدودها، ويضمن لها الوقوف في وجه توسع هندي؛ اتساقاً مع العلاقة الحميمة التي تربط مسعود بالهند، وتطمئن معه لتجارتها المرجوة مع دول آسيا الوسطى.

العامل الرابع: أن استخبارات باكستان ليست كلها رهينة الفلك الأمريكي، بل إن بعض أجنحتها يضم إسلاميين لهم توجُّه يخالف في كثير من الأحوال توجهات الدولة القريبة من الإدارة الأمريكية؛ لذا فقد عمد برويز مشرّف في بدايات الحملة الأمريكية على ما يُسمَّى بالإرهاب إلى صفوف أجهزة الاستخبارات الباكستانية؛ فأخرج منها من بدا أن له توجهاً إسلامياً، وهذا يقود إلى الظن بأن ثمة عناصر استخبارية باكستانية حقيقة - لا وفق التقارير الصحفية فحسب -؛ كانت مؤيدة لطالبان، أو على الأقل كانت مؤيدة لظهورها، وربما أسهمت فعلياً في تسليحها وتقديم الدعم العسكري واللوجيستي لها.

العامل الخامس: أن باكستان كانت تدرك أنها ما لم تحفظ لها موضع قدم في أفغانستان مع بعض الفرقاء؛ فستفقد جميع تضحياتها التي قدمتها قرباناً للحؤول دون الامتداد الروسي والهندي والإيراني في أفغانستان، وأن عدم إمساكها بتلابيب الموقف الأفغاني سيقود أفغانستان - إذا ما تعذر الصلح بين الفرقاء - إلى تقسيم البلاد، وهو ما يعني لدى باكستان تسخيناً لنزعة الاستقلال التي تبديها قوى في إقليم «سرحد» الذي يقطنه الباشتون، وفيه مجموعة حركات تحمل اتجاهات انفصالية عن باكستان، وتنادي بالعلاقة التاريخية الواحدة مع أفغانستان،






ومن شأن تباطؤ باكستان عن التحرك في أفغانستان أن يقوي تلك النزعة.

العامل السادس: أن علمانيي باكستان ـ وعلى رأسهم رئيسة باكستان إبان صعود طالبان بينظير بوتو ـ؛ كانوا مدركين لاستحالة استبدال فصيل يؤسَّس على أرضية علمانية بحكمتيار ذي الخلفية الإسلامية شبه المستقلة، وأن البديل المقبول ـ ولا غيره ـ هو بديل «أكثر أصولية من حكمتيار»؛ كيما يحظى بدعم شعب أفغانستان المتديّن، وإذا كان حكمتيار له قرب من الأستاذ قاضي حسين أحمد «أمير الجماعة الإسلامية الباكستانية» (مؤسسها المفكر الكبير أبو الأعلى المودودي)، والتي لها بعض صلات بأحد أجنحة مؤسسة الاستخبارات العسكرية الباكستانية (I.S.I)، ورجلها القوي حميد جول المعني بالملف الأفغاني لأكثر من عشر سنوات؛ فإن البديل لا يتجاوز المدرسة الفكرية الأخرى في باكستان، وهي «جمعية علماء إسلام» تحت زعامة «مولوي فضل الرحمن»، والتي لها ارتباط بوزارة الداخلية الباكستانية ووزيرها السابق نصير الله بابر؛ إضافة لبعض متنفذي الاستخبارات الباكستانية[1].

العامل السابع: يتمحور حول المدارس الدينية في باكستان، والتي لم تكن يوماً غائبة عن الاستراتيجية الباكستانية؛ فيما يخص التعبئة الشعبية في بعض الأقاليم الباكستانية لإنجاز حزام إسلامي سنّي قبالة الحدود الأفغانية والحدود الهندية؛ يحمي باكستان من غائلة امتداد النفوذ الروسي والهندي والإيراني إلى الداخل الأفغاني، ويعلي من فرصة تحويل جزء من هؤلاء الطلبة الدينيين إلى جهة أخرى تذكي أوار الثورة الإسلامية في كشمير، وتؤجج روح الجهاد فيها بعيداً عن التدخل العسكري الباكستاني المباشر.

العامل الثامن: أن الولايات المتحدة بعد أن نجح المقاتلون الأفغان في إسقاط الاتحاد السوفيتي؛ لم تجد لديها مانعاً من تشكيل حكومة لها طابع إسلامي محافظ في أفغانستان، حيث يتسق ذلك مع رؤيتها لإمكانية تلاقيها مع قوى إسلامية محافظة وتقليدية؛ مثلما هو الحال مع حليفاتها الاستراتيجية في الشرق العربي، أو «انفتاحية جداً»؛ مثلما هو الحال مع العدالة والتنمية التركي (أردوغان). شريطة ألا تشب هذه الحكومة عن الطوق الأمريكي وتهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، أو تنسف استراتيجيتها الثابتة؛ بالحؤول دون قيام دولة إسلامية حقيقية ذات توجه مستقل في أي بقعة من العالم، ولذا فلم تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مدفوعة لرفض المقترح الباكستاني بقبول حكومة طالبان التي يراها الباكستانيون تحت السيطرة؛ نظراً لحاجتها الماسة إلى باكستان، وعدم توفر تلك الحركة على عناصر تكنوقراطية وكفاءات عسكرية وإمكانات استراتيجية متطورة تمكّنها من قطع حبال الود مع باكستان.

---

(١) لا يعني هذا الكلام أن الحركات الإسلامية الباكستانية هي أسيرة الاستخبارات الباكستانية، ولا أن تلك الأجهزة الاستخبارية مؤيدة للحركات الإسلامية؛ إذ إن للاستخبارات الباكستانية صلات أكثر حميمية بجهاز الاستخبارات الأمريكي (C.I.A)؛ وإنما ما جرى وما يجري على الصعيد الباكستاني والأفغاني والكشميري هو في معظمه يعد من قبيل التقاء مصالح هذه الأطراف.



العامل التاسع: أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت من صمتها على قيام طالبان؛ أن توفر لأفغانستان استقراراً مرجوّاً لمشاريع نفطية وتجارية طموحة تمر عبر أفغانستان وتستلزم استقرارها، ويدخل في هذا الإطار الاستكشافات النفطية الكبيرة في بحر قزوين قريباً من تخوم أفغانستان، والتي يُتوقع على أي حال أن يكون ثمة وجود للشركات الأمريكية ـ مثل «يونيكال» وغيرها ـ فيها، ويتعارض التشرذم الأفغاني مع سقف الطموح الاقتصادي الأمريكي في وسط آسيا.

العامل العاشر: أن إيران لم تكن مدعوّة للبت في الشأن الأفغاني؛ بعد أن أخفق حزبها في أفغانستان «حزب الوحدة الشيعي» في إيجاد موضع قدم على الخريطة الأفغانية؛ بعد أن زلت تلك القدم في تحالفات موغلة في عبثيتها أدت إلى ضياع الصوت الشيعي في تقرير مصير أفغانستان، إضافة إلى تأثرها بمشكلة بحر قزوين الشائكة، والتي تتصارع عليها خمس دول إضافة للولايات المتحدة الغائب الحاضر في «البحيرة المغلقة» (بحسب التعبير والتصور الأذربيجاني للبحر)؛ نظراً لما تعانيه إيران من مشكلات اقتصادية داخلية تنذر بقلاقل ما لإيران ـ خصوصاً في ضواحي طهران الفقيرة، وفي إقليم بلوشستان الحدودي السنّي ـ ما لم يتم ضخ موارد اقتصادية جديدة في شريان الدولة الإيرانية.

العامل الحادي عشر: يتلخص في أن روسيا أصبحت ذات يد ضعيفة في تحريك الوضع في أفغانستان ـ وكذا الهند ـ، نظراً لوضعهما البيض في سلة طاجيكية وأوزبكية تناطحان قرن التاريخ الصلب المعتاد على أن يكون الباشتون هم سادة الحكم في أفغانستان.

وإذا كان هذا هو الحال قبل بزوغ طالبان؛ فإن الوضع قد تغير كثيراً عند الإطاحة بها لأسباب كثيرة؛ منها على سبيل المثال:

أولاً: أن طالبان التي ظن بعض من صنّاع القرار في واشنطن وإسلام أباد أنها رهن إشارتهما؛ أصبحت عصية على التطويع؛ خاصة فيما يخص نشاط المتطوعين العرب الذين لفظتهم حكومة الجمعية الإسلامية بزعامة رباني، ووجدوا ملاذهم الآمن عند حركة طالبان، ومن ثم نُظر إلى تبني طالبان لهم وتحالف الحركة مع تنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن الذي تعتبره واشنطن المطلوب رقم واحد في العالم؛ على أنه تحدٍ مباشر للدولة العظمى في العالم، كما أنه استدعى قلقاً رسمياً عربياً لوجود بعض حركات المعارضة الإسلامية في كنف طالبان.

ثانياً: أن العديد من دول الجوار الأفغاني ـ باستثناء باكستان ـ التقت مصالحهم على إطاحة طالبان؛ بالنظر إلى كونها باتت تمثل تهديداً قوياً لمصالحهم، فالهند رأت في تلقي بعض الثوار المسلمين في كشمير لتدريبات في معسكرات طالبان والقاعدة حافزاً كبيراً لتقف بوجه طالبان. وروسيا نظرت للإمارة الإسلامية الأفغانية التي



كانت الدولة الوحيدة في العالم التي اعترفت بجمهورية الشيشان؛ على أنها مصدر تهديد لأمنها القومي، وأنها تمثل قاعدة خلفية قوية للمجاهدين الشيشان، وتمتد مخاوف روسيا إلى حليفاتها المهددة بالقوى الإسلامية في آسيا الوسطى؛ سواء كان ذلك في أوزبكستان أو طاجيكستان اللتين كانتا تتهددهما حركتا معارضة إسلامية قوية إبان حكم طالبان. والصين ظلَّت منزعجة للتأييد الذي كانت تلقاه حركة تحرير تركستان الشرقية الإسلامية (يُسمّى بإقليم سالانج الصيني، ويقطنه ما بين ٨ ملايين : ١٢ مليون مسلم) من الإمارة الإسلامية الأفغانية. وإيران التي أذلَّت حركة طالبان حزبها الشيعي «حزب الوحدة» في أفغانستان، وقتلت قائده عبد العلي مزاري - على الأرجح -، وقتلت ثمانية من عناصر الاستخبارات الإيرانية التي كانت تتدثر بأردية دبلوماسية في أفغانستان، وتعاملت مع الشيعة الهزارة في أفغانستان من منطلق عقدي لا أمل في تبدله انطلاقاً من حسابات السياسة المتقلبة؛ لا ترضى أيضاً بأقل من الإطاحة بطالبان. ولا شك أن طموحات طالبان بتبني جميع الحركات الجهادية في آسيا الوسطى والقوقاز - والتي كانت إذاعتها بكابل تحرص على بث نشيد طلابي يقول: «لا تجلس في كابل، أنصارك في طشقند وبخارى ينتظرونك» - كانت حافزاً لتكالب جميع الدول المجاورة عليها.

ثالثاً: أن الإمارة الإسلامية الأفغانية حادت عن طريق الأمريكان ومصالحهم بتقديم عطاءات نفطية لشركات نفطية عالمية؛ منها شركة أرجنتينية إلى جانب شركة «يونيكال» الأمريكية، وأوشكت أن تتجاوز الخط الأحمر بعد أن ذكرت تقارير استخبارية أنباءً شبه مؤكدة؛ أن الملا عمر كان بصدد إسناد هذا العطاء للشركة الأرجنتينية، وهو ما كان سيترتب عليه حرمان الولايات المتحدة من احتكار الامتيازات النفطية في مجمل منطقة آسيا الوسطى.

رابعاً: أن الإمارة الأفغانية أطاحت بحلم «السيطرة على تجارة الأفيون» في منطقة آسيا الوسطى، وقد يبدو هذا الكلام غريباً لما تدعيه الولايات المتحدة الأمريكية دوماً من مقاومتها لانتشار زراعة وتجارة الأفيون والهيروين في منطقتي آسيا الوسطى وجنوبها؛ بيد أن وجه الغرابة يزول إذا ما وُضع بالاعتبار تورط الولايات المتحدة المباشر - وكذا باكستان - في هذا الاستثمار المشين. (وتبقى هذه النقطة بحاجة إلى تفصيل نورده إن شاء الله في حديثنا عن استراتيجيات القوى في المنطقة).

خامساً: أن الإمارة الأفغانية برغم كل هذه «المساوئ» بنظر مناوئيها؛ ترتكن إلى أساس لا يمكن القفز فوقه، وهو توافرها على تأييد أغلبية الباشتون، وكل المحاولات لإيجاد بديل لها في هذه العرقية الممتدة عبر الحدود داخل باكستان؛ قد باءت بالإخفاق الذريع[1].

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن باكستان وأيضاً الولايات المتحدة تقفان على أرض رخوة في أفغانستان؛ لأنهما - كما تقدم - يدوران عكس عقارب الساعة التي كانت دوماً مع الباشتون ضد حكم غيرهم.

---

(١) تعد أقلية الباشتون داخل باكستان أكثر من عشرين مليون نسمة، يساوون تقريباً عدد سكان أفغانستان إذا ما استثنينا اللاجئين منهم في خارج أفغانستان.





سادساً: أن الولايات المتحدة وباكستان برغم أحلامهما الوردية «باختراق» صفوف طالبان، كما ظلت تقارير وكالات الأنباء تمطرنا وتبشرنا به، قد ذهبت جهودهما أدراج الرياح، ولما ظلّت السنوات الثلاث الماضية بدون تمثيل جدي للباشتون في نظام الحكم الأفغاني الموالي للولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن المنسم الأفغاني لا نراه مستقراً للأمريكان ولا الباكستانيين، وعليه يظل وضع طالبان قوياً رغم غيابهم عن الساحة السياسية.

سابعاً: أن الطموح الاقتصادي الذي يعوّل عليه الأمريكيون والباكستانيون باستقرار أفغانستان لم يتحقق؛ بسبب حالة اللاسلم واللاحرب التي تمر بها أفغانستان حالياً، ومن ثم فإن الولايات المتحدة معوزة لتحريك الوضع في أفغانستان لجهة الاستقرار، وقد تجد نفسها في الأخير مضطرة للتعامل مع قوىً باشتونية قريبة من طالبان، غير أن طالبان تسد هذا الباب تقريباً مسبقاً بإعلانها البيعة للملا عمر «كأمير للمؤمنين»؛ بما لا يجوز معه التفاوض حول مشاركته له الحكم، وتسده بتصريحاتها النارية التي يطلقها موقعها دوماً عن رفض التفاوض مع الأمريكان؛ باعتباره خديعة لا تخفى عليها بعد أن نجحت بتحقيق نجاح كبير في الميدان[1].

طالبان بين الثناء والهجاء:

«طالبان: نموذج لاختزال الإسلام وابتذاله» الكاتب فهمي هويدي، عنوان مقال نشر في العديد من الصحف والمواقع العربية).

«طالبان: خروج من التاريخ واستغناء عن الذاكرة!»، الكاتب محمد حسنين هيكل (مجلة وجهات نظر القاهرية).

«ليس في إمكان أي ناظر بالعدل إلا أن يشيد بموقف طالبان ـ الإسلامي الذي هو في الوقت نفسه الموقف الإنساني والموقف الصحيح سياسياً ـ من بقايا المجاهدين العرب» الدكتور سفر الحوالي الرئيس السابق قسم العقيدة بجامعة أم القرى (موقع الدكتور سفر الحوالي).

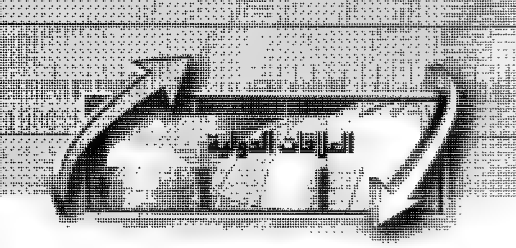
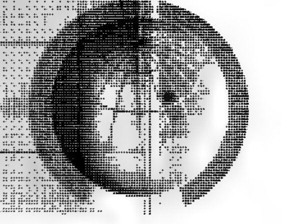
«حكومة طالبان رسخت سيادة القانون في أفغانستان، وأوقفت تجار السلاح والمخدرات، وأسست القوة أو السلطة المركزية حول (٩٥٪) من أفغانستان، ويعتبر هذا إنجازاً ممتازاً ومجيداً من وجهة نظر باكستان» حميد جول رئيس الاستخبارات الباكستانية السابق والمعني بملف المجاهدين، (قناة الجزيرة).

«أعتقد أن توفير الأمن بعد ٢٠ سنة من الحروب الأهلية . . هذا في حد ذاته إنجاز ـ من وجهة نظري ـ كبير» د. نورهان الشيخ مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة؛ وخبيرة الشؤون الروسية، (ندوة عقدها موقع إسلام أون لاين).

---

(١) ليست أفغانستان البلد الفقير المدقع سوىً معبر لطموحات الأمريكيين الاقتصادية؛ حيث لا يمثل بذاته مطمعاً لأحد في الاستيلاء عليه.



«لقد التقىٰ الوفد الإسلامي خلال الزيارة بعلماء طيبين، لكنهم يعيشون في الماضي ولا ينتمون للحاضر، ولا يعرفون شيئاً عن العصر ومشكلاته، ولا زالوا يعتمدون علىٰ الكتب التراثية الصفراء القديمة، وأقوال المتأخرين في المذهب الحنفي، ولا يعتمدون كثيراً علىٰ مقاصد الشرع وقواعد الفقه» الدكتور يوسف القرضاوي (تصريحاته لدىٰ عودته من أفغانستان عام ٢٠٠١م).

هل جاءت طالبان ضد التاريخ بالفعل، أو جاءت تحمل عبقه وبهاءه؟ قد لا تكون حركة طالبان هي منتهىٰ الطموح الإسلامي، لكنها لا شك كانت محاولة ألقت عليها الآلة الإعلامية الصهيونية عباءتها القذرة فلم يُرَ منها إلا ما يشين المسلمين، ومقتضىٰ العدل أن يتم تقويم أي تجربة وفق ظروف نشأتها وبيئتها والتحديات التي تحدق بها أو تنهشها بالفعل.

نشأة طالبان:

لم تسلم طالبان من لمزها بالعمالة لباكستان، أو وصمها بأنها صنيعة باكستان، والغريب أن معظم من يصمها بهذه العلاقة - كالتحالف الشمالي الأفغاني والعديد من الكتَّاب العرب - له علاقات ليست بريئة مع جهات لا تحمل للإسلام وداً، كالولايات المتحدة الأمريكية والهند وروسيا ونظامي طاجيكستان وأوزبكستان الموالين لروسيا، علىٰ أن ذلك لا يعني أن الحركة كانت متلبسة بهذه العلاقة حتىٰ أخمص قدميها.

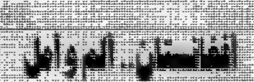
وهناك روايتان لنشأة طالبان:

الرواية الأولى: وردت علىٰ لسان الملا عمر نفسه وبعض أركان الإمارة الأفغانية - وفقاً لما جاء في موقع الإمارة الأفغانية علىٰ شبكة الإنترنت -، وهي أن الحركة نشأت أصلاً وفقاً لفكرة اختمرت في ذهن الملا عمر في يوليو من عام ١٩٩٤م؛ بعد أن فكر في الفساد المستشري في ولاية قندهار، ورأىٰ أنه لا بد من وضع حد لهذا الفساد الذي أشاع الفوضىٰ والإخلال بالأمن في ربوع البلاد، ودعا بعض طلاب المدارس الدينية فوافقوا علىٰ العمل للقضاء علىٰ هذا الفساد، حيث كانت القوافل الإنسانية تتعرض للنهب والسلب، أو علىٰ الأقل تتعرض لفرض إتاوات. كما أن الدماء الإسلامية الحارة قد جرت في دماء الملا عمر ورفاقه؛ بعد تكرار حوادث اغتصاب لمسلمات عفيفات علىٰ أيدي قطاع الطرق الخاضعين لما يُسمَّىٰ بسلطة «حكومة المجاهدين»، وأن نجاح الحركة المتكرر في بسط الأمن قد أغرىٰ الطلاب بتكرار التجربة حول قندهار؛ وسط ترحاب من الأهالي الذين عانوا من جبروت المسلحين، وتفيد تلك الرواية بأن عدة محطات نقلت الحركة إلىٰ مصاف القوىٰ الرئيسة في البلاد:

المحطة الأولى: مبايعة مجموعة مكونة من ٥٣ طالباً للملا عمر في أحد مساجد منطقة «سنج سار» بقندهار علىٰ نشر الأمن في قندهار؛ في يوليو ١٩٩٤م.

المحطة الثانية: مبايعة معظم طلاب المدارس الدينية للملا محمد عمر أميراً لهم، وتعاهدهم علىٰ جمع السلاح واستعادة الأمن والاستقرار، وإزالة نقاط التفتيش، وجمع الإتاوات؛ في أغسطس من العام نفسه.



المحطة الثالثة: نجاح الحركة في الاستيلاء على أكبر مخازن للأسلحة والذخيرة في أفغانستان في مديرية «سبين بولدك» الحدودية، والتابعة للحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار؛ في شهر أكتوبر ١٩٩٤م.

المحطة الرابعة: نجاح الحركة الوليدة في استنقاذ قافلة إغاثة باكستانية مكوَّنة من ٣٠ حافلة تحت قيادة كولونيل من المخابرات الباكستانية؛ من بين براثن قطّاع طرق تابعين لجماعة جيلاني بزعامة منصور أغا في نوفمبر ١٩٩٤م، واستيلاؤها على قندهار، وذيوع أمرها وشأنها بعد ذلك.

المحطة الخامسة: مبايعة ١٥٠٠ من العلماء من مختلف أنحاء أفغانستان الملا محمد عمر أميراً، ولقَّبوه بأمير المؤمنين في ٣/ ٤/ ١٩٩٦م.

المحطة السادسة: الاستيلاء على كابل في ٢٧/ ٩/ ١٩٩٦م بعد انسحاب القوات الحكومية منها إلى الشمال، وبعد سلسلة من الهجمات التي تبدلت فيها التحالفات بين الميليشيات المختلفة، كالحزب الإسلامي والجمعية الإسلامية وحزب الوحدة الشيعي ودوستم وغيرها، وأعدمت الحركة ليلة دخولها كابل رئيس أفغانستان الشيوعي السابق نجيب الله؛ بعد أن كانت قتلت ـ على الأرجح ـ زعيم حزب الوحدة الشيعي عبد العلي مزاري.

الرواية الثانية: لا تختلف كثيراً عن الرواية الأولى سوى في أن لباكستان علاقة قوية بنشأة الحركة تتمثل في:

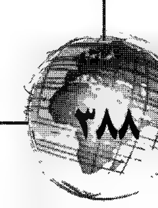
ـ الزيارة التي قام بها وزير الداخلية الباكستاني آنذاك الجنرال نصير الله بابر في جنوب أفغانستان وغربها في أكتوبر ١٩٩٤م؛ حيث التقى فيها القادة والمسؤولين في ولايتي قندهار ـ معقل الحركة ـ وهيرات.

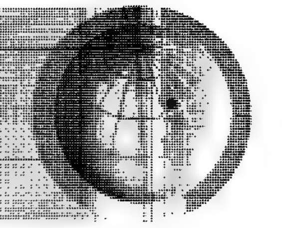
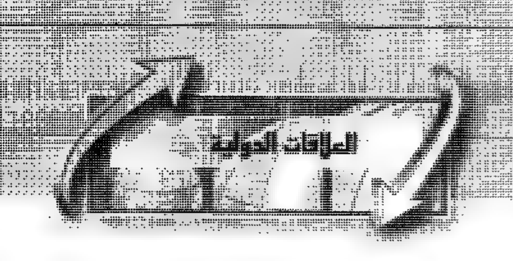
ـ تبني المولوي فضل الرحمن أمير جمعية علماء الإسلام في باكستان، والذي كان يرأس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الباكستاني في حكومة بينظير بوتو لحركة طالبان؛ للحد الذي حدا بالمراقبين إلى تخويله حق «الملكية الفكرية» لإنشاء الحركة، وإلى إيراد رواية تقول بأنه هو الذي طرح فكرة إنشاء حركة طالبان، واستشار في ذلك برهان الدين رباني وعبد ربِّ الرسول سياف، وقد وافقا على إنشائها على اعتبار أنها ستوجّه ضربة قوية لقوات حكمتيار عدوهما اللدود حينذاك.

ـ مطالبة المولوي فضل الرحمن الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني بتسليم الحكم والأسلحة التي بحوزته لطالبان في ٢١/ ٢/ ١٩٩٥م؛ أي قبل سقوط كابل بسنة ونصف السنة تقريباً.

ـ ما تردد من قبل ميليشيا أحمد شاه مسعود بما يفيد بأن عدداً من الضباط والجنود الباكستانيين كانوا يقودون ميليشيا طالبان ضدهم؛ لافتين إلى استخدام طالبان لسلاح الطيران من دون أن تكون قيادة الطائرات من ضمن تدريبات «طلبة العلوم الشرعية»!! وما قيل عن تسليح باكستان لطالبان وقوافل الأغذية والمؤن الواردة إليها من داخل باكستان(١).

(١) لاشك أن بعض الاتهامات تفتح العيون على الدعم الوارد لصاحب الاتهام نفسه؛ ذاك أن دعم باكستان «المسلمة» ـ على فرضيته ـ لا يناظره دعم روسيا «الأرثوذكسية» والهند «الهندوسية».



بيئة طالبان:

نشأت طالبان في بيئة باشتونية صلبة، أبناؤها شديدو المراس، حين يلهو مراهقوها وشبانها؛ يلهون بالجمر أيهم يقدر على تحمّل قبض يده عليه لأطول فترة ممكنة!! وعلى عكس ما يُروَّج؛ فإن طالبان تمثل النخبة المثقفة في أفغانستان إذا ما وضعنا في الاعتبار أن أكثر من (٩٠٪) من سكان أفغانستان هم من الأميين، وإذا وضعنا بالاعتبار أن جامعات أفغانستان التقنية كانت شبه معطلة أثناء سني الحرب بين فصائل «المجاهدين». صحيح أن هذه «النخبة» ليست كتلك الموجودة في القاهرة والرياض ودمشق وبغداد، إلا أنها تعبِّر عن طبيعة هذا الشعب الذي تربى بين أحضان الجبال ولم تألفه حياة المدنية ولا ألفها. وعلى هذا؛ فإن ما يُطلب من طالبان هو في الحقيقة أكبر بكثير من طاقاتها الفعلية، وما ينقمه بعض الدارسين العرب منها هو نفسه يستحق عقوداً من الإصلاح حتى يؤتي أكله؛ في بلد ظلَّت تشكو فيه طالبان لعلماء المسلمين الزائرين لها من وفاة ٤٠٠ طفل يومياً من دون أن يفعل لهم العالم شيئاً؛ حسبما ذكر الشيوخ (القرضاوي، وواصل، والراوي) إثر زيارتهم لأفغانستان في عام ٢٠٠١م، ليس في أفغانستان تكنوقراط حتى يحاسب الطلاب على إهمالهم واستبعادهم؛ بل كل ما هنالك شيوخ قبائل وعلماء دين وطلاب علم وأفراد شعب أمي يعمل في الزراعة، وينضوي بعضه تحت ألوية أمراء حرب لا يشترطون لجنودهم التخرج من جامعة كامبردج أو هارفارد!! بل إن بعضهم يحمل شهادة الأمية عن جدارة «كالجنرال» عبد الرشيد دوستم نائب وزير الدفاع الأفغاني الحالي الذي يكاد لا يتقن كتابة اسمه!!

إن حقائق الوضع الأفغاني الراهن كما يلي: فَقَدَ البلد مليون قتيل بسبب تلك الحروب، في حين تحول خمسة ملايين إلى لاجئين، وخلفت الحروب مليون أرملة ونصف مليون يتيم، أما الذين فقدوا أطرافهم من جراء الألغام فهم ٥٠ ألف شخص، وتقدِّر المصادر الغربية الألغام المبثوثة في كابل وحدها بما يتراوح بين ستة وسبعة ملايين لغم، حتى وصفتها صحيفة «تايمز» البريطانية بأنها أكبر مدينة ملغمة في التاريخ، وهذا كله لا يؤدي إلا إلى نشوء جيل وافر الحظ من الأمية والجهل والفقر!

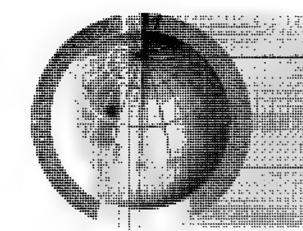
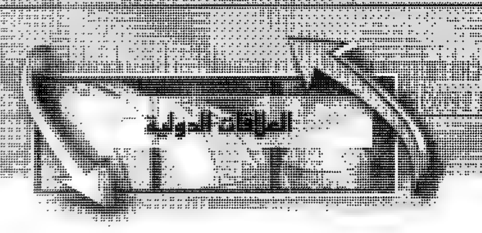
التحديات التي لاقتها الحركة:

لم تكن حركة طالبان تسير ضد التاريخ - كما يقول الكاتب المعتزل هيكل - بل جاءت إفرازاً طبيعياً لواقع الأمة الأفغانية ببؤسه وشقائه. فقد عانت أفغانستان من حصار دام طوال مدة حكم طالبان اتساقاً مع إرادة أمريكية جامحة في غلظتها، ولم تعترف بالإمارة سوى دول ثلاث؛ هي باكستان والسعودية والإمارات العربية المتحدة - ألغت اعترافها -، فيما أحجمت باقي الدول الإسلامية عن الاعتراف بها تماشياً مع الرغبة الأمريكية آنفة الذكر. وظلت جميع الدول المجاورة لأفغانستان - باستثناء باكستان - تمد أعداء الإمارة بالسلاح والعتاد[1].

---

(١) مدت روسيا وحدها ميليشيا مسعود بمعدات عسكرية قبيل الغزو الأمريكي تقدر قيمتها بنحو ٥٠ مليون دولار؛ لإبقاء النار مشتعلة، وهو ما أدخل حركة طالبان في حرب استنزاف؛ كما جرى في جنوب السودان حتى أذعن نظام البشير لضغوط الغرب.



على أن من دواعي العدالة أن نثبت للإمارة الإسلامية (طالبان) إيجابياتها، ونرصد لها جملة من السلبيات التي أضرت بوجودها هي قبل غيرها، وأدت إلى وقوف جميع القوى في وجهها بمن فيهم من أبدوا لهم نوعاً من التعاطف من بعض الدول الإسلامية:

إيجابيات الإمارة:

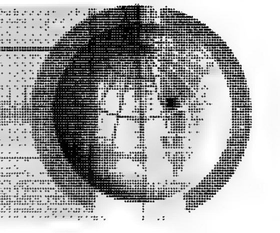
١ - إعلانها عن دستور إسلامي يعلي العقيدة الإسلامية وشرائعها، وهو الدستور الذي تبلور في الكلمة التي ألقاها الملا عمر أمام العلماء في قندهار يوم ٤/٤/١٩٩٦م، وقد نشرت الحركة أهدافها[1] على النحو الآتي:

- إقامة الحكومة الإسلامية على نهج الخلافة الراشدة.
- أن يكون الإسلام دين الشعب والحكومة جميعاً.
- أن يكون قانون الدولة مستمداً من الشريعة الإسلامية.
- اختيار العلماء والملتزمين بالإسلام للمناصب المهمة في الحكومة.
- قلع جذور العصبيات القومية والقبلية.
- حفظ أهل الذمة والمستأمنين، وصيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ورعاية حقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.
- توثيق العلاقات مع جميع الدول والمنظمات الإسلامية.
- تحسين العلاقات السياسية مع جميع الدول الإسلامية وفق القواعد الشرعية.
- التركيز على الحجاب الشرعي للمرأة وإلزامها به في جميع المجالات.
- تعيين هيئات للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أنحاء الدولة.
- قمع الجرائم الأخلاقية ومكافحة المخدرات والصور والأفلام المحرمة.
- استقلال المحاكم الشرعية وفوقيتها على جميع الإدارات الحكومية.
- إعداد جيش مدرب لحفظ الدولة الإسلامية من الاعتداءات الخارجية.
- اختيار منهج إسلامي شامل لجميع المدارس والجامعات وتدريس العلوم العصرية.
- التحاكم في جميع القضايا السياسية والدولية إلى الكتاب والسنّة.

---

(١) موقع قناة الجزيرة.





- أسلمة اقتصاد الدولة، والاهتمام بالتنمية في جميع المجالات.

- طلب المساعدات من الدول الإسلامية لإعمار أفغانستان.

- جمع الزكاة والعشر وغيرهما وصرفها في المشاريع والمرافق العامة.

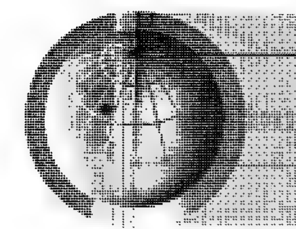
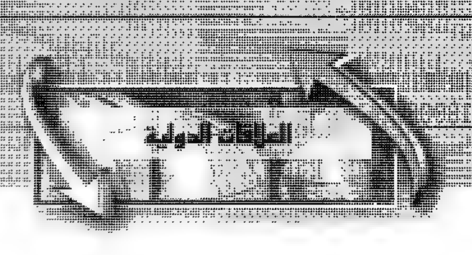
وهو كما يبدو لا يشي بهذه الانغلاقية التي توصم بها الحركة دائماً، بل يتحدث عن تعليم عصري، وعن علاقة جيدة مع مختلف الدول الإسلامية، واستقلال القضاء.. إلىٰ ما هنالك، حتىٰ إن بعض «ممنوعات طالبان» التي يتندر بها بعض الناس كمنع لعبة الطائرات الورقية؛ قد أفاد موقع «إيلاف» المسرف في علمانيته في تقرير له من باكستان يوم ٢٥/ ١/ ٢٠٠٤م أن هذه الهواية كثيراً ما تؤدي إلىٰ حوادث عنف ومشاحنات بين المراهقين والمراهقات المتنافسين تودي أحياناً بحياة بعضهم.

٢ـ أنها وفرت لأفغانستان استقراراً لم تكن تحلم به خلال فترة وجيزة، وعن ذلك تقول الدكتورة نورهان الشيخ: «أعتقد أن توفير الأمن بعد ٢٠ سنة من الحروب الأهلية.. هذا في حد ذاته إنجاز ـ من وجهة نظري ـ... الحقيقة أن خمس سنوات في عمر الدول لا تُعَدّ شيئاً؛ بالإضافة إلىٰ أن (طالبان) لم يبدؤوا في إطار دولة، عكسنا مثلاً، فمصر كانت دائماً دولة؛ فكان لها كيان ومؤسسات، وبالتالي كنا قادرين علىٰ امتصاص الأزمات مهما عظمت، ولكن في حال طالبان؛ فهي لم تكن دولة في الأصل.. ومن ثَمَّ؛ فإني أعتقد أنه نوع من التهور أن نحاسبهم علىٰ خمس سنوات، فهي فترة ـ من وجهة نظري ـ وجيزة جداً حتىٰ نحاسبهم عليها، خصوصاً أنهم يعيشون حياتهم منذ أوائل السبعينيات في حروب مستمرة. وأنا أرىٰ أن طالبان ـ بالرغم من أنها لم تنجز أعمالاً ملموسة علىٰ الصعيد السياسي؛ فإنها بدأت تبلور علىٰ الأقل توجهات معينة في اتجاه العالم، فبدأت تأخذ مواقف معينة تجاه قضية معينة.. وهذا ـ إلىٰ حد ما ـ يعتبر سياسة توجه خارجي معين».

ويقول رئيس الاستخبارات الباكستانية السابق حميد جول قبيل الغزو الأمريكي لأفغانستان في عام ٢٠٠١م: «حكومة طالبان رسخت سيادة القانون في أفغانستان، وأوقفت تجار السلاح والمخدرات، وأسست القوة أو السلطة المركزية حول (٩٥٪) من أفغانستان، ويعتبر هذا إنجازاً ممتازاً ومجيداً من وجهة نظر باكستان، وبعض اللاجئين رغم الظروف الشاقة التي سادت في السنوات الثلاثة.. فإن عدداً كبيراً من اللاجئين قد يعودون الآن، وقد أدهشني وسرني في أغسطس من هذا العام عندما دُعيت إلىٰ مشاهدة العرض العسكري في أغسطس، شعرت بسعادة غامرة لأني تركت باكستان في عام ١٩٩٥م، وعدت إلىٰ أفغانستان بعد ٦ سنوات ونصف العام، وعندما رأيت كابل ليلاً شعرت بدهشة وسرور؛ لأن الكهرباء عادت إلىٰ جميع البيوت، وكانت هناك مياه جارية ومياه قابلة للشرب، ومتاحة تقريباً لكل البيوت، والطرق تم تعبيدها، وكان هناك زراعة الأشجار، كانت الظروف تشير إلىٰ السلام».

٣ـ أنها استطاعت في فترة وجيزة توحيد البلاد وجعلها أمة مرهوبة من جيرانها؛ بعد أن صارت كلأً



مستباحاً لكل عابث من الدول المحيطة بها، وعن ذلك يقول الكاتب الفلسطيني علي صبري (وللمفارقة هو من مؤيدي الزعيم الشمالي الراحل أحمد شاه مسعود): «أنْ تعبث الحركة بالبلاد سياسياً واجتماعياً - إن كانت تعبث - خير من توالي مشاهد الحرب وفصول الدمار إلىٰ ما لا نهاية»، ومن نافلة القول أن تعداد جيش طالبان تضاربت الأقوال حوله ما بين ٤٠ ألف إلىٰ ٢٠٠ ألف قُبيل بدء الغزو الأمريكي؛ إضافة لنحو ٣٠٠ دبابة ومدرعة، وعدد غير معلوم من الطائرات، وهي أرقام كبيرة علىٰ كل حال إذا ما قيست بقوة المنافسين.

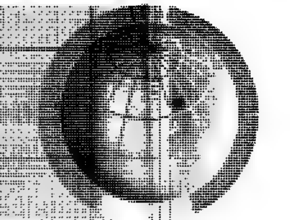
٤ - أنها قضت علىٰ الإرهاب في ربوع أفغانستان، ونجحت في استيعاب المتطوعين العرب الذين أوشكت إجراءات رباني غير المدروسة أن تبعثرهم خارج أفغانستان؛ بما يعيد كرة العنف والعنف المضاد في الدول العربية. يقول الدكتور سفر الحوالي: «أي ذنب لطالبان في إيجاد إرهابيين مزعومين، وهي إنما جاءت متأخرة عن نشأتهم وعن قدومهم للبلاد، وكانت معزولة عن منهجهم وعن فكرهم، جاءت وقد نبذتهم حكومة الأحزاب، وتنكرت لهم وجحدت جميلهم؛ فأحسنت إليهم وإلىٰ العالم الإسلامي والعالم كله (. . . حيث قامت الحركة بضبط) من بقي منهم في أفغانستان، فبعد أن كانت الأمور فوضىٰ أيام الأحزاب، وكان يمكن أن تتحول البلاد فعلاً إلىٰ مفرخة للغلاة من كل جنس؛ جاءت طالبان لتفتح لهم المساجد والحلقات ليتعلموا ويعلِّموا، وتفاهمت مع الحكومات ذات العلاقة بشأنهم؛ بأن تعهدت ألاّ تسمح بعمل أي شيء ضدها، وأبلغتهم أنها اشترطت ذلك عليهم، وفي حالة ثبوت مخالفتهم لهذه الشروط فهي ستحاكمهم أو تسلمهم لحكوماتهم!».

٥ - أنها قضت علىٰ زراعة الأفيون بنسبة كبيرة تدريجياً، بدأت من ٤٩٠٠ طن أفيون إلىٰ ١٨٥ طناً، وليس بوسعها منعها كلية لما لدىٰ الأفغان من أرض شاسعة ووديان سحيقة وحدود مفتوحة؛ تؤهل جميعها لوجود هذه الزراعة، وهذا تواترت الأخبار عليه من وفد العلماء الذي اطمأن لأقوال شهود ثقات لديهم - وربما بعض الشهود لا يستريح لحكم طالبان بحسب الوفد - ومن الأمم المتحدة ومن جهات أممية عديدة.

٦ - أنها سعت لنوع من الاستقلال الاقتصادي عن فلك الولايات المتحدة، فحاولت أن تمنح احتكاراتها النفطية لشركة أرجنتينية، كما أنها قضت علىٰ أثرياء الحرب بما كان يمضي بها إلىٰ سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، وترددت أنباء قُبيل الغزو تفيد بأن الملا عمر قد عرضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية رشوة تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار لمنح الاحتكار النفطي لشركات أمريكية لكنه رفضها.

٧ - أنها قضت علىٰ بعض المفاسد، وحاربت البدع وعبادة القبور علىٰ نحو مشابه لما قام به الإمام محمد بن عبد الوهاب في نجد بالجزيرة العربية قبل أكثر من ثلاثة قرون، حيث عادت بعض هذه المظاهر مجدداً لأن الأفغان كانوا حديثي عهد بحسبة طالبان.

٨ - أنها عملت علىٰ النهوض بالتعليم علىٰ نحو لم يسبق له مثيل خلال الأعوام العشرين السابقة لها،




وهذا ما شهد به الشيخ الدكتور نصر فريد واصل مفتي الجمهورية المصري الأسبق، والشيخ الدكتور يوسف القرضاوي الداعية المشهور لدىٰ زيارتهما لأفغانستان للتباحث بشأن هدم الحركة لتمثالي بوذا؛ حيث أفادا بأن دارسي الطب في جامعاتها كانوا يتجاوزون ١٢٠٠ طالب.

٩ ـ أنها حاربت وبكل قوة حركات التنصير المستترة بأعمال الإغاثة الإنسانية.

١٠ ـ أنها أصبحت قاعدة خلفية للمجاهدين الشيشان والكشميريين والطاجيك والأوزبك.

١١ ـ أنها كانت تعلي قيمة العدل حتىٰ مع أعدائها، ولقد أثار ذلك إعجاب كثير من الصحفيين وأعضاء منظمات الإغاثة.

سلبيات الإمارة:

١ ـ الموقف غير الواضح من التنظيمات العسكرية المنضوية تحت إمرتها؛ إذ لوحظ أن تنظيم القاعدة علىٰ ما يبدو ظل يعمل داخل أفغانستان بشكل شبه مستقل، وربما ورط دولة إسلامية وليدة بكامل هيئاتها في عمل لم تكن مهيأة لتداعياته، هذا إذا سلمنا بمسؤولية القاعدة عن أحداث ١١ سبتمبر، وبعدم معرفة الملا عمر لمخططات ابن لادن مسبقاً أو معرفته وإقرارها، وإذا سلَّمنا جدلاً بأن الولايات المتحدة كانت عازفة عن ضرب الإمارة الإسلامية قبل ١١ سبتمبر(١).

٢ ـ استفزازها لجميع القوىٰ الدولية والإقليمية الفاعلة بما استعدىٰ عليها الجميع، وعدم نجاحها في اختراق الحصار الدبلوماسي عليها بقدر معقول من البراجماتية.

٣ ـ عدم نجاحها في اكتساب الحركات الإسلامية السياسية والمنظمات الإسلامية العالمية في صفها؛ لتوفير قدر عال من الاختراق الإعلامي والاقتصادي للعالم الكاره لأيديولوجيتها.

٤ ـ جنوح بعض أقطابها إلىٰ خطاب إعلامي متشدد أحياناً؛ وخاصة خلال أزمة تمثالي بوذا، والتي كان من الممكن إنهاؤها بهدم التمثالين دون هذا اللغط الذي استفاد منه الأعداء جيداً، وعدم إدارتها المعركة الإعلامية بشكل جيد.

استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية في أفغانستان:

ما من شك أن استراتيجيات القوىٰ الدولية والإقليمية والمحلية في أفغانستان؛ قد طرأ عليها تغيير كبير قبل ظهور طالبان، وبعد استيلائها علىٰ سدة الحكم هناك، وبعد رحيلها بفعل الغارات الجوية الأمريكية، ثم بعد

---

(١) تشير بعض الدلائل القوية إلىٰ أن الولايات المتحدة كانت تخطط لضرب الدولة الوليدة تحت أي ذريعة مثلما فعلت مع العراق دونما سبب ممكن، وفي ذلك يقول الأستاذ فهمي هويدي ـ وهو أيضاً من منتقدي طالبان بشكل عنيف ـ: «هذه الحرب معدَّة منذ زمن؛ وأنا أستشهد بعددين من NEWSWEEK في شهر فبراير (٢٠٠١م)، حيث بعثوا طائرة أمريكية تجارية في رحلة مباشرة إلىٰ أوزبكستان؛ لتعرف كيف يحدث الإنقاذ، فتلك الخطط موجودة ومنشورة».

ظهور دلائل قوية على احتمالات عودتها من جديد، وإذا كنا أشرنا لهذه الاستراتيجيات قبل ظهور طالبان؛ فإن ما يهمنا الآن هو التعرض لهذه الاستراتيجيات في وضعها الحالي، والذي يتمحور حول:

- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الانفراد بتسيير أمور أفغانستان؛ لمنع تكرار «تغوّل» تنظيم القاعدة إلى الحد الذي بدا عليه في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

- طموح الولايات المتحدة في التحكم بمسار أنابيب النفط المزمع مدها عبر أفغانستان إلى أوروبا من بحر قزوين، ومن ثَمَّ فرض شروطها المستقبلية على أوروبا باحتكارها لشرايين النفط في العالم كله تقريباً.

- طموح الولايات المتحدة الأمريكية في حجز مكان لها على بحر قزوين وفي طريق الحرير الدولي.

- إصرار الولايات المتحدة على خنق باكستان «النووية»، وتقوية الطرف الهندي عليها عبر استمرار الوجود الأمريكي في أرضها، ويذكر في هذا الصدد أن الولايات المتحدة ـ بعد انتهاء الحرب الباردة ـ أدارت ظهرها لباكستان «المسلمة» بعد أن كانت حليفتها الرئيسة لفترة خلت، واستبدلت بها الهند التي يؤكد «فكتور جوباريف» الباحث في معهد كاتو الاستراتيجي الأمريكي في دراسته قبل عام من أحداث ١١ سبتمبر ضرورة التحالف الأمريكي مع الهند. إلى ذلك؛ فإن الأصوات الأمريكية المحافظة لم تزل تحذر في واشنطن خشية من هيمنة الإسلاميين على «القنبلة النووية الباكستانية».

- انزعاج الولايات المتحدة من نضوب «شريان الأفيون» إلى حد بعيد خلال حكم طالبان[(١)].

وتجدر الإشارة إلى أن زراعة الأفيون في العالم طالما حظيت بدعم مباشر من جهاز الاستخبارات الأمريكي C.I.A، وجهاز الاستخبارات الباكستاني I.S.I، وأكد هذه المعلومة الكاتب محمد حسنين هيكل الذي أورد في مقال «واشنطن تؤذن للجهاد» بمجلة (وجهات نظر)؛ أن ريجان استقبل بعد حفل تنصيبه رئيس المخابرات الفرنسية الخارجية (SDECE) ذائع الصيت الكونت «ألكسندر دي ميرانش»، وأن ضيفه قد اقترح عليه ضرورة نقل مضبوطات المخدرات في الولايات المتحدة إلى آسيا الوسطى، ومن ثَمَّ إعادة تهريبها للجنود الروس لإضعاف قدراتهم القتالية، وأن هذه الميكيافيلية الأمريكية قد جرى تنفيذها بالفعل إلى الحد الذي جعل أفغانستان تمد العالم بـ (٧٠ ٪) من «الأفيون»؛ وأدى ذلك إلى تحكم جهازي الاستخبارات الأمريكي والباكستاني في الأفيون الأفغاني ومن ثم العالمي، وهو ما أدى إلى حصول الولايات المتحدة على أموال كثيرة في وقت تستفيد فيه من نشر المخدرات في هدم شعوب أعدائها.

---

(١) تشير مجلة المجتمع الكويتية في عدد ١٥٨٣ شهر يناير ٢٠٠٤م؛ إلى تقرير لاحظ الفارق الكبير بين سعري الهروين في أفغانستان والولايات المتحدة ٥٠٠٠ إلى ١٥ ألف دولار داخل أفغانستان، وفي أمريكا وأوروبا ٥٠ ألف دولار للكيلو الواحد، نقول: عشرة أضعاف السعر تستفيد منه شركات الأدوية ومافيا المخدرات المرتبطة بالـ C.I.A؛ إضافة إلى تدمير كل مدمني «طريق الهيروين»: باكستان ـ إيران ـ تركيا ـ دول البلقان، ويا للمصادفة؛ كلهم مسلمون!



ويعزز ذلك ما قاله عميد الصحفيين البكستانيين «محمد رشيد» من «أن الإشارة واضحة هنا إلى المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات العسكرية الباكستانية»؛ مورداً نماذج واقعية اضطرت فيها السلطات الباكستانية تحت ضغوط دولية إلى التبرؤ من عمليات الأفيون، ونقل بعض ضباطها الذين أشارت إليهم تقارير الأمم المتحدة بالاسم إلى مواقع أخرى؛ مضيفاً أن بعض ضباط مكاتب مكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة في «بيشاور» اضطروا إلى الاستقالة من وظائفهم كنوع من الاحتجاج؛ لأنهم اكتشفوا أن المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات العسكرية الباكستانية تعرقل جهودهم[1].

كما يعزز ذلك ما ذكره الباحث الأمريكي «ألفرد ماكوي» في دراسة له بعنوان (أربعون سنة من تورط الـ C.I.A في تجارة المخدرات) من أن هذا الجهاز كان له دور محوري في دعم المزارعين الأفغان لزيادة المساحات المزروعة بنبات الخشخاش إبان الغزو الأفغاني لأفغانستان، ويضيف ماكوي: «لم يمض عامان فقط على انطلاق عملية C.I.A السرية في أفغانستان حتى أصبحت المنطقة الحدودية الباكستانية - الأفغانية أكبر منتج عالمي للهروين مزودة الولايات المتحدة وحدها بـ(٦٠٪) من الطلب. . . وقفز عدد مدمني الهروين في باكستان من صفر عام ١٩٧٩م إلى ١,٢ مليون نسمة عام ١٩٨٥م؛ ليرتفع الآن إلى مليوني نسمة على الأقل»، هذا يذكرنا بلا ريب بحرب الأفيون ١٨٣٩م - ١٨٤٢م، والتي جهدت فيها بريطانيا (الدولة الأم لأمريكا) التي كانت تحتل الهند حتى أرغمت الصين على الإذعان لمطالبها بإدخال الأفيون لها قهراً؛ حتى تدمّر البنية الجسمانية لأفراد شعبها لا سيما المجندين منهم، وهو نفسه ما تكرره الولايات المتحدة اليوم عبر تدمير الشعوب الإسلامية من أفغانستان إلى البلقان - حيث امتدادات شبكات تهريب المخدرات التابعة للجهاز الأمريكي الاستخباري - مروراً بباكستان وإيران ودول آسيا الوسطى.

للأهمية: تحتل أفغانستان هذا العام ٢٠٠٣ م المركز الأول في زراعة الأفيون (٧٧٪) من الإنتاج العالمي، وإذا وضعنا بالاعتبار أن الولايات المتحدة عبر الـ C.I.A تحقق مكاسب كبيرة من فروق السعر بين أفغانستان ودول أوروبا والعالم، والتي ذكرناها فيما تقدم من حجم تجارة الأفيون في العالم، والتي تتجاوز ٧٠٠ مليار دولار في العام نفسه؛ أدركنا أن الولايات المتحدة ومن ورائها الصهيونية العالمية تضرب عصفورين بحجر واحد إذ تدمر المسلمين (والأمميين) وتحقق أرباحاً فلكية، وليذهب حينئذ الملا عمر «إلى غير رجعة» - وفق أمريكا - الذي منع هذه الزراعة الرابحة (سواء على نطاق ترويج المخدرات أو حتى في صناعة الدواء).

- رغبة باكستان في وقف المد الشيعي الإيراني القادم من شمال أفغانستان، والذي يدعم العديد من الفصائل الأفغانية الشيعية.

- حاجة باكستان إلى إقامة علاقات تجارية مع دول وسط آسيا المستقلة حديثاً عن روسيا عبر أفغانستان التي تعتبر بوابة شبه القارة الهندية نحو وسط آسيا، والتي تتصادم معها في حال عدم الاستقرار الناشئ عن حكم الأقلية في أفغانستان.

---

(١) في كتابه (طالبان)، (صفحة ١٢١)، بالوقائع والأسماء.



- رغبة باكستان في رحيل سريع لقوات الولايات المتحدة، حيث أدىٰ وجودها إلىٰ اهتزاز كرسي الحاكم الباكستاني العسكري برويز مشرَّف، وإظهاره، بنظر المعارضة والشعب الباكستاني، بمظهر من يقدِّم مصلحة الولايات المتحدة علىٰ مصلحة باكستان القومية.

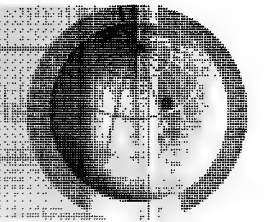
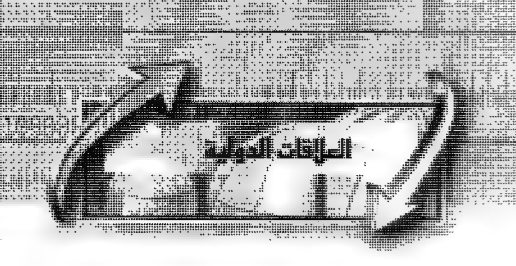
- تخوف إيران من فقدان منطقة خراسان شمال شرق البلاد؛ كنتيجة لعدم وجود حكومة قوية في كابل؛ مما قد ينشأ عنه انفصال الجزء المحاذي لها؛ بما يسير بطريق إحياء حلم قديم ما زال يراود بعض القوىٰ؛ وهو قيام خراسان الكبرىٰ؛ فضلاً عن أن أفغانستان إحدىٰ دول الجوار الجغرافي لإيران، وتدخل في مجال أمنها القومي؛ وهو ما يدفعها إلىٰ ضرورة السعي نحو تجنب إقامة نظم معادية لها في أفغانستان؛ علاوة علىٰ الحرص الذي تبديه إيران علىٰ وحدة أفغانستان علىٰ أن تكون في إطار يسمح بتأمين وضع الشيعة هناك، والإبقاء علىٰ نشاط «حزب الوحدة الإسلامي» الشيعي، والحاجة إلىٰ الحفاظ علىٰ المصالح الإيرانية في منطقة آسيا الوسطىٰ والقوقاز من الناحية الاقتصادية.

- مخاوف روسيا و طاجيكستان من عودة طالبان من جديد، وقد تجسدت تلك المخاوف في وجود ٢٥ ألف جندي روسي علىٰ الحدود الطاجيكية/ الأفغانية؛ لمواجهة المتمردين الطاجيك الذين يتخذون من الأرض الأفغانية قاعدة لهم، كما يكرس تلك المخاوف أن عدد الطاجيك الأفغان المنتشرين علىٰ الحدود يصل إلىٰ حوالي ٣,٥ ملايين نسمة، وهؤلاء يشكّلون أرضاً خصبة لأي أفكار أو آراء تتسق مع توجهات حركة طالبان في أفغانستان، ومن ثَمَّ احتمال تنامي ظاهرة طالبان ليس فقط في طاجيكستان، ولكن أيضاً في أوزبكستان؛ بيد أن هذه المخاوف تتعارض مع رغبة موسكو في رحيل الولايات المتحدة الأمريكية عن تخومها.

- مخاوف الصين من استمرار وجود القوات الدولية بزعامة الولايات المتحدة في أفغانستان وعودة طالبان علىٰ حد سواء؛ غير أن الصين تبدو سعيدة بتورط الولايات المتحدة في حرب استنزاف بأفغانستان - كما في العراق - لإضعافها علىٰ المدىٰ المنظور.

العوامل التي تؤثر في مستقبل الصراع الأفغاني:

هناك العديد من العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند ملاحقة المستقبل المنظور للمسألة الأفغانية، وفي القلب منها حركة طالبان الإسلامية الباشتونية، والتي نرىٰ لها تأثيراً كبيراً في مجريات الصراع الدائر في أودية أفغانستان وأعلامها الشماء. ولا يستطيع المتابع للشأن الأفغاني إغفال وجود إرهاصات كثيرة تشي ببزوغ حركة طالبان من جديد، وإن لم يكن ذلك علىٰ النحو الذي سطعت به أول مرة، هناك انتصارات عسكرية باهرة تحققها الحركة في حرب العصابات التي تشنها، ومعها كثير من المتطوعين العرب، علىٰ قوات الاحتلال الدولية في أفغانستان (أمريكية كانت أو من دول غربية أخرىٰ) وقوات المرتزقة الأفغانية الموالية لها، وهو ما يذكرنا بتلك الفترة التي سبقت رحيل قوات الغزو السوفييتية العليلة؛ بيد أن هذه الانتصارات لا تؤدي إلىٰ رحيل عاجل للقوات الأمريكية وأتباعها إلا إذا رافقها العديد من العوامل الأخرىٰ الحافزة علىٰ رحيل المحتلين وأذنابهم من

فوق الثرى الأفغاني، وبمقدورنا أن نسجل تلك العوامل فيما يلي:

أولاً: مدى قدرة حركة طالبان على الصمود في وجه محاولات شقِّ صفوفها من قِبَل الولايات المتحدة وأزلام الاحتلال.

ثانياً: قدرة الحركة على استيعاب كل القوى الرافضة للاحتلال داخل العرق الباشتوني المهمش، وإذكاء هذا الشعور القبلي إلى جوار خطابها الإسلامي التعبوي.

ثالثاً: قدرة الحركة الطلابية الأفغانية على مدِّ جسور الثقة من جديد مع أطراف داخل المؤسسة الاستخبارية الباكستانية، وتقديم نفسها دائماً على أنها الطرف الوحيد المساند لطموحات باكستان في أفغانستان والممثل للأغلبية الباشتونية التي تُعَدُّ ميزان استقرار أفغانستان.

رابعاً: قدرة حركة طالبان على المناورة السياسية مع الأطراف الخارجية؛ عبر تقديم شخصيات تظهر كوجوه معتدلة يمكن «التعاطي معها سياسياً».

خامساً: قدرة حركة طالبان العسكرية على تحييد الطيران الأمريكي المنخفض (مثلما فعل العراقيون إلى حد بعيد حول بغداد والفلوجة، والأفغان مع السوفييت عندما نجحوا عام ١٩٨٧م في إسقاط نحو ٢٠٠ طائرة سوفييتية).

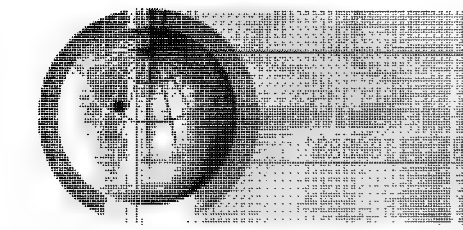
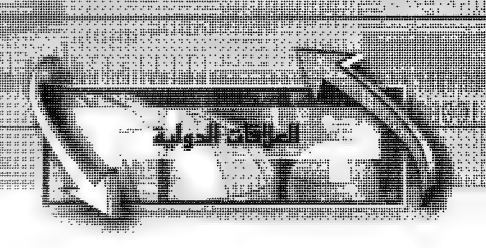
سادساً: قدرة الحركة على تفعيل حرب العصابات التي تشنها على الأمريكيين وتطويرها إلى حرب استنزاف قوية.

سابعاً: قدرة الحركة على نقل معركتها الإعلامية مع الاحتلال إلى حيز العالمية، ونعني بذلك فضح الخسائر الغربية في المعارك على نطاق يتجاوز التعامل مع جهة إعلامية واحدة، ونعني به أيضاً إظهار وجه الحركة على حقيقته بعدما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد بعيد في تشويهه.

ثامناً: قدرة الحركة على الاستفادة من استراتيجية المحتل الأمريكي النفطية والسياسية والعسكرية في منطقة آسيا الوسطى واستغلالها.

الدور الإسلامي المنتظر في الصراع الدائر:

إزاء الصراع الدائر في أفغانستان لا بد أن تختزل الأمة الإسلامية وطليعتها الناشطة الصراع الدائر في أفغانستان في مفرداته الأولية، وهي اعتداء فاحتلال فتغييب لهوية الأفغان، وسحق حلمهم الإسلامي الوليد. فبعيداً عن المماحكات الجدلية عن صدق تمثيل طالبان لوجه الإسلام وصحوته أو لا؛ يبقى التغافل عن الصراع الدائر في أفغانستان والتماهي مع توجهات الإعلام الغربي في دفن التحدي الذي بات يمثله المقاومون للاحتلال الأمريكي في أفغانستان؛ نوعاً من خذلان جهة تستنزف المارد الأمريكي بعيداً عن المنطقة العربية حيناً من الدهر على أقل تقدير. وسنفترض جدلاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تورطت بالحرب ضد كوريا الشمالية؛ كنا لا شك سنجد في هذه الحال تعاطياً إعلامياً من الإسلاميين أوفر حظاً «لعدالة المقاومة الكورية»، وتغطية أوسع

لهذه المقاومة! وغالب الظن أن بعض الجهات الإسلامية التي أصمّت مسامعنا بحديثها عن «تشويه طالبان لصورة الإسلام الحضاري؛ بتعاملها الصارم في قضايا لحى رجال أفغان، وحبس المرأة في المنزل، وهدم صنمي بوذا العملاقين، ومنع البث التليفزيوني وشراء أجهزة التليفزيون، وإغلاق دور السينما. . .»؛ هؤلاء من جهة، وأولئك الذين فتشوا في قلوب الطالبان فوجدوها تسفر عن «ماتريدية مبتدعة»!! هذه الجهات كانت ستضرب عن ذكر أيديولوجية الكوريين الشيوعية/ البوذية صفحاً لاعتبار أن ما يجب أن يستحوذ على إعلامنا الإسلامي في هذه المرحلة؛ هو فضح الهمجية الأمريكية واعتداءاتها السافرة على دول آمنة!! إنه قد استقام المنسم؛ فبدا بما لا يدع مجالاً لشك أن المقاومة الأفغانية للوجود الأمريكي على أرض مسلمة مغتصبة لا تملك سوى أدوات إعلامية جد بدائية للتصدي للمعركة الإعلامية التي يشنها الغرب باقتدار على الأفغان البسطاء. وإذ بدا الأمر كذلك تجلت ضرورة أن يحمل هَمَّ الأفغان الإعلامي مَنْ هُم على الأقل يفوقونهم حنكة وسعة أفق وحركة.

وإزاء هذا المنعطف الخطير الذي تمر به الأزمة الأفغانية؛ يحدونا الأمل في أن نولي هذه النقاط حظاً من الاعتبار عند الحديث عن مساندة الحق الإسلامي في أفغانستان:

لا بد من التفريق دوماً بين اعتداء الدولة العظمى في العالم على دولة فقيرة واستباحة أرضها، ونشر المخدرات في معظم حقولها إضراراً بكل مسلمي آسيا الوسطى والجنوبية كذلك، وتهديدها لقدرات دولة مسلمة مجاورة (باكستان)، ولجم طموحاتها العسكرية لمصلحة دولة الهندوس الكبرى، والاستقواء على العالم عامة والمسلمين خاصة؛ بالتحكم في معبر نفطي مهم بعدما استتب لها الأمر باحتلال العراق في السيطرة على أكبر مركز نفطي في العالم، لا بد من التفريق بين ذلك وبين الممارسات المنسوبة لتنظيم القاعدة في بعض الدول العربية، والتي هي في مجملها ليست محل ترحيب ولا تأييد من مجمل الفعاليات الإسلامية في الدول العربية الكبرى، ومن هنا كان الخجل من تثمين دور المقاومة الأفغانية ومساندتها إعلامياً نوعاً من خذلان جهة ليست في وارد العداء مع الدول العربية والإسلامية بكل تنوعاتها، وإذا كان الأمريكيون أنفسهم يبدون نوعاً من المرونة البراجماتية في تعاملهم مع مَنْ يصفونهم «بمعتدلي طالبان»؛ فإن واجب الإسلاميين - أو حتى دولهم - ألا يكونوا «ملكيين أكثر من الملك».

وخلاصة القول: إن هناك فارقاً بين اختلافنا مع رؤى وتوجهات القوم - إن وجد - وبين عدالة قضيتهم التي ينبغي أن تكون محل إبراز من مجمل القوى الإسلامية في الساحة العربية وخارجها، وفي هذا الإطار تبرز أهمية التحول - عوض الانخراط في النقد المزمن - إلى البحث عن مكامن الضعف في السياسة التي تنفذها الولايات المتحدة ومجموعة كارزاي في أفغانستان؛ ومن ثَمَّ الاستفادة من قصورها؛ كاستبعاد أكثرية الباشتون من المعادلة الأفغانية بما يتناقض مع أبسط القواعد الديمقراطية، والمقارنة الدائمة بين أفغانستان في أثناء حكم «الإمارة الإسلامية» وأثناء حكم «الولاية الأمريكية»؛ لجهة انتشار المخدرات (من إنتاج ١٨٥ طناً فقط من الأفيون في عام ٢٠٠١م إلى ٣٦٠٠ طن في عام ٢٠٠٣م)، وهيمنة الـ C.I.A على «ثروة الأفيون» في أفغانستان التي تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، ولجهة ذيوع ظاهرة قطاع الطرق وفرض الإتاوات بسبيل المسلمين من جديد بعد أن سحقتها طالبان من قبل.

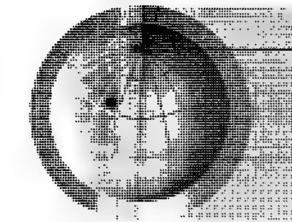
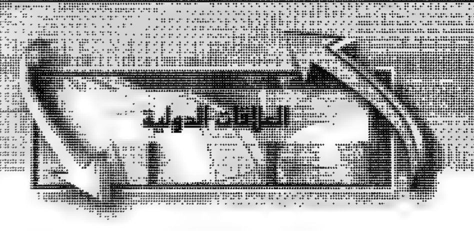


لا بد من غرس نوع من الوعي الإسلامي عند مساندة أي قضية إسلامية، يقع في المنطقة المتوسطة بين التفاؤل الساذج الذي يحوي في طياته الترحيب والتصفيق لانتصارات وهمية يروج أخبارها أفغان مبالغون أو وضَّاعون مسيئون، وبين الإحباط المقعد الناشئ عن إحسان الظن بما تروِّجه الآلة الإعلامية الصهيونية المحترفة في التدليس نفسه، وهذه المنطقة المتوسطة هي تلك المتسقة مع قواعد مصطلح الحديث وتعديل الرواة وتجريحهم، وهي التي توفر للمسلمين نوعاً من الاستقلالية في الفكر والرؤية؛ وهو ما يحملها حينئذ إلى مساندة أي قضية بقدر من الوعي بمفرداتها على نحو جيد، وهذا يقود بالضرورة إلى أهمية العمل على توافر إعلام إسلامي مستقل؛ لا يدع نفسه نهباً لزبالات الوكالات العالمية التي يتحول معها المتلقون بثقة وافرة أغناماً يسوقهم الراعي الأمريكي، ويسوقهم حادي الوكالات الصهيونية، وإنما الواجب على الإعلام الإسلامي أن يتحرك وفق رؤيته هو، وقواعده هو، ووعيه هو، ومن ثم ينقل الأمة من ورائه إلى أن تحمل الهم نفسه بالقدر المتوافر له من الوعي.

ثمة قاعدة عظيمة أرساها النبي ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «. . استعن بالله ولا تعجز . .»، وهي قاعدة عدم التمحك بالأعذار الواهية في عدم مدِّ يد المساعدة «الإنسانية» الإغاثية، وكلمات النصح من العلماء المخلصين؛ حتى لا يترك أصحاب كل قضية ساخنة وحيوية في العالم نهباً لمعطياتهم الفكرية والمادية والعلمية المحدودة، وكما يبدو في الحديث؛ فإن العجز هو حالة ذاتية يتوهمها الإنسان بنفسه من دون أن تكون بالضرورة حاكمة لإرادته، ولا يفوتنا أن المسلمين خلال سنوات ستالين التي حكمهم فيها بالحديد والنار استطاعوا أن يحافظوا على هويتهم، وأن يتخذوا «بيوتهم قبلة» ومدارس وكتاتيب، وإذا لم تكن الحالة بهذا السوء لا في أفغانستان ولا في غيرها؛ فإن المطلوب الآن أن يفعَّل دور التوعية الإسلامية داخل مخيمات اللاجئين الأفغانية وداخل أفغانستان، وأن تعي الصحوة الإسلامية في باكستان وأفغانستان ضرورة الحفاظ على الهوية الإسلامية لشبان الأمة تحت نير الاحتلال، وألا تجعل همها كله ينصب على العمل المسلح الذي لا يتوفر له شروط النجاح من دون تأسيس تربوي سليم؛ لأن هناك هامشاً كبيراً متاحاً للعمل لا نراه مستغلاً حتى الآن على نحو يتماشى مع طموحات أمتنا العظيمة، ويستلهم معنى هذا الحديث العظيم.

على الصحوة الإسلامية عموماً وفي أفغانستان خصوصاً؛ أن تحذر أشد الحذر من لعبة «المتشددين والمعتدلين» التي يمارسها الغرب وإعلامه معها، نعم بمقدورها أن تلعب هي في هذه اللعبة بذكاء لكن من دون أن تسمح بثغرات ينفذ منها أعداؤها لشق صفوفها، والمراقب للشأن الإسلامي سيلحظ أن هذه اللعبة تنفذ مع كل حركة وكل صوت إسلامي بارز في العالم؛ فقد قيلت عن حركة حماس وقيلت عن طالبان وقيلت عن الإخوان المسلمين المصريين وقيلت عن الجبهة الإسلامية الجزائرية. . وهكذا دواليك تعلو تلك النعرة كلما برزت حركة إسلامية وبانت قوتها، فعلى الصحوة أن تسمو بصوت الوحدة فوق محاولات شقها، وتحيط خلافاتها الداخلية بدرجة عالية من الانضباط الإداري.

هناك ضرورة أن تعمل المقاومة الإسلامية على الاستفادة من توفر الشعبية لها، وبهذا الخصوص نقول إن

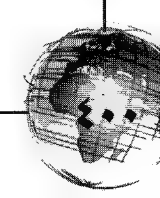



قضية تمتع أي حركة بشعبية معتبرة ـ حتىٰ لو كانت إسلامية قبلية ؛ كحالة طالبان ـ يحميها كثيراً من غائلة الاستئصال، ولذا فإن الصحوة في أفغانستان مدعوة للحفاظ علىٰ شعبيتها وديمومة طرحها للشعب الأفغاني كصاحبة مشروع حضاري حقق ما لم يحققه الأمريكيون في أفغانستان، لا أن تقدم نفسها للشعب بوصفها حركة مسلحة فحسب ؛ ذلك أن الأفغان سئموا من ٢٠ عاماً يبيتون فيها علىٰ أصوات زخات الرصاص، ويصبحون فيها علىٰ أصوات المدافع، ومن حقهم أن يُقدَّم إليهم من الإسلام ما هو أكثر من «فتاوىٰ الجهاد». فمن عوامل انتصار أي حركة أن تسلب شعبية الخصم وتلتحف هي بالتأييد الشعبي، وجدير بالذكر في هذا الخصوص أن أكبر ما يزعج الكيان الصهيوني من حماس ليس حجم عملياتها العسكرية ؛ بقدر ما يزعجه مئات الآلاف الذين يخرجون في شوارع غزة مؤيدين لسياستها، فبإمكان أي قائد مطلوب اغتياله من حركة حماس أو الجهاد ـ ولو كان من جناحيهما العسكريين ـ ؛ أن يظهر في تظاهرة حاشدة علانية من دون أن يخشىٰ غائلة الصهاينة لثقته في استحالة إقدام الكيان الصهيوني علىٰ قصف تظاهرة بأحجام كبيرة.

لا بد للصحوة من التذكير دوماً بأن الولايات المتحدة تسبح ضد تيار الهوية الإسلامية للشعب الأفغاني وتهمش الأغلبية الباشتونية، وأن من يسبح ضد تيار التاريخ لا يصل إلىٰ مبتغاه وإن طالت سباحته.

أهم المصادر:

- موقع قناة الجزيرة.
- قناة الجزيرة الفضائية.
- مجلة (وجهات نظر) القاهرية.
- الدكتور عبد الله عزام، كتاب (آيات الرحمن في جهاد الأفغان).
- جريدة (العروبة) الأمريكية.
- مجلة (الوطن العربي) الباريسية.
- فهمي هويدي، كتاب (طالبان جند الله في المعركة الغلط).
- موقع إسلام أون لاين.
- موقع الدكتور سفر الحوالي.
- موقع الإمارة الأفغانية.
- موقع إيلاف.
- موقع مفكرة الإسلام.
- موقع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية.





الفصل السابع

الصراع في الشيشان
إشكالية الحسم واحتمالات التسوية

محمد عادل



الصراع في الشيشان.. إشكالية الحسم واحتمالات التسوية

محمد عادل

بالرغم من أن قضية الشيشان تمثل في جوهرها بعداً حضارياً ودينياً وهوية ثقافية لشعب مجاهد؛ تُمثل له منظومته الدينية والثقافية أهم دعائم وجوده، وبالرغم من الارتباط العقدي من جانب والارتباط التاريخي الجغرافي من جانب آخر بالعالم الإسلامي؛ فإن قضية الشيشان لم تنل في كثير من أبعادها ومراحلها الاهتمام الكافي مادياً ومعنوياً من الدول الإسلامية ولو على المستوى البحثي.

والدراسة التي بين أيدينا تضع المسألة الشيشانية بأبعادها المختلفة ـ القديمة والحالية ـ تحت البحث، وتحاول الكشف عن أبرز العوامل المؤثرة في القضية في مراحلها المختلفة، والإجابة عن تساؤلات عديدة؛ من أهمها: ما مدى مشروعية مطالبة مسلمي الشيشان بحق تقرير المصير؟ وهل المطلب الاستقلالي مطلب طارئ؟ وما مدى تأثير البعد العقدي في القضية؟

وتسعى الدراسة من وراء ذلك إلى استشراف مستقبل النزاع الروسي ـ الشيشاني في ظل المتغيرات والثوابت المتعلقة به والمؤثرة فيه، ومدى تأثيرها في احتمالات التسوية المنتظرة، وذلك من خلال البحث في العناصر الآتية:

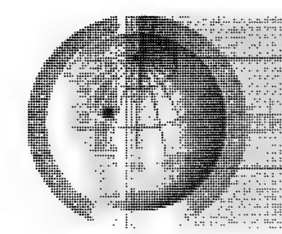
الشيشان أهمية استراتيجية وهوية حضارية:

تقع الشيشان في منطقة القوقاز ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة؛ نظراً لكونها نقطة اتصال بين أوروبا ووسط آسيا، ولهذا فإن المؤرخين يعتبرون القوقاز أهم مراكز التحركات السياسية والاقتصادية والهجرات البشرية منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض، وقد كان لموقع القوقاز دور بارز في نقل الحضارات بين الشمال والجنوب.

ويغلب على جغرافية الشيشان الطبيعة الجبلية؛ حيث تقع في منطقة جبال القوقاز التي تمتد بطول ٦٠ ميلاً ما بين البحر الأسود غرباً وبحر قزوين شرقاً، وتشكّل هذه الجبال سلسلة متواصلة ومتوازية يزداد ارتفاعها تدريجياً كلما اتجهنا نحو الجنوب، لتصل أعلاها عند قمة «مونت البورس»، وارتفاعها ١٨٤٨١ قدماً، وهي تقع في الشمال الغربي.

والشيشان تقع في الجنوب إلى العاصمة الروسية «موسكو» بأكثر من ١٠٠٠ ميل، ويحدها كل من داغستان وجورجيا وجنوب أوسيتا من الجنوب، وداغستان وروسيا شمالاً، وأوسيتا الشمالية وأنجوشيا غرباً. أما عاصمة الشيشان فهي «غروزني»، وتعني بالروسية: (المهدِّد أو المرعب). لكن الشيشانين أصبحوا يطلقون على عاصمتهم اسماً آخر منذ عدة سنوات هو «جوهر»؛ على اسم رئيسهم الأسبق «جوهر دوداييف» الذي استشهد عام ١٩٩٦م، وتُقدّر مساحة الجمهورية الشيشانية بحوالي ١٩,٣٠٠ كم. ونظراً لموقع البلاد على السفوح






الشمالية لجبال القوقاز؛ فإن المياه تتدفق نحوها لتكون عدداً من الأنهار تلتقي عند العاصمة «غروزني»؛ لتؤلف نهر التيرك (الترك).

وتخبئ سلاسل الجبال الممتدة على مساحات شاسعة ثروات ضخمة من المعادن؛ فضلاً عن تمتع تلك الجمهورية بموارد طبيعية تشمل إنتاج البترول والغاز الطبيعي، كما أن لها صناعات مهمة تشمل مصانع تكرير البترول، وصناعة البتروكيماويات، والصناعات الغذائية.

وللشيشان أهمية نفطية خاصة، وللدلالة على ذلك يقول الخبراء: «إذا استُغل المخزون النفطي في الشيشان؛ فسيصبح الشعب الشيشاني كشعوب منطقة الخليج من حيث القوة الاقتصادية». ولا تعتمد الشيشان على ثروتها المعدنية النفطية فقط؛ بل إن جزءاً كبيراً من الشيشانيين يمتهنون الزراعة، وخاصة زراعة الحبوب وقصب السكر والخضراوات ودوار الشمس وتربية المواشي المنتجة للصوف، ومن ثَمّ؛ فإن الشيشان ذات اقتصاد متنوع، ولكنه مرتبط إلى حد بعيد بالدول المجاورة؛ سواء في الإنتاج أو التسويق.

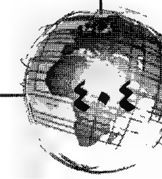
ويزيد سكان جمهورية الشيشان عن مليون نسمة، ويدخل في هذا العدد السكان من عروق أخرى؛ مثل الروس والأنجوش والداغستان والأرمن.

ويتألف الشعب الشيشاني منذ القدم من مجموعة من العشائر ذات الصلة والرحم وذات الخصال المشتركة، والشجاعة أحد مقومات الشخصية الشيشانية الفريدة التي قد تُهزم ولكنها لا تستسلم أبداً، والشيشان عُرفوا بأنهم مقاتلون أشداء أقوياء، ومع ذلك فشجاعتهم مقرونة بنُبل أخلاقهم حتى في الحروب. والحرية لدى الشيشان مقدسة وعزيزة، يقول الكاتب الروسي الشهير «سولجنستين» الذي عاصر ما فعله «ستالين» بالشيشان في معسكرات الإبعاد الجماعي والسجون في وسط آسيا: «لك أن تكسر ظهورهم؛ لكنّ أحداً لا يستطيع أن ينال من روحهم المعنوية، فقد ظلت نفوسهم نمراً مقيداً بالسلاسل؛ لأنهم كانوا من الشيشان الذين لا يرهبون الموت».

والشيشانيون مسلمون سُنَّة يتبع أغلبيتهم المذهب الشافعي، وهم يتميزون باحترامهم الشديد لرموزهم الدينية، ويغلب على كثير منهم النزعة الصوفية.

ويشكِّل الإسلام جزءاً أساسياً من شخصيتهم الحضارية؛ لكونها تلقَّت الإسلام منذ ظهوره ووصوله إلى بقاعها، فبلاد القوقاز وصلتها طلائع الإسلام في نهاية عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ حيث أرسل بجيوش الفتح إلى هذه الديار، وأصبح أكثرها جزءاً من دار الإسلام في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه. وفي أيام الخلافة الأموية صارت القوقاز كلها، بفضل فتوحات مسلمة بن عبد الملك، جزءاً من البلاد الإسلامية.

ومن أكثر ما يُحفظ في التاريخ الإسلامي لمسلمي القوقاز التي ينتمي إليها الشيشانيون؛ أن المغول قاموا بالهجوم على القوقاز أثناء الخلافة العباسية، واحتلوها وعملوا على تدميرها، ولكن حصل ما لم يكن في



حسبانهم؛ صار مسلمو القوقاز يحملون الدعوة الإسلامية للجيش المغولي المحتل، فدخل عدد كبير من المغول في الإسلام حوالي سنة ١٢٥٦م، وامتد سلطان الإسلام إلى روسيا وسيبيريا وموسكو.

تاريخ العلاقة الروسية الشيشانية قديماً وحديثاً:

إن الموقف المتأزم في شمال القوقاز لا يمكن النظر إليه وتحليله خارج بعده التاريخي، والذي يُعتبر عاملاً مهماً، بل إنه في غاية الأهمية لفهم حقيقة الموقف والنتائج المتوقعة مستقبلاً، لقد خاضت الشيشان ضد سيطرة روسيا القيصرية عدة حروب متتالية ومتواصلة لعدة قرون، ومنذ القرن السادس عشر الميلادي أُريقت دماء كثيرة بنهر العلاقات الروسية ـ الشيشانية، وسالت على سفوح جبال القوقاز أنهار من الدم، كان مدادها مئات الآلاف من المجاهدين.

وشهدت الشيشان خلال الحكم القيصري وحتى الآن سياسات وحيدة الوجهة وإن اختلفت أشكالها؛ هدفها «التذويب» القسري للأعراق والديانات، ولم تكن النتيجة إيجابية بأي حال من الأحوال.

ويمكن تقسيم الصراع الروسي ـ الشيشاني إلى المراحل الآتية:

أولاً: في عهد روسيا القيصرية:

فقد بدأت روسيا زحفها نحو القوقاز بعد القضاء على جمهورية التتر واقتحام قازان عام ١٥٧٢م، واتبعت في ذلك سبيل الحملات العسكرية وتوطين القوزاق؛ خاصة عندما سلك قيصر روسيا سبيل حملته الأولى في عام ١٧٨٣م لإنشاء خط يربط ما بين روسيا وبين ممتلكاتها الجديدة في جورجيا، وهو الأمر الذي أدى إلى سلسلة من الثورات داخل الشيشان وجمهوريات الجبل.

وفي أواخر القرن الثامن عشر زادت أطماع روسيا القيصرية في منطقة القوقاز في عهد «كاترينا الثانية» التي بدأت بإرسال جيوش لاحتلال المنطقة، وحاولت «كاترينا» تنصير شعوب المنطقة بالقوة والإجبار.

وحين زحف القياصرة صوب القوقاز واجهوا مقاومة عنيفة؛ حشدها عدد من المجاهدين الشيشان والداغستان بقيادة الإمام منصور، والإمام شامل، والإمام نجم الدين، وساهموا في ردع الجيش القيصري لسنوات عدة، ومنعوه من إحكام سيطرته على أرضهم. ومارس القياصرة سياسة الإبادة المنظمة لتلك الشعوب، وارتكبوا العديد من المجازر، وقام الروس بمصادرة الأوقاف الإسلامية، وربطوا المساجد وإعادة ترميمها بموافقة مسبقة من السلطات الروسية، بل من الكنيسة الأرثوذكسية نفسها، وادَّعى قياصرة الروس أن حروبهم في القوقاز لها مهمة تاريخية، وهي حماية المملكة المسيحية ضد كل الأعداء، وأن على الدول الغربية مساندتها. ومن جانبها لم تحاول دول أوروبا الغربية منع القياصرة من احتلال القوقاز، ولم تستنكر حملات الإبادة المنظمة التي شنها الروس على المسلمين في القوقاز؛ لأنها تشن حملات مماثلة على مناطق أخرى من العالم الإسلامي.

ثانياً: في عهد روسيا الشيوعية:

نشط المسلمون نشاطاً ملحوظاً خلال الحرب العالمية الأولى، وحاولوا الخروج عن الهيمنة الروسية، ولذلك أيدوا الحركة الاشتراكية الشيوعية التي أطاحت بالقيصرية الروسية عام ١٩١٧م بزعامة «لينين».

وحتى يكسب «لينين» التأييد العام؛ نادى «بحريَّة الأقليات» التي اضطهدها القياصرة، وأصدر وعوداً ـ كاذبة ـ لهذه الأقليات بالانفصال والاستقلال، وعلى الفور قامت جمهوريات إسلامية بالاستقلال وأظهرت رغبتها في إنشاء «دولة إسلامية فيدرالية»؛ ولكن لما ظهرت آثار قوة النظام الشيوعي؛ أصدر «لينين» أوامره بالزحف على البلاد الإسلامية، فاجتاح الجيش الروسي هذه الجمهوريات، وأمعن في حملات الإبادة والتهجير الجماعي للمسلمين بشكل أبشع وأقذر مما كان عليه في العهد القيصري.

لقد قتل «لينين» حوالي ٨ ملايين مسلم، وقتل خليفته «ستالين» أكثر من ٢٠ مليوناً، كما هدمت معظم المساجد والمدارس الإسلامية، وتم تفتيت القوقاز إلى عدة مناطق ودويلات، كما قسمت جمهورية الشيشان إلى مقاطعة «الشيشان ـ أنجوشيا». وفي عام ١٩٣٦م كانت الشيشان تغطي أكثر من ثلاثة أرباع ما يحتاج إليه الاتحاد السوفييتي من النفط ومشتقاته. وقد واجه الشيشان الاحتلال الشيوعي بقوة من خلال ثورات عدة ضد الظلم والقهر الشيوعي؛ منها ثورة «إبراهيم قلدقت» عام ١٩٣٤م، وثورة «حسن إسرائيلوف» عام ١٩٤٠م وغيرها، وكان الشيوعيون يقمعونها بالحديد والنار.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية لم تتدخل الشيشان في الصراع بين الفريقين (الشيوعي والنازي)؛ لذلك ونتيجة لعدم تدخل الشيشان في الحرب إلى جانب الشيوعيين؛ أعلنت حكومة «ستالين» أن شعوب الشيشان والأنجوش والقرم هي شعوب «خائنة»، وعليه بدأت في عام ١٩٤٤م بعملية ترحيل جماعي عبر القاطرات الطويلة لشعوب تلك المناطق إلى كازاخستان وسيبيريا المتجمدة، وخربت كل أراضيهم وممتلكاتهم، وهلك عشرات الآلاف نتيجة الجوع والمرض والمعاناة والتعذيب والقهر.

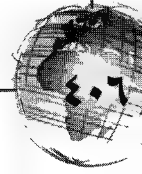
وقام البلاشفة بالخطوة الأقسى، وهي تدمير الإسلام في نفوس المسلمين؛ من خلال عمليات مسخ شاملة لعقيدة المسلمين ودينهم وتقاليدهم تقطع صلاتهم مع تاريخهم وواقعهم، وقد تولى عصر ستالين تصفية الإسلام على الأرض السوفيتية منذ عام ١٩٢٣م حتى موت ستالين عام ١٩٥٣م.

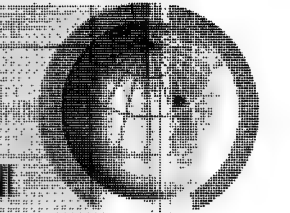
وأهم الخطوات التي قام بها ستالين وأعوانه:

١ ـ تصفية العلماء والشخصيات الإسلامية.

٢ ـ تدمير المؤسسة الإسلامية لعلماء الإسلام، ففي عام ١٩٤١م لم يبق إلاَّ ١٠٠٠ مسجد من أصل ٢٥ إلى ٣٠ ألف مسجد كانت مفتوحة عام ١٩٢٠م، وقد أغلقت جميع المدارس الإسلامية وعددها ١٤٥٠٠ مدرسة.

٣ ـ منع المسلمين من ممارسة الشعائر الإسلامية: فقد تم منع المسلمين من أداء فريضة الحج خلال السنوات ١٩٢٨ ـ ١٩٤١م.





وفي عام ١٩٥٧م ـ أي بعد ١٣ عاماً من إصدار الحكم الجائر بنفي هذا الشعب ـ أعلن الرئيس السوفييتي «خورتشوف» براءة الشيشان ومسلمي القرم من التهمة التي وُجهت إليهم، وسمح لهم بالعودة إلى بلادهم، فعاد الكثير منهم.

وفي عام ١٩٨٢م بدأت محاولات جديدة لضم جمهوريات القوقاز إلى سلطة موسكو مباشرة، وكالعادة هبَّ شعب الشيشان كله ضد هذا الجور والظلم، واستمر الوضع القائم في ظل الشيوعية حتى انهيارها.

ثالثاً: في عهد روسيا الحالية:

بعد انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة؛ أعلن رسمياً استقلال جمهورية الشيشان عن روسيا الاتحادية في عام ١٩٩١م، ورفضت القيادة الروسية الاعتراف بالشيشان دولة مستقلة، وفرضت عليها عقوبات اقتصادية، ولكنها لم تهاجم الشيشان عسكرياً بسبب الاضطرابات التي كانت تمر بها روسيا في الأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٤م.

وخلال هذه الفترة تم انتخاب «جوهر دوداييف» رئيساً للشيشان، وبدأت الدولة في بناء مؤسساتها المدنية وإعادة الهوية الإسلامية للشعب الشيشاني ببناء المساجد وافتتاح المدارس الإسلامية، وسرعان ما شيّد أكثر من ٤٠٠ مسجد في مدن الشيشان وقراها المختلفة.

وفي أواخر عام ١٩٩٤م تحرك آلاف من الجنود الروس باتجاه العاصمة الشيشانية «غروزني»، تدعمهم الطائرات والدبابات؛ ليبدأ فصل جديد من عملية إبادة الشعب الشيشاني المسلم.

ويمكن القول إن أهم دوافع روسيا لغزو الشيشان هي:

١ ـ حلمها بتكوين إمبراطورية روسية على غرار «أوروبا الموحدة».

٢ ـ إعادة الثقة لنفسها وهيبتها أمام العالم.

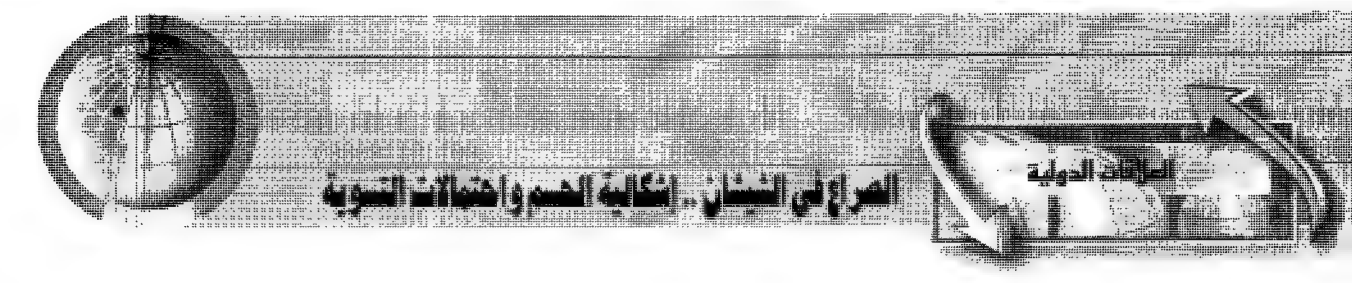
٣ ـ يُعَدُّ الشيشان من أبغض الشعوب إلى الروس؛ كما تذكر الأساطير والروايات الروسية التي تمثل بعداً قوياً في الثقافة الروسية.

٤ ـ السيطرة على الثروات الطبيعية الاستراتيجية في الشيشان، وأهمها إنتاج النفط وتكريره، كما تُعَدّ الشيشان ممراً مهماً لأنابيب النفط في كل المنطقة؛ فمن جروزني العاصمة تمر الأنابيب الآتية من «باكو» على بحر قزوين؛ إلى «نورورسيك» على البحر الأسود.

٥ ـ الخوف من تفكك الاتحاد الروسي.

٦ ـ التحكم في خطوط المواصلات والترانزيت، والخشية من أن تؤدي سيطرة الشيشان على هذه الممرات والطرق الحيوية؛ إلى التضييق على روسيا وخنقها.

٧ ـ توجيه رسالة قوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، أن روسيا لا تزال قوة عظيمة.



٨ ـ توجيه ضربة وقائية إلى فكرة الانفصال التي قد تراود قوميات أخرى.

وقد اتبعت روسيا سياسة النيران الكثيفة في هجومها الذي يستهدف تدمير كل ما يتعلق بالشيشان؛ إلا أن قواتها أصبحت هدفاً لحرب الشوارع والحروب الخاطفة، وهو الأمر الذي أجبرها على محاولة البحث عن أسلوب يحفظ ماء وجهها للخروج من الشيشان؛ خاصة بعد تزايد ارتفاع الاستنزاف الذي أصاب الآلة العسكرية الروسية، والانتقادات داخل روسيا وخارجها للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي مارستها القوات الروسية هناك.

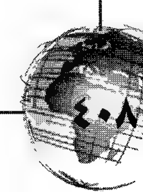
وعلى الرغم من أن جميع القوى السياسية في روسيا الاتحادية مع بقاء الشيشان ضمن الاتحاد الروسي؛ فإنها وجهت جميعاً انتقادات حادة للعمليات العسكرية فيها؛ سواء بسبب رفضها مبدأ استخدام القوة في تسوية خلاف سياسي (كالقوى الليبرالية)، أو للقصور العسكري وعدم الحسم السريع، وهو الأمر الذي أسفر عن خسائر ضخمة في الأرواح والمعدات؛ لا توافق الفوارق الهائلة في القوة بين موسكو وجروزني.

وتمكنت المقاومة بسبب أساليبها القتالية في نقل المعركة إلى داخل الأرض الروسية، واضطر الروس إلى التفاوض مع المجاهدين، وتوقيع اتفاقية في ٣١/ ٥/ ١٩٩٥م، نصت على وقف الأعمال العسكرية وتبادل الأسرى ونزع سلاح المقاتلين الشيشان بعد انسحاب القوات الروسية، ولكن روسيا لم تلتزم بهذه الاتفاقية؛ مما أدى إلى استئناف الجهاد ضدها مرة أخرى في الشيشان.

ومع تصاعد الحملة الانتخابية في روسيا فاجأ «يلتسن» الجميع بإعلانه أنه مستعد للالتقاء بالزعيم الشيشاني الجديد ياندربابيف، وبعد جهود أوروبية وإسلامية عُقد اللقاء المرتقب في ٢٧/ ٥/ ١٩٩٦م بين ياندربابيف ويلتسن في موسكو، وتوصل الطرفان إلى اتفاق في ٤/ ٦/ ١٩٩٦م في نارزان عاصمة الأنجوش، وتضمن وقف الأنشطة العسكرية في الشيشان تمهيداً لإجراء مفاوضات سياسية، وتبادل الأسرى خلال أسبوعين، وكان هذا الاتفاق أحد بنود حملة يلتسن الانتخابية، وقد أصدر يلتسن في يونيو ١٩٩٦م ما بين الجولتين الانتخابيتين مرسوماً بسحب القوات الروسية من الشيشان على مراحل.

وتم عقد اتفاقية خاسيافورت في ٣١/ ٨/ ١٩٩٦م، وتضمنت وقف إطلاق النار وتحديد الوضع النهائي للشيشان في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠١م، كما تضمنت الإشارة إلى بناء العلاقات بين الشيشان والروس على أساس مبادئ القانون الدولي، وأعلن ليبيد بعد التوقيع أنه «سيسحب القوات الروسية، وسنسترشد في علاقاتنا بالقواعد الدولية المعمول به»؛ مما يعمق من دلالات استقلال الشيشان، وبعد الاتفاقية عمد المجاهدون إلى إعادة إعمار البلاد وتنظيم شؤونها المختلفة، وتم الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة لحين إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

واعتبر الشيشانيون هذا الاتفاق تكريساً لاستقلالهم، والذي أعلنه رئيسهم السابق دوداييف في أكتوبر ١٩٩١م، وأضفى عليه الشرعية القرار الصادر عن البرلمان الشيشاني في مارس ١٩٩٢م، أمّا الروس فقد رأوه



تكريساً لشرعية سيطرتهم على المنطقة الجنوبية من الاتحاد السوفييتي. وخرج الروس بالفعل في٥/ ١/ ١٩٩٧م، وانتهت الحرب التي كلفت الشيشان ١٥٠ مليار دولار، و ١٠٤ ألف شهيد، بينهم ٤٠٠٠ مقاتل فقط والبقية من المدنيين، وبدأت بعد ذلك في الشيشان مظاهر إعادة بناء الدولة؛ مثل: بناء المحاكم الشرعية وإجراء الانتخابات التي تنافس فيها ١٦ مرشحاً للرئاسة و ٨٥٠ مرشحاً برلمانياً، وفي ٢٧/ ١/ ١٩٩٧م تم اختيار الرئيس و٦٣ نائباً للبرلمان، وفاز أصلان مسخادوف بمنصب الرئاسة بنسبة (٦٨٪).

انطلاق شرارة الصراع الحالي:

اكتشفت القوات الروسية عملية كان مخططاً القيام بها من قِبَل المجاهدين في داغستان في منطقة كومادوا خلال شهر أغسطس ١٩٩٩م، ومن ثَمَّ قامت القوات الروسية بمهاجمة المجاهدين داخل القرية، فقاموا بدورهم بالاستنجاد بالشيشان.

وكان مقدم الشيشان لمساعدة إخوانهم في داغستان بداية لتفجير الصراع؛ حيث تدفقت القوات الروسية المدججة بالسلاح والطائرات الحديثة. ومن ثَمَّ انطلقت شرارة الصراع الروسي - الشيشاني، ولكن هذه المرة داخل الأرض الداغستانية في القرى القريبة من الشريط الحدودي بين الشيشان وداغستان.

وقد استمر الصراع طوال الفترة من ١٤/ ٨/ إلى ٢٢/ ٩/ ١٩٩٩م محصوراً داخل الأرض الداغستانية؛ غير أن القيادة الروسية قررت يوم ٢٣/ ٩/ ١٩٩٩م اجتياح جمهورية الشيشان نفسها.

الدوافع الروسية للحملة الحالية على الشيشان:

أولاً: اتهمت روسيا الشيشان بالمسؤولية عن التفجيرات التي وقعت في موسكو وداغستان:

حيث شهدت الفترة من ١٤/ ٨/ ١٩٩٩م وحتى ١٣/ ١٢/ ١٩٩٩م ستة تفجيرات؛ ثلاثة في موسكو وثلاثة في جمهورية داغستان، وهذه التفجيرات أودت بحياة ما يقرب من ٣٠٠ مواطن.

وقد ألصقت الحكومة الروسية التهمة بالمجاهدين الشيشان حتى توجد المسوغ لضربهم؛ حيث وجهت اتهاماً صريحاً للشيشان بالمسؤولية عن هذه التفجيرات.

غير أنه لم يمض كثير وقت حتى فُضح الأمر وبدت الجريمة سافرة؛ فقد اعترف أحد ضباط الروس أن تلك التفجيرات تم تنفيذها من قبل مجموعة خاصة من (إف. إس. ب) وهي المخابرات الروسية؛ بإيعاز من رئيس الوزراء حينها فلاديمير بوتين (الرئيس الحالي)، وأوضح الضابط الروسي في اعترافه أن تلك التفجيرات كانت لتحقيق الأهداف الآتية:

١ - تغيير الرأي الروسي العام ضد الشعب الشيشاني.

٢ - لتكون هذه التفجيرات مسوِّغاً للحرب ودخول القوات الروسية الشيشان.

٣ - ليرتفع اسم «فلاديمير بوتين» في صفوف شعبه.



ثانياً: عامل الوقت.. اقتراب الانتخابات:

ويعتبر عامل الوقت من أحد العوامل المهمة التي دفعت القيادة الروسية لاجتياح الشيشان؛ حيث يتزامن ذلك مع حدثين مهمين على صعيد التطور السياسي في روسيا.

أولهما: يتعلق بانتخابات مجلس البرلمان.

وثانيهما: يتعلق بانتخابات الرئاسية والتي تمت بفوز بوتين.

ثالثاً: اقتراب عام ٢٠٠١م وضرورة القضاء على «ثوار» الجنوب:

مما لا شك فيه أن القيادة الروسية وقتها كانت تدرك تماماً أن عام ٢٠٠١م قد اقترب كثيراً؛ بما يعني أنها ستدخل في مفاوضات مع حكومة الشيشان للبحث عن وضع الشيشان المستقبلي؛ غير أن النهج الشيشاني في داغستان وقدرة الحكومة الروسية على إلصاق تهمة التفجيرات بالمقاتلين الشيشان قد غير تماماً من الظروف في المنطقة، وأتاح الفرصة أمام الحكومة الروسية للتغاضي عما تم الاتفاق عليه عام ١٩٩٦م، ومن ثَمَّ التحول نحو حسم الأمور لمصلحة روسيا قبل حلول عام ٢٠٠١م.

رابعاً: رغبة القيادة العسكرية الروسية في الانتقام من المقاتلين الشيشان:

فقد وجه المقاتلون الشيشان إليها ضربات موجعة في الاجتياح الأول؛ مما أجبرها على وقف القتال وإعلان الاتفاق معهم.

والمتتبع للموقف الروسي؛ يدرك بوضوح الدور المهم لقيادات الجيش الروسي في تحريك الحرب الحالية، فالجيش يثابر على الحرب ليحقق مصالحه الخاصة؛ حيث إنه بفضل الهجمات التي أطلقت في خريف عام ١٩٩٩م تم تمويل موازنة الدفاع بنسبة ١٠٠ ٪ للمرة الأولى منذ عشر سنين، كما حصل الجيش في عام ٢٠٠٠م على موازنة إضافية بلغت ٦٠ مليار روبل ـ أي ما يعادل ٢، ٢٥٠ مليار يورو ـ؛ من أجل مواصلة حرب الإبادة. لكن الاستفادة الشخصية تحرك العسكريين أيضاً حيث يشاركون في الشيشان بتهريب النفط والخشب الغالي الثمن، ويبدو أن الجنود والقوات الروسية «خصخصوا» النزاع ولن ينسحبوا منه من تلقاء أنفسهم.

خامساً: مشاعر الإحباط:

وقد ولدها عجز السلطة الروسية عن معالجة الفساد والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة؛ مما دفع القيادة الروسية إلى توجيه أنظار الرأي العام الروسي بعيداً عن مشكلاته الحقيقية.

سادساً: القضاء على الحركة الإسلامية المتصاعدة في بلاد الشيشان:

حيث يسبب تنامي التيار الإسلامي قلق الجوار الروسي مخافة انتشار الحركة الإسلامية في البلاد المجاورة.

سابعاً: الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها الشيشان بالنسبة لمصالح روسيا الأمنية والاقتصادية:

وفي سبيل تحقيق روسيا لأهدافها في الشيشان جدَّدت المجازر والأسلوب الهمجي الذي يمثل في حقيقته



النظرة الدونية للشيشانيين، وقد رصدت العديد من المؤسسات الدولية الحقوقية انتهاكات خطيرة ما تزال مستمرة حتى وقتنا هذا في حق الشعب الشيشاني؛ تضيف مزيداً من العداء لتاريخ الصراع الدموي.

الخلاصة:

- من الواضح أن النزعة الاستقلالية الشيشانية ليست بالظاهرة الطارئة؛ فتاريخ العلاقات الروسية الشيشانية ليس إلا سجلاً لمحاولات الهيمنة الروسية وحركات المقاومة الشيشانية؛ فإنهم لم يقبلوا أبداً بالسيادة الروسية عليهم وتكررت ثوراتهم، فالاستقلال مطلب شيشاني بحت أصيل ومتجذر في أعماق هذا الشعب، وكما هو معلوم فهو شعب مسلم عقيدةً وثقافةً وتاريخاً وتراثاً، فلا يوجد أي روابط حقيقية بينه وبين روسيا.

ومما يدعم من هذا المعنى الطابع القومي الشيشاني المتسم بالميل نحو التحرر، وهو طابع مستمد -إلى حد كبير- من التكوين الجغرافي الجبلي لبلاد الشيشان.

- ومن ناحية أخرى؛ فإن التداخل الجغرافي بين روسيا والشيشان والموقع الاستراتيجي للأخيرة كمدخل لروسيا إلى البحر الأسود وثرواتها المعدنية الهائلة؛ كلها عوامل تدفع في اتجاه عزم روسيا على عدم السماح باستقلال الشيشانيين، ومحاولة إضعافهم بالقوة، وضمهم إلى إمبراطوريتهم، وصهرهم في ثقافتهم من خلال استراتيجية ثابتة.

- أن الشيشان كانت جزءاً من روسيا بموجب الفتح والاحتلال فحسب، فلم تنضم طواعية إلى روسيا، ولم تقبل في يوم من الأيام استمرار هذا الوضع الاستعماري.

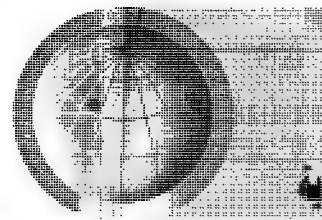
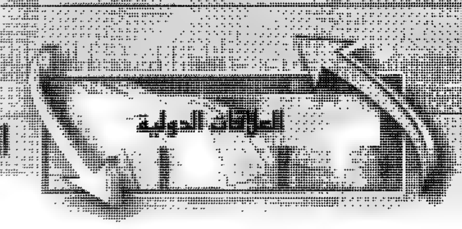
- اتخذت العلاقة بين روسيا والشيشان في كثير من مراحلها طابعاً دموياً، ومنذ القرن السادس عشر الميلادي مرت العلاقات الروسية-القوقازية بصراعات دموية لم تتوقف حتى الآن، كان مدادها مئات الآلاف من المجاهدين، وهو الأمر الذي غذى المطلب الاستقلالي برافد من الصعب أن ينضب.

- يلعب البعد العقدي في الصراع دوراً محورياً، وكان طابع المقاومة إسلامياً واضحاً[1]، حيث ارتبطت المقاومة برموز ومحركات وبواعث دينية طوال فترة كفاح الشيشانيين، حيث حمل القادة الدينيون لواء المقاومة، وقد دعم هذا التحليل الميراث التاريخي للعلاقة بين الشيشان وروسيا، وأيضاً تصاعد الرموز الدينية ومفردات الخطاب الديني سواء في الجانب الروسي، أو في الجانب المسلم على وجه الخصوص.

ومن ذلك أيضاً؛ ما يراه البعض من أن الطموح الروسي قد ارتبط بنشاط متزايد للديانة الأرثوذكسية الروسية، وهو الأمر الذي وجد صداه عند المسلمين الخاضعين للسيطرة الروسية، فقد أصرَّ يلتسن على أن ينصبه قسيساً روسياً، وصاحب ذلك نمو تعاطف الرأي العام الروسي تجاه الكنيسة، وبذلك بدت روسيا وكأنها تستعيد وجهها القيصري وتعصبها المسيحي الأرثوذكسي، والذي وجد تأكيداً في تأييد روسيا للصرب المتعصبين ضد مسلمي البوسنة والهرسك.

---

(١) وكانت الصفة الغالبة على قادة المقاومة هي اتباعهم للطرق الصوفية الإسلامية.

أما في جانب مسلمي الشيشان؛ فقد ارتبط صعود دودايف مع تصاعد الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، كذلك حرص دودايف ـ عندما اختارته جمهورية الشيشان رئيساً لها ـ على أن يحلف اليمين على المصحف الشريف أمام مفتي الشيشان الشيخ عبد القادر، كذلك أعلن أنه يرتدي «الكفن» استعداداً للقتال حتى الموت، كما أعلن أن كتائب إسلامية يجري تشكيلها، وأن متطوعين إسلاميين انضموا إلى القوات الشيشانية لمواجهة الغزو الروسي.

الاستراتيجية الروسية في الشيشان.. عوامل الضعف والقوة:

اتسمت الاستراتيجية الروسية قديماً وحديثاً باعتبار الشيشان ذات أهمية خاصة؛ مع تغير في طبيعة العلاقة والتعامل بين الطرفين، وكان التداخل الجغرافي بين روسيا والشيشان، والموقع الاستراتيجي للأخيرة كمدخل لروسيا إلى البحر الأسود، وثرواتها المعدنية الهائلة؛ كلها عوامل تدفع في اتجاه إصرار روسيا على عدم السماح باستقلال الشيشان.

وتتمحور الخطط الاستراتيجية الروسية ـ خاصة على المستوى الإقليمي ـ على تدعيم «تماسك» الدولة الروسية وتأكيد «الاتحاد» الروسي.

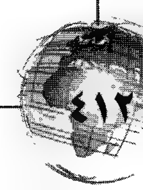
ففي الخطاب الرسمي الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مايو ٢٠٠١م (وفي خطاب مايو ٢٠٠٢م أيضاً) في ذكرى الانتصار على النازية؛ أكد أنه «إذا كانت روسيا تستحضر اليوم عظمة إنجازها في إلحاق الهزيمة وكسر الفاشية؛ فإنه يلزمها أن تواجه بالروح والعزيمة نفسهما التطرف والأصولية»؛ في إشارة مباشرة إلى الوضع في القوقاز.

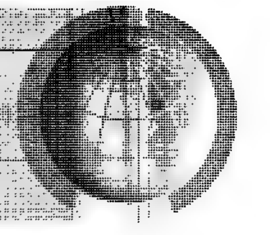
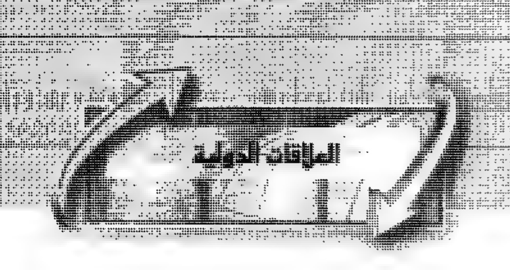
ويبدو أن روسيا استبدلت الأصولية بالنازية سيراً على نهج الولايات المتحدة التي استبدلت الأصولية بالشيوعية.

والملاحظ أن تغيرات مهمة وكبيرة قد جرت في روسيا منذ مجيء الرئيس بوتين إلى السلطة في مجال رصّ صفوف الاتحاد الروسي وتقوية البناء الفيدرالي ودور المركز فيه، فخلال الفترة الماضية أضعف بوتين بشدة حكام المناطق والأقاليم الروسية؛ بشكل أدى إلى تقوية المركز، وسحب البساط من تحت أقدام كل من كان يحاول السعي إلى الاستقلال عن روسيا.

وعندما نعلم أن الاتحاد الروسي يتكون من ١٧ جمهورية ذات حكم ذاتي، و ٨ مقاطعات، بالإضافة إلى عشرات الأقاليم وكلها ذات حكم ذاتي؛ يمكننا أن نفهم لماذا تصر موسكو وبشكل غير قابل للنقاش على عدم انفصال جمهورية الشيشان عن الاتحاد الروسي، فالروس يرفضون فكرة الاستقلال بشكل جذري من أجل الحفاظ على وحدة دولتهم؛ لأنهم يعتبرون أن استقلال أي جمهورية أو مقاطعة أو غيرها سوف يؤدي إلى انهيار روسيا من الداخل.

ومن جهة أخرى؛ فإن إقليم شمال القوقاز يعتبر النافذة الروسية على البحر الأسود، وجمهورية الشيشان



تقع في قلب هذا الإقليم، كما أنها تمثل عصب شبكة المواصلات بين روسيا وشمال القوقاز؛ بالإضافة إلى موقعها على بحر قزوين ذي الاحتياطي النفطي الكبير.

ومنذ أن بدأت روسيا حربها الثانية على الشيشان؛ سارت الاستراتيجية الروسية تجاه الشيشان على أربعة محاور متوازية هي:

١ ـ السحق العسكري لقوات المقاومة ومن يتعاون معها.

٢ ـ المعركة الإعلامية.

٣ ـ العمل الدبلوماسي لكسب أو تحييد الأطراف الدولية الفاعلة.

٤ ـ الخداع السياسي في صياغة موقفها من مشروع الاستقلال الشيشاني.

ولعله من المفيد أن نلقي نظرة على كل محور من هذه المحاور بشيء من التفصيل:

١ ـ الاستراتيجية العسكرية (السحق العسكري):

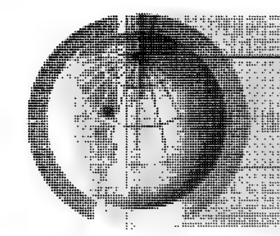
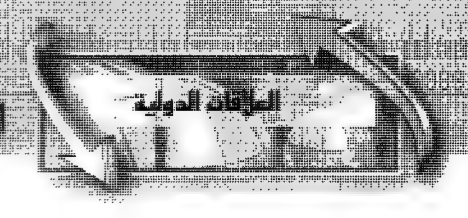
دخل الجيش الروسي الحرب هذه المرة باستراتيجية جديدة، حيث اعتمد في حربه ضد الشيشانيين على الأسلوب النظامي وعلى اعتبار أنهم جيش متكامل، وذلك على عكس الحرب السابقة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦م)، حيث كانوا ينظرون إلى المجاهدين على أنهم عصابات، ولذلك فإن الروس استخدموا كل الخطط والأساليب والإمكانيات والاحتياطات التي تستخدم في الحرب بين جيشين من رصد دقيق على كل المحاور وخطط محكمة في الهجوم، ولم يكتفِ الروس بالجيش النظامي؛ وإنما جندوا «مرتزقة» من كل مناطق الاتحاد الروسي والقوقاز يطلقون عليهم اسم «كونتاك»، ويستخدمونهم في العمليات الاقتحامية.

واعتمد الروس في خططهم العسكرية في الشيشان على أسلوب السحق العسكري للخصم اعتماداً على التفوق النوعي والكمي والفارق الكبير في الميزان العسكري لجانب الجيش الروسي، وفي سبيل حسم المعركة عسكرياً والخوف من تكرار هزيمة جديدة شبيهة لتلك التي تلقوها في الحرب الأولى؛ فقد لجأ الجيش الروسي إلى استخدام جميع أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً، واعتمدوا في القضاء على المقاومة الشيشانية أساليب أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين.

ولعل من أشهر تلك الخطط التي اعتمدها الجيش الروسي ما عُرف بخطة «الكنس» أو «المسح»، وتقضي هذه الخطة بقيام قوات الأمن الروسية، والتي حلَّت محل قوات الجيش بعد أن أخفقت مهمة الأخير على مدار سنوات الحرب، بتمشيط ومسح القرى والبلديات التي تمثِّل أماكن يشتبه بأن بها مقاتلين والقضاء عليهم في أماكنهم.

وفقاً لهذه الخطة؛ أُطلقت يد قوات الأمن بشكل غير مسبوق، فقد اعتبرت قوات الأمن كل شيشاني إرهابياً، وأعملت آلة القتل بين المدنيين، واضطر الرئيس بوتين إلى القول: «إن هذه العمليات ضد الإرهاب،



لا يمكن تفادي وقوع ضحايا مدنيين فيها» . ومع ازدياد الوضع سوءاً بدأت التقارير تشير إلى الدور الإجرامي لهذه القوات. ورغم اعتراف قائد روسي كبير، ولأول مرة في تاريخ الحروب في الشيشان ـ وهو الكولونيل فلاديمير مولتنيسكوي ـ، بأن جرائم ارتكبت على نطاق واسع عند نقاط التفتيش؛ فإن وزير الداخلية الروسي اعتبر العمليات ـ على قسوتها ـ ضرورية، بل تمت بصورة قانونية!

وتحت لافتة محاربة الإرهاب بمفهومها الملتبس؛ أُطلقت يد قوات الأمن الروسية في الشيشان بعيداً عن مراقبة المنظمات الحقوقية التي مُنعت من دخول الأراضي الشيشانية، وأصم حلف شمال الأطلسي الناتو أذنه عن سماع مناشدات تلك المنظمات للوقوف بحزم في وجه تلك الانتهاكات.

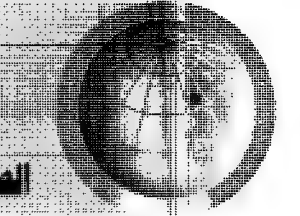
وفي الواقع هناك من يتساءل: كيف يمكن لروسيا أن تدَّعي أن الشيشان هم من مواطني الاتحاد؛ في حين أن جيشها يتصرف في المكان كقوة احتلال؟!

ويعتبر التحول الأهم في الاستراتيجية الروسية العسكرية هو ما ألمح إليه بوتين من إمكانية استخدام السلاح النووي لحسم المعركة إذا اقتضى الأمر ذلك، حيث أشار إلى أن «العقيدة العسكرية الروسية أصبحت أكثر مرونة، وتسمح باستخدام السلاح النووي عندما يتعرض أمن روسيا إلى تهديد لا تستطيع رده بالأسلحة التقليدية»، وهذا يعتبر تغيّراً على سياسة الروس بشأن استخدام السلاح النووي؛ حيث كانت عقيدة استخدام السلاح النووي أكثر تشدداً، وهي «أن لا تستخدم روسيا السلاح النووي إلا عندما تتعرض لخطر يمحوها عن الوجود»، وبلا شك فإن العقيدة الجديدة أكثر تساهلاً ومرونة من العقيدة القديمة.

ولإعطاء نوع من الجدية لتصريحه؛ أمر بوتين قادة إحدى القواعد العسكرية الاستراتيجية في مدينة يوشكار بوضع صواريخ نووية من نوع (توبول ١٢) ـ والمعدة لضرب أهدافها في عمق أوروبا والولايات المتحدة ـ على أهبة الاستعداد.

وفي الواقع إن المتأمل لحجم الخسائر الروسية في الشيشان؛ يتأكد أن السياسات العسكرية للروس في الشيشان أثبتت إخفاقاً ذريعاً، فبينما تصر الجهات الرسمية الروسية على أن عدد القتلى من الجنود والضباط الروس حتى الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٣م يقترب من ٥٠٠٠ عسكري منذ بداية الحرب المذكورة؛ ترى لجنة أمهات الجنود الروس، وهي لجنة مستقلة غير حكومية، أن العدد الحقيقي يزيد بثلاثة أضعاف على التقديرات الرسمية؛ أي يصل إلى أكثر من ١٤ ألفاً من القتلى في صفوف القوات الروسية، وإذا صحت معطيات لجنة أمهات الجنود الروس، فهذا سيعني أن روسيا فقدت في الحرب الشيشانية الثانية وحدها ما يعادل أو يزيد قليلاً على عدد الجنود والضباط السوفييت الذين قتلوا في أفغانستان على مدار عشر سنوات من الوجود السوفييتي في هذا البلد.

وأكد تقرير سري أعدته الاستخبارات الألمانية ونشرته صحيفة «دي فيلت» الألمانية؛ أن روسيا لن تكسب الحرب في الشيشان باستخدامها القوة؛ موضحاً أن المقاتلين الشيشان، على الرغم من عددهم القليل للغاية، قد




نجحوا في الاستمرار بالهجمات التي يشنونها وحفظ نضالهم عند مستوىٰ معين. ونقلت وكالة أنباء القوقاز عن الصحيفة الألمانية قولها: إن الوضع في جمهورية الشيشان أخطر بكثير مما تتصوره موسكو، وأرجعت الاستخبارات الألمانية إخفاق الجانب الروسي في الشيشان لأسباب عدة؛ منها انهيار معنويات الجنود الروس، والفوضىٰ الشديدة التي تعم الإدارة والقيادة العسكرية الروسية، ودعم الشعب الشيشاني للمقاتلين؛ بالإضافة إلىٰ تفشّي الفساد في الجيش الروسي لأبعد الحدود؛ لدرجة أن صار الجنود يبيعون أسلحتهم للحصول علىٰ المال!

واعترف د. بوريس كاغارليتسكي نائب رئيس تحرير صحيفة «نوفايا جازيتا» بأن الاستراتيجية العسكرية الروسية لم تكن ناجحة منذ البداية؛ لأنهم أخفقوا في القضاء علىٰ المجموعات الفدائية المقاتلة، كما أكد أنه ورغم القوات البرية التي يمتلكها الجيش الروسي؛ فإنه غير قادر علىٰ إلحاق الهزيمة بالمقاتلين الشيشانيين، كما أن التفوق الجوي للروس تدهور فور حصول المقاتلين علىٰ أسلحة مضادة للطائرات؛ مما جعل الأوضاع تتغير.

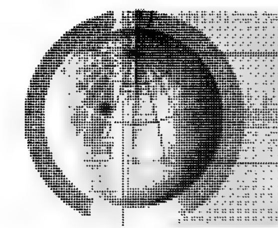
بيد أن التجارب السابقة لروسيا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ تدلنا علىٰ أن كل تدخل عسكري روسي قد انتهىٰ بخروج الدولة أو الإقليم المتدخل فيه عن هيمنة روسيا، ويكفي أن نتذكر أمثلة هذا التدخل في المجر ١٩٥٦م، وفي تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨م، وفي أفغانستان ١٩٧٩م، وفي أذربيجان ١٩٩٠م؛ لكي ندرك ما سيترتب علىٰ هذا التدخل في المدىٰ الطويل.

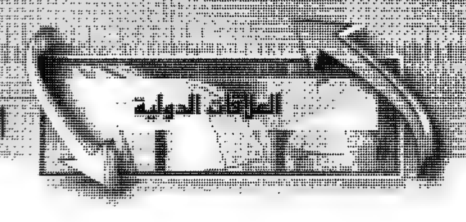
٢ ـ المعركة الإعلامية:

مهدت القيادة السياسية ـ العسكرية الروسية لعملياتها بإعداد معنوي للجنود الروس، كما أعدت الرأي العام الروسي إعداداً صحيحاً لتقبّل الاجتياح الروسي للشيشان، وذلك من خلال استخدام الآلة الدعائية الروسية، الرسمية والخاصة، في تحميل الشيشان مسؤولية التفجيرات التي أودت بحياة ما لا يقلّ عن ٣٠٠ مواطن روسي.

كما نجحت الآلة الإعلامية الروسية خلال عام ٢٠٠٠م في تشويه صورة الشيشانيين في عيون الرأي العام الروسي، ونجحت بفضل خطتها الإعلامية المحكمة التي تقوم علىٰ التعتيم والانتقاء في البث والنشر؛ أن تخفف ـ إلىٰ حد كبير ـ من الضغط الداخلي علىٰ الكرملين، كما استطاعت سياسات الإغلاق في منع وصول الحقيقة إلىٰ الرأي العام العالمي، ونجحت أحداث سبتمبر وما تلاها في تعميق الجرح الشيشاني، وفي تحويل قضية شعب يبحث عن الاستقلال إلىٰ شعب يُتهم بأكمله بالإرهاب!

وحاول الإعلام الروسي أن يربط بين العمليات الفدائية التي تجري في الشيشان وبين التفجيرات التي وقعت في الرياض والمغرب في التوقيت نفسه؛ للإشارة إلىٰ تورط تنظيم القاعدة فيها، ولتسويغ الحرب في الشيشان؛ غير أن العديد من المراقبين نفوا هذه الصلة. ورغم إدانة مسخادوف لتلك العمليات فإن روسيا استمرت في اتهامه بالإرهاب.





ويعتبر الدور الإعلامي الروسي أفضل حظاً وأكثر نجاحاً من السياسة العسكرية؛ إذ لعبت دوراً بارزاً في تسويغ هذه الحملة التي اختصرت في عبارة واحدة: «هؤلاء إرهابيون، ونحن في تحالف دولي لمكافحة الإرهاب»، ومزجوها بإجراءات عدة؛ من بينها إعادة غلق الحدود، ومنع تسريب أخبار عن الحرب في الشيشان سوى ما يمليه الروس على الإعلام- على حد تعبير أحد الكتاب بموقع «معهد الحرب والسلام» بلندن..

٣- التحرك السياسي الروسي لحصار المجاهدين وقطع الدعم عنهم:

يبدو أن روسيا أيقنت بعجزها عن هزيمة المجاهدين الشيشانيين وحدها، وهو الأمر الذي يحتم عليها إقامة علاقات تعاون مع الدول المجاورة لها، والتي يستخدمها المجاهدون الشيشان قاعدة خلفية لانطلاقهم؛ من أجل تضييق الخناق على هؤلاء المقاتلين وحصرهم في منطقة معينة تسهل فيها القضاء عليهم، وكان ذلك أحد أسباب الاتفاق بين روسيا وجورجيا بعد سلسلة من الخلافات والانتقادات المتبادلة بين الطرفين.

اتفق الجانبان الروسي والجورجي على تطبيق اتفاق يتضمن القيام بعمليات مراقبة مشتركة على طول الشريط الحدودي، وينظم وسائل الاتصال وتبادل المعلومات.

وكان قد سبق ذلك اتفاق آخر في ٦/ ٩/ ٢٠٠٢م بين البلدين؛ يتضمن القيام بعملية مشتركة لتطهير إقليم بانكيزي من الميليشيات الشيشانية، حيث تعتبر بانكيزي قطباً جاذباً للمقاتلين الشيشانيين الساعين لطرد الروس خارج وطنهم الأم.

وقد ربطت روسيا بين قضائها على المقاتلين الشيشانيين في جورجيا وبين قضاء الولايات المتحدة على تنظيم القاعدة في أفغانستان؛ لدرجة وصلت إلى حد اعتبار أن الهجوم على الشيشانيين في جورجيا يعد مماثلاً للهجوم على القاعدة في أفغانستان.

وقد سبق للمقاتلين الشيشانيين أن قاموا بعدة عمليات انطلاقاً من الأرض الجورجية، وهذا ما أثار حفيظة الروس وجعلهم يعرفون على القيام بعمليات عسكرية ضد جورجيا من أجل استئصال المقاتلين الشيشان. . وانتهت المفاوضات التي قرر فيها بوش وبوتين التعاون معاً في حل الصراعات الإقليمية؛ إلى عقد اتفاق بين روسيا وجورجيا، يقوم من خلاله الطرفان بتأمين الحدود المشتركة بين الجانبين لمنع المقاتلين الشيشان من التسلل إلى الأرض الجورجية وأياً كان مصير الاتفاق؛ فإن المجاهدين الشيشان ربما تعرضوا لخسارة من توقيع مثل هذا الاتفاق، حيث سيحرمهم من قاعدة استراتيجية بالنسبة لهم كانوا يستخدمونها للهجوم على القوات الروسية، وإن كان ذلك لن يوقف المقاومة إلا أنه قد يحد منها.

حصاد الشيشان بعد ١١ سبتمبر:

منذ ظهرت معطياته خلال الأشهر التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر التي عمقت الجرح الشيشاني وحولّت المشكلة من قضية شعب يسعى للاستقلال إلى مشكلة جماعات من الإرهابيين وفقاً لمعايير ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، تلك المعايير التي لم يفت بوتين أن يستثمرها مزايداً بأن بلاده تقف مع واشنطن في



خندق واحد ضد إرهاب الإسلاميين، وبعد الحادي عشر من سبتمبر ارتفع منحنى انتهاكات حقوق الإنسان على نحو تشير تقارير المنظمات الحقوقية أنه غير مسبوق.

وعلى جبهة كسب أو تحييد الدول الكبرى والدول الإسلامية؛ فقد لوحظ أَثَر ذلك في الفرق الشاسع بين موقف هذه الدول من حرب روسيا ضد الشيشان في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦م، والحرب الحالية التي بدأتها روسيا في شهر أغسطس ١٩٩٩م وما زالت مستمرة وتزداد وحشية وقتلاً وتدميراً وتهجيراً. في السابق كان الإعلام الغربي والعربي يدين الاعتداء الروسي ويشيد ببطولة أهل الشيشان؛ أما الآن فإن هذا الإعلام أخرس!! وفي سبيل إيقاف الدعم الآتي للشيشان من البلاد الإسلامية؛ فقد أرسلت الخارجية الروسية وفوداً إلى مختلف البلاد الإسلامية من عربية وغير عربية لتشرح لها أنها فقط ضد الإرهاب والإرهابيين.

ولا شك أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت فرصة لروسيا لكسب تأييد الغرب وتحييد العالم الإسلامي في حملتها ضد الشيشان، حيث أيدت روسيا الحملة الأمريكية على الإرهاب، وسعت إلى مقايضة هذا التأييد باعتراف أمريكي بنفوذ روسيا في آسيا الوسطى ومساندة حملتها في الشيشان؛ باعتبار الشيشانيين جزءاً من «الإرهاب الدولي» الذي تحاربه الولايات المتحدة.

وسعت روسيا للتقارب مع العالم الإسلامي، وقد ظهر بوضوح في قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تقديم ترشيح بلاده لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي، ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية عن المندوب الروسي لدى (منظمة المؤتمر الإسلامي) «بنيامين بوبوف»؛ أن مبادرة موسكو خلقت أجواء إيجابية، وأورد «بوبوف» مثالاً على هذا التحسن، وهو التفهم المتزايد لسياسة مواجهة المقاتلين في الشيشان!

وكان الرئيس الروسي أعلن خلال زيارة قام بها إلى قمة منظمة المؤتمر الإسلامي خلال اجتماع ماليزيا عن رغبته في تحسين علاقة روسيا بهذه المنظمة، وبضم بلاده بصفة مراقب في المرحلة الأولى إلى هذه المنظمة.

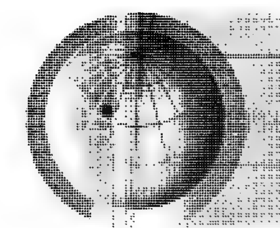
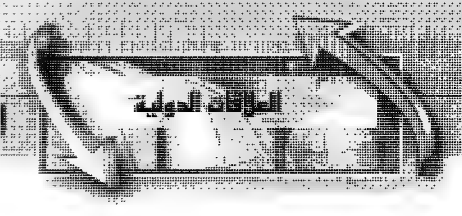
٤ - المراوغة السياسية الروسية في صياغة موقفها من مشروع الاستقلال الشيشاني:

دأبت موسكو على الترويج لثلاثة مشروعات سياسية؛ ظاهرها إقرار السلام في الجمهورية التي أعيتها الحرب، وهذه المشروعات الثلاثة هي: دستور جديد للجمهورية، قرار بالعفو عن المقاتلين الشيشان، والتجهيز لانتخابات رئاسية.

أولاً: الدستور:

في شهر مارس من عام ٢٠٠٣م أجرت روسيا عملية انتخابية في الشيشان للتصويت على دستور جديد للشيشان، فالدستور «القديم» (الذي صيغ خلال فترة إعلان الاستقلال من جانب واحد في نوفمبر ١٩٩١م) حدد علاقة روسيا بالشيشان بالانفصال التام.

وبعد الحرب الشيشانية الأولى وقَّعت روسيا والشيشان اتفاقية في أغسطس ١٩٩٦م، أرجأت البت في استقلال الشيشان عن روسيا إلى عام ٢٠٠١م، وجلست موسكو في العام التالي ١٩٩٧م مع حكومة أصلان

مسخادوف، وتم التوصل إلى اتفاقية سلام بين الجانبين.

غير أن الحرب الثانية التي شنها الكرملين في سبتمبر ١٩٩٩م حققت لروسيا التحلل من الالتزام؛ بالتفاوض حول استقلال الشيشان قبل أن يأتي عام ٢٠٠١م.

وهكذا شهدت الشيشان في مارس ٢٠٠٣م استفتاء مزعوماً على دستور جديد للجمهورية، وبدلاً من أن يكون الخيار المطروح أمام المصوت الشيشاني هو «هل تفضل بقاء الشيشان ضمن روسيا أم استقلالها؟»؛ جاء السؤال: «هل توافق على إقرار السلام في الشيشان؟!»، وبإعراض الهيئات الغربية عن حضور هذه اللعبة، أعلنت روسيا عن نتيجة الاستفتاء بموافقة أغلبية الشعب الشيشاني على الدستور الجديد، والذي نص على أن تبقى الشيشان ضمن الفيدرالية الروسية! وهو أمر لم يُقدّم إلا تكريساً لرغبة موسكو في بقاء الشيشان تحت سيطرتها؛ حيث نص مشروع الدستور على «الاتحاد بين روسيا والشيشان، وأحقية رئيس روسيا في إبطال سلطات الرئيس الشيشاني».

وقد جرى التصويت على مشروع الدستور في غياب مراقبين من الدول الأوروبية.

ثانياً: العفو:

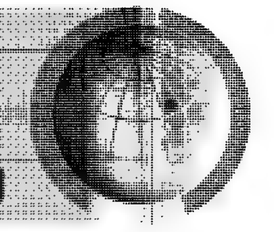
قامت روسيا بطرح مشروع قانون على «مجلس الدوما» للتصويت على قرار حكومي بالعفو عن المقاتلين الشيشانيين الذين يسلمون أسلحتهم؛ بشرط ألا يكونوا قد ارتكبوا جرائم قتل من قبل. وبهذا الشكل كان مشروع القرار (الذي حظي بموافقة أغلبية البرلمان في ٦/ ٦/ ٢٠٠٣م) استعراضاً سياسياً؛ بدت معه موسكو ساعية إلى التسامح، وبانية للديمقراطية. وما لم يكن ظاهراً بوضوح في مشروع العفو؛ هو العفو عن مئات الجنود الروس المدانين بارتكاب جرائم في الشيشان؛ كاغتصاب النساء وقتل المدنيين وحرق دور الأبرياء والتمثيل بجثثهم.

وبامتلاكها الأحادي لوسائل الإعلام قامت روسيا بعرض صور متلفزة لعشرات الشيشانيين وهم يسلمون أسلحتهم وتعلو وجوههم علامات الخجل «المسرحية». وبحلول الأول من أغسطس ٢٠٠٣م انتهت المهلة التي «منحتها» موسكو للمقاتلين لإلقاء أسلحتهم دون أن يخرج المقاتلون من الغابات والجبال لتسليم أنفسهم.

ثالثاً: الانتخابات:

أعلنت موسكو الخامس من أكتوبر ٢٠٠٣م يوماً لانتخاب الرئاسة الشيشانية؛ بحيث تكون هذه الانتخابات نهاية جدل الارتباط العضوي بين الجمهورية (كمنطقة أطراف) وموسكو (كمركز للاتحاد الفيدرالي). ونجح فيها «أحمد قاديروف» الذي كان من بين قادة الثوار الذين حاربوا الروس في الفترة ما بين (١٩٩٤ - ١٩٩٦م)، وكان مفتياً سابقاً ولكنه غيَّر ولاءه، ويمكن ملاحظة عدم الرضا عن «قاديروف» في أوساط ضباط الجيش المتمركزين في الجمهورية الممزقة، وإذا كان العسكريون الروس غير مرتاحين لهذا الرئيس الجديد؛ فإن شعور المدنيين الشيشان ضده أقوى بمرات مضاعفة، فقد وثقت مجموعات حقوق الإنسان هناك حالات






قتل وتعذيب واختطاف نفذها رجاله هناك.

ولا شك أن السياسات السابقة في الشيشان لم تحقق هدفها؛ خاصة في ظل الإدارة العميلة برئاسة قاديروف التي أخفقت في السيطرة على الأوضاع، ووجود عصابات روسية وقوى عسكرية روسية تتاجر بالنفط بطريقة غير شرعية، ولهذا فإن العديد من الشيشانيين يعتبرون الاتجاه الموالي لروسيا خائناً ومتواطئاً مع الفساد.

والذي يبدو من استعراض السياسات الروسية المتعلقة بالشيشان أنها لن تفرط في الشيشان بسهولة لأسباب جغرافية وسياسية واستراتيجية، وربما تساعدها حرب الإرهاب الأمريكية على تشديد موقفها؛ بعدما بدأت واشنطن تحول نظرها بشأن قضية الشيشان، وتعتبرها مجرد قضية انفصالية.

فصائل المجاهدين في الشيشان:

اتخذت القضية الشيشانية في إحدى صورها البعد القومي؛ رافعة شعار تحرير العرق الشيشاني من الهيمنة الروسية بجانب راية الإسلام التي لازمت القضية منذ مئات السنين.. ولكن القضية تأسلمت بشكل طغى على كل الاعتبارات الأخرى في مرحلة لاحقة، والعوامل التي أدت إلى هذا التحول هي:

- شجاعة شباب الحركة الإسلامية وبسالتهم في القتال؛ مما جعل القيادة الشيشانية تعتمد عليهم وتقدرهم بعدما ثبت إخلاصهم وتفانيهم.

- الدور الدعوي للمساجد واللجان الخيرية الإسلامية.

- مشاركة بعض الشيشانيين الذين كانت لهم سابقة في القضية الأفغانية وانتقلوا إلى الشيشان بخلفيتهم الشرعية وأدبيات الجهاد الأفغاني ومصطلحاته.

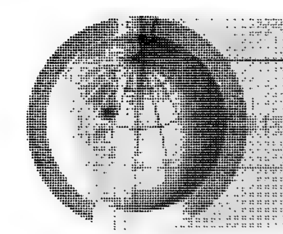
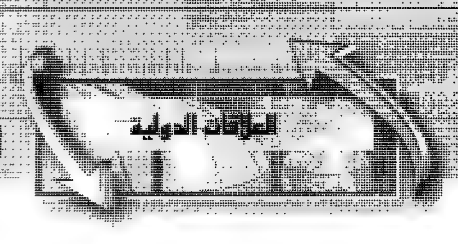
- مشاركة المجاهدين العرب الذين أعطوا القضية بُعداً آخر؛ إضافة إلى خلفياتهم الشرعية ودورهم الدعوي بجانب الدور العسكري، وعلى رأس هؤلاء القائد الميداني - الذي قتل غدراً - خطاب.

وتشكلت الخريطة السياسة أثناء الحرب الأولى في الشيشان (١٩٩٤م - ١٩٩٦م) من عدة أحزاب أو مجموعات سياسية على رأسها:

١ - الحزب الوطني الديمقراطي ذو الصفة القومية، والذي كان يدعو إلى تحرير القومية الشيشانية من الاحتلال الروسي، ومؤسس هذا الحزب جوهر دودايف أول رئيس للشيشان.

٢ - الحزب الشيوعي وهو امتداد للحزب الشيوعي السوفييتي في العهد السابق، وكان يضم عدداً من الأقطاب الشيوعية الشيشانية.

٣ - حزب النهضة الإسلامي، وهو حزب أعلن عن تأسيسه عام ١٩٩٠م قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتخب الدكتور أحمد القاضي (من داغستان) رئيساً له، وكان يضم المسلمين في جميع جمهوريات الاتحاد

السوفييتي، وقد أعلن عن حل هذا الحزب فيما بعد (بعد انهيار الاتحاد السوفييتي)، وتفكك إلى عدة أحزاب حسب وجودها الجغرافي في الجمهوريات المستقلة، ويذكر أن هذا الحزب قريب في فكره من فكر الإخوان المسلمين.

٤ ـ بالإضافة إلى تجمعات حول أشخاص ذوي نفوذ مالي أو تجاري.

وكانت هناك مجموعات تعارض استقلال الشيشان مدعومة من قِبلَ روسيا.

ولكن مجريات الأحداث في فترة الحرب أدت إلى أسلمة هذه الحرب لتتحول إلى إسلامية (١٠٠٪)، واختفت الأصوات القومية والشيوعية، وساد شعار الجهاد وأصبح هو الشعار الوحيد لهذه الحرب.

وهكذا تحولت الحرب إلى حرب جهادية إسلامية، وأصبح مطلب تطبيق الشريعة بعد الاستقلال مطلباً لا يقبل الجدل عند جميع فئات الشعب الشيشاني، وأعيد تشكيل الخريطة السياسية الشيشانية، ولكن هذه المرة حسب آلية تطبيق الشريعة بعد أن اتفق الجميع على الإسلام، وأصبحت كيفية تطبيق الشريعة هي العامل الأساسي لتقسيم الأطراف السياسية هناك.

وأصبحت الخريطة السياسية كالآتي:

ـ (الجماعة السلفية) التي تدعو لإعلان الدولة الإسلامية وترفض الهدنة مع روسيا، ونقل الحرب إلى دول الجوار لتوحيد شمال القوقاز، وتضم جماعات بعض المجاهدين العرب أبرزهم القائد الراحل «خطاب»، وتجمع «شامل باسييف».

وهذا التيار يزاوج بين الفكرة السلفية الداعية إلى تنقية المجتمع الإسلامي من الشوائب وإنشاء الدولة الإسلامية على غرار العهد الأول للإسلام، وبين الفكرة الجهادية الداعية إلى أسلوب العنف لتحقيق الدولة الإسلامية.

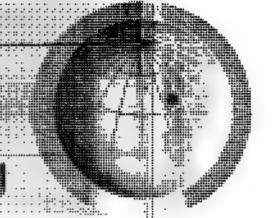
ـ مجموعة (حزب النهضة) السابق تدعو إلى إصلاح الوضع الاقتصادي، والتدرج في تطبيق الشريعة ووحدة الصف، وتؤيد مسخادوف في سياسته.

ـ مجموعة الحكومة وهي مجموعة الرئيس مسخادوف الذي اشتهر بعد نجاحه في عملية مستشفى «بوديونوفسك»، وتدعو إلى التدرج في تطبيق الشريعة؛ مع الحفاظ على خصوصية الشعب الشيشاني وتقاليده.

ـ الطرق الصوفية، وعلى رأسها المفتي، والإدارة الدينية في البلاد، ومن زعمائها «الشيخ منصور»، والإمام «شامل»، توحدت تحت راية واحدة باستثناء المفتي «أحمد قاديروف» الموالي للروس، وقام «مسخادوف» بعزله.

كان قاديروف مفتياً لجمهورية الشيشان، وبمجرد موالاته للروس كرهه الشعب الشيشاني واستبعده تماماً من حساباته.






العلاقة بين فصائل المقاومة وحقيقة وجود خلافات بينها:

والمتأمل لحال أهم فصيلين فاعلين في المقاومة الشيشانية (مسخادوف ـ باسييف)؛ يكتشف بسهولة وجود بعض الخلافات بين القائدين متعلقة ببعض العمليات النوعية التي يتبناها (باسييف) ويرفضها مسخادوف؛ مثل عمليات احتجاز الرهائن والتفجيرات التي تشمل الداخل الروسي؛ فضلاً عن اختلاف النظرة لصورة الاستقلال الذي يشترك الاثنان على تأكيد أنه خيار استراتيجي، إلا أن مسخادوف طالب أكثر من مرة بالتفاوض مع الكرملين دون شروط مسبقة. وبالفعل لا يطالب مسخادوف باستقلال الشيشان على الفور عن روسيا، بل يتبع سياسة مفادها الوصول إلى هذا الاستقلال تدريجياً وعبر فترة زمنية طويلة نسبياً لا يجري خلالها فك الارتباط نهائياً مع موسكو. وهذا الموقف يختلف تماماً عن موقف شامل باساييف الذي يرفض التفاوض مع روسيا ويطالب بالاستقلال الفوري.

وعلى الرغم من اختلافات المجاهدين في الكثير من الأمور، فإنهم ارتفعوا إلى مستوى التحديات التي واجهتهم، وأعلن قادة المجاهدين الشيشان في ضربة قوية للروس ونقلة نوعية في التنسيق بين فصائل المقاومة الشيشانية في العمليات العسكرية ضد القوات الروسية في أنحاء البلاد؛ أعلنوا أواخر عام ٢٠٠٢م توحدهم تحت قيادة (أصلان مسخادوف) رئيساً للدولة الشيشانية ذات التوجه الإسلامي التي يسعون لإقامتها والقائد (شامل باساييف) نائباً له.

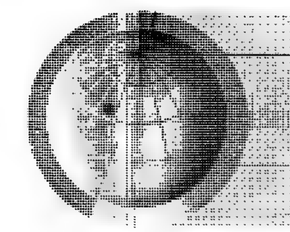
الاستراتيجية العسكرية للمقاومة الشيشانية ومدى نجاحها أو إخفاقها:

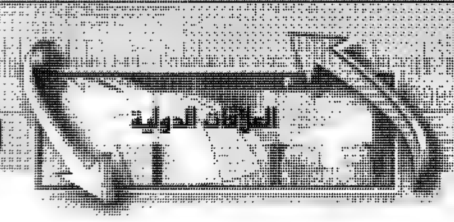
اللافت للنظر أن مجموعات المقاومة الشيشانية المسلحة أدخلت على عملها ـ بسبب طبيعة الحرب والتفاوت الضخم بين طرفي النزاع ـ بعض التحول النوعي الذي يتجسد في تنفيذ العديد من العمليات ليس فقط داخل حدود جمهورية الشيشان بل وخارجها. وقد وصلت هذه العمليات إلى قلب روسيا نفسها، وهو الأمر الذي سبَّب حرجاً وإرباكاً شديدين للقيادتين الأمنية والسياسية الروسية؛ وخاصة في ظل حديثهما عن انتهاء الحرب والسيطرة علي جمهورية الشيشان..

وتمثلت أهم ملامح السياسة العسكرية للمقاومة الشيشانية فيما يأتي:

١ ـ حروب العصابات: الفارق العسكري الضخم بين الجيش الروسي والمقاومة الشيشانية حتم على المقاتلين الشيشان عدم الدخول في حرب نظامية ضد جيش بهذا العدد والعدة؛ لذا فالخيار هو اللجوء إلى حرب عصابات طويلة، واللجؤ إلى الجبال وإحكام التحصينات حول جروزني؛ بهدف الوصول إلى نتيجة واحدة هي: إحداث خسائر جسيمة في القوات الروسية، واستنزاف الآلة العسكرية، وقد ساعد على نجاح هذا الأسلوب معرفة مجموعات المقاومة بالتركيبة الجغرافية للبلاد معرفة جيدة؛ فضلاً عن أن هذا الأسلوب كان قد استخدمه أصلان مسخادوف حينما كان رئيس أركان حرب الجيش الشيشاني في الحرب الأولى ١٩٩٤م وأثبت نجاحه.







ورغم اختلال موازين القوى بشكل كامل بما يخدم مصلحة الروس؛ فإن القيادة الروسية اضطرت للإقرار بضراوة المقاومة، وقدرة المجاهدين الشيشان على إدارة دفة القتال بحذق ومهارة كبيرين.

واعترف الجنرال «فاليري مانيلوف» القائد الأول لرئيس هيئة أركان القوات المسلحة في بداية الحرب في تصريحات صحفية بإخفاق القوات الروسية في إحكام قبضتها على جروزني، وأضاف «مانيلوف» أن المجاهدين الشيشان طوروا تقنيات وأساليب القتال، واستفادوا من خبرات تلك الحرب الأولى بين عامي ١٩٩٤م -١٩٩٦م.

ونجحت سياسة حرب العصابات في إلحاق خسائر ضخمة اقتربت من خمسة آلاف قتيل حسب الإحصائيات الروسية، وثلاثة أضعاف هذا الرقم حسب لجنة أمهات الجنود الروس، وهي لجنة مستقلة غير حكومية.

نقل الحرب إلى داخل روسيا: حيث نقلت المقاومة الشيشانية جزءاً من عملياتها العسكرية إلى الداخل الروسي؛ متبعة أسلوب التفجيرات واحتجاز الرهائن، وتبنى شامل باساييف بعض هذه العمليات وهدد بالمزيد، وكانت المقاومة قد لجأت لهذه الطريقة في الحرب الأولى، حيث كان باساييف قائداً للكتيبة الأبخازية في المقاومة، وتمكنت المقاومة بسبب أساليبه القتالية في نقل المعركة إلى داخل الأرض الروسية، ومن أهم ما قام به هو أنه تمكن في ١٣/ ٦/ ١٩٩٥م بقوة مكوّنة من ١٤٣ مجاهداً بخطف ١٥٠٠ رهينة بعد الاستيلاء على أحد المستشفيات في «بوديونوفسك».

أهداف المقاومة الشيشانية من نقل الحرب إلى داخل روسيا:

وحسب ما أعلن المجاهدون الشيشان؛ فإن الهدف من نقل جزء من عملياتهم العسكرية إلى داخل روسيا تحقيق عدة أمور؛ أهمها:

- نقل المعركة إلى عمق الأرض الروسية لتخفيف الضغط على الشعب والمقاومة الشيشانية.
- رفع حالة التوتر الأمني داخل الأرض الروسية وإنهاك القوات الروسية.
- رفع نفقات الحرب الروسية على الشيشان.

هذه العمليات من شأنها أن توسع الفجوة القائمة بين الساسة والعسكريين الروس، والذين ما زالوا يعيشون معركة سياسية برلمانية بين إيقاف الحرب ومواصلتها، فتأتي هذه العملية لتدعيم رأي المعارضين لمواصلة الحرب والداعين لإيقافها بأي ثمن.

نقل الحرب لوسط الأرض الروسية سوف يدفع الشعب الروسي إلى إعادة النظر في مواصلة الحرب، هذه العمليات سوف تتيح للشعب الروسي أن يسلط الضوء على حقيقة مجريات الحرب في الشيشان، حيث يُضلل الشعب الروسي من بداية الأحداث، وتُصور له انتصارات القوات الروسية في الشيشان بما لا يدع مجالاً للشك عندهم بأن الحكومة الروسية تبسط سيطرتها على الشيشان، وفضحت هذه العمليات التقارير الحكومية التي



تزعم القضاء على المجاهدين.

وهنا قضية شديدة الحساسية في تجاوب الشعب الروسي مع قضية استقلال الشيشان، فمن ناحية هناك ملايين الروس الذين يؤمنون بحق الشيشان في الاستقلال وضرورة انسحاب روسيا منها (بلغت نسبتهم في عديد من استطلاعات الرأي أكثر من ٥٥ ٪)؛ بيد أن وصول العمليات «الاستشهادية» إلى المسارح والشوارع وساحات الاحتفالات يسحب جزءاً مهماً من هؤلاء إلى فريق الكارهين لمسعى الاستقلال.

ولكن ألا يدري منفذو العمليات الفدائية هذه التداعيات؟ واقع الأمر أن هناك وعياً من قِبَل حركة المقاومة بهامشية الدور الذي يمكن أن يلعبه تعاطف المواطن الروسي مع الحق الشيشاني في الاستقلال؛ نظراً إلى عدم فاعلية المشاركة السياسية للمواطن الروسي، وخاصة إذا مسّ الأمر قضايا الأمن القومي وشؤون المؤسسة العسكرية. وحتى الآن لم تفلح مظاهرة واحدة في الشارع الروسي في تغيير شيء من واقع الأمور في الشؤون الداخلية؛ فضلاً عن إنهاك المواطن الروسي اقتصادياً؛ وهو الأمر الذي يقلل فرص المشاركة في «ترف التظاهر».

وهكذا يبدو المكسب الأول لنقل العمليات الانتقامية إلى العاصمة موسكو جذب الانتباه إلى القضية ومحاولة تغير التشويه المعلوماتي الذي تمارسه روسيا.

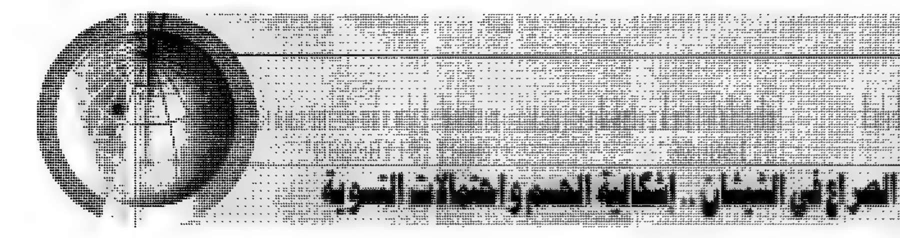
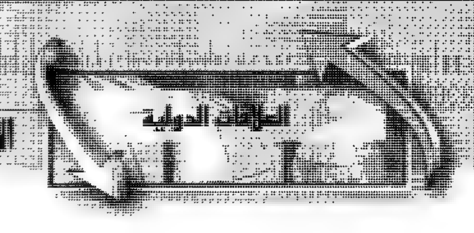
وفيما يرى بعض المراقبين نجاح مثل هذه العمليات في تحقيق أهدافها، وتسليط الضوء على القضية الشيشانية؛ فقد اعتبرها بعض آخر ضربة كبيرة موجهة لإمكانية التوصل إلى تسوية للقضية؛ إذ إن الإعلام الروسي أحسن استغلال تلك العمليات، واستغلها في تأكيد إلصاق تهمة الإرهاب بالمقاتلين الشيشان، وربطهم بمجموعات مصنفة ضمن قائمة الإرهاب الدولي وعلى رأسها تنظيم القاعدة.

ونفى مسخادوف وجود أي علاقة بين المقاتلين الشيشان وبين تنظيم القاعدة قائلاً: «لا علاقة لنا بالإرهاب الدولي... ونحن لا نعرف أسامة بن لادن، وهو لا يمثل شيئاً بالنسبة لنا».

كما نفى الزعيم الشيشاني وجود أي علاقة بين شامل باساييف وبين الإرهاب الدولي، مضيفاً أن باساييف لم يقم بأي اتصال مع تنظيم القاعدة أو مع أسامة بن لادن، وأضاف أن باساييف ليس له أي حساب مصرفي في الخارج، وأنه يستخدم الأساليب نفسها التي يستخدمها العدو ضد المدنيين الشيشان، إنه مبدأ العين بالعين، كما أن هذه العمليات تستهدف بالدرجة الأولى المخابرات الروسية التي تدير الحرب.

ولكن مسخادوف أوضح أن هناك اختلافاً في الرأي بينه وبين باسايف قائلاً: (أرى أنه يجب شن معركة منظمة ضد روسيا باللجوء إلى دبلوماسية وتكتيك واستراتيجية عسكرية، وإنني أدين الأساليب والعمليات التي تؤدي إلى معاناة مدنيين أبرياء. إن لشامل باساييف أساليبه لكنه لا يرتبط بعلاقة مع الإرهاب الدولي).

٣ ـ تقنية المقاومة: وفيما يخص تقنية المقاومة فقد احتل إسقاط المقاتلين لمروحيات روسية المرتبة الأولى في عام ٢٠٠٢م، بينما احتل الهجوم الاستشهادي المرتبة الأولى في النصف الأول من عام ٢٠٠٣م، وهو أسلوب

جديد لم يكن متبعاً من قبل ودخل إلىٰ ساحة المقاومة بقوة منذ عملية مسرح موسكو في أكتوبر ٢٠٠٢م، ويبدو أن ثقافة المقاومة الاستشهادية الفلسطينية صارت المنهج الأكثر بروزاً علىٰ المسرح الشيشاني في العام المنصرم.

٤ ـ دور المرأة في المقاومة: ومن زاوية أخرىٰ احتلت المرأة الشيشانية مكان الصدارة في مستوىٰ عنف عمليات المقاومة عبر مسلسل متوال من العمليات الفدائية. وقد قامت المرأة بعدة عمليات مؤثرة (١٧٪ من إجمالي عمليات العام ونصف العام المنصرمين)، وركزت في الأساس علىٰ عنصر المباغتة واختارت العاصمة موسكو (شاركت ٢٠ امرأة في عملية مسرح موسكو في أكتوبر ٢٠٠٠م).

وبالرغم من الانتصارات التي استطاعت المقاومة الشيشانية تحقيقها علىٰ الصعيد العسكري؛ فإن الواقع يشهد بضمور في العديد من جوانب المعركة سياسياً وإعلامياً؛ قد يكون لهيب المعارك التي دخلت عامها الخامس سبباً في إشغالهم عن تفعيلها.

وواقع الحال أن حركة المقاومة في موقف شديد الحساسية، وتقف حائرة أمام عديد من الملابسات التي تلقي عليها بالمسؤولية، وهي لا تملك أن تلقي بسلاحها بعد هذا المشوار الطويل من الصراع. كما أنها ـ وإن كانت تدري مدىٰ شراسة الجيش الروسي في التنكيل بالشيشانيين بسبب نشاطها ـ تعلم في الوقت نفسه أن لغة القوة هي التي أجبرت روسيا في عامي(١٩٩٦م ـ ١٩٩٧م) علىٰ أن تقتنع، بعد مسلسل شيشاني من الضربات الموجعة ومعارك شوارع شديدة الجرأة، بإمكان قبول استقلال الشيشان، بل اضطر بوريس يلتسن نفسه أن يوكل مستشاريه للجلوس مع زعماء المقاومة للاتفاق علىٰ تأجيل قرار الاستقلال إلىٰ عام ٢٠٠١م.

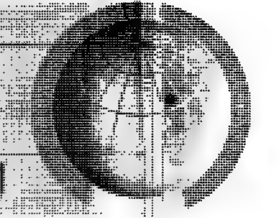
البعد الدولي في الصراع الشيشاني ـ الروسي:

شهدت منطقة القوقاز وقزوين عدداً من العناصر الخارجية الفاعلة المؤثرة في سياسات المنطقة وتطورات الوضع علىٰ الجبهة الروسية الشيشانية، وظهرت الولايات المتحدة كأبرز هذه العناصر الفاعلة، وأتت أوروبا ممثلة في الاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ كأحد العناصر المؤثرة في مرتبة تالية لأمريكا، تليها دول العالم الإسلامي.

ولقد أدركت الولايات المتحدة مبكراً الأهمية الجيوبوليتيكية للشيشان، فسعت لتعميق وجودها وتمركزها في هذه المنطقة، ولهذا فقد أيدت فكرة السوق القوقازية المشتركة من خلال ربط شمال القوقاز بجنوبه.

ومع تصاعد الصراع في منطقة جورجيا والشيشان، أرسلت الولايات المتحدة خبراء عسكريين في مكافحة الإرهاب لمساندة جورجيا، كما سعت للحد من الدور الروسي في هذه المنطقة.

ولم تتحرك الولايات المتحدة بمفردها في المنطقة، وإنما حاولت أن تخلق نوعاً من التحالف القوي من الدول ذات الصلة والمصلحة هناك، فقد أقامت شراكة في هذا الصدد مع تركيا الطامحة لدور أكبر، وأخذت الكيان الصهيوني تحت معطفها وهي تتحرك هناك.





ويمكن تلخيص الأهداف الأمريكية إزاء منطقة بحر قزوين بالنقاط الآتية:

- الحيلولة دون هيمنة روسية على النفط؛ توفر لروسيا أموالاً طائلة تمكنها من تطوير صناعتها النفطية الخاصة.

- الحيلولة دون تحول روسيا إلى مزوّد رئيس مباشر للنفط إلى أوروبا.

- ضمان تدفق نفط بحر قزوين إلى العالم من خلال يد أمريكية.

- تخفيض أسعار النفط إلى حد لا يضر بمصالح الشركات الدولية.

- إيجاد التوازن بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي - الفارسي؛ بحيث لا تعود منطقة الخليج تتمتع بالمزايا الاستراتيجية الراهنة.

فضلاً عن ذلك؛ فإن أمريكا تخشى من تعاظم الدور الجهادي في المنطقة خاصة في الشيشان، والذي تعده أمريكا امتداداً لأفكار تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن، ولهذا عملت الولايات المتحدة اتباع سياسة «تجفيف المنابع» لتطويق ومحاصرة هذا التيار الجهادي.

وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية وهي تتحرك بالمنطقة على عدم تجاهل المصالح الروسية في منطقة القوقاز، ولذلك فقد فضلت العمل في هذه المنطقة بالتعاون مع روسيا ما دام أن هناك مجالاً لذلك.

واعتمدت أمريكا على منهج التدخلات الاقتصادية المليئة بالإغراءات المالية؛ من خلال المنظمات غير الحكومية ومجموعات رجال الأعمال والمستثمرين.

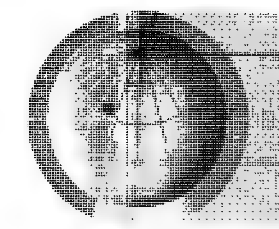
هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فإن الولايات المتحدة غضت الطرف عن الانتهاكات الدائرة في الشيشان على أيدي روسيا، والانتهاكات الأخرى على أيدي الديكتاتوريات في أوزبكستان.

وحرص الطرف الأمريكي على تفعيل منهج الاحتواء، فروسيا لديهم تمثل - وفقاً لرؤية زبجنيو بيرجنيسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق - في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) «دولة غير مستقرة سياسياً، وتمتلك في الوقت نفسه ترسانة نووية، ومن المحتمل أن تشهد فوضى سياسية قد تؤدي إلى تهديد أوروبا من انتشار أسلحة الدمار الشامل».

لهذا يسير الاتجاه الأمريكي في التعامل مع روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي نحو الاحتواء والمساومة وليس الاستفزاز والصدام.

ومظاهر ذلك بالنسبة للقضية الشيشانية تجلت فيما يلي:

أولاً: عندما تفجرت الحرب الشيشانية - الروسية الأولى (١٩٩٤م-١٩٩٦م)، والحرب الثانية (١٩٩٩م)؛ حرصت الولايات المتحدة والغرب عموماً على الوقوف إلى جانب روسيا بالدعم الاقتصادي والسياسي، فالبيانات الصادرة في الغرب تؤكد أنه تم تقديم ١١,٥ مليارات دولار كمساعدات من الغرب لروسيا، كما أن




مساعدات أكثر كثافة ـ لم يكشف النقاب عنها بعد ـ تم تقديمها لروسيا في الحرب الدائرة الآن.

وظل الموقف الأمريكي يضع ما ترتكبه الآلة الوحشية الروسية في الشيشان في خانة الشأن الداخلي الروسي الذي لا يجوز التدخل فيه؛ وهكذا حرصت الإدارة الأمريكية على تشجيع روسيا ودعمها للدخول إلى المستنقع الشيشاني مرتين تحقيقاً لهدفين:

١ ـ كبح جماح الصحوة الإسلامية المتنامية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة عموماً وبينها آسيا الوسطى والقوقاز؛ وهو ما يمثل خطراً على المشروع الأمريكي الغربي.

٢ ـ إضعاف الاقتصاد الروسي بحرب مهلكة تؤدي لا محالة إلى حالة من الضعف العام داخل روسيا، وهو ما يفتح ـ بلا شك ـ ثغرات واسعة للاختراق والتمركز الأمريكي في المنطقة.

ومن الملاحظ وجود توجه قوي من قِبَل الجانب الأمريكي تجاه عدم إثارة قضية المذابح الجماعية التي أشير إلى ارتكاب روسيا لها بحق الشيشان، والتي كانت تمثل معركة سياسية حامية في أواخر فترة حكم يلتسن.

فقد دأبت الحكومة الأمريكية وقتها على «تنبيه» روسيا إلى خطورة ما تقوم به في القوقاز؛ في وقت كانت فيه القوات الأمريكية وقوات الناتو تنجز مهمتها في البلقان، إلا أنه خلال فترة حكم الرئيس بوتين وتزامن ذلك مع الحرب الأمريكية على «الإرهاب الدولي» بدا وكأن هناك اتفاقاً غير معلن على عدم إثارة قضايا الأقليات المسلمة في الجنوب الروسي.

أوروبا والقضية الشيشانية:

يبدو أن الغرب يروقه انشغال روسيا بأزمة داخلية؛ إضافة إلى معضلة بناء دولة قوية خالية من الفساد؛ وهو ما يصرفها ـ ولو إلى حين ـ عن المطالبة بدور محوري في القارة الأوروبية، كما أن تلك الأزمة تصب في منع تحالف محتمل بين روسيا والعالم الإسلامي، هذا التحالف الذي يمكن أن يقوي روسيا ويفقد الغرب مكتسباته، ولهذا كان يجب أن يجعلوا من روسيا العدو الأول للعالم الإسلامي (أفغانستان، طاجيكستان، البوسنة، الشيشان)، ثم يدفعونها إلى حرب مع العالم الإسلامي ليتدخل جنودهم بمهمة «حفظ السلام» في مناطق مختلفة من العالم...)؛ فضلاً عن رضا الولايات المتحدة بهذا الانشغال عن المطالبة بإعادة تشكيل النظام العالمي أحادي القطب.

ومن الثابت من الموقف الغربي أن أوروبا وقفت إلى جوار روسيا في صراعها ضد الشيشان ـ وما زالت ـ، فقد عدّلت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في مارس ١٩٩٩م اتفاقيتها المبرمة عام ١٩٩٠م، والتي شاركت روسيا في التوقيع عليها ـ وهي الاتفاقية التي قضت بالحد من تعداد القوات الروسية وعتادها في القوقاز ـ، وجاء التعديل مستجيباً للمطالب الروسية بحشد المزيد من ترسانتها الحديثة ورفع عدد قواتها.

وتتفق منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ـ والتي تضم تقريباً ٥٥ دولة ـ بشكل كبير جداً مع وجهة النظر الأمريكية وتصورها للمنطقة، فهي كذلك لا تؤيد استقلال الشيشان وفي الوقت نفسه تعارض ظاهرياً عن



طريق التنديدات التي تصدر من آن لآخر الصورة أو الطريقة التي تعمل بها موسكو لحل الأزمة.

وبنت الدول الغربية مواقفها على أساس أن غزو الشيشان هو شأن روسي داخلي.

ولا ننسى تصريحات سابقة للسكرتير العام لحلف شمال الأطلسي «جورج روبرتسون» في حديثه لمجلة (در شبيغل) الألمانية، فقد رفض تشبيه القتل والدمار الذي تقوم به القوات الروسية في الشيشان بالممارسات التي قام بها النظام الصربي في كوسوفا؛ على الرغم من أن ما يحدث في الشيشان يفوق ما حدث في كوسوفا. وهو في المقابل يتهم الشيشان الذين يصدون الهجوم الروسي على بلدهم بأنهم إرهابيون.

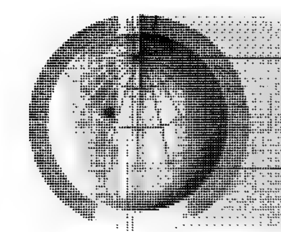
وعندما طلبت إدارة حكومة بوش المساعدة من موسكو - عقب الهجمات على مركز التجارة العالمي -؛ أجاب الروس قائلين: أنهم ما زالوا يعانون من الإرهاب. وأوضحوا الأمر أنهم في الحقيقة يقاومون الإرهابيين منذ سنوات عدة، وأنه يسرهم أن يقدموا دعمهم لأمريكا في حربها الجديدة ما دامت أمريكا تدعم روسيا في حربها ضد عدوها المعهود في الشيشان. وقد أوضح «إيفيجني كوزوكين» مدير معهد الكرملين للدراسات الاستراتيجية بأن «الحرب على الإرهاب كانت من ضمن الأولويات التي توليها روسيا منذ سنوات. لقد شهدت اليوم الولايات المتحدة ما واجهناه من قبل وربما أنهم يتفهموننا الآن بصورة أفضل».

وبالفعل تفهمت أمريكا وحلفاؤها من «الناتو» موقف روسيا إزاء الشيشان بشكل أفضل منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

الموقف الصهيوني من القضية الشيشانية:

من المعروف أن العصر الذهبي للنفوذ الصهيوني في روسيا قد بدأ منذ وصول يلتسن إلى قمة السلطة في روسيا، ومن حوله مجموعة من اليهود مثل: أناتولي تشوبايس - المسؤول عن التخصيص، ويفجيني بريماكوف - وزير الخارجية، وألكسندر ليفشتس - وزير المالية، وسيرجي باسترجيميكس - الناطق الصحفي باسم يلتسن، وياكوف أورسون - وزير الاقتصاد، وفلاديمير ريسين، وألكسندر توخين، والفرد كوخ، وليف روفلين، ويوري باتورين، وغيرهم كثير.

ومن أهم هؤلاء على الإطلاق: أناتولي تشوبايس الذي تؤكد المعارضة الروسية أنه باع روسيا لصندوق النقد الدولي، وأنه على علاقات متينة بالمافيا الإسرائيلية. ولم يفت الكيان الصهيوني أن يسخر حالة السيولة والصراعات التي تمر بها المنطقة لمصلحته، واستطاع أن ينفذ إلى القوقاز تحت عباءة الولايات المتحدة، فالكيان الصهيوني يلعب دور ناقل التكنولوجيا والمتعاون في مجالات تطوير الاقتصاد والزراعة وبناء القوات العسكرية والشرطة، وتقديم الخبرات في مجال النظرة السياسية لمستقبل هذه المنطقة. وقد يتلائم المخطط الغربي والصهيوني في صنع حزام مستمر ومحكم يطوّق الصحوة الإسلامية في عقر دارها، ويعزلها عن الأجزاء الأخرى من العالم الإسلامي. وتحاول «إسرائيل» عن طريق النشاط الاستخباري دعم موسكو في التعقب والقضاء على من تصنفهم كإرهابيين شيشانيين، ففي عام ٢٠٠٠م زار وزير الداخلية الروسي وقتها فلاديمير




روشايلو «إسرائيل»، وفي اليوم التالي نقلت القناة الروسية الأولى (R.T.O) حديثاً مباشراً مع روشايلو من تل أبيب الذي تحدث عن أهمية زيارته لإسرائيل، وإمكانية القيام بعمليات مشتركة بين الاستخبارات الروسية والموساد الإسرائيلي لمكافحة الإرهاب، والاستفادة من «الخبرة الإسرائيلية الطويلة» في هذا المجال، وإنشاء بنك للمعلومات حول الحركات والجماعات التي أسماها الوزير الروسي بالإرهابية ومواقعها ومصادر تمويلها، وتبادل المعلومات والخبرات بدون تحفظ. وتعددت بعدها اللقاءات الأمنية والاستخبارية بين مسؤولين روس وصهاينة، ومن ناحية أخرى تستقبل المستشفيات الإسرائيلية بين الفينة والأخرى عشرات الجرحى من الجنود الروس الذين يصابون في المعارك الدائرة في الشيشان. ولو صحّ ما أعلنه المقاتلون الشيشان من إلقائهم القبض على بعض العناصر الإسرائيلية في مهام تجسس؛ لوضح لنا مدى الدور الذي تسعى تل أبيب للعبه في تلك المنطقة المتأزمة للقضاء على الصحوة الإسلامية.

العالم الإسلامي والقضية الشيشانية:

أما عن دور دول العالم الإسلامي وتعاطيها مع القضية الشيشانية؛ فكما يبدو لا يوجد أي تأييد على المستوى الرسمي لانفصال الشيشان عن روسيا، بل إن هناك تعمداً واضحاً لإهمال القضية بحجة أن دعمهم للشيشان سوف يؤدي إلى تكرار نموذج أفغانستان أخرى؛ بكل ما يحمله ذلك النموذج من سلبيات وإيجابيات.

ولم يتجاوز دور بعض الدول الإسلامية المتعاطفة مع القضية الشيشانية التنديد بالأسلوب الدموي الذي تعالج به روسيا المشكلة، مع الدعوة إلى حل سلمي يوقف نزيف الدم الشيشاني مع التأكيد على أن القضية لا بد أن تحل من منظور المحافظة على وحدة الأراضي الروسية.

ومن اللافت للنظر أن غزو الشيشان حدث في أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي بالدار البيضاء، ولم تصدر عن المؤتمر إشارة واحدة لما حدث، فلم يتعد الموقف الإسلامي والعربي بيانات الإدانة والشجب، ورفض ضرب الأهداف المدنية، واللجوء إلى مائدة المفاوضات لحسم الخلاف.

كما أن التنويع في العلاقات الخارجية وعدم الاعتماد على دولة بعينها، وعدم الدوران حول القطب الأمريكي في السنوات الأخيرة؛ دفع العديد من الدول الإسلامية والعربية على وجه أخص إلى إعادة النظر في علاقتها مع روسيا؛ على نحو يشير إلى مزيد من الاهتمام والتقارب على حساب القضية الشيشانية.

أما على الصعيد الاقتصادي؛ فإن للعديد من الدول الإسلامية اهتمامات ومصالح مشتركة مع الجانب الروسي، والذي نجح في تسخير البعد الاقتصادي والمصالح المشتركة لخدمة موقفه في النزاع الشيشاني وتحييد بعض الدول التي كانت تعد على المستوى الرسمي والشعبي من أشد المناصرين للقضية الروسية. ويأتي الموقف الإيراني من الأزمة الشيشانية كنموذج يكشف تأثير العلاقات الاقتصادية والمصالح المشتركة في نظرة وتعاطي بعض الدول الإسلامية مع القضية الشيشانية، حيث أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أن «إيران لا تندد بما تفعله القوات الحكومية الروسية في جمهورية الشيشان، وترى ضرورة البحث عن حل سياسي لا يهدد وحدة الأراضي الروسية».



وبالرغم من أن الدور المؤسسي الإسلامي بالنسبة لقضية الشيشان كان في بعض أبعاده أكثر تفاعلاً من الدور الرسمي؛ فإنه لم يتجاوز المساعدات الإغاثية وقرارات التنديد، فضلاً عن تقلص هذا الدور بصورة ملحوظة بعد إطلاق أمريكا حربها على الإرهاب.

ويبدو أن العالم الإسلامي المثقَّل بهمومه؛ لن تتعدى مشاركته في القضية في ظل الأوضاع الدولية المتأزمة، والحرب التي تستهدف المسلمين: الإعراب عن القلق، والمطالبة بتسوية سلمية، أو مبادرات فردية تتمثل في بعض المتطوعين.

خلاصة الموقف الدولي بشكل عام:

أ ـ عدم تأييد انفصال الشيشان عن روسيا، وتأكيد حل المشكلة داخل إطار وحدة الأرض الروسية.

ب ـ الإعلان عن رفض الخيار العسكري الروسي لحل الأزمة.

ج ـ الاكتفاء بمطالبة روسيا بمراعاة حقوق الإنسان والتأكيد على ذلك.

هـ ـ البحث عن تسوية سياسية للصراع.

و ـ تأكيد حق روسيا في مكافحة الإرهاب.

يمكننا القول إن النقاط السالفة الذكر تلخص إجمالاً الموقف الدولي بشكل عام سواء الولايات المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أو دول العالم الإسلامي؛ ومن اللافت للنظر غياب دور الأمم المتحدة بشكل واضح، ويبدو أن الصمت الدولي سيظل هو استجابة العالم تجاه المأساة، ولن يمنع هذا من أن يخرج تقرير كل فترة لمنظمة من منظمات حقوق الإنسان عن انتهاكات القوات الحكومية ذراً للرماد في العيون.

العوامل المحددة التي تتحكم في مستقبل الصراع:

تتحكم ثلاثة أبعاد رئيسة في مستقبل الصراع الروسي الشيشاني، يمكن أن نوجز عناصرها فيما يلي:

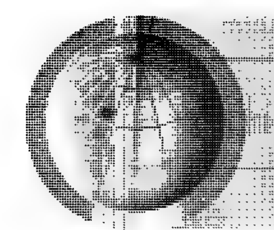
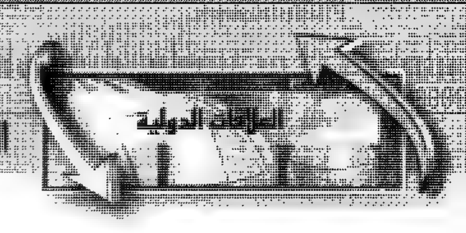
١ ـ المؤثرات الشيشانية.

٢ ـ المؤثرات الروسية.

٣ ـ المؤثرات الدولية.

أولاً: المؤثرات الشيشانية:

فأساسها العقدي يعتمد على قدرة الباعث الإسلامي وقوته في هذه المواجهة، ولا شك أن الشيشانيين يعلمون أن المحور الحقيقي لهذه الحرب هو المحور العقدي، فإذا أخلص الشيشانيون جهادهم لله ـ تعالى ـ وجعلوا قتالهم في سبيله ولإعلاء كلمته؛ فإن الله ـ تعالى ـ ناصرهم لا محالة؛ فهو ـ سبحانه ـ القائل: **﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]**.

مدى قدرة المقاومة على الاستمرار وتطوير أدائها بشكل يصعب معه القضاء عليها، ويبدو أهمية هذا العنصر في كونه العنصر المحوري الذي ارتبطت به الصراعات السابقة، وخاصة تسوية الصراع الأخير.

مدى قدرة المقاومة على التحرك سياسياً وإعلامياً لكسب العالم الإسلامي؛ انطلاقاً من عمل إعلامي سياسي مدعوم بالوضع المأساوي وانتهاك حقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

مدى قدرة المقاومة على الاحتفاظ بالدعم الشعبي الذي حققه على مدار الصراع الحالي، فإنه لو لم يكن الشعب الشيشاني صامداً وقوياً لم يستطع المجاهدون المواصلة ولو أسبوعاً واحداً. ولذا فإن الدعم الشعب للمجاهدين جعل الروس يعتدون بكل وحشية على المدنيين العزّل، بل وعلى النساء والشيوخ والأطفال.

ولا يمكن أن نغفل سمات الشخصية الشيشانية في معرض الحديث عن العوامل المحددة لمستقبل الصراع؛ فقد اشتهر الشيشانيون بصلابة البأس في القتال، والقتال حتى الرمق الأخير، وقد رفعوا هذا الشعار في حرب ١٩٩٤م وفي الحرب الراهنة، والشيشاني يفضل الموت على الحياة، ففي حرب ١٩٩٤م حاصر الروس إحدى القرى وأشعلوا النيران ببيوتها، وضيقوا الخناق على مجموعة من المقاتلين، وبينما المكان يشتعل ناراً ويستحيل إلى دخان أسود كثيف؛ خرج مقاتل شيشاني متفحم يرفع منديلاً أبيض؛ فلما اقترب من الجندي الروسي قال له وهو يلفظ الرمق الأخير: «إن كان لي رجاء قبل الموت فهو أن تبلغ أهلي أننا متنا شجعاناً ولم نستسلم.. ثم مات».

ثانياً: المؤثرات الروسية:

١ ـ الصراع داخل المؤسسة العسكرية:

إن هذا الصراع محتدم بين مختلف القيادات المشاركة في الحرب الشيشانية؛ حيث إن المخططين العسكريين للعملية الشيشانية واقعون في ارتباك شديد بسبب عدم قدرة القوات في الجبهات الأمامية على تنفيذ المهام الموكولة إليهم؛ مما أحدث أزمة ثقة بين القيادات المخططة والقيادات المنفذة. ولا شك أن الخلافات داخل المؤسسة العسكرية الروسية تصب في النهاية في مصلحة المجاهدين الشيشان.

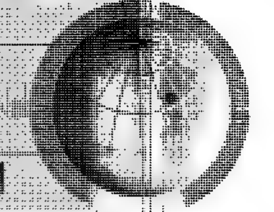
٢ ـ الصراع بين المؤسستين السياسية والعسكرية:

إن هذا الصراع بدأ في الظهور على سطح الأحداث؛ حيث إن المؤسسة السياسية قد لاحظت أن الحسم في الشيشان لمصلحة روسيا ليس مؤكداً؛ في حين أن المؤسسة العسكرية تصرّ على المضي قدماً في حرب الشيشان إلى النهاية، والنهاية عندهم هي إعادة احتلال الشيشان والقضاء على قياداتها السياسية والعسكرية، والإبادة الجماعية لشعبها المسلم.

٣ ـ البعد النفسي:

إن معنويات العسكريين الروس بدأت في التداعي بسبب شراسة المواجهة التي يلاقونها من المجاهدين






الشيشان؛ مما عرقل تماماً الخطط الموضوعة لاحتلال تلك البلاد، ووجود بعض تشكيلات الجيش الروسي من المتطوعين غير القادرين على الصمود والقتال لفترة طويلة.

لقد اعتقدت القيادة الروسية بمؤسستيها السياسية والعسكرية أن حسم موضوع الشيشان سيتم سريعاً جداً ولن يستغرق إلا بضعة أسابيع في أبعد التقديرات، ولكن جاءت الوقائع على خلاف ذلك، وهذا الذي حدا بالقيادة العسكرية إلى تكثيف قصفها بالطائرات وراجمات الصواريخ وقذائف المدفعية، واستخدام أشد الأسلحة فتكاً، مع توجيه كل ذلك إلى البنية التحتية الشيشانية وإلى جميع المدنيين العزل من السلاح؛ بغية ممارسة أشد أنواع الضغط على المجاهدين لكي يلقوا سلاحهم حفاظاً على استبقاء أهلهم وممتلكاتهم. إلا أن جميع هذه التقديرات الروسية ذهبت أدراج الرياح، وأطاح بها صمود المجاهدين الشيشان وبسالتهم في القتال واستمرارهم في قتالهم الشديد من المرتفعات والجبال، واستخدامهم أساليب جديدة في الحرب أرهقت الروس.

٤ ـ البعد الاقتصادي:

إن روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وهي تعاني من أزمات اقتصادية شديدة؛ مما أدى إلى إيقاف العمل في عدد من المشاريع الإنمائية، وتأخر الحكومة عن دفع الرواتب، سواء للموظفين المدنيين أو المجندين العسكريين.

ويصعب على الحكومة الروسية الاستمرار في تمويل تكاليف الحرب على الشيشان، فهي إما أن توقف هجومها على الشيشان، وإما أن تنزلق اقتصادياً إلى قعر الهاوية؛ مما سيعزز دور المافيا وأعوانها

٥ ـ البعد الاجتماعي:

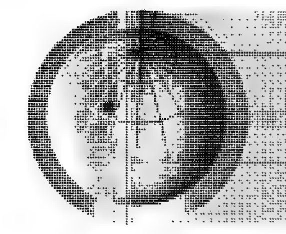
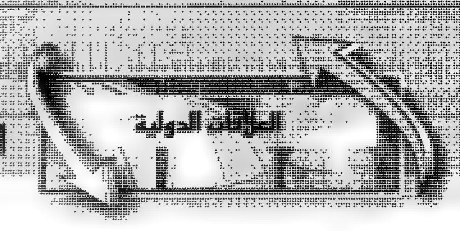
إن الجانب الاجتماعي سيتأثر بسبب تزايد أعداد القتلى الروس في الجبهات القتالية، وستفد أسراب التوابيت للقتلى الروس من جبهات القتال إلى جميع المدن الروسية بدون استثناء، وهو الأمر الذي قد تشكل آثاره قنبلة مؤقتة.

وإن كان الداخل الروسي يبدو ذا تأثير حالي ضعيف على مجريات الأحداث بالنسبة لما يجري على أرض الشيشان؛ إلا أن ذلك الموقف قد يأخذ مستقبلاً حيزاً أكبر في مجريات الأحداث، يصبّ في مصلحة الشيشان، وذلك في حال إخفاق روسيا في وقف نزيف الدم الروسي؛ فضلاً عن استنزاف الحرب للمكتسبات التي بدأ الاقتصاد الروسي يحققها الآونة الأخيرة، وهو الأمر الذي قد يعمل على هياج الرأي العام؛ في وقت باتت فيه القيادة الروسية عاجزة عن إخفاء الصورة المأساوية التي تضخمت ملامحها في الشيشان.

ثالثاً: المؤثرات الدولية:

الأوضاع الدولية تصب الآن في مصلحة روسيا، حيث الصمت الدولي على أنباء المذابح التي يقترفها



الروس ضد الشيشان جماعياً؛ بالرغم من أنها قد ملأت الآفاق، وهذا قد دفع دول العالم أجمعين نحو زاوية حرجة، ومع تتالي الأيام والأسابيع أصبح من المنتظر أن يقول العالم شيئاً ما بشأن تلك المذابح الهمجية. واشرأبت أعناق دول العالم الثالث نحو أمريكا وأوروبا تنتظر منهم موقفاً كي يقوموا هم بدورهم بصياغة مواقفهم على أساس ذلك الموقف الغربي.

ولا يتوقع أن يكون هناك موقف حاسم في إطار العامل الدولي، ولكن الدفة في هذا العامل من حيث العموم تميل كثيراً للجانب الروسي؛ من حيث التقاء المصالح في القضاء على الصحوة الإسلامية الجهادية بالمنطقة.

ويظل الموقف الدولي، وخاصة الحرب الأمريكية على الإرهاب والصور التي تأخذها، وتعلقها بالإدارة الأمريكية وطريقة إدارتها؛ أموراً قد تتدخل ولو بصورة مؤقتة لترجيح كفة الجانب الروسي.

إشكالية الحسم واحتمالات التسوية:

إنه من الصعوبة بمكان الحديث عن مستقبل التسوية السياسية في جمهورية الشيشان المسلمة؛ في ظل بقاء الأمور خاضعة لمتغيرات عديدة عسكرية واقتصادية وسياسية واستراتيجية، والتي تحدد في محصلتها شكل التسوية النهائية للموقف؛ إلا أن هناك شواهد معينة من الطرف الروسي وتحركات القوى داخل الشيشان؛ فضلاً عن المؤثرات الدولية والتي قد تفيدنا في وضع ملامح محتملة لخيارات أو بدائل التسوية.

وسوف يتم محاولة إلقاء الضوء على احتمالات التسوية المستقبلية، وما قد تؤول إليه الأوضاع في الشيشان؛ من خلال عرضنا للعناصر الآتية:

أولاً: إشكالية الحسم: والتي نستطيع أن نبرزها بجلاء من خلال عدة عناصر أهمها:

- تشعب العوامل المؤثرة في الصراع واختلافها قوة وضعفاً.

- تقاطع كثير من تلك العوامل وتجذرها وتداخلها بطريقة يصعب معها الجمع بينها.

- اتساع حجم البعد الديني في الصراع.

- رفض الطرف الروسي لمسألة الاستقلال واعتبار المشكلة شأناً داخلياً؛ فضلاً عن أن القبول بحل دائم بديل للاستقلال من الطرف الشيشاني أصبح مرفوضاً على المستوى السياسي والشعبي والعسكري.

- الأسلوب الدموي الذي تستخدمه روسيا لحسم الصراع.

- المشكلة التي يواجهها الروس لدى المسلمين، خاصة في الشيشان، أن الإسلام يمثل لهم الدين والهوية والحضارة، ولذلك لم يستطيعوا تذويبهم داخل الإمبراطورية الروسية الأرثوذكسية أو الشيوعية أو البراجماتية المتمثلة الآن.

- التغلغل الأمريكي في المنطقة (جورجيا) ومدى تأثير ذلك على المصالح الروسية؛ فضلاً عن أن أمريكا





التي باتت على مرمى حجر من الشيشان لم تكن لتقبل بسهولة بإقامة دولة إسلامية في منطقة تمثل مجالاً حيوياً لأمريكا.

- تشابك المصالح الأمريكية الغربية والروسية في المنطقة؛ وهو الأمر الذي قد يمثل في إحدى دلالاته صعوبة التوصل لصورة يمكن معها حسم القضية.

ثانياً: إطلالة قانونية على مسألة حق الشيشانيين في تقرير المصير:

هناك اتجاهان رئيسان لتفسير العلاقة بين الشيشانيين والروس:

الاتجاه الأول: يقول بأن الشيشان جزء لا يتجزأ من الاتحاد الروسي؛ ورسخ ذلك بقاؤها لفترة طويلة، خاضعة لسيطرة القياصرة والشيوعيين. ومن حق السلطة المركزية في موسكو المحافظة على وحدة روسيا الاتحادية، والتي ورثت الاتحاد السوفييتي السابق وراثة كاملة؛ والشيشان من ضمن هذه التركة.

ولذا فقد انتقدت بعض التحليلات الموقف من مسلمي الشيشان؛ على أساس تعارضه مع مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، وتعارضه مع حقوق الإنسان. والواقع أن هذين المبدأين يتم تطبيقهما في معظم الأحيان وفقاً لمعايير سياسية تخضع لمصالح القوى المهيمنة على التوازن الدولي في كل حقبة، فحينما نودي بهذا المبدأ كان الغرض منه بالأساس إعطاء الحرية للأقليات الدينية المسيحية ضد الدولة العثمانية، وفي مرحلة أفول المد الاستعماري البريطاني والفرنسي وجد هذا المبدأ تشجيعاً من القوة الأمريكية الصاعدة حينئذ من أجل تقويض الإمبراطوريات الاستعمارية والحلول محلها بصيغة تلاءم العصر. ولما حدثت المواجهة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي كان ينظر لهذين المبدأين على أنهما من دعامات الحرب الباردة وسقوط الشمولية في قطبها الرئيسي - الاتحاد السوفييتي -، وميلاد توازن دولي جديد قائم على توازن المصالح والاعتماد المتبادل؛ مثل ميلاد لحقبة جديدة أعطت الشرعية الدولية لنفسها فيها الحق في تفسير المبادئ والحقوق وفقاً لمعايير تخضع لإرادة القوى الكبرى.

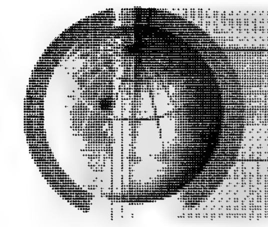
الاتجاه الثاني: يقول بحق تقرير المصير لشعب الشيشان؛ ويرى أنهم يختلفون عن بقية شعوب الاتحاد الروسي اختلافاً كلياً؛ في الدين، والعِرق، واللغة، والثقافة، والتاريخ. وهم لم يكونوا راضين عن وجودهم ضمن الاتحاد الروسي في العهدَين (القيصري، والشيوعي)؛ بدليل ثوراتهم العديدة ضد روسيا.

وهناك عدد من المؤشرات التي يمكننا من خلالها الحكم على مدى مشروعية مطالبة جمهورية الشيشان بالسيادة والاستقلال:

١ - التماثل الفعلي والقانوني بين الشيشان وغيرها من الجمهوريات السوفييتية الاتحادية التي أعلنت استقلالها واعترفت الجماعة الدولية بها.

٢ - عدم الاحتجاج بمشروعية التكامل الإقليمي لروسيا الفيدرالية في تأسيس مشروعية استقلال الشيشان، لاختلاف الموضوعين وعدم وجود ارتباط بينهما.







إذ إنه في ظل قواعد القانون الدولي؛ فإن للدول وحدها الحق في التمسك بفكرة التكامل والسلامة الإقليمية، وهو حق لا تتمتع به الوحدات الأدنىٰ من مستوىٰ الدولة، وأنه بعد تكوين الاتحاد السوفييتي لم تصبح روسيا سوىٰ جمهورية اتحادية تابعة لا تمتلك مظاهر الدولة ولا خصائصها ولا حقوقها.

ومن ثَمَّ فإن إنشاء وضع دولي للشيشان لا يمكن أن يعتبر متناقضاً للتكامل الإقليمي لروسيا الفيدرالية؛ لأن هذا حق لا تمتلكه بداهة. . فضلاً عن أن الشيشان كانت جزءاً من روسيا بموجب الفتح والاحتلال فحسب، فلم تنضم طواعية إلىٰ روسيا، ولم تقبل في يوم من الأيام استمرار هذا الوضع الاستعماري.

٣ ـ مدىٰ تعرض شعب الشيشان للانتهاك المنظم والمستمر لحقوقه وحرياته الأساسية، والتي قد تصل إلىٰ درجة الإبادة العرقية.

وكان أبرزها: النفي والتهجير الجماعي للشعوب من أقاليمها المرتبطة بها اثنياً وتاريخياً؛ خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية بدعوىٰ تعاونهم مع الألمان.

٤ ـ الاتفاقيات الدولية المعقودة ما بين جمهوريتي الشيشان وروسيا الفيدرالية، والتي تنطوي علىٰ تحديد وضع الشيشان بنهاية عام ٢٠٠١م، علىٰ أساس من حق تقرير المصير والقواعد والمبادئ المعترف بها عالمياً للقانون الدولي.

ومن خلال هذه النقاط سالفة الذكر؛ يتبين مدىٰ أحقية الشيشان في المطالبة بحق تقرير المصير؛ استناداً للقانون الدولي، وقياساً علىٰ حالات شبيهة تعامل معها العالم الغربي بطريقة مختلفة.

وبذا يكون إعلان الشعب الشيشاني للاستقلال أمراً مشروعاً نابعاً من صلب هذا الحق، وهو ناتج عن حق لا يمكن تحويله أو تعديله.

إن رغبة الشعوب في تقرير مصيرها بحرية كاملة هو حق مشروع قد جرىٰ الاعتراف به بوضوح في المعاهدات الدولية التي بدأت بالرواج منذ بدايات القرن العشرين، ولاقت قبولاً واسعاً مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدة باريس وتقرير هلسنكي النهائي.

وهكذا؛ فإننا نجد القانون الدولي يتلوّن، ويكيل بمكيالَين. فيجعل قضية جمهوريات البلطيق الثلاثة: (أستونياً ولاتفياً وليتوانياً) قضية دولية، ويطالب بحق تقرير المصير لشعوبها، وتُمارس الضغوط علىٰ روسيا لتسحب البقية الباقية من قواتها في تلك الجمهوريات؛ بينما يجعل قضية الشيشان مشكلة روسية داخلية، وينكر عليها حقها في تقرير مصيرها، بل تُشَجَّع موسكو علىٰ البطش بها!

احتمالات التسوية:

وبعد استعراضنا للقضية الشيشانية من أبعادها المختلفة؛ يمكننا استنتاج بعض الملامح أو المعطيات التي يمكن من خلالها (استشراف) تسوية محتملة للصراع، وتتمثل تلك الملامح في الآتي:

- صعوبة وضع تصور مؤكد ونهائي لكيفية تسوية المشكلة على المدى القريب لكثرة العوامل المؤثرة المتعلقة بالقضية، والتي يتصف بعضها بعدم الثبات.

- صعوبة توصل روسيا لحسم دائم للصراع بطريقة عسكرية (والشاهد: خلفية الصراعات بين الطرفين- الطبيعة الشيشانية)؛ فضلاً عن أن كل تدخل عسكري روسي سابق في غير الشيشان أدى إلى الخروج عن الهيمنة (المجر، تشكوسلوفاكيا).

على المدى القريب لا يبدو اقتراب تسوية سلمية للقضية في ظل التصريحات والتحركات السياسية والعسكرية الروسية مع اشتداد الحرب على الإرهاب من جهة، والإصرار الشيشاني على رفض أي بدائل سوى الاستقلال من جهة أخرى.

مع التوصل لأي تسوية محتملة على المدى البعيد لا يستبعد تفجر الصراع من جديد بعد فترة (الشاهد على ذلك الخلفية التاريخية وتجذر بعض عناصر الصراع).

أهم السيناريوهات لاحتمالات التسوية المرتقبة:

السيناريو الأول: التبعية الكاملة لموسكو:

ويدور حول إمكانية تمكن روسيا من حسم المعركة بشكل نهائي عن طريق الخيار العسكري، ومن ثَمَّ يتم القضاء على أي مقاومة شيشانية، وفي هذه الحالة سوف تعمل موسكو على تثبيت دعائم الحكومة العميلة الموالية لها.

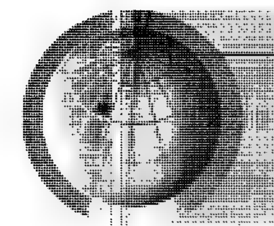
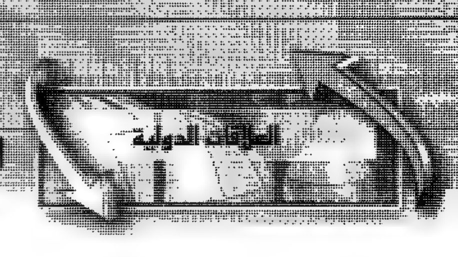
عوامل نجاحه: انتصار القوات الفيدرالية وسيطرتها الفعلية على الإقليم، ونجاح موسكو في تعبئة الرأي العام المحلي والإقليمي لمصلحتهم، مع الإصرار على أنها مسألة داخلية تتعلق بالسلامة الإقليمية لروسيا، والتي تعمل في الوقت نفسه لمصلحة الجماعة الدولية بالقضاء على الإرهاب والأصولية الإسلامية.

الأساليب:

- الانتهاكات الصارخة للمقومات المادية والمعنوية للشعب ومحاولة إفراغ الإقليم من سكانه.

- التشكيك في شرعية مسخادوف أو سيطرته على المقاتلين؛ مع وضع شروط أولية للتسوية في الشيشان بشكل لا توافق عليه الحكومة الشرعية هناك.

- زرع صراع شيشاني- شيشاني.

- استبعاد أي دور مستقبلي للرئيس الشيشاني مسخادوف؛ لصعوبة الاتفاق معه على حل وسط يرضي موسكو بعيداً عن اقتراح الاستقلال التام.

ويعتبر هذا التصور من أضعف السيناريوهات المتوقع حدوثها؛ لأنه يشترط له القضاء على المقاومة الشيشانية والتي أخفقت القوات الروسية في القضاء عليها، واعترفت بعجزها عن وقف هجماتها أو القضاء على مجموعاتها.

السيناريو الثاني: السيادة الوسيطة (نموذج تتارستان ١٩٩٤م):

ويعتمد هذا السيناريو على إمكانية نجاح الروس في تحقيق انتصارات عسكرية واسعة، ولكن دون القدرة على الحسم أو تحقيق الاستقرار، وفي الوقت نفسه استمرار المقاومة الشيشانية، وخاصة تلك التي يقودها شامل باسييف.

إن مثل هذه المعادلة قد تؤدي بالضرورة إلى اقتناع الروس، وجزء كبير من المقاومة الشيشانية المتمثلة في الرئيس الحالي (أصلان مسخادوف) بأنه من الأفضل التسوية السياسية للقضية عن طريق المفاوضات، وسوف يعكس أي نوع من هذه الحلول حقائق الواقع، وأهمها السيطرة الروسية العسكرية، وكذلك استمرار المقاومة الشيشانية وصعوبة القضاء عليها.

العوامل: صعوبة تحقيق الطرفين للنصر الحاسم في أرض الواقع، تزايد النزاع القائم بين القيادتين العسكرية والسياسية، تدويل المسألة الشيشانية على نمط تيمور الشرقية وكوسوفا، تزايد الضغوط الدولية للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، عدم الاستقرار في شمالي القوقاز كنتيجة مباشرة للصراع أو ما يترتب عليه من موجات اللاجئين الشيشان إلى الجمهوريات المجاورة وتغيير التوازن الديموغرافي داخلها.

وفي حالة وقوع مثل هذا السيناريو؛ فإن الأمور قد تجري على النحو الآتي:

أ - بقاء الشيشان ضمن الاتحاد الروسي وإلغاء فكرة الاستقلال.

ب - إعطاء الشيشان وضعاً خاصاً ضمن الاتحاد الروسي يلبي الكثير من مطالب الاستقلال التي يطمح إليها الشعب الشيشاني.

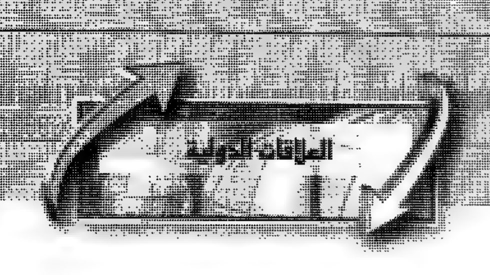
ج - إجراء انتخابات رئاسية لتحديد الرئيس الشيشاني المقبل.

د - قد يلقى مثل هذا السيناريو دعم المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن والتعاون الأوروبي.

وتبقى هناك مسألة في غاية الأهمية، وهي موقف المقاومة الجهادية التي يقودها (شامل باسييف)؛ فإنه من غير المتوقع أن يوافق (شامل باسييف) على مثل هذه التسوية؛ انطلاقاً من إيمانه الراسخ بوجوب تحرير الشيشان من الاحتلال الروسي.







السيناريو الثالث: (المعاهدة الفيدرالية (نموذج أنجوشيا ١٩٩٢م):

الهدف: إرجاع الشيشان إلى مكانتها السابقة في عهد الاتحاد السوفييتي، مع رفع مكانتها إلى الجمهورية أسوة بغيرها من جمهوريات الحكم الذاتي السابقة، (نموذج أنجوشيا ١٩٩٢م).

أو نمط العلاقات الثنائية بين روسيا وبعض الجمهوريات، (نموذج تتارستان ١٩٩٤م).

العوامل: تحديد هامش الاستقلال أو التبعية حسب السير الفعلي للقتال والنتيجة المتوقعة، مدى تدخل أطراف خارجية في الصراع ولو من باب المساعدات الإنسانية، قبول القيادة الشيشانية الحالية أو القادمة لهذا الخيار على أنه أفضل الحلول الممكنة في حالة ارتفاع الخسائر العسكرية وتزايد مأساة الشعب الشيشاني.

الوسائل: عقد اتفاقية ثنائية مع القيادة الشرعية للشيشان لاقتسام وتوزيع الاختصاصات.

السيناريو الرابع: الاستقلال التام (نموذج الشيشان ١٩٩٧م):

الهدف: إقرار استقلال الشيشان تماماً عن روسيا الفيدرالية.

الوسائل: الاتفاقيات الثنائية مع الضمانات الدولية، تفعيل الاتفاقيات التي سبق لروسيا أن وافقت عليها عامي ١٩٩٦م-١٩٩٧م، حسم الوضع المؤجل للشيشان طبقاً لمعاهدة سلام ١٢/ ٥/ ١٩٩٧م: الاعتراف بحق تقرير المصير وتحديد الوضع طبقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً، تحديد مجالات التعاون ما بين الدولتين.

وهو الخيار الشيشاني الوحيد المعروض حالياً على القيادة الروسية، وضرورة اعتراف موسكو بالشيشان شخصاً من أشخاص القانون الدولي؛ مع الحفاظ على علاقاتها بروسيا وتكوين علاقات مشتركة معها في مجالات الاقتصاد والدفاع والجمارك وحراسة الحدود والأجواء.

العوامل: عدم قدرة موسكو على حسم الأمور داخل الشيشان وتحولها إلى مأزق كبير بخسائر يومية في الاقتصاد والأفراد، بما يعجز الحكومة الروسية عن تحمل مسؤولية الاستمرار في الحرب، تزايد إدراك الجماعة الدولية لمأساة الشعب الشيشاني مع الرغبة في تحجيم القيادة الروسية الجديدة في الحدود السابقة لها بعد معارضاتها المستمرة للحد من التسلح، اعتماد الخط البديل لبترول قزوين (باكو/ جيهان) خاصة بعد الاتفاق على نقل بترول تركمانستان وكازاخستان عبر الخط نفسه، بعيداً عن روسيا وفقدان الصراع هناك أهميته للجماعة الدولية.

سيناريوهات أمريكية وأوروبية للتسوية:

أما المشروع الأمريكي للتسوية فهو (البوسنة-٢)، والمقصود بها تغيير الراية من إسلامية إلى قومية وطنية، وإبعاد الإسلاميين، وسوف ينهال الدعم من كل جانب من الطلقة حتى الصاروخ في محاولة لضرب المقاومة وتشتيت فصائلها، وقد اقتنع بالمشروع بعض المسؤولين الشيشانيين في الخارج؛ بدعوى أنه ممكن الاستفادة من

هذا الدعم في الوقت الحاضر، ثم بعد النصر يفعلون ما يشاؤون، ويحول دون تنفيذ هذا المشروع رفض قادة المجاهدين في الداخل.

وهناك **المشروع الأوروبي**: وهو تقسيم الشيشان إلى قسمين: قسم جبلي يضم المناطق الجبلية والقبائل والرافضين للاحتلال الروسي، وفيه تقام دولة قبلية تحتكم إلى الأعراف القبلية، ويحكمها مجلس من زعماء القبائل، يختارون حاكماً من بينهم، وقسم آخر في المنطقة السهلية الذين يقبلون الانضمام للروس. وتكون (كوسفو-٢) مع تعديل بسيط في السيناريو، وهو أن تأتي الأمم المتحدة هنا بدلاً من الناتو هناك مع إخراج الروس، وهذا المشروع هو الأخطر والمرشح الأقوى للتنفيذ، حيث إن الشعب قد تعب من القتال ويتمنى وقف الحرب بأي صورة، فالأغلبية مستعدة لتأييد من يأتي لهم بالسلام، وخاصة مع إخراج الروس؛ حيث سيقول لهم أي قائد يقبل المشروع إنه أخرج الروس مرة أخرى وأتى لهم بالرخاء، حيث بإمكان الأمم المتحدة أن تبني للشيشانيين المدارس والمستشفيات، والطرق، ومصانع النفط «المنهوب»، وتطارد المجاهدين أو (الأصوليين والوهابيين - كما يسمونهم -).

وأما بوتين وقادة روسيا فسيقولون لشعبهم: إننا سوف نأمن شر الشيشان، ونسيطر عليهم بجنود من الأمم المتحدة - التي قد تكون من بينها دولاً إسلامية - بدون أن نخسر جندياً أو طلقة أو روبلاً واحداً، وستكون لنا الأولوية - أي للروس - في التعاملات السياسية أو التجارية والاستخبارية - مثلاً -.

وبهذا يتمكن الغرب من نزع فتيل القنبلة الإسلامية في القوقاز كما فعلوا في البلقان وأفغانستان؛ لتأمين مصادر الطاقة التي يسيطرون عليها في آسيا الوسطى؛ بالإضافة إلى زحزحة روسيا خطوة إلى الخلف.

وتتعدل أو تترجح إحدى هذه السيناريوهات حسب مجريات الأمور ميدانياً، وحسب ما يطرأ على مواقف الأطراف الدولية الفاعلة.

وقد يكون من المحتمل قبول المقاومة لبعض الشروط وتقديم بعض الضمانات للجانب الروسي للمحافظة على قدر مقبول لدى الطرفين من تحقيق المصالح الاقتصادية والأمنية؛ بما لا يتعارض مع خيار الاستقلال في سبيل التعجيل بوقف نزيف الدم وحل مشكلة المهجرين، والتفرغ لإعادة بناء الدولة والمؤسسات التي دمرتها الحرب.

وفي ظل المراهنة على خيار المقاومة واستمرارها، وتفعيل جوانب النقص فيها؛ قد تضطر روسيا - ومعها الغرب - لقبول تسوية سلمية تراعي مبدأ تقرير المصير، مع بعض الضمانات المتعلقة بكبح جماح المقاومة في نشر الصحوة في بقية القوقاز، ويستدعي هذا الحل وجود طرف إسلامي «معتدل» يلقى قبولاً لدى أطراف الصراع يتم التعامل معه، مع ما يبثه الوجود الأمريكي في جورجيا والقواعد العسكرية التي انتشرت بالمنطقة بجوار الشيشان من طمأنة الغرب لإمكانية سهولة التحرك إذا استدعى الأمر ذلك.

وعلى الرغم من أهمية العنصر الأمني والبعد الحيوي للشيشان بالنسبة لروسيا؛ فإن النظرة الآنية الروسية للشيشان قابلة للتغير الدائم أو المؤقت في ظل حسابات الربح والخسارة، وقياساً على نماذج أمنية (جورجيا



وكوبا) كانت إلىٰ عهد قريب تمثل بعداً استراتيجياً أمنياً لروسيا؛ حدث فيها تغيير مرتبط بتغيير الوضع الداخلي الروسي وتغيير الأوضاع العالمية وحسابات المصالح.

ولا شك أن هناك مأزقاً حقيقياً تواجهه روسيا في الشيشان؛ بسبب نزيف الدم والخسائر الضخمة التي لا يستطيع اقتصادها الضعيف تحمله، وتطويل أمد الصراع ليس في مصلحة روسيا، كما أن هناك في المقابل مأساة حقيقية يعيشها الشيشانيون (يدفع ثمنها الشعب الشيشاني)، ويظل خيار المقاومة وتفعيل أوجهها المختلفة (السياسة والإعلامية و. .) هو الركيزة الأساسية لتحديد شكل تسوية محتملة توقف نزيف الدم على الأرض الشيشانية ولو إلىٰ حين.

الدور الإسلامي المستقبلي:

الدور الإسلامي وإن كان تأثيره الحالي ضعيفاً في الصراع، وفي الدفع به إلىٰ تسوية محتملة، وخاصة في ظل الانشغال بالقضايا الأخرىٰ وعلىٰ رأسها القضية الفلسطينية، ولضعف الدور الإسلامي السياسي بصورة عامة، والضغوط المتمثلة في الحرب علىٰ الإرهاب؛ إلا أن وضع الدول الإسلامية بما يحتويه من أبعاد استراتيجية وقوة اقتصادية إذا أحسن استغلاله قد يكون بعداً محورياً في التعجيل بتسوية سلمية، وهذا الدور قد يكون أكثر أهمية، ويبرز بصورة أكبر في حال الوصول الفعلي لتسوية، حيث إن من أكبر المشكلات التي تواجه مسلمي الشيشان بعد التسوية هي قضية البناء التي تحتاج إلىٰ دور إسلامي فاعل.

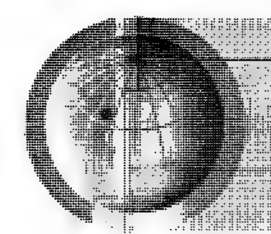
وبالرغم من الوضع الدولي المتأزم والحرب علىٰ «الإرهاب» التي نالت المقاومة الشيشانية منها جانباً؛ فإن الدول الإسلامية يمكنها التحرك علىٰ مستويات مختلفة سياسية وإعلامية وإغاثية، وينبني ذلك التحرك علىٰ سند شرعي - فضلاً عن دعم قانوني - من حالات مشابهة في حق تقرير المصير، ومن الوضع المأساوي الذي يعيشه الشيشانيون.

ولا ننسىٰ أن المصالح الاقتصادية الروسية في دول العالم الإسلامي والمهددة بالدور الأمريكي المتعاظم؛ دفعت روسيا نحو تفعيل علاقاتها مع الدول الإسلامية عامة والعربية خاصة، ومحاولة بحث الجوانب المختلفة لاستثمار هذه العلاقة للنهوض من الكبوة الاقتصادية التي تعاني منها روسيا.

وعلى ضوء المعطيات السابقة؛ قد يظهر لنا أهم الإمكانيات المتاحة للتحرك من خلالها لدعم مسلمي الشيشان:

- القيام بعمل دبلوماسي نشيط لتسوية القضية، ووقف المجزرة التي يتعرض لها الشعب الشيشاني المسلم، ويمكن الاستفادة من العلاقات التاريخية بين روسيا وعدد من الدول الإسلامية المهمة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن ثمة أطرافاً في روسيا - وخاصة الصهيونية النشيطة - تسعىٰ إلىٰ إثارة المخاوف من الإسلام والمسلمين، وزرع العداوة بينهم وبين الروس بدعوىٰ محاربة التطرف الإسلامي.

- وقد يكون من المناسب أن يقوم طرف إسلامي تربطه علاقات طيبة بروسيا - (مصر، سوريا، السعودية)




ربما كانوا الأقدر على فعل هذا - بتبني مبادرة تحوز دعم وتأييد الدول الإسلامية لوقف الانتهاكات الجسيمة ضد الشعب الشيشاني، وتسوية القضية سلمياً في إطار حق تقرير المصير استناداً لحالات مشابهة.

- تفعيل دور المنظمات الإغاثية الرسمية ودعمها للقيام بدور نشط في إغاثة مسلمي الشيشان والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها؛ استناداً إلى عدة قرارات دولية بهذا الشأن، وفضلاً عن دعوات متكررة من منظمة المؤتمر الإسلامي التي تسعى روسيا إلى التقرب منها؛ بالإضافة إلى نداءات مؤتمر القمة الإسلامي بهذا الصدد.

- تفعيل دور الأزهر في جانب التثقيف الإسلامي والمنح الدراسية؛ باعتباره أكبر هيئة ومؤسسة قادرة على وجود حقيقي وفاعل هناك، فالأزهر في عقول مسلمي آسيا هو رمز الإسلام، ومنارة التوحيد، وجامع العلوم.

- إن الشيشانيين مطالبون - أكثر من غيرهم - بتبني قضيتهم، وتفعيل التعاطف معها عربياً وإسلامياً، ولا يقصد من ذلك التقليل من جهودهم ودورهم البارز الذي قاموا ويقومون به في خدمة قضيتهم، لكن عدالة قضيتهم تستدعي منهم اهتماماً أكبر.

- إن جهود الدعم المبذولة لمسلمي الشيشان يجب أن تشمل مجالات متنوعة؛ لا تقف عند حدود المصاحف ورحلات الحج، ويجب ألا تقف تائهة بعيدة عن تنسيق المواقف، وعدم الاكتفاء بالمبادرات الفردية العفوية.

- لا بد أن ترقى جهود المساعدة فوق مستوى تحقيق أهداف أيديولوجية للجهات المانحة، وألا يكون الهدف هو دعم مركز دولة عربية أو إسلامية أو تحقيق مكاسب شخصية.

يحتج بعض مدّعي الحكمة؛ بأن لا مصلحة لنا في القيام بتحركات واتخاذ مواقف قد تثير علينا حفيظة روسيا الصديقة، والتي يمكن استقطابها لنصرة قضايانا العربية في مواجهة الهيمنة والتفرد الأمريكي. والحجة نفسها يطرحونها بخصوص القضية الكشميرية، فلا مسوّغ في رأيهم لخسارة الهند صديقة العرب التاريخية.

وينسى هؤلاء أن العالم تغير، وتغيرت معه مواقف أصدقاء الأمس وحلفائه. وأن كثيراً من المبادئ والقواعد العامة التي كانت تتحكم في العالم في فترة سابقة؛ قد تغيرت وحل محلها معادلات ونظريات جديدة لا تعترف ولا تنظر إلا بالنظرة النفعية.

وأخيراً . إن مواصلة تجاهل المسلمين للقضية الشيشانية والشعب الشيشاني المسلم الذي يعاني من ويلات حرب ظالمة؛ لهو خطأ كبير ينبغي التوقف عن اقترافه؛ فقد أظهر الشعب الشيشاني روحاً قتالية عالية، وفدائية، واستعداداً غير محدود للتضحية، وصموداً أسطورياً، وعزماً على السعي نحو التحرر مهما كان الثمن، ولذا يجب على المسلمين التحرك لدعم قضية مسلمي الشيشان العادلة في المطالبة بالاستقلال؛ لما للتخاذل عن القيام بهذا الدور من أسوأ الأثر لخسران المسلمين لقضاياهم القضية تلو الأخرى!

مصادر البحث

الدراسات والبحوث:

١ ـ أ. د محمد السيد سليم، (المشكلة الشيشانية: أصولها وآفاقها)، أوراق آسيوية، العدد (١) أبريل ١٩٩٥م، التعريف بالشعب الشيشاني.

٢ ـ د. محيي الدين الخطيب، (المسألة الشيشانية.. دراسة في حق تقرير المصير واحتمالات التسوية)، أوراق آسيوية، العدد ٣١/ ٤/ ٢٠٠٠م، مركز الدراسات الآسيوية.

٣ ـ أ. د. نيفين عبد الخالق مصطفى، (الأبعاد الراهنة للمشكلة الشيشانية)، أوراق آسيوية، العدد (١) أبريل ١٩٩٥م.

٤ ـ د. محمد فراج، (الغزو الروسي للشيشان: الدوافع والانعكاسات الإقليمية والدولية)، أوراق آسيوية، العدد (١) أبريل ١٩٩٥م.

٥ ـ مراد بطل الشيشاني، (الشيشان والحركة الإسلامية بعد ١١ سبتمبر)، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٢م.

٦ ـ مراد بطل الشيشاني، (السلام في الشيشان: الفرص والقيود)، السياسة الدولية ـ العدد ١٥٤ ـ أكتوبر ٢٠٠٣م.

٧ ـ محمود عبد الرحمن، (تاريخ القوقاز ـ نسور الشيشان في مواجهة الدب الروسي)، بيروت: دار النفائس.

٨ ـ (اتفاق روسيا وجورجيا على تأمين الحدود.. وأثره على المقاومة الشيشانية)، الشاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية.

دوريات:

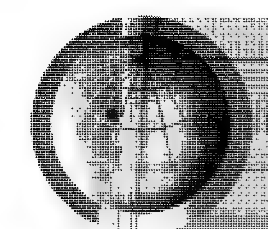
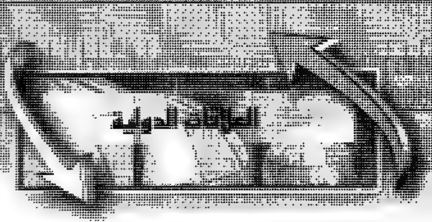
١ ـ د. عبد المنعم حسن، (جذور الحركة الإسلامية لمسلمي الاتحاد السوفياتي المنحل)، الفكر الجديد، العدد (٥)، السنة الثانية ـ آذار (مارس) ١٩٩٣م / رمضان ١٤١٣هـ.

٢ ـ بيتر بينارت Peter Beinart (أكاذيب في وقت الحرب)، مجلة الفسطاط، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠١م.

٣ ـ هاني شادي، (الحرب الشيشانية الثانية تقترب من عامها الخامس)، مجلة الأسبوع، الاثنين ١٨ أغسطس ٢٠٠٣م، ٢٠ جمادي الآخرة ١٤٢٤هـ ـ العدد ٣٣٧ السنة ٧).

٤ ـ (مسخادوف: فشل تام للمغامرة العسكرية الروسية في الشيشان) (٤/ ١٠/ ٢٠٠٣م)، الرئيس الشيشاني في حديث خاص لصحيفة / لوموند/ الفرنسية.

٥ ـ هاني شادي، (الشيشان بعد خطاب وباسايف)، صحيفة الوطن العمانية، ٧/ ٥/ ٢٠٠٠م.

٦ ـ جريدة السفير اللبنانية، ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٠م.

٧ ـ الوطن القطرية، ١١/ ١١/ ٢٠٠٣م.

٨ ـ المحامي البحراني، (صحيفة المغترب المسلم)، (السنة الثانية ـ العدد الخامس ـ ١٤٢١ هـ.

٩ ـ فيكين شيتاريان، (حرب استنزاف الشيشان)، ليموند الدبلوماسية، عدد مارس ٢٠٠٢م.

١٠ ـ مجلة الفجر، أعداد مختلفة.

١٢ ـ موسى يوسوبوف، (عملية سياسية داخلية)، رئيس قسم العلوم الاجتماعية في جامعة غروزني، (http://www.mondiploar.com)، صحيفة ليموند.

١٣ ـ عاطف الجولاني، (لماذا نتجاهل الشيشان؟)، جريدة السبيل الأردنية، ٨/ ٧/ ٢٠٠٣م.

١٤ ـ هشام الهلالي، (مبادرات روسية جديدة للخروج من مأزق الشيشان)، آفاق عربية، عدد ٦٤١ الخميس، الموافق ٢٢ من ذي القعدة ١٤٢٤هـ/ ١٥ من يناير ٢٠٠٤م.

١٥ ـ خالد الخيرو، (الشيشان وتيمور.. تشابه الحدث واختلاف الجغرافيا والنتائج لم يعد هنالك مجال للصمت على حروب رمادها جثث المسلمين)، جريدة الزمان ٢٣/ ١/ ٢٠٠٢م.

١٦ ـ صحيفة الوطن العمانية، أعداد مختلفة.

١٧ ـ مجلة «شباب» السعودية، أعداد مختلفة.

الشبكة العنكبوتية

١ ـ الشيشان ضحية صفقة بين روسيا وأمريكا، شعبان ١٤٢٠هـ، ٢٤/ ١١/ ١٩٩٩م (موقع حزب التحرير).

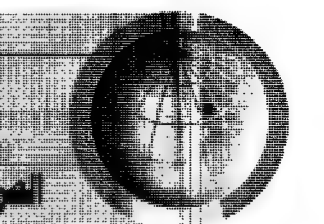
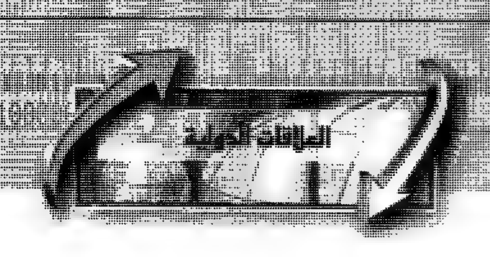
٢ ـ د. عاطف معتمد عبد الحميد، (القوقاز.. جغرافيته وتاريخه وأهميته عبر العصور)، (إسلام أون لاين ١١/ ٣/ ٢٠٠٢م).

٣ ـ د. حمزة زوبع، (الشيشانيون.. الحرية أو الموت) (إسلام أون لاين) ١٦/ ١٢/ ١٩٩٩م.

٤ ـ شعبان عبد الرحمن، (آسيا الوسطى.. أطماع عمرها خمسة قرون!)، (إسلام أون لاين ١/ ١١/ ٢٠٠١م).

٥ ـ شعبان عبد الرحمن، (ماذا يفعل الأمريكان في بلاد الأباظة المسلمة؟!)، (إسلام أون لاين ١٤/ ٣/ ٢٠٠٢م).

٦ ـ د. عاطف معتمد عبد الحميد، (أمريكا وروسيا.. ما محبة إلا بعد عداوة!)، (إسلام أون لاين ١٠/ ٦/ ٢٠٠٢م).



٧ ـ عبد القادر عبد الهادي، (روسيا والقوقاز وآسيا الوسطى سياسة قديمة في وعاء جديد)، (إسلام أون لاين ٢٤/٦/ ٢٠٠م).

٨ ـ د. نورهان الشيخ، (إيران وروسيا . . محور إستراتيجي ضد الغطرسة الأمريكية)، (إسلام أون لاين ٧/٦/ ٢٠٠١م).

٩ ـ عبد القادر عبد الهادي، (ملامح التَّسوية المحتملة في الشيشان)، (إسلام اون لاين، ٥/ ٥/ ٢٠٠١م).

١٠ ـ ضمير أحمد، (الروس يمنعون «التراويح» بجنوب الشيشان)، (إسلام أون لاين ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٣م).

١١ ـ د. حمزة زوبع، (الشيشان . . بين خطة الكنس وتداعيات ١١ سبتمبر)، (إسلام أون لاين ٣١/ ١/ ٢٠٠٢م).

١٢ ـ د. عاطف معتمد عبد الحميد، (هل تفرط روسيا في الشيشان؟)، (إسلام أون لاين ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٢م).

١٣ ـ د. عاطف معتمد عبد الحميد، (المقاومة الشيشانية . . روعة النجاح أم رقصة الطائر الذبيح؟)، (إسلام أون لاين ١٢/ ٨/ ٢٠٠٣م).

١٤ ـ د. محيي الدين قاسم، (الروس وتصفية قضية الشيشان)، (إسلام أون لاين يونيو ٢٠٠٠م)

١٥ ـ علي البغدادي ـ الكويت، (حرب الشيشان، حسابات الربح والخسارة)، (إسلام أون لاين يناير ٢٠٠٠م).

١٦ ـ (النفط والجيوستراتيجيا المعاصرة)، مركز التخطيط الفلسطيني، إصدارات مكتب المدير العام (www.oppc.pna.net/slf10.htm) .

١٧ ـ (هل سينتصر الشيشانيون ؟!)، (الشيشان رحلة صراع مريرة من أجل البقاء)، (موقع نداء الإيمان ١٥/ ٥/ ٢٠٠٢م).

١٨ ـ (المؤامرات الأمروبية في آسيا والقوقاز)، (صوت القوقاز).

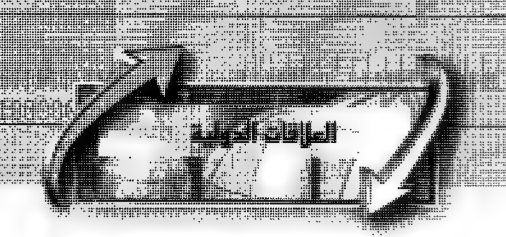
١٩ ـ فرنسيس بويل، (اعتراف روسيا بالاستقلال)، (موقع المنسيون ١/ ٧/ ٢٠٠٢م).

٢٠ ـ فهيم طاشتكين، (مناقشات قانونية حول استقلال الشيشان)، (موقع المنسيون ١/ ٧/ ٢٠٠٢م).

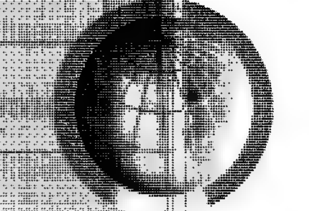
٢١ ـ (عملية مسرح موسكو . . ماذا ربح المجاهدون منها وماذا خسروا؟)، (الأهداف ٢١/ ١/ ٢٠٠٤م)، (١/ ٢)، (صوت القوقاز).



الفصل الثامن
إيران بين التشيع والليبرالية
الدكتور
ضيف الله بن محمد الضعيان
جامعة الملك سعود - الرياض







إيران بين التشيع والليبرالية

د. ضيف الله الضعيان

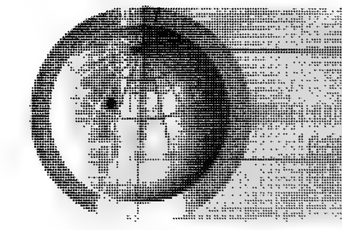
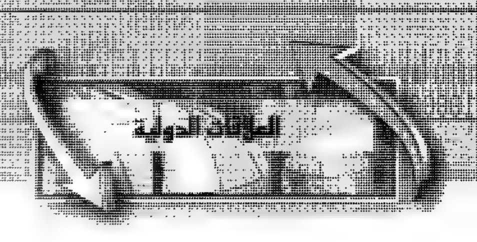
رضا خان يؤسس للحكم الدكتاتوري لآل بهلوي:

بعد أن أمضى سنوات يعمل في مطاعم طهران ومقاهيها؛ انضم الشاب فارع الطول إلى سلك الجندية في الجيش الإيراني؛ فعُيّن مشرفاً على إسطبل المعسكر ومسؤولاً عن الدواب فيه. ترقَى «رضا خان» في سُلَّم الرتب العسكرية في الجيش سريعاً حتى أصبح رئيساً لإحدى الثكنات العسكرية في طهران، ثم رئيساً لمعسكر همدان أكبر وحدة عسكرية في الجيش الإيراني.

في ظل ضعف الملك «أحمد شاه» آخر ملوك «أسرة قاجار»؛ رأت بريطانيا في رضا خان الرجل المناسب لصد أطماع النظام الشيوعي الجديد في روسيا المجاورة لإيران، فساعدته على دخول طهران عام ١٩٢١م بوحدته العسكرية ليقلب نظام الحكم ويصبح رئيساً للوزراء، ومن ثَمَّ أرغم الملك «أحمد شاه» على التنازل عن العرش ليصبح هو شاه إيران في عام ١٩٢٥م، حيث غير اسم عائلته إلى بهلوي، وعيَّن ابنه «محمد رضا» ولياً للعهد.

منذ ذلك التاريخ وحتى تنازله عن الحكم مرغماً لابنه ولي العهد عام ١٩٤١م على يد الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية؛ حكم «رضا شاه» - كما سَمَّى نفسه - إيران بنظام عسكري قمعي، سعى خلاله إلى انتزاع المجتمع الإيراني من قبضة رجال الدين بفرض علمانية الدولة؛ ضارباً عرض الحائط بأهم مبادئ «الثورة الدستورية» عام ١٩٠٦م التي نصَّت على تشكيل هيئة دينية عليا من خمسة من كبار علماء المذهب الشيعي الذين يحملون لقب «آية الله العظمى»، تعرض عليهم مشاريع القوانين قبل عرضها على البرلمان الملكي؛ للتأكد من أنها لا تتعارض مع أحكام الإسلام حسب المذهب الاثنا عشري.

كان «رضا شاه» أسير الإعجاب بشخصيتي زعيمين بارزين من زعماء ذلك العصر؛ هما «أدولف هتلر» و «كمال أتاتورك»؛ فنقل عنهما سياسة العنف في فرض برامجه الإصلاحية - حسب زعمه - التي كان يحاول من خلالها أن يُدخل إيران إلى رحاب العصر الجديد؛ دون أن يأخذ في اعتباره - بحكم ثقافته المحدودة - الطبيعة المعقدة للمجتمع الإيراني القائم على تعدد الأقليات العرقية والدينية، وتسوده تقاليد القبلية والإقطاعية الراسخة، وتسيطر عليه طبقة ما يُسمَّى برجال الدين الشيعة الذين يجدون الطاعة المطلقة من فئات كثيرة من الشعب الإيراني كما تقتضيه مبادئ المذهب الشيعي.

لقد جهل أو تجاهل «رضا شاه» كل هذه الاعتبارات تماماً؛ كما تجاهل وضع المرأة الإيرانية التي حاول بعد سنة واحدة فقط من اعتلائه عرش إيران أن يرغمها على التخلي عن زيها التقليدي المعروف بـ«الشادور»؛ مخوّلاً رجال الشرطة أن ينتزعوه عنها بالقوة إذا خرجت به إلى الشارع؛ مُكْرِهاً إيّاها على ارتداء الزي الأوروبي والاختلاط بالرجال في المسارح والمراقص والمسابح والحانات، وقد كانت زوجته أول من كشفت عن رأسها في احتفال رسمي. وكان يقول عن فعله ذلك: «لم أعد أطيق أن أرى بلادي وقد ملأت شوارعها بالغربان السود».

وفي عام ١٩٢٧م ألغى «رضا شاه بهلوي» أحكام الشريعة الإسلامية، واستبدل بها قانوناً مدنياً وآخر للعقوبات مستمدَّين من القانون الفرنسي.

كباقي الأنظمة القمعية في القديم والحديث؛ اعتمد «بهلوي ـ الأب ـ» اعتماداً مطلقاً على الجيش، فضاعف من عدد أفراده ثلاثة أضعاف، وضاعف من ميزانيته خمس مرات؛ فكانوا هم سادة البلاط الإمبراطوري، وحراس العرش البهلوي، وأصحاب المناصب العليا في الدولة، وأقطعهم الأرضين، وخلع عليهم الهبات، حتى تكونت طبقة الإقطاعيين والأرستقراطيين التي كانت تمثل ١٪ من مجموع الشعب الإيراني؛ لكنها تتحكم وتستأثر بـ ٨٠٪ من موارد البلاد وثرواتها، وكان أفراد الأسرة البهلوية المالكة يأتون على رأس هذه الطبقة؛ بمخصصاتهم السنوية وقصورهم الضخمة وسياراتهم الفارهة وطائراتهم الخاصة ويخوتهم ومجوهراتهم؛ فضلاً عن تعدياتهم على أفراد الشعب وإطلاق أيديهم في ممتلكاتهم وحقوقهم دون مراعاة لقانون أو رادع من قضاء.

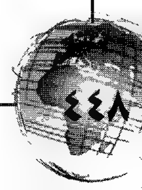
وقد صاحب هذا الطغيان البهلوي في عهد رضا خان إغلاق كثير من المدارس الدينية، وإلغاء اللغة العربية من التعليم وفرض اللغة الفارسية، واضطهاد علماء الدين وتنفير الناس منهم وجعلهم مصدر شؤم وبلاء في أعين الناس.

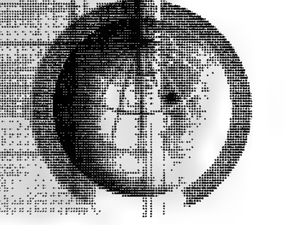
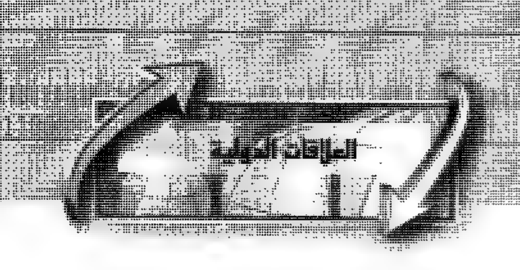
محمد رضا بهلوي على خطى الديكتاتورية:

وبعد وصوله إلى العرش عام ١٩٤١م ورث الشاه «محمد رضا بهلوي» الذي صُنع على أعين المخابرات البريطانية ممثلة بعميلها «مسيو براون»؛ ورث عن أبيه «رضا خان» إرثاً ضخماً من العنف والطغيان، فلم يستطع التحرر من أخطاء أبيه وقسوته رغم ضعف شخصيته.

وفي عام ١٩٤٨م اعترف «محمد رضا بهلوي» بدولة إسرائيل وأقام علاقات متينة معها، وكان الخبراء اليهود والبهائيون يشتغلون في بلاط الشاه وفي الجيش والأمن ووزارات الاقتصاد والزراعة والتجارة والإعلام، وغيرها من الأجهزة الحكومية ذات الثقل الاقتصادي والتوجيهي في إيران.

وبعد أن أجبر شيوعيو «حزب تودة» والقوميون بزعامة رئيس الوزراء «محمد مصدّق» الشاه على مغادرة البلاد عام ١٩٥٣م؛ أعاده الأمريكان والبريطانيون إلى العرش الإمبراطوري بعد أن أطاحوا بحكومة مصدّق،



فأصبح «الشاة» أسيراً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) لا يعصي لها أمراً، فسمح لها بإقامة مركزَيْن للتنصت فوق الأرض الإيرانية المطلة على مواقع الصواريخ السوفييتية في وسط آسيا، وجعلت منه أمريكا شرطياً لها في المنطقة؛ فساعدته على بناء جيشه الضخم الذي تم تسليحه بأحدث ما أنتجته المصانع الأمريكية من السلاح، وكان الشاه ينفق عليه ثلث ميزانية الدولة تسليحاً وتدريباً وإغداقاً للأموال على كبار ضباطه. كما ساعدته على إنشاء جهاز مخابراته (السافاك) سيئ السمعة، والذي أشرف على إنشائه خبراء من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) وجهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد)، ويعتمد على أدق وأحدث أجهزة التنصت والتجسس، ويوجد رجاله في كل مدينة وقرية ومؤسسة إيرانية في الداخل، وفي كل سفارة أو بلدة يوجد بها إيرانيون في الخارج، وبلغت قسوة وبشاعة عملياته حد الأساطير!

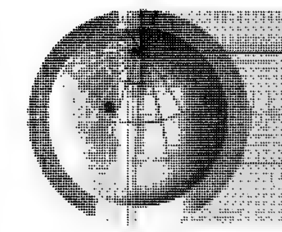
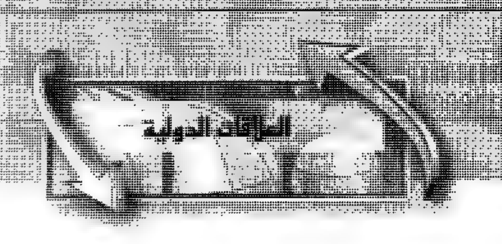
وفي الإطار الديني والقومي عمل الشاه «محمد رضا بهلوي» على إحياء أمجاد الفرس، وكان يرى أن مبادئ الدين المجوسي كافية لإسعاد البشرية وليست بأقل من المبادئ التي جاء بها الإسلام. وفي الوقت الذي اضطهد الشاه الأقليات غير الفارسية في إيران، كالعرب والأكراد والتركمان والبلوش؛ فقد قرّب اليهود والنصارى والبهائيين، ومنحهم الامتيازات في المناصب والهبات والقرب من البلاط البهلوي، حتى إن شقيقته الكبرى «شمس» ارتدَّت عن الإسلام واعتنقت النصرانية على يد «بولس الثاني» عام ١٩٥٥م، وبَنَتْ كنيسة في قصرها، واعتزت بحمل الصليب ونشر النصرانية بين الناس!

وعلى صعيد الفساد الأخلاقي والمالي؛ فقد فتح الشاه الباب على مصراعيه لصنوف الفساد والانحلال؛ فتفشى الإلحاد بين الشباب وانتشرت المخدرات، وكانت شقيقته التوأم «أشرف» تدير أضخم مؤسسة لتهريب المخدرات في العالم، وتقيم في قصرها الحفلات الماجنة.

وازدادت الفجوة بين طبقات الشعب الإيراني؛ حتى إن الزائر لمدينة طهران في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين لَيَشْعُر أن مئات السنين تفصل بين جنوب المدينة حيث الفقر والعوز والتخلف؛ وبين شمالها حيث منطقة «شمران» التي يعيش سكانها أقصى درجات الرفاهية في آلاف القصور الفارهة والحدائق الغنّاء والمسارح والقاعات الخاصة للعب الورق والقمار وتعاطي الأفيون، وكانت نساؤهم يذهبن إلى باريس لتصفيف شعورهن وشراء آخر ما ابتكرته بيوت الأزياء والموضة الباريسية، كما أقام الشاه نفسه في جزيرة «كيش» في الخليج العربي نادياً عالمياً للقمار ينافس أكبر أندية القمار في العالم.

لقد بدَّد الشاه وأسرته ومخابراته وأجهزته العسكرية والمقربون منه أموال الشعب الذي كان أكثر أفراده يعيشون كما لو كانوا في أفقر دولة إفريقية؛ في الوقت الذي تعتبر إيران فيه ثاني دولة مصدرة للنفط في العالم، وأصبح الشعب الإيراني يستورد ٧٠٪ من احتياجاته من المنتوجات الزراعية رغم أن البلاد في الأصل بلد زراعي تنتج ما يكفيها. كما بدّد الأموال على المشاريع التنموية غير الناجحة، وصفقات التسلّح المبالغ فيها، وعلى الخبراء الأجانب الذين كانت تعج بهم البلاد، حتى بلغ عدد الخبراء العسكريين الأمريكيين وحدهم في



إيران عام ١٩٧٧م ٤٥ ألف خبير، وبلغت ميزانية الدفاع عام ١٩٧٦م ٩ مليارات و ٥٠٠ مليون دولار، وهو ما يعادل ميزانية الدفاع لكل من بريطانيا وفرنسا مجتمعتين، كما يعادل ما أنفقته إيران على خطة التنمية الخمسية في الفترة ١٩٧٣م ـ ١٩٧٨م. وعلى الصعيد الخارجي فقد بعثر الشاه الأموال على الدول والجهات الأجنبية والتدخلات العسكرية في الدول المجاورة؛ كاليمن وعمان والعراق وباكستان والجزر الإماراتية.

طغيان الدولة يفجّر العنف:

لم يكن ما يُسمَّى برجال الدين الشيعة وحدهم هم الذين يحملون لواء المعارضة ضد النظام البهلوي خلال العقدين اللذين سبقا قيام الثورة، بل كان للمنظمات الشيوعية والقومية الوطنية حضور بارز في حلبة الصراع بين الشاه وجيشه ومخابراته من جهة وبين قوى الشعب. وكان كل من «حزب تودة» الشيوعي ومنظمة «فدائيان إسلام» بزعامة «نواب صفوي»، إلى جانب عدد من المنظمات التي انشقت عن «حزب تودة»؛ تمارس عمليات الاغتيال المنظَّم لرموز النظام وأجهزته الأمنية، وهي المسؤولة عن المحاولات المتكررة لاغتيال الشاه أو اختطافه، وكان لبعض هذه المنظمات صلات بأطراف خارجية كالاتحاد السوفييتي والصين وكوبا، أو بشيوعيي اليمن الجنوبي، وبالقذافي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش.

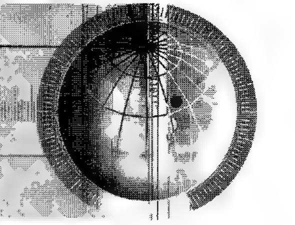
وكان التنظيم الثوري الإرهابي الأكثر أهمية هو ما عُرف باسم «التروتسكيون الإيرانيون»(١)، وهو تنظيم اشتراكي يقوم بنشاط واسع في أمريكا ودول غرب أوروبا، ويعارض كلاً من موسكو وبكين، وقد أسسه «باباك زاهيري» في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨م، وكان له نفوذ كبير في دوائر المخابرات المركزية الأمريكية، وعلى اتصال وثيق برجال الكونجرس الأمريكي، وخاصة لجنة الشؤون الخارجية. وازداد نشاط هذه الجهات المعارضة بعد تعيين «ريتشارد هولمز» الذي كان رئيساً سابقاً لجهاز الـ (C.I.A) سفيراً لواشنطن في طهران؛ ليشرف على تنسيق وتنظيم النشاط المعارض للشاه وإبقائه دائراً في الفلك الأمريكي.

رجال الدين يزرعون بذور الثورة:

رغم وجود لاعبين كثر في حلبة الصراع بين الشعب والشاه؛ فإن رجال الدين الشيعة استطاعوا أن يستثمروا الغضب والاحتقان الشعبي ضد ممارسات بهلوي وأجهزته الأمنية، وأن يُحوّلوا الجماهير الفقيرة المعدمة التي تشكّل غالبية الشعب الإيراني إلى قنبلة مؤقتة تنفجر في وجه الشاه في الوقت المناسب، لقد استطاعوا أن يوظفوا مبادئ وتعاليم المذهب الشيعي، وخصوصاً عقيدة الإمام الغائب التي كانت في نظر الكثير من الشيعة تعني القعود عن التغيير بانتظار خروجه.

«لقد استطاعت هذه الطبقة من رجال الدين أن توظّف عقيدة الغيبة ونظام التقية ـ الذي يعطيها الحق أن تُظهر خلاف ما تُبطن حماية للمذهب وقيادته من سطوة خصومه ـ إلى سلطة مطلقة على أبناء المذهب الشيعي.

---
(١) نسبة إلى «ليون تروتسكي» الزعيم الروسي الذي كان قائداً للثورة البلشفية في روسيا.



لقد أورث مقتل الحسين أتباع المذهب الشيعي عقدة الشعور بالذنب، ففرض عليها طقوساً كهنوتية حببت إلىٰ الناس لذة الألم، وغذت فيهم الشعور بالندم، وطبعتهم علىٰ الرغبة في الانتقام حتىٰ من أنفسهم، وهم ما زالوا ينتظرون عودة إمامهم الذي طالت غيبته فلا تعرف لها نهاية، كما يجعلهم طوع إرادة من يقومون علىٰ رعاية المذهب الشيعي نيابة عنه حتىٰ يعود، وأن يقدموا بنفس راضية ليس الولاء المطلق فحسب؛ وإنما خُمس صافي أرباحهم للقائمين علىٰ أمر المذهب؛ مما جعلهم دولة داخل الدولة ولهم سلطان فوق كل سلطان»[1].

لقد شكَّل النصف الأول من عام ١٩٧٧م بداية ظهور رأس الجبل الجليدي الضخم الذي كان مغموراً تحت سطوة وبطش الأجهزة الأمنية للشاه، فقد خرجت لأول مرة مظاهرة ضخمة بعد صلاة الجمعة في مسجد «شاه عبد العظيم» جنوب طهران؛ طافت بالشوارع المحيطة بالمسجد، ورددت شعارات معادية للنظام، وهتفت بسقوط الشاه، ثم تفرقت بعد أن تصدت لها قوات الأمن.

تلا ذلك تطور جديد في المظاهرات الطلابية التي كانت تتم داخل أسوار جامعة طهران؛ إذ خرج الطلاب هذه المرة خارج الجامعة محطِّمين للبنوك والمؤسسات التجارية ومنشآت الجامعة نفسها، وحملوا لافتات تنادي بسقوط الشاه؛ مما حدا به إلىٰ تعيين زوجته «فرح» رئيسة مشرفة علىٰ الجامعة في محاولة منه لإعادتها إلىٰ حظيرة النظام، وتوفير بعض المتطلبات التي كان ينادي بها الطلاب الغاضبون.

وكانت المرة الأولىٰ التي يظهر فيها رجال الدين الشيعة إلىٰ واجهة الأحداث في السابع من يناير ١٩٧٨م، حين خرجوا يتبعهم طلاب الحوزات العلمية في مدينة «قم» في مظاهرات عارمة مُظهرين لثقلهم الجماهيري وقدرتهم علىٰ تحريك الشارع، فدمَّروا كل ما وصلت إليه أيديهم قبل أن تتصدىٰ لهم قوات الأمن ويسقط العديد منهم قتلىٰ أو جرحىٰ.

وبعد أسابيع قليلة من مظاهرات «قم» جاءت أحداث «تبريز» التي تَوَاجَه فيها الشعب لأول مرة مع الجيش منذ عام ١٩٦٣م[2]، وكانت أكثر دموية من سابقتها، وشارك فيها الشيوعيون إلىٰ جانب رجال الدين.

توالت الأحداث والمواجهات والمظاهرات في عدد من المدن الإيرانية، وكانت أشرطة الخميني -الذي كان يعيش في منفاه في النجف ثم غادرها بضغط من الشاه إلىٰ باريس[3]- تُلهب الجماهير وتدعو إلىٰ التمرد والعصيان؛ رافعاً فيها ما يمكن اعتباره شعارات الثورة؛ بحديثه عن دكتاتورية الشاه، وحرية الصحافة المخنوقة، والأحزاب الممنوعة، والانتخابات المزيفة، والبرلمان الصوري، وفساد التعليم، وتبديد الثروة، ومسخ الإسلام، والمرأة.

---

(١) إيران بين التاج والعمامة، أحمد مهابة.
(٢) وهو العام الذي نُفي فيه الخميني إلىٰ النجف في العراق.
(٣) استقبلت فرنسا الخميني بناء علىٰ وصية سفيرها في طهران الذي قال: «إن الشاه قد انتهىٰ، وإن صفحة أيامه قد طُويت نهائياً».

الطاغية ينكر وجود النار:

لقد تجاهل الشاه مطالب المعارضة بكل أطيافها، وقلَّل من قدرة رجال الدين على تحريك الشارع ضده، وسخر من التحذيرات المتكررة للمقربين منه حول خطورة الموقف، كما تجاهل المطالب السبعة عشر التي تضمنتها الوثيقة التي تقدمت بها سبع وخمسون شخصية وطنية في نوفمبر ١٩٧٨م؛ مكتفياً بتغييرات شكلية باهتة، وزيادة في رواتب موظفي الدولة، وإطلاق بعض المساجين، وبزيارات ممجوجة للمراقد والأضرحة الشيعية بصحبة زوجته وهي ترتدي اللباس التقليدي للمرأة الإيرانية (الشادور)؛ بعد أن كانت تفتخر بعصريتها وتحررها من التقاليد الموروثة!

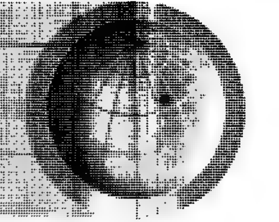
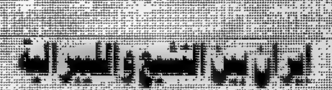
لكن عجلة الثورة قد بدأت بالدوران باتجاه واحد فقط، فلم تكن هذه القرارات اليائسة قادرة على إيقافها؛ فضاق الخناق حول عنق الشاه، وبلغت قوة المعارضة ومكتسباتها حدّاً لا يمكن التراجع عنه. وكانت مناظر الدماء التي سالت في «قم» و «تبريز» وفي يوم الجمعة الأسود في طهران الذي ذهب ضحيته مئات القتلى من الأطفال والنساء والرجال في أيلول ١٩٧٨م؛ تلهب مشاعر الجماهير وتدفعهم إلى التحدي والعناد ومواجهة الموت من حيث أراد الشاه وجيشه التخويف بها.

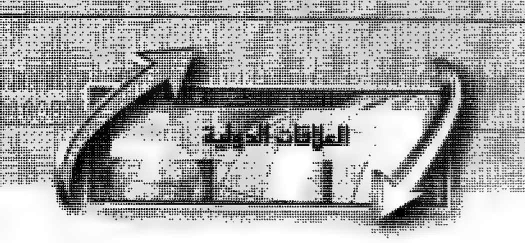
كما لم تستطع حكومة «شهبور بختيار» الائتلافية التي شكَّلها بتكليف من الشاه، ولا مجلس الوصاية على العرش، إيقاف السيل الهادر من الاضطرابات والمظاهرات والإضرابات عن العمل، كما كان للدور الذي مارسه الإعلام الغربي - والأمريكي بشكل خاص - الذي وقف إلى جانب المعارضة ضد نظام الشاه أثر فعال في تضييق الخناق عليه.

لقد كان الدور الأكبر في الإسراع بنجاح الثورة للجنرال الأمريكي «هويزر» قائد قوات حلف الأطلسي في أوروبا، والذي مكث طوال شهر يناير ١٩٧٩م في طهران ولم يعلم الشاه بوجوده إلا بعد عدة أيام، وكان دوره الأبرز هو إقناع ضباط الجيش بعدم مواجهة الشعب - من جهة -، وإقناع الشاه بمغادرة إيران - من جهة أخرى -، وكان له ما أراد؛ فبقي الجيش على الحياد، وغادر الشاه إيران في ١١ يناير قائلاً: «إنه ذاهب في إجازة» (لكنها كانت إجازة أبدية)؛ فخرج سكان طهران يهتفون بالنصر للجمهورية الإسلامية، ويطالبون بعودة مفجِّر الثورة «الخميني» الذي وجَّه من مقر إقامته بباريس تهنئة للشعب الإيراني، وطالبه بالتظاهر ضد «بختيار» الذي وصفه بالخائن.

الخميني وشعارات الثورة:

وفي الأول من فبراير ١٩٧٩م وبعد خمسة عشر عاماً في المنفى عاد الخميني إلى إيران على متن طائرة فرنسية حطت في مطار «مهرباد» الدولي بطهران، فاستقبله أنصاره استقبال الإمام الغائب في حشود بشرية هي أشبه بالطوفان، يتقدمهم رجال الدين والعلماء وقادة الأحزاب والجمعيات السياسية. وانحاز الجيش إلى إرادة



الشعب، وخضع لقيادة الخميني الذي شكَّل مجلساً للثورة وحكومة مؤقتة بقيادة «مهدي بازركان»؛ أنهت حكومة «بختيار» الذي اختفى بعد أن رفض المجلس الأعلى للقوات المسلحة تأييده، وأعلن الاتحاد السوفييتي الاعتراف بالنظام الجديد، وكذلك فعل الرئيس كارتر.

استغلَّ الخميني الفورة الجماهيرية تجاه الثورة، فكانت أولى الخطوات التي قام بها الخميني بعد نجاح ثورته هي الدعوة إلى استفتاء عام على الهوية الإسلامية للنظام الجديد؛ فكان أن أجاب أكثر من ٩٨ ٪ من الإيرانيين بـ «نعم لنظام جمهوري إسلامي»؛ بما يحمله هذا الاسم من مشاركة سياسية شعبية منبثقة من النظام الإسلامي كمصدر وحيد للتشريع.

لقد كان من الشعارات التي رفعتها ثورة الخميني: (الاستقلال، الحرية، العدالة، الجمهورية الإسلامية)، حيث أقسم الثوار على تحقيقها، والتفَّت حولها القوى الشعبية بفئاتها المختلفة وطوائفها المتعددة، وهي تتطلع إلى حياة تنهي عهود الاستبداد والدكتاتورية التي حكمت بها إيران طوال الحقب الصفوية والقاجارية والبهلوية، وتسود فيها العدالة والحرية والمساواة المؤسسة على تعاليم الشريعة الإسلامية.

الشعارات تسقط سريعاً:

لقد حمل دستور الحكومة الإسلامية الذي كُتب بإشراف الخميني بعد أن استتبت الأمور لثورته؛ بذور الانتهاك لهذه الشعارات البرَّاقة التي بشَّر بها في خطبه وخطاباته قبل انتصار الثورة وبعدها، وكرَّس الفردية في الحكم حين أعطى في مادته الخامسة «للولي الفقيه» -أي نائب الإمام الغائب في ظل استتاره- الذي سُمّي فيما بعد «بالمرشد (رهبر) الأعلى للثورة» السلطة المطلقة على الدولة، فله حق تفسير الدستور، وإلغاء القوانين التي يصدرها البرلمان، وإصدار القرارات المهمة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلم، وإقالة رئيس الدولة، وإسقاط أو تخفيف الأحكام القضائية، وتعيين وإقالة رؤساء أبرز الأجهزة الحكومية، وغيرها من الصلاحيات الواسعة. وفي الجملة فقد اجتمعت للمرشد -حسب الدستور الذي وضعه الخميني وفصَّله على مقاسه- من الصلاحيات ما لم تجتمع لباقي مؤسسات الدولة مجتمعة.

كما أن المادة الأولى في دستور الجمهورية الإسلامية التي نصَّت على «أن ينتمي مرشد الثورة ورئيس الدولة إلى المذهب الاثنا عشري»؛ كرَّست منذ البداية التوجه الطائفي المتعصب للثورة.

وبالرغم من أن الدستور يكفل الحريات الدينية لكل الأقليات، كاليهود والمسيحيين والزرادشت التي اعتبرها من الأديان الرسمية المعترف بها، إلا أن شعار الحرية هذا الذي رفعته الثورة وتبجح به الدستور تم تمزيقه على وقع البطش والاضطهاد باسم الدين الذي مارسته أجهزة الخميني الأَمْنيّة -على مرأى منه وتحريض- لأهل السنّة أكبر أقلية دينية في البلاد (٢٥-٣٠ ٪ من السكان)، والتي ناصرت الثورة متأثرة بما رفعت من شعارات خادعة. لقد قَتَلَ هؤلاء المتعصبون العلماء والدعاة من أهل السنّة وأسرهم وزوجاتهم، أو سجنوهم تحت

التنكيل والتعذيب وانتهاك الأعراض، ولم يسلم من بطشهم أحد من العلماء، وعلىٰ رأسهم الشيخ أحمد مفتي زادة إمام أهل السنّة في إيران ـ رحمه الله ـ. ومن سلم من العلماء من الموت علىٰ أيديهم بعد تعذيبه ـ وهم قلة ـ بقي حبيس بيته محروماً من لقاء الناس وهم محرومون من علمه وتربيته، سعياً منهم لتنفيذ مخطط تشييع أهل السنّة أو إبادتهم. أما مناطقهم فمحرومة من أكثر الخدمات التي تُوفّر لبقية مناطق البلاد، وأما مدارسهم ومساجدهم ومستشفياتهم فكأنها من العصور الوسطىٰ قِدماً وتخلفاً وتجهيزاً. وأما طهران فعلىٰ الرغم من وجود كنائس وأديرة النصارىٰ ومعابد اليهود والمجوس والبهائيين والهندوس وغيرهم من الطوائف الضالة فيها؛ فإنها تظل العاصمة الوحيدة في العالم التي لا يوجد فيها مسجد واحد لأهل السنّة. وأما مناصب الدولة فلا يوجد أحد من أهل السنّة في عاليها ولا في سافلها؛ في تعصب مقيت يترحم فيه أهل السنّة ـ وهم الذين اضطهدوا علىٰ أيدي جلاوزة الشاه ـ علىٰ ذلك العهد بعد أن اكتشفوا أنهم بمناصرتهم للثورة كانوا «كالمستجير من الرمضاء بالنار»، ولسان حالهم يقول: «حنانيك بعض الشر أهون من بعض»!

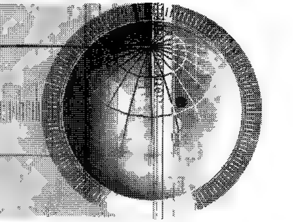
لم يكن أهل السنّة فقط هم الذين بطش بهم نظام الخميني بعد نجاح الثورة ممزِّقاً شعار العدالة والحرية الذي رفعه ـ وإن كان ضحاياهم هم الأكثر عدداً وما وقع لهم كان الأشد تنكيلاً ـ، بل لقد اصطدم حكام إيران الجدد مع «مجاهدي خلق» و «حزب تودة» والأكراد وآخرين ممن ناصروا الثورة من الشيعة أنفسهم، وممن لهم فضل علىٰ الخميني نفسه، لا ينساه صاحب مروءة ونخوة؛ من مثل وزير الخارجية السابق بعد الثورة «صادق قطب زادة» الذي حكموا عليه بالإعدام ونفذوا حكمهم فيه، ورئيس الجمهورية السابق «أبو الحسن بني صدر» الذي تمكن من الهرب واللجوء إلىٰ فرنسا، ورئيس الوزراء السابق «مهدي بازركان» الذي استقال من رئاسة الحكومة بعد ستة أشهر من تعيينه.

بل لقد امتدت يد الثورة بالأذىٰ إلىٰ الآيات والمراجع الكبار أمثال «شريعة مداري» و «منتظري»، وغيرهما ممن وجَّهوا انتقادات لممارسات الثوريين أو لمفهوم الخميني وتفسيراته لولاية الفقيه وغيرها من مرتكزات العقيدة الاثنا عشرية، أو لم يكونوا مؤيدين للخط المتشدد الذي انتهجه في الحكم وموقفه من المخالفين، فمن هؤلاء الآيات مَنْ تَمَّت تصفيته، ومنهم مَنْ تم تحديد نشاطه وعزله عن التأثير في الجماهير.

لقد حطمت هذه الممارسات البشعة لقادة الثورة ضد مخالفيهم في المذهب أو الفكر والاجتهاد تمثال الحرية الذي شيدته بشعاراتها المرفوعة، كما مُزقت أسطورة العدالة في أروقة المحاكم الثورية التي شكَّلها آية الله خلخالي وآية الله بهشتي أول رئيس للسلطة القضائية بعد الثورة، وحوكم أمامها ـ في محاكمات صورية ـ عدد كبير من الساسة والقادة العسكريين الذين كانوا جزءاً من النظام البهلوي السابق، أو المفكرين الذين عارضوا التوجهات المتطرفة للقادة الثوريين وأعدم عدد كبير منهم.

إن الاصطدام المبكر من قِبَل الخميني ورجال الدين المحيطين به مع عدد من الصحف الصادرة في إيران، وإغلاق بعضها، وعزل بعض المحررين في بعضها الآخر لمجرد إبدائها بعض التحفظات علىٰ بعض الممارسات





لرموز الثورة رغم أنها كانت تؤيد النظام الإسلامي للجمهورية؛ لهو دليل آخر على زيف الشعارات التي رفعتها الثورة وحشدت خلفها جماهير الشعب الذي عانى طويلاً من غياب الحرية.

وتكريساً لهذا الاتجاه ضد حرية الصحافة؛ صدر قانون المطبوعات الذي يجعل من التعرض للخميني أو لقادة الثورة بالنقد والتجريح جريمة يعاقب عليها بوقف الصحيفة عن الصدور مدة ٦ أشهر.

يصدر هذا القانون في الوقت الذي يُلعن فيه أصحاب رسول الله ﷺ، وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وعثمان وأم المؤمنين عائشة -رضي الله عنهم-، من قِبَل الخميني نفسه في كتاباته، وفي وصيته التي خلفها لأتباعه، ومن قِبَل خطباء الجمعة من على منابر «طهران» و«مشهد» و«قم»، وعلى صفحات الجرائد التي يشرف عليها متطرفو الثورة من اليمينيين، وأتباع ما يُسمى بـ«حزب الله» الإيراني أمثال صحيفة كيهان، وصبح، والجمهورية الإسلامية.

لقد أدى الانتهاك المتكرر من قِبَل الخميني نفسه ومن كبار معاونيه ومن حرس الثورة والمحاكم الثورية للشعارات التي نادت بها الثورة؛ إلى خيبة أمل لدى قطاع واسع من الشعب الإيراني، كما أن الإخفاق الذي مُنيت به الثورة على الصعيد الخارجي، وعجزها عن صنع علاقات طبيعية مع جيرانها أو مع الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتين ساهمتا في إنجاح الثورة؛ كان عاملاً آخر ساعد على زيادة الشعور بالإحباط لدى فئات كثيرة في الداخل وفي الخارج ممن ناصروا الثورة وعقدوا عليها آمالاً عراضاً وأحلاماً وردية جميلة.

لقد رأى العديد من أفراد الشعب الإيراني الوجه القاتم لثورتهم؛ حين بلغ عدد العاطلين عن العمل خمسة ملايين شخص بعد أشهر من قيام الثورة، كما تدهورت قيمة الريال الإيراني إلى نصف قيمته أمام الدولار الأمريكي، وارتفع معدل التضخم، وانخفض تصدير النفط الإيراني إلى السدس؛ وهو الأمر الذي تسبب في حالة من الشلل والركود الاقتصادي؛ خصوصاً بعد رحيل أكثر الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ لانعدام حالة الأمن وصدور العديد من القرارات الاقتصادية المتعجلة غير المدروسة كتأميم البنوك والشركات الصناعية الكبرى. فانهارت الخدمات العامة، وأصبح انقطاع الكهرباء والمياه عن البيوت أمراً معتاداً، وكانت السيارات تقف أمام محطات الوقود في أرتال طويلة جداً في ثاني أكبر بلد مصدر للنفط قبل الثورة.

وأمام هذه الأوضاع المتردية على الصعيد الأمني والاقتصادي والخدمي وأمام غياب الحريات؛ انفجر غضب الأقليات العرقية مطالبة بحقها في الحكم الذاتي الذي وعدها به الخميني إذا ما نجحت الثورة، وكان يتم الرد على ذلك بالقمع، والتصفيات الجسدية، وملء السجون بمن وصفوهم بأعداء الثورة وعملاء الشيطان الأكبر وأعوانه!



التغطية على الإخفاق:

ويُجمع العديد من المراقبين على أن عملية احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران بعد تسعة أشهر من نجاح الثورة؛ كانت عملية مدروسة، قُصد منها صرف الأنظار عن الإخفاق الإداري والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي الذي عانت منه الثورة، كما كان من أهدافها التغطية على البطش الذي تمارسه الأجهزة الأمنية والقضائية ضد المخالفين وضد الأقليات الدينية والعرقية. وقد سعى الخميني وأعوانه بهذا الحصار ورفعهم لشعار محاربة الشيطان الأكبر إلى حشد الجماهير الساذجة؛ لتسير خلف الثورة من جديد بعد أن فقد الكثير منها ثقته بها.

الحرب تؤجل الصراع الداخلي:

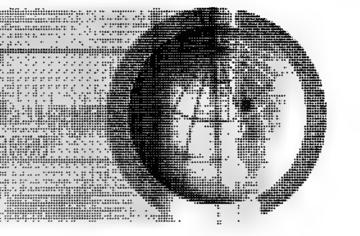
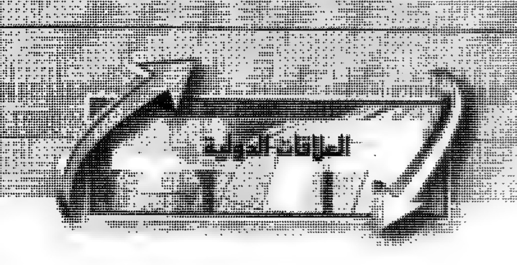
ربما أدى اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠م، أي بعد حوالي عشرين شهراً من انتصار الثورة، واستمرارها طيلة ثماني سنوات لاحقة؛ دور المسكن للآلام والأمراض التي أخذت تنهش في جسم الثورة الفتي، فقد نجح الخميني وأعوانه من قادة الثورة في تأجيج العواطف وإثارة المشاعر، وإقناع قطاع عريض من الشعب الإيراني؛ بأن الحرب مفروضة عليهم من قِبَل النظام البعثي في بغداد الذي ينفذ إرادة القوى الإمبريالية الغربية والاستكبار العالمي، تسانده القوى الرجعية في الخليج؛ بهدف تدمير الثورة وإسقاط الجمهورية الإسلامية وإعادة الحكم «الشاهاني» إلى إيران، فالتف الشعب من حولهم وحشد كل طاقاته ـ المنهكة ـ لدعم المجهود الحربي؛ ناسياً أو مؤجلاً خلافاته مع الثورة وشعاراتها المنتهكة.

لقد شكَّل الزخم الأيديولوجي الذي صاحب قيام الثورة وما تلاها من أحداث وتوترات في العلاقات الخارجية، ومن ثم اندلاع تلك الحرب مع العراق؛ عوامل ساعدت في تأجيل المطالبة الشعبية بمزيد من الحريات السياسية والصحفية والحقوق. وكان لشخصية مرشد الثورة الخميني ـ حتى موته عام ١٩٨٩م ـ أثر فاعل في إبقاء القوى المختلفة في الساحة الإيرانية تبدو كأنها تصدر عن رأي واحد، لقد وظف الخميني قدرته الفائقة على توجيه الساحة في جعل الجماهير تلتف حوله وحول شعاراته الثورية، كما كان لنزعته الحادة وقدرته على الحسم وقمع كل الأفكار والمواقف التي لا تتفق مع خطه المتشدد؛ أثر آخر في كبت أكثر الأفكار التي تدور في أذهان خصومه.

الصراع من جديد:

وبتوقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، وغياب القيادة المقبولة والحازمة، وتراجع الفورة الأيديولوجية والتعبئة الثورية؛ بدأت الساحة الإيرانية مرحلة جديدة من الاختلاف، والنزوع إلى التغيير، واتضاح التباين بين التيارات السياسية؛ داخل الإطار الأيديولوجي العام الذي جاءت به الثورة إلى سدة الحكم.

بعد توقف الحرب وموت الإمام المؤسس؛ فَقَدَ التيار المتطرف المعروف بـ «حزب الله» كثيراً من سلطاته في

الداخل بعد أن كان يسعىٰ إلىٰ تصدير الثورة إلىٰ الخارج؛ باعتباره المحرك الأساس للاستراتيجية العسكرية السياسية الإيرانية التي كان شعارها: الطريق إلىٰ القدس يمر بكربلاء وبغداد والرياض والقاهرة وعمان.. وغيرها من عواصم الدول العربية، والتي كان هذا التيار يسعىٰ إلىٰ إثارة الاضطرابات فيها بصفتها جزءاً من أو أداة للاستكبار العالمي الذي يسعىٰ إلىٰ الإطاحة بالجمهورية الإسلامية التي جاءت بها الثورة.

رفسنجاني.. معتدل أم محافظ؟:

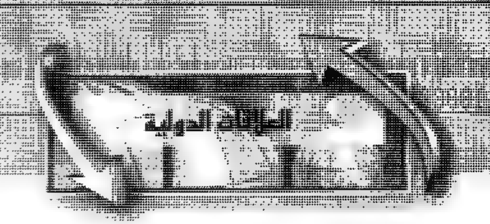
استلم الاتجاه الذي يوصف بالمعتدل أو «البراجماتي» الواقعي السلطة التنفيذية؛ بانياً استراتيجيته علىٰ ثلاثة محاور: إعادة بناء الاقتصاد، وإعمار ما دمرته الحرب، وإعطاء الأولوية للمصالح القومية في السياسة الخارجية. وكان «هاشمي رفسنجاني» الذي وصل إلىٰ رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩م أبرز شخصية في هذا الاتجاه.

استطاع هذا التيار إخراج إيران من انزوائها وعزلتها الدولية مع بداية التسعينيات؛ للتغلب ولو بصفة جزئية علىٰ المقاطعة والحصار الاقتصادي والسياسي الأمريكي؛ من خلال كسب الدعم الدولي الذي قدمته بالخصوص أوروبا واليابان وروسيا.

أما علىٰ الصعيد الداخلي؛ فقد واجه تيار رفسنجاني - الذي كان يسيطر علىٰ المؤسسات الاقتصادية - مشكلات ومقاومة قللت من سرعة تطبيق برنامجه؛ خاصة فيما يتعلق بتقليص الجهاز البيروقراطي الضخم؛ رغم نشاط جماعة «كوادر البناء» التي تعتبر التكتل الأبرز في هذا التيار.

إن استلام التيار المعتدل بقيادة رفسنجاني للسلطة التنفيذية، رغم أنه فرض أطراً جديدة علىٰ اتجاهات السياسة والاقتصاد والمجتمع الإيراني كله، لم يكن يعني بحال من الأحوال انفراده بالسلطة أو تنازله عن المبادئ التي قامت عليها الثورة؛ ذلك أن فلول «حزب الله» المتطرف ما زالت تمسك بكثير من خيوط اللعبة السياسية وغير السياسية في الحياة الإيرانية، وإن صاروا بسبب طبيعة المرحلة أقل تشدداً وأكثر واقعية، وقد عُرف هذا التيار في هذه المرحلة باسم المحافظين أو اليمينيين. لقد كان كثير من وزراء رفسنجاني - خصوصاً في ولايته الأولىٰ - من هذا التيار، كما أنهم يسيطرون علىٰ مراكز حساسة في منظومة الحكم الإيراني، ومن بينها (مجلس الخبراء) الذي يُعيّن ويعزل المرشد، و(مجلس صيانة الدستور) الذي يحق له أن يرفض أو يقر قرارات (مجلس الشورىٰ) (البرلمان)، و(مجلس تشخيص مصلحة النظام) الذي أصبح رفسنجاني فيما بعد رئيساً له، والسلطة القضائية والجيش والحرس الثوري والحوزة العلمية؛ بالإضافة إلىٰ المرشد «علي خامنئي» بصلاحياته الدستورية الواسعة؛ باعتباره أقرب إلىٰ المحافظين منه إلىٰ المعتدلين.

إن هذا التيار المحافظ الذي تعتبر رموزه من الجيل الأول للثورة؛ يحاول الإمساك بأصالة الشعارات التي جاءت بها الثورة؛ من خلال المحافظة علىٰ إطارها العام، وتأكيد أن الدولة يجب أن تدار عبر المبادئ التي طرحها الخميني؛ حسب فهمه لنظرية «ولاية الفقيه»؛ من خلال تأكيد سلطة مرشد الثورة كمرجع لكل القرارات في الدولة.



الإصلاحيون «ثورة داخل الثورة»:

لقد شهدت السنوات الأخيرة من عهد رفسنجاني (فترة ولايته الثانية ١٩٩٣م-١٩٩٧م) ظهور جيل جديد من المثقفين الدينيين -سُمّوا بالجيل الثاني للثورة- الذين جاؤوا بآراء إصلاحية جريئة، حاولوا تمريرها عبر بعض المحاضرات والمجلات الثقافية، ولذلك فقد عُرفوا بالتيار الإصلاحي.

ورغم أن عدداً من رموز هذا التيار قد صاحب الثورة منذ قيامها وأسهم في تأسيس الجمهورية الإسلامية؛ فإن ظهوره كتيار له أطروحاته وتنظيراته وبرامجه الانتخابية قد تأخر إلى أوائل التسعينيات، ثم تُوّج بوصول أبرز منظِّريه «محمد خاتمي» إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات ١٩٩٧م؛ بعد أن كان قد استقال في حكومة رفسنجاني من منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي بضغط من المحافظين.

لقد كان أفراد الجيل الثاني للثورة -التيار الإصلاحي- في غالبيتهم من صفوف اتسمت بالتشدد الثوري حين كانوا شباباً في العشرينيات وقت قيام الثورة، وانخرط أكثرهم في قوات حرس الثورة أو جهاز المخابرات إبان فترة الحرب مع العراق، وقد درس كثير منهم في أوروبا خلال تلك الفترة أو بعد توقف الحرب ليعودوا وقد تخلوا عن تشددهم الثوري والأيديولوجي؛ متبنين أفكاراً إصلاحية ودعوات إلى إقامة المجتمع المدني والديمقراطية التعددية؛ في ظل الدستور الإسلامي الذي يحكم الجمهورية التي أسسها الخميني وفق المذهب الاثنا عشري.

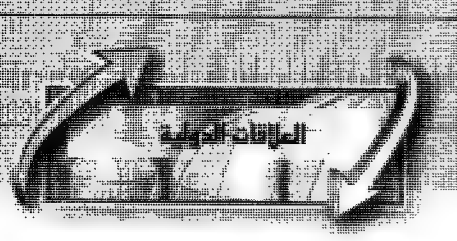
سيطر الإصلاحيون على الحكومة منذ انتصار خاتمي بالرئاسة عام ١٩٩٧م على «أكبر ناطق نوري» مرشح المحافظين، ومن ثَمَّ سيطروا على البرلمان في الانتخابات التشريعية التالية؛ حيث فقد المحافظون أغلبيتهم التي كانوا يتمتعون بها منذ قيام الجمهورية. كما انضم إلى الإصلاحيين «تجمع كوادر البناء والإعمار» الذي أسسه رفسنجاني رغم تصنيفهم في خانة المحافظين المعتدلين سابقاً، كما أيدت تنظيمات ليبرالية وقومية الرئيس خاتمي. وتصنف في خانة الإصلاحيين جميع التنظيمات والتجمعات والجمعيات المهنية التي أيدت الرئيس خاتمي في الانتخابات ودعمت سياساته الإصلاحية، وقد اصطلح على تسمية هذه التنظيمات بـ(تيار الثاني من خرداد) نسبة إلى شهر خرداد حسب التقويم الإيراني، وهو الشهر الذي جرت فيه الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م.

ومن أبرز تنظيمات (الثاني من خرداد) المؤيدة لخاتمي حزب «مجاهدي انقلاب إسلامي»، وهو الحزب الأكثر تنظيماً، وحزب «جبهة المشاركة الإسلامية» الذي يرأسه محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس، وهو أكبر التنظيمات الإصلاحية، وحزب «التضامن»، وتجمع «روحانيون مبارز»[(١)] لرجال الدين؛ إضافة إلى التنظيم الطلابي الأقوى لليسار وهو «دفتر تحكيم وحدت»[(٢)]، إلى جانب تنظيمات قومية وعلمانية أخرى غير معترف لها بالعمل رسمياً.

---

(١) ترجمته: جمعية علماء الدين المكافحين.

(٢) ترجمته: مكتب دعم الوحدة.



بينما يضم تيار المحافظين جميع التنظيمات والمجموعات المصنفة في خانة اليمين، ومن أبرزها تنظيم «روحانيت مبارز»[1] الذي يمثل رجال الدين المحافظين، وانشق عنه التنظيم سالف الذكر لرجال الدين الإصلاحيين «روحانيون مبارز». ومن تنظيمات المحافظين جمعية «المؤتلفة الإسلامية»، وتمثل قوى البازار (التجار) ونقابات وتجمعات مهنية وطلابية عديدة.

لقد كانت القضية الأبرز على الساحة الإيرانية خلال العهد «الخاتمي» الحالي، وخصوصاً في ولايته الأولى (١٩٩٧م ـ ٢٠٠١م)، هي القضية الثقافية وإفرازاتها السياسية؛ بدلاً من التنمية الاقتصادية التي كان ينتهجها رفسنجاني.

خاتمي وبروسترويكا الثورة:

لقد حاول «خاتمي» ذو الميول الثقافية والتكوين الفلسفي حينما كان وزيراً للثقافة والإرشاد في عهد رفسنجاني؛ أن يُحدث تغييراً ثقافياً في المجتمع الإيراني، إلا أن ضغوط المحافظين اضطرته إلى تأجيل هذه الثورة الفكرية الثقافية إلى ما بعد فوزه بالرئاسة. ولذا فقد كانت أولى الخطوات التي اتخذها أن اختار الدكتور/ عطاء الله مهاجراني المثقف والمفكر التجديدي وزيراً للثقافة، لكنه وبالرغم من أجواء الحرية التي اتسع هامشها إلى حد كبير؛ اضطر هو الآخر بعد أن أدار عجلة التغيير الفكري والثقافي إلى الاستقالة؛ بعد أن تم استجوابه مرتين أمام البرلمان، وضربه من قِبَل الغوغاء المؤيدين للمحافظين مع رفيقه عبد الله نوري وزير الداخلية السابق أمام الملأ في المسجد بعد صلاة الجمعة وأمام رجال الأمن والشرطة دون أن يحركوا ساكناً.

اتسمت مرحلة «خاتمي» بالسماح بمزيد من الحريات، وخصوصاً الحريات الإعلامية والصحفية، فبعد أن كان عدد المطبوعات الصادرة في إيران ٥٢٠ مطبوعة عام ١٩٩٢م؛ وصل في عام ٢٠٠١م إلى أكثر من ١٠٦٤ صحيفة ومجلة؛ تنطق باللغات المتعددة المعتمدة في جميع أنحاء الجمهورية، وتنتمي إلى كل ألوان الطيف السياسي والفكري والعرقي في إيران. كما ازدهرت حركة التأليف والنشر في الحقبة الخاتمية، ووصل عدد الكتب الصادرة كل عام إلى عدة آلاف عنوان جديد، تطرح فيها قضايا فكرية وسياسية لم يكن أحد يجرؤ على الخوض فيها من قبل؛ مثل الحديث عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقبول الآخر، والتعددية، وحرية الرأي، والحوار مع الغرب.

استغل عدد من الإعلاميين الإصلاحيين أجواء الحرية الصحفية والإعلامية ـ التي فتحها أمامهم زعيمهم خاتمي ـ للتأسيس لمناخات مشحونة بسياسة التقريع والنقد الحاد لرموز التيار المحافظ وتكتلاته والنيل من مرتكزاته الدينية والفكرية، والتي كان الحديث عنها قبل عقد من الزمن يعتبر زندقة وتجديفاً يوجب عقوبة الإعدام. لقد شككوا في مفهوم «ولاية الفقيه»، ودور المرشد الأعلى، وقانونية بعض المواد الدستورية، وبموقع

---

(١) ترجمته: جمعية علماء الدين المناضلين.

رجال الدين المحوري في هرم السلطة في إيران، حتىٰ إن إحدىٰ الصحف الإصلاحية نشرت رسماً كاريكاتورياً صورت فيه أحد أبرز منظِّري التيار المحافظ عضو مجلس الخبراء أحد كبار فقهاء الحوزة العلمية بمدينة «قم» خطيب الجمعة في طهران وهو آية الله محمد تقي مصباح يزدي؛ علىٰ شكل «تنين» تخرج النار من فمه. وهو الأمر الذي أثار زوبعة من الاحتجاجات؛ خصوصاً من قِبَل طلاب العلوم الدينية الذين اعتصموا وأضربوا عن الدراسة ولم يعودوا إليها إلا بعد تدخل المرشد خامنئي. بل إن صحيفة إصلاحية أخرىٰ هي صحيفة «حيات نو» أعادت نشر رسم كاريكاتور سبق نشره عام ١٩٣٦م، يصوِّر أحد رجال الدين في إحدىٰ المحاكم الأمريكية وهو يُسحق بإبهام كبير للرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت؛ إلا أنها جعلت هذا الرجل المسحوق شبيهاً بالخميني.

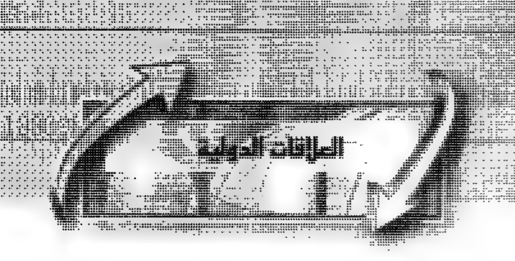
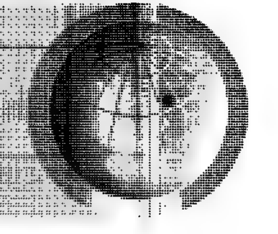
وشهد عام ٢٠٠٢م استقالة آية الله جلال الدين طاهري إمام مسجد أصفهان، وهو واحد من كبار علماء الدين الإصلاحيين ـ الذين تتوافق آراؤهم مع توجهات آية الله العظمىٰ حسين منتظري الزعيم البارز المعارض للخميني ـ واصفاً رجال الأمن وأنصار حزب الله بالفاشيين المنبوذين والصعاليك الذين ينتهكون المقدسات، ويذبحون الكتاب والشخصيات السياسية، ويمارسون القمع والتعذيب في أبناء الشعب.

المحافظون والرد الأعنف:

لم يقف رجال الدين المحافظون مكتوفي الأيدي أمام ما يعتبرونه عهراً صحفياً وإعلامياً فاضحاً تجاه الثورة ورموزها ومكتسباتها؛ فحرَّكوا آلياتهم وأشهروا أسلحتهم التي ما زالوا يتشبثون بها بكل قوة، فأصدر المرشد تحذيراً إلىٰ الصحافة من استغلال حرية التعبير لتمرير مشاريع إيقاعية، كما منع البرلمان من مناقشة قانون الصحافة المقر من قِبَل المجلس السابق الذي كان للمحافظين فيه أغلبية معتبرة، كما أصدرت السلطة القضائية أوامر بإيقاف أكثر من عشرين صحيفة من الصحف المحسوبة علىٰ الإصلاحيين؛ لكونها تمارس بطروحاتها تهديداً مباشراً للكيان السياسي للدولة ومبادئها الدينية؛ وهو الأمر الذي فجر الاحتجاجات الطلابية الشهيرة في صيف عام ١٩٩٩م التي هزت النظام والبلاد علىٰ مدىٰ ستة أيام، وطالبت بإصلاح مسار ثورة الخميني، وتم قمعها بوحشية من جانب حرس الثورة.

كما اجتاحت البلاد في خريف ١٩٩٨م سلسلة من الاغتيالات لعدد من الكتاب والمثقفين الإصلاحيين في ظروف غامضة، وحُكم علىٰ عدد من متطرفيهم بالسجن؛ أمثال «أكبر كنجي» و «مسعود بهنود» و «ما شاء الله شمس الواعظين» رئيس تحرير صحيفة «نشاط» الذي نشر مقالات متتالية دعا فيها إلىٰ إلغاء عقوبة الإعدام والقصاص من الفقه الإسلامي؛ بحجة أنها تتنافىٰ مع حقوق الإنسان. كما هاجم المحافظون المؤتمر الذي عُقد في برلين بعنوان (إيران بعد الانتخابات)، واعتُقل أربعة من كبار الإصلاحيين الذين شاركوا فيه، وشُهِّر بهم، واتهموا بالعمالة للغرب ولأمريكا.

لقد كان الكاتب الأكاديمي «هاشم أغاجاري» هو الأبرز من بين الكتاب المحسوبين علىٰ التيار الإصلاحي

الذين مثلوا أمام القضاء؛ حين حكمت عليه محكمة إيرانية في همدان بالإعدام؛ بتهمة الإساءة إلى الإسلام والأنبياء بعد أن دعا إلى ما أطلق عليه بروتستانتية إسلامية؛ في إشارة إلى الدعوة التي أطلقها مارتن لوثر وكالفن لما سُمّي بـ «الإصلاح الديني» بالتمرد على هيمنة الكنيسة الكاثوليكية على حياة الناس في أوروبا في القرون الوسطى، فقد شبَّه «أغاجاري» رجال الدين في إيران وسلطاتهم الواسعة بهيمنة البابا ورجال الكنيسة من الكرادلة والأساقفة على المجتمعات الأوروبية في تلك الحقبة. لكن موجة الاحتجاجات العارمة في الداخل والخارج التي فجرها هذا الحكم، وخصوصاً في صفوف الحركة الطلابية، دفعت المرشد إلى التدخل وإلغاء الحكم؛ مما يشكل اعترافاً بقوة تأثير التيار الإصلاحي وتغلغله في صفوف الطلبة الذين استطاع خاتمي تجييشهم وراء وعوده الانتخابية بمزيد من الحريات والتغيير.

إن هذا الدفاع المستميت من قِبَل تيار خاتمي وذراعه الطلابية عن الصحافة والصحفيين سائغ؛ إذا علمنا أن الصحافة تمثل المنبر الإعلامي الوحيد لتيار خاتمي لعرض أفكاره ومواقفه ومنازلة رموز التيار المنافس من المحافظين؛ في ظل انحياز الإعلام المرئي والمسموع للتيار المحافظ، حيث تخضع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون لإشراف المرشد مباشرة.

خاتمي بين مطرقة المحافظين وسندان الليبراليين:

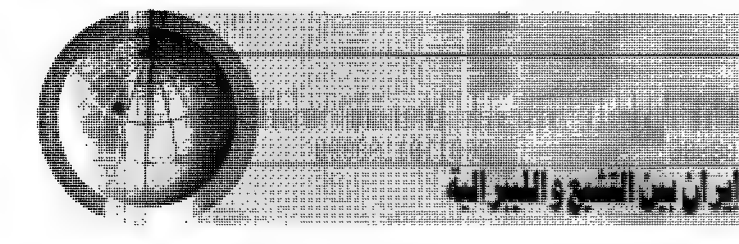
لم يفلح خاتمي في جر المعسكر المحافظ إلى تأييد أو على الأقل عدم عرقلة مشروعه الإصلاحي، والذي وعد به ناخبيه في كلتي حملتيه الانتخابيتين.

فبالرغم من فوزه الكاسح بالرئاسة عامي ١٩٩٧م و ٢٠٠١م؛ فقد أبقى عدداً كبيراً من وزراء حكومته ممن هم أقرب إلى التيار المحافظ منهم إلى تيار خاتمي الإصلاحي، فقد ظل كل من وزير الخارجية «كمال خرازي»، ووزير الدفاع «علي شمخاني» الذي ترشح ضد خاتمي على منصب الرئاسة، و«علي يونسي» وزير الأمن، و «بيجان زنكنه» وزير النفط، في مواقعهم على الرغم من أنهم يدينون بالولاء للمرشد خامنئي وليس للرئيس خاتمي، وهو ما يعني استمرار هيمنة خامنئي، ومن ثم التيار المحافظ، على أهم المواقع الوزارية.

لقد أخفق خاتمي على مدى سبع سنين في السلطة في تحقيق الاختراق المنشود في مجال الإصلاح الذي بشر به أنصاره، خصوصاً من الطلاب والشباب والنساء، بالرغم من سيطرة تياره الإصلاحي على السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويمكن للمراقب توقع هذا الإخفاق من خلال النظر إلى خاتمي وتياره الإصلاحي؛ باعتباره الباب الذي يفصل بين جيلين متناحرين من أجيال الثورة.

فالمحافظون الذين يسيطرون على أغلب الأجهزة الفاعلة والمؤثرة في النظام ويعرقلون إصلاحات خاتمي؛ يخشون من أن يؤدي السماح بتمرير الإصلاحات التي ينادي بها خاتمي وأنصاره إلى تقليص نفوذهم وهيمنتهم على نظام الحكم الذي سيطروا عليه منذ نجاح الثورة. ويرى المحافظون أن سيطرة التيار الإصلاحي والليبرالي






على مجريات الأمور في إيران؛ ستؤدي إلى تقويض الأركان التي بُنيت عليها الثورة، ويلبي بالضرورة تطلعات أعدائها في الداخل والخارج؛ خاصة الشيطان الأكبر الذي كثف ضغوطه السياسية والدعائية ضد إيران بعد إسقاط نظام البعث في العراق؛ على الرغم من التعاون الذي أبدته الأجهزة الأمنية في إيران مع أمريكا خلال الحرب على أفغانستان التي أطاحت بنظام حكومة طالبان؛ خصوصاً فيما يتعلق بملاحقة وتسليم المجاهدين العرب الذين تتهمهم أمريكا بالانتماء إلى تنظيم القاعدة.

وغلاة الإصلاحيين والليبراليين يتهمون الرئيس خاتمي بالتخاذل أمام المحافظين، وخذلان الأغلبية الساحقة من الجماهير الذين صوّتوا لانتخابه، وعدم استثماره للرصيد الشعبي الذي يتمتع به للدفع بإصلاحاته نحو التنفيذ. إلا أن خاتمي الذي يعتبر نفسه ابناً باراً للثورة ولتعاليم الخميني؛ لن يجعل من نفسه جورباتشوف إيران؛ معرِّضاً بإصلاحاته غير المتأنية ومصادمته للمحافظين مستقبل الثورة للخطر، ولذلك فهو يريد أن يمسك العصا من الوسط للموازنة بين جيل الثورة الأول من المحافظين الذين يسعون لإبقاء معظم الصلاحيات في يد المرشد وعدد قليل من رجال الدين في المجالس العليا للدولة، والتمسك بتعاليم الخميني حسب تفسيرهم لها، وبين ما يطلق عليه الجيل الثالث للثورة، وهم أغلب طلاب الجامعات وصغار المهنيين وبعض التجمعات النسائية؛ بالإضافة إلى بعض الليبراليين من متطرفي الجيل الثاني الإصلاحي الذين يسعون إلى التحرر من القيود الإسلامية ومن سلطة رجال الدين، ويطالبون بمزيد من الحريات الشخصية والسلوكية والإعلامية، وينادون بالانفتاح على الغرب وعلى أمريكا بشكل خاص، وهتفوا (الطلاب) لأول مرة في تظاهراتهم في منتصف عام ٢٠٠٣م: «ليشنق المرشد»، «الموت لخامنئي».

إنه لا بد من الإشارة هنا إلى وجود تيار متشدد بين أوساط الجيل الثالث من الطلاب، ينتمي إلى «حزب الله» الذي كانت له السيادة في السنوات الأولى من الثورة، وهذا التيار الجديد لا ينادي بالتمسك بالمبادئ التي قامت عليها الثورة فحسب، بل يؤمن بممارسة العنف ضد من يطالبون بالإصلاح. ورد في افتتاحية العدد الأول من «منشور برادري» (منشور الأخوة)، وهي الصحيفة الناطقة باسم جماعة «فدائي الإسلام» التي عادت للصدور من جديد بعد توقف طويل: «لقد جئنا لنقول: أيها المتحصنون اللصوص، أيها المتحفزون المجرمون، أيتها الثعالب القذرة، ها هو الجيل الجديد لفدائي الإسلام قد أمسك راية الجهاد مثل (نواب صفوي) مبايعاً مع أبناء الخميني الكبير من جنود التعبئة العامة (الباسيج) زعيمه وقائدة تحت ظل ولاية إمام الزمان، ومستعداً لاقتلاع الظلم والفجور في العالم».

أمريكا وتأجيج الصراع:

كما حالت الحرب العراقية ـ الإيرانية دون تفجر الخلافات بين التيارات التي صنعت الثورة؛ فقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والعدوان الأمريكي على أفغانستان سبباً في تهدئة الصراع بين المحافظين والإصلاحيين، حين شُغل الجميع كما شُغل العالم بأسره بتداعيات تلك الأحداث، كما أن نزوع خاتمي إلى التهدئة بعد فوزه بانتخابات عام ٢٠٠١م بولاية ثانية قد خفَّف من حدة هذا الصراع.



إلا أن مرحلة التقاط الأنفاس كانت قصيرة جداً، فقد أشعل العدوان الأمريكي على العراق، واقتراب موعد الانتخابات النيابية في إيران المقررة في العشرين من فبراير ٢٠٠٤م؛ الحرب التي لم تكن قد وضعت أوزارها بعد بين التيارين اللذين يتنازعان الحياة السياسية والفكرية والدينية في إيران.

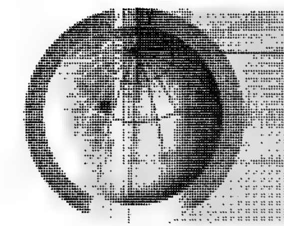
ورغم أنه من المستبعد أن تلجأ أمريكا إلى تكرار تجربتها الأفغانية أو العراقية في إيران؛ فإن ضغوط إدارة بوش واليمين المتطرف في الحكومة والكونجرس؛ ستستمر وربما تتصاعد مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، خصوصاً في إبقاء ملف الأسلحة النووية ساخناً، وتشجيع الحركات الطلابية والنسائية وجمعيات حقوق الإنسان، ودفعها إلى مزيد من الضغط على المحافظين؛ في محاولة لمنع إيران من التأثير في مجريات الأحداث في العراق - من جهة -، وبغية التغطية على الإخفاق الأمريكي هناك بعد تصاعد أعمال المقاومة العراقية - من جهة أخرى -، كما أن تكوين نظام إيراني يكون لليبراليين الموالين للغرب اليد العليا فيه مطلب ثابت في السياسة الخارجية الأمريكية.

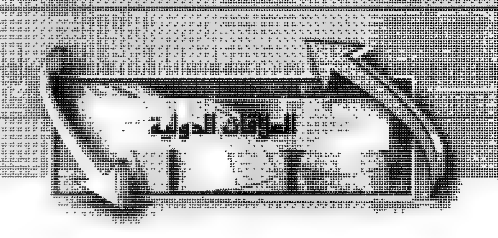
لقد وجَّه بعض أقطاب المحافظين اتهامات للإصلاحيين بتلقي رشاوى أمريكية وخيانة الثورة، فقد تحدث خطيب مسجد طهران آية الله مصباح يزدي عن معلومات تؤكد أن مسؤولين في حكومة خاتمي تلقوا هذه الرشاوى. غير أن هذه الاتهامات لم تثن الحركة الطلابية وأقطاب التيار الإصلاحي من الاستمرار في توجيه انتقاداتهم لسيطرة المحافظين وعرقلتهم للإصلاحات، ووقوفهم ضد إرادة الشعب الذي صوَّت بشكل كاسح لانتخاب خاتمي في كلتي ولايتيه.

لقد باتت التيارات الإصلاحية تستند إلى التهديدات الأمريكية لإيران؛ كمسوِّغ للدعوة للإسراع بتطبيق الإصلاحات السياسية والدستورية والاجتماعية الداخلية؛ بحجة سحب الذرائع التي تطرحها أمريكا بغية إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية.

بادرت مجموعة كبيرة من أعضاء مجلس الشورى (١٢٧ عضواً) ينتمون إلى التيار الإصلاحي؛ بتوجيه رسالة صريحة ومفتوحة إلى مرشد الثورة خامنئي، حمَّلته فيها مسؤولية انتقال إيران إلى الدكتاتورية والاستبداد الذي ربما يسفر عن الانهيار الشامل والتسليم للأجنبي؛ ما لم يتحرك سريعاً نحو الموافقة على تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية، وتغيير قانون الانتخابات (أي تقليص مجلس صيانة الدستور الذي يسيطر عليه المحافظون ويقفون ضد ترشح الإصلاحيين للبرلمان). كما طالبوا المرشد بالعودة إلى ما أسموها بتعاليم الخميني، والذي أوصى بأن تكون المرجعية والاحتكام لرأي الشعب، وليس لرأي فرد حتى لو كان هو مرشد الثورة أو الولي الفقيه، وطالبوه بتجرّع السم في ذلك كما تجرّعه الخميني حين أعلن الموافقة على وقف الحرب مع العراق.

في هذه الأثناء دعت نحو ١١٦ شخصية سياسية وأكاديمية وصحفية من الليبراليين والإصلاحيين الإيرانيين إلى أخذ العبرة مما حدث في العراق وأفغانستان المجاورتين لإيران؛ وإجراء إصلاحات عميقة داخل مؤسسات





النظام الإسلامي في إيران؛ تشمل القضاء، ومجلس صيانة الدستور، وتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان؛ في مواجهة السلطات شبه المطلقة للمرشد الأعلىٰ للثورة أو الولي الفقيه.

المحافظون في سباق خاسر مع الزمن:

لا يبدو أن لدىٰ المحافظين كبير استعداد للتخلي عن بعض صلاحياتهم الواسعة في الحكم؛ خاصة فيما يتعلق بمجلس صيانة الدستور وحقه في رفض المرشحين لمجلس الشورىٰ (البرلمان)، فقد رفض المجلس الموافقة علىٰ ترشح ٤٠٠٠ شخص يمثلون نصف مرشحي الإصلاحيين للانتخابات البرلمانية في ٢٠ فبراير ٢٠٠٤م، وتم تخفيض هذا العدد إلىٰ ٢٥٠٠ بعد تدخل المرشد واحتجاجات الإصلاحيين التي وصلت إلىٰ حد تلويح خاتمي ووزرائه بالاستقالة.

يحدث ذلك رغم إدراك المحافظين لحقيقة أن تركيبة المجتمع الإيراني ليست في مصلحة أطروحاتهم؛ ذلك أن ٧٠٪ من عدد السكان الذي يبلغ حوالي ٦٨ مليون نسمة هم دون سن الثلاثين؛ أي أنهم ولدوا أو ترعرعوا بعد قيام الثورة، ولذا فهم أقل ارتباطاً بأدبيات الثورة وأيديولوجياتها، ويتطلعون في الوقت نفسه - في ظل عجز التعاليم الشيعية عن المنافسة - إلىٰ أن يعيشوا عصرهم بما فيه من انفتاح وعولمة وموجات تغريبية؛ جعلت من عودة أجواء الانغلاق التي مارستها الثورة علىٰ أجيالها الأولىٰ تبدو ضرباً من المحال.

ولعل ما يكشف عن إخفاق المحافظين هو عجز ثورتهم عن حشد الأجيال اللاحقة وراء مبادئها وتعاليمها الدينية والسياسية، فالاستطلاع الذي أجرته إحدىٰ الجهات الحكومية الإيرانية؛ جاء فيه أن ٦٥٪ من الشباب الإيراني ينظرون إلىٰ الولايات المتحدة الأمريكية نظرة إيجابية مغايرة تماماً للنظرة الرسمية للثورة التي جعلت من أمريكا شيطانها الأكبر تُفتتح الخطب بلعنها، واتَّخذت من ترديد الشعارات المعادية لها والهتاف بسقوطها أوراداً تُتلىٰ كل صباح ومساء، وشعارات تُرفع وتردد في كل مناسبة دينية وسياسية داخل البلاد وخارجها.

وتكون الصورة مخيفة والإخفاق أعمق إذا ما نُظر إلىٰ الأرقام التي كشف عنها رئيس الشؤون الثقافية في بلدية طهران الشيخ «محمد علي زام» أوائل عام ٢٠٠٣م عن حالة الالتزام الديني والمظاهر السلوكية لدىٰ الإيرانيين، وخاصة قطاع الطلاب والشبان، في مؤتمر صحفي لا تنقصه الصراحة والشفافية، فقد كشف في أرقامه أن نسبة غير المصلين تجاوزت ثمانين بالمائة (٨٠٪)، وأن أكثر من ٦٠٪ ممن هم في سن المراهقة فما فوق يمارسون الإباحية الجنسية، وقد تزايدت حالات الزنا بنسبة ٦٣٥٪ خلال السنتين الماضيتين فقط، وانخفض معدل عمر الزناة من ٢٧ إلىٰ ٢٠ سنة، وبلغت نسبة المدمنين علىٰ المخدرات ٢٠٪.

يحدث هذا ولَمَّا تجتاز الثورة ربع قرنها الأول، وهي التي جاءت - بزعم قادتها - لردّ الناس إلىٰ دينهم، ولا يزال المحافظون يمارسون أقوىٰ درجات الرقابة والوصاية علىٰ الإعلام الرسمي للدولة، وفيها نصف مليون رجل دين مسجلون رسمياً.

يتبين من هذه الأرقام حجم الدجل الذي مارسه الخميني حتىٰ وهو يلاقي ربه عز وجل؛ حين زعم في وصيته قبل هلاكه منتصف عام ١٩٨٩م: أنه «لا يعلم مجتمعاً من المجتمعات عاش علىٰ وجه الأرض أفضل من المجتمع الإيراني الذي خلّفه وراءه»، وتبلغ به الجرأة والوقاحة حين يرفع منزلة نفسه أعلىٰ من منزلة الرسول ﷺ



قائلاً: «حتىٰ ولا مجتمع الصحابة الذين توفي عنهم نبي الله». ولعله ـ عليه من الله ما يستحق ـ لم يشأ أن يناقض نفسه وهو الذي تنضح كتبه وخطبه بتكفير الصحابة.

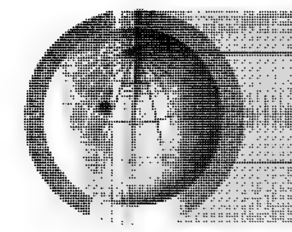
لقد جاء هذا الدين صالحاً لكل عصر، وهو الذي أخرج الناس من جاهليتهم الأولىٰ، وهو قادر ـ كما أراد الله له بجعله الدين الخاتم ـ أن يخرجهم من كل الجاهليات اللاحقة، ولكن المنهج العقدي الذي قامت عليه الثورة الإيرانية وبشرت به بما انطوىٰ عليه من خرافة، وتكذيب للسنّة، وتشكيك بالقرآن، وزعم تحريفه، وبإلغائه للجيل الذي يقتدىٰ به بتكفيره للصحابة، وتقديسه في الوقت نفسه للملالي المؤيدين للثورة الذين اكتشف المجتمع فساد كثير منهم وجشعهم في أكل أموال الناس بالباطل، وبتشريع الانحلال الخلقي عبر ما يُسمّىٰ بنكاح المتعة الذي خففوا من شروطه وفتحوا له أماكن تكاد لا تختلف عن المواخير في قليل ولا كثير.. هذا المنهج فقد القدرة علىٰ صنع مجتمع أقرب إلىٰ الله وإلىٰ ما جاء به رسول الله ﷺ، وعجز بكل الإمكانات التي أتيحت لرجال الدين المحافظين عن أن يحصّن المجتمع والشباب من موجات التغريب والعلمنة والتعلق بتقليد الأجنبي الكافر الذي جعلت الثورة العداء له مبدأ أصيلاً من مبادئها.

من الناحية الاقتصادية والمعيشية؛ لم تستطع إيران أن تنتقل من إيران الثورة إلىٰ إيران الدولة، ولذلك لم تتحقق كثير من الإنجازات علىٰ المستوىٰ الشعبي عبر ربع قرن من الزمن، فطبقاً للإحصاءات الرسمية يعيش أكثر من ٢٠ ٪ من الشعب تحت خط الفقر، ومعدلات البطالة التي بلغت نحو ٣٠ ٪ تدفع ما يقرب من ١٨٠ ألف جامعي إيراني إلىٰ الهجرة كل عام من دولة نفطية كبيرة، حتىٰ وصل الأمر إلىٰ أن عدد الأطباء الإيرانيين في كندا ـ حسب بعض التقارير ـ أكثر من عددهم في إيران نفسها.

الثورة إلى أين؟:

إن المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إيران؛ يوحي بأن مستقبل البلاد أصبح في مهب الريح ومفتوح لكل الاحتمالات، فالانتخابات التشريعية السابعة ستُعقد ـ قبل أن يتمكن القارئ الكريم من قراءة هذه المقالة ـ بعد أن أصر المرشد علىٰ عقدها في موعدها المحدد (٢٠ فبراير ٢٠٠٤م)، وقد حُرم من خوضها عدد كبير من مرشحي الإصلاحيين ـ كما ذكر سابقاً ـ، وأعلنت بعض الأحزاب الإصلاحية الكبرىٰ وعلىٰ رأسها حزب جبهة المشاركة الإسلامية مقاطعتها، كما سيقاطعها عدد كبير من المرشحين الذين وافق مجلس صيانة الدستور علىٰ ترشحهم ـ بلغ عددهم أكثر من ٦٠٠ مرشح ـ احتجاجاً علىٰ منع زملائهم، وقد تتقلص لذلك أغلبية الإصلاحيين التي تمتعوا بها خلال الدورة المنتهية، ويرىٰ أكثر المراقبين أن المجلس القادم سيسيطر عليه المحافظون نتيجة حرمان أبرز مرشحي الإصلاحيين، كما يتوقع أن تنخفض نسبة المشاركة الشعبية في الاقتراع إلىٰ مستويات متدنية.

ومن جهة أخرىٰ؛ فإن ولاية خاتمي الثانية ستنتهي في منتصف عام ٢٠٠٥م، ولا يحق له الترشح لأكثر من ولايتين متتابعتين حسب الدستور الإيراني، ولا يبدو في الأفق شخصية أخرىٰ ترتضيها الجماهير الإصلاحية ذات الثقل الانتخابي الواسع، وتستطيع في الوقت نفسه أن تتعايش مع المرشد ومع المحافظين الذين يسيطرون علىٰ المجالس المهمة في الدولة؛ وهم قادرون علىٰ عرقلة إصلاحاته كما فعلوا مع خاتمي علىٰ مدىٰ ثماني




سنوات، كما أن خلافة المرشد خامنئي في حال غيابه ليست محسومة لأحد، وقد يفتح غيابه باباً من النزاع بين رجال الدين على هذا المنصب مطلق الصلاحيات، والذي بدوره سيفتح ولا شك جدلاً حول حجم هذه الصلاحيات.

ذلك كان على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد يدفع يأس الجماهير من الإصلاح عبر البرلمان بالوسائل السلمية والديمقراطية في ظل منظومة الحكم التي يسيطر عليها المحافظون؛ خصوصاً بعد إخفاق تجربة خاتمي معهم - رغم ما كان يتمتع به من قدرات شخصية - قد يدفع هذا اليأس الجماهير المنادية بالإصلاح إلى الاعتقاد بأن الطرق السلمية لزحزحة هيمنة المحافظين الرافضين للإصلاح مسدودة، ومن ثَمَّ فلا بد من التفكير في طرائق أخرى قد يكون العنف والتمرد والعصيان بعض وسائلها، أو ما يمكن أن يطلق عليه ثورة داخل الثورة لكنها أكثر دموية، وربما أبعد بكثير من ثورة خاتمي السلمية التي أخفق في تحقيقها.

لعل ما يتمنى المؤمنون الصادقون في إيران وخارجها أن يروه؛ هو أن يكون للإصلاحيين المعتدلين الكلمة العليا في منظومة الحكم الإيراني؛ أملاً أن يكونوا أقل تعصباً تجاه الأقليات في البلاد خصوصاً من أهل السنّة، وخارج البلاد تجاه الدول المجاورة لإيران، وخصوصاً فيما يتعلق بالنزاع بين أهل السنّة والشيعة في العراق، وهي القضية المرشحة لمزيد من التوتر والسخونة حسب ما تنذر به الأوضاع الراهنة هناك.

إن استلام الإصلاحيين المعتدلين للحكم في إيران سيقطع الطريق على متطرفي الإصلاحيين أو الليبراليين العلمانيين الذين يسعون إلى الانسلاخ من الدين، وإزالة كل سلطان للشريعة على الناس والانفتاح الكامل على الغرب وعلى أمريكا، ودعم كل حركات العلمنة في المنطقة، وهو الأمر الذي سيعرض الناس لمزيد من الفتنة والافتتان بمظاهر الكفر والانحلال، ويعطي الفرصة للفساق والعلمانيين ليشمتوا بأهل الحق والدين من الدعاة المخلصين في سائر البلاد الإسلامية، وكأن إخفاق رجال الدين في إيران يحسب عليهم، وكل منصف يعرف أن الأمر ليس كذلك، فلم تكن الثورة ثورتهم ولا الإخفاق إخفاقهم.

المراجع:

١ - أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة.

٢ - محمد صادق الحسيني، إيران سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان.

٣ - د. محمد الغريب، وجاء دور المجوس.

٤ - سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران (١٩٨١م - ١٩٩٧م).

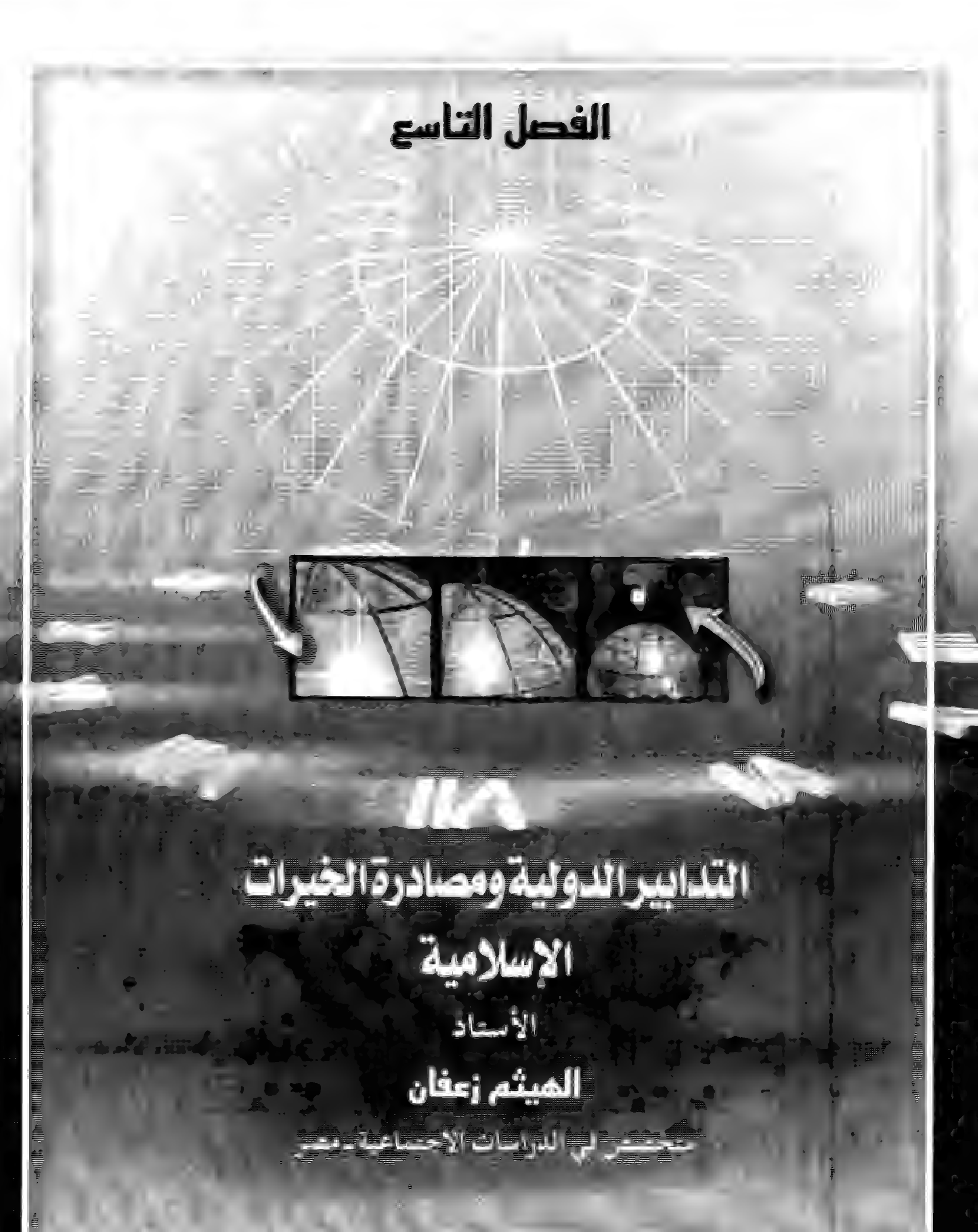
٥ - عبد المالك سالمان، مستقبل الثورة الإيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٦ - رؤية نقدية للصحافة الإصلاحية في إيران، جريدة أخبار الخليج البحرينية.

٧ - د. محمد سعيد عبد المؤمن، صراع الحرية في إيران (إسلام أون لاين).

٨ - مجموعة مقالات حول إيران، (موقع الجزيرة).

٩ - أمير سعيد، في ذكرى المظاهرات الإيرانية، (موقع مفكرة الإسلام).



الفصل التاسع
التدابير الدولية ومصادرة الخيرات
الإسلامية
الأستاذ
الهيثم زعفان
متخصص في الدراسات الاجتماعية - مصر

التدابير الدولية ومصادرة الخيرات الإسلامية

الهيثم زعفان

إن مرونة المصطلحات تسمح لأصحاب المصالح بتكييف المصطلح؛ ليتوافق مع خطوط سير استراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق أهداف خفية موضوعة وفق أسس عقدية باطلة.

ومن هذه المصطلحات: مصطلح «الإرهاب» الذي يتم رفض أية محاولة لوضع تعريف محدد له، ففي جلسة لمجلس الأمن في مايو ٢٠٠٣م دعا «أثنار» رئيس الوزراء الإسباني السابق إلى ضرورة وضع لائحة عالمية موحدة للمنظمات الإرهابية. وقد أثار ذلك ردود فعل متباينة بين الدول الأعضاء، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث رفضت بريطانيا الاقتراح كلية؛ مشيرة إلى أن اتخاذ مثل هذه الإجراءات يفترض اتفاقاً دولياً على تحديد ماهية الإرهاب، هذا الرفض ربما يوجد له تفسير عند فهمي هويدي ـ الكاتب المصري ـ الذي يقول: في إحدى الندوات التي شهدتها في لندن لمناقشة الأوضاع في العالم العربي بعد ١١ سبتمبر ـ كانت بدعوة من وزارة الخارجية البريطانية ـ أثير موضوع «التطرف»، وفي محاولة تعريفه قال أكاديمي بريطاني: إن هناك تعريفات كثيرة للتطرف، لكنه من متابعته للمناقشات والممارسات التي جرت حول الموضوع خلص إلى أن التطرف أصبح في حقيقة الأمر: (كل كلام أو سلوك لا يعجبنا)(١).

المدقق في الخطاب الغربي في تناول «مصطلح الإرهاب» يلمس الهجمة الشرسة على الإسلام والمسلمين، فقوائم الإرهابيين عندهم إسلامية، والأموال المستخدمة إسلامية، والمنظمات التي تمثل حلقة الوصل في العملية الإرهابية إسلامية؛ يرون أنها تتخذ من العمل الخيري الإسلامي ستاراً لمزاولة الأنشطة الإرهابية، وعمليات المقاومة المشروعة ضد المعتدين هي عمليات إرهابية، والدول الإسلامية التي تبدي أي شكل من أشكال التعاطف هي دول إرهابية وحكوماتها إرهابية، ومن ثَمَّ فإنه ينبغي الخضوع للمقصلة العقابية بمجرد الاشتباه!

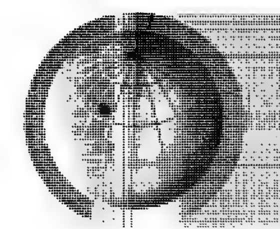
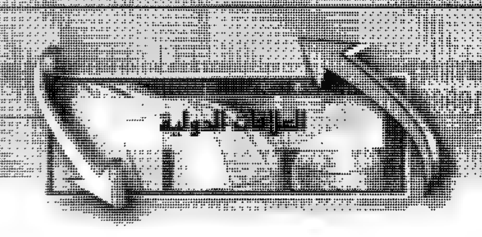
سيتم التركيز في هذه الدراسة على شكلين من أشكال الترجمة العملية للتناول الغربي للمصطلح:

الشكل الأول: تقزيم العمل الخيري الإسلامي.

الشكل الثاني: مصادرة الأموال الإسلامية والعربية.

وذلك في ضوء التدابير والتشريعات المستحدثة.

(١) فهمي هويدي: أنياب الديمقراطية الموعودة، الأسبوع القاهرية، العدد ٣٤٠، ٨ سبتمبر ٢٠٠٣م.

أولاً: تقزيم العمل الخيري الإسلامي.. هو الهدف:

محاولة توظيف مصطلح الإرهاب ليحتوي العمل الخيري الإسلامي ليست وليدة الساعة أو الأحداث الجارية، لكنها معدة منذ سنوات عدة، وتسير في خطى تدريجية ليصل الأمر إلى الحملات الدولية الراهنة، فالدول الغربية بصفة عامة وأمريكا بصفة خاصة عكفت في العقود الأخيرة على دراسة القطاع الخيري الإسلامي بصورة متعمقة لمحاولة الإلمام بكل جوانبه، وذلك بعد إدراكها لخطورة الدور الذي يمارسه هذا القطاع في دعم تكاتف المسلمين ونشر الإسلام في المناطق الفقيرة؛ فضلاً عن تقديم يد العون للفقراء على مستوى دول العالم دون انتظار أية تنازلات من الطرف المعان على النحو القائم في الأعمال الخيرية الأخرى.

معظم الدراسات التي تم إجراؤها حول هذا الشأن قامت بها منظمات المجتمع المدني الليبرالية، وبعض منها يحمل لقب الإسلامية في العالم العربي، علاوة على مكاتب استشارية بحثية تضم أكاديميين وباحثين معظمهم يحمل أسماء إسلامية؛ منهم من غُرر به، ومنهم من يدرك جيداً حقيقة الدور الذي يقوم به، وفي سبيل ذلك أُغدقت عليهم المنح الدولية والمكافآت المجزية!

والحملات الراهنة على العمل الخيري الإسلامي تبدأ وتنتهي من نقطة الإغلاق والمصادرة، فشبهة دعم الإرهاب يصاحبها إغلاق المنظمة ومصادرة ممتلكاتها دون إعطاء الفرصة للمنظمة الخيرية الإسلامية للدفاع عن نفسها. وحتى يتم الوصول إلى هذه النقطة؛ كان لا بد من اتخاذ تدابير دولية تحقق هذا الهدف بعيداً عن الإجراءات القضائية المعتادة، والهدف الرئيس في ذلك - والذي يتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية - يتمثل في القضاء التام على القطاع الخيري الإسلامي، فهذا «فرانسيس تايلور» السفير الأمريكي يقول: «إن المنظمات الإرهابية حاولت عن طريق العمل الخيري الشرعي تحويل وجهة المعونات المالية التي جُمعت من أجل غاية محددة وهي العمل الخيري. إن التحديات التي تواجهنا والتي تواجه المؤسسات العالمية: هي التنبه لخطر هذا (السرطان النامي) الذي يختبئ وراء ستار الأعمال الخيرية المشروعة، وقطع دابر هذا (السرطان) دون المساس بالأعمال الخيرية العريضة للمؤسسات»(١). استخدام السفير الأمريكي لمصطلح «السرطان» ينبئ عن سياسة خفية، فمن المعروف طبياً أن السرطان يتمركز في الخلية، وإذا أردنا تدمير السرطان فعلينا تدمير الخلية؛ لأن أي علاج مهما كان فعالاً لن يستطيع التعامل مع هذا السرطان، وهذا يوضح أن الهدف هو تدمير الخلية كلها، وهي هنا العمل الخيري الإسلامي، وإلا فلماذا تم إغلاق عدد من المؤسسات الخيرية الإسلامية في البوسنة والهرسك والصومال؛ ولم تترك لتزاول عملها الخيري بعد استبعاد الأشخاص الذين يرون أنهم قد يكونون إرهابيين؟!

---

(١) مؤتمر صحفي أمام جمعية المراسلين الأجانب في السفارة الأمريكية في مانيلا ١٩/ ١١/ ٢٠٠٠م؛ نقلاً عن موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت.



هذا هو الهدف الرئيس، أما الأهداف الفرعية فيمكن تحديدها في الآتي:

١ ـ تقزيم فريضة الزكاة:

توضح إحدى الدراسات الممولة من منظمة (CIVICUS) الأمريكية «أن الزكاة تشكل مصدراً رئيساً من مصادر التمويل في بلدان الخليج؛ إذ تقوم لجان الزكاة بتلقي الأموال أو جمعها لتحويلها إلى المنظمات التي تتولى بعد ذلك توزيعها على الأسر المحتاجة. وقد اكتسبت هذه اللجان التي توجد عادة في المساجد والمراكز الإسلامية خبرة في جمع التبرعات وأموال الزكاة»(١).

ويوضح «كينيث دبليو دام» نائب وزير المالية الأمريكي ـ في كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك في ٨ يونيو ٢٠٠٢م ـ «أن المؤسسات الخيرية سوف تكون موضع تركيز أكبر لاهتمامنا، إنها مسألة مهمة وحساسة، وكما يعرف العديد منكم فإن إيتاء الزكاة هو أحد أركان الإسلام الخمسة، ولا يمكن النكران بأن بعض المؤسسات الخيرية الشرعية قد تسلل إليها إرهابيون أو داعمو الإرهابيين، كما توجد أيضاً مؤسسات تم تنظيمها وتوجيهها بصورة أولية لاستغلال الأعمال الخيرية بشكل سيئ لمصلحة الإرهابيين»(٢).

ويوضح «سيمون هندرسون» ـ باحث مساعد بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ـ في دراسة له «أن هناك مشكلة، وهي أن عدداً من رجال الأعمال هم إسلاميون متحمسون، وأثرياء بشكل لا يصدق في الوقت نفسه؛ مما يعني أن تبرعاتهم للزكاة قد تصل إلى عشرات ملايين من الدولارات سنوياً، ورغم الطبيعة الإلزامية للزكاة فلا توجد مستويات متخصصة تراقبها»(٣).

وفقاً للمعادلات الرياضية: العمل الخيري له علاقة بالإرهاب، وبما أن تمويل العمل الخيري يأتي في معظمه من الزكاة؛ إذن هناك علاقة بين الزكاة والإرهاب ومن ثَمَّ ينبغي تقزيمها!

٢ ـ القضاء على الصدقة الخفية:

يقول «كينيث دبليو دام»: «ندعو مجموعات المراقبة الخاصة إلى متابعة وتوسيع نطاق عملها المهم في تأمين الشفافية في عمليات الإحسان، وزيادة تركيز اهتمامها إلى أبعد من تشديدها التقليدي على الاحتيال والتبذير؛ بحيث يشمل التهديد الذي يشكِّل سوء استعمال الإرهابيين للمؤسسات الخيرية»(٤).

يظهر من كلمة «كينث» أن أمريكا متفهمة جيداً أن هناك رقابة حكومية عربية على العمل الخيري، لكنها

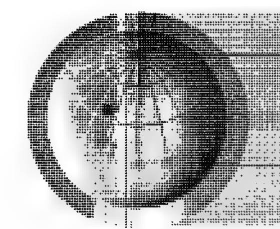
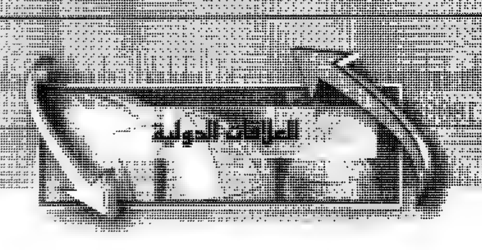
---

(١) أماني قنديل، القطاع الثالث في العالم العربي، منظمة (CIVICUS).

(٢) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الإعلام الخارجي، موقع على الإنترنت.

(٣) سيمون هندرسون، الإجراءات السعودية لمكافحة الإرهاب ـ التأثير داخل المملكة، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.

(٤) كينيث دبليو دام، من كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك في ٨ يونيو ٢٠٠٢م، مكتب الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية.

تصفها بالتقليدية، وأنها ذات أهداف محددة، وهي ضبط عمليات «الاحتيال والتبذير»، وتريد الذهاب إلىٰ أبعد من ذلك من خلال طرح ما يُسمّىٰ بـ «الشفافية» في عمليات الإحسان. إذا نظرنا لمبدأ الشفافية هذا بنظرة عقدية؛ نجد أنه بداية للقضاء التدريجي علىٰ الصدقات الخفية، فمعلوم أن مبدأ الشفافية يقوم علىٰ إظهار كل دولار خرج من الشخص ولمن ذهب، والصدقة الخفية علىٰ عكس ذلك تماماً، كما أنها تشغل حيزاً كبيراً من الإنفاق في سبيل الله، والغرب يتفهَّم جيداً مدىٰ تأثير مبدأ الشفافية في هذه الجزئية العقدية، فدراسة منظمة (CIVICUS) توضح «أن الدوافع الدينية تحث في واقع الأمر القطاع الخاص علىٰ تقديم الهبات إلىٰ المنظمات الطوعية الخاصة؛ مما يجعل من الصعب الحصول علىٰ معلومات دقيقة بشأن طبيعة الأموال وقيمة الهبات. فعادة ما لا يُعلن عن تقديم الهبات أو تخصيص أموال الزكاة لأعمال الخير، وليس من الجائز في الثقافة الإسلامية الإعلان عن تخصيص هذه الأموال حسبما هو شائع في المجتمعات الغربية»[١].

٣ ـ **تقليص أعداد المتبرعين والمتصدقين:**

من شأن وصف التبرعات بأنها تمويل للإرهاب؛ أن يبث الرعب في نفوس المتبرعين، ومن ثَمَّ يتقلص عددهم علىٰ الساحة الإسلامية، وهذه الجزئية ليست من أجل تقليل الأموال الخيرية الإسلامية فقط، لكنها من أجل أهداف عقدية أخرىٰ أيضاً؛ أهمها خلخلة المنظومة القيمية لدىٰ الأشخاص؛ مما يضعف معه الحس الإيماني تدريجياً. وتتعدد وسائل الترهيب العملية لتحقيق هذا الهدف الفرعي، فهذا وزير المالية اللبناني «فؤاد السنيور» تم حرمانه ومنعه من دخول الولايات المتحدة؛ بسبب تبرعه بنحو ٦٥٠ دولاراً لـ «جمعية المبرات» منذ ثلاث سنوات، وقد أوضح الوزير أنه فعل ذلك كما هي العادة بالنسبة إليه في التبرع للجمعيات الخيرية بجزء من فريضة الزكاة التي يدفعها خلال شهر رمضان.

٤ ـ **إضعاف حركات المقاومة الإسلامية المشروعة:**

أدرجت قوائم مجلس الأمن والأوامر التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين ضمن «المنظمات الإرهابية الأشد خطورة»، وعلىٰ رأسها «حماس» التي يقول عنها «ماثيو ليفيت»: «إن حماس معروفة باستخدام المستشفيات التي تحتفظ بها كمواقع للاجتماع، وبإخفاء مخابئ الأسلحة والمتفجرات تحت أرضيات حضانات الأطفال، وباستخدام مركبات وبيوت ناشطي الدعوة لنقل وإخفاء وغسل أموال تمويل النشاط الإرهابي، عن طريق لجان الإحسان المحلي (الزكاة)، إن التمويلات من الخارج تدعم هذه النشاطات»[٢].

بهذه الفقرة تظهر بصمات الأصابع الخفية للطائفة المحرّكة للحملة الدولية علىٰ الإرهاب غير المعرّف، والذي تتم مقاومة أي محاولة لتحديد تعريفه.

---

(١) أماني قنديل، مرجع سابق.
(٢) ماثيو ليفيت، مزج أعمال البر بالإرهاب، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنىٰ ٢٠٠٢م.



٥ ـ إفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات التبشيرية (التنصيرية):

تقزيم العمل الخيري الإسلامي سينشأ عنه فراغ اجتماعي بحاجة إلىٰ معالجته، وهنا تدخل منظمات المجتمع المدني غير الدينية لتنشر الثقافة العلمانية الانحلالية بين ربوع المجتمع وتنشر المبادئ النفعية؛ فضلاً عن تحقيق الأهداف المخابراتية ـ هذا من ناحية ـ، ومن ناحية أخرىٰ تدخل المنظمات التنصيرية لتمارس أنشطتها وتمارس أدوارها المحددة(١).

إن التركيز الحالي في العالم الإسلامي منصبّ علىٰ تجميد أرصدة العمل الخيري الإسلامي، وحركة أموال العمل الخيري الإسلامي مليارات معدودة علىٰ الأصابع، ونحن ندرك أن الهدف من محاربة العمل الخيري الإسلامي لا تتعلق بحجم أموال العمل الخيري الإسلامي، كما هو واضح من مقولة «جيمي غورول» وكيل وزارة المالية الأمريكية ـ في مؤتمر صحفي في مقر الأمم المتحدة في ١٢ فبراير ٢٠٠٢م ـ: «إن هناك استراتيجية وقائية، وهي لا تتعلق بالأرقام، والمحصلة لا تدور حول الدولارات»، وأن هناك أهدافاً خفية أوضحنا بعض معالمها في السطور السابقة، ورغم هذه الأهداف؛ فإنه يبقىٰ هدف بعيد المدىٰ وهو المصادرة الكبرىٰ لجميع أموال العالم العربي والإسلامي.

ثانياً: مصادرة الأموال الإسلامية والعربية:

الفرضية الراجحة لدينا هي أن إعداد التدابير وسنّ التشريعات ليس من أجل مصادرة أموال العمل الخيري؛ ولكن من أجل استخدامها في مصادرة الكعكة الكبيرة، وهي الأموال الإسلامية والعربية التي لا تقل في نظرنا عن ٢٣٠٠ مليار دولار، مع كون النسق الرقمي مفتوحاً نظراً للأرباح المركبة للأموال المغتربة(٢). ويكفينا تصريح «بول أونيل» ـ وزير المالية الأمريكي أمام لجنة الخدمات المالية لمجلس النواب الأمريكي في ٤/ ١٠/ ٢٠٠١م ـ: «أن هناك فريق عمل في وكالات حكومية أمريكية تتزعمه وزارة المالية؛ مهمته مصادرة الأموال، اسم الفريق (عملية التنقيب عن الأخضر) (أي عملية البحث عن مال)»(٣)، والأخضر هنا إشارة إلىٰ الدولار.

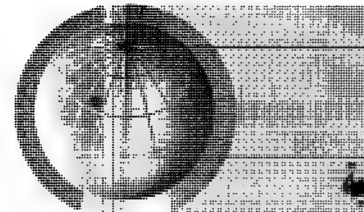
التدابير والتشريعات التي اتخذتها دول العالم لمكافحة الإرهاب؛ تناولت بصورة مكشوفة تجميد ومصادرة الأرصدة والممتلكات التي قد «يُشتبه» في أن أصحابها علىٰ صلة بالإرهاب، وترجع بداية هذه التشريعات إلىٰ قانون مكافحة الإرهاب الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٦م، أعقبه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥١/ ٢١٠ بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٩٦م، والذي حمل عنوان «التدابير الرامية إلىٰ القضاء علىٰ الإرهاب الدولي»، وقد طلبت المادة ٣ من القرار أن تطلب الجمعية العامة إلىٰ جميع الدول اتخاذ تدابير إضافية

---

(١) محمد بن عبد الله السلومي، السائحون علىٰ الكوارث، مجلة البيان، العدد ١٨٥، مارس ٢٠٠٣م.

(٢) الهيثم زعفان، غربة الأموال العربية ومهانتها، مجلة البيان، العدد ١٨٥، مارس ٢٠٠٣م.

(٣) بول أونيل، كلمته أمام لجنة الخدمات المالية لمجلس النواب الأمريكي، في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠١م، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الإعلام الخارجي، موقع علىٰ الإنترنت.



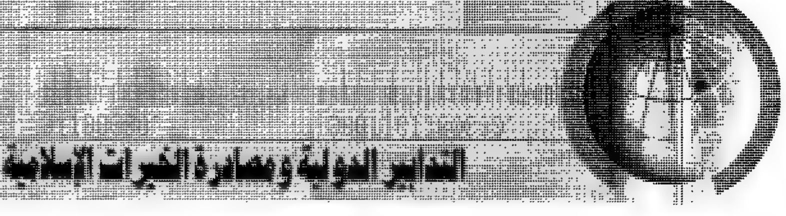

وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وتطلب إلى جميع الدول بصفة خاصة «اتخاذ خطوات بالوسائل الداخلية الملائمة لمنع تمويل الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية والحيلولة دون هذا التمويل، سواء كان بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة عن طريق منظمات ذات أهداف خيرية أو اجتماعية أو ثقافية أو تدَّعي ذلك، أو تعمل أيضاً في أنشطة غير مشروعة؛ مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وابتزاز الأموال؛ بما في ذلك استغلال الأشخاص لأغراض تمويل الأنشطة الإرهابية، والنظر بصفة خاصة - إذا اقتضت الحالة - في اعتماد لوائح لمنع تحركات الأموال المشبوهة في أنها لأغراض إرهابية، والحيلولة دون هذه التحركات دون وضع عقبات بأي حال في سبيل الحق المشروع في حرية انتقال رؤوس الأموال، وفي توسيع نطاق تبادل المعلومات المتعلقة بالتحركات الدولية لهذه الأموال».

وقد أنشأ هذا القرار - وفق مادته التاسعة - لجنة متخصصة لوضع الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب، وقد أعدت هذه اللجنة مشروع اتفاقية عُرفت فيما بعد بـ (الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب)، ففي الجلسة العامة ٧٦ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٩٩م اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ١٠٩/٥٤، وهو الخاص بالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وهي من ٢٨ مادة.

وفي أعقاب ١١ سبتمبر صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١م) في جلسته ٤٣٨٥ المعقودة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م، والذي أوضح في المادة الثالثة الفقرة (د): (يطلب من جميع الدول الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب). والقرار ١٣٧٣ يطلب في المادة (١) الفقرة (ج): (القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها، أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون، ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات، أو الأموال التي تدرّها هذه الممتلكات). وقد أنشأ هذا القرار لجنة لمكافحة الإرهاب، وطلب إلى دول العالم رفع تقرير بالتدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب وقمع تمويلها، وتقديم هذه التقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن.

وفي وقت صدور القرار ١٣٧٣، وبالتحديد في ٢٤/٩/٢٠٠١م، أصدر الرئيس بوش الأمر الرئاسي رقم ١٣٢٢٤، والذي يعتبر «العمدة» في تجميد ومصادرة الأرصدة، وملحق بهذا الأمر الرئاسي لائحة تضم ٢٧ شخصاً ومنظمة يُعتقد أنها تستخدم من قِبَل ما يسمونه بالجماعات الإرهابية كواجهات لعملياتها المالية، وجميع من باللائحة مسلمون؛ فهي تضم ١١ حركة إسلامية، و ١٢ شخصية إسلامية، وشركتين تجاريتين إسلاميتين. وفي ١١ أكتوبر ٢٠٠٢ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تحديث للائحة ١٣٢٢٤، واللائحة الجديدة تضم ٢١٩ اسماً من خلال ١٦ تصنيفاً من ٢٣/٨/٢٠٠١م حتى ١٠/١٠/٢٠٠٢م؛ منها ٢٨ حركة إسلامية على رأسها: حركة المقاومة الإسلامية حماس، ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية.





وتم تعميم اللوائح على جميع دول العالم ضمن القرار ١٣٧٣ لمجلس الأمن، وذلك من أجل تجميد ومصادرة الأصول المالية والممتلكات الخاصة بهذه الكيانات.

في التدابير المذكورة؛ هناك خلط بين مصطلحي «التجميد» و«المصادرة»؛ فتارة يستخدم الأول وتارة الآخر، فالتجميد هو حجز الأموال لفترة من الزمن لحين التحقق من أدلة الإدانة وبراءة صاحب الأموال، فيتم الإفراج عن الأموال، أو ثبوت الإدانة فتتم المصادرة ولا يستفاد من الريع. أما المصادرة فهي تأميم الأموال، والتصرف فيها تبعاً لأسلوب المصادرة بعد الاستيلاء عليها.

والأرجح لدي هو مصطلح المصادرة، وذلك لعدة أسباب:

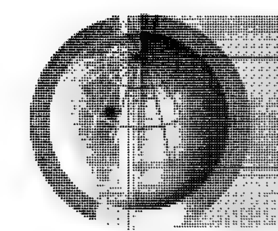
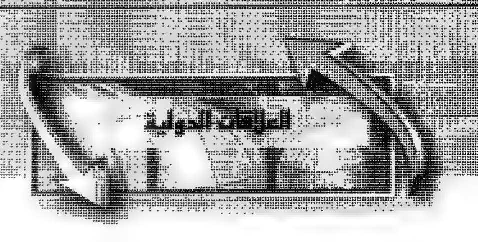
١ ـ نادت اتفاقية قمع تمويل الإرهاب في المادة ١٢ بأنه لا يجوز للدول الأطراف التذرع بسرية المعاملات المصرفية لرفض طلب لتبادل المساعدة القانونية، والمتأمل في التقارير التي رفعتها دول العالم لمجلس الأمن بشأن التدابير التي اتخذتها؛ يجد أن غالبية الدول إن لم يكن جميعها أبدت استعدادها لكشف غطاء السرية المصرفية؛ بما فيها سويسرا التي طمأنت مجلس الأمن وأمريكا بأن السريّة لن تكون مشكلة مطلقاً، ومعنى ذلك أن جميع الأموال الإسلامية والعربية الصالحة والطالحة ستكون معلومة لجميع الدول، وموقف الأموال الملوثة سيكون صعباً، تلك الأموال التي يقول عنها اللواء «عصام الترساوي»: «الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ من أهم البلدان التي تتم فيها عمليات غسل الأموال، كما تعتبر تلك البلدان ـ وغيرها ـ ملاذاً آمناً للأموال (القذرة) النازحة من الدول النامية أو الفقيرة، والتي تتم في الغالب بمعرفة قياداتها السياسية والاقتصادية الفاسدة، وبالتالي فكما أن هذه الأموال خرجت من ديارها مسروقة؛ فإنه يتم مصادرتها لحساب الدولة المضيفة وليس لحساب الدولة التي سرقت منها»(١).

٢ ـ معظم التقارير التي أرسلت بها الدول إلى مجلس الأمن، تشير إلى قيام الدول بتعديل تشريعاتها وفق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وأبرز القوانين هو قانون منع غسل الأموال، والذي تم فيه ربط الإرهاب بعمليات غسل الأموال؛ بما في ذلك أموال المؤسسات الخيرية التي يتم تصنيفها على أنها إرهابية، وهذا القانون سيسمح بمصادرة الأموال المشار إليه في الفقرة السابقة.

٣ ـ تقديم إغراء إلى الدول حتى تتعاون في تلك الحملة بأن تؤول الأموال المصادرة إليها أو أنها تعقد اتفاقاً مع دول أخرى لاقتسام الأموال المصادرة، وهذا يتضح من المادة ٨ من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب الفقرة ٣: «يجوز لكل دولة طرف معنية أن تنظر في إبرام اتفاقات تنص على اقتسامها الأموال المتأتية من المصادرة مع غيرها من الدول»، ومن ثَمَّ فإن الدول المضيفة سترحب بوصف الأموال الإسلامية والعربية ـ بما فيها الخيرية ـ بـ(الإرهابية) حتى تحصل على الغنيمة.

---

(١) لواء. إبراهيم الترساوي، تطوير تجريم غسل الأموال في مصر والعالم، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٣م.

٤ ـ منذ فترة وجيزة اعتُمد لضحايا لوكيربي ١٠ ملايين دولار للفرد الواحد، وقيل إنه بذلك تم رفع تسعيرة التعويضات، وما نودّ أن نقوله هو: إن رفع التعويضات بهذه الصورة إنما هو من باب تهيئة الرأي العام نحو تقبل الأرقام الخيالية التي قد تحكم بها المحاكم الأمريكية لضحايا سبتمبر وأسرهم الذين رُفضت قضيتهم الأولى، ويستعدون لرفعها أمام دائرة أخرى، وتسديد فاتورة التعويضات سيتم من خلال التدابير التشريعية التي تعد منذ ١٩٩٦م، والتي من أهمها الفقرة الرابعة من المادة ٨ من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب: «تنظر كل دولة طرف في إنشاء آليات تنص على تخصيص المبالغ التي تتأتى من عمليات المصادرة؛ لتعويض ضحايا الجرائم أو تعويض أسرهم».

رفعت جميع دول العالم إلى لجنة مكافحة الإرهاب تقاريرها عن التدابير المتخذة، وكل تقرير يتباين عدد صفحاته باختلاف الدولة، وتتراوح بين ١٥ إلى ١٠٠ صفحة، وفي أحيان قليلة تجاوزت بعض التقارير مائة صفحة، وقد نُشرت هذه التقارير ضمن مطبوعات الأمم المتحدة الداخلية. وقد تمت دراسة الجزء المتعلق بالتمويل في هذه التقارير، وسيتم بعد قليل عرض ملخص للتدابير التي اتخذتها بعض الدول لتجميد الأرصدة ومصادرتها.

لكن قبل العرض نورد بعض الملاحظات على تلك التقارير:

١ ـ اتفاق جميع الدول من خلال التقارير على عدم وجود تعريف محدد للإرهاب.

٢ ـ استخدام لفظ «العدو» المتكرر في أكثر من دولة أوروبية؛ خاصة عند تناول اللوائح التي ضمت منظمات خيرية إسلامية.

٣ ـ لعب التشريعات على وتر النية؛ بأن تذكر أن الشخص لديه من الأسباب ما يحمله على الاشتباه في نية الآخر على إجراء عمل إرهابي أو تقديم عون أو دعم للإرهابيين.

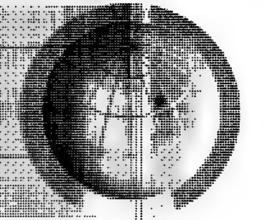
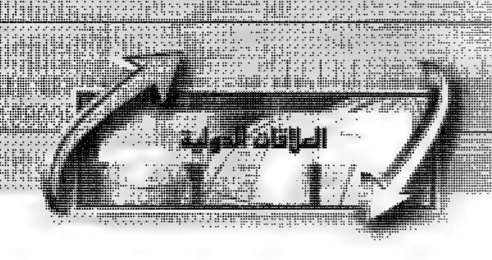
٤ ـ تنظيم أمريكا لدورات تدريبية لموظفين من دول العالم من أجل قمع الإرهاب.

٥ ـ استخدام التشريعات لسياسة الترغيب والترهيب، فالترغيب في الإبلاغ عن وجود عمليات تمويل إرهاب وعرض مكافآت مجزية لهذا الأمر. والترهيب الذي قد يصل سببه في بعض العقوبات المغلظة لعدم الإبلاغ ولو في حالة الاشتباه.

٦ ـ عدم وجود فلسطين على قائمة الدول التي أرسلت تقارير، وبعد التحقق من هذه الجزئية وُجد أن مجلس الأمن لم يرسل إلى فلسطين طلبات أو خطابات رسمية ربما لعدم اعترافه بها، وربما لأن جميع الفصائل الفلسطينية تم تصنيفها على أنها إرهابية، في الوقت الذي تتم فيه مخاطبة العدو الصهيوني بـ«دولة إسرائيل»!

يتم ذلك أيضاً في الوقت الذي قام فيه جورج بوش في ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٣م بتجميد أرصدة ستة من زعماء حماس وخمس منظمات تمولها، وعلى الفور جمدت السلطة الفلسطينية أموال جمعيات إسلامية خيرية



وخرجت المظاهرات تندد بقرار عرفات، وأوضح مصدر في حركة حماس لوكالات الأنباء أن السلطة الفلسطينية جمَّدت أرصدة قرابة أربعين مؤسسة كبيرة وصغيرة؛ من بينها (مؤسسة المجمع الإسلامي) التي أسسها الشيخ أحمد ياسين ـ رحمه الله ـ، والجمعية الإسلامية، وجمعية الإصلاح الإسلامية.

٧ ـ من الملاحظ على التقارير أن فيها إطالة قامة بلاد صغيرة على الإسلام، وعلى العمل الخيري الإسلامي؛ في الوقت الذي تفانى فيه العمل الخيري الإسلامي في تقديم يد العون لتلك البلاد!

٨ ـ يلاحظ على التدابير التي تقدمت بها معظم الدول أنها مثل «إذعان»؛ بمعنى أنها مملاة على الدول بهذه الصورة، وأبرز الأمثلة على ذلك قوانين غسل الأموال، ومكافحة الإرهاب، وقرارات التجميد والمصادرة.

ننتقل الآن إلى العرض المختصر للتدابير التي اتخذتها بعض دول العالم لتجميد ومصادرة الأرصدة.

١ ـ **الولايات المتحدة الأمريكية**: أوضحت أمريكا في تقريرها بعض الإجراءات العملية في تجميد أصول يشتبه في علاقتها بالإرهاب، أنشأ مكتب التحقيقات الاتحادي فريق التحقيقات المالية المشترك بين الوكالات لبحث الترتيبات المالية المستخدمة لدعم الهجمات الإرهابية، شكلت دائرة الجمارك فرقة عمل مالية Operation Green ques، ومهمتها الكشف عن الهياكل الأساسية المالية للمنظمات الإرهابية ورصدها وتفكيكها، اتصلت أمريكا بكل دولة في العالم لتشجيعها على الكشف عن أصول الإرهابيين وتجميدها؛ من خلال تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ووسائل أخرى.

٢ ـ **الاتحاد الأوروبي**: توصَّل مجلس الاتحاد الأوروبي خلال جلسته في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠١م؛ إلى اتفاق بشأن موقف موحد ولائحة ينشئان معاً مجموعة من الالتزامات القانونية التي تستوجب تجميد الأموال أو غيرها من الموجودات أو الموارد الاقتصادية، والحرص على عدم إتاحتها لكل شخص طبيعي أو اعتباري، أو كل مجموعة أو كيان تم التعرف عليه وورد اسمه في القوائم المرفقة بالنصوص.

٣ ـ **الاتحاد الروسي**: تنص المادة ٢٥ من القانون الاتحادي «بشأن مكافحة الإرهاب» على إمكانية إعلان أن المنظمة المعنية إرهابية، ومن ثَمَّ تصنيفها بموجب قرار قضائي، وعند ذلك تتعرض ممتلكاتها للمصادرة والإضافة إلى إيرادات الدولة، وتعكف وزارات وهيئات الاتحاد الروسي بصورة نشطة على إعداد مشاريع قوانين من شأنها أن تمكن من إقامة الدعاوى بشكل أكثر فعالية ضد المنظمات بسبب دعمها للأعمال الإرهابية.

٤ ـ **المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية**: سارعت المملكة المتحدة بتجميد أصول المشتركين في تمويل الإرهاب، يصف قانون الإرهاب لعام ٢٠٠٠م الجرائم الرئيسة الأربع فيما يتصل بتمويل الإرهاب:

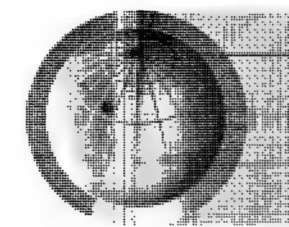
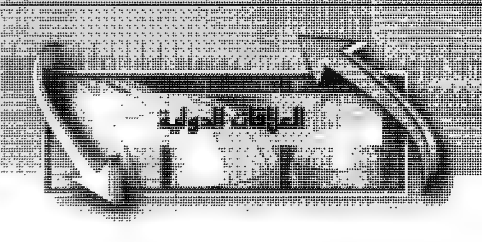
أ ـ جمع الأموال.

ب ـ استخدام أو حيازة أموال أو ممتلكات لأغراض الإرهاب.

ج ـ ترتيبات التمويل.

د ـ غسل الأموال.



تقوم وزارة المالية بإصدار تعليمات إلى المصارف والمؤسسات المالية بتجميد حسابات الأفراد والكيانات المشتبه قيامهم بأنشطة إرهابية، ويعتبر عدم القيام بذلك جريمة، ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٣٧٣ (٢٠٠١م) حتى ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠١م؛ جُمدت سبعة حسابات تبلغ أرصدتها ٧,٢ ملايين جنيه إسترليني. لمصطلح «توفير الأموال» تعريف واسع يشمل إتاحة الأصول المالية والمكاسب الاقتصادية من أي نوع.

٥ ـ **سويسرا**: يجدر التوضيح أن السرية المصرفية في سويسرا لا يمكن أن تشكِّل عقبة تعترض العدالة؛ إذ يمكن رفع هذه السرية فور تقديم طلب للمساعدة، وبوسع السلطات المختصة أن تجمد الأصول المالية المستخدمة من أجل القيام بهذه الأنشطة. وقد أطلقت سويسرا مبادرة دولية تُدعى «إنترلاكن»؛ ترمي إلى فرض جزاءات مالية موجهة، تستهدف قادة البلدان التي تنتهك السلم الدولي؛ بما في ذلك دعم الإرهاب.

٦ ـ **النرويج**: عندما يُشتبه في أحد الأشخاص بصورة جدية بالإعداد لعمل إرهابي أو بتمويل الإرهاب أو بتنفيذه؛ تقرر سلطات الشرطة أن تجمد ـ دون تأخير ـ أي ممتلكات للمشتبه فيه أو للأشخاص أو الكيانات الذين يعملون باسم المشتبه به أو بتوجيه منه.

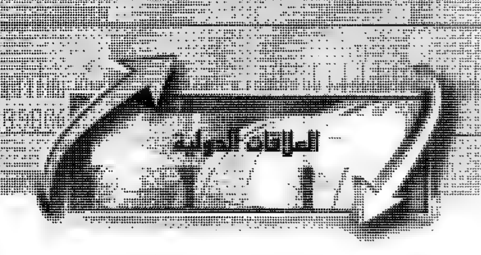
٧ ـ **السويد**: تندرج الأحكام الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١م) تحت نظم الجماعة الأوروبية ذات الصلة التي تنطبق بشكل مباشر على السويد.

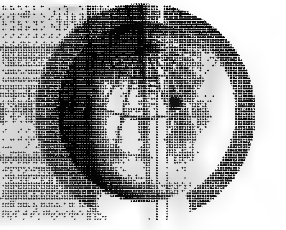
٨ ـ **الدانمرك**: يتضمن القانون الذي قُدم إلى البرلمان في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠١م أحكاماً جديدة تتعلق بالحجز والمصادرة، تترتب عليها النتائج نفسها التي تترتب على التجميد، وذلك لأنها تقضي بإمكانية حجز ومصادرة الأصول؛ بما في ذلك الأموال التي يحتمل أن تُستخدم في ارتكاب عمل إجرامي؛ حتى إذا لم يتم ارتكاب العمل الإرهابي وتمويله، ويُعاقَب الشخص بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات.

٩ ـ **فنلندا**: أنشأت وزارة الداخلية فرقة عمل لاستعراض التشريعات القائمة، ووضع توصيات بشأن كيفية تعزيز الرقابة على جمع الأموال بواسطة المنظمات الخيرية؛ بما فيها المنظمات الدينية، وسوف تتيح الأحكام المتعلقة بتمويل الإرهاب للسلطات المختصة إمكانية التدخل في عمليات جمع الأموال التي تقوم بها المنظمات الإرهابية في مرحلة مبكرة، ومن ثَمَّ ستمنع استعمال هذه الأموال في ارتكاب أعمال إرهابية.

١٠ ـ **ألمانيا**: قانون غسل الأموال الجديد يفرض على جميع المؤسسات العاملة في القطاع المالي الإبلاغ عن الصفقات المثيرة للشك لتغطية تمويل الأنشطة الإرهابية، ويغطي القانون الصفقات المالية للمنظمات الخيرية التي قد تقوم بتمويل أنشطة إرهابية، ويحظر قانون منع الإرهاب المؤرخ بـ٩ / ١/ ٢٠٠٢م الجماعات الإرهابية من الحصول على الدعم المالي من الخارج، كما يمكن للقانون حظر أي رابطة للأجانب (هي الرابطة التي يكون جميع أو معظم أعضائها من غير مواطني الاتحاد الأوروبي)؛ إذا كانت تدعم منظمات خارج ألمانيا تحرض وتدعم أو تهدد بشن هجمات ضد أشخاص أو ممتلكات. وبحظر «رابطة الأقصى» تكون ألمانيا قد استخدمت هذا الحق لأول مرة.







١١ ـ النمسا: يمكن للمحكمة المختصة أن تصدر أمراً مانعاً فيما يتصل بالعائدات التي يُشتبه في تحصيلها بارتكاب أو لارتكاب عمل إجرامي، وكذلك فيما يتصل بالأموال التي تكون بحوزة منظمة إجرامية، ويتضمن القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية أحكاماً تتصل بمصادرة الأموال والاستيلاء عليها، وقد حث وزير المالية المؤسسات الائتمانية على مواصلة وزيادة اليقظة فيما يتعلق بالعملاء المشتبه في ارتباطهم بالإرهاب.

١٢ ـ فرنسا: يمكن لفرنسا على الصعيد الوطني تجميد حسابات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين غير المقيمين، وذلك بمرسوم يُستصدر بناء على تقرير الوزير المكلف بالاقتصاد وفقاً للمادة L-151-2 من القانون النقدي والمالي، وبصفة خاصة يمنع تحويل الأرصدة المالية للأشخاص والكيانات التي تعتبر كيانات إرهابية إلى الخارج، وقد جمدت فرنسا حتى ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠١م ما يقارب ٤٢ , ٤ ملايين يورو من الأموال المملوكة لحركة طالبان.

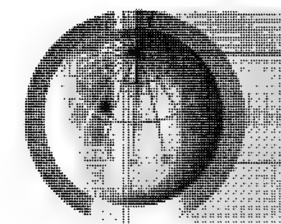
١٣ ـ إيطاليا: هناك صكوك إدارية تيسر العمل بتدابير تجميد الأموال، تم وضعها بموجب القانون الدولي (قرارات الأمم المتحدة والقواعد التنظيمية للجنة الأوروبية)، وابتداءً من ١١ ديسمبر ٢٠٠١م حتى ٢ يناير ٢٠٠٢م، «موعد تقديم التقرير»؛ صدر ٧٩ أمراً بالتجميد تتعلق على وجه الخصوص بـ ٣١ حساباً مصرفياً و٤٣ بوليصة تأمين، و٤ حسابات مشتركة؛ أي ما مجموعه ٦٥ , ٢٢٨٦٦٢ يورو، ١١ , ٢٩٨١٨٩ دولار أمريكي.

١٤ ـ هولندا: القواعد التنظيمية للاتحاد الأوروبي هي الأساس الذي يُستند إليه في تجميد أصول الإرهابيين في هولندا، وحتى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠١م تم رسمياً تجميد حساب مصرفي واحد استناداً إلى قائمة الأمم المتحدة، ويملكه مصرف دولة أفغانستان، ورصيده ٩٦ , ٤٩٥٢٨٥ دولار أمريكي.

١٥ ـ أيرلندا: تسري بشكل مباشر داخل أيرلندا القواعد والتدابير التي حددها مجلس الاتحاد الأوروبي، وجاري اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني وصعيد الاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ ثماني توصيات خاصة بشأن تمويل الإرهاب، يوجد ما يعرف بـ «مجلس الأصول الجنائية» يجمع في وكالة واحدة: الشرطة الأيرلندية والضرائب، والشؤون الاجتماعية، تتمثل أهدافه في تعيين الأصول الجنائية أو المشتبه فيها حيثما تكون، واتخاذ ما يلزم من خطوات بمقتضى القانون؛ لحرمان حائزي هذه الأصول منها أو من استخدامها أو الاستفادة منها، والقيام بالأعمال التحضيرية بما يلزم من إجراءات.

١٦ ـ بلجيكا: ينص المرسوم الملكي المؤرخ بـ ١٧ فبراير ٢٠٠٠م، والمتعلق بالتدابير التقييدية التي اتُخذت ضد حركة طالبان في أفغانستان، على تجميد الأموال والموارد المالية الأخرى، والتي تنتج بشكل خاص عن المال الذي تملكه طالبان أو الذي تسيطر عليه طالبان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو الذي تملكه أو تسيطر عليه أي مؤسسة مرتبطة بطالبان، وبموجب المرسوم نفسه خُوّل وزير المالية صلاحية تنظيم واتخاذ أي تدبير يرمي إلى كفالة تنفيذ هذا المرسوم، ولا سيما نشر قوائم الأشخاص والكيانات المعنيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.






١٧ ـ **البرتغال:** اتسع نطاق تجميد الحسابات المصرفية/ الأصول نتيجة اعتماد اللائحة التنظيمية ٢٥٨٩ للاتحاد الأوروبي الصادرة في ديسمبر ٢٠٠١م، بل إن السلطات الوطنية تملك الآن أسساً قانونية لتجميد الحسابات المصرفية/ الأصول التي تبدو «نظيفة» في ظاهرها؛ بينما «يشك» في أنها قد تستخدم لتمويل أعمال أو جماعات إرهابية، ويُعاقَب الممول بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ و١٥ سنة، تُشدد في حالة قادة الجماعات أو المنظمات أو الجمعيات.

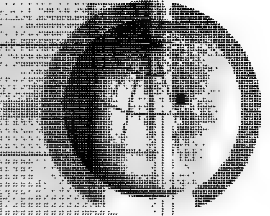
١٨ ـ **إسبانيا:** تم عرض تشريع على اجتماع لجنة الوزراء في ٣٠/ ١١/ ٢٠٠١م؛ بشأن منع ووقف أنشطة تمويل الإرهاب، ينص على إنشاء لجنة لمراقبة أنشطة تمويل الإرهاب، ويجوز لهذه اللجنة أن تقرر تجميد الأرصدة والودائع والحسابات المفتوحة المملوكة لأشخاص أو كيانات لهم صلة بمنظمات إرهابية.

١٩ ـ **كندا:** في ١٥ أكتوبر ٢٠٠١م، عرضت الحكومة على البرلمان تشريعاً بعنوان «قانون مكافحة الإرهاب»، وينص القانون على تجميد الأصول المملوكة لمن يرتبط بالنشاط الإرهابي من أشخاص أو كيانات، والعقوبة القصوى لارتكاب هذا الجرم هي السجن عشر سنوات وغرامة غير محدودة، ويقضي القانون بأن تبلغ المؤسسات المالية شهرياً عما إذا كانت بحوزتها أي أصول من هذا النوع، ويلزم القانون الأشخاص الموجودين في كندا وجميع المواطنين الكنديين الموجودين خارجها إبلاغ سلطات إنفاذ القانون والمخابرات؛ بما قد يكون بحوزتهم من أصول كهذه، أو بما قد يتحكمون به من مثل هذه الأصول، وتستبق كندا الأحداث وتدرج في أنظمة الأمم المتحدة أسماء لأفراد وكيانات؛ متى ثبت لحكومة كندا أن لهم علاقة بالأنشطة الإرهابية.

٢٠ ـ **أستراليا:** الأثر المترتب على القرار الرئاسي للولايات المتحدة ١٣٢٢٤ هو منع جميع المعاملات المتعلقة بنقل الأموال أو إجراء المدفوعات إلى الأشخاص والكيانات المدرجين في القرار أو بناء على طلبهم أو نيابة عنهم، وبالتالي فإن أية حسابات في أستراليا لهؤلاء الأشخاص أو لهذه الكيانات تكون هكذا قد جُمدت فعلياً؛ عملاً بقانون تقارير المعاملات النقدية ١٩٨٨م. يتوجب على أي تاجر نقد لديه أسباب معقولة تجعله «يشتبه» بأن معلومات معينة تتعلق بمعاملة، أو بمحاولة إجراء معاملة، أو تحويلات نقدية دولية مشبوهة متعلقة بالأشخاص، أو الكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة القرار الأمريكي؛ يتعين على تاجر النقد أن يقدم تقريراً عن المعاملة المشبوهة في أقرب وقت ممكن بعد نشوء الشبهة في ذهنه.

٢١ ـ **الصين:** عممت وزارة خارجية الصين قائمة بأسماء منظمات وأشخاص «يشتبه» في مشاركتهم في أنشطة إرهابية؛ على جميع الإدارات الحكومية وحكومات الأقاليم والسلطات البلدية وحكومتي المنطقتين الإداريتين الخاصتين لهنغ كنغ وماكاو، وقد أمرت الإدارات المعنية جميع المصارف والمؤسسات المالية، وكذلك الفروع الصينية للمصارف التي يملكها أجانب؛ بأن تحقق في الممتلكات وتحركات رأس المال للمنظمات والأشخاص المذكورين في القائمة، وبأن تجمدها فوراً، وتبلغ الحكومة إذا تم اكتشاف أي أصول مشبوهة، وهذه






القائمة صادرة عن مجلس الأمن.

٢٢ ـ اليابان: اتخذت حكومة اليابان منذ ١١ سبتمبر تدابير لتجميد الأصول المالية لـ ٢٩٠ منظمة وفرداً؛ بما في ذلك المنظمات والأفراد الذين لهم علاقة بالطالبان أو بأسامة بن لادن، وتم حتى نهاية ٢٠٠١م تجميد أربعة من حساباتهم في اليابان (نحو ٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي)، وفي يونيو ٢٠٠٢م صدر «قانون المعاقبة على تمويل جرائم ترويع العامة»، وأضحى ممكناً بعد ذلك القانون اعتبار الأموال التي تجمع أو تقدم بغية القيام بأعمال إرهابية أموالاً مخصصة لارتكاب جرائم، وحجز الأموال لمصادرتها وتحصيل ما يعادلها قيمة، كما أن قانون مكافحة الجريمة المنظمة يقضي بأن تخطر المؤسسات المالية مكتب الاستخبارات المالية الياباني بالمعاملات المالية التي يشتبه في أنها ذات صلة بتمويل الإرهاب.

٢٣ ـ الهند: ينقسم تقرير الهند إلى الفروع الآتية:

أ ـ التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب.

ب ـ تمويل الإرهاب.

ج ـ التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

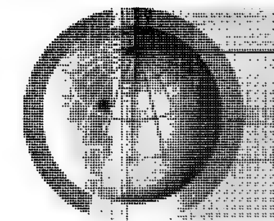
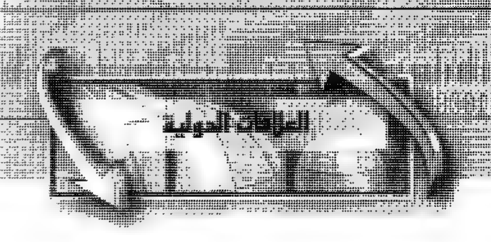
د ـ التمويل الخارجي للإرهاب، وهو «سري» يثبت بالوثائق أن الإرهاب في الهند تموله جهات خارجية على نحو واسع النطاق «لم ينشر الجزء (د) ضمن مطبوعات الأمم المتحدة».

٢٤ ـ رومانيا: بعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣؛ بادرت السلطات الرومانية فوراً بسنّ قوانين تنظيمية ترمي إلى تنفيذ أحكام القرار؛ مع التركيز بوجه خاص على الحيلولة دون إمكانية تمويل المنظمات والأعمال الإرهابية، وعلى القضاء على المصادر المتحملة للتمويل، ويتبادل المصرف الوطني المعلومات مع سفارة أمريكا.

٢٥ ـ اليونان: اليونان ملتزمة بأن تضمن تشريعاتها الداخلية التوصيات الخاصة الثماني لفرقة العمل للإجراءات المالية المعتمدة في الجلسة الاستثنائية المعقودة في واشنطن يومي ٢٩ و٣٠ أكتوبر ٢٠٠١م، والمتصلة بإدراج جُرم تمويل الإرهاب في قائمة الجرائم الأصلية التي تعتبر عائداتها «أموالاً مغسولة». واليونان ملزمة بجميع الصكوك القانونية الصادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي، والمتصلة بتجميد أصول وأموال وموارد الكيانات القانونية أو الأشخاص الضالعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأنشطة الإرهابية.

٢٦ ـ قبرص: أصدر مصرف قبرص المركزي تعاميم إلى المصارف بقرارات مجلس الأمن والأوامر التنفيذية لرئيس أمريكا، والتي تضم قوائم بأسماء الأشخاص والمنظمات والكيانات الذين يخضعون لتجميد الأصول، واستناداً إلى الردود لم يعثر على أثر لأي أموال مملوكة لهؤلاء الإرهابيين.



٢٧ ـ تركيا: توجد لدى تركيا تشريعات مختلفة تحتوي على أحكام يمكن أن تنطبق في مجال صنع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية، وتنص الفقرة ٤ من المادة ٧ من قانون مكافحة الإرهاب على أن «تحظر أنشطة الرابطات والمؤسسات والاتحادات التي يتضح أنها قدمت الدعم لحركات إرهابية، ويتم حلها بموجب قرار تتخذه المحكمة المعنية، وتصادر أصول هذه المؤسسات».

٢٨ ـ موريتانيا: يمنع الدستور جميع أشكال العنف المادي والمعنوي، وقد تم التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

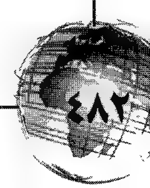
٢٩ ـ المغرب: يجيز القانون الجنائي مصادرة الأموال التي استُخدمت في ارتكاب الجرائم في حالة الإدانة والمصادرة كتدبير وقائي؛ حتى لو لم يصدر حكم بالإدانة وبموجب أمر صادر عن محكمة مختصة. والقانون المغربي لا يُعرّف الإرهاب بشكل محدد، ومن ثَمَّ فإن الأعمال الإرهابية والأعمال التي تصفها كذلك التشريعات الأجنبية والصكوك القانونية الدولية تعد أعمالاً إجرامية، المجال المالي المغربي في مأمن من أي نقل للأموال أو إجراء معاملات مشبوهة؛ نظراً لإشراف البنك المركزي وجهاز مراقبة صرف العملات. «هذه الوثيقة صدرت قبل تفجيرات المغرب».

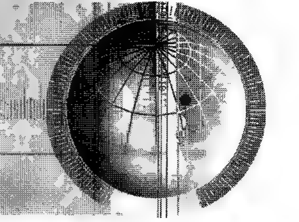
٣٠ ـ الجزائر: عندما توجد قرائن أو شكوك في كون الأصول المالية المشتبه بها موجهة أو كانت موجهة لتمويل أنشطة إرهابية أو متأتية من ممتلكات أو موارد اقتصادية أعيد توظيفها عن طريق غسل الأموال؛ يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر تدابير تحفظية لتجميد أو حجز الأصول المالية الموجهة للأنشطة الإرهابية، واتخاذ قرار يقضي بمصادرة تلك الأموال فضلاً عن العقوبات الإضافية والتدابير الأمنية.

٣١ ـ تونس: يمكن طبقاً للقانون التونسي أن تكون أموال وممتلكات مرتكبي الجرائم هدفاً لبعض الإجراءات مثل الحجز والمصادرة، وسيتضمن المشروع الشامل المتعلق بمكافحة الإرهاب الذي هو بصدد الإعداد ما يتعين من مقتضيات من شأنها أن تساعد بصفة أكثر فاعلية على مكافحة تمويل الإرهاب.

٣٢ ـ ليبيا: الأنشطة الإجرامية المتعلقة بتوفير الأموال أو جمعها بشكل مباشر أو غير مباشر لمن يستخدمها أو «يفكر» في استخدامها في أعمال إرهابية محظورة قانوناً وارتكابها يشكِّل جريمة جنائية؛ تجيز للسلطات القضائية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها، وتجميع المبالغ محل الجريمة والتحفظ عليها، ومنع التصرف فيها بل ومصادرتها، وقد وقَّعت ليبيا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وهي بصدد اتخاذ إجراءات وتشريعات إضافية تلائم الاتفاقية.

٣٣ ـ السودان: يمنح قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٠م المحاكم حق تجميد أو مصادرة أي أموال ثبت أن لها علاقة بالإرهاب، يمنح قانون المحاكم السودانية حق مصادرة أموال أو عقارات أو معدات أو أي أرصدة مالية مملوكة لمتهم في جريمة إرهابية ارتكاباً أو تحريضاً أو مساعدة أو تشجيعاً قولاً أو فعلاً، وحرمانه أيضاً من أية



منفعة أو استغلال أية مصادر أو أموال أخرىٰ سواء داخل السودان أو خارجه .

٣٤ ـ مصر: يقوم البنك المركزي المصري فور تلقيه قوائم بأسماء أشخاص ومنظمات ترتبط بأعمال إرهابية؛ بإصدار تعليمات فورية لكي يُطلب من جميع البنوك التي تخضع لرقابته (وكذا المصرف العربي الدولي) تجميد كل الأرصدة والحسابات الخاصة والأصول المتعلقة بالأشخاص والمنظمات الواردة إليه مع طلب موافاته بما تم من قِبَل البنوك، وسوف يتم اتخاذ إجراءات تشريعية إضافية من خلال قانون غسل الأموال الذي هو بصدد الإعداد حالياً، وينص قانون العقوبات علىٰ وجوب مصادرة الأموال التي يثبت أنها تمثل مورداً مخصصاً للصرف علىٰ المنظمات أو الجماعات الإرهابية، ويتيح قانون سرية الحسابات بالبنوك ٢٠٥/ ١٩٩٠م، مباشرة الاطلاع أو الحصول علىٰ أية بيانات تتعلق بالحسابات أو الودائع .

٣٥ ـ اليمن: أعطىٰ قانون البنوك الحق للبنك المركزي بتجميد أرصدة البنوك والمصارف والمؤسسات المالية الخاصة، وذلك في حالة قيامها بأية أعمال غير مأمونة أو القيام بأعمال مخالفة للقوانين النافذة .

٣٦ ـ سلطنة عُمان: التقرير الذي قدمته عُمان ما هو إلا إدانة، ولم تقدم إجراءات أو تدابير اتخذتها، ومجلس الأمن طلب منها تقرير بالتدابير بحلول نهاية يوليو ٢٠٠٣م، وحتىٰ الآن لم يظهر في وثائق مجلس الأمن تقرير جديد من سلطنة عُمان يوضح التدابير التي اتُخذت .

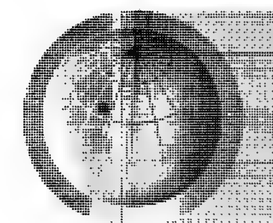
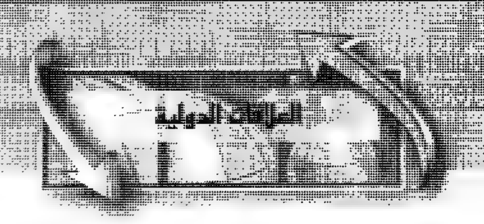
٣٧ ـ الإمارات: ينظم القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م في شأن تجريم غسل الأموال عملية تجميد الأرصدة، وللمصرف المركزي والنيابة العامة والمحكمة المختصة الأمر بتجميد الأموال والتحفظ عليها والتي «يشتبه» في استخدامها في الجرائم الإرهابية .

٣٨ ـ قطر: قام المصرف المركزي بإصدار قرار يقضي بتجميد أرصدة ٢٦ فرداً أو منظمة للاشتباه بعلاقتهم مع منظمات إرهابية، وقد أعدت الجهات التشريعية المختصة مشروع قانون العقوبات ليحل محل قانون العقوبات الحالي، وقد خصص الباب الثالث من المشروع لجرائم الإرهاب، ونصت المادة (١٤١) علىٰ تجريم تمويل الجماعات الإرهابية ومعاقبة مرتكبها بالحبس المؤبد. في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٢م صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال، منذ أحداث ١١ سبتمبر قامت الجهات المختصة في الدولة بمنع جمع التبرعات من قبل الجمعيات غير القطرية .

٣٩ ـ البحرين: قامت مؤسسة نقد البحرين بإصدار تعميم حول تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ في مجال منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية، وتجريم توفير أو جمع الأموال للإرهابيين، وتجميد أموال الإرهابيين ومنظماتهم، وحظر إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو خدمات مالية للإرهابيين .

٤٠ ـ الأردن: تعليمات من محافظ البنك المركزي إلىٰ كل البنوك العاملة في المملكة؛ تتضمن التقيد بقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتجميد أموال المنظمات الإرهابية عند الطلب، ومنع



استخدام الجهاز المصرفي لأي غايات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن، وهذه التعليمات تنسجم مع التعديل الذي أجرته حكومة المملكة الأردنية على قانون العقوبات.

٤١ - **سوريا**: لما كان القرار ١٣٧٣ لم يحدد مفهوم الإرهاب والأعمال أو الجهات الإرهابية الواجب مكافحتها؛ فإن سوريا تستند في إعداد تقريرها على التزاماتها التعاقدية في إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨م، والتي ميزت بين الإرهاب والكفاح المشروع ضد الاحتلال الأجنبي، وكذلك من خلال الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي انضمت إليها سوريا، وأحكام قرار مجلس الأمن رقم ١٣٣٣ لعام ٢٠٠٠م. الحكومة السورية تدرس مشروع قانون لمنع غسل الأموال، ووفقاً لقانون العقوبات يحظر على الرعايا أو أي أشخاص أو كيانات داخل أراضي سوريا أن تتيح أية أموال أو موارد اقتصادية أو أصول مالية أو خدمات مالية بصورة مباشرة وغير مباشرة للأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية.

٤٢ - **لبنان**: أنشأ قانون «٣١٨» هيئة تحقيق خاصة؛ مهمتها إجراء التحقيقات في العمليات التي يشتبه بأنها تشكل جرائم تبييض أموال، ولها أن ترفع السرية المصرفية عن الحسابات المفتوحة في المصارف وعن الموجودات المالية في المؤسسات المالية؛ إذا ارتكب أصحابها جرائم معاقب عليها بالقانون المذكور (ومنها العمليات الإرهابية)، ومن ثَمَّ تجميد هذه الأموال ومصادرتها.

٤٣ - **الكويت**: أصدر مجلس الوزراء قراراً ينص على ضرورة تنظيم عمل اللجان الخيرية بشأن المشروعات التي تزمع القيام بتنفيذها خارج البلاد؛ حيث شكلت بموجب ذلك لجنة وزارية عليا لتنظيم العمل الخيري في الداخل والخارج. أعدت الحكومة مشروعاً بقانون لمكافحة عمليات غسل الأموال، البنك المركزي أصدر عدداً من التعاميم المعنية بهذا الموضوع؛ منها على سبيل المثال التعميم المؤرخ في ديسمبر ١٩٩٩م، والمعني بتجميع الأموال وغيرها من الموارد المالية التابعة بشكل مباشر أو غير مباشر لحركة طالبان، تزويد الدول الأخرى بأقصى قدر من المساعدة وتبادل المعلومات في حال طلبها.

٤٤ - **إندونيسيا**: ريثما يتم سنّ قانون (مناهضة الإرهاب) الذي قُدّم للبرلمان في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٢م بوصفه تدبيراً طارئاً؛ أصدرت الحكومة لائحة حكومية تقوم مقام القانون، وتنص اللائحة في مادتها رقم ٢٩ على: «المحققون، أو المدعون العامون، أو القضاة، لديهم سلطة إصدار الأوامر للمصارف أو للذين يقدمون الخدمات المالية بتجميد الأصول المملوكة لأي شخص «يُعتقد» بأنها مستمدة من أعمال الإرهاب و/ أو الجرائم المتصلة بالإرهاب؛ بصرف النظر عن مقدارها أو قيمتها».

٤٥ - **ماليزيا**: صدرت تعميمات إلى جميع المؤسسات المالية بتجميد الأموال والموارد المالية؛ بما فيها الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها الشخص المحدد، أو المنظمات المحددة في التعميمات، والأفراد والكيانات الذين لهم ارتباط بها أو يسيطرون عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو الأموال التي تدرّها.



٤٦ ـ الفلبين: قانون غسل الأموال (٢٠٠١م) سيساعد في منع تدفق الأموال إلىٰ الجماعات الإرهابية، وذلك من خلال زيادة الشفافية والمساءلة في القطاعين المصرفي والمالي، وستقوم الفلبين بإدخال تعديلات علىٰ قوانينها الخاصة بالسرية المصرفية، والتي هي بحاجة إلىٰ زيادة التوفيق بينها وبين الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

٤٧ ـ بنغلادش: يجري اتخاذ خطوات بموجب قانون غسل الأموال (٢٠٠٢م) لإصدار تعليمات إلىٰ جميع المصارف والمؤسسات المالية بالإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة/ غير معتادة فوراً، وبموجب البند ١٩ (٤) من هذا القانون: إذا لم تفعل المؤسسات ذلك؛ فإنها قد تتعرض لدفع غرامة بحد أقصىٰ ١٠٠,٠٠٠ تاكا، وبحد أدنىٰ ١٠,٠٠٠ تاكا. ليست لمصرف بنغلادش سلطة قانونية مباشرة تمكّنه من أن يصدر تعليمات إلىٰ أي مصرف بأن يجمِّد أي حساب، وإذا كان المطلوب تجميد أي حساب؛ فإن الحصول علىٰ أمر من المحكمة بذلك إلزامي.

٤٨ ـ باكستان: يُعمل بالتشريعات والإجراءات التالية للتجميد:

أ ـ بنك الدولة: حيث يُصدر توجيهات للمصارف والمؤسسات المالية لتجميد الحسابات امتثالاً لقرارات مجلس الأمن.

ب ـ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابيين؛ «في ضوئه تتم مراجعة ميدانية دورية للتدقيق في حسابات المؤسسات الخيرية».

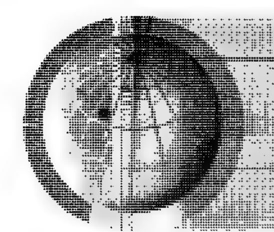
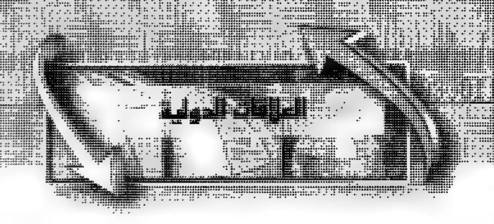
ج ـ قانون المدارس الدينية (٢٠٠٢م): من أحكامه: «لا تتلقىٰ المدارس الدينية المسجلة أي هبة أو معونة من أي مصدر أجنبي، أو تقبل طلبة أجانب، أو تعيّن مدرسين؛ دون تأشيرة عمل سارية المفعول وشهادة عدم ممانعة من وزارة الداخلية».

٤٩ ـ أفغانستان: الحكومة الانتقالية لأفغانستان هي التي قدمت التقرير في ١٠ مارس ٢٠٠٣م، تجدر الإشارة إلىٰ أن القوات المسلحة لأفغانستان ما فتئت تعمل علىٰ مكافحة الإرهاب، والحد من انتشاره في أفغانستان والمنطقة منذ ظهور الشبكتين الإرهابيتين لطالبان والقاعدة.

٥٠ ـ طاجيكستان: تؤكد استعدادها للوفاء بالالتزامات التي تتحملها بموجب قرار مجلس الأمن وبالاتفاقات الدولية والقوانين المعيارية.

٥١ ـ أوزبكستان: تخضع إجراءات تجميد الحسابات والودائع في المصارف للمادة ٢٩٠ ـ مصادرة الممتلكات ـ من قانون الإجراءات الجنائية.

٥٢ ـ قيرغيزستان: تمكن أحكام التشريعات الوطنية من تجميد الأموال التي «يشتبه» في امتلاكها من قبل

الإرهابيين، وتعليق أو إلغاء ترخيص المصارف الضالعة في أنشطة غير مشروعة، وإيقاف العمليات المصرفية التي تستخدم فيها أصول متأتية بوسائل إجرامية بغية تمويل الإرهاب، وجاري سنّ قانون لغسل الأموال.

٥٣ - كازاخستان: أحال المصرف الوطني قائمة بأسماء المنظمات الإرهابية والإرهابيين المرتبطين بالنشاط الإرهابي إلى مصارف الفئة الثانية، والتي طلب منها التحقق من وجود بيانات تغطي فترة السنوات الثلاثة الماضية (قبل ٢٠٠٢م)، وتتعلق بالكيانات القانونية والمادية التي لها صلة بالنشاط الإرهابي، وأن تبلغ نتائج عملها إلى المصرف الوطني. وفضلاً عن ذلك فإن إحالة هذه البيانات إلى البنك الدولي يتم بانتظام كل ثلاثة شهور، ومصارف الفئة الثانية تبلغ الوكالات الحكومية عندما تتوفر المعلومات.

٥٤ - أذربيجان: تُجري وزارة الأمن الوطني وهيئات إنفاذ القانون الأخرى في أذربيجان التحقيقات اللازمة فيما يتعلق بالكيانات (بما فيها منظمات الإغاثة الإنسانية) المشتبه في أن لها صلات بالإرهاب أو التي قد تقدم الدعم لها، وبغية منع تحويل الإيرادات المستمدة من الأهداف الدينية أو الثقافية أو الخيرية لتمويل الإرهاب. وضع قانون جديد بشأن المصارف يحدد هوية الزبائن ومنح الرخص لهم.

خـــاتـمـة:

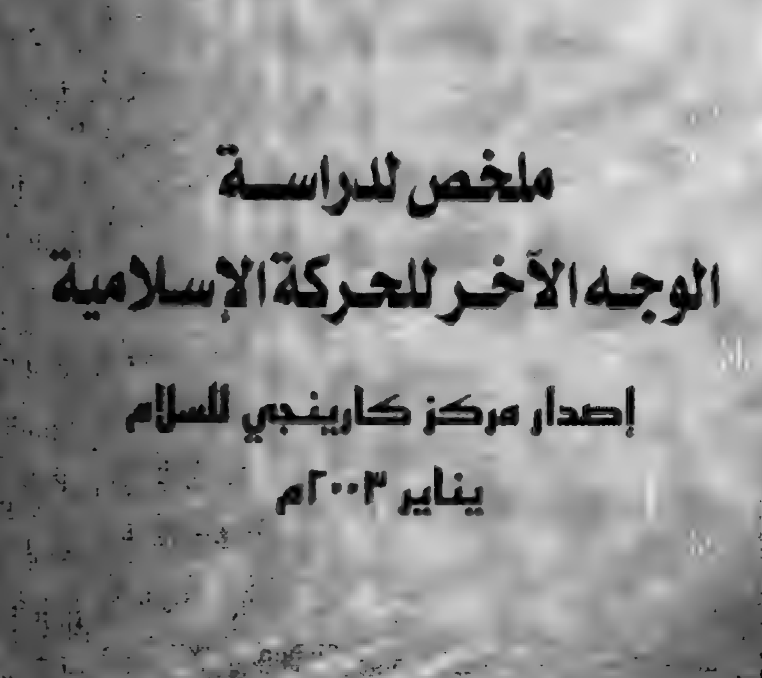
إن كل هذه التدابير اتُخذت على الرغم من إخفاق الأمم المتحدة في وضع تعريف محدد للإرهاب، ومن ثَمَّ تم تحديد العقوبة دون تحديد الذنب، فقد أعلنت وكالات الأنباء في ٦/ ١٠/ ٢٠٠١م أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أخفقت في تبني قرار بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب؛ بسبب خلافات بين أعضاء الجمعية حول تحديد مفهوم الإرهاب.

إن الأمر جدّ خطير، وأموالنا المغتربة مهددة بين عشية وضحاها بالمصادرة، فهم يتعاملون معنا من خلال فهمهم للعمل الخيري الإسلامي؛ بمعنى أنهم يعطون مشروعية للاستيلاء على الأموال العربية والإسلامية المودعة لديهم؛ بدعوى أن المسلمين لو قاموا بعمل إنساني لإغاثة المنكوبين والفقراء سيأخذون ممتلكاتهم غنائم، لهذا فإن العلاج الأمثل والأوحد هو عودة الأموال المغتربة إلى أحضان أصحابها.



ترجمات

- ملخص لدراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية. مركز كارينجي.
- ملخص لدراسة انهيار العرب. مركز ديان.
- ملخص لنشرة توقعات مركز جافي الإسرائيلي ٢٠٠٢م.
- ملخص لنشرة استخبارات الشرق الأوسط ٢٠٠٢م.


ملخص للدراسة
الوجه الآخر للحركة الإسلامية
إصدار مركز كارينجي للسلام
يناير ٢٠٠٣م



ملخص لدراسة

الوجه الآخر للحركة الإسلامية

إصدار (مركز كارينجي للسلام) يناير ٢٠٠٣م

تمهيد:

الديمقراطية ومشروع سيادة القانون ـ برنامج السياسة العالمية ـ مؤسسة كارينجي للسلام:

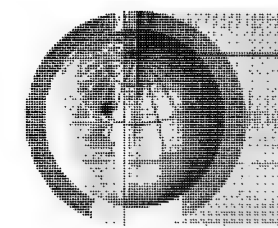
قام (مركز كارينجي للسلام الأمريكي) بعمل سلسلة أبحاث تتعلق بمخططات الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، و «كارينجي» مركز أمريكي للدراسات والأبحاث ينتمي إلى اليمين المحافظ الأمريكي وله سطوته على الإدارة الأمريكية الحالية، ومشروعه الآن قائم بالعراق وأفغانستان.

استقدمت المؤسسة أحد أبرز الأكاديميين المصريين المتخصصين في الجماعات الإسلامية، وهو الدكتور مصطفى كامل السيد، وهو أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومدير «مركز دراسات الدول النامية» في الجامعة نفسها، وأقام الباحث ما يقرب من شهرين في الولايات المتحدة، وهما شهر يوليو وأغسطس ٢٠٠٢م، ليخرج بعدها بهذه الدراسة (الوجه الآخر للحركة الإسلامية) المعمقة للمركز.

ولكن ما الذي دفع هذا المركز إلى بذل ذلك المجهود الذي تبعته مجهودات أخرى في هذا المضمار؟ تعتقد الولايات المتحدة أن حربها ضد الإرهاب قد تنتهي غداً أو بعد غد أو حتى بعد عقد من الزمن، وذلك بانتصار الأقوى على الأضعف، ولكن في الوقت نفسه يظن قسم من مفكريها وسياسيها أن اقتلاع الغضب من الصدور والكراهية من القلوب في عالم تحركه العواطف؛ أمر يحتاج إلى جهود كثيرة وعقود طويلة، ففي استطلاع أجراه «شبلي تلحمي» البروفيسور في جامعة ميريلاند الأمريكية كانت نتائجه كالآتي: معظم المستفتين في مصر والأردن والسعودية ولبنان يحبذون دوراً أكبر لعلماء الدين في الحياة العامة. ٦ ٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع يثقون بأن الولايات المتحدة ستُدخل الديمقراطية إلى العراق وباقي الدول العربية. والغالبية العظمى تعتقد بأن أمريكا تريد فقط الاستيلاء على النفط، وتدعيم سيطرة إسرائيل على الشرق الأوسط.

وأشار الاستطلاع أنه في حال تطبيق الديمقراطية؛ فإن الحركات الإسلامية ستكون لها الأغلبية الكاسحة في العديد من الدول العربية.

فالاستطلاع يشير إلى أن الاكتساح العسكري الأمريكي مهما بلغ مداه؛ فإنه لن ينزع كره أمريكا، ومن ثَمَّ لن يمنع محاولة الإيقاع بها والانتقام منها في أقرب فرصة سانحة؛ لذلك لجأت أمريكا إلى ما اصطُلح على




تسميته بـ (الإسلام الأمريكي)، وقد دلَّت أحداث ١١ سبتمبر على أن أمريكا بحاجة إلى وجود دولة إسلامية علمانية تكون نموذجاً لكل الدول العربية والإسلامية الأخرى. وهذه برأي أمريكا هي الطريقة الأسلم لإبعاد المنطقة العربية عن أجواء أسامة ابن لادن؛ فأمريكا الثائرة على كل مسلمي العالم بعد انفجارات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ أقسمت أن تغير كل ما لا يعجبها في حياة الشعوب وثقافاتها ومعتقداتها، وخاصة تلك التي تفرز إرهابيين يكرهونها ويرون أنها إمبراطورية استعمارية يحكمها عدد من الجهلة السفاحين المتعصبين.

ولذلك علت أصوات أكاديمية وسياسية مطالبة بوجود دولة عربية، يصلح فيها تطبيق ذلك النموذج المراد منه تعميمه على المسلمين، فقد صرح نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز لصحيفة واشنطن تايمز؛ بأن من أكثر الدول التي يمكن أن تكون أمثلة للدول الإسلامية الحرة الديمقراطية هي: تركيا وإندونيسيا والمغرب، وقال: «نروّج لذلك النوع من النجاح كحل للإرهاب على المدى البعيد، أما على المدى القريب فمن المهم اعتقال وأسر وقتل الإرهابيين».

وتحاول مراكز الدراسات والأبحاث إيجاد صيغة معينة تعمل على احتواء الإسلاميين، ولعل هذه الدراسة تصب في هذا الاتجاه.

وتمثل هذه الدراسة أيضاً حلقة من سلسلة للدور الذي يمارسه بعض الأكاديميين العرب في خدمة الأهداف الأمريكية؛ والذي وصلت فيه درجة الوقاحة إلى العمل في العلن دون خجل أو مواربة أو خوف من سلطة، ويذهب تحت غطاء وتوجيه خارجي مثل مراكز البحث العلمي أو التعاون العلمي وغيرهما من المسميات، والتي نراها في العديد من الأوساط الجامعية والمراكز البحثية وفي أطر من التعاون العلمي الذي يُخفي مآرب أخرى، والقضية ليست جديدة، فمثلاً بدأ الإعلان عن فضائح الاختراق الأمريكي لمصر من خلال صيغ «التعاون العلمي» منذ الثمانينيات؛ عندما بادر الدكتور حامد ربيع بنشر سلسلة من المقالات في مجلة الأهرام الاقتصادي؛ تسببت حينها بأزمة في العلاقات الأمريكية المصرية، وانتهت إلى صدور قرار بإقالة رئيس تحرير المجلة، وفي عام ١٩٩٥م شنَّ الكاتب الصحفي المصري محمد حسنين هيكل حملة صحفية ضد التمويل المشبوه للدراسات الجامعية والأكاديمية التي انتشرت كالوباء في الجسد العلمي المصري، ومنه إلى بعض البلدان العربية؛ وخاصة من جهات أمريكية وإسرائيلية. ثم كرَّس الباحث المصري الدكتور رفعت سيد أحمد جهداً متميزاً في كشف أوكار التجسس في مصر؛ بكتب ومقالات تفصيلية وبالوثائق؛ حول الدور الاستخباري لمراكز البحوث الممولة والمهتمة بدراسات تبدأ بالحجاب والسفور وتنتهي بالري والزراعة، ولا تغفل اهتمامات الوطن العربي في قضية التطبيع مع إسرائيل، وجسّ النبض لردود الأفعال حول كل قضية تمس الأمن القومي الإسلامي، وهكذا تكاملت الأنشطة الأمريكية مع الإسرائيلية في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية.

فلم يعد خافياً أن هيئة المعونة الأمريكية، وكما تشير دراسة للدكتور جمال عبد الهادي أستاذ التاريخ

الإسلامي، موّلت مشروعاً بحثياً أُنجز بالتعاون بين عدد من الجامعات الأمريكية والجامعات المصرية، شمل أكثر من ٥٠٠ دراسة بحثية برصيد ٦٠ مليون دولار، وتناولت كل شيء في مصر من الصناعات الاستراتيجية؛ مثل صناعة الحديد والصلب مروراً بمناهج التعليم والتربية وموقع الدين فيها، وانتهاء بسياسة مصر الخارجية تجاه إسرائيل والتطبيع معها، وقد اشترك في هذا المشروع أكثر من ٢٠٠٧ باحثين مصريين، وأكثر من ٥٠٠ أمريكي، وقد كُتبت جميع هذه الدراسات باللغة الإنجليزية، وحصلت هيئة المعونة الأمريكية على نسخ منها، وعلى جميع المعطيات والأرقام والاستنتاجات التي توصّل إليها الباحثون.

كما مولّت مؤسسة «كونراد اديناور» الألمانية (تقرير الحالة الدينية في مصر)؛ هذا المشروع الذي أنجزه فريق الدراسات الاستراتيجية في الأهرام برئاسة الدكتور نبيل عبد الفتاح، والذي يتناول بالتفصيل تركيب وتنظيم المؤسسات الدينية المصرية سواء التقليدية منها أو الجماعات الإسلامية أو القبطية.

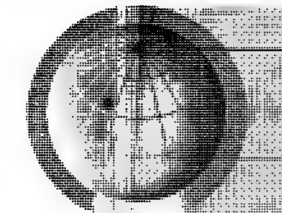
ملخص الدراسة (الوجه الآخر للحركة الإسلامية):

ترى العديد من الحكومات - ليس فقط في الغرب - الإسلاميين على أنهم يمثلون تهديداً للأمن الإقليمي والدّولي؛ دون تمييز بين الإسلاميين المستعدّين للعمل بالطرق القانونية وبين الجماعات الأكثر أصولية (راديكالية) والعازمة على استخدام القوة. فهذه الحكومات مَعْنيَّة بدور الإسلاميين في خلافات إقليمية معينة؛ فالإسلاميون الباكستانيون لا يقبلون الوجود الهندي في أجزاء من كشمير، وتخاف العديد من الحكومات أيضاً من أن الإسلاميين العرب سيجعلون الوصول إلى تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي أمراً صعباً؛ لأنهم يرفضون المبادئ الموجودة في الاتفاقيات الموقَّعة بين مصر وإسرائيل، وإسرائيل والأردن، وإسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ بالإضافة إلى أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أصبحت العديد من الحكومات متشككة إلى حد بعيد في جميع الحركات الإسلامية، وفي الواقع في جميع المسلمين، حيث تنظر إليهم كإرهابيين أو على الأقل متعاطفين مع الإرهاب، وبالرغم من أن القضية المثارة ضد المنظمات الإسلامية الأكثر أصولية (راديكالية) قوية والمخاوف لها ما يسوّغها؛ فإن القضية المثارة ضد المنظمات الإسلامية المعتدلة تعتبر أقل وضوحاً؛ فمثل هذه المنظمات ملتزمة ظاهرياً بالسير وفق العملية الديمقراطية السلميَّة.

والقضايا التي تحتاج إلى دراسة هي: هل هذا الالتزام حقيقي أو هو مجرد ستار يُخفي حقيقة أن هذه المنظمات لا تزال تُمَارِس أعمال العنف، أو هو تكتيك (حيلة) للوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات، وتقوم عندئذ بتدمير الديمقراطية داخل إطار الدستور؟

ومن المهم أيضاً أن نُبيِّن: هل أعضاء المنظمات السياسية المعتدلة - في حالة حصولهم على تمثيل قوي في البرلمان - سيعملون على وضع دستور يَحْرِم المواطنين العرب من حقوقهم المدنيَّة والسياسيَّة باسم الشريعة (القانون الإسلامي)؟






وهناك قضيَّة أُخرىٰ تحتاج إلىٰ إيضاح، وهي: ما مدىٰ إمكانية أن تؤدي ممارسة الإسلاميين للعملية السياسية إلىٰ إثارة الصراع الطائفي في هذه الدول، أو تؤدي إلىٰ زيادة حدة التوترات في الحد الفاصل بين الهند وباكستان أو بين الدول العربية وإسرائيل؟

وأخيراً.. فإن صانعي السياسات في الولايات المتحدة معنيون بشكل خاص بتأثير النجاحات التي حققها الإسلاميون في الانتخابات في الأمن الدولي.

الإسلاميون في مصر:

للإجابة عن بعض التساؤلات؛ سوف تركز هذه الورقة علىٰ تطور الحركة الإسلامية في مصر؛ فسوف تقوم - علىٰ نحو خاص - بدراسة تطور جماعة (الإخوان المسلمون)، و (الجماعة الإسلامية) الأكثر أصولية (راديكالية).

فجماعة (الإخوان المسلمون) هي التيار الرئيس في التنظيم الإسلامي في مصر، و (الجماعة الإسلامية) - المصرية - كانت ولا تزال إلىٰ الآن تعتبر الأكثر عنفاً، والمسؤولة عن معظم العنف السياسي الذي حدث في الدولة في الفترة من ١٩٩٢م حتىٰ عام ١٩٩٧م، وتزعم كلتا الجماعتين أنهما ملتزمتان بالطرق السياسيَّة أكثر من الطرق العنيفة في تطوير المفهومات الإسلامية، وتؤكد جماعة (الإخوان المسلمون) أنها لم تقبل بالعنف نهائياً، وقد مارست (الجماعة الإسلامية) أعمال العنف فيما مضىٰ، ولكنها حوَّلت نفسها بجسارة عن هذا الموقف.

وستناقش هذه الورقة تطور هذه الجماعات ومصداقيتها في التزامها بعدم العنف؛ في سياق ميول مُشَابِهة في دول عربية وشرق أوسطيَّة أخرىٰ؛ وخصوصاً تركيا والأردن والجزائر.

وقد تم اختيار الحركة الإسلامية في مصر؛ نظراً لأن جميع فروعها قد أثرت في الإسلاميين في الدول العربية والإسلامية الأخرىٰ.

إن جماعة (الإخوان المسلمون) هي أقدم تنظيم إسلامي في المنطقة، تأسست في الإسماعيلية في منطقة قناة السويس عام ١٩٢٨م، وأدت دوراً في المساهمة بشكل مباشر في تكوين تنظيمات تابعة في دول عربية أخرىٰ، وأيضاً كانت حافزاً للعديد من الجماعات الإسلامية الأخرىٰ.

وقد انتشرت تعاليم مُؤسِس جماعة (الإخوان المسلمون) وأول مُرشِد أعلىٰ لها الشيخ «حسن البنا» بشكل واسع بين الإسلاميين في المنطقة، و«سيد قطب» هو الزعيم الأكثر أصولية (راديكالية) في جماعة (الإخوان المسلمون) في الستينيات، وقد انتقد الحكومات العلمانية، واعتبرها حكومات كافرة، ودعا الميليشيات الإسلامية إلىٰ الإطاحة بها وتكوين دولة إسلامية حقيقية. وقامت الحكومة المصرية بإعدام سيد قطب في عام ١٩٦٦م، ومن ثَمَّ فقد أصبح رمزاً للفرق الأصولية في الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي.

وحديثاً هناك أيمن الظواهري ـ زعم تنظيم الجهاد في مصر ـ الذي انضم إلىٰ أسامة بن لادن في أفغانستان، وقاموا بتأسيس (جبهة العالم الإسلامي لمحاربة الصهاينة والصليبيين)، والذي أصبح معروفاً في الغرب بـ (تنظيم القاعدة) إلىٰ حد ما.

ومحمد عطا ـ وهو مصري آخر ـ تعتقد السلطات الأمريكية بأنه كان قائد المجموعة التي قامت باختطاف أربع طائرات ركاب أمريكية، واصطدموا بها في مركز التجارة العالمي والبنتاجون في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ومع اكتساب الجماعات الإسلامية المصرية هذا التأثير التاريخي؛ فليس ثمة شك في أن تطورهم المستمر سيكون له صداه في دول أخرىٰ في المستقبل، وفهم هذا التطور أمر مهم الآن بشكل خاص، حيث تزعم كل من جماعة (الإخوان المسلمون) و (الجماعة الإسلامية) تأكيدهما لعدم العنف والأشكال السياسية للمنظمات.

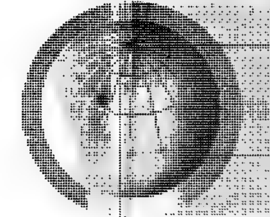
جماعة (الإخوان المسلمون):

(دراسة تاريخية وعلاقتها بإسلام الميليشيات «الإسلام المسلح»)

وبعد أن استعرض الباحث نشأة الإخوان بالتفصيل منذ نشأتها عام ١٩٢٨م علىٰ يد «حسن البنا»، وتطور صراعها مع الحكومات المختلفة قبل ١٩٥٢م أيام الملك، ثم بعد ذلك في حكومات نجيب وعبد الناصر والسادات ومبارك، بدأ في ذكر العلاقات بين (الإخوان) وما سمّاه الجماعات المسلحة؛ فقال عرض (الإخوان) علىٰ الشباب المسلح من (الجماعة الإسلامية) الانضمام إلىٰ (الإخوان)، فرفض بعضهم الانضمام، وخصوصاً هؤلاء الذين جاؤوا من الصعيد، ولكن العديد من الشباب المسلح من القاهرة ومحافظات الدلتا قبلوا العرض.

وقد طُرحت حقيقة أخرىٰ علىٰ وجود روابط بين (الإخوان المسلمون) و (الجهاد)، وهي أن المحامين الذين يتولون الدفاع عن الشباب المسلحين المتهمين بالمشاركة في أعمال مسلحة ضد الحكومة والأقباط والسائحين؛ هم أعضاء في جماعة (الإخوان المسلمون).

وعموماً؛ فإن هناك علامات علىٰ تعاطف (الإخوان المسلمون) مع رموز الجماعات المسلحة، إلىٰ جانب وجود مؤشرات علىٰ قيام (الإخوان المسلمون) ببعض المحاولات لكي يضموا إليهم بعض الأعضاء من هذه الجماعات، ولكن الدليل ضعيف علىٰ وجود تعاون استراتيجي أو مالي بين (الإخوان) والجماعات المسلحة، واضطهاد الحكومة لـ (الإخوان المسلمون) مَبْني علىٰ حد كبير علىٰ مزاعم واهية؛ فقد أظهر (الإخوان) الاستعداد للعمل كحزب سياسي سلمي، فقد كانوا مثابرين للقيام بذلك بشكل كبير ـ في الحقيقة ـ في مواجهة قهر الحكومة، فقد كان رفض (الإخوان) المبكر لفكرة الحزب السياسي يرتكز علىٰ اعتبارات أيديولوجية، وتورطهم في أعمال العنف ـ وخصوصاً في مصر ـ؛ إما أنه قد حدث منذ وقت طويل، وإما أنه غير مدعّم بأدلة ومبني علىٰ ادعاءات زائفة من قِبَل الحكومة.




تاريخ الجماعات الإسلامية المسلحة في مصر:

من المهم في هذا الصدد النظر بعين الاعتبار إلى تاريخ الجماعات الإسلامية المسلحة في مصر بشكل واضح وخصوصاً (الجماعة الإسلامية)، حيث إنها تمثل أبرز التنظيمات الإسلاميَّة الراديكاليَّة، وقد أظهرت حديثاً علامات مثيرة للاهتمام؛ بشأن استعدادها للعمل داخل العملية السياسية الشرعية.

وبعد أن استعرض الباحث تاريخ الجماعات الجهادية؛ ذكر أن الإسلاميين المسلحين مدفوعون نحو هدف تكوين دولة إسلامية محكومة بالشريعة، وهم يشاركون (الإخوان المسلمون) في هذا الهدف، ولكنهم يعتقدون أن الجهود السلمية لـ (الإخوان المسلمون) قد باءت بالإخفاق؛ لذا فإن الجهاد المسلح والذي يطلقون عليه الجهاد (Holy war) سيكون ضرورياً لتأسيس الدولة الإسلاميَّة، ويظل كل من (الإخوان المسلمون) والإسلاميين المسلحين صامتين بشكل كبير بشأن الشكل الذي يجب أن تكون عليه الدولة الإسلامية تفصيلاً، وفي الممارسة العمليَّة، وبدلاً من ذلك يطرحون تعميمات بشأن قواعد السلوك الشخصي والضوابط الأخلاقيَّة للمسلمين جميعاً.

وتنبع دعوة الإسلاميين المسلحين للجهاد من فجوة الأجيال التي تفصلهم عن (الإخوان المسلمون) ومن التقاليد المحددة التي تحركهم، فـ (الإخوان المسلمون) توجههم بقوة كتابات الشيخ «حسن البنا» أول زعيم لهم والمرشد الأعلى للجماعة؛ بينما يحرك الشبان المسلحين الشيخ «سيد قطب» والباكستاني «أبو الأعلى المودودي» و «ابن تيمية» الفقيه الإسلامي في القرن الثالث عشر الميلادي، ومن خلال هذا الأدب الخام؛ اعتنق المسلحون (الميلشيات) فكرة «الحاكمية»، والتي تعتبر أن «الله» يمثل المشروعية للحكم الإسلامي، والتي تتطلب تطبيقاً صارماً للشريعة.

ويعتبر الجهاد ضد الحكومة المصرية فرضاً نظراً لسببين:

أولهما وأكثرهما أهمية: أنه في عام ١٩٧٩م قامت الحكومة المصرية بإقامة سلام مع إسرائيل الدولة اليهودية التي قامت في أرض المسلمين فلسطين، والتي تضم العديد من الأماكن الإسلامية المقدسة.

ثانياً: لقد تخلت الحكومة تدريجيّاً عن الحكم بالشريعة منذ أن قام «محمد علي» بتأسيس الدولة الحديثة في العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر، وتم تبني القانون المدني الذي وضعه نابليون في نهايات القرن التاسع عشر، وقام السنهوري بتطوير قانون مدني مصري، وهو مجموعة قوانين كود (code) مبنية على أساس القوانين الأوروبية في عام ١٩٤٩م.

تشكك المقاتلون المسلحون (الميليشيات) في مدى فعالية الإصلاح الدستوري الذي قام به السادات في عام ١٩٨٠م، والذي تضمن الإشارة إلى أن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع؛ مع مراعاة استمرار إنتاج وبيع الخمور، واستمرار عمل الملاهي الليلية والكازينوهات في المدن الكبرى، وكانت البنوك تقرض بالفائدة وهو ما يعتبر «ربا» في ظل الشريعة، وقد منع الرئيس السادات أيضاً صدور قرار إسلامي بخصوص الزي والسلوك.

فترة انتصار للعنف السياسي:

تبع اغتيال الرئيس السادات العديد من حملات الاعتقال للمسلحين الإسلاميين ومحاكمة المئات منهم، وبالرغم من أن هذه المحاكمات لم تفعل شيئاً بشأن تقليل تنظيمات الإسلاميين؛ إلاَّ أن الفترة من ١٩٨٣م - ١٩٨٧م كانت فترة من الهدوء النسبي في مصر. وربما كان ذلك يرجع إلى تكتيك (سياسة) مؤداها أن قوات الأمن الداخلي سوف تتسامح مع الجماعة الإسلامية؛ ما دامت الجماعة قد قلّلت من أنشطتها لاختراق الأمن في صعيد مصر، فمن المؤكد أن ضباطاً كباراً من قوات الشرطة قد تقابلوا مع زعماء الجماعة الإسلامية لإقناعهم بالمكاسب التي سيحصلون عليها إذا ما توقفوا عن القيام بالعمليات المسلحة، وفي المقابل طالب زعماء الجماعة الإسلامية بإطلاق سراح زملائهم في السجن ووقف عمليات التعذيب.

وأوضح «طلعت فؤاد قاسم» زعيم الجناح العسكري للجماعة الإسلامية أن هذه السياسة من التوقف قد تبناها لمنع هجمات الحكومة على أعضاء التنظيم.

وأثناء هذه الفترة من السكون من قبل الجماعات المسلحة حقق(الإخوان المسلمون) نجاحات انتخابية مؤثرة، وخصوصاً في عام ١٩٨٧م عندما فاز حوالي ٥٨ مرشحاً من التحالف الإسلامية - والذي ضم حوالي ٣٥ مرشحاً من (الإخوان) - بمقاعد في الانتخابات البرلمانية، إلا أنها لم تقنع - بالرغم من ذلك - الأصوليين (الراديكاليين) بتبني استراتيجية سلمية، وعلى العكس قامت كل من (الجماعة الإسلامية) و (تنظيم الجهاد) بتصعيد أعمال العنف، وقد تمَّ تفسير هذا الاتجاه إلى العنف بتغيير القيادة والتكتيكات (السياسات) بالنسبة لكل من (الجهاد) و (الجماعة الإسلامية)، وبعد أن انفصلت الجماعتان إثر الخلاف حول مسألة الزعامة؛ قامت كل منهما بتطوير أنساق جديدة ومواقف جديدة لكل منهما، ففي عام ١٩٨٧م قامت (الجماعة الإسلامية) بإنشاء جناح عسكري، وحركت قبضتها القوية من المنيا وأسيوط - في الصعيد -؛ إلى القاهرة حيث أصبح وجودها ملحوظاً وخصوصاً في منطقة عين شمس، وقد خرق هذا التحرك الاتفاق المعقود مع قوات الأمن، وبدأت الصدامات عندما حاولت قوات الأمن إخراج أفراد التنظيم من مسجد «آدم» في منطقة عين شمس؛ حيث كانت تعقد (الجماعة الإسلامية) اجتماعها الأسبوعي، وفي الوقت نفسه قام (تنظيم الجهاد) بإجراء تغيير في القيادة؛ حيث أصبح تحت زعامة «أيمن الظواهري»، وبالرغم من أنه قد غادر مصر إلى أفغانستان للمرة الثالثة؛ فإنه نجح في السيطرة على التنظيم من خلال بعض أتباعه المخلصين في القاهرة.

وبلغ العنف السياسي في مصر ذروته في الفترة من عام ١٩٩٢م إلى ١٩٩٧م، ثم تراجع تدريجياً، وأثناء فترة الصدامات قامت قوات الحكومة بإجلاء المسلحين الإسلاميين من الأماكن التي يختبئون بها، أو مواجهتهم وهم يُلقون الخطب الدينية في المساجد؛ حيث تم إلقاء القبض على الآلاف أو أصيبوا بجراح أو لقوا حتفهم.

مبادرة (الجماعة الإسلامية) لوقف العمليات المسلحة:

وبالرغم من ذلك؛ فقد أعلنت الجماعة الإسلامية - في أبريل عام ١٩٩٦م - أنها سوف توقف جميع العمليات المسلحة دون قيد أو شرط داخل مصر وخارجها.

وقد تم الإعلان عن مبادرة وقف العنف أول مرة أثناء محاكمة بعض أعضاء الجماعة الإسلامية في أسوان، وفي مايو ١٩٩٧م خططت الجماعة الإسلامية لاغتيال «عبد الحليم موسى» وزير الداخلية السابق، ولكن تصادف أن سار موكب رئيس مجلس الشعب السابق في الطريق نفسه، فلقي مصرعه بدلاً من الوزير.

وتكررت المبادرة التي أكدت التزام الجماعة بعدم العنف باسم «الزعماء التاريخيين» المسجونين للجماعة، وتم قراءة هذا التصريح - مثل الأول - أثناء المحاكمة أمام المحكمة العسكرية - لبعض أعضاء الجماعة الإسلامية -، وقد أشار القتل العشوائي للسائحين الأجانب في الأقصر بعد ذلك بشهور قليلة؛ إلى أن جميع أعضاء الجماعة ليسوا مستعدين لقبول الدعوة لعدم العنف.

ومع ذلك فقد اكتسبت المبادرة تدريجيّاً تأييد معظم - وتأكيداً ليس كل - زعماء (الجماعة الإسلامية) و (جماعة الجهاد) في الداخل والخارج، وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد. وأوضح دليل على القبول الواسع الذي صادفته المبادرة إلى عدم العنف من قِبَل أتباع (الجماعة الإسلامية) و (جماعة الجهاد) هو عدم وقوع أي أحداث من المقاومة المسلحة للحكومة من قِبَل الإسلاميين منذ مذبحة الأقصر، وقد يكون الاهتمام الواسع الذي لاقته المبادرة هو الأجدر بالإشارة إليه.

وقد قام «مكرم محمد أحمد» - رئيس تحرير مجلة المصور الأسبوعية واسعة الانتشار، والصحفي المقرب من الرئيس مبارك - بنشر مجموعة من المقابلات مع الزعماء التاريخيين المسجونين للجماعة الإسلامية، وقد سمحت السلطات المصرية للزعماء التاريخيين بالتجول في السجون المصرية في ربيع وصيف عام ٢٠٠٢م؛ حتى يتمكنوا من شرح المبادرة لأتباعهم، وفي نهاية المطاف في عام ٢٠٠٢م نشر الزعماء التاريخيون أربعة كتب تستخدم الشريعة لنفي شرعية الجهاد الإسلامي ولتسويغ عدم العنف، وقد انتشرت هذه الكتب في مصر بشكل واسع، ولطرد أي شكوك حول فكرة أن هذه الكتب تمثّل موقف (الجماعة الإسلامية) ذُكر في الكتب الأربعة أسماء الذين بحثوا فيها وكتبوها؛ وكذلك أسماء الذين راجعوها وأقروها، وشملت هذه الأسماء جميع الزعماء التاريخيين، وتقوم الكتب الأربعة بشرح تاريخ المبادرة والمنطق الذي تستند إليه، وأنها قد لاقت انتشاراً كبيراً في العالم العربي، ومن المُرجَّح أن تُحدث أثراً بارزاً هناك. ولم تتم ترجمة هذه الكتب إلى الإنجليزية حتى الآن؛ نظراً لأنها تسجل تطوراً خطيراً إلى حد كبير بالنسبة لـ (الجماعة الإسلامية)، وبالنسبة للفكر الأصولي للإسلاميين بصفة عامة، وسوف أقوم بتناول الأفكار الواردة في هذه الكتب ببعض الإسهاب.

الكتاب الأول: هو «مبادرة وقف العنف» (Initiative of cessation of violence):

قام بتأليفه كل من «أسامة إبراهيم حافظ» و«عاصم عبد الماجد محمد»؛ يناقش فيه الكاتبان فكرة أن الأساس الشرعي للمبادرة هو مبدأ المنفعة، فالمبادرة هي في مصلحة (الجماعة الإسلامية) والأمة الإسلامية؛ حيث تُمكّن الاثنين من تجنب أخطار الفتنة (Seditoin).

بل على العكس؛ فإن استمرار الجهاد المسلح سيخدم مصالح أعداء الإسلام الذين ذكرهم المؤلفان، كإسرائيل والمفكرين العلمانيين في الدول الإسلامية، ويزعم الكاتبان أيضاً أن العنف ضد المسلمين وغير المسلمين كذلك مُحرم - حتى لو حدث باسم الجهاد - بالنسبة للشريعة الإسلامية؛ نظراً لأسباب عديدة:

أولاً: يَحْرُم الجهاد إذا كان من المحتمل ألا يحقق هدفه، أو إذا أصبح عقبة في طريق نشر تعاليم الإسلام سلميّاً.

ثانياً: يَحْرُم الجهاد أيضاً إذا كان الذين يصرون على القيام به غير قادرين على القيام به بنجاح.

ثالثاً: وقوع الضرر بالنسبة للأمة الإسلامية إذا كان هناك مسلمون بين غير المسلمين تتعرض أرواحهم للخطر.

رابعاً: يُحَرِّمُ الإسلام الجهاد ضد أهل الكتاب - كاليهود والمسيحيين -، ويحرِّم الإسلام القتال ضد الذين لم يُعْرَض عليهم الإسلام.

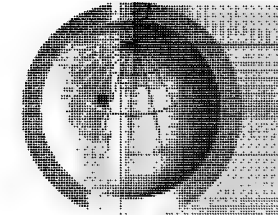
أخيراً: يَحْرُم الجهاد إذا كان الضرر الذي سيحققه أكثر من المنافع التي سيجلبها للأمة أو إذا تحقق السِّلْم.

وحسبما ورد في الكتاب؛ فقد عارض الزعماء في الخارج المبادرة في عام ١٩٩٧م، ١٩٩٨م، ولكن في عام ١٩٩٩م توصل جميع الزعماء أخيراً إلى الاتفاق حول اختيار عدم العنف.

الكتاب الثاني: «تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء» (shedding light on Errors committed in the Gihad):

وينبع الكتاب الثاني من الكتاب الأول مباشرة؛ حيث يُورِد قائمة بالأخطاء التي ارتُكبت من خلال المواجهة المسلحة مع الحكومة.

كتبه «حمدي عبد الرحمن»، و «ناجح إبراهيم»، و «علي الشريف»، وأقره زعماء طليعيون (تاريخيون) آخرون. وصرح المؤلفون في هذا الكتاب أن آراء علماء الإسلام في الماضي يمكن أن يتم تعديلها لتتماشى مع الظروف والأوقات المتغيرة، ويوضح الكتاب مدى إمكانية البعد عن الآراء التي قال بها علماء الإسلام في القرن الثالث عشر الميلادي مثل ابن تيمية، وقد وَضَّحَ المؤلفون أن الجهاد يُمكن أن يُفهم - على وجهه الأمثل - على أنه وسيلة إلى غاية، وليس غاية في ذاته.




فلا يجب أن يلجأ المسلمون إلىٰ الجهاد في الحالات التي يُحتمل أن يُخفق فيها؛ بالإضافة إلىٰ أنهم قد صرحوا بأن الشريعة تُحَرِّم قتل الأشخاص الذين لا يشاركون في عمليات عسكرية ضد الإسلام أو لا يعيقون النشر السلمي للإسلام، وقد تناول المؤلفون بوضوح قضية «السائحين الأجانب»؛ مُعلنين أنه يجب علىٰ المسلمين أن يقوموا بحماية السائحين الذين يستخدمون القنوات الشرعية ويحملون تأشيرات دخول سلمية، ومن هذه الحالات قيام الحكومات الإسلامية - بالنيابة عن شعوبها - بالتعهد بالترحيب بالأجانب كسائحين، وبتأمين حياتهم ومتعلقاتهم.

وفي الختام يرىٰ المؤلفون أن تاريخ الصراع بين المسلمين قد أضعف الأمة.

وفي الكتاب الثالث والرابع:

يعارض الزعماء الطليعيون (التاريخيون) قيام الإسلاميين بالتكفير، ويرفضون الطرق الأخرىٰ التي تُستخدم لمواجهة انحراف المسلمين عن تعاليم الدين.

ففي كتاب «حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين» - (The Ban On Narrow positons on Religion and on Excommunication of Muslims) الذي كتبه «ناجح إبراهيم» و«علي الشريف» يتخذ المؤلفان موقفاً معارضاً من التكفير الذي مارسته بعض الفصائل من الحركات الإسلامية ضد السياسيين والمفكرين وغير المسلمين والمسلمين، والذين لا يترجمون دينهم بشكل صحيح أو الذين يتعاونون مع غير المسلمين.

ويرىٰ المؤلفان أن التكفير مبني علىٰ أساس تفسير متزمت بشكل مبالغ فيه لتعاليم الإسلام؛ ينبع من نقص الفهم للطبيعة الحقيقية للدين، والتفكير القهري في القضايا الهامشيَّة، وتأثير المعلمين غير المؤهلين، كعلماء بالإسلام. وأوضح المؤلفون أن الشريعة تحث علىٰ القيام بأعمال عديدة مع غير المسلمين، وخصوصاً المسيحيين واليهود، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية، وعيادة المرضىٰ، وأداء واجب العزاء والتهاني في مناسبات معينة، وصلة الرحم لغير المسلمين، والمشي في جنازاتهم.

وأخيراً.. في كتاب «**النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين**» يوضح «علي الشريف» و«أسامة إبراهيم حافظ» فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويريان أن التفسير الخاطئ لهذا الواجب قد انتشر بين الإسلاميين؛ فقد أخطأ الإسلاميون في دعوتهم ببطلان زواج العديد من الكُتَّاب والفنانين المشهورين؛ زاعمين أنهم قد أصبحوا فاسقين، ومن ثَمَّ يصبح زواجهم باطلاً؛ لأنه يجب ألا تتزوج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، وقد سوّغ المسلحون اغتيالهم لكبار المسؤولين في الحكومة زاعمين أن هؤلاء الرجال لم يعودوا مسلمين بسبب قبولهم للقانون العلماني. ويزعم «الشريف» و«حافظ» أن الفهم الخاطئ للدين سببه تعظيم الذات وتملقها، وزعامة فئة بعينها، وفرض آراء متطرفة، والتأكيد علىٰ القصاص، والصراع الداخلي بين الإسلاميين؛ إذ يجب أن يَحْذَر الذين يهتمون بأمر الأمة ألاَّ تسيطر عليهم الأحقاد، ولا ينزلقوا إلىٰ التجسس علىٰ غيرهم من المسلمين، وعدم إصدار الأحكام بناء علىٰ الظنون وانتهاك خصوصية الآخرين.



وأخيراً . . ينصح المؤلفان أتباعهم ألاَّ يفرضوا قيمهم على الآخرين الذين لا يؤمنون بتفسيراتهم، والأهم أن المؤلفين يشيرون إلى ممارسات خاطئة معينة أدت إلى تحول غالبية المصريين ضد (الجماعة الإسلامية)؛ تضمنت هذه الممارسات اعتراض المارة من الجنسين في الشوارع لتبين شخصياتهم وانتمائهم لأسرة واحدة، وفضّ حفلات الزفاف التي تُدار فيها الموسيقى، واقتحام المنازل الخاصة بالقوة والتي يُشتبه ممارسة أنشطة غير أخلاقية فيها، وضرب متعاطي الخمور، وإشعال النيران في محلات الفيديو التي يفترض أنها تبيع الأفلام الجنسية، والشِّجَار في المساجد مع رجال الدين الذين يختلفون معهم حول تفسيرهم للدين، وتدمير أجهزة التليفزيون لأنها تساعد في نشر الأخلاقيات المنحطة، وختاماً التَّجول في الشوارع في جماعات تقوم بإنزال العقوبة بالآثمين، وتقوم بمراقبة السلوك العام، فقد حدثت كل هذه التصرفات من الجماعة الإسلامية في الماضي وخصوصاً في صعيد مصر.

وتمثل الكتب الأربعة - التي ذُكر تلخيصها فيما سبق - التحول الكامل للمواقف النَّظَرِيَّة (للجماعة الإسلامية) التي تم التعبير عنها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وقد ذُكِرَت هذه المقابلات مع الزعماء الطلعيين (التاريخيين)، والتي ظهرت في مجلة المصور المصرية واجتماعات الزعماء مع أعضاء (الجماعة الإسلامية) في العديد من السجون المصرية، وقد عبَّر الزعماء في هذه المناسبات عن موقفهم من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في الولايات المتحدة. وقد اتفق «كرم زهدي» زعيم (الجماعة الإسلامية) في مصر و«ناجح إبراهيم» المُنظِّر للجماعة في القول بأن الهجوم كان منافياً للشريعة التي تُحَرِّم قتل المدنيين من أي دين، وأضاف «ناجح» أن الهجمات أضرت بالإسلاميين من خلال نشر صورة سلبية عن الإسلام، وأدت إلى انهيار النظام الإسلامي في أفغانستان، وقد وَصَفَ «ناجح» - أيضاً - أسامة بن لادن بأنه مُغَامِر يُحَرِّكُه طموح غير واقعي في القتال بشكل فوري مع الروس في الشيشان والهنود في كشمير والولايات المتحدة في السعودية.

ووفق ما ذَكَرَه «ناجح»؛ فإن بن لادن يمارس الجهاد من أجل الجهاد نفسه؛ لأن أهدافه يمكن أن تتحقق من خلال الطرق السلمية وليس هناك مسوِّغ للعمل المسلح.

وقد أوضح الزعماء التاريخيون أيضاً في عدة مقابلات أُجْرِيت معهم؛ أنهم - أثناء سجنهم لمدة عقدين من الزمان - كان لديهم مُتَّسَعاً من الوقت لكي يعيدوا التفكير في استراتيجياتهم، ودراسة مدى تطابقها مع مبادئ الشريعة، حيث قاموا بدراسة المصادر الأصليَّة للشريعة والقرآن والسنة، وقاموا أيضاً بدراسة كتابات وأعمال فقهاء القرن الثالث عشر الميلادي كابن تيمية في سياق تاريخي، وتوصلوا إلى أن مواجهته مع المغول في القرن الثالث عشر الميلادي كانت مختلفة تماماً عن علاقتهم بالحكام المسلمين في الدولة الإسلامية في القرن العشرين، ومن ثَمَّ فقد تخلوا عن فكرة التفرد (السيطرة المطلقة) لله، والحاكمية كما تم توضيحها في كتابات «أبو الأعلى المودودي» و «سيد قطب».



ويقرّر الكثيرون من الزعماء، وخصوصاً «كرم زهدي» و «أسامة حافظ»، أن إعادة التفكير قد بدأ مبكراً ربما في ١٩٨٢م، وفي الحقيقة أن الصدامات بين (الجماعة الإسلامية) وقوات الأمن، والتي بدأت في عام ١٩٨٨م وتصاعدت في الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٧م، كانت نتيجة لهجمات قوات الأمن الحكومية؛ لا بسبب عدوان (الجماعة الإسلامية)، فقد لاحظوا أن استعداد (الجماعة الإسلامية) لوقف العنف المسلح قد تم التصريح به في العديد من المناسبات وخصوصاً في عام ١٩٩٣م و ١٩٩٧م، وبالرغم من ذلك أعاقت أحداث العنف من قِبَل الجماعات الأخرى في عام ١٩٩٣م جهود المُصَالَحَة التي قام بها شيوخ المسلمين ووزارة الداخلية.

وقد باء إعلان ١٩٩٧م بالإخفاق إثر مذبحة الأقصر؛ بعد أن تسلل أعضاء الجماعة الإسلامية بناء على نيات القيادة. وزعمت (الجماعة الإسلامية) أنها قد أوقفت جميع العمليات العسكريَّة في مصر، وقامت بتصفية تنظيمها العسكري، وقالوا إن الصدامات القليلة التي حدثت بين قوات الأمن الحكومية وأعضاء الجماعة بعد ذلك التاريخ ترجع إلى قيام الحكومة بمهاجمة أعضاء الجماعة.

وقد أقر جميع زعماء (الجماعة الإسلامية) في مصر والخارج «المبادرة» في نهاية المطاف؛ على حد قول «ناجح إبراهيم».

وقد أعلن الشيخ «عمر عبد الرحمن» من خلال سجنه في الولايات المتحدة، ومن خلال محاميه الأمريكي أنه يؤيد «المبادرة»، ويزعم «ناجح» أن إعلان الشيخ عمر عبد الرحمن تأييده للمبادرة كان يعبِّر عن موقفه النهائي، وأن تراجعه عن التأييد الذي أعلنه محاميه الأمريكي في عام ١٩٩٩م لم يكن حقيقيّاً، ولكن حدث نتيجة لسوء فهم بين المحامي ووكيله.

ووفق ما ذكره «ناجح»؛ فإن الشيخ عمر عبد الرحمن مستعد للسماح لزعماء (الجماعة الإسلامية) الموجودين في مصر بأن يقرروا ما يرونه مناسباً للجماعة، وارتفعت أصوات بعض الزعماء البارزين في (الجماعة الإسلامية) معارضة للمبادرة من بينهم «رفعت طه إبراهيم» المتحدث الرسمي باسم الجماعة في أفغانستان خلال حكم طالبان وأحد مؤسسي الجبهة الإسلامية العالمية لمكافحة الصهاينة والصليبيين والمعروفة في الغرب باسم «القاعدة».

وقد أعلن زعماء (الجماعة الإسلامية) الآن عدم مسؤوليتهم عمَّا قاله «رفعت»؛ زاعمين أنه قد انضم إلى الجبهة الإسلامية العالمية دون مشاورة مجلس شورى (الجماعة الإسلامية)، وقام مجلس الشورى نفسه برفض أي روابط مع الجبهة الإسلامية العالمية؛ معتبرين أن مثل هذه الروابط ستؤدي إلى احتمال المخاطرة بالدخول في حرب ضد الولايات المتحدة، وتم طرد «رفعت» من مجلس شورى الجماعة وتعيين «مصطفى حمزة» بدلاً منه، وهو موجود حاليّاً في إيران وقد أعلن تأييده للمبادرة.





أما عن موقف (جماعة الجهاد) في مواجهة استخدام العنف فيعتبر أقل وضوحاً، وأصبح العنف المتزايد من قبل (جماعة الجهاد) يتناقص بشكل واضح في مصر.

كانت (جماعة الجهاد) متورطة في حادث اغتيال الرئيس السادات في عام ١٩٨١م، واشتبكت مع قوات الأمن الحكومية في أسيوط بعد حادث الاغتيال، ومنذ ذلك الوقت ربما لم تتجاوز العمليات المسلحة التي قام بها أعضاء (جماعة الجهاد) الذين تسلَّلوا إلى مصر ثلاث عمليات؛ مما أكد الانطباع الذي أعطاه المتحدثون الرسميون باسم (جماعة الجهاد) ومراقبون آخرون بأن (جماعة الجهاد) كانت دائماً تنظيماً صغيراً أقل في حجمه من (الجماعة الإسلامية)، ومن ثَمَّ فهي تفتقر إلى النظام السائد في شقيقتها (الجماعة الإسلامية)، وزعم المتحدث الرسمي باسم (الجماعة الإسلامية) أن الزعماء المصريين لـ (جماعة الجهاد) يرغبون في إصدار بيان يشجبون فيه العنف، ولكن افتقارهم إلى النظام والوحدة إلى جانب معارضة زعمائهم في الخارج؛ قد منعهم من القيام بذلك.

وزعماء (الجهاد) مستقرون الآن خارج مصر، وخصوصاً «أيمن الظواهري» الذي لا يزال زعيماً لـ (جماعة الجهاد) بالرغم من أنه لا يقيم في مصر، ولا يزال معارضاً بشدة للمبادرة، وقد أدانها في كتابه (فرسان تحت راية النبي) «horsemen Under the Banner of the prophet»، ولا يزال «الظواهري» ملتزماً بالكفاح المسلح ضد أعداء الإسلام؛ بما في ذلك الحُكَّام المسلمين الذين أخفقوا في تطبيق الشريعة، وإسرائيل، والولايات المتحدة.

وموقف «الظواهري» مشابه لموقف سابق اتخذته (الجماعة الإسلامية) يعتبر الحكام المسلمين الذين لا يطبقون الشريعة فاسقين؛ لذا فهم يمثلون «العدو القريب»، والدول الأجنبية التي تحارب المسلمين أو تساعد أعداءهم وغير المسلمين هم «العدو البعيد».

هل المبادرة تكتيك أو تغير حقيقي؟:

إن مبادرة (الجماعة الإسلامية) يمكن أن يكون لها تطبيقات عديدة، فالجماعة لها تأثير كبير نظراً للدور البارز للحركة الإسلامية ـ لكل من التيار العام والعناصر المسلحة في المجتمع المصري ـ، فقد ألهمت ـ أيضاً ـ أفكار «حسن البنا» و «سيد قطب» الإسلاميين في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي، وقد كان الإسلاميون المصريون بارزين في الحركات الإسلامية العالمية من جميع الأنماط؛ لذا فإن إدانة العنف من قِبَل (الإخوان المسلمون) و (الجماعة الإسلامية) (أكبر جماعتين إسلاميتين في مصر)، وقرار (الجماعة الإسلامية) بوقف جميع العمليات المسلحة، وإصدار منشورات تؤكد أن الشريعة تدعم هذا الموقف؛ سوف ينظر إليه بعين الاعتبار من قِبَل الإسلاميين في جميع أنحاء العالم بكل تأكيد.

ومع ذلك فما تزال هناك العديد من الأسئلة دون إجابة، والسؤال الأول يدور حول تأثير المبادرة على المدى القريب بالنسبة للنظام السياسي المصري؟ فمع مرور الوقت لا يبدو على الحكومة أي تغيّر يوازي تحرك

الإسلاميين تجاه وقف العنف، وتستمر في اتخاذ إجراءات قاسية وصارمة ـ والتي طالما تضمنت انتهاكاً لحقوق الإنسان ـ. فالحكومة قامت بالإفراج عن العديد من الإسلاميين من السجون، ولكن الآلاف لا يزالون في السجون، وما تزال الحكومة مستمرة في مهاجمة (الإخوان المسلمون) وحظر التنظيمات الإسلامية؛ سواء كانت أحزاباً سياسية أو جمعيات.

ويبدو أن أعضاء (الجماعة الإسلامية) الذين أُفْرِجَ عنهم حديثاً؛ قد وافقوا على هذا الموقف في الوقت الراهن، وبالرغم من ذلك فمن المحتمل ألاَّ يقبل كثير من الأعضاء الذين يتصفون بالنظام والترتيب نقض الاعتراف ـ غير محدد الأجل ـ بالإطار الشرعي للتنظيم من أجل ممارسة الدعوة.

والسؤال الثاني هو: هل المبادرة تمثل تكتيكاً تحولياً (سياسة تحولية) تم التخطيط له ليرتدي عباءة الأنشطة المسلحة، أو هي تغير صادق وحقيقي في الاستراتيجية؟ أعتقد أن «المبادرة» تمثل تحولاً من الاستراتيجيات العنيفة إلى الاستراتيجيات السلمية، والأسباب الرئيسية وراء هذا التحول هي: المردود السلبي الذي عاد على الجماعة من وراء مواجهتها المسلحة مع الحكومة، والتقدم في العمر، وخبرات السجن بالنسبة للزعماء، والنجاحات التي حققها (الإخوان المسلمون) غير المسلحين في المقاعد البرلمانية، وتسللهم إلى النقابات المهنية، وتطور الحركة الإسلامية في الخارج.

فقد أطلق الزعماء الطليعيون (التاريخيون) المبادرة لأنهم قد أدركوا هزيمتهم؛ فالإسلاميون المسلحون قد نجحوا في اغتيال الرئيس «أنور السادات» في عام ١٩٨١م، وأخفقت (الجماعة الإسلامية) في اغتيال الرئيس مبارك في عام ١٩٩٥م، وفي عام ١٩٩٠م أخفقت محاولاتهم في اغتيال وزيرين للداخلية، وقُتِلَ رئيس مجلس الشعب ـ والذي لم تستهدفه الجهاد ـ بدلاً من ذلك.

ومما لا شك فيه أن مجموعة من كبار ضباط الأمن قد لقوا مصرعهم، وتدهورت السياحة، ومع ذلك فقد أدت هذه النجاحات التكتيكية إلى هزيمة استراتيجية.

والعديد من زعماء (الجماعة الإسلامية) قد لقوا مصرعهم، أو أُلْقُوا في السجون، أو فروا إلى الخارج حيث لم يعد لديهم إلا تأثير ضئيل في الأحداث داخل مصر.

وعدد كبير جداً من أعضاء (الجماعة الإسلامية) والمتعاطفين معهم قد أُودِعوا في السجون، والكثير ليس لديهم فرصة لِنَيْل حُرِّيتهم إلا أن يقوموا بإدانة استخدام القوة ضد الحكومة.

إلى جانب أن العنف المسلح (militiancy) لم يُسفر عن مزيد من التعاطف مع التيار الأصولي (الراديكالي)، فقد قُتل عدد كبير من المسلمين المدنيين، وكذلك العديد من الأقباط المسيحيين، وضباط البوليس الذين ينتمي معظمهم إلى الطبقات الريفية الفقيرة.

وكذلك لم يكن هناك تعاطف مع استخدام الأقباط المسيحيين كأهداف للأعمال المسلحة، وهو ما دانه

كثيرون من رموز المجتمع وعلماء الإسلام.

وقد تسبب تدهور السياحة في توجيه غضب وإحباط الآلاف من المصريين إلىٰ (الجماعة)، والذين يعتمدون علىٰ هذه السياحة في اكتساب رزقهم، ولا عجب أن جاء إعلان المبادرة من زعيم التنظيم العسكري لـ (الجماعة الإسلامية) في أسوان أحد أكبر مدينتين قد عانتا كثيراً من أزمة السياحة.

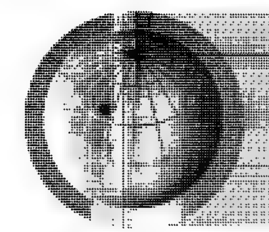
وليس هناك أي فرصة في المستقبل لانتصار (الجهاد) ضد الحكومة، فقد صعَّدت الحكومة مراقبة المساجد، وخصوصاً في عهد وزير الداخلية «حسن الألفي» وخلفه «حبيب العدلي»، ونجحت في التسلل إلىٰ داخل تنظيم (الجماعة)، ومعرفة العمليات التي يخطط لها، وتعقّب المصادر، وقطع خطوط الاتصال مع هذه المصادر.

بالإضافة إلىٰ أن ممارسة الممولين الأجانب ضغوطاً علىٰ (الجماعة الإسلامية)، لكي تستهدف الولايات المتحدة وإسرائيل في دعايتها، قد أدىٰ إلىٰ الإضرار بأعضاء وزعماء (الجماعة) في الخارج وخصوصاً في أوروبا.

وقد قضىٰ الزعماء الطليعيون (التاريخيون) ما يقرب من عقدين من الزمان في السجن؛ مما أعطىٰ هؤلاء الرجال الوقت الكافي لإعادة التفكير حول خبراتهم الخاصة، وحكمة الجهاد ضد الحكومة الإسلامية والشعب المسلم، وربما يكون تقدمهم في العمر قد ساهم في نقص حماسهم للقيام بعمليات مسلحة؛ مما جعلهم مهيئين مسبقاً لتبني موقف أكثر اعتدالاً، وقد شجعت الحكومة أيضاً عملية إعادة التفكير، وقد قام علماء إسلاميون مميزون بزيارة السجون للتحاور مع الزعماء الإسلاميين، وساعدت الحكومة أيضاً الإسلاميين المسجونين في الحصول علىٰ الكتب، وسمحت بالمقابلات بين المسجونين للنقاش حول الإسلام، ومع مرور الوقت وتراجع عدد الصدامات المسلحة مع الحكومة؛ تحسنت الأوضاع في السجون، وأصبحت حلقات النقاش بين أعضاء التنظيم للحوار حول القضايا التي تواجه الإسلاميين أسهل من ذي قبل، وقد تأثر الزعماء أيضاً بخبرات (الإخوان المسلمون)، وقد كانت (الجماعة الإسلامية) تدين (الإخوان المسلمون) لتخليهم عن المعارضة المسلحة للحكومة للظهور بمظهر الحزب السياسي.

وبالرغم من أن تنظيم (الإخوان) كان محظوراً قانوناً؛ إلاَّ أنه كان يعامل رسميّاً بطريقة تتسم بالتسامح؛ وكنتيجة لذلك حقق (الإخوان) سيطرة علىٰ بعض أهم وأوسع النقابات المهنيَّة، حيث يستطيع أعضاؤها التعبير عن آرائهم في البرلمان وعلىٰ صفحات جرائد أحزاب المعارضة، ويستطيعون المشاركة في الأنشطة المشتركة مع هذه الأحزاب.

والأهم من ذلك أن (الإخوان المسلمون) قد بدا عليهم أنهم ينجحون في أَسْلَمَة المجتمع (إكسابه الطابع الإسلامي)، فالممارسة الدينية تزداد في مصر علىٰ مدىٰ حوالي أكثر من عقدين؛ فقد تزايد أعداد الذين يذهبون إلىٰ المساجد يوم الجمعة لأداء صلاة الجمعة، والذين يقومون بزيارة مكة لأداء فريضة الحج، والذين يصومون




شهر رمضان، وكذلك الأمر بالنسبة لبيع الشرائط والكتب الدينية.

وأخيراً.. فقد كان الزعماء - أيضاً - على وعي بخبرات الجماعات الإسلامية في دول أخرى وفي كل مكان - كما سأوضح لاحقاً -، وكانت التنظيمات الإسلامية القريبة من السياسات الانتخابية أكثر نجاحاً من التي تحولت إلى العنف. وقد كانت مبادرة (الجماعة الإسلامية) هي نتيجة الاختيار بين المقاومة المسلحة - بدون فرصة في تحقيق نجاح على المدى القصير أو المتوسط -، وبين ممارسة العمليَّة السياسية التي تضمن فرصة مناسبة للنجاح على المدى المتوسط أو البعيد.

وزعماء (الجماعة الإسلامية) - بوصفهم قادة - لا تنقصهم الحكمة، وقد توفرت لديهم جميع الأسباب لاختيار النشاط السياسي السلمي والاستمرار فيه؛ إذ يُمكِّنهم مثل هذا الاختيار من تقليل الخسائر في الأعضاء بسبب الموت أو السجن أو النفي وزيادة المكاسب، وخصوصاً أن الشعب المصري يبدو عليه بشكل متزايد أنه يعارض معتقداتهم.

ويبدو أن مبادرة وقف العنف من قِبَل (الجماعة الإسلامية) قد جاءت - من ناحية - على أساس خبرات الإسلاميين في المنطقة، فقد وجد الإسلاميون - بشكل متزايد - أن السياسات السلمية (غير العنيفة) هي أفضل الطرق لتطوير أهدافهم.

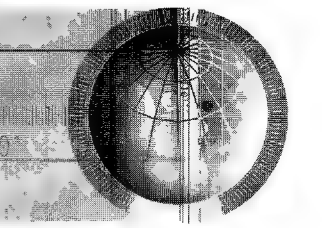
فقد كان استخدام القوة ناجحاً في حالات نادرة يكون فيها الإسلاميون في مواجهة الاحتلال من دولة أجنبية (مثل جهاد الجماعات الإسلامية ضد الجيش السوفيتي في أفغانستان، أو جهاد حزب الله ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني)، وقد استفاد الإسلاميون في هذه الحالات من تعاطف غالبية الشعب معهم، ولا يتحقق ذلك عندما يستخدم الإسلاميون العنف المسلح ضد الحكومات المسلمة، وقد واجهت غالبية الجماهير العنف والإرهاب في البيوت، وأدرك الإسلاميون الذين سلكوا هذا الطريق أنه عديم الجدوى.

وتمثّل الجزائر تفوق السياسات في مقابل العنف بالنسبة للإسلاميين، ففي عام ١٩٩٢م اندلعت الحرب الأهلية عندما قام الجيش الجزائري بإلغاء العملية الديمقراطية لمنع انتصار (جبهة الخلاص الإسلامي) (F.I.S)، وقد أحدثت الجبهة العديد من الخسائر، ولكنها لم تتمكن من تحقيق انتصار عسكري؛ لذا فقد تخلت عن الجهاد المسلح في عام ١٩٩٧م، وناشدت (جيش الخلاص الإسلامي) - جناحها العسكري - الإعلان عن وقف إطلاق النار، حتى إن (جيش الخلاص الإسلامي) قد صدرت إليه الأوامر بالانضمام إلى القوات الحكومية في مهاجمة (الجماعة الإسلامية) المسلحة (G.I.A) والتي رفضت التخلي عن الجهاد المسلح.

وفي عام ١٩٩٥م وبعد استعادة العملية الانتخابية؛ كسب الإسلاميون تأييداً شعبيّاً بالرغم من الحظر المفروض على (F.I.S)، واحتلت الأحزاب الإسلامية المركز الثاني مباشرة بعد الأحزاب الموالية للحكومة.

وفاز «محفوظ نحناح» - زعيم الحركة الإسلامية من أجل مجتمع سلمي - بنسبة ٢٥٪ من الأصوات العامة في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٥م، وفاز حزبه بنسبة ١٤,٨٪ من الأصوات و بـ ٦٩ مقعداً في الانتخابات





البرلمانية عام ١٩٩٦م، وفاز «النحدا» (حركة المقاومة الإسلامية) بنسبة ٨,٧ من الأصوات و بـ ٣٥ مقعداً، وسيطر الحزبان الإسلاميان معاً على أكثر من ربع المقاعد في البرلمان (٢٧,٣ ٪)، وشاركوا في الحكومة الائتلافية.

وقد حققت الحركة الإسلامية مكاسب في أماكن أخرى؛ مقارنة بالخسائر الفادحة في الأرواح التي عانت منها الجزائر.

ففي الأردن ـ على سبيل المثال ـ فاز المرشحون الإسلاميون بـ ٣٢ مقعداً في مجلس النواب؛ في الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت بعد استئناف السياسات التنافسية في عام ١٩٨٩م، وتم انتخاب زعيم إسلامي رئيساً للمجلس، واختيار ستة وزراء من الأحزاب الإسلامية من إجمالي ٢١ وزيراً في مجلس الوزراء، بالرغم من تعديل قانون الانتخابات الذي تم وضعه خصيصاً لإضعاف وجودهم في مجلس النواب؛ فقد ظل الإسلاميون هم أكبر حزب منفرد في هذه الغرفة التي تتكون من ٨٠ عضواً، حيث يسيطرون على ٢٠ ٪ من هذه المقاعد بعد انتخابات عام ١٩٩٧م. وبالرغم من أن بعض التنظيمات الإسلامية قد قاطعت الانتخابات احتجاجاً على القانون الجديد؛ فقد ظل الإسلاميون هم أكبر قوة معارضة في البلاد.

وفي الكويت يوجد الإسلاميون في جميع المجالس التي تم انتخابها منذ تحرير البلاد من الاحتلال العراقي في عام١٩٩٢م، وفاز الإسلاميون بـ ١٨مقعداً من إجمالي ٥٠ مقعداً في مجلس الأمة في آخر انتخابات جرت في عام٢٠٠٠م، وقد تولى رئاسة المجلس مرشح يحظى بتأييد الإسلاميين، ومن خلال سيطرتهم على ٣٦ ٪ من مقاعد المجلس، ومن خلال تحالف الجماعات الأخرى؛ يستطيع الإسلاميون التأثير في القوانين التشريعية للمجلس، والنجاح في إصدار قوانينهم المعارضة للحكومة.

وأكبر النجاحات التي حققها الإسلاميون في الشرق الأوسط قد حدثت في تركيا؛ فقد نجح الإسلاميون الأتراك في الخروج من القيود الجديدة التي فرضتها الحكومة التركية على أنشطتهم، وربما بشكل أكثر قوة من ذي قبل، فقد تم حظر الأحزاب الإسلامية في عام ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و١٩٨٠م، ولم يُسمح لزعمائها بشغل أي منصب سياسي بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠م، وبالرغم من وجود هذا القهر فقد سيطر الإسلاميون على المجالس المحليَّة في معظم المدن التركية في عام ١٩٩٤م، وشاركوا في البرلمان التركي كأكبر حزب سياسي في عام ١٩٩٥م، وقاموا بتشكيل الحكومة مع حزب الطريق الصحيح (T.P.P) في عام ١٩٩٥م وبزعيمهم الذي تم استبداله كرئيس للوزراء بـ «تانسو تشيلر» من حزب الـ (T.P.P) التركي، وسقطت الحكومة نظراً للضغط العسكري في نهاية عام ١٩٩٧م.

وفي أحدث تمثيل لهم ـ مثل «حزب العدالة والتنمية» ـ حقق الإسلاميون انتصاراً ساحقاً في نوفمبر ٢٠٠٢م، حيث فازوا بـ ٣٤ ٪ من نسبة الأصوات، وأكثر من ثلثي عدد المقاعد، وكان نجاح الإسلاميين هو أكثر

الأمور لفتاً للانتباه نظراً للأيديولوجية الكمالية (نسبة إلى كمال أتاتورك)، والتي أسست الجمهورية التركية التي أعقبت نهاية الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤م، والتي اتسمت بسيطرة نمط علماني متطرف لا يتسامح مع الدين.

وأحزاب التيار الإسلامي الرئيسي موجودة في البرلمان أو الحكومات في لبنان واليمن وباكستان وإندونيسيا وماليزيا؛ في الوقت الذي يسيطر فيه العلمانيون على الحكم، ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة السياسية في هذه الدول ليست نماذج للديمقراطية.

وقد استخدمت الحكومات في جميع دول الشرق الأوسط: التغييرات في اللوائح والقواعد الانتخابية، والضغط العسكري، وحظر التنظيمات السياسية للإسلاميين، وهجوم بقوات الشرطة والاعتقالات؛ لخنق الحركات الإسلامية.

وبالرغم من وجود جميع هذه الحواجز والقيود؛ فقد أصبح الإسلاميون الذين يعملون وفق القواعد الدستورية والقانونية أكثر تأثيراً من الناحية السياسية بقدر أكبر من نظرائهم المسلحين.

تطبيقات للمشاركة الإسلامية في الديمقراطية:

لقد ناقشت أن أحد أهم الأسباب لرفض العنف من قِبَل (الجماعة الإسلامية)؛ هو وجود الدليل على أن التنظيمات تكون أكثر نجاحاً عندما تتحول إلى السياسات الانتخابية أكثر من استخدامها الوسائل العنيفة؛ لذا فمن الممكن أن يكون متوقعاً أن الإسلاميين المصريين - كالإسلاميين في دول أخرى - سيستمرون في رفض العنف، وسيتحولون إلى السياسات الانتخابية؛ سواء كان لتمولهم الجديد هذا مصداقيَّة كافية لدى الحكومة في مصر لكي تسمح لهم بالمشاركة في السياسات أو لا.

ويجب أن نلاحظ أيضاً أنه حتى الجماعات القانونية تشكو من القيود التي تفرضها الحكومة على أنشطتهم، فقد استمرت الوسائل المتبعة في ظل حكم الحزب الواحد باقية حتى بعد إلغاء هذا النظام رسميّاً، ومع ذلك وبفرض أن الحكومة المصرية سوف تسمح للإسلاميين بأن يضموا أنفسهم إلى الستة عشر حزباً الموجودين حالياً في مصر، أو تسمح لهم بتسجيل أنفسهم في حزب خاص بهم؛ فماذا يمكن أن تكون النتائج؟

بداية وقبل كل شيء؛ من المهم أن نلاحظ أن المشاركة الإسلامية في السياسات الانتخابية لا تعني بالضرورة أنهم سوف يفوزون بأغلبية مطلقة في الأصوات؛ بالرغم من أنه من المحتمل بالنسبة لهم أن يشاركوا كأحد الأحزاب المسيطرة؛ كما ظهر في الانتخابات الحالية في تركيا والبحرين وباكستان والمغرب، وإذا لم يحصلوا على أغلبية مطلقة من الأصوات؛ فسيصبح الإسلاميون المصريون - على الأرجح - حزباً معارضاً في النهاية.

وكبديل يمكن لهم أن ينضموا إلى الأحزاب الأخرى في تشكيل حكومة ائتلافية، وفي ظل حكومة ائتلافية سيتحتم عليهم أن يضعوا آراء الأحزاب الأخرى في اعتباراتهم، ولن يكونوا قادرين على تطبيق برامجهم



بشكل كامل.

ومع ذلك، وسواء كانوا مشاركين في حكومة ائتلافية أو في أحزاب المعارضة، فسيكون للإسلاميين تأثير قوي في الرأي العام والقضايا العامة، وسوف يركزون قطعاً على أهمية القواعد القانونية التي ترتبط بتفسيرهم للشريعة، ومرة ثانية فإن تجربة دول أخرى تقدم بعض المؤشرات لما يمكن أن يحدث، ففي تركيا - على سبيل المثال - كانت المجالس المحلية التي يسيطر عليها (حزب الرفاه الإسلامي) بعد عام ١٩٩٤م أكثر كفاءة وأقل فساداً من المجالس التي تسيطر عليها الأحزاب العلمانية.

ولكن زعماء الرفاه على المستويين المحلي والقومي كانوا مهتمين إلى حد كبير بقضايا مثل نمط الحياة، ومحاولة حظر إنتاج وبيع المشروبات الكحولية، ومنع الدعارة، وزيادة الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة.

وفي الجزائر أظهر الإسلاميون الذين يسيطرون على المجالس المحلية في عام١٩٩٠م - ١٩٩١م اهتمامات مشابهة، وفي الكويت والأردن أيضاً أيد الأعضاء الإسلاميون في البرلمان الفصل بين الجنسين، وقام مجلس الأمة الكويتي بالفعل بفرضه في عام ٢٠٠٠م.

وشجّع الإسلاميون أيضاً إنشاء بنوك لا تعطي نسباً محددة في الفائدة (فائدة محددة) على الودائع، وتستخدم بدلاً من ذلك المشاركة في (الربح والخسارة) بين الدائنين والمدينين (البنوك والمودعين).

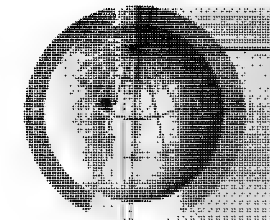
وقد أظهرت تجربة مثل هذه المؤسسات في بعض الدول كالسعودية وإيران وباكستان؛ أن مثل هذا البرنامج لا يقضي تماماً على قطاع البنوك أو يستبدل البنوك التجارية؛ فضلاً عن أن البنوك الإسلامية - في هذه الدول - لا تشارك إلا بنصيب ضئيل في القطاع.

وأخيراً.. فالإسلاميون الذين تدعمهم الديمقراطية سوف يكون لهم دور في تشكيل السياسة الخارجية، ومن المتوقع قيامهم بالدعوة لإقامة علاقات وروابط أكثر قوة مع الدول الإسلامية الأخرى.

وقد دعا «نجم الدين أربكان» رئيس وزراء تركيا في الفترة من ١٩٩٦م إلى ١٩٩٧م، والذي ينتمي إلى حزب «الرفاه الإسلامي»، إلى مجموعة الثمانية الإسلامية؛ بينما بدا زعيم «العدالة والتنمية» أكثر اهتماماً بآمال تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وسوف تشارك الأحزاب في انتقاد سياسات الولايات المتحدة؛ وخصوصاً فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، واستمرار العقوبات ضد الشعب العراقي.

فكثيرون في الغرب قلقون من أن الحكومات الإسلامية سوف تعمل على زيادة حدة الصراع بين إسرائيل والعالم العربي، فعلى سبيل المثال صرح «عباس مدني» زعيم جبهة الخلاص الإسلامي (F.I.S) في الجزائر؛ بأن الإسلاميين الجزائريين يمكنهم فقط تقديم الدعم المعنوي للفلسطينيين.





حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان:

لا شك أن مشاركة الإسلاميين في السياسات الديمقراطية؛ تمثل تهديداً خطيراً لحماية الحقوق السياسية والإجراءات والديمقراطية في بلادهم.

فهل هناك طريقة لحماية الحقوق المدنية والسياسية والديمقراطية؛ بينما يشارك الإسلاميون في العملية السياسية الشرعية في الدول العربية والإسلامية؟

ليس ثمة حل بسيط لهذه المعضلة؛ إلا أن هناك بعض الطرق لتقليل المجازفة، ومن المهم أن ندرك في هذا الصدد أن الدساتير الموجودة في الدول العربية والإسلامية؛ تتضمن النسق الكامل للحقوق المدنية والسياسية، والتي نصت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتفرض جميع الدول العربية والإسلامية أن تكون هذه الحقوق متماشية مع الشريعة -بشكل متطابق-، وقد أكدت مواد الدستور أن هذه الحقوق يجب ألا تكون موضوعاً للتعديل السهل. فضلاً عن أن الدستور يجب أن ينص على أن هذه المواد يجب ألا يتم حذفها أو تعديلها إلاَّ إذا كان من أجل زيادة نطاق الحريات السياسية والمدنية.

ولكي نضمن أن مثل هذه البنود الدستورية لن يتم التلاعب بها؛ يجب أن يتم تنفيذ أربعة شروط أخرى:

الشرط الأول: هو دعم استقلالية القضاء؛ بما في ذلك عملية الالتماس والاستئناف ومحكمة دستورية عليا، وتقوم المحكمة الدستورية العليا بتوضيح الطريقة التي يمكن أن تعمل بها هذه المحكمة؛ حتى داخل إطار الديكتاتورية الناعمة في مصر؛ لوقف أو عكس الانتهاكات القانونية الأسوأ لحرية المواطنين.

ويجب أن يتم دعم هذه المحاكم؛ لكي تقوم بالتخلص من القوانين الانتخابية التي تحد من حرية الانتخابات ونزاهتها، ولكي تقوم أيضاً بإعلان عدم شرعية حزب أو جمعية أو هيئة أو إجراء تقوم به الحكومة وينتهك حقوق الإنسان الخاصة بالمواطنين.

الشرط الثاني: إن مخاطرة الحزب المسيطر التي تحد من الحقوق الأساسية؛ تقل إذا كان النظام الانتخابي يمثل أحد أوجه التمثيل النسبي (للأفراد والجماعات في الانتخابات).

فالأنظمة الانتخابية بالأغلبية تزيد من فرص فوز الحزب الواحد بقوة كاسحة في كل من الهيئات التشريعية والتنفيذية، فعلى سبيل المثال في النظام الإنجليزي يكون من الممكن نظريّاً لحزب يفوز بأغلبية الأصوات في معظم الانتخابات التشريعية؛ كأن يفوز بثلاثة أرباع أو أربعة أخماس المقاعد في مجلس العموم.

فالتمثيل النسبي (لأفراد الجماعات والأحزاب في الانتخابات) يعمل على توفير الحماية ضد ديكتاتورية الأغلبية؛ من خلال إعطاء الأحزاب الأصغر عدداً من المقاعد مساوياً لنسبة الأصوات التي حصلوا عليها في الاستفتاء الشعبي.

الشرط الثالث: إن وجود النظام التشريعي ذي المجلسين (كمجلس الشيوخ واللوردات مثلاً)، كما هو





موجود في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والهند والعديد من الدول الأخرىٰ، يعتبر وسيلة أخرىٰ للحماية ضد سيطرة حزب واحد.

وحيث إن القواعد الانتخابية وشروط السلطة في كل مجلس من المجلسين غير مطابق، وأيضاً يسود توزيع للقوة بين كل منهما؛ فإن وجود مجلسين يوفر مزيداً من المراقبة والتحكم في النظام السياسي.

الشرط الرابع: تأسيس مجلس دستوري أعلىٰ، حيث يتم انتخاب أعضاء هذا المجلس كممثلين عن الجماعات السياسية والهيئات الاجتماعية المدنية بشكل كامل، وستؤدي عملها علىٰ الدوام، وسيكون للمجلس الحق في إصدار أوامره إلىٰ القوات المسلحة للإطاحة ـ إذا ما تطلب الأمر ـ بأي حكومة يتم إدانتها ـ من خلال القنوات التشريعية ـ؛ بانتهاكها للحقوق المدنية والسياسية الأساسية للمواطنين، وستؤدي هذه المؤسسة دوراً مشابهاً للدور الذي يقوم به القائد الأعلىٰ للقوات المسلحة في تركيا ولكن بشكل أقل تحكمية (استبدادية).

وسيكون من الطموح بشكل مسرف أن نفكر أن النموذج القائم في الحكومات غير الإسلامية في الدول الإسلامية؛ سوف تقلل من التحدي الذي تثيره المشاركة الإسلامية.

ومع ذلك؛ فإن الالتزام بالقواعد الديمقراطية للعملية السياسية بشكل حقيقي، إلىٰ جانب الاهتمام الحقيقي بمعاناة الغالبية العظمىٰ من الجماهير في حياتهم اليومية؛ سوف يُمكِّن مثل هذه الحكومات من استكمال مخزونها من الشرعية، والتي استُنزفت حاليّاً من جراء الطرق الاستبدادية، كما هو الحال بالنسبة لسياساتهم الاقتصادية التي تخدم أقلية بسيطة ـ بشكل مفتوح ـ من شعبهم؛ بالرغم من أن التنمية الاقتصادية التي تُلبي احتياجات أغلبية السكان سوف تستغرق وقتاً حتىٰ تؤتي ثمارها.

إن هناك استنتاجاً ـ علىٰ هامش النقاش ـ محدداً يمكننا أن نبينه من خلال التجربة المصرية، وهو أن الحرية السياسية في ذاتها سوف تساعد توليد الاعتدال بين الإسلاميين، ولكن الوسائل العنيفة سوف تؤدي فقط إلىٰ زيادة المرارة والأعمال الانتقامية.

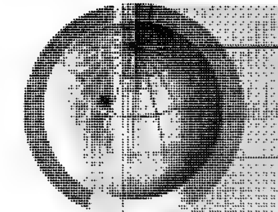
فالكتابات الأصولية (الراديكالية) «لسيد قطب» ـ المُعلم المفكر لمعظم الجماعات الأصولية المسلحة في الدول العربية والإسلامية ـ هي نتاج السنوات القاسية في السجن.

وعلىٰ النقيض من ذلك؛ فقد ساعد تحسين الأوضاع في المعتقلات والحوار الحر مع العلماء المسلمين المتنورين؛ علىٰ إقناع الزعماء الطليعيين (التاريخيين) للجماعة الإسلامية بتبني مبادرة عدم العنف.

الخلاصة (الأفكار المستخلصة):

لا يمكن تنحية الإسلاميين جانباً، فبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م تشككت معظم الدول الكبرىٰ في العالم في جميع الإسلاميين، ولكن الحماس الدولي الذي ظهر لتنمية الديمقراطية؛ يجب ألا يغيب في الوقت



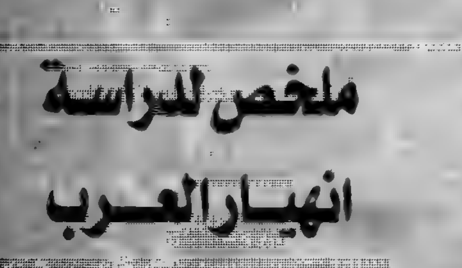



الذي يدعو فيه الإسلاميون لمثل هذه الإصلاحات؛ فإذا ما كانت الدول الغربية ملتزمة بشكل حقيقي بمبادئ الديمقراطية التي تنادي بها في معظم المناسبات؛ فيجب عليها إذاً أن تقبل حصاد العملية الديمقراطية أينما حدث، ويجب عليها أن تتوقف عن الضغط على الحكومات في الدول الإسلامية لعزل الإسلاميين عن المشاركة في العملية السياسية السلمية، ويجب أيضاً أن يكون هناك تمييز واضح تماماً بين الإسلاميين الذين يلتزمون بسير العملية السياسية القائمة على التعددية، وبين أولئك الذين يصرّون على استخدام العنف، إلى جانب أن تصنيف جميع الإسلاميين إرهابيين، يعتبر موقفاً خاطئاً تماماً لسببين بسيطين:

أولاً: أن ذلك غير موجود نهائيّاً كما توضح هذه الورقة.

ثانياً: إن مثل هذه الإدانة الجماعية سوف تعمل على زيادة مشاعر الكراهية تجاه الغرب في الدول الإسلامية؛ من خلال النقر على وتر القلة القليلة من الإرهابيين الذين يحاربون حكوماتهم الخاصة وشعوبهم كما يحاربون الغرب.

يجب على دول الغرب أن تنظر بطريقة أكثر جديَّة إلى المطالب الشرعية للشعوب الإسلامية، وخصوصاً العرب الذين خرج من بينهم أولئك الذين قاموا بتنفيذ هجمات ١١ سبتمبر، وما تزال الولايات المتحدة - في الوقت الراهن - تقوم بالإعداد لشن الحرب على العراق، تلك الحرب التي تعارضها غالبية الشعوب والحكومات في العالم العربي والإسلامي، فالادعاءات الأمريكية بأن العراق يشكل تهديداً لأمنها القومي أو أنها تنتهك قرارات الأمم المتحدة ليست مقنعة بشكل كاف؛ في الوقت الذي تصر فيه الحكومة الإسرائيلية يوميّاً على تجاهل جميع قرارات الأمم المتحدة، وأيضاً التزاماتها من خلال العديد من الاتفاقيات الموقعة في حضور رؤساء الولايات المتحدة، وهذا الموقف الانتقائي إلى حد كبير يُصَعِّب من الاستمرار في إقامة علاقات صداقة بين الغرب والدول الإسلامية، ولا يساعد مثل هذا الموقف على دعم الإسلاميين المعتدلين، ولا يدعم تنمية الديمقراطية.



ملخص للدراسة

انهيار العرب

إصدار مركز ديان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية الإسرائيلي - جامعة تل أبيب

خريف ٢٠٠٣م

ملخص للدراسة
انهيــار العــرب
إصدار (مركز ديان .جامعة تل أبيب) خريف ٢٠٠٣م

تمهيد:

لقد أظهر احتلال أمريكا للعراق مدىٰ ما آل إليه النظام العربي من تفكك وانهيار، وفي هذا البحث الذي أصدره (مركز ديان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية الإسرائيلي)، وهو مركز تابع لجامعة تل أبيب؛ نرىٰ هذا الانهيار بعيون وعقول إسرائيلية، وهو في الأصل محاضرة ألقيت في مايو ٢٠٠٣م أمام محلّلين في وزارة الخارجية الإسرائيلية.

ولا يخفىٰ علىٰ القراء دور هذا البحث وأمثاله في ترسيخ فكرة الشرق أوسطية الجديدة، أو مشروع (الشرق الأوسط الكبير) الذي بدأ يبشر به بوش كنتيجة لإخفاق النظام العربي وانهياره.

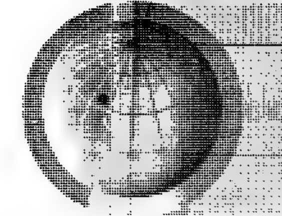
ملخص الدراسة (انهيار العرب):

يبدأ الباحث الإسرائيلي «آشير سوسير» دراسته (انهيار العرب) بالاستشهاد بقول عزمي بشارة ـ وهو مفكر فلسطيني بارز ـ: (إنّ العرب في حالة متضاعفة من الانحطاط الذي يربك كافة العقول، حتىٰ عقول أولئك الذين كانوا يتوقعون أن يكون الصيف الماضي شديد الوطأة علىٰ العرب بعد انتهاء الحرب، وستكون الأمة العربية مقسمة بين أولئك الذين يدورون في فلك صدمة الفضيحة والهزيمة، وأولئك الذين سيبادرون إلىٰ تفجير أنفسهم فيما يعتبرونه واجباً دينياً يعلو صوته فوق صوت كل شيء).

ثم يمضي «سوسير» كاتباً: في نصف القرن الماضي الذي حصلوا خلاله علىٰ الاستقلال؛ مني العرب بهزائم متكررة ومتلاحقة علىٰ أيدي أعدائهم، حيث تعرضت الجيوش العربية للذل الرهيب فيما يُسمّىٰ بـ (النكبة) عام ١٩٤٨م، ثم بعد ذلك تمت هزيمتهم في حرب الأيام الستّة عام ١٩٦٧م، حتىٰ النصر الذي كاد أن يلوح لهم لم تلبث إسرائيل إلا أن خطفته منهم في عام ١٩٧٣م، ثم بعد ذلك واجه العرب فجيعة تشتيت وإذلال أكبر جيش عربي من قِبَل الولايات المتّحدة في عام ١٩٩١م.

إن العرب كانوا في شوق لأي نصر عسكري، وعندما جاء مارس الماضي حدّث العديد منهم أنفسهم بأن النصر المأمول يمكن أن يكون علىٰ بعد خطوات.

في الأيام القليلة الأولىٰ للحرب في العراق؛ بدا كما لو أن العراقيين يؤدون عرضاً يستحق الإعجاب في مواجهة الولايات المتّحدة المتفوّقة بشكل كلي، وكذلك ضد القوّات البريطانية، ولاحت الأماني بأن التوقعات





التي تحدثت عن حدوث انهيار عراقي سريع وكأنها تتبخر في الهواء، وأصبح المراقبون العرب لا يسأمون من صبّ ألوان المديح على القوّات العراقية التي ظهر وكأنها ستعيد الشرف العربي الضائع، وكما عبَّر أحد المعلقين العرب؛ فإنه لم يكن من المهم على الإطلاق ما الذي يمكن أن يعنيه تقدّم الجيش العراقي، وأصبح المتفق عليه أن حكم الدكتاتور عديم الرحمة للعراق ما دام يمثل الروح الصامدة والمقاومة؛ أفضل بكثير من أية ديمقراطية عراقية مهزومة.

إلا أن نشوة هذه الأماني سرعان ما انطفأ نورها ولم تدم لوقت طويل، فالقوّات العراقية انهارت فجأة وتقوّضت بالكامل، وخضعت لضعف العزيمة وانكسار الروح القتالية السيّئة، وبسبب ما فعله وزيرهم المغرور المختص بالإعلام «محمد سعيد الصحّاف» أصبحوا هدفاً دولياً لكل من يرغب في السخرية والتندر، وانقلبت مشاعر الفخر التي سادت في البداية لدى العرب؛ إلى حالة من اليأس والصدمة عندما شاهد العرب والعالم أجمع مشهد المواطنين العراقيين الذين لم يخفوا سعادتهم بإسقاط زعيمهم ولو عن طريق غزو أجنبي.

وبسبب مشاعر الخزي والعار التي لطختهم لم يستطع العرب فعل أي شيء لمنع ذلك المشهد.

بعض الدول العربية ساندت الولايات المتّحدة بشكل واقعي ملموس؛ والدول الأخرى اتخذت موقفاً سلبياً تماماً.

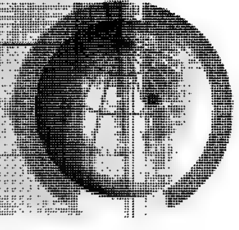
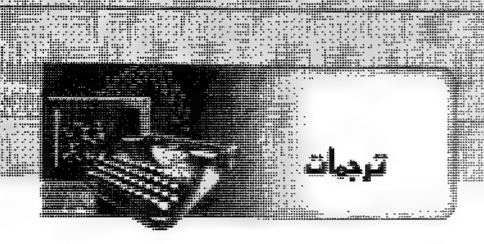
حتى الشارع العربي أصابته حالة من الصدمة المفجعة؛ لدرجة أن المظاهرات ضد الولايات المتحدة التي شهدتها أوروبا، على الرغم من أن الحرب قد تم التخطيط لها على أرضها، كانت أضخم وأعظم بكثير من مثيلاتها في العواصم العربية، ولم تبق إلا أجهزة الإعلام العربية مثل الجزيرة وغيرها هي فقط التي ظلت تحمل رسالة التضامن العربي التي أصبحت لا تثير إلا التهكم.

ومع الوصول بأن العرب ليسوا إلا ظاهرة تعبّر عن أصوات لا فائدة لها ولا تأثير؛ فإن هذه المقالة يمكن أن يكون عنوانها (انهيار العالم العربي)، لكن مجرد الإشارة إلى مصطلح «العالم العربي» هو في حد ذاته يعتبر خطأً من الناحية التاريخية؛ فإن كان هذا المصطلح «العالم العربي» المقصود منه الإشارة إلى دول عربية تنتظم معاً في تحالف سياسي؛ فمن الواضح تماماً أنه سيكون هناك خطأ في التسمية.

إن ما يُسمّى بـ «العالم العربي» لم يعد له أي وجود في الحقيقة، بل إن هذا المصطلح لا يمكن أن تزيد دلالاته بأي حال عن الدلالات التي يمثلها مصطلح «أمريكا اللاتينية»، حتى إنه لم تعد هناك أية تحالفات بين الدول العربية موجهة ضدّ الآخرين؛ كما كان يحدث أحياناً في الماضي بين بعض الدول العربية.

إن «التجمع العربي» أو «العالم العربي» لم يعد يمثّل أي شيء سوى تشكيلة متباينة للغاية من مجموعة من الدول تعتمد كل واحدة منها على نفسها، وأغلبها تعقد تحالفاً شاملاً مع الولايات المتّحدة، والقليل جداً من هذه الدول ما زال ضد الولايات المتحدة. حتى الدبلوماسيون العرب أنفسهم؛ أقروا بأن مجرد الإشارة إلى أيّ شيء يمكن أن يوحي بما يُسمّى بـ «النظام العربي الموحد» أو «التجمع العربي» هو أمر غير واقعي تماماً. وأضحت



الدول العربية الـ ٢٢ ليست بينها أية سمات مشتركة؛ اللهم إلا ما يمكن أن يكون لا يزال باقياً من لغتهم العربية.

ولا بد من الإشارة إلىٰ أن انهيار النظام العربي الجماعي لم يكن نتيجة لهزيمة صدّام، ولكن ما حدث بالأحرىٰ هو أن الهزيمة المخزية لصدّام عرضت بشكل واضح الحالة التي وصل إليها العرب.

إنّ العرب يمرون بأزمة رهيبة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث فقدت أغلب الدول العربية فرصة اللحاق بركب العولمة، كما أن هذه الدول تعاني من افتقاد القيادة؛ وهم في وضع لا يسمح لهم أبداً بتحديد أولوياتهم حتىٰ علىٰ المستوىٰ الإقليمي. وبعد الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضدّ العراق؛ أصبح العرب يدورون في هوة أشد عمقاً من الفوضىٰ، ويغرقون فيها أكثر، وقد وصف «فؤاد عجمي» هذا الوضع قبل أكثر من عقدين بـ «المأزق العربي».

والمثقّفون العرب والمحللون هم أول من يدرك حجم «المأزق العربي»، وهم الذين يشيعون حالة اليأس الجماعي العميق. وإن عدم وجود قابلية لدىٰ العرب علىٰ رسم أية معالم في خريطة الأحداث بالمنطقة؛ يتأكد دوماً من قِبَل الكتّاب العرب الذين لا ينفكون يُبدون الخوف بشكل علني من أن إسرائيل والولايات المتّحدة ستعيدان رسم خريطة الشرق الأوسط في المرحلة الحالية.

إن العرب - في وجهة نظرهم الذاتية - يعتبرون أضعف بمراحل مما كانوا عليه في أثناء الحرب العالمية الأولىٰ؛ عندما قسّمت بريطانيا وفرنسا الشرق الأوسط في صفقتهما السرّية عام ١٩١٦م، والمعروفة باتّفاقية «سايكس- بيكو».

إنّ العجز الذي يحيط بجامعة الدول العربية ما هو إلا مجرد علامة واحدة علىٰ هذه الحقائق، فبعد الحرب في العراق ركن وزراء الخارجية العرب لفكرة ألا يجتمعوا علىٰ الإطلاق، وفي الحقيقة لم يكن هناك شيء يمكنهم أن يتخذوا القرار بشأنه.

وقد عبّر «محمد سيد أحمد» أحد مثقّفي مصر البارزين عن إحباطه من حقيقة أنّ العرب أصبحوا مغيبين تماماً عن التأثير في المحافل الدولية ومجريات الأحداث حالياً؛ علىٰ الرغم من حقيقة أنّ منطقة الشرق الأوسط هي إحدىٰ المناطق الرئيسة في العالم.

إن «المأزق العربي» لم يبزغ قط منذ أن كشف «فؤاد عجمي» عن هذا المصطلح، والآن يقف العرب أمام طريق مسدود دون أن تكون هناك أدنىٰ فرصة لعبوره خلال وقت قريب، وأما عن كيفية وصولهم إلىٰ هذا الطريق المسدود؟ فالجواب أن ذلك نجم عن سلسلة متراكمة من القرارات والاختيارات الخاطئة، وكانت بداية ذلك مع بطل العروبة «جمال عبد الناصر».

إن العرب لم يجدوا أنفسهم عديمي الحيلة إلىٰ هذه الدرجة إبان فترة قمة عظمة «ناصر» في الخمسينيات والستّينيات، حيث شارك رئيس مصر الصغير والواعد المؤثّر في قيادة دول العالم النامية (العالم الثالث)، وكذلك في قيادة حركة عدم الانحياز مع «نهرو» الهندي و«تيتو» اليوجسلافيّ.





وقد ظهر «ناصر» على المسرح العالمي بشكل لا يقل عن بقية الزعماء العظماء في عصره، وقد وضع جدولاً للأعمال على المستوى الإقليمي يهدف إلى إنهاء الوجود الغربي.

وكانت الجهود الرامية لتكوين حلف دفاعي معاد للسوفييت في الشرق الأوسط، والتعجّيل بالتصرف مع أزمة السويس؛ قد أجبرت الفرنسيين والبريطانيين على قبول تأميمه لقناة السويس.

وكنتيجة لذلك أصبح «ناصر» هو الزعيم الذي لا نظير له بالعالم العربي، وعلى مدى عقد من الزمان نشر رؤيته الشديدة الحماسة حول (الوحدة العربية)، و (الاشتراكية العربية)، و (التحالف مع الاتحاد السوفييتي) كدواء ناجع لآلام العالم العربي ولتجديد القوة العربية.

في عام ١٩٥٨م وقَّع «ناصر» اتفاقاً مع سوريا؛ ليصبح من الناحية العملية زعيماً على تلك البلاد. وكان نداء «ناصر» له جاذبية كبيرة، حتى إن الولايات المتحدة نفسها فكرت بجدية في ترك حليفها الأردن، وقد تولدت لدى واشنطن قناعة - مثلها مثل الجميع - بأنّ «ناصر» أضحى يمثّل الموجة التي يحتم المستقبل ظهورها. ثم بدأت علامات التماسك عند «ناصر» في الاختفاء في عام ١٩٦١م عندما تفكك الاتحاد الذي عقده مع سوريا.

وانزلق «ناصر» أكثر عندما تورطت مصر في الحرب الأهلية التي وقعت في اليمن؛ إلا أن الضربة النهائية لـ «ناصر» جاءت في ١٩٦٧م، حيث بعد ستّة أيام من الحرب مع إسرائيل تمزقت الناصرية، واتضح أن آمالها ووعودها البراقة الضخمة لم تكن أكثر من وهَمْ، ومنذ ذلك الحين بدأ الانهيار المتواصل للدول العربية.

ومع تمزق الناصرية وجد الإسلاميون فرصتهم ليعرضوا منهجاً أصولياً؛ بهدف الوصول من خلاله إلى الحداثة والتجديد بإلغاء العلمانية.

لكنّ سجلّ الإسلاميين الذي يتضمن «آيات الله» الرموز الشيعية في إيران، و «النظام العسكري» الذي استمد الإلهام في وجوده من الروح الإسلامية بالسودان، وكذلك «الطالبان» في أفغانستان، كان كله دلالات على الإخفاق المتكرّر.

ففي إيران، حيث لا يزال الإسلاميون يحكمون، جاء الجيل الجديد وهو يمقت النظام الحاكم أشد المقت، وكما يشير أحد الكتاب العرب؛ فإن الإسلاميين لم يقدّموا أية سياسة واقعية أو بدائل بخلاف الرؤية الاستبدادية الخاصة بهم.

وفي الحقيقة؛ فإن الإسلام الأصولي بدلاً من ذلك؛ انحدر إلى طريق بديل لعرض أطروحته في التجديد، وانشغل في تحركات منبعها الغضب والرغبة في الانتقام؛ مما أنتج أعمالاً إرهابية شنيعة، وفي النهاية أخفق الإسلاميون في تعديل ميزان القوى تجاه العرب.



في حقبة السبعينيات؛ كان هناك في العالم العربي، وفي أماكن أخرىٰ، مَنْ يعتقدون أن سلاح النفط يمكن أن يكون الضمان العربي، ولكن هبوط أسعار النفط في الثمانينيات جعل الاقتصاد العربي يغوص في أزمة لا يزال الكثير حتىٰ الآن من الدول العربية يحاول التعافي منها.

إنّ مراكز القوة الحساسة في المشرق العربي المعاصر مصادر قوتها مشتتة، وهي القاهرة، والرياض، وبغداد، ودمشق.

إن مصر كإحدىٰ دول العالم الثالث الفقيرة؛ باتت تدرك بشكل مطرد الفجوة الواسعة بين صورتها كزعيمة إقليمية، وبين قوّتها الحقيقية القادرة علىٰ ممارسة أي دور في الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، والحقيقة أنّ الفقر والقوّة لا يمكن أن يجتمعا.

المصريون يشتكون دائماً من عدم توزيع الثروات بشكل عادل بين العرب من ناحية، ويصرُّون علىٰ التعجيل بمسيرة الإصلاح الاقتصادي بمصر من خلال الخصخصة.

إن ضعف مصر يجعلها مسرحاً للتنافس الاقتصادي من قِبَل جيرانها، وعلىٰ سبيل المثال؛ فإن مصر تشعر بالقلق من أنه في عصر ما بعد صدّام ستضطر أن تتنافس مع الصادرات العراقية من الغاز الطبيعي، كما أن النظام الجديد المنتظر في العراق قد يكون متلائماً بشكل أكثر مع إسرائيل؛ وهو الأمر الذي يجعل كفة الميزان الإقليمي تميل بشكل أكبر ضدّ المصريين.

ومن الناحية السياسية؛ صارت الأوضاع في مصر مرهونة بالكامل مع الولايات المتّحدة، وهذا أيضاً دليل علىٰ ضعف مصر.

رغم تأثير هزيمة ١٩٦٧م بقي «ناصر» متحدّياً للولايات المتحدة، وفي ظل عهده تبنت القمّة العربية التي عُقدت في الخرطوم ثلاث لاءات تتضمن: رفض الاعتراف، ورفض التفاوض، ورفض أي سلام مع إسرائيل. ثم بعد ذلك بقليل؛ أطلق «ناصر» ما أصبح اليوم معروفاً بـ«حرب الاستنزاف» ضدّ القوّات الإسرائيلية علىٰ طول قناة السويس. لكن في هذا الوقت نفسه كانت الولايات المتّحدة مهيمنة علىٰ الأوضاع الدولية، وكان الخمود العربي قد بلغ مداه؛ مما جعل استمرار مثل هذا النمط الاستفزازي من جانب «ناصر» مسألة مستحيلة التصوّر.

ونعود إلىٰ الصورة في الواقع الحاضر؛ فنجد أن المصريين من أكثر المتعاونين، ومؤخراً شاركوا في ممارسة الضغط علىٰ «عرفات» للسماح بتشكيل حكومة «محمود عباس» (أبو مازن). وبالحماس نفسه بذل المصريون أقصىٰ ما يمكنهم لإقناع السوريين بعدم إغضاب الولايات المتّحدة.

وبشكل عام أصبح نشاط مصر السياسي مقروناً بالإذعان بدلاً من المجابهة.

وبعد احتلال العراق أصبح الوجود الأمريكي في الخليج موسعاً.

وفي ظل هذه الصورة العامّة التي تؤكد حالة الوهن العربي؛ كان بإمكان العراق أن يُحدث نوعاً من التغيير، وذلك لأن العراق دولة عربية لها وضع خاص، فهي ليست متخمة بالسكان، وتملك أسباب الثراء الكامل، والتقدم التقني. لكن صدّام اختار تسخير السلطة العراقية في مجابهات عسكرية عقيمة مع جيرانه، في البداية واجه إيران، وبعد ذلك توجّه صوب الكويت، وهو ما جعل العالم بأكمله تقريباً يقف ضده في حرب الكويت عام ١٩٩١م، حتىٰ الدول العربية أيّدت واشنطن وتدخّلت الولايات المتّحدة لإعادة الأوضاع الإقليمية وفرضها بالشكل الموجود حالياً، وكانت هذه رغبة الدول العربية التي لم تحاول إخفاءها. والأزمة العراقية الحاصلة حالياً هي أمر مختلف جداً، فالولايات المتّحدة غزت العراق ليس من أجل الحفاظ علىٰ النظام الذي كان موجوداً ولكن لقلبه وتغييره.

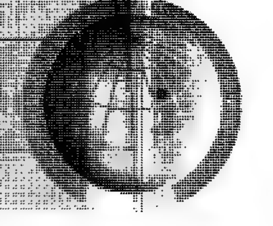
وبشكل عام؛ فإن العرب حتىٰ أولئك الذين كانوا سعداء لرؤية نهاية صدّام؛ انزعجوا بشدة من فكرة أن الولايات المتّحدة يمكنها تدمير أنظمة الحكم في الشرق الأوسط إذا رغبت في ذلك، وتهديد السلامة الإقليمية لأراضي كل الدول العربية، لكن واشنطن كانت لديها مخططاتها، والعراق أصبح بالنسبة لها أرض اختبار لتطبيق نظرياتها حول الديمقراطية.

بغداد كانت في يوم من الأيام عاصمة لإمبراطورية الخلافة في دولة العباسيين، ومركز الثقافة العربية في ظل حكم خلفاء شهيرين مثل «المنصور» و«هارون الرشيد» و«المأمون».

وفي العصر الحديث أصبحت بغداد لها من الثقل والأهمية ما يمثل تفوقاً علىٰ الهيمنة المصرية، وبدأت تمثل بديلاً لقلب العروبة النابض «مصر». وحتىٰ فترة قريبة كانت بغداد، وهي مرتع لنظام صدّام، تمثل رأس الحربة في مواجهة التيارات الراديكالية والأصولية. وفي الوقت الحالي نجحت الولايات المتّحدة في طرد بغداد خارج الصورة تماماً بوصفها قوة في العالم العربي.

أما دمشق؛ فهي تعاني حالياً من العزل أكثر من أي وقت مضىٰ، وهي كذلك محاطة تماماً من قِبَل بلدان متحالفة مع واشنطن أو محتلة من قِبَل الولايات المتّحدة أو حتىٰ متعاطفة مع الأمريكيين، وهي (تركيا، وإسرائيل، والأردن، والعراق)، وتأتي حالة العزلة السورية بالتزامن مع سياسة الولايات المتّحدة الجديدة بشأن الحرب الاستباقية، وهي السياسة التي تسبّبت في نشر مناخ عام من الشكّ وعدم الأمان في الدول العربية بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص.

علىٰ أي أساس ستنبني تقديرات الأمريكيين حول التهديد أو الخطر الوشيك؟ وما الدول والأنظمة التي قد توجِّه لها الولايات المتّحدة الضربة القادمة؟



السبق لغير العرب:

على الرغم من أنّ بعض العرب يؤكدون أن حرب واشنطن في العراق إنما تستهدف العرب بشكل عام؛ فلم يكن هناك الكثير مما يمكن أن يقوموا باتخاذه حيال ذلك. وعليه فإن الولايات المتّحدة لم ترغم على دفع أيّ ثمن إلى الدول العربية كمقابل لشنّ عمل عسكري ضدّ نظام صدّام حسين.

ولذلك فإن مبادرات الولايات المتّحدة الحالية في عملية السلام بالشرق الأوسط؛ لا تعد ثمناً يحصل عليه العرب الذين لا تعتبر واشنطن نفسها مدينة لهم. لقد كان العرب مستجيبين للمطالب الأمريكية بشكل يفوق كل تصور، وسعوا لإزالة كل المخاوف التي يمكن أن تكون لدى واشنطن وحليفتها الأوروبية لندن.

لقد لجأت الولايات المتّحدة لنشر «خريطة الطريق» من خلال اللجنة الرباعية الجديدة؛ من أجل وضع تصور لحل القضية الفلسطينية في البداية؛ لأن الرّئيس بوش كان يريد نجاحاً أوسع وأكبر في الشرق الأوسط، ليستطيع بعد ذلك أن يمرّر قراره بالدخول في حرب مع العراق، لكن الواقع الفعلي أن واشنطن ليست لها أية رغبة أو قدرة على فرض «خريطة الطريق» على جميع الأطراف.

ولا بد من تأكيد أن القلق الأوروبي على مصالح الدول العربية واللهجة الأوروبية المؤيّدة للعرب - فيما قد يبدو على السطح أحياناً -، هما نتاج الضعف العربي الواضح، وليسا نتيجة وجود نفوذ أو تأثير عربي بأي شكل من الأشكال. إن بعض من ينتمون إلى حزب العمال البريطاني اليساري لديهم تعاطف مع دول العالم الثالث، وهذا التعاطف بشكل عام مع العرب، وبشكل خاص مع الفلسطينيين حتى على حساب الإسرائيليين، وهذا قد ينطبق على بعض الجهات الأوروبية الأخرى كذلك.

لكن رغم هذه الشفقة على العرب؛ فإن الأوروبيين بدؤوا يُشهرون السيف وبقوة في مواجهة الهجرة العربية المتزايدة إلى أوروبا.

إن الأوروبيين - كما هو موضح في المقال الأخير الذي أعده «جورج باباندريو» و«كريسباتن» - يبدو أن لديهم قناعة بأنه لو تم حل القضية الفلسطينية الإسرائيلية؛ فإنه ستكون هناك إمكانية كاملة لتفعيل التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وذلك لأن البلدان العربية ستكون قادرة على التقدم للأمام نحو صياغة شكل صحيح للإصلاح الاقتصادي، ومن ثَمَّ الوصول إلى الازدهار في النهاية.

مثل هذا التقدم الممكن حدوثه في حالة الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية؛ سيقلل بالتأكيد من الضغط السكاني القادم من الشرق الأوسط على الهجرة إلى أوروبا.

الأوروبيون يميلون إلى العرب ليس بسبب تأثير النفط العربي أو قوّة الأسواق العربية، ولكن بسبب الحالة التعسة والمأساوية التي تمر بها المجتمعات العربية، والتي قد يكون لها تأثير خطير وسلبي في النسيج الاثني والعرقي في أوروبا خلال الأجيال القادمة.





ويلاحظ أن حالة الانهيار العربي جعلت الدول الإقليمية غير العربية في الشرق الأوسط، مثل إسرائيل وتركيا وإيران، تصبح أكثر قوة.

فإسرائيل بسبب قوّتها العسكرية والاقتصادية لديها قابلية النجاح، والمهارة التقنية العالية، وهي الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي نجحت في ركوب قطار العولمة، وشاركت الديمقراطيات الغنية في الغرب.

وأما تركيا التي كانت مركزاً للإمبراطورية الإسلامية السابقة؛ فإن لديها مساحة الأرض الشاسعة، وعدداً كبيراً من السكان، كما أنها قويّة عسكرياً، ولها وضع حيوي من الناحية الجغرافية السياسية، وهي دولة متغربة علمانية لديها قدرات اقتصادية ضخمة.

وإيران - التي هي إلىٰ حد ما أقل ميلاً نحو الغرب - لديها العديد من المميزات التي تتمتع بها تركيا من الناحية الجغرافية والسياسية، وتُعَدّ قوة إقليمية؛ خاصة إذا ما أضيف لذلك امتلاكها للثروة النفطية، والتأثير القوي والضاغط الذي يمثله الشيعة العرب، ودلائل القوّة التي يحصلون عليها في بلدانهم.

إن الطريقة التي أدار بها نظام صدّام الحكم في العراق أدت إلىٰ سحق الوضع الذي كان يتمتع به السنّة الذين كان لهم موقع القوّة، وذلك للمرة الأولىٰ في تاريخ البلاد، وأدىٰ أسلوب حكم صدّام في النهاية إلىٰ رفع الشيعة ومنحهم القدرة علىٰ الاستفادة من المنافع الغربية والأوروبية.

العراق له الآن أهمية استراتيجية لإيران لم يسبق لها مثيل، ولكن هذا لا يعني وجود سيطرة إيرانية علىٰ العراق، أو حتىٰ وجود رغبة لدىٰ الشيعة العراقيين أن يُحكَموا من قِبَل إيران، لكنّه يعطي الإيرانيين إمكانية أن يكون لهم رأي في مصير العراق، وهو أمر لم يكن متاحاً للإيرانيين في السابق، وستصبح إيران نتيجة لذلك هي القوة الإقليمية الوحيدة في الخليج الفارسي.

العراق الآن خارج حلبة المنافسة، هذا في الوقت الذي يزداد فيه نفوذ إيران في لبنان من خلال (حزب الله) الواثق بنفسه والذي يعرف أهدافه، وزاد هذا النفوذ بعد أن بدأت القبضة السورية علىٰ لبنان تتراخىٰ في ظل السلطة غير الحاسمة عديمة الخبرة التي يمثلها بشّار الأسد. إن القوة الجديدة التي تكتسبها إيران ظهر كدليل رمزي عليها ما حدث في منتصف شهر مايو ٢٠٠٣م؛ عندما قام الرئيس «محمد خاتمي» بالزيارة الأولىٰ إلىٰ لبنان، وهي أول زيارة من قِبَل رئيس إيراني للبنان منذ ١٩٧٩م تاريخ قيام الثورة الإسلامية.

بعض العرب يتكلّمون عن تحديث جامعة الدول العربية؛ بينما يروّج الرّئيس بوش لخطّة تدعو إلىٰ إيجاد منطقة تجارة حرّة شرق أوسطية، كل هذه الأفكار لن تثمر أية نتيجة، لكن كلاهما يتعامل بناء علىٰ وضع إيران وتركيا في إطار إقليمي جديد أصبح يفرض نفسه بعد الحرب في العراق، ففي أواخر أبريل ٢٠٠٣م لم يكن الاجتماع الذي تم عقده داخلاً في إطار جامعة الدول العربية، ولكن كان في إطار ما يُسمّىٰ بـ (منتدىٰ جيران العراق)، ودخلت في ذلك تركيا وإيران لمناقشة الأوضاع الجديدة، وكانت هناك مع تركيا وإيران الدول العربية



الجارة للعراق ومعها مصر - في إشارة إلى وضعها المتميز بالمنطقة -.

وكانت هذه المدلولات تأكيداً لتصاعد دور اللاعبين الإقليميين من غير العرب؛ على حساب الانحسار الجماعي العربي.

الدولة العربية الأنانية:

في تاريخ الدولة العربية الحديثة كان يونيو ١٩٦٧م يمثل حدّاً فاصلاً وحاسماً؛ لأن هذه الهزيمة المذلّة التي وجهتها إسرائيل للعرب كانت أكبر من مجرد نكسة عسكرية فقط، فقد بيّنت نتيجة الحرب إفلاس عالم الأفكار التي كان يدعو إليها «ناصر»، وأهم ما في ذلك إصراره الشديد الحماسة على تحقيق الوحدة العربية، والواقع أن تآكل الوحدة العربية ساهم في وجود شرعية للدول الإقليمية العربية بشكل منفرد، وأدى إلى قبول النظام الرسمي الإقليمي، ثم أصبحت السياسة العربية تبعاً لذلك أكثر واقعية وأقل أيديولوجية، فالشعوب العربية والنخب الحاكمة أرادوا ضمان حماية أمن كل دولة بأسلوب واضح ومكشوف.

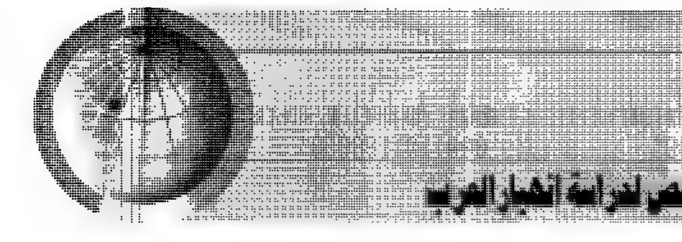
وكان عهد «ناصر» يمثّل تكريس الجهود من أجل العروبة، وكانت مصر هي الضحيّة، فمصر أصبحت نصف «الجمهورية العربية المتّحدة» بعد أن توحدت مع سوريا، ثم بقيت مصر تعرف بالمسمّى نفسه حتى بعد انشقاق سوريا في عام ١٩٦١م، وبعد موت «ناصر» في ١٩٧٠م أعاد خليفته «أنور سادات» اسم مصر إلى «جمهورية مصر العربية»، ولم تكن هذه مجرد إشارة لفظية، ولكن كان هذا تغييراً وإعادة شاملة في توجيه سياسة مصر الخارجية إلى مبدأ «مصر أولاً»، وقد جاء ذلك على حساب التزام مصر بالقضية العربية بشكل عام.

وقد كان هذا التغيير هو الذي مهّد الطريق أولاً إلى حدوث حرب محدودة ضدّ إسرائيل، وبعد ذلك إلى إقرار السلام، ولم يكن دافع الاهتمام الرسمي المصري نابعاً من عقيدة؛ سواء كانت هذه العقيدة هي العروبة أو الاشتراكية أو غيرهما.

وكما تم تطبيق مبدأ «مصر أولاً» وأصبح توجّهاً سياسياً مقبولاً؛ كان على الفلسطينيين أيضاً عدم الشعور بالخجل عندما يقولون «القضية الفلسطينية».

وقد تحرك المصريون في مسار السلام بشكل منفصل، بعد أن شنّوا حربهم ضدّ إسرائيل، بدون استشارة إخوتهم في العروبة. وإخوتهم في العروبة؛ نتيجة لذلك تركوا الفلسطينيين يغرقون في معاناتهم بدون النظر إليهم.

هذا المناخ الجديد جعل الأردنيين يستطيعون تبنّي مبدأ «الأردن أولاً»، وشرع السياسيون في عمان في شنّ حملة علاقات عامّة محلية تحت هذا الشعار بدون الحاجة إلى توضيح سر التغير أو الاعتذار عنه، وكان مثل هذا السلوك مستحيل تصوره في السابق.





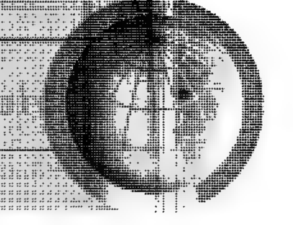
في حقبة الخمسينيات ومطلع الستينيات؛ كان يمكن للأوصياء على الوحدة العربية وصف من ينتهجون مبدأ «مصر أولاً» و«الأردن أولاً» بأنهم «انفصاليون» أو «خونة» متخلون عن القضية العربية.

لكن حتى في داخل كل دولة كانت هناك ولاءات متعددة تأكل في نسيجها، فالعراق الذي كان تحت حكم البعث مثال جيّد. منذ عام ١٩٦٨م كان العراق بعثياً مثله مثل دول عربية أخرى، وعلى الرغم من مسلّمة أن عقيدة الحزب البعثي المعترف بها هي القومية العربية؛ سادت القومية العراقية في داخل البلد، وكانت هناك وثبة نحو الإسلام الشعبي، وأخفقت العروبة في توحيد السنّة مع الشيعة الذين يرون دوماً في العروبة مظهراً من مظاهر الهيمنة السنّية، وهناك الأكراد وهم ليسوا عرباً، ومنذ الاستعمار البريطاني انصهرت هذه الطوائف العرقية فيما أطلق عليه «إيلي كيدوري» اسم (العراق)، واخترع صدّام «الهوية العراقية»، وأراد إنعاش التراث القديم الذي كان إسلامياً في السابق.

وأُمر المثقّفون في عهد صدّام بابتداع فولكلور (مسرح، وفنّ، وأدب) وفقاً للهوية الجديدة، ووضع نظام يستهدف إحياء تاريخ وتراث بابل - مثل الأهرامات في مصر - مستدعياً الماضي الإسلامي، وكانت هناك محاولات لموازنة النظام الجمهوري الثوري مع الهوية العربية، وهو ما تمثّل في إصدار صحف مثل «الثورة» و «الجمهورية».

هذه الهوية العراقية، على أية حال، كانت مصنوعة وغير أصلية؛ خصوصاً بالمقارنة مع الهوية المصرية الأصيلة، ففي مصر كانت الهوية المصرية مدعومة بالميل نحو الانتماء الفرعوني، وبرز هذا الانتماء فوراً بعد عقد العشرينيات، وكانت هذه الهوية تجد دفعات قوية للأمام من خلال محاولة تغرّيب البلاد وجعلها أكثر تحرّراً على أيدي النخبة المثقفة. ولم تكن الهوية المصرية مجرد أمر تحاول السلطات فرضه كمحاولة من قبل دكتاتور عديم الرحمة؛ لإنقاذ نظام حكمه بعد عقود من الالتفاف حول العروبة التي أخفقت كما هو الحال في العراق. وعلاوة على ذلك؛ فإن مصر مجتمع متجانس لديه تاريخ طويل، ساعد على نجاحه في الاستمرار، تحت مسمًّى شعب وادي النيل؛ بخلاف التشكيلة المتباينة وغير المنسجمة في العراق، ورغم ذلك؛ فإن الاتجاه الفرعوني لم يدم طويلاً، وانتهى إلى الوصول عند العروبة التي ألغيت مشاعر الانتماء لها بعد كارثة ١٩٦٧م، وحل محلّها مزيج جديد من الهوية المصرية والهوية الإسلامية.

إن العراق به ثلاث مراكز أساسية للقوة هي (الحزب، الجيش، ودوائر الاستخبارات المحلية). وتفتت هذه القوى عقب الهجوم الذي وقع بقيادة الولايات المتحدة، وقد كشف التفكك السريع للنظام التناقض العجيب بين قوّة هذه الدولة الاستبدادية العربية وقدرتها على سحق كل ممارسات المجتمع المدني، وبين العجز المطلق عن الدفاع عن الوطن ضدّ الضغوط والهجمات الخارجية العنيفة. لقد كان اندحار العراق أمام الولايات المتحدة أشبه ما يكون بتفتت الزجاج تحت ضربات المطارق الصلبة.





ويلاحظ أحد المراقبين العرب؛ أنه على الرغم من الكراهية غير المحدودة لدى أكثر العراقيين لعهد «البعث» الإرهابي؛ فإنه لا توجد أية بقية للمجتمع المدني، فمنذ الاستقلال والعرب يخفقون في بناء دول ذات صبغة قومية فعّالة، وبدلاً من ذلك صارت الدول العربية مجرد دول بوليسية، تلجأ إلى استغلال كلّ مصدر للقوة في حماية نظم الحكم من الشعوب، ومع نجاحهم في قهر شعوبهم؛ ظلوا غير قادرين على الإطلاق على حماية بلدانهم ضد أي خطر خارجي.

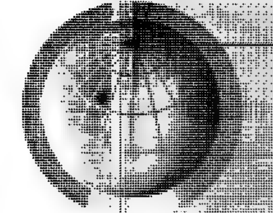
وفي الحقيقة؛ فإن حلم الدولة القومية التي يكون فيها الانتماء إلى هوية السكّان هو الأساس ويعلو فوق كلّ الهويّات الأخرى، هذا الحلم حتى الآن لم يتحقق في الدول العربية المعروفة بالشرق الأوسط العربي. بينما ـ كما هو واضح ـ هناك اهتمام كبير وحرص على حفظ النظام الرسمي الإقليمي لكل دولة، والتركيز على أن يكون الولاء والانتماء إلى الدولة الإقليمية (مصر، سوريا، . .).

وعلاوة على ذلك؛ فإن بعض المجموعات الأخرى؛ وجدت أنها ستجني مكاسب أكبر من خلال الحفاظ على الانتماء الإقليمي الحالي، فمثلاً الشيعة في العراق، وإخوتهم في لبنان، لهم مصالح خاصة بهم لن تتحقق إلا في ظل بقاء كل دولة على انتمائها لنفسها فقط، والخطر هو أن يجدوا أنفسهم في وسط اتحاد إسلامي عربي أو سنّي؛ حتى لدرجة أن تمكّن إيران ـ التي هي شيعة ـ من الاستيلاء على العراق سيضر بمصالح الشيعة العراقيين، والأمر نفسه يمكن قياسه على الدروز مع العلويين في سوريا. وما زال الالتزام بالمصالح الذاتية السياسية في كل دولة إقليمية على حدة يعلو فوق أي نزوع عاطفي سواء كان عشائرياً أو اثنياً أو طائفياً أو دينياً.

إنّ النهب الذي حدث في العراق يصلح ليكون مثالاً جيداً لشرح هذا المعنى المهم، فإن المتحف الوطني وغيره من المؤسسات العلمانية العامّة التي كانت تتبع النظام الساقط قد نُهبت وخُرّبت، وهذا الدمارأظهر رغبة عميقة في الانتقام، وكشف عن المستوى المنخفض جداً من التبجيل الشعبي للعراق، بلاد ما بين النهرين أو البابلية على غرار «مصر الفرعونية»، وهي الهوية التي حاول نظام البعث العراقي إجبار الشعب العراقي على الاندماج فيها قهراً.

وقد أخبر «سايمون جينكنز»، وهو أحد محرري صحيفة «تايمز»، عما حدث في المتحف العراقي وما حل به من خراب، مثل قطع رأس التماثيل المشهورة للملوك الأشوريين الـ ٢٦، لقد كان العراقيون يسرقون ويخربون المتحف الذي يضم الإشارات على هويتهم وانتمائهم، لقد كانوا يسرقون تاريخهم. ولكن الحقيقة التي أغفلها «جينكنز» هي أنه بالنسبة للعراقيين لم تكن تماثيل الملوك الأشوريين تحمل أية أهمية تاريخية.

فبالنسبة للسنّة؛ ذكرياتهم الغالية تنصبّ على الخلافة العباسية المجيدة، وبالنسبة للشيعة؛ فإن أهم ما عندهم: أضرحتهم المقدّسة بالنجف (قبر الإمام علي)، وفي كربلاء (قبر الإمام حسين)، وقبرا الإمام السابع «موسى الكاظم»، والحادي العشر الإمام «الحسن العسكري».




هذه فقط هي الرموز التاريخية التي تمثل معاناة العراقيين وإيمانهم، وليس ملوك الإمبراطورية الأشورية أو المصنوعات اليدوية البابلية.

وقد بدا السيل الهائل للشيعة الذي تفجرت معه مظاهر إيمانهم في كربلاء - وكان أمراً غير وارداً تحت حكم صدام - جارفاً بعد أن احتلت الولايات المتّحدة العراق مباشرة، وذلك بمناسبة إحياء اليوم الأربعين من ذكرىٰ موت الإمام «حسين»، وكان ذلك الحدث إشارة حقيقية إلىٰ الانتماء والثقافة الحقيقيين اللذين يكوّنان الذاكرة الجماعية العراقية.

ورغم نهب المتحف العراقي الوطني؛ فلم تكنَ هناك أية احتمالات لنهب المساجد أو الأضرحة المقدّسة أو أي مكان آخر مشابه، فلو كانت يد واحدة امتدت بالسرقة إلىٰ هذه الأماكن؛ فإن العقاب كان سيكون فوق التصور من قِبَل رجال الدين، حتىٰ عندما قام العراقيون بإرجاع بعض الكنوز المنهوبة من المتحف الوطني لم يكن ذلك إلا استجابة للنداءات الموجهة من زعمائهم الدينيين.

بعد تفكك النظام العراقي ظهرت الهويّات الأولية الحقيقية بشكل واضح، وكان السبق للهوية الدينية والقبيلة أكثر بكثير من الهوية القومية والعشائرية.

وهنا يجب تأكيد أن الدول العربية ليست جميعها بهذا الأسلوب، فالهوية المصرية مثلاً شديدة الرسوخ والثبات في نفوس المصريين.

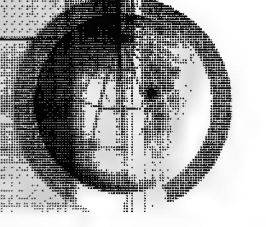
الحديث عن الأردن والفلسطينيين أكثر حساسية بمراحل؛ فكثيراً ما يقال إن الشقّ الأردني الفلسطينيّ موجود في الأردن، لكن ربّما كان هذا الانقسام مبالغاً فيه؛ وذلك لأنه يُعتقد أن الأردنيين عندهم خلفيات ثقافية وتاريخية أكثر من الفلسطينيين. وفي النهاية نجد أن الغالبية العظمىٰ منهم مسلمون سنّة، والأقلية تكون في أغلب الأحيان من المسيحيين الأرثوذكس. وبالنسبة للمسلمين والمسيحيين علىٰ حدّ سواء العربية هي اللغة الأم.

ونجد أن الأردنيين والفلسطينيين مختلطون من الناحية الاجتماعية، ويتزوّج بعضهم من بعض طوال الوقت؛ المسلمون مع المسلمين والمسيحيون مع المسيحيين. إنّ الانقسام الديني أكبر بكثير من الانقسام الذي يتمثل في النواحي الاجتماعية والثقافية والنفسية بين الفلسطينيين والأردنيين.

ولذلك فإن القومية الإقليمية بين الأردنيين والفلسطينيين هي أمر واقعي ملموس جداً، لكنه ما يزال طبقة ظاهرية معاصرة؛ بالمقارنة مع العمق التاريخي للهويّات العشائرية والاثنية والدينية التي ترجع جذورها إلىٰ القرن السابع، وفي بعض الأحيان إلىٰ ما قبل ذلك.

لقد كان تأثير الحرب في العراق ظاهراً كمثال جديد علىٰ تقوقع كل دولة عربية علىٰ نفسها، وكيف أنها تتصرّف وفق مصالحها الذاتية فقط. كما أظهر نموذج العراق علىٰ الجانب المقابل قابلية محو الولاء للدولة،







وتعارض الولاءات التي يشكِّل تصادمها دليلاً قوياً على حالة الضعف.

أما بالنسبة إلى المسألة الفلسطينيّة؛ فإنها، مثل العديد من الأمور الإقليمية الأخرى، يجب أن ينظر إليها من خلال عدسة التطورات التاريخية التي تبعت عام ١٩٦٧م وحتى الوقت الحاضر، وكيف تطور الحال من قمة الثورة الوطنية الفلسطينيّة؛ من خلال العمل الفدائي والمقاومة المسلحة في أواخر الستّينيات، إلى ما أصبحت عليه الأوضاع اليوم.

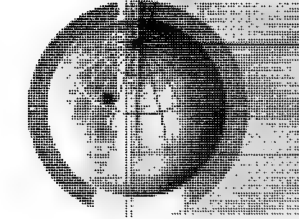
بالنسبة للفلسطينيين المهزومين الذين دمرت اقتصادياتهم، وبعد أن افتقدوا أي جهد عربي لدعمهم؛ كان الأمر مثل نكسة ثانية لهم، وإذا كانت حرب ١٩٦٧م نقطة تحوّل شديدة الحساسية؛ فإن الحرب في لبنان في عام ١٩٨٢م كانت نقطة تحول مهمة هي الأخرى، فمنظمة التحرير الفلسطينيّة التي كانت قد طُردت من الأردن في عام ١٩٧١م؛ فقدت قاعدتها المستقلة التي كانت تشن منها عملياتها، ألا وهي بيروت، بعد العملية الضخمة التي تمت في لبنان في ١٩٨٢م لقد كانت عملية لبنان ١٩٨٢م نكسة قوية أجبرت منظمة التحرير الفلسطينيّة على الدخول في طريق الانحدار التدريجي، وانتقل مركز الجذب الفلسطيني من حالة الشتات إلى التمركز في الضفة الغربية وغزة، وهو ما تمت ترجمته من خلال ظهور العمل السياسي الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك فقد كان تمركز الجذب الفلسطيني في الضفة والقطاع، هذه العملية أثمرت انتفاضة عام ١٩٨٧م؛ عندما قادت المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة الكفاح الفلسطيني ضدّ إسرائيل للمرة الأولى.

منظمة التحرير الفلسطينية راقبت هذه الانتفاضة من الخطوط الخلفية، وخافت بشدة من الخطر الذي بات يهدد مكانتها في السبق إلى تبني الشؤون الفلسطينيّة، ورغم ذلك حصدت المنظمة المكاسب السياسية الدولية، والثمن كان كفاح إخوتهم ضدّ الإسرائيليين. ولكن في أوائل التسعينيات كانت الانتفاضة تلفظ أنفاسها، وظهرت التطوّرات الأخرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، وكل ذلك وضع منظمة التحرير الفلسطينيّة تحت ضغط كبير، ففي ذلك الوقت؛ انتهت الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفييتي، وجاءت الهجرة اليهودية الهائلة من الاتحاد السوفييتي السابق لتهدّد بإمالة الميزان السكّاني في الضفة الغربية وغزة لمصلحة إسرائيل؛ ونجحت الولايات المتّحدة في هزيمة العراق عام ١٩٩١م إبان حرب الكويت. ومع انطلاق عملية السلام في مدريد في أكتوبر عام ١٩٩٩م؛ شعرت منظمة التحرير الفلسطينيّة بالخوف الشديد من حالة التهميش التي ستنشأ مع إدخال القضية الفلسطينيّة في مفاوضات داخل ممرات الدبلوماسية الدولية؛ في عصر الضعف المطلق سواء لدى الفلسطينين أو العرب عموماً.

ياسر عرفات، وفي ظل إحساسه بأنّ الزمن يعمل ضدّه، وفي ظل حاجته الملحّة إلى دخول مركز الأهمية السياسة الفلسطينيّة في الضفة الغربية وغزة، قرّر قبول «اتفاقيات أوسلو» في عام ١٩٩٣م؛ لكن في نهاية التسعينيات تغيرت العديد من معايير واعتبارات وحسابات عرفات بشأن عنصر الزمن تبعاً لذلك.

كان عرفات يحاول إحكام قبضته على الجانب السياسي في السلطة الفلسطينية، ولكن الهجرة السوفييتية






إلىٰ إسرائيل كان لها تأثّير في الميزان السكّاني بين اليهود والعرب في الضفة الغربية وغزة، حيث اختار كلّ اليهود السوفييت الاستقرار؛ علاوة علىٰ ذلك فإن الهجرة السوفييتية أثّرت في الميزان القيمي للسكان بين اليهود والعرب في كامل المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن؛ خاصة مع تدفق الفلسطينيين بشكل نهائي قبل بضعة سنوات من نهاية التسعينيات، كما أن العراق بدا علىٰ قمة الاستعداد لبذل كل الجهد من أجل إعادة كسب تعاطف الدول العربية؛ خاصة بعد المقاطعة التي واجهته من قِبَل المجتمع الدولي، وقد تحدّىٰ صدّام الولايات المتّحدة من خلال تشجيع العناصر الراديكالية عبر الحدود.

وفي صيف عام ٢٠٠٠م انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان؛ مما أعطىٰ انطباعاً بأن إسرائيل القوية أصابها التعب، وتولد لدىٰ عرفات إحساس بأنه مضطر هو الآخر لعقد صفقة مع إسرائيل، واختار أن يستخدم القوة لإجبار إسرائيل علىٰ قبول الشروط الأفضل بالنسبة للفلسطينيين، وبشكل خاص فيما يتعلق بقضيتي القدس واللاجئين، ولكن استخدام القوة من جانب الفلسطينيين كان خطأ كارثياً، وكان الأسوأ في تاريخ الفلسطينيين منذ ما حدث لهم عام ١٩٤٨م، ففي ظل حالة الفوضىٰ التي يعاني منها العرب سحقت إسرائيل الانتفاضة المسلحة الفلسطينية بشكل عملي ملموس، ويمكن أن يكون هناك الآن بعض الاعتقاد في عقول العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين؛ بأن الجهد الفلسطينيّ - والذي هدف إلىٰ إجبار إسرائيل علىٰ قبول الشروط المأمولة - وصل إلىٰ طريق مسدود. وقد أثبت المجتمع الإسرائيلي أن لديه مرونة وقدرة علىٰ التجاوب أكثر مما كان يظن الفلسطينيون، حتىٰ مما كان يظن العديد من الإسرائيليين أنفسهم.

ولقد أخفقت تماماً الجهود الفلسطينية الراغبة في كسر الروح المعنوية الإسرائيلية من خلال العمليات الإرهابية، وقام العرب بخذلان الفلسطينيين مرة ثانية، وتبخرت كل أحلام الفلسطينيين التي كانت تدور حول أنّ حربهم مع إسرائيل يمكنها جرّ العرب إلىٰ دائرة الصراع، لقد كان الفلسطينيون خاطئين في هذا الشأن، حتىٰ إن المساعدة المالية التي قدمها لهم العرب كانت زهيدة للغاية.

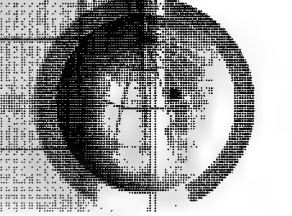
وفي النهاية أراد الفلسطينيون بشدّة أن يسحبوا المجتمع الدولي للوقوف إلىٰ جانبهم، ولكن هذا لم يتحقّق أيضاً، فقد شوهت الحرب الإرهابية التي تبناها عرفات صورته في نظر المجتمع الدولي.

ومع أن رؤية الرّئيس بوش وما أقرته اللجنة الرباعية يتحدثان عن دولة فلسطينيّة مستقلة، وهو الأمر الذي كان الفلسطينيون يطالبون به؛ إلا أن الفلسطينيين لا يريدون إقامة هذه الدولة وفق رؤية المجتمع الدولي، ولكن يريدونها وفق رؤيتهم التي تتلخص في فرض هذه الدولة علىٰ إسرائيل بالعنف.

والحقيقة أنه لم يتحقق أي هدف من أهداف من خططوا لهذه الحرب الإرهابية الفلسطينية ضد إسرائيل، وهذا هو المعنىٰ الحرفي للإخفاق.

عرفات بقيادته للفلسطينيين في الحرب الإرهابية الحالية؛ لم تعد لديه أيّة مصداقية يمكن أن يكون قد






أحرزها في السابق مع الإسرائيليين، وموقفه الحالي يشبه المأزق الذي وقع فيه الزعيم الأول للحركة الوطنية الفلسطينيّة الحاج «أمين الحسيني» مفتي القدس، حيث تحالف «حسيني» مع النازيين في الحرب العالمية الثّانية، وهو الأمر الذي كلّفه شرعيته الدولية، ثم بعد ذلك وقع في خطأ أسوأ عندما قاد شعبه بشكل متهور للكارثة التي حلت بهم في عام ١٩٤٨م.

عرفات سار على هذا الطريق نفسه تقريباً، فالحرب الفلسطينيّة ضدّ إسرائيل أدّت إلى الانتقام الإسرائيلي الهائل الذي أسفر عن إصابة السّلطة الوطنية الفلسطينيّة بالشلل، وعرقل إمكانية أن يحيا السكان الفلسطينيّون حياتهم اليومية بشكل معتاد ودمّر اقتصادهم. وعلاوة على ذلك؛ أدّت الحرب الإرهابية الفلسطينية إلى ازدياد كبير في شعبية «حماس» على حساب «فتح». وأصبح الفلسطينيون الذين يقومون بعمليات التفجير الانتحارية في بؤرة الاهتمام الدولية. وقد دانت منظمة العفو الدولية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان هذه التفجيرات، واعتبرتها جرائم ضدّ الإنسانية؛ رغم أن هذه المنظمات تدين إسرائيل بانتظام.

تعيين أبي مازن «رئيساً للوزراء» بالسّلطة الوطنية الفلسطينيّة كان بشرى وخطوة رئيسة نحو الإصلاح السياسي الفلسطيني، والذي طال انتظاره على أمل أن يقلل من سيادة عرفات السياسية.

ولم يكن الضغط على عرفات حتى يتنحى جانباً ويفسح المجال لغيره نابعاً من إسرائيل والولايات المتحدة واللجنة الرباعية فقط، ولكن أيضاً من قِبَل بعض الأجيال الجديدة في «حركة فتح»، حيث كانت هناك حالة عامة من السخط والتذمر حيال سياسة عرفات، والخسائر التي تتسبب فيها عدم قدرته على السيطرة على مجريات الأمور.

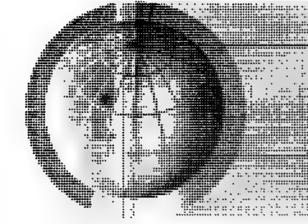
وكان الإسرائيليون والأمريكان وأعضاء اللجنة الرباعية يفضّلون أن يكون الشخص الذي سيأتي به التغيير من جيل جديد، حيث كانت إحدى أخطر المضار في التعامل مع عرفات؛ هي أنه ينتمي إلى الجيل الذي لا يزال يحمل ذكريات تاريخية وعمقاً عاطفياً ووجدانياً تميز به جيل اللاجئين الأوائل في مرحلة ١٩٤٨م.

كان عرفات محكوماً بحالة نفسية تجبره على رؤية الأمور من خلال منظور تصحيح الأوضاع، وعدم التنازل عن رفع الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين عام ١٩٤٨م، فلم يكن الأمر سيتوقف عند الحصول على دولة مستقلة؛ بل كان سيتعدى هذا الهدف، وذلك سر الرغبة الملحّة في استبدال شخص بعرفات ينتمي إلى جيل آخر.

ويفضل الإسرائيليون التعامل مع قادة فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، تكون لديهم معايشة كاملة مع الأوضاع الداخلية؛ بحيث تكون هي على قمة أولوياتهم؛ بدلاً من التعامل مع من يهتم أساساً بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك لأن إسرائيل ليس لديها أي حلّ حقيقي لمشكلة اللاجئين المشردين الفلسطينيين يمكن أن ترضي التطلّعات الوطنية الفلسطينيّة.

إسرائيل على الجانب المقابل؛ تقبل أن يعيش الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة؛ وعليه فإن تفضيل






التفاوض مع من يمثلون هذه المناطق هو الوضع الطبيعي بالنسبة لإسرائيل.

لكن أبا مازن لا يمكن اعتباره ممثلاً للشعب الفلسطيني في الضفة أو غزة، وكذلك هو لا ينتمي إلى الجيل الجديد الذي لا يحمل ذكريات الماضي وعواطفه، إن أبا مازن ببساطة هو نائب عرفات منذ زمن، وهو في أواخر الستينيات من العمر، وأحد الحرس الأساسي القديم في منظمة التحرير الفلسطينية.

أبو مازن ولد في صفد في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي؛ مثله مثل عرفات يعبر عن شتات اللاجئين الفلسطينيين وليس من أبناء غزة أوالضفة. أبو مازن أيضاً هو أحد الأعضاء المؤسّسين لفتح، وخدم لعدّة سنوات في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلاوة على ذلك؛ فإن الموافقة على اختيار رئيس الوزراء؛ كانت لا بد أن يقرها أولاً المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد ذلك يقرها المجلس التشريعي التابع للسّلطة الوطنية الفلسطينيّة.

ورغم أن هذه الإجراءات رمزية إلا أنها شديدة الأهمية، فهي تعطي المؤشرات بأن منظمة التحرير الفلسطينية تظل هي الممثل الشرعي الوحيد لكلّ الفلسطينيين حيثما وجدوا، وتظل كذلك هي المصدر الأعلى للسلطة السياسية لدى الشعب الفلسطيني.

وهذا يعني أن قضية الضفة الغربية وغزة لن تكون وحدها هي المطروحة على المنضدة في التفاوض مع إسرائيل، ولكن سيتم طرح القضيّة الفلسطينية بكل أبعادها التاريخية.

ومن ناحية أخرى؛ يلاحظ أن صعود أبي مازن إلى دائرة الأهمية يمثّل تغييراً إيجابياً لا يمكن إغفاله؛ حيث كان محمود عباس أحد مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية الذين اشتركوا في المحادثات السرّية التي قادت إلى توقيع اتفاقيات أوسلو، وعلى الرغم من أصوله وجذوره؛ فإنه يبدو مؤمناً بقوة في ضرورة التوصل إلى تسوية مع إسرائيل.

وبالنسبة للأهمية المعاصرة لأبي مازن؛ فقد تمثلت في تمكنه من كسب ثقة جمهوره الخاص به في غزة، ففي نوفمبر ٢٠٠٢م شنّ حملة شجاعة وعنيفة انتقد خلالها السياسة الفلسطينية التي تواصلت على مدى السنتين السابقتين، وأكد على أن الشعب الفلسطيني لن ينجز أي شيء مفيد إذا استمر في عسكرة الانتفاضة.

وأشار إلى أن الفلسطينيين كانوا على مقربة من تحقيق حلمهم ونيل دولة مستقلة قبل عامين، ولكن طريق العنف الذي حدث أدى إلى الإخفاق وانهيار الأحلام.

وأوضح أنه بدلاً من استخدام الحنكة السياسية الفلسطينية في إجبار رئيس الوزراء الإسرائيل «أرئيل شارون» على الجلوس على طاولة المفاوضات؛ لجأ الفلسطينيون إلى استخدام القوة والسلاح، وهي معركة طالما امتلك الإسرائيليون فيها اليد الطولى، ليس فقط ضد الفلسطينيين ولكن أيضاً ضد العرب بوجه عام، وأكد أن





السّلطة الوطنية الفلسطينيّة في حاجة ماسّة إلىٰ إجراء إصلاحات وإعادة توجيه المسار.

لقد كانت هذه الكلمات واقعية وصادقة، وتعبِّر عن حقيقة أن الفلسطينيين يحتاجون بشدّة إلىٰ التخلص من المأزق الذي وقعوا فيه للآسف. ورغم أن أبا مازن ليست لديه سلطة مستقلة فإنه يملك الدعم القوي من الشخصيات البارزة في فتح؛ باعتباره الفارس الجديد الذي سيحل الخلافات التي كانت بينهم وبين عرفات.

لكن عرفات كان في وضع الإجبار علىٰ قبول مثل هذا التحرّك من قِبَل الضغوط الداخلية والإلحاح الخارجي، وظل يكافح بكل ما يملك من قوة بهدف الحفاظ علىٰ ما تبقىٰ من سلطته الضعيفة.

إن عرفات خبير سياسي ومحتال ولديه التجربة والإصرار، ولم يكن من المحتمل أن يستسلم لمحاولات أولئك الذين يرغبون في التعجيل بنهايته. علاوة علىٰ ذلك؛ كان عرفات يملك الدعم الشعبي الكبير، واعتمد علىٰ أن هناك معارضة واسعة الانتشار ترفض تعيين رئيس وزراء؛ علىٰ اعتبار أن هذا المنصب سيخدم فقط المصالح الخارجية ويستجيب للضغوط الدولية.

«حماس» لم تكن مرحِّبة بتعيين أبي مازن أو بأي رئيس وزراء؛ خصوصاً بعد الروح التصالحية التي اتسم بها في قمّة العقبة في أوائل يونيو ٢٠٠٣م، وفي النهاية أصبحت «حماس» تعارض وبشكل قاطع كل ما يعرضه أبو مازن.

وبدا أنه سيكون من الصّعب جداً تنحية عرفات إلىٰ جانب الطريق وإزاحته عن بؤرة الأحداث، حيث لم يظهر أبو مازن في صورة المنافس القوي علىٰ القيادة إلىٰ جانب الزعيم الفلسطينيّ التاريخي، وبات من الواضح أن تعيينه لن يضع نهاية عرفات بأي شكل من الأشكال. وحتىٰ إذا كان الواقع يقول إن عرفات بدأ يخطو في طريق بداية النهاية؛ فسيمضي وقت ما قبل أن تفكر إسرائيل جدياً في مناقشة رسم نهاية للنزاع مع الفلسطينيين الذين تُحكم قيادتهم قبضتها علىٰ السلطة.

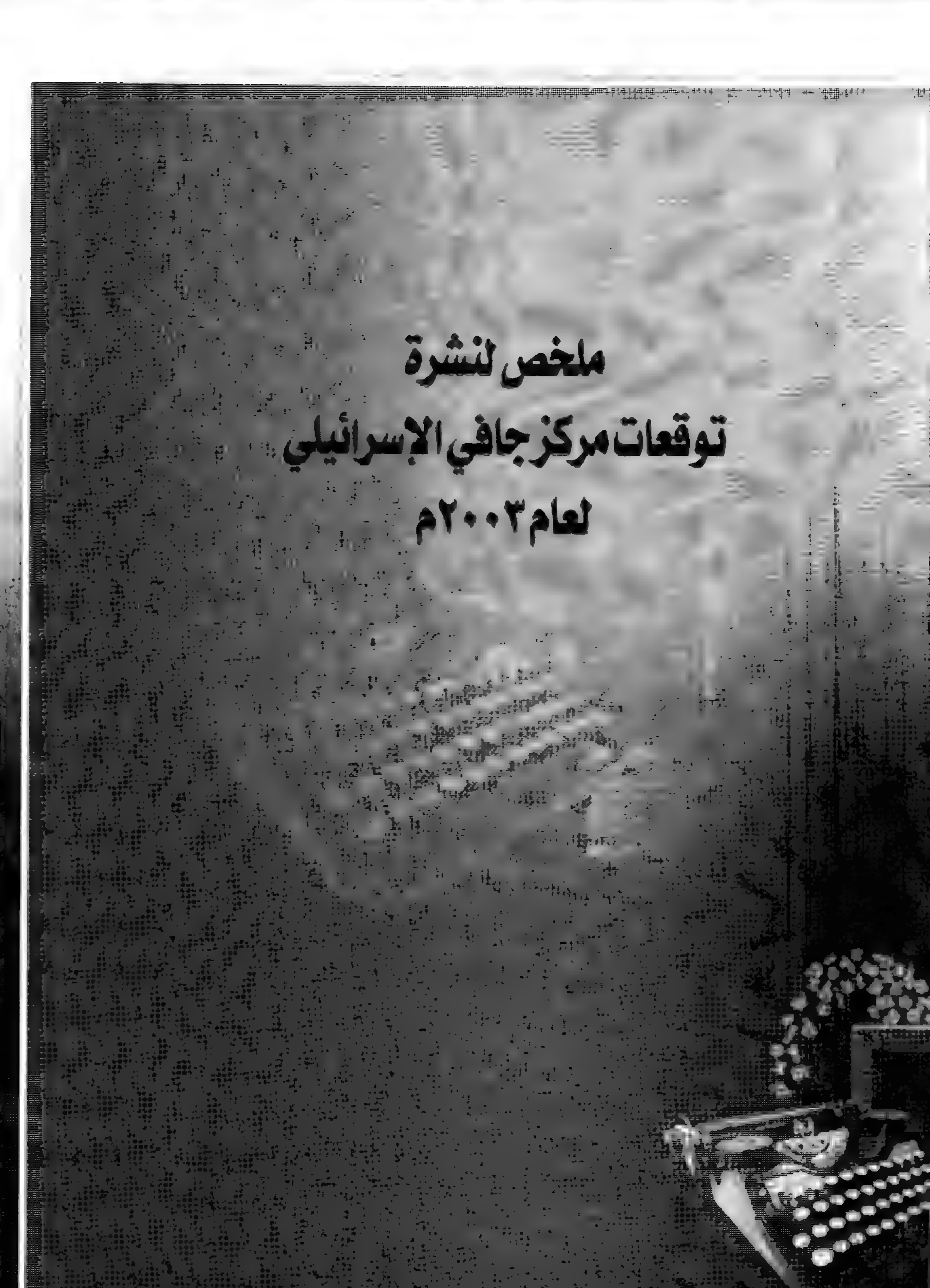
في هذه الأثناء أصبحت الحرب الفلسطينيّة الإرهابية تفقد الزخم المعنوي، والذي تحول إلىٰ التهديد الذي يحيق بدولة عربية أخرىٰ (العراق)، وكما حدث في نكبة ١٩٤٨م؛ فإن الفلسطينيين بشكل خاص والعرب عموماً ظلوا مشدوهين محدقين في الإخفاق والمرار والهزيمة.

وبسبب ما حدث في العراق؛ قبل الفلسطينيون وقف إطلاق نار كوسيلة لوقف الحرب التي بينهم وبين الإسرائيليين، وإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح، ومن أجل إيجاد فرصة لالتقاط الأنفاس وتجميع الصفوف من جديد.

إن الأوضاع الحرجة التي تمر بها المنطقة في الفترة الحالية تُوجد إمكانية لتفعيل فكرة إجراء حوار ومفاوضات، ولكن هناك خطر من أن الراديكاليين سيستغلون هذه الفترة في التقاط أنفاسهم والإعداد لمرحلة جديدة من العنف.

وفي الوقت الذي يرىٰ فيه أمثال أبو مازن أن الفلسطينيين في حالة ضياع وتيه؛ تصرّ «حماس» و «الجهاد الإسلامي»، وبعض أجنحة «حركة فتح» علىٰ إنكار ذلك تماماً.

وهذه الحركات تفعل مثل أسامة بن لادن، تعبِّر عن الغضب والرغبة في الانتقام من كل صور الحضارة كرد فعل، إن محاولاتهم المتمردة للتغلب علىٰ الرؤية السوداء للمستقبل لن تستطيع أن تغيّر العالم، ولذلك هم يعيشون في مناخ الموت والدمار ليحاولوا إرضاء أنفسهم بتعذيبها من خلال المضي في هذا الطريق، ولكن تركيزهم علىٰ فكرة مجيء عالم آخر يعوضهم الحالة التي هم فيها الآن؛ لن يخرجهم أبداً من العالم الذي يعيشون فيه بالفعل.


ملخص لنشرة
توقعات مركز جافي الإسرائيلي
لعام ٢٠٠٣م

ملخص لنشرة توقعات مركز جافي الإسرائيلي لعام ٢٠٠٣م

تمهيد:

«مركز جافي» هو مركز أبحاث تابع لجامعة تل أبيب الإسرائيلية، ويهدف المركز - كما يقول عن نفسه في تعريفه - إلى أجراء الأبحاث ذات الأصول العلمية التي تطابق أعلى مواصفات البحث الأكاديمي، والتي تتعلق بأمن إسرائيل القومي؛ فضلاً عن شؤون الشرق الأوسط والشؤون الدولية والإقليمية، وذلك بالمشاركة في الحوارات العلنية والتشاور الحكومي، وهو يخاطب صنّاع السياسة والمهتمين بالقضايا الاستراتيجية من أصحاب الرأي والجمهور. وتم تأسيس المركز في عام ١٩٧٧م بمبادرة من جامعة تل أبيب، وفي عام ١٩٨٣م سُمّي المركز «مركز جافي للدراسات الاستراتيجية».

ملخص النشرة:

الانشقاق الرهيب في حلف الأطلسي:

في عدد مايو ٢٠٠٣م من نشرة توقعات مركز جافي يرصد «مارك أي. هيلير» أعراض الانشقاق الرهيب - على حد وصفه - عبر حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بالحرب على العراق، وذلك على عدة مستويات:

أولاً: **المستوى الحكومي**: كان الانشقاق الحاصل - في الحقيقة - بين المعسكرين العالميين: معسكر واحد عارض استخدام القوة قبل بذل جهد كامل مع الأمم المتّحدة، ويحاول نزع سلاح العراق بالطرق الدبلوماسية، ويعارض أيّ اكتشاف قد يقرّ استخدام القوة حتى إذا كان العراق مصرّاً على رفض الامتثال لبعض الالتزامات الخاصة بنزع سلاحه. هذا المعسكر يمكن تسميته بـ «تحالف غير الراغبين»، وكان بقيادة فرنسا وألمانيا وبلجيكا؛ بالإضافة إلى روسيا والصين والعديد من البلدان العربية والإسلامية، لكن هذا المعسكر كان عبارة عن اجتماع لمجموعة غريبة من الشركاء السياسيين؛ فبعضهم كان مدفوعاً بالمصالح المادية الخاصة به والمرتبطة ببقاء النظام العراقي، وبعضهم كان مدفوعاً بالتضامن الاثني أو الديني، وبعضهم كان مدفوعاً بالتخوّف من النتائج التي قد تشهدها مناطقهم، وبعضهم الآخر كانت تدفعه المعارضة المخلصة لفكرة استخدام القوة تحت أية ظروف، كما أن كثيراً من أجنحة هذا المعسكر أرادوا أن تقودهم مبادئ النظام العالمي إلى تأكيد هويتهم المتميّزة واستقلالهم في اتخاذ القرارات عن أمريكا. وبالنسبة للمعسكر الآخر، وهو ما يمكن تسميته بـ «تحالف الراغبين»، فقد كان العضو الأوروبي الأبرز في هذا المعسكر هو بريطانيا العظمى، وهو ما جعل وراء بريطانيا كل من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا والدانمارك وبلغاريا؛ بالإضافة إلى المؤيدين أو المتعاطفين غير الأوروبيين؛ مثل أستراليا والكويت وإسرائيل، وعناصر غير حكومية؛ مثل الأكراد والمنفيين العراقيين.

ثانياً: **على المستوى الاجتماعي الحضاري**: فإن تعبير الانشقاق عبر الأطلسي قد يقترب كثيراً من توصيف




الحقيقة، فبينما كان زعماء تحالف معسكر غير الراغبين يلقى دعماً محلياً كبيراً لخطّتهم؛ فإن تلك الحكومات التي رتّبت أنفسها على موافقة الولايات المتّحدة؛ واجهت معارضة قوية جداً وأحياناً لديها في الداخل.

ثالثاً: على المستوى الأيديولوجي: هذه النزعة الأيديولوجية واضحة جداً فيما يتعلق بالعالم الثالث، ونرى أن ذلك يرجع إلى حد بعيد إلى الإحساس طويل الأمد بالذنب حول تاريخ أوروبا الاستعماري، ويُلزم هذا الإحساس الأوروبيين حالياً بإبداء الاهتمام العظيم لوجهات نظر قادة العالم الثالث أو الناطقين الآخرين باسمهم على شاكلتهم، وطبقاً لهذا النموذج الجديد؛ فإن القوة ستُستعمل فقط في حالات واضحة من الدفاع عن النّفس، أو تحت غطاء كاف من الشرعية الجماعية أو المتعددة الأطراف، وتأتي في هذا الصدد - أولاً وقبل كل شيء - الأمم المتّحدة، هذا الاختلاف الجذري بين النظرة الأيديولوجية بين الأوروبيين والأمريكان يرجع في جانب كبير منه إلى أن الأمريكان ليست عندهم آلام الضمير نفسها الناتجة عن تذكّر مرحلة الاستعمار، وفي رأيهم فإنّ الأمم المتّحدة تمت السيطرة عليها - وعلى مدى طويل - من قِبَل ائتلافيات الأنظمة الشيوعية ودكتاتوريين استبداديين، لكن حتّى عندما جاء أوان الديمقراطية فإن التجارب مع الأوروبيين تبيّن أن الولايات المتّحدة لها رغبة أعظم في التصرّف بشكل منفرد، ولا تريد أن تكون مقيدة بأية قيود. وهناك تفسير واحد لهذا التقسيم الأيديولوجي الهيكلي، وهو أن الانعزالية تكون دائماً خياراً فعّالاً لأولئك الذين يتمتعون بالقوّة، فهم يريدون التصرّف بشكل منفرد؛ وتحقيق التعدّدية لحدها الأقصى؛ الغرض منه فقط مضاعفة القوة، وتقزيم هامش المعارضة على كل من يعارض القرارات والتوجهات ليس إلا.

وتُصنف الولايات المتّحدة بشكل واضح وبلا أدنى شك في هذا الصنف؛ أما كلّ الأوروبيين بمن فيهم الروس بعد السوفييت حتى الصينيين؛ لا يمكن أن يجرؤوا على اتخاذ منهج الانعزالية، أو ينظروا للتعددية على أنها تحقق هدفاً ذاتياً فقط.

رابعاً: تأثير الحرب في إسرائيل: كل هذه الاحتمالات والتأثيرات سيكون له دورها بالنظر إلى إسرائيل، فمع انكماش الفجوة بسبب الحرب؛ فإن أسبقية أمريكا على الصعيد الدولي ستزداد وكذلك أوروبا؛ ومن ثم يزداد توسع أوروبا جديدة من خلال موافقة واشنطن والوقوف المتعاون معها؛ بشكل يفوق أوروبا القديمة، ومن ثَمَّ يتكامل دور أوروبا مع الولايات المتّحدة، ولا يتنافس معها في بقيّة قضايا الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الإسرائيلية الفلسطينيّة، وإن كان كل ذلك لن يساهم في تخفيف الضغط بالضرورة على الحكومات الإسرائيلية لقبول المخططات الجوهرية لاتّفاقية السلام التي كانت قد أُقرت بشكل واسع وعلى مستوى الدول في جانبي الأطلسي.

وفي الحقيقة؛ فإن بعض حلفاء أمريكا الأوروبيين، حتى أمريكا نفسها.. قد تميل بعد الحرب إلى متابعة مصالحة دول الأطلسي الأوروبية، وبمعنى أوضح تجد نفسها داخلة في عمق القضية الإسرائيلية الفلسطينيّة من جديد، وعلى النقيض من ذلك؛ فإنه إذا انكمشت الفجوة بسبب الحرب؛ فإن الولايات المتّحدة قد تكون أقل حزماً في مقاومة السياسات التي تنتهجها أوروبا القديمة، سواء بشكل منفرد أو خلال الاتحاد الأوروبي، وقد

تكون واشنطن ميّالة أكثر لاعتناق تلك السياسات .

وهذا لن ينعكس على التغييرات التي ستصحب اتّفاقية السلام (خريطة الطريق) ؛ لكنّه ربّما يترجم إلى ضغوط تهدف إلى قبول التغييرات في العملية ، وستستمر الحكومة الإسرائيلية في مقاومة التصديق على التغييرات ؛ حتى لو كلفها ذلك مزيداً من التوتّرات ليس فقط مع أوروبا لكن أيضاً مع الولايات المتّحدة .

وأخيراً . . إذا كانت الحرب غير ناجحة فإن إسرائيل ستستمر في الخضوع لحملة متواصلة من الضغط ؛ يُمارس عليها من قِبَل أطراف أوروبا القديمة ، لكن تلك الأطراف نفسها قد تغير من توجهاتها وحساباتها إلى حدّ ما وتقلل اهتمامها ؛ ذلك لأن سياسة أوروبا ستعاد بلورتها على المستوى الدولي ولاشك ، والسبب الثاني أن التوسّع الذي يشهده الاتحاد الأوروبي سيعكس توجهات أوروبا جديدة بشكل أكثر قوة .

* * *

(البعد النووي ـ محور الشر) في خطاب بوش عن حالة الاتحاد في ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م:

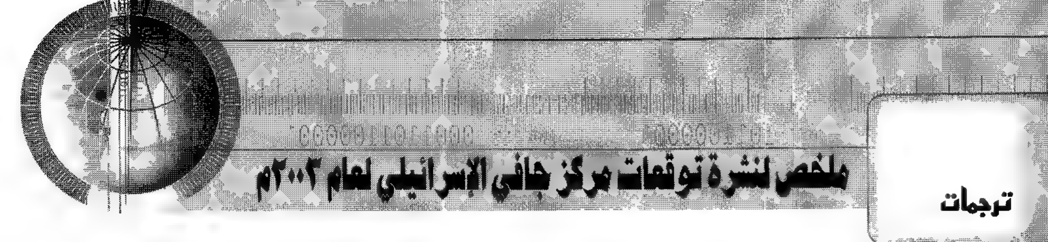
وفي العدد نفسه يقارن الباحثان في المركز «إيميلي بي . عربة» و«كبش إريز» بين خطاب بوش عن حالة الاتحاد في أواخر شهر يناير ٢٠٠٢م وخطابه في المناسبة نفسها في يناير عام ٢٠٠٣م، وذلك في بحث بعنوان (البعد النووي ـ محور الشرّ) .

ففي خطاب حالة الاتحاد في أواخر شهر يناير ٢٠٠٢م أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن عبارة «محور الشر» ، لم تكن فقط هذه الدول الثلاث هي محصلة ما عناه بوش بمحور الشر ، وإنما قصد بوش بهذا المعنى الاستراتيجية الأمريكية المخطّطة بشكل واسع للردّ على التحدّي الذي يقف في وجه إدارته فيما عرف بـ (الضربة الاستباقية) ؛ بينما في خطاب حالة الاتحاد يناير ٢٠٠٣م كانت هناك صياغة مختلفة جداً للمشكلة التي تمثلها التهديدات بأسلحة الدمار الشامل ؛ بالإضافة إلى تعميق استراتيجية الردّ .

وفي خطاب ٢٠٠٣م اختفى الكلام عن «محور الشر» ، والأكثر أهميّة أنه تكرر تسمية الدول الثلاث نفسها ، ووسمها بأنها أنظمة خارجة على القانون ، تريد وتمتلك بالفعل أسلحة نووية ومواد كيمياوية وأسلحة بيولوجية ، وفي هذا الخطاب أصرّ بوش بشكل صريح على أنّ التهديدات المختلفة تتطلّب استراتيجيات مختلفة لمواجهتها ، وفي الحقيقة فإن نصّ الخطاب يتناول بشكل مختلف كلّ واحدة من الدول الثلاث .

فبالنسبة لكوريا الشمالية ؛ لاحظ بوش محاولات «بيونج يانج» لابتزاز العالم ببرنامجها النووي ، والحلّ الذي اقترحه كان العمل بشكل مشترك ومتكاتف مع دول المنطقة لإيجاد حلّ سلمي .

وبخصوص إيران ؛ لاحظ بوش أن التهديد سريع وعاجل ، لكن أشار وبوضوح إلى أنّ الإيرانيين لهم القدرة على اختيار حكومتهم وتقرير مصائرهم بناء على ذلك ، وبأنّ الولايات المتّحدة ستدعم هذه الجهود الرامية لتغيير نظام طهران .





وبالنسبة للعراق؛ فإن الطبخة كانت كبيرة ومعدة، وفي انتظار أن يبدأ الآكلون في استنشاق عبقها.

في خطاب حالة الاتحاد ٢٠٠٣م أصبح من الواضح أن مفهوم «استراتيجيات مختلفة للتهديدات المختلفة»؛ هو تطوّر للفكرة الخاصة بالتصوير الدقيق للموقف الأمريكي نحو ما يسمّىٰ بدول (محور الشرّ).

فيما يخص إيران؛ واصلت الولايات المتّحدة إبقاء هذه القضية من الناحية الرسمية تحت بند «التهديدات القومية». وكانت واشنطن نشطة في كشف المزيد من المعلومات حول المشروع النووي الإيراني، ومارست الضغط علىٰ روسيا لتقليص التعاون مع إيران في المجال النووي. وفي الوقت نفسه لم تتخذ خطوات جديدة ملموسة ضدّ إيران منذ أن تم تصنيفها ضمن «محور الشرّ». وفي الحقيقة كان عند الولايات المتّحدة بعض التعاطي الإيجابي مع إيران؛ بعد مواقفها في الحملة التي شنتها علىٰ أفغانستان والأزمة في العراق.

وعلىٰ أساس المبدأ الذي تم تأكيده فيم يتعلق بالعمل الاستباقي؛ اتضّح في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أن البدء يكون بالأعظم تهديداً، أما الأعظم خطراً فيمكن تأخيره.

واستمرت الإدارة الأمريكية في حث الشعب الإيراني علىٰ المطالبة بحقوقه، ودعمته في طريقه نحو الديمقراطية، بينما أبدىٰ المسؤولون الأمريكيون قلقاً عظيماً بخصوص آخر المستجدات، وهناك استنتاج بأنّ هذا الموقف الأقل حدة من جانب واشنطن تجاه إيران له جذور أعمق من ناحية السياسة الأمريكية، فالولايات المتّحدة من المحتمل أنها ستتّخذ موقفاً أكثر فعالية حيال إيران في نهاية المطاف، ولكنّه من الراجح سيكون دائراً حول محاصرة إيران دبلوماسياً بدلاً من مواجهتها عسكرياً.

* * *

مستوى نظم مراقبة أسلحة الدمار الشامل:

وما زلنا مع عدد مايو من «نشرة توقعات مركز جافي»؛ حيث يشخص «إفرايم أسكولي» ما يدعيه بالهبوط في مستوىٰ النظم التي تراقب أسلحة الدمار الشامل، فيركز علىٰ أعراض هذا الهبوط، وكذلك الاحتمالات المتوقعة للتحسّن.

وفي مناقشته للأعراض يقول: إنّ هدف معاهدات الحدّ من الأسلحة هو احتواء الحالات الموجودة، والتخفيض في المستقبل من المخاوف في هذا الاتجاه، والتدمير الكامل للأسلحة موضع الشك علىٰ الصعيد الدولي، كما كانت هناك نكسات قوية علىٰ كل الجبهات، فاتفاقية الأسلحة البيولوجية لم تكن معترفاً بها، ولا تزال حتىٰ الآن، ومعاهدة منع الاختبارات الشاملة لم تدخل حيّز التنفيذ بعد، ويبدو أن الفرص ضعيفة في أن يحدث في المستقبل المنظور، وأما المناقشات حول «معاهدة إف إم سي تي» فقد توقفت في جنيف، وعوامل تقليل العوائق المتعددة بشأن هذه القضية تبدو بعيدة المنال.

أكثر المشكلات الخطيرة الواضحة الآن تتعلّق بمعاهدة «إن بي تي»؛ فهناك المشكلة القديمة المتعلقة بالدول الثلاث (الهند وباكستان وإسرائيل)، تلك الدول التي ليست طرفاً في المعاهدة. وعلىٰ أية حال فهناك قضايا

جديدة تهدد المعاهدة بقوّة؛ تتعلّق بشكل رئيس بعمليات التحقّق والطرق التي تطبقها الولايات المتحدة مع الدول التي هي أطراف في المعاهدة.

وأهم هذه القضايا:

أولاً: هي أن العديد من الدول تتجاهل التزاماتها عن تعمد.

ثانياً: أنّه في الحالات الأكثر جديّة؛ فإن أنظمة التحقّق والتفتيش المتبعة لا تكون قادرة على إنجاز مهمّتها.

ثالثاً: أنّ الكيانات التي تولّت عمليات الإشراف لا تريد ولا تستطيع في الوقت نفسه اتّخاذ الإجراءات الضرورية للتجاوب، وغاية ما يمكن أن تحققه هو فقط تحديد طبيعة المهام المطلوبة.

ويضع الباحث حلاً يتمثل في قيام المنظمات الإقليمية بتولي مهمة مراقبة مدى التزام الدول بأنظمة عدم الانتشار الدولية؛ على اعتبار أنها ستكون أكثر فعالية في هذا المجال من المنظمات الدولية، وبهذه الطريقة فإن كل منظمة إقليمية سيكون عندها مسؤولية للإشراف على وفاء دولها بالالتزامات الدولية، فكما أن الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية تكون لديها إمكانية أكبر في تأمين الوفاء بالالتزامات من المنظمة الدولية؛ فإنها تكون كذلك أكثر قابلية في معرفة ما إذا كانت إحدى الدول الأعضاء فيها قد قصرت في التزاماتها. والمنظمات الدولية يجب على كل حال ألا يُلغى دورها، ولكن يجب أن يبقى دورها محصوراً في جانب استشاري إضافي يمكن تنشيطه وقت الحاجة، وتتفرغ لتطوير تقنياتها وأساليبها في فرض عمليات التحقّق والتفتيش بشكل أفضل.

* * *

حالة التردي في الاقتصاد الإسرائيلي:

وعن الحالة المتردية للاقتصاد الإسرائيلي؛ أرجع «إمري توف» الباحث في «مركز جافي» أسباب ذلك التدهور إلى النزاع الطويل مع الفلسطينيين، والذي يؤدي دوراً رئيساً في هذا الشأن، إلا أنّه لا يعتبره السبب الوحيد.

إنّ تدهور وتيرة النزاع قد انعكس في سلسلة من المراحل المحددة:

المرحلة الأولى: سيطر عليها إطلاق النار على الطرق، وفي المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة؛ حيث كان إطلاق النار على المستوطنات الداخلة في نطاق الخطّ الأخضر؛ يتم باستخدام قذائف هاون، وصواريخ قصيرة المدى.

وأما المرحلة التالية من العنف: والتي كانت محاولة لتقرير نتيجة النزاع، تضمنت إرسال القائمين بالعمليات الانتحارية إلى المناطق المأهولة بالسكان، والتي يكثر فيها بشكل كثيف المدنيون الإسرائيليون.

ثم أتت المرحلة الحالية: وهي ردّ إسرائيل الهجومي، والذي تم إعداده من أجل منع تسرب العناصر العدائية، ولخفض مستوى الخوف والقلق بين السكان.

لقد واجهت إسرائيل العديد من الصراعات العسكرية منذ تأسيسها قبل ٥٥ سنة، وفي هذا الصدد يثار سؤال حول كيفية تأثير النزاع الحالي بشكل مختلف في الناحية الاقتصادية عن المجابهات السابقة؟ ويبدو أن العنصرين الأساسيين اللذين يؤثران في المردود الاقتصادي على المجالات الاقتصادية المختلفة؛ قد تغيّرا بشكل جذري في هذا النزاع العنيف، وهذان العنصران هما:

١ ـ الأسس التي تنتهجها الإدارة الحربية في إسرائيل.

٢ ـ سلوك الجمهور، وطبيعة مفهومه للعدو ونياته.

السمة الأخرى في المجابهة التي تؤثّر في اقتصاد إسرائيل، ولو أن لها تأثيراً جزئياً منفصلاً عن إدارة إسرائيل للنزاع، هي نجاح السّلطة الوطنية الفلسطينيّة والمنظمات الإرهابية التي لا تقرّ بسيادة السّلطة الوطنية الفلسطينيّة في الحصول على التأييد الدولي. ويسبب هذا الدعم الدولي تأثيراً إقليمياً مربكاً لإسرائيل، وأصبح هذا الدعم الدولي يمثل ضغطاً من خلال الوسائل الاقتصادية. إنّ الأهمية الاقتصادية لتقييم الجمهور ارتفعت مع ارتفاع مستوى القلق والشكّ الذي كان له بالغ الأثر في سلوك الوحدات الاقتصادية في الأسواق، وبمعنى آخر: أصبح المجتمع والاقتصاد على حد سواء يعانيان من الخوف والشكّ اللذين ولدهما النزاع العنيف.

وهناك مجموعة أخرى من العوامل لا ترتبط مباشرة بالمجابهة العنيفة مع الفلسطينيين؛ لكن كان لها تأثير في الاقتصاد؛ منها: الكساد المستمر في الصناعات التقليدية، والأزمة في أسواق رأس المال العالمية، والأزمة العالية في المجالات التقنيّة، وقد انعكس هذا العامل الأخير بشكل كامل بعد انهيار نسبة مئوية كبيرة من الصناعات العالية التقنيّة؛ بالإضافة إلى التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، والأزمة في الميزانية الإسرائيلية. كما ظهرت عوامل أثرت في عدم القدرة على مواصلة تمويل العديد من الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات قطاعات السكان التي لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن عنصر الوقت وتأثيره في الاقتصاد يجب عدم إغفاله، فالظاهرة الأكثر وضوحاً هي أنه كلما استمر النزاع وقتاً أطول كان الضرر أشد وأعظم على الاقتصاد، حيث يتخلّل الضرر في الفروع الاقتصادية، ويصيب القطاعات التي كانت يمكن ألا تتأثر مباشرة. وتُسمّى عملية انتشار الضرر هذه بـ(التأثير المتضاعف)، ولا تظهر ثمار هذا التأثير المتضاعف في الاقتصاد إلا من خلال نزاع مطوّل؛ لأنه لم يكن له وجود في نزاع قصير. ومن الضروري ذكر ذلك التأثير في رأس المال والأسواق المالية؛ رغم أنه لا يظهر عادة إلا في المرحلة النهائية بسبب عدة أمور؛ منها مثلاً الهبوط في قيمة التأمين، والصعوبات في الحصول على ضمانات ائتمانية. وفي النهاية يصبح الإخفاق في علاج هذه المشكلات سبباً في حدوث الأزمات المالية.

هل عملية (التأثير المتضاعف) يمكن السيطرة عليها؟ نعم إذا استقرّ مستوى العنف، حتى لو كان ذلك في مستوى أعلى من المستوى الأصلي؛ فإن (التأثير المتضاعف) يمكن السيطرة عليه؛ لأن الاقتصاد والسكان يصبحان معتادين عليه، والنشاط الاقتصادي يتم تعديله ليتوافق مع مستوى العنف السائد.

إن أية سياسة حكومية يكون هدفها العام تثبيت الحالة الاقتصادية عند نقطة معينة، ووقف التدهور



الاقتصادي؛ في ظل ظروف النزاع الحاصل في إسرائيل والتباطؤ الاقتصادي العالمي؛ يمكن أن تتحرك في أحد اتّجاهين:

الاتّجاه الأول: الذي يجب أن تتبناه الحكومة؛ هو تخفّيض نشاطاتها الحالية، وتحويل مصادرها، والعمل على التوفير، وذلك من خلال تطبيق حاسم وفوري؛ بفرض إجراءات قاسية على القطاعات المختلفة؛ لكي تتحقق الأهداف خلال وقت قصير.

الاتجاه الثاني: يستند إلى أربعة بنود أساسية:

البند الأول: الوقت.. سيستغرق الأمر من ٣-٤ سنوات لسحب الاقتصاد الإسرائيلي من منحناه المتجه ناحية الهبوط، وسيكون إنجاز الهدف المالي الرئيس- وهو أن يكون العجز في الميزانية متوافقاً مع المعيار السائد في العالم الغربي- في ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م.

البند الثاني: معادلة التأثيرات- بقدر المستطاع- على صعيد النزاع مع الفلسطينيين وتأثيره في النشاط الاقتصادي، إن تحقيق هذا العامل يكون بمنع القائمين بالعمليات الانتحارية من الوصول إلى تل أبيب، ويمكن أن يتم إنجاز ذلك بالتوصّل إلى اتفاق مع الفلسطينيين؛ سواء كان مع السلطة الوطنية الفلسطينية أو حماس أو المنظمات الأخرى.

البند الثالث: هو منع انهيار الوحدات الاقتصادية المهدّدة بالتغييرات المؤقتة في الحالة الاقتصادية، وذلك بالتدخّل الحكومي المباشر أو غير المباشر، حيث إن هذا التدخل سيمنع مثل هذا الانهيار.

البند الرابع: الإبداع، فبالمساعدة الحكومية يمكن ابتكار آليات للتحسين تكون متماشية مع الحاجات الاقتصادية، آليات الانتعاش الاقتصادي هي مجموعة من النشاطات التي تعطي أولوية لعملية تخصيص المصادر، وتمثّل هذه النشاطات الطريق الوحيد للسماح لقطاع أو وحدة اقتصادية معينة بتعجيل نجاحها؛ من أجل التأثير في القطاعات الأخرى التي تبدأ نشاطاتها بصعوبة.

* * *

الإرهاب غير التقليدي:

وعن الإرهاب غير التقليدي يركز الباحث «يورام شويزير» على أن الفترة التي تلت أحداث ١١ سبتمبر تتميز باثنين من مستويات النشاط:

الأول: مستوى تنفيذ هجوم إرهابي هائل يستعمل مواد الحرب التقليدية لإحداث تأثير غير تقليدي في طبيعته.

ويتضمّن المستوى الثاني: الاستعداد للهجمات الإرهابية التي تستعمل فيها مواد غير تقليدية؛ لكي تضر أعداداً كبيرة من الناس، وتلحق أضرار بيئية طويلة المدى، وتوجّه ضربة نفسية وساحقة للروح المعنوية العامّة، وهذا المستوى ما زال مجهولاً حتى الآن.

ويشير الباحث إلى أن الحرب على العراق من المحتمل أن يكون لها تأثير سلبي؛ من ناحية تعجيل تقدّم العهد العالمي الجديد للإرهاب غير التقليدي؛ على النقيض من ذلك فإن الجمهور وصانعو القرار بالعالم الغربي لم يشعروا بتغيير في الوعي لإدراك طبيعة التهديد الجديد ودرجته من الخطورة، مثل هذا التغيير على أية حال من الضروري أن يتم؛ للوصول إلى دعم الرأي العام لاستراتيجية مكافحة إرهاب التي تستطيع بشكل كاف مواجهة التهديد الإرهابي الحالي عملياً.

إن عدداً من الأحداث حدثت منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ أكدت أنه من المحتمل أن يحدث التعجيل باستعمال مواد الحرب غير التقليدية في هجمات القاعدة الإرهابية:

١ ـ الانفجار في المصنع الكيميائي في تولوس فرنسا في سبتمبر ٢٠٠١م؛ يبدو أن سببه كان تخريباً نفّذه إسلامي فرنسي تنحدر أصوله من شمال إفريقيا الشمالي، حيث عمل أجيراً بالمصنع لأيام قليلة فقط قبل الانفجار. وقد سبّبت الحادثة موت ٢٩ شخص؛ بالإضافة إلى الضرر البيئي الخطير، وذهبت السلطات الفرنسية إلى أبعد ما يمكن من أجل فرض رقابة أمنية مستقبلية للحيلولة دون تكرار مثل ذلك.

٢ ـ بينما كان هجوم الجمرة الخبيثة ينفّذ في الولايات المتّحدة بعد فترة قليلة من هجوم ١١ سبتمبر؛ بدا أن هذا الهجوم من جماعات أمريكية محتجة دون تدخّل من القاعدة، ولكنه رغم ذلك أدى دوراً مهماً في رفع معيار الخوف من العمليات غير التقليدية من الإرهاب الكيميائي إلى الإرهاب البيولوجي؛ على الرغم من العدد الصغير نسبياً من الإصابات الذي سبّبه نظراً للكمية الصغيرة من الجمرة الخبيثة التي استُخدمت، وبدا أن الهجوم يستهدف إبراز حجم الضرر البيئي المحتمل، وأثر ذلك في الروح المعنوية التي يستطيع الإرهابي استغلالها كسلاح مستقل.

٣ ـ في مايو ٢٠٠٢م تم توقيف «خوزيه بادلليا» وهو مواطن أمريكي اعتنق الإسلام وتدرّب في أفغانستان من قِبَل تنظيم القاعدة، وأُرسل بأمر القاعدة لتقييم الإمكانيات الخاصة بشراء مواد إشعاعية لتفجير قنبلة قذرة في الولايات المتّحدة.

٤ ـ اغتيال «خطّاب» الزعيم البارز للجماعات الشيشانية الإرهابية؛ تم بواسطة مادة سامّة أُخفيت داخل مظروف، وأدّى الحادث إلى رفع تهديدات الشيشانيين للانتقام من الروس بالإسلوب نفسه. علاوة على ذلك؛ استعمال قوّات الأمن الروسية للغاز القاتل أثناء عملية اقتحام مسرح موسكو؛ مما سبّب الشلل الفوري والموت النهائي لكثير من الإرهابيين والرهائن.

٥ ـ توقيف خلايا منتسبة للقاعدة في البلدان المختلفة في جميع أنحاء أوروبا في وقت مبكر من ٢٠٠٣م؛ تضمّن اكتشافاً في يناير في إنجلترا لمادة «الرايسين». كما أن بحثاً مشابهاً حدث في مارس في فرنسا، والمهم أن كل هذه الدلائل تعزّز الشكّ في أن القاعدة والمنظمات الداعمة لها تستعدّ لشنّ حملات الإرهاب غير التقليدية.

إن موت العديد من أعضاء القاعدة (بضمن ذلك: بعض الزعماء الكبار وأعضاء عوائلهم، على سبيل المثال زوجة وبنات الدّكتور أيمن الظواهري نائب بن لادن) يقوّي رغبة الإرهابيين في الانتقام الشخصي. وهذا

من المحتمل أن يمحو أيّ مانع أخلاقي كان يمكن أن يكون باقياً لديهم بشأن استعمال جميع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وكل ما يقع تحت تصرّفهم ويحفّزهم لتنفيذ الهجمات الإرهابية التي ستكون أكثر خطورة بكثير من حيث حجم الخسائر.

إن بلدان العالم الحرّ، وخاصة الغرب، عليها التزام كبير باتّخاذ كل الإجراءات العملية الحاسمة من أجل وقف عملية الانزلاق إلى عهد الإرهاب غير التقليدي.

وفي الواقع نجد أن التغيير في الوعي واضح بين الأفغان العرب منذ ١١/٩/٢٠٠١م، فهم الآن فرضوا أنفسهم كخطر حقيقي تشعر به الشعوب وصانعو القرار، ومن ثَمَّ يجب أن يترجموا ذلك إلى سياسة قوية في مكافحة الإرهاب. إن نجاح مثل هذه السياسة يتطلب تعاوناً دولياً واسعاً يتسم بالتنسيق والفعّالية؛ من أجل تحييد التهديد الموجّه من قِبَل القاعدة والمجموعاته المنتسبة إليها، والشبكات المتعاطفة معها، والتغيّر في سلوكيات الدول التي تدعم الإرهاب. هذه النقطة الأخيرة يجب أن تراعى من خلال فرض العقوبات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية الثقيلة حتى تتوقف عن دعم منظمات إرهابية. إن إيجاد المعايير الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب في النظام الدولي مشروط بالتعامل مع التهديد الإرهابي الذي يواجهه العالم اليوم.

* * *

إيران والضغوط المحلية والدولية:

وفي عدد سبتمبر من نشرة توقعات «مركز جافي» يحلل «إفرايم كام» الضغوط التي تتعرض لها إيران بشكل متزايد على المستوى المحلي والدولي، وذلك ناجم عن ثلاثة عوامل أساسية:

الأول: التغييرات في بيئة إيران الاستراتيجية، والتي نتجت عن العمليات الأمريكية في أفغانستان والعراق، وبعض النقاط في هذا السياق كانت إيجابية لإيران؛ لكن أغلب النقاط كانت سلبية.

ويتعلّق العامل الثاني: بالاكتشافات الجديدة حول تقدّم إيران نحو امتلاك الأسلحة النووية؛ وهو الأمر الذي يثير الكثير من الضغط الدولي على البلاد.

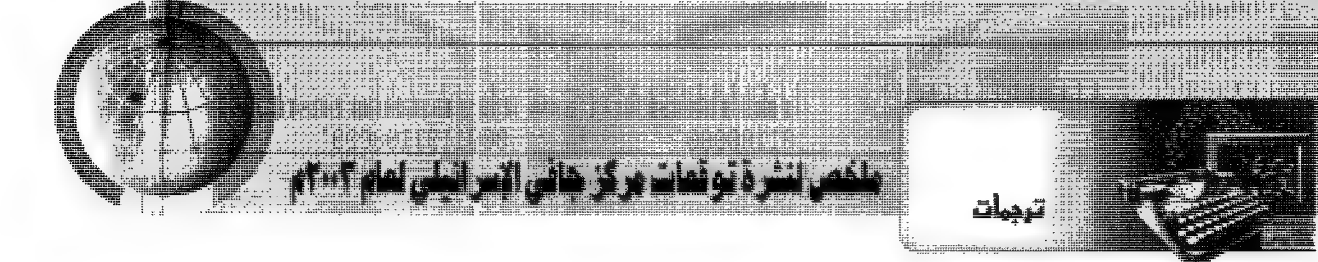
والعامل الثالث: محلي داخل إيران، وهو قيام الطلاب بالاحتجاج على السياسة وقيادة النظام الحاكم.

والحقيقة هي أنّ هذه العوامل الثلاثة من مصادر الضغط؛ ظهرت في الفترة نفسها مرتبطة ببعضها ومتفاعلة بشكل يجعل من المستحيل على النظام الحاكم إيجاد حلول لها.

* * *

الإرهاب الجديد:

وفي العدد نفسه، وبمناسبة مرور عامين على أحداث ١١ سبتمبر، يسلط «أنات كورز» الضوء على مفهوم إرهاب جديد، في محاولة لتمييز التصعيد الحاصل والاختلافات التنظيمية بين الإرهاب الجديد من الإرهاب القديم، ويتناول «كورز» تلك المعضلات التي تحيط عمليات الردود على الإرهاب، وكيف أن هذه الردود لم



تتطور، ويستنتج أنّ الردّ ينحصر دائماً فقط في سياق وقوع هجوم ما والبحث عن جناة، ويركز على أنه لا بد من وجود نظرة واقعية إلى أهداف التهديد الإرهابي المعاصر.

فإن الإرهاب، مثله مثل العديد من المواضيع الأخرى، كان محطاً لموجة من التفكير الجديد؛ خاصة أن ظهوره تجدد مع منعطف عبور الألفية؛ بسبب التغييرات في ميزان القوى والنظام العالمي، وبسبب الإعلان الجديد عن النشاط الإرهابي من خلال سبتمبر ٢٠٠١م.

إن فحص ماهية الإرهاب الجديد عملية صعبة؛ وذلك بسبب أنّه ليس هناك إجماع بخصوص جوهر الإرهاب القديم وما يتضمنه المصطلح من المعاني المهمة. فالإرهاب هو شكل من أشكال الكفاح له خصائص استراتيجية وتكتيكية يمكن تحديدها، وتتضح هذه الخصائص في السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية الخاصة بكل حالة.

ويضيف الباحث؛ أن هناك ميلاً متزايداً لتحديد ماهية الإرهاب الجديد على أساس الحالات التي تستعمل فيها المنظمات الإرهابية مواد الحرب غير التقليدية؛ بالإضافة إلى حالات الوصول المحتملة إلى مثل هذه المواد، ومن الواضح أن سهولة وصول مثل هذه المواد له دور رئيس في التنفيذ المحتمل لهذا الهجوم. من ناحية أخرى؛ إذا كانت النية غير موجودة ثمّ وصلت للمنظمات هذه المواد فقد يتغير الأمر، وقد تركّزت الجهود على تحديد أماكن المصادر واحتمالات التهديد؛ من خلال تمييز المنظمات والخلايا الإرهابية التي تدعو استراتيجيتها إلى مثل هذا النهج، وتفضل تنفيذ عمليات يتوقع أن تسفر عن وقوع إصابات كبيرة ودمار شامل.

وعلى أية حال؛ فإن النسخة المتطرّفة للإرهاب الإسلامي متميّزة عن باقي النسخ الأخرى من العنف الإرهابي، ليس من جهة اختيار مبدأ العنف كتعبير عن الاحتجاج ووسائل إحداث التغير السياسي، لكن بالأحرى من جهة تقليل الفجوة بين ما يمكن أن يُسمّى ضيقاً أو غضباً أو إحباطاً من ناحية، والتعبير عن الاحتجاج بالعنف من الناحية الأخرى. علاوة على ذلك؛ فبينما مورس العنف من قِبَل العديد من الجماعات في المناطق التي صنّفت أنها غير ناجحة؛ يمكن أيضاً تفسيره بأنه تفريغ لحالة من الضغط الدفين والتفاوت بين الظلم التاريخي والحالي، وطبيعة الرد في كلتا الحالتين تبدو فريدة في النشاط الإسلامي المتطرّف، حيث استهدف ذلك الصدام أطرافاً مباشرة التأثير ضمن لوحة القواعد والمعايير الدولية. وقد أصبح القلق من الإرهاب الإسلامي الدولي متصاعداً؛ لأنه يتعلّق بشكل محدّد بحقيقة أنّ الأهداف الغربية - والأهداف الأمريكية أولاً وقبل كل شيء - هي الأهداف المفضلة للهجمات الإرهابية، وكذلك تُستهدف الأنظمة في العالم العربي المرتبطة إلى حد ما بالغرب بشكل استراتيجي وترغب في التعايش مع دولة إسرائيل.

وبالمقارنة مع العديد من المنظمات الأخرى؛ فإن الاستراتيجية التي توجّه المنظمات الإسلامية المتطرّفة لا تتضمّن أهدافاً مرحلية إذا تحققت قد تساعد على تسكين العنف.. لا.. فالهجمات لدى المتطرفين الإسلاميين تعني خطوات متسلسلة نحو المجابهة الكليّة، الهجمات الانتحارية تخدم رسالة العنف هذه بقوة، ومن ثم فإن هذا هو الهدف الاستراتيجي البعيد المدى الذي يوضّح رغبة المنظمات الإرهابية المتطرّفة الإسلامية في دفع ثمن فوري لأيّ ردّ محتمل ضدها؛ لأنها تفضل هذه الهجمات.



أما الأهداف التكتيكية: فهي الخوف من العمل الانتقامي المبالغ فيه، وهو على ما يبدو لا يعيق أو يحدّد هذا الصنف من الإرهاب الإسلامي المتطرّف، ومن الصعب تخيّل أن مدبري هجوم ٢٠٠١م سبتمبر ومن قبله هجمات أغسطس ١٩٩٨م على السفارتين الأمريكيتين في إفريقيا؛ لم يضعوا في حسبانهم إمكانية أن الردّ الذي سيأتي بعد هجماتهم قد يضرّ بالبناء التحتي لقواعد المنظمة، وعلى أية حال؛ إذا كان الهدف من الهجوم هو إثارة ردّ فعل وتشديد النزاع الذي يشكّل خلفية العنف؛ فإن هذا الردّ الانتقامي في حد ذاته يمثّل نجاحاً.

هكذا في حالة هجوم سبتمبر ٢٠٠١م أحرزت القاعدة نجاحاً مضاعفاً؛ بينما الردّ الهائل لمهاجمة أفغانستان وإسقاط نظام الطالبان عرقل قدرات التنظيم، لكنه لم يقض عليه بالكلية؛ بينما شحذ الهجوم والردّ عليه الصراع بين الإسلام الأصولي والقيم الثقافية والسياسية للغرب. ولقد اتضح أن التنظيمات المحلية تتجنّب الاستفزاز مهما كلف الأمر؛ لذلك تغيّر في أنماط العمل من جانبها؛ خصوصاً تلك التي تتعلق بضرورة حماية البنى التحتية لها، وقواعد الدعم الشعبي من أجل إضفاء صورة عامّة إيجابية على هذا العنف.

مثل هذه الاعتبارات تساعد على توضيح السر وراء فترات الهدوء التي تتخلل النشاطات العنيفة للمنظمات الفلسطينيّة المختلفة، وبالطريقة نفسها؛ فإن فترات هبوط كثافة أعمال العنف يمكن أن يصبح لها تفسير فيما يتعلق بالتنظيمات التي تلتزم بالخلفية الأيديولوجية نفسها، وعلى النقيض من ذلك نجد الخلايا الإسلامية المتطرّفة، مثل القاعدة والمنظمات المماثلة التي تشتغل على الجبهة الدولية، خالية من مثل هذه الضرورات، والتي تمثل قيوداً على المنظمات المعتمدة على الدعم الشعبي.

القاعدة والمنظمات المشابهة لها تخلو إلى حد بعيد من القيود المفروضة عليها خارجياً؛ بسبب حقيقة أنّ عملياتهم ليست مقيدة بسياسات حكومات معيّنة؛ بينما تجد أن البناء التحتي بالضرورة أمر واقع في المنظمات التي تتمتع بصفة رسمية أو محلية، فمن حين لآخر لابد لهذه التنظيمات المحلية من تلقي الدعم، أما تنظيم القاعدة وما شابهه من التنظيمات فله قاعدة مالية مستقلة، وقيادات ونشطاء يتمتعون بالاستقلالية والحرّية والفكاك من الاعتبارات التي تفرضها الحكومات عادة.

هذا الاستقلال لبعض التنظيمات قد يضعف، وفي بعض الحالات قد يأخذ شكلاً وهمياً؛ بحيث تتبنى دول معينة أعمالاً إرهابية بعد أن جعلتها ظروفها راغبة في التعاون مع التنظيمات، ثم بعد أن يتم لها ما أرادت تأخذ إجراءات تأديبية ضدّها، وعلى أية حال؛ ففي حالة القاعدة على سبيل المثال القدرة على القيام بعمل إرهابي ضد كيان اقتصادي أو العسكري لدولة مساندة لها تنخفّض لدرجة كبيرة.

إن العديد من الاعتبارات تمنع تطبيق الخيار العسكري الشامل، فمع القدرات المحدودة على الأقل في المستقبل القريب؛ يكون تقويض التهديد الإرهابي - من خلال المساومات ومعالجة الظلم الذي أنتج هذه الأفكار سابقاً - عملاً كاشفاً للسبب الذي جعل الحرب على الإرهاب متسمة بكل هذا القدر من التركيز على محاولة إحباط الهجمات قبل وقوعها.

فعلى الرغم من الصدمة التي تسبّبت فيها هجمات سبتمبر ٢٠٠١م، وحالة التصعيد التي أشارت إليها وكشفتها؛ فإن النظرة الإجبارية للاعتبارات التي تشكّل معوقات الرد على الهجوم الإرهابي؛ ظلت تفرض



القيود على استخدام القوة الذي كان من المفترض أن يوجد في الحرب الحالية على الإرهاب، إنّ مراعاة الحياة الإنسانية وحقوق الإنسان أمر حتمي في التعامل مع حرب شاملة على الإرهاب، وهي اعتبار مهم ولو بدافع القلق من النقد الحاصل والناتج إذا تم تجاهل هذه الاعتبارات.

في النهاية يبرز السؤال: كم هو عدد الناس الذين يكون مسوّغاً إيذاؤهم في إطار محاولات إنقاذ حياة ناس آخرين بالنسبة للمعايير السياسية، وكذلك من الناحية الفلسفية البحتة؟ هكذا ومنذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م زادت الحكومات والعديد من المنظمات الدولية من جهودها من أجل تأسيس الحرب على الإرهاب؛ ضمن إطار من المساعدة التي تمثلها الاستخبارات بهدف منع مزيد من الهجمات.

* * *

تنظيم القاعدة وحرب الولايات المتحدة ضده:

يقدّم «يورام شويزير» كشفاً للنجاحات وحالات الإخفاق في الحرب التي تشنها الولايات المتّحدة ضدّ القاعدة قبل تقييم المعركة ضدّ القاعدة، وقدرة القاعدة على مقاومة هجوم التحالف.

من المهم وصف القاعدة وقنواتها التي تتحرك من خلالها، في الحقيقة القاعدة عبارة عن تركيبة مرنة ومتعدّدة الوجوه، وهو الأمر الذي وهب المنظمة قدرة رائعة على البقاء على قيد الحياة، ومواصلة إلحاق الأضرار عملياً خلال ضرباتها في العديد من الأماكن الخطيرة.

لقد تطوّرت القاعدة إلى حدّ كبير منذ أن أسّسها ابن لادن في أفغانستان في أواخر الثمانينيات. إن المجموعة التي بدأت كمقر تنظيمي هدفه توجيه المتطوعين الذين جاؤوا إلى أفغانستان للمحاربة بجانب المجاهدين الأفغان؛ تحوّلت على مرّ السنين إلى منظمة إرهابية كاملة لها كيانها الخاص. إنّ القيادة الفعّالة حوّلت تنظيم القاعدة من مجرد مفرّخ ينتج أفغاناً محاربين أو عرباً أفغان؛ بما في ذلك خبراء الحرب ضدّ الاتحاد السوفييتي والعناصر التي تدرّبت في السودان وأفغانستان اعتباراً من أوائل التسعينيات فصاعداً، تلك التي اختارت البقاء مع ابن لادن والعمل تحت قيادته؛ إلى جزء من عملية تعاون واسعة تضم قيادات الجهاد منذ يونيو ٢٠٠١م، أسفرت عن اتحاد التحالف بين القاعدة وجماعة الجهاد الإسلامية المصرية بقيادة الدكتور أيمن ظواهري. إن ابن لادن وتنظيم القاعدة يعملان من خلال قنوات إضافية أخرى، كذلك فالقاعدة تلك المنظمة المركزية والمهيمنة على الاتّحاد الإسلامي الدولي الذي أُسّس في ١٩٩٨م والمعروف بـ(الجبهة الإسلامية للجهاد ضدّ اليهود والصليبيين)؛ تدعم في الوقت نفسه مشاركات أخرى بين شبكات ومنظمات إرهابية مستقلة، ارتبطت جميعها بهدف أيديولوجي عام، يخص الأنظمة الدينية البارزة في مختلف البلدان الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

بعض هذه الشبكات الإرهابية الخاصّة تنسّق نشاطاتها مع القاعدة، وبعض آخر سيبقى كمنظمات مستقلة تنفّذ الهجمات بشكل منفرد بدون أوامر محدّدة من القاعدة، ورغم ذلك يربطها بالقاعدة رباط فكري شعوري لا تفسير له، وفي الحقيقة؛ فإن كلّ المنظمات تعمل طبقاً لأوامر الإله وفي سبيل الإله؛ لكي تطبق قوانين الشريعة (الشريعة الإسلامية) في أوطانهم الأصلية.

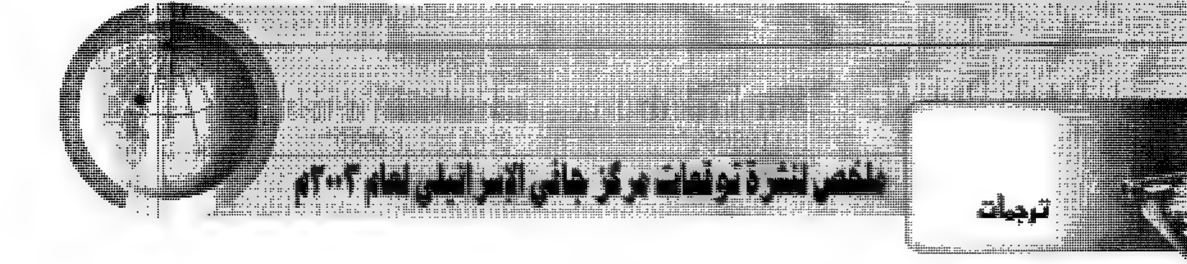
هذا الهدف الثابت يعمل لتحقيق قنوات القاعدة بشكل متجانس لا يتمتع فقط بالقدرات والإمكانات الهائلة، ولكن كذلك يتّسم بالمرونة والقدرة على التكيّف مع أنماط النشاط المختلفة، وفي ظل الظروف المتغيرة والبيئات المتغيّرة.

إن طبيعة معركة الولايات المتّحدة وحلفائها ضدّ القاعدة ومؤسساتها التابعة لها؛ تظل معركة مختلفة تماماً عن المعركة بين التحالف ضدّ الإرهاب والدول التي تتبنّى الإرهاب، وذلك لأنه من خلال النظرة العالمية والطرق المتطرّفة لابن لادن وشركائه، يتبين أن القاعدة لم تترك أي مجال للمفاوضات السياسية، أو لأيّ نوع من المساومة. وعلى أية حال؛ فإن ابن لادن وأولئك الذين معه يقفون أمام أمريكا مسلّحين بالعقيدة المتطرّفة؛ في محاولة للاستفادة بالحد الأقصى من قوّتهم الضعيفة من خلال الخبرة والتجارب الإرهابية العملية، يحاولون بكل ما يستطيعون المناورة والتنسيق، وبصورة دورية ينجحون في ضرب نقاط خصومهم الضعيفة، وإنّ القواعد غير المقيدة التي يتحركون في إطارها تجعلهم متفوقين في التكيف مع قدراتهم لخدمة معتقداتهم، ويتضمّن ذلك القدرة الفائقة على استغلال الحرّيات التي تمنحها المجتمعات المنفتحة؛ فهم لذلك يخترقون ومن خلال ذلك يصلون لأهدافهم.

هناك أيضاً اختلاف أساسي بين مفهومي الهزيمة والنصر والظروف التي تتحكم في المعركة بينهما، فعلى سبيل المثال هناك أصوات يمكن أن تسمع في الولايات المتّحدة اليوم؛ تقول بأنّ القاعدة تتعافى من آلامها وتستعد للوقوف بقوة. وعلى أية حال؛ فإن بعض العلامات تأتي من ابن لادن وشركائه تؤكد أنّ وضع المنظمة الراهن الذي يبدو وكأنه هزيمة؛ هو في الحقيقة لا شيء أكثر من مجرد فترة هدوء مؤقتة وضرورية أثناء المعركة الحالية في طريق القاعدة نحو النصر الأكيد في الحرب بشكل عام، وكذلك حرب نتائج سريعة ومعركة محكومة بالحدود الإقليمية، تفهم القاعدة أن محاولاتها تأتي في إطار جهد طويل المدى يتجاوز الحدود المكانية والزمانية وحتى الشخصية.

الهجوم الذي تم شنّه من قِبَل التحالف الدولي ضدّ الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الذي بدأ في أكتوبر ٢٠٠١م واستمرّ من خلال أشكال مختلفة؛ لم ينجح في تدمير القاعدة وإمكانياتها العاملة، وعلى أية حال وبدون شكّ تعرض لسلسلة من الضربات المؤلمة التي أدّت إلى خسارة مساند القاعدة الرئيس ـ الطالبان التي أزيحت بالقوة من السلطة في أفغانستان ـ، وخسر التنظيم أرضه الخاصّة التي منها ظهرت القاعدة بدون إعاقات منذ ١٩٩٦م، وقد عانت منظمة القاعدة من الإصابات القوية في بنائها التحتي الأصلي؛ بما في ذلك خسارتها لمعسكرات التدريب وأجهزتها ومصادر دعمها الأخرى. والعديد من وثائق المنظمة تم التحفظ عليها، وتم الكشف عن الكثير من المعلومات حول طرق عمل القاعدة، وبعض هذه المعلومات أدّت إلى إحباط الهجمات في كل أنحاء العالم كانت قد خطّط لها في السابق.

لقد فقدت القاعدة جزءاً كبيراً من قوتها ومقاتليها الذين قُتلوا أو أُسروا في أفغانستان؛ بالإضافة إلى أنه وعلى مدى السنتين الماضيتين تم إلقاء القبض على العديد من العناصر الكبيرة الذين اشتركوا في تفعيل الخلايا



الإرهابية حول العالم.

وتتضمّن الأمثلة على هذه المساعي الناجحة: قتل القائد العسكري في تنظيم القاعدة أبو حفص المصري في أفغانستان، واعتقال كل من خالد الشّيخ محمد قائد القاعدة الذي دبر هجمات ١١ سبتمبر، وعبد الرحمن الناشيري ووليد العطاش (من قادة الهجوم على المدمرة. إس. كول الأمريكية)، وأبو زبيدة (ضابط الاتّصال الأساسي بين القاعدة والشبكات الإرهابية في الولايات المتّحدة وأوروبا والشرق الأوسط)، ورؤوس الشبكات الإرهابية في إفريقيا وآسيا؛ مثل الإسلامي الذي أُسر مؤخراً «حنبلي».

وفي الوقت نفسه وضع النظام المالي للقاعدة ومؤسساته التابعة له تحت قيود دولية صارمة؛ بعدما كانت هناك جهود للتنظيم من أجل شراء وإنتاج مواد الحرب والأسلحة غير التقليدية.

وعلى الرغم من ذلك تحمّلت القاعدة كل هذه الضربات، وسعت حفاظاً على سمعتها إلى الإعلان عن أن أمريكا ستجد نفسها في مستنقع جديد في أفغانستان، وكأنها في فيتنام أخرى.

يخمّن الرأي العامّ الأمريكي النجاحات وحالات الإخفاق في المعركة ضدّ القاعدة بشكل مبدئي؛ من خلال عدد الإنجازات الملموسة، وعلى أساس التغطية الإعلامية للهجمات الإرهابية المتبقية حول العالم، وحجم التهديد الموجود، ومدى تماسك تنظيم القاعدة.

وفي هذا السياق؛ فإن الحقيقة الأبرز هي أن الولايات المتّحدة وحلفاءها أخفقوا في السيطرة على قيادة القاعدة، بشكل خاص ابن لادن والظواهري؛ وهو الأمر الذي يبدو في نظر الجمهور الغربي نافذ الصبر مدة طويلة، كان يجب أن يتحقق فيها هذا الهدف، والحقيقة هي أنّ الهارب الأول في العالم ـ والذي يعد هدف مطاردة دولية لم يسبق لها مثيل ـ ما زال يستطيع تحدّي وكالات الاستخبارات العالمية المتطوّرة، في تأكيد واضح على ضعف الغرب، وإخفاق التحالف في إلقاء القبض على ابن لادن يواصل تقوية صورة ابن لادن أيضاً، وابن لادن بنفسه يشجّع هذا الشعور لدى الغرب، حيث يقود حرباً إعلامية متطورة من الدعاية ضدّ الولايات المتّحدة وحلفاءها، ويواصل استخدام أجهزة الإعلام المختلفة للاتّصال علناً بمؤيديه؛ من أجل حثهم على قتال عدو الإسلام، ويحدد خصومه بكل جرأة مما يجعل أعدادهم تزداد في دائرة دائمة التّوسع.

الحكومة ومسؤولو الاستخبارات الأمريكان راضون عن سير الحملة ضدّ القاعدة ومؤسساتها التابعة لها؛ بالإضافة إلى التعاون الوثيق مع أجهزة الأمن المتحالفة معها في جميع أنحاء العالم، والتي أدّت إلى إحباط الهجمات وتوقيف العديد من المشاركين فيها.

على أية حال، وعلى الرغم من هذا المفهوم عن الإنجاز المرتبط بالنجاحات الاستخباراتية المعيّنة؛ فإن هناك مواقف ثابتة تؤكد النجاحات وحالات الإخفاق في المعركة التي تتسم بالجدّية، وذلك يرجع إلى الوعي بطول وتعقيد الحملة، والحقيقة هي أنّه ليس هناك اختيار آخر سوى الاستمرار في شن هذه الحرب حتى تنهزم القاعدة ومؤسساتها التابعة لها. إنّ المعركة تعتبر التحدّي الجدّي والحادّ بالنسبة للأمن القومي في الولايات المتّحدة



والمصالح الاستراتيجية لأمريكا بوصفها قوّة عظمىٰ عالمية، إنّ المجابهة مع القاعدة ومؤسساتها التابعة لها تعد حلقة في سلسلة الجهود المبذولة من قِبَل الولايات.

* * *

العمليات الانتحارية الفلسطينية:

أما الدّكتور «شاؤول كيمهي» والدّكتور «شمويل» فيتناولا الحديث عن العمليات «الإرهابية الانتحارية» الفلسطينيّة، ويؤكدان أنّه من الممكن إرجاع هذه العمليات الانتحارية إلىٰ أربعة عوامل: التعصّب الديني، أو القومية، أو الانتقام، أو الضعف الشخصي. وقد جمعت مقالتهما خليطاً من المفهومات المستقاة من علم نفس والعلوم الاجتماعي؛ للمساعدة في توضيح ظاهرة الإرهاب الانتحاري الفلسطيني.

* * *

حروب الحضارات وصراع الحضارات:

ويرىٰ الرئيس المستقيل من مجلس الأمن القومي «إفريم هاليفي»، أن صاموئيل هنتنجتون في كتابه (صراع الحضارات) الذي تُرجم مؤخراً للعبرية؛ يتحدث عن الحروب بين الحضارات ويؤكّد أنّ جزءاً كبيراً من مثل هذه الاشتباكات يحدث بسبب التصدّع بين الحضارات؛ في أوروبا والشرق الأوسط وأماكن أخرىٰ في العالم. وطبقاً لهنتنجتون؛ فإن النزاعات نفسها تنجم عن القرب الجغرافي لأصحاب الأديان والثقافات المختلفة، ومن المؤسسات الثقافية المختلفة، ومن الذكريات التاريخية الجماعية للمجتمعات المتناقضة، فعلىٰ مدىٰ العصور قد يختفي هذا النزاع فجأة وبشكل كامل إذا نجحت مجموعة واحدة في تصفية الآخرين، لكن إذا لم يحدث ذلك فإن النزاع يظهر من جديد ولا تكون له نتيجة حاسمة، ثمّ يستمر النزاع ويُحدث فترات متتابعة من دوامات العنف، والنزاع الإسرائيلي-العربي يأتي علىٰ خلفية الصراع بين الحضارات. وطبقاً للحكمة التقليدية فإن كلّ حرب يجب أن تنتهي، لكن هل هذه القاعدة أو الحكمة يمكن سريانها علىٰ صراع الحضارات؟ بحسب ما يري هنتنجتون؛ فإن الحروب بين الحضارات يمكن أن تنتهي لكن الصراعات بينها تستمر علىٰ فترات متقطعة.

فإذا كان الأمر كذلك وكنا نسير في طريق نزاع طويل؛ أتمنّىٰ أنّنا سنكون قادرين علىٰ الوصول إلىٰ الحلول المؤقتة لفترة زمنية طويلة، ونستمر في طرح الحلول الانتقالية غير النهائية في تعاملنا مع النزاع الذي نواجهه هنا.

* * *

مقالات أخرىٰ:

وفي عدد نوفمبر من «نشرة توقعات مركز جافي» دراسة أعدها الدّكتور «مارك هيلير» لإلقاء نظرة تحليلية علىٰ الطريق المسدود المعقّد الصعب، والذي أخفقت المحاولات الأخيرة في عبوره، ومن ثَمَّ أخفقت في تحسين العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين.

من خلال تناوله للعلامات التي ارتبطت بالتقدّم في مسار «خريطة الطريق» عمل «هيلير» علىٰ مراجعة وتحليل التطوّرات التي ظهرت في خطاب يونيو ٢٠٠٢م علىٰ لسان الرّئيس بوش؛ بشأن رؤيته للشرق الأوسط

حتىٰ أكتوبر ٢٠٠٣م؛ بعد نهاية الهدنة قصيرة الأجل وانهيار حكومة أبي مازن وتعيين أبي العلاء كرئيس وزراء.

* * *

وأما المقالات الأخرىٰ؛ فإنها تركز أيضًا علىٰ هذه القضية، ولكنها تتناول سمات مختلفة تتعلق بالحرب في العراق، فبعد أكثر من ستّة شهور من عمليات البحث والاختبارات المركّزة من قِبَل قوّات التحالف لم يظهر دليل علىٰ وجود الأسلحة غير التقليدية في العراق علىٰ الأقل حتىٰ الآن، وقد وجه غياب مثل هذا الدليل الانتباه إلىٰ حالة الحرج الخاصة بصحة تقديرات الاستخبارات الأمريكية والبريطانية؛ بالإضافة إلىٰ درجة الدقة في تقييم مخابرات إسرائيل قبل الحرب. وفي الحقيقة؛ فإن تقييم مخابرات إسرائيل قبل الحرب يخضع للتحقيق برئاسة «إم كي يفال شتاينيز» رئيس شؤون الكنيست الخارجية ولجنة الدفاع.

* * *

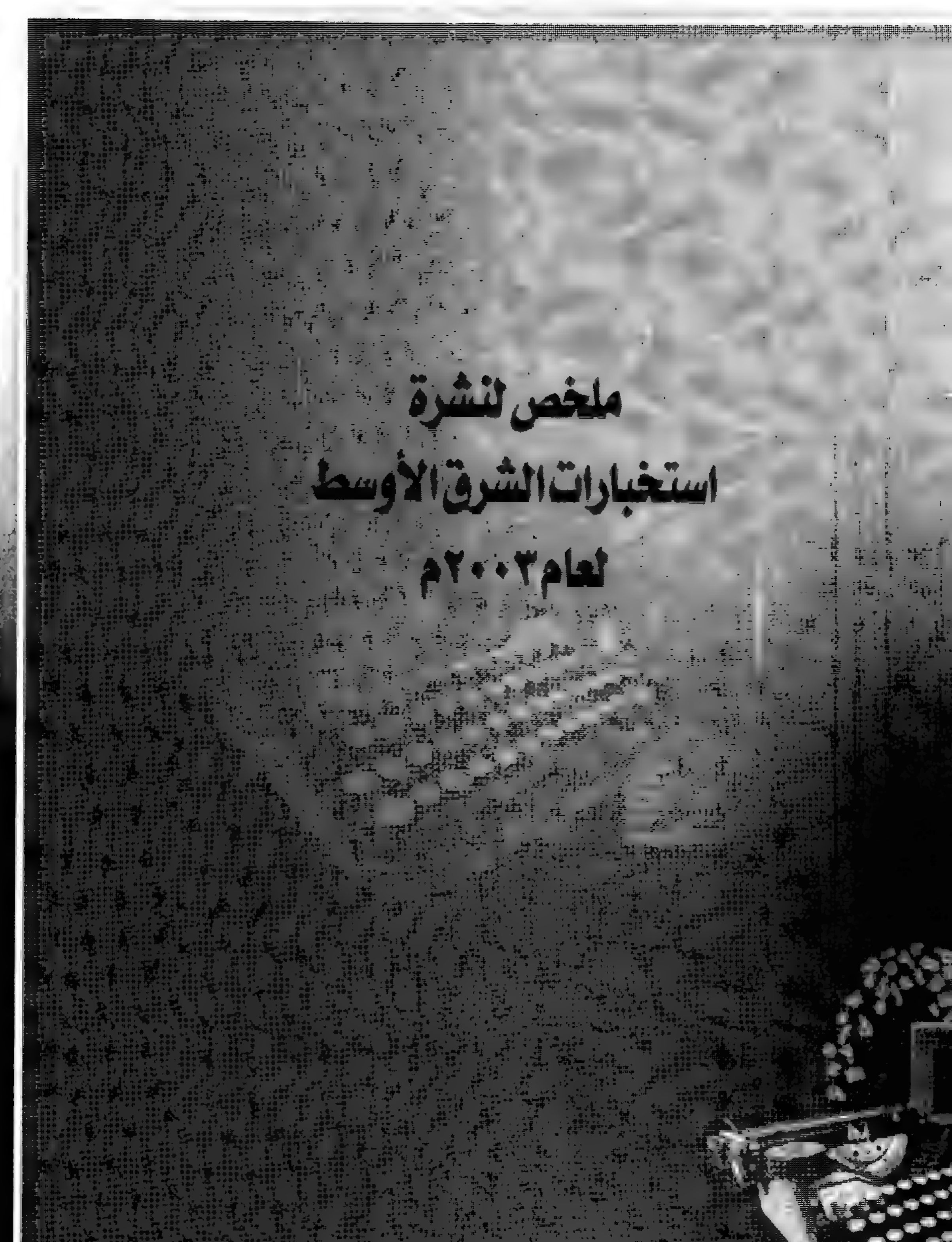
وهناك مقالتان في هذه الدراسة تتناولان تحقيق «شتاينيز» في مادته بقلم «شلومو بروم» الناقد المختص بتقييم الاستخبارات العسكرية، ويناقش أنّ تبنّي الاستخبارات للسيناريو الأسوأ ولو أنه بدون دليل كافٍ إلا أنه يمكن أن يجد تسويغاً لذلك الموقف.

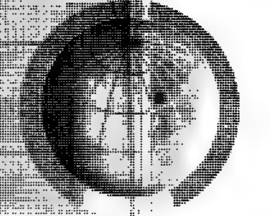
وعلىٰ النقيض من ذلك يتناول الدّكتور «إفرايم كام» التعقيدات التي تداخلت في تقييم الاستخبارات، ويكشف عن التفاصيل التي قُدّمت إلىٰ صنّاع القرارات العسكرية والسياسية. وكخلفية لهذه المقالات تم عرض البيانات المنشورة من قِبَل الشخصيات المهمة في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٨م، وهو العام الذي أوقف صدّام التعاون فيه مع المفتشين وأوقف مراقبة الأمم المتّحدة ونظام التحقّق ـ حتىٰ ٢٠٠٣م.

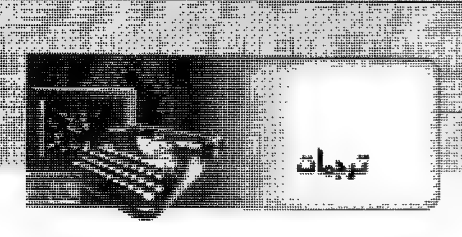
* * *

أما المقال الأخير فهو مكتوب بقلم «هيرش غودمان» ويستكشف من خلاله بعداً إضافياً للحرب في العراق؛ من خلال فحص سياسة تدفق معلومات إسرائيل أثناء الحرب، ويشير «غودمان» إلىٰ أهداف السياسة، وبعد مراجعة بعض العوامل يقترح ما يرىٰ أنه من الضّروري استخلاصه من هذه التجربة، ومنها أنه في الأسابيع التي سبقت الحرب في أواخر شهر فبراير وأوائل شهر مارس كان رئيس هيئة الأركان والجيش يرسلان رسالة للجمهور؛ تتحدث عن القدرات العراقية المنخفضة والدفاعات الإسرائيلية العالية المستوىٰ؛ في إطار إظهار التهديد الفعلي لإسرائيل علىٰ أنه منخفض جداً.

أما رسالة المعلّق الوطني فقد كانت متشائمة، تصوّر إسرائيل ضعيفة، وصدّام تصوره كشخص متوحش عديم الرحمة وراغب في استعمال أسلحة الدمار الشامل ضدّ إسرائيل، ومن ثَمَّ طالبت الجمهور بتوقّع الأسوأ، فكان الإعلام العسكري مخططاً ليعمل علىٰ تهدئة الجمهور ويمنع الرعب، ورغم ذلك فإن جدول أعمال المعلّق الوطني خطط له أن يعمل علىٰ رفع استعداد البلاد لمواجهة سيناريو أسوأ الأحوال، ولو أنّ الرسالتين ليستا متعارضتين بالضرورة؛ إلا أنهما تشيران إلىٰ ضعف أساسي في التواصل وتنسيق الجهد المعلوماتي الوطني.


ملخص لنشرة
استخبارات الشرق الأوسط
لعام ٢٠٠٣م





ملخص لنشرة استخبارات الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٣م

تمهيد:

نشرة استخبارات الشرق الأوسط (إم. إي. آي. بي) هي نشرة شهرية على الإنترنت، تركّز على التطوّرات السياسية الداخلية في الشرق الأوسط، خصوصاً تلك التي تغطّى بشكل دقيق في منشورات اللغة الإنجليزية الأخرى.

ويقول التعريف الرسمي إنه تم تأسيسها في ١٩٩٩م من قِبَل «زياد عبد النور»، وهي تعتمد على المعلومات الموثقة الدقيقة والتحليل الموضوعي بخصوص القضايا ذات الاهتمام الأساسي في المنطقة، وهي بذلك تعطي مساهمة ثمينة لصنّاع السياسة في الولايات المتّحدة والدول الأخرى، وهي بتلك الروح لا تعرض توصيات سياسية.

ملخص النشرة:

هل المساعدة الروسية النووية لسوريا صفقة مجزية أو فضيحة مخزية؟:

في عدد يناير ٢٠٠٣م؛ تستفتح «نشرة استخبارات الشرق الأوسط» تقاريرها ذلك العام بسؤال: هل المساعدة الروسية لسوريا على الصعيد النووي صفقة مجزية أو فضيحة مخزية؟

لقد قامت وزارة الخارجية الروسية بالتسبب في موجة من الصدمات التي ألجمت العالم بأسره، وذلك في يوم الرابع عشر من يناير؛ عندما أصدرت تصريحاً رسمياً أفصح عن التوصل لاتفاق مبدئي مع سوريا فيما يخص إنشاء مفاعل نووي على الأرض السورية، وقد تم إدراج هذا التصريح في موقع وزارة الخارجية الروسية على الشبكة العالمية (الإنترنت) قبيل وصول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى العاصمة الروسية، وقد تضمّن هذا التصريح معلومات حول إقامة منشأة نووية بتكلفة تصل إلى بليوني دولار؛ تتضمن وحدة لتحلية المياه ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية، ولم تحظ هذه الأنباء بأصداء طيبة من جميع الجهات؛ لأنها قد تبعت تصريحاً آخر صدر في شهر ديسمبر، أعلنت فيه روسيا عن تعجيلها بإنشاء مفاعل نووي في محطة بوشهر الواقعة في إيران لتتفرغ لخطوتها التالية - أي إنشاء المفاعل السوري -، وبعد تلقيها وابلاً من تساؤلات وسائل الإعلام؛ قامت وزارة الخارجية بإزالة التصريح من موقعها على جناح السرعة، وفي اليوم نفسه صرح وزير الطاقة الذرية «مينا توم» أنه لم تكن هناك أية محادثات متداولة مع السوريين حول هذا الاتفاق؛ فضلاً عن التوصل لإنشاء مفاعل، إنها مجرد أمنية تراود سوريا، وقد قام بعض المراقبين من خارج روسيا بتأويل التصريحات المتضاربة الصادرة عن موسكو في ذلك الشأن، على سبيل المثال عزا «جاري ميلهولين» مدير «مشروع وينسكونسين للسيطرة على الأسلحة النووية» هذا الأمر إلى وجود انقسام بين هؤلاء الذين يتحرّجون من خسائر هذا المشروع على الصعيد السياسي، وهؤلاء الذين يحركهم طمعهم في الكسب المادي. فالوزير الروسي متلهف لتوفير وظائف للآلاف من العلماء والمهندسين في مجال الطاقة النووية العاطلين عن العمل في




روسيا، فعقد إنشاء مثل ذلك المفاعل الكامل التجهيزات سيدرّ على روسيا ما يقارب بليون دولار، ولكن لم يكن الوزير هو من قام بإطلاق ذلك التصريح بل وزارة الخارجية، حيث يُفترض وجود عقول أكثر اعتدالاً وحساسية على الصعيد السياسي كسمة غالبة، ويرى «شارانسكي» أن المسؤولين الروس يواصلون محادثاتهم مع دمشق حول المسألة النووية؛ أملاً في إغراء سوريا للبدء في تسديد ديونها البالغة نحو اثني عشر بليون دولار، والتي تضخمت أثناء الحرب الباردة لموسكو، وعلى الرغم من أن روسيا لم تقم بإنشاء أية منشآت نووية على الأرض السورية على مدار السنوات القليلة التالية؛ فإن مساعد وزير الدفاع والأمن الدولي «جون بولتون» حذر من أن الخبرة والتكنولوجيا الروسية سوف تفيد برامج سوريا النووية بالإضافة لبرامج تطوير الصواريخ، إلا أن تصريحات «بولتون» قد أدهشت زملاءه في الحكومة الأمريكية على ما يبدو، وقد بدا المتحدث الرسمي «ريتشارد باوتشر» عاجزاً عن تقديم مسوّغات هذا التحذير، وفي الحادي عشر من أكتوبر وعندما تم تكرار التساؤل حول هذا التحذير؛ صرح «باوتشر» في حَذَر أن اقتراب سوريا المتزايد من الخبرات الروسية؛ سوف يتيح لها فرصاً ثمينة لتطوير قدراتها الهجومية؛ تقنعها بمحاولة استئناف تطوير أسلحتها النووية.

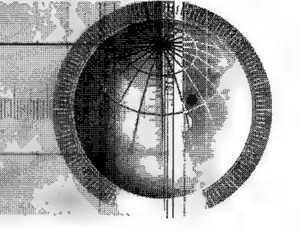
* * *

أوجه قصور برنامج الديمقراطية الموجه للعالم العربي:

وفي عدد فبراير ومارس من «نشرة استخبارات الشرق الأوسط» يتناول «جاري جامبيل» وهو رئيس تحرير النشرة؛ أوجه قصور برنامج الديمقراطية الموجه للعالم العربي، حيث يقسّم مقاله إلى قسمين: الأول نشره في عدد فبراير من النشرة، ويتناول العوامل الداخلية التي تعيق نشر الديمقراطية في الدول العربية. والثاني في عدد أغسطس، ويتناول العامل الخارجي كمعوق.

ويبدأ الباحث منطلقاً من أن الهجمات التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، قد قوَّضت فرضاً كان مسلَّماً بصحته لوقت طويل في واشنطن- وهو أن التأييد الظاهر للأنظمة الأوتوقراطية الشرق أوسطية يمكن أن يخدم مصالح أمريكا؛ بوصفه متراساً يحميها من الجماعات الإرهابية المتطرفة. ومن ثَمَّ أتى إقدام أمريكا على تغيير نظام الحكم في العراق وليداً للاهتمام الأمريكي بضروريات أمنها القومي الملحّة، والتي أوصلت على نحو جزئي إلى الاعتقاد بأن وجود نظام حكم نيابي تمثيلي في بغداد وفي أقاليم فلسطين المتعددة؛ سوف يشعل شرارة البدء لانتشار الديمقراطية في أنحاء المنطقة بأسرها.

ويعدد الباحث بعض العوامل الداخلية التي يعتبرها معوقاً لنشر الديمقراطية؛ منها: الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة التي يعتبرها غير مؤثرة بدرجة كافية في إشاعة الديمقراطية في العالم العربي، ولكنه يعتبر أن الثقافة السياسية- العقبة الكؤود في طريق إرساء الديمقراطية- قد تمتعت بأعلى نسب الترجيح مقارنة بالتفسيرات الأخرى. وقد ركَّزت معظم الدراسات على الإسلام والتمسك بالتراث على أنهما أهم المتغيرات؛ لكون الإسلام على عكس غيره من الأديان الأساسية؛ قد وضع قواعد مفصلة فيما يتعلق بكل القضايا الاجتماعية الاقتصادية السياسية، وهو الأمر الذي لم يترك أي مجال للشعب للاشتراك في عملية صنع القرار، فشريعة الإسلام- كما يعتقد بعضهم- في أصلها تقوّض مشروعية أي نظام سياسي يقبل أن تكون القرارات

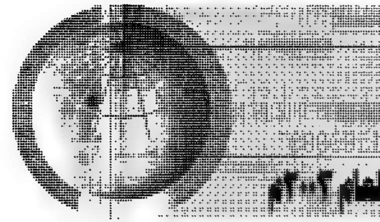
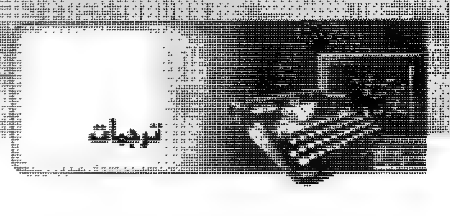


السياسية فيه خاضعة لحكم الأغلبية. ومن ثَمَّ فإن مفهوم تحكيم الشرع يجب أن يظهر على طول الخط، وذلك بأن يقوض شرعية الفساد والحكام المستبدّين. ومعظم الآراء حول كيف يمكن للثقافة الإسلامية أن تحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع يمكن حصرها في تيارين فكريين محددين، ولكنهما في الوقت نفسه متعارضان؛ هما: الإسلام والانعزال السياسي. ويرى هذا التيار الفكري أن ثقافة الإسلام السياسية تحث على الانعزال السياسي وفقاً لما يراه «برنارد ليوس» (وهو من أكثر المؤيدين لتلك النظرية)؛ فإن القضاة المسلمين في القرون الوسطى كانوا قد سعوا لدرء الثورات والتمردات المتكررة التي صاحبت الحكم الإسلامي في أوائل التاريخ الإسلامي.

أما التيار الثاني فيرى أنه مع ظهور بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة (الأصوليين) في جميع أرجاء العالم العربي في الفترة ما بين السبعينيات والثمانينيات؛ أصبح الادعاء القائل بأن الإسلام يحض على العزلة السياسية باطلاً.

ويسوق الكاتب عاملاً داخلياً آخر في معوقات الديمقراطية بين العرب، وهو الاعتداد بالنزعة القبلية البدائية، وهو ما ورد في المقال الذي كتبه «آدم جارفيكل» رداً على مبادرة إدارة بوش لإحلال الديمقراطية في المنطقة العربية، وقد صرح فيها أن العرب يمكن اعتبارهم عامل هدم لأية وحدة أو ملكية مشتركة، ولذلك نجد أن قبائل معينة تحكم حوالي ٨ بلدان عربية من أصل ٢١ بلداً، أما الباقي فيسيطر عليه سلطات سياسية تتبنى سياسة الاحتكار. وكما أورد «جايمس بيل» و «روبرت بسرنجيروج» في مرجعهم حول سياسات الشرق الأوسط أن الذي يملك زمام السلطة الفعلية في العالم العربي أفراد معينون وشبكات من علاقات القرابة، ومن ثَمَّ فالسياسة هناك تعد شأناً عائلياً.

ومن العوامل الداخلية: ما أسماه الكاتب «البنية الطبقية المانعة»، وفسرها بأن السيطرة التي أحكمها سلاطين القرون الوسطى والعثمانيون على الأسواق المحلية ونقابات التجار في ذلك الوقت؛ تعتبر من أهم أسباب إعاقة تشكيل طبقة من التجار البرجوازيين، كما أرجع بعضهم ضعف طبقات رجال الأعمال إلى الاختراقات الاقتصادية والسياسية الأوروبية في المنطقة. وقد أرجع تفكك البناء الطبقي إلى بروز دول تتبع سياسة التدخل الحكومي في شؤون الاقتصاد على نحو مفرط (ما عدا لبنان) في أنحاء المنطقة، وتحت مثل تلك الظروف؛ تتولى الدولة مهام تقاولية مفسحة المجال إلى مجموعات في الشركات التكنوقراطية الإدارية التقنية التي لا تدين بوجودها إلى الملكية الخاصة. ومن ناحية أخرى؛ فإن تنمية أنظمة اقتصادية حرة نسبياً داخل بعض البلاد العربية لا يسفر - كما يبدو - عن مشاركة في عملية صنع القرار؛ حتى إن كانت الطبقة المتوسطة داخل المجتمع هي الأعرض. وفي مصر؛ فإن رجال الأعمال - على حد زعم «روجر أوبن» - يهتمون على نحو أكبر باستخدام الاتصالات بالحكومات؛ لتأمين حماية شخصية لهم، وذلك ضد التداخلات البيروقراطية أو الجمود، وذلك أكثر مما يهتمون بتلك الاتصالات لكونها طريقة ذات تأثير فعال لتحقيق إصلاحات جوهرية مهمة في سياسة الحكومة، حتى رجال الأعمال الذين لا يعتمدون على الحكومة واتصالاتها في حماية مصالحهم؛ يسارعون من أجل تحقيق ذاتهم والتناسق مع ذلك النظام السائد، وقد جعلت الحكومات العربية

إدارة الأعمال الاستثمارية دون انتهاك القوانين المقيدة للنظام الاقتصادي فيها أمراً مستحيلاً، وذلك على نحو متعمد من جانبها.

ومن الأسباب الداخلية المعوقة للديمقراطية: وجود الدول المانحة، ويعني بها تلك الدولة التي تحصّل فيها الحكومات مبالغ (أرباحاً) طائلة من المستثمرين الأجانب على نحو مباشر، ويتم استخدام قدر ضئيل من هذه الأرباح في تجديد الثروة، أما غالبيتها فيستخدم في تسويق السلع أو الاستثمار.

والمواطنون في دول الخليج - وليبيا مثل تلك الدول - ليسوا فقط غير ملزمين بدفع الضرائب للدولة بل أكثر من ذلك؛ فهم معتمدين! بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنفاق الحكومي، كما أن ثروات المواطنين لا تنشأ في الأساس عن نشاطهم الإنتاجي بل عما تقدمه لهم الدولة. وبالرغم من أن غالبية الداخل الإجمالي في البلدان السابق ذكرها فقط - وهي من الدول المصدرة للنفط يُستمد من أرباح النفط؛ فإن صادرات البترول في كل من مصر والجزائر وسوريا أيضاً تمثل مصدراً مهماً لإيرادات الصرف الأجنبي.

ولكن الباحث يرى أنه في حين أن الإيرادات الخارجية قد أدت دوراً في التمكين للأنظمة الأوتوقراطية بما لا يدع مجالاً للشك - في بعض البلاد العربية -؛ فإن القناعة القائلة بأنها سبَّبت فجوة ديمقراطية واسعة فيما بين منطقة الشرق الأوسط والمناطق الأخرى في العالم تبدو غير منطقية تماماً.

وقد ركَّزت بعض الدراسات على الاختلافات العربية والطائفية بوصفها عاملاً أساسياً في غياب الديمقراطية، إلا أن الصراع العرقي - الطائفي في العالم العربي كله - يمكن مقارنته بذلك الصراع في دول إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا؛ في حين أنه من الصحيح أن بعض الدول العربية المتجانسة نسبياً (مصر - تونس على سبيل المثال) قد استطاعت الهرب من دوامة الصراع الداخلي التي تاهت فيها لبنان والعراق؛ إلا أنهم لم يستطيعوا تحقيق تحول ديمقراطي يسود مجتمعاتهم.

ويفتقر العالم العربي إلى التجارب المسبقة مع الديمقراطية، ويعد ذلك عاملاً آخر يمكن أن يجعل إرساء الديمقراطية في المنطقة أمراً صعباً، ففي حين أن بلاد في خارج العالم العربي كان يسودها حكم ديمقراطي في الماضي، وواصلت مسيرتها نحو تعزيز الديمقراطية في الوقت الحالي في نجاح (مثل أوروبا الوسطى)؛ فإن ذلك يكاد يعتبر ضرورة ملحّة في إرساء الديمقراطية، وفي الواقع أنه من نحو أو آخر فإن كل الديمقراطيات المنتخبة البالغ عددها ١٢١ حول العالم قد برزت من أنظمة غير ديمقراطية في الأساس؛ إلا إذا ما كانت قد نشأت على كونها ديمقراطية.

ويعد عامل المناخ الأمني في العالم العربي من العوامل الحاسمة في منع إرساء الديمقراطية في دول العالم العربي، على الأقل فيما يخص البلاد المتاخمة لحدود إسرائيل، فتلك الجيوش الكبيرة العدد المسوَّغة الوجود والتي يتجاوز عددها أعداد قوات الأمن الداخلية في تلك البلاد؛ تعزز المواجهة ما بين الدولة والمجتمع.

والعنصر الأخير الذي يتصل بهذا الشأن هو غياب التأثير الإيجابي من قِبَل دول الجوار، فالدول العربية قد

تدّخل بعضها في شؤون بعضها الآخر؛ من أجل إخراجهم عن طريق الديمقراطية.

* * *

أصول الصفوة الإصلاحية في إيران:

وفي عدد أبريل يحاول الباحث «ماهان عابدين» ـ وهو محلل عراقي متخصص في الشؤون الإيرانية، وتلقّىٰ تعليمه في «مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية» ـ تتبَّع أصول الصفوة الإصلاحية في إيران، ويوضح بحثه ـ كما يعتقد كثير من المحللين السياسيين ـ أن المواجهة بين المؤسسة المحافظة وحركة الإصلاح، والتي هيمنت علىٰ الشؤون السياسية الإيرانية خلال الأعوام الستة الماضية، قد وصلت إلىٰ نقطة حاسمة. وإحدىٰ مشكلات هذا النوع من التحليل هو أنه يتجاهل ـ أساساً ـ الطبيعة الصفوية ـ نسبة إلىٰ «الصفوة» ـ للحركة الإصلاحية، ويبالغ في ضغط الرأي العام للإصلاح، فحركة الإصلاح في إيران ليست نتيجة للتمحيص الشعبي؛ بقدر ما هي إعادة صياغة للسياسات المُنشقة في الجمهورية الإسلامية. ويدرك معظم المراقبين المطلعين بشكل أفضل أن معظم القادة البارزين للإصلاح في إيران هم من نتاج النظام الإسلامي، عادةً ما يتم تجاهل أن معظمهم قد جاء من أكثر فروعه حساسية وسرية: هيئة الأمن والاستخبارات، ويُمكن أن يعود أصل الصفوة الإصلاحية إلىٰ جهود أحد الضابط السابقين رفيع المستوىٰ في الاستخبارات المضادة، وهو «سعد هجاريان»، في محاولة إيجاد خطاب سياسي وثقافي؛ متميز عن التيار الثقافي العام للجمهورية الإسلامية، وللوهلة الأولىٰ؛ يبدو «هجاريان» الإصلاحي غير مُرجّح، فقد ولد في عائلة فقيرة، وتربىٰ في الأحياء الفقيرة في جنوب طهران، انضم «هجاريان» منذ بدايات حياته إلىٰ النشاط الإسلامي وشارك في الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، ثم تم انتخابه سريعاً في أجهزة الاستخبارات الناشئة في نظام ما بعد الثورة.

وفي أثناء تأسيس وزارة الاستخبارات والأمن القومي في مطلع عام ١٩٨٤م؛ كان «حجازي» قد أثبت نفسه بالفعل كضابط كفء في مجال الاستخبارات المضادة. وترك «هجاريان» العلم في وزارة الاستخبارات والأمن القومي في عام ١٩٨٩م، وأكد وجوده، ونال شهرة في مجال الفكر، وتم ربط مركز الدراسات الاستراتيجية ـ رسمياً ـ مع كل من هيئة البحوث في وزارة الشؤون الخارجية، واللجنة الفرعية للمجلس الأعلىٰ للأمن القومي، والذي كان المفرخة التي نتجت عن استراتيجية «هجاريان» الإصلاحية، وجذبت العديد من المسؤولين السابقين في جهاز استخبارات الأمن، والذي سيمارس أدواراً بارزة في حركة الإصلاح، وتضمن: «أكبر جانجي» وهو ضابط استخباري سابق في قوات حرس الجمهورية الإسلامية، و «حميد رضا جاليبور» وهو ضابط سابق رفيع المستوىٰ في قوات الحرس، و «محسن أمين» وهو قائد سابق في قوات حرس الجمهورية الإسلامية، و «محسن سارزيجران» وهو قائد أول سابق في استخبارات القوات البرية، وتضمنت المعارضة الإصلاحية أيضاً شخصيات ثورية تربطها علاقات غير مباشرة مع الشخصيات البارزة في استخبارات الأمن، وكان «عباس عبدي» أحد قادة احتلال السفارة الأمريكية في طهران وفي فترة منتصف الثمانينيات؛ عمل نائباً لممثل الثورة في طهران.

ومعظم المظاهرات الراديكالية تقوم بتنظيمها الجماعات الطلابية، والتي تنتمي إلىٰ جماعتين رئيسيتين؛ هما الـ (O.F.V)، والجمعية الإسلامية للطلاب والخريجين (I.S.S.G)، وكلاهما مرتبط بالصفوة في استخبارات الأمن.

وسرت شائعات حول حركة الإصلاح تقول بأن «هجاريان» قد ضم خاتمي للإشراف علىٰ حركة الإصلاح، وليس هناك دليل قوي لتدعيم هذا الادعاء. ومع ذلك؛ فمن الواضح أن خاتمي كان يملك المهارة والوضع اللذين قرباه من صفوة الاستخبارات الداخلية. وبعد انتخابات خاتمي؛ بدأت الصفوة في استخبارات الأمن في شن حملةٍ صحفية لا هوادة فيها للقضاء علىٰ الأيديولوجية المتشددة المسيطرة، ودعم الجهود الرامية لإصلاح مؤسسات النظام، وقد استهدف الإصلاحيون رفسنجاني بوابلٍ من المقاولات الانتقادية؛ قبل الانتخابات البرلمانية في فبراير ٢٠٠٠م، والذي كان يشارك فيها الرئيس السابق بهدفٍ غير مُعلن لتأمين رئاسة مجلس الشعب، وقد شهَّرت برفسنجاني ودوره في إطالة مدىٰ الحرب التي استمرت ثمانية أعوام، بالإضافة إلىٰ دوره غير المباشر في قضية الجرائم المتسلسلة التي أفسدت خططه الانتخابية، وساهمت - بشكل مباشر - في هزيمته الساحقة؛ بالإضافة إلىٰ أنه قد أصبح من المعروف - بشكل متزايد - لدىٰ القلاع المحافظة في النظام أن اتهامات الإصلاحيين ما كانت لتوجد بدون مساعدة الأصدقاء السابقين في الاستخبارات.

لقد دعمت الصفوة رئاسة خاتمي، وفي الحقيقة فقد كان خطأ الرئيس خاتمي من خلال عجزه عن استغلال الفرص التي قدمتها الصفوة، وهو ما ساهم في الحالة المؤسفة الحالية لحركة الإصلاح، وفي الحقيقة فقد برهن الرئيس خاتمي علىٰ صبره الواسع، وأظهر ميولاً كبيرة لتحقيق التسويات.

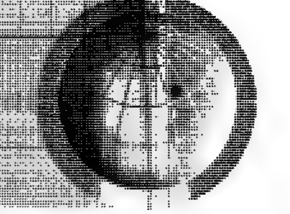
ويرىٰ معظم الاستراتيجيين المحافظين أن الخدمة التي قدمتها الصفوة إلىٰ الجمهورية الإسلامية؛ هي توجيه سخط الجماهير بعيداً عن الحلول الراديكالية (الأصولية) إلىٰ نشاط ثوري يعمل داخل مُقررات الدستور في الجمهورية الإسلامية، وكنتيجة لذلك؛ فإن المخاوف تزداد من أن يُترجم رد الفعل المعادي من جناح اليمين حالياً؛ في صورة هجوم علىٰ حركة الإصلاح كلها.

إن حركة الإصلاح تمر حالياً بمرحلة صعبة؛ إذ يتعين عليها العمل في بيئة تميزت بهجماتٍ شرسة - بطريقة غير مسبوقة - من قبل المحافظين، وسخط شعبي متزايد من العملية السياسية.

* * *

ظاهرة مقتدىٰ الصدر:

وفي عدد شهر يوليو يناقش «مهان عابدين» ظاهرة مقتدىٰ الصدر، فحتىٰ وقت قريب كان المسؤولون الأمريكيون في العراق يتجاهلون الصدر بصورة كبيرة، فقد كان يحظىٰ في المؤسسة الشيعية الدينية بسمة جعلته يبدو شاباً مثيراً للقلاقل ذا آراء دينية معتدلة، محافظاً في منهجه علىٰ سمعة والده الراحل نفسها، وحرصاً من قوات التحالف علىٰ الحد من ولع الشيعة بهذا العالم الديني الشاب - والذي يعتقد بلوغه الثلاثين من عمره؛ غير




أنه من المرجح أن يكون في منتصف العشرينيات - سمحت له القوات بتطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق التي يقطنها الشيعة ببغداد، ولكنهم أقصوا أتباعه عن المجلس الحاكم في العراق.

وتعود أصول الصدريين إلى تشكيل وديناميكية العلاقة التي امتدت إلى ثلاثين عاماً بين النظام الحاكم العراقي وقبائل الشيعة الحضر ونشاط محمد صديق الصدر الدعوي. وقد بدأ النظام السابق في العراق يتعاون مع قبائل الشيعة، ومنحهم بعض الامتيازات خوفاً من الصحوة الشيعية التي بدأت في أعقاب حرب الخليج الفارسي عام ١٩٩١م؛ بما يعد تراجعاً فكرياً بارزاً لحزب البعث الحاكم، والذي قضى العهدين المنصرمين محاولاً قمع تأثيرهم.

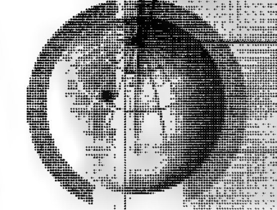
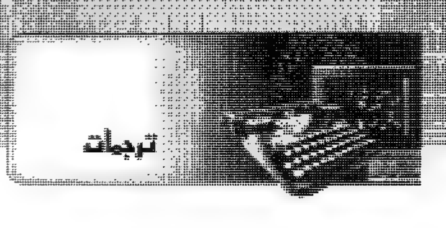
لقد كانت العلاقات التي تربط بين القبائل الشيعية وبين المؤسسة الدينية الشيعية سيئة كما يذكر التاريخ؛ فقد حدث ثمة صراع بين التعصب القبلي وبين بعض مفهومات الشيعة العالمية.

وكان تأثير الصدر أعظم ما يكون في حي الشيعة ببغداد، والتي كانت تُعرف بمدينة صدام، وقد كانت تعرف رسمياً باسمها الأصلي مدينة الثورة. فحينما أُنشِئَتْ مدينة الثورة في الستينيات بهدف استقطاب معظم مهاجري الشيعة من جنوب البلاد وتشجيع القضاء عليهم؛ كانت هناك مقاطعة مساحتها ٢٠ كيلو متراً مغلقة اقتصادياً، وبعيدة نفسياً وثقافياً وجغرافياً عن بقية مدينة بغداد؛ مما عزز من تأثير قوة هويات العشائر التي بلغ عدد أفرادها أكثر من مليونين في التسعينيات.

وفي فبراير ١٩٩٩م نجح بعض رجال صدّام في اغتيال الصدر، واثنين من أبنائه في النجف، فلجأ مقتدى الصدر للاختباء بعد وفاة والده، وصاحبه بعض أتباع والده من المتعصبين.

وقد نمت حركة الصدريين منذ استشهاد محمد صديق الصدر، واستعادت مبادئه الفريدة في الدمج بين القبلية والدين. وقد قطع الصدريون شوطاً كبيراً في الربط بين استشهاد محمد باقر الصدر - الذي اغتاله النظام الحاكم عام ١٩٨٠م - وبين استشهاد محمد صادق الصدر؛ غير أن حركة كل زعيم منهما تختلف اختلافاً بيِّناً عن حركة الزعيم الآخر، سواء في المجال الفكري أو في الهيكل التنظيمي، أو في أسس الدعم. ويطمح الصدريون في التميز عن المعاهد الدينية والمؤسسة العراقية الدينية الشيعية الإيرانية وغيرها من التأثيرات الخارجية الأخرى (وأشهرها التأثيرات اللبنانية)، فهم يهدفون إلى تشكيل حكومة ثيوقراطية في العراق تحترم الاختلاف الديني وتتماشى مع الأعراف القبلية، والأهم من ذلك أن تكون مستقلة عن رجال الدين الإيرانيين، وهذا يبعدهم عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وبعض أعضاء حزب الدولة الذين يطمحون في تحقيق الثيوقراطية الإيرانية في العراق.

بعد سقوط النظام العراقي السابق استولى الصدريون على مدينة الثورة التي تغير اسمها إلى مدينة الصدر، ثم شنّوا حملة مؤثرة لإعادة إصلاح توزيع الوظائف في الدولة والسيطرة على الخدمات الأساسية والأمن، وسيطر الصدريون على سلسلة من المساجد وعلى الحسينيات (وهي مراكز تدريب شيعية وتضم قاعات للمآتم)،

كما استطاعوا تشغيل المحاكم، ونشر رجال الشرطة في الشوارع.

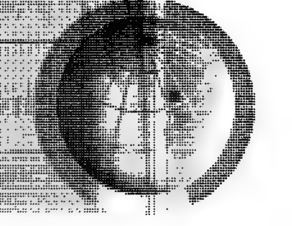
وعلى الرغم من مطالبة مقتدى الصدر من الولايات المتحدة ترك البلاد بطريقة مستمرة، فإنه ندد بالهجمات على قوات التحالف واصفاً إياها بأنها مثل الأعمال التخريبية ضد العراق وشعبه، والتي ارتكبها أتباع النظام الحاكم السابق، فهو يعلم جيداً أن سيطرته على مدينة الصدر تعتمد على التحمل الأمريكي، وليس لديه نية في أن يثير معها أي مشكلة في الوقت الحالي، وتقتصر قاعدة مساندة الصدريين على مدينة الصدر على الرغم من أن الروابط القبلية لكثير من المقيمين قد سمحت للحركة أن تؤثر في بعض المدن الجنوبية مثل العمارة، ويعود السبب في ضعف الصدريين إلى انعزالهم عن المعاهد الدينية، والتي كان يعيش فيها الصدر الأب، وكان الصدر يتحدث باللهجة العراقية العربية مخالفاً لكل علماء الدين الباقين الذين يؤثرون التحدث بالعربية الفصحى؛ مما جعل الآخرون ينظرون إليه بازدراء.

وعلى الرغم من أن مقتدى الصدر هو الزعيم الحركي للحركة؛ فإنها تفتقر إلى الرأس المدبر الذي يقوم باتخاذ القرارات المهمة، وقد أخفقت محاولات علاج ذلك العيب فقد جاءت منقسمة وغير مؤثرة. وكانت إحدى المحاولات المشهورة هي المحاولة التي قام بها الشيخ محمد يعقوب الذي كان صديقاً مقرباً لمحمد صادق الصدر الثاني، ونتيجة لجهوده نشب نزاع بين مقتدى الصدر ويعقوب، فانفصل عن الحركة وأسس حزب «الفضيلة الإسلامية». ويعود أحد أسباب عدم اهتمام الولايات المتحدة بالتعامل مع الصدريين إلى صعوبة تعاون الحركة المنغلقة مع النظام البعثي السابق.

وعلى الرغم من افتتان الشيعة بمقتدى الصدر؛ فإن ذلك القائد الذي تنقصه الخبرة قد أثار عداوة بعض الفرق الشيعية الأخرى دون داع من خلال أحاديثه التي أدلى بها، وخاصة ضد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وقد فكَّر الصدريون حالياً في إصلاح العلاقات مع إيران، فسمحوا بتعليق صور آية الله الخميني في مدينة الصدر، وقد زار مقتدى الصدر إيران ليحضر المناسبات احتفالاً بالذكرى الرابعة عشرة لموت آية الله الخميني في الرابع من يونيو، فعقد مؤتمراً استمر سبعة أيام مع كبار المسؤولين الإيرانيين - من بينهم القائد الأعلى آية الله علي خامينئي ومحمود هاشمي شهرودي رئيس القضاة -، وقد ذكر التقرير أنه قد اجتمع سرياً بقاسم سليماني رئيس القسم الخارجي الخاص بالمخابرات الإيرانية.

ومن المحتمل أن تُلقي ظاهرة الصدريين الظلال على الفترة الانتقالية في العراق، حتى لو انقسمت الحركة أو تعرضت قيادة مقتدى الصدر للعرقلة أو التوقف؛ سيظل استشهاد الأب قوة مؤثرة في السياسة العراقية، وفي ظل هذه الحقائق يجب أن تعالج الاستراتيجية الأمريكية وتلك التي يتبناها المخططون العراقيون المشكلات المتصلة بالميراث القبلي للبلاد، والذي لا يؤثر فيه سوى الدولة والحوزات العلمية.

* * *

تأثير العامل الخارجي في منع الديمقراطية في الشرق الأوسط:

وفي الجزء الثاني من دراسته المنشور في شهر أغسطس يطرح «جاميل» تأثير العامل الخارجي في منع الديمقراطية في الشرق الأوسط؛ فيذكر أن الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية فيما يخص تعزيز الديمقراطية داخل بلاد العالم العربي؛ قد ترددت سياستهم بين ما يمكن تسميته التجاهل أو اللامبالاة المفرطة (العجز في اتخاذ أية أفعال لتعزيز إرساء الديمقراطية أو الدفاع عن الحريات السياسية والمدنية الضرورية لتفعيل وجودها في سهولة ويسر)، وبين الجهود المتعمدة لتقوية الأنظمة الفاشية؛ لتتغلب على القوى التي تنادي بالتغيير الديمقراطي.

والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هنا: لماذا تم استثناء الدول العربية من تلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية؟ وهل كان لذلك الاستبعاد تأثير حاسم في سير عملية إحلال الديمقراطية في المنطقة؟ وفي تلك الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، وفي دول العالم الثالث حيث تمارس الولايات المتحدة أقوى سلطة على الصعيد السياسي مما في الدول الأخرى؛ فإن سياسة الولايات المتحدة الخارجية كانت مدفوعة على نحو أساسي ببعض الأهداف التي ترمي إلى إضعاف النفوذ السوفييتي، ومن ثَمَّ فإن الأنظمة الفاشستية المناوئة للشيوعية والتي تتبنى سياسات اقتصادية ليبرالية؛ كانت غالباً ما تتلقى في الواقع دعماً أمريكياً، وفي بعض الحالات عندما كان تعزيز الديمقراطية في العالم الثالث يعتبر مصدر تهديد لمصالح أمريكا الاقتصادية والأمنية، فقد كانت الولايات المتحدة تتدخل لتوقيف أو إعاقة عملية إرساء الديمقراطية.

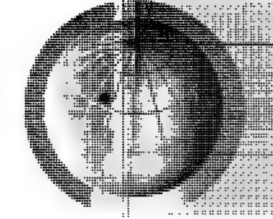
وخرجت إدارة كلينتون بمبدأ توسيع نطاق الديمقراطية التي تؤيد فكرة انتشار الديمقراطية والتقدم في مسيرة تعزيزه؛ لأن ذلك يفيد المصالح الأمريكية، وهذا يرجع إلى كون البلاد الديمقراطية أقل إمكانية لخوض الحروب بعضها مع بعض، وأقل إمكانية لدعم الإرهاب، وأقل إمكانية لإطلاق موجات من اللاجئين، في حين أنها تقوم على الأرجح باحترام الاتفاقيات والمعاهدات، كما تخضع للقوانين الدولية وتحترم الأجواء العالمية، كما يشكّلون شركاء تجاريين رابحين.

ويذكر الباحث أن هناك خمسة أبعاد متداخلة لمبدأ تعزيز الديمقراطية الأمريكي، وتتمثل في الانتخابات: ـ الحرة العادلة ـ الحكم المبني على الدستور ـ الحقوق المدنية ـ الجمعيات الأهلية ـ التحرير الاقتصادي.

في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أودت الهجمات الإرهابية إلى تحول في الاتجاه الأمريكي نحو تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، وذلك بأن ضعفت ثقتها في فكرة أن مساندة الولايات المتحدة للأنظمة غير الديمقراطية سوف يخدم مصالحها بكونها حصن ضد الإرهاب والتطرف الإسلامي، وقد أصبح كل من المسؤولين والمراقبين السياسيين الأمريكيين على ثقة من أن غياب الديمقراطية رسّخ جذور الجماعات الإسلامية المتطرفة، وذلك لأنه لم يتح لهم القنوات التي يمكن من خلالها التعبير عن آرائهم سلمياً، وأن القيادات الحكومية وما يخلفونه من خسائر اقتصادية قد تسببُّوا في ابتلاع أي فرصة أمامهم لاعتلاء منصب ذي شأن.

وبالرغم من كون المطالبة العلنية بالديمقراطية في العالم العربي في حد ذاتها تمثل تحولاً في السياسة الأمريكية؛ فهو لم يؤد في الوقت نفسه إلى أية تحول في العلاقات الأمريكية العربية على نحو جوهري.



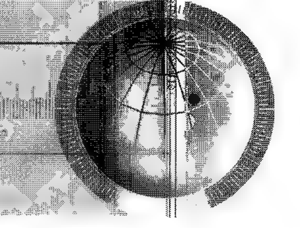



وبالرغم من إعلان الولايات المتحدة في أبريل ٢٠٠٣م عن كون ٤ ملايين دولار باسم «مبادرة الشراكة الأمريكية في الشرق الأوسط» سوف توهب إلى الجمعيات غير الحكومية في عشر من الدول العربية، وذلك لحماية حقوق الإنسان وتشجيع المشاريع الديمقراطية، وفاعلية هذه الأموال في تحقيق أهدافها سوف تعتمد في الأساس على نوعية الجماعات التي سوف تتلقاها، وبالرغم من اتجاه وزارة الخارجية إلى تفضيل الاهتمام بتحسين العلاقات البينية بين الحكومات على أولويات سياستها الأخرى؛ فإن سيطرتها على أموال مبادرة المشاركة الأمريكية في الشرق الأوسط لا تتماشى في تناغم مع دعمها القوي للجمعيات الأهلية في العالم العربي.

في الحقيقة؛ فإن هذا واضح بالفعل في كون وزارة الخارجية لم تشارك إدارة بوش حماستها لتسهيل الإصلاح السياسي في العالم العربي، ففي وقت مبكر من هذا العام أصدرت تقريراً سرياً وزع على المسؤولين البارزين على ألا يتم إطلاع الجمهور عليه، وقد تضمن أن التغيرات السياسية هي السبيل الموصل إلى استقرار أشمل وأكثر بقاءً في جميع أنحاء المنطقة؛ إلا أن تلك التغييرات هي أمر يصعب تحقيقه في الوقت الحالي ولفترة طويلة قادمة.

والأمر الأكثر أهمية هنا من حصص المعونات التي تهبها مبادرة المشاركة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ يتصل في اختيار الألفاظ التي استخدمها المسؤولون البارزون فيما يتعلق بالشؤون السياسية في العالم العربي. وفي هذا الشأن قامت إدارة بوش بتغيرات بسيطة لكنها مهمة في طريقة التعامل مع العالم العربي، وذلك على عكس ما كان عليه الأمر في الماضي، ومن أهم العناصر التي برزت في كلمة كولن باول في ديسمبر ٢٠٠٢م التي ألقاها في مؤسسة التراث، كانت تلك الملاحظة أن بعض الدول مثل (البحرين ـ قطر ـ المغرب) قد باشرت إصلاحات سياسية جريئة، وعقب استقبالها نسخة مسبقة من نص هذا الخطاب قامت الأردن بتدوين اعتراضها على هذه الفقرة؛ مصرّة على أنها كانت يجب أن تُذكر مع تلك الدول على حد سواء. إلا أن هذا المطلب قد تم رفضه؛ لأن الملك الأردني عبد الله قد تم تنصيبه وفقاً لمرسوم قضائي، وذلك ما استمر حتى الآن منذ قام بحل البرلمان في منتصف ٢٠٠١م، كما عمل على تأجيل إقامة انتخابات جديدة. وفي خلال أسابيع من كلمة كولن باول حدد الملك عبد الله موعداً لإقامة انتخابات تشريعية، كما أن الانتقاد العلني من قِبَل إدارة بوش الذي وُجّه لمصر بصدد محاكمة سعد الدين إبراهيم، يعتبر أحد أوجه التحول في السياسة الأمريكية فيما يتعلق بطريقة تعاملها مع دول العالم العربي عما كان عليه الأمر في الماضي.

وبالرغم من أن التمويل المباشر للمساندين لقضية الديمقراطية في العالم العربي هو أمر غير ملائم بالنسبة للإدارة الأمريكية؛ فإن استخدامها الجريء للدبلوماسية على صعيد الرأي العام؛ يمكن له أن يبث الروح في هؤلاء المؤيدين وما يمثلونه من مؤسسات داعمة للديمقراطية في العالم العربي، وقد صرح أحد محرري جريدة «القدس العربي» المدعو عبد الباري عطوان على لسان الكثير منهم بتلك الشكوى في عام ١٩٩٩م؛ أن رياح التغيير الديمقراطي؛ قد اجتاحت جميع أنحاء العالم عدا العالم العربي (منطقتنا)، وذلك لأن (وزيرة الخارجية



الأمريكية مادلين أولبريت) ترغب في أن نحتفظ بحكامنا الديكتاتوريين والملكيين، وذلك لضمان بقائنا في حالة من الضعف والقهر، هذا. . وقد قامت إدارة بوش على نحو لم تصل إليه مثيلاتها السابقات بمنافاة هذا الانطباع والتشكيك في صحته على حد زعم الباحث.

* * *

حق عودة اللاجئين الفلسطينيين:

وفي العدد نفسه يرى الباحث «ماكس أبراهامز»، وهو أحد باحثي معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومن المتخصصين في دراسة الصراع العربي-الإسرائيلي؛ أنه لم يحظ حق العودة بدراسة فذة جمعت كل ما يتناقله الرأي العام من وجهات نظر حول تلك القضية؛ منذ صدر ذلك الكتاب الذي أثار الجدل عام ١٩٨٩م لمؤلفه المؤرخ الإسرائيلي «يني موريس»، والذي يحمل عنوان (ميلاد أزمة اللاجئين الفلسطينيين)، ومثلما أحدث ذلك الاستفتاء الذي أجراه المركز الفلسطيني للسياسة والبحوث المسحية.

ووفقاً لما يراه د. خليل شقاقي مدير ذلك المركز المعروف ومقره رام الله؛ فإن الاستقصاء يكشف عن حقيقة مهمة، وهي أنه في حين أن معظم اللاجئين الفلسطينيين يطالبون بحق العودة إلى الأرض المحتلة من قِبَل إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م؛ فإن السواد الأعظم لا ينشد ممارسة هذا الحق على أرض الواقع، وذلك لأن ذلك يتطلب انتقالهم للعيش في إسرائيل.

وسارع «شقاقي» في الادعاء أن منح حق العودة للفلسطينيين لن يمثل بأي شكل من الأشكال خطراً على التوازن السكاني (الديموغرافي) في إسرائيل وذلك؛ لأن الفلسطينيين أنفسهم لا يريدون في الحقيقة أن ينتقلوا إلى إسرائيل، وذلك وفقاً لما أظهره الاستفتاء. ومن ثَمَّ فإن الحديث الذي يدور عن كون حق العودة من شأنه تدمير دولة إسرائيل ليس سوى مجرد هراء. ولم تمنح وسائل الإعلام بما لها من تأثير بليغ وما صاحبها من دعاوى سياسية مزاعم شقاقي أصداء واسعة فقط؛ بل قد سلّمت بها كحقيقة واقعة، فقد نشرت صحيفة وول ستريت مقالة لشقاقي طرح فيها وجهة نظره عن القضية.

وقد قامت البيانات التي أوردها «شقاقي» على مسح تم إجرائه على أربعة الآلاف وخمسمائة وستة من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان، حيث تم طرح موقف افتراضي على العينة المشاركة في المسح، تمثل في السؤال الآتي: إذا قبلت الحكومة الفلسطينية تسوية مقدمة من قِبَل إسرائيل تسمح فيها بعودة عدد بسيط من اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم في إسرائيل وفقاً لجدول زمني يمتد لعدة سنوات؛ فعلى أي خيار من تلك الخيارات الخمسة الواردة في الجدول الموضح في الأسفل سوف يقع اختيارهم بوصفه أكثر الخيارات قبولاً؟ أبدى ١٠٪ فقط من أفراد العينة المشاركة في هذا الاستفتاء رغبتهم في الانتقال إلى داخل حدود ما قبل ١٩٦٧م. في مقابل ذلك فإن ٧١ ٪ منهم اختاروا البقاء في الدول التي استضافتهم أو العيش في الدولة الفلسطينية المستقبلية التي تضمنتها التسوية، وذلك في كل من غزة والضفة الغربية ومناطق

أخرىٰ، والتي ستتداخل فيما بعد مع المناطق الفلسطينية وفقاً لما سيجرىٰ من تبادل للأقاليم.

وفي حقيقة الأمر فإن ما وقع تحته «شقاقي» من ضغوط خلال جلسة الاستفسارات التي عقدت في معهد بروكينجس؛ دفعه إلىٰ الاعتراف بأن الاستفتاء الذي أجراه لم يسفر عن أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين (٩٥٪) الذين يؤمنون بحق العودة كحق مقدّس؛ لن يقوموا بممارسة حقهم هذا في المستقبل، حيث قال: «لم يكن هناك سؤال مباشر حول هذا الموضوع، لا يمكنني الجزم بذلك؛ لأنه ليس ثمة سؤال مباشر حول ذلك الموضوع».

* * *

العلاقات الأمريكية ـ السورية:

وفي عدد أكتوبر يحلل «زياد عبد النور» أسباب توتر العلاقات الأمريكية السورية، حيث يُرجع قسماً منها إلىٰ الخلافات داخل الإدارة الأمريكية، ويقول: إن إخفاق المساعي الدبلوماسية انعكاس لتنامي الصراع بين المحافظين الجدد والدبلوماسيين داخل الإدارة الأمريكية؛ أكثر من كونه انعكاساً لتلك الخلافات التي لا تقبل المصالحة بين سوريا وأمريكا، فإخفاقهم في التنسيق السياسي أعطىٰ إشارات متضاربة لدمشق. وفي سؤال تم تطرحه علىٰ الرئيس الأسد خلال مقابلة جرت في الثاني من أكتوبر دار حول كون الانسحاب السوري من لبنان يعد أمراً مهماً بالنسبة للأمريكيين؟ أجاب الأسد: نحن لا نستطيع أن نفهم السبب وراء طلب بعض الأمريكيين لهذا الأمر وامتناع آخرين عن المطالبة به، حتىٰ إن البعض أحياناً يؤيده ثم يعود لرفضه في حين آخر، ونحن لا يمكننا الوقوف علىٰ أهمية هذا الأمر للأمريكيين، أو علىٰ كون هذا مطلباً أمريكياً في الأساس أو ليس ذلك.

وعقب انتهاء حرب تحرير العراق اختار البيت الأبيض تفعيل «خريطة الطريق» الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وإعادة اعمار العراق؛ كأولىٰ أولويات سياسته الخارجية بخصوص المنطقة، والتمكن من إنهاء التدخل السوري في كلا القطرين؛ مع الحفاظ علىٰ ما أبدته سوريا من تعاون في مجال المخابرات ضد تنظيم القاعدة.

وعلىٰ مدىٰ الأشهر الستة الماضية لم تقلّص سوريا من دعمها للميلشيات المسلحة في كل من فلسطين والعراق بصورة قاطعة؛ في الوقت الذي كان تعاونها ضد تنظيم القاعدة قد ظهر علىٰ حقيقته كنوع من النفاق البحت. ويشير الباحث إلىٰ السياسة التي طالما اعتمدتها الإدارة الأمريكية، وهي الالتزام بالمساعي الإيجابية مع سوريا، وعدم توجيه تهديدات علنية في التعامل الدبلوماسي معها، والتي حازت الكثير من الأهمية خلال ثلاثين عاماً هي مدة حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد، والذي تمتع بقدرة غريبة علىٰ اختراق الخطوط الحمراء لمواجهيه، وهو بذلك نادراً ما أخطأ في تقدير النيات الأمريكية.

وفي أثناء شهر يولية أصدر باول للسوريين إشارة أخرىٰ تدعو إلىٰ خلط الأمور؛ حين قام بتعيين «إدوارد جيرجيان» رئيساً للجنة الاستشارية المسؤولة عن توثيق العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع العالم العربي، «جيرجيان» هو مبعوث سابق لسوريا ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنىٰ، وهو الذي أسس معهد

جيمس بيكر، وهو بلا شك صاحب خبرة كافية وبارعة ولغوية تؤهله للقيام بالمهام الموكلة إليه في هذا الشأن، لكنه من مؤيدي التسوية مع نظام الأسد على طول الخط، وقد قام «جيرجيان» - سواء على سبيل المصادفة أو غيرها - بزيارة إلى دمشق في أغسطس، ولدت حديثاً شاع في العاصمة السورية حول تخفيف أمريكي للضغط على سوريا.

لقد أدى الضغط الذي مارسته أمريكا على سوريا لإشاعة التوسط والاعتدال، وذلك عبر تسهيل الإصلاح السياسي في البلاد، وبالرغم أن بعضهم أيد هذا الأمر بوضوح؛ فإن الكثير من المصلحين من مؤيدي الديمقراطية في سوريا رأى أن هذا الضغط الخارجي كان نافعاً من وجهين:

أنه يمد سوريا بعامل ضغط من أجل الإصلاح السياسي لمواجهة التهديدات الأمريكية، فعلى النظام أن يفسح المجال للشعب ويعيد له حريته، هذا ما صرح به أحد قادة المعارضة السورية والمدعو «رياض الترك»، وذلك في إشارة إلى معارضة معظم الجنود العراقيين لمقاومة دخول القوات الأمريكية للعراق.

بالإضافة إلى ذلك فإن خوف الحكومة من كونها الهدف الجديد في خطة أمريكا لتبديل أنظمة الحكم؛ سوف يدفعها إلى الحذر من ارتكاب أية انتهاكات فادحة فما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد صرح «أنور بوني» أحد الناشطين البارزين في مجال حقوق الإنسان: «يعتقد البعض منا أنه نتيجة لما يجري في العراق فقط على يد الأمريكيين قد دب الخوف في قلوب حكامنا، وهو الأمر الذي أفسح المجال لنا كمصلحين».

* * *

الاستراتيجية السورية في التعامل مع احتلال العراق:

وفي عدد شهر نوفمبر يشبّه «جاري جامبيل» الاستراتيجية التي ينتهجها الرئيس السوري بشار الأسد في تعامله مع الاحتلال الغربي للعراق بشكل لافت للنظر؛ وبتلك التي عالج بها والده مسألة دخول قوات أمريكية وأوروبية متعددة الجنسيات إلى بيروت في عام ١٩٨٢م. وقد تمثلت مهمة هذه القوات في تعزيز الحكومة اللبنانية وإرساء الاستقرار في العاصمة، وهي المهمة نفسها التي تقع على عاتق قوات التحالف في العراق في وقتنا الحالي، حتى إن تداعيات هاتين المهمتين هي نفسها التي تتمثل في إعادة بناء نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي في دولة من دول الجوار.

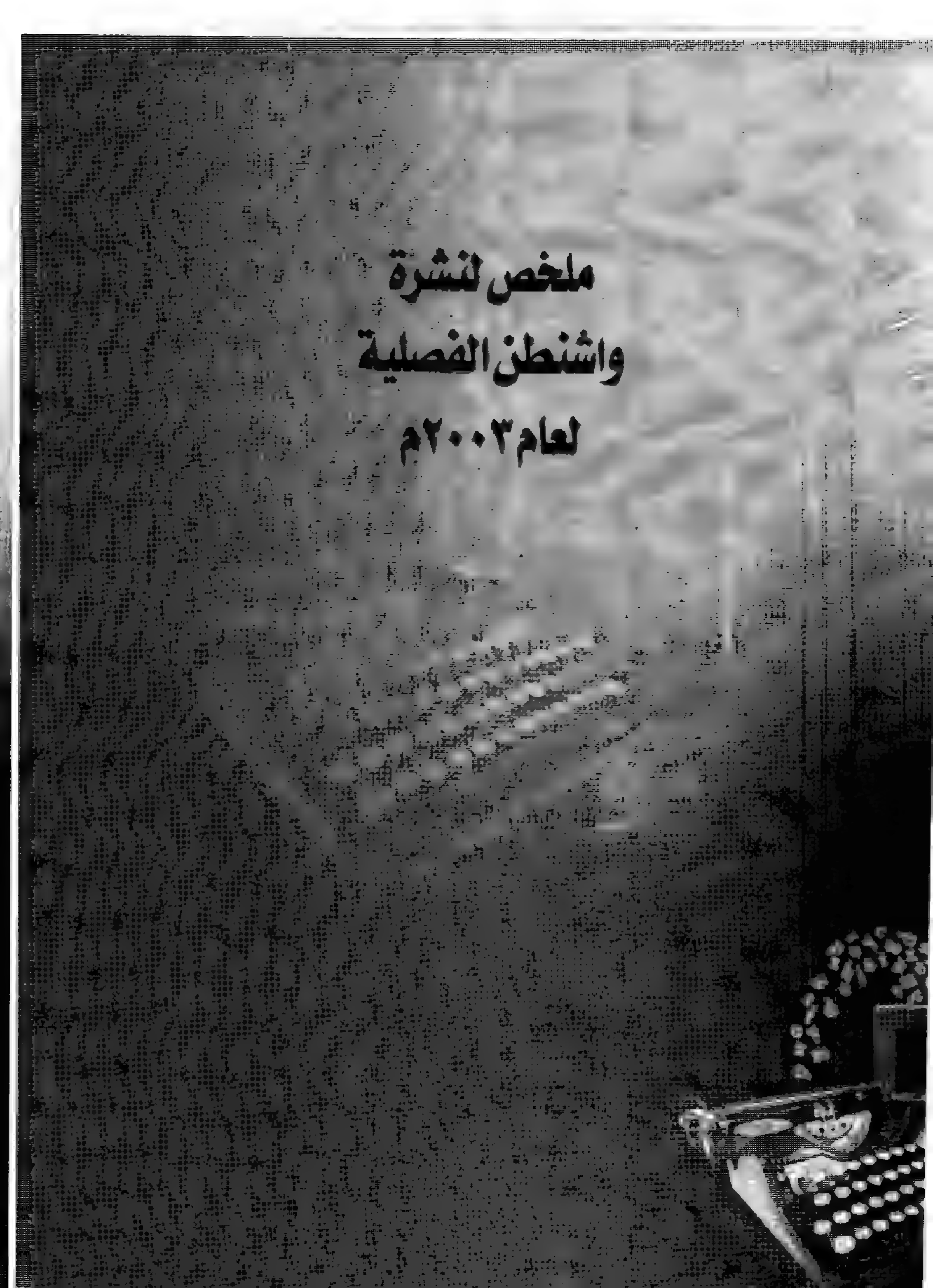
فقد قام الرئيس الراحل حافظ الأسد في عام ١٩٨٢م بتسريب ناشطين من كتائب الحرس التابعة للثورة الإسلامية الإيرانية من سوريا إلى داخل لبنان، حيث قاموا بتنظيم حركة مقاومة ضد الاحتلال؛ متسببين في تصعيد مسلسل من الاغتيالات والسيارات المفخخة التي أودت بحياة مئات من جنود القوات الأمريكية الأوروبية متعددة الجنسيات، حتى إنها في آخر الأمر قد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين إلى إخراج جميع قوات حفظ السلام من لبنان. وكما يرى المراقبون الغربيون؛ فإن سوريا تستخدم الأسلوب نفسه في الوقت الراهن، إلا أن تلك العناصر المتطرفة التي تقوم بتسهيل تسللها هذه المرة من السنّة

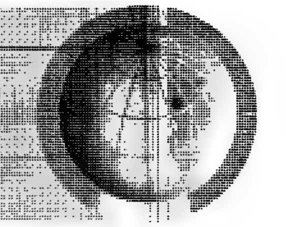
وليس من الشيعة، وهي بذلك ترىٰ أن هدفها هو حمل قوات التحالف علىٰ الخروج من العراق.

إن هذا التشابه لا يتوقف عند هذا الحد؛ بل يمتد إلىٰ ما هو أعمق من ذلك، فالهجمات التي دعمتها سوريا ضد القوات الغربية كانت مجرد جزء من استراتيجية سياسية أكثر شمولاً، فالهدف من هذه الهجمات لم يكن في حقيقة الأمر مجرد إقناع القوات الأمريكية الأوروبية متعددة الجنسيات بالتخلي عن لبنان؛ بل لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بأن أفضل سبيل لخدمة مصالحهم في لبنان هو التكيف مع المصالح السورية ومواكبتها. فقد كان الهجوم علىٰ القوات الأمريكية الأوروبية متعددة الجنسيات هو ببساطة السبيل الأكثر سهولة للوصول بمستوىٰ إخفاق مهمتهم إلىٰ أكبر خسارة ممكنة، وقد تحول نشاط تلك الجماعات المتطرفة التي تدعمها سوريا بعد خروج هذه القوات إلىٰ عمليات اختطاف للمدنيين الغربيين في لبنان كوسيلة لجعل خسائرها أكثر فداحة. وفي نهاية الأمر حصل السوريون علىٰ مبتغاهم من لبنان، فقد أجازت الولايات المتحدة الأمريكية الاجتياح السوري لبيروت في عام ١٩٩٠م، كما أنها ساندت تكتيكياً احتلالها للبنان منذ ذلك الحين.

والآن سوريا تنتهج استراتيجية المقايضة نفسها، وذلك لمنع العراق من تشكيل حكومة ديمقراطية مؤيدة للغرب، ومع ذلك ففي الوقت الذي أحرزت فيه حربها التقويضية ضد قوات التحالف نجاحاً مدوياً حتىٰ الآن، إلا أن المسار السياسي لهذه الاستراتيجية متعثر. وبالرغم من أن سوريا قد شجعت تصاعد التمرد في العراق، ذلك الذي يطالب بالمزيد من أرواح جنود التحالف ومدنيي العراق، فقد أخفقت مع ذلك في عزل مجلس الحكم العراقي سواء علىٰ الصعيد المحلي أو الدولي.

وترعىٰ سوريا شبكة من الحلفاء المعترف بهم من جهات عدة، وقد تمكن هؤلاء الحلفاء مؤخراً من اغتصاب السلطة؛ بحيث يتمكنون من التظاهر بأنهم يمثلون كل الجماعات الإقليمية الرئيسة، وذلك في لبنان. أما في العراق فلم تقو سوريا إلا علىٰ أن تحشد أقليات عرقية وقومية في إطار أقلية عرقية، وبالرغم من أن هذا سيكون كافياً لتغذية العصيان المسلح في الوقت الحالي وعلىٰ الأمد القريب؛ فإن السُّنيين العراقيين سوف يكتشفون في نهاية الأمر أن سوريا لن تستطيع أن تقدم لهم نموذجاً سياسياً بديلاً عدا الفوضىٰ.


ملخص لنشرة
واشنطن الفصلية
لعام ٢٠٠٣م



ملخص لنشرة واشنطن الفصلية لعام ٢٠٠٣م

تمهيد:

تصدر النشرة عن «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية»، وهي مؤسسة بحثية في السياسة العامّة، كرّست عملها للتأثير في قضايا السياسة العالمية، تم تأسيسها في عام ١٩٦٢م في واشنطن «دي سي».

ومن أهم أهداف المركز توجيه القرارات السياسية المختارة في الحكومة والقطاع الخاص؛ من خلال تزويد هذه المؤسسات بالتوقعات بعيدة المدىٰ، وبالتفكير الذي يدمج تشكيلة واسعة من قضايا السياسة، وينجز المركز هذا الهدف من خلال ثلاثة مسارات:

١ ـ صياغة التحليل الاستراتيجي.

٢ ـ الاجتماع بصنّاع السياسة والزعماء.

٣ ـ إقامة ورش العمل السياسية.

ملخص النشرة:

التأثير الأمريكي في باكستان:

في نشرة واشنطن الفصلية عدد شتاء ٢٠٠٣م؛ تحاول مديرة برنامج شرق آسيا في «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية» «تيريتا سي تشافر» تتبع التأثير الأمريكي في باكستان، حيث أصبحت باكستان موضع ضغط مكثف من الولايات المتحدة، وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد أكدت تعاونها مع باكستان في الحرب علىٰ الإرهاب؛ إلا أنها قامت بالضغط علىٰ إسلام أباد ـ بطريقة حادة ومعلنة ـ؛ لكي توقف التسرب عبر الحد الفاصل بين القوات الهندية والباكستانية في كشمير، وبالنسبة لباكستان يعتبر التحالف لمواجهة الإرهاب أمراً مهماً، ولكن ليس علىٰ حساب مصالحها في كشمير.

ويعبِّر هذا التغير المتناقض عن طبيعة العلاقات الأمريكية الباكستانية، والتي امتدت لنصف قرن، والتي تميزت بوجود مصالح مشتركة وأولويات متعارضة.

وكان هذا النموذج واضحاً في الفترات الأولىٰ من هذه التعاون الثنائي في فترة الستينيات، وخاصة في الثمانينيات، ففي كلتا الحالتين كانت الولايات المتحدة وباكستان حليفين ضد السوفييت، وفي فترة الستينيات وبالرغم من وجود الحدود الفاصلة الواضحة في معاهداتها مع الولايات المتحدة؛ اعتقدت باكستان أنها قد كونت تحالفاً ضد العدو الهندي، وأفاقت علىٰ حقيقة هذا الوهم المرّ عندما قامت الولايات المتحدة بوقف إمدادات الأسلحة لها أثناء حربها مع الهند في عام ١٩٩٦م. وفي فترة الثمانينيات توقف التعاون بين البلدين بسبب البرنامج النووي الباكستاني، وهو موقف حرج بالنسبة للسياسات الأمنية الباكستانية، وقررت باكستان



أن تواجه القوة العسكرية الهندية التي تفوق باكستان، وأصيب كلا البلدين بخيبة أمل تجاه هذا التعاون.

وكان تعقيد الأجندة (خطط العمل) السياسية هي طريقة واشنطن لزيادة تأكيد علاقاتها مع بعض الرؤساء الباكستانيين (الجنرال أيوب خان في فترة الخمسينيات والستينيات، ضياء الحق في فترة الثمانينيات، وحالياً الجنرال برويز مشرف) بدلاً من وضع سياسة تقوم على تحقيق المصالح والأهداف على المدى البعيد في باكستان؛ وكنتيجة لذلك فإن بعض القضايا ـ مثل قضية فاعلية النظام السياسي الباكستاني ـ لم تلق اهتماماً كافياً.

ويتساءل اليوم صائغو السياسات والمواطنون المهتمون بالسياسة في باكستان؛ عن الفترة الزمنية التي ستمضي قبل أن تقوم الولايات المتحدة بقطع تعاونها مرةً ثانية مع باكستان وتنتهي مصالحها معها، وتنصح الباحثة أنه حتى لا يتكرر الماضي؛ يجب أن تنزع الولايات المتحدة الطابع الشخصي عن علاقاتها بباكستان، وتقوم بوضع قاعدتين أساسيتين للتعامل بينهما:

١ ـ وضع مجموعة إجراءات طويلة المدى من أجل دعم الديمقراطية، وإضفاء صفة الشرعية على المؤسسات الباكستانية.

٢ ـ اتخاذ موقف واقعي وقوي للعمل مع كل من باكستان والهند للتعامل معاً والتوصل إلى حل لنزاعهم الخطير بطريقة مثالية.

وتستعرض الباحثة محطات مهمة في العلاقات الباكستانية الأمريكية:

١ ـ مشكلة الثمانينيات:

عندما دخلت الدبابات السوفييتية إلى كابل في عيد الميلاد عام ١٩٧٩م؛ كان دخولها مبشراً ببداية أكثر الفترات قوة ونشاطاً في التعاون بين أمريكا وباكستان، وهو التطور الذي ساعد في نهاية الأمر على تفكيك الإمبراطورية السوفييتية، ومع ذلك فقد عادت العلاقات إلى سابق عهدها أثناء ذلك العقد؛ حيث أدى البرنامج النووي لباكستان وتعارضه مع سياسة الولايات المتحدة لمنع الانتشار النووي في نهاية الأمر إلى نهاية هذا الفصل من التعاون الأمريكي الباكستاني، والطريقة التي تعارضت بهما هاتان القضيتان في ذلك الوقت تساعدنا على أن نفهم حركة العلاقات الأمريكية الباكستانية، فقبل عامين من الغزو السوفييتي لأفغانستان كانت القضية النووية تمثل بؤرة الاهتمام في علاقات الولايات المتحدة مع باكستان، وقامت الولايات المتحدة بوقف المساعدات الاقتصادية لباكستان، ولم يحدث ذلك لمرة واحدة بل حدث مرتين عندما تجاوز البرنامج النووي المبكر لباكستان الحدود التي وضعها التشريع الأمريكي.

وفي عام ١٩٨١م ـ بالرغم من ذلك ـ وفي مقابل موافقة باكستان على تشكيل جبهة معارضة للاتحاد السوفييتي في أفغانستان؛ قامت إدارة الرئيس «ريجان» بإقناع الكونجرس بإصدار تشريع بإعادة استحقاق باكستان للمساعدات، وبسرعة أصبحت باكستان ثالث أكبر دولة تستفيد من المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وأيضاً من أكبر الدول التي تتلقى المساعدات العسكرية.

وكان التعاون الاستخباري مذهلاً أيضاً، وقد طغت أزمات البرنامج النووي الباكستاني علىٰ طبيعة العلاقات الأمريكية الباكستانية في فترة الثمانينيات، ولكن في عام ١٩٨٥م ـ أي بعد أربعة أعوام من استئناف المساعدات ـ تجاوزت باكستان الشروط الأمريكية للانتشار النووي، والتي تمت مراجعتها من قبل. وكرد فعل لذلك؛ قام الكونجرس مرة ثانية ـ بناءً علىٰ طلب الإدارة الأمريكية ـ بتمرير التصديق علىٰ تعديل القانون، والذي غيّر من الشروط والمعايير الموضوعة لوقف المساعدات، واقتضىٰ هذا التشريع أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقوم بتقديم المساعدات أو بيع أو تحويل المعدات العسكرية؛ في أي عام لا تستطيع الولايات المتحدة فيه أن تتأكد من أن باكستان لا تمتلك أي وسائل تفجيرية نووية، ومن ثَمَّ فإن المساعدات الأمريكية سوف تقلل بشكل واضح من فرص حدوث ذلك.

وفي السياسة النووية التي تنتهجها الولايات المتحدة؛ تعتبر المساعدات الاقتصادية والعسكرية هي الجزرة، والعقوبات هي العصا، ومع هذا فقد كانت إسلام أباد مقتنعة بأن اهتمام الولايات المتحدة بأفغانستان كبير جدّاً، لدرجة أنها لن تقوم أبداً بوقف المعونات عن باكستان، وقطعاً كان هذا الحكم خاطئاً، ولقي «ضياء» مصرعه في حادث غامض بالطائرة عام ١٩٨٨م، وتم انتخاب خريجة (هارفارد) «بينظير بوتو» رئيسة للوزراء، وأصبحت رئيسة الحكومة المُؤثَرة، ورحل الجيش السوفييتي عن أفغانستان في يناير ١٩٨٩م، وتسبب عزل «بوتو» بمساعدة الجيش في صدمة كبيرة لواشنطن، وتغير سياق السياسة الأمريكية.

وتم تنفيذ العقوبات في أكتوبر ١٩٩٠م ـ وهو بداية السنة المالية الأمريكية ـ، وحينما تم إبلاغ الحكومة الباكستانية بأنه سيتم وقف المعونات؛ كان الجواب: (إنكم لم تُحذرونا)، وقد تم تحذير باكستان ـ في الحقيقة ـ علىٰ مدىٰ عشر سنوات، ولكنها كانت تفترض دائماً أن هناك أولويات أمريكية أخرىٰ أكبر كافية لعدم تصديق هذا التحذير.

ومع نهاية العقد؛ عادت باكستان بسرعة مرة ثانية لتنتقل من التعاون إلىٰ العقوبة، وعادة ما كان يتم تفسير العلاقات الأمريكية ـ الباكستانية في الثمانينيات كموضوع دراسة لعدم جدوىٰ توظيف كل من العقوبات التأديبية والمساعدات المُحَفِّزة، ولكن الدرس الحقيقي كان أكثر تعقيداً؛ فقد كان البرنامج النووي ـ إحدىٰ الأولويات الباكستانية العليا في ذلك الوقت ـ يرتبط بشكل وثيق مع الشعور القومي بأنها كانت في صراع حياة أو موت (مصيري) مع الهند.

وقد يكون التهديد الأمريكي لباكستان بقطع المعونات قد عطّل إتمام البرنامج النووي لباكستان ـ ربما لعدة سنوات ـ، ومهما يكن من شيء؛ فقد ظل ـ بشكل مستمر ـ هدف تحييد التفوق العسكري الهندي عن طريق تطوير أسلحته النووية؛ يحتل أولوية كبيرة تفوق تلقي المساعدات الاقتصادية أو الإمدادات العسكرية من أي طرف آخر بما في ذلك الولايات المتحدة.

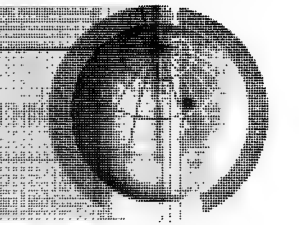
مرة ثانية ـ غالباً بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرة ـ؛ قدمت الولايات المتحدة لباكستان ما اعتبر إنذاراً على المدى البعيد لباكستان، والتي جعل منها موقعها المجاور لأفغانستان، ومساعدتها التاريخية لطالبان؛ شريكاً حيوياً أساسيّاً للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد أعطت الهجمات على نيويورك وواشنطن مصداقيَّة كبيرة؛ سواء لعرض الولايات المتحدة لاستئناف المساعدات الاقتصادية، أو التهديد بالعواقب الوخيمة على باكستان إذا ما رفضت أن تتعاون مع الولايات المتحدة، وقد تلاقى التهديد العملي مع رد فعل «مشرّف» السريع والإيجابي.

ولكن الجنرال «مشرّف» وجد فرصة سانحة لمواصلة هدفه المُعْلَن لاستئصال التهديد الواقع على باكستان، والذي يتمثل في الميليشيات غير الشرعية والمتنامية بشكل سريع، وقام «مشرّف» بتوضيح قراره في خطاب للأمة ألقاه في ١٩ / ٩/ ٢٠٠١م، وركزه في أربع مصالح استراتيجية أساسية لباكستان: الأمن القومي، الانتعاش الاقتصادي، الحاجة إلى تأمين إمكاناتها النووية والصاروخية الاستراتيجية، والقضية الكشميرية.

٢ ـ أفغانستان:

هذه هي المحطة الثانية في العلاقات الباكستانية ـ الأمريكية، والتي تركز عليها الباحثة، ومع بدء العمليات في أفغانستان قام «مشرّف» بعزل مدير وكالة الاستخبارات الباكستانية الداخلية ـ (S.I.S) : هي فرع من الجيش ومسؤول عن دعم طالبان ـ؛ ليتأكد من أنه سوف يتم تنفيذ التغيير الذي قام به في سياسته تجاه أفغانستان، وكانت الشهور الأولى من العلاقة السياسية بأفغانستان الجديدة مؤلمة بالنسبة لباكستان. وحقَّق «مشرَّف» نجاحاً بسيطاً في إقناع الولايات المتحدة لتعديل خططها العسكرية والسياسية لكي تُراعي المصالح الباكستانية.

وحثَّت الولايات المتحدة ـ بشكل علني ـ لتقلل حجم القصف الجوي لأفغانستان، بتأثير ضئيل ظاهرياً، وحتى الأسوأ من ذلك ـ من وجهة نظر باكستان ـ هو تعقُّب طالبان بعد انهيار النظام في كابل. وكان المنافس الداخلي الرئيس لطالبان هو التحالف الشمالي، وهو مجموعة من قادة القبائل المعارضة لباكستان، والتي تؤمن بالصداقة مع الهند. وأخفقت جهود «مشرّف» في إقناع الولايات المتحدة بعزل هذه الجماعة عن مقاليد الأمور في كابل، وشاهدت باكستان ألد أعدائها من الأفغان يتولون السلطة بمساعدة قوية من الولايات المتحدة، وبدا ذلك لضباط الجيش الذين بذلوا جهودهم لكيلا تصبح باكستان بين دولتين معاديتين «كسندوتش»، بدا لهم ذلك كارثة، وبالرغم من التعاون القوي لهيئات تدعيم القانون في كلتا الدولتين؛ تساءل بعض المسؤولين الأمريكيين عن مدى ما قدّمته باكستان من مساعدات في مكافحة الإرهاب، واستغرقت السلطات الباكستانية أسبوعاً كاملاً لكي تقدّم معلومات للولايات المتحدة؛ بعد أن قام أحد المشاركين في اغتيال «دانيال بيرل» بتسليم نفسه لأحد المسؤولين في الحكومة الباكستانية، والذي قدّم هذا الشخص في البداية ليُعرف كعميل مخابرات باكستاني. وفي مجتمع يصعب فيه تحديد الخطوط الفاصلة بين الاستخبارات والتطرف ودعم القانون؛ يكون من الصعوبة




بمكان أن نتبين من أين تبدأ معارك البيروقراطية والمراوغة، ومما يزيد الوضع تعقيداً أن الجماعات الباكستانية العرقية المسلحة تتضمن الكثيرين من الذين كانوا يتسللون إلى كشمير، وتقوم بمساعدة الميليشيات المسلحة بمساعدة خفية من وكالة الاستخبارات الباكستانية (I.S.I)، وتعليق السيطرة على الجماعات المسلحة في الداخل بقضية (كشمير) وهي القضية السياسية العسيرة، والتي تُسيطر على «مشرّف» تجاهها مشاعر متناقضة على أحسن الفروض.

٣ـ كشمير:

تُعَدُّ كشمير المحطة الثالثة في العلاقات الأمريكية الباكستانية، حيث أعاد الهجوم على البرلمان الهندي في ديسمبر ٢٠٠١م قضية كشمير إلى الصدارة من جديد لتضع الشريكين على طريق الخلاف. ويحظى الشك في الهند والتوغل في كشمير بدعم كبير في باكستان. وكشمير من بين القضايا القليلة بالنسبة لضباط الجيش ـ وخاصة إذا كان من يتولى الرئاسة جنرالاً في الجيش ـ التي تُعد من الأركان الأساسية للأمن الباكستاني، والتي لا يوجد استعداد لقبول النصيحة من أي أطراف خارجية بشأنها، وكان «مشرّف» والقيادة الباكستانية يأملون في أن تدفع مساعدتها لسياسة الولايات المتحدة في أفغانستان إلى أن تغضّ الولايات المتحدة الطرف عن مساعدة باكستان للميليشيات المسلحة في كشمير، وأن تقدّم بعض المساعدات الدبلوماسية لوضع تسوية في «كشمير» تكون مُرضية لباكستان، ومرة ثانية وجد «مشرّف» نفسه يواجه ضغوطاً أمريكية كبيرة ومكثفة ومعلنة؛ لكي يقوم بوقف المساعدات الباكستانية عن الميليشيات المسلحة في «كشمير»، ومنع تسلل المقاتلين إلى داخل الإقليم الذي تسيطر عليه الهند، ويتساءل الآن أولئك الذين تتبعوا القضية عن كثب بالرغم من ذلك عن مدى استمرارية الجهود الباكستانية ـ بما في ذلك جهود «مشرّف» نفسه؟ وعادت العلاقات الأمريكية الباكستانية يكسوها من جديد طابعان مختلطان، يعكسان الأهداف المتعارضة، واستمرت الولايات المتحدة في الضغط على «مشرّف» لتغيير سياسته في كشمير، ولكن كبار المشرفين على صناعة القرار في واشنطن كانوا يضعون العمليات التي تجري ضد أعضاء تنظيم القاعدة ـ الذين كانت تزداد الأدلة بشأن وجودهم في باكستان ـ على رأس أولوياتهم، وربما يكون «مشرّف» قد استنتج أن تعاونه مع الولايات المتحدة في أفغانستان، وفي العمليات التي تقوم بها ضد تنظيم القاعدة، ذو أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة؛ لدرجة أنها ستكون مستعدة للتهاون إلى حدٍ ما بشأن التورط الباكستاني في كشمير، وأنه سيتعرف على هذه الدرجة من خلال التجربة والخطأ.

المساعدات الاقتصادية:

وقبل وقوع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة؛ قامت حكومة «مشرّف» بإصلاح الأوضاع المالية في حكومته، وقامت الولايات المتحدة بتقديم ما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار كمساعدات للتصدير، وطلبت إدارة «بوش» ٢٥٠ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٣م، واستمرت باكستان في التزامها ببرنامج إصلاح اقتصادي

من صندوق النقد الدولي، والذي جعل تخفيض الديون من دائنيها أمراً ممكناً، وتحسن ميزان المدفوعات بشكل كبير ـ وسوف يستغرق علاج المشكلات الاقتصادية في باكستان وقتاً أطول من ذلك ـ، ولا تزال القطاعات الاجتماعية ـ التعليم والصحة على وجه الخصوص ـ تعاني من نقص التمويل بشكل خطير. بالإضافة إلى أنه من المفترض أن يتم دفع جميع المعونات الأمريكية في السنة الأولى نقداً، ويتم تخصيص المبالغ بشكل مباشر إلى تعويضات الديون، وسيجري تطبيق الشيء نفسه على ٨٠ ٪ من ميزانية السنة المالية التالية، وترك مبلغ متواضع نسبيّاً يتم تخصيصه للإنفاق على التنمية. وظل الاستثمار أقل من المعدلات في التسعينيات؛ بسبب الأوضاع الباكستانية الداخلية جزئيّاً، وأيضاً بسبب الأوضاع السيئة في الاقتصاد العالمي، وسوف يستغرق حل هذه المشكلات المنتظمة عقداً من الزمان حتى يتم حلها بشكل مناسب.

وفي النهاية تقدم الباحثة الأمريكية نصيحتها، وهي أنه على المدى القريب العاجل؛ فإن نهوض باكستان كدولة صحيحة وسليمة، لها مؤسسات شرعية تؤدي دورها بكفاءة، هو مطلب مُلحّ للحفاظ على منطقة جنوب آسيا من وجود الإرهاب بها، حتى على المدى القصير فالمنظمات الباكستانية تؤثر في الحملة القومية على المتطرفين المتدينين، فالمنظمات التي تعتمد عليها باكستان في السيطرة على الميليشيات، وخصوصاً الشرطة، ضعيفة وفاسدة ولا يُعتمد عليها.

فانهماك «مشرّف» بمستقبله السياسي الشخصي، وتوظيفه للعملية السياسية يعوق الإصلاحات السياسية التي يمكن أن تساعد على نهوض الدولة الضعيفة والمؤسسات التي تحتاج إليها لإرساء دعائم الحكم.

ومن المحتمل أن تؤدي نتائج الانتخابات البرلمانية إلى زيادة العلاقات بين واشنطن و «مشرّف»، والذي سيكون لديه أسبابه الوجيهة لكي يعتبر نفسه القوة الوحيدة التي تقف في وجه الإسلاميين المتطرفين، ومع ذلك فقد زادت نتائج الانتخابات من مدى أهمية أن تقوم الولايات المتحدة بوضع سياسة تجاه باكستان؛ بحيث تكون هناك روابط وثيقة إلى أقصى مدى مع مؤسسات الدولة والقادة السياسيين، واستعداد الولايات المتحدة للتحدث بحرّية ضد توظيف الجيش في العملية السياسية أثناء الشهور التي تسبق الانتخابات.

وسوف يكون العامل الأهم بالنسبة لأجندة الديمقراطية الفعالة والمؤثرة في باكستان؛ هو أن تُخصِّص الولايات المتحدة قدراً أكبر من معوناتها لدعم المؤسسات في الحكومة الباكستانية، والتي تعتمد عليها الحكومة الباكستانية، والحياة السياسية.

وسوف تشتمل نقاط البدء المناسبة على اتفاق لاختبار وتدعيم السلطة القضائية، وفحص دقيق للمؤسسات الخدميَّة ذات العائد، وممارسة الضغط لتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب السياسية، والمساعدات الفنية المعدّة لزيادة فاعلية البرلمان؛ ستكون مساهمة مهمة إضافية، ولكن دولاً لها نظام برلماني قوي ستكون أفضل من الولايات المتحدة في تقديم ذلك، وستكون الولايات المتحدة في حاجة إلى تكوين علاقات

فعّالة مع الحكومة المنتخبة إلىٰ جانب الحوار القائم مع «مشرّف»، وإمكانية أن تُشارك الأحزاب السياسية في الحكومة يجعل ذلك أكثر - وليس أقل - أهمية، وتتعارض جداول أعمالهم «وأجنداتهم» مع الأهداف الأمريكية بأشكال مختلفة.

والمشكلة الأساسية في سياسة الولايات المتحدة تجاه باكستان؛ هي الصدام بين الولايات المتحدة والأولويات الباكستانية، وبخاصة علاقة باكستان مع الهند، وسياستها في كشمير.

وكما كانت الولايات المتحدة غير قادرة علىٰ أن تُغير من السياسة النووية لباكستان في الثمانينيات؛ فسيكون من العسير عليها بشكل كبير في أن تقنع باكستان بتغيير سياستها في كشمير حاليّاً. وتريد الولايات المتحدة من باكستان أن تلتزم بالطرق السلمية في صراع الحرية في كشمير، وتريد من الهند وباكستان أن يعملا من أجل إيجاد تسوية للقضية.

ولسوء الحظ فقد أدت خبرة باكستان في السبعينيات والثمانينيات بها إلىٰ الاعتقاد بأنه بدون العنف فسوف تتجاهل الهند باكستان؛ بالإضافة إلىٰ أن خبراتها في الثمانينيات قد أقنعتها بأن ذلك النوع من الصراع غير المكثف الذي أخرج الاتحاد السوفييتي من أفغانستان؛ يمكن أن يؤدي إلىٰ خروج الهند من كشمير.

والتغير الحقيقي في السياسة الباكستانية - متضمناً الوفاء بوعود «مشرّف» لـ «بوش» لوقف التسلل إلىٰ كشمير - يتطلب كلاً من التعامل مع القيادة وإيجاد إجماع سياسي حول رؤية متغيرة بشكل راديكالي لكل من باكستان وكشمير.

ويتطلب التحول في السياسة أيضاً وجود زعيم هندي مستعد للتجاوب، وجهداً متواصلاً من كلا البلدين لاستئصال الراديكاليين الذين يعارضون التسوية المُرضية للطرفين.

وسياسة «العصا والجزرة» التقليدية التي تنتهجها الولايات المتحدة - كالمساعدات، والمباحثات السياسية المكثفة، حتىٰ تقديم المساعدات العسكرية بقدر أكبر -؛ لا تكفي لتعميق هذا التغير في ذهن القائد المتشكك أو لمساعدته في الحصول علىٰ تأييد الجيش والشعب له.

لقد كانت الولايات المتحدة فعالة في إدارة الأزمة، وكانت تعمل من وراء الكواليس لمساعدة الهند وباكستان لتهيئة المناخ للمباحثات، ويحتاج ذلك إلىٰ أن يصبح عاملاً رئيساً في سياسة الولايات المتحدة، تدعمه رؤية استراتيجية متكاملة حول كيفية تحقيق التغييرات في جميع أطراف الصراع، وتفاصيل مثل هذه الاستراتيجية يحتاج توضيحها إلىٰ أكثر من هذه الصفحة، ونجاحها مضمون بكل تأكيد. وفي غياب مثل هذه الاستراتيجية فإن هناك فرصة ضئيلة - بالرغم من ذلك - في أن تتحرك باكستان والهند نحو الوصول لحل سلمي لخلافاتهما، وأن تستمر وجهات النظر الأمريكية والباكستانية في تعارضها إزاء هذه القضية الأساسية والخطيرة، وفي ظل الجدل الذي يدور اليوم حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والذي يتركز بشكل كبير حول

العراق، تبدو أبعاد مثل هذا الارتباط ضعيفة في المستقبل القريب، وبدون هذه التغييرات فإننا يجب أن نتوقع أن سياسة باكستان في أفغانستان لن تشهد أي تغير جوهريّ.

ونظراً لأن العمليات اليومية في كشمير أكثر أهمية لباكستان من الولايات المتحدة، فسوف تستمر الحرب غير المكثفة، وسوف تُسفر عن مخاوف نووية كالتي حدثت في ٢٠٠٢ م، وسوف تستمر الجماعات المسلحة - والتي تدعم موقفها الآن مع الظهور القوي للأحزاب الدينية في الانتخابات - في عملها كقاعدة أساسية في باكستان، وستصبح التنمية الاقتصادية والسياسية التي تأمل الولايات المتحدة في تشجيعها أكثر صعوبة، وسوف يستمر «مشرّف» والجيش في الهيمنة على المؤسسات الضعيفة في الدولة.

وها هنا توجد مفارقة؛ فعندما تولى «مشرّف» رئاسة الحكومة الباكستانية في ١٩٩٩م وضع إعادة البناء القومي كهدف رئيس، وكما لاحظنا فيما سبق؛ هناك منطقة تتلاقى فيها الآمال الأمريكية والباكستانية معاً، ويبدو أنها تلقى صدى واسعاً مع آمال الشعب الباكستاني، وتهدد سياسة باكستان في كشمير - ذات الصدى الشعبي الواسع في باكستان - جهود إعادة البناء، وربما تعوق السياسة الأمريكية التي ترتبط بزعيم واحد أيضاً تحقيق الأهداف التي ترغب فيها الولايات المتحدة، ويريدها «مشرّف» بشدة.

* * *

الأمن والاستقرار في الخليج بعد الحرب على العراق:

وفي عدد الصيف من النشرة اشترك الباحثون «جوزيف مكميلان» و «ريتشارد سوكولسكي» و «أندرو سي. دابليو أنر» في إعداد تقرير مفاده أن موارد إدارة بوش وطاقاتها واهتماماتها قد استُهلكت من خلال المهام الضرورية؛ من إعادة إعمار العراق، وتحقيق التوازن والاستقرار فيه، والبحث عن أسلحة الدمار الشامل، وتوصيل مساعدات الإغاثة الإنسانية، وتكوين مؤسسات حاكمة جديدة، وهذه الجهود قد حولت الاهتمام إلى نقطة مهمة أخرى من مهمة لم تكمل بعد، وهو توفير الظروف المناسبة للأمن والاستقرار الدائمين في الخليج الفارسي على مدى أوسع.

وتشير الدراسة إلى أن نهاية صدّام لن تنهي التطرف والإرهاب الإسلامي، حيث إن انتشار عدم التكافؤ في القدرات العسكرية، وترويج المخدرات، والخلافات الإقليمية، والكوارث البيئية، والعقبات السياسية الداخلية؛ تمثل تحديات للاستقرار في المنطقة، وأخيراً.. فإن تحييد التهديد العراقي إلى جانب المعارضة المحلية المتزايدة للوجود العسكري الأمريكي في الخليج؛ سوف يشكّل مزيداً من الضغط على الولايات المتحدة؛ لكي تقلل من نشر قواتها في المنطقة، ومن ثَمَّ تحول معظم عبء التعامل مع هذه المشكلات إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العراق وإيران.

ويمكن أن تؤدي هذه التهديدات مجتمعة إلى تعريض حياة المواطنين الأمريكيين للخطر، وتعطيل تدفق

البترول، واستثارة التدخل العسكري الأمريكي، ويؤدي بشكل أوسع إلىٰ التوتر، وربما إلىٰ الصراع داخل المنطقة، وباختصار؛ لم يؤد انتصار القوات الأمريكية في العراق - بغضّ النظر عن دلالته التاريخية - إلىٰ حل معظم التحديات الأمنية الصعبة التي ميزت البيئة الأمنية قبل الحرب في الخليج وبعد الحروب الكبرىٰ.

نادراً ما يكون لدىٰ القوىٰ المنتصرة الفرصة لوضع قواعد ومبادئ جديدة لتشكيل نظام دولي آمن ومستقر، ويمكن أن يؤدي عقد اتفاقيات متشابهة للدخول العسكري وإقامة القواعد العسكرية بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة - حتىٰ لو كانت مرغوبة من الناحية العسكرية - إلىٰ اعتماد أمريكي غير نافع علىٰ حكومة واحدة في الإقليم، ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلىٰ إعاقة التعاون بين الدول الكبرىٰ - والتي تتولىٰ الزعامة في المنطقة - لتستمر في اعتمادها - بشكل مكثف - علىٰ واشنطن في حل مشكلاتها الأمنية الخاصة.

والمخاطرة الكبرىٰ هي أن أي منظمة أمنية تضم دول الخليج يمكن أن تتحول إلىٰ كتلة معادية للولايات المتحدة أو لإسرائيل، لكن مع الأخذ في الاعتبار بالمصالح المتعارضة لأي عضو في أي رابطة إقليمية، والشكل الضعيف الذي يمكن أن تكون عليه تلك الرابطة؛ فإن ذلك يكون أقل إثارة للقلق.

ومن خلال المعارضة الراديكالية في إيران لأي تسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل؛ فسوف يكون هناك بعض المخاطرة؛ لأنه يحتمل أن تحاول إيران بثّ روح العداء لإسرائيل في أي نظام أمني جماعي في منطقة الخليج، وذلك سيعوق - إلىٰ حد كبير - أي عملية سلام في المستقبل.

ومن المستبعد - تماماً - بالرغم من ذلك - أن يكون لمثل هذا التحالف أي تأثير عسكري مؤثر، فالهزيمة العسكرية للعراق، وتقليص قدراته العسكرية علىٰ تهديد «إسرائيل»؛ يتفوق علىٰ أي اتحاد عسكري بين هذه الدول في المستقبل، ومن الناحية السياسية فإن الاختلاف في وجهات النظر بين هذه الدول الأعضاء، إلىٰ جانب الروابط المتنامية للعديد منها مع الولايات المتحدة، سوف تمنع أن يكون لهذه الدول تأثير في القضية الفلسطينية مع إسرائيل؛ يزيد عن التأثير الذي تقوم به جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي حاليّاً.

إن نجاح أو إخفاق أي نظام أمني إقليمي، يعتمد علىٰ هيكله وتنظيمه، يتوقف علىٰ أن يكون هذا النظام قادراً علىٰ تحقيق ثلاثة أهداف:

١ - توفير قدر بسيط من قدرات الدفاع الشخصي المحلي المشترك بين مجموعة الدول الأضعف.

٢ - تطوير بيئة مناسبة للتعاون في قضايا الأمن؛ مما سيقلل من احتمالات ونتائج الصراع بين دول الخليج، ويمكنهم من التعاون لمواجهة التهديدات الانتقالية.

٣ - ويتيح للإقليم إمكانية أن يقوم بدور فعال وبنّاء في تدعيم السلام والاستقرار في منطقة ما رواء الخليج، وليس فقط في المنطقة الأكبر من الشرق الأوسط، ولكن أيضاً في المناطق المجاورة للشرق الأوسط؛ مثل أفغانستان وآسيا الوسطىٰ.

ويبقى السؤال: كيف يمكن أن يتم ربط الترتيبات الأمنية المحددة في منطقة الخليج مع الجزء الأكبر من الشرق الأوسط؟

وتشير الدراسة إلى أنه يجب أن يتم تناول هذا الارتباط بقضايا الأمن الأوسع في الجزء الأكبر من منطقة الشرق الأوسط فقط على المدى الأكبر، ويجب أن يكون هذا التركيز الأولي على الدول في منطقة الخليج وفي شبه الجزيرة العربية؛ منصباً على مشكلات الأمن المتعلقة بالمنطقة، وليس تلك المتعلقة بإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وتختم الدراسة بعدد من النصائح والوصايا التي يجب أن توجه الموقف الأمريكي نحو إعادة تنظيم (هندسة) للأمن الإقليمي في المنطقة:

أولاً: يجب أن تتولى دول الخليج هذه المهمة حتى تكتسب مزيداً من الشرعية، ولا تعني هذه التوصية أن تقف الولايات المتحدة موقفاً سلبيّاً؛ بل على العكس، فقد ترى واشنطن أنه من الضروري أن تقوم بتحفيز المشاركين المتوقعين لإقامة حوار إقليمي، وتحسين المناخ المحيط بهذه المبادرة، ولكن هذا يتطلب دفعة خفيفة.

وهناك طريقة عملية وحيدة أمام الولايات المتحدة للإسراع ببدء هذه العملية، وهي أن تقوم بتوسيع نطاق الإدراك الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة دوليَّة؛ مما يُمهد الطريق أمام الولايات المتحدة لتقديم أنواع المساعدات المختلفة.

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تعمل من وراء الكواليس لدعم الآخرين للدفع بهذه المبادرة إلى الأمام؛ من خلال طرق النماذج ذات الممارسات الأفضل، وكل الصور الأخرى من التوصيات والمساعدات، فعلى سبيل المثال؛ فإن الحكومة الأمريكية يمكن أن تعرض قيامها بالإشراف على عقد مؤتمرات ذات صلة مع حلفائها في منطقة الخليج ودول أخرى، وربما تتطلع لأن تقوم بدور المُراقب. وباختصار: يجب ألا تسعى الولايات المتحدة لفرض ما ترغب فيه أو فرض مسار التطور؛ حيث تسود مشاعر الكراهية للولايات المتحدة، والنظر إليها باعتبارها قوة استعمارية في منطقة الخليج؛ لذا فإن وضع علامة «صنع في أمريكا» على المنظمة الجديد سيخنقها في مهدها.

ثانياً: يجب أن تركز أجندة العمل (جدول العمل) على صور التعاون الواقعية والمتواضعة في المناطق ذات المصالح المشتركة، على غرار ما تدور المحاولة بشأنه في مجلس الناتو الجديد للتعاون مع روسيا. وفي نهاية الأمر فإنه لا شيء ينجح مثل النجاح، فبعد أن تحقق مجموعة من النتائج البسيطة، حتى تمنحها ثقلاً معنياً، وبعد أن تكون قد أوجدت مناخاً من الثقة المتزايدة؛ يمكن أن يبدأ المنتدى الجديد في أن يتطلع لما هو أكثر.

ثالثاً: يجب أن تظل الولايات المتحدة متيقظة للحفاظ على مبادئها العادلة، فمن بين طليعة المصالح الأمريكية الحاجة إلى منع المنتدى (المنظمة الجديدة) من أن تتحول إلى أداة انتقاد لإسرائيل، والعلاقات بين

أمريكا وإسرائيل، وسياسات الولايات المتحدة تجاه علمية السلام في الشرق الأوسط، ومعارضة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج.

وأفضل الطرق لتلطيف هذه المخاطرة يكون من خلال الدبلوماسية الثنائية الهادئة ـ ولكنها حازمة ـ مع الأعضاء البارزين، وخصوصاً العراق وغيرها، وخلال هذه المحادثات؛ سوف تحتاج واشنطن إلى أن توضح أن دعمها المستمر للمناقشات متعددة الأطراف والمتعلقة بقضية الأمن، وقوة العلاقات بين الأعضاء مع الولايات المتحدة؛ يرتبط ـ بشكل أوسع ـ جزئياً بسلوكها تجاه المنظمة الجديدة.

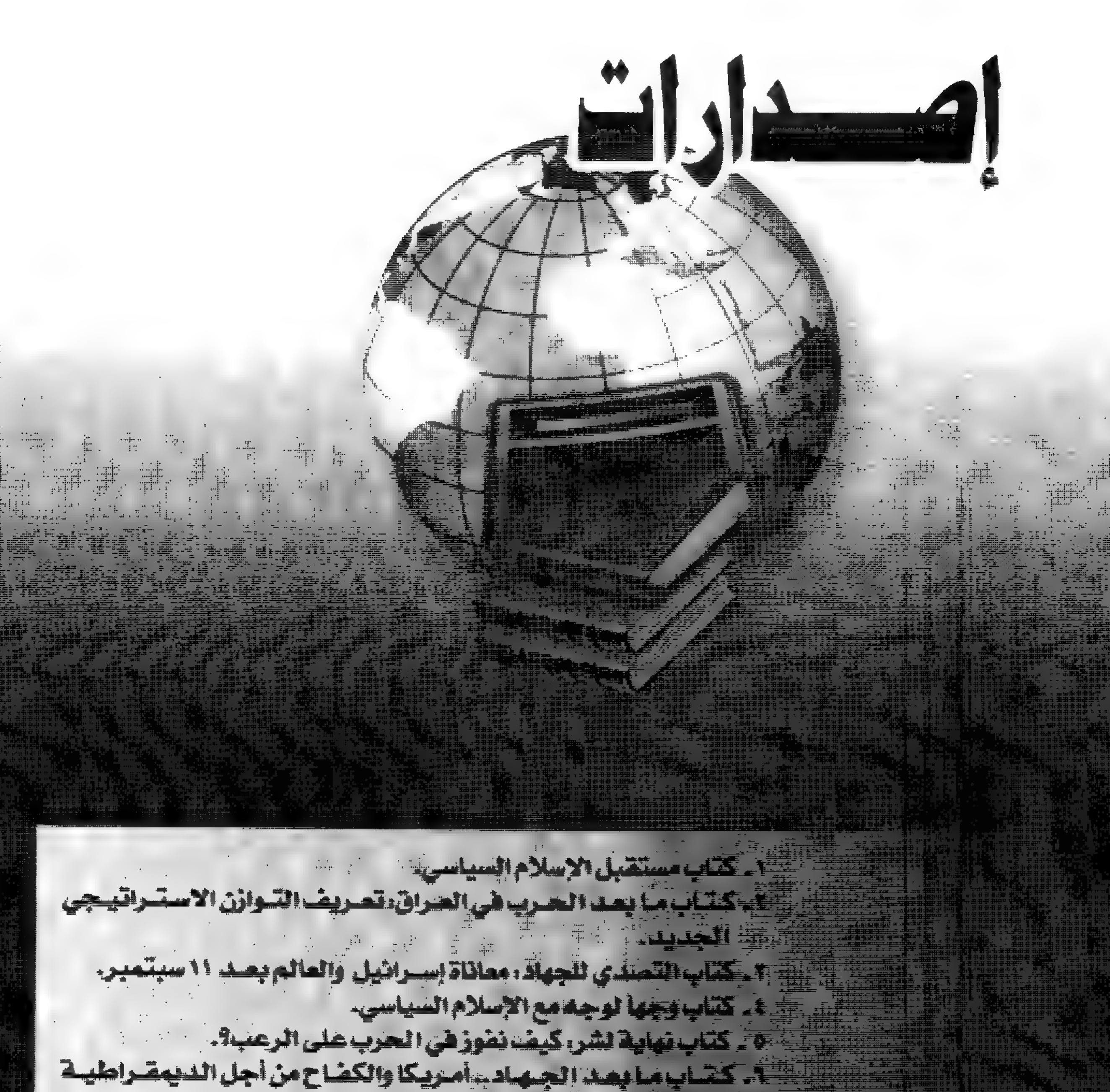
رابعاً: ويحتاج مبدأ إدراج الحاجات إلى تطبيقه والمحافظة عليه، فقد أطاح تغيير النظام في العراق بالعقبة الرئيسة في طريق مشاركة العراق في إطار الأمن الموسع في المنطقة.

فعلى مدى السنوات القليلة الماضية؛ أظهرت إيران اهتماماً ملحوظاً بالالتزام والشفافية بشكل أفضل، وكذلك باتخاذ إجراءات بناء الثقة مع جيرانها من دول الخليج، وبالطبع فإن مشاركة إيران في المنتدى الأمني الجديد سوف تثير ـ بالطبع ـ قضية سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، وخصوصاً قضية ما إذا كانت إدارة بوش تخطط لبدء حوار مع المسؤولين الإيرانيين في مخطط هذا التنظيم.

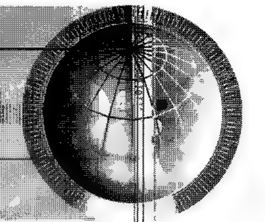
ولا يتطلب الحوار مع إيران في قضايا الأمن الإقليمي ذات الاهتمام المشترك (والذي دار فيما سبق حول أفغانستان)؛ أن تتخلى الولايات المتحدة عن موقفها الثابت؛ بأن علاقاتها مع إيران لن تتحسن حتى تتوقف إيران عن سعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل ودعمها للإرهاب الدولي، ومعارضتها لعملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وهذه الخطوة تتطلب أن تحدد موقفها من علاقاتها بإيران ـ غالباً ـ بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع الصين؛ وهي أن تتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتختلف أو حتى تتصارع في القضايا موضع الخلاف.

إصدارات



١. كتاب مستقبل الإسلام السياسي.
٢. كتاب ما بعد الحرب في العراق: تعريف التوازن الاستراتيجي الجديد.
٣. كتاب التصدي للجهاد: معاناة إسرائيل والعالم بعد ١١ سبتمبر.
٤. كتاب وجهاً لوجه مع الإسلام السياسي.
٥. كتاب نهاية الشر: كيف نفوز في الحرب على الرعب؟.
٦. كتاب ما بعد الجهاد: أمريكا والكفاح من أجل الديمقراطية الإسلامية.
٧. كتاب حول الجنة والقوة: أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد.
٨. كتاب الإسلام واليهودية والدور السياسي للدين في الشرق الأوسط.



كتاب
مستقبل الإسلام السياسي
The Future of Political Islam

- المؤلف :جراهام فولر .
- تاريخ النشر : أبريل ٢٠٠٣م .
- الناشر : مؤسسة «بالجراف ماكملان» .
- عدد الصفحات : ٢٥٦ صفحة .
- الترقيم الدولي : ١٤٠٣٩٦١٣٦٠ .

التمهيد:

جاء هذا الكتاب تتويجاً وإتماماً لمقال مهم نُشر تحت العنوان نفسه في الدورية السياسية المعروفة (شؤون دولية) «Foreign Affairs» في عدد مارس ٢٠٠٢م . وجاء في ملحق الناشرين الأسبوعي تعليقاً على الكتاب : «قراءة مستنيرة ، وإضافة لها الكثير من القبول إلىٰ الكتابات الأدبية المتزايدة حول الإسلام المعاصر . . .» .

وكتب «فريد هوليداي» الأستاذ بكلية الاقتصاد في لندن ومؤلف كتاب (الأمة والدين في الشرق الأوسط) ما نصه : «إن «جراهام فولر» مؤهَّل بشكل جيد للغاية للقيام بمهمة الكشف عن العديد من الأطروحات الغنية في الفكر الإسلامي المعاصر فيما يتعلق بعدة مجالات ؛ منها السياسة ، والاقتصاد ، والعلاقات الدولية ، ومن هنا تبرز أهمية الدقة التي يتمتع بها عند تناوله للاختلافات الحاصلة بين المسلمين ، ونجد أنه يخوض غمار بحث رائع ، يلقي من خلاله الضوء علىٰ التطوّرات المعاصرة ، ويؤدّي إلىٰ منحنا إضافة أدبية جديدة من المهم جداً فهمها . إن «فولر» يَخْلُص بشكل مدروس إلىٰ قناعة تشير في أول مضامينها إلىٰ أنّ الحركات السياسية الإسلامية مرتبطة بالعالم الجديد ، وأنه من الممكن من خلال أسلوب نقدي التعاطي مع أفكار هؤلاء الإسلاميين السياسيين . إن «فولر» يأمل في أن تلك الحركات الإسلامية بوسعها أن تندمج في عملية المشاركة السياسية ، ويرىٰ أنه من الضروري أن تُعطىٰ هذه الحركات الفرصة ليتم الحكم عليها من خلال عملها كحكومات قائمة بالفعل ، ويستند في تحليله المتفائل هذا بشكل حذر إلىٰ فرضية أن مستقبل الإسلام السياسي يمكن أن يكون سلمياً» .

وصف الكتاب:

ما أجواء ١١ سبتمبر؟

إنها الخطابات اللاذعة ضدّ الولايات المتّحدة من قِبَل المسلمين الناشطين؛ إنها الحرب ضدّ الإرهاب التي تدور رحاها من أفغانستان إلىٰ الفلبين وإندونيسيا. في النهاية نجد أنه من السهل التسليم بفكرة أن الإسلام والمسلمين هم أعداء الغرب؛ ولكن هذه الفكرة ليست صحيحة علىٰ الإطلاق.

إن المسح الشامل لكل الاتّجاهات في العالم الإسلامي؛ يؤكّد أن القضية ـ كما يراها المؤلف ـ ليست قضية: هل الإسلام يؤدي دوراً مركزياً في السياسة أو لا؟ ولكن القضية الحقيقية هي: ما الذي يريده المسلمون؟ وما غايتهم؟

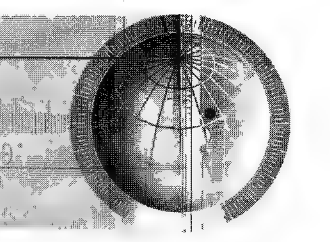
يرىٰ المؤلف أن تركيزهم علىٰ الراديكالية والتطرّف والأصولية الإسلامية يعمي أعينهم عن رؤية الوجه الآخر من الإسلام؛ ألا وهو: الإسلام السياسي التحرّري.

إن أنصار الإسلام السياسي التحرّري يؤكدون دوماً مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وضرورة التعاون مع الآخر وفهمه. ويواجه أنصار الإسلام السياسي صراعاً حادّاً في ظل اضطهاد الأنظمة الاستبدادية للمعارضة، وهم يلجؤون إلىٰ الإسلام من أجل إيجاد غطاء يسوّغ قاعدتهم العريضة غير الديمقراطية.

بعد أن استنكرت هذه الأنظمة كل أشكال المعارضة والحوار والاختلاف وحرية العمل السياسي، وبعد أن أثبتت المناهج العلمانية إخفاقها؛ جاء الدين ليؤدي دوره المركزي في عالم السياسة. وفي آخر الأمر ستكون نتيجة الصراع الدائر بين المتطرّفين والتحرريين هي الحاكمة علىٰ طبيعة المستقبل الذي ينتظر الإسلام السياسي.

التعريف بالمؤلف:

«جراهام فولر» مستشار سياسي كبير بمؤسسة «راند» في واشنطن والنائب السابق لرئيس مجلس الاستخبارات الوطني في وكالة المخابرات المركزية «سي آي إيه».



كتاب

ما بعد الحرب في العراق: تعريف التوازن الاستراتيجي الجديد

After the War in Iraq: Defining the New Strategic Balance

- المؤلف: شاي فيلدمان.
- تاريخ النشر: سبتمبر ٢٠٠٣م.
- الناشر: «أكاديمية سوسيكس».
- عدد الصفحات: ٢٢٤.
- الترقيم الدولي: ١٩٠٣٩٠٠٧٥١.

وصف الكتاب:

عند ملاحظة التأثيرات الفورية للحرب في العراق؛ تبرز بعض النتائج الأساسية على المنطقة؛ إلا أن حجم هذه النتائج وطبيعتها ودقتها ستصبح أكثر وضوحاً في المستقبل.

لقد أدى سقوط نظام «صدام» وانهيار الخطر الاستراتيجي للعراق إلى إضعاف مجموعة الدول الراديكالية في الشرق الأوسط؛ في الوقت نفسه الذي من المحتمل أن يؤدي فيه ذلك إلى دعم وتقوية الدول المعتدلة في المنطقة.

لقد تمت تعرية العراق عن جميع قوّته العسكرية؛ بما في ذلك قدراته التسلُّحية التقليدية ومخزونه من أسلحة الدمار الشامل، وهو نجاح لن يثمر فقط انتهاء التهديد الذي كان يمثله العراق على المنطقة، ولكنه قد يبطئ كذلك من وتيرة سباق التسلّح في الشرق الأوسط.

لقد صوّرت الأزمة العراقية من جديد حالة الضعف التي تحيط بالعالم العربي، والانشقاقات الدينية في داخل كل دولة، وأعطت في الوقت نفسه فرصة للتدخّل الأمريكي المتزايد بشكل مثير في الشرق الأوسط.

هذه النتائج الإقليمية للحرب في العراق بدأ سريانها في مارس ٢٠٠٣م على يد الولايات المتّحدة، ويمكن إدراجها داخل العديد من المعايير التي تتم بها دراسة مرحلة ما بعد الحرب في العراق لوضع تعريف للميزان الاستراتيجي الجديد، وللتركيز على المعايير المختلفة للحرب.

إن المقالات الأربع عشرة التي يعرضها الكتاب تتضمّن تحليلات صغيرة الحجم ولكنها ثاقبة، وتستكشف السياقات العسكرية والسياسية والاستراتيجية الرئيسة التي صاحبت الحرب، وسيستمر تأثيرها في مرحلة ما بعد الحرب المهمة.

التعريف بالمؤلف:

«شاي فيلدمان» رئيس مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب.

كتاب
التصدي للجهاد: معاناة إسرائيل والعالم بعد ١١ سبتمبر
Confronting Jihad: Israel's Struggle & the World after 9/11

- المؤلف: سوول سينجر.
- تاريخ النشر: ١ أكتوبر ٢٠٠٣م.
- الناشر: مؤسسة «كولد سبرينج بريس».
- عدد الصفحات: ٢٩٦.
- الترقيم الدولي: ١٥٩٣٦٠٠٠١١.

وصف الكتاب:

هناك مجموعات من المقالات تبدو وكأنها في أغلب الأحيان قديمة وغير مترابطة بالنظر إلى تاريخ نشرها، ومن ثَمَّ يتم نشرها ثانية في شكل مجموعة من خلال كتاب، ورغم ذلك فإن ما يُكتب عن الشرق الأوسط عادة تظل له أهميته البارزة مهما مرَّ عليه من الوقت، وهذا ما ينطبق على كتاب (التصدي للجهاد. . .) لمؤلفه «سوول سينجر».

لقد جمع «سينجر» معظم كتاباته بين سنة ١٩٩٨م وصيف سنة ٢٠٠٣م، وبشكل خاص تلك المقالات التي تتعلق بالحرب على الإرهاب والتي تكافح كلٌّ من الولايات المتّحدة وإسرائيل للصمود فيها. ويؤكد «سينجر» في كتابه أنها حرب واحدة، تلك التي تقودها إسرائيل، وتلك التي تقودها الولايات المتحدة، على الإرهاب.

إنّ المقالات التي كتبها «سينجر» أغلبها غير موقعة من قِبَل ناشريها، وكانت قد أُرسلت في البداية كمواد صحفية لصحيفة «أورشليم بوست»، وخاصة للعمود الأسبوعي الذي يكتبه «سينجر» فيها بعنوان «أوقات مثيرة»، وهي في هذا الكتاب مرتّبة إلى حد بعيد على الرغم من أنها ليست مترابطة من الناحية الزمنية.

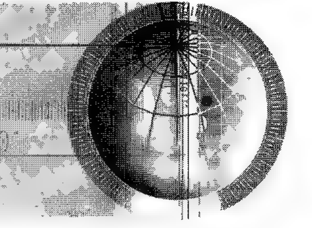
يجب التعامل مع الكتاب باعتباره وحدة واحدة، تكشف بشكل متميز عن تاريخ (الفاشية الإسلامية) التي يراها المؤلف، والتي تواجه إسرائيل والعالم منذ سبتمبر ٢٠٠٠م.

لكن - ومثل معظم المحافظين الجدد هذه الأيام - أصبح «سينجر» يرى أن إسرائيل يجب أن تفوز أولاً في الحرب التي تخوضها؛ كما يجب على الولايات المتّحدة ذلك.

أضحى «سينجر» يسخر من إسرائيل و«النخبة» الأمريكية التي تحاول مهادنة الإرهابيين، كما يجب ملاحظة أن «سينجر» يؤمن بشكل قوي بأهمية السوق الحرّة، والعديد من مقدماته الافتتاحية دعت إلى الإصلاح الاقتصادي الجدّي لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي، والذي ما زال من الناحية الجوهرية اشتراكياً.

التعريف بالمؤلف:

«سوول سينجر» محرر ومعلق صحفي في صحيفة «أورشليم بوست».



كتاب
وجهاً لوجه مع الإسلام السياسي
Face to Face with Political Islam

- المؤلف: فرانسوا بيرجا.
- الناشر: آي. بي. توريس.
- تاريخ النشر: فبراير ٢٠٠٣م.
- عدد الصفحات: ٢٨٨.
- الترقيم الدولي: ١٨٦٠٦٤٢١٣٦.

وصف الكتاب:

كتب «فريد روز» ـ من وكالة الشرق الأوسط ـ واصفاً الكتاب: «لقد تناول الكتاب قضايا تمس العلاقة بين الإسلام والحداثة، والمناهج الإسلامية، والنساء، وأساليب العنف. . .».

وكتبت «منى نعيم» ـ من صحيفة «لوموند» ـ: «هذا الكتاب يقدم عرضاً مفيداً. . . ويساعد على كشف حقيقة حركة الإسلام السياسي كما هي فعلاً في الواقع، وما تمثله من تحدٍّ سافر لكلّ ثوابتنا، وانقلاب في الأفكار والثوابت العالمية، وفرض الحقيقة المطلقة».

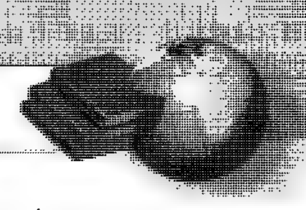
إن عملية تصوير الحركات الإسلامية باعتبارها امتداداً للتعصّب الديني الذي يهدّد الوجود الغربي، هذا التصوير الذي تجلى في نظرية صراع الحضارات؛ أثار نقاشاً متعدّد الوجوه حول الأهمية العظمى لمستقبل العلاقات الدولية.

وفيما تعد آخر مشاركاته في هذا الموضوع الواسع؛ يطرح «فرانسوا بيرجا» في هذا الكتاب فرضية أنّ رغبة الإسلام السياسي في إعادة الثقافة التي تشوهت بفعل الاستعمار؛ لا تعكس بالضرورة رغبته في إيجاد مناخ أكثر ديمقراطية وأكثر تحرراً. ومن بين القضايا الملحّة التي يعرضها الكتاب: العلاقة بين الإسلام والحداثة، والمناهج الإسلامية، وأوضاع النساء، وأساليب العنف.

وأهم فصول الكتاب:

- العرب.. طريق إلى «الأصولية».





- من القومية إلى الإسلامية.

- من مرحلة العلمانية إلى إعادة بناء الهوية.

- من منهج إسلامي إلى آخر: المنهج الإسلامي بين الفعل وردّ الفعل.

- العنف الثوري والعنف غير الرسمي.

- مصر: «الإسلام ضد القبطية».

- مصر: دوامة العنف.

- الجزائر: هل الإسلام ضدّ المثقّفين؟

- غزة: الإسلاميون ضدّ السلام.

- الله أم الشعب؟ المرجعية لمن؟

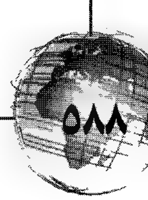
- الإسلام والديمقراطية.

- الإسلام والنساء.

- من الحداثة المستوردة إلى الحداثة المفروضة.

التعريف بالمؤلف:

«فرانسوا بيرجا» باحث في مؤسسة «سي إن آر إس» في باريس.



كتاب
نهاية لشر: كيف نفوز في الحرب على الرعب؟

An End of Evil: How to Win the War on Terror?

- المؤلف: ديفيد فروم (كاتب)، ريتشارد بيرل (كاتب).
- تاريخ النشر: ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٣م.
- الناشر: مؤسسة «راندام هاوس».
- عدد الصفحات: ٣٠٤.
- الترقيم الدولي: ١٤٠٠٠٦١٩٤٦.

وصف الكتاب:

يرى بعض المراقبين المشهد السياسي العالمي كحقل ألغام شديد التعقيد؛ بسبب اختلاف وجهات النظر العالمية، فهو عبارة عن ظلال رمادية (غير محددة الملامح)، تتحرك عادة بتوافق لكنها قد تصطدم بنتائج مفاجئة أحياناً.

يرى «ديفيد فروم» و «ريتشارد بيرل» مؤلفا كتاب (نهاية لشر) أن القضية تعتبر صفقة عظيمة، وفهمها أبسط من هذه التعقيدات، فيريان: أن الولايات المتحدة هي الخير، وأن أولئك الذين يشكِّلون تهديداً - حالياً أو مستقبلياً - هم الشر الذي يجب أن يتم تحييده أو القضاء عليه.

خطتهما المبنية على القوة والتعجل تناشد الولايات المتحدة العمل على إسقاط حكومة إيران، وتقديم أكبر دعم ملموس لقيام دولة فلسطينية، ومحاصرة كوريا الشمالية، واستعمال وسائل عنيفة في التعامل مع سوريا والصين؛ بالإضافة إلى تجاهل معظم دول أوروبا كحلفاء، وقطع العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

وعلى الصعيد الداخلي؛ يرى مؤلفا الكتاب أهمية تطبيق نظام الهوية الوطني، والعمل على جعل الحكومة والشعب الأمريكي يدركان خطورة التهديد الإرهابي، ومن ثَمَّ زيادة الجهد لإنهاء الشر - كما يقول عنوان الكتاب -.

موقف «فروم» و «بيرل» يلقي باللوم على عدم قدرة المعركة الأمريكية ضد الإرهاب على تحقيق بعض الأهداف السياسية التي كانت متوقعة (الكونجرس الديمقراطي - بيل كلينتون)، ويشيران في الوقت نفسه بأصابع الاتهام إلى جهاز الاستخبارات الحالي حتى وزارة الخارجية.



إن الكتاب يُعَدُّ إلىٰ حد بعيد تعبيراً عن رأي سياسي معين، حتىٰ إن المرء قد يكون مخطئاً إذا وصفه بأنه «رسالة من الكلمات المملة» أو «بيان عام»، وذلك ناتج عن محاولة تغطية الكثير من الموضوعات، ومن ثَمَّ أصبحت الحجج والبراهين التي يعرضها الكتاب، إذا تم تقييمها بشكل مستقل، غير متناغمة بشكل متماسك كقالب واحد.

تعريف بالمؤلفَيْن:

«فروم» هو كاتب الخطب السابق لـ «جورج دبليو بوش»، وهو الذي قام باختراع مصطلح «محور الشر». وأما «بيرل» فكان يشغل منصب مساعد وزير الدفاع في السابق، وما زال يعمل في لجنة السياسة الدفاعية في الوقت الذي يتم فيه نشر هذا الكتاب، وهو يدعو إلىٰ نظرة عدوانية فاعلة مواجهة للإرهاب؛ سواء داخل حدود أمريكا أو في البدان الأخرىٰ كذلك.



كتاب
ما بعد الجهاد.. أمريكا والكفاح من أجل الديمقراطية الإسلامية

After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy

- المؤلف : نوح فيلدمان.
- تاريخ النشر : ١٥ أبريل ٢٠٠٣م.
- الناشر : مؤسسة «فارار ستروس وجيرو».
- عدد الصفحات : ٢٧٢ .
- الترقيم الدولي : ٠٣٧٤١٧٧٦٩٤ .

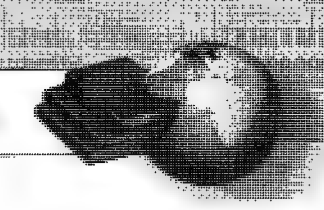
وصف الكتاب:

الكتاب يعرض صورة مشرقة ومهمة للموقف الأمريكي الجديد نحو العالم الإسلامي، ما الذي سيأتي بعد الجهاد؟ بغضّ النظر عن عناوين الإعلام البارزة حول الإسلاميين؛ فإن المسلمين يُعتقد أنهم يدعون بشكل متزايد إلى سياسة ديمقراطية في بلدانهم غير الديمقراطية، لكن هل يمكن للإسلام والديمقراطية أن يجتمعا معاً وينجح اندماجهما؟

من خلال مسح تضاريس الثقافة والجغرافية السياسية للعالم الإسلامي المعاصر؛ يرجح «نوح فيلدمان» أن الديمقراطية الإسلامية في حقيقة الأمر هي مطلب فعّال ومرغوب، ويرى أن الغرب، وبشكل خاص الولايات المتحدة، يجب أن يعمل بكل قوة من أجل تحقيقه لا أن يقوم بقمعه.

إن تشجيع الديمقراطية بين الشعوب المسلمة سيهدد حلفاء أمريكا من المسلمين الاستبداديين، وستزيد نسبة التهديد الأمني الجديد ضد الغرب إذا تم انتخاب الأصوليين، لكن على المدى البعيد؛ نجد أن التهديد الأعظم يكمن في مواصلة دعم أنظمة قمعية فقدت أي قدر من ثقة مواطنيها. مع تأييد الديمقراطيين الإسلاميين بدلاً من دعم الأنظمة التي تقمعهم؛ ستستطيع الولايات المتحدة جذب هؤلاء الإسلاميين بالمبادئ الديمقراطية التي يقولون إنهم يؤمنون بها، ومن ثَمَّ ستنخفض مشاعر معاداة أمريكا، ويكون هناك سبيل لتحقيق سلام راسخ في الشرق الأوسط.

كتاب (ما بعد الجهاد) يعطي فرصة لفهم الكيفية التي ينظر من خلالها العديد من المسلمين الرافضين للعنف الديني في العالم بعد عولمة الديمقراطية، ويطرح الكاتب كذلك نقاشاً حول حجم المصلحة الذاتية الأمريكية التي

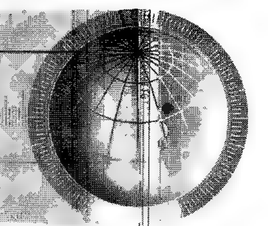



يجب أن يتم التركيز عليها؛ لضمان سياسة خارجية متسقة مع القيم الديمقراطية.

وفي الوقت الذي أصبح فيه الاحتكاك مع الإسلام هو القضية المهيمنة على السياسة الخارجية الأمريكية؛ نلاحظ أن كتاب (ما بعد الجهاد) يرسم خريطة طريق من أجل تدشين الديمقراطية في منطقة أصبح من الضروري والعاجل جداً أن يحدث فيها ذلك.

تعريف بالمؤلف:

«نوح فيلدمان» أستاذ في كلية القانون بجامعة ولاية نيويورك (N.Y.U). وهو كاتب سابق بمحكمة عليا، حصل على الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة أكسفورد، يعيش في مانهاتن وواشنطن.



كتاب
حول الجنة والقوة: أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد
Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order

- المؤلف: روبرت كاجان.
- تاريخ النشر: يناير ٢٠٠٣م.
- الناشر: نوف Knpf.
- عدد الصفحات: ١١٢.
- الترقيم الدولي: ١٤٠٠٠٤٠٩٣٠.

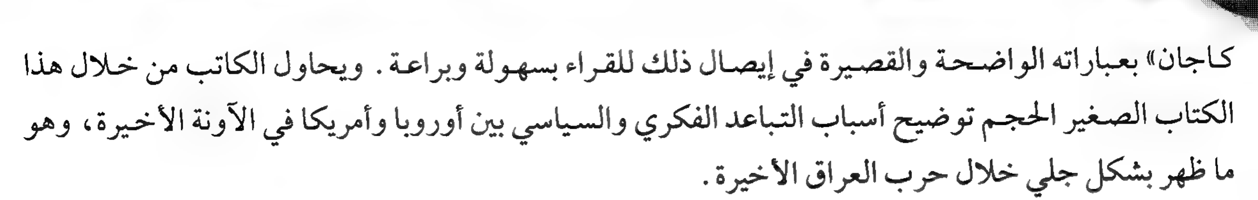
وصف الكتاب:

بدأ هذا الكتاب كمقال مهم نُشر في مجلة «مراجعة السياسات» «Policy Review» في عدد يونيو - يوليو ٢٠٠٢م تحت عنوان (القوة والضعف). وقد أثار المقال نقاشات واسعة في دوائر الفكر الأمريكي؛ مما ساهم في صدور هذا الكتاب، واهتمام المفكرين وصناع القرار بالاطلاع على الكتاب. ويبدأ الكتاب بفكرة أساسية مفادها - كما ذكر الكاتب - أن علينا «أن نتوقف عن التظاهر وكأن الأوروبيين والأمريكيين يتفقون على رؤية واحدة للعالم، أو أنهما يحتلان نفس الجزء نفسه من العالم».

ويركز الكاتب في هذا الكتاب على الفوارق الرئيسة بين أوروبا وأمريكا كما يراها هو، وتتمثل في تسرع الولايات المتحدة في استخدام القوة، وعدم صبرها على الحلول السياسية، وميلها نحو استخدام المعونات المالية التي قد تصل إلى حد الرشاوى للأنظمة الأخرى في العالم من أجل تحقيق ما تريده السياسة الأمريكية. ويرى الكاتب أن أوروبا - في المقابل - تركز على الحلول السياسية للمشكلات، وتهتم بالخلفيات التاريخية للأحداث، وترى إمكانية اللجوء إلى القوانين الدولية لفض المنازعات، وللتعاون بين الدول والشعوب.

ويرى الكاتب أن الدول الأوروبية قد تمتعت طوال العقود الماضية بانخفاض ميزانيات التسلُّح؛ بسبب اعتمادها الكبير على الغطاء العسكري الأمريكي الذي وفر حماية لأوروبا، وجعل الاقتصاد الأوروبي ينتعش؛ لأنه لا يحتاج إلى استهلاك موارد الدول في التسلُّح، وهو ما أدى إلى تبعية أوروبا عسكرياً للولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا الكتاب محاولة لكي يرى كل طرف من الأطراف الآخر من وجهة النظر المقابلة، وقد نجح «روبرت



كاجان» بعباراته الواضحة والقصيرة في إيصال ذلك للقراء بسهولة وبراعة. ويحاول الكاتب من خلال هذا الكتاب الصغير الحجم توضيح أسباب التباعد الفكري والسياسي بين أوروبا وأمريكا في الآونة الأخيرة، وهو ما ظهر بشكل جلي خلال حرب العراق الأخيرة.

وقد يؤخذ على الكاتب رأيه في نهاية الكتاب أن التباعد بين أوروبا وأمريكا كان سيحدث بصرف النظر عمن يتحكم في صناعة القرار على جانبي المحيط الأطلسي، وهو ما يصعب تصوره، فالإدارة الأمريكية الحالية ساهمت بشكل كبير في تسارع الأحداث وازدياد الخلاف بين أوروبا وأمريكا، ولذلك فإن ارتباط المواقف السياسية بنوّع الإدارات التي تولت الحكم في الجانبين؛ قضية لا يجب إغفالها أو التقليل من شأنها كما فعل روبرت كاجان في هذا الكتاب.

وقد يؤخذ على الكاتب عدم الإطالة في شرح بعض المحاور المهمة للكتاب، والاكتفاء بالإشارات، إلا أنها أيضاً يمكن أن تكون نقطة قوة لمن يهتمون بخلاصات الأفكار، ويتبنون بأنفسهم البحث عن مسوّغاتها، واستقراء نتائجها.

ومن مزايا الكتاب الاختصار في جمع الأفكار وحشدها دون إطالة؛ مما يجعل قراءة الكتاب ممتعة وتجربة غنية للقراء لما يحتويه الكتاب من أفكار قيّمة ومختصرة في آن واحد.

تعريف بالمؤلف:

«روبرت كاجان» هو أحد أهم المفكرين الأمريكيين في قضايا السياسة الخارجية، وهو باحث متخصص في مركز كارينجي للسلام الدولي، وكاتب بصحيفة «واشنطن بوست».

كتاب
الإسلام واليهودية والدور السياسي للدين في الشرق الأوسط

Islam, Judaism, and the Political Role of Religions in the Middle East

- المؤلف: جون بونز، وإدوارد سعيد.

- تاريخ النشر: مارس ٢٠٠٤م.

- الناشر: مطابع جامعة فلوريدا

- عدد الصفحات: ٢٠٢.

- الترقيم الدولي: ٠٨١٣٠٢٧٠٠٤.

وصف الكتاب:

يبدأ هذا الكتاب من فكرة مفادها: أن نظرية «صراع الحضارات» ليست إلا خدعة فكرية، ومثلها مثل مصطلح «الحروب العالمية» التي تقوي من مشاعر الانكفاء على الذات، والتعالي على الآخر، ولا تخدم أفكار الاعتماد المتبادل بين الشعوب والأمم الذي أصبح سمتاً مميزاً لعالم اليوم.

ويركز الكتاب على تحليل مفهوم «الآخر» و «الذات» في الفكر الإسلامي والفكر اليهودي المعاصرَيْن. ويرى الكاتبان أن فكرة تسيس الدين أو بالمقابل إضفاء القدسية على النشاطات السياسية؛ هي ظواهر عالمية وليست خاصة بالشرق الأوسط، ولكن هذه الأفكار وجدت في الشرق الأوسط مناخاً ملائماً لها لكي تنمو بشكل أكبر من باقي أنحاء العالم.

ويركز الكتاب على توضيح تشابك وتعقد العلاقة بين الهويات القومية والأنشطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وارتباط ذلك بالأديان السماوية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية. ورغم أن الكتاب يهتم بالقضية الفلسطينية كمحور للدراسة؛ فإن الأفكار التي يتعرض لها تشمل منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

ويغطي الكتاب فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي موضوعات: علاقة الصراع التي نشأت بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين، والدور السياسي للدين في تشكيل هوية الصراع، وتسارع حدة الخلاف بين الجانبين، واحتمالات حل الصراع عن طريق السلام في المستقبل.

وقد ساهم في إعداد مادة الكتاب عدد من الباحثين والعلماء في قضايا السياسة الدولية من فلسطين، والكيان الإسرائيلي، وأوروبا، والولايات المتحدة. والدراسات المقارنة التي يحتويها الكتاب يمكن أن تثري

الحوار المستقبلي بين هذه الكيانات المتصارعة حول دور الدين والمعتقدات في حل المنازعات، وارتباط ذلك بالحلول السياسية.

تعريف بالمؤلف:

«جون بونز» هو أحد أعضاء المعهد النمساوي للشؤون الدولية. أما «إدوارد سعيد»، فهو العضو السابق في هيئة تدريس جامعة كولومبيا الشهيرة في مجالات الإعلام، وأحد الكتاب الناشطين في الشأن الفلسطيني، وله العديد من الكتب حول القضية الفلسطينية والاستشراق، وتوفي مؤخراً، وهذا الكتاب هو من آخر ما كتب قبل وفاته.

كتاب
مشكلة القوة الأمريكية:
لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي قُدماً وحدها؟

The Paradox of American Power: Why The World's Only Superpower Can't Go It Alone?

- المؤلف: جوزيف نيي.
- تاريخ النشر: أبريل ٢٠٠٣م.
- الناشر: مطابع أكسفورد Oxford Press.
- عدد الصفحات: ٢٤٠.
- الترقيم الدولي: ٠١٩٥١٦١١٠٦.

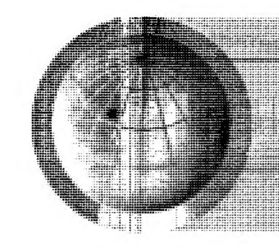
وصف الكتاب:

ينتقد هذا الكتاب التصورات الفكرية الحالية للسياسة الخارجية الأمريكية، ويقدّم بدائل فكرية متميزة للسياسات الحالية القائمة على الفردية والتعالي على شعوب العالم. يقدم الكاتب في البداية توضيحاً للفروق بين عناصر القوة في السياسة الأمريكية، ويقسمها إلى قوة حادة (Hard Power)، وقوة ناعمة (Soft Power)، ويعني الكاتب بـ(القوة الحادة): الخيارات العسكرية والعقوبات الاقتصادية. أما (القوة الناعمة): فهي الخيارات التي تقنع الآخر بتبني الرؤى الأمريكية، ومن ذلك الانفتاح على الآخر، ودفع عجلة التقدم، والقيم المشتركة بين الشعوب.

ويركز الكاتب على فكرة أن القوى العظمى تحتاج إلى حسن استخدام النوعين المختلفين من القوة، وإجادة الاختيار بينهما. كما أن العولمة وثورة الاتصالات تعلي من قيمة (القوة الناعمة) كبديل أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف من الأعمال العسكرية أو فرض العقوبات الاقتصادية.

ويؤكد الكاتب أن طريقة الإدارة الأمريكية الحالية في فرض التصورات الأمريكية على العالم؛ لن تساعد المشروع الأمريكي. ويقدم الكاتب خياراً آخر يتمثل في مشاركة الولايات المتحدة للعالم في البحث عن أفضل الحلول لمشكلات العالم الراهن؛ مثل: التسلح النووي، وظاهرة الدفء في المناخ العالمي، وغيرها من القضايا التي تتجاوز حدود الدول وتؤثر في مسيرة البشرية.

ويختصر الكاتب فكرة كتابه القيم في جملة لأحد المفكرين الفرنسيين عن أمريكا، وهي: «إن العالم



لا يستطيع المضي قدماً دون أمريكا. . وأمريكا لن تفعل إلا القليل إن تحركت بمفردها»، ويؤكد المؤلف أن الأحداث التي يمر بها العالم بعد أحداث سبتمبر تؤكد فكرة الكتاب ولا تعارضها.

إن القوة بمفردها لن تتمكن وحدها من حل مشكلات العالم؛ مثل: الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، ومشكلات البيئة، وغيرها. إن العالم يحتاج إلى أن يعمل معاً لحل هذه المشكلات، ولن تستطيع أمريكا وحدها حلها مهما أوتيت من قوة، أو حاولت فرض هيمنتها على غيرها من البلاد. الحل - كما يراه الكاتب - أن تمد أمريكا يدها للعالم من أجل مزيد من التعاون، ومزيد من المشاركة من كل دول العالم، والكثير من الاحترام للآخر.

تعريف بالمؤلف:

«جوزيف نبي» هو المساعد السابق لوزير الدفاع الأمريكي في فترة كلينتون، والعميد الحالي لكلية كيندي للشؤون الحكومية في جامعة هارفارد، وهي أحد أهم المراكز العلمية الأمريكية المهتمة بالسياسة الأمريكية، وعلاقة ذلك بالحضارة الغربية.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

فهـــرس المـــوضـــوعـــات

الموضـوع	الصفحة

الملحق الأول: ترجمات:

الملحق الثاني: الإصدارات:

